روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام

الجزء الأول

لأبي عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي

المتوفى سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩١م

تقديم وتحقيق الأستاذة

سعيدة العلمي

منشورات

كلية الدعوة الإسلامية

طرابلس

روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام

الطبعة الأولى

1429 من ميلاد الرسول ﷺ 1999 أفرنجي

روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام

لأبي عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي

المتوفى سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩١م

تقديم وتحقيق الأستاذة

سعيدة العلمي

الجزء الأول

منشورات

كلية الدعوة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديّ اللذين علماني حب العلم والتعلّم.

إلى ولديّ أنس وهشام.

أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق
الحميري الأصبحي
ومخطوطته:
روضة الإعلام بمنزلة العربية
من
علوم الإسلام

المقـــدِّمَة

I : تقديم

1) تمهيد :

ـ أسباب اختيار الموضوع .

ـ شكر واعتراف .

2) المقدمة :

I ـ المؤلف ومخطوطته :

1 ـ المؤلف :

ـ عصره وبيئته العلمية والأدبية .

ـ حياته .

ـ اسمه ، لقبه ، وكتبه .

ـ مولده ، نشأته ، شيوخه ، تلامذته ، مراسلاته مع أعلام عصره .

ـ وظائفه .

ـ رحلته .

ـ آثاره .

2 ـ روضة الإعلام .

ـ تسمية الكتاب .

ـ نسبته إلى صاحبه .

ـ تاريخ تأليفه.

ـ سبب تأليفه.

ـ موضوعه ومحتواه.

ـ مصادره.

ـ منهجه وأسلوبه.

ـ قيمة الكتاب.

II ـ منهاج التحقيق:

ـ عملية البحث عن المخطوطات.

ـ وصفها.

ـ منهاج التحقيق.

تمهيـــد

حول اختيار الموضوع:

دأب الباحثون على ذكر السبب الدافع إلى الاهتمام بهذا الموضوع أو ذاك، وممارسة الكتابة فيه، حتى صار ذلك تقليداً وسنة يطرقها الباحث وضرباً من النهج ينهجه.

وأجدني مدفوعة لأن أنهج هذا النهج حتى أوثق الروابط التي شدتني إلى هذا الموضوع، وقد يكون من جموح قلمي أن أعود إلى سنوات خلت حيث كانت خطوة البدء، وثمرة التفكير الأول التي لم تنضج بعد، تتجه نحو تلمس شخصية أندلسية عرفت بإنتاجها الحافل، وتناولها بالدرس والتمحيص، تلك هي شخصية «ابن حزم الظاهري» التي نبهتني إلى أن هذا الإنتاج الأدبي والعلمي بالأندلس لا يمكن أن يصدر إلا عن حضارة بلغت من التقدم مبلغاً عظيماً. ويبدو أن هذا كان دافعاً لكثير من الباحثين لأن ينقبوا عن هذه الذخيرة الثمينة ويكشفوها للمهتمين على اختلاف مشاربهم، وتنوع مآربهم.

ونتيجة لهذه الجهود عرفت المكتبة الأندلسية مساهمات قيمة ملأت العديد من الثغرات، وكشفت النقاب عن كثير من الحقائق سواء الأدبية أم العلمية، ساهمت في نمو الشخصية الثقافية الأندلسية، وتميزها بطابع حضاري يخصها.

ولقد كانت الصلة وثيقة بيني وبين المكتبة الأندلسية لسنوات ليست بالقليلة عرفت خلالها بعض معالم الفكر الأندلسي وبعض أعلامه وكان من بين هؤلاء الأعلام: «أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق» الذي استقطب اهتمامي منذ أن نشرت أول آثاره، فوجدتني أشق الطريق إليه، تحدوني الرغبة في المعرفة تارة، وروح الفضول أخرى، لعلي أكشف وجهاً آخر ظل مختفياً من جوانب هذه الشخصية، فوجدت طلبتي في مخطوطته «روضة الإعلام» التي شدني إليها أكثر من وازع.

من ذلك:

- أن صاحبها قد كتب له أن يوجد في فترة حرجة من تاريخ المسلمين في الأندلس. ربما كانت أحرج الفترات، ولهذا اكتست أهمية مستمدة من الحياة الفكرية عامة، ومن الفترة خاصة.

- أن آثار ابن الأزرق ظلت بعيدة عن الساحة الأدبية والفكرية قروناً عدة، لم يتح لها أن تعرف النور، أو ينفض عنها غبار النسيان، إلا في السنوات الأخيرة حيث كشف النقاب عن بعض كتبه النفيسة المسماة بـ«بدائع السلك في طبائع الملك» الذي عد من أهم كتب علم الاجتماع السياسي لدى المسلمين، واعتبر امتداداً للفكر الخلدوني وتطويراً له في ظروف رهيبة كانت تعيشها غرناطة المسلمة.

- أن قيمة هذه المخطوطة ليست باعتبارها عملاً إبداعياً، بل لأنها سجل لما وصلت إليه الثقافة العربية الإسلامية في الأندلس حيث كل شيء يتهاوى ويتساقط أمام غزوات النصارى، وضرباتهم المتوالية.

- أن مصادر الدراسة الأدبية لهذه الفترة تعد نادرة إن لم تكن مفقودة، فكثير منها التهمة الضياع، وكثير منها لم ينفض عنه غبار النسيان.

- الرغبة الصادقة في إثراء المكتبة العربية عن طريق إحياء التراث والعمل على بعثه، اعترافاً بما للسلف من فضيلة، وما يكسبه الناظر في التراث من الاطلاع

على أمهات المصادر، والرجوع إلى مظان البحث، وهي مسؤولية يتحملها كل محقق للتراث.

هذا وقد واجهتني صعوبات عدة نابعة من طبيعة البحث نفسه، فحين عقدت العزم على تحقيق «روضة الإعلام» كنت أعلم أنه عمل محفوف بمصاعب جمة لأن الكتاب لم يصل تاماً، ولأن النسخة الوحيدة التي تحتفظ بالمقدمة شملها البتر، وأصابها الإتلاف، زيادة على ضخامة الكتاب المتمثلة في عدد صفحاته، وتنوع أغراضه.

ولولا تلك الحوافز التي أمدتني بالصبر للقيام بهذا العمل وما قدمه أستاذي الفاضل من عون ومساعدة من أجل النهوض بهذا العبء لما كان لي أن أستمر في هذا العمل المضني الذي عانقته سنوات عدة.

وقد يكون من عيوب البحث الإطناب، أو أن تزيد صفحاته عن المطلوب، الشيء الذي يتعب الباحث والقارىء معاً، إذ قد يدفع الباحث إلى الوقوع في أخطاء يصعب حصرها لتنوع المادة، وتعدد مشاربها، ويدفع القارىء إلى الملل أحياناً، لأن الغاية من البحث ليست الاستقصاء، وكثرة الاستطرادات، بقدر ما هي معرفة مدى استفادة الباحث من المصادر، ومدى قدرته على استيعابها، ومناقشتها، وإبداء الرأي فيما يظهر صوابه إن وافق الصواب، أو خلافه إن ظهر خطأه.

وهذه بديهة ينطلق منها كل عمل قائم على منهج علمي، ولكن قد يستهوي الطالب أحياناً حب المعرفة، والنهل من موارد متعددة قد تخرجه عن هذا النهج، وقد تكون أحياناً رغبته في إحياء التراث هي التي تمده بهذا الاختيار المضني، وتلك كانت غايتي من تحقيق «روضة الإعلام».

شكر واعتراف

اعترافاً مني لذوي الفضل بفضلهم، فإني أجد نفسي ممتنة لكل أولئك الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر منهم أستاذي المشرف عبد القادر زمامة، والأستاذ الفاضل محافظ خزانة القرويين محمد عبد العزيز الدباغ، والأستاذ الناقد الدكتور علال الغازي، وأستاذ العربية وعالمها عميد كلية الدعوة الإسلامية المختار أحمد ديرة بطرابلس.

فإلى كل هؤلاء أقدم جزيل شكري وامتناني والحمد لله في البدء والختام.

سعيدة العلمي

فاس - المغرب

الخميس 6 ذو القعدة 1418

5 مارس 1998

المــؤلـــف

عصره وبيئته العلمية والأدبية

لقد كان عصر ابن الأزرق (831هـ ـ 896هـ) وهو معظم القرن التاسع الهجري عصر غرناطة الأخير، عصر الفتن والاضطرابات التي أدت إلى سقوطها.

وإن نظرة سريعة على التاريخ الأندلسي لتبين بوضوح أن أهل الأندلس كانوا في صراع دائم مع العدو، عاش الناس فيه على مدى ثمانية قرون وهم يوطنون أنفسهم على أنهم أهل حرب، وكانوا يتطلعون دائماً لأن يكون أميرهم قائد معركة وبطل انتصار. . .

ومن ثمَّ عدت الأندلس «ثغراً من ثغور المسلمين لمجاورتهم الروم، واتصال بلادهم ببلادهم»[1].

من كل هذا نرى أن هذا الصرح المتهدم لم يكن نتيجة لحظة طارئة، بل إنه منذ وقعة العقاب (609هـ ـ 1212م) والمسلمون يعيشون هزائم متتالية «فقد خامرهم خوف الروم، وامتلأت قلوبهم رعباً منهم، فكانوا لا يستطيعون قتالهم فملك الروم أكثر بلادهم، وقواعدهم، وحصونهم، ومعاقلهم»[2].

---

(1) انظر جذوة الحميدي ص: 6.

(2) انظر الذخيرة السنية. ص: 144.

فسقطت مدن، وأخذت قواعد[1]، فانحاز أهل الإسلام إلى «غرناطة» و«المرية» و«مالقة» ونحوها، وهذه الرقعة الضيقة شاء لها القدر أن تشاهد ميلاد أندلس جديدة نزح أهلها عن ديارهم المنكوبة في غرب الأندلس، وشرقها، وشمالها، وظهرت عبقرية هؤلاء النازحين في خلق جو علمي، ازدهرت فيه العلوم والفنون. . . ومع ذلك فقد كانت الظاهرة العامة للحياة السياسية بالأندلس عصر «ابن الأزرق» وقبله هي: ظاهرة استرجاع الإسبان لأراضي الأندلس الإسلامية، ونزع ما تبقى منها، وقد كان هذا يلقي عبئاً على مملكة غرناطة وحكام دولة بني الأحمر[2]، وذلك بالنهوض بعبء الجهاد الشاق ضد النصارى ومناوآتهم المستمرة لإسقاط آخر معقل من معاقل الإسلام بالأندلس.

إلى جانب هذا كانت عوامل التنافس، والصراع على السلطة، والعرش، بين أبناء الأسرة النصرية في «غرناطة». مما زاد في دعم الشقاق، وتعقيد الحياة السياسية، «فأخذ الاستقرار والسلم اللذان تمتعت بهما حيناً في أواخر القرن الثامن الهجري، وأوائل القرن التاسع ينصرم شيئاً فشيئاً، وأخذت تواجه طائفة من الثورات والانقلابات الداخلية»[3] المتوالية شطرتها شطرين يتربص كل منهما بالآخر:

أحدهما: غرناطة وبعض أعمالها، ويحكمها أبو عبد الله محمد بن السلطان أبي الحسن النصري.

وثانيهما: وادي آش وأعمالها، ويحكمها أبو عبد الله محمد بن سعد

(1) انظر تفاصيل ذلك في نفح الطيب: 4/ 472 ـ 473، والبيان المغرب: 3/ 306 وما بعدها.

(2) دولة بني الأحمر المعروفة أيضاً بدولة بني نصر الخزرجيين، قامت على يد زعيمهم محمد بن يوسف الخزرجي، وتوارث أبناؤه وأحفاده بعده عرش مملكة غرناطة من سنة (635هـ ـ 897هـ) (1238م ـ 1492م): حيث تعاقب على هذا العرش واحد وعشرون ملكاً. . .
انظر: «أبو الوليد ابن الأحمر»: 20.

(3) مواقف حاسمة. ص: 239.

المعروف بالزغل[1] الذي كان ابن الأزرق قاضياً له بغرناطة إلى أن خرجا منها إلى وادي آش. مما يوضح أن صاحبنا لم يكن بمعزل عن الحياة السياسية العامة التي كانت تعصف بغرناطة في أيامها الأخيرة.

وقد كان لاتحاد مملكتي «قشتالة» و«أرجونة» النصرانيتين «دور فعال في القضاء على آخر معقل من معاقل الإسلام بالأندلس، وتوحيد إسبانيا النصرانية»[2] فتم الاستيلاء على (بلش مالقة)، و(مالقة) عام (892هـ ـ 1487م) ثم على (وادي آش) و(المنكب) و(المرية) أواخر سنة (894هـ ـ 1489م) ثم على (بسطة) في المحرم (895هـ ـ 1489م).

فلما رأى ذلك السلطان «أبو عبد الله محمد الزغل» بادر «بالجواز لبر العدوة، فجاز لوهران ثم لتلمسان، واستقر بها»[3] بعد أن سلم جميع أراضيه.

وعمل النصارى على تشديد الحصار على «غرناطة» وقطع علاقتها مع البر والبحر حتى دَبَّ اليأس إلى قلوب أهلها، وانتهى الأمر بتوقيع «صك التسليم»[4].

وهكذا أذعنت «غرناطة» وسلمت في صفر (897هـ ـ ديسمبر 1491م) ودخل النصارى غرناطة في الثاني من ربيع الأول من عام (897هـ 2 يناير 1492م).

ولم يكن بإمكان «محمد الشيخ بن يحيى الوطاسي»[5] أحد ملوك فاس أن يقدم شيئاً للأندلس كغيره من ملوك المغرب السابقين، وذلك لحالة الضعف، والفوضى التي كان المغرب يعيشها بعد تفتت الدولة المرينية، وسقوط مدن

---

(1) نفح الطيب: 4/ 519.

(2) انظر مقال د. محمد باقر الحسيني: «أضواء على نهاية العرب بالأندلس». مجلة آفاق عربية، السنة الرابعة، العدد الأول، سبتمبر 1978، ص: 106.

(3) نفح الطيب: 4/ 524.

(4) ن.م.س: 4/ 510 ـ 529.

(5) انظر جذوة ابن القاضي: 1/ 211، ودرة الحجال: 2/ 145.

مغربية في يد الإسبان والبرتغال، وحالة الضعف هذه كانت تشمل سائر أقطار العالم الإسلامي آنئذ.

وقد كانت محاولات لاستنهاض همم الحكومات الإسلامية، ووقعت مكاتبة أهل الجزيرة للسلطان «أبي يزيد خان العثماني»[1] ولكنها محاولات باءت بالفشل.

تلك نظرة مجملة عن الحالة السياسية العامة التي كان يعيشها «ابن الأزرق» ولم يكن بمنأى عن الأحداث التي عصفت بغرناطة فهو قاضيها ومفتيها، وسنوضح ذلك أثناء ترجمتنا له.

بيئته العلمية والأدبية:

وفي غمرة هذه الأحداث التي لم يكن المجتمع الأندلسي بمعزل عنها، نتساءل: ماذا كان لغرناطة أن توفره في مثل هذه الظروف لتزدهر بها الحركة العلمية؟ ثم ما هي الثقافة المتمثلة في فترة اضطرابات كهذه، وخاصة بعد منتصف القرن التاسع الهجري؟ وإلى أي حد استطاعت هذه الأحداث أن تهيمن على أقلام العلماء والأدباء، وأن تنقش رسماً دقيقاً للسمات المميزة للإنتاج الفكري في هذه المرحلة؟

لقد أكد بعض الدارسين أن مستوى الثقافة قد ظل رفيعاً في مملكة غرناطة حتى القرن التاسع الهجري، حيث استطاعت هذه الآداب البقاء رغم قلة ما كانت تستطيع دويلة غرناطة أن تهيئه لها ولأصحابها من ظروف ملائمة للانتعاش بسبب ما كانت فيه من كفاح دائم مع النصارى»[2].

إلا أن منطق الأحداث، ومنطق التاريخ، يشهدان بأن الإنتاج الفكري وإن لم يتوقف رغم هذه الحروب المتوالية فإن اضمحلال الحركة الفكرية حاصل لا محالة لضعف الحكم، وقيام الفتن، والحروب الأهلية، وبالتالي انهيار الحكم

---

(1) أزهار الرياض: 1/108 وما بعدها.

(2) تاريخ الفكر الأندلسي: ص: 25.

العربي الإسلامي بالأندلس، ولولا نزوح بعض الأعلام، وهجراتهم المتتابعة قبيل سقوط غرناطة وبعدها لما حفظ التاريخ لهم ذكراً.

فنرى في أواخر القرن التاسع الهجري، وفي الوقت الذي كانت غرناطة تسلم أنفاسها الأخيرة، عدة من المفكرين والأدباء الذين يستحقون الذكر والتنويه[1]، عبروا البحر إلى المغرب أو المشرق ونشروا علمهم، وكانت لهم المكانة والوجاهة وإن كان حنينهم إلى الأندلس لم يفتر، ومن بين هؤلاء:

أبو الحسن القلصادي علي بن محمد القرشي البسطي، نزيل غرناطة، عبر البحر إلى تلمسان حين اشتد ضغط النصارى على غرناطة «آخر من له التواليف الكثيرة من أئمة الأندلس»[2]، توفي بباجة إفريقية[3] سنة: 891هـ ـ 1486م.

ومن مظاهر تأثير الجو السياسي القاتم على المستوى العلمي: ما ذكره «القلصادي في «رحلته» وهو يترجم لشيخه «أبي الحسن علي اللخمي المشهور بالقرباقي»، فقد لاحظ أن سوق العلم «ببسطة» ـ مسقط رأسه ـ لم تعد رائجة، بعد أن كانت الحركة العلمية قائمة فيها، وفي حصونها التابعة لها، وكان التنازع بين أهل الموضع فيمن يكون الإمام منهم، وأما الآن فهي كما قال الشاعر في البيت الجاري مجرى الأمثال:

لقد هَزِلَت حتى بدا من هُزالها   كُلاَها، وحتى سامها كلُّ مفلس»[4]

ومنهم: الفقيه الأديب حائز السبق في كثرة النسخ والكتابة **أبو عبد الله محمد بن الحداد الشهير بالوادي آشي**[5] نزيل تلمسان[6] غادر غرناطة قبيل سقوطها بقليل وهو القائل:

---

(1) نهاية الأندلس: ص: 368 ـ 369.

(2) نفح الطيب: 2/ 692.

(3) باجة إفريقية: مدينة قديمة بباجة القمح، وتقع في الشمال الغربي من البلاد التونسية على بعد 101 كلم من تونس العاصمة. انظر معجم البلدان: 1/ 314 وما بعدها.

(4) رحلة القلصادي: ص: 90 ـ 92.

(5) أزهار الرياض: 1/ 71.

(6) ن.م.س: 1/ 55.

غـريـبٌ بـتـلـمـسـان وحـيـد ... مـن الأحـبـاب لـيـس لـه مُـشـاكـل
وكـم فـيـهـا مـن الأصـحـاب لـكـن ... عـدمـت بـهـا الـمـنـاسـب والـمُـمـاثـل[1]

ومنهم: **الوزير، والكاتب، والشاعر أبو عبد الله محمد بن الفقيه الصالح أبي محمد عبد الله العقيلي المعروف بالعربي**، وقد وصف بأنه «خاتمة الأدباء بالأندلس»[2]، وقد عبر البحر إلى المغرب ـ بعد سقوط غرناطة ـ مع أبي عبد الله ابن الأحمر المخلوع، آخر ملوك الأندلس.

ومنهم: **الحافظ أبو جعفر أحمد بن داود البلوي الأندلسي** الذي ارتحل مع أبيه وإخوته، وهؤلاء خرجوا من الأندلس قبل أخذ غرناطة لما رأوا استطالة العدو عليها، وأنه آخذها لا محالة، فقوضوا رحالهم عنها، فنزلوا بتلمسان المحروسة وأخذت الحضرة الغرناطية بعد ارتحالهم بقريب[3].

ومنهم: **أبو الحسن علي البياضي**، الذي دلت الكتب التي نسخها بيده، أنه كان من أهل بلش ـ الحصن الشرقي لمالقة ـ وأنه تولى خطابة الجامع الأعظم بمكناس، وتوفي بها عام 912هـ، ودفن خارج باب البردعيين، بروضة الولي عبد الله بن محمد[4].

ومنهم: صاحبنا **أبو عبد الله محمد ابن الأزرق** قاضي الجماعة بغرناطة، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً فيما بعد.

إلى غير ذلك من الأعلام الذين برزوا خلال هذه الفترة الحاسمة، وهو إن دل على شيء، فإنما يدل على ذلك النشاط العلمي، الذي لم تَخْبُ جذوته نهائياً، عندما كانت غرناطة تلفظ أنفاسها الأخيرة، وأن من العلماء من واصل تزويد المكتبة العربية بما جادت به قريحته، كما أن حركة الإفتاء، والعناية

---

(1) م. س: 3/ 308.
(2) م. س: 1/ 103.
(3) «فهرست ابن غازي» أثناء حديثه عن بني داود: 31 ـ 32، ونفح الطيب: 2/ 56، و5/ 419 ـ 482، وأزهار الرياض: 1/ 71.
(4) درة الحجال: 3/ 212.

بالنوازل لم تتوقف، وقد احتفظ كتاب «المعيار» للونشريسي بمجموعة هامة من فتاوى فقهاء الأندلس في هذه الفترة، وعلى رأسهم صاحبنا «ابن الأزرق».

كما ظلت مجالس التدريس موئلاً للطلبة الوافدين لأخذ العلم والسماع عن الشيوخ، فهذا أبو الحسن علي بن قاسم بن محمد التجيبي الزقاق[1] يقدم على «غرناطة» من فاس ويأخذ عن علمائها.

وأيضاً أحمد بن محمد الدقون[2] الذي تولى خطابة جامع القرويين بفاس، بعد أن أخذ بدوره عن المواق[3] وغيره من شيوخ غرناطة في هذه الفترة.

وفي ذلك ما يشهد على رواج سوق العلم بها، ويؤكد ذلك أيضاً ما ذكره «الرصاع»[4] في «فهرسته» عند احتياجه «شرح ابن يونس على المدونة»، و«حرص والده على شرائه، فلم يجده، ثم سهل الله أن وجد مركباً معداً للسفر لبلاد الأندلس، وكان مسافراً فيه الحاج أبو عبد الله محمد... من أصحاب الوالد فأعطاه متاعاً لشراء الكتاب، وأكد عليه في شراء «ابن يونس» فغاب المركب مدة قريبة، وأتى بخزانة من الأندلس وفيها كتاب «ابن يونس»»[5].

وفي كل ذلك ما يدل على أن معاهد العلم بغرناطة قد ظلت عامرة عصر ابن الأزرق تشع، وتعطي، وأن مكتبتها الزاخرة، كانت محط الأنظار، يأتيها طلاب العلم، ويستفيدون من نفائس كتبها.

---

(1) المتوفى عام 912هـ ـ 1506م، كان بارعاً في الرياضيات، تولى خطابة جامع الأندلس بفاس، كما تولى الخطابة بغرناطة أيام مقامه بها، له لامية مشهورة في «الأحكام وعلم القضاء». انظر سلوة الأنفاس: 2/ 84 ـ 85.

(2) المتوفى عام 921هـ ـ 1515م. انظر الشجرة: 276.

(3) محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، الأندلسي، الغرناطي المالكي الشهير بالمواق أبو عبد الله، توفي في حدود 897هـ ـ 1492م، فقيه، من آثاره: شرح كبير على مختصر خليل، سماه التاج الإكليل، والمختصر في فروع الفقه المالكي، وسنن المهتدين في مقامات الدين. انظر: النيل: 324 و325.

(4) هو أبو عبد الله محمد الأنصاري المتوفى بتونس سنة 894هـ.

(5) انظر فهرست الرصاع: ص: 148.

وقد يكون فيما ألفه «ابن الأزرق» خير دليل على هذا النشاط العلمي بعد منتصف القرن التاسع الهجري، ففيه ما يشهد بالمستوى الرفيع الذي كانت عليه الحياة العلمية والأدبية عصر غرناطة الأخير، وفيه ما يدل على ما كان يشغل بال مفكريها، وعلمائها، وما كانوا يهتمون به في تآليفهم.

وفيما نعطيه فيما بعد من أعلام سواء كانوا شيوخاً أو تلاميذاً «لابن الأزرق» خير دليل على نشاط الحركة العلمية بالأندلس.

ابــن الأزرق

حياته: اسمه ولقبه وكنيته - مولده ونشأته - شيوخه - مراسلاته مع أعلام عصره - تلاميذه - وظيفته - رحلته - آثاره.

حياته:

لم تكن شخصية ابن الأزرق مغمورة، ولذلك تناقلت كتب التراجم[1]

---

(1) من هذه المصادر والمراجع التي ترجمت له:

1 - الضوء اللامع للسخاوي: 9/ 20 - 21.
2 - الأنس الجليل للحنبلي: 2/ 255 - 256.
3 - توشيح الديباج للقرافي: ص: 216.
4 - دوحة الناشر للعلمي الشفشاوني: 124.
5 - درة الحجال لابن القاضي: 2/ 297.
6 - نيل الابتهاج للتنبكتي: 323 - 324.
7 - نفح الطيب للمقري: 2/ 699 - 703 و3/ 298 و6/ 446 - 447.
8 - أزهار الرياض للمقري: 3/ 317 - 322.
9 - السر الظاهر للحوات: الملزمة العاشرة ص: 4 - 5.
10 - شجرة النور لمخلوف: 1/ 261 - 262.
11 - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: 2/ 343.
12 - إيضاح المكنون للبغدادي: 1/ 170 و593 و2/ 71، وهي ترجمة مختصرة جداً.
13 - هدية العارفين للبغدادي: 2/ 217.
14 - دائرة المعارف للبستاني: 2/ 333.
15 - الأعلام للزركلي: 7/ 181 من الطبعة الثانية. و6/ 289 من الطبعة الخامسة.
16 - معجم المؤلفين لكحالة: 11/ 43.
17 - نهاية الأندلس لعنان: ص: 369.
- ومما كتبه عنه من حقّق بعض كتبه:
18 - انظر مقدمة كتاب «بدائع السلك في طبائع الملك»: ص: 5 - 32. بتحقيق د. علي =

الحديث عنه، وسنحاول من خلالها أن نعطي ترجمة وافية، نتبين من خلالها

= سامي النشار، وص: 9 ـ 46. بتحقيق د. محمد بن عبد الكريم الجزائري.
ـ ومما كتب عنه في المجلات والصحف:
المجلات:
19 ـ مقال للأستاذ حسن السايح: «ابن الأزرق شارح ابن خلدون»، دعوة الحق ع3 ـ السنة: 10 رمضان 1386 ـ يناير 1967 ـ من ص: 102 ـ 107.
20 ـ مقال للدكتور عبد الهادي التازي: «مع ابن الأزرق في مخطوطته»: «بدائع السلوك في طبائع الملوك، وحديثه عن السفارة والسفراء»، دعوة الحق ـ ع7 ـ السنة: 16 رجب 1394 ـ غشت 1974. ص: 144.
21 ـ تتمة للمقال السابق، دعوة الحق ـ ع1 السنة: 17 ربيع 2، 1395 ـ ماي 1975 ص: 150 ـ 158.
22 ـ وقد أعاد د. عبد الهادي التازي نشر المقالين السابقين في مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد، المجلد 22 سنة 1983 ـ 1984 ـ ص: 37 ـ 52.
23 ـ مقال للأستاذ: محمد عبد الله عنان: «كتب تأثرت بمقدمة ابن خلدون»، مجلة العربي ع182، ذو الحجة 1393هـ ـ يناير 1974. ص: 187.
الصحف المغربية:.
24 ـ مقال للدكتور علي النشار: «ابن الأزرق وبدائع السلك» جريدة العلم ـ 3 ربيع 2. 1396هـ ـ 3 أبريل 1976.
25 ـ مقال للأستاذ حسن السايح: «من اكتشف كتاب ابن الأزرق» ـ جريدة العلم 7 ربيع 2. 1396هـ ـ 7 أبريل 1976.
26 ـ مقال للدكتور علي النشار: «من اكتشف كتاب ابن الأزرق» جريدة العلم ـ 8 ربيع 2. 1396هـ ـ 8 أبريل 1976.
27 ـ مقال لسعد البزار: «حول تحقيق كتاب ابن الأزرق» جريدة العلم رجب 1396هـ ـ يوليو 1976.
28 ـ مقال لأحمد تسوكي: «عرض وتقديم حول كتاب ابن الأزرق»: «بدائع السلك» ضمنه ترجمة لابن الأزرق بأسلوبه الخاص كما لخّصَ كتابه، وذلك في مقالين بجريدة الأنباء أحدهما في 18 جمادى الأولى 1397هـ ـ 7 ماي 1977، والثاني في 19 جمادى الأولى/ 8 ماي/ 1977.
29 ـ مقال لمحمد عنان «حول كتاب الإبريز المسبوك في كيفية أدب الملوك لابن الأزرق» العلم الثقافي ـ ع353 ـ السنة: 8/ 29 جمادى 2/ 1397هـ ـ 17 يونيه 1977 ـ الرباط.
30 ـ مقال للأستاذ عبد الله كنون: «حول ابن الأزرق وكتابه بدائع السلك» صحيفة الميثاق: ع282 السنة: 15 ذي القعدة 1398هـ ـ 18 أكتوبر 1978م.
ما جاء في هذه الصحف كان عقب صدور كتاب «بدائع السلك» لابن الأزرق، حيث شهدت أعمدة الصحف ضجة كان محورها ابن الأزرق وكتابه المذكور، وفي =

المعالم الكبرى التي طبعت حياته، وما تخللها من أحداث حاسمة، كان لها الأثر الواضح في رحيله عن الأندلس، وفيما خلفه من آثار أدبية وعلمية.

اسمه ولقبه وكنيته:

هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن علي بن علي بن قاسم بن الأزرق الحميري[1] الأصبحي[2] الغرناطي الأصل، المالقي المولد، المالكي المذهب، يعرف بابن الأزرق، لقَّبَهُ مجير الدين الحنبلي: بـ«شمس الدين»، ونعته: «بقاضي القضاة»، ووصفه: «بأنه كان من أهل العلم والصلاح، حسن الشكل، منور الشيبة، عليه الأبهة والوقار»[3].

مولده ونشأته:

معظم الكتب التي ترجمت له، لم تشر إلى تاريخ ولادته، وقد حاول بعض الدارسين[4] تحديد ذلك فجعله عام: 831هـ ـ 1427م بناء على ما ورد عند صاحب «الأنس الجليل»، الذي ذكر: أن وفاة ابن الأزرق كانت بعدما بلغ سنه خمساً وستين سنة.

ولد بمالقة، ونشأ بها، وحفظ القرآن وغيره[5] حسبما جرت به عادة أهل الأندلس، ولم يقتصر في أخذ العلم عن علماء «مالقة»، بل رحل إلى «غرناطة»، واستفاد من علمائها، «كما استفاد ممن لقيهم بفاس، وتلمسان، وتونس»[6].

= هذه المقالات بعض المحاولات للترجمة لابن الأزرق إلا أن بعضها جاء مشوهاً، والبعض الآخر اهتم بجانب معين فقط، دون جوانب أخرى.

(1) الحميري: ساقطة من «الضوء اللامع»: 9/ 20، و«الأنس الجليل»: 2/ 255.

(2) الأصبحي: عن مخطوطة قيد فيها ابن الأزرق اسمه ونسبه، وقد أثبتها الزركلي في الأعلام: 7/ 181. من الطبعة الثانية، وثيقة رقم 1168.

(3) الأنس الجليل: 2/ 591.

(4) د. محمد بن عبد الكريم في مقدمة كتاب «بدائع السلك»: 1/ 10 ـ 11.

(5) الضوء اللامع: 9/ 20.

(6) ن.م.س: 9/ 21.

شيوخه:

لم يترك ابن الأزرق فهرسة لشيوخه الذين تلقى عنهم معارفه، ويبقى الفضل لمخطوطته: «روضة الإعلام» التي حفظت لنا أسماء بعضهم، كما سجلت كتب التراجم مجموعة منهم.

ويبدو واضحاً أن جل انتفاعه كان بشيخه: «إبراهيم بن أحمد بن فتوح»[1] مفتي غرناطة، فقد لازمه، وأخذ عنه النحو والفقه، والأصلين والمنطق، ويظهر أنه كان شديد الاحترام له، كثير التأثر به، لما كان لهذا الشيخ من سعة صدر «إذ كان يفسح لصاحب البحث مجالاً رحباً، شرط ألا يفضي هذا إلى الإطالة والتعسف»[2].

فلقد كان «ابن فتوح» يقرىء طلبته مقالات «ابن رضوان» في المنطق، ورجز ابن سينا، وبعض رجزه في المنطق، و«مختصر ابن رشد» في الأصول، والشامل لبهرام، والتسهيل لابن مالك، وكتاب سيبويه، والكشاف للزمخشري، وكتب الغزالي في التصوف وبخاصة: «الجواهر والأربعين»[3].

ولقد كان لكل هذا أثره في بلورة شخصية «ابن الأزرق» الثقافية، والتي ظهرت بوضوح في مؤلفه: «روضة الإعلام» ووفاء منه لشيخه فلقد أجرى ذكره فيه، في مواضع متعددة ومواقف مختلفة[4].

ومن شيوخه الذين تعرض لذكرهم أيضاً في «روضة الإعلام» الأستاذ القاضي «أبو إسحاق إبراهيم البدوي الأنصاري الأندلسي المالكي»، قاضي «مالقة» يقول عنه:

«وقد كان شيخنا الأستاذ القاضي أبو إسحاق البدوي ـ رحمه الله ـ يقول:

---

(1) ت: 867هـ ـ 1463م. انظر النيل: 53.

(2) انظر «روضة الإعلام»: مخ أ (224و).

(3) النيل: 54 ورحلة القلصادي: 166 ـ 168.

(4) «روضة الإعلام» مخ أ: (252و) و(276و).

«عليكم بالقراءة فإنا ما رأينا طالب علم، يمد يده بسؤال الصدقة»[1] «أخذ عنه القراءة بتلاوة ابن كثير بمالقة»[2].

أما الشيخ الإمام أبو يحيى محمد بن عاصم القيسي الغرناطي؛ فقد حلاه ابن الأزرق في «روضة الإعلام» «بالشيخ الرئيس القاضي الجليل، العالم العلم أبو يحيى بن عاصم»[3].

«وقد جالسه كثيراً وانتفع به»[4] «توفي ذبيحاً من جهة السلطان»[5].

ومحمد بن جبير اليحصبي أحد أعلام الأندلس المتأخرين، كان يمجد أهل السنة، ويهاجم المعتزلة[4]، أخذ عنه الأدب، وكان يدعوه شيخ الأدباء، وحجة البلغاء، الكاتب المجيد الأبرع، وكثيراً ما كان يتمثل بشعره وينشد أبياته[6].

وقد اقتصرت «روضة الإعلام» على ذكر هؤلاء، ولم يرد ذكر لشيوخ آخرين، وقد يكون فيما أورده[7] «السخاوي» صاحب «الضوء اللامع»: خير مرجع لمعرفة ما تبقى من شيوخه، إذ هو المصدر الأساسي الذي نقلت عنه معظم الكتب، التي تناولت الحديث عن شيوخ ابن الأزرق، ومن هؤلاء:

- أبو عبد الله محمد بن محمد السرقسطي مفتي غرناطة في الفقه، الذي كان أحفظ الناس لمذهب مالك، حضر «ابن الأزرق» مجالسه في الفقه، توفي عام 865هـ ـ 1461م[8].

---

(1) «روضة الإعلام» مخ أ: (276و).

(2) النيل: 53.

(3) روضة الإعلام مخ أ: (171ظ) و(224و).

(4) الضوء اللامع: 9/ 21، وأزهار الرياض: 3/ 319.

(5) تولى القضاء سنة: 838هـ ـ 1434م. انظر النيل: 313 وقد ذكر أنه لم يقف على سنة وفاته. وأزهار الرياض: 1/ 171، 172، 173، وقد ذكره في مواضع عدة ونقل عنه نقولات كثيرة.

(6) أزهار الرياض: 3/ 304.

(7) روضة الإعلام مخ أ (111و). والضوء اللامع: 9/ 21.

(8) انظر الضوء اللامع: 9/ 21، والنيل: 314 ـ 315. ورحلة القلصادي: 164 ـ 166.

- وأبو الفرج عبد الله بن أحمد البقني المالكي، أحد المفتين بغرناطة، كان فقيهاً عالماً توفي بعد عام 860هـ ـ 1455م[1].

- وأبو العباس أحمد بن أبي يحيى بن محمد الشريف التلمساني قاضي الجماعة بغرناطة العالم العلامة المتوفى سنة 895هـ ـ 1489م بتلمسان[2].

- والخطيب أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، شهر بالمواق (بفتح الميم وشد الواو) الأندلسي الغرناطي، عالمها وصالحها وشيخها ومفتيها، كان حافظاً للمذهب، ضابطاً لفروعها، شهد استيلاء النصارى على مرج غرناطة[3].

مراسلاته مع بعض أعلام عصره:

من خلال ما قدمناه من أسماء أعلام سجل التاريخ جهودهم العلمية والأدبية، ندرك الحصيلة الثقافية التي كونت شخصية «ابن الأزرق»، إلا أنه لم يكتف بهذه المجالس، والأعلام، بل نراه في «روضة الإعلام» يعرض لنا بعض الرسائل العلمية التي تبادلها مع بعض علماء عصره، خاصة علماء تونس، من مثل «أبي البركات محمد بن محمد بن عزوز»[4] الفقيه الراوية المحدث[5].

والفقيه القاضي خاتمة السلف: أبو عبد الله محمد بن محمد الزلديوي القسطنطيني، نزيل تونس[6] الذي كتب إلى «ابن الأزرق» بالإجازة العامة من حضرة تونس المحروسة في أواخر شوال عام 871هـ ـ 1466م، كما كتب إليه يعرفه ببعض أعلام العصر في الحفظ وغيره من أصحاب المذهب المالكي، من

---

(1) الضوء اللامع: 9/ 21، والنيل: 159.

(2) ن.م.س: 9/ 21 والنيل: 80.

(3) ن.م.س: 9/ 21 والنيل: 324 ـ 325. انظر هامش ص: 19 فقد سبقت الإشارة إليه وإلى تآليفه.

(4) روضة الإعلام مخ أ (50و).

(5) مات مطعوناً سنة 873هـ ـ 1468م. انظر الضوء اللامع: 10/ 16.

(6) روضة الإعلام: 250 و(خاتمة الكتاب) وفهرست الرصاع: 137 ـ 138، وضبطه بالزنديوي بالنون، والنيل: 315.

مثل: الحافظ أبي القاسم بن موسى العبدوسي الفاسي نزيل تونس[1].

كل هذا يوضح الصلات الثقافية التي كانت تربط بين «ابن الأزرق» ومعاصريه، بل تربط بين علماء الغرب الإسلامي في هذه الفترة.

تلاميذه

منهم: الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد الوادي آشي الغرناطي، الذي حل بتلمسان بعد أخذ «غرناطة» وكان حائز السبق في كثرة النسخ والكتابة[2] ولا يبعد أن يكون قد نسخ بعض كتب شيخه، فكان له الفضل في نشرها وتداولها[3].

والحافظ أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن داود البلوي الغرناطي الأندلسي[4] رحل مع أهله إلى تلمسان سنة 890هـ ـ 1485م، ترك نماذج كثيرة لبعض أدعية أستاذه[5].

وشرف الدين يحيى بن محمد الأنصاري المغربي الأندلسي المالكي «كان من أهل العلم ماهراً في العربية، اشتغل بالعلم بالأندلس على قاضي القضاة شمس الدين بن الأزرق»[6].

وظائفه:

وظيفة القضاء:

تولى أولاً قضاء (غربي مالقة)، أيام سعد بن علي بن يوسف بن نصر،

(1) روضة الإعلام مخ أ (284و) وما بعدها.

(2) أزهار الرياض: 3/ 305.

(3) بدائع السلك (ت علي النشار): 1/ 17.

(4) المتوفى سنة 930هـ.

(5) روى عنه في «ثبته» ص: 158 و159 و160 و161، كما نقل عنه المقري في نفح الطيب: 2/ 703 ـ 704 بعض الأدعية.

(6) توفي (شرف الدين) سنة 895هـ ـ 1490م. انظر الأنس الجليل: 2/ 253 ـ 254.

صاحب الأندلس الذي كان يلقب بأمير المسلمين، وبالمستعين بالله[1].

ثم تولى قضاء (مالقة) نفسها عن أبي عبد الله محمد بن سعد النصري المعروف بالزغل[2]. ثم قضاء وادي آش عن أبي الحسن علي بن سعد النصري[3] أخي محمد بن سعد النصري المتقدم، ثم نقله الملك (أبو الحسن) إلى (مالقة) قاضياً للمرة الثانية. ثم لقضاء الجماعة بغرناطة، ومات أبو الحسن وهو على قضائها، فاستمر به أخوه أبو عبد الله محمد بن سعد النصري المعروف بالزغل، وبقي في هذا المنصب إلى أن خرج مع الملك المذكور من (غرناطة) إلى (وادي آش) وهما منفصلان عنها[4].

وشغل القضاء أخيراً (بالقدس الشريف)، أيام الملك أبي النصر قايتباي، سلطان مصر[5].

قيامه بالتدريس:

إلى جانب وظيفة القضاء زاول «ابن الأزرق» التدريس تطوعاً كغيره من علماء عصره، وقد تصدر للإقراء بالجامع الأعظم بغرناطة، قال عنه تلميذه الوادي آشي:

سمعت شيخنا الإمام سيدي محمد بن الأزرق الأصبحي ـ رحمه الله ـ بمجلس تدريسه من «الجامع الأعظم» يقول: كان أبو محمد عوف بن يوسف الخزاعي من أهل القيروان يقول: «الخلائق كلهم أعداء بني آدم، وبنو آدم كلهم أعداء المسلمين، وجميعهم أعداء أهل السنة[6].

(1) ت: 869هـ ـ 1464م. انظر ترجمته في نفح الطيب: 7/ 184 ـ 194.
(2) توفي بتلمسان سنة 899هـ ـ 1494م. انظر ترجمته في ن.م.س: 4/ 511 ـ 524.
(3) ت: 890هـ ـ 1485م. انظر ترجمته في ن.م.س: 4/ 511 ـ 515.
(4) الضوء اللامع: 9/ 21.
(5) ت: 901هـ ـ 1496م بعدما دام في الملك زهاء 28 عاماً.
(6) أزهار الرياض: 3/ 305.

وقال عنه في موضع آخر: «أنشدنا شيخنا وبركتنا العالم الجليل الخطيب المِصْقَع، البليغ المفيد... قاضي الجماعة سيدنا أبو عبد اللّه محمد بن علي بن الأزرق ـ رضي الله عنه ـ وأمتع ببقائه...»[1].

وفي هذا ما يشهد بتصدره للتدريس، ويؤكد مكانته العلمية التي كان يحظى بها، مما حمل تلاميذه على الإشادة به، والرواية عنه، على الرغم من تصدع البنيان، وتفرق الجمع، وهجرة العديد من أعلام هذه الفترة، ومفارقتهم أرض الأندلس.

قيامه بالإفتاء:

لقد كان «ابن الأزرق» أحد المفتين بغرناطة، فقد ذاعت فتاويه، وتناقلها الفقهاء في تقاييدهم، وتصانيفهم، ولقد احتفظ كتاب «المعيار المعرب» للونشريسي المالكي[2] بكثير من فتاوي «ابن الأزرق»[3] التي تبين طريقته في الإجابة، وأسلوبه في الرد، بدا من خلالها: رجلاً شديد الشكيمة، قوي الحجة، مما لا يدع شكاً لمرتاب. وقد أشار إلى ذلك المقري في «نفح الطيب» فقال: «وقد نقل عن ابن الأزرق صاحب المعيار في «جامعه» وأثنى عليه غير واحد»[4].

ولم يَفُتْ تلميذه الوادي آشي أن يذكرنا ببعض فتاوي شيخه، وبما حكم في بعض النوازل[5] مبدياً أوجه الخلاف بينه وبين شيخه، مما يدل على ذيوعها، وانتشارها، عهد ابن الأزرق وبعده.

---

(1) ن.م.س: 3/ 303 ـ 304، والمصقع: من لا يرتج عليه في كلامه.

(2) كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب لأبي أحمد بن يحيى الونشريسي الأصل المالكي المذهب، نزيل فاس. ت: 914هـ ـ 1508م/ انظر في ترجمته النيل: 87، ونفح الطيب: 2/ 701.

(3) انظر من هذه الفتاوي ما جاء في مسألة ما يهديه اليهود في أعيادهم: 11/ 111 ـ 112.

(4) نفح الطيب: 2/ 701.

(5) أزهار الرياض: 3/ 316.

وهكذا نخلص إلى أن صاحبنا قد جمع بين وظائف عدة، وفيها ما يشهد بباعه، ومقدرته، ومشاركته في ميادين مختلفة، إلى آخر أيامه بالأندلس، حيث غادر غرناطة إلى وادي آش، ومنها إلى ديار أخرى، وسنحاول توضيح ذلك بالحديث عن رحلته.

رحلة ابن الأزرق:

لم يترك «ابن الأزرق» رحلة مدونة كغيره من الرحالة العلماء، الذين زاروا الشرق وكانت وجهتهم الديار المقدسة، وقد يكون ذلك لاختلاف المقصد بينه وبينهم، ولتباين الظروف الدافعة لهذه الرحلة.

ونتساءل **أولاً**: هل يمكن اعتبار نزوحه عن وادي آش رحلة أو هجرة أو سفارة لإنقاذ هذا الصرح المتهدم؟

والواضح من استقراء النصوص أن هذه جميعاً تآلفت، نظراً لما تعاقب من أحداث أدت إلى سقوط غرناطة، وانهيار الحكم العربي بصفة نهائية.

ونتساءل **ثانياً**: متى نزح «ابن الأزرق» عن غرناطة وبالتالي عن وادي آش؟

من المؤكد أن ذلك تم أيام «أبي عبد الله محمد الزغل»[1] بعد أن سقطت غرناطة بيد ابن أخيه «أبي عبد الله محمد المخلوع الذي سلم مفاتيحها إلى الإسبان سنة 897هـ ـ 1492م ويحدثنا صاحب نفح الطيب[2] عن ذلك فيقول:

«وخرج صاحب قشتالة[3] قاصداً «بلش مالقة» ونزل عليها في ربيع الثاني

(1) تقدمت الإشارة إليه في ص: 14 ـ 15 من هذا البحث.

(2) 4/ 519 ـ 520.

(3) هو فرديناند الخامس بزواجه من إيزابيلا ملكة قشتالة وليون، وفرديناند هو ابن عمها الذي أصبح بعد وفاة أبيه ملكاً على عرش آراجون سنة 884هـ ـ 1479م، وكان من نتائج هذا الزواج توحيد إسبانيا، والقضاء على آخر من بقي من دولة الإسلام. انظر مقال: «أضواء على نهاية العرب في الأندلس...» د. محمد باقر الحسيني / مجلة آفاق عربية/ السنة الرابعة ـ ع1. سبتمبر 1978. ص: 106.

سنة 892هـ، وحاصرها، ولما صح عند صاحب غرناطة ذلك، اجتمع بالناس، فأشاروا بالمسير لإغاثة «بلش» للعهد الذي عقدوه.

وأتى أهل «وادي آش» وغيرها وحشود «البشرات»، وخرج «صاحب غرناطة» منها في الرابع والعشرين لربيع الثاني من هذه السنة، ووصل «بلش»، فوجد العدو نازلاً عليها براً وبحراً، فنزل بجبل هنالك، وكثر لغط الناس وحملوا على النصارى من غير تعبئة، وحين حركتهم للحملة، بلغ السلطان الزغل أن غرناطة بايعت «صاحب البيازين»[1]، فالتقوا مع النصارى فشلين. . . ورجعوا منهزمين، وقد شاع عند الخواص ثورة غرناطة على السلطان، فقصدوا «وادي آش»، وعاد النصارى إلى «بلش».

والذي نستفيده من هذا النص أن خروج «الزغل» من «غرناطة» كان في 24 من ربيع الثاني سنة 892هـ. ونحن نعلم أن «ابن الأزرق» كان قاضي الجماعة للزغل بغرناطة، وأن خروج غرناطة عن طاعته قد يلزم «ابن الأزرق» الخروج منها وفاء لصاحبه إن لم يكن فارقها قبل مواكباً للسلطان في مسيرته لإغاثة «بلش مالقة» وبعد انهزامه في معركته مع النصارى توجه معه إلى «وادي آش» ومنها بدأ رحلته بعد 892هـ.

ويرى صاحب «أزهار الرياض»[2] أن ذلك في أواخر العشرة، التي كملت بها تسعمائة للهجرة والله أعلم، حيث وجهه سلطانه أبو عبد الله الزغل قاصداً السلطان «أبا عمرو عثمان بن محمد بن أبي فارس» لمساعدة الأندلسيين على عدوهم الكافر»[3].

دخوله فاس:

وهنا يبادرنا السؤال التالي: هل ارتحاله إلى تلمسان كان مباشرة، أو أنه قد

(1) البيازين: حي من غرناطة، وصاحب البيازين هو أبو عبد الله المخلوع.

(2) 3/ 318.

(3) الضوء اللامع: 9/ 21.

حط رحله في فاس أولاً ليتابع طريقه بعد ذلك؟ وهل عرف فاس قبل هذه الرحلة الأخيرة؟

مما لا شك فيه أن «ابن الأزرق» قد ورد على فاس قبل هذه الرحلة، وقد أشار إلى ذلك في كتابه «بدائع السلك»[1] عندما قال:

«وبعد انقراض الدولة المرينية في أواسط هذه المائة التاسعة بفاس ـ كرسي ملكهم ـ خلفهم فيها الشريف ابن عمران ناسخ دولتهم، ثم الشيخ ابن يحيى الوطاسي[2] منتزع ذلك من يده إلى هذا العهد، وإن كان بها خراب كثير حسبما شاهدناه، والبقاء لله وحده».

ففي هذا النص ما يدل على مشاهدة «ابن الأزرق» لفاس في فترة معينة، وإن كنا لا ندرك هوية هذه الرحلة، ولا ننسى أن «السخاوي» قد ذكر أن من جملة شيوخ «ابن الأزرق» بعض المشايخ الذين «لقيهم بفاس»[3] إلا أنه لم يحدد أسماءهم، ولا زمن الأخذ عنهم. أما بعد رحيله الأخير عن «وادي آش»، فإن معظم مصادر ترجمته. لا تذكر شيئاً عن دخوله فاس قبل وصوله تلمسان، ما عدا بعض الإشارات المبهمة كما في «الأنس الجليل»[4] عندما قال: «فلما استولى عليها (أي غرناطة) الإفرنج، خرج منها يستنفر ملوك الأرض في نجدة صاحب غرناطة، فتوجه لملوك المغرب فلم يحصل بنتيجة».

وهنا نطرح استفساراً حول من هم هؤلاء الملوك؟!. هل ملوك فاس، أو تلمسان وتونس[5]؟ على أن صاحب «السر الظاهر» قد أثبت قدوم «ابن الأزرق»

---

(1) 2/ 764. ت: د. محمد بن عبد الكريم الذي حاول إثبات تاريخ تأليف «البدائع...» سنة 883هـ ـ 1478م. انظر ص: 38 ـ 39.

(2) تولى الشيخ ابن يحيى الوطاسي ملك فاس بعد الشريف العمراني الجوطي عام 875هـ ـ 1470م. واستمر فيه إلى أن توفي سنة 910هـ ـ 1510م. انظر جذوة ابن القاضي: 1/ 211.

(3) الضوء اللامع: 9/ 21.

(4) 2/ 591.

(5) إذ أن خطيب تلمسان، كان يصرح باسم السلطان أبي عمرو عثمان صاحب تونس مقدماً في الذكر على اسم صاحب تلمسان أبي عبد الله، من أعقاب بني زيان لما بينهما من الشروط في ذلك. انظر بدائع السلك: 2/ 736. ت: د. محمد بن عبد الكريم.

إلى فاس فقال: «وقدم على فاس من غرناطة زمن تغلب الروم عليها»[1].

ويبقى الأمر بعد كل هذا موضع ظن وتساؤل، ومن ثم لا يمكن الجزم بشيء، لانعدام الدليل القاطع.

دخوله تلمسان:

أما دخوله تلمسان فقد شهدت معظم مصادر ترجمته بدخوله إليها، لما تغلب العدو على غرناطة[2]، وقد صادف دخوله إلى تلمسان وفاة السلطان «أبي عمرو عثمان» صاحب تونس[3]، وتولي «أبي زكريا يحيى» الذي كان في خلاف مع ابن عمه «عبد المؤمن» حول الحكم، فلم يكن بالإمكان صنع شيء من أجل إنقاذ الأندلس.

دخوله مصر:

ثم ارتحل إلى «الديار المصرية»، ولا تفيدنا المصادر شيئاً عن دخوله «تونس» في طريقه إلى «مصر»، ولا يستبعد أن تكون الظروف التي كانت تعايشها تونس بعد موت السلطان «أبي عمرو» جعلت سفارته محددة بتلمسان التي كانت خاضعة لسلطة وهيمنة صاحب تونس، فرحل إلى القاهرة محاولاً استنهاض عزائم سلطانها «قايتباي» الذي كان مشغولاً بحرب «بايزيد بن عثمان التركي» بإستانبول، وصد غاراته المتكررة فكان «كمن يطلب بَيْضَ الأنوقِ أو الأبيضَ العَقُوق»[4].

فتوجه إلى مكّة وجاور بها، وزار النبي ﷺ، ورجع إلى القاهرة في أول

---

(1) السر الظاهر: الملزمة 4/10. وإن كان قد أخطأ في تحديد سنة وفاة «ابن الأزرق» معتمداً على «دوحة الناشر».

(2) انظر دوحة الناشر: 124. وأزهار الرياض: 3/ 318 والنيل: 345.

(3) توفي السلطان أبو عمرو عثمان صاحب تونس عام 893هـ ـ 1487. انظر الحلل السندسية: 4/ 1089 ـ 1090.

(4) نفح الطيب: 2/ 702، وقوله: «بيض الأنوق أو...» مثل لما لا يكون، أو ما لا يطمع فيه، فمعناه أنه طلب ما لا يكون.

سنة ست وتسعين وثمانمائة[1] مجدّداً الكلامَ في غرضه. «فدافعوه عن مصر بقضاء القضاة في بيت المقدس»[2].

يقول صاحب «الضوء اللامع»[3]: «وقصدني في أثناء ذلك ورأيته من رجال الدهر، وأظهر الاغتباط باجتماعه بي، وطالع بعض تصانيفي وغيرها، وسافر في رمضان قاضياً، وقد وليه في ثانيه، فوصله في السابع عشر من شوال».

«فتولاه بنزاهة وصيانة، وطهارة، ووقع الثناء عليه، ثم حصل له توعك، واستمر حتى توفي في يوم الجمعة بعد فراغ الصلاة، سابع عشر ذي الحجة سنة ست وتسعين وثمانمائة، وصلي عليه في يومه بعد صلاة العصر بالمسجد الأقصى، ودفن بماملا إلى جانب حوش البسطامي... فكانت إقامته بالقدس إحدى وستين يوماً، توفي وله خمس وستون سنة»[4].

آثـــاره:

لم يكن يَراعُ «ابن الأزرق» ليقف به عند علم دون آخر، بل كان مشاركاً في كل العلوم التي عرفها عصره، ويكفيه من ذلك شهادة معاصر له حين وصفه بقوله: «ورأيته من رجال الدهر»[5]. وما شهد له به «المقري» حين قال: هو الإمام العلامة، الخطيب الحجة، الأعرف، المؤرخ، الناظم، الناثر، الراوية[6].

وهذا يوضح مدى مشاركة «ابن الأزرق» في مختلف علوم عصره، وكان من الطبيعي أن يظهر أثر ذلك فيما خلفه من نظم أو نثر.

---

(1) الأنس الجليل: 2/ 592.
(2) نفح الطيب: 2/ 702.
(3) 9/ 21. ففي هذا النص إشارة إلى اجتماع ابن الأزرق بالسخاوي: الذي يشهد له أنه كان من رجال الدهر.
(4) الأنس الجليل: 2/ 592.
(5) الضوء اللامع: 9/ 21.
(6) أزهار الرياض: 3/ 317.

شعره:

لقد خلف «ابن الأزرق» نظماً رائقاً، وهو لا يمثل ديواناً مستقلاً، وإنما هي جملة من قصائد ومقطعات وأبيات قالها في مناسبات معينة أثبتها بعض مترجميه خاصة المقري في كتابيه «نفح الطيب» و«أزهار الرياض».

وباستقرائنا لهذه الأشعار نكتشف درر نظمه، وبديع لفظه، ورقة أسلوبه، وطرافة مواضيعه، ودقة معانيه، وتنوع أغراضه.

من ذلك قوله في قصيدة مدح بها شيخه الإمام «أبا يحيى ابن عاصم» وهي من غُرر النظام، وحُرّ الكلام، تشتمل على واحد وأربعين بيتاً مطلعها:

خَضَعَتْ لِمَعْطِفِه الغصونُ المُيَّسُ ... ورنا فهامَ بِمُقْلَتيه النَّرْجِسُ
ذو مَبْسِمٍ زَهْرُ الربا في كَسْبِه ... مُتنافِسٌ عَنْ طِيبِه مُتَنَفِّسُ... [1]

وقد أبدى المقري[2] شكاً في صحة نسبة هذه القصيدة إلى «ابن الأزرق» فقال: وبعد أن كتبت هذه القصيدة، حدث لي شك، هل هي من نظم القاضي أبي عبد الله ابن الأزرق المذكور، أو من نظم ابن الأزرق الآخر الذي جرى ذكره في «روضة الإعلام»[3].

كما شك «المقري» في قصيدة أخرى عدها من مجون الأندلسيين وأنها «منسوبة لأبي عبد الله ابن الأزرق» وهي تحتوي على خمسة وتسعين بيتاً مطلعها:

عِمْ باتصالِ الزمن ... ولا تُبَالِي بِمَن
وهوَ يُواسِي بالرِّضَى ... من سمج أو حَسَن
أو من عجُوز تحتظى ... والظهر منها مُنْحَني
أو من مليح مسعد ... موافقٍ في الزمَن
مهما تَبَدَّى خدُّه ... يبدو لَكَ الورد الجني

---

(1) ن.م.س: 3/ 320 ـ 322.

(2) ن.م.س: 3/ 322.

(3) الباب الثالث: 131ظ من (مخ أ).

ويختمها بقوله:

فـلـيـسَ عِـنْـد شـاعـر　　غـيـرُ كـلام الألْـسُـن
يـصـور الأشـيـاءَ وهْـ　　يَ أبـداً لَـمْ تَـكُـن
[. . . فاسمَح وسامح واقْتنِع　　واطـوِ خَـشَـاك واسْـكُـن
وَلْـنـنْـصَـرف فـقـصـدُنـا　　إطْـرافُ هـذا الـمَـوْطِـن[1]

وقد ذهب د. "محمد بن عبد الكريم إلى أن ابن الأزرق في هذه القصيدة يعاتب الأندلسيين، وينكر عليهم غرقهم في الترف والملذات، بدليل ما أنهى به قصيدته[2].

ويبدو أن القصيدة تحتاج إلى أكثر من وقفة، حتى تستجلى غوامضها، وتفك ألغازها.

ومما قاله عند وفاة والدته:

تـقُـولُ لِـي: ودمـوعُ الـعَـيْـنِ واكـفـة　　مـا أفـظَـعَ الـبَـيْـنَ والـتَّـرحـال يـا ولَـدِي
فقلت: أينَ السُّرَى قالت: لرحمة من　　قد عَزَّ في المُلْكِ، لم يولدْ، ولمْ يلِدِ[3]

ومن بارع نظمه قصيدته التي أنشدها عند نزول طاغية النصارى، بمرج غرناطة، وسنثبتها بكاملها لأهميتها:

مَـشُـوقٌ بـخَـيْـمـاتِ الأحِـبَّـةِ، مُـولَـعُ　　تُـذكِّـره نَـجْـدٌ وتُـغْـريـهِ لـعْـلَـع
مواضعَكم يا لائمينَ على الهوى　　فلم يبق للسُّلوان في القلبِ مَوْضِع
ومَنْ لِي بِقَلْب تَلْتظِي فِيه زَفرَةٌ　　ومَنْ لِي بجَفْنٍ تَنْهَمي مِنْه أدْمُع
رُوَيْدَكَ، فارقُبْ للطائفِ مَوْقعاً[4]　　وخلّ الذِي مَنْ شَرِّه يُتَوقَّع
وصبرا، فإنَّ الصبرَ خيرُ تميمةٍ　　ويا فَوْزَ من قد كان للصَّبر يَرْجِع

---

(1) نفح الطيب: 3/ 298 ـ 303.
(2) بدائع السلك: 1/ 28. ت: د. محمد بن عبد الكريم.
(3) أزهار الرياض: 3/ 319.
(4) في نفح الطيب: موضعاً.

وبِتْ واثقاً باللّطفِ مِنْ خير راحِمٍ   فألطافُه من لمحةِ العينِ أسرع
وإن جَلَّ خَطبٌ فانتظر فرجاً له   فسوف تراه في غدٍ عَنْكَ يُرْفَع
وكن راجعاً لِلّه في كل حالةٍ   فلَيسَ لنَا إلاَّ إلى اللّهِ مَرْجِع[1]

والقصيدة تعبير عن الاستسلام لقضاء الله، والتعزي بالصبر والسلوان، وانتظار الفرج من خير راحم، وفيما عدا هذه القصائد نجد له بعضَ أبيات ذات مواضع طريفة من ذلك قوله في بلدة بسطة:

في بسطة حيث الأباطح مشرقه   أضحت جفوني بالمحاسن مغلقه[2]

وقال مورياً ببسطة أيضاً:

قل لمن رام النوى عن وطن   قولة ليس بها من حرج
فرج الهم بسكنى بسطة   إن في بسطة باب الفرج[3]

وقوله في وصف الدخان:

عُذْري في هذَا الدّخان الذي   جاورَ دَارِي، واضحٌ في البَيَان
قد قلتُم إنّ بِهَا زُخْرفاً   ولا يَلي الزخرف إلا الدّخَان[4]

وقوله في وصف الربيع:

تأمّلْتُ مِنْ حُسْنِ الربيع نضارة   وقد غَرّدَتْ فوق الغصونِ البلابل
حكت في غصونِ الدّوْح قِسّاً فصاحة   لتعلمَ أنّ النّبتَ في الروضِ باقل[5]

ولعل فيما ذكرناه من نصوص شعرية «لابن الأزرق» صورة جلية تبين مقدرته الشعرية، ومدى مساهمته الفنية في تناول بعض الأغراض الشعرية، ولعل أبرزها ما جاء في رثائه لغرناطة، وفي رثاء والدته، وإن كنا من جهة أخرى نوافق ما جاء عن المقري من شك في نسبة بعض هذه القصائد إليه لبعدها عن نفسه، وأسلوب شعره.

---

(1) ن.م.س: 2/ 704. وأزهار الرياض: 3/ 319.

(2) و(3) نفح الطيب: 6/ 447.

(4) و(5) ن.م.س: 2/ 702.

نثره:

له تآليف منها:

1 ـ «بدائع السلك في طبائع الملك» وهو كتاب بديع في موضوعه، لخص فيه مقدمة تاريخ ابن خلدون المسمى كتاب «العبر». وزاد عليه زيادات كثيرة نافعة، وهو في سفر ضخم[1].

2 ـ «شفاء الغليل في شرح مختصر خليل» وهو كتاب مفيد لم يؤلف على «مختصر خليل» مثله إقناعاً ونقلاً، وفهماً، وذكر المقري[2] أنه رأى منه نحو ثلاثة أسفار، ولا يدري هل أتمه أو لا... وتمامه يكون في نحو العشرين سفراً، وقد كتب المقري بتلمسان خطبته في كراسة، وقد أتى فيها بالعجب العجاب، وهي أدل على غزارة علمه، واتساعه في الفروع والأصول».

وذكر صاحب «التحفة القادرية» في موضوع الكتب التي درسها المولى عبد اللّه الشريف ـ دفين وزان ـ في فاس، حاشية ابن الأزرق قاضي غرناطة على المختصر الخليلي[3]. ونتساءل هل كان هذا المؤرخ القادري يتحدث عن الشرح الذي أشار إليه معظم مترجمي ابن الأزرق؛ وسماه «بالحاشية» أو كان لابن الأزرق زيادة على «الشرح» حاشية على المختصر؟

3 ـ «روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام» وهي المخطوطة التي نروم تحقيقها، ونعمل على تقديمها، وسيأتي الكلام عليها.

والآن، آن لنا أن نمسك عنان القلم، الذي جمح فأطال الكلام في هذه الترجمة والإحاطة بصاحبها، ومقصودنا حصول الفائدة، والتنبيه إلى ما نقل عنه بعض مترجميه، أو ما حصل لهم من الخلط في التعريف به، والغاية من ذلك كله، التعريف بشخصية المترجم له، وبمكانته العلمية والأدبية.

---

(1) نفح الطيب: 2/ 699، وأزهار الرياض: 3/ 318. وهذا الكتاب قد حقق وطبع، وقد أشرنا إلى ذلك أثناء الحديث عن مصادر ومراجع ترجمة ابن الأزرق.

(2) نفح الطيب: 2/ 699، وأزهار الرياض: 3/ 317.

(3) انظر مخطوطة التحفة القادرية لمؤلفها عبد السلام بلخياط القادري. مخطوطة خاصة محفوظة بخزانة الأستاذ محمد المنوني.

«روضة الإعلام بمنزلة العربيـة من علوم الإسلام»

تسمية الكتاب:

يقول عنه مؤلفه في معرض التقديم له من ديباجة «روضة الإعلام» نفسها: سميته: «روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام» وإني لأرجو أن تكون التسمية ـ إن شاء الله ـ صادقة العنوان.

وهي نفس التسمية التي أثبتتها سائر الكتب التي تعرضت لترجمة ابن الأزرق ما عدا صاحب «نيل الابتهاج»[1] الذي سماه: «روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم اللسان». وقد يكون هذا من سهو الناسخ، فحاد بالعنوان عن رسمه الحقيقي.

ونتساءل هل لفظة «الإعلام» الواردة في تسمية الكتاب ـ بكسر الهمزة ـ من أعلمه الأمر وبالأمر يُعلِمه إعلاماً: أي أطلعه عليه وعرفه به، أو ـ بفتح الهمزة على اعتبار أن «الأعلام»: جمع «العلم»؟

إذا أخذنا بقانون السجع الذي دأب عليه المصنفون في وضع أسماء الكتب، فإننا نقرأها بالكسر، وأما إذا استقرأنا ما ورد في الكتاب من أسماء أعلام عديدة، فإننا نقرأها بالفتح، وسنجد في الحقيقة أنها روضة أعلام للتعريف

---

(1) ص: 324.

بمنزلة العربية من علوم الإسلام. ومع ذلك فإننا نرجح قراءتها بالكسر لأنه أدق في المعنى وأبلغ في المراد.

نسبة الكتاب إلى صاحبه:

أشار «ابن الأزرق» نفسه إلى مؤلفه هذا في كتابه «بدائع السلك»[1] فقال: «وقد مر في «روضة الإعلام» من آداب هذه الصداقة ما فيه بلاغ وإطناب بيان».

وذكره في موضع آخر[2] فقال:

«وقد قررنا في «روضة الإعلام بمنزلة...» ما يتضح به هذا الموضع على التمام إن شاء الله تعالى».

وحلاه «المقري»[3] بقوله: «مجلد ضخم فيه فوائد وحكايات لم يؤلف في فنه مثله وقفت عليه بتلمسان».

وقال: ومن إنشائه في التأليف المذكور[4] ما صورته:

«قلت: ولقد كان شيخنا العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فتوح ـ قدس الله روحه ـ يفسح لصاحب البحث مجالاً رحباً، ويوسع المراجع له قبولاً ورحباً...»[5].

وإذا كان المقري قد جاء نقله عن «روضة الإعلام» مصاحباً لترجمة «ابن الأزرق» فإن صاحب «نيل الابتهاج» قد نقل عنه في مواضع متفرقة من كتابه[6].

من ذلك ما أورده في ترجمة «أبي القاسم عبد العزيز بن موسى بن معطي

---

(1) ت: د. علي النشار: 2/ 462.

(2) م.س: 2/ 364.

(3) نفح الطيب: 2/ 700، وأزهار الرياض: 3/ 318.

(4) ويقصد به «روضة الإعلام».

(5) نفح الطيب: 2/ 700، ويقابله في مخ أ روضة الإعلام، ص: 224 و(الخاتمة).

(6) انظر النيل ص: 76 و179 ـ 180. و253. و276 ـ 277. و284 ـ 285، ويقابلها بالتتابع في مخ أ «روضة الإعلام»: 236 و/ 284 و/ 285ظ...

العبدوسي الفاسي»[1] حامل لواء المذهب المالكي، وإمام الحفظ في وقته، نزيل تونس، قال:

«قال القاضي أبو عبد الله ابن الأزرق: كتب إلي الشيخ الفقيه الجليل قاضي الأنكحة بتونس المحروسة، وأحد المفتين بها أبو عبد الله محمد بن محمد الزلديوي ـ رحمه الله ـ يعرفني من بعض أخباره في الحفظ بما يقضى منه العجب، ويزيد في الغرابة على ما كنا نسمع من ذلك»[2].

ولا ننسى ما نقله ابن مريم عن «روضة الإعلام» في كثير من تراجم كتابه[3]، وفي كل هذا ما يعزز نسبة الكتاب إلى صاحبه، وإثبات صحة النص المكتوب، إما بالإشادة بفضله أو بالنقل عنه.

تاريخ تأليفه:

من المؤكد أن كتاب «روضة الإعلام» قد ألف قبل كتابه «بدائع السلك» بدليل ما نجده من إحالات على «روضة الإعلام» وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً.

على أننا إذا عدنا إلى النسخ الموجودة لدينا من «مخطوطة روضة الإعلام»، فإنها لا تحدد تاريخ بداية تأليف هذا الكتاب، ولا تاريخ الفراغ من تصنيفه ما عدا النسخة «أ» إذ يقول ناسخها نفسه محمد بن الحسن بن ظافر:

«وألفيت بآخر أصل المؤلف ـ أبقاه الله وحفظه وكلأه من غِيَرِ الأيام ـ وبخطه ما نصه: فرغت من تصنيفه بعون الله تعالى، وإمداد تيسيره في السادس والعشرين لشعبان المكرم من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بمدينة «مالقة» حرسها الله تعالى وكلأها، قاله مصنفه الفقير إلى الله تعالى المضطر إلى وسع رحمته محمد بن علي بن محمد بن علي بن القاسم بن الأزرق الأصبحي لطف الله به»[4].

---

(1) ت: 837هـ. انظر في ترجمته: م.س: 179 ـ 182.

(2) م.س: 179 ـ 180.

(3) انظر: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: 141 و162 ـ 163.

(4) انظر الصفحة الأخيرة من «روضة الإعلام» مخ أ: 353و.

ومن خلال هذا النص نحدد تاريخ الفراغ من تصنيف الكتاب وذلك في 26 من شعبان عام 875هـ ـ 1470م.

سبب تأليفه

ونتساءل بعد كل هذا عن سبب تأليفه للكتاب، وقد تكون النوازع شتى والأهداف مختلفة، والذي يلاحظ أن «ابن الأزرق» لم يذكر لذلك سبباً، ونستطيع عن طريق استقراء ظروف العصر المحيطة بهذا التأليف، ومن خلال استبطان النص، وسبر غوره أن نحصر ذلك في أمرين هامين:

أولهما: وليس وقفاً على فترة دون أخرى، بل نجده شمل جميع المراحل التاريخية بالأندلس. هو اهتمام أهل الأندلس بالعربية عامة[1]، وبالنحو خاصة، فلقد خصوه بالعناية، وجندوا أقلامهم للتأليف فيه، وشرح مصنفاته، كما قاموا بدرسه، وتدريسه، وتخصص فريق منهم به دون غيره، ونالوا به شرف المنزلة بين علماء عصرهم، كما أن تعليمهم العربية كان يوفر لعدد منهم مورداً طيباً[2].

ولقد كان هذا دافعاً لكثير من الدارسين المحدثين إلى الاهتمام بعلماء النحو في الأندلس وآرائهم على اختلاف مشاربهم، «وكانت النتيجة أن كتب عن علماء العربية باعتبارهم نحويين، أكثر مما كتب عنهم باعتبارهم أصحاب لغة»[3].

وقد كان اعتمادهم على مصادر مختلفة المذاهب، وإن كانت الأندلس قد عرفت النحو الكوفي، واهتمت به قبل أن تعرف النحو البصري، كما كانوا يكنون لعلماء العربية الأوائل احتراماً كبيراً. فهذا أبو حيان: أثير الدين محمد بن

---

(1) انظر ما كتبه «ألبير حبيب مطلق» عن «الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف». ط1967. ويشتمل على 488 صفحة. وما كتبه «رضا عبد الجليل الطيار» في كتابه: الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع ق6هـ حتى منتصف ق7هـ. ط: 1980، ويشتمل على 270 صفحة.

(2) الدراسات اللغوية: للطيار. ص: 34.

(3) نشأة النحو لمحمد الطنطاوي: ص: 187 ـ 199.

يوسف الغرناطي الأندلسي كان يقول: «خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه، وأحسن ما وضعه المتأخرون كتاب «التسهيل» لابن مالك، وكتاب «الممتع في التصريف» لابن عصفور»[1].

ولسنا نريد من وراء كل هذا مجرد السرد، وإنما التنبيه إلى المكانة التي كانت تحتلها الدراسات اللغوية، والنحوية، لدى الأندلسيين، وتنوع مشاربها.

وقد كان لاضطراب الأحوال في الأندلس خصوصاً، وفي المغرب عموماً، وضعف السلطة بالمشرق وقيام الخلافات، والنزاعات، داخل البلد الواحد، وما يثيره ذلك، من فوضى وانعدام الاطمئنان، أثره على الحياة العلمية بصفة عامة، وقد كانت الأندلس في تلك الآونة تنحدر نحو النهاية: نهاية الحكم العربي الإسلامي بها، ونهاية العلوم الإسلامية التي أشعت زمناً طويلاً، وكانت منبراً يهتدى به، ولم يكن هذا وليد لحظة بل كانت جذوره منذ مدة طويلة، حيث بدأت المدن الأندلسية تتساقط في يد النصارى، الواحدة تلو الأخرى حتى لم يعد للعرب إلا رقعة ضيقة هي إمارة غرناطة التي ظلت صامدة مدة قرنين ونصف.

ولقد كان هذا الجو المضطرم بهجوم النصارى المتواصل، دافعاً لهجرة عدد كبير من النحاة الأندلسيين إلى المغرب والمشرق، وبذلك خبت جذوة النشاط النحوي، وتوقفت آلته، في وقت كان التدهور العلمي العام، بدأ يظهر في العالم الإسلامي، والميل نحو التأليف الموسوعي ينمو ويشيع، وهو في جله قائم على جمع ما أنتجه السابقون، كما نشطت المنظومات التعليمية في اللغة والنحو، وغدا التعليم وحفظ اللغة همهم الأساسي.

في هذا الوسط حيث تنعدم كل القيم، ويبقى الحكم النهائي والقول الصائب للمنتصر، كان «ابن الأزرق» يرفع راية الدفاع عن اللغة العربية، وكانت صيحة أخيرة، تدوي وسط بنيان كل شيء فيه يتهاوى ويتساقط. كان يرى خطر

---

(1) المدارس النحوية لشوقي ضيف. ص: 320 ـ 321.

الصليبية، يتهدد كل ما يحيط المسلم، داخل غرناطة وكأنه يرى النهاية المرتقبة، وأن التاريخ سيسجل له هذه الوقفة التي هي تعبير عن واجب، وأداء مسؤولية، علماً منا بمبلغ تشبث أهل الأندلس باللغة والنحو.

ثانيهما: ويعود لوازع ذاتي يكمن في غيرة ابن الأزرق على العربية، ورفع راية الدفاع عنها، وعن أسسها ومقوماتها، والدعوة إلى المحافظة عليها، خوفاً من اندثارها، وهنا يواجهنا السؤال التالي: هل كان دفاعه عن العربية وآلتها، من أجل خدمة الدرس اللغوي والنحوي أو أملته عليه ظروف ما، وحاجة ملحة كانت نقطة انطلاق نهجها من بداية الكتاب إلى نهايته؟...

إن اللسان المتحدث عنه هو اللسان العربي، ومن ثم فهو وسيلة لفهم الكتاب والسنة، وفهم الشريعة الإسلامية، ووسيلة لتفقه الناس في أمور دينهم ودنياهم، فعدم فهم العربية، أو عدم معرفة ضبط حروفها، وألفاظها، وجملها، قد يوقع المتلفظ بها في محذور، ومن ثم يجب الاهتمام بها، والعمل على تعلمها، اقتداء بالسلف الصالح.

ونحن نعرف أن أكثر العلوم الإسلامية قد نشأت من القرآن، وتولدت خدمة له، فكان أول شيء احتاج إليه المسلمون في ضبط القرآن وقراءته سالماً من لحن العوام هو: النحو. خاصة بعد الفتوحات، وتوسع البلاد الإسلامية، حيث فشا اللحن حتى بين أبناء الطبقة الحاكمة كما يشهد بذلك كتابه: «روضة الإعلام» فيما رواه من حكايات وأخبار في هذا المقام. وقد كان موقفه متشدداً إزاء هذه القضية التي التزم الدفاع عنها، موقف فقيه مالكي يعلم يقيناً أن كل شيء يتأهب للرحيل عن الأندلس من قيم وعادات، وتعاليم إسلامية، فلقد كان خطر الصليبية يلوح ويكبر، وضربات النصارى تتوالى من أجل تضييق الخناق على من تبقى في هذه المدن الأندلسية، مما أدى إلى هجرة عدد كبير من علماء الأندلس إلى المشرق، ولهذا كان دفاعه عن العربية دفاعاً عن الكتاب والسنة، دفاعاً عن عقيدة ومذهب، ووجود وكيان فألف لكل هذا «روضته».

موضوع الكتاب ومحتواه:

أما عن الموضوع الأساسي للكتاب، فهو التعريف بمكانة العربية، من سائر العلوم الإسلامية.

ويبدو واضحاً أن المؤلف قد جعل العربية نقطة المركز ومحيط الدائرة، ما تبقى من العلوم الإسلامية.

وقد حدد ابن الأزرق هذه العلوم في الباب الرابع من الكتاب حيث قال:

«تعرَّض غير واحد من العلماء - رحمهم الله - إلى حصر العلوم الإسلامية... ولهم في ذلك طرق منها قول بعضهم: إنها خمسة عشر علماً لا بدَّ منها على الكمال في علم التفسير...»[1].

وقد جعل أول هذه العلوم: علم العربية، **ثانيها**: علم الاشتقاق، **ثالثها**: علم التصريف، **رابعها**: علم النحو، **خامسها**: علم المعاني، **وسادسها**: علم البيان، **سابعها**: علم البديع، **ثامنها**: علم القراءات، **تاسعها**: علم أسباب التنزيل، **عاشرها**: علم الأخبار والآثار، **حادي عشرها**: علم السنن، **ثاني عشرها**: علم أصول الفقه، **ثالث عشرها**: علم الفقه، **رابع عشرها**: علم الكلام، **خامس عشرها**: علم الموهبة[2].

وانطلاقاً من هذا التصور حبك موضوعه، فجاء روضةً مشتملة على أنواع شتى من العلوم الإسلامية.

ولِكُلّ علم آلتهُ الموصلة إلى فهمه، وآلة العربية: علم النحو، ولذلك اهتم بتقريب مدلوله، وبيان فضل تعلمه، بل اعتبر تعلمه وتعليمه واجبين، لأن العربية هي المِرْقاة لفهم الكتاب والسنة، فبها يقوم زَيْغ الكلام أحسن تقويم، ويعصم صاحبها من آفة الفهم السقيم، ومن ثم فهي تستحق رتبة البداية والتقديم[3].

---

(1) و(2) روضة الإعلام: 139ظ. و141و.

(3) انظر ديباجة الكتاب.

ولم يكفه ذلك بل عرض لوجهة نظر الشرع فيه، وحكم استنباطه، متبعاً آثار السلف في ظهور الحاجة إلى تعلمه، وقدم لذلك من الأدلة النقلية، والعقلية ما لا يحصى، ويبقى «لابن الأزرق» فضل تفصيل موضوعه، وتقريب مضمونه، بما قدمه في ديباجة الكتاب، ويحسن بالقارىء أن يحصن نفسه بها، وإلا حاد عن فهم ما وضع له الكتاب أساساً لكثرة اشتباه أجزائه، ولما اشتمل عليه من عناوين عامة، وأخرى فرعية، ولما فيه من حكايات وروايات، ومسائل متنوعة، وأحكام مختلفة.

محتوى الكتاب:

وقد أجمل المؤلف ذلك في ديباجة الكتاب فقال:

«ومحصوله على مقدمة، وأربعة أبواب، وخاتمة»[1].

فـالمقـدمة: في مدلول اسم النحو لغة واصطلاحاً.

والباب الأول: في تقرير فضل العربية، وتحرير الحض على تعلمها، وجعل خاتمة هذا الباب تنقسم إلى ثلاثة فصول، وقد خصها بتقرير فضائل العلم إطلاقاً وتقييداً فجعل **الفصل الأول**: في فضائل العلم العقلية. **والفصل الثاني**: في الفضائل النقلية، **والفصل الثالث**: في الفضائل المركبة من العقل والنقل.

والباب الثاني: في منفعة النحو منها، وضرورة الاحتياج إليه في ملة الإسلام.

والباب الثالث: في حكم استنباط النحو، والاشتغال به في نظر الشرع، وقد قسمه إلى فصلين:

الفصل الأول: في حكم استنباط النحو شرعاً.

الفصل الثاني: في حكم الاشتغال به في نظر الشرع.

والباب الرابع: في نسبة النحو من العلوم، ومرتبته في التعلم، وغير ذلك مما

---

(1) انظر روضة الإعلام: ١ظ. من ديباجة الكتاب.

يحضّ على النظر فيه، والعناية بصونه وحفظه.

وقد قسمه إلى مناهج:

المنهج الأول : في نسبة العربية من سائر العلوم.

المنهج الثاني: في مرتبة العربية في التعلم.

المنهج الثالث: في بيان ما يعتمد عليه من حمل قواعد العلوم على العربية وما لا يعتد به من ذلك.

المنهج الرابع: في صون العربية من الإهانة لها، باستعمالها مع غير أهلها، ومن لا يحسن أن يخاطب بمقتضاها.

المنهج الخامس: في التحذير من التشدق بغريب العربية، وتفاصح المخاطبة بمقعر لغاتها.

المنهج السادس: في حكم أخذ الرزق أو الأجرة على تعليم العربية.

والخاتمة: في آداب المشتغل به وبغيره من سائر العلوم، وفيها إطناب عميم الفوائد، بديع اللواحق والزوائد، يتحف الناظر بنفائس درره الفاخرة، ويجمع به ما يعود عليه بخير الدنيا والآخرة.

وقد ذكر الآداب العامة والخاصة لهذا التعلم، وهي ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول**: فيما يتخلق به مع معلمه، وهي عشرة.
- **القسم الثاني**: ما قيل في الآداب التي يتخلق بها المتعلم في نفسه، وحالة الاشتغال بتعلمه، وهي آداب متعددة، وهي عشرون أدباً.
- **القسم الثالث**: في الآداب التي يتخلق بها المتعلم مع رفقائه في الطلب، وهي عشرة آداب.

وهو كما قال مؤلفه: يمتع بفوائد مختلفات، وفرائد في منظوم سبكه مؤتلفات، وروايات نقليات، واعتبارات عقليات، وحكايات مستظرفات، وآداب من أخلاق السنة مخترفات، فإذا طالعته أبصرت فيه غرائب جمة حكماً وحكماً.

مصادر الكتاب:

ونتساءل ما هي المصادر التي اعتمدها المؤلف في تصنيف كتابه؟

إن الكتاب يضم مصادر متنوعة وغزيرة، ولم يكن «ابن الأزرق» ليكتفي بكتب الأقدمين بل استعان بالتقاييد[1]، كما نقل عن بعض شيوخه، وعن بعض معاصريه[2].

والذي يلفت الانتباه حقاً هو إغفاله أحياناً كثيرة عن ذكر مصادره، أو توضيحها بدقة، مكتفياً بالإشارة إلى ذلك كقوله: «قال صاحب الطراز»[3] أو قال: «بعض العصريين»[4] أو قال: «بعض شراح الرسالة»[5].

وهو أحياناً أخرى يذكر اسم المؤلَّف: دون تعيين مؤلِّفه، وقد لا يصرح باسمه بل يقتصر على الكنية فقط. من ذلك قوله:

«قال السخاوي»[6] أو «قال ابن الحاج»[7] أو «قال الغزالي»[8] أو «قال الشيخ عز الدين»[9]، أو «قال الشيخ أبو عمر»[10].

وهو تارة يذكر المصدر قبل إيراد النص كقوله: قال النووي في «البيان»[11]. وتارة أخرى يشير إلى ذلك بعد إيراده، فيقول مثلاً: «ذكر ذلك كله الشيخ أبو نعيم»[12].

---

(1) روضة الإعلام: (مخ أ) ص: (173و). و(200و). و(242و).
(2) م.س: 174/ ظ.
(3) م.س: 87ظ.
(4) م.س: 174ظ.
(5) م.س: 61ظ.
(6) م.س: 322و.
(7) م.س: 262ظ.
(8) م.س: 249و.
(9) م.س: 303و.
(10) م.س: (54ظ) و(208ظ).
(11) م.س: 66ظ.
(12) م.س: 232و.

ونحن لا نعاتب «ابن الأزرق» في طريقة نقله لمصادره، فهي طريقة عرفت عند الأقدمين؛ إذ كانوا ينفرون من إقحام أنفسهم في سرد أسماء المشهورين من العلماء، وما اشتهروا به من تآليف، والذي يهمنا هو: ما الذي نستفيده من وفرة هذه المصادر وتنوعها؟

إنها تؤكد شخصية الكاتب العلمية، وتؤكد حقيقة تاريخية عن المكتبة الأندلسية في عهدها الأخير، وكيف ظلت زاخرة بمختلف العلوم والفنون.

والملاحظ أن مصادره، لم تقف عند فن معين، بل شملت كتب النحو، واللغة، والقراءات، والأدب، والتاريخ، والسير، والطبقات، والفقه، والأصول، والمنطق، والتصوف، وعلم السياسة إلى غير ذلك من الفنون التي يزخر بها الكتاب، وسيجد القارىء حال اطلاعه عليه هذا الفيض الزاخر من المصادر، ويقابل سيلاً من الأعلام الذين كان لهم دور في الحياة الأدبية والعلمية بصفة عامة.

منهجه في تأليف الكتاب:

يمكننا أن نقسم منهجه إلى منهج عام، ومنهج خاص.

المنهج العام: وهو الذي يبدو من خلال تقسيمه الكتاب إلى مقدمة، وأربعة أبواب، وخاتمة، وهو تقسيم لم يحد عنه، بل نهجه وفق ما قرره.

ومما يلاحظ أن هذه الأبواب تقصر أحياناً من حيث يطول بعضها، وذلك حسب الموضوع الذي يعرضه، والمادة المتوفرة لديه.

ومن ثم نجد الخاتمة[1] من حيث عدد صفحاتها، تفوق باقي الأبواب، والفصول، في حين نجد «الباب الثالث»، لا يتعدى بضع وريقات.

ولقد وفى الكيل نصيبه، كما يقال، فلم يترك شاذة ولا فاذة إلا دعم بها المسألة التي يريد تقريرها، وذلك وفاء منه لمنهجه، وتتميماً للغاية المتوخاة.

---

(1) روضة الإعلام: (مخ أ) ص: 206ظ ـ 353و.

أما المنهج الخاص: فهو زيادة على تماسك موضوعه، وتداخله، وتشابكه، قد نحا منهجاً محكماً أعطاه خصوصية انفرد بها.

وتتضح هذه الخصوصية، في ابتكاره بالإضافة إلى العناوين الأصلية، عناوين فرعية؛ وهذه العناوين الفرعية هي الأخرى تنطوي على تفريعات يكون الهدف منها الاستدراك على «مسألة»، أو «التنبيه على فضيلة»، أو «مغلطة»، أو «زيادة معنى». . .

ونتساءل لم هذا السيل من العناوين الفرعية التي لا تعد ولا تحصى، والتي عمت سائر الكتاب، وداخل كل باب، وفصل، بل داخل كل عنوان أو مسألة، يطرحها للدرس أو النقاش؟ ويبدو أن للمنطق، ولتشبع مؤلفه به، أثراً واضحاً في طريقة ترتيب أبوابه، وتنظيم فصوله، جعل من أبرز سمات منهجه هذا الإحكام المتقن الذي لولاه لعبرت الفوضى الكتاب، ولكان من الصعب تحديد مروياته، ونقولاته، ومسائله، ومن هذه العناوين:

«تنبيه على وهم»[1]: في معرض إشارته إلى ما وهمه الجاحظ في مسألة اللّحْن واللّحَن.

أو «ترغيب»[2]: أثناء حديثه عن مطالعة الكتب، والترغيب في تحصيلها.

أو «مزيد تشويق»[3]: إذا كان هناك ما يجري مجرى الترغيب.

وهو لا يتوانى في تكرار هذه العناوين الفرعية، لتأدية معنى من المعاني، داخل الباب الواحد، بل داخل الفقرة الواحدة، فقد يكررها لعدة مرات.

فلفظ «تنبيه» مثلاً قد استعملها سبع مرات داخل القسم الثاني من الخاتمة[4] إلا أن محل استعمالها في مسألة يخالف ما نبه إليه في مسألة أخرى،

---

(1) م.س: 170ظ من الباب الرابع.

(2) م.س: 263ظ من الخاتمة.

(3) م.س: 266ظ من الخاتمة.

(4) روضة الإعلام: 242و، و246ظ، 254ظ، و267و. . .

وهذه خصوصية جعلت الكتاب يتميز بطرافة تكمن في ذلك التنوع الذي يدفع الملل، ويكون بمنزلة جواذب للفكر. كما أن بعض هذه العناوين قد تأتي مجردة كما ذكر سابقاً في لفظ «تنبيه»، وقد ترد مركبة كما في قوله: ـ «تنبيه على مهم» ـ[1] ـ «تنبيه على مقصد من المنافسة» ـ[2] ـ «لاحقة تنبيه» ـ[3].

ومما يلاحظ أنه قد اتبع منهجاً استقرائياً في عرض فقراته، ونصوصه، التي تخدم موضوعه، ناهجاً طريق الانتقال من الكليات إلى الجزئيات، ومن العام إلى الخاص، فهو يعرض الفكرة أولاً، ثم يقدم مختلف الآراء الواردة في المسألة، وقد يفرع عنها مسألة جانبية يخصها بالاهتمام، ويعرض للأوجه الواردة فيها أيضاً، ليعقب بعد ذلك إن كان له رأي فيها، أو يصمت ليتابع حديثه إن لم يكن له ما يدلي به.

طرق الاستدلال عند ابن الأزرق:

إن المتأمل فيما أورده «ابن الأزرق» من نصوص في كتابه ليلحظ أن طرق الاستدلال عنده مختلفة متنوعة الأغراض، يجمعها خيط واحد؛ هو الدفاع عن العربية وآلتها.

وإن الناظر في الكتاب لأول وهلة، قد يدهشه ذلك العدد الضخم من المرويات، حتى يخاله كتاب تفسير لكثرة الآيات الواردة فيه، أو كتاب حديث لكثرة ما ورد فيه من الأحاديث النبوية، أو ديوان شعر لكثرة منظوماته المروية، أو كتاب نوادر وأخبار وتراجم لكثرة ما جمع منها، أو كتاب فقه وأصول ومنطق لكثرة ما فصل وفرع من الأحكام والمسائل، لكن المتفحص اللبيب حين يسبر غوره، يجد أن هذه جميعاً، جاءت لتخدم الغرض الأساسي، الذي وضع لأجله الكتاب، كما أنها صورة واضحة لثقافة ابن الأزرق، ولطريقة عرضه للمسائل،

---

(1) م.س: 189ظ.

(2) م.س: 330ظ.

(3) م.س: 335و.

التي كانت تشغل ذهن مثقف ينتمي إلى ق9هـ، وإن كنا نأخذ عليه وقوفه عند حدود السلف الصالح، وعند حدود النقل دون تجاوز ذلك، والسؤال المطروح هو: كيف كان «ابن الأزرق» ينقل نصوصه ليستدل بها؟

تميز في نقله للنصوص بطريقتين:

إحداهما: محافظته على النص دون اختصاره، إلا أنه قد ينقله على غير ترتيب، فيأخذ من النص ما يتطلبه الشاهد ملتقطاً من مواضع[1]، وعند نهاية النص المنقول يشير إلى ذلك بلفظ «انتهى»، أو «قلت» أو «قال» أو بذكر «عنوان» أو «بالرواية عن علم من الأعلام»، إذ يشعرك ببداية نص آخر أو فكرة أخرى.

ثانيتهما: قد يعمد إلى تلخيص النص المستشهد به بالاقتصار على معناه فقط فيشير إلى ذلك بقوله: «انتهى وبعضه بالمعنى»[2] أو «انتهى ملتقطاً من مواضع في كلامه»[3] أو «انتهى وتقرير هذا المعنى شهير في كلام الناس فلا نطول بإيراده»[4].

وفي كل هذا ما يوضح أمانة المؤلف في المحافظة على النص المنقول.

ومما يدخل أيضاً في منهجية المؤلف في هذا الكتاب مسألة الإحالات عنده، فهو تارة يحيلك على مواضع من كتابه، وأخرى على تتبع مظان أخرى خارج كتابه.

من ذلك قوله في ترجيح مداد العلماء على دم الشهداء يوم القيامة: «وسيأتي له ذكر إن شاء الله ـ في خاتمة الكتاب ـ»[5].

---

(1) من ذلك مثلاً ما نقله عن «ابن السيد البطليوسي» في كتابه «الاقتضاب» ط1973، فهو يأخذ من ص: 55، ثم يعود إلى ص: 51، ثم 59، ثم 55.

(2) روضة الإعلام: مخ أ 54ظ.

(3) م.س: 51ظ.

(4) م.س: 60ظ.

(5) م.س: 43و.

وقوله في أمر سبقت الإشارة إليه: «مما تقدم في الفضيلة الثالثة أن الإدراك العقلي أشرف من الإدراك الحسي»[1].

وقوله عند الحديث عن عدم إهمال علم من العلوم الشرعية: «وقد تقدم للغزالي في هذا المعنى فليراجع من هناك»[2] إلى غير ذلك مما يعم مواطن كثيرة من الكتاب.

هذا ما يتعلق بالإحالات داخل الكتاب، أما خارجه فكقوله في مسألة «كذا»: «نقل صاحب الصحاح: أنها تكون كناية عن الشيء، وعن العدد، وبه يجاب عن إشكال أورده القرافي في الموضع، فانظره من هناك»[3].

وقوله في السبب العام لوضع النحو، ما جاء عند «أبي نصر الفارابي» في كتاب «الألفاظ»، «وله في صدر الكتاب كلام في هذا المعنى، أتم مما نقل عنه فراجعه من هناك»[4].

ونكتفي بهذه الإشارات فغيرها كثير.

ومما يلاحظ أن صاحبنا في إشاراته هذه، يقدم الدليل على مهارة التأليف، وقدرة في سبك خيوط موضوعه، وربط أبوابه ربطاً محكماً يعبر عن تفكير المجد، وملاحظة المجرب المحنك في ميدان التأليف.

أسلوب الكتاب:

وإذا تأملنا أسلوب «ابن الأزرق» في هذا الكتاب، فإننا نجده أسلوب الفقيه الأصولي المجادل الذي يبسط المسألة ويعرض لأوجهها المختلفة سواء كانت في الأدب أم اللغة أم النحو... ليأتي بعد ذلك ببعض الاستدلالات التي تؤكد مرماه، وتثبت حجته في مسألة من المسائل التي كان يعرضها.

---

(1) م.س: 32و، وهو يشير إلى ما تقدم في ص: 29و.

(2) م.س: 252ظ.

(3) م.س: 112و.

(4) م.س: 135ظ.

ولذلك لا نجد في الكتاب ما يدل على خيال جامح، أو إبداع أدبي بارع، يشدك إلى قراءته، ومن ثم فقد طابع التسلسل الذي يجعل الفكرة تلاحق سابقتها، لكثرة التفريعات والتقسيمات، فعم الكتاب كثرة الاستطراد والتقصي.

وليس هذا بعيب في الكتاب ولا في أسلوبه، لأنه نهجٌ فرضه الموضوع، وأملته ظروف التأليف، وشخصية المؤلف أيضاً.

ويبقى «لابن الأزرق» فضل إمدادنا بنموذج لأسلوب الكتابة في عصره، ولطريقة في التأليف، خاضعة لمعايير منطقية، لا يستطيع صاحبها مجاوزتها.

والكتاب بعد كل هذا يعد وثيقة نادرة، تكشف عن ثقافة عصر بكل معطياته، وعن المستوى العلمي الذي كانت تحظى به بلاد الأندلس، وما كان لأعلامها من علم ومعرفة، ويحدد موقفاً معيناً لصاحبه تتجلى أهميته في الدفاع عن العربية وآلتها. وبالتالي عن الكتاب والسنة في مواجهة التحدي الصليبي الذي كان يزحف، وكأن «ابن الأزرق» يستقرىء المستقبل ويفصح عما تخفيه الأيام.

ويحق لنا أن نتساءل عن أهم المميزات والخصائص التي تميز بها هذا الكتاب؟ إن لكل كتاب طعماً يدل على ذوق صانعه، ولوناً يدل على شخصية مصوره، مهما اختلفت شخصية المختار وراء ما اختار.

ولقد جاء كتاب «روضة الإعلام» يعكس بحق شخصية صاحبه، ويعكس ما كان يهتم به من مباحث وعلوم كانت جزءاً مما كان يشغل علماء عصره، فقد روى عن شيوخه، وعن معاصريه، فهو أديب تارة، وإن كان ذوقه ينحصر أحياناً كثيرة في المحفوظ لديه دون إبداع، وهو فقيه تارة أخرى يعتمد الأدلة النقلية والعقلية... وهو بعد كل هذا محدث، وراوية، وعالم أصول، ومنطق، مما جعل الكتاب موسوعة علمية تغريك بلطائفها، وطرائفها.

ولعل أهم خاصية لهذا الكتاب هو جمعه للنصوص المختلفة، والتعقيب عليها بالاستحسان والاستهجان، وبالموافقة والمخالفة، مع الإشارة إلى مواطن

الجودة فيها، ومواضع الضعف وخلق جو من المناقشة القائمة على الإتيان بالدليل المقنع، والحجة الدامغة، مقلباً وجوه الرأي في المسألة الواحدة، وتبدو لهجته فيها أحياناً، موضوعية هادئة، وأحياناً حادة، خاصة في دفاعه عن النحو وأهله، أو في موقفه من بعض المذاهب التي يبدو من خلالها علماً من أعلام المالكية متشبثاً بالسلف الصالح، ناهجاً طريقهم، ومقتدياً بآرائهم متعصباً لهم على غيرهم، فهل كان «ابن الأزرق» يريد من كل هذا إلى أن جماع الفضل في العلوم والفنون الإسلامية يرجع إلى أهل السنة؟

إن هذا التأليف الغريب المتفرد بخصوصياته، يمكن عده فلتة من فلتات الزمن، حافظ على ذخيرة علمية وافرة جعلت من الكتاب روضة علوم وأعلام فوافق بذلك الاسم المسمى، وجاء كل باب من أبوابها بل كل فصل من فصولها يعكس روضاً من المعرفة، ومما انتهت إليه الثقافة عهد ابن الأزرق.

البحث عن المخطوطات:

كانت عملية البحث عن نسخ هذا الكتاب المخطوطة صعبة وشاقة، ما بين سفر، وتنقل، وتنقيب، وبحث، وهي أمور لا تخفى على أي باحث قام بعبء التحقيق. والذي وصل إليه بحثي أن للكتاب أربع نسخ مخطوطة، وهذه النسخ هي:

1 ـ مخطوطة الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط، تحت رقم 4436 التي رمزها (أ).

2 ـ مخطوطة الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط، تحت رقم 2567 التي رمزها (ب).

3 ـ مخطوطة الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ق/ 486 التي رمزها (ج).

4 ـ مخطوطة الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ق/ 285 التي رمزها (د).

وقد حاولت جهد الإمكان الاطلاع على هذه النسخ جميعها، ومعارضتها بعضها ببعض حتى أدرك ما بينها من تشابه أو اختلاف، وأتبين مدى قدمها

وسلامتها من الأخطاء، لترجيح بعضها على بعض، والوصول إلى النسخة التي تكون أصلاً.

والذي انتهيت إليه أن جميع هذه النسخ مأخوذة عن أصل قديم لا نعرف عنه شيئاً، وزيادة على اختلافها فقد لحقها من البتر ما عم سائرها، سواء في أولها أم في وسطها، أم آخرها، وهو ما جعل عصب الصعوبة يكمن في اختيار النسخة الأصل.

وتنازعني اختياران هما: هل أعير الاختيار للنسخة الأقدم، على الرغم مما انتزعته الأرضة منها، وما أخذته الأيام من ضياع لصفحاتها، وطمس لفقراتها مع احتفاظها بسند توثيقها بما تشتمل عليه من بقايا تمثل بدء الكتاب كما في (ب)، أو أنهج سبيلاً آخر، فأرجح النسخة التي تتوفر على وضوح أكثر مع قلة الأخطاء على الرغم من تأخرها الزمني، وعلى الرغم من ضياع مقدمتها كما في (أ) للوصول إلى نص سليم؟

واستقر عزمي على الاختيار الثاني، فجعلت (أ) الأصل، إلا أن هذا لم يمنعني من جعل باقي النسخ مادة أسد بها الفراغ الناتج عن بعض الإسقاطات والحذف، ولا أقف بها عند حدود المعارضة بل اعتبرها مكملة لما يوجد من نقص أو محو أملاً في إخراج نص بعيد عن التشويه أو التحريف، وفي إخراج نص تام متكامل تفتقده كل النسخ ليعطينا نسخة تامة للكتاب.

وصف المخطوطات:

وصف المخطوطة (أ):

هذه المخطوطة محفوظة بالخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط تحت رقم 4436 قياسها: (26,5 × 18) وعدد صفحاتها: 705، وسطورها باطراد: 18 سطراً في كل صفحة ما عدا الصفحات الأخيرة فهي ما بين 15 و17 سطراً.

أما إطارها المكتوب فقياسه: (16,5 × 11).

كتبت بخط مغربي جميل، ونقشت العناوين ورؤوس الفقرات بخط بارز ملون بالأزرق والأحمر والأسود، خالية من أي أثر للأرضة، إلا أن هذا لم يمنع

من وجود بياض في مواضع كثيرة من المخطوطة، وهو يتعدى الكلمات ليشمل صفحات بأتمها[1] ولعل ذلك يرجع إلى أن الناسخ كان ينقل عن مخطوطة لم يكن يدرك بعض كلماتها أو أنها تتضمن ذلك الإسقاط فحافظ الناسخ عليه، وقد أكملناه من النسخ الأخرى.

والمخطوطة لا تخلو من أخطاء وتصحيفات، خاصة في النصوص الشعرية وموازينها، وفي أسماء بعض الإعلام، وقد نبهنا على ذلك في موضعه من الهامش، وبالمخطوطة تعليقات وهوامش بخط مشابه لخط المتن تمثل إلحاقاً من الناسخ لتوضيح بعض ما بالنص، وتكثر هذه الهوامش في خاتمة الكتاب. بالإضافة إلى وجود رموز دأب عليها النساخ مثل: (قف) و(صح)...

وهي مبتورة الأول فقد سقط منها ما يزيد عن ثلاث صفحات وآخرها تام فيه إشارة إلى تاريخ الفراغ من تصنيفها: 26 شعبان من عام 875هـ بمدينة مالقة. وإلى ناسخها لنفسه محمد بن الحسن بن ظافر الذي نقل عن النسخة الخطية للمؤلف نفسه، وتاريخ نسخه لها بمدينة مالقة يوم الثلاثاء 2 رجب من عام: 886هـ ـ فهي نسخت على عهد المؤلف ـ وإلى ناسخ المخطوطة التي بين أيدينا دون ذكر اسمه، وإنما ختمها بقوله: «انتهى بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً، ووافق الفراغ منه أواخر شهر ربيع الثاني عام ثلاثة عشر ومائة وألف، اللهم اغفر لكاتبه وقارئه، وناظره، وكاسبه، ولجميع المسملين والمسلمات الأحياء منهم والأموات وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

وعلى هذا فتاريخ نسخها هو ربيع الثاني من عام 1113هـ.

وتتميز هذه النسخة بوضوح خطها، وسهولة قراءتها، والأجدى من هذا بتوثيقها الذي يصل بينها وبين النسخة الأم التي بخط المؤلف، لكل هذا اعتمدتها وجعلتها النسخة الأصل في التحقيق.

---

(1) انظر: ص(6و) فقد شمل البتر ما يقارب ثلاث صفحات، وص(138و) إذ شمل البتر بقية الباب الثالث وأوائل الباب الرابع أي ما يقارب اثنتي عشرة صفحة وقد أتممناها من (ج).

وصف المخطوطة (ب):

توجد هذه المخطوطة بالخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط تحت رقم: 2567. قياسها: (27,5 × 20,5) وعدد صفحاتها (452). وسطور كل صفحة منها غير مطردة تتراوح ما بين (24 ـ 26). وأما إطارها المكتوب فقياسه (19 × 13,5).

كتبت بقلم يغلب عليه الطابع المغربي، وكتبت العناوين ورؤوس الفقرات بألوان مختلفة ويصعب على قارئها تلمس حروفها، وضبط جملها نظراً لما نخرته الأرضة من السطور والكلمات والحروف، وبالأحرى تتبع الصواب والخطأ فيها، وفي أعلى الصفحة الأولى خاتم الخزانة الحسنية، وكذا في آخر صفحة من المخطوطة.

ونقرأ في أولى صفحاتها بعد البسملة والتصلية:

«قال الشيخ الإمام الأوحد الصدر الأجل العالم العلامة أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الأبي الأصبحي قاضي القضاة، وعلم الإعلام، رحمه الله تعالى ورضي عنه بمَنّه». وقد كتبت هذه العبارة وسط الصفحة وبخط بارز.

وفي بداية السطر تبدأ المخطوطة بـ«الحمد لله الذي رفع منار العربية...». وآخرها سقطت منه ما يقارب أربع صفحات، وهكذا لا تنتهي بأي ذكر لتعليق أو توثيق، لأنهما ضاعا بضياع الصفحات الأخيرة، ومن ثم لم نعرف لهذه النسخة تاريخ نسخها، ولا ناسخها فهي تنتهي عند قوله:

«قال ابن المنذر: كان مالك لا يوسع لأحد في حلقته ولا يرفعه، ويدع أحدهم / هـ/ هـ/ الحمد لله».

ومع كل هذا فيمكن أن نرجح أنها من أقدم النسخ نظراً لكثرة خرومها، ولورقها الذي اعتدت عليه الأرضة من كل جانب حتى صار من الصعب الحصول على نسخة مصورة منها.

وتتميز هذه المخطوطة عن غيرها من النسخ أنها الوحيدة التي تحتفظ بالصفحات الأولى للكتاب، أما ما عداها من النسخ فهي مبتورة الأول، ومن ثم تتجلى أهميتها على الرغم مما فيها من طمس، وبياض. . . كما في الصفحة الأولى. كما أنها النسخة الوحيدة التي تحمل اسم المصنف والمصنف، ومنهجه، وأبوابه.

وقد استأنست بها في التحقيق، وكدت أركن لجعلها النسخة الأصل، لولا صعوبة قراءتها وكثرة خرومها مما لا يفي بالمطلوب في استخراج نص واضح وسليم.

وصف المخطوطة (ج):

هذه النسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ق/ 486. قياسها: (23 × 17,5) وعدد صفحاتها (450) وسطور كل صفحة منها باطراد 26 سطراً، أما إطارها المكتوب فقياسه ما بين (16,5 و17 × 12) خطها مغربي مستحسن، ويتغير نسبياً في الأوراق الأخيرة من المخطوطة، كتبت الأعلام والعناوين ورؤوس الفقرات بخط واضح مميز.

والملاحظ أن الأرضة قد أكلت بعض أطرافها، فأسقطت جملاً، وأحدثت بتراً، خاصة في الأوراق الأولى.

ونجد في الورقة الأولى من مجلدتها أبياتاً شعرية ينسبها الناسخ للأديب سيدي إبراهيم الكميلي، بها طمس في أحد أشطارها، وهي تدور حول الأديب، وبستان الآداب، وأظنها من باب تجريب القلم، ولا علاقة لها بالنص، أو هي لأحد مالكيها.

وفي الصفحة الأولى تمليك ينص على اسم صاحبه «محمد المكي بن موسى بن محمد بن ناصر». وفي نهايتها إمضاء صاحب التمليك مع ذكر اسم الكتاب ومؤلفه والإشارة إلى سقوط أوراق يسر الله بإكماله بها، وهذا التمليك كتب بخط مغاير للمتن.

وفي أعلى الصفحة جهة اليسار نجد خاتم مكتبة الزاوية الناصرية ـ تمكروت ـ تحت رقم (322ص). وفي الوسط نجد خاتم الخزانة العامة بالرباط. مخطوطات الأوقاف.

ويتضح من هذا أن النسخة كانت تحتضنها خزانة تمكروت ثم نقلت إلى الخزانة العامة. والنسخة مبتورة الأول والأخير. فهي تبدأ بقوله: «النوع الرابع: ما يعلم بأن من عرفه، وقرأ القرآن. . .» وقد سقط من أوراقها ما يقارب سبع صفحات وتختم النسخة بقوله:

«وقال ابن المنذر: كان مالك لا يوسع لأحد في حَلقته ولا يرفعه، يدع. . .» فقد ضاع من آخرها ثلاث صفحات ونصف.

وهكذا نلاحظ أنها لا تنتهي بأي ذكر لتعليق أو توثيق؛ لأنهما ضاعا بضياع الصفحات الأخيرة، وإنما بخاتم الخزانة العامة، وخاتم الخزانة الناصرية، وعلى هذا فمن المحتمل أن تكون (ج) منقولة عن (ب) لتشابه بينهما خاصة في نهاية المخطوطة، بل قد تكون (ج) أقدم من (ب). لهيئتها العامة ولأوراقها التي نخرتها الأرضة.

وبالمخطوطة أيضاً تعليقات وهوامش هي في الغالب لقارئها، وليست للناسخ فقد كتبت بخط رقيق ومغاير.

ولا تخلو أيضاً من حذف، وبياض، وأخطاء، وقد حاولت جهد الإمكان أن أتخطاها بالإصلاح والتقويم.

ومع كل هذا فقد استأنست بها في عملية التحقيق حرصاً على استيفاء دلائل ثبوت نص الكتاب ومعارضته بغيره من النسخ.

وصف المخطوطة (د):

هذه المخطوطة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 285. وهي من ضمن مخطوطات المكتبة الكتانية لمالكها محمد عبد الحي الكتاني، قياسها: (27,5 × 21) وإطارها المكتوب: (19 × 14,5). وعدد سطورها في كل صفحة

23 سطراً، وعدد صفحاتها: (333) صفحة، خطها مغربي متوسط مقروء يتغير نسبياً في بعض الأوراق خاصة الأخيرة حيث يعسر قراءته.

جلدها به خروم في أطرافه لتسرب الأرضة إليه.

ونجد في الورقة الأولى من مجلدتها بعض أشعار محورها امرأة ورثت من زوجها نصف ماله، وهي أشعار لا علاقة لها بالنص المخطوط، وفي نهاية هذه الورقة تمليك ينص على اسم صاحبه «محمد بن إبراهيم الحسني النظيفي السوسي بالمواسين» الذي ملكه بموجب شراء من ورثة الغالي العدل بالقصور، وقد حدد ثمن النسخة، ولم يذكر تاريخ البيع أو الشراء.

أما الصفحة الأولى من النسخة فتحمل تعليقاً لمحمد عبد الحي الكتاني، يثبت فيه عنوان المخطوطة، ويترجم لصاحبها، ويبين بعض مصادر هذه الترجمة، ويشيد بفوائد الكتاب عموماً، فلقد طالعه مرتين لأجل كتابه: «التراتيب الإدارية» ويختم ذلك كله بالتاريخ الذي أكمل فيه مطالعة الكتاب وهو فاتح رجب عام 1343هـ.

ومما يلاحظ أن محمد عبد الحي الكتاني لم يذكر طريقة التمليك التي حصل بها على المخطوطة، وفي أعلى الصفحة الثانية كتب وبخط مغاير للنص: «في ملك محمد عبد الحي الكتاني» بمراكش عام 1331هـ.

والمخطوطة مبتورة الأول إلى آخر الباب الثالث فهي تبدأ بـ«ومن ذلك اختلافهم في شكل المصحف، ونقطه، وتعشيره...» أما آخرها فتام، فقد أتى على ذكر ناسخها وتاريخ نسخها، يقول ناسخها: «وقد تم بعون الله تكميل هذا الغرض... على يد عبيد الله تعالى وأقل عبيده... علي بن المبارك بن يحيى السجستاني... وكان الفراغ منه في شهر ربيع الثاني عام ثمانية وألف».

والمخطوطة لا تخلو من أخطاء، ومع ذلك فناسخها لا بأس به، ويظهر ذلك في الهوامش والتعليقات التي كانت ملازمة لبعض الفقرات.

منهج التحقيق

كانت رحلتي مع «روضة الإعلام» رحلة ممتعة على الرغم مما لاقيت فيها من عناء، فمن خلال الوصف التقريبي السابق الذي حاولت فيه توضيح الصورة التي أتت عليها النسخ، يبدو جلياً صعوبة الارتكان إلى نسخة من هذه النسخ المخطوطة، نظراً لما تحتوي عليه من بتر يعم سائرها. ومع ذلك وبتتبع هذه النسخ قراءة، وتمحيصاً، وفحصاً، وجدتني أحتكم إلى ما تفترضه الحقيقة العلمية، من جعل أقرب هذه النسخ إلى تحقيق نص سليم هي النسخة الأصل، ما دامت النسخة الأم ليست موجودة لدينا، بل أجعل من النسخ جميعها مطية لتخريج نص الكتاب تاماً، معتمدة المنهج الانتقائي المقارن في إخراج النص، نظراً لما أصابه من بتر وتشويه، وحذف، استغرق أحياناً فصلاً بل باباً بأتمه.

لكل ذلك اعتمدت (أ) ونبهت إلى ما تحتوي عليه من زيادة أو إسقاط أو حذف في الهوامش والحواشي[1].

وبما أن كل عمل جاد يفترض دراسة موضوعية، وممارسة منهجية، ومصدراً علمياً، فإن رحلتي مع المصادر والمراجع كانت مضنية، إذ ما أكثرها عند «ابن الأزرق» وما أكثر اختلافها وتنوعها، فهي تمثل مكتبة للعلوم الإسلامية على مدى تسعة قرون و«ابن الأزرق» لم يترك جانباً من جوانب الثقافة الإسلامية إلا سلكه، سواء في اللغة أم النحو، في الفقه أم في الحديث، في الأصول أم في المنطق، في الأدب أو النقد أو الترجمة. . .

وقد حاولت الرجوع إلى تلك المصادر سواء منها المخطوط أم المطبوع، تحدوني الرغبة في تحقيق النص، ومقابلته، وترجيح الصائب منه على المضطرب الذي يفسر المعنى، فعمدت إلى تصحيح الأبيات الشعرية على ضوء دواوين أصحابها، ولم ينسب منها «ابن الأزرق» إلا القليل تاركاً الباقي عهدة لمن قام بعبء التحقيق، أو تناول كتابه بالقراءة والتمحيص، علماً أن شواهده

---

(1) انظر مثلاً ص: 1 ـ 8 وقد أتممناها من (ب). وص: 27 ـ 34. وقد أتممناها من (ج). . .

الشعرية تفوق 400 شاهد، موزعة حسب الأغراض، والفصول، والأبواب، إذ قد تصل عدد أبيات الشاهد الواحد إلى ما يفوق مائة بيت، وقد عملت ما وسعني الجهد على تخريج هذه الأشعار سواء من دواوين أصحابها أم من المظان التي يرجح أن تكون واردة فيها.

كما التزمت بتخريج الآيات القرآنية، وإثبات سورها، ورقم الآية مع ضبطها وتصحيحها مما أصابها على يد النساخ.

أما الأحاديث والآثار المنسوبة إلى الرسول ﷺ فقد عملت على إرجاع جلها إلى مظانها أو إلى مصادرها.

ووردت في الكتاب أسماء أعلام حاولت تصحيحها وضبطها على الوجه السليم. وبالتالي الترجمة لها على اختلاف أجناسها، واختصاصها ما عدا الأعلام المشهورة كأسماء الرسل، وكبار الصحابة، أو من لم أعثر لهم على ترجمة فيما توافر لدي من المصادر، وقد حاولت أن تكون الترجمة مركزة وأمس بالجانب الذي أورده المؤلف.

كما سلطت الأضواء على البلدان، والأماكن، والمفردات اللغوية، والمصطلحات... التي ملأت جوانب الكتاب حسب ما تيسر لي، ووصل إليه اجتهادي. كما حاولت عدم الإكثار من التعليقات لأن ذلك يعوق القارىء عن ملاحقة النص ومتابعته، إلا ما كان يقتضي الإشارة إلى ما استغلق من النص، وفك غوامضه.

هذا وقد أتعبتني أخطاء النساخ، وما أكثرها على تنوعها، سواء كانت نحوية أم لغوية أم صرفية أم عروضية، أم ما تعلق منها بالضبط أم الإعجام، أم وضع الجمل النثرية المسجوعة في وضع الشعر، أم رسم بعض الأبيات الشعرية رسم النثر، فقد حاولت جهد الإمكان تلافيها، وركنت إلى تنقية النص من شوائبه على اعتبار أن هذا من أقلام النساخ، ولم أكلف نفسي عناء الإشارة إليها في الهوامش.

إن مما يزيد النص وضوحاً وضع النقط، والفواصل، وعلامات الاستفهام، والتعجب، وقد وفينا النص حقه من كل ذلك.

الرموز:

ـ // ـ للدلالة على انتهاء كل صفحة من المخطوطة الأصلية والشروع في أخرى مع إثبات رقم الصفحة من المخطوطة، مرفوقة بالواو (و) دلالة على وجه الصفحة، والظاء (ظ) على ظهرها.

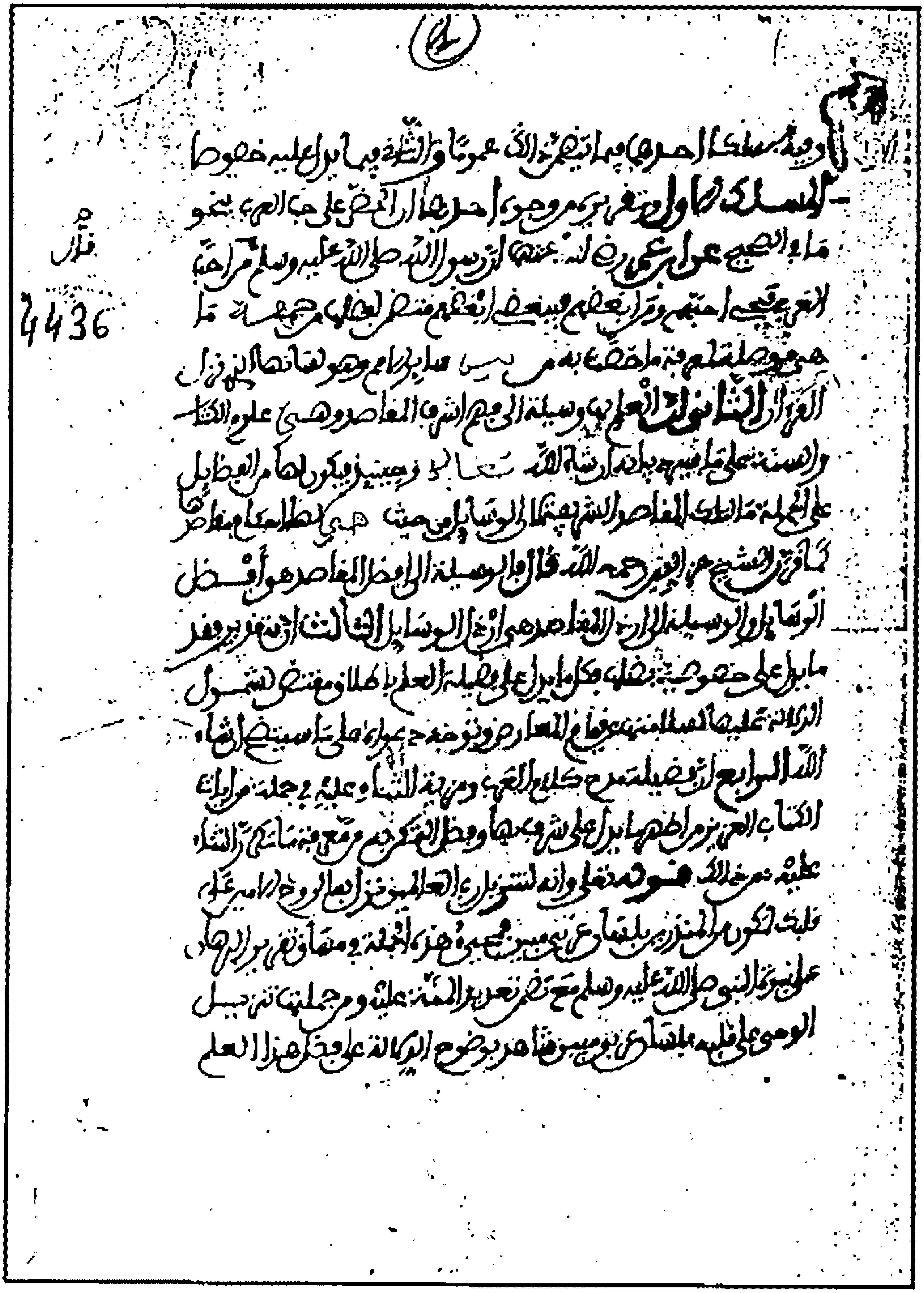
( ) ـ إشارة إلى وجود بياض في النسخة الأصلية أو في النسخ الأخرى.

[ ] ـ إشارة إلى وجود إسقاط في النسخة الأصلية أو في النسخ الأخرى، أو إشارة إلى زيادة إما من نسخة على أخرى، أو من مصادر، ومراجع التحقيق.

« » ـ وضع بينهما كل قول سواء كان من القرآن أم الحديث أم غير ذلك.

ثم وضعت فهارس لكل الأبواب التي احتواها الكتاب حتى يتمكن القارىء وييسر من الوقوف على مطلبه، ووضعنا فهارس للموضوعات، وفهارس للآيات والأحاديث والأعلام، وغيرها مما سيكون مثبتاً في آخر الكتاب.

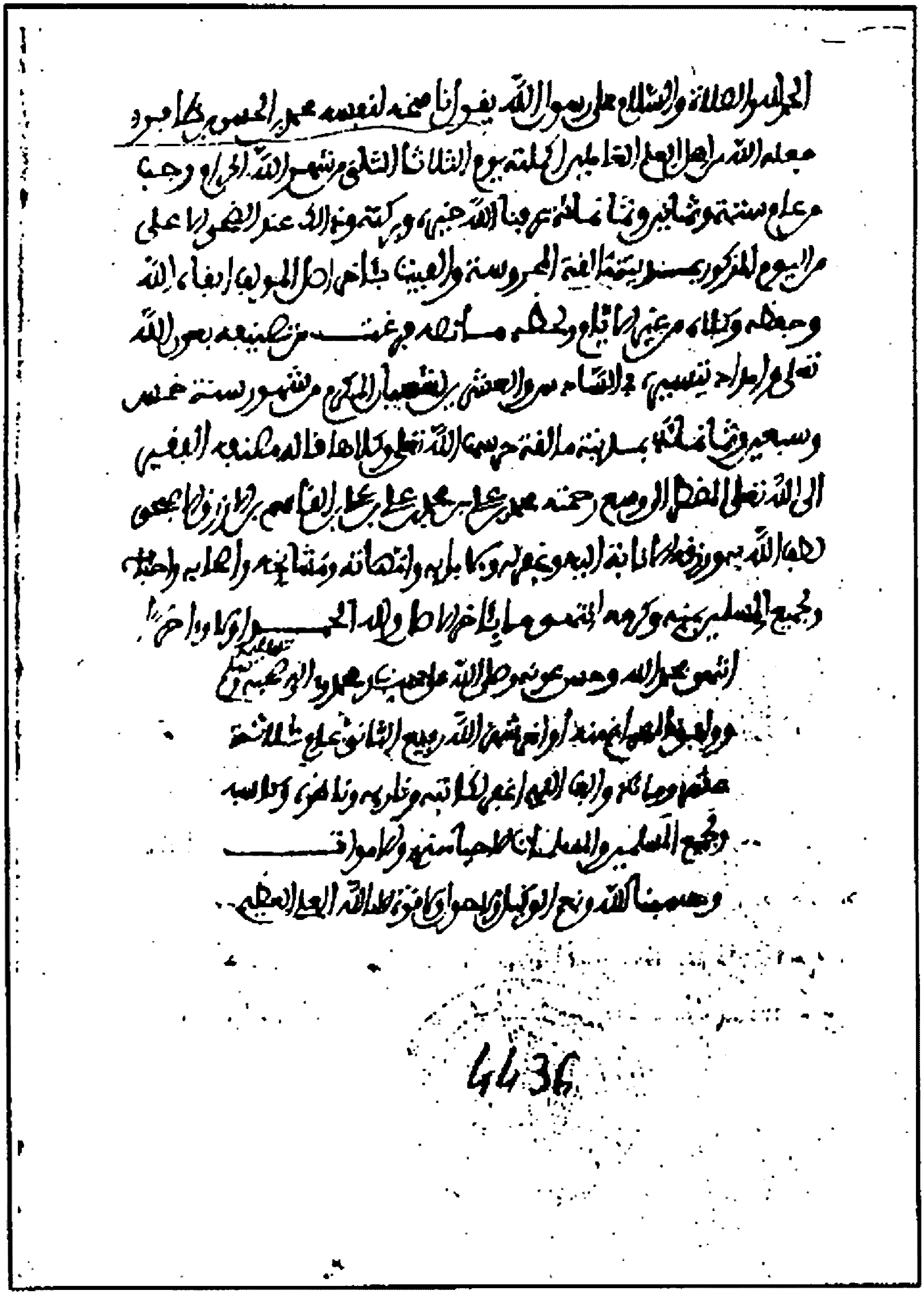
والله الموفق



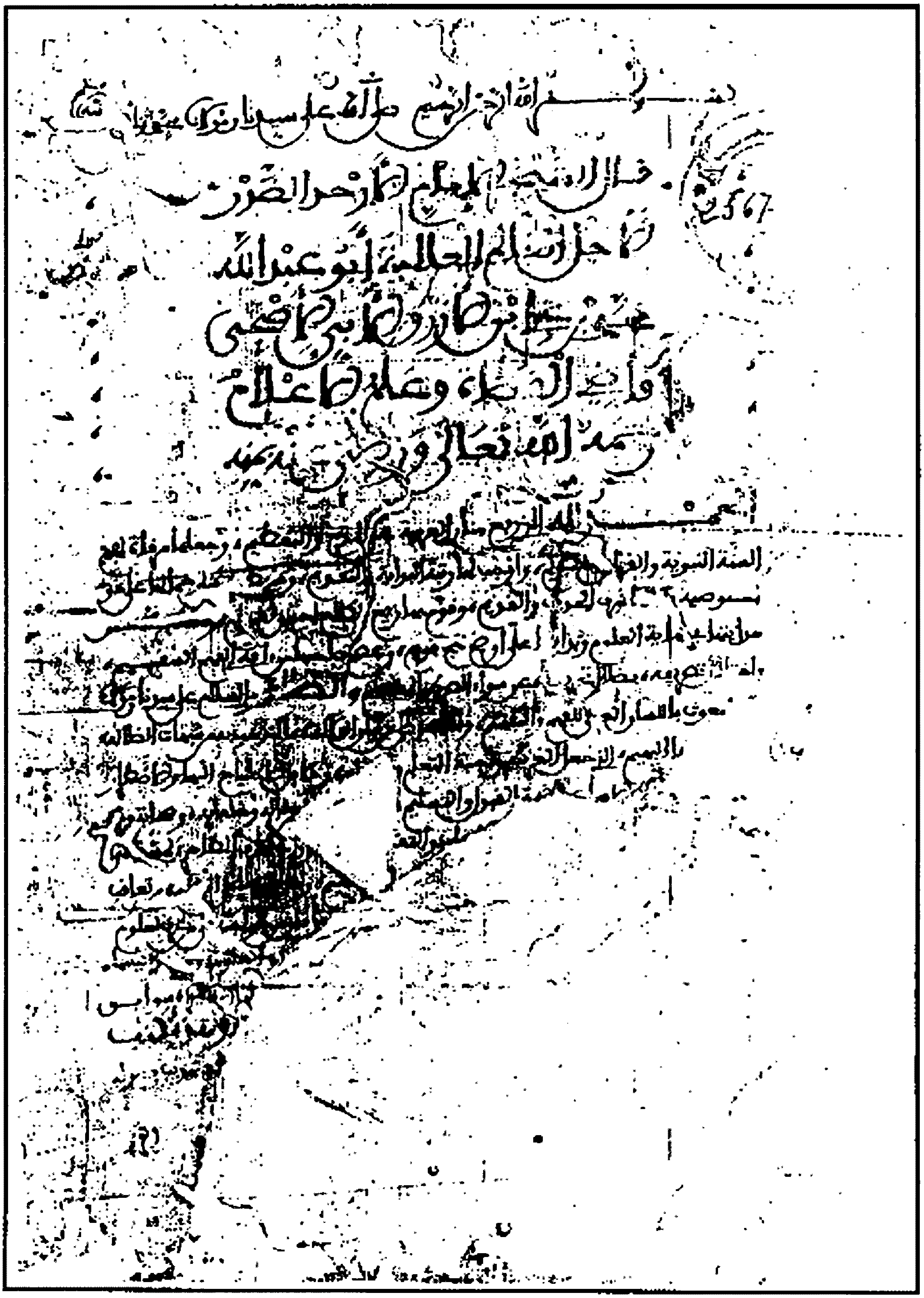
وفيه مسلكان أحدهما فيما نص فيه ذلك عموما والثاني فيما يدل عليه خصوصا
المسلك الأول ونعني به ما وجد من أحاديث الحض على حب العرب بنحو
ما في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحب
العرب فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم متضمن لطلب محبتهم [illegible] ثم
هي موصلة لعلم فنه ما اختص به من [illegible] ما يدل عليه وهو لسانهم الذي نزل
القرآن الثاني أن العربية وسيلة إلى فهم أشرف المقاصد وهي علوم الكتاب
والسنة على ما سيبينه بإذن الله تعالى [illegible] ويكون لها من الفضائل
على الجملة ما لتلك المقاصد التي هي غاية الوسائل من حيث هي [illegible] مقاصد
كما قرر الشيخ عز الدين رحمه الله قال فالوسيلة إلى أفضل المقاصد هو أفضل
الوسائل والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل الثالث أن [illegible]
ما يدل على خصوصية فضله وكل ما يدل على فضيلة العلم بإطلاق مقتض لشمول
الدلالة عليها [illegible] على ما سنبينه إن شاء
الله الرابع أن فضيلة صرح كلام العرب ومزية الثناء عليه في جملة من آيات
الكتاب العزيز من ظاهرها يدل على شرفها وفضل التكلم [illegible] الثناء
عليه من ذلك قوله تعالى وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على
قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين [illegible] البرهان
على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم مع [illegible] عليه ومن جملتها [illegible]
الوحي على قلبه [illegible] الدلالة على فضل هذا العلم

4436

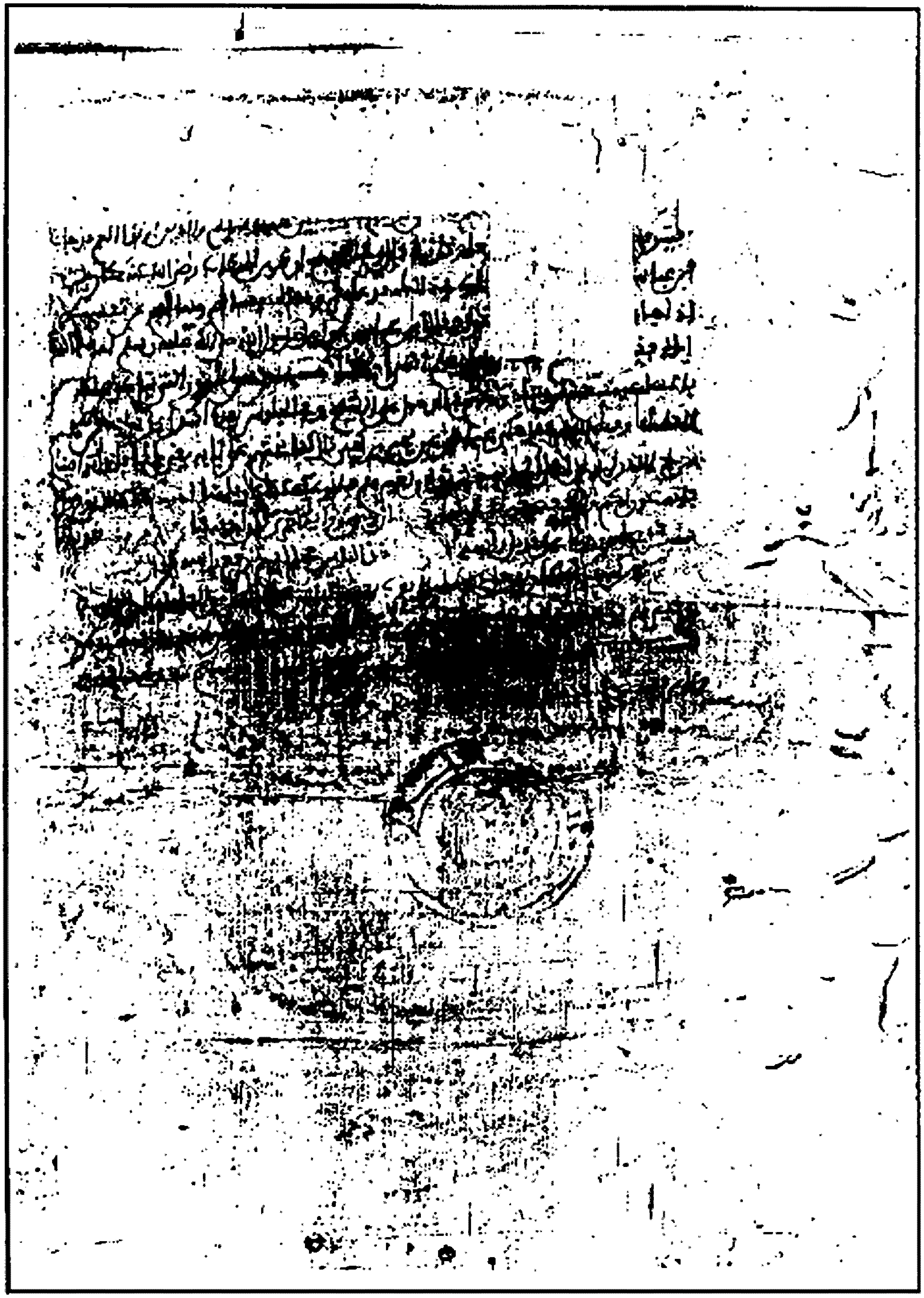
الصفحة الأولى من المخطوطة « أ »



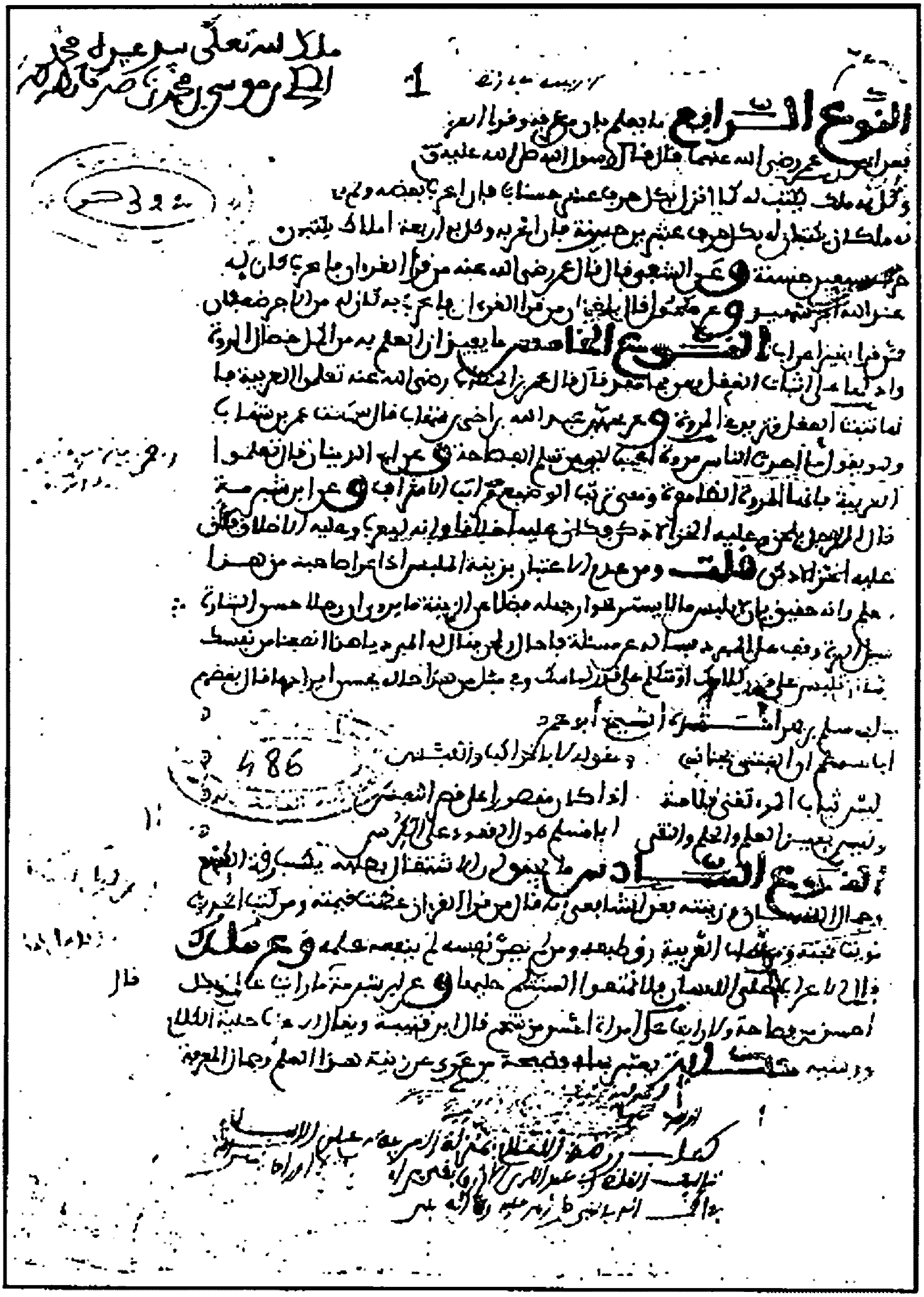
الصفحة الأخيرة من المخطوطة « أ »



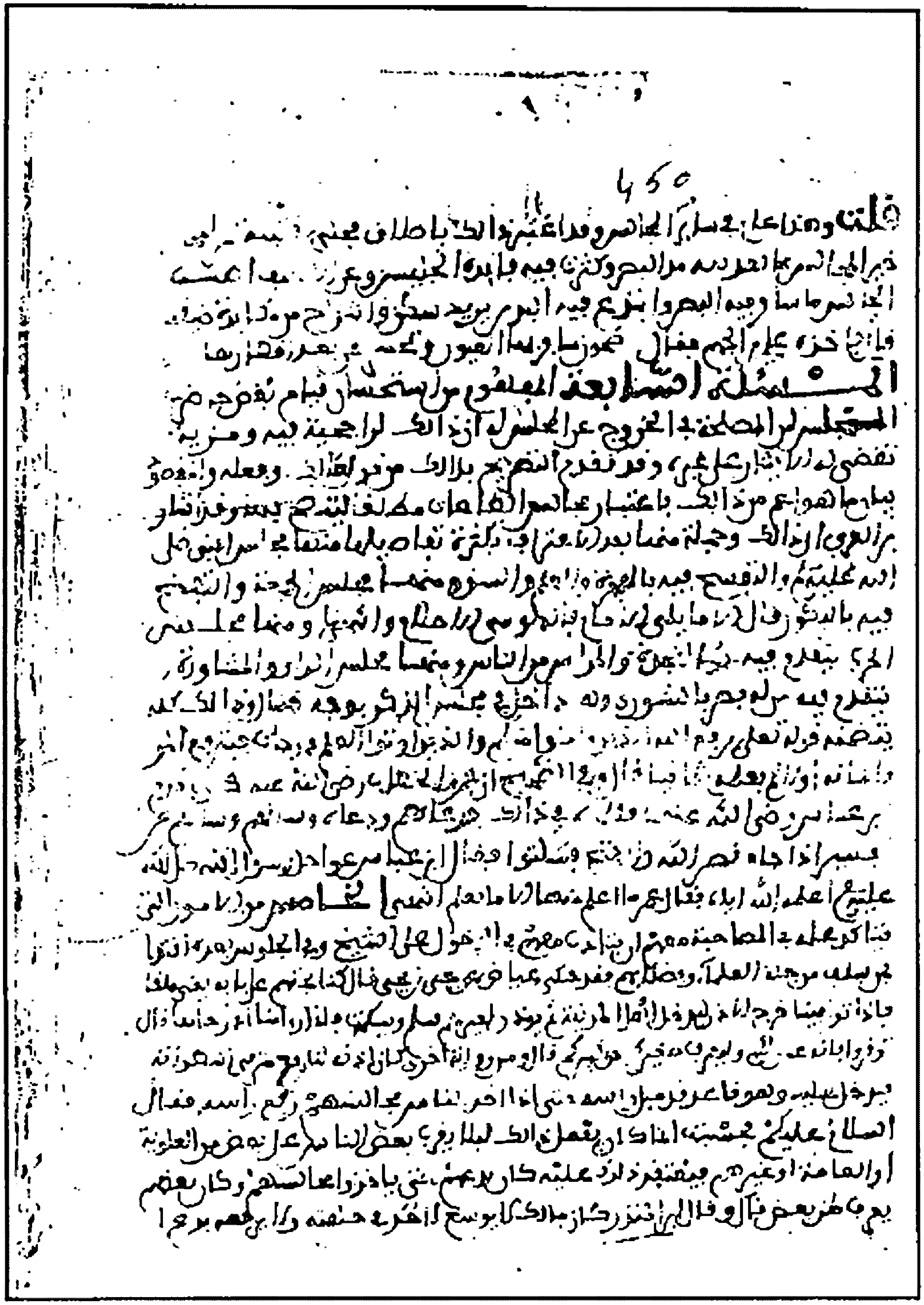
الصفحة الأولى من المخطوطة « ب »



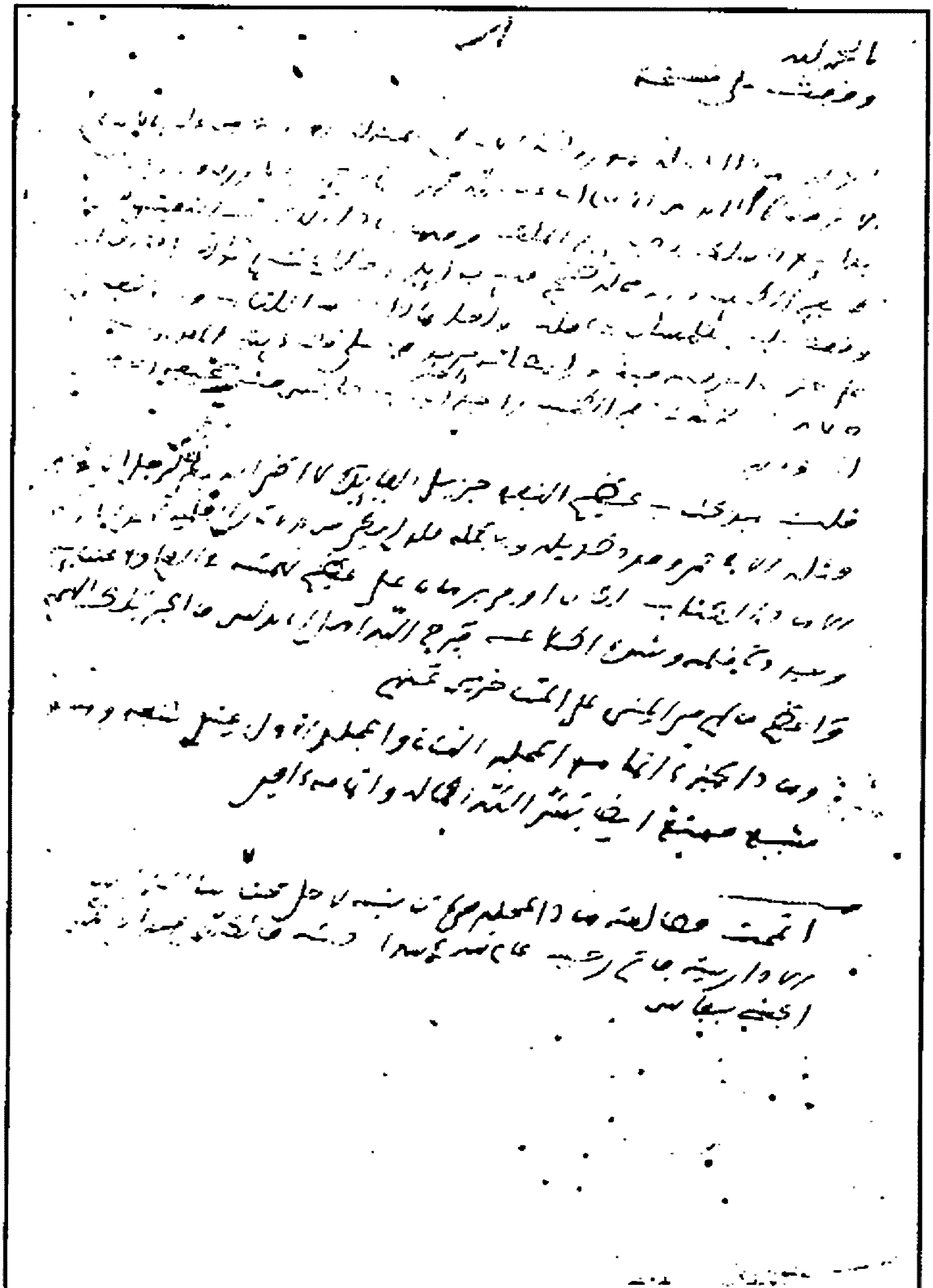
الصفحة الأخيرة من المخطوطة « ب »



الصفحة الأولى من المخطوطة « ج »



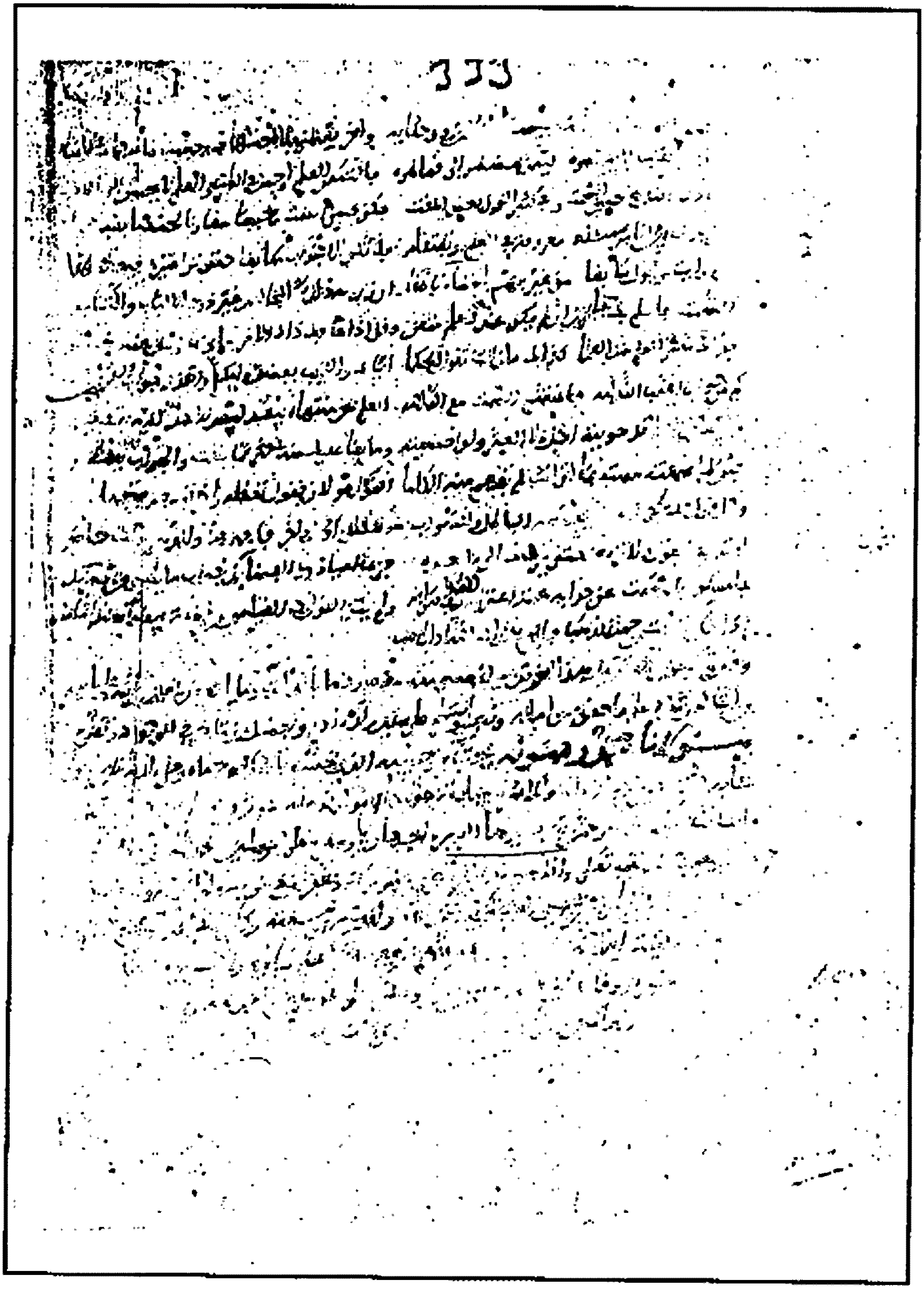
الصفحة الأخيرة من المخطوطة « ج »



تعليق لمحمد عبد الحي الكتاني حول المخطوطة وبوازيه رقم (1) مخطوطة « د »



الصفحة الأولى من المخطوطة (د) ويوازيها رقم (2)



الصفحة الأخيرة من المخطوطة (د)

روضة الإعلام بمنزلة العربية
مـــن
عـلـوم الإســـلام

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد (   )

قال الشيخ الإمام الأوحد الصدر 1و//

الأجل العالم العلامة أبو عبد اللّه

محمد بن علي بن الأزرق الأبي الأصبحي

قاضي القضاة وعلم الإعلام

رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه

الحمد لله الذي رفع منار العربية على المدح والتعظيم، وجعلها مرقاة لفهم السنة النبوية والقرآن العظيم، وأوجب لها رتبة البداية والتقديم، و(   ) جمالها على ذوي الخصوصية (   ) شرف الحديث والقديم، وقوم بها زيغ الكلام أحسن تقويم (   ) هدايتها في نهاية العلوم وبدايتها على أوضح نهج قويم، وعصَم صاحبها من آفة الفهم السقيم، واختلال تصريفه بضلال تحريفه عن سواء الصراط المستقيم، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا المبعوث باللسان العربي للفهم والتفهيم، والمخصوص من بيان الدلالة بما أذهب به من شبهات الضلالة (   ) البهيم، الذي جعل العربية واجبة التعلم (   ) ودلائل الاحتياج إليها والاضطرار (   ) القبول والتسليم (   ) عن آله وخلفائه وصحابته (   ) في أشرف

المظاهر ( ) ( ) وما بقيت على ( ) من تعاقب
( ) فإن من الواجب على من عرف العلم ( )
( ) سوابق ( ) وهذا كتب ( ) في
تهذيب فصوله 1ظ// ( ) ضمنه[1].

ومحصوله على مقدمة، وأربعة أبواب، وخاتمة.

فالمقدمة: في مدلول اسم النحو لغة واصطلاحاً.

والباب الأول: في تقرير فضل العربية، وتحرير الحض على تعلمها.

والباب الثاني: في منفعة النحو منها، وضرورة الاحتياج إليه في ملة الإسلام.

والباب الثالث: في حكم استنباط النحو، والاشتغال به في نظر الشرع.

والباب الرابع: في نسبة النحو من العلوم، ومرتبته في التعلم، وغير ذلك مما يحض على النظر فيه والعناية بصونه وحفظه.

والخاتمة: في آداب المشتغل به، وبغيره من سائر العلوم، وفيها إطناب عميم الفوائد، بديع اللواحق والزوائد، يتحف الناظر بنفائس درره الفاخرة، ويجمع له ما يعود عليه بخير الدنيا والآخرة.

وعند كمال ما حواه الكتاب وجمعه وتأدى به أقصى ما أمَّلَ فأسمعه.

سميته: «روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام». وإنّي لأرجو أن تكون التسمية ـ إن شاء الله ـ صادقة العنوان، فائزة من فضله بالقبول والرضوان، فقد دلَّ بها على ما يبهج ويقيد بمحاسنه النواظر، ويمتع بفوائد مختلفات، وفرائد في منظوم سبكه مؤتلفات، وروايات نقليات، واعتبارات عقليات، وحكايات مستظرفات، وآداب من أخلاق السنة مخترفات، فإذا طالعته أبصرت فيه غرائب جمة ( ) و( ) سراج ( ) أضاء لأهل رشد

---

(1) ما بين قوسين بياض في «ب» ناتج عن خروم. وهي النسخة الوحيدة التي تشتمل على الصفحات الأولى من الكتاب.
ما بين قوسين بياض في «ب» ناتج عن خروم.

فإن صح (   ) القصد الأسنى كما قال الشاعر (   ) القصد به مرشداً:

كتاب يزدري بالسحر حسناً   وسمت به زمانك وهو غفل
معان (   ) عنها   يشيب لها حسودك وهو طفل

وقال الآخر متمثلاً، ولمشروع معناه ممثلاً:

هو الحديقة إلا أن صيِّبها   صوب النّهى[1]، وجناه زهرة (   )
لا بل هو السلك لم تنظم جواهره   أيد النّواظم لكن برية القلمِ

(   ) المِنّة والطول، وواهب القوة والحول، أمد يد الضراعة خاضعاً (   ) (   ) عسى أن يمن فيه بالإخلاص وبالنجاة من سوء القصد به (   ) (   ) بسابق الهداية آثار الخلل، إنه ولي من اعتمد عليه، وتبرأ من الحول والقوة إليه، وهو سبحانه بالإجابة جدير، وعلى جُوده بما يشاءُ قدير.

---

(1) الصيب والصوب: المطر، والنهى: ج نهية: وهو العقل، وفي التنزيل العزيز: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ سورة طه، الآيات: 54 و128.

مقدمة الكتاب

المقدمة

وفيها مباحث ثلاثة:

المبحث الأول:

في تفسير اسم «النحو» لغة. وهو راجع فيها إلى معنى: «قصد الشيء 2و// ونحا ناحيته».

قال في «الصحاح»[1]: «النحو، القصد والطريق، يقال: نحوت نحوك: أي قصدت قصدك، ونحوت بصري إليه: أي صرفته».

وفي «مختصر العين»[2]: «نحوت نحو فلان: قصدت قصده وناحيته، ومنه نحو العربية، ويجمع على أنحاء. وانتحيت له[3]: إذا تعمدت له»[4].

وفي كتاب كراع[5]: «نحوت بصري إليه، ونحيْتُه، أنْحُوه، وأنْحَاه: إذا

---

(1) انظر مادة: نحا.

(2) مختصر العين: كتاب لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي. ت: 379هـ ـ 989م. وهو من أئمة النحو واللغة والأدب. ألف كتابه هذا للحكم المستنصر بالله. وذهب فيه إلى اختصار كتاب «العين» للخليل. وتوجد منه نسختان خطيتان بخزانة القرويين. وقد اعتمدت النسخة رقم 1238. / انظر في ترجمة الزبيدي: جذوة الحميدي: 46 والوفيات: 4/ 372 ـ 374.

(3) زيادة من مخ المختصر: 105.

(4) انظر ن.م.س: 105. مادة (ح ن و).

(5) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي الأزدي الملقب «بكراع النمل» لقصره وقبحه. =

صَرَفْته (   )[1].

وفي «أفعال[2] ابن القوطية[3]»: «نحوت الشيء أنحوه نحواً. ونحيته أنحاه نحواً[4]. ونحيا: قَصَدْتُهُ، وأنحيْتُ[5] عليه: أقبلت عليه»[6].

هذا أصله، وهو أن يكون «مصدراً» بمعنى «القصد» كما (   )[7]. وقد يستعمل «ظرفاً» كقوله: أنشده ابن جني[8]:

يحدو بها كل فتى هيَّات   وهنَّ نحو البيت عامدات[9]

وبمعنى «مثل» فيقال: هذا نحو كذا: أي مثله.

= اهتم بالدراسات اللغوية، وكانت له أبحاث في فقه اللغة والمعاجم بخاصة. له كتب عدة منها: «المنَجَّد» و«المنتخب» و«المنضد» و«المجرد». وتذكر معظم مصادر ترجمته أنه توفي سنة: 309هـ ـ 921م/ انظر الفهرست: 130. والإنباه: 2/ 240.

(1) بياض في «ب» ناتج عن خروم.

(2) كتاب الأفعال لابن القوطية من أقدم المعاجم العربية التي اهتمت بالفعل في بنائه ومصدره، ومعناه. وهو كتاب لغوي صرف، ليس كتاب أخبار، ولا كتاب أدب. . .

(3) وابن القوطية: هو أبو بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية. ت: 367هـ ـ 978م إشبيلي الأصل، قرطبي المولد والوفاة. مؤرخ من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب، قال عنه ابن خلكان: «صنف الكتب المفيدة في اللغة منها: كتاب «تصاريف الأفعال» وهو الذي فتح هذا الباب». انظر جذوة الحميدي: 76. والوفيات: 4/ 368 ـ 371.

(4) بياض في «ب» ناتج عن خروم.

(5) في «الأفعال» 155: أنحيت على الشيء.

(6) م.س: 155.

(7) بياض في «ب» ناتج عن خروم.

(8) هو عثمان بن جني الموصلي (أبو الفتح) ت: 392هـ ـ 1001م. أديب، نحوي لغوي، مشارك في بعض العلوم. من تصانيفه: «سر الصناعة»، و«أسرار البلاغة»، و«المنهج في اشتقاق شعر الحماسة»، و«المحتسب». انظر: تاريخ بغداد: 11/ 311 ـ 312، والنزهة: 332 ـ 334، والإنباه: 2/ 335 ـ 340.

(9) البيت وارد في الخصائص: 1/ 34. وهو في وصف الإبل، وقوله: يحْدو: حَدَا الإبل، وحدا بها يَحْدو حَدْواً وحُدَاء: زجرها خلفها وساقها. والحَدْو: سوق الإبل والغناء لها. (اللسان ـ حدا).
وهيات: أي يهيّت بها: يدْعُوهَا ويَصِيحُ بها.
نحو البيت: أي جهة البيت، وهو ظرف مكان.
عامدات: قاصدات.
ووجه الشاهد في البيت قوله: «نحو» البيت، فقد استعمل لفظ «نحو» ظرفاً.

وبمعنى «القِسْم» يقال: هذا على أربعة أنحاء: أي أقسام.

المبحث الثاني:

في مدلول «النحو»[1] اصطلاحاً.

وقد عبّروا عن ذلك بعبارات كثيرة، فقال الفارسي[2]:

«النحْوُ عِلْمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب».

ويعني «بالمقاييس» القوانين الكلية، أي الأقاويل الجامعة الحاصلة في النفس من استقراء كلام العرب، وهو تتبع أنحائه وتصرفاته.

وقال ابن جني[3]: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها. وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها».

وقال بعض المتأخرين: «هو علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني».

وقال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي[4] ـ رحمه الله ـ: ويعني «بالأحوال» وضع الألفاظ بعضها مع بعض في تركيبها للدلالة على المعاني المركبة.

ويعني «بالأشكال» ما يعرض في أحد طرفي اللفظ، أو وسطه، أو جملته[5] من الآثار والتغيير، أي التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني»[6].

---

(1) خرم في «ب» أكملناه حسب سياق الجملة.

(2) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي/ ت: 377هـ ـ 987م. من أهم كتبه: «الإيضاح». انظر: تاريخ بغداد: 7/ 275. والإنباه: 1/ 273.

(3) في الخصائص: 1/ 34. وانظر اللسان ـ نحا.

(4) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي/ ت: 790هـ ـ 1388م. أصولي. حافظ من أئمة المالكية. من تصانيفه: «الموافقات»، و«الإفادات والإنشادات»، و«شرح الخلاصة» انظر: النيل: 46 ـ 50.

(5) في «ب»: جملة.

(6) انظر مخ «شرح خلاصة ابن مالك في النحو» للشاطبي، خزانة القرويين رقم 423/ ص: 6.

المبحث الثالث:

في سبب التسمية به، وفي ذلك وجهان:

أحدهما: أنه لما كان في اللغة يراد به «القصد» (   )[1] به هذا العلم. كأنه قصد إلى معرفة كلام العرب على الوجه الذي وقع الاصطلاح عليه.

الثاني: أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وهو المعلم الأول في هذا العلم على ما يذكر في موضعه ـ إن شاء الله ـ لما وضع لأبي الأسود الدؤلي[2] بعض مبادئه قال له: انح هذا النحو، أي اقصد قصده.

ويقال: إن أبا الأسود (   ) به قال له: نعم، ما نحوت، فلما استعملت هذه اللفظة في مبدإ الاختراع لهذا العلم سمي بها (   ) سائر ما يقصد من العلوم وغيرها. كما غلب اسم «الفقه» ـ وهو في اللغة بمعنى الفهم ـ على العلم (   ) الشرعية دون سائر (   )[3].

فائدتان

الفائدة الأولى:

الألف واللام في «النحو» للعهد العلمي فيما (   ) التخاطب اصطلاحاً من غير (   ) على معين منه. وهي التسمية العامة وقد يلحظ بها معنى (   ) وذلك إذا أريد به (   ) على التعيين كما يقال: «هذا النحو» ويراد به ما قرره سيبويه، وهو «النحو حقيقة».

الفائدة الثانية:

قال ابن أبي الربيع[4]: كلام العرب يجمع على ثلاثة أسماء: النحو،

---

(1) بياض في «ب» ناتج عن خروم.

(2) هو ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني/ ت: 69هـ ـ 688م. أول من أسس علم العربية ووضع النحو. انظر: أخبار النحويين: 13، وطبقات الزبيدي: 21 ـ 26، والنزهة: 6 ـ 11.

(3) ما بين قوسين بياض في (ب) ناتج عن خروم.

(4) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد العثماني الإشبيلي الأموي النحوي/ ت: 688هـ ـ 1289م. =

واللغة، والأدب. فالنحو: 2ظ// هو العلم بتغير الألفاظ، واللغة: العلم بوضع الألفاظ، والأدب: هو العلم بموقع الألفاظ من الكلام (   ) لك وقبحه.

قلت: وهو في التفصيل على أنواع:

أحدها: علم المعاني، وهو معرفة خواص التركيب من جهة (   ) أصل المعنى.

ثانيها: علم البيان، وهو معرفة خواص تركيب الكلام من حيث اختلافه (   ) وضوح الدلالة وخفائها، وزيادتها ونقصانها.

= من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه»، و«ملخص القوانين النحوية»، و«برنامج». / انظر البغية: 2/ 125 ـ 126، وفهرس الفهارس: 1/ 444 ـ 445.

الباب الأول

في تقرير فضل العربية وتحرير الحض على تعلمها.

وتحتوي خاتمة هذا الباب على ثلاثة فصول:

ـ الفصل الأول:

في الفضائل العقلية.

ـ الفصل الثاني:

في الفضائل النقلية.

ـ الفصل الثالث:

في الفضائل المركبة من العقل والنقل.

وكمال المراد في ذلك يتلخص في طرفين:

أحدهما: فيما يدل على ذلك ويثبته، **والثاني**: في الجواب عن ظاهر ما يخالفه ويعارضه.

الطرف الأول 1ظ//[1]:

وفيه مسلكان:

أحدهما: فيما يتضمن ذلك عموماً، **والثاني**: فيما يدل عليه خصوصاً.

[المسلك][2] الأول:

وتقريره من وجوه:

أحدهما: أن الحض على حبّ العرب بنحو ما في الصحيح عن ابن عمر[3] ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: **«من أحبَّ العرب فبحُبِّي**

---

(1) بداية «أ»، النسخة الأصل، وقد عدت إلى ترقين المتن حسبها.

(2) خروم في «ب».

(3) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب، ت: 73هـ ـ 692م. الصحابي: الجليل، كان كثير الحديث، شديد الورع. انظر: الإصابة: 1/ 347 ـ 350.

أَحَبَّهُم، ومن أبغضهم فَبِبُغضي أبغَضَهُم»[1]. متضمن لفضلها من [جهة][2] ما هي موصلة لمعرفة ما خصت به من [بين][3] سائر الأمم، وهو لسانها الذي [نزل به][4] القرآن [الكريم][5].

الثاني: أن العِلم بها وسيلة إلى فهم أشرف المقاصد، وهي علوم الكتاب والسنة على ما سيرد بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ وحينئذ فيكون لها من [الفضائل][6] على الجملة ما لتلك المقاصد الشريفة، لأن الوسائل [من حيث][7] هي لها أحكام مقاصدها، كما قرر الشيخ عز الدين[8] ـ رحمه الله ـ قال: «فالوسيلة إلى أفضل المقاصد، هي أفضل الوسائل، والوسيلة إلى أرذل المقاصد، هي أرذل الوسائل»[9].

الثالث: أن تقدير[10] فقد [ما يدل][11] على خصوصية فضلها، فكل ما

---

(1) ما رواه «ابن الأزرق» هو شاهد من حديث «عمرو بن دينار»: عن «عبد الله بن عمر» ـ رضي الله عنهما ـ قال: بينا نحن جلوس بفناء رسول الله ﷺ إذ مرت امرأة، فقال رجل من القوم: هذه ابنة محمد، فقال أبو سفيان: إن مثل «محمد» في بني «هاشم» مثل الريحانة في النتن، فانطلقت المرأة فأخبرت النبي ﷺ فخرج يُعْرَف الغضب في وجهه، فقال: «ما بال أقوام تبلغني عن أقوام، إن الله تبارك وتعالى خلق السماوات فاختار العليا، فأسكنها من شاء من خلقه، ثم خلق الخلق فاختار من الخلق بني آدم، واختار من بني آدم العرب، واختار من العرب مُضَر واختار من مضر قريشاً، واختار من قريش بني هاشم، واختارني من بني هاشم، فأنا من بني هاشم، من خيار إلى خيار، فمن أحب العرب فبحبي أحبهم، ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم». حديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» 4/ 73. ورواه أيضاً من غير هذا الإسناد.

(2) و(3) بياض في «أ».

(4) و(5) ساقط من «أ».

(6) خروم في «ب».

(7) بياض في «أ».

(8) هو عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقي الشافعي المعروف «بعز الدين» والملقب «بسلطان العلماء». ت: (660هـ ـ 1262م). فقيه، مشارك في الأصول والعربية والتفسير. له تصانيف منها: «التفسير الكبير»، و«الإلمام في أدلة الأحكام»، و«قواعد الأحكام». انظر: البداية: 13/ 235.

(9) قواعد الأحكام: 46.

(10) في العبارة قلق في سائر النسخ.

(11) خرم في «ب».

يدل على فضيلة العلم بإطلاق، مقتض لشمول الدلالة عليها، لسلامتها عن قيام المعارض، وتوجه دعواه على ما سيتضح ـ إن شاء الله ـ.

الرابع: أن فضيلة مدح كلام العرب، ومزية الثناء عليه، في جملة من آيات الكتاب العزيز، من أظهر ما يدل على شرف بها، وفضل التمكن به، من معرفة ما تكرر الثناء عليه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[1].

فمجيء هذه الجملة في مساق تقرير البرهان على نبوة النبي ﷺ مع تضمن تعديد المنة عليه، ومن جملتها تنزيل الوحي على قلبه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾. شاهد بوضوح الدلالة على فضل هذا العلم 2و// الكاشف عن أسرار هذا اللسان مباشرة، ووساطة على أن جميع ما يلوح من لطائف هذه الجملة، مشعر بذلك من حيث الإشارة إليها، في سياق تعظيم المنة عليه ﷺ مقتض دليلها، لإتمام النعمة عليه في إنزال القرآن باللسان الموصوف بما دل على شرفه وفضله على غيره، وعند ذلك فلنشر هنا إلى ما يحضر منها لتعلقه بهذا الدليل الكلي:

اللطيفة الأولى:

تصديرها بكلمة «إن» المقتضية لتأكيد الجملة الداخلة عليها، فإذا قيل: إن زيداً قائم» كان بمنزلة ذكر الجملة مرتين، كأنه قيل: «زيد قائم، زيد قائم».

اللطيفة الثانية:

تنكيت[2] لإخبار بتنزيل القرآن من رب العالمين. على من زعم من مكذبي العرب أنه سحر، أو كِهانة إذ الضمير في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ . . .﴾ عائد على القرآن، ومجيئه بعد تقدم قصص قبله، مع قوله تعالى بعد ذلك: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى

---

(1) سورة الشعراء، الآيات: 192 ـ 195.

(2) نكت عليه: ندد به، وعاب عليه قوله أو عمله.

﴿زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ١٩٦﴾[1] مشيراً إلى برهان ذلك زائداً على تصريح الدلالة عليه في غير موضع.

اللطيفة الثالثة:

تأكيد هذا الإخبار «باللام» المفيدة لمبالغة التأكيد الذي اقتضته «إن» في صدر الجملة، وقد تقدم أن الجملة معها بمنزلة تكريرها مرتين، وهي مع دخول هذه اللام في الخبر، في قوة إعادتها ثلاث مرات.

اللطيفة الرابعة:

إضافة «التنزيل» إلى ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ دون غيره من الأسماء الحسنى، وذلك لتضمنه جميع الأوصاف التي بها قوام جميع العالم، إيجاداً وإمداداً، فيشعر لا محالة بأن إنزال القرآن على الوجه الذي أشارت إليه هذه الجملة. ومن ذلك كونه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ١٩٥﴾. هو من آثار تربيته سبحانه، وعنايته بهذا النوع الإنساني من جملة مخلوقاته.

اللطيفة الخامسة:

2ظ// إسناد النزول به إلى الواسطة المعبر عنها «بالروح الأمين»، وهو جبريل ـ عليه السلام ـ لما في الكناية عنه بوصفي «الروح» و«الأمانة» التي هي من أخص صفات الرسالة من إعطاء الفرق بينه وبين الشياطين الذين هم واسطة الكهان، وتمامه تصريحاً مذكوراً بعد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ٢١٠ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ٢١١﴾[2].

اللطيفة السادسة:

تخصيص النزول «بِقَلْبِهِ» ﷺ، وإن كان إنما نزل على سمعه، ليعلم به أن ذلك المنزل محفوظ له ﷺ راسخ في قلبه، لا يجوز عليه التغيير المؤثر في شرط الإنذار به، وأيضاً فإن القلبَ هو المخاطب في الحقيقة، لأنه محل التمييز

---

(1) سورة الشعراء، الآية: 196.

(2) سورة الشعراء: الآيتان: 210 و211.

والتعقل مع ما في الترقي إليه، والتخصيص به من الإشارة إلى استقرار المنزل الشريف في المحل الشريف.

اللطيفة السابعة:

الإعلام بغاية هذا التنزيل وهي أن يكون ﷺ من المنذرين: أي المبلغين في الترهيب مما يخل بكل واجب التحصيل من العلم والعمل اللذين هما وسيلتا السعادة.

اللطيفة الثامنة:

ختم ذلك بما سجل بإتمام النعمة لما أنزل ﴿بِلِسَانٍ﴾ أي: بلغة خاصيتها الإبانة، لما تعبر به من المعاني، وإن [تناهت][1] في الغموض إلى غاية تقصر عنها سائر اللغات مع الوضوح في نفسها، بحيث يسبق قلب سامعها إلى فهمها، قبل تمكن أذنه من وعيها.

اللطيفة التاسعة:

إتيانها ﴿بِلِسَانٍ﴾ منكراً دون أن يقال: باللسان العربي المبين لما في التنكير من التعظيم، الذي لا يوفي به التعريف، كأنه قيل: «بلسان أي لسان»، كما في قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ۝٥٥﴾[2]. في نظائر كثيرة.

اللطيفة العاشرة:

حصول الشهادة بفضل هذا اللسان على كلا 3و// التقديرين، في قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ﴾. أما على تعلقه «بِنَزَلَ» فظاهر من جهة أن الروح الأمين بلغ به القرآن المنذر لجميع من بلغه إلى يوم القيامة دون غيره. وأما على تعلقه «بالمُنْذِرِين» فكذلك لما في تخصيص الإنذار العام به من الإشادة بفخره، والإبانة عن عظيم فضله، والله أعلم.

---

(1) في «أ» تناهب وفي «ب» طمس.

(2) سورة القمر، الآية: 55.

اعتراف بشهود منة:

من شهادة العرب بفضيلة لسانها واعترافها بتكميل شرفها حيث نزل به القرآن المجيد ما يروى عن عتبة بنِ أبي سفيان[1] ـ وقد ذكر لسان العرب ـ فيما أورده صاحب[2] زهر الآداب، فقال: «إن للعربِ كلاماً هو أرق من الهواء، وأعذبُ من الماء، يَمْرُقُ[3] من أفواههم مروقَ السهام من قِسِيِّها، بكلمات مؤتلفاتٍ، إن فُسِّرت بغيرها عطلت، وإن بدلت بسواها من الكلام استصعبت، فسهولة ألفاظها أنها ممكنة إذا سمعت، وصعوبتها تعلمك أنها مفقودة إذا طلبت، هم اللطيف فهمهم، النافع علمهم، بلغتهم نزل القرآن، وبها يدرك البيان، وكل نوع من معناه مباين لما سواه، والناس إلى قولهم يصيرون، وبهداهم يأتمون، أكثر الناس أحلاماً، وأكرمهم أخلاقاً» اهـ[4].

قلت: قوله: «والناسُ إلى قَوْلِهِمْ يَصِيرُون» مثله قول الإمام الشافعي[5] في رسالته الموضوعة في أصول الفقه: «على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترِض عليه من التكبير، وأُمِرَ به من التسبيح، والتشهد وغير ذلك.

قال: وما ازداد به من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به

---

(1) عتبة بن أبي سفيان أمير مصر، وليها من قبل أخيه معاوية. ت: 44هـ ـ 664م. انظر النجوم الزاهرة: 1/ 122 ـ 124.

(2) هو أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري. ت: 413هـ ـ 1022م. وفي رواية أنه توفي سنة 453هـ. من تصانيفه: «زهر الآداب وثمر الألباب». انظر: معجم الأدباء: 2/ 94 ـ 97، والوفيات: 1/ 54 ـ 55.

(3) مرق السهم من القوس: خرج مسرعاً.

(4) انظر: زهر الآداب: 3/ 48.

(5) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الهاشمي القرشي الشافعي. ت: 204هـ ـ 820م أحد الأئمة الأربعة، كان أشعر الناس، وآدبهم وأعرفهم بالفقه والقراءات. من تصانيفه: «أحكام القرآن»، و«الرسالة». انظر: تاريخ بغداد: 2/ 56، والتذكرة: 1/ 361.

نبوته، وأنزل به آخر كتبه كان خيراً له. كما عليه أن يتعلم الصلاة والذكر فيها 3ظ// ويأتي البيت، وما أمِر بإتيانه ويتوجه لما وجه له»[1].

المسلك الثاني:

ونعني به الدلالة على خصوص ما وقع عليه اسم هذا العلم اصطلاحاً. وبيانها باستقراء ما تفيده من المعاني، وهي أنواع:

النوع الأول: ما يدل على فضله.

فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ قال[2]: «**أحبُّوا العربَ لثلاث: لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام الجنة عربي**»[3].

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «**مر عمر بقوم قد رَمَوْا رِشْقاً[4]، فأخطأوا، فقال: ما أسوأ رميكم! قالوا: نحن متعلمين، فقال لحنكم أشد علي من سوء رميكم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رَحِمَ الله امرءاً أصلح مِنْ لسانه»**[5] رواه بهذا المساق أبو نُعَيْم[6] في «رياضة المتعلمين»[7].

وينظر إلى قول «عمر» فيه ـ رضي الله عنه ـ: لحنُكم أشد علي من سوء رميكم، ما يحكَى أن رجلاً دخل على زياد[8] فقال له: إِن أبينا هَلَكَ!... وإن

---

(1) انظر: الرسالة: 9.

(2) ساقطة من «أ».

(3) رواه الحاكم في المستدرك: 4/ 87.

(4) الرِّشق: الوجه من الرمي: إذا رموا بأجمعهم وجهاً بجميع سهامهم في جهة واحدة ويجمع على أرشاق. اللسان ـ رشق.

(5) انظر إيضاح الوقف: 1/ 22.

(6) هو أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني الشافعي. ت: 430هـ ـ 1038م. محدث، مؤرخ، صوفي. من تصانيفه: «حلية الأولياء»، و«تاريخ أصفهان»، و«المستخرج على الصحيحين»، و«رياضة المتعلمين»/ انظر: المنتظم لابن الجوزي: 8/ 100، وطبقات القراء: 1/ 71.

(7) أشار إليه المنتوري في فهرسته المخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 1578 وفي كشف الظنون: 1/ 938: سماه: «رياضة المتعلم».

(8) هو زياد بن أبي سفيان. ت: 53هـ ـ 673م، أمير من القادة الفاتحين، خطيب، رثاه بعد موته كثير من الشعراء. انظر: تاريخ ابن خلدون: 3/ 9، والخزانة: 2/ 517.

أخينا[1] غلبنا على ميراثنا من أبانا!. . . فقال له زياد: ما ضيعت[2] من نفسك أكثر مما ضاع من مالك»[3].

وينظر إلى ذلك أيضاً ما رواه ابن الجوزي[4] عن العتبي[5] قال: «اختصم عند عمر بن عبد العزيز «بالمدينة» رجلان. وكانا [هجينَيْن][6] [7] فقال لهما الحاجب: قُوما فقد أذِيتم[8] الأمير. فقال عمر بن عبد العزيز: لأنت أشد أذى لي منهما».

النوع الثاني:

ما يقتضي الأمر بتعلمه وخصوصاً في القرآن الكريم. فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «أعرِبُوا القرآن، والتمِسُوا غرائبه»[9].
وفي رواية: «فإن الله يحب أنْ يعرب»[10].

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما- «أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ أي علم

---

(1) في «البيان والتبيين»: 2/ 222: «وثب على مال أبانا فأكله».
(2) عبارة «البيان والتبيين»: 2/ 222: «الذي أضعت من لسانك أضر عليك مما أضعت من مالك».
(3) انظر: م. س: 2/ 222، وعيون الأخبار: 1/ 159.
(4) هو عبد الرحمن بن علي القرشي التيمي، البكري، البغدادي، الحنبلي، المعروف بابن الجوزي. ت: 597هـ - 1201م، محدث، حافظ، مفسر، فقيه، مشارك في أنواع أخرى من العلوم، من تصانيفه «المنتظم»، و«تذكرة الأريب» في اللغة، و«جامع المسانيد»، وغير ذلك. انظر: البداية: 13/ 28 - 30.
(5) هو محمد بن عبد الله العتبي. ت: 228هـ - 842م. أديب، راوية من أهل البصرة، وله تصانيف منها: «كتاب الخيل»، وكتاب «الأعاريب». انظر: الفهرست: 182.
(6) في النسخ: هجنان.
(7) الهجين: من كان أبوه عربياً، وأمه غير محصنة.
(8) استعمل الفعل الثلاثي اللازم الذي على وزن «فَعِلَ»: أذِيَ: خطأ، والمقصود عنده الفعل الرباعي المتعدي الذي على وزن «فاعل»: آذى.
(9) الحديث ذكره «الحاكم» في المستدرك: 2/ 439. وقال عنه: هذا حديث صحيح الإسناد على مذهب جماعة من أئمتنا، ولم يخرجاه (أي البخاري ومسلم).
(10) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 15. وأن يُعْرَبَ: أي القرآن، وأعرب الرجل كلامه: حسنه وأفصح، ولم يلحن.

القرآن أفضل؟ قال: «غريبُه، فالتمسُوه في الشعر»[1].

وعنه ﷺ أنه قال: «أعربُوا الكلامَ كَيْ تُعْرِبوا القرآنَ» 4و/ /[2].

وعن عمر ـ رضي الله عنه ـ «أنه أتى على قوم يقرىء بعضهم بعضاً، فلما رأوه سكتوا فقال: ما كنتم تتراجعون؟ قالوا: كان يقرىء بعضنا بعضاً، قال: اقرأوا ولا تَلْحَنُوا»[3].

وعنه أنه قال: «تعلموا القرآن كما تعلّمُون حِفْظه»[4].

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «جَوِّدُوا القرآنَ، وزَيِّنُوه بأحسن الأصوات وأعْرِبوه فإنه عربي، والله يحب أن يعرب به»[5].

وعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: «أعربوا القُرآن»[6].

وعن أُبَيٍّ بن كعب[7] ـ رضي الله عنه ـ قال: «تعلموا اللّحن في القرآن كما تتَعَلّمُونه». . .[8].

واللحن هنا يراد به «النحو» كما حكى «ابن الأنباري[9] عن يزيد بن هارون[10] أنه لما حدّثَ بأن عمر ـ رضي الله عنه ـ كتب أن تعلموا الفرائض

---

(1) انظر إيضاح الوقف: 1/ 62.

(2) م.س: 1/ 22.

(3) م.س: 1/ 19 ـ 20.

(4) م.س: 1/ 23.

(5) م.س: 1/ 16.

(6) م.س: 1/ 17.

(7) أبي بن كعب الأنصاري البخاري، سيد القراء. وهو أول من كتب للنبي ﷺ. وروى عنه من الصحابة عمر. اختلف في سنة وفاته. ويرى صاحب «الإصابة» أن أثبت الأقاويل هو سنة 30هـ ـ 650م. انظر: طبقات القراء: 1/ 31. والإصابة: 1/ 20.

(8) إيضاح الوقف: 1/ 24.

(9) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النحوي. ت: 328هـ ـ 940م. من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة. ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار. من كتبه: «الزاهر» في اللغة، و«شرح القصائد السبع»، و«إيضاح الوقف والابتداء في كتابه عز وجل». انظر: النزهة: 264 وطبقات القراء: 2/ 230.

(10) يزيد بن هارون السلمي (بالولاء). الواسطي من حفاظ الحديث. كان يقول: أحفظ =

والسنة واللَّحْنَ كما تعلّمونَ القرآن. قيل له: «ما اللّحْنُ؟ قال: «النحو»[1].

وعن أبي ذر[2] ـ رضي الله عنه ـ قال: «تعلموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه»[3].

وعن عبد الله بن بريدة[4] عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «لو أنّي أعلمُ أني إذا سافرتُ أربعينَ ليلة أعربت آية من كتاب الله تعالى لفعَلْتُ»[5].

النوع الثالث: ما يُؤكّد الأمْرَ بتعلمه على الإطلاق.

وعن عمر ـ رضي الله عنه ـ «أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن مُرْ مَنْ قبلك بتعلم العربية فإنها تدل على صواب الكلام، ومُرْهم برواية الشعر فإنه يدل على معالي الأخلاق»[6].

وعن يحيى بن عتيق[7] قال: «سألت الحسن[8]، قلت: أرأيت الرجل يتعلم العربية يطلب بها حُسْنَ المنطق، ويلتمس أن يقيم قراءته؟!... قال: حسن، فتعلمها يا أخي، فإن الرجل ليقرأ الآية فَيَعْيا بوجهها فيهلك فيها»[9].

= أربعة وعشرين ألف حديث بإسنادها ولا فخر. ت: 206هـ ـ 821م. انظر: التذكرة: 1/ 317.

(1) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 15 ـ 16.

(2) هو جندب بن جنادة الغفاري. ت: 32هـ ـ 652م. صحابي، يقال: أسلم بعد أربعة، وكان خامساً، وهو أول من حيا الرسول ﷺ بتحية الإسلام. انظر: التذكرة: 1/ 17.

(3) إيضاح الوقف: 1/ 23.

(4) عبد الله بن بريدة الأسلمي أبو سهل. ت: 115هـ ـ 733م. من رجال الحديث ولي القضاء بمرو، فثبت فيه إلى أن توفي. انظر: التذكرة: 1/ 102.

(5) إيضاح الوقف: 1/ 26.

(6) انظر: ن.م.س: 1/ 31.

(7) يحيى بن عتيق الطفاوي، روى عن الحسن وابن سيرين، وعنه حماد بن زيد، وابن علية. ت: 130هـ ـ 747م. انظر: طبقات ابن سعد: 7/ 253.

(8) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري. ت: 110هـ ـ 728م. تابعي. كان حبر الأمة في زمنه. وأحد العلماء، الفقهاء، الفصحاء، النساك، له كلمات سائرة، وكتاب في فضائل مكة. انظر: الحلية: 2/ 131.

(9) إيضاح الوقف: 1/ 27.

وعن أبي حمزة[1] قال: قيل للحسن: قوم يتعلمون العربية، قال: أحسنوا، يتعلمون لغة نبيهم ﷺ»[2].

النوع الرابع[3]:

ما يعلم بأن من عرفه، وقرأ القرآن به ضوعِف أجْره 4ظ// وثوابه.

فعن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من قرأ القرآن فلم يُعربه وُكِّلَ به ملك يكتب له، كما أنزل، بكل حرف عشر حسنات، فإن أعرب بعضه ولم يعرب بعضه وكل به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة، فإن أعربه وكّل به أربعة أملاك، يكتُبُونَ له بكل حرف سبعين حسنة»**[4].

وعن الشعبي[5] قال: قال عمر ـ رضي الله عنه ـ: «من قرأ القرآن فأعرب، كان له عند الله أجرُ شهيدٍ»[6].

وعن مكحول[7] قال: بلغني أنّ من قرأ القرآن، فأعرب به كان له من الأجر ضعفان مِمّن قرأ بغير إعْراب[8].

---

(1) هو أبو حمزة محمد بن ميمون المروزي السكري. ت: نحو 167هـ ـ 783م (إذ اختلف في سنة وفاته). الإمام، المحدث، كان ثقة سمحاً، حلو الكلام حتى لقب بالسكري. انظر: التذكرة: 1/ 230.

(2) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 29.

(3) بداية النسخة «ج».

(4) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 16.

(5) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل الهمداني الكوفي، علامة التابعين. ت: نحو: 103هـ ـ 721م. (إذ اختلف في سنة وفاته). كان يضرب المثل بحفظه. اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديمه، وسميره، ورسوله إلى ملك الروم. واستقضاه عمر بن عبد العزيز. انظر تاريخ بغداد: 12/ 227... والتذكرة: 1/ 79.

(6) إيضاح الوقف: 1/ 20.

(7) هو أبو عبد الله مكحول بن أبي مسلم الهذلي بالولاء، الفارسي الأصل، كان من حفاظ الحديث. كما كان فقيه الشام في عصره حتى قيل عنه: لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا. اختلف في سنة وفاته ما بين 112هـ ـ 730م و118هـ انظر: الفهرست: 332، والتذكرة: 1/ 107.

(8) إيضاح الوقف: 1/ 21.

النوع الخامس:

ما يفيد أنَّ العلم به من أكمل خصال المروءة وأدلها على [ثبات][1] العقل.

فعن «مجاهد»[2] قال: قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ تعلموا العربية فإنها [تثبت][3] العقل، وتزيد في المروءة[4].

وعن محمد بن عبد اللّه بن أخي ابن شهاب[5] قال: سمعت عمي ابن شهاب[6] وهو يقول: ما أَحْدَثَ الناس مُروءة أعجب إليَّ من تعلّم الفَصاحَة[7].

وعن أبي الدينار[8] قال: «تعلموا العربية فإنها المروءة الظاهرة، وهي ترتب الوضيعَ مراتب الأشراف»[9].

وعن ابن شبرمة[10] قال: «إن الرجل يلحَنُ وعليه الخزُّ الأدكَنُ، فكأن عليه أخلاقاً[11] وإنه لَيُعْرب، وعليه الأخلاق، فكأن عليه الخز الأدكن[12]»[13].

---

(1) في «ج» إثبات.

(2) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي مولى بني مخزوم. ت: 104هـ ـ 722م. تابعي: مفسر، كان شيخ القراء والمفسرين. انظر: التذكرة: 1/ 72، وطبقات القراء: 2/ 41.

(3) في «أ» و«ج» تثبت.

(4) إيضاح الوقف: 1/ 31 وطبقات الزبيدي: 13.

(5) روى عن عمه، وروى عنه معن والقعنبي. ت: 157هـ ـ 773م. انظر ميزان الاعتدال: 3/ 592.

(6) هو محمد بن مسلم بن عبيد اللّه بن شهاب الزهري. ت: 124هـ ـ 742م. من أوائل الحفاظ المحدثين والفقهاء، تابعي من أهل المدينة. انظر الوفيات: 48/ 177، والتذكرة: 1/ 102.

(7) إيضاح الوقف: 1/ 34.

(8) لم أجد ترجمة لأبي الدينار، فلعله أحد الفصحاء الأعراب، الذين أخذ عنهم الكسائي. ففي «إيضاح الوقف» أخبرني الكسائي عن أبي الدينار.

(9) م.س: 1/ 45 ـ 46.

(10) هو عبد اللّه بن شبرمة الضبي. ت: 144هـ ـ 761م. قاضي الكوفة، وكان فيها شاعراً. انظر الخلاصة: 170.

(11) الأخلاق: خَلُق الشيء خُلوقاً، وخَلقاً: بلِيَ، وثوب أخْلاَقٌ، إذا كان الخُلوقة فيه كله/ اللسان ـ خلق.

(12) الأدكن: لون كلون الخز الذي يضرب إلى الغُبْرة بين الحمرة والسواد (اللسان ـ دكن).

(13) انظر: طبقات الزبيدي: 13.

قلت: ومن عدم الاعتبار بزينة الملبس إذا عري صاحبه من هذا العلم، وأنه حقيق بأن لا يلبس ما لا يستر عوراء جهله فضلاً عن الزينة «ما يروى أن رجلاً حسن الشَّارَةِ، جميل البِزَّةِ[1]. وقف على المبرد، فسأله عن مسألة، فأحال، ولحَن، فقال له المبرد: يا هذا أنصِفْنا من نفسك! إما أن تلبس على قدْر كلامِك، أو تتكلم على قدر لباسك».

وفي مِثْلِ مَنْ هذا حاله يحسن إيراد ما قال بعضهم[2] في أبي مسلم بن فهد، أنشده الشيخ 5و// أبو عمر[3]:

أبا مسلم إنّ الفتى بجنانه	ومقوله[4] لا بالمراكب واللّبس
وليس ثيابُ المرء تغني قلامة	إذا كان مقصوراً على قصر النفس
وليس يفيد العلم والحلم والتقى	أبا مسلم طول القعود على الكرسي[5]

النوع السادس:

ما يحقق أن الاشتغال بطلبه يكْسبُ رقة الطَّبْع، وجمال اللسان وزينته.

فعن الشافعي أنه قال: «من قرأ القرآن عظمت [قيمته][6]، ومن كتب الحديث قويت حُجَّتُه، ومن طلب العربية رق طَبْعُه، ومن لم يَصُنْ نفسه، لم ينفَعْه عِلْمُه».

وعن مالك[7] قال: «الإعراب حلْيُ اللسانِ، فلا تمنعوا ألسنتكم

---

(1) البزة بالكسر: الهيئة.

(2) هو أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي النحوي وقد كتب هذه الأبيات إلى أبي مسلم بن فهد. انظر: الجذوة للحميدي: 46.

(3) هو يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المالكي. ت: 463هـ - 1071م. محدث، حافظ مؤرخ، عارف بالرجال والأنساب، مقرىء فقيه، نحوي. له تصانيف منها: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، و«جامع بيان العلم وفضله». انظر: الجذوة للحميدي: 367. والديباج: 2/ 367.

(4) المقول: اللسان. اللبس: ما يلبس.

(5) انظر جامع العلم: 1/ 92.

(6) في «أ» نفسه.

(7) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري. ت: 179هـ - 795م. أحد الأئمة الأربعة =

حليها»[1].

وعن ابن شبرمة [قال: «ما لبس الرّجال لبساً أزين من العربية، ولا لبس النساء لبساً أزين من الشّحْم»[2].

وعن ابن سيرين[3] قال]:[4] «ما رأيت على رجل أحسن من فصاحة، ولا رأيت على امرأة أحسن من شَحْم[5].

قال ابن قتيبة[6]: «ويُقال الإعراب حلْية الكلام، ووشيه»[7].

حكاية:

يعتبر بها في فضيحة من عري عن زينة هذا العلم، وجمال المعرفة [حتى سقطت][8] منزلته، بعد الاغترار بظاهر أمره.

قال ابن الجوزي[9] «عن أبي الفضل بن مهدي: قال لي أبو أحمد [الأزدي][10] [11]: واظب على العلم فإنه يزين الرجال، كنت يوماً في حلقة أبي

= عند أهل السنة، وإليه تنسب المالكية، فقيه الحجاز. اشتهر بكتاب «الموطأ». انظر الفهرست: 294. والوفيات: 4/ 135 ـ 139. وغيرهما كثير.

(1) طبقات الزبيدي: 44.

(2) إيضاح الوقف: 1/ 32.

(3) هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري الأنصاري (بالولاء): ت: 110هـ ـ 723م. إمام وقته في علوم الدين. تفقه وروى الحديث. استكتبه أنس بن مالك بفارس. انظر: تاريخ بغداد: 5/ 331، وطبقات القراء: 2/ 151.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(5) عيون الأخبار: 2/ 157.

(6) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ت نحو: 276هـ ـ 889م. له تصانيف منها: «عيون الأخبار»، و«أدب الكاتب». انظر الفهرست: 121 و«طبقات الزبيدي»: 183، والنزهة: 209.

(7) عيون الأخبار: 2/ 147.

(8) بياض في «ج».

(9) في كتابه: أخبار الحمقى والمغفلين: 124.

(10) هو عبيد الله بن محمد بن جعفر الأزدي النحوي، وتكنيه كتب التراجم بأبي القاسم. ت: 348هـ ـ 988م. من آثاره: كتاب: «الاختلاف»، و«المنطق». انظر تاريخ بغداد: 10/ 358، والنزهة: 386.

(11) في «ج»: الأزيدي.

سعيد[1] ـ يعني السيرافي ـ فجاء ابن عبد الملك خطيب جامع المنصور، وعليه السواد[2]، والطويلة[3]، والسيف، والمِنْطَقَةُ، فقام الناس له، وأجلوه، فلما جلس قال: قد عرفت قطعة من هذا العلم، وأريد أن أستزيد منه، فأيُّما خير سيبويه أو الفصيح لثعلب؟... فضحك الشيخ ثم قال: يا سيدنا، مَخْبَرَة، اسم، أو فعل، أو حرف؟ فسكت. [ثم قال له: حرف، فضحك من حضر، ثم لما قام لم يقم له أحد]»[4] اهـ.

النوع 5ظ// السابع:

ما يقرر أن المعرفة به توجب الإجلال والتعظيم، وإن كان [صاحبها][5] قبل الاتصاف بها، ليس هنالك، أو كان مجهول [الأمرِ][6].

فعن ابن شبرمة قال: «إذا [سرّك][7] أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيراً، أو يصغر في عينك من كان في [عينك][8] عظيماً، فتعلم العربية، فإنها تجرئك على [المنطق][9]، وتدنيك من السلطان[10]».

قلت: من الشهادة بمعنى قوله: «أو يصغر في عينك، من كان عندك [عظيماً][11]. ما يروى عن سعيد بن سلم[12] قال: دخلت على الرشيد فملأ قلبي، ثم لَحَنَ فخفَّ علي».

---

(1) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. ت: 368هـ ـ 978م. نحوي، عالم بالأدب. كان معتزلياً. من تصانيفه: «شرح سيبويه»، و«الإقناع»... انظر: النزهة: 307، والإنباه: 1/ 313.

(2) السواد: اللباس الرسمي على عهد العباسيين. يقال جاء الوزير وعليه سواده. انظر المعجم الوسيط: 1/ 463 ـ سود.

(3) والطويلة: القلنسوة العالية المدعمة بعيدان، وفي تاريخ بغداد: 7/ 165: فألبسه الطويلة وعممه بيده على الطويلة.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «أ».

(5) و(6) بياض في «أ».

(7) و(8) و(9) بياض في «أ».

(10) انظر عيون الأخبار: 2/ 157.

(11) بياض في «أ».

(12) هو سعيد بن سلم الباهلي بصري الأصل. سمع عبد الله بن عون وطبقته وروى عنه =

ـ ومن الشهادة باشتهار معنى قوله: «أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيراً» ـ أن بعض الجهلة سمع بذلك، فأراد أن يتكلم بما ظنه سالماً من اللّحْنِ، ليهابه المخاطب، فسقط على أم رأسِه، وجاء بما يضحك سامعه، وذلك ما حكاه ابن الجوزي عن بعضهم قال:

دعاني إنسان من جيراننا فوجه إلى البقال: وجّه إلينا بِدَنقان[1] جوز. . . ! فقلت له: ما هذا؟ قال: أردت أن يهابني. . .

وعن الأصمعي قال: كان يقال: ثلاثة يحكم لهم بالنبل: حتى يدرى من هم، رجل رأيته راكباً، أو سمعته يعرِب، أو شممت منه طيباً.

وثلاثة يحكم لهم بالاستصغار حتى يدْرى من هم: رجل شممت منه رائحة نبيذ في محفل، أو سمعتَه في [مصر][2] عربي يتكلم بالفارسية، أو رجل رأيته على ظهر طريق [ينازع][3] في القدر. . . ![4].

وعن «عبد الوارث[5] قال: كان شعبة[6] يحقرني أبداً إذا ذكرت شيئاً 6 و// قال: فحدث يوماً إلى كعب بن مالك[7]، قال:

قـضـيـنـا مـن تـهـامـة كـل ريـب[8] وخـيـبـر، ثـم أجْـمَـمْـنـا الـسـيـوفـا

= ابن الأعرابي ت: 231هـ ـ 845م. صاحب اللغة. سكن خراسان، وولاه السلطان بعض الأعمال «بمرو»، ثم قدم بغداد، وحدث بها. انظر: تاريخ بغداد: 9/ 74.

(1) الدانِق: والدانَق: سدس الدينار والدرهم. ولا يخفى أنه يشير إلى اللحن في: دانقين وفي جوز: التي هي زوج.

(2) في «أ» و«ج» ممر.

(3) بياض في «أ».

(4) عيون الأخبار: 1/ 296.

(5) عبد الوارث بن سعيد أبو عبيدة العنبري (بالولاء)، التنوري البصري. ت: 180هـ ـ 796م. كان فصيحاً من أئمة الحديث. انظر: التذكرة: 1/ 257، وطبقات القراء: 1/ 478.

(6) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي (مولاهم) الواسطي ثم البصري. ت: 160هـ ـ 776م. من أئمة رجال الحديث حفظاً، ودراية، قال عنه الشافعي: لولا شعبة ما عرف الحديث بالعراق. وكان عالماً بالأدب والشعر. انظر تاريخ بغداد: 9/ 255.

(7) كعب بن مالك الأنصاري الشاعر الصحابي، الجليل. ت: 50هـ ـ 670م. انظر طبقات ابن سلام: 1/ 220.

(8) كل ريب: كل حاجة.

نـخـبـرهـا ولـو نـطـقـت لـقـالـت قـواطـعـهـن: [دوسـا][1] أو ثـقـيـفـا
ونـنـتـزع الـعـروش،[2] عـروش وَجٍّ ونَـشْـرُكُ داركـم مـنـكـم خـلـوفـا[3]

قال: فقال شعبة: و«ننتزع العروس عروس وج». فقلت له: يا أبا بسطام وأي عروس ثمة؟! قال: ويحك، ما هيه؟ قلت: العروش. قال الله تعالى: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[4]. قال: فكان بعد ذلك يهابني، ويجلني»[5].

ويقرب من هذا في استحقاق الكرامة [الظهور][6] أثر المعرفة بهذا العلم بعد ظن أنه لا يستوجبها [للجهل][7] به، ما يحكى عن الزهري أن رجلاً أتاه ليسأله أن يحدثه، فقال: ممن أنت؟ قال: من [عاملة][8] [9]. قال: لا أحدثك. قال: لم؟. قال: لأنكم لا علم لكم بالعربية أو [قال][10]: بالكلام. قال: إني [لأعرف][11] منها شيئاً... قال: فما معنى قول الشاعر[12]:

---

(1) بياض في «أ».
(2) في الديوان: 38 (وننتزع العروش ببطن وج) ووج: قيل: هي بلد بالطائف وقيل: هي الطائف. وفي القاموس المحيط: اسم واد بالطائف لا بلد به. ومنه حديث: آخر وطأة وطئها الله تعالى بوج. والوطأة هنا: الغزاة. يريد غزوة حنين لا الطائف. و«حنين» واد قبل وج. اللسان، والقاموس المحيط: وجج.
(3) الخُلُوف: الحُضَّرُ والغُيَّبُ (ضد). ويقال: الحيُّ خلوف: أي غيب. قال أبو زبيد الطائي:
«أصـبـح الـبـيـت، بـيـت آل إيـاس مـقـشـعـرا، والـحـي حـي خـلـوف»
أي لم يبق منهم أحد. اللسان: خلف.
(4) الحج: 45 وجاء في اللسان: ـ عرش قوله: ﴿خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ أي خاوية عن عروشها لتهدمها. جعل «على» بمعنى «عن». وعروشها: سقوفها. يعني قد سقط بعضه على بعض، وأصل ذلك أن تسقط السقوف، ثم تسقط الحيطان عليها. وخوت: صارت خاوية من الأساس.
(5) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 57 ـ 58.
(6) بياض في «أ».
(7) بياض في «أ».
(8) عاملة: حي من كهلان من القحطانية، وهم حي متسع، خرجوا من اليمن إلى الشام، وأقاموا في جبل يعرف بجبل عاملة. وكان لهم صنم، في مشارف الشام يقال له: «الأقيصر»، كانوا يحجون إليه، ويحلقون رؤوسهم عنده. انظر: معجم قبائل العرب: 2/ 714.
(9) و(10) بياض في «أ».
(11) في «ج» لأعرب منها.
(12) البيت للأخطل أبو مالك غياث التغلبي. ت: 90هـ ـ 708م. مدح ملوك بني أمية. =

[صريع][1] مدام يرفع الشَّرْبُ رأسه ليحيا، وقد ماتت عظام ومِفْصَلُ[2]

[ما يعني][3] بالمِفْصل؟ قال: اللسان. قال: اغد علي لأحدثك»[4].

وحكى الخطيب[5] في «تاريخ بغداد» عن خلف بن هشام[6]، وقد سئل: لم سمي الكسائي كسائياً؟ فقال:

«دخل الكسائي الكوفة، فجاء إلى مسجد السَّبيع[7]، وكان حمزة بن حبيب الزيات[8] يقرىء فيه، فتقدم الكسائي مع أذان الفجر، فجلس وهو ملتف في كساء من البَرّكَان[9] الأسود، فلما صلى حمزة قال: من تقدم في الوقت يقرأ؟ قيل له: الكسائي أو من تقدم ـ يعنون صاحب الكساء ـ فرمقه القوم بأبصارهم، فقالوا: إن كان حائكاً فسيقرأ سورة «يوسف»، وإن كان 6ظ// ملاحاً فسيقرأ سورة «طه»، فسمعهم، فابتدأ بسورة «يوسف»، فلما بلغ إلى قصة الذئب، قرأ: «فَأَكَلَهُ الذِّيبُ»[10] بغير همز. فقال له حمزة: «الذئب» بالهمز،

= وهجا خصومهم، كما تهاجى مع جرير، والفرزدق، من آثاره: ديوان شعر. انظر: طبقات الشعراء: 1/ 298. والمزهر: 2/ في مواضع عدة.

(1) بياض في «أ» أتممناه من «ج».

(2) الشَّرْبُ: ج شارب. انظر الديوان: 2.

(3) بياض في «أ» أتممناه من «ج».

(4) انظر إيضاح الوقف 1/ 44 ـ 45.

(5) هو أبو بكر أحمد بن علي البغدادي المعروف بالخطيب. ت: 463هـ ـ 1072م. أحد الحفاظ المؤرخين. ذكر أن له: 56 كتاباً من مصنفاته، أفضلها: «تاريخ بغداد». انظر: معجم الأدباء: 4/ 13 ـ 45.

(6) هو أبو محمد خلف بن هشام البزار الأسدي. ت: 229هـ ـ 843م. أحد القراء العشرة كان عالماً، عابداً، ثقة. انظر: تاريخ بغداد: 1/ 272. وطبقات القراء 8/ 322.

(7) السبيع: محلة بالكوفة كان يسكنها الحجاج بن يوسف، منسوبة إلى السبيع بن السبيع وقد نسب إلى هذه المحلة جماعة من أهل العلم. انظر: معجم البلدان 3/ 187.

(8) حمزة بن حبيب التيمي الزيات. ت: 156هـ ـ 773م. كان عالماً بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته. انظر «معجم الأدباء»: 10/ 289 ـ 293.

(9) البَرّكان: الكساء الأسود ـ القاموس المحيط ـ برك ـ.

(10) سورة يوسف، الآية: 17.

فقال الكسائي: وكذلك اهمز «الحوت» من قوله: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ﴾[1]؟!...
قال: لا، قال: فلم همزت «الذيب»، ولم تَهْمِزِ الحوت، وهذا «فأكَلَهُ الذِّئْبُ» وهذا «فَالْتَقَمَهُ الحُوتُ»؟ فرفع بصره إلى خلاد الأحول[2] وكان[3] [3/ /] أجل[4] غلمانه، فتقدم إليه في جماعة من أهل المجلس فناظروه، فلم يصنعوا شيئاً، فقالوا: أفدنا يرحمك الله، فقال لهم الكسائي: تفَهَّمُوا عن الحائك؟! تقول إذا نسبت الرجل إلى الذئب: «قد اسْتَذْأَبَ الرجل»، ولو قلت: «قد استذاب» بغير همز لكنت إنما نسبته إلى الهُزَال، تقول: قد استذاب الرجل، إذا استذاب شحمه (بغير همز) فإذا نسبته إلى الحوت تقول: «قد اسْتَحَاتَ الرجل» أي كثر أكله، لأن الحوت يأكل كثيراً، ولا يجوز فيه الهمز، فلِتِلْك العلة هَمَزَ «الذِّئْبَ»، ولم يَهْمِزْ «الحوتَ».

وفيه معنى آخر: لا يسقط الهمز من مفرده، ولا من جمعه: وأنشدهم:

أيها الذئب، وابنه وأبوه   أنت عندي من أذْؤُبٍ ضاريات

فسمي الكسائي من ذلك اليوم»[5].

قلت: وعلى ذكرهم الحوت، ففي معنىً: القصدُ به ما حكاه صاعد[6] أن «الأعمش[7] كان يقرىء في مسجد بني أسد بالكوفة، وكان مولى لهم، وكان أبو

---

(1) سورة الصافات، الآية: 142.

(2) هو خلاد بن خالد الأحول الكوفي. ت: 220هـ ـ 835م، عرض على حمزة، وكان من جلة أصحابه. انظر طبقات القراء: 1/ 274 ـ 275.

(3) بياض في «أ» يشمل أربع صفحات أتممناها من «ج» لوضوحها واتبعنا في ترقيمها ما بالنسخة الخطية. وتبدأ من قوله: «أجل غلمانه إلى قوله: إن رجلاً قال له: يا أبو سعيد».

(4) في «تاريخ بغداد»: 11/ 405: «أجمل غلمانه» وفي «النزهة»: 69 ـ 70: أكمل.

(5) تاريخ بغداد: 11/ 405 ـ والنزهة: 69 ـ 70، والإنباه: 2/ 258.

(6) هو صاعد بن الحسن الربعي البغدادي. ت: سنة 417هـ ـ 1026م. عالم بالأدب واللغة، ومن الكتاب الشعراء، ولد بالموصل، وانتقل إلى الأندلس حوالي سنة 380هـ، فأكرمه الحاجب المنصور بن أبي عامر فصنف له كتاب «الفصوص». انظر الجذوة: 223.

(7) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي. ت: 148هـ ـ 765م. كان من أقرإ الناس لكتاب الله عز وجل ـ انظر: طبقات القراء: 1/ 316.

حصين إمام المسجد وهو من أنفُسهم، فأنف أن يقرأ على الأعمش لأنه من أنفسهم [والأعمش من مواليهم][1]، فكان يتسمع إقراءه، ويقرأ به في الصلاة، ففطن له الأعمش، فقال يوماً [لبعض][2] من يقرأ عليه: أنت تقرأ علي غداً قبل الصبح: «والصافات»[3]، [فإذا مررت «بالحوت»][4] فاهمز الواو من «الحوت» إذا قرأته، فإني أغفل عنك، ففعل القارىء ذلك، فلما أقيمت الصلاة 4/ قرأ أبو حصين: «والصافات» وهمز «الحوت»، فلما أخذ الأعمش مجلسه، قال لأصحابه: كُسِرَ اليومَ ضِلْع [من أضلاع][5] الحوت، فسمعه أبو حصين، فرماه بألواح كانت بيده فشجَّه [بها][6]، ووقع قتال شديد بين العرب والموالي يومئذ»[7].

قلت: وحكاية الكسائي، وإن لم يصرح فيها بما صار إليه حاله بعد أن أعرب عن نفسه بما أكذب ظنونَهم، فالعلم بمصيرها إلى خلاف ما كانت عليه لا يجهل.

كما يحكى عن القاضي «منذر بن سعيد»[8] فيما أورده القللوسْي[9]: أنه حضر مجلس أبي جعفر النحاس النحوي[10] في الإملاء بمصر فأملى في جملة

---

(1) و(2) زيادة من مخ الفصوص: 2/ 118.

(3) إشارة إلى سورة الصافات، الآية: 142، في قصة يونس: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾.

(4) زيادة من مخ الفصوص: 2/ 118.

(5) و(6) زيادة من م. س: 2/ 119.

(7) انظر م. س: مخ بالخزانة العامة ـ الرباط، تحت رقم: 1668ك. 2/ 118 ـ 119. وانظر أيضاً النسخة المطبوعة 2/ 68 ـ 69، فص 81.

(8) هو منذر بن سعيد البلوطي. ت: 355هـ ـ 966م. قاضي الجماعة بقرطبة، كان عالماً فقيهاً، وأديباً بليغاً، وخطيباً على المنابر. انظر الجذوة: 348. والإنباه: 3/ 325.

(9) هو محمد بن محمد بن إدريس يكنى بأبي بكر، ويعرف «بالقللوسي» كما في الديباج: 2/ 285، وفي البغية: 1/ 220، بالقلاوسي. ت: 707هـ ـ 1307م. كان إماماً في العربية والعروض، ألف في تاريخ بلده، إذ هو من أهل «أصطبونة» كما ألف في العروض، وفي الفرائض.

(10) هو أحمد بن محمد المرادي أبو جعفر المعروف بالنحاس النحوي، المصري. ت: 338هـ ـ 949م. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن. من تصانيفه: «إعراب القرآن» و«الكافي في العربية». انظر: الإنباه: 1/ 101، والبغية: 1/ 362.

ما أملى قوله[1]:

خليلي هل بالشام عين حزينة ... تبكّي على لبنى[2] لعلي أعينها
قد اسلمها الباكون إلا حمامة ... مطوّقة باتت وبات قرينها
تجاذبها أخرى على خيزُرانة ... يكاد يدانيها من الأرض لينها

فقال له منذر: أعزك الله باتا يصنعان ماذا؟! . . . فقال له النحاس: فكيف تقول أنت؟ فقال منذر: «بانت وبان قرينها». فاستبان ما قال. فقال له: ارتفع، ولم يزل يرفعه حتى دنا منه. ولم يزل يعرف له ذلك بعد ويكرمه»[3].

وكما يحكى عن الشيخ أبي عبد الله الجالطي[4] فيما ذكره الرشاطي[5] أنه جرت له يوماً في مجلس الشيخ أبي الحسن القابسي[6] بالقيروان قصة نوهت بذكره بإفريقية، وذلك أنه شهد مجلسه، ولم يكن رآه، ولا عرفه، فلم يرفع الشيخ به رأساً، ولا سأله، فقعد الجالطي حيث أمكنه، وقد ساءه نكرانه، وإذا القارىء على الشيخ لحّانة، غفل، لا معرفة عنده، يلحن ويصحف ويخطىء، فأخذ الجالطي يرد عليه من مكانه، والآخر يستجهله، ويكثر من ذلك حتى أنكر عليه الشيخ القابسي، وقال له: ما لك ولقارئنا هذا تعارضه، وترد عليه؟ فقال له: أصلحك الله، إن لي أن أرد عليه إذ أهملته، وجهلت خطأه، فإنه يقرأ عليك

---

(1) الشعر لقيس بن معاذ المجنون.

(2) في الإنباه: 1/ 103: على نجد.

(3) الحكاية واردة في طبقات الزبيدي: 221 وفي الإنباه: 1/ 103، مع بعض اختلاف.

(4) هو محمد بن قاسم بن محمد الفراء. قتله البرابر يوم دخولهم قرطبة، سنة 403هـ ـ 1012م. كان ممن عني بالعلم، وشهر بالفهم، وقال عنه ابن حيان: كان محمود الطريقة في علمه. انظر: المدارك: 7/ 205.

(5) الرشاطي: هو عبد الله بن علي اللخمي الأندلسي المعروف بالرشاطي. ت: 542هـ ـ 1147م. عالم بالأنساب، والحديث، له تصانيف منها: «الإعلام بما في كتاب المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام» و«اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» انظر الصلة: 297.

(6) هو علي بن محمد بن خلف المعافري المالكي المعروف بابن القابسي أبو الحسن. ت: 403هـ ـ 1012م. من أهل القيروان، محدث، حافظ، فقيه، أصولي، متكلم. له تآليف منها: «الممهد» في الفقه، و«كتاب رتب العلم وأحوال أهله». انظر التذكرة: 3/ 264. والديباج: 2/ 101.

الخطأ، ويجهل الكلام، وأنت لا تغير عليه، وهو حديث لا يُحتمل هذا فيه، فإنما هو لسان العرب الذي به هدانا الله تعالى لدينه، وفَهَّمَنَا كتابه العزيز، فإن النبي ﷺ وأصحابه ـ رضوان الله عليهم ـ عرب فصحاء، لا يجوز أن يعبر عنهم بغير الصواب الذي نطقوا به، ويجب عليه ألا يتولى القراءة عليك من يَلْحَنُ، ويصحف، ويخطىء، وقارئك هذا نهاية في التخلف قد أخطأ في كذا. . . حتى عدت سقطاته، وأنت لا تغير عليه، وأنت تدعي العلم بما تحمله، ويعدك من يختلف إليك عالماً، ولست به، إذا رضيت بهذا، وعرفته من نفسك، فغضب الشيخ من كلامه، وقدر أن أكثر ما عنده العربية، فنعى عليه التبجح بها، واستطرده للفقه، وطارحه مسائل من صعابه فأ5// حُسَنَ مجاوبته عنها، وسبقه إلى تعريفها وتنظيرها، وخطأه في كثير منها، فاعترف له الشيخ عند ذلك بالجهل، وأقسم عليه أن يدنو إليه، فقام نحوه، وأخذ بيده، وأجلسه إلى جنبه، وتنصل[1] إليه، وألزمه اللوم إذ لم يعرفه بنفسه، ولاطفه حتى سكنت فورته. [فانطلق وقرأ][2]. وعَجِبَ الشيخُ عِلْمَهُ.

فلما غدا الجالطي على الشيخ ابن أبي زيد[3] [ ][4] فضحك إليه، وزاد في التحفي به، وقال له: لقد كان للشيخ أبي الحسن منك أمس يوم عصيب، وأقبلا يتضاحكان».

وكما يحكى عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن الحسن القرطبي[5] معرفة

---

(1) تنصل إليه: انتفى من ذنبه، واعتذر إليه. فالتنصل شبه التبرء من جناية أو ذنب ـ اللسان.

(2) غير واضحة لوجود خروم.

(3) هو عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي أبو محمد. ت: 386هـ ـ 966م. كان إمام المالكية في وقته، وقدوتهم، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله إلى جانب علمه الواسع، وحفظه الكثير. من تصانيفه: كتاب «الاقتداء بأهل المدينة»، و«الذب عن مذهب مالك» و«الرسالة»، وكتاب «النوادر والزيادات» و«مختصر المدونة» وإعجاز القرآن والتفسير. انظر: التذكرة: 3/ 1021، والديباج: 1/ 327.

(4) غير واضحة لوجود خروم.

(5) من حفاظ الحديث، ومن الكتاب اللغويين الشعراء، ومن العارفين بالقراءات. ت: 611هـ ـ 1214م. له تصانيف في العروض والقراءات. انظر البغية: 2/ 37.

المالقي مولداً، ومنشأ، مع القاضي أبي القاسم ابن حبيش[1] عند قدومه عليه بمُرسية[2] ليأخذ عنه، وذلك أنه لما ورد عليه لم يجد سبيلاً إلى التوصل لما كان يريده من الاختصاص به، والاستكثار منه لما كان القاضي قد شُغِل به من الأحكام مع ازدحام الناس عليه من وجوه أهل «مرسية» وغيرهم من الواردين، قال ـ رحمه الله ـ فيما حكى ولده الشيخ أبو بكر: فكنت إذا جئت مجلسه، قعدت في أخريات الناس، فأسمع ما يقدر لي سماعه، ثم انصرف، فمر للقارىء عليه ذات يوم اسم رجل اختلف في منعه من الصرف، فسألهم القاضي عنه، فتكلم بعض الحاضرين في ذلك بكلام غير مقنع، وكان القاضي لم يُرضه، فقلت في نفسي: لا أجد شيئاً أحظى به عند الشيخ مثل التكلم في هذا المقام.

قال: فتطاولت إليه من بين الجماعة، وقلت: يا سيدي، إن عندي في هذه المسألة مزيد بيان، فإن أذنتم في الكلام تكلمت. فقال لي: تكلم يا فتى، قال: فتكلمت في المسألة، وبسطت القول في الباب، ونصصت الخلاف، ورجحت الصواب، ولم أبق غاية، والقاضي أثناء ذلك مصغ إلي، فلما استوفيت القول في المسألة، قام، وفسح لي مكاناً بإزائه، وقال لي: هذا مكانك، ولم يزل على ذلك من بري وإيثاري إلى أن رحلت عنه.

قال ولده: وقد رأيت مصداق هذا بخط أبي في كتاب خاطب به أباه ـ رحمه الله ـ من مرسية حينئذ، ونص بعض فصوله: «والذي وجب به إعلامكم يا سيدي أن الشيخ الفقيه القاضي أبا القاسم ابن حبيش ـ رضي الله عنه ـ أولاني من بره، وإقباله، وإيثاره، واهتباله، ما يقصُر عن وصف أقله اللسان، ويقل عنده كل إحسان، وخصني بروايتين في أول النهار وآخره، وهو

---

(1) عبد الرحمن بن محمد أبو القاسم بن حبيش الأنصاري الأندلسي. ت: 584هـ ـ 1188م، بمرسية. القاضي، الإمام، الحافظ، برع في النحو، وكان أحد الأئمة في الحديث، وغريبه، ولغته. وله كتاب «المغازي» في مجلدات. انظر: البغية: 2/ 85.

(2) مدينة بالأندلس اختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام الأموي وسماها: تُدْمير: بتدمُر الشام ذات أشجار، وحدائق محدقة بها. انظر: معجم البلدان: 5/ 107.

لا يتكلم في مسألة، إلا أقبل بها علي، ولا يخرج شيئاً من كتبه إلا دفعه إلي، وقربني منه حتى صرت أقرأ محادياً له، ما بيني وبينه أحد، هذا مع حسن الثناء، وجميل التقريظ عند عامة الأصحاب». إلى آخر كلامه في هذا الكتاب.

اعتبار بعكس:

حكى القللوسي أن طالبين من أهل رُنْدَة[1] وردا على الحافظ أبي بكر بن الجد[2]، يريدان سماع «الموطأ» ووصفا له بالمعرفة 6// [في النحو][3] فلما انتهت القراءة إلى قوله: «وَصَلِّ العَصْرَ مَا لَمْ تصفَر الشمسُ» قال: كيف تضبطون هذا الموضع؟ فقالا له: «ما لم تَصْفَرَّ الشمس» بالفتح، فأنشد الحافظ:

أوردها سَعْدٌ، وسَعْدٌ مشتمل   ما هكذا تورد يا سعد الإبل[4]

وقال لهما: أين نحوكما؟ جميع العرب يرجع هنا إلى «الكسر» إلا طائفة من «الفاتحين» غير فصحائهم الذين أنشدوا «بالفتح».

«فغُضَّ الطرف إنك من نمير»[5]

وكان بالحضرة أبو علي الشلوبين[6] صنيعة الحافظ، وكان أصغر القوم

---

(1) مدينة كانت من أمنع حصون الأندلس بين إشبيلية ومالقة. انظر: معجم البلدان: 3/ 73 ـ 74.

(2) هو محمد بن عبد الله بن الجد الفهري أبو بكر. ت: 586هـ ـ 1190م. الحافظ، جليل إشبيلية، وزعيم وقته في الحفظ، يقال إنه ما طالع شيئاً فنسيه. انظر: الإحاطة: 3/ 89 ـ 90، والديباج: 2/ 286.

(3) غير واضحة في مخ «ج».

(4) البيت لمالك بن زيد مناة، قوله: وسعد مشتمل: الاشتمال هو التلفف بالثوب، حتى يغطي ساتر الجسد، ولا تكون فيه إلا فرجة يخرج منها يده. وللبيت قصة أوردها «ابن سلام» في طبقاته: ق1/ 29 ـ 31.

(5) والشطر الثاني هو: (فلا كعبا بلغت ولا كلابا)، والبيت لجرير من قصيدة، يهجو فيها الراعي النميري. ويعد من أقذع ما قيل في الهجاء. وغض الطرف: معناه: غضه ذلاً ومهانة، وغض الطرف: كف البصر، وأهل نجد يقولون: غض طرفك: بالإدغام، أما أهل الحجاز فيقولون: اغضض. انظر الديوان: 75، والبيان والتبيين: 4/ 35، واللسان: غضض.

(6) هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي المعروف بالشلوبين، النحوي، أو الشلوبيني أبو علي. ت: 645هـ ـ 1247م، من كبار العلماء بالنحو واللغة. من تصانيفه: «القوانين» في علم «العربية» و«شرح المقدمة الجزولية» في النحو. انظر: الإنباه: 2/ 332 والديباج: 2/ 78.

سناً، فقال له الحافظ: كيف تقول أنت يا عمر؟ فقال له: المُتْبِعون يُتْبِعون إلا في ثلاثة مواطن:

أحدها: مع ضمير المذكر الغائب يرجعون إلى الضم.

الثاني: مع ضمير المؤنث الغائبة يرجعون إلى الفتح.

الثالث: إذا لقيه ساكن من كلمة أخرى، يرجعون إلى الكسر، والكاسرون يكسرون مطلقاً، وعلى لغتهم جاء:

قال أبو ليلى[1] لحبل شدِّه[2] حتى إذا شددته فمُدِّه[3]

إن أبا ليلى نسيج[4] وحدِه

والفاتحون: فصحاؤهم يرجعون إلى الكسر عند التقاء الساكنين.

وطائفة منهم غير فصحاء، يبقون على فتحهم، فعلى لغة هؤلاء يقال: «ما لم تصفرَّ الشمس» بالفتح فأنشد الحافظ:

ذي المعالي فليعلُوَنْ من تعالى هكذا هكذا وإلا فلا، فلا

ثم أنشأوا يقرأون الكتاب، ولم يسألهم في مسألة بعدها إلى أن أتموه، وانفصلا[5] اهـ.

النوع الثامن:

ما يُصرح بسقوط منزل الجاهل به، وأنه لا حظ له في حُظوةٍ، ولا كرامة.

فعن العتبي عن أبيه قال: استأذن رجل من جند الشام - له فيهم قدر - على عبد الملك بن مروان وهو يلعب بالشطرنج فقال: يا غلام غَطِّها، فهذا الشيخ له

---

(1) أبو ليلى: كنية لمن يحمق. انظر المضاف والمنسوب: 201.

(2) في الأنيس المطرب: 171: لحبلي مده.

(3) في م.س: 171: فشده.

(4) نسيج وحده: أي لا نظير له، والأفعال الواردة شاهد على الكسر في آخر الكلمة، شدِّه، مُدِّه كلغة لمن يرجع إليه.

(5) القصة واردة في الأنيس المطرب: 171 - 172.

جلاله، ثم أذن له، فلما كلمه وجده يلحن، فقال: يا غلام، اكشفها فليس للاحن حرمة.

وعن حريث بن السائب[1] قال: قال البتي[2] للحسن[3]: يا أبو سعيد: فقال الحسن ـ رحمه الله ـ: أكسب الدوانيق شغلك أن تقول يا أبا سعيد؟ قال: ثم جعل يُفْهِمه ولا يفهم. فقال: يا عبد اللّه، خذ بيد هذا العِلج، فأقِمْه عني، فإنه يمنعه عيُّه أن يفهم ما أقول»[4].

وعن «يعلى بن حكيم[5] قال: دخل فرقد[6] على الحسن فقال: السلام عليك يا أبا سعيد، فقال الحسن: من هذا؟ قالوا: فرقد. قال: ومن فرقد؟ قالوا: إنسان يكون بالسبخَة[7]. قال: فقال: يا فريقد، ما تقول فيمن يأكل الخبيص[8]؟ قال: لا أحبه ولا نحب من يحبه، ولا أتولاه في الدنيا ولا في الآخرة. قال: فقال الحسن: أترونه مجنوناً؟!»[9].

قلت: ومن نادر ما يحكى عن الحسن ـ رضي الله عنه ـ في هذا المعنى أن رجلاً قال له 7ظ//[10]: يا أبو سعيد، أنا أفسي في ثيابي، وأصلي بها

---

(1) حريث بن السائب: روى عن الحسن، ومحمد بن المنكدر. وروى عنه ابن المبارك، وعبد الصمد، انظر ميزان الاعتدال: 1/ 474.

(2) هو عثمان بن سليمان البتي الكوفي الفقيه، روى عن أنس والشعبي، وروى عنه شعبة، ويزيد بن زريع. . . ووثَّقه ابن سعد وغيره. انظر: طبقات ابن سعد: 7/ 257.

(3) الحسن البصري.

(4) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 58 ـ 59.

(5) يعلى بن حكيم الثقفي من رجال السند: روى القراءة عن ابن كثير، وروى عن عكرمة وسليمان بن أبي عبد اللّه، وروى عنه حماد بن زيد، وجرير بن حازم. انظر: طبقات القراء 2/ 391.

(6) هو فرقد بن يعقوب السبخي. ت: 130هـ ـ 747م. بصري، نسب إلى سبخة البصرة، روى عن إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، وروى عنه سعيد بن أبي عروبة، وحماد بن سلمة. انظر: طبقات ابن سعد: 7/ 243.

(7) السَّبْخَة: ج سِباخ: أرض ذات ملح ونز، ومنه إن مررت بالبصرة فإياك وسباخَها، اللسان ـ سبخ.

(8) الخبيص: المعمول من التمر والسمن: حلواء ـ اللسان ـ خبص.

(9) إيضاح الوقف: 1/ 59 ـ 60.

(10) رجع إلى مخ «أ».

يجوز؟ قال: نعم، لا كثر الله في المسلمين مثلك»، هذا لجمعه بين لحنين مع حماقة المقصود بمثل هذا الخطاب.

«وعن إسحاق بن أبي إسرائيل[(1)] قال: سمع أبو عمرو بن العلاء[(2)] رجلاً يلحن فقال: ألا أراك ندلاً بعد»[(3)].

وعن سالم بن رستم[(4)] قال: «جئنا من خراسان فجاء رجل متفصح فجعل يقعر[(5)] في كلامه ويلحن، فقال له ابن المبارك[(6)]: أنت ممن لو رآه الحطيئة[(7)] لبكى عليه»[(8)].

النوع التاسع:

ما [ينبه][(9)] على نقص الجاهل به وإن استوفى من كمال ما عداه خصالاً.

---

(1) إسحاق بن أبي إسرائيل. ت: 245هـ ـ 859م. روى عن شريك، وإبراهيم بن سعد، وحماد بن زيد، وروى عنه: أحمد بن علي المروزي. انظر: طبقات ابن سعد: 7/ 353، وطبقات القراء: 1/ 157.

(2) أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني النحوي المقرىء. ت: 154هـ (وقيل 159هـ) ـ 770م. اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً، وسبب الاختلاف أنه لجلالته كان لا يسأل عن اسمه، إمام أهل البصرة في القراءات، والنحو واللغة، وأيام العرب والشعر. انظر: النزهة 24 ـ 29، والبغية: 2/ 232.

(3) إيضاح الوقف: 1/ 45.

(4) في م.س: 1/ 45. سلم بن رستم روى عن عبد الله بن محمد بن رستم. ولم أجد له ترجمة.

(5) تقعر في كلامه: إذا كان يتنحى وهو لحانة.

(6) هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي المقرىء، صاحب أبي عمرو بن العلاء البصري. ت: 202هـ ـ 817م. كان عالماً باللغة والنحو وأخبار الناس، له تصانيف منها: «كتاب النوادر» في اللغة، وكتاب «النقط والشكل». انظر: طبقات الزبيدي: 61 ـ 66، والنزهة: 81 ـ 84.

(7) هو جرول بن أوس العبسي، ويلقب بالحطيئة، ت: نحو 45هـ ـ 665م. شاعر، مخضرم، أسلم ثم ارتد، كان هجاء لم يكد يسلم من لسانه أحد، له ديوان شعر. انظر: طبقات الشعراء: 1/ 120، وفوات الوفيات: 1/ 276 ـ 279.

(8) إيضاح الوقف: 1/ 48.

(9) بياض في «أ».

فعن «أبي غسان المدني[1] قال: أجرى عبد الله بن يزيد بن معاوية مع الوليد بن عبد الملك فسبقه عبد الله، فدخل الوليد على خيل عبد الله فعقرها، فجاء عبد الله خالداً[2] ـ أخاه ـ فقال: ألم ترني سابقت الوليد فسَبقته فعقر خيلي، والله لهممت أن أقتله.

قال: فدخل خالد على عبد الملك فقال: يا أمير المؤمنين: أتاني عبد الله فحلف لهَمَّ بقتل الوليد، فقال عبد الملك: ولم يقتله؟ قال: سابقه فسبقه، فدخل على خيله فعقرها، فقال عبد الملك: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾[3].

فقال خالد: يا أمير المؤمنين، اقرأ الآية الأخرى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾[4].

فقال عبد الملك: أما والله لنعم المرء عبد الله على لحن فيه!... قال: أفعلى لحن ابنك تقول؟. قال: إن أخا الوليد سليمان. قال: وأخو عبد الله خالد. قال: مدحت والله نفسك يا خالد!... قال: وقبلي ما مدحت نفسك يا أمير المؤمنين؟! قال: ومتى؟ قال: حين قلت أنا قاتل عمرو بن سعيد[5]، قال حق ـ والله ـ لمن قتل عَمْراً أن يفخر بقتله!... قال أما والله لمروان كان

---

(1) هو محمد بن مطرف. ت: 163هـ ـ 779م. روى عن زيد بن أسلم، ومحمد بن المنكدر، وروى عنه الثوري، ويزيد بن هارون. انظر: ميزان الاعتدال: 4/ 43، والشذرات: 1/ 257.

(2) خالد بن يزيد بن معاوية. ت: 85هـ ـ 704م. أمير أموي، أديب، عالم، وحكيم، بايعه بنو أمية بالخلافة بعد موت أبيه، فزهد فيها حباً في العلم، وانصرف يؤلف ويترجم كتب الكيمياء والطب والنجوم. انظر: معجم الأدباء: 11/ 35 ـ 42.

(3) سورة النمل، الآية: 34.

(4) سورة الإسراء، الآية: 16.

(5) هو عمرو بن سعيد بن العاص الملقب بالأشدق. ت: 70هـ ـ 690م. أمير من الخطباء البلغاء، لقب بالأشدق لفصاحته، ولي مكة والمدينة لمعاوية وابنه يزيد. عاضد مروان بن الحكم في طلب الخلافة فجعل له مروان ولاية العهد بعد ابنه عبد الملك، ولما ولي عبد الملك ساءت الأمور بينهما إلى أن تمكن منه عبد الملك فقتله. انظر: الكامل لابن الأثير: 4/ 18 و297، وقد ذكر أن سنة وفاته 69هـ. والإصابة: 3/ 175.

8و// أطولنا باعاً. قال: أما إني أرى ثأري في مروان صباح مساء. ولو أشاء أن أزيله[1] لأزلته، قال: إذا شئت أن تطفىء نورك فافعل. قال: ما جرأك[2] علي يا خالد؟ خلني عنك، قال: لا والله ما قال الشاعر:

وَيَجْرُّ اللسانُ من أَسَلاَتِ[3] الـ ـحرب ما لا يجر [منها][4] البنان

قال: فاستحيا عبد الملك، فقال: يا وليد، أكرم أخاك، وابن عمك، فقد رأيت أباه يكرم أباك وجده يكرم جدك»[5].

قلت: وفي بعض مساق هذا الخبر أن عبد الملك قال لخالد بعد جوابه له بآية: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً . . .﴾ أفي [عبد الله][6] تكلمني؟ والله لقد دخل علي، فما أقام لسانه لحناً، فقال خالد: أفي الوليد تقول؟ فقال عبد الملك: إن كان الوليد يلحن فإن أخاه سليمان. فقال خالد: وإن كان عبد الله يلحن فإن أخاه خالد».

النوع العاشر:

ما يسجل بتأديب من فرط في تعلمه ضرباً وإيلاماً، وتأخيراً عن المراتب التي تخل بها الجهالة به.

فروى ابن الأنباري أن «كاتب أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ كتب إلى عمر ـ رضي الله عنه ـ فكتب: «مِنْ أبو موسى». فكتب إليه عمر ـ رضي الله عنه ـ إذا أتاك كتابي هذا فاجلده سوطاً، واعزله عن عملك»[7].

---

(1) في معجم الأدباء: 11/ 38: ولو أشاء أن أديله لأدلته: أي أنزع منه الأمر وتكون لي الدولة.

(2) في ن.م.س: 11/ 38: ما أجرأك.

(3) الأسل: نبات له أغصان دقاق كثيرة لا ورق لها، واحدته أسلة، وسمي القنا أسلاً تشبيهاً بطوله واستوائه.

(4) في «ج» منهما.

(5) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 53 ـ 55، ومعجم الأدباء: 11/ 37 ـ 39.

(6) ساقط من «أ».

(7) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 25، والخبر أورده صاحب مراتب النحويين: 23.

وعنه ـ رضي الله عنه ـ «أنه كان إذا سمع رجلاً يخطىء، قبح عليه، وإذا أصابه يلحن ضربه [بالدِّرَّةِ][1] [2]»[3].

وعن [عبد الله][4] ابنه ـ رضي الله عنهما ـ «أنه كان يضرب ولده على اللحن في كتاب الله عز وجل»[5].

وعن نافع[6] عنه، «أنه كان يضرب بنيه على اللحن»[7].

وعن الحسن[8] «أنه قيل له: إن لنا إماماً يلحن. قال: أخروه»[9].

[قلت][10]: من طريف ما يحكى فيما يؤول إليه إمامة اللاحن، ما أورده ابن قتيبة في «عيون الأخبار»[11] «أن أعرابياً سمع إماماً يقرأ: ﴿وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟﴾[12]. فقال: سبحان الله! هذا قبل الإسلام قبيح، فكيف بعده؟! 8ظ/ فقيل له: إنه لحن، والقراءة: «ولا تَنْكِحوا» فقال: قبحه الله، لا تجعلوه بعدها إماماً، فإنه يحل ما حرم الله» اهـ.

ولا غاية وراء هذا الإخلال برتبة الإمامة، ومثلها سائر الرتب الشريفة، ومن هناك عد أصحابها. من شناعة اللحن حائزين الرتبة بمجرد البخت لفوات شرط الاستحقاق.

---

(1) الدرة: سوط صغير يضرب به.
(2) في «أ» بالمدره.
(3) إيضاح الوقف: 1/ 51.
(4) بياض في «أ».
(5) م.س: 1/ 24.
(6) نافع مولى ابن عمر: أحد الأئمة الكبار بالمدينة. روى عن مولاه، وعائشة وأبي هريرة. وروى عنه أيوب الزهري وابن عون. ت: 118هـ ـ 746م. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي: 5/ 10.
(7) إيضاح الوقف: 1/ 25.
(8) الحسن بن يسار البصري.
(9) إيضاح الوقف: 1/ 29.
(10) بياض في «أ».
(11) 2/ 160.
(12) سورة البقرة، الآية: 221. وقد قرأ بفتح التاء: «ولا تَنْكِحوا».

فيحكى «أن أعرابياً سمع والياً يخطب، فلحن مرة، واثنتين فقال: أشهد [أنك][1] ملكت بِقَدَرٍ».

وينظر إليه في استغراب نيل الحظوظ مع توفر الحظ من نقيصة اللحن ما يحكى أن أعرابياً دخل السوق فسمعهم يلحنون [فقال: سبحان الله! يلحنون][2] ويربحون[3]».

ويروى عن آخر[4] «أنه مر بأعدال [مطروحة][5] مكتوب عليها: «لأبو فلان» فقال: لا إله إلا الله، يلحنون ويربحون[6]»[7].

[نادرة][8]:

من ملح ما يحكى في تقريع اللاحن، وتوبيخه، «أن القاضي[9] [ابن قريعة][10] رفع إلى الوزير المهلبي[11] حساباً فيه درهمان، ودانقان، وحبتان، فدعاه وأنكر عليه الإعراب في الحساب. فقال: أيها الوزير صار لي طبعاً، فلست أستطيع له رفعاً. فقال: أنا أزيلك عنه دفعاً، وأزيله عنك صفعاً، ثم قربه بعد ذلك».

هذا إن كان على أن الإعراب كان على غير الرفع، ويحتمل أن يكون

---

(1) و(2) ساقط من «أ».
(3) عيون الأخبار: 2/ 159، مع بعض الاختلاف في اللفظ.
(4) في الإنباه: أنه «أبو عمرو بن العلاء».
(5) زيادة من الإنباه: 2/ 319، والعدل: يكون للمتاع خاصة.
(6) في م.س: 2/ 319: ويرزقون.
(7) في م.س: 2/ 319.
(8) بياض في «أ».
(9) هو محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن قريعة البغدادي أبو بكر ت: 367هـ ـ 978م. من القضاة، تولى القضاء ببعض أعمال بغداد، وتوفي بها ـ له مسائل وأجوبة مدونة في كتاب، انظر: «الوفيات»: 4/ 382 ـ 384.
(10) في «أ»: ابن قريعة.
(11) هو أبو محمد الحسن المهلبي. ت: 352هـ ـ 963م. أديب، شاعر، من كبار الوزراء، يعود بنسبه إلى المهلب بن أبي صفرة. استوزره معز الدولة البويهي والمطيع العباسي. له شعر رقيق. انظر: معجم الأدباء: 9/ 118 ـ 152.

توبيخه على استعمال الإعراب في الموضع الذي جرت العادة بالمسامحة في تركه، وإذ ذاك فهو من نوادر الإنكار في ذلك على ما يأتي بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

[الطرف الثاني][1]:

في الجواب عن ظاهر ما يخالف دليل فضل هذا العلم ويعارضه.

اعلم أن هذا العلم، وإن وضح دليل فضله وتبين، وتخصص به في العلوم الدينية وتعين، فقد عورض بما يوهم القدح في محصوله، وقوبل بما يوهم وهي قواعده وأصوله، وما يلفى من ذلك مشتهراً، وعلى دعوى المعارضة مستظهراً، فعن بعض كبراء السلف منقول، ولفريق من علماء الخلف مَقول 9و//.

فأما الأول: فهو ما يحكى أن القاسم بن مخيمرة[2] ذكرت العربية عنده فقال: «أولها [كبر][3]، وآخرها بغي»[4].

وظاهر الذم بذلك مشعر بعدم فضيلة العلم به شرعاً لما يؤدي إليه من المفاسد المهلكة وإذ ذاك فيكون من العلوم المبتدعة، والبدعة لا يخفى استحقاقها للذم [على الجملة][5].

وأما الثاني: وهو تصريح ببدعته فحكى الشيخ أبو طالب المكي[6] في

---

(1) بياض في «أ».

(2) هو أبو عروة القاسم بن مخيمرة الهمداني. ت: 100هـ ـ 718م. كان معلماً بالكوفة ثم انتقل إلى الشام، من رجال الحديث روى عن عبيد الله بن عمرو بن العاص وعن أبي سعيد الخدري وغيرهما. انظر الصفوة: 3/ 95.

(3) في «ج» كفر.

(4) قوت القلوب: 1/ 166.

(5) ساقطة من «أ».

(6) هو محمد بن علي بن عطية الحارثي أبو طالب. ت: 386هـ ـ 996م. زاهد فقيه، نشأ واشتهر بمكة، رحل إلى البصرة فاتهم بالاعتزال، وسكن بغداد فوعظ فيها. له «قوت القلوب» في التصوف. قال عنه الخطيب البغدادي: ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات. وله «علم القلوب»، و«أربعون حديثاً». انظر: تاريخ بغداد: 3/ 89.

«[قوت][1] القلوب[2]» عن بعض العلماء، قال: «العلوم تسعة، أربعة منها معروفة من الصحابة والتابعين، وخمسة محدثة لم تكن تعرف فيما سلف.

قال: فأما الأربعة المعروفة، فعلم الإيمان، وعلم القرآن، وعلم الآثار، والفتاوى.

أما الخمسة المحدثة: فالنحو، والعروض، وعلم [المقاييس][3]، والجدل في الفقه، وعلم المعقول بالنظر»[4].

وذكر في باب «ما أحدث الناس مما لم يكن السلف عليه» أن من ذلك التدقيق في القياس والنظر والتبحر في علوم[5] العربية، كما قال إبراهيم بن أدهم[6]: أعربنا في الكلام[7] فلم نلحن ولحنا في الأعمال[8] فلم نعرب، فيا ليتنا لحنا في الكلام، وأعربنا في الأعمال»[9] اهـ.

ومثله قول بعض السلف: «النحو يذهب الخشوع من القلب»، من أراد[10] أن يزدري بالناس كلهم فلينظر في النحو»[11].

والجواب عن الأول: أنه لا دليل فيه على المعارضة من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكر عن القاسم بن مخيمرة قد نقل أنه رجع عنه. فحكى

---

(1) في «ج»: قوة.
(2) «قوت القلوب في معاملة المحبوب، ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد» وقد اشتهر اسمه بـ«طريق المريد للوصول إلى مقام التوحيد».
(3) بياض في «أ».
(4) م.س: 1/ 166.
(5) في م.س: 1/ 166: والتبحر في علوم النحو والعربية.
(6) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أدهم بن منصور العجلي البلخي الزاهد. ت في بلاد الروم: 161هـ - 777م. كان ذا ثروة عريضة، ثم رفض الدنيا وصار إلى الزهد، «انظر الصفوة»: 4/ 152.
(7) في البيان: 2/ 220: في كلامنا فما نلحن.
(8) في م.س: 2/ 220: في أعمالنا فما نعرب.
(9) قوت القلوب: 1/ 166 والبيان والتبيين: 2/ 220.
(10) في «قوت القلوب»: 1/ 166: «من أحب».
(11) م.س: 1/ 166، وانظر الاعتصام: 1/ 198.

«أحمد بن يحيى ثعلب[1] قال: «كان أحد الأئمة في الدين يعيب النحو، ويقول: [أول][2] تعلمه شغل، وآخره بغي! يزدري العالم به الناس، فقرأ يوماً: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[3].

فقيل له: كفرت من حيث لم تعلم... ! فجعل الله يخشى العلماءَ. فقال: لا [طعنت][4] [5] على علم يؤول بي إلى معرفة هذا أبداً»[6].

قال الشيخ أبو عمرو الداني[7]: «الإمام الذي ذكره أحمد بن يحيى هو القاسم بن مخيمرة [قال][8]: وقد جرى لعبد الله بن أبي إسحاق[9] مع 9ظ// محمد بن سيرين كلام، وكان ابن سيرين ينتقص النحويين، فاجتمعا في جنازة، فقرأ ابن سيرين: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءَ» برفع اسم «الله»، فقال ابن أبي إسحاق: كفرت يا أبا بكر، تعيب على هؤلاء الذين يقيمون كتاب الله!؟... فقال ابن سيرين: إن كنت أخطأت فاستغفر الله [ورجع إلى حلقته][10]»[11].

---

(1) أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني النحوي المعروف بثعلب. ت: 291هـ ـ 903م. إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه. انظر: طبقات الزبيدي: 141 ـ 150 والنزهة: 228 ـ 232.

(2) في «أ»: إن لم.

(3) سورة فاطر، الآية: 28.

(4) في «أ» لا طعت.

(5) كذا وردت في الاعتصام: 1/ 199، وقد وضع عليها علامة استفهام، ولا ندري لم، لأن المعنى واضح إذ تقول: طعن في الرجل، وعلى الرجل: عابه وقدح فيه؟!...

(6) انظر: الاعتصام: 1/ 199.

(7) هو عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني المقرىء المعروف بابن الصيرفي. ت: 444هـ ـ 1053م. من أهل الحفظ والعلم والذكاء. ومن الأئمة في علم القرآن، ورواياته، وتفسيره. من مصنفاته في القراءة: «التيسير في القراءات السبع»، و«المقنع». انظر: الجذوة: 305، والصلة: 405 ـ 407، والديباج: 2/ 84 ـ 85.

(8) في «أ»: مال.

(9) هو أبو بكر الحضرمي. ت: 117هـ ـ 735م. من أئمة اللغة والقراءة. يقال إنه أول من علل النحو. انظر أخبار النحويين: 25، والبغية 2/ 42.

(10) ما بين المعقوفتين زيادة من «الإنباه»: 2/ 107.

(11) الخبر وارد في «الاعتصام»: 1/ 199، والإنباه: 2/ 107.

قلت: ولزوم الكفر من هذه القراءة إنما هو بحسب ما يعطيه الظاهر، وإلا فقد قرىء بها.

ووجهها الإمام فخر الدين[1]: بأن معناها: «أنه لو جازت الخشية على الله تعالى لما خشي إلا العلماء. لأنهم هم الذين يميزون بين ما يجوز، وبين ما لا يجوز. أما الجاهل الذي لا يميز بين هذين، فأي مبالاة به، وأي التفات إليه»[2].

قال: «ففي هذه نهاية الإجلال للعلماء والتعظيم»[3].

الثاني: على فرض عدم الرجوع عنه، فليس فيه ما يدل على الذم المعارض لمدحه.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «لأنه لم يذم النحو من حيث هو بدعة بل من حيث ما يكتسب به أمر زائد. كما يذم سائر علماء السوء، لا لأجل علومهم، بل لأجل ما يحدث لهم بالعرض من الكبر به، والعجب، وغيرهما، ولا يلزم من ذلك كون العلم بدعة».

قال: فتسمية العلوم التي يكتسب بها أمر مذموم بدعاً، إنما على المجاز المحض من حيث لم يحتج إليها [أولاً، ثم احتيج إليها بعد][4]، أو من عدم المعرفة بموضوع البدعة، إذ من العلوم الشرعية ما يداخل صاحبها [الكبر][5]، والزهو، وغيرهما، ولا يعود ذلك [عليها][6] بذم»[7].

---

(1) هو محمد بن عمر التيمي البكري الطبرستاني الرازي الشافعي المعروف بفخر الدين، ويكنى بأبي عبد الله. ت: 606هـ ـ 1210م. مشارك في كثير من العلوم الشرعية، والعربية والرياضية. له تصانيف كثيرة منها: «مفاتيح الغيب» في تفسير القرآن، و«المحصول في علم الأصول»، وغيرهما ـ انظر: طبقات الشافعية: 8/ 81 ـ 96، والبداية: 13/ 55 ـ 56.

(2) في التفسير: 2/ 187.

(3) انظر: م.س: 2/ 187.

(4) ساقطة من «أ».

(5) في «أ» و«ج»: في الكفر.

(6) في «ج»: عليهما.

(7) انظر: الاعتصام: 1/ 198.

تنبيه:

دخول [الكبر][1] على حملة هذا العلم وإن كان لا يدل على الذم، كما تقرر، فسببه ما يكسب صاحبه من اعتقاد الفضيلة له، وظهور المزية به، على من كان عارياً منه، وحق له ذلك، لكن يجب عليه أن يظهر الشكر لله تعالى، ويتحلى بفضيلة التواضع، ورؤية التقصير من وجوه لا تنحصر.

يحكى عن يحيى 10و// بن أكثم[2] أنه قال: «بينا أنا جالس مع المأمون إذ دخل فتى أبرع الناس زياً وهيئة، ووقاراً، وهو لا يلتفت إعجاباً بنفسه، فنظر إليه المأمون فقال: يا يحيى، إن هذا الفتى لا يخلو أن يكون هاشمياً، أو نحوياً. ثم بعثنا من يتعرف ذلك منه، فعاد الرسول، فأخبر أنه نحوي، فقال المأمون: يا يحيى: أعلمت أن علم النحو قد بلغ بأهله من عزة النفس، وعلو الهمة، منزلة بني هاشم في شرفهم، يا يحيى: من قعد به نسبه رفعه أدبه».

- ويروى عن يونس[3] أنه كان يقول: كنا ننظر إلى الشاب يخطِر في جامع البصرة بين السواري فنقول: إما أن يكون قرشياً أو نحوياً.

والجواب عن الثاني من وجهين:

أحدهما: أن هذا النقل إن صح مخالف للإجماع المنعقد قبله على خلافه، وفيما تقدم أوضح دليل عليه، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ ما يؤيده عند الكلام على حكم هذا العلم في نظر الشرع، وأن السلف الصالح أمروا بوضعه، وسنوا تعليمه عند حدوث السبب له، وإذ ذاك فالنظر فيه ليس ببدعة، بل هو سنة من سنن الخلفاء الراشدين لا تعارض بهذا النقل المسبوق بالإجماع على مبدإ ظهورها من ناحيتهم.

---

(1) في «أ»: الكفر.

(2) هو أبو محمد يحيى بن أكثم (بالتاء المثناة والثاء المثلثة: لغتان في عظيم البطن) بن محمد بن قطن التميمي المروزي. ت: 242هـ ـ 856م. قاضي البصرة ثم بغداد عهد المأمون، كما كان فقيهاً. انظر: تاريخ بغداد: 14/ 191، والوفيات: 6/ 147 ـ 165.

(3) يونس بن حبيب البصري أبو عبد الرحمن. ت: 183هـ ـ 779م. من أكابر النحاة، أخذ عنه سيبويه والكسائي. انظر: أخبار النحويين: 33، والنزهة: 49، والمزهر: 2/ 339.

الثاني: على تسليم عدم ثبوت هذا الإجماع.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي: «فقاعدة المصالح تضم[1] علوم العربية إلى قبيل المشروع فهي من جنس كتْبِ المصحف، وتدوين الشرائع»[2].

قلت: «يعني بالمصالح»: المصالح المرسلة، وهي ما لم يشهد لاعتبارها شرعاً، دليل معين، وتحرير الكلام عليها، مقرر في أصول الفقه، وسنشير ـ إن شاء الله ـ إلى بسط دلالة هذا النوع من الدليل على شرعية هذا العلم. وإذا ثبت أصله نقلاً، واعتباراً، فإطلاق الإحداث عليه، بعد مضي زمان السلف الصالح، إن كان على المجاز كما تقدم. فيقرب الأمر، ولكن الظاهر من كلام الشيخ أبي طالب 10ظ// / المكي، «أنه يريد الإحداث الحقيقي، وخصوصاً في تدقيق النظر فيه، وحينئذ فلا يشك في بطلان مقوله ومنقوله، وغير بعيد هذا من حاله، وإن كان من أئمة علماء الآخرة. فقد قال فيه الأستاذ «أبو إسحاق الشاطبي» فيما وقفت عليه من «أجوبته»: «له آراء خالف فيها العلماء حتى إنه ربما خالف الإجماع في بعض المواضع، لكن له كلام حسن في الوعظ، والتذكير، والتحريض على طلب الآخرة، فلذلك إذا احتاج الطلبة إلى كتابه «قوت القلوب» طالعوه متحرزين، وأما العوام فلا يحل لهم مطالعته البتة».

قلت: لقولهم: «كل كلام، منه مأخوذ أو متروك، إلا ما كان من كلام النبي ﷺ[3] وثبت هذا عن مالك ـ رحمه الله ـ فالطلبة يعرفون ما يؤخذ منه، وما يترك، والعوام لا معرفة لهم بذلك، فيتعين عليهم ترك النظر في الجميع، لالتباس الضار بالنافع، ولا يعود هذا كله بقدح فيمن اشتهر فضله، وعرفت في مراتب علماء الآخرة منزلته، لأن عدم الأخذ بمثل هذا من كلامه، إنما هو لما عارضه، مما هو أولى منه بشهادة الإجماع، وعمل أئمة المسلمين، مع حفظ ما يجب له من التعظيم، ويعتقد في جانبه من رجاء البركة به، والتماس أنوار

---

(1) في الاعتصام: 1/ 199: تعم.
(2) انظر: م.س: 1/ 199.
(3) الاعتصام: 1/ 217.

الهداية من كلامه، على ما هو الواجب مع المعتبرين من إعلام تلك الطريقة نفعنا الله بهم، وأعاد علينا من بركات حبهم، ورزقنا حسن الأدب معهم.

تعريف:

من [جملة][1] الجاحدين لفضيلة هذا العلم من تجرأ بنظم الشعر على التصريح بهجوه، وتنقص قدره، وإسقاط منزلة المختص به، وهو وإن كان كما قيل: 11و//.

ما يضر البحر أمسى زاخرا　　أن رمى فيه غلام بحجر[2]

وكما [قيل][3]:

ما ضر تغلب وائل أهجوتها　　أم بلت حيث تناطح البحران[4]

ولكن لا بد من الجواب عما نذكر من ذلك ليحمل عليه ما سواه، وذلك قطعتان هما أفحش ما وقفت عليه في هذا الغرض، وأدل على جهالة قائلها بقدر هذه الصناعة.

القطعة الأولى:

قوله:

يا طالب النحو يبغي فوق حاجته　　لقد فتنت بآراء المجانين

النحو كالملح ما دون الكفاية لا　　يجدي وما فوقها [داء][5] إلى حين

إن النحاة مضت أعمارهم بددا　　في غير شيء وباعوا الدين بالدون

وسطروا فتنةً أخبارُها كذب　　ما بين زيد وعمرو في الدواوين

---

(1) في «أ»: جهلة.

(2) زخر البحر: كثر ماؤه وارتفعت أمواجه. وفي «البيان» للجاحظ: 3/ 248: «ما يضير»، وفي «الحيوان» 1/ 13: «هل يضر»، ووارد في «بهجة المجالس»: 2/ 198.

(3) ساقطة من «أ».

(4) البيت من قصيدة للفرزدق في ديوانه: 2/ 344 يهجو فيها جريراً دفاعاً عن الأخطل مادحاً بني تغلب ـ قوم الأخطل ـ انظر الحيوان: 1/ 13، والبيان والتبيين: 3/ 248، والخزانة: 2/ 501.

(5) في «أ»: وما فوقها ذا.

وحسب ذي اللب منهم أن مذهبهم (حكم العقول بتقبيح وتحسين)[1]
وما عن النحو يوم الدين يسألهم رب العباد إذا [هبوا][2] إلى الدين
لكن يقول اخبروني عن عقائدكم وهل أتيتم بمفروض ومسنون
فكم ترى معجما في الخلد مسكنه وكم ترى معربا في سجن سجّين
فمن يكن عن كرام الناس يسألني فأكرم الناس أهل العلم بالدين

والجواب، قوله: «يا طالب النحو يبغي فوق حاجته» إلى آخر البيت الثاني، حاصله: التعريف [لطالب][3] النحو على وجه الإرشاد والنصيحة بأن طلبه ينبغي أن يتقدر بحسب الحاجة إليه كما في الملح، فإنهم قالوا: «النحو في الكلام كالملح في الطعام»، ولما كان الملح لا ينفع في الطعام إلا إن اقتصر فيه على مقدار الحاجة، وإلا لم يحصل به كمال المنفعة مع النقص من قدر الحاجة منه وأدى إلى ضرر متناوله إن زاد منه فوق 11ظ// المحتاج إليه، فكذلك النحو إن ابتغي بطلبه قدر المراد منه انتفع به، وإن وقف دونه، لم يظفر منه بتمام غرض، وإن تجاوز إلى الزيادة عليه، دخلت عليه الفتنة [بسفه][4] المجانين، وسخافة آرائهم.

وجوابه: أن الحاجة إلى النحو ليس الناس فيها بمنزلة واحدة، فإن منهم من انتهض لإحراز رتبة الإمامة في العلوم الدينية، فهذا حاجته إليه موقوف قدرها، على بلوغ الغاية فيه على ما يمهد بعد إن شاء الله.

ومنهم من عجز عن ذلك لنقص في كمال الاستعداد، أو لعائق قطع به عن الوصول إلى غاية ما كان قابلاً له، ولا شك أن حاجة هذا إلى النحو، دون قدر

---

(1) إشارة إلى رأي أهل التحسين والتقبيح العقليين، ومحصول مذهبهم، تحكيم عقول الرجال دون النص، وهو أصل من الأصول التي بنى عليها أهل الابتداع آراءهم؛ بحيث إن وافق النص آراءهم قبلوه، وإلا رفضوه.
(2) بياض في «أ».
(3) في «ج»: الطالب.
(4) في «أ»: بسبقه.

حاجة من فوقه، ثم هي مع ذلك تتفاوت بحسب تفاوت صاحبها، في مقدار ما هو بسبيله، وحينئذ فتكون مقولة بالتشكيك المحض، ويلزم عن ذلك أمر آخر: وهو أن النحو يجب أن يكون في نفسه قد استقصيت فيه الغاية، وبذل في تدقيق النظر فيه مجهود الاستطاعة، ليكون أصلاً لأصناف الطالبين، وموردا قد علم كل الناس مشربهم منه، وكذلك فعلوا رحمهم الله.

قال ابن خروف[1] في تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الزلل والسهو: «لولا اجتهادهم في ضبطه، وتحريهم في نقله، وتبنيهم معانيه، واتساعه، ومجازه، وحذفه، وأكثر علله، وحصر [الكثير][2] منه في القليل، ما علمت حقيقته، وما احتوى عليه من عجائبه» اهـ.

وإذا كان كذلك فكيف يصح أن يقال في جانب الأئمة الذين تكفلوا بالقيام بهذه المهمة، وأنهضت إلى تكميل الغاية منها عزائمهم: «إنهم ما أتوا إلا بما خاب فيه سعيهم، وخسرت في التشمير عن ساعد الجد فيه صفقتهم، حتى نسبوا إلى الجنون، والحماقة، وحذر من [غرور][3] الفتنة بآرائهم، وسفه الاعتقاد 12و// لخرافات علمهم، وهذيان صناعتهم».

لا يقال: إنما هذا في حق من اشتغل بطلب ما فوق الحاجة معرضاً عن تقديم الأهم، لأن ذلك لا يخفى أنه من فعل ذوي السفه والجهالة، لأنا نقول أولاً: قوله بعد ذلك[4]: [«إن النحاة مضت أعمارهم بدداً»] إلى آخره... يبين أن الفتنة بآراء هذه الحماقة التي أنتجها تعمق النظر في هذا العلم، لا تخص

---

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي. ت: 604هـ ـ 1208م. من أعلم الناس بالعربية. له كتاب «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» و«شرح الجمل للزجاجي». وله ردود كثيرة على بعض معاصريه. انظر: معجم الأدباء: 15/ 75 ـ 76، والوفيات: 3/ 335، وجذوة ابن القاضي: 2/ 484 ـ 485.

(2) في «أ»: الكبير.

(3) في «أ»: عزور.

(4) البيت الثالث من القصيدة ـ ص: 11و// من مخ «أ». ص: 126 من هذا الكتاب.

صاحب هذه الحالة، بل هي شاملة للأئمة الذين نظروا فيما فوق الحاجة أولاً، ولمن عني بطلبها ثانياً.

ثم نقول **ثانياً**: على تسليم صحة الحكم بما ذكر على صاحب تلك الحالة، فلا يعود بذم على العلم من حيث هو، وإنما جاء الذم من جهة تقديم ما هو أهم، وهذا وارد على كل علم قدم الاشتغال به على ما هو أحق بالتقديم بحسب النسب، والإضافات، واختلاف الأوقات، والحالات.

ثم نقول **ثالثاً**: [طالب][1] ما فوق الحاجة من هذا العلم قد يندب في حقه، أو يجب أن يقتصر على ذلك الطلب قاطعاً به سواد ليله، وبياض نهاره إلى انقضاء عمره، إذا حسنت النية، وقام بوظيفة من وظائف ما يحفظ به الدين أصلاً وفرعاً حسبما يأتي عليه مزيد تقرير ـ إن شاء الله ـ وإذ ذاك فحاشاه [ثم حاشاه][2] من النسبة إلى الفتنة [بآراء][3] [المجنون][4] وأنظار الحماقة، كيف وقد شهد كبار الصحابة وأعلام العلماء، بأن «تعلم العربية يزيد في العقل، ويكسب كمال المروءة» على ما تقدم[5]... بل القائل لهذا هو الأحق بذلك والأولى؛ حيث تكلم بما لم يحط به علماً، وملأ فاه (بهجو)[6] من برأه الله من عار هذه النقيصة. ﴿وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ﴾[7].

ولولا أن المبتدئين ربما اغتروا بزخرف هذا الكلام، واعتقدوه نصيحة صادرة من معتبر في العلم لكنا نعرض عنه إعراض مثله، لكن الضرورة دعت إلى مجاوبته، والله ينفع بالنية في ذلك.

---

(1) في «ج»: طالبه.
(2) ساقطة من «أ».
(3) في «ج»: بإزاء.
(4) في «أ»: الجنون.
(5) انظر: ص: 4ظ من مخ «أ». ص: 100 من هذا الكتاب.
(6) في «أ»: وملأ فا من يهجو، وفي «ج»: من هجر.
(7) سورة النور، الآية: 15.

فإن قلت: 12ظ// فقد نقل «عياض»[1] في «المدارك»[2] عن الشيخ «أبي محمد بن التبان»[3] من علماء القيروان، و[ذي][4] الجلالة فيهم، أنه قال ناصحاً لبعض المتعلمين منه: «خذ من النحو ودع، وخذ من الشعر وأقل، وخذ من العلم وأكثر، فما أكثر أحد من النحو إلا حمقه، ولا من الشعر إلا أرذله، ولا من العلم إلا شرفه»[5].

وهذه شهادة من معتبر في العلم، ومقدم في الإمامة فيه، والتفنن في أنواعه، حسبما عرفوا به.

قلت: الجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أنه يحتمل أن يكون المتروك عنده ما لا يفيد من التعاليل التي لا ينبني عليها حكم، وبالجملة ما لا يتوقف تحقيق المعرفة بكلام العرب على النظر فيه، والتعمق في تتبع التخريج عليه، ويشهد لهذا أنهم قد وصفوه أنه كان عالماً بالنحو واللغة [فمن][6] هناك ـ والله أعلم ـ شهد بأن من النحو ما لا يحتاج إليه، ولا يفيد في معرفة ما هو وسيلة إليه، كما يوجد ذلك لأهل العلوم مما هو من فضول علمهم.

الثاني: على تسليم أنه شهد بمعنى ما يعطيه كلام صاحب الأبيات، فشهادته معارضة بشهادة من لا يحصى من أكابر العلماء، وعقلاء الأئمة سلفاً

---

(1) أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي. ت: 544هـ ـ 1149م. عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. من تصانيفه: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، و«الإلماع» و«الشفا». انظر: القلائد: 222، والشجرة: 1/ 140 ـ 141.

(2) انظر: 6/ 256.

(3) هو عبد الله بن إسحاق المعروف بابن التبان. ت: 371هـ ـ 981م. كان من أحفظ الناس للقرآن، والتفنن في علومه، والتكلم على أصول التوحيد، ضربت إليه أكباد الإبل من الأمصار لعلمه بالذب عن مذهب أهل الحجاز، ومصر، ومذهب مالك. انظر: المدارك: 6/ 248، والديباج: 1/ 431...

(4) في «ج»: ذوي.

(5) النص وارد أيضاً في الديباج: 1/ 432.

(6) في «أ»: ممن.

وخلفاً، وبرهان الوجود عاضد لهم، وحاكم بتخلف ما ظنه خلافهم، والله تعالى أعلم، وهو يقول الحق، ويهدي السبيل.

فإن قلت: فقد قال الغزالي[1]: «كل ما يطلب لغيره، فلا ينبغي أن يجهد فيه المطلوب ويستكثر منه». قال: «فاقتصر من شائع علم اللغة على ما يفهم[2] به كلام العرب، وتنطق به، ومن غريبه على غريب القرآن، وغريب الحديث، ودع التعمق فيه، واقتصر من النحو على ما يتعلق بالكتاب والسنة»[3] اهـ. وهذا الكلام يشير إلى معنى ما سبق عن ابن التبان.

قلت: ذلك المقدار الذي أرشد إلى الاقتصار عليه من علمي النحو واللغة، يتفاوت الناس فيه 13و// على حسب ما تقدمت الإشارة إليه. فلا يكون هناك حد لعلم النهاية عنده، وأيضاً ذلك المقدار بالنسبة إلى طلب رتبة الاجتهاد في الشريعة، لا يحصل إلا لمن بلغ في العربية رتبة الاجتهاد أيضاً على ما يأتي تقريره ـ إن شاء الله ـ مع نقل [ما عناه][4] من كلامه في «المستصفى»، وأيضاً كلام الغزالي هنا باعتبار تقديم الأهم عند مزاحمة الفنون العلمية على الناظر فيها، ويتفاوت الناس في ذلك أيضاً تفاوتاً عظيماً. وأما مع الفراغ [للاستقصاء][5] والاطلاع على فن من الفنون العلمية، وخصوصاً مع تعذر الاشتغال بغيره، فلا يتمشى فيه ذلك المعنى. ولذلك قال في موضع آخر بعده عند الكلام على وظائف المتعلم: «أن منها ألا يدع طالب العلوم[6] فناً من العلوم المحمودة، ولا نوعاً من أنواعه إلا وينظر فيه نظراً يطلع به على مقصده وغايته».

---

(1) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي. ت: 505هـ ـ 1111م. حجة الإسلام وفيلسوف ومتصوف، له نحو مائتي مصنف منها: كتابه «الإحياء»، و«المنقذ»، و«ميزان العمل»، و«المستصفى». انظر: الوفيات: 4/ 216، وطبقات الشافعية: 6/ 191.

(2) في الإحياء: 1/ 40: على ما تفهم منه كلام.

(3) انظر: م.س: 1/ 40.

(4) في «أ»: نقل عناه.

(5) في «ج»: الاستقصاء.

(6) في الإحياء: 1/ 51: العلم.

قال: «ثم إن [ساعده][1] العمر طلب التبحر فيه، وإلا اشتغل بالأهم منه[2]، فاستوفاه فإن العلوم [متعاونة][3] ويعضها مرتبط «بالبعض».

قال: ويستفيد منه في الحال الانفكاك عن عداوة ذلك العلم بسبب جهله، فإن الناس أعداء ما جهلوا. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾[4]. وقد قال الشاعر:

ومن يكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مريض   يجدْ مرّا به الماء الزلالا[5]

زاد في «ميزان العمل»: فلا ينبغي للعاقل[6] أن يستهين بشيء من أنواع العلوم، بل ينبغي أن يحصل كل علم، ويعطيه حقه ومرتبته، فإن العلوم على درجاتها، إما سالكة بالعبد إلى الله تعالى، أو معينة على أسباب السلوك، ولها منازل مرتبة في القرب والبعد من المقصد، والقوام بها حفظة كحفظة الرباطات والثغور على طريق الجهاد، والحج، ولكل واحدة منها رتبة» اهـ[7].

انعطاف:

قوله: «النحو[8] كالملح إلى آخره» هو معنى 13ظ// قولهم في الجملة: «النحو في الكلام كالملح في الطعام، ورواه ابن قتيبة في عيون الأخبار[9]: «النحو في العلم بمنزلة الملح في القدر، والرامك في الطيب» ـ والرَّامِك: بكسر الميم وفتحها.

قال الجوهري: هو شيء أسود يخلط بالمسك.

---

(1) في «ج»: صاعده.
(2) زيادة من الإحياء م. س: 1/ 52.
(3) في «أ»: متفاوتة.
(4) سورة الأحقاف، الآية: 11.
(5) الإحياء: 1/ 51 ـ 52.
(6) ساقطة من «ميزان العمل»: 99.
(7) انظر: م.س: ص: 99.
(8) إشارة إلى البيت الثاني من القطعة الواردة في ص: 11و من مخ «أ». ص: 126 من هذا الكتاب.
(9) انظر: 2/ 157.

وكثير من عوام السامعين له يحملونه على أن المراد به: تشبيه النحو بالملح في نفع مقدار الحاجة، وضرر الزيادة عليه، وعدم كمال النفع عند التقصير عنه كما صرح به صاحب الأبيات، ويظهر من قول آخر:

طالع من النحو وَاذرِ منه   بقدر ما يصلح الكلاما
كالملح يستعملون منه   بقدر ما يصلح الطعاما
والملح إن زاد في طعام   كان على أهله سَقَاما

وما فهموه غير لازم لأمرين:

أحدهما: أنه يكفي في المشبه أن يكون فيه وصف جامع من أوصاف المشبه به خصوصاً إذا كان [أشهر][1] أوصاف المحل. «كالأسد للشجاع»، وعليه فلا يلزم أن يكون النحو كالملح الذي لا يستغنى عنه، [فالوصف][2] الجامع بينهما، مجرد النفع بهما خاصة.

الثاني: على تسليم لزوم الضرر بالزيادة على القدر المحتاج إليه، فقد تقدم[3] ما يدل على أن منشأ ذلك ليس نفس العلم، بل من أمور تعرض للناظر فيه، خارجة عنه كما في سائر العلوم.

قوله:

«إن النحاة مضت أعمارهم بددا   في غير شيء وباعوا الدين بالدون[4]»

مضمنه تحقيق الإخبار بزعمه عن مضي أعمار النحاة متبددة، أي متفرقة في غير شيء معتبر الفائدة وعن بيعهم الدين بما دونه، مما أوجب ضلال سعيهم، وخسران صفقتهم.

وجوابه من وجهين:

أحدهما: منع صحة هذا الإخبار لما علم أن 14و// الدعوى يكفي في

---

(1) في «أ»: اشتهر.
(2) في «ج»: بالوصف.
(3) انظر: ص: 12و/ من مخ «أ». ص: 129 من هذا الكاب.
(4) البيت الثاني من القطعة الواردة في ص: 11و/ من مخ «أ». ص: 129 من هذا الكتاب.

جوابها المنع، فإن قلت: دليله على ذلك متقدم: قوله: «إن النحو كالملح» حتى في الضرر الزائد على قدر الحاجة.

قلت: وقد تقدم أنه لا دليل أيضاً على ذلك فهو دعوى هذه أختها! . . .

الثاني: تحقيق [إبطاله][1] بما يدل على خلافه، وبيانه: أن النحويين إذا كانوا قد قاموا بوظيفة مهمة الحصول[2] في [الدين][3]، ومسلوك بها على سنن الخلفاء الراشدين، فكيف يسوغ أن يعتقد فيهم أن «أعمارهم مضت في ذلك بددا»، في غير شيء؟ أو كيف يعقل أن يقال: «إنهم باعوا الدين بالدون»، وهم ما اشتغلوا إلا بما يقيم الدين، ويمهد السبيل إلى فهم أصله الذي هو الكتاب العزيز، وسنة رسول الله ﷺ ولولا أن الله تعالى وفر دواعيهم لاستنباط هذا العلم المأخوذ من عظماء الصحابة، وكبراء التابعين، لما كانت الشريعة محفوظة، لكنه تعالى قد ضمن عصمتها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[4]. وقوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾[5].

فلا جرم، كان من جملة ما به العصمة: قطع النحاة لأعمارهم، في تمهيد علوم العربية، وتفريع أصولها.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في تقرير هذه العصمة، مما يدل على ذلك:[6] «الاعتبار الوجودي الواقع من زمان أصحاب النبي ﷺ إلى الآن. وذلك أن الله تعالى وفر دواعي هذه الأمة للذب عن الشريعة، والمناضلة عنها بحسب الجملة والتفصيل، أما القرآن الكريم فقد [قيض][7] الله له حفظة بحيث لو زيد فيه حرف واحد لأخرجه آلاف من الأطفال الأصاغر،

---

(1) في «ج»: بطاله.
(2) في العبارة غموض لا يخفى.
(3) في «ج»: الدير.
(4) سورة الحجر، الآية: 9.
(5) سورة هود، الآية: 1.
(6) وهو الدليل الثاني على أن الشريعة المباركة معصومة؛ حيث جعل الأول: في الأدلة الدالة على ذلك تصريحاً وتلويحاً، والثاني: للاعتبار الوجودي. . .
(7) في «أ»: نيط.

فضلاً عن [القراء][1] الأكابر.

قال: «وهكذا جرى الأمر في جملة الشريعة فقيض الله لكل علم رجالاً حفظة على أيديهم، فكان منهم قوم يُذهبون الأيام الكثيرة في حفظ اللغات والتسميات 14ظ// الموضوعة على لسان العرب، حتى قرروا لغات الشريعة من القرآن والحديث، وهو الباب الأول من أبواب فقه الشريعة، إذ أوحاها الله إلى رسوله على لسان العرب».

قال: ثم قيض الله سبحانه رجالاً يبحثون عن تصاريف هذه اللغة في النطق بها[2] رفعاً، ونصباً، وجراً، وجزماً، وتقديماً، وتأخيراً، وإبدالاً، وقلباً، وإتباعاً، وقطعاً، وإفراداً، وجمعاً إلى غير ذلك من وجوه تصاريفها في الإفراد و[التركيب][3]، واستنبطوا لذلك قواعد ضبطوا بها قوانين الكلام العربي على حسب الإمكان، فسهل الله بذلك الفهم [عنه][4] في كتابه، وعن رسوله ﷺ في خطابه» انتهى المراد منه، وبعض أوله بالمعنى[5].

قلت: ومثله في وضوح الشهادة بذلك قول الغزالي في «ميزان العمل»[6]:

«فلولا أن الله تعالى حبب علم اللغة، والنحو، والحروف، والطب، والفقه في قلوب طوائف لبقيت هذه العلوم معطلة، ولتشوش النظام الكلي» اهـ.

ومثله أيضاً قول ابن العربي[7] في «رحلته الصغرى»[8] وقد قرر أنه لا بد

---

(1) في «أ» و«ج»: القراءة.

(2) في الموافقات: 2/ 59: فيها.

(3) في «أ»: الترتيب.

(4) ساقطة من «أ».

(5) م.س: 2/ 59.

(6) انظر: ص: 106.

(7) هو أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الإشبيلي المالكي المعروف بابن العربي. ت: 543هـ ـ 1184م. عالم، مشارك في الحديث، والفقه، والأصول، وعلوم القرآن، والأدب، والنحو، والتاريخ... من تصانيفه: «عارضة الأحوذي»، و«المحصول» في الأصول، و«قانون التأويل». انظر: الديباج: 2/ 252 ـ 256، والشجرة: 136 ـ 138.

(8) يريد ما جاء ضمن كتاب ابن العربي: «قانون التأويل في علوم التنزيل» مخطوط بالخزانة العامة ـ الرباط ـ تحت رقم: ك/ 251.

من معرفة النحو واللغة لاضطرار الناس إليهما حين فسد عليهم الكلام العربي، وافتقروا إلى تحصيله بالعلم الصناعي، ونصه:

«ولما أراد الله حفظ دينه، وضبط شريعته، [وإنجاز][1] وعده في إكمال دينه، اختار الخليل نشأة فارسية... فاختطف من بينهم، ويسر له ضبط اللغة وترتيب قوانينها، وجاء بالمعجز للعالم في ذلك، وألقى ما علم منه إلى حذاق أصحابه فلم يكن فيهم من لقنه إلا سيبويه».

قال: «وزاد الخليل بأن أخذ في علم الألحان، ليضبط على العرب الأوزان التي لا يتم الشعر إلا بها، وهو ديوانها»[2]. انتهى المراد منه.

ومثله أيضاً من كلام من سبق هؤلاء قول «ابن قتيبة» في «مشكل القرآن»، وقد ذكر كلمات غريبة يحتاج إلى معرفتها 15و// من لسان العرب: «لولا العلماء المنقبون في البلاد، المُبقرون[3] عن الخَبءِ، الناظرون للخُلوفُ[4]، الطالبون أعقاب الأحاديث، ولسان الصدق في الباقين، لطال علينا أن نطلع على خفياتها، أو نظهر مستورها»[5].

وإذا كان أهل هذا العلم بهذه المنزلة في علماء الأمة، فالواجب أن يقال: جزاهم الله عن الإسلام خيراً، وضاعف جزيل ثوابهم يوم الدين [لا][6] أن يقذفوا [بسبب][7] البطالة، وبيع الدين بالدون: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾[8].

---

(1) في «أ»: إيجاز.
(2) انظر ص: 387 من مخ الرحلة.
(3) في «تأويل مشكل القرآن»: 93. «المنقرون»، وبقرت له الحديث: فتحته وكشفته. والخبء: كل شيء مستور/ اللسان.
(4) الخُلُوف: م الخَلْف: وهو الرديء من القول.
(5) انظر: «تأويل مشكل القرآن» ص: 93.
(6) في «أ»: (إلا).
(7) في «ج»: بسبب.
(8) سورة الزخرف، الآية: 19.

حكايتان:

يستأنس بهما في رجاء الوعد [الكريم][1] لأهل هذه العلوم العربية.

الحكاية الأولى:

ذكر ابن خلكان في ترجمة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب أنه كان يقول: «اشتغل أصحابُ القرآن بالقرآن ففازوا. واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغل أصحاب الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت[2] بزيد وعمرو، فليت شعري ماذا يكون حالي في الآخرة؟ ـ قال الراوي[3]: فانصرفت من عنده، فرأيت النبي ﷺ تلك الليلة في المنام. فقال لي: أقرىء أبا العباس مني السلام وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل.

قال أبو عبد اللّه الروذباري[4] العبد الصالح: «أراد أن الكلام به يكمل، والخطاب به يجمل، وأن جميع العلوم مفتقرة إليه»[5] اهـ.

الحكاية الثانية:

أوردها أيضاً في اسم ابن الخشاب[6] [النحوي][7] الأديب عن العماد الأصبهاني[8] قال: «كانت بيني وبينه مكاتبات، وصحبة، فمات وأنا في الشام،

---

(1) في «أ»: الكرم.

(2) في «الوفيات» 1/ 102 ـ 103: و«اشتغلت أنا».

(3) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي الحافظ البغدادي. ت: 324هـ ـ 935م. انظر: طبقات القراء: 1/ 139.

(4) هو أحمد بن عطاء بن أحمد الروذباري نسبة إلى قرية روذبار القريبة من بغداد. ت: 369هـ ـ 979م. انظر: البداية 11/ 296. «وفيه، أسند الحديث، وكان يتكلم على مذهب الصوفية»، ومعجم البلدان: 3/ 77 ـ 78.

(5) انظر: الوفيات: 1/ 102 ـ 104.

(6) هو أبو محمد عبد اللّه بن أحمد بن الخشاب البغدادي. ت: 567هـ ـ 1172م. أعلم معاصريه بالعربية. من تصانيفه: «المرتجل في شرح الجمل للزجاجي»، و«الرد على التبريزي»، انظر: الإنباه: 2/ 99. . .

(7) في «ج»: (النحو في).

(8) هو أبو عبد اللّه محمد بن أحمد بن حامد الأصبهاني. ت: 597هـ ـ 1201م. عالم أديب. =

فرأيته (ليلة)[1] في المنام، فقلت (له)[2]: ما فعل الله بك؟ فقال: خيراً. فقلت: هل يرحم الله الأدباء؟ قال: نعم، فقلت: وإن كانوا مقصرين؟ فقال: يجري عتاب كثير ثم يكون النعيم»[3].

قوله:

«وسطروا فتنة أخبارها كذب ما بين زيد وعمرو في الدواوين»[4]

يشير إلى أن تمثيل النحويين ما يريدون من دلالة تغيير الإعراب على تغيير المعاني 15ظ// كقولهم في تمثيل الفاعل والمفعول: «ضرب زيد عمراً»، إذا كان زيد فاعلاً، وعمرو مفعولاً. وقولهم: «ضرب عمرو زيداً» إذا كان بالعكس، هو فتنة ألقوها بين زيد وعمرو، وسطروا أخبارها في دواوين علمهم، افتراء منهم وكذباً.

وجوابه، أن يقال: وأي كذب في ذلك، والمراد به تمثيل ما يراد من المعاني المدلول عليها، باختلاف أواخر الكلم، والتمثيل بنوع من الكلام المطابق، لذلك لا يلزم منه توهم كذب، لا سيما عند الضرورة إليه في التعليم، وليت شعري علم هذا الناظم من هذا العلم ما تمكن به من نظم أبياته، هل يمكن في عادة التعليم له إلا أن يكون ممثلاً «بزيد وعمرو» وشبههما، ما أراه إلا نسي أو تناسى، أو سمع أنّ بعض من تقدم، هجا بذلك بعض النحويين، فأخذ هو يضم معناه إلى جملة ما هذى به، من هجوه وسبه.

أنشد ابن جني[5] لعمار الكلبي[6] وقد عيب عليه بيت من شعره، فامتعض لذلك لكونه عربياً بالطبع:

= من الوزراء، أتقن الفقه والعربية... انظر: حسن المحاضرة: 1/ 270.

(1) و(2) زيادة من الوفيات: 3/ 103.

(3) انظر: م. س: 3/ 103.

(4) البيت الرابع من القطعة الواردة في ص: 11و من مخ «أ». ص: 126 من هذا الكتاب.

(5) انظر: الخصائص: 1/ 239 ـ 240، ومعجم الأدباء: 12/ 103 ـ 104.

(6) وفي معجم الأدباء 12/ 104: عمرو الكلبي.

ماذا لقينا من المستعربين ومن [قياس نحوهم][1] هذا الذي ابتدعوا
(إن قلت قافية بكرا يكون بها بيتٌ خِلافَ الذي قاسوه أو ذَرَعوا)[2]
قالوا: لحنت، وهذا ليس منتصبا وذاك [خفض][3] وهذا ليس يرتفع
وحرضوا بين عبد اللّه من حمق وبين زيد، فطال الضرب والوجع
كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم (وآخرين)[4] على إعرابهم طبعوا
ما كل قولي مشروحا لكم فخذوا ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا
لأن أرضي أرض لا تشب بها نارُ المجُوس، ولا تُبْنَى بها البيع

إلا أن هذا الشاعر معذور لما أبدى من وجوه المعذرة، ومن جملتها عدم احتياجه إلى التمثيل لنطقه بالعربية سجية وطبيعة.

وأما هذا الآخر: فلا عذر له في هجوه 16و// إلا كفران نعمة هذا العلم، وجرأة الإقدام على سب العلماء به من غير حياء ولا حشمة.

قلت: ومن قبيل هذا الهجو على الجملة ما ذكره «الزبيدي» في «طبقات النحويين»[5] عن أبي مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان: أنه كان قد نظر في النحو، فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه، وأنكره فهجا أصحاب النحو فقال:

قد كان أخذهم في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزِنْج والروم
لما سمعت كلاماً لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمني من التقحم في تلك الجرائيم

قال: فأجابه معاذ الهرا[6] أستاذ الكسائي فقال:

---

(1) في «أ» و«ج»: وقياسهم هذا.
(2) زيادة من الخصائص: 1/ 240.
(3) في «ج»: حفظ.
(4) في الخصائص: 1/ 240: وبين قوم.
(5) انظر: ص: 125 ـ 126.
(6) معاذ بن مسلم الهراء ت: 187هـ ـ 802م. انظر: طبقات الزبيدي: 125، والوفيات 5/ 218 ـ 221. وفيه أن الهرا بدون مد.

عالجتها أمرد حتى إذا	شِبْت، ولم تحسن أباجادها
سميت من يعرفها جاهلا	يصدرها من بعد إيرادها
سهل منها كل مستصعب	[طود][1] علا القرن من أطوادها

تنبيه:

من التغفيل عن مقصد التمثيل بما يوهم «إلقاء الفتنة بين زيد وعمرو» ما عرض لابن مضاء[2]. وهو من جملة من ينسب إلى النحويين، في التشنيع عليهم، في قولهم: «إن العرب قد قصدت من العلل والأغراض ما نسبوه إليها، وأن الألفاظ يعمل بعضها في بعض»[3].

فزعم أنهم قد [تقولوا][4] على العرب، وكذبوا فيما نسبوا إلى الألفاظ من العمل وما كفاه ذلك حتى رماهم بالاعتزال، والخروج عن السنة»[5].

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي: «وظلمهم عفا الله عنه، إذ لم يعرف ما قصدوه» وقال ابن خروف: «حمل عليهم في ذلك الحمل،[6] وتأول عليهم ما لا يعتقدون». ثم قال بعد كلام. . . : «وكيف يعتقد في أئمة زين الله بهم الدين، وجعلهم 16ظ// حفظة لكتابه المبين، أنهم يعتقدون أن الألفاظ يعمل بعضها في بعض»، يريد على وجه الحقيقة، [وليشنع][7] عليهم ذلك، وإذا كانت

---

(1) في «ج»: طرد.

(2) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي. ت: 592هـ ـ 1196م. عالم بالعربية، وقاضي الجماعة، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. من تصانيفه: «تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان»، و«الرد على النحاة». . . انظر: البغية: 139، وجذوة ابن القاضي: 1/ 142 ـ 143.

(3) إشارة إلى ما ورد في الخصائص: 1/ 237 ـ 251.

(4) في «ج»: نقلوا.

(5) انظر: «الرد على النحاة» ص: 87: حيث يقول: «وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً. لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه».

(6) الحِمْل: ج أحمال وحمولة: ما يحمل.

(7) في «أ»: ويشنع.

العرب قاطبة تتسع فتنسب الأشياء إلى غير [فاعليها][1] فتقول: «ولد له ستون عاماً. . .! وصِيدَ عليه يومان. . .! واجتمعت اليمامة!»[2]. وذكر من هذه. . .

قال: «فأئمة النحويين ـ رحمهم الله ـ ائتموا بهم، وركبوا طريقهم حين رأوهم اتسعوا هذا الاتساع البديع، فأكثروا منه، فلا قباحة عليهم فيما عبروا به عن مرادهم، بل أفهموا بذلك وأحسنوا».

قلت: وكذلك لا درك عليهم فيما مثلوا به من «زيد وعمرو» ـ كما زعم ناظم الأبيات ـ لما تقدم من ضرورة التوقيف على ما يراد من فهم كلامهم، منضماً إلى ما علم من حالهم في صدق النقل، وصحة الرواية، فلقد بوب لذلك ابن جني[3]، وعقد له ما يؤكد العلم به، فقال في صدره ما نصه:

«هذا موضع من هذا الأمر، لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف، تصورهم ورآهم من الوفور، والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه، وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البر عند الله سبحانه، الحظيظ بما نوه به، وأعلى شأنه»[4].

ثم مر في كلامه إلى أن حكى عن «الرياشي»[5] قال: «جئت أبا زيد الأنصاري[6] لأقرأ عليه كتابه في «النبات» فقال: لا تقرأه علي فإني قد أنسيته».

---

(1) في «ج»: ما عليها.

(2) فالمعنى ولد له الأولاد، وولد له الولد ستين عاماً، كما تقول: صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر، وتقول: «اجتمعت أهل اليمامة». انظر: كتاب سيبويه: 1/ 53 و211، «باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام، والإيجاز، والاختصار».

(3) ذكر ذلك في باب «في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة».

(4) الخصائص: 3/ 309.

(5) أبو الفضل عباس بن الفرج الرياشي. ت: بالبصرة 257هـ ـ 870م. كان من كبار أهل اللغة، كثير الرواية للشعر ـ انظر: «أخبار النحويين» 89 ـ 93، وطبقات الزبيدي 97 ـ 99، والنزهة: 199 ـ 201.

(6) هو سعيد بن أوس الأنصاري المتوفى في خلافة المأمون، وقد اختلف في سنة وفاته ما بين سنة (214هـ و215هـ ـ 829م و830م) كان من أهل العلم بالنحو واللغة، كثير الرواية عن الأعراب، كثير النقل. انظر: «أخبار النحويين»: 52 ـ 57، و«النزهة» 125 ـ 129، وطبقات الزبيدي 165 ـ 166.

ثم قال: «وحسبنا من هذا حديث سيبويه، وقد [حطب][1] بكتابه ـ وهو ألف ورقة ـ علماً مبتكراً، ووضعاً متجاوزاً: لما يسمع، ويرى، قلما تسند إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذ الفاذ الذي لا [حفل][2] به، ولا [قدر][3]. فلولا تحفظ من يليه، ولزومه طريق ما يعنيه، لكثرت الحكايات عنه، ونيطت أسبابها [به][4]، لكن أخلد كل إنسان منهم إلى عصمته وادَّرع جلباب ثقته، وحمى جانبه من صدقه وأمانته 17و// ما أريدَ من صون هذا العلم الشريف له به.

قال: وهذا أبو علي ـ يعني شيخه الفارسي ـ كان من تأنيه وتحرجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول: أنشدت لجرير «فيما أحسب»، وأخرى قال لي أبو بكر[5] فيما أظن، وأخرى في «غالب ظني كذا»، وأرى أني «قد سمعت كذا».

ثم قال: هَذَا [جزء][6] من جملة، وغصن من دوحة، وقطرة من بحر [مما][7] يقال في هذا الأمر»[8] اهـ.

قلت: وذكر «الخطيب» في «تاريخه»[9] عن الفراء أنه قال: «لقيت الكسائي يوماً فرأيته كالباكي، فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: هذا الملك[10]؟ يحيى بن خالد[11] يوجه إلي فيحضرني فيسألني عن الشيء، فإن أبطأت في

---

(1) في «ج»: خطب.
(2) بياض في: «أ»، وفي «ج»: لا جعل.
(3) بياض في: «أ».
(4) زيادة من الخصائص: 3/ 312.
(5) لعله شيخه «محمد بن السري المعروف بـ«ابن السراج» ت: 316هـ ـ 928م.
(6) بياض في: «أ».
(7) في «ج»: ما.
(8) الخصائص: 3/ 309 ـ 313.
(9) تاريخ بغداد: 11/ 411.
(10) كذا في جميع الأصول.
(11) هو يحيى بن خالد البرمكي مؤدب الرشيد ومعلمه، ت: 190هـ ـ 805م. انظر: الوفيات: 6/ 219 ـ 229.

الجواب لحقني منه عيب، وإن بادرت لم آمن الزلل، قال: فقلت له ممتحناً: يا أبا الحسن، من يعترض عليك؟ قل ما شئت، فأنت الكسائي. فأخذ لسانه بيده فقال: قطعه الله إذن، إن قلت ما لا أعلم»[1].

قوله:

«وحسب [ذي][2] اللب منهم أن مذهبهم   حكم العقول بتقبيح وتحسين[3]»

كأنه يقول: يكفي ذا العقل المهتدي بأنوار السنة من المعرفة بمذهب النحاة أن حاصله تحكيم العقل بالتحسين والتقبيح، كما هو مذهب أهل الزيغ والضلالة، وهذه نسبة أخرى إلى الاعتزال من غير الوجه الذي تخيلها ابن مضاء.

وجوابه أن يقال له: أنت [أيها][4] الظالم لنفسه لما رأيت النحويين يعللون جواز أمر ما، بحسنه في بابه، وامتناع أمر آخر بقبحه في محله، توهمت أنهم قائلون بالتحسين والتقبيح [العقليين][5] حتى في موضوع علمهم، ولم تعلم أنهم ما قصدوا بذلك إلا ما فهموه حسناً عند العرب باعتبار جريانه على أقيسة كلامهم، أو قبيحاً بالنسبة إلى مخالفته لذلك، لا أنهم يسترسلون مع تحسين العقل وتقبيحه حيثما حكم بذلك من حيث وجوب التعليل به لذاته.

أما 17ظ// بالنسبة إلى عدم المراعاة لما عند العرب فظاهر أنهم ما فعلوا ذلك، ألا تسمع إمامهم سيبويه يقول: «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثم فسِّر».

وأيضاً كيف يسوغ لهم وهم ما قصدوا إلا ضبط ما دل عليه استقراء كلامهم، وإذا استقل العقل بتحسينه وتقبيحه فقد صار إذن مستغنياً عن الاستقراء، وقد فرض مفتقراً إليه، هذا خلف.

---

(1) والخبر وارد أيضاً في النزهة ص: 74.

(2) في «ج»: ذا اللب.

(3) البيت الخامس من القطعة الواردة في ص: 11و/ من مخ «أ». ص: 127 من هذا الكتاب.

(4) في «ج»: إيه.

(5) في «ج»: العقلين.

وأما باعتبار وجوب المراعاة لما عندهم، فلا يلزم أن يعتقد أن هذا الوجوب بمعنى ما عند أهل التحسين والتقبيح عقلاً. كيف وهو بحسب الاتباع لأوضاعهم على أي وجه سمعت منهم، ولذلك ينكرون على من حكم القياس عليها، معرضاً عن وجوب الوقوف معها. يعرف هذا يقيناً منهم من له أدنى وقوف على ما سطروا في مصنفاتهم، وما دُوِّن من أخبارهم.

فمن المنقول من ذلك عن «أحمد بن يحيى ثعلب»: أنه كان يقول: «لولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع، ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب.

قال: وأدركنا العلماء يردون في العلم أقاويل العلماء، ثم تكون العلل بعد، ثم رأينا الناس بعد ذلك يتكلمون في العلم بآرائهم ويقولون: نحن [نقول][1] فيأتون بالكلام على طباعهم، وبحسب ما يحسُن في عقولهم[2]، وهذا سبب ذهاب العلم وبطلانه[3] اهـ.

فأنت ترى ما في هذا الكلام من البراءة مما رماهم به ناظم هذه الأبيات من غير ما وجه. من ذلك: أن ما يحسن في العقل لا يعتبر إلا إن وافق ما يدل عليه السماع، وإلا فليس بشيء، فأين هذا من رأي القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين؟ وهل هذا العلم مما يجري فيه ذلك، لو كان هذا الناظم يعرف موضوعه، ومجاري القول بتحسين العقل وتقبيحه؟ 18و//.

«اللهم أرزقنا لباً نعلم به قدر ما نقول، ونعرف حق العلم والعلماء به».

قوله:

«وما عن النحو يوم الدين يسألهم	رب العباد إذا هبوا إلى الدين
لكن يقولُ اخبروني عن عقائدكم	وهل أتيتم بمفْروض ومسنون»[4]

(1) في «ج»: يقول.

(2) في طبقات الزبيدي 132: ما يحسن عندهم.

(3) انظر: م.س: 132.

(4) البيت السادس والسابع من القطعة الواردة في ص: 11و من مخ «أ». ص: 127 من هذا الكتاب.

مقصوده: أن النحويين لا يسألهم رب العباد عن النحو إذا جاءوا يوم الجزاء منتبهين من [مراقد][1] أجداثهم، وإنما يسألهم عن العقائد أولاً، وعن المفروض والمسنون ثانياً.

وجوابه: أن يقال: لا يخلو هذا النحو أن يكون في نفسه فرض عين، أو كفاية، على ما يتبين ـ إن شاء الله ـ أنه يتصور فيه ذلك. وأياً ما كان فهو معروض للسؤال عنه في الجملة.

فقوله: «لا يسأل عنه على الإطلاق»، قول [ربما][2] لم يعرف حقيقته، وأيضاً لا يلزم من عدم السؤال عنه في حق بعض الأشخاص أن يكون إذا اشتغل به على شرط تحسين النية، وعدم الإهمال لما هو أهم، باعتبار حاله، لا يثاب عليه في الآخرة، ولا يعد متوجهاً إلى الله تعالى بما هو محمود العاقبة، لما تقرر أن الزائد على فرض العين من العلم معدود في أعلى درجة من نوافل الخيرات. ولا شك أن تلك النوافل لا يسأل عنها التارك لها، وهو مع ذلك إذا أتى بها أثيب، ومدح، وكذا هذا النوع من العلم كما شهد به غير واحد من العلماء.

ومنه قول «الغزالي» في «الجواهر الأربعين»[3] وقد ذكر أصحاب النحو، واللغة، والقراءات: «وكل هؤلاء الطبقات إذا قاموا بشرط علومهم، فحفظوها وأدوها، فيشكر الله تعالى سعيهم وينضر وجوههم كما قال ﷺ: «**نضر الله امرءاً سمع مقالتي، فوعاها، وأداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[4].

وقول ابن خروف 18ظ// مجيباً عن قول ابن مضاء: «من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة، ولا تزجر عن نار، كاللغات،

---

(1) في «ج»: قد.
(2) في «ج»: قول (ما) لم.
(3) ص: 20.
(4) حديث رواه الحاكم في «المستدرك»: 1/ 87.

والأشعار، ودقائق علل النحو، ومسليات الأخبار، فقد أساء [الاختيار][1]، واستحب العمى على الإبصار».

لا يلزم ذلك فيما ذكر خاصة، بل من نظر في جميع العلوم، حتى بلغ منها الغاية التي لا نهاية بعدها، وهو عالم بما يجب عليه في اعتقاده، وأفعاله كان معيباً لا محالة كما زعم.

قال: «وأما من وقف من علوم الشريعة على ما يجب عليه منها في [خاصته][2] في اعتقاده وأفعاله، ثم اتسع في أي علم شاء مما يتصل بالشرع، واستقامت فيه نيته، فثوابه جزيل عند الله تعالى فيما اختار.

قال: وليس أحد من أئمة النحويين إلا وقد ضرب في علم الشريعة بسهام، منهم المفسرون لكتاب الله وحديث رسول الله ﷺ اهـ.

وأيضاً: لو لحقه هذا الذم من جهة أنه لا يسأل عنه يوم الدين، للزم في كل ما زاد على فرض العين من سائر العلوم على الجملة، وذلك باطل لا يقول به صاحب هذه الأبيات، وكذا في هذا العلم من غير فارق.

قوله:

«فكم ترى معجماً في الخلد مسكنه ... وكم ترى معربا في سجن سجّين»[3]

أتى به على أن العجمة كما لم تضر من فاز بسكنى دار الخلد، كما لم ينفع الإعراب من شقي [بسجن][4] دار العذاب، كان ذلك دليلاً على أن هذا العلم غير نافع لصاحبه ولا عائد عليه، بما يكون له وسيلة.

وجوابه: أنه لا دليل فيه بوجه، لأن الإعراب لا يوجب لصاحبه النجاة على كل حال، كما لا يوجبها سائر الأعمال، وعجمة اللسان لا تمنع منها إذا سبقت السعادة، لا سيما مع الاتصاف بالتقوى كقول الآخر: 19و//

---

(1) في «ج»: الأخيار.

(2) في «ج»: (خاصة).

(3) البيت الثامن من القطعة الموجودة بـ ص: 11و من مخ: «أ». ص: 127 من هذا الكتاب.

(4) في «ج»: بسجين.

«وما ضر ذا تقوى لسان معجم»[1]

ومن كلام الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي في بعض كتبه: «لو نفعت الفصاحة أحداً لنفعت أبا طالب القرشي، ولو ضرت العجمة أحداً لضرت بلالاً الحبشي».

ومع هذا فلا بد من تعلمه كما أمر به السلف الصالح، لما يحصل به من الفوائد التي لا تنحصر بزمام قوله:

«فمن يكن عن كرام الناس [يسألني][2] فأكرم الناس أهل العلم بالدين»[3]

يقال له: صدقت، إن أكرم الناس هم أهل العلم بالدين.

ونقول مع ذلك: وأهل العلم بالنحو من جملتهم، لأن علوم الدين لا بد لها من هذا العلم، ولذلك وضعه أئمة الدين، وأمروا بتكميله، [وندبوا][4] الأمة إلى تعلمه، وسيأتي - إن شاء الله - في باب الاحتياج إليه ما يشد عضد هذا المعنى، ويؤيده، لكن مراتب العلماء بالدين متفاوتة بحسب تفاوت العلوم الدينية في نفسها، وأيضاً وباعتبار ما هو مقصد أو وسيلة.

القطعة الثانية:

قوله:

تنح عن النحو والغ اللغه فحسبهما حلقة مفرغه
وصاحب هذين أشقى الورى وأحمق عندهم من دغه
ترأس بالنحو قوم لهم رؤوس وليست لهم أدمغه

---

(1) صدره:

[وما ينفع الإعراب إن لم يكن تقى]

انظر: النيل: 303.

(2) في «ج»: يسلني.

(3) البيت التاسع من القطعة الموجودة بـ ص: 11و/ من مخ «أ». ص: 127 من هذا الكتاب.

(4) في «ج»: (ندبوا).

والجواب: قوله: «تنح عن النحو إلى آخر البيت...» لا يخلو امتثال أمره بالتنحي عن النحو وإلغاء اللغة، أن يكون على الإطلاق، أو باعتبار الزائد على القدر المحتاج إليه منهما، فإن كان الأول فلا يخفى وضوح بطلانه، وإن كان الثاني فقد تقدم جوابه في قول الأول:

«يا طالب النحو يبغي فوق حاجته»...

قوله: 19ظ// «وصاحب هذين أشقى الورى» البيت.

يقال له: أردت بحسب الاشتغال بما يهم منهما تعليماً وتعلماً، فلا يشك من له أدنى مسكة من علم أنهما ليسا من أشقياء الورى، بل من سعداء من أعان على سلوك سبيل النجاة، وإن أردت باعتبار ما لا يهم، فقد مضى ما يتضح به أن الاشتغال بغير المهم بعد تفاوت الناس فيه، لا يخص ذمه صاحب هذا العلم، ولا يلزم أن [ينشأ](1) عن نفس العلم من حيث هو بكل اعتبار.

وزعمه: «أنهم عند الناس أحمق من دغه» المضروب بها المثل في الحماقة المفرطة.

لا يخفى ما فيه من التجاسر على ثلب الأئمة، وسوء الأدب معهم، وهو مثل معروف للعرب، وأورده الأصبهاني(2) وتكلم على تفسيره فقال:

«وأما قولهم: «أحمق من دغه»(3) فإنها عجلية وهي مارية بنت مَغْنج(4)، وهو ربيعة بن عجل».

قال: ومن حمقها أنها زوجت وهي صغيرة في بني العنبر بن عمرو،

---

(1) في «أ»: تنشأ.

(2) هو حمزة بن الحسن الأصبهاني. ت: 360هـ ـ 970م. أديب مشارك في أنواع من العلوم. من آثاره: «الأمثال الصادرة عن ثبوت الشعر، أصفهان وأخبارها... انظر: الفهرست: 199، والإنباه: 1/ 335 ـ 336.

(3) انظر مجمع الأمثال: 1/ 219، واللسان ـ دغا.

(4) في مجمع الأمثال 1/ 219: قال حمزة: هي بنت منعج، وفي اللسان: ومغنج: أبو دغة، بالغين معجمة.

فحملت، فلما ضربها المخاض، ظنت أنها [تريد][1] الخلاء، فبرزت إلى بعض الغيطان[2] فولدت، فاستهل المولود فانصرفت إلى الرحل[3] تقدر أنها أحدثت، فقالت لضرتها: يا هنتاه[4]! هل يفتح الجَعْرفاه؟ فقالت: نعم، ويدعو أباه، فمضت ضرتها وأخذت الغلام.

فبنو العنبر تسب بها، فتسمى ببني الجعراء.

قال: ومن حمقها أنها نظرت إلى يافوخ[5] ولدها يضطرب، وكان قليل النوم، كثير البكاء، فقالت لضرتها: أعطني سكيناً، فناولتها سكيناً وهي لا تعلم ما انطوت عليه، فمضت، وشقت يافوخ ولدها، فأخرجت دماغه، فلحقتها الضرة فقالت: ما الذي صنعت؟ فقالت: أخرجت هذه المِدَّة[6] كلها من رأسه ليأخذه النوم، فقد نام الآن.

قال: ومن حمقها أن أمها قالت لها حين رحلوا بها إلى بني العنبر، توشكين أن تزورينا محتضنة [اثنين][7] فلما ولدت 20و// في بني العنبر المرة الثانية استأذنت في زيارة أمها، فجهزت مع ولدها، فلما كانت قريباً من حيها، أخذت ولدها، فشقته باثنين، فلما جاءت الأم، قالت: أين ولدك؟ قالت: دونك، خذي ولا [تنثري][8] إنهما اثنان بحمد الله! أي لا تنثري ما في البطن.

قال: وذكر إسحاق بن إبراهيم الموصلي[9] في تفسير «أحمق من دغه»:

---

(1) في «ج»: تزيد.

(2) الغوط والغيطان: مكان للعذرة أو الغائط.

(3) منزل الرجل ومسكنه، وما يصحبه من الأثاث، ويجمع على رحال. اللسان ـ رحل.

(4) هَنٌ كلمة يكنى به عن اسم الإنسان، كقولك: أتاني هن، وأتتني هنة... ومنهم من يزيد الألف والهاء فيقول للرجل: يا هناه، وللأنثى: يا هنتاهُ ويا هَنتَاهِ. اللسان ـ هنو.

(5) اليافوخ: ملتقى عظم مقدم الرأس وعظم مؤخره، وهو الموضع الذي يتحرك من رأس الطفل. اللسان ـ يفخ.

(6) المدة بالكسر: ما يجتمع في الجرح من القيح. (اللسان).

(7) في «ج»: ابنين.

(8) بياض في «أ».

(9) هو أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن ميمون الموصلي. ت: 231هـ ـ 854م. أخذ الأدب=

أنها (دُوَيْبَّةٌ)[1] [2].

قال: وزعم بعض أهل اللغة (أن دغه)[3]: اسم للفراشة، وأنها تحمق لهجومها على السراج، حتى [تحترق][4] اهـ.

فوائد لغوية:

قال ابن خلكان[5] في ترجمة المبرد[6]: «"دُغَه" بضم الدال المهملة، وفتح (الغين) المعجمة، بعدها (هاء)[7] ساكنة».

قلت: وفي الصحاح: «أصلها دُغَوٌ أو دُغَيٌ، والهاء عوض».

قال ابن خلكان: «و[مغْنَج][8] بفتح الميم وسكون (الغين المعجمة)، وفتح النون، وبعدها جيم[9] . . . لقب». واسمه «ربيعة بن عجل»».

والجعر: روث كل ذي مخلب من السباع».

قال: «فظنت هذه الحمقاء أنه خرج منها المعتاد، فلما صاح، قالت: أيفتح فاه؟! . . .».

قوله: ترأس بالنحو . . .»[10] البيت.

= عن الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما. شرع في علم الغناء وغلب عليه، ونسب إليه وهو صاحب كتاب الأغاني رواه ابنه حماد. النزهة 169 ـ 171، والإنباه: 215 ـ 219.

(1) في «أ»: دويلة.

(2) تصغير الدابة، والياء ساكنة فيها إشمام من الكسر، والدابة اسم لما دب من الحيوان. وقد غلب هذا الاسم على ما يركب من الدواب، وهو يقع على المذكر والمؤنث. اللسان ـ دبب.

(3) ساقطة من «أ».

(4) في «ج»: حتى تحرق.

(5) الوفيات: 4/ 322.

(6) ت: 285هـ ـ 898م.

(7) ساقطة من «أ».

(8) في «أ» و«ج»: (معنج).

(9) في الوفيات: 4/ 322: وقيل: «مِعْنَج بكسر الميم، وسكون العين المهملة، وباقيه مثل الأول».

(10) البيت الثالث من القطعة الثانية في هجاء النحاة. ص: 9و من مخ «أ». ص: 147 من هذا الكتاب.

يقال له: أما أنهم رأسوا في النحو، وبرزوا في إحراز الغاية منه، فذلك مما لا يسع جحده، وأما أنهم مع ذلك لا أدمغة لهم وذلك كناية عن ذهاب النحو بعقولهم: فإن عنى به النحو الذي لا بد منه في تمهيد ما يحتاج إليه بحسب النظر في الشريعة فلا يخفى كذب دعواه، وفحش ما أساء به الأدب، وحينئذ فرياستهم لم تحصل لهم إلا بحق.

وإن عنى به ما يجري مجرى الملح التي لا يتوقف فهم كلام العرب على التوغل في النظر فيها، فلا ننكر أن اعتقاد تأكد الاهتمام بها مما لا يرتضيه ذوو العقول الراجحة، ولكنه ليس بغالب على المعتبرين من أهل الصناعة حتى يرمى الجميع به، وينكر لأجله ما علم لهم من اليد 20ظ// الطولى في تسهيل طرق الفهم في الكتاب والسنة، ولعمري إن هذا الناظم لأحق بهذه الشهادة في نفسه، حيث أطلق الكلام بمثل هذا الكذب الشنيع.

معارضة قدح بأصدق ثناء ومدح

قد مدح الناس هذا العلم، وبالغوا في الثناء عليه، عناية به وإظهاراً لفضله. ولهم في ذلك منظوم ومنثور:

النوع الأول: المنظوم:

ومنه ما أنشده غير واحد[1] للخليل ـ رحمه الله ـ:

لا يكون السريُّ مثل الدني ... لا، ولا ذو الذكاء مثل الغبيّ

لا يكون الألد[2] ذو المقول[3] المر ... هف عند القياس مثل العيي[4]

(قيمة المرء كل ما يحسن المر ... ء، قضاء من الإمام علي)[5]

(1) ذكر ذلك ابن عبد البر النمري في كتابه «بهجة المجالس»: ق1/ 65، وفي «جامع العلم»: 1/ 100 و2/ 168، و«الزبيدي» في «الطبقات» ص: 50.

(2) الألد: الخصم الذي لا يحيد عن خصومته.

(3) المقول: حسن القول.

(4) العيي: ج أعياء وأعيياء: الذي لم يهتد لوجه مراده، وعجز عن الوصول إليه.

(5) إشارة إلى ما ورد في بعض خطب «علي» وقدر كل امرىء ما يحسن، وسيذكر ابن الأزرق ذلك فيما بعد.

أي شيء من اللباس على ذي السـ[1] ـسرو أبهى من اللسان البهي
ينظم الحجة الشتيتة[2] في السلـ ـلك من القول مثل عِقْد الهدي[3]
وترى اللحن بالحسيب أخي [الهيـ[4] ـبة] مثل الصدا على المشرفي
فاطلب النحو للحجَاج وللشعـ ـر مقيما والمسند المروي
والخطاب البليغ عند حوار الـ ـقول تزهى بمثله في الندي
وارفض القول من طغام جفوا عنـ ـه [فعادوه نصبة][5] [للنبي][6] [7]

وقال الكسائي:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل علم ينتفع
فإذا ما أبصر النحو الفتى مر في المنطق مرا فاتسع
[فاتقاه][8] كل من جالسه من جليس ناطق أو مستمع 21و//
وإذا لم يبصر النحو الفتى هاب أن ينطق [جبنا][9] فانقمع
فتراه ينصب الرفع وما كان من خفض ومن نصب رفع
وإذا حرف جرى إعرابه صعب الحرف عليه وامتنع
يقرأ القرآن لا يعرف ما صرف الإعراب فيه وصنع
يحذر اللحن إذا يقرؤه وهو لا يدري وفي اللحن وقع
يلزم الذنب الذي أقرأه وهو لا ذنب له فيما اتبع
والذي يعرفه يقرؤه فإذا ما شك في حرف رجع

---

(1) ذو السرو: ذو المروءة والشرف.
(2) في بهجة المجالس ق1/ 68: السنية.
(3) عقد الهدي: عقد العروس.
(4) في م.س: ق1/ 68: الهيأة.
(5) غير واضحة في الأصول.
(6) بياض في «أ».
(7) في بهجة المجالس: ق1/ 68 ـ فقادوا بعضه للنبي، والنصبة: البغض.
(8) في «ج»: فاتقاق.
(9) في «أ» و«ج»: حينا.

ناظرا فيه وفي إعرابه ... فإذا ما عرف الحق صدع

أهما فيه سواء عندكم ... ليست السنة فينا كالبدع

كم وضيع رفع النحوُ وكم ... من شر[يف قد رأيناه][1] وضع[2]

وقال ابن بسام[3]:

رأيت لسان المرء رائد [عقله][4] ... وعنوانه فانظر بماذا تعنونُ

ولا تعد إصلاح اللسان فإنه ... يخبر عما عنده ويبين

على أن للإعراب حدا، وربما ... سمعت من الإعراب ما لا يحسن[5]

ولا خير في اللفظ الكريه سماعه ... ولا في قبيح اللحن والقصد [أبين][6] [7]

وقال آخر[8]:

اقتبس النحو فنعم المقتبس ... صاحبه مكرَّم حيث جلس

يأخذ من كل العلوم بالنفس ... من عدم النحو [تعمى][9] وانتكس[10] 21ظ//

---

(1) في «أ»: بياض.

(2) القصيدة واردة في «بهجة المجالس»: ق1/ 68 ـ 69، مع بعض اختلاف، والإنباه: 2/ 267.

(3) هو أبو الحسن الشاعر علي بن محمد بن منصور المعروف بابن بسام والبسامي. ت: 302هـ ـ 914م. مشهور عند أهل الأدب. انظر: تاريخ بغداد: 12/ 63. وانظر الأبيات في «زهر الآداب»: 3/ 775، وبهجة المجالس: ق1/ 64.

(4) في «الأصول»: علمه.

(5) البيتان ساقطان في «البهجة»، وعوضهما البيت التالي:

ويعجبني زِيُّ الفتى وجماله ... فيسقط مِنْ عيني ساعة يلحن

(6) في «ج»: أزين.

(7) البيتان ساقطان في «البهجة»، وعوضهما البيت التالي:

ويعجبني زِيُّ الفتى وجماله ... فيسقط مِنْ عيني ساعة يلحن

(8) في معجم الأدباء: 1/ 78، قال: وقال شاعر يصف النحو ـ ولم يسمه ـ وأورد البيت الأول والثاني كالتالي:

اقتبس النحو فنعم المقتبس ... والنحو زين وجمال ملتمس

صاحبه مكرم حيث جلس ... من فاته فقد تعمى وانتكس

(9) في «أ»: غير واضحة.

(10) انتكس المريض: عاودته العلة بعد النقه.

وإنما ينطق نطقا بالخلس[1] شتان ما بين الحمار والفرس

وقال آخر:

النحو زين للفتى يكرمُه حيث أتى
من لم يكن من أهله فَحَسْبه أن يَسْكُتا

وقال آخر:

النحو أفضل ما يبغي (ذوو) الأدب فاجعله علمك وأكثر فيه من طلب

وقال آخر:

النحو أفضل ما ينحى ويقتبس لأنه من كتاب الله ملتمس
إذا الفتى عرف الإعراب كان له جلالة في أناس حوله جلسوا
لا ينطقون حذار أن يلحنهم كأنما بهم من خوفه خرس
لا يستوي معرب منا وملتحن هل تستوي البغلة العرجاء والفرس

وقال آخر:

إذا ما اعتز ذو علم بعلم فعلم النحو أولى باعتزاز
فكم عطر يفوح ولا كمسك وكم طير يطير ولا كباز

هكذا رأيته مقيداً، وسمعت أن بعض الشيوخ ينشده:

«فعلم [الفقه][2] أولى باعتزاز»

وهو وإن كان أولى بهذا المدح، ولكن النحو يلاحظ فيه المعنى الموجب لإعطائه حق مرتبته، فيصح مدحه بما تضمنه البيتان من غير مدافعة.

وقال آخر مفتخراً بسلامة لسانه من شناعة اللحن، وفي ضمنه مدح الإعراب [في الكلام][3]:

---

(1) في معجم الأدباء 1/ 78: ورد هذا الشطر كالتالي:
[كأن ما فيه من العي خرس]

(2) في «ج»: الفقيه.

(3) في «أ»: غير واضحة، وفي «ج» بياض.

إما تريني وأثوابي مقاربة[1] ليست [بخز][2] ولا من حرّ كتّان
فإن في المجد هِمَّاتِي ولي لغة علوية، ولساني غير لحان[3]

قلت: وفي معناه أنشده الإمام الشافعي[4] ـ رحمه الله ـ وأبدع ما يشاء:

لئن كان لي ثوب وقيمته الفَلس فلي فيه نفس دون قيمتها الإنس
فثوبك بدر تحت أنواره دجى وثوبي ليل تحت أطماره الشمس

وقال آخر[5]:

النحو يصلح من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن
لحنُ [الشريف][6] يزيله عن قدره وتراه يسقط من لحاظ الأعين
وإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن

فإن قلت: فقد عارضه الشيخ أبو عمر، ونسبه إلى الجهل وعدم الهداية، فقال:

العلم يرفع كل بيت هين والفقه يجمل باللبيب الدّيّن
والحر يكرم بالوقار وبالنهى والمرء تحقره إذا لم يرزن
وإذا طلبت من العلوم أجلها فأجلها عند التقي المومن
علم الديانة وهو أرفعها لدى كل امرىء متيقظ متدين
هذا الصحيح ولا مقالة [جاهل][7] فأجلها منها مقيم الألسن

---

(1) المُقارِبُ: الوسط بين الجيد والرديء، والمقارَب من المتاع: الرخيص.
(2) في «أ»: بخزق.
(3) انظر البيتين في عيون الأخبار: 2/ 159، وفي معجم الأدباء: 1/ 85.
(4) البيتان غير واردين في ديوان الشافعي الذي جمعه وشرحه د. نعيم زرزور، وقدم له د. مفيد قميحة. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ـ ط: 1412هـ ـ 1992م.
(5) نسبت هذه الأبيات في الكامل للمبرد: 2/ 23 إلى «إسحاق بن خلف البهراني» وفي جامع العلم: 1/ 56 إلى «أبي حاطب» من غير تعيين. وانظرها في عيون الأخبار: 2/ 157، وبهجة المجالس: ق1/ 66، ومعجم الأدباء: 1/ 85..
(6) في «ج»: الظريف.
(7) في «ج»: (داهل).

لـو كـان مـهـتـديـا لـقـال مـبـادرا ... فـأجـلـهـا مـنـهـا مـقـيـم الأديـن[1]، [2]

قلت لا خفاء أن علم الديانة هو أجل العلوم في الحقيقة، إذ هو المقصد 22ظ// لصناعة النحو، ولا تنتهي الوسيلة أن تكون في مرتبة مقصدها، لكن لعل قائل:

«فـأجـلـهـا مـنـهـا مـقـيـم الألـسـن»

ما عنى أن النحو أجل من علوم الدين، إذ لا يصح أن يتوهم ذلك مسلم، وإنما أراد أن النحو أجل العلوم في الجملة من حيث هو وسيلة إلى فهمها، وحينئذ فلا موجب لإقامة النكير عليه، حتى يعرض به: أنه ليس من أهل التقوى، ويصرح بجهالته وبعده عن الهداية والله تعالى أعلم. ولنختم[3] هذه الأبيات بالقصيدة التي أثبتها «ابن الخطيب» في «الإحاطة»[4] للشيخ أثير الدين أبي حيان[5] ـ رحمه الله ـ فهي أطول النظوم في مدح هذا العلم باعاً، وأعرقها في الإجادة، لأغراضها المستجادة انطباعاً، ونصها على طولها الممتع الإفادة، وإطنابها الغريب الطرف المستفادة[6]:

---

(1) الأدين: ج دَيْن.

(2) انظر: جامع العلم: 1/ 56 ـ 57.

(3) ابتداء من هنا إلى نهاية قصيدة «أثير الدين» ساقط من «ب» و«ج».

(4) انظر: الإحاطة: 3/ 50 ـ 56.

(5) هو محمد بن يوسف بن علي النفزي الغرناطي الأندلسي. ت: 745هـ ـ 1344م. أديب نحوي، لغوي، مفسر، محدث. . . من تصانيفه «البحر المحيط في تفسير القرآن»، و«التذييل والتكميل في شرح تسهيل الفوائد»، وله ديوان شعر. انظر: الإحاطة: 3/ 43 ـ 60، ونفح الطيب: 2/ 535 ـ 584.

(6) هذه القصيدة قد خلا ديوان أبي حيان من ذكرها، وأشار إليها المقري في «نفح الطيب»: 2/ 558، رواية عن الصفدي في كتابه «أعيان العصر، وأعوان النصر» فقال: قال الصفدي: «وأنشدني «أبو حيان» من لفظه لنفسه، القصيدة الدالية التي نظمها في مدح النحو، والخليل، وسيبويه، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غرناطة، وغيره من أشياخه، وأولها: وذكر البيت الأول، ثم قال: وهي قصيدة جيدة تزيد على مائة بيت». ويبدو أن أبا حيان قد نظم قصيدته عند متم القرن السابع الهجري أي ما بين سنة 699هـ 700هـ، فقد ورد في «نفح الطيب»: 2/ 563 و583، أن «أبا حيان» قد خرج من الأندلس مفتتح سنة 679هـ. واستوطن القاهرة بعد =

هو العلم، لا كالعلم شيء تراودُهْ لقد فاز باغيه، وأنجح قاصدُهْ

وما فضّل الإنسان إلا بعلمه ولا امتاز إلا ثاقب الذهن، واقده

وقد قصرت أعمارنا، وعلومنا يطول علينا حصرها، ونكابده

وفي كلها خير، ولكن أصلها هو النحو، فاحذر من جهول يعانده

به[1] يعرف القرآن والسنة اللذي[2] هما أصل دين الله ذو[3] [أنت عابده][4]

وناهيك[5] من علم علي مشيد مبانيه، أعزز بالذي هو شائده

لقد حاز في الدنيا فخارا وسؤددا أبو الأسود الديلي[6] فلاجمَّ سائده[7]

هو استنبط العلم الذي جل قدره وطار به للعرب ذكر نعاوده

وساد عطاء[8] ـ نجله ـ وابن هرمز[9] ويحيى[10]، ونصر[11] ثم ميمون[12] ماهده

= حجه. وأبو حيان يذكر في بيت من أبيات هذه القصيدة المدة التي أقامها بمصر إذ يقول:

أقمنا بمصر نحو عشرين حجة يشاهدنا ذو أمرهم ونشاهده

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القصيدة قد نالت عناية على يد أستاذي عبد القادر زمامة فعمل على تحقيقها ونشرها في:

I ـ مجلة دعوة الحق، عدد: 223 رمضان 1402 ـ يوليو 1982. ص: 156 ـ 162.

II ـ ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ـ مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً ـ الجزء الثاني، المجلد الثامن والخمسون، جمادى الآخرة: 1403هـ ـ أبريل 1983م. ص: 259.

(1) في الأصول: بها، وقد صوبناه من «الإحاطة»: 3/ 51.

(2) في م.س: 3/ 51: التي.

(3) «ذو» هنا الطائية التي بمعنى «الذي» وتكون مبنية ويلزم آخرها: الواو رفعاً، ونصباً وجراً.

(4) في «أ»: «وأنت عابده».

(5) ناهيك: كلمة يتعجب بها في مكان المدح، أي كافيك عن تطلب غيره ـ اللسان ـ نهي.

(6) الدؤلي: منسوب إلى الدُّئِل: بضم الدال وكسر الهمزة، وإنما فتحوها للنسبة، كما نسبوا إلى تغلب تغلبي، والعامة تقول: «أبو الأسود الدِّيلي» وذلك خطأ، لأنهم ينسبونه إلى غير قبيلته، إذ «الدِّيل» في عبد القيس، وليس في كنانة. انظر: مراتب النحويين: 25.

(7) جم القوم: استراحوا، وجم الشيء: كثر، وهي هنا جملة دعائية تعني: لا كثر ولا استراح من حاول أن يسوده.

(8) عطاء بن أبي الأسود الدؤلي: عالم بالنحو والعربية، عمل بعد موت أبيه هو ويحيى بن يعمر على بسط النحو، وتعيين أبوابه، وبعج مقاييسه. انظر: الإنباه: 1/ 380.

(9) هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز. ت: 117هـ ـ 735م، وقيل 119هـ أيام هشام بن عبد الملك، كان أحد القراء، وأعلم الناس بالنحو وأنساب قريش، قيل إنه من الأوائل =

وعنبسة[1]، فقد كان أبرع صحبه فقد قلدت جيد المعالي قلائده 23و//

وما زال هذا العلم تنميه[2] سادة جهابذة تبلي به وتعاضده

إلى أن أتى الدهر العقيم بواحد من الأزد تنميه[3] إليها فراهده[4]

إمام الورى، ذاك الخليل بن أحمد أقر له بالسبق في العلم حاسده

وبالبصرة الغراء، قد لاح فجره فنارت أدانيه، وضاءت أباعده

بأذكى الورى ذهنا، وأصدق لهجة إذا ظن أمراً قلت: ها هو شاهده

وما إن يروي[5] بل جميع علومه بدائه، أعيت كل حبر يجالده

هو الواضع الثاني الذي فاق أولا ولا ثالث في الناس تصمي[6] قواصده

وقد كان رباني أهل زمانه صؤوم، قؤوم، راكع الليل ساجده

يقسم منه دهره في مثوبة وثوقا بأن الله ـ حق ـ مواعده

= الذين ساهموا في وضع النحو، انظر: طبقات الزبيدي: 26، والنزهة: 15.

(10) هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني. ت: 129هـ ـ 746م. كان عالماً بالعربية والحديث كما روي عنه الفقه، من نحاة البصرة. انظر مراتب النحويين: 30 و32، وطبقات الزبيدي: 27 ـ 29، والنزهة: 16 ـ 17.

(11) هو نصر بن عاصم الليثي مات أيام الوليد بن عبد الملك، وهو من الذين قرأوا على أبي الأسود، قيل عنه: إنه ليفلق العربية تفليقاً. انظر: طبقات الزبيدي: 27، والنزهة: 14.

(12) ميمون الأقرن ورد ذكره في «النزهة» في مواضع كثيرة: 10، 11، 13، 78، 406. قال عنه صاحب «النزهة»: روى عن أبي عبيدة أنه قال: أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق... انظر: طبقات الزبيدي: 30، و«النزهة»: 13.

(1) عنبسة بن معدان الملقب بالفيل، كان أبرع أصحاب أبي الأسود، طبقات الزبيدي: 29، والنزهة: 12، والإنباه: 1/ 381.

(2) نمى ينمي: كنما ينمو: بمعنى زاد وكثر.

(3) نمى الرجل إلى أبيه: نسب إليه.

(4) الفراهيد: مفرده فرهود: حي من يَحْمُد، من الأزد، من القحطانية، وإليهم ينتمي الخليل بن أحمد الفراهيدي. معجم قبائل العرب: 3/ 916، وانظر مراتب النحويين: 54.

(5) روّى في الأمر: نظر فيه وتفكر.

(6) أصمى الصيدَ الرجل: رماه فقتله مكانه، والمراد ألا ثالث بعد أبي الأسود والخليل يبلغ هدفه ويصيب مقصده.

فعام إلى حج، وعام لغزوة ... فيعرفه البيت العتيق، ووافده

ولم يثنه يوما عن العلم والتقى ... كواعب[1] حسن تنثني، ونواهده

وأكثر سكناه بقفر بحيث لا ... تناغيه إلا عفره[2] وأوابده[3]

وما قوته إلا شعير يسفه[4] ... بماء قراح[5]، ليس تغشى[6] موارده

عزوفا عن الدنيا وعن زهراتها ... وشوقا إلى المولى وما هو واعده

ولما رأى من سيبويه نجابة ... وأيقن أن الحين أدناه باعده

تخيره إذ كان وارث علمه ... ولاطفه حتى كأن هو والده

وعلمه شيئا فشيئا علومه ... إلى أن بدت سيماه، واشتد[7] ساعده

فإذ ذاك وافاه من الله وعده ... وراح وحيد العصر، إذ جاء واحده 23ظ//

أتى سيبويه ناشرا العلومه ... فلولاه أضحى النحو عطلا[8] شواهده

[وأبدى][9] كتابا كان فخرا وجوده ... لقحطان إذ كعب بن عمرو[10] [محاتده][11] [12]

وجمّع فيه ما تفرق في الورى ... فطارفه يعزى إليه، وتالده

---

(1) الكواعب: مفرده: الكاعب وهي التي نهد ثديها أي انتبر وأشرف فهي كعاب، وكاعب.

(2) الأعفر: مؤنثه: عفراء والجمع عُفر، نوع من الظباء.

(3) الأبدة ج أوابد: الوحوش.

(4) في الإحاطة: 3/ 52: يسيغه.

(5) الماء القراح: الخالص.

(6) أي لا يكرع من منابعه الصافية إلا هو، ولا يأتي إليها غيره.

(7) اشتد الشيء: قوي وصلب، وجاء في «اللسان» قوله:

«أعلمه الرماية كل يوم ... فلما اشتد ساعده رماني»

قال الأصمعي: اشتد بالشين المعجمة، ليس بشيء، واستد الشيء: استقام ـ اللسان: سدد.

(8) عَطِلَتِ المرأة: نزعت حليها، والرجل من المال أو الأدب، وكذا القوس من الوتر: خلا، فهو عاطل، وعُطُل، وَعُطُلٌ ج أعطال، والمراد هنا: أنه لولا سيبويه لخلا النحو من شواهده.

(9) في «أ»: وأبي.

(10) إشارة إلى أن «سيبويه» كان من موالي بني الحارث بن كعب بن عمرو. انظر طبقات الزبيدي: 66، وتاريخ بغداد 12/ 195، والنزهة: 61.

(11) في «أ»: فحاتده.

(12) المحتِد: ج محاتد: الأصل والطبع.

بعمرو بن عثمان بن قنبر الرضا	أطاعت عواصيه، وثابت شوارده
عليك قرآن النحو[1]، نحو ابن قنبر	فآياته مشهودة، وشواهده
كتاب أبي بشر[2] فلا تك قاريا	سواه فكل ذاهب الحسن، فاقده
هم خلج، بالعلم مدت، فعندما	تناءت، غدت تزهى وأنت تشاهده
ولا تعد عما حازه إنه الفرا[3]	وفي جوفه كل الذي أنت صائده[4]
وإذا كنت يوما محكما لكتابه	فإنك فينا نابه القدر ماجده
ولست تبالي إن فككت رموزه	أعضك دهر، أم عرتك شدائده
هو العضب، إن تلق الهياج شهرته	وإن لا تصب حربا فإنك غامده
تلقاه كل بالقبول وبالرضى	فذو الفهم من تبدو إليه مقاصده
ولم يعترض فيه سوى ابن طراوة[5]	وكان طريا لم تقادم معاهده
وجسره طعن المبرد[6] قبله	وإن الثمالي[7] بارد الذهن، خامده
[هما][8] ما هما صارا مدى الدهر ضحكة	يزيف ما قالا، وتبدو مفاسده

---

(1) كان يطلق على كتاب سيبويه اسم: «قرآن النحو»، سماه الناس بذلك مبالغة، وإعجاباً به. انظر: مراتب النحويين: 106.

(2) جاء في «النزهة»: 60 ـ 61: كنيته: أبو الحسن، و«أبو بشر» أشهر.

(3) الفراء: مقصور، وممدود: حمار الوحش. اللسان ـ فرأ.

(4) وفي البيت إشارة إلى المثل: «كل الصيد في جوف الفرا». فكل صيد أقل من الحمار الوحشي لصغره يدخل في جوف الحمار. وهو يضرب لمن يفضل على أقرانه. مجمع الأمثال: 2/ 136.

(5) هو أبو الحسين سليمان بن محمد المالقي المشهور بابن طراوة. ت: 528هـ ـ 1133م. انظر البغية: 263.

(6) قال ياقوت في معجم الأدباء: 19/ 111 ـ 122: لقب بـ«المبرد» لأنه لما صنف «المازني» كتاب: «الألف واللام» سأله عن دقيقه، وعويصه، فأجاب بأحسن جواب، فقال له «المازني»: قم، فأنت «المبرد» (بكسر الراء) أي المثبت للحق، وحرفه الكوفيون ففتحوا الراء تهكماً به.

(7) الثمالي: ثمالة، قبيلة من الأزد إليها ينتمي المبرد. قال عبد الصمد بن المعذل يعاتبه:

سألنا عن ثمالة كل حي	فقال القائلون: ومن ثماله؟
فقلت: محمد بن يزيد منهم	فقالوا: زدتنا بهم جهاله

انظر: أخبار النحويين: 96 ـ 97، والنزهة: 217 ـ 227، ومعجم الأدباء: 19/ 116.

(8) غير واضحة في «أ».

تكون صحيح العقل، حتى إذا ترى ... تباري أبا بشر، إذا أنت فاسده

يقول امرؤ ـ قد خامر الكبر رأسه ... وقد ظن أن النحو سهل مقاصده

ولم يشتغل إلا بنزر مسائل ... من الفقه في أوراقه هو راصده

وقد نال بين الناس جاها ورتبة ... وألهاه عن نيل المعالي ولائده[1]

وما ذاق للآداب طعما ولم يبت ... يعنى بمنظوم، ونثر يجاوده[2]

فينكح أبكار المعاني، ويبتغي ... لها الكفء من لفظ بها هو عاقده

[رأى][3] سيبويه فيه بعض نكادة ... [وعجمة][4] لفظ، لا تحل معاقده[5]

فقلت: [اتئد][6] ما أنت أهل لفهمه ... وما أنت إلا غائض[7] الفكر راكده

لعمرك ما ذو جبة[8] وتسمت ... وإطراق رأس، والجهات تساعده

فيمشي على الأرض الهوينا كأنما ... إلى الملأ الأعلى تناهت مراصدُه[9]

[وإيهامك][10] الجهال أنك عالم ... وأنك فرد في الوجود، وزاهده

بأجلب للنحو الذي أنت هاجر ... من الدرس بالليل الذي أنت هاجده

أصاح، تجنب من غوي مخذل ... وخذ في طريق النحو، إنك راشده

لك الخير، فادأب ساهرا في علومه ... فلم يسم إلا ساهر الطرف، ساهده

ولا ترج في الدنيا ثوابا فإنما ... لدى الله حقا، أنت لا شك واجده

ذوو النحو في الدنيا قليل حظوظهم ... وذو الجهل فيها وافر الحظ زائده

---

(1) الولائد: مفرده وليدة: الصبية.

(2) أي ينظر جيده من رديئه.

(3) في «أ» أرى، وفي الإحاطة: رأى.

(4) في «أ»: وحجة.

(5) المعاقد مفرده معقد: موضع الانعقاد.

(6) غير واضحة في «أ».

(7) غائض العقل: ناقصه.

(8) في «الإحاطة»: ذو لحية، والجبة: ثوب واسع يلبس فوق الثياب.

(9) مفرده المَرصد، والمِرْصاد، وهو عند العرب: الطريق.

(10) في «أ»: وإلهامك.

لهم أسوة فيها «علي»[1] لقد مضى مضى بعده عنها «الخليل» فلم ينل
ولم يلق في الدنيا صديقا يساعده كفافا، ولم يعدم حسودا يناكده

ولاقى أبا بشر بشر سفيهها غداة [تمادت][2] في ضلال بغادده[3]

أتى نحو هارون[4] يناظر شيخه [فنافحه][5] حتى تبدت مناكده

فأطرق شيئا، ثم أبدى جوابه بحق، ولكن أنكر الحق جاحده 24ظ//

وكاد «علي»[6] «عمرا»[7] إذ صار حاكما وقدما «علي»[8] كان «عمرو»[9] يكايده

سقاه بكأس لم يفق من خُمارها وأورده الأمر الذي هو وارده

ولابن زياد[10] شركة في مراده وكابن زياد[11] مشرك القلب زائده

هما جرعا إلى علي وقنبر أفاويق سم، لم تنجذ[12] أساوده[13]

---

(1) المراد: علي بن أبي طالب.
(2) في «أ»: تمالت.
(3) أي أهل بغداد، وفي هذا البيت إشارة إلى ما لقيه سيبويه على يد أهل بغداد في مناظرته مع الكسائي. انظر طبقات الزبيدي: ترجمة سيبويه ص: 68.
(4) هو هارون الرشيد.
(5) غير واضحة في «أ».
(6) هو علي بن حمزة الكسائي.
(7) هو عمرو بن عثمان بن قنبر.
(8) و(9) إشارة إلى قضية عمرو بن العاص مع علي بن أبي طالب.
(10) ابن زياد: هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء، من نحاة الكوفة. ت: 207هـ ـ 822م. من أصحاب الكسائي، وأحد الذين حضروا معه مناظرته مع سيبويه. انظر طبقات الزبيدي: 68 و131 ـ 133.
(11) هو عبيد الله بن زياد بن أبيه. ت: 67هـ ـ 686م. كان خصومه يدعونه «ابن مرجانة» و«مرجانة»: اسم أمه. كان من ولاة الأمويين وأنصارهم، وصاحب فاجعة كربلاء التي أودت بحياة الحسين وقتله على يده. وقد أورد صاحب عيون الأخبار: 1/ 229، جملة من أخباره فانظرها من هناك.
وقد استغل الشاعر التشابه بين الاسمين ليبين ما حصل لسيبويه على يد الكسائي في الأبيات بعده.
(12) نجّدته التجارب: أحكمته، وصيرته عارفاً ومجرباً بالأمور، والناجذ: واحد النواجذ: أي الأضراس. ويقال: عض على ناجذه، أي بلغ أشده، لأن النواجذ تنبت بعد البلوغ وكمال العقل.
(13) الأساود: ج أسود. الحية العظيمة السوداء.
ويقصد الشاعر أن هذا السم من أساود فتية لم تكبر، ولذلك فسمها قوي، وأشد إذاية وأعظم خطراً.

أبكي على عمرو ولا عمرو مثله ... إذا مشكل أعيا، وأعوز ناقده
قضى نحبه شرخ الشبيبة لم يرع ... بشيب، ولم تعلق بذام معاقده
لقد كان للناس اعتناء بعلمه ... بشرق وغرب، تستنار فوائده
والآن فلا شخص على الأرض قارىء ... كتاب أبي بشر، ولا هو رايده
سوى معشر بالغرب، فيهم تلفت ... إليه، وشوق ليس تخبو مواقده
وما زال منا «أهل أندلس» له ... جهابذ، تبدي فضله، وتناجده
وإني في مصر، على ضعف ناصري ... لناصره، ما دمت حيا، وعاضده
أثار «أثير الغرب»[1] للنحو كامنا ... وعالجه، حتى تبدت قواعده
وأحيا «أبو حيان» [ميت][2] علومه ... فأصبح علم النحو ينفق كاسده
إذا مغربي حط بالثغر رحله ... تيقن أن النحو أخفاه لاحده[3]
بُلينا بقوم، صدروا في مجالس ... لإقراء علم، ضل عنهم مراشده
لقد أخر التصدير عن مستحقه ... وقدم غمْر[4]، خامد الذهن جامده
وسوف يلاقي من سعى في جلوسهم ... من الله عقبى، ما أكنت عقائده
علا عقله فيهم هواه فما درى ... بأن هوى الإنسان للنار قائده 25و//
أقمنا بمصر نحو عشرين حجة ... يشاهدنا ذو أمرهم ونشاهده
فلما ننل منهم مدى الدهر طائلا ... ولما نجد فيهم صديقا نوادده
لنا سلوة فيمن سردنا حديثهم ... وقد يتسلى بالذي قال سارده
أخي، إن تصل يوما، وبلغت سالما ... لغرناطة، فانفذ لما أنا عاهده

---

(1) إشارة إلى لقب «أبي حيان» الذي لقب به في المشرق، فهو أثير الدين المنتسب إلى الغرب.

(2) في «أ»: موت.

(3) في هذا البيت يقصد نفسه لإمامته في النحو وهو مغربي، فإذا أراد الرجوع إلى بلاده، وحط رحاله بثغر الإسكندرية للرحيل، فإن علم النحو ـ في نظره ـ سيقبر، ويدفن.

(4) الغُمر: الجاهل.

وقبل ثرى أرض بها [حل][1] ملكنا[2] [وسلطاننا][3] الشهم الجميل عوائده

مبيد العدا قتلا، وقد عم شرهم ومحيي الندا فضلا، وقد رمّ[4] هامده

أفاض على الإسلام جودا ونجدة فعز مواليه، وذل معانده

وعم بها إخواننا بتحية وخص بها الأستاذ، لا عاش كائده

جزى الله عنا شيخنا وإمامنا وأستاذنا، الحبر الذي عم فائده

لقد أطلعت جيان[5] أوحد عصره فللغرب فخر، أعجز الشرق خالده

مؤرخه، نحويه، وإمامه محدثه، جلت، وصحت مسانده

نماه عظيم من ثقيف[6]، وإنما به استوثقت منه العرى، ومساعده

وما أنس لا أنسى سهادي ببابه بسبق، وغيري نائم الليل راقده

فيجلو بنور العلم ظلمة جهلنا ويفتح علما مغلقات رصائده

وإني وإن شطت بنا [غربة][7] النوى لشاكره، في كل وقت وحامده

بغرناطة روحي وفي مصر جثتي ترى هل يثني الفرد من هو فارده

أبا جعفر[8] خذها قوافي من فتى تتيه على غر القوافي قصائده

---

(1) في «أ»: جل.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن يوسف بن نصر، ثاني الملوك من بني نصر. ت: 701هـ ـ 1301م. انظر: اللمحة البدرية: 50 ـ 60، والإحاطة: 1/ 191.

(3) في «أ»: وسلطانها.

(4) رم: بلي: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ﴾ سورة يس، الآية: 78. والهامد: البالي المسود المتغير.

(5) جيّان: مدينة كانت من القواعد الأندلسية الهامة أيام الدولة الإسلامية، وهي تقع شمال غرناطة، وشرقي قرطبة. من علمائها: عالم النحو صاحب الألفية ابن مالك. معجم البلدان: 2/ 195.

(6) ذكر ابن الخطيب في «الإحاطة» 1/ 188: أن «ابن الزبير» ينتمي إلى كعب بن مالك بن علقمة بن مسلم بن عدي بن مرة بن عوف بن ثقيف.

(7) بياض في «أ».

(8) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن كعب الثقفي. ت: 708هـ ـ 1308م. وفي رواية أنه توفي: 707هـ. الجياني المولد الغرناطي المنشأ، محدث، مفسر، مقرىء، أصولي، أديب، ناقد، مؤرخ. له «الذيل على صلة ابن بشكوال»، و«ملاك التأويل في المتشابه اللفظ من التنزيل»... انظر الإحاطة 1/ 188 ـ 193، والبغية: 126 ـ 127.

يسير بلا إذن إلى الأذن حسنها فيرتاح سماع لها ومناشده
غريبة شكل كم حوت من غرائب مجيدة أصل أنتجتها أماجده
[فولاك][1]، يا مولاي ما فاه مقولي بمصر، ولا حبرت ما أنا ناضده
لهذبتني حتى أحوك مفوفا من النظم، لا يبلى على الدهر آبده
وأذكيت فكري بعد ما كان خامدا وقيدت شعري، بعدما ند شارده
جعلت ختاما فيه ذكرك إنه هو المسك، بل أعلى، وإن عز ناشده

وعنى بشيخه الذي أشاد بذكره، الإمام العلامة أبا جعفر ابن الزبير - رحمه الله -.

النوع الثاني: المنثور:

ومن أبرعه الفصل الذي ثبت في صدر[2] مفصل الزمخشري، فإنه أبدع فيه ما شاء، وأجاد التحبير والإنشاء، وأشاد بفضل النحو وأهله، ونكس للباغي عليه راية جهله، وفيه يقول بعض الشيوخ شاهداً باستقلاله، واكتفاء حجته واستدلاله: «تأمله فإنه عين الإنصاف، وحجة قاطعة في موضع الخلاف، يسمع للصم، ويستنزل العصم»[3].

وهو قوله: «ولعل الذين يغضون من العربية، ويضعون من مقدارها، ويريدون أن يخفضوا ما رفع الله من منارها، حيث لم يجعل خِيرَة رسله، وخَيْر كتبه، في عُجم خلقه، ولكن في عُربه، لا يبْعُدون عن الشعوبية، منابذةً للحق الأبلج، وزيغاً عن سواء المنهج، والذي يُقْضَى منه العجب، حال هؤلاء في قلة [إنصافهم][4] وفرط جَوْرهم واعتسافهم، وذلك [أنهم][5] لا يجدون علماً من

---

(1) في «أ»: لولا.
(2) يشير إلى ما أورده أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري. ت: 538هـ - 1143م. في صدر كتابه «المفصل في علم العربية»: ص2 - 5 من المقدمة.
(3) العُصْم: بقية كل شيء وأثره من خضاب ونحوه.
(4) في «ج»: إيضافهم.
(5) في «ج»: أغنم.

العلوم الإسلامية فقهها وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها، مبنياً على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونة 26و// بالروايات عن سيبويه، والأخفشِ[1]، والكسائي[2] والفراء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم، والتشبث بأهداب فَسْرِهم وتأويلهم، و[بهذا][3] اللسان مناقلتُهم في العلم ومحاورتهم، وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطرُ في القراطيس أقلامهم، وبه تسْطُر الصكوك، والسجلات حكامهم، فهم [ملتبسون][4] بالعربية أيةَ سلكوا، غير منفكين منها أينما توجهوا، كل عليها حيث سُيِّروا.

ثم إنهم في تضاعيف ذاك يجحدون فضلها، ويدفعون خصلها، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها وينهون عن تعلمها وتعليمها، ويمزقون أديمها، ويمضغون لحمها، فهم في ذلك على المثل السائر: «الشعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمُّ»[5]، ويدعون الاستغناء عنها، وأنهم ليسوا في [شيء][6] منها.

فإن صح ذلك فما بالهم لا يطلقون اللغة رأساً، والإعراب، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما، وينفُضوا من أصول الفقه غبارهما، ولا يتكلموا في الاستثناء، فإنه نحو، وفي الفرق بين المعرف والمنكر، فإنه نحو، وفي التعريفين: تعريف الجنس، وتعريف العهد، فإنهما

---

(1) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش. ت: 215هـ ـ 830م، من كبار نحاة البصرة. صنف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي. انظر: طبقات الزبيدي 72 ـ 74 والنزهة: 133 ـ 135 وقد ترجم له ابن الأزرق في معرض شرحه لهذا النص المأخوذ من المفصل، انظر: 27ظ من مخ «أ». ص: 172 من هذا الكتاب.

(2) سيترجم له في ص: 27ظ من مخ «أ». ص: 172 من هذا الكتاب.

(3) في «أ» هذا.

(4) في «أ»: بياض، وفي «ج»: متلبسون.

(5) إشارة إلى المثل «خبز الشعير يؤكل ويذم»، معجم البلدان: 1/ 365.

(6) في المفصل ص: 3 من المقدمة: في شق منها.

نحو، وفي الحروف كالواو، والفاء، وثم، ولام الملك، ومن التبعيض ونظائرها، وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين إن، وأن، وإذا، ومتى، وكلما، وأشباهها مما يطول ذكره، فإن ذلك كله من النحو. وهلا سفهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني[1] ـ رحمه الله ـ فيما أودع «كتاب الأيمان»! . . .

وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس، وحلق المناظرة، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالاً وأبهة، وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة، وهل انقلبوا هزأة للساخرين، وضحكة 26ظ// للناظرين.

هذا فإن الإعراب: «أجدى من تفاريق العصا»[2].

وآثاره الحسنة عديد الحصى، ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب (فقد)[3] ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، فقال ما هو تَقَوُّل، وافتراء وهراء، منه كلام الله براء، وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت[4] علم القرآن، الكافل بإبراز محاسنه، الموكل بإثارة [معانده][5].

فالصاد عنه كالساد لطرق الخير كيلا تسلك، والمريد بموارده أن تعاف، وتترك.

---

(1) محمد بن الحسن الشيباني بالولاء، الحنفي أبو عبد الله. ت: 189هـ ـ 805م، فقيه محدث، من تصانيفه في فروع الفقه الحنفي: «الجامع الكبير»، «الجامع الصغير». انظر: تاريخ بغداد: 2/ 172 ـ 182، والنجوم الزاهرة: 2/ 130 ـ 131.

(2) هذا عجز بيت صدره:

[أشهد بالمروة يوما والصفا أنك . . .]

وذكر صاحب اللسان عن ابن بري: أنه لغنية الأعرابية، وقيل لامرأة قالته في ولدها. . . الذي كان قد واثب نتى فقطع أنفه فأخذت أمه ديته، ثم واثب آخر فقطع شفته، فأخذت أمه ديتها فصلحت حالها، فقالت بيتين: أحدهما هذا الشاهد الذي سيوضح ابن الأزرق فيما بعد المقصود منه في هذا الموضع. انظر ص: 28و من مخ «أ». ص: 171 ـ 172 من هذا الكتاب.

(3) زيادة من «المفصل»: ص: 4 من المقدمة.

(4) نكتة: ج نكت ونكات: المسألة الدقيقة أخرجت بدقة نظر وإمعان فكر.

(5) في «ج»: معاديه.

وفي معنى ما يخص منه مدح هذا العلم، ما وقفت عليه لبعض المصنفين في فصل يتضمن التعريف بفضله، وهو قوله: «أحق ما تحلى به الإنسان، وريض به الخاطر واللسان، علم النحو الذي هو أول الفصاحة وآخرها، ومورد البراعة ومصدرها، وينبوع المحاسن ومعدنها، ومقر الآداب ومسكنها، يسكن نافر الخطاب، ويسترد شارد الصواب.

إذا طالعه الغبي انفتح في صدره أبواب فضل كانت مبهمة، وأضاء في فكره سبيل فهم كانت مظلمة، وانطلق لسانه بالكلام، فأتى به في أفخر ملابسه، وأثبت له المعنى في أزكى مغارسه، ونطق عن صحة لا ينتثر الخطل عن عذباتها، ولا يثمر الزلل في شجراتها فهو زناد الكلام، ومِسَنُّ الأفهام، ومعيار البيان، وصيقل الخاطر واللسان، روضة العلماء وبستانهم، ورَوْح [الفهماء][1] وريحانهم، ومجال الأدباء وميدانهم، ودليل الفضلاء وبرهانهم، فمحاسنه متناسبة لا تختل، وفضائله منعقدة لا تنحل» اهـ.

تفسير غريب:

يغضون من العربية بالضم: أي ينقصون من قدرها.

يقال: غض منه يغض بمعنى: وضع ونقص من قدره.

ويضعون من مقدارها: أي يحطون 27و// منه.

من منارها: أي عَلَمها، من منار الطريق، وهو عَلَمه.

وقيل في أبرهة ملك من ملوك اليمن: ذو المنار، لأنه أول من ضربه على طريقه في مغازيه ليهتدي به إذا رجع، قاله الجوهري.

خِيرة رسله: بسكون الياء وفتحها مثل عِنَبَة، أي تختاره منهم.

في عُجم خلقه: هم خلافُ العُرب.

عن الشعوبية: فرقة لا تفضل العرب على العجم، ويقال لغير العرب:

---

(1) في «أ»: البهماء.

شعوبية، قال ابن عطية[1]: «لأن تفصيل أنسابها خفي، فلم يعرف أحد منهم إلا بأن يقال: فارسي، تركي، رومي، فعرفوا بشعوبهم، وهي أعم ما يعبر به عن جماعتهم.

قال: ويقال: بفتح الشين، وهذا من تغيير النسب».

منابذة: من النبْذ بمعنى إلقاء [شيء][2] وطرحه.

للحق الأبلج: أي الواضح المشرق، يقال: «الحق أبلج، والباطل لجلج»: أي يردد من غير أن ينفذ.

قال الجوهري: وزيغاً عن سواء المنهج، أي ميلاً عن وسط الطريق الواضح البين.

يقضى منه: أي يؤدى.

وفرط جورهم: مجاوزة الحد فيه، يقال: إياك والفَرْط في الأمر بالتسكين اسماً من أفرط: إذا تجاوز الحد.

واعتسافهم: افتعال من العسف، وهو الأخذ على غير الطريق.

مشحونة: أي مملوءة، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[3].

عن سيبويه: هو الإمام الجليل أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام الصناعة، ومتبوع الجماعة، توفي سنة ثمانين ومائة، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، ولذلك قيل على ما نقله ابن الربيب[4]:

---

(1) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي المالكي، ت: 546هـ ـ 1142م ـ كان فقيها عالماً بالتفسير والنحو واللغة والأدب والحديث، ولي قضاء ألمرية، ورحل إلى المشرق من مصنفاته: «المحرر الوجيز في التفسير»، كما ألف برنامجاً ضمنه مروياته، وأسماء شيوخه. انظر الصلة: ص386 وفيها أنه توفي سنة 542هـ، والديباج: 2/ 57 ـ 59.

(2) بياض في «أ».

(3) سورة الشعراء، الآية: 119، وسورة يس، الآية: 41.

(4) هو الحسن بن محمد التميمي التاهرتي المعروف بابن الربيب. ت: 420هـ ـ 1029م رياضي، أديب، لغوي، نحوي... شاعر، طلب العلم والأدب بالقيروان، وتولى القضاء من مصنفاته «كتاب في النسب» انظر الإنباه: 1/ 318، والوافي للصفدي 12/ 237.

«إنه من الأفذاذ الذين لم يبلغوا الأشد، وأتوا بالعجائب، كل شخص في فنه، فأول من عدوا منهم الإسكندر[1]، وعدوا منهم الراوندي[2] صاحب «قضيب الذهب» المشهور بالفلسفة، وعدوا منهم سيبويه، لكونه بلغ في النحو مبلغاً لم يبلغه غيره، وعدوا منهم أبا تمام في الشعر، وعدوا منهم ابن سينا.

قال: على أن من الناس 27ظ// من يقول: إن ابن سينا[3] جاوز الخمسين، وإنما يشنع ذلك حساده لينزلوه عن تلك المنزلة.

والأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة توفي سنة خمس عشرة ومائتين.

والكسائي: هو الإمام أبو الحسن علي بن حمزة أحد القراء السبعة، توفي هو ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة فدفنا في يوم واحد.

وقال هارون الرشيد: «دفنت الفقه والنحو في يوم واحد»[4].

والفراء: هو أبو زكرياء يحيى بن زياد، توفي في طريق مكة سنة سبع ومائتين[5].

والاستظهار: هو طلب الظهور.

في مآخذ النصوص: جمع مأخذ من الأخذ.

والتشبث: هو التعلق بالشيء.

بأهداب: جمع هُدب كقفل، وهو ما نبت من الشعر على أشفار العين، واحدتها هدبة وأيضاً يراد الأغصان المجتمعة.

---

(1) يشير إلى الإسكندر الأكبر المقدوني الملقب بذي القرنين. ت: 324ق.م.

(2) هو أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق البغدادي المعروف بالراوندي ت: (298هـ ـ 910م). عالم متكلم، نعت بالإلحاد والكفر والزندقة، من كتبه المصنفة: «قضيب الذهب»، انظر: الفهرست: 163، والوفيات 1/ 94 ـ 95.

(3) وقد ترجمنا له في هامش ص: ص: 187 أثناء تعرض المؤلف لبعض تآليف ابن سينا.

(4) انظر: طبقات الزبيدي: ص130 «ترجمة الكسائي»، و«النزهة»: 74.

(5) وله ترجمة سابقة بهامش ص: 162.

فَسْرهم: هو التفسير بمعنى واحد، وهو البيان.

وتأويلهم: هو تفسير ما يؤول إليه الشيء.

مناقلتهم: مفاعلة، من نقل الحديث، يقال: ناقلت فلاناً الحديث، إذا حدثته وحدثك.

ومحاورتهم: هي المراجعة، والمجاوبة.

في القراطيس: جمع قِرطاس بكسر القاف وضمها، ويقال: قِرْطَس: وهو ما يكتب فيه أي شيء كان، ويراد به الغرض، يقال: رمى [فقرطس][1]: إذا أصابه.

وبه تسطر: أي تخط.

وتكتب الصكوك: جمع صك، وهو الكتاب، فارسي معرب.

والسجلات: جمع سجل، وهو الصحيفة.

في تضاعيف ذلك: أي في أثنائه.

ويدفعون [خَصْلها][2]: هو الخطر الذي يخاطر عليه الرماة، يقال: أحرز فلان خصله إذا غلب.

ويمزقون أديمها: أي جلدها.

رأي محمد بن الحسن الشيباني: هو [المتقدم][3] الذكر[4].

لم يتراطنوا: من الرطانة وهو التكلم بالعجمية، يقال: تراطن القوم فيما بينهم إذا تكلموا بها.

وأبهة: هي العظمة والكبرياء، يقال: تأبه الرجل: إذا تكبر.

أجدى 28و// من تفاريق العصا: أي أنفع مما يفرق منها، وهو مأخوذ من قول الشاعر:

---

(1) في «أ»: بقرطس.

(2) في «أ»: حصلها، وفي «ج» خطها.

(3) في «أ»: [المقدم].

(4) إشارة إلى ما ورد في النص السابق للزمخشري. انظر ص: 167.

أشـهـد بـالـمـروة يـومـا والـصـفـا ... أنـك أجـدى مـن تـفـاريـق الـعـصـا

قال الجوهري[1] عن ابن الأعرابي[2]:

«العصا تكسر فيتخذ منها ساجور، فإذا كسر الساجور اتخذت منه الأوتاد فإذا كسر الوتد اتخذ منه عران البخاتي، فإذا فرض رأسه اتخذت منه التوادي [تصر بها][3] الأخلاف»[4].

والساجور: خشبة تجعل في عنق الكلب.

والعِرَان: قال الأصمعي: هو العود الذي يجعل في وِتْرَةِ أنف البُخْتِي[5].

والتوادي: بالتاء المثناة من فوق، جمع تودية، وهي الخشبات التي تشد على خِلْفِ الناقة بكسر الخاء، وهو حلمة ضِرْعِ الناقة القادمان والآخران.

وتصر: أي تشد. قال الجوهري: يقال [صررت][6] الناقة: شددت عليها الصرار، وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية لئلا يرضع[7] ولدها.

على تعاطي تأويله: أي على خوضه فيه. يقال: فلان يتعاطى كذا، أي يخوض فيه.

ركب عمياء: يقال لمن ركب أمراً بجهالة، وهوىً فاسداً.

---

(1) في الصحاح.

(2) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي الكوفي، ت: 231هـ ـ 846م، لغوي، نحوي، راوية لأشعار القبائل. . . من آثاره: «النوادر»، «معاني الشعر»، «تاريخ القبائل»، انظر: تاريخ بغداد: 5/ 282 ـ 285 والوفيات: 4/ 306 ـ 309.

(3) في «أ» و«ج»: تضربها.

(4) انظر اللسان «فرق».

(5) البختي: البخت والبختية: دخيل في العربية، أعجمي معرب، وهي الإبل الخراسانية وبعضهم يقول عربي وينشد لابن قيس الرقيات في أبيات يمدح بها مصعب بن الزبير:

يَـهَـب الألـف والـخـيـول ويـسـقـي ... لـبـنَ الـبُـخْـت، فـي قِـصَـاعِ الـخَـلَـنْـجِ

الواحد: بُخْتِيّ، فيقال: جمل بختي، وناقة بختية ـ اللسان ـ.

(6) في «ج»: ضررت.

(7) في الصحاح: ليلاً يرضعها.

وخبط خبط عشواء: وهي الناقة التي لا تبصر أمامها، فهي تخبط كل شيء بيدها أي تضربه ولا تتوقاه.

قال الجوهري: وركب فلان العشواء، إذا خبط أمره على غير بصيرة، وفلان خابط خبط عشواء.

وهراء: هو الكلام الكثير الخطأ.

منه كلام الله براء: بفتح الباء وكسرها. من البراءة من العيب.

وهو المرقاة: قال الجوهري: والمرقاة بالفتح: الدرجة، ومن كسرها شبهها بالآلة التي يعمل بها.

قال: ومن فتح قال: هذا موضع يفعل فيه، فجعله بفتح الميم مخالفاً.

بإثارة: من أثرت الشيء، إذا أخرجته وأبرزته.

أن تعاف: أي تكره من عفت الشيء أعافه عيافاً: كرهته.

وينبوع المحاسن: أي عينها على وجه الاستعارة 28ظ// لأن الينبوع عين الماء، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾[1] ويجمع على ينابيع كقوله تعالى: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2].

إذا طالعه الغبي: هو القليل الفطنة.

لا ينتثر الخطل: هو المنطق الفاسد المضطرب.

عن عذباتها: جمع عَذْبة: وهي طرف اللسان.

فهو زناد الكلام: أي ما يَقْدح بِهِ ناره ـ على وجه الاستعارة ـ وهو جمع، الواحد منه: زَنْد، وهو العود الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والسفلي يقال: زَنْدَة فيها ثُقْبة. قال الجوهري: فإذا اجتمعا قيل: زندان، ولم يقل زندتان. قال: والجمع زِناد، وأزْنُد، وأزْنَاد.

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 90.

(2) سورة الزمر، الآية: 21.

ومِسَنُّ الأفهام: أي حَجَرُها الذي يحدد به، [وهو][1] بكسر الميم.

وصيقل الخاطر: «[الصيقل][2] [3]: هو الصائغ الذي [يجلو][4] الشيء، يقال: صقل السيف، ويقال بالسين، صقلاً، وصِقَالاً، فهو صاقل، والجمع صَقَلة، والصائغ: صيقل، والجمع الصياقلة.

«ورَوْحُ الفهماء وريحانهم»: من قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾[5] قيل: فيهما رحمة ورزق، وقيل: «الروح» الرحمة، والسعة، والفرح، ومنه روح الله، و«الريحان»: الطيب، وقيل الرزق، وقيل: الشجر المعروف في الدنيا. وقال الخليل: هو طَرَفَ كُلِّ بُقْلَةٍ طيبة فيها أوائل النَّوْر.

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ في الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما ـ: «هما ريحانَتَيَّ من الدنيا».

---

(1) في «ج»: وهي.
(2) في «ج»: صقيل.
(3) الصيقل: مبالغة صاقل.
(4) في «ج»: يجلد.
(5) سورة الواقعة، الآية: 89.

خاتمة الباب الأول

الفصل الأول

في الفضائل العقلية

خاتمة الباب

بتقرير فضائل العلم إطلاقاً أو تقييداً باعتبار بعض العلوم الإسلامية إذ تقدم أنها تتضمن مدح هذا العلم من حيث هو [فن][1] من فنونه المعتبرة، وعند ذلك فيتأكد بحسب هذا المجموع [توقيف][2] المتعلم على تلك الفضائل لترغبه في الطلب، وتنهض عزيمة الاشتغال به. فنقول تلخيصاً لما ذكره الناس 29و// من ذلك: للعلم فضائل كثيرة مرجعها إلى ما هو عقلي محض، ونقلي كذلك، ومركب منهما، فهي إذ ذاك منحصرة في فصول ثلاثة نذكر منها ـ إن شاء الله ـ ما يكفي بحسب هذا الموضع.

---

(1) ساقطة من «أ».

(2) في «ج»: ترقيف.

الفصل الأول
في الفضائل العقلية

وهي من تلك الجهة جملة فضائل:

الفضيلة الأولى:

أنه لا خفاء عند ذوي العقول الراجحة أن العلم صفة شرف وكمال، وأن الجهل صفة حطة ونقصان، ولذلك مهما قيل للرجل العالم: يا جاهل تأذى بذلك، وإن كان يعلم من نفسه أنه ليس كذلك.

قال الماوردي[1]: «وليس يجهل فضل العلم إلا أهل الجهل، لأن فضل العلم إنما يعرف بالعلم وهذا أبلغ في فضله. لأن فضله لا يعلم إلا به، فلما عدم الجهال العلم الذي به يتوصلون إلى فضل العلم، جهلوا فضله، واسترذلوا أهله، وتوهموا أن ما تميل إليه أنفسهم من الأموال المقتناة، والطرف المشتهاة، أولى أن يكون إقبالهم عليها، وأحرى أن يكون اشتغالهم بها.

وقد قال ابن المعتز[2]: العالم يعرف الجاهل لأنه كان جاهلاً، والجاهل لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالماً.

---

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بالماوردي، ت: 450هـ ـ 1058م، أديب، سياسي، فقيه، أصولي... من تصانيفه: «الأحكام السلطانية»، «الحاوي الكبير في فروع الفقه الشافعي»، «أدب الدين والدنيا» انظر: تاريخ بغداد: 12/ 102 ـ 103، ومعجم الأدباء 15/ 52 ـ 55، وطبقات الشافعي: 5/ 267 ـ 285.

(2) هو أبو العباس عبد الله بن المعتز بالله محمد بن المتوكل... بن هارون العباسي البغدادي. ت: 296هـ ـ 908م. أديب، شاعر، ولي الخلافة يوماً واحداً، وقيل نصف يوم حيث=

[قال][1] وهذا صحيح، ولأجله انصرفوا عن العلم وأهله انصراف الزاهدين، وانحرفوا عنه و[عنهم][2] انحراف المعاندين لأن من جهل شيئاً عاداه»[3]اهـ.

الفضيلة الثانية:

لا شك أن الإنسان أفضل من سائر الحيوان، وتلك الفضيلة التي شرف الله بها نوعه ليست لقوته وصورته، فإن كثيراً من الحيوانات يساويه في مثل ذلك، ويزيد عليه كالجمل في القوة، والفيل في عظم الجسم، والأسد في الشجاعة، والعصافير في كثرة السِفاد[4]، والحمار في الأكل. وإنما هي لما اختص به من اللطيفة الربانية التي استعد بها لإدراك حقائق المعلومات، والاطلاع على أسرار 29ظ/ المعقولات، ومن هناك لما أراد إظهار فضل آدم على الملائكة، وإقامة الحجة عليهم، وفي ضمن ذلك بيان حكمته تعالى ـ ما أظهر ذلك إلا بالعلم الذي به تمكن آدم عليه السلام من معرفته بأسماء الأشياء كلها.

قال الإمام فخر الدين: «فلو كان في الإمكان وجود شيء أشرف من العلم لكان من الواجب إظهار فضله بذلك الشيء لا بالعلم»[5].

الفضيلة الثالثة:

أنه لا كمال، ولا لذة فوق كمال العلم ولذته، ولا نقصان ولا شقاوة فوق نقصان الجهل وشقاوته، وبيانه من وجهين:

أحدهما: أن الإدراك كلما كان أعوص، والمدرك أشرف، كانت اللذة لا

= مات مخنوقاً. من آثاره: «ديوان شعر»، «البديع»، «طبقات الشعراء»، انظر: الفهرست: 174 ـ 175 ـ وتاريخ بغداد: 10/ 95 ـ 101، والنزهة: 233 ـ 234.

(1) ساقطة في «ج».
(2) ساقطة في «أ» و«ج».
(3) انظر أدب الدنيا: ص17 ـ 18.
(4) السفاد: نزو الذكر على الأنثى.
(5) انظر تفسير الرازي: 2/ 178.

محالة أشرف وأكمل، ومعلوم أن محل العلم هو الروح، وهو أشرف من البدن، وأن الإدراك العقلي ومدركاته أشرف من الإدراك الحسي ومدركاته.

قال الإمام فخر الدين: «لأنه هو الله رب العالمين، وجميع مخلوقاته، من الملائكة والأفلاك، والعناصر، والجمادات، والنبات، والحيوان، وجميع أحكامه، وأوامره، وتكاليفه»[1].

الثاني: أن الواحد منا قال: إذا سئل عن مسألة علمية فإن علمها وقدر على الجواب بالصواب فيها فرح بذلك وابتهج، وإن جهلها نكس رأسه حياء من ذلك.

قال: وذلك يدل على أن اللذة الحاصلة بالعلم أكمل اللذات، والشقاء الحاصل بالجهل أكمل أنواع الشقاء.

تنبيه:

الاستدلال على هذه الفضيلة مقصوده: تنزّل النظر لتذكّر بعض ما حصل [العلم][2] بها، وإلا فثبوتها للعلم قد تقرر في نفوس العلماء، وإلى ذلك يشير الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي[3] بقوله: «في العلم بالأشياء لذة لا توازيها لذة، إذ هو نوع من الاستيلاء على المعلوم، والحوز له، ومحبة 30و/ الاستيلاء قد جُبِلَتْ عليها النفوس، وميلت إليها القلوب.

قال: وهو مطلب خاص، برهانه التجربة التامة، والاستقراء العام، فقد يطلب العلم للتفكه به، والتلذذ بمحادثته، ولا سيما العلوم التي للعقول فيها مجال، وللنظر في أطرافها متسع، ولاستنباط المجهول من المعلوم فيها طريق مَهْيَعٌ[4]» اهـ.

---

(1) تفسير الرازي: 2/ 186.
(2) كذا بالأصل، فهل هي العالم؟.
(3) انظر كتابه الموافقات: 1/ 67.
(4) في م.س: 1/ 67: متبع. ومهيع: من هاع يهيع ويهاع الشيء: بمعنى: انبسط على وجه الأرض، وطريق مهيع: واسع وبين.

قلت: وهنا حكاية ذكرها الرشاطي هي من شواهد هذا المعنى، «فأسند عن أبي الحسين ابن فارس[1] قال: سمعت الأستاذ ابن العميد[2] يقول: ما كنت أظن أن في الدنيا حلاوة ألذ من الرياسة والوزارة التي أنا فيها حتى شاهدت مذاكرة سليمان بن أحمد الطبراني[3] وأبي بكر الجعابي[4] بحضرتي، فكان الطبراني يغلب الجعابي بكثرة حفظه، وكان الجعابي يغلب الطبراني بفطنته، وذكاء أهل بغداد حتى ارتفعت أصواتهما ولا يكاد أحد يغلب صاحبه.

فقال الجعابي: يا مولانا عندي حديث ليس في الدنيا إلا عندي. قال: هاته. فقال: حدثنا أبو خليفة[5] قال: [نا سليمان بن أيوب وحدث بالحديث... فقال الطبراني: نا سليمان بن أيوب ومني سمع أبو خليفة][6] فاسمع مني حتى يعلو إسنادك، فإنك تروي عن أبي خليفة عني، فخجل الجعابي وغلبه الطبراني.

قال ابن العميد: فوددت في مكاني أن الوزارة والرياسة ليتهما لم تكن لي وكنت الطبراني، وفرحت مثل الفرح الذي فرح به الطبراني لأجل الحديث هذا، أو معناه» اهـ.

---

(1) هو أبو الحسين أحمد بن زكرياء بن فارس الشافعي أولاً ثم المالكي المعروف بالرازي. ت: حوالي (390هـ ـ 1004م) مختلف في سنة وفاته، كان إماماً في رجال خراسان غلب عليه علم النحو، ولسان العرب فشهر به، كما كان أديباً وشاعراً. له «شرح مختصر المزني»، و«مقاييس اللغة» و«حلية الفقهاء»... انظر: النزهة: 320 ـ 322، والديباج: 1/ 163 ـ 165 ـ وقد كان «ابن فارس» شديد التعصب لابن العميد.

(2) الوزير محمد بن الحسين المعروف بابن العميد أبو الفضل. ت: 360هـ ـ 971م أديب، لغوي، حكيم سياسي، انظر الوافي للصفدي: 2/ 381، وأمراء البيان: 2/ 567 ـ 592.

(3) ت: 360هـ ـ 981م، المحدث الحافظ، صاحب المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، انظر: الوفيات: 2/ 407.

(4) محمد بن عمر التميمي البغدادي الجعابي الشيعي أبو بكر. ت: 355هـ ـ 966م، قاض محدث، حافظ، فقيه، سمع منه الدارقطني، وابن شاهين... من آثاره: «أخبار آل أبي طالب» وكتاب «الموالي». انظر تاريخ بغداد: 3/ 26 ـ 31، والوافي: 4/ 240 ـ 241.

(5) هو الفضل بن الحباب الجمحي، كان ابن أخت أبي عبد الله محمد بن سلام. ت: 305هـ ـ 917م، كان من أجلاء أصحاب الحديث، كما كان من علم اللغة والشعر بمكان عال. انظر: طبقات الزبيدي: 182 والتذكرة: 2/ 670.

(6) ساقط من «ج».

ثم ذكر الرشاطي ذلك الحديث فانظره في «النسب إلى أرمية[1] من كتابه».

الفضيلة الرابعة:

أنه لا يتوصل لسعادة الدنيا والآخرة إلا به، ولا تنال إلا من طريقه، أما سعادة الدنيا فمن تفاصيلها ما تقرر من كون صاحبه شريفاً، وإن لم يكن في أصله كذلك، وأن الجاهل 30ظ/ دنيء وإن كان في أصله شريفاً، وأن العلم جمال، ومال، ورتبة لا توازيها رتبة، وأهله أحياء أبد الدهر...

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ وقد عدد أنواعاً من هذا: «إلى سائر ماله في الدنيا من المناقب الحميدة، والمآثر الحسنة، والمنازل الرفيعة»[2].

وأما سعادة الآخرة: فقال الغزالي: «أعظم الأشياء رتبة في حق الآدمي السعادة الأبدية، وأفضل الأشياء ما هو وسيلة إلى نيلها، ولا يتوصل إليها على سبيل الاكتساب إلا بالعلم والعمل، ولا يتوصل إلى العمل إلا بالعلم بكيفية العمل.

قال: فأصل السعادة في الدنيا والآخرة العلم»[3].

فائدة في تنبيه:

لا شك أن الالتفات إلى تحصيل السعادة الأولى، منهض لعزيمة طلب العلم، لا سيما التعظيم بها، وإلقاء المحبة بسببها.

فقد قال ابن حزم[4]: «لو لم يكن من فضل العلم إلا أن الجهال يهابونك،

---

(1) أرمية: بضم أوله: مدينة في ديار بكر، انظر الروض المعطار: 26.

(2) الموافقات: 1/ 67.

(3) الإحياء: 1/ 13.

(4) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد، ت: 456هـ ـ 1064م. فقيه، أديب، أصولي، محدث، حافظ... من تصانيفه: «الالتباس فيما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس» «الفصل بين أهل الأهواء والنحل»، و«مداواة النفوس»، انظر: الجذوة للحميدي: 308 ـ 311، والصلة: 415 ـ 417.

ويجلونك، وأن العلماء يحبونك، ويكرمونك، لكان ذلك سبباً إلى وجوب طلبه، فكيف بسائر طلبه في الدنيا والآخرة»[1].

ولكن يجب أن يلحظ مع ذلك أنه في حقيقة الاعتبار كما قال ابن الخطيب[2]: «حظ فان ومجنى شجرة حرمان»، وإذ ذاك فالالتفات إليه لا بد وأن يكون مع نية أنه خادم للقصد الأصلي تحقيقاً لاعتبار تبعيته، وصحة القصد إليه ابتداء. فقد قال تعالى في معرض المدح: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّـٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[3].

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي[4]: «وجاء عن بعض السلف الصالح، اللهم اجعلني من أئمة المتقين».

وقال عمر رضي الله عنه لابنه حين وقع في نفسه أن الشجرة ـ التي هي مثل المومن ـ النخلة، قال له: «لأن تكون 31و/ قلتها أحب إلي من كذا وكذا...».

وفي القرآن عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱجْعَل لِّي [لِسَانَ][5] صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾[6] اهـ.

حكاية:

تتضمن الشهادة لاعتبار نوع من هذه السعادة وهي السيادة بالعلم.

---

(1) انظر رسائل ابن حزم: 1/ 343.

(2) محمد بن عبد الله السلماني اللوشي، الغرناطي، الأندلسي أبو عبد الله لسان الدين بن الخطيب ذو الوزارتين، ت: 776هـ ـ 1374م. أديب، ناثر وشاعر، مؤرخ، مشارك في الطب وغيره، له تصانيف عدة منها: «الإحاطة» و«نفاضة الجراب»، و«ديوان الصيب والجهام». انظر «الإحاطة»: 4/ 438 ـ 640، والدرر الكامنة: 3/ 469 ـ 474.

(3) سورة الفرقان، الآية: 74.

(4) انظر الموافقات: 1/ 67 ـ 68.

(5) ساقط من «أ».

(6) سورة الشعراء، الآية: 84.

قال الشيخ أبو عمر[1]: «روينا أن معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ حج في بعض حجاته، فابتنى بالأبطح[2] مجلساً، فجلس عليه، ومعه زوجته ابنة قرظة بن عبد عمرو بن نوفل، فإذا هو بجماعة على رحال لهم، وإذا شاب منهم قد رفع عقيرته[3] يغني:

وأنا الأخضر، من يعرفني؟ أخضر الجلدة[4] في بيت العرب
من يساجلني[5] [يساجل][6] ماجدا يملأ الدلو إلى عَقْد الكرب[7]

فقال معاوية: من هذا؟ فقالوا: [فلان بن جعفر بن علي][8] بن أبي طالب، قال: خلوا له الطريق فليذهب، ثم إذا هو بجماعة فيهم غلام يغني:

بينما يذكرنني أبصرنني عند قِيدِ المِيلِ يسعى بي الأغر
قلن: تعرفن الفتى؟ قلن: نعم [قد][9] عرفناه وهل يخفى القمر[10]

قال: من هذا؟ قالوا: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة. قال: خلوا له الطريق فليذهب، ثم إذا هو بجماعة حول رجل رجل [حسن][11] يسألونه، فبعضهم

---

(1) انظر جامع العلم: 1/ 62 ـ 63.
(2) الأبطح: بالفتح ثم السكون وفتح الطاء والحاء مهملة، كل مسيل فيه دقاق الحصى، والأبطح يضاف إلى مكة وإلى منى. لأن المسافة بينه وبينهما واحدة. . [وذكر بعضهم أنه إنما سمي أبطح لأن آدم عليه السلام بطح فيه. انظر معجم البلدان: 1/ 74.
(3) العقيرة: ما عقر من صيد أو غيره، وعقيرة الرجل: صوته إذا غنى أو قرأ أو بكى.
(4) يريد باخضرار الجلدة: الخصب والسعة ـ اللسان ـ.
(5) ساجل الرجلُ الرجلَ: باراه، والمساجلة المفاخرة بأن يصنع مثل صنيعه في جري أو سقي فضربته العرب للمفاخرة.
(6) في «أ» يسائل.
(7) الكَرَب: الحبل الذي يشد على الدلو بعد المنين الأول، فإذا انقطع المنين بقي الكَرَب، وقد ذكر «صاحب اللسان» أن البيت الأول قاله: عتبة بن أبي لهب، وقائل البيت الثاني الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في باب المفاخرة بنفسه. انظر اللسان [خضر] و[كرب].
(8) ساقط من «أ».
(9) في «ج»: من.
(10) انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ص: 174 من قصيدة له، مطلعها:

هيَّجَ القلبَ مغان وصِيَر دارِسَات قد علاهن الشجر

(11) ساقط من «ج».

يقول: رميت قبل أن أحلق، وبعضهم يقول: حلقت قبل أن أرمي، يسألونه عن أشياء أشكلت عليهم من مناسك الحج، فقال: من هذا؟ فقالوا: هذا عبد الله بن عمر. فالتفت إلى زوجته ابنة قرظة فقال: هذا وأبيك الشرف، هذا وأبيك شرف الدنيا والآخرة» اهـ.

وقبل هذا[1]، أورد عن الحجاج أنه قال لخالد بن صفوان[2]: من سيد أهل البصرة؟ 31ظ/ فقال له الحسن البصري. فقال: وكيف، وهو مولى؟!... فقال: احتاج الناس إليه في دينهم، واستغنى عنهم في دنياهم، وما رأيت أحداً من أشراف أهل البصرة إلا وهو يروم الوصول في حلقته[3] إليه ليستمع قوله، ويكتب علمه، فقال الحجاج: «هذا والله السؤدد» اهـ.

ولحصول هذه السيادة قال بعض البلغاء محرضاً على طلب العلم من ناحية الالتفات إليها على شرطه مع التنبيه على غيرها من الفوائد العاجلة: «تعلم العلم فإنه يقومك ويسددك صغيراً، ويقدمك ويُسَودك كبيراً، ويصلح زَيغك وفاسدك، ويقوم عوجك وميلك ويصحح همتك وأملك»[4].

قلت: وقد اعتبر الأستاذ أبو القاسم ابن الأبرش[5] ـ رحمه الله ـ حصول هذه السيادة بمجرد المعرفة بصناعة العربية، وخصوصاً ما حوى الكتاب[6] منها، فقال بذلك مفتخراً ولما سواه عن درجة الاعتبار مؤخراً:

---

(1) انظر جامع العلم: 1/ 62.

(2) خالد بن صفوان بن عبد الله بن الأهتم، كان من أعلام الخطابة، وقد وفد إلى هشام، وكانت بينه وبين شبيب بن شيبة منافسة شديدة. ذكره ابن قتيبة في «المعارف»: 403 ـ 404 والجاحظ في «البيان والتبيين»، وفي «البخلاء» في أكثر من موضع.

(3) زيادة من جامع العلم: 1/ 62.

(4) انظر: أدب الدنيا. ص: 17.

(5) هو خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي المعروف بابن الأبرش. ت: 532هـ ـ 1138م. كان إماماً في اللغة والنحو، وله حظ من الفرائض وكان يستظهر كتاب سيبويه و«أدب الكتاب» و«المقتضب» و«الكامل». انظر الصلة: 177.

(6) المقصود به: كتاب سيبويه.

لـو لـم يَـكُـن لـي آبـاء أسـود بـهـم ولـم [تقدم][1] كبار العُرب لي شرفا[2]

[ولـم أنـل عـنـد مَـلْـكِ الـعـصـر مـنـزلـةً لـكـان في سيبويه الفخر لي وكفا][3]

فـكـيـف عـلـم ومـجـد قـد جـمـعـتـهـمـا و[كل][4] مختلق[5]، في مثل ذا وقفا[6]

الفضيلة الخامسة:

قال الإمام فخر الدين: «الجاهل كأنه في ظلمة شديدة لا يرى شيئاً البتة، والعالم كأنه يطير في أقطار الملكوت، ويسبح في بحار المعقولات، يطالع الموجود والمعدوم، والواجب، والممكن، والمحال، ثم يعرف انقسام الممكن إلى الجوهر والعرض، والجوهر إلى البسيط، والمركب، ويبالغ في تقسيم كل واحد منها إلى أنواعها، وأنواع أنواعها وأجزائها، وأجزاء أجزائها 32و/ والجزء الذي به يشارك غيره، والجزء الذي به يمتاز عن غيره، ويعرف أثر كل شيء ومؤثره، وعلته ومعلوله، ولازمه وملزومه، وكليه وجزئيه، وواحده وكثيره، حتى يصير عقلُه [كالنسخة التي أثبت فيها][7] جميع المعلومات بتفاصيلها وأقسامها.

قال: وأي سعادة فوق هذه الدرجة.

قال: ثم إنه بعد استكمال هذه السعادة تصير النفوس الجاهلة عالمة، إذ هو الواسطة بينها وبين الله تعالى في إفاضة أنواع العلم عليها، وإفادتها الحياة الأبدية.

قال: ومن خواص هذه السعادة تقديسها عن التغير والفناء، لأن التصورات الكلية لا يتطرق إليها الزوال والتغير.

---

(1) في «ج» يقدم.

(2) في البغية 1/ 557: (ولم يثبت رجال الغرب لي شرفاً).

(3) البيت ساقط في «ج».

(4) في «أ»: كان.

(5) في البغية: 1/ 557: وكل مختلف.

(6) انظر الأبيات في م.س: 1/ 557.

(7) في «أ» و«ج» و«د»: حتى يصير عقله كالنتيجة التي أنت عليها، والتصويب من تفسير الرازي.

قال: وإذا كانت هذه السعادة في نهاية الجلالة في ذاتها ثم إنها باقية أبد الآباد ودهر الداهرين، كانت لا محالة أكمل السعادات»[1]. انتهى وبعضه ملخص بالمعنى.

قلت: تقدم في الفضيلة الثالثة[2]: أن الإدراك العقلي أشرف من الإدراك الحسي وقد استدل الإمام[3] عليه بمعنى ما ذكر هنا زيادة لما سبق عنه.

فقال في «شرح الإشارات»[4]: «الإدراك العقلي يتغلغل في كنه الشيء[5]، ويميز بين الماهية وأجزائها، وصفاتها، ثم يميز بين جزء الجنس[6] وجزء الفصل، وجنس الجنس، وجنس الفصل، وفصل الجنس، وفصل الفصل، بالغة ما بلغت، ويميز بين الخارجي اللازم، والمفارق، ويميز بين ما يكون لازماً للماهية بوسط، وبين ما لا يكون بوسط.

قال: فكأن الإدراك العقلي قد نفذ في ماهية الشيء، وتغلغل في أعماقها، ووصل إلى كل أجزائها».

قال: وأما الحس فإنه لا يتناول إلا ظاهر المحسوسات»[7]، انتهى المقصود منه في الموضع.

الفضيلة السادسة:

أن الاشتغال به أشرف أنواع الحرف والصناعات 32ظ/.

وقرره الغزالي: «بأن شرف الصناعة[8] يعرف بثلاثة أمور:

---

(1) انظر تفسير الرازي: 2/ 199.

(2) انظر ص: 179 ـ 180من هذا البحث.

(3) المراد به الإمام فخر الدين الرازي.

(4) كتاب في الرد على صاحب «الإشارات والتنبيهات» في المنطق والحكمة للحسين بن عبد الله المعروف بابن سينا. ت: 428هـ ـ 1037م.

(5) في الأصول: يتعلق بكنه.

(6) في شرح الإشارات 2/ 91: الجزء الجنسي، والجزء الفصلي.

(7) انظر م.س: 2/ 91.

(8) في الإحياء 1/ 14: الصناعات.

إما بالالتفات إلى الغريزة التي بها يتوصل إلى معرفتها كفضل العلوم العقلية على اللغوية إذ تدرك (الحكمة)[1] بالعقل، واللغة بالسمع، والعقل أشرف من السمع.

وإما بالنظر إلى عموم النفع، كفضل الزراعة على [الصياغة][2].

وإما بملاحظة المحل الذي فيه التصرف كفضل [الصياغة][3] على الدباغة، إذ محل أحدهما الذهب، ومحل الآخر جلد[4] الميتة.

قال: وليس يخفى أن العلوم الدينية وهي فقه طريق الآخرة إنما تدرك بكمال العقل، وصفاء الذكاء، والعقل أشرف صفات الإنسان...

وأما عموم النفع فلا يستراب فيه، فإن نفعه وثمرته سعادة الآخرة، وأما شرف المحل، فكيف يخفى، والمعلم متصرف في قلوب البشر ونفوسهم...! وأشرف موجود على الأرض: جنس الإنسان وأشرف جزء من جوهر الإنسان قلبه. والمعلم مشتغل بتكميله وتجليته[5] (وتطهيره)[6] وتقريبه من الله تعالى.

قال: فتعليم العلم من وجه: عبادة لله عز وجل، ومن وجه: خلافة لله سبحانه، وهو أجل خلافة، فإن الله تعالى قد فتح على قلب العالم العلم الذي هو أخص صفاته، فهو كالخازن لأنفس خزائنه، ثم هو مأذون له في الإنفاق (منه)[7] على كل محتاج إليه. فأية رتبة أجل من كون العبد واسطة بين ربه سبحانه وبين خلقه في تقريبهم إلى الله عز وجل زلفى، وسياقتهم إلى الجنة المأوى»[8].

---

(1) زيادة من م.س: 1/ 14.
(2) و(3) في «أ»: الصناعة.
(4) زيادة من م.س: 1/ 14.
(5) و(6) في م.س: 1/ 14: وسياقته إلى القرب.
(7) زيادة من م.س: 1/ 14.
(8) انظر: م.س: 1/ 14.

القضيلة السابعة:

أن قيمة الإنسان ما يعلمه لا ما يعمله.

وعن ذلك عبر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في خطبة خطبها: «واعلموا أن الناس أبناءُ ما يُحْسنون، وقدرُ كُلِّ امرئٍ ما يحسن، فتكلموا في العلم تتبين 33و/ أقدارُكم»[1].

وفي معناه أيضاً قال: «المرء مخبوء تحت لسانه»[2]. وما قال: «تحت بَنَانِه».

قال القرافي[3]: «ومعنى هذا الاختباء، أنه إن نطق بشر ظهرت خِسته ودناءته، أو بخير ظهر شرفه، وإن لم ينطق بشيء فهو عدم[4] محض عند مشاهدته».

وقال أيضاً ـ رضي الله عنه ـ: «المرء بأصغريه قلبه ولسانه».

قال القرافي: «ولم يقل «بيديه» أي هو معتبر [بهما][5]، فإن رفعاه ارتفع، أو وضعاه اتضع، فالقلب معدن الحكم، واللسان ترجمانه، وما عداهما في حكم الأعوان البعيدة التي لا اعتداد[6] بها وأنشد:

الناسُ من جهة التمثيل أكْفاء	أبوهم آدم والأم حواء
فإن أتيت بفخر من ذوي نسب	فإن نسبتنا الطين والماء

---

(1) انظر جامع العلم: 1/ 99 برواية ابن عائشة.

(2) انظر نهج البلاغة: 3/ 189.

(3) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي المصري المالكي. ت: 684هـ ـ 1285م. من كبار علماء المالكية ومن تلاميذ الشيخ عز الدين بن عبد السلام. من مؤلفاته: «التنقيح» في أصول الفقه، وهو مقدمة كتابه الذخيرة، والفروق... انظر الديباج: 1/ 236 ـ 239، وحسن المحاضرة: 1/ 142.

(4) في مخ الذخيرة 1/ 8: عام.

(5) في «ج» هما.

(6) في مخ الذخيرة 1/ 8: لاعداد بها.

ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهُدى لمن استهدى [أدلاء][1]
وقيمة المرء ما قد كان يُحْسِنُه والجاهلون لأهل العلم أعداء
[فاطلب لنفسك علما واكتسب أدبا فالناس موتى وأهل العلم أحياء][2]

قلت: قال الشيخ أبو عمر: «إن قول علي - رضي الله عنه - «قيمة كل امرىء ما يحسن»[3] من الكلام العجيب الخطير، وقد طار الناس به كل مطير، ونظمه جماعة من الشعراء إعجاباً به، وكلفاً بحسنه، ثم أنشد في نظم الخليل ما تقدم[4] في مدح النحو.

وأنشد لغيره:

تلوم عَلَى أنْ رحتُ للعلم طالبا أجمَعُ من عند الرواة فنونَه
فيا لائمي دعني أغالي بمهجتي فقيمة كل الناس ما يحسنونه

وأنشد لأبي العباس الناشيء[5]:

تأمل بعينيك هذا الأنام وكن بعض من صانه عقله
33ظ/ فحلية كل فتى فضله وقيمة كل امرىء نبله
فلا تتكل في طلاب العلا على نسب ثابت أصله
فما من فتى زانه قوله بشيء يخالفه فعله»[6]

الفضيلة الثامنة:

قال ابن حزم: «لو لم يكن من فائدة العلم، والاشتغال به إلا أنه يقطع

---

(1) في «أ» أدباء.
(2) هذا البيت ساقط من م.س: 1/ 8. وانظر الأبيات في مخ الذخيرة: نسخة الخزانة العامة - الرباط - رقم ج852.
(3) انظر نهج البلاغة 3/ 168.
(4) انظر ص: 20ظ/ من مخ «أ». ص: 151 من هذا الكتاب.
(5) هو عبد الله بن محمد المعروف بابن شرشير وبالناشيء الكبير. ت: بمصر 293هـ - 905م. انظر الوفيات: 3/ 91 - 93.
(6) انظر جامع العلم: 1/ 100.

بالمشتغل به عن الوساوس المضنية، ومطارح الآمال التي لا تفيد غير الهم، وكلّ الأفكار المؤلمة للنفس، لكان ذلك أعظم داع إليه، فكيف وله من الفضائل ما يطول ذكره. . . ! ومن أقلها ما ذكرنا مما يحصل عليه طالب العلم.

وفي مثله أتعب ضعفاء الملوك أنفسهم، فتشاغلوا عمّا ذكرنا بالشطرنج، والنرد، والخمر، والأغاني، وركض الخيل في طلب الصيد، وسائر الفضول التي تعود بالمضرة في الدنيا والآخرة، وأما بفائدة فلا (فائدة)[1]»[2] اهـ.

قلت: وكيف تبتغى الفائدة من غير طريق العلم، وقد ثبت بالاستقراء أن كل خير في العالم لا يكتسب إلا بالعلم، وكل شر فيه لا يكتسب أيضاً إلا بالجهل، فما هو سبب كل شر، كيف يرجى به حصول فائدة في الدنيا أو في الآخرة؟!

الفضيلة التاسعة:

قال الإمام فخر الدين: «الأمور على أربعة أقسام: ما يرضاه العقل ولا ترضاه الشهوة وهو الأمراض والمكاره في الدنيا.

وما ترضاه الشهوة ولا يرضاه العقل وهو المعاصي.

وما يرضاه العقل والشهوة وهو العلم.

وما لا يرضاه العقل ولا الشهوة، وهو الجهل.

قال: فينزل العلم من الجهل منزلة الجنة من النار. فكما أن العقل والشهوة لا يرضيان بالنار فلا يرضيان بالجهل 34و/ وكما أنهما يرضيان بالجنة يرضيان بالعلم، فمن رضي بالجهل فقد رضي بنار حاضرة، ومن اشتغل بالعلم فقد خاض في جنة حاضرة، ثم من اختار العلم يقال له غداً: تعودت المُقَام في الجنة فادخل الجنة، ومن اكتفى بالجهل يقال له غداً: تعودت المقام في النار فادخل النار» اهـ.

---

(1) عند ابن حزم «فائدة»: ساقطة من الرسائل: 1/ 343.

(2) انظر رسائل ابن حزم: 1/ 343.

ثم استدل على أن العلم جنة، والجهل نار: «بأن كمال اللذة في إدراك المحبوب، وكمال الألم في البعد عن المحبوب، وبين ذلك إلى أن ذكر أنه لا كمال، ولا لذة، فوق كمال العلم ولذته، ولا شقاوة ولا نقصان فوق شقاوة الجهل ونقصانه»[1] على ما سبق في الفضيلة الثالثة.

قلت: وإذا كان العقل والشهوة يرضيان العلم، ولا يرضيان الجهل، فواجب من تلك الجهة اعتقاد أن العلم إنما رُضِيَ بِهِ لأنه سبب كل فضيلة، وأن الجهل إنما لم يُرْض به لأنه سبب كل رذيلة.

وإذ ذاك فينبغي كما قال الماوردي: «لمن استدل [بفطرته][2] على استحسان الفضائل، واستقباح الرذائل، أن يُنْفى عن نفسه رذائل الجهل بفضائل العلم، وغفلةَ الإهمال، باستيقاظ المعاناة، ويرغب في العلم رغبة متحقق لفضائله، واثق بمنافعه، ولا يلهيه عن طلبه، كثرة مال وجِدَةٍ، ولا نفوذ أمر وعلو منزلة، فإن من نفذ أمره فهو إلى العلم أحوج، ومن علت منزلته فهو بالعلم أحق»[3].

الفضيلة العاشرة:

قال القرافي: «وصل العلماء بحقيقة العلم إلى عين اليقين، فشاهدوا الأخطار والأوطار بالأفق المبين، واستلانوا ما استوعره المترفون، واستأنسوا بما استوحش منه الجاهلون، وفازوا بما قعد عنه المقصرون فهم مع جلسائهم بأشباحهم وفي الملأ الأعلى بأرواحهم، فلا جَرم هم أحياء، وإن ماتت الأبدان على مر الدهور والأزمان، وغابت أعيانهم 34ظ/ عن العيان، وصورهم مشاهدة في الجَنان والجِنان»[4].

قلت: وهو مقتبس من كلام علي ـ رضي الله عنه ـ في حديث كميل بن

---

(1) انظر تفسير الرازي: 2/ 185.

(2) في أدب الدنيا ص21: بفطنته.

(3) انظر: م.س: 21.

(4) مخ الذخيرة: 1/ 9.

زياد[1]، ونصه على ما رواه أبو نعيم الحافظ في «رياضة المتعلمين» «عن «كميل بن زياد» قال: «أخذ علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بيدي فأخرجني إلى ناحية الجبّانة[2] فلما أصحر[3] تنفس الصعداء، ثم قال: يا كميل، إن هذه القلوب أوعية[4]، فخيرها أوعاها، يا كميل، احفظ عني ما أقول: الناس ثلاثة: عالم رباني[5]، ومتعلم على سبيل نجاة[6]، وهَمَجٌ[7] رَعَاعٌ[8] لكل ناعق[9] أتباع يميلون مع كل ريح، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا منه إلى ركن وثيق.

يا كميل، العلم خير من المال، العلم يحرسك، وأنت تحرس المال، والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو على الإنفاق.

يا كميل، محبة العلم[10] دِين يدان به، يكْسبه الطاعة في حياته، وجميل الأحدوثة بعد وفاته، ومنفعة المال تزول بزواله، والعلم حاكم، والمال محكوم عليه.

يا كميل مات[11] خزان المال [وهم أحياء][12]، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة. ثم قال: ها إن هاهنا

---

(1) كميل بن زياد بن نهيك النخعي: تابعي، ثقة من أصحاب علي بن أبي طالب، كان شريفاً مطاعاً في قومه، شهد صفين مع علي، وسكن الكوفة، وروى الحديث. قتله الحجاج صبراً سنة 82هـ - 701م. انظر «الإصابة»: 3/ 318، و«الكامل»: 4/ 481 - 482، وفيه أنه ت: 83هـ.

(2) الجبانة: ج جبابين: المقبرة.

(3) أي صار في الصحراء.

(4) أوعية: ج وعاء - أوعاها: أي أحفظها.

(5) المتأله العارف بالله.

(6) أي المتعلم على طريق النجاة فإذا أتم علمه نجا.

(7) الحمقى من الناس.

(8) والرعاع: الأحداث الطغام.

(9) الداعي إلى باطل أو حق.

(10) في نهج البلاغة 3/ 187: معرفة العلم.

(11) في م.س: 3/ 187: هلك.

(12) زيادة من م.س: 3/ 187.

علماً[1]، وأشار [بيده][2] إلى صدره، لو أصبت له حَملة، بلى، أصبت [لَقِناً][3] غير مأمون [عليه][4]، يستعمل آلة الدين في طلب الدنيا، ويستظهر بحجج الله على أوليائه، وبنعم الله على معاصيه، أو منقاداً لحملة العلم لا بصيرة له في أنحائه، يقدح الشك في قلبه بأول ناعق من شُبْهة[5]، ألا لا ذا ولا ذاك.

أو من هو منهوم باللذات سلس القياد إلى الشهوات، ومغرم بالجمع والادخار وليس من دعاة الدين، أقرب شبهاً به الأنعام، كذلك يموت حامليه.

ثم قال: اللهم بلى، لا تخلو الأرض من قائم بحجة، إما ظاهراً مشهوراً 35و/ ، وإما خفياً مغموراً، ليلاً تبطل حجج الله وبيناته...[6] أولئك الأقلون عدداً، والأعظمون قدراً بهم يحفظ الله حججه حتى يودعها في قلوب أشباههم. هجم بهم العلم على حقائق الأمور، فباشروا روح اليقين، واستلانوا ما استوعر المترفون، وأَنِسوا بما استوحش منه الجاهلون، وصحبوا الدنيا بأبدان أرواحها معلقة بالمحل الأعلى.

يا كميل، أولئك خلفاء الله في أرضه، والدعاة إلى دينه، آه، آه، شوقاً إليهم، وإلى رؤيتهم، واستغفر الله لنا، ولهم، انصرف إذا شئت»[7]. وقد تضمن من الإشادة بفضل العلم كثيراً.

---

(1) في م.س: 3/ 187: لعلماً جماً.

(2) زيادة من م.س: 3/ 187.

(3) بياض بالأصل أكملناه من م.س: 3/ 187: واللقِن: الذي يفهم بسرعة، إلا أن العلم لا يطبع أخلاقه على الفضائل، بل يستعمل الدين لغرض الدنيا، ويستعين بنعم الله على إيذاء عباده.

(4) زيادة من م.س: 3/ 187.

(5) ج شُبه وشُبُهات: ما يلتبس به الحق بالباطل، والحلال بالحرام.

(6) هناك حذف إذ يقول في «م.س» 3/ 188: وكم ذا وأين أولئك؟.

(7) انظر: م.س: ج 3/ 186 ـ 189.

الفصل الثاني
في الفضائل النقلية

وهي أيضاً تكاد تفوت الحصر لكنا نذكر منها ما تحصل به - إن شاء الله - رغبة من صدقت فيه محبته.

الفضيلة الأولى:

أن من سلك طريق طلبه، سهل الله له طريقاً إلى الجنة.

ففي صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَلَكَ طرِيقاً يَلْتَمِسُ فِيه عِلْماً سَهَلَ اللَّهَ لَهُ طَرِيقاً إلى الجنة».

قال ابن العربي: «لاَ خِلاَفَ أنّ طريقَ العلمِ طريقٌ إلى الجنة، بل أوضحُ الطُّرق إليها»[1].

قال القرافي: «ومعناه أن هذه الحالةَ سبب مُوصلٌ إلى الجنة»[2].

فائدتان في تنبيه

الفائدة الأولى:

قال النووي[3]: «فيه فضيلة المشي في طلب العلم [ويلزم من ذلك

---

(1) انظر العارضة: 10/117.

(2) انظر مخ الذخيرة: 1/7.

(3) يحيى بن شرف النووي الدمشقي الشافعي محيي الدين أبو زكرياء. ت: 677هـ - 1278م. =

الاشتغال بالعلم][1] الشرعي بشرط خلوص النية، وإن كان خلوصها شرطاً في صحة كل عبادة، لكن عادة العلماء يقيدون هذه المسألة بذلك، لكونها قد يُتَسَاهَلُ فيها، أو يغفل عن ذلك بعض المبتدئين ونحوهم»[2].

قلت: سيأتي ـ إن شاء الله ـ في آداب العلم بيان هذا الشرط مكملاً.

وقوله: «فيه فضيلة المشي في طلب العلم 35ظ/ ـ مثله حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: «من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع»[3] رواه الترمذي[4].

قال ابن العربي: «وسبل الله كثيرة، منها أو أفضلها طلب العلم»[5].

الفائدة الثانية:

قال الأبي[6] عن بعض شيوخه: يدخل فيه الذاهب إلى المفتي ليسأله عن مسألة وكذلك العوام الذاهبون [لحضور][7] [المواعد][8]».

قلت: ومنها عندنا المواعد [الجمهورية][9] [10] المعبر عن صاحبها

= الفقيه المحدث صاحب التصانيف الكثيرة منها: «روضة الطالبين». . . و«الأربعون النووية» و«التبيان في آداب حملة القرآن». انظر: طبقات الشافعية: 5/ 395 ـ 400، البداية: 13/ 278 ـ 279.

(1) زيادة من شرح النووي على صحيح مسلم: 17/ 21.
(2) انظر: م. س: 17/ 21. (باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر).
(3) زيادة من سنن الترمذي: 4/ 137.
(4) انظر م. س: 4/ 137. وقال عنه هذا حديث حسن غريب.
(5) انظر: العارضة: 10/ 115.
(6) هو محمد بن خليفة الوشتاتي المشهور بالأبي أبو عبد الله. ت: 828هـ ـ 1425م. محدث حافظ، فقيه، مفسر. . . ولي قضاء الجزيرة، من تصانيفه: «إكمال الإكمال في شرح مسلم»، و«شرح المدونة»، في فروع الفقه المالكي. انظر النيل: 287.
(7) في «أ»: لحصول.
(8) في «ج»: المداعي.
(9) في «ج»: المجهورية.
(10) المواعد: المفرد موعد بمعنى موعد حضور الواعظ المرشد في المساجد والجمهورية: منسوبة إلى الجمهور، والمراد: مجالس الوعظ والإرشاد التي يقصدها جمهور الناس.

بالمتكلم»[1] بشرط سلامتها من القصص المذموم.

فقد جعل الأستاذ أبو سعيد بن لب[2] ـ رحمه الله ـ من فوائد حضورها: أن في سلوك الطريق إليها سلوك طريق إلى الجنة، واستظهر بما في حديث أبي داود[3] عن النبي ﷺ قال: «من سلك طريقاً يطلب فيها [علما][4] سلك الله به طريقاً إلى الجنة»[5].

وبما في البخاري في «المعلقات»[6]: «من سلك طريقاً يطلب به علماً، سهل الله له طريقاً إلى الجنة»[7] اهـ.

ومن خط صاحبه الأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمهما الله ـ نقلته.

الفضيلة الثانية:

«أن طالبه تضع له الملائكة أجنحتها رضى بما يصنع».

ففي حديث أبي الدرداء[8] ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ: «أن الملائكة

---

(1) وهو الواعظ الذي يعظ الناس في المساجد.

(2) هو فرج بن قاسم... بن لب الثعالبي الغرناطي. ت: 783هـ ـ 1381م. فقيه، متكلم، أصولي، أديب، مشارك في شتى الفنون. أخذ عنه لسان الدين ابن الخطيب، وأبو زكرياء السراج، وغيرهما. من مؤلفاته: «شرح جمل الزجاجي» و«شرح تصريف التسهيل» و«ينبوع عين الثرة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة». انظر الإحاطة: 4/ 253 ـ 255.

(3) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق... الأزدي السجستاني أبو داود. ت: 275هـ ـ 889م. وفي رواية ت: 276هـ. محدث: حافظ، فقيه، سمع الكثير عن مشايخ الشام ومصر والجزيرة والعراق وخراسان، من تصانيفه: كتاب السنن. انظر: تاريخ بغداد: 9/ 55 ـ 59.

(4) في «ج»: فيه عملاً.

(5) انظر مختصر سنن أبي داود: 5/ 243.

(6) المعلقات: الحديث المعلق، صورته: أن يحذف من أول الإسناد واحد فأكثر، واستعمله بعضهم في حذف كل الإسناد. وهذا التعليق له حكم الصحيح، ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم: كيروى عن فلان كذا، أو يقال عنه، ويذكر، ويحكى، وشبهها، بل خصوا به صيغة الجزم. كقال، وفعل، وأمر، ونهى... ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده. انظر التقريب للنووي: 1/ 8 من صحيح البخاري.

(7) انظر صحيح البخاري: 2/ 30 (باب العلم) وقد رواه بغير سند.

(8) اسمه عويمر بن عامر، وقيل: عويمر بن قيس، واختلف في اسمه فقيل: هو عامر، وقيل: =

لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع» «رواه أبو داود والترمذي وغيرهما».

وفي رواية لأبي عمر: «**ما من عبد يخرج يطلب علماً إلا وضعت له الملائكة أجنحتها، وسلك به طريق إلى الجنة...**»[1].

وخرج من طريق صفوان بن عسال[2] ـ رضي الله عنه ـ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من خرج من بيته ابتغاء العلم وضعت له الملائكة أجنحتها رضى بما يصنع**»».

قال: «وهو حديث صحيح حسن ثابت 36و/ محفوظ مرفوع»[3].

قال القرافي: «ولو لم تعلم الملائكة أن منزلته عند الله تستحق ذلك لما فعلته»[4].

تأويل:

قال الأستاذ أبو سعيد: وفي معناه قولان:

أحدهما: ما حكاه ابن أبي زيد عن بعض شيوخه، يعني، تبسط أجنحتها بالدعاء للطالب بدلاً عن الأيدي.

الثاني: أن المراد تحف به وتظله براً به، ورحمة له، وعطفاً عليه، [يدل عليه][5] ما[6] أخرجه أبو عمر من [حديث][7] صفوان بن عسال، قال فيه ﷺ:

= هو عويمر الأنصاري، مشهور بكنيته (ت: 32هـ ـ 652م). روى عن النبي ﷺ، وعن زيد بن ثابت، وعائشة، ولاه معاوية قضاء دمشق في خلافة عمر. انظر الإصابة: 3/ 45 ـ 46.

(1) انظر: جامع العلم: 1/ 35.

(2) هو صفوان بن عسال ـ بمهملتين ـ المرادي من بني زاهر، يقال: إنه روى عنه من الصحابة عبد الله بن مسعود، كما روى عنه زر بن حبيش، وعبد الله بن سلمة... وغيرهما. انظر: الإصابة: 2/ 189.

(3) انظر جامع العلم: 1/ 32 ـ 33.

(4) مخ الذخيرة: 1/ 7.

(5) ساقط من «ج».

(6) في «ج»: (وفي ما).

(7) بتر في «ج»... من قوله: من حديث... إلى قوله: فوائد ذكرها القرافي.

«إن طالب العلم لتحف به الملائكة وتظله بأجنحتها فيركب بعضها بعضاً حتى يبلغوا[1] السماء الدنيا من حبهم لما يطلب»[2].

قلت: نص ما ذكر عن زِرّ بن حبيش[3] قال: «جاء رجل من [مراد][4] يقال له: صفوان بن عسال إلى رسول الله ﷺ وهو في المسجد متكىء على برد له أحمر، قال: قلت: يا رسول الله، إني جئت أطلب العلم، قال: «مرحباً بطالب العلم، إن طالب العلم لتحف به الملائكة وتظله بأجنحتها فيركب بعضها بعضاً حتى يبلغوا السماء الدنيا من حبهم لما يطلب»»[5].

قال المنذري[6]: رواه أحمد[7] والطبراني بإسناد جيد، واللفظ له، وابن حبان[8] في صحيحه، والحاكم[9] وقال: صحيح الإسناد[10].

---

(1) في جامع العلم 1/ 32: حتى تعلو إلى السماء . . .

(2) انظر: م.س: 1/ 32.

(3) زر بن حبيش بن أوس الأسدي. ت: 83هـ ـ 702م. أحد التابعين. أدرك الجاهلية والإسلام، لم ير النبي ﷺ وكان ابن مسعود يسأله عن العربية، انظر الإصابة: 1/ 577، والاستيعاب: 1/ 588 ـ 589.

(4) مراد: من قبائل اليمن، تقع مساكنها إلى الغرب الجنوبي من مأرب. انظر معجم قبائل العرب: 3/ 1065 ـ 1066.

(5) انظر: جامع العلم: 1/ 32.

(6) هو عبد العظيم بن عبد القوي المنذري الشافعي زكي الدين أبو محمد. ت: 656هـ ـ 1258م. محدث، حافظ، فقيه، مشارك في القراءات واللغة والتاريخ. من تصانيفه: «الترغيب والترهيب» و«كفاية المتعبد» . . . انظر: طبقات الشافعية: 8/ 259 ـ 277.

(7) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي أبو عبد الله. ت: 241هـ ـ 855م. صاحب المذهب الحنبلي، قال عنه الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل، ولا أعلم من ابن حنبل. من تصانيفه: «كتاب الزهد»، و«المسند» يحتوي على نيف وأربعين ألف حديث وغيرهما. انظر: التذكرة: 2/ 431 ـ 432.

(8) هو الحافظ الإمام أبو حاتم بن حِبّان التميمي البستي. ت: 354هـ ـ 965م. كان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالطب، والنجوم وفنون العلم. صنف المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضعفاء. انظر: التذكرة: 3/ 920 ـ 924.

(9) هو الحافظ الكبير إمام المحدثين محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري أبو عبد الله الشافعي. ت: 405هـ ـ 1014م. محدث، حافظ، مؤرخ، من تصانيفه: «المستدرك» و«تاريخ نيسابور»، و«الإكليل في الحديث» و«فضائل فاطمة الزهراء»، انظر تاريخ بغداد: 5/ 473 ـ 474.

(10) انظر الترغيب: 1/ 95 ـ 96.

قلت: وزاد ابن العربي وجوهاً أخر في تأويل وضع الملائكة أجنحتها لطالب العلم.

«أحدها: أنها تتخاشع لعلمه ولفضله.

الثاني: ترفق به.

الثالث: تقف عنده لا تتجاوزه، ولا تتحرك إلى غيره، لأنها طالبة للخير أبداً، فإذا وجدته لزمته.

الرابع: تحمله عليها، فينال مطلوبه بتيسير الله على يديها»[1].

فائدة:

قال صاحب «الإخبار بفوائد الأخبار»[2]: «إنما تفعل هذا الملائكة لأهل العلم، خاصة دون سائر [عباد][3] الله، لأن الله تعالى ألزمها التواضع لآدم عليه السلام حتى تصاغرت 36ظ/ له، وسجدت له خضعاً متواضعين، فتأدبت بذلك الأدب، فكلما ظهر لها علم في بشر خضعت له، وتواضعت، وتذللت إعظاماً للعلم وأهله. ورضى منهم بالطلب له، والشغل به. هذا في الطلاب منهم، فكيف بالأحبار فيهم الربانيين منهم...! جعلنا الله منهم وفيهم. «إِنَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ»[4] انتهى ملخصاً.

تعجيل كرامة:

إذا ثبتت لطالب العلم هذه المنزلة العظيمة الشأن، قال القرافي: «ينبغي لكل أحد من الملوك فمن دونهم أن يتواضعوا لطالب العلم اتباعاً لملائكة الله، وخاصة ملكه»[5].

---

(1) انظر العارضة: 10/ 117.

(2) هو للشيخ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن يعقوب، شرح فيه مائة وثلاثين حديثاً. انظر كشف الظنون: 1/ 31.

(3) في الأصول: عمال.

(4) تضمين للآية الكريمة: ﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ سورة البقرة، الآية: 105.

(5) انظر: مخ الذخيرة: 10/ 7.

الفضيلة الثالثة:

أن العالم به يستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في البحر.

«ففي حديث أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء»[1].

وخرج الشيخ أبو عمر عن أبي أمامة[2] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله وملائكته، وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها، وحتى الحوت في البحر، ليصلون على معلم الناس الخير»**[3].

وخرج عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ قال: معلم الخير يستغفر له، أو يشفع له كل شيء حتى الحوت في البحر.

وخرج عنه قال: معلم الخير تصلي عليه دواب الأرض حتى الحوت في البحر[4].

وخرج عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«علماء هذه الأمة رجلان: فرجل أعطاه الله علماً، فبذله للناس، ولم يأخذ عليه صفداً[5]، ولم يشتر به ثمناً أولئك يصلي عليهم طير السماء، وحيتان البحر، ودواب الأرض، والكرام الكاتبون، ورجل آتاه الله علماً فضن به عن عباده، وأخذ به صفداً، واشترى به ثمناً، فذلك يأتي يوم القيامة ملجماً بلجام من نار»** 37و/[6].

قلت: الصفد هنا: العطاء، والصفد: الوثاق. قاله الجوهري.

---

(1) انظر جامع العلم. باب ذكر حديث أبي الدرداء: 1/ 33 ـ 38.

(2) هو أسعد بن زرارة بن عدس، يكنى أبا أمامة الأنصاري الخزرجي النجاري، قديم الإسلام، شهد العقبتين، وكان نقيباً على قبيلته. اتفق أهل المغازي والتواريخ على أنه مات في حياة النبي قبل بدر. وذكر الواقدي: أنه مات على رأس تسعة أشهر من الهجرة. انظر: الإصابة: 1/ 34 ـ 35.

(3) و(4) انظر جامع العلم: 1/ 38.

(5) الصفد: العطاء أو الجزاء.

(6) انظر م.س: 1/ 38.

تفسير:

قال ابن العربي: «استغفار الحيوان في البحر له قيل: «حقيقة»، وأنها مسخرة لذلك من الله تعالى: لا بمعنى: «كأن من طلب العلم إليها». وقيل: مجاز، كما قال: «من بنى لله مسجداً ولو مثل مَفْحَصِ[1] قطاة»... ولا يتصور مسجد على ذلك القدر، ولكنه ضرب المثل فيهما على تقدير الوجود لا على الحقيقة»[2].

قلت: ولا خفاء أن استغفار الملائكة على الحقيقة، ومرجعه إلى الدعاء ظاهر، واغتنامه بوسيلة الاشتغال بالعلم لا يتكاسل عنه إلا من لم يُقَدِّر قدر المِنة به، والهداية إليه، ومن هناك قال القرافي:

«أحدنا يسافر البلاد البعيدة للرجل الصالح، لعله يدعو له، فما ظنك بدعاء قوم، لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون، فيا حبذا هذه النعمة»[3] اهـ.

مزيد فائدة:

قرر ابن الحاج[4] «حكمة بكاء كل الخلق عند موت العالم، وهو معنى الاستغفار له فإن العالم تعدى نفعه للثقلين جنهم وإنسهم، مؤمنهم، وكافرهم، ثم تعدى لسائر المخلوقات، لتعلمه حكم الله تعالى في الجميع، وتعليمه ذلك. كقوله ﷺ: «إذا قتلتم فأحسنوا القِتْلة». كان حقيقاً بذلك»[5].

قال إثر إشارته لهذا الأثر العظيم: «ولهذا المعنى الذي ينتفع به الخلق كلهم، كان العالم إذا مات بكى عليه كل الخلق حتى الطير في الهواء، والسمك

---

(1) مفحص القطاة: مجثمها.

(2) انظر العارضة: 10/ 118.

(3) مخ الذخيرة: 1/ 7.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج. ت: 737هـ ـ 1336م. نزيل مصر. كان فقيهاً مشاركاً في بعض العلوم. كف بصره في آخر عمره. من آثاره: «المدخل». انظر «الديباج»، 2/ 321 ـ 322.

(5) انظر المدخل: 1/ 89.

في الماء لانتفاعهم به في تبيين الأحكام عليهم، فيرتفع عنهم العذاب لأجل علمه، لأن التصرف فيهم بالجهل عذاب لهم، نهى عليه الصلاة والسلام أن تصبر بهيمة أو غيرها للقتل، ونهى أن يحرق بالنار أحد وإنّ الله ليسأل العودَ لم خدش العود؟ إلى غير ذلك، وهو كثير. . .»[1] 37ظ/ .

الفضيلة الرابعة:

إن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وكفضل النبي ﷺ على أمته.

ففي حديث أبي داود «المتقدم»[2] أن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب.

وخرج الشيخ أبو عمر عن أبي سعيد الخدري[3] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**فضل العالم على العابد كفضلي على أمتي**»[4].

فوائد:

ذكرها القرافي في التشبيه [بالبدر][5].

«الفائدة الأولى:

أن العالم يكمل بمقدار اتباعه للنبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الشمس لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا﴾[6].

ولما كان القمر يستفيد ضوءه من الشمس، وكلما كثر توجهه إليها، كثر

---

(1) انظر م.س: 1/ 89.

(2) انظر ص: 35ظ من مخ «أ». ص: 197 ـ 198 من هذا الكتاب.

(3) هو سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي. ت: 74هـ ـ 693م. أحد الصحابة الأجلاء الذين رووا أحاديث كثيرة عن الرسول. انظر: التذكرة 1/ 44.

(4) انظر: جامع العلم: 1/ 21.

(5) في «ج»: بالدر.

(6) سورة النبأ، الآية: 13. و«وَهَّاجاً»: «متلألئاً وقاداً»: . . . وتوهجت النار: إذا تلظت، فتوهجت بضوئها وحرها. انظر تفسير الزمخشري: 4/ 686.

ضوءه حتى يصير بدراً. فكذلك العالم كلما كثر توجهه للنبي ﷺ وإقباله عليه توفر كماله.

الفائدة الثانية:

إن العالم إذا أعرض عن النبي ﷺ بكليته كَسَفَ باله، وفسد حاله، كما أن القمر إذا حيل بينه وبين الشمس كسف خلافاً لمن يقول: إن العلوم تتلقى بالتوجه، ولا يحتاج فيها إلى النبوة»[1].

قلت وما أحسن قول ابن حزم في هذا المعنى: «من أراد خير الدنيا والآخرة، وحكمة الدنيا، وعدل السيرة، والاحتواء على محاسن الأخلاق كلها، واستحقاق الفضائل بأسرها فليقتد بمحمد ﷺ وليستعمل أخلاقه وسيره ما أمكنه، أعاننا الله على الائتساء به بمنه آمين»[2].

«الفائدة الثالثة:

أن الكوكب مع البدر كالمطموس الذي لا أثر له، وضوء البدر عظيم المنفعة، متتشر الأضواء، منبعث الأشعة 38و/ في الأقطار براً وبحراً، وهذا هو شأن العالم.

وأما العابد فكالكوكب حينئذ لا يتعدى نوره محله، ولا يصل نفعه إلى غيره»[3].

قلت: وقد ذكروا باعتبار آخر أن العلماء يشبهون بالنجوم [كالذي يروى في جانب الصحابة الكرام «أصحابي كالنجوم»[4].

---

(1) مخ الذخيرة: 1/ 7.

(2) انظر رسائل ابن حزم: 1/ 345.

(3) مخ الذخيرة: 1/ 7 ـ 8.

(4) إشارة إلى حديث: «إنما مثل أصحابي كمثل النجوم، وأصحابي كالنجوم فبأيها اقتدوا اهتدوا»، وعد البزار هذا الحديث مما لا يصح عن النبي ﷺ وإن ضعفه من قبل عبد الرحمن بن زيد. لأن أهل العلم قد سكتوا عن الرواية لحديثه. انظر جامع العلم: 2/ 90.

وما رواه الإمام أحمد عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم][1] يهتدى بها في ظلمة البر والبحر، فإذا انطمست النجومُ أوشك أن تَضِلَّ الهداة»[2].

وفي ذلك على حسب هذا المنزع الذي أشار إليه القرافي، فوائد:

«الفائدة الأولى:

أنَّ من حكمة خلق النجوم ما تضمنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[3].

وكذلك العلماء [جعلهم الله تعالى في الأرض][4] يهتدى بهم في بر الدين، وبحر الدنيا. قال ابن العربي على طريق الإشارة: «لأن المعنى في ذلك موجود في العلماء بالاهتداء من ظلم الشبهات في الدنيا، والنجاة من سوء المعتقدات في أمر الدين في الأخرى».

الفائدة الثانية:

أنَّ من وجوه العناية في إيجادها أيضاً ما أفاده قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ وَجَعَلْنَٰهَا رُجُومًا لِّلشَّيَٰطِينِ﴾[5].

وفي الحديث: «خلق اللَّهُ النجومَ لِثَلاثَةٍ: زينةٌ للسماء، ورجومٌ للشياطين، وعلاماتٌ يهتدى بها في ظلمات البر والبحر».

فكذلك العلماء جعلهم الله موجوداً فيهم ذلك المعنى.

قال ابن العربي: «فالعلماء زينة الأرض، وزينة العباد والبلاد، وزينة

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(2) انظر الترغيب: 1/ 100 ـ 101. وقال في روايته: رواه الإمام أحمد عن أبي حفص صاحب أنس عنه. . .

(3) سورة الأنعام، الآية: 97.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(5) سورة الملك، الآية: 5.

الشرق والغرب، وزينة المحافل، وزينة المراتب والمراكب، وزينة المجالس والمدارس، وزينة المحابر والأقلام، وزينة الدنيا والعقبى، وزينة جنة المأوى، وهم 38ظ/ زينة الكراسي، وهم الجبال الرواسي.

قال: والعلماء حراس الدين والشريعة، يدفعون عنها الأهواء والبدع.

وفي الحديث: «إن لله تعالى عند كل بدعة يُكَادُ بها الإسلامُ ولياً يذِبُّ عنها»».

الفائدة الثالثة:

أنَّ النجوم إذا طمست يوشك أن تضل الهداةُ، كذلك العالم إذا مات انثلم الدين ثلمة لا يخلفها العمر.

وفيما يروى عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِي الْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾[1] قال: موت العلماء والفقهاء.

ومن كلام بعضهم: «العجائب عامة، وفي آخر الزمان أعم، والنوائب طامة، وفي أمر الدين أطم، والمصائب عظيمة وموت العلماء أعظم إن العالم حياته للأمة رحمة، وموته في الإسلام ثلمة».

«وعن المأمون أنه قال لعلي بن موسى الرضا[2]: أي رزية أعظم وأجل؟ قال: موت العلماء، فإنما هو قبس حياة طفئت، ومشكاة ضوء سدت، وأجنحة فوائد قصت».

«وعن بعض العلماء قال: موت الشقيق موت الأعضاء، وموت الصديق موت الجسد، وموت العالم موت الروح، فإذا ذهب الشقيق فجزع، وإذا هلك الصديق فهلع، وإذا مات العالم فجائحة مستأصلة».

---

(1) سورة الرعد، الآية: 41.

(2) علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق أبو الحسن. ت: 203هـ ـ 818م. أحد أئمة الاثني عشرية عند الإمامية. أحبه المأمون العباسي، فعهد إليه بالخلافة من بعده وزوجه ابنته، وضرب اسمه على الدينار والدرهم. وغير من أجله الزي العباسي الذي هو السواد فجعله أخضر، من تصانيفه: «مسند في فضل أهل البيت». جامع كرامات الأولياء: 311 ـ 313.

عاطفة:

مع ظهور منفعة القمر في العالم، فقد حكي عن بعض المشعوذين: «أنه نام ليلة لنور القمر، فتصدع رأسه، فقام ورفع عينيه نحو القمر وقال: يا مصدع الرؤوس، ويا مكدر النفوس، ويا مقرب الآجال، ويا قاطع الآمال، ويا محل الديون، أية منفعة فيك، أو لأي شيء تصلح؟ تالله لا تصلح إلا لإصلاح القثاء، واليقطين، فلا كان القثاء، ولا كان اليقطين».

قال صاحب «مقامع الصلبان»[1]: «فأراد هذا 39و/ المشعوذ حين أوجع رأسه القمر، أن يجحد منافعه المعلومة في هذا العالم، ثم أوجب له منها أضعف ما وجد، ليوهم الجاهل، أنه لو علم فضيلة سوى ذلك لذكرها» اهـ.

ومثله حكى الإمام فخر الدين: «أنه كان في قوم من العرب من يقول: القمر يقرب الآجل، ويفضح السارق، ويدرك الهارب، ويهتك العاشق، ويهزم الشباب، ويبلي الثياب، وينسي ذكر الأحباب، ويقرب الدين، ويدني الحَيْن»[2].

قال قبل هذا: «وفيه الإقرار بمحض الحق: جعل الله تعالى، طلوع القمر، وغيبته مصلحة، وجعل طلوعه في وقت، وغروبه في وقت آخر مصلحة، أما غروبه ففيه نفع لمن هرب من عدوه، فستره الليل وأخفاه، ولولا الظلام لأدركه العدو، وهو المراد بقول المتنبي[3]:

وكم لظلامِ الليل عِندَكَ من يدٍ ... تخبِّر أن المانوية تكذب

---

(1) المعروف عندنا هو: «كتاب مقامع الصلبان»: لمؤلفه أحمد بن عبد الصمد الخزرجي. ت: 582هـ - 1186م، الذي حققه وقدم له: «عبد المجيد الشرفي»، ونشر ضمن سلسلة الدراسات الإسلامية - الجامعة التونسية - يونيو 1975.
والنص الذي أورده «ابن الأزرق» هنا غير وارد في هذا الكتاب، ولعله يقصد كتاباً آخر.

(2) التفسير للرازي: 2/ 108 - 109.

(3) البيت من قصيدة له يمدح بها سيف الدولة الحمداني، مطلعها:

أُغالبُ فيك الشوقَ والشوقُ أغلبُ ... وأعجبُ من ذا الهجر، والوصلُ أعْجَبُ

انظر الديوان: 1/ 178.

وأما طلوعه، ففيه نفع لمن ضل عنه شيء أخفاه الظلام، وأظهره القمر»[1].

قال: «ومن الحكايات، أن أعرابياً نام عن جمل له ليلاً، ففقده، فلما طلع القمر وجده، فنظر إلى القمر وقال: إن الله صورك ونورك، وعلى البروج دورك، فإذا شاء نورك، وإذا شاء كورك، فلا أعلم مزيداً أسأله لك، ولئن أهديت إلي سروراً، لقد أهدى الله لك نوراً، ثم أنشأ يقول:

ماذا أقول وقولي فيك ذو قصر[2] وقد كفيتني التفصيل والجملا
إن قلت لا زلتَ مرفوعا فأنت كذا أو قلت زانك ربي، فهو قد فعلا»[3]

قلت: ومثل الجحد لتلك الفضيلة على وضوح أثرها في الوجود، عرض للجهال مع العلماء، فإن مقتضى عداوة جهلهم أن يجحدوا فضيلة العلم على ما تقدم 39ظ/ في كلام الماوردي[4]، وذلك من جملة المناسبات في تشبيه العلماء بالقمر، وسائر الأنجم الزاهرة.

الفضيلة الخامسة:

أنه يحظى صاحبه بوراثة الأنبياء، وينزله في تبليغ الشرائع منزلتهم، وإنها لرتبة لا توازى ومزية لا تقابل بمثلها.

ففي حديث أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ: «وأن العلماء ورثة الأنبياء، لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم، من أخذه أخذ بحظ وافر».

ونص الحديث الجامع لهذه الفضائل عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«مَنْ سَلَكَ طَرِيقاً يَلتمِسُ فيه علماً سَهَّلَ اللَّهُ لهُ طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكةَ لتضعُ أجْنِحَتَهَا لطالب العِلم رِضىً بما يَصْنَعُ،**

---

(1) تفسير الرازي: 2/ 108.
(2) القصر: التقصير والكسل.
(3) تفسير الرازي: 2/ 108. وانظر «حدائق الأزاهر» لابن عاصم الأندلسي ص: 402 مع بعض اختصار.
(4) انظر ص: 29و/ من مخ «أ». ص: 178 من هذا الكتاب.

وإن العالم ليستغفر له من في السماوات، ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب. وإنّ العلماء هم ورثة الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر» اهـ[1].

وقبله في بعض الروايات عن الشيخ أبي عمر [وغيره][2] «عن جميل بن قيس، أن رجلاً جاء من المدينة إلى أبي الدرداء، وهو بدمشق، فسأله عن حديث، فقال له أبو الدرداء: ما جاءت بك حاجة، ولا جئت في طلب التجارة، ولا جئت إلا في طلب الحديث؟ فقال الرجل: بلى. فقال له أبو الدرداء: أبشر فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: وذكر الحديث»[3].

وفي معنى ما دل عليه من هذه الوراثة «ما روي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنه مر بسوق «المدينة» فوقف عليها. فقال: يا أهل السوق، ما أعجزكم؟ قالوا وما 40و/ ذاك يا أبا هريرة؟ قال: ذاك ميراث رسول الله ﷺ يقسم وأنتم هاهنا، ألا تذهبوا فتأخذوا نصيبكم منه. قالوا: وأين هو؟ قال: في المسجد، فخرجوا سراعاً، ووقف أبو هريرة لهم حتى رجعوا فقال لهم: ما لكم؟ فقالوا: يا أبا هريرة، قد أتينا المسجد، فدخلنا فيه، فلم نر فيه شيئاً يقسم. فقال لهم أبو هريرة: وما رأيتم في المسجد أحداً؟ قالوا: بلى، رأينا قوماً يصلون، وقوماً يقرأون القرآن، وقوماً يتذاكرون الحلال والحرام، فقال لهم أبو هريرة: ويحكم، فذلك ميراث رسول الله ﷺ».

قال المنذري: «رواه الطبراني في «الأوسط» بإسناد حسن»[4].

منزلة:

إذا ثبت للعالم اختصاصه بهذا الإرث فهو كما قال القرافي: «ينقل عن

---

(1) انظر جامع العلم 1/ 35 ـ 36.
(2) ساقط من «أ».
(3) م.س: 1/ 34 ـ 35.
(4) الترغيب: 1/ 102 ـ 103.

الحق إلى الخلق. فيقول: إن الله تعالى حرم عليكم كذا، وأوجب عليكم كذا، وأذن لكم في كذا، وأمركم بتقديم كذا وتأخير كذا، فهو القائم بأمر الله تعالى في خلقه، وموصله إلى مستحقه، والدافع عنه تحريف المحرفين، وتبديل المبدلين، وشُبَه المبطلين، وهذا هو معنى مقام المرسلين»[1].

قلت: هو معنى قولهم: المفتي موقّع[2] عن الله.

ومن المروي عن سهل بن عبد اللّه التُّسْتَرِي[3] في معناه، ذكره «ابن الجوزي» في ترجمته من «الصفوة»[4]: «من أراد أن ينظر إلى مجالس الأنبياء فلينظر إلى مجالس العلماء، يجيء الرجل فيقول: يا فلان، أي شيء تقول في رجل حلف على امرأته بكذا وكذا؟ فيقول: طلقت امرأته، ويأتي[5] آخر فيقول: ما تقول في رجل حلف على امرأته بكذا وكذا؟ فيقول: ليس يحنث بهذا القول، وليس هذا إلا لنبي أو لعالم. فاعرفوا لهم ذلك».

تنبيه على حفظ رتبة:

قال القرافي: «ولهذا ـ يعني ما تقدم من قيام العالم مقام المرسلين ـ 40ظ/ ينبغي لطالب العلم أن يتصور نفسه في هذا المقام، ويعاملها بما [يليق][6] بها من الاحترام، فإن الرسول إذا ورد من عند ملك عظيم، قبح عليه أن يمشي إلى بيوت الأمراء، أو في الأسواق أو يتقاصر عن مكارم الأخلاق صوناً لتعظيم مرسله، وهذا معلوم في العوائد»[7].

---

(1) مخ الذخيرة: 1/ 8 ـ 9.

(2) الموقع: المراد به ناقل الحكم الشرعي استناداً على نص أو اجتهاد، ولهذا سمى الإمام ابن القيم كتابه: «أعلام الموقعين».

(3) ت: 283هـ ـ 896م وقيل 273هـ صوفي، مشارك في أنواع من العلوم، ولد في «تُسْتر» بالأهواز. من تصانيفه: «رقائق المحبين» و«مواعظ العارفين» و«قصص الأنبياء». انظر الصفوة: 4/ 64 ـ 66، والتذكرة: 2/ 757.

(4) انظر: 4/ 65 ـ 66.

(5) في م. س: 4/ 66: ويجيء.

(6) في «ج»: يبين.

(7) مخ الذخيرة: 1/ 9.

قال: «فكذلك طالب العلم، ينبغي له أن يبعد نفسه عن الدناءات، بل عن كثير من المباحات، صوناً لشرف منصبه، وتعزيزاً لثمرات مطلبه»[(1)].

قلت: سيأتي إن شاء الله في خاتمة الكتاب، ما يتضح به تخلق طالب العلم بمقتضى هذا الأدب وغيره. لكن ننبه هنا على أمرين:

أحدهما: حسن القيام بشكر هذه النعمة.

فقد قال: «صاحب الأنوار» حكاه ابن الحاج: «خص الله العلماء بفضيلة لا يشركهم فيها غيرهم، لأن الله عز وجل يعبد بفتواهم، [ويعرف][(2)] حلاله وحرامه بهم غير أنهم مطالبون بشكر النعمة، مُدَافِعون لوجود كل فتنة ومحنة وحادثة وبدعة»[(3)].

الثاني: توقي المخالفات وخصوصاً البدع.

فقد قال ابن الحاج إثر تقريره لهذه الرتبة مع اقتضائها للمؤاخذة بما لا يؤاخذ به غيرهم: «وإذا كان كذلك، فينبغي للعالم أو يجب عليه ـ بحسب حاله ـ أن يتحفظ على هذا المنصب الشريف من أن [يدنسه][(4)] في مخالفة، أو بدعة يتأولها، أو يبيحها أو يسهو عن سنة، أو يغفل عنها، أو يترك بدعة مع رؤيتها بسبب الغفلة عنها، أو يمر عليه مجلس من مجالس علمه، لا يحض فيه على السنة، ولا يأمر فيه باجتناب بدعة، لأنه على هذا انعقدت مجالس الفقهاء المتقدمين»[(5)].

الفضيلة السادسة:

أنَّه أفضل العبادات بإطلاق حتى الصلاة والجهاد.

أما ما يدل على أنه أفضل العبادات بإطلاق، فعلى وجوه:

---

(1) م.س: 1/ 9.
(2) في «أ» و«ج»: يعرفهم.
(3) المدخل: 1/ 68.
(4) غير واضحة في «ج».
(5) م.س: 1/ 70.

أحدها: ما ورد دليلاً على ذلك الفضل 41و/ من غير تعيين مقدار، أو بمقدار لا يعلمه على الحقيقة إلا الله تعالى.

فعن عبد اللّه بن عمرو[1] ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«قليل العلم خير من كثير العبادة، وكفى بالمرء علماً إذا عبد الله، وكفى بالمرء جهلاً إذا أعجب برأيه، إنما الناس رجلان، عالم وجاهل، فلا تمار العالم، ولا تحاور الجاهل»**[2].

وعن عمرو بن قيس المُلاَئي[3] قال: قال رسول الله ﷺ: **«فضل العلم خير من فضل العبادة، وملاك الدين الورع»**[4].

رواهما الشيخ أبو عمر وغيره.

وأسند عن قتادة[5] قال: «باب من العلم يحفظه الرجل لصلاح نفسه، وصلاح من بعده أفضل من عبادة حول»[6].

وعن مطرف[7] قال: «فضل العلم أعجب إلي من فضل العبادة»[8].

وروى الطبراني عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال

---

(1) عبد اللّه بن عمرو بن العاص أسلم قبل أبيه عمرو بن العاص. اختلف في سنة وفاته، فالواقدي يذكر أنه ت: 65هـ. وحكى البخاري أنه ت: 69هـ. انظر: الإصابة 2/ 351 ـ 352. والاستيعاب: 2/ 346 ـ 349.

(2) جامع العلم: 1/ 21.

(3) الملائي: بضم الميم وتخفيف اللام والمد، أبو عبد اللّه الكوفي. ت: 146هـ ـ 802م. ثقة، متعبد، من أهل العلم وأفاضلهم. كان الثوري يتبرك به. انظر: الحلية: 5/ 100 ـ 108، والتهذيب: 8/ 92 ـ 93.

(4) جامع العلم 1/ 22.

(5) قتادة بن دعامة السدوسي التابعي، سمع أنس بن مالك، وابن سيرين، وعكرمة، وروى عنه سليمان التيمي، والأوزاعي، وشعبة. انظر التذكرة: 1/ 122.

(6) جامع العلم: 1/ 23.

(7) هو مطرف بن عبد اللّه بن الشخير أبو عبد اللّه الحرشي البصري. ت: 95هـ ـ 713م. كان رأساً في العلم والعمل. حدث عن أبيه وعن علي، وعمار، وعمران بن الحصين من الصحابة وروى عنه قتادة وغيره. انظر: التذكرة 1/ 60.

(8) جامع العلم: 1/ 24.

رسول الله ﷺ: **«ما اكتسب مكتسب مثل فضل علم، يهدي صاحبه إلى هدى، أو يرده عن ردى، وما استقام دينه، حتى يستقيم [عمله][1]»**[2].

وروى الشيخ أبو عمر عن وكيع[3] قال: «سمعت سفيان الثوري[4] يقول: لا أعلم من العبادة شيئاً أفضل من أن تعلم الناس العلم»[5].

وخرج الترمذي عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ قال: ذكر لرسول الله ﷺ رجلان، أحدهما: عابد، والآخر عالم، فقال رسول الله ﷺ: **«فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم»**، ثم قال رسول الله ﷺ: **«إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلمي الناس الخير»**. قال: حديث حسن صحيح[6].

الثاني: ما روي مصرحاً بتعيين درجات فضله.

فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ قال: **«فضل المؤمن /41ظ العالم على المؤمن العابد سبعون درجة»**[7].

ومن معنى هذا ما ذكره أبو عمر عن محمد بن علي بن حسين[8] قال: «عالم ينتفع بعلمه أفضل من سبعين ألف عابد»[9].

---

(1) في «أ» و«ج»: عقله.

(2) انظر: الترغيب: 1/ 97. والطبراني في «المعجم الصغير»: 1/ 241.

(3) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان. ت: 196هـ ـ 811م. حافظ للحديث، ثبت، كان محدث العراق في عصره من كتبه: «تفسير القرآن». و«السنن» و«المعرفة» انظر «التهذيب»: 11/ 123 ـ 131.

(4) هو الإمام أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري الكوفي. ت: 161هـ ـ 777م. قال القطان: ما رأيت أحفظ منه، كنت إذا سألته عن مسألة أو عن حديث ليس عنده اشتد عليه. الحلية: 6/ 356هـ ـ 393، والتذكرة: 1/ 203 ـ 207.

(5) جامع العلم: 1/ 25.

(6) انظر سنن الترمذي: 4/ 154، والترغيب: 1/ 101.

(7) جامع العلم: 1/ 22.

(8) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو جعفر الباقر. ت: 128هـ ـ 745م. من التابعين، وأحد فقهاء المدينة. انظر الحلية: 3/ 180 ـ 192.

(9) جامع العلم: 1/ 27.

قال: وعن جعفر بن محمد(1): «روايةُ الحديث، وبثُّه في الناس أفضل من عبادة ألف عابد»(2).

الثالث: ما جاء مخبراً عن شدة أمر العالم على الشيطان وفرحه بموته، ما لا يفرح عن موت العابد.

فعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد**» رواه الترمذي وغيره(3).

قال أبو عمر: وروى يزيد بن هارون، ثم ذكر سنده إلى أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**لكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه، وما عبد الله بشيء أفضل من فقه في الدين، ولفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد**»(4).

قال: وقال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «لموت ألف عابد قائم الليل، صائم النهار أهون من موت العاقل البصير بحلال الله وحرامه»(5).

وقال جعفر بن محمد: «ما موت أحد أحب إلى إبليس من موت فقيه».

قال: «وروي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: إن الشياطين قالوا لإبليس: يا سيدنا ما لنا نراك تفرح بموت العالم ما لا تفرح بموت العابد، قال: انطلقوا فانطلقوا إلى عابد قائم يصلي فقالوا له: [إنا](6) نريد أن نسألك، فانصرف. فقال له إبليس: هل يَقْدِر ربك أن يجعل الدنيا في جوف بيضة؟ فقال: لا. فقال: أترونه كفر في ساعة، ثم جاء إلى عالم في حلقة يضاحك

---

(1) جعفر بن محمد الباقر زين العابدين بن الحسين السبط، الهاشمي، القرشي، الملقب بالصادق «أبو عبد الله». ت: 148هـ ـ 765م. سادس الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. أخذ عنه جماعة منهم: أبو حنيفة ومالك. له رسائل مجموعة في كتاب. انظر الحلية: 3/ 192 ـ 207.

(2) جامع العلم: 1/ 27.

(3) سنن الترمذي: 4/ 153. وقال عنه: هذا حديث غريب ولا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث الوليد بن مسلم. وانظر أيضاً الترغيب: 1/ 102.

(4) و(5) جامع العلم: 1/ 216.

(6) في «ج»: إلا.

أصحابه ويحدثهم. فقال إنا نريد أن نسألك. فقال: هل يقدر ربك أن يجعل الدنيا في جوف بيضة؟ قال: نعم. قال: وكيف ذلك؟ قال: يقول لذلك إذا أراده 42و/ كن فيكون. فقال إبليس: أترون ذلك لا يعدو نفسه، وهذا يفسد عَلَيَّ عالماً كثيراً»[1].

وأما ما يدل على أنه أفضل من الصلاة:

فعن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يا أبا ذر لأن تَغْدُو فتعلم آية من كتاب الله خير لك من أن تصلي مائة ركعة، ولأن تغدو فتعلم باباً من العلم عمل به، أو لم يُعمل به خير من أن تصلي ألف ركعة»**.

قال المنذري: «رواه ابن ماجه بإسناد حسن»[2].

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «تذاكُر العلمِ بعضَ ليلة، أحب إلي من إحيائها»[3].

قال إسحاق بن منصور[4] ـ فيما ذكره الشيخ أبو عمر ـ «قلت لأحمد بن حنبل: قوله: «تذاكر العلم بعض ليلة أحب إلي من إحيائها»، أي علم أراد؟ قال: هو العلم الذي ينتفع به الناس في أمر دينهم، قلت: في الوضوء، والصلاة، والصوم، والحج، والطلاق، ونحو هذا؟!... قال: نعم.

قال إسحاق بن منصور: وقال لي إسحاق بن راهويه[5]: هو كما قال لي أحمد»[6].

---

(1) جامع العلم: 1/ 216.

(2) الترغيب 1/ 97.

(3) جامع العلم: 1/ 24.

(4) إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، أبو يعقوب. ت: 251هـ ـ 865م. ولد بمرو ورحل إلى العراق، والحجاز، والشام، واستوطن نيسابور، وبها مات، كان عالماً فقيهاً، ثقة، مأموناً، وهو الذي دون عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، المسائل في الفقه/ تاريخ بغداد: 6/ 362 ـ 364.

(5) هو أبو يعقوب إسحاق بن أبي الحسن الحنظلي المروزي. ت: 238هـ ـ 852م المعروف بابن راهويه، جمع بين الفقه، والحديث، والورع. كان من أصحاب الشافعي، وله مسند مشهور. الوفيات: 1/ 199 ـ 201.

(6) جامع العلم: 1/ 24.

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: «لأن أجلس ساعة، فأفقه في ديني أحب إلي من أن أحيي ليلة إلى الصباح.

قال أبو عمر: رواه يزيد بن هارون»[1].

قال: وسئل المعافي بن عمران[2]: «أي شيء أحب إليك، أن أصلي أو أن أكتب الحديث؟ قال: كتاب حديث واحد، أحب إلي من صلاة ليلة»[3].

وذكر الشيخ أبو عمر الطلمنكي[4] «عن أبي هريرة، وأبي ذر ـ رضي الله عنهما ـ قال: باب من العلم تتعلمه أحب إلينا من ألف ركعة تطوعاً»[5].

وقالا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «**إذا جاء الموت طالب العلم وهو على هذه الحال، مات وهو شهيد**»[6].

سؤال:

ظاهر هذه الآثار يعارضه قوله 42ظ/ ﷺ، وقد سئل عن أفضل الأعمال: «**الصلاةُ لأوّل مِيقَاتِهَا**».

جوابه:

إن ذلك إنما هو في الفرائض.

---

(1) جامع العلم: 1/ 24.

(2) المعافي بن عمران الأزدي أبو مسعود، الفقيه الزاهد، رحل في طلب العلم إلى الآفاق، وجالس العلماء، ولزم الثوري، وتأدب بآدابه، وتفقه به، وصنف حديثه في السنن./ اختلف في سنة وفاته ما بين 204هـ و185هـ و186هـ/ التهذيب: 10/ 199 ـ 200.

(3) جامع العلم 1/ 24.

(4) هو أحمد بن محمد المعافري الأندلسي الطلمنكي ـ نسبة إلى طلمنكة من ثغر الأندلس الشرقي ت: 429هـ ـ 1038م محدث، مقرىء، نحوي، لغوي، مشارك في علوم عدة. من مصنفاته: «فضائل مالك»، و«رجال الموطأ»، و«كتاب في تفسير القرآن». انظر الصلة: 44 ـ 45، والديباج: 1/ 178 ـ 180.

(5) و(6) انظر جامع: 1/ 25.

قال ابن رشد[1]: «وأما النوافل فطلب العلم أفضل منها»[2].

قال: «وسئل مالك عن القوم يتذاكرون الفقه، القعودُ في ذلك أحب إليك أم الصلاة؟ فقال: بل الصلاة»[3].

«وروي عنه أنه قال: «إن العناية بالعلم أفضل». قال: وليس (ذلك)[4] عندي اختلافاً من قوله، لأن طلب العلم أفضل (من الصلاة)[5] لمن ترجى إمامته، والصلاة أفضل (من طلب العلم)[6] لمن ليس كذلك إذا علم ما يلزمه في خاصة نفسه، وقال سحنون[7]: «يلزمه أثقلهما»[8]» انتهى ملخصاً.

وأما ما يدل على أنه أفضل من الجهاد فكذلك أيضاً على وجوه:

أحدها: ما نقل عن السلف الصالح أن طلب العلم جهاد في نفسه، ويزيد على الجهاد بفضائل لا يزاحمه في أدنى رتبة من رتبها.

«فعن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: من رأى الغُدو والرواح إلى العلم ليس بجهاد فقد نقص في عقله ورأيه»[9].

«وعن بعضهم قال: سألت ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن الجهاد قال: ألا أدلك على خير الجهاد؟ فقلت: بلى. قال: تبني مسجداً وتعلم فيه الفرائض والسنة والفقه في الدين»[10].

---

(1) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الجد القرطبي المالكي. ت: 520هـ ـ 1026م. قاضي الجماعة بقرطبة، وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها، كان فقيهاً عالماً، مقدماً في الفقه على جميع أهل عصره، عارفاً بالفتوى على مذهب مالك وأصحابه. من تصانيفه: «البيان والتحصيل» و«مختصر مشكل الآثار للطحاوي». و«كتاب المقدمات». انظر الصلة: 576 ـ 577، والديباج: 2/ 248 ـ 250.

(2) و(3) انظر «مقدمات ابن رشد»: 1/ 32.

(4) و(5) و(6) زيادة من م. س: 1/ 32.

(7) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي الحمصي الأصل، المغربي القيرواني المالكي الملقب «بسحنون». ت: 240هـ ـ 854م. فقيه، ولي القضاء بالقيروان، وارتحل وحج، وسمع من سفيان بن عيينة وغيره، من مصنفاته: «المدونة» في الفقه المالكي، وعليها يعتمد أهل القيروان. انظر المدارك: 4/ 45، والديباج: 2/ 30 ـ 40.

(8) مقدمات ابن رشد: 1/ 32.

(9) و(10) جامع العلم 1/ 31 ـ 32.

وعن «أبي الدرداء أيضاً ـ رضي الله عنه ـ قال: ما من أحد يغدو إلى المسجد لخير يتعلمه أو يعلمه إلا كتب له أجر مجاهد، لا ينقلب إلا غانماً»(1).

وفي «الموطأ»(2) عن أبي بكر بن عبد الرحمن(3): «من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره، ليتعلم خيراً أو يعلمه، ثم رجع إلى بيته، كان كالمجاهد في سبيل الله رجع غانماً».

قال الأستاذ أبو سعيد(4): «وهذا المعنى أصله من الحديث المرفوع، ما خرجه الترمذي أن بعثا بعثه رسول الله ـ صلى الله عليه 43و/ وسلم قِبَلَ «نجد» فغنموا غنائم كثيرة، وأسرعوا الرجعة، فقال رجل ممن لم يخرج: ما رأينا بعثاً أسرع رجعة، ولا أفضل غنيمة من هذا البعث، فقال ﷺ: **«ألا أدلكم على قوم أفضل غنيمة وأسرع رجعة، قوم شهدوا صلاة الصبح، ثم جلسوا يذكرون الله حتى طلعت الشمس فأولئك أسرع رجعة وأفضل غنيمة»**.

قال: «ومجالس العلم مجالس ذكر وزيادة» اهـ.

الثاني: ما ورد في الأثر صريحاً في ذلك.

ففي «مختصر»(5) الشيخ عن ابن القاسم(6) قال: روي أن النبي ﷺ قال:

---

(1) جامع العلم 1/ 31 ـ 32.

(2) انظر موطأ الإمام مالك: ص136.

(3) أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي. قيل: اسمه محمد، وقيل: أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن. والصحيح أن اسمه وكنيته واحد. ت: 93هـ ـ 711م. أحد أئمة المسلمين روى عن أبيه وعن أبي هريرة، وعن عائشة، وأم سلمة، وعدة... كما روى عنه طائفة. منهم مجاهد، والزهري، والشعبي. انظر: «إسعاف المبطا برجال الموطأ» للسيوطي: باب الكنى/ 946.

(4) المراد: أبو سعيد فرج بن لُبّ.

(5) يريد مختصر المدونة في فقه مالك لابن أبي زيد القيرواني المالكي: وهو مخطوط توجد نسخة منه بخزانة القرويين تحت رقم: 339.

(6) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العتقي. ت بمصر سنة: 191هـ ـ 806م. أصله من مدينة الرملة بفلسطين ـ شمال شرقي القدس ـ وسكن مصر، كان من أصحاب مالك، جاء في «التذكرة»: 1/ 356: ابن القاسم: ثقة. رجل صالح... ما أحسن حديثه، وأصحه عن مالك. رحل إلى مالك وسمع عنه، فلم يرو أحد «الموطأ» عن «مالك» أثبت منه.

«ما جميع أعمال البر في الجهاد إلا كبصقة في بحر، وما جميع أعمال البر والجهاد في طلب العلم إلا كبصقة في بحر»[1].

قال: وروى غيره أن النبي ﷺ قال: «للأنبياء على العلماء فضل درجتين، وللعلماء على الشهداء فضل درجة»[2].

قلت: وفي معناه ما رواه أبو نعيم، وغيره عن عثمان ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «أول من يشفعُ يومَ القيامة الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء».

قال الغزالي: «وأعظم بمرتبة هي واسطة بين النبوة والشهادة»[3].

الثالث: وجعله القرافي مؤيداً لما قبله، وهو ما أخبر به في ترجيح مداد العلماء على دم الشهداء يوم القيامة، وسيأتي له ذكر ـ إن شاء الله ـ في خاتمة الكتاب.

قال القرافي: «ومعلوم أن أعلى ما للشهيد دمه، وأدنى[4] ما للعالم مداده، فإذا رجح الأدنى على الأعلى، فما الظن بالأعلى مع الأدنى»[5] اهـ.

وينظر إليه قول كعب الأحبار[6]: «المداد في ثياب العلماء، أفضل من الدماء في ثياب الشهداء، فإن العلماء يبحثون على أصول الدين، والشهداء قاتلوا على فروع الدين».

تنبيه:

قال ابن 43ظ/ رشد: «النص على طلب العلم أفضل من الجهاد، معناه:

---

(1) و(2) انظر مختصر المدونة ـ جامع في فضيلة العلم وأهله وثوابه وآدابه، وفريضة القيام به: ص7 ومخ الذخيرة للقرافي: 1/ 8.

(3) الإحياء: 1/ 6.

(4) في مخ الذخيرة 1/ 8: أقل.

(5) انظر: م.س: 1/ 8.

(6) هو كعب بن ماتع الحميري من كبار علماء أهل الكتاب، أسلم زمن أبي بكر، وقدم من اليمن في دولة عمر بن الخطاب. فأخذ عنه الصحابة وغيرهم، وأخذ عن الصحابة الكتاب والسنة توفي في خلافة عثمان. انظر: التذكرة: 1/ 52.

في الموضع الذي يكون الجهاد فيه فرضاً على الكفاية. وأما القيام بفرضه، أو حيث يتعين، فلا شك أنه أفضل من طلب العلم، والله أعلم»[1].

اغتباط:

حكى الشيخ أبو عمر الطلمنكي عن يحيى بن يحيى[2] قال: «اجتمع [عند][3] مالك بن أنس بالمدينة من كان بها من أهل الفقه، وغير أهل الفقه، ومن غير أهل المدينة، من أهل الأمصار [و][4] كان عنده [طلاب][5] لهذا الأمر في [مرضه][6] الذي مات فيه، وأنا فيهم، فدخلنا عليه ونحن مائة وثلاثون رجلاً، فسلمنا عليه، ومشى إليه كل واحد منا يقف عليه، ويريه نفسه، ويسأله عن حاله. فلما فرغنا من فعل ذاك أقبل علينا بوجهه ثم قال: «الحمد لله الذي أضحك وأبكى، والحمد لله الذي أمات وأحيا»، ثم قال: «أما أنه قد جاء أمر الله، ولا بد من لقاء الله». فقلنا له: يا أبا عبد اللّه كيف نجدك؟ قال: «أجدني مستبشراً بصحبتي أولياء الله، وهم أهل العلم، وليس شيء أعز على الله بعد الأنبياء منهم، ومستبشراً بطلبي هذا الأمر لأن كل عمل فرضه الله أو سنه رسوله، فقد بين ثوابه ﷺ فقال: **«من لزم الصلاة، وحافظ عليها فله عند الله كذا وكذا، ومن حج البيت حجة مبرورة فله عند الله كذا وكذا، ومن جاهد في سبيل الله فله كذا وكذا»**.

كل هذا قد عرفه من ألهمه الله طلب هذا الأمر، إلا طالب هذا الأمر

---

(1) انظر مقدمات ابن رشد: 1/ 32.

(2) أبو محمد الليثي المصمودي الأندلسي. ت: 234هـ ـ 848 ـ [وقيل 233هـ] سمع مالكاً والليث، وحج، وكان لقاؤه لمالك سنة 179هـ السنة التي مات فيها مالك. ثم عاد فحج، ولقي جلة أصحاب مالك، وإليه انتهت رياسة العلم بالأندلس. وكان يسميه مالك عاقل الأندلس. انظر: الجذوة للحميدي: 382 ـ 384، والمدارك: 3/ 379 ـ 394، والديباج: 2/ 352 ـ 353.

(3) في «ج»: عن.

(4) في «ج»: من كان.

(5) في «أ»: طالباً.

(6) في «ج»: موضعه.

ومعلمه فلن يبلغ علم عالم أن يعلم ما لطالب هذا الأمر عند الله من الكرامة والثواب والله لأحدثنكم بحديث حدثني به ربيعة[1] ما حدثتكم به إلى وقتي هذا، سمعته يقول: والله الذي لا إله إلا هو لرجل يخطىء في صلاته، فلا يدري كيف يرقُعُها[2]، فيأتيني مستفتياً، فأفتيه فيها بالعلم، فأحمله على الصواب خير من أن تكون لي الدنيا [فأقربها][3] في الآخرة، ولأحدثنكم بحديث ما حدثتكم به قبل وقتي هذا والله الذي لا إله إلا هو لست أقول باباً من العلم، ولكن أقول لكم شيئاً من العلم أسمعه من العالم فيتشابه علي بعضه، فأقول في نفسي: قال لي كذا وكذا... فأذكره وقد أخذت مضجعي، فأبيت متفكراً فيه حتى أصبح، فإذا أصبحت أتيته وسألته عنه، فلَهَمِّي به خير من مائة حجة مبرورة».

وسمعت ابن شهاب غير مرة يقول: «والله الذي 44و/ لا إله إلا هو لرجل يأتيني [مستفسراً][4] لي عن شيء من دينه، فلا أسرع إليه بالجواب حتى [استفسر][5] نفسي ثم [أحمله][6] على السنة، أحب إلي من مائة غزوة أغزوها في سبيل الله.

فقلت لكل رجل منهما حين حدثني: هذا لكم فما للطالب؟ فكل قال لي: هيهات انقطع العلم، نسأل الله التوفيق لنا ولكم.

قال يحيى بن يحيى: وهذا آخر حديث سمعته من مالك بن أنس» اهـ.

وحكي أيضاً عن يحيى أنه قال: «أول حديث حدثني به الليث بن سعد[7]

---

(1) هو أبو عثمان ابن عبد الرحمن التميمي بالولاء المديني. ت: 136هـ - 753م. إمام حافظ، فقيه، مجتهد، كان بصيراً بالرأي، لذا لقب «ربيعة الرأي» وكان صاحب الفتوى بالمدينة، وبه تفقه مالك. انظر الصفوة: 2/ 83 - 86.

(2) رقع يرقع الثوب: يصلحه.

(3) في «ج»: فإنه أقربها.

(4) في «ج»: مستبشراً.

(5) في «ج»: أستبشر.

(6) في «ج»: بما حمله.

(7) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم، أبو الحرث المصري، ت: 175هـ - 791م، شيخ الديار المصرية وعالمها، كان الشافعي يقول عنه: هو أفقه من مالك إلا أن أصحابه =

في أول يوم أتيته أن قال لي: ما اسمك؟ فقلت له: يحيى، متَّعَني الله بك. فقال لي: يا يحيى، الله الله في هذا الأمر، وسأحدثك بحديث تزداد به بصيرة.

كنا عند ابن شهاب ونحن طالبون لهذا الأمر، فقال لنا يوماً: يا معشر الطلبة أراكم تزهدون في هذا الأمر، فوالله الذي لا إله إلا هو، لو أن باباً من العلم جعل في كفة ميزان، وجعل جميع أعمال البر في كفة أخرى، لرجح الباب من العلم، جميع أعمال البر».

بشارة:

ذكر غير واحد من العلماء عن يحيى بن يحيى أنه قال 44ظ/ : «أول ما حدثني به مالك في خاصة نفسي حين أتيته أن قال لي: ما اسمك؟ قلت: يحيى، وكنت أَحْدَثَ أصحابه سناً. فقال: الله، الله، عليك بالجد في هذا الأمر، وسأحدثك في ذلك بحديث ـ إن شاء الله ـ يرغبك فيه، ويزهدك عن غير ذلك من الأعمال، قدم المدينة غلام من أهل الشام بحداثة سنك، أقبل لهذا الأمر، قاصداً إلى ربيعة ونظرائه من علماء المدينة، فكان معنا يطلب، ويجتهد حتى نزل به الموت، وهو طالب لهذا الأمر، فلقد رأيت على جنازته شيئاً لم أر مثله على أحد من أهل بلدنا إلا عالم أو طالب لهذا الأمر، ورأيت جميع علمائنا يزدحمون على نعشه، ولم يكن له وليٌّ بالمدينة يلي أمره.

فلما وضع نعشه ليصلى عليه، ونظر أمير المدينة إلى علمائنا وفعلهم وازدحامهم عليه، أمسك عن الصلاة عليه ثم قال: قدموا منكم من أحببتم، ثم قال بإثر كلامه: لو لم يرغب في هذا الأمر إلا هذا، فقدم أهل العلم ربيعة. ثم نهض به إلى قبره.

قال مالك: فلحده في قبره ربيعة بن عبد الرحمن. وزيد بن أسلم[1].

= لم يقوموا به، وكان يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الشعر والحديث. انظر: التذكرة: 1/ 224 ـ 226.

(1) هو أبو عبد الله العمري المدني الفقيه. ت: 136هـ ـ 753م. ثقة من أهل الفقه والعلم. كان له حلقة للعلم بمسجد النبي. له كتاب في التفسير. انظر: التذكرة: 1/ 132 ـ والإسعاف: 895 و952.

ويحيى بن سعيد[1] وابن شهاب، وأقرب الناس إليهم أيضاً من أهل العلم محمد بن المنكدر[2]، وصفوان بن سليم[3]، وأبو حازم[4]، وأشباههم من أهل بلد الرسول ﷺ، وبنَى اللَّبِنَ على لحده ربيعة، وكل هؤلاء يناولونه اللبن.

وقال مالك: فلما كان إلى الثالث من اليوم الذي مات فيه، رآه في النوم رجل من خيار بلدنا، في أحسن صورة؛ غلاماً أمرد، عليه بياض، متعمماً بعمامة خضراء، وتحته فرس أشهب نازلاً من السماء، حتى انتهى إليه. فقال له: هذا ما بلغني إليه العلم، وأعطاني بكل علم 45و/ تعلمته درجة في الجنة. فلم تبلغ [لي][5] الدرجات إلى درجة أهل العلم. فقال الله: زيدوا ورثة أنبيائي، فقد [حتمت][6] على نفسي أنه من مات وهو عالم بسنتي وسنة أنبيائي، أو طالب لذلك، أن أجمعهم في درجة واحدة، فأعطاني ربي حتى بلغت إلى درجة أهل العلم، فليس بيني وبين رسول الله ﷺ إلا درجتان، درجة هو فيها جالس وحوله النبيئون كلهم، ودرجة فيها أصحابه وجميع أصحاب النبيئين الذين اتبعوهم، ونحن بعدهم في درجة فيها جميع أهل العلم وطلبته، فسير [بي][7]

---

(1) هو أبو سعيد... بن قيس بن عمرو الأنصاري المديني، سمع أنس بن مالك. وسعيد بن المسيب وغيرهما. وروى عنه مالك، وابن جريج وشعبة. وهو تابعي، ثقة، فقيه، ولي القضاء بالأنبار. وبغداد في عهد المنصور. ت: نحو 143هـ ـ 760م. تاريخ بغداد: 14/ 101 ـ 106.

(2) هو أبو عبد الله... بن عبد الله الهدير «بالتصغير» بن عبد العزى التيمي. ت: 130هـ ـ 748م. من جلة التابعين. من سادات القراء والمحدثين. انظر التذكرة: 1/ 127.

(3) المدني الزهري مولاهم الفقيه اتفقوا على موته سنة: 132هـ ـ 741م. كان ثقة، حجة، من أعلام الهدى، كثير الحديث عابداً، روى عنه مالك وزيد بن أسلم، وابن المنكدر. انظر: التذكرة: 1/ 134، والإسعاف: 905 وفيه أنه توفي 124هـ.

(4) هو سلمة بن دينار المدني المخزومي «مولى الأسود بن سفيان المخزومي» توفي ما بعد سنة 140هـ ـ 757م في خلافة المنصور، كان ثقة، كثير الحديث. انظر الحلية: 3/ 229 ـ 259، والتذكرة: 1/ 133.

(5) في «ج»: في.

(6) في «ج»: ختمت.

(7) في «أ»: فسيرني.

حتى توسطتهم فقالوا لي: مرحباً، [مرحباً][1] سوى ما لي عند الله من المزيد. فقال له الرجل: وما لك عند الله من المزيد؟ فقال: وعدني ربي أن يحشر النبيئين - كما رأيتهم - في زمرة واحدة، وأنا معهم إلى يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة قال الله تعالى: يا معشر العلماء، هذه جنتي، قد أبحتها لكم، وهذا رضواني قد رضيت عنكم، فلا تدخلوا الجنة حتى تتمنوا، وتشفعوا، فأعطيكم ما سألتم، وأشفعكم فيمن استشفعتم، لأري عبادي كرامتكم علي، ومنزلتكم عندي، فيتمنى، فيعطى، ويشفع [فيشفع]»[2] .اهـ.

وزاد ابن بطال[3]: «فلما أصبح الرجل حدث أهل العلم، وانتشر خبره بالمدينة».

قال مالك: «كان بالمدينة أقوام بروا معنا في طلب هذا الأمر، وكفوا عنه، حتى سمعوا الحديث فلقد رجعوا إليه، وأخذوا بالجد، وهم اليوم من علماء بلدنا، الله، الله يا يحيى جد في هذا الأمر».

الفضيلة السابعة:

أنَّ من تفقه في الدين، فقد أراد الله به خيراً.

ففي الصحيحين من طريق معاوية - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «45ظ/ **من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين**».

قال المنذري ورواه أبو يعلى[4] فزاد فيه: ومن لم يفقهه[5] لم يبال

---

(1) ساقطة من «أ».

(2) ساقطة من «أ».

(3) هو أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي. ت ببلنسية 444هـ - 1052م. أخذ عن أبي عمر الطلمنكي، وابن الفرضي، وأبي بكر الرازي وغيرهم، وكان نبيلاً جليلاً، ألف شرحاً لكتاب البخاري كبيراً كثير الفائدة، وله كتاب في الزهد والرقائق. انظر: المدارك 8/ 160. والصلة: 414. وفيه أنه توفي سنة 449هـ، والديباج: 2/ 105.

(4) هو الإمام أحمد بن علي بن المثنى التميمي. ت: 307هـ - 919م. صاحب المسند الكبير الحافظ الثقة، من أهل الصدق والأمانة والحلم. انظر: التذكرة: 2/ 707 - 709.

(5) الفقه: العلم بدقائق الأمور، ويفقهه: يعلمه أحكام شرعه ليعبد الله.

به[1]»[2].

ورواه «الطبراني» في «الكبير»، ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها الناس إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾».

وفي إسناده راو لم يسم[3].

قال: وروى البزار[4] والطبراني في «الكبير» بإسناد لا بأس به عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين وألهمه[5] رشده»[6].

ونقل «الشيخ» في مختصره: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أراد الله بعبده خيراً، جعل فيه ثلاث خلال: فقهه في الدين، وزهده في الدنيا، وبصره عيوب[7] [نفسه][8]»[9].

وروى الشيخ أبو عمر من طريق عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله أن يهديه يفقهه»[10].

بيان:

قال القرطبي[11] في سورة الأنعام قوله: «يفقهه في الدين، ولا يكون ذلك

---

(1) أي لم يقبل عبادته، إذا عمل على جهل، ولم يكترث بدعواته، إذ أمكنه التعلم ولم يتعلم.
(2) و(3) انظر الترغيب: 1/ 92.
(4) الحافظ الإمام أبو بكر بن عمرو البصري صاحب «المسند الكبير». ت: 292هـ ـ 904م. ارتحل في آخر عمره إلى أصبهان وإلى الشام. ينشر علمه ذكره الدارقطني فأثنى عليه، وقال: ثقة، يخطىء، ويتكل على حفظه. انظر التذكرة: 2/ 653 ـ 654.
(5) ألهمه رشده: وفقه إلى الرشد فعمل صالحاً.
(6) الترغيب: 1/ ص92.
(7) في مخ مختصر المدونة 8: عيوبه.
(8) ساقط من م. س: 8.
(9) انظر: م. س: ص8.
(10) جامع العلم: 1/ 20 ـ 21.
(11) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي القرطبي المالكي. ت: نحو 671هـ =

إلا بشرح الصدر وتنويره، والدين: العبادات. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾[1].

قال: ودليل خطابه أن من لم يرد الله به خيراً، ضيق له صدره، وأبعد فهمه، فلم يفقهه، والله أعلم»[2].

قلت: كذا قال الآجري[3]: «قد أعلمك أن علامة من أراد الله به خيراً أن يفقهه في دينه، ويدل على أنه من لم يتفقه في دينه فلا خير فيه».

قال الأستاذ أبو سعيد: «وصل به البخاري إنما العلم بالتعلم لئلا يرغب الإنسان عن التعلم استبعاداً لنيل هذه الرتبة، وقلما حلي متحل بالاستبعاد إلا بالخيبة والإبعاد 46و/ .

أَخْلِقْ بذي الصبر أن يحظى بحاجته ... ومدمن القرع للأبواب أن يلجا[4]

قال: كان سحنون إذا حث على طلب العلم والصبر عليه، تمثل بهذا البيت»[5].

الفضيلة الثامنة:

أن صاحبه أحد الثلاثة الذين لا تنقطع أعمالهم بعد الموت.

= ـ 1272م وقيل 668هـ كان من الزهاد الصالحين المشغولين بما يعنيهم من أمور الآخرة، أوقاته معمورة ما بين توجه، وعبادة، وتصنيف، جمع في تفسير القرآن كتاباً كبيراً سماه: «جامع أحكام القرآن، والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن» وهو المشهور بتفسير القرطبي، كما له شرح «الأسماء الحسنى» وغيرهما. الديباج: 2/ 308 ـ 309.

(1) سورة آل عمران، الآية: 19.

(2) انظر: تفسير القرطبي: 7/ 81. وقال: أخرجه الصحيحان.

(3) هو أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي. ت: 360هـ ـ 970م مصنف كتاب «الشريعة» في السنة. و«الأربعين». كان مجاوراً بمكة، وكان عالماً عاملاً. صاحب سنة واتباع. انظر: تاريخ بغداد: 2/ 243، والتذكرة: 3/ 936.

(4) في «ح» كتب بالهامش:

وقبله: «لا تيأسن وإن طالت مطالبة ... إذا استعنت بصبر أن ترى فرجا

(5) انظر أيضاً: مقدمات ابن رشد: 1/ 28.

ففي الصحيح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ:
«إذا مَات ابن آدمَ انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[1].

وعن أبي قتادة[2] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«خير ما يخلف الرجل من بعده ثلاث: ولد صالح يدعو له، وصدقة جارية[3] يبلُغُه أجرها، وعلم يعمل به من بعده»**.

قال المنذري: «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح»[4].

قال الشيخ أبو عمر: «من حديث الزهري عن أبي عبد اللّه الأغر عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: **«تلحق المسلم أو ينتفع المسلم بثلاث: ولد صالح يدعو له، وعلم ينشره، وصدقة جارية»**.

قال: وقالت الحكماء: علمُ الرجلِ ولدُهُ المخلَّد»[5].

كشف حقيقة:

قال عياض: «العمل ينقطع بالموت، ولكن هذه الثلاثة لما كان هو السبب في اكتسابها، كان له ثوابها».

قلت: وقدم فيها نشر العلم وتعليمه، لأنه روحاني، وغيره من أنواع الانتفاعات جسماني، و«الروحاني أبقى من الجسماني»، قاله الإمام فخر الدين[6] رحمه الله تعالى.

---

(1) الترغيب: 1/ 99. وقال: رواه مسلم وغيره.

(2) أبو قتادة بن ربعي الأنصاري الخزرجي. يقال له فارس رسول الله ﷺ. اتفقوا على أنه شهد «غزوة أحد» وما بعدها، وأنه حرس النبي ليلة بدر. اختلف في سنة وفاته، فقيل توفي في خلافة علي، وقيل: على عهد معاوية. انظر الإصابة: 4/ 158 ـ 159.

(3) في الترغيب 1/ 100، وسنن ابن ماجه 1/ 20: صدقة تجري.

(4) انظر سنن ابن ماجه: 1/ 20، والترغيب: 1/ 100.

(5) انظر جامع العلم: 1/ 16.

(6) التفسير: 2/ 191.

فائدتان:

الفائدة الأولى:

ذكروا أن تأليف العلم من جملة ما ينتفع به بعد الموت.

قال الأبي: «وكان شيخنا أبو عبد الله[1] - يعني ابن عرفة - يقول: إنما تدخل التواليف في ذلك إذا اشتملت على فائدة زائدة، وإلا فذلك تخسير الكاغد[2].

قال: ويعني بالفائدة الزائدة على ما في الكتب السابقة عليه، وإذا لم 46ظ/ يشتمل التأليف إلا على نقل ما في الكتب المتقدمة فهو الذي قال فيه: [تخسير الكاغد]»[3].

قلت: سبقه ابن حزم إلى التنبيه على هذا المعنى، فقال: «وفيه توسيع لمجال هذه الزيادة: الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل إلا في أحدها وهي: إما شيء لم يسبق إليه يخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مستغلق يشرحه أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء مفترق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مؤلفه فيصلحه».

الفائدة الثانية:

حكى القرطبي المفسر عن «المحققين من شيوخ الزهد [أن][4] في هذا الموضع مع قوله تعالى: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ دليلاً على الترغيب

---

(1) هو محمد بن عرفة... الورغمي - نسبة إلى ورغمة من قرى إفريقية - التونسي المالكي المعروف بابن عرفة أبو عبد الله. ت: 803هـ - 1401م. مقرئ، فقيه، أصولي، منطقي، خطيب، من تصانيفه: «المبسوط» في الفقه المالكي، «مصنف في المنطق» و«المختصر الشامل» في أصول الدين. انظر الديباج: 2/ 331 - 333، والضوء اللامع: 2/ 240 - 242.

(2) الكاغد. والكاغذ: القرطاس، وهو فارسي معرب - اللسان وترتيب القاموس المحيط: كغد - كغذ -.

(3) ساقطة من «ج».

(4) ساقطة أيضاً من «ج».

في العمل الصالح الذي يكسب الثناء الحسن.

قال: وفي رواية - يعني غير حديث «إذا مات ابن آدم...» أنه كذلك في الغرس والزرع. وكذلك فيمن مات مرابطاً يكتب له عمله إلى يوم القيامة»[1].

قلت: روى البزار، وأبو نعيم في «الحلية» عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «سَبْعٌ يُجْرَى أجرُهُنَّ للعبدِ وهو في قبره، (بعد موته)[2] من علم علماً، أو أجرى[3] نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً، أو بنى مسجداً، أو ورث مِصْحفاً[4]، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته»[5].

قال أبو نعيم: ولا يخالف الحديث الصحيح، فقد قال فيه: «إلا من صدقة جارية» وهي تجمع ما ورد أنه من الزيادة.

قال المنذري: «وقد رواه ابن ماجه، وابن خزيمة في «صحيحه» بنحوه من حديث أبي هريرة»[6] اهـ.

الفضيلة التاسعة:

أنَّ العالم فيه والمتعلم شريكان في الأجر.

فعن «أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «عليكم بهذا العلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يرفع ثم جمع بين أصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام»، هكذا ثم قال 47و/ : «العالم والمتعلم شريكان في الخير[7] ولا خير في سائر الناس» رواه ابن ماجه[8].

---

(1) تفسير القرطبي: 13/ 113.
(2) زيادة من الترغيب: 1/ 96.
(3) في م.س: 1/ 96: كرى.
(4) أي كتباً.
(5) الترغيب: 1/ 96.
(6) م.س: 1/ 96 - 97 و99.
(7) سنن ابن ماجه 1/ 73: في الأجر.
(8) م.س: 1/ 73، وجامع العلم: 1/ 28.

وروى أيضاً عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من علم علماً، فله أجر من عمل به، لا ينقص من أجر العامل**»[1].

وذكر الشيخ أبو عمر عن أبي الدرداء، قال: «العالم والمتعلم في الأجر سواء، ولا خير في سائر الناس بعدهما»[2].

وروى عنه أيضاً: «تعلموا قبل أن يرفع العلم، فإن العالم والمتعلم في الأجر سواء»[3].

قاعدة:

ثبت في الأصول الشرعية: «أن إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب، قصد ذلك المسبب، أو لا».

وقرر ذلك الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ من وجهين:

«**أحدهما**: شهادة مجاري العادات بنسبة المسببات إلى أسبابها كنسبة الشبع إلى الطعام، والإرواء إلى الماء، والإحراق إلى النار، والإسهال إلى السقمونيا[4] وسائر المسببات إلى أسبابها، والأسباب[5] التي تتسبب عن كسبنا تنسب إلينا كذلك، وإن لم تكن من كسبنا».

قال: «وإذا كان هذا معهوداً معلوماً، جرى عرف الشرع، في الأسباب الشرعية على ذلك الوِزَان»[6].

«**الثاني**: دلالة الشرع على ذلك باعتبار الأسباب [المشروعة][7] أو

(1) سنن ابن ماجه: 1/ 88.

(2) و(3) جامع العلم: 1/ 28.

(4) نبات يستخرج من تجاويفه رطوبة دبقة «لزجة»، وتجفف وتدعى باسم نباتها أيضاً، مضادة لها. للمعدة والأحشاء، أكثر من جميع المُسْهلات... ترتيب القاموس المحيط ـ سقم ـ.

(5) في «الموافقات» 1/ 211: وكذلك الأفعال.

(6) م.س: 1/ 211 ـ 212.

(7) ساقطة من «ج».

الممنوعة كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾[1]».

وفي الحديث: «ما من نفس تقتل ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كِفل[2] منها لأنه أول من سن القتل».

وفيه: «من سَنَّ سنة حسنة، كان له أجرها وأجر من عمل بها»، وكذلك «فيمن سن سنة سيئة، إلى شواهد لا تحصى، وإن كانت المسببات التي حصل بها النفع أو الضر ليست من فعل المتسبب. لا يقال 47ظ/ : كيف يثاب أو يعاقب على ما لم يفعل؟ لأنا نقول: ترتب الثواب والعقاب إنما هو على ما فعله، وتعاطاه، لا على ما لم يفعل، لكن الفعل يعتبر شرعاً بما يكون عنه من المصالح أو المفاسد»[3] انتهى ملخصاً.

تنزيل:

إذا عرفت رسوخ هذه القاعدة فلا يخفى عليك صحة بناء ما لا يحصى من نظائر هذه الفضيلة عليها.

ومن هناك قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾[4].

«ما قدموا»: من قول وعمل وعقد.

«وآثارهم»: ما سنوه فخلفوه بعدهم من سنة حسنة أو سيئة، فلهم أجرها أو وزرها وأجر من عمل بها أو وزره إلى يوم القيامة.

قال: فآثار المرء التي تبقى وتذكر بعد الإنسان من خير أو شر يجازى عليها من أثر حسن: كعلم علموه، أو كتاب صنفوه، أو تحبيس حبسوه، أو بناء

---

(1) سورة المائدة، الآية: 32.

(2) الكفل: النصيب.

(3) الموافقات: 1/ 212 ـ 213.

(4) سورة يس، الآية: 12.

بنوه في مسجد، أو رباط، أو قنطرة، أو نحو ذلك.

أو سيِّىء: كوظيفة وظفها بعض الظلام على المسلمين، وسِكة أحدثها فيها تخسيرهم، أو لشيء، أحدث فيه [صدٌّ][1] عن ذكر الله (من ألحان وملاهٍ)[2]، وكذلك كل سنة حسنة (أو سيئة)[3] يستن بها»[4] اهـ.

تفصيل:

قال بعض متأخري المشارقة: «كل مهتد وعامل إلى يوم القيامة يحصل له أجر، [ويتجدد][5] لشيخه في الهداية مثل ذلك الأجر، ولشيخ شيخه مثلاه، وللشيخ الثالث أربعة، وللرابع ثمانية، وهكذا تضعف كل مرتبة بعدد الأجور الحاصلة بعده إلى النبي ﷺ».

قال: «وبهذا تعلم تفضيل السلف على الخلف». ذكر هذا في فصل يتضمن أن النبي ﷺ يثبت له من الأجر بمقدار كل من عمل بما هدى إليه، زائدا على ما خصه الله تعالى به، ولذلك قال: «فإذا فرضت أن المراتب عشرة بعد النبي - صلى الله 48و/ عليه وسلم - كان للنبي ﷺ من الأجر ألف وأربعة وعشرون فإذا ازداد واحد تضاعف ما كان قبله أبداً».

الفضيلة العاشرة:

أنَّه الحكمة التي ينبغي أن يغتبط بها ويتنافس في تحصيلها.

ففي الصحيحين من طريق «ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا حسد إلا في اثنين: رجل أتاه الله مالاً، فسلطه على هلكته في [الحق]**[6]**، ورجل أتاه الله حكمة، فهو يقضي بها ويعلمها**»[7].

---

(1) ساقطة من «ج».

(2) و(3) زيادة من تفسير القرطبي: 15/ 12.

(4) م.س: 15/ 12.

(5) في «ج» ويجدد.

(6) في «ج» «الخير».

(7) انظر جامع العلم 1/ 17.

توضيح:

قال الإمام فخر الدين: «يُرْوَى عن مقاتل[1] أنه قال: تفسير الحكمة في القرآن على أربعة أوجه:

مواعظ القرآن كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[2].

وقوله: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾[3].

وحسن الفهم كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾[4] يعني الفهم.

وقوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ﴾[5] أي فهماً، وعقلاً، وسداداً في الحكم.

وبمعنى النبوءة كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[6].

وقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾[7].

وبمعنى القرآن نفسه لما فيه من العجائب والأسرار، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾[9].

---

(1) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي الخراساني أبو الحسن. ت: 150هـ ـ 767م. صاحب «التفسير». متروك الحديث. وقد لطخ بالتجسيم، مع أنه كان من أوعية العلم، بحراً في التفسير. انظر التذكرة: 1/ 174.

(2) سورة البقرة، الآية: 231.

(3) سورة النساء، الآية: 113.

(4) سورة مريم، الآية: 12.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 79.

(6) سورة النساء، الآية 54.

(7) سورة ص، الآية: 20.

(8) سورة النحل، الآية: 125.

(9) سورة البقرة، الآية: 269.

قال: «وجميع هذه الوجوه عند التحقيق ترجع إلى العلم، ثم تأمل أيها المسكين، في أن الله تعالى ما أعطاك إلا القليل من العلم، فقال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]، وسمى الدنيا بأسرها: «قليلاً» فقال: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾[2]، فانظر كم مقدار هذا القليل حتى تعرف به مقدار ذلك الكثير».

قال: «والبرهان العقلي أيضاً شاهد 48ظ/ بذلك، لأن جميع ما في الدنيا متناهي المدة. والعلوم كلها لا نهاية لمراتبها وعددها، ومدة بقائها، والسعادة الحاصلة منها، وذلك كله ينبهك على فضيلة العلم»[3].

قلت: وبالعلم فسرها مالك ـ رحمه الله ـ في مواضع من القرآن، رواه ابن وهب[4] قال: وسمعته مرة أخرى يقول: «الذي يقع في قلبي أن الحكمة هي الفقه في دين الله».

قال: «ومما يبين ذلك أن الرجل نجده عاقلاً في أمر الدنيا إذا نظر فيها، وبصر بها، ولا علم له بدينه، ونجد آخر ضعيفاً في أمر الدنيا، عالماً بأمر دينه، بصيراً به، يؤتيه الله إياه ويحرمه هذا، فالحكمة: الفقه في دين الله».

وعن ابن القاسم قال: «سمعت مالكاً يقول: قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ يعني التفكر في أمر الله، والاتباع له».

قال «ابن العربي» في «القبس»[5]: «اختلف قول مالك لأصحابه ـ لفظاً، واتفق معنى، على طريق العلماء في ضبط المعاني (وإهمال الألفاظ، فترد على

---

(1) سورة الإسراء، الآية: 85.

(2) سورة النساء، الآية: 77.

(3) انظر تفسير الرازي: 2/ 178 ـ 179.

(4) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم. ت: 197هـ ـ 812م. تفقه بمالك، والليث، وغيرهما، فكان من أعلم أصحاب مالك بالسنن والآثار. من مصنفاته: «الموطأ الكبير»، و«الموطأ الصغير»، و«الجامع الكبير». انظر «المدارك»: 3/ 228 ـ 245، والديباج: 2/ 413 ـ 417.

(5) انظر: «القبس» 318 ـ 319، مخطوط بالخزانة العامة ـ الرباط ـ تحت رقم: ج25.

السائلين في الأجوبة. بحسب الحاضر في الحاضر من تلك المعاني)[1] أو بحسب السائل إن كان يتحمل جميعها أو بعضها.

قال: وأول الحكمة العلم، وأول العلم معرفة الإنسان بنفسه، فمن عرف نفسه عرف ربه، وآخر الحكمة العمل، فإذا اجتمعا كان صاحبها حكيماً، وإن افترقا فيكون ذلك الاسم ثابتاً له من وجه، منفياً عنه من آخر». انتهى ملخصاً.

انعطاف:

يترتب على ما أشار إليه الإمام في قلة متاع الدنيا في جانب كثير خير الحكمة. باعتبار العمل على شاكلته ما ذكره «القرطبي» في تفسيره: «أن بعض الحكماء قال: من أعطي الحكمة[2]، والقرآن ينبغي أن يعرف نفسه، ولا يتواضع لأهل الدنيا... لأن الله تعالى سمى الدنيا متاعاً قليلاً، فقال: ﴿قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ وسمى العلم والقرآن خيراً كثيراً»[3].

الفضيلة الحادية عشرة:

أنّ ناشره أجود الناس، والصدقة 49و/ به أفضل أنواع الصدقة.

خرج أبو نعيم عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: **«ألا أخبِرُكُمْ عن أجودِ الأجودينَ»؟ قالوا: نعم. قال: «الله تعالى أجود الأجودين، وأنا أجود بني آدم، وأجودهم من بعدي، رجل علم علماً فنشر علمه يبعث يوم القيامة أمّةً وحده، ورجل جاد بنفسه في سبيل الله عز وجل حتى يقتل»**[4].

وخرج عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من أفضل الصدقة أن يتعلم المرء المسلم علماً ثم يعلمه أخاه المسلم»**.

---

(1) زيادة من م.س: 318.
(2) في التفسير: 3/ 331: العلم.
(3) انظر: م.س: 3/ 331.
(4) الترغيب: 1/ 119. وقال عنه: رواه أبو يعلى والبيهقي.

وروى الطبراني قال: ـ قال المنذري ـ: في «الكبير» عن سمرة بن جندب[1] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما تَصَدَّقَ الناسُ بصدقةٍ مثلَ علمٍ يُنْشَرُ»**[2].

قال أبو عمر: ومن حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما أهدى المرء لأخيه هدية أفضل من كلمة حكمة يزيده الله بها هدى، أو يرده بها عن ردى»**[3].

وروى عن ابن المنكدر قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أفضلِ القوائدِ حديث حسن يسمعه الرجل، فيُحَدِّثُ به أخاه»**[4].

وذكر عن أبي [عِنَبَة][5] الخولاني[6] قال: «رُبَّ كَلمةٍ خيرٌ من إعطاءِ المالِ».

وعن [أبان][7] بن سليم قال: «كلمةُ حِكْمة [لك][8] من أخيك خير لك من مال يعطيك، لأن المال يطغيك، والكلمة تهديك»[9].

قلت: من أطرف ما يحكى في اعتبار هذه الفضيلة ما أورده الماوردي عن بعض المتعلمين «أنه وقف بباب عالم ثم نادى تصدقوا علينا بما لا يتعب

---

(1) هو سمرة بن جندب بن هلال الفزاري. ت: 58هـ ـ 677م. من صحابة الرسول ﷺ كان يستخلفه زياد على البصرة إذا سار إلى الكوفة. الإصابة: 2/ 78 ـ 79.

(2) الترغيب: 1/ 119.

(3) جامع العلم: 1/ 61.

(4) م.س: 1/ 61.

(5) في «أ»: أبو عتبة. وفي «ج» أبو غنية.

(6) أبو عنبة الخولاني: صحابي مشهور بكنيته، مختلف في اسمه، فقيل عبد الله ابن عنبة، وقيل عمارة، وذكره ابن سعد وغيره في الصحابة. أدرك الجاهلية وعاش إلى خلافة عبد الملك، وكان ممن أسلم على يد معاذ بن جبل والنبي ﷺ وكان أعمى. انظر: الإصابة: 4/ 141. والاستيعاب: 4/ 133 ـ 134.

(7) في «ج»: أبا زيد.

(8) ساقط من «أ».

(9) جامع العلم 1/ 53.

ضِرْساً، ولا يُسْقِمُ نفساً، ولا يرزأ فلساً، فأخرج له طعاماً ونفقة، فقال: حاجتي إلى كلامكم أشد من حاجتي إلى طعامكم، إني طالب هدى لا سائل ندى، فأذن له العالم، وأفاده من كل [ما][1] سأل 49ظ/ عنه، فخرج جذلان فرحاً وهو يقول: علم أوضح لبساً خير من مال أغنى نفساً»[2].

الفضيلة الثانية عشرة:

أنَّ طالبه يفوز بالأجر أدركه أو لم يدركه.

فعن واثلة بن الأسقع[3] ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**من طلب علماً فأدركه، كتب الله له كفلين من الأجر، ومن طلب علماً فلم يدركه [كان له كفل من الأجر**»[4] رواه الطبراني وغيره.

قلت: شأن النية الصالحة تحصيل أجور الأعمال][5]. ولو لم يساعد المقدور على فعلها.

ومن شواهد ذلك: حديث «**[أوقع][6] اللّهُ أجرَهُ على قَدْرِ نِيَّتِهِ**».

قال ابن الحاج: «ولأجله حكي عن بعض العلماء والصلحاء، أنه دخل عليه وهو في سياق الموت، فقال لأصحابه: انووا بنا حجاً، انووا بنا جهاداً، انووا بنا رباطاً، وجعل يعدد لهم أنواع البر وكثر، فقالوا: يا سيدنا، كيف وأنت على هذه الحال؟... فقال ـ رحمه الله ـ: إن عشنا وفينا، وإن متنا حصل لنا أجر النية»[7] اهـ.

---

(1) ساقط من «أ».

(2) أدب الدنيا: 18.

(3) واثلة بن الأسقع بن كعب، أسلم قبل تبوك وشهدها، وروى عن النبي ﷺ، وعن أبي هريرة وأم سلمة... كما روى عنه ابنته، ومكحول، وأبو إدريس الخولاني... مات بدمشق في خلافة عبد الملك وذلك نحو: 183هـ ـ 779م. وقال عنه قتادة: كان آخر الصحابة موتاً بدمشق. انظر التهذيب: 11/ 101 ـ 102.

(4) جامع العلم: 1/ 45.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(6) ساقط من «أ».

(7) المدخل: 1/ 60.

ونية إدراك العلم فرد من أفراد هذه الأعمال الصالحة.

الفضيلة الثالثة عشرة:

أنَّ المشتغل به مخصوص بدعوة رسول الله ﷺ لكونه الخليفة من بعده.

ففيما رواه أبو عمر وغيره عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: **«رحمة الله على خلفائي، رحمة الله على خلفائي»**، قالوا: ومن خلفاؤك يا رسول الله؟ قال: **«الذين يحيون سنتي، ويعلمونها عباد الله»**[1].

وخرج غير واحد من شيوخ التحديث عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: **«اللهم ارحم خلفائي»**، قلنا: يا رسول الله، ومن هم خلفاؤك؟ قال: **«الذين يأتون من بعدي، يروون أحاديثي، وسنتي، ويعلمونها الناس»**[2].

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: 50و/ سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«نضر الله[3] امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع»**.

رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح[4].

وعن زيد بن ثابت[5] ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً، فبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، ثلاث لا يُغَلُّ[6] عليهن قلب مسلم:**

---

(1) جامع العلم: 1/ 46.

(2) الترغيب: 1/ 100.

(3) نضر: يقال بتخفيف العين، ويقال بتشديدها للتكثير. والنضرة: النعمة والبهاء يكون على الوجه.

(4) الترغيب: 1/ 108.

(5) زيد بن ثابت الأنصاري الخزرجي البخاري المقرئ، كاتب وحي النبي ﷺ. انتدبه الصديق لجمع القرآن فتتبعه، وتعب على جمعه، ثم عينه عثمان لكتابة المصحف وثوقاً بحفظه ودينه وأمانته وحسن كتابته، اختلف في سنة وفاته، وقال الواقدي: مات «45هـ». وقيل: «54هـ» انظر: التذكرة 1/ 30 ـ 32.

(6) من الغِل: وهو الحقد، والشحناء، أي لا يدخله حقد يزيله عن الحق. وعليهن في موضع حال تقديره: لا يغل كائناً عليهن قلب مؤمن.

إخلاص العمل لله، ومناصحة[1] ولاة الأمر، ولزوم الجماعة[2]، فإن دعوتهم [تحيط][3] من ورائهم[4]».

وقال: قال رسول الله ﷺ: «ومن كانت نيته الآخرة جمع الله شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت نيته الدنيا، فرق الله عليه أمره، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب الله له». رواه ابن حبان في «صحيحه» وغيره[5].

وخرجوا من طريق عزة بنت عياض بن أبي قرصافة عن جدها أبي قرصافة[6] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها وحفظها، ونقلها إلى من هو أوعى لها منه، فرب رجل يحمل علماً إلى من هو أعلم منه، ثلاث لا يُغَلّ عليهن القلبُ: إخلاص العمل لله، ومناصحة الولاة، ولزوم الجماعة، فإن الدعوة تحيط من ورائهم».

فائدتان:

الفائدة الأولى:

قوله ﷺ: «نضر»: بتشديد الضاد المعجمة، وتخفيفها، حكاه الخطابي[7]

---

(1) أي إرشاد ولاة الأمر إلى ما يرضي الله.

(2) أي تتبع إجماع الأمة، محافظة على وحدتها.

(3) في «ج» تحوط.

(4) في الترغيب 1/ 109: تحيط من ورائهم ـ أي من اتبعهم واقتدى بهم ـ والمراد أن دعوتهم مستجابة تحفظهم وترعاهم.

(5) انظر م.س: 1/ 108 ـ 109، وجامع العلم: 1/ 39.

(6) ترجم له ابن الأزرق: انظر ص: 50ظ من مخ «أ» ص: 240 من هذا الكتاب. وانظر التهذيب: 2/ 119.

(7) أبو سليمان حمد «كذا» بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي. ت: 388هـ ـ 998م، صاحب التصانيف. أقام مدة بنيسابور، يصنف، فعمل «غريب الحديث» و«كتاب معالم السنن» و«كتاب شرح الأسماء الحسنى». كان ثقة، من أوعية العلم. انظر: التذكرة 3/ 1018 ـ 1020.

ومعناه الدعاء له بالنضارة، وهي النعمة، والبهجة، والحسن.

وقال بعضهم: ليس هذا من الحسن في الوجه، ولكن معناه: حسن الله سمعته وجاهه، في خلقه.

وهكذا قيل - في قوله عليه السلام: «اطلُبُوا الحوائجَ عند حِسَانِ الوجوه» أي ذوي الأقدار في الوجاهة.

قال ابن العربي: «هذا دعاء من النبي ﷺ لحملة علمه، ولا بد - بفضل الله - من نَيْلِ بَرَكَتِهِ». 50ظ/ [1].

الفائدة الثانية:

أخبرني الشيخ الفقيه، المحدث، الراوية، المسند أبو البركات محمد بن محمد بن عزوز[2] - رحمه الله - كتابة من تونس، عن شيخ الإسلام: شهاب الدين بن حجر: قال: اسم أبي قرصافة - رضي الله عنه - جندرة بن خيشنة، بفتح أوله ثم نون ساكنة ثم مهملة مفتوحة، ابن خيشنة: بمعجمة، ثم بتحتانية، ثم معجمة، ثم نون بوزنه.

وأبو قرصافة: بكسر القاف، وسكون الراء بعدها مهملة، وفاء.

قال وهو صحابي، كناني مشهور بكتبه، سكن الشام، ومات بعسقلان[3]، وقيل بقرية من قرى عسقلان.

قال الشيخ أبو البركات: ومن الفوائد التي شافهنا بها شيخنا ابن حجر، ولم يذكرها الحافظ جمال الدين المزي[4]، ولا الحافظ شمس الدين

---

(1) انظر العارضة: 10/ 125.

(2) المغربي المالكي. ت: 873هـ - 1468م. كان أشهر من بتونس في الرواية وغيرها أخذ عنه جماعة. مات مطعوناً. انظر الضوء اللامع: 10/ 16.

(3) مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين، ويقال لها عروس الشام، نزلها جماعة من الصحابة، والتابعين، وحدث بها خلق كثير، انظر: معجم البلدان: 4/ 122.

(4) هو الحافظ الإمام، محدث الشام أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن القضاعي، الكلبي الحلبي، الدمشقي، المزي. ت: 742هـ - 1341م، محدث، حافظ، شارك في الأصول والفقه، والنحو، والتصريف، ولي دار الحديث الأشرفية ثلاثاً وعشرين سنة ونصفاً. له تصانيف =

الذهبي[1] بعده، وهي من زيادات شيخنا ابن حجر ـ رحمه الله ـ.

قال: قال ابن حبان: قبره بعسقلان. قال: وروى عن أبي قرصافة هذا يحيى بن حسان الفلسطيني[2]، وزياد بن سيار، وبنت ابنه عزة بنت عياض، وغيرهم، وخرج عنه البخاري في كتابه: «الأدب المفرد»[3].

قلت: ذكر الشيخ الفقيه المحدث أبو الأصبغ عيسى بن سليمان الرعيني المالقي[4]، ومن خطه نقلت في كتابه: «الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة» ـ رضي الله عنه ـ أنه قيل: إن اسم أبي قرصافة ـ رضي الله عنه ـ قيس بن سهل.

قال: ولا يصح، وذكر أنه يسكن فلسطين، وقيل: كان يسكن أرض تهامة، وأسند عنه عن النبي ﷺ قال: «إخراج القُمَامة[5] من المسجد مهور الحور العين».

تنبيه:

تقدم في الفضيلة الثانية[6] قوله ﷺ: «مرحباً بطالب العلم» في حديث

= منها: «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال»، وكتاب «الأطراف». كما أملى مجالس، وأوضح مشكلات ما سبق إليها في علم الحديث ورجاله. انظر التذكرة: 4/ 1498 ـ 1500.

(1) هو محمد بن أحمد الدمشقي الذهبي الشافعي أبو عبد الله. ت: 748هـ ـ 1348م، محدث، مؤرخ، سمع منه خلق كثير، من تصانيفه: «تاريخ الإسلام الكبير»، و«ميزان الاعتدال»، و«طبقات الحفاظ». انظر طبقات الشافعية: 5/ 216 ـ 226.

(2) يحيى بن حسان البكري الفلسطيني، روى عن أبي قرصافة وأبي ريحانة، وربيعة بن عامر... كان شيخاً كبيراً حسن الفهم، من أهل بيت المقدس. قال عنه النسائي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر التهذيب: 11/ 198.

(3) انظر: م.س: 2/ 119.

(4) وفي كتب التراجم: يكنى أبا موسى ومن الجائز أن يكون له كنيتان. محدث، حافظ، مؤرخ أصله من رندة وسكن مالقة وسمع بها، وولي خطابتها، وحج وسمع، امتحن في صدره بأسر العدو، فذهب أكثر ما جلب. ت: 632هـ ـ 1234م. من آثاره: «معجم الشيوخ»، وكتابه في «الصحابة». انظر: التذكرة: 4/ 1457 ـ 1459.

(5) القمامة: الكناسة.

(6) انظر ص: 36و/ من مخ «أ» ص: 197 وما بعدها من هذا الكتاب: ما جاء في حديث صفوان بن عسال عن الرسول عليه السلام.

صفوان بن عسال على معنى: «وجدتَ رَحْباً» وعلق ذلك بطالب العلم، فيختص به دون غيره، وإذ ذاك 51و/ فهو دعاء يفوز به طالب العلم قبل فوزه بهذه الدعوة الأخرى في هذه الفضيلة، نبه على ذلك الأستاذ أبو سعيد. ثم قال: «فبحق [أشد][1] الناس الرجال في زمان الصحابة فمن بعدهم؛ تركوا الأهل والأموال في طلب العلم والحديث لأنهم يتصلون بسبب قوي إلى رسول الله ﷺ حيث ورثوه ونقلوا عنه وبلغوا، ومن عرف قدر ما طلب، هان عليه أن يتعب وينصب».

الفضيلة الرابعة عشرة:

أنّ مجالسه هي مجالس الذكر التي ورد في فضلها ما لا يحصى كحديث مسلم عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله كربه يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله، ويتدارسونه فيما بينهم إلا حفتهم الملائكة، ونزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله، لم يسرع به نسبه»**[2].

وكحديث البخاري عنه، ومثله لمسلم قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن لله ملائكة يطوفون في الطرق، ويلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله، تنادوا، هلموا إلى حاجتكم». قال: «فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء». قال: «فيسألهم ربهم، وهو أعلم منهم، ما يقول عبادي؟ قال: يقولون: يسبحونك، ويكبرونك، ويحمدونك، ويمجدونك»، قال: «فيقول: هل رأوني»؟ قال: «فيقولون: لا، والله يا رب». قال: «فيقول: كيف لو رأوني»؟. قال: «**51ظ/

---

(1) في «أ» و«ج»: شد.

(2) انظر: صحيح مسلم: 17/ 21 ـ 22، والمدخل: 1/ 86.

يقولون: لو رأوك، كانوا أشد لك عبادة، وأشد لك تمجيداً، وأكثر لك تسبيحاً». قال: «يقول: فما يسألونني»؟ قال: «يسألونك الجنة». قال: «يقول: وهل رأوها»؟ قال: «فيقولون: لا، والله يا رب ما رأوها». قال: «فيقول: فكيف لو رأوها»؟ قال: «لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصاً، وأشد لها طلباً، وأعظم فيها رغبة». قال: «فمم يتعوذون»؟ قال: «يقولون: من النار». قال: «فيقول: وهل رأوها»؟ قال: «فيقولون: لا، والله ما رأوها. فيقول: فكيف لو رأوها»؟ قال: «فيقولون: لو رأوها كانوا أشد منها فراراً، وأشد لها مخافة». قال: «أشهدكم أني قد غفرت لهم، فيقول ملك من الملائكة فيهم: فلان ليس منهم وإنما جاء لحاجة». قال: «هُمُ القومُ لا يَشْقَى جَلِيسُهُمْ»[1] اهـ.

وأحاديث هذا المعنى مذكورة في مظان الجمع لها.

استظهار:

قال ابن الحاج: «قال علماؤنا ـ رحمة الله عليهم ـ: مجالس الذكر، هي مجالس العلم وهي مجالس الحلال والحرام، [هل يجوز أو لا يجوز][2]. وكيف تتوضأ، وما يجب فيه، وما يسن، ويستحب، ويكره، ويمنع، وكيف تصلي، وما يجب فيها، ويسن، ويستحب، ويكره، ويمنع، وكيف تنكح، وما يجب [فيه][3]، ويسن، ويستحب، ويكره، ويمنع، وكيف تشتري وتبيع، وما يجب في ذلك ويسن، ويكره، ويمنع إلى غير ذلك حتى الحركات والسكنات والنطق والصمت»[4].

قال في موضع آخر ما معناه: «حاصل النظر فيما ورد من فضيلة مجالس الذكر، أن المراد به [مجلس][5] تعليم الأحكام، وغيره من الأذكار، داخل منطو

---

(1) انظر صحيح البخاري: 22/ 187 ـ 188 وقال: رواه شعبة عن الأعمش ولم يرفعه، ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ و«صحيح مسلم»: 17/ 14 ـ 15.

(2) زيادة من المدخل: 1/ 87.

(3) ساقط من «أ».

(4) المدخل: 1/ 87.

(5) ساقط من «أ» و«ج».

تحت فضيلة هذا المجلس»[1].

قال: «وهو المجلس [المشهود][2] خيره، المعروف بركته، المستفيض بين العلماء بره واحترامه، الشائع [الذائع][3] الذي وردت به الأحاديث الصحيحة الصريحة» انتهى ملتقطاً من مواضع في كلامه 52و/ ـ رحمه الله ـ[4].

فائدة:

ذكر بعضهم أنه إذا صحب المريد شيخاً من أهل العلم والدين، لا بد أن ينال بركته في دينه، وإن كان غرضه في صحبته الدنيا لقوله ﷺ: **«هم القوم لا يشقى جليسهم»**.

ومثله «للسهروردي»[5] في «عوارف المعارف» قائلاً بعد تقريره أن الخدمة للشيوخ على غير نية صالحة لا ترضى: ومع ذلك نال بركتهم باختياره خدمتم على خدمة غيرهم لقوله ﷺ: **«هم القوم لا يشقى جليسهم»**[6].

الفضيلة الخامسة عشرة:

أنه سبب النجاة في الآخرة حيث يوضع ثوابه في الميزان مثل الغمام.

وروى الشيخ أبو عمر عن «إبراهيم النخعي»[7] قال: «بلغني أنه إذا كان

---

(1) م.س: 2/ 110.

(2) في «أ» و «ج»: المشهور.

(3) في «ج»: الزائد.

(4) م.س: 1/ 86.

(5) هو عبد القاهر بن عبد الله السهروردي القرشي، الصديقي، البكري، أبو النجيب. ت: 563هـ ـ 1168م. محدث، صوفي، مؤرخ، كان يدرس ويملي الحديث بالمدرسة النظامية ببغداد من آثاره: «عوارف المعارف» و«آداب المريدين» و«مصنف» في طبقات الشافعية انظر: الشذرات 4/ 208.

(6) انظر العوارف: ص94.

(7) فقيه العراق إبراهيم بن يزيد الكوفي أبو عمران. ت: 95هـ ـ 713م. من العلماء ذوي الإخلاص، كان يتوقى الشهرة... قال الشعبي لما بلغه خبر موته: ما خلق بعده مثله، كان لا يتكلم في العلم إلا أن يسأل. انظر التذكرة: 1/ 73 ـ 74.

يوم القيامة توضع حسنات الرجل في كفة، وسيئاته في الكفة الأخرى، فتشِيلُ حسناته، فإذا يئس وظن أنها النار جاء شيء مثل السحاب حتى يقع مع حسناته، فتشِيلُ سيئاته. قال: فيقال له: أتعرف هذا من عملك؟ فيقول: لا، فيقال له: هذا ما علمت الناس من الخير فعُمِلَ به من بعدك»[1].

وروى عنه أيضاً قال: «بلغني أنه توضع موازينُ القسطِ يوم القيامة، فيوزن عمل الرجل فتخف، فيجيء شيء مثل الغمام أو السحاب، فيوضع في ميزانه، فيرجح، فيقول: أتدري ما هذا؟ فيقول: لا. فيقال له: هذا علمك الذي علمت الناس، فعملوا به، وعلموه من بعدك»[2].

بشارة:

يروى عن حبيش بن مبشر[3] قال: «رأيت يحيى بن معين[4] في النوم فقلت: يا أبا زكرياء ما صنع بك ربك؟ قال: زوجني مائة حوراء، وأدناني، وأخرج من كمه رقاعاً، كان فيها حديث فقال: بهذا». حكاه الشيخ أبو عمر[5].

الفضيلة السادسة عشرة 52ظ/ :

أنَّ صاحبه يدخل به الجنة على ما يكون منه من تقصير في العمل.

فعن «ثعلبة بن الحكم الصحابي[6] ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله عز وجل للعلماء يوم القيامة إذا قعد على كرسيه لقضاء عباده، إني لم أجعل علمي وحلمي فيكم إلا وأنا أريد أن أغفر لكم، على ما كان منكم ولا أبالي**».

---

(1) و(2) جامع العلم: 1/ 46.

(3) هو أبو عبد الله الثقفي الفقيه الطوسي نزيل بغداد. ت: 258هـ ـ 871م، فقيه سني، ثقة، قال الخطيب: كان فاضلاً يعد من عقلاء البغداديين. انظر تاريخ بغداد: 8/ 272، والتهذيب: 2/ 195.

(4) الإمام أبو زكرياء المري مولاهم، البغدادي. ت: 233هـ ـ 847م. أحد الأئمة في الحديث. قال عنه أحمد بن حنبل: يحيى بن معين أعلمنا بالرجال. انظر: التذكرة: 2/ 429 ـ 431.

(5) جامع العلم: 1/ 47.

(6) ذكره ابن حجر في التهذيب: 2/ 22 «في فضل من مات بين السبعين إلى الثمانين».

قال المنذري: رواه الطبراني[1] ورواته ثِقات اهـ.

وروى الشيخ أبو عمر عن عبد الله بن داود[2] قال: «إذا كان يوم القيامة عزل الله تعالى العلماء عن الحساب، فيقول: ادخلوا الجنة، على ما كان فيكم، إني لم أجعل حكمتي إلا لخير أردته بكم»[3].

قال: وزاد غيره في هذا، «إن الله تعالى [يحشر][4] العلماء يوم القيامة في زمرة واحدة، حتى يقضي بين الناس، ويدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يدعو العلماء فيقول: يا معشر العلماء، إني لم أضع حكمتي فيكم، وأنا أريد أن أعذبكم، قد علمت أنكم تخلطون من المعاصي ما يخلط غيركم... وغفرتها لكم، وإنما كنت أعبد بفتياكم، وتعليمكم عبادي، ادخلوا الجنة بغير حساب. ثم قال: لا معطي لما منع الله ولا مانع لما أعطى»[5].

قال: وقد روي نحو هذا المعنى بإسناد مرفوع متصل، ثم ذكر ذلك إلى أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يبعث الله العباد يوم القيامة ثم يميز العلماء. ثم يقول لهم: يا معشر العلماء، إني لم أضع علمي فيكم لأعذبكم، اذهبوا فقد غفرت لكم»**[6].

تنبيه:

قال المنذري: «انظر إلى قوله تعالى: «عِلْمِي وَحِلْمِي» وأمعن النظر، يتضع لك بإضافته إلى الله ـ جل جلاله ـ أنه ليس المراد به علم 53و/ أكثر أهل

---

(1) الطبراني في الكبير: 2/ 78.

(2) هو أبو عبد الرحمن الهمداني الشعبي الكوفي. ت: 213هـ ـ 828م. من الحفاظ وكان ثقة عابداً ناسكاً، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وحدث عن الأعمش وثور... وروى عنه مسلم بن عيسى الأحمر، القراءة، وحدث عنه الذهلي وغيره، انظر: طبقات القراء: 1/ 418، والتذكرة 1/ 337 ـ 338.

(3) جامع العلم 1/ 47 ـ 48. والترغيب 1/ 101.

(4) في «أ»: يحبس.

(5) و(6) جامع العلم 1/ 47 ـ 48. والترغيب 1/ 101.

الزمان المجرد عن العمل به، والإخلاص»[1].

قلت: لا إشكال أن الرجاء في هذا الوعد مع العمل بالعلم، وتحقيق الإخلاص في الاشتغال به، ليس كما إذا عري عن ذلك كله، ولكن الظاهر شمول هذا الوعد لمن سعد بمفاز النجاة به، والله أعلم، ورحمته أوسع.

الفضيلة السابعة عشرة:

أنّ مجلسه أفضل من مجالس الذكر الخالية عن التعليم، يشهد له زائداً على ما تقرر من فضل العلم على العبادة ما خرجه أبو عمر من حديث ابن وهب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ مر بمجلسين في مسجده: أحد المجلسين يدعون الله ويرغبون[2] إليه، والآخر يتعلمون الفقه، ويعلمونه، فقال رسول الله ﷺ: «**كلا المجلسين على خير، وأحدهما أفضل من صاحبه، أما هؤلاء فيدعون الله، ويرغبون إليه، فإن شاء أعطاهم، وإن شاء منعهم، وأما هؤلاء فيتعلمون ويعلمون الجاهل، وإنما بعثت معلماً، ثم أقبل فجلس معهم**»[3].

تبيين:

قال الأستاذ أبو سعيد: «أشار عليه السلام بقوله: «**وإنما بُعِثت معلماً**» إلى أن أولئك القوم أمكن في الاقتداء به، وأقرب إلى اتباع طريقه، وإن كانا معاً مقتدين ومتبعين».

بشارة بمعنى هذه الفضيلة:

وروى ابن وهب عن ابن سيرين قال: «دخلت المسجد والأسود [ابن سريع][4] [5] يقص، وقد اجتمع أهل المسجد، وفي ناحية أخرى من المسجد

---

(1) م.س: 1/ 101.

(2) أي يبتهلون إلى الله.

(3) جامع العلم: 1/ 50.

(4) بياض في «أ».

(5) ابن البزار أحد الصحابة الذين روى عنهم البخاري. أول من قضى في مسجد البصرة في=

حلقة من أهل الفقه، فلما فرغت من السُّبْحَة[1] قلت: لو أني أتيت الأسود [بن سريع][2] فجلست إليه، فعسى أن يصيبهم إجابة أو رحمة فيصيبني معهم، ثم قلت: لو أتيت الحلقة التي يتذاكرون فيها الفقه، فتفقهت معهم لعلي أسمع كلمة لم أسمعها، فأعمل بها، فلم أزل أحدث نفسي 53ظ/ بذلك وأشاورها حتى جاوزتهم، فلم أجلس إلى واحد منهم، وانصرفت. . .»!.

وأتاني آت في المنام فقال: «أنت الذي وقفت بين الحلقتين؟ قلت: نعم. قال: أما إنك لو أتيت الحلقة التي يتذاكرون فيها الفقه، لوجدت جبريل معهم ﷺ»[3].

قلت: وعلى هذا فمجالس العلم هي أحق بإصابة الرحمة، وإجابة الدعوة كما صرح به ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ حيث قال: «نعم المجلسُ، [مجلسٌ][4] تنشر فيه الحكمة وترجى فيه الرحمة»[5].

وفي «رقائق» ابن المبارك[6] في وصية لقمان لابنه: «لا تترك العلم زهادة فيه ورغبة في الجهالة، وإذا رأيت قوماً يذكرون الله فاجلس معهم، إن تكن عالماً ينفعك علمك، وإن تكن جاهلاً يزيدوك علماً، ولعل الله أن يطلع إليهم برحمته، فيصيبك بها معهم، وإذا رأيت قوماً لا يذكرون الله، فلا تجلس معهم، إن تكن عالماً لا ينفعك علمك، وإن تكن جاهلاً يزيدوك عَيّاً[7]، أو قال: غَيّاً.

= أول الإسلام. توفي في عهد معاوية. وقيل: فقد أيام الجمل. انظر الإصابة: 1/ 44 ـ 45.

(1) ج سُبح، وسُبُحات: الدعاء، وتطلق على صلاة النافلة.

(2) بياض في «أ».

(3) جامع العلم: 1/ 51.

(4) ساقط من «أ».

(5) م.س: 1/ 50 ـ 51.

(6) هو أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي التركي الأب، الخوارزمي الأم. ت: 181هـ ـ 797م. عالم، فقيه، محدث، صوفي. . . رحل رحلات شاسعة. من تصانيفه: «كتاب الزهد»، و«كتاب التفسير»، و«السنن في الفقه». انظر: التذكرة: 1/ 274.

(7) في كتاب الزهد: 338. جهلاً.

ولعل الله يطلع عليهم بسخطه فيصيبك معهم»[1] اهـ.

مزيد فضل:

من عظيم بركة حضور مجالس العلم، أنها تعود على حاضرها بأنواع من الخيرات، وإن كان لا يحصل فوائد علمها.

فقد قال السمرقندي[2]: «من جلس عند العالم، ولا يقدر أن يحفظ من ذلك العلم شيئاً فله سبع كرامات:

أولها: ينال فضل المتعلمين.

قلت: وما تقدم في الفضيلة الثانية عشرة[3] في الفصل قبل هذا دليل عليه.

الثانية: ما دام جالساً عنده كان محبوساً عن الذنوب.

الثالثة: إذا خرج من منزله طلباً للعلم نزلت الرحمة عليه.

الرابعة: إذا جلس في حلقة العلم، فإذا نزلت الرحمة عليهم، حصل له منها نصيب.

الخامسة: ما دام في الاستماع يكتب له طاعة.

السادسة: إذا استمع 54و/ ولم يفهم ضاق قلبه لحرمانه عن إدراك العلم، فيصير ذلك الغم وسيلة إلى [رحمة][4] الله تعالى: «أَنَا عِنْدَ الْمُنْكَسِرَةِ قُلُوبُهُمْ من أَجْلِي».

السابعة: يرى إعزاز [المسلمين][5] للعالم، وإذلالهم للفاسق فيرد قلبه عن

---

(1) انظر: م.س: ص338.

(2) هو أبو محمد الحسن بن أحمد... الكوخميثي. ت: 491هـ ـ 1097م. عديم النظير في حفظه، سمع، وجمع، وصنف له كتاب: «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» جمع فيه مائة ألف حديث. انظر: التذكرة: 4/ 1230 ـ 1232.

(3) انظر: ص: 49ظ/ من مخ «أ». ص: 239 من هذا الكتاب.

(4) في «أ»: إلى حضرة.

(5) غير واضحة في «ج».

القسوة[1] ويميل طبعه إلى الحلم.

ولهذا أمر عليه السلام مجالسة العلماء»[2] [3].

الفضيلة الثامنة عشرة:

أن طالبه تكفل الله برزقه، وبارك له في معيشته.

فروى الشيخ أبو عمر عن «أبي يوسف»[4] قال: «سمعت أبا حنيفة[5] يقول: حججت مع أبي سنة ثلاث وتسعين[6]، ولي ست عشر سنة، فإذا شيخ قد اجتمع الناس عليه، فقلت لأبي: من هذا الشيخ؟ فقال: هذا رجل قد صحب النبي ﷺ يقال له: عبد اللّه بن الحارث بن جَزْء[7]. قلت لأبي: فأي شيء عنده؟ قال: أحاديث سمعها من رسول الله ﷺ فقلت لأبي: قَدِّمْني إليه، حتى أسمع منه، فتقدم بين يدي وجعل يَفْرِج الناس حتى دنوت منه، فسمعته يقول: قال رسول الله ﷺ: **«من تفقه في دين الله كفاه الله همه، ورزقه من حيث لا يحتسب»**[8].

---

(1) في تفسير الرازي 2/ 183: عن الفسق.

(2) في م.س: 2/ 183: الصلحاء.

(3) انظر: م.س: 2/ 183.

(4) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، كان فقيهاً علامة من حفاظ الحديث، ولي قضاء بغداد أيام المهدي، والهادي، والرشيد. ت: 182هـ ـ 798م. من كتبه: «الخراج»، و«الآثار»، و«الرد على مالك». انظر تاريخ بغداد: 14/ 242 ـ 262.

(5) إمام الحنفية النعمان بن ثابت الكوفي التيمي بالولاء. ت: 150هـ ـ 767م. من آثاره: الفقه الأكبر في الكلام، المسند في الحديث، العالم والمتعلم في العقائد. انظر: تاريخ بغداد: 13/ 323 ـ 423.

(6) هناك اختلاف في سنة ولادته ما بين 61هـ و80هـ؟! والواضح من هذه الرواية أن سنة ولادته 77هـ؟!.

(7) ابن جَزْء ـ بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها همزة ـ الزبيدي. أبو الحارث، نزيل مصر، له صحبة، روى عن النبي. آخر من مات من الصحابة بمصر سنة 86هـ ـ 705م وكان قد عمي. انظر: الحلية: 2/ 6 والتهذيب 5/ 178 ـ 179.

(8) جامع العلم 1/ 45.

قال: وروي عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من غدا في طلب العلم [صلَّتْ][1] عليه الملائكة، وبورك له في معيشته، وكان عليه مباركاً**»[2].

وذكر أيضاً عن عطاء بن يسار[3] عن كعب ـ رضي الله عنه ـ قال: «ما خرج رجل في طلب علم إلا ضمن الله السماوات والأرض رزقه»[4].

فائدتان:

الفائدة الأولى:

من بركة ضمان رزق طالب العلم وروده كذلك [في حق غيره إذا كان ساعياً عليه.

فخرج أبو عمر أيضاً عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ أن أخوين][5] كانا على عهد رسول الله ﷺ كان أحدهما يحضر حديث 54ظ/ النبي ﷺ ومجلسه، وكان الآخر يقبل على ضيعته، فقال: يا رسول الله، أخي لا يعينني بشيء، فقال رسول الله ﷺ: «**فلعلك ترزق به**»[6].

الفائدة الثانية:

ذكر ابن الحاج، في معنى هذا الضمان «أن الله تعالى يسره له من غير تعب ولا مشقة وإن كان الله تعالى قد تكفل برزق الخلائق أجمعين. لكن حكم تخصيص طالب العلم بالذكر، أن ذلك يتيسر عليه بلا تعب ولا مشقة. فجعل

---

(1) في «ج» ظللت.

(2) جامع العلم 1/ 45.

(3) هو أبو محمد المدني مولى أم المؤمنين ـ ميمونة ـ الفقيه الواعظ، كان ثقة جليلاً من أهل العلم، قيل توفي سنة 103هـ ـ 721م، وقيل بل سنة بضع وتسعين. انظر: التذكرة: 1/ 90 ـ 91.

(4) جامع العلم: 1/ 46.

(5) ما بين المعقوفتين: ساقط من «ج».

(6) جامع العلم: 1/ 59.

نصيبه من التعب والمشقة في الدرس، والمطالعة، والتفهم للمسائل، وإلقائها عوضاً عن تعب طلب الرزق. وذلك من الله تعالى على سبيل اللطف به، والإحسان إليه.

قال: «وهذا من كرامات العلماء، أعني فهم المسائل وحسن إلقائها، والمعرفة بسياسة الناس في تعلمها».

«كما أن من كرامات الأولياء أشياء أخرى، كالمشي على الماء، والطيران في الهواء» انتهى وبعضه بالمعنى. ويأتي ـ إن شاء الله ـ في خاتمة الكتاب تمام هذا المعنى وبسط «أن طالب العلم معان».

تكميل:

قال الشيخ أبو عمر: «ذكر محمد بن سعد[1] كاتب الواقدي[2] أن أبا حنيفة رأى أنس بن مالك وعبد اللّه بن الحارث [ابن جزء الزبيدي.

قلت: تقدم في الحديث أسنده عن أبي حنيفة أنه لقي عبد اللّه بن الحارث][3] ـ رضي الله عنه ـ سنة ثلاث وتسعين»[4].

وذكر في «الاستيعاب»[5] «أنه توفي بمصر، وبها كان ساكناً بعد الثمانين، قيل: سنة ثمان أو سبع وثمانين. وقيل: سنة خمس وثمانين. وكذا ذكر غيره، ففيما [ذكره][6] نظر يستظهر عليه بما ذكره الناس»...!

---

(1) الحافظ العلامة البصري. ت: 230هـ ـ 844م. كان كثير العلم، كثير الكتب، كتب في الحديث، والفقه، والغريب، وهو مصنف الطبقات الكبير والصغير... انظر: التذكرة: 2/ 425.

(2) هو محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء الواقدي أبو عبد اللّه ت: نحو 207هـ ـ 823م. محدث، فقيه، واسع العلم، أديب عالم بالسير والمغازي والأخبار. انظر تاريخ بغداد: 3/ 3 ـ 21. والديباج 2/ 161 ـ 162.

(3) ما بين المعقوفين: ساقط من «ج».

(4) جامع العلم: 1/ 45.

(5) م.س: 1/ 106.

(6) في «ج»: أورده.

الفضيلة التاسعة عشرة:

أنَّ الله تعالى يحيي به القلوب الميتة بوابل السماء.

ففي المروي من حكم لقمان أنه قال لابنه: «يا بني ما 55و/ بلغت من حكمتك؟ قال: لا أتكلف ما لا يعنيني. قال: يا بني: إنه قد بقي شيء آخر، جالس العلماء وزاحمهم بركبتيك، فإن الله يحيي القلوب الميتة بالحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء.

ويروى أنه كان يقول: يا بني، جالس العلماء، وزاحمهم بركبتيك، فإن الله يحيي القلوب الميتة بنور الحكمة، كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء»[1] اهـ.

ونظمه سابق البربري[2] فقال:

العلم فيه حياة للقلوب كما	تحيا البلاد إذا ما مسها المطر
والعلم يجلو العمى عن قلب صاحبه	كما يجلي سواد الظلمة القمر
وليس ذو العلم بالتقوى كجاهلها	ولا البصير كأعمى ماله بصر[3]

تعديل:

قال ابن العربي في «القبس»[4]: «هذا المثل الذي جرى من لقمان في الإحياء والإماتة، ورد مفسراً في حديث أبي موسى عن النبي ﷺ حين قال: **«مثل ما بعثني الله به من الهدى، والحكمة كمثل غيث أصاب أرضاً...»** الحديث. إلى غير ذلك من الآثار البديعة».

قلت: نص بقية الحديث في رواية: **«فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء،**

---

(1) الاستيعاب: 2/ 280 ـ 281.

(2) هو أبو سعيد سابق بن عبد الله، من موالي بني أمية، و«البربري» لقب له، ولم يكن من البربر، ت: 100هـ ـ 718م. شاعر من الزهاد، له كلام في الحكمة، كان يفد إلى عمر بن عبد العزيز، فيستنشده عمر، فينشده مواعظه. انظر الخزانة: 4/ 164.

(3) جامع العلم: 1/ 49 ـ 50.

(4) مخ القبس ص: 377.

وأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجَادِبُ[1] أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا منها، وسقوا وزرعوا، وأصاب طائفة أخرى منها، إنما هي قيعان لا تمسك ماء، ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى، ونفعه ما بعثني الله به، فعَلِمَ وعَلَّمَ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به» اهـ[2].

وهو أيضاً ـ أعني المثل ـ مقتبس من معنى قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾[3] فقد قيل فيه من حيث الاعتبار العام: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾، أي ضالاً، فهديناه، أو جاهلاً، فعلمناه، في نظائر لذلك، لا تخفى على متأمل.

ومن هنالك قال بعض الحكماء: «القلب ميت، وحياته بالعلم، والعلم ميت، وحياته بالطلب، والطلب ضعيف، وقوته بالمدارسة، فإذا قوي بالمدارسة فهو محتجب، وإظهاره بالمناظرة، وإذا ظهر بالمناظرة فهو علم، ونتاجه العمل، فإذا زوج العلم بالعمل توالد، وتناسل، ملكاً أبدياً لا آخر له» اهـ. ومثله في كلام الناس كثير.

نظائر:

قال السمرقندي: من جلس مع ثمانية أصناف من الناس، زاده الله تعالى ثمانية أشياء:

من جلس مع الأغنياء زاده الله حب الدنيا والرغبة فيها.

ومن جلس مع الفقراء حصل له الشكر والرضا بقسمة الله.

ومن جلس مع السلطان زاده الله القسوة والكبر.

ومن جلس مع النساء زاده الله الشهوة والجهل.

---

(1) أجادب: قد يكون جمع أجْدُب الذي هو جمع: جَدْب والأجادب، صِلابُ الأرض التي تمسك الماء فلا تشربه سريعاً، وقيل: هي الأرض لا نبات بها. اللسان ـ جدب.

(2) الترغيب: 1/ 99. وصحيح البخاري: 2/ 55 ـ 56.

(3) سورة الأنعام، الآية: 122.

ومن جلس مع الصبيان ازداد من اللهو والمزاح.

ومن جلس مع الفساق ازداد رغبة في المعاصي.

ومن جلس مع العلماء ازداد العلم والورع[1].

الفضيلة العشرون:

أنّ طلبته أهل وصية رسول الله ﷺ وإن كانوا صغاراً.

فقد خرج غير واحد عن أبي هارون[2] قال: كنت إذا دخلت على أبي سعيد الخدري يقول: مرحباً بوصية رسول الله ﷺ قال لنا: «**إن الناس لكم تُبَّع وسيأتيكم، أو سيأتونكم من أقطار الأرض يتفقهون، فإذا رأيتموهم فاستوصوا بهم خيراً، وعلموهم مما علمكم الله**».

قال عياض: «ومن غير هذا، فإذا جاؤوكم فألطفوهم وحدثوهم» اهـ.

وخرج عنه أبو نعيم أنه كان إذا جاءه الشاب قال: «مرحباً بوصية رسول الله ﷺ أمرنا رسول الله ﷺ 56و/ أن نفهمكم الحديث ونوسع لكم في المجلس».

نادرة:

من أطرف ما يحكى في التلطف بصغار الطلبة - اعتباراً بالوصية - ما ذكروا عن أحمد ابن النضر الهلالي قال: «سمعت أبي يقول: [كنا][3] في مجلس سفيان بن عيينة[4]، فنظر إلى صبي صغير قد دخل المجلس، وكان أهل

---

(1) ذكر سبعة فقط ولعله سهو من المؤلف.

(2) هو كلاب بن أمية بن الأسكر الجندعي، سمع من النبي ﷺ، نزل البصرة، وإليه تنسب مربعة كلاب. قيل: أرسله عمر إلى الجهاد في بلاد فارس، فقال أبوه شعراً يتشوق إليه، فرق عمر لأمية، ورد كلاباً، فنهشته حية فمات، وقيل على عهد النبي ﷺ. انظر: الإصابة: 3/ 303 - 304.

(3) في الأصول: لنا.

(4) الحافظ سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي أبو محمد ت: 198هـ - 813م من أعلم الناس بحديث أهل الحجاز، اتفق الأئمة على الاحتجاج به لحفظه. انظر التذكرة: 1/ 262 - 265.

المجلس تهاونوا به لصغر سنه، فقال سفيان:

﴿كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾[1]، ثم قال لي سفيان: يا نضر لو رأيتني ولي عشر سنين، وطولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار، وأنا كشعلة نار، ثيابي صغار، وأكمامي قصار، وذيلي بمقدار، ونعلي كآذان الفأر، أختلف إلى علماء الأمصار، مثل الزهري وعمرو بن دينار[2]، أجلس بينهم كالمسمار، ومحبرتي كالجوزة، ومقلمتي كالموزة، وقلمي كاللوزة، فإذا دخلت المجلس، قال الناس: أوسعوا للشيخ الصغير، أوسعوا للشيخ الصغير، ثم تبسم ابن عيينة وضحك.

قال أحمد: وتبسم والدي وضحك».

تنبيه واعتذار:

استقراء ما ورد من فضيلة العلم لا يكاد ينحصر، فالاقتصار على ما ذكر منها فيه كفاية لمن رغب فيه، وتوجهت إليه عنايته، وإلى ذلك فلنختم هذا الفصل بالحديث الذي خرجه الشيخ أبو عمر عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ ففيه خصائص عظيمة. قال ـ رضي الله عنه ـ: قال رسول الله ﷺ: **«تعلموا العلم، فإن تعليمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قُربة[3]، لأنه معالم[4] الحلال والحرام، ومنار[5] سبل أهل الجنة، وهو الأنيس في الوحشة، والصاحب**

---

(1) سورة النساء، الآية: 94.

(2) عمرو بن دينار الجمحي «مولاهم» المكي أبو محمد. ت: 126هـ ـ 743م. المحدث، الفقيه، قال شعبة ما رأيت أحداً أثبت في الحديث من عمرو، ولا أحد أفقه من عمرو، انظر التذكرة: 1/ 113 ـ 114.

(3) في جامع العلم 1/ 54: طاعة.

(4) المعالم: ج معلم، الأثر يستدل به على الطريق، والمراد هنا: أن العلم يوضح لك طرق الحلال والحرام.

(5) المنار: علم الطريق، أي يرفع العلم ـ شارة الهداية ـ في طرق الجنة، ليصل إليها من تعلم وعلم.

في الغربة، والمحدث في الخلوة، والدليل على السراء والضراء، والسلاح على الأعداء، والزينُ عند الأخلاء، برفع الله به أقواماً، فيجعلهم في الخير قادة وأئمة[1] 56ظ/ تقتص آثارهم، ويقتدى بفعالهم، وينتهى إلى رأيهم، ترغب الملائكة في خلتهم[2]، وبأجنحتها تمسحهم، ويستغفر لهم كل رطب ويابس، وحيتان البحر وهوامه، وسباع البر وأنعامه، لأن العلم حياة القلوب من الجهل، ومصابيح الأبصار من الظلم، يبلغ العبد بالعلم منازل[3] الأخيار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة، التفكر فيه يعدل الصيام، ومدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام، وبه يعرف الحلال من الحرام، وهو إمام العمل، والعمل تابعه، يلهمه السعداء، ويحرمه الأشقياء» اهـ.

قال: «وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي، وقد رويناه من طرق شتى موقوفاً»[4]. قال المنذري: ورفعه غريب جداً، والله أعلم[5].

---

(1) في الترغيب 1/ 95: قادة قائمة.

(2) الخلة: الصداقة المختصة التي ليس فيها خلل وتجمع على خِلال ـ «اللسان ـ خلل».

(3) في «أ»: منار.

(4) الحديث الموقوف: المروي عن الصحابة قولاً لهم، أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزهري وغيره، وعند الفقهاء تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كله يسمى أثراً/ التقريب للنووي: 1/ 6، من صحيح البخاري.

(5) انظر: جامع العلم 1/ 54 ـ 55، والترغيب 1/ 95.

الفصل الثالث
في الفضائل المركبة من العقل والنقل

ونعني بذلك ما تقتضيه الدلائل السمعية اعتباراً أو استنباطاً.

الفضيلة الأولى:

ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[1].

يفيد شرف العلم على غيره من وجهين:

أحدهما: أنه تعالى ذكر أول خلق الإنسان، وهو كونه علقة خسيسة، وآخر حاله وهو صيرورته، عالماً جليلاً.

قال الإمام فخر الدين: «كأنه تعالى يقول: كنت في أول حالك في تلك الدرجة التي هي غاية الخساسة، فصرت في آخر حالك في هذه الدرجة التي هي الغاية في الشرف».

قال: «وهذا إنما يتم لو كان العلم أشرف المراتب، إذ لو كان غيره أشرف، لكان ذكر ذلك الشيء في هذا المقام أولى»[2].

الثاني: أنه تعالى قال: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ﴾. وقد ثبت في

---

(1) سورة العلق، الآيات: 1 ـ 5.

(2) تفسير الرازي: 2/ 186.

الأصول 57و/ أن ترتيب الحكم على الوصف المناسب مشعر بالعلية[1].

قال الإمام: «وذلك يدل على أنه سبحانه إنما استحق الوصف بالأكرمية لأنه أعطى العلم، فلولا أن العلم أشرف من غيره، وإلا لما كانت إفادته أشرف من إفادة غيره»[2].

الفضيلة الثانية:

ما يتضمنه قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[3] مع قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾[4].

أما الأول:

فقال الإمام فخر الدين: «أدل دليل على نفاسة العلم وعلو مرتبته... حيث أمر نبيه بالازدياد منه خاصة دون غيره»[5].

وأما الثاني:

ففيه من تواضع موسى في طلب علم الخضر ـ عليهما السلام ـ ما يدل على فضيلة العلم، الدلالة التي لا يخفى ظهورها، وقد قرر الإمام هذا التواضع من وجوه:

أحدهما: أنه جعل نفسه تبعاً لقوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ﴾.

الثاني: أنه استأذن في هذه التبعية كأنه قال: هل تأذن لي في أن أجعل نفسي تبعاً لك، وهذا مبالغة عظيمة في التواضع.

الثالث: أنه قال: ﴿عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾. وهذا إقرار على نفسه بالجهل، وعلى أستاذه بالعلم.

---

(1) م.س: 2/ 186: مشعر بكون الوصف علة.

(2) م.س: 2/ 186.

(3) سورة طه، الآية: 114.

(4) سورة الكهف، الآية: 66.

(5) تفسير الرازي: 2/ 187.

الرابع: أنه قال: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ﴾، و«من» هنا للتبعيض كأنه يطلب بعض ما علمه، فيقول: لا أطلب منك أن تجعلني مشاركاً لك في العلم، بل أطلب منك أن تعلمني جزءاً من أجزاء علمك كما يطلب الفقير من الغني أن يدفع إليه جزءاً من أجزاء ماله.

الخامس: أن قوله: ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ﴾، اعتراف بأن الله تعالى علمه ذلك العلم.

قلت: وذلك يفيد تعظيمه للخضر، وإقراره بفضيلة العناية به.

السادس: أن قوله: ﴿رَشَدًا﴾ طلب منه الإرشاد للهداية، فالإرشاد هو الأمر الذي لو لم يحصل لحصلت الغواية والضلالة.

السابع: أن قوله «تعلمني مما علمت»، فمعناه أنه طلب منه أن يعامله بمثل ما عامله الله 57ظ/ فيشعر بأن إنعامه عليه بتعليمه كما قيل: «أنا عَبْدُ مَنْ تَعَلَّمْتُ مِنْهُ حَرْفاً».

الثامن: أن قوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ﴾ يدل على أنه يأتي بمثل أفعال أستاذه، بمجرد كون ذلك الأستاذ فعل ذلك كما هي حقيقة المتابعة، وحينئذ فيدل على أن المتعلم يجب عليه في أول الأمر السلم، وترك المنازعة، والاعتراض.

التاسع: أن قوله: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ﴾، يدل على متابعته مطلقاً في جميع الأمور، غير مقيد بشيء دون شيء.

العاشر: أنه قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾، فأثبتَ كونه تبعاً له أولاً، ثم طلب ثانياً أن يعلمه، وهذا منه ابتداءً، بالخدمة، ثم في المرتبة الثانية طلب منه التعليم.

الحادي عشر: أنه قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾، فلم يطلب على هذه المتابعة إلا التعليم كأنه قال: لا أطلب منك على هذه المتابعة المال والجاه، ولا غرضاً إلا طلب التعليم.

الثاني عشر: ثبت في «الأخبار» أن «الخضر» ـ عليه السلام ـ عرف أولاً:

أنه نبي بني إسرائيل وأنه هو موسى صاحب التوراة الذي كلمه الله من غير واسطة، وخصه بالمعجزات القاهرة والآيات الباهرة، ثم إنه ـ عليه السلام ـ مع هذه المناصب الرفيعة، والدرجات العالية الشريفة، أتى بهذه الأنواع الكثيرة من التواضع وذلك يدل على كونه ـ عليه السلام ـ أتى في طلب العلم بأعظم أنواع المبالغة في التواضع.

قال الإمام: «وهذا هو اللائق به، لأن كُلّ من كانت إحاطته بالعلوم أكثر كان علمه فيها من البهجة، والسعادة أكثر، وكان طلبه لها أشد، وتعظيمه لأرباب العلم أكمل وأتم» انتهى ملخصاً وبعضه بالمعنى[1].

ولا يخفى ما في هذه الوجوه كلها من الدلالة على شرف العلم، ورفعة شأنه عند الرسل 58و/ الكرام.

الفضيلة الثالثة:

ما صرح به قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2]. فإن انتفاء التسوية ـ بين من يعلم وبين من لا يعلم ـ ثانية عن كون العلم في نفسه شريفاً، نفيساً وذلك مما لا خفاء فيه. ومن هناك ورد التقرير على انتفاء التسوية انتفاء [معلوماً][3] بنفسه.

فوائد في تنبيه:

الفائدة الأولى:

«فرق تعالى بين سبعة في كتابه:

فرق بين الخبيث والطيب فقال: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ﴾[4] يعني الحلام والحرام.

---

(1) تفسير الرازي: 2/ 151.
(2) سورة الزمر، الآية: 9.
(3) في «ج»: مفهوماً.
(4) سورة المائدة، الآية: 100.

وبين الأعمى والبصير فقال: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾[1].

وبين النور والظلمة: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[2].

وبين الجنة والنار: «وبين الظِلّ والحَرُورِ»[3].

قال الإمام فخر الدين: «وإذا تأملت وجدت كل ذلك مأخوذاً من الفرق بين العالم والجاهل»[4].

الفائدة الثانية:

قال الزمخشري: «أراد «بالذينَ يَعْلَمُونَ»: العاملين من علماء الديانة، كأنه جعل من لا [يعمل][5] غير عالم.

قال: وفيه ازدراء عظيم بالذين يقتنون العلوم، ثم لا يقتنون، ويفتنون، ثم يفتنون بالدنيا فهم عند الله جهلة، حيث جعل القانتين هم العلماء.

قال: ويجوز أن يراد على سبيل التشبيه، أي كما لا يستوي العالمون والجاهلون، كذلك لا يستوي القانتون، والعاصون»[6].

الفائدة الثالثة:

قوله تعالى ـ قبل هذه الآية ـ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾[7]. يتضمن البداية بذكر العمل، والخَتْم بذكر العِلْم.

أما العمل: فقوله: ﴿سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾.

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 50.

(2) سورة الرعد، الآية: 16.

(3) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ سورة فاطر، الآيات: 19 ـ 21.

(4) تفسير الرازي: 2/ 179.

(5) في «أ»: لا يعلم.

(6) تفسير الزمخشري: 4/ 116 ـ 117.

(7) سورة الزمر، الآية: 9.

وأما العِلْمُ: فقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

قال الإمام فخر الدين: «وهذا يدلُّ على أنَّ كمالَ الإنسانِ محصورٌ في هذين المقصِدين. فالعمل هو البِدَايَةُ، والعلم، والمكاشفة، هو النهاية».

قال مشيراً إلى سر آخر 58ظ/ من الأسرار العجيبة التي قال إن هذه الأيات تدل عليها: «أنه تعالى نبه على أن الانتفاع بالعمل، إنما يحصل إذا كان الإنسان مواظباً عليه، فإن القنوت عبارة عن كون الرجل قائماً بما يجب عليه.

وقوله: ﴿سَاجِدًا وَقَآئِمًا﴾: إشارة إلى أصناف الأعمال، وقوله: ﴿يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾، إشارة إلى أن الإنسان عند المواظبة على الأعمال ينكشف له في أول الأمر مقامُ [القبر][2]، وهو قوله: ﴿يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ﴾. ثم بعده مقام الرحمة، وهو قوله: ﴿وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾. ثم يحصل له أنواع المكاشفات، وهي المراد بقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾».

الفائدة الرابعة:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[3].

قال الإمام: «يعني أن هذا التفاوت العظيم الحاصل بين العلماء والجهال لا يعرفه أيضاً إلا أولو الألباب.

قيل لبعض العلماء: إنكم تقولون: العلم أفضلُ من المال، ثم نرى العلماءَ يجتمعون عند أبواب الملوك، ولا نرى الملوك مجتمعين عند أبواب العلماء؟ فأجاب بأن هذا أيضاً يدل على فضيلة العلم، لأن العلماء علموا ما في المال فطلبوه، والجهال لم يعرفوا ما في العلم من المنافع فتركوه».

قلت: سيأتي ـ إن شاء الله ـ رجحان العلم على المال زائداً على ما

(1) سورة الزمر، الآية: 9.
(2) في «أ»: القدر.
(3) سورة الزمر، الآية: 9.

تقدم[1] في حديث كميل بن زياد.

الفضيلة الرابعة:

ما يفيده قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾[2] إذ لا يخفَى ما فيه من التّعريفِ بشريف العلمِ، وإنهاض الهمم العملية إلى اقتباس ما يتوصل به إلى رفيع هذه الدرجات.

ومن هنا كان ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ إذا قرأه 59و/ قال: «يا أيها الناس، افهموا هذه الآية، ولترغبكم في العلم».

تعريف:

قال الإمام فخر الدين[3]: «ذكر تعالى الدرجات لأربعة أصناف:

أولها: للمؤمنين من أهل بدر في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ . . .﴾ إلى قوله: ﴿لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[4].

الثانية: للمجاهدين في قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[5].

الثالثة: من عمل الصالحات في قوله: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[6].

الرابعة: للعلماء ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾.

قال: فالله تعالى فضل أهل بدر على غيرهم من المؤمنين بدرجات، وفضل المجاهدين على القاعدين بدرجات، وفضل الصالحين على هؤلاء

---

(1) انظر: 34ظ/ من مخ «أ» و35و. . ./ ص: 192 وما بعدها من هذا الكتاب.
(2) سورة المجادلة، الآية: 11.
(3) تفسير الرازي: 2/ 186.
(4) سورة الأنفال، الآيات: 2 ـ 4.
(5) سورة النساء، الآية: 95.
(6) سورة طه، الآية: 75.

بدرجات وفضل العلماء على جميع الأصناف بدرجات، فوجب كون العلماء أفضل الناس»[1].

دلالة:

قال ابن العربي في «القانون»[2]: «قيل: جعل الله تعالى كرام الخلق أربع طبقات:

الأنبياء والملوك، والعلماء، والعباد، والثلاثة منها تخضع للواحد.

أما الأنبياء: فموسى ـ عليه السلام ـ خضع للخضر ـ عليه السلام ـ.

وأما الملوك: فملك مصر خضع ليوسف، وسليمان خضع للهدهد.

وأما العباد: فهم الملائكة الذين خضعوا لآدم ـ عليه السلام ـ.

قال: فالناس إنما سادوا بالعلم، وبه رفعت أقدارهم. قال أيضاً إثر سوقه لهذا المعنى بعبارة أخرى: فالعلم هو الفضل الكبير، والرتبة السنية، ولذلك قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾».

الفضيلة الخامسة:

ما أشاد به قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾.

وبيان تضمنه لفضيلة العلم من وجوه: أحدها: 59ظ/ دلالته على أنهم من أهل الجنة وبرهانه أن العلماء من أهل الخشية، وكل من كان من أهل الخشية فهو من أهل الجنة، وينتج العلماء من أهل الجنة، بيان الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾.

---

(1) تفسير الرازي: 2/ 179.

(2) القانون في تفسير القرآن، بهذا الاسم ذكره صاحب الديباج: 2/ 254.
يوجد الجزء الأول منه بالأسكوريال تحت رقم 1264، ويوجد في القاهرة جزآن منه: «مجلة المخطوطات العربية. مجلد 5/ 1/ 166. وبخزانة القرويين جزء آخر منه، مكتوب عليه «السفر الرابع وكتب في آخر ورقة منه قد تم السفر الرابع. ويليه السفر الخامس، وهو مسجل تحت رقم 926، واسمه حسب الفهرسة هناك: واضح السبيل إلى معرفة قانون التأويل وفوائد التنزيل.

وبيان الثانية: قوله تعالى: ﴿جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ﴾[1].

قال الإمام فخر الدين: «ويمكن إثباتُ مقدمَتَيْ هذا الدليل بالعقل.

أما بيان أن العالم بالله يجب أن يخشاه، فلأن من لم يكن عالماً بالشيء يستحيل أن يكون خائفاً منه، ثم لا يكفي ـ في الخوف ـ: العلم بالذات، بل لا بد من العلم بالقدرة، لأن الملك عالم باطلاع رعيته على أفعاله القبيحة، لكنه لا يخافهم لعلمه بأنهم لا يقدرون على دفعه، وبكونه عالماً، لأن السارقَ من مال السلطان يعلم قدرته، ولكنه يعلم أنه غير عالم بسرقته فلا يخافه.

وبكونه حكيماً: لأن الساخر بالغير عند السلطان، عالم بكون السلطان قادراً على منعه عالماً بقبائح أفعاله، لكنه يفعل لعلمه أنه يرضى بما لا ينبغي فلا يحصلُ الخوف، أما لو علم اطلاع السلطان على قبائح أفعاله، وعلم قدرته على منعه، وعلم أنه حكيم لا يرضى بسفاهته صارت هذه العلوم الثلاثة موجبة لحصول الخوف في قلبه، فثبت أن خوف العبد من الله تعالى لا يحصل إلا إذا علم بكونه تعالى عالماً بجميع المعلومات، قادراً على كل المقدورات غير راض بالمحرمات والمنكرات، فثبت أن الخوف من لوازم العلم بالله.

وأما بيان [أن][2] الخشية سبب في الثواب: فلأن العبد إذا وجد لذة عاجلة، وكانت على خلاف أمر الله تعالى، صارت مشتملة على منفعة ومضرة، وصريح العقل حاكم بترجيح الجانب الراجح على الجانب المرجوح وإذ ذاك فيصير 60و/ تاركاً للمحظور، فاعلاً للواجب، و[ذلك][3] هو المعنى بكونه من أهل الثواب.

قال: فقد ثبت بالشواهد النقلية والعقلية أن العالم بالله خائف، والخائف من أهل الجنة»[4] انتهى ملخصاً.

---

(1) سورة البينة، الآية: 8.
(2) ساقط من «أ».
(3) في «ج»: أن.
(4) تفسير الرازي: 2/ 186 ـ 187.

الثاني: أن ظاهره يدل على أنه ليس من أهل الجنة إلا العلماء لأن كلمة «إنما» للحصر، فيقتضي أن خشية الله تعالى لا تحصل إلا للعلماء، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾، يعطي أن الجنة [لأهل][1] الخشية، وينافي كونها لغيرهم، فيدل مجموع الآيتين على أن الجنة ليست إلا للعلماء[2].

الثالث: أنه يدل مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾[3] إلى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾. أن خير البرية العلماء.

وبرهانُه: أن تقول: خَيْرُ البَرِيَّةِ مَنْ يَخْشَى الله، وكُلُّ مَنْ يَخْشَى اللَّهَ فَهُوَ عَالِمٌ، ينتج خير البرية عالم.

بيان الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾.

قال القرافي: «فأثبت الخشية لخير البرية وهو المطلوب»[4].

بيان الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾.

قال القرافي: «أضاف ـ سبحانه ـ الخشية لكل عالم على وجه الحصر، فيكون كل من يخشى الله تعالى فهو عالم، وهو المطلوب»[5].

الرابع: قرأ عمر بن عبد العزيز ويحكى عن أبي حنيفة: «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ»، برفع الأول ونصب الثاني.

قال الإمام فخر الدين الرازي: «ومعنى هذه القراءة أنه لو جازت الخشية عليه تعالى لما خشي إلا العلماء، لأنهم هم الذين يميزون بين ما يجوز وبين ما لا يجوز، أما الجاهل الذي لا يميز بين هذين البابين فأي مبالاة به، وأي التفات إليه.

---

(1) في «ج»: أن الجنة لهم.
(2) م.س: 2/187.
(3) سورة البينة، الآيتان: 7 و8.
(4) مخ الذخيرة: 1/6.
(5) م.س: 1/6.

قال: «ففي هذه القراءة نهاية الفخر للعلماء، والتعظيم»[1].

قلت: وجه الزمخشري هذه القراءة: «بأن الخشية فيها استعارة، والمعنى إنما يجلهم ويعظمهم كما يجل المهيب المخشي 60ظ/ من الرجال بين الناس من بين جميع عباده» اهـ، ومقصده ما ذكره الإمام حاصل من هذا الوجه»[2].

تنبيه على موعظة:

قال الإمام: «هذه الآية فيها تخويف شديد، لأنه إذا ثبت أن الخشية من الله، من لوازم العلم، فتنبهك هذه الدقيقة، على أن العلم الذي هو سبب القرب من الله تعالى هو الذي يورث الخشية، وأن أنواع المجادلات، وإن دقت، وغمضت إذا حادت عن إفادة الخشية ليست من العلم»[3].

قلت: يعم هذا، وغيره قول الشيخ تاج الدين[4]: «العلم إن قارنته الخشية فلك، وإلا فعليك» اهـ.

وتقرير هذا المعنى شهير في كلام الناس، فلا نطول بإيراده، وفيما ذكر منه كفاية.

الفضيلة السادسة:

ما عرف به قوله تعالى في معرض المنة على رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمۡ تَكُن تَعۡلَمُۚ وَكَانَ فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ عَظِيمٗا﴾[5].

---

(1) تفسير الرازي: 2/ 187.

(2) تفسير الزمخشري: 13/ 611.

(3) تفسير الرازي: 2/ 187.

(4) تاج الدين أبو الفضل أحمد بن عطاء الله الإسكندري المالكي. ت: 709هـ ـ 1309م، الإمام، المتكلم كان شاذلي الطريقة، وأخذ طريقه عن أبي العباس المرسي. كما كان جامعاً لأنواع العلوم من تفسير، وحديث ونحو، وأصول، وفقه. من تصانيفه: «التنوير في إسقاط التدبير»، و«الحكم». وله نظم حسن في الوعظ. انظر طبقات الأولياء: 421 ـ 422، والديباج: 1/ 242 ـ 243.

(5) سورة النساء، الآية: 113.

قال القرافي: «عادةُ العرب في سياق الامتنان تأخير الأفضل، وتقديم المفضول فتكون موهبته ـ عليه الصلاة والسلام ـ من العلم أفضل من موهبته من الإنزال المتضمن للنبوة والرسالة».

قال: «وهذَا شَرَفٌ عَظِيمٌ، شَبَّ فِيهِ عَمْرو[1] عَنِ الطَّوْقِ[2]».

قلت: يرشحه قول الإمام فخر الدين: «وانظر إلى حَالِ سيدنا محمد ﷺ كيف مَنَّ الله تعالى عليه بالعلم مرة بعد أخرى فقال: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ﴾[3]. فقدم الامتنان بالعلم قبل الامتنان بالمال.

وقال تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾[4].

وقال: ﴿مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ﴾[5].

ثم إنه أول ما أوحي إليه قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[6]. ثم قال: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾. وهو عليه السلام 61و/ كان أبداً يقول: «أَرِنَا الأَشْياءَ كَمَا هِيَ»[7]. انتهى المقصود منه.

قلت: وأمره مع ذلك [بطلب][8] المزيد من العلم، فقال له عز وجل: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾[9]، وكل ذلك من أوضح دليل على شرف العلم.

---

(1) ويقال أيضاً: «كبِر عمرو عن الطوق»، والطوق: حلي للعنق: يُضْرَبُ لِمُلابِسٍ مَا هُوَ دُونَ قَدْرِهِ. ترتيب القاموس المحيط ـ طوق ـ.

(2) مخ الذخيرة: 1/ 6.

(3) سورة الضحى، الآيتان: 7 و8.

(4) سورة الشورى، الآية: 52.

(5) سورة هود، الآية: 49.

(6) سورة العلق، الآيات: 1 ـ 5.

(7) تفسير الرازي: 2/ 200.

(8) في «ج»: يطلب.

(9) سورة طه، الآية: 114.

الفضيلة السابعة:

ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾[1].
فإن الأصح عند المحققين أن المراد بأولي الأمر: العلماء.

قال ابن العربي: «وبه قال جابر[2] وأكثر التابعين، واختاره مالك.

قال مطرف ومحمد بن مسلمة[3]: سمعنا مالكاً يقول: هم العلماء.

وقال خالد بن نزار[4]: وقفت على مالك فقلت له: يا أبا عبد الله، ما ترى في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾. قال: وكان محتبياً، فحل حبوته، وكان عنده أصحاب الحديث، ففتح عينيه في وجهي، وعلمت ما أراد، وإنما عنى: أهل العلم. قال: والصحيح عندي، أنهم: الأمراء، والعلماء جميعاً، أما الأمراء: فلأن أصل الأمر منهم، والحكم إليهم. وأما العلماء: فلأن سؤالهم متعين على الخلق، وجوابهم لازم، وامتثال قولهم واجب، والأمر كله يرجع إلى العلماء، لأن الأمر قد أفضي إلى الجهال، وتعين عليهم الرجوع إلى العلماء، ولذلك نظر مالك إلى خالد بن [نزار][5] نظرة منكرة، كأنه يشير بها إلى أن الأمر قد وقف في ذلك على العلماء، وزال عن الأمراء لجهلهم واعتدائهم، والعادل منهم مفتقر إلى العالم كافتقار الجاهل». انتهى ملخصاً.

قلت: تصحيحه لإرادة الصنفين لا ينافي قول الأكثرين. وتقريره لذلك

---

(1) سورة النساء، الآية: 59.

(2) هو جابر بن عبد الله بن عمرو الأنصاري الصحابي ابن الصحابي. ت: 74هـ ـ 693م غزا تسع عشرة غزوة مع الرسول، وكانت له حلقة بالمسجد النبوي. أخذ عنه جماعة منهم: محمد بن المنكدر، وزيد بن أسلم... انظر الإصابة: 1/ 213، والشجرة: 1/ 45.

(3) محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام (وهشام هذا هو أمير المدينة الذي نسب إليه مد هشام) كان أحد فقهاء المدينة، من أصحاب مالك، وله كتب فقه أخذت عنه. ت: 216هـ ـ 831م. انظر المدارك: 3/ 131. وفي الديباج: 2/ 156. أنه توفي سنة 206هـ.

(4) ابن المغيرة بن سليم الغساني (مولاهم) الإيلي. ت: 222هـ ـ 836م. ذكره ابن حبان في الثقات. انظر: التهذيب: 3/ 123.

(5) في «أ» و«ج»: خالد بن يزيد.

ظاهر المعنى في صحة الاعتبارين، وهو ظاهر قول الشيخ[1] في «الرسالة»:

«والطاعة لأئمة المسلمين من ولاة أمرهم وعلمائهم»[2].

وقوله: «والأمر كله يرجع إلى العلماء» من شهادة اعتبار عمومه، قول أبي الأسود الدؤلي: «الملوك 61ظ/ حكام على الناس، والعلماء حكام على الملوك»[3].

مسألتان:

المسألة الأولى:

قال بعض شراح «الرسالة»[4]: «يجب اتباع العلماء في أقوالهم، وأفعالهم، لأنهم واسطة بيننا وبين الله تعالى، لأن العلم إنما هو من عند الله تعالى، وتعلمه جبريل عن رب العزة، وتعلمه النبي ﷺ عن جبريل، وتعلمه الصحابة عن النبي ﷺ وتعلمه التابعون عن الصحابة، ثم تابع التابعين ثم العلماء طائفة بعد طائفة إلى هلم جرا».

قال: فمن أبغض العلماء فهو كافر لأنه قطع الواسطة[5]. ولهذا قال الشافعي: «من أبغضنا فقد قطع [الواسطة][6] بينه وبين الله تعالى».

قلت: إن كان بغضهم لما هم به واسطة من حيث عدم الرضا به، فالكفر على ظاهره، وإن كان لأمر آخر فهو على التغليظ، والمبالغة في التحذير من عظيم ما يؤدي إليه.

المسألة الثانية:

إذا ارتفع رجلان إلى عالم، فذكر بعضهم أنه لا يخلو أن يتخاصما إليه

---

(1) هو ابن أبي زيد القيرواني.

(2) انظر «الرسالة» في فقه مذهب مالك بن أنس: ص11.

(3) جامع العلم: 1/ 60.

(4) لها شروح كثيرة. انظر كشف الظنون: 1/ 557.

(5) و(6) في «ج»: الوساطة.

[في واجب أولاً][1] فإن كان الأول صار كالحاكم بينهما، فتجب عليهما طاعته، وإن كان مندوباً يستحب لهما طاعته.

قلت: وإن كان حراماً وجب الترك، أو مكروهاً فيستحب تركه. وأما المباح فلا نظر فيه، من حيث الأمر أو النهي لأن حقيقته تنافي ذلك، فلا يكون محلاً لطاعة ولا مخالفة.

الفضيلة الثامنة:

ما أعلم به قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾[2] من الدلالة على أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ما بعثوا إلا للدعوة إلى الحق، وخصوصاً هذا النوع من الحق، وهو الأصول والعقائد 62و/

.

قال الإمام فخر الدين: «ثم خذ من أول الأمر فإنه سبحانه لما قال: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾. وقالت الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ قال سبحانه: ﴿إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[3].

فأجابهم بكونه سبحانه عالماً، فلم يجعل سائر صفات الجلال من القدرة والإرادة، والسمع والبصر، والوجوب، والقدم، والاستغناء عن المكان، والجهة، جواباً لهم، موجباً لسكوتهم، وإنما جعل صفة العلم جواباً لهم، وذلك يدل على أن صفات الجلال والكمال، وإن كانت بأسرها، في نهاية الشرف، إلا أن صفة العلم أشرف، ثم إنه سبحانه إنما أظهر فضل آدم بالعلم، وذلك يدل على أن العلم أشرف من غيره، ثم إنه سبحانه وتعالى لما أظهر علمه جعله مسجوداً لملائكة أو خليفة العالم السفلي، وذلك يدل على أن تلك المرتبة إنما استحقها آدم بالعلم، ثم إن الملائكة افتخرت بالتسبيح والتقديس، والافتخار

---

(1) ساقط من «أ».
(2) سورة يوسف، الآية: 108.
(3) سورة البقرة، الآية: 30.

بهما إنما يحصل لو كانا مقرونين بالعلم، وإلا فهما بدونه نفاق، والنفاق أخس المراتب، أو تقليد، والتقليد مذموم، فثبت أن تسبيحهم وتقديسهم إنما كان موجباً للافتخار ببركة العلم، ثم إن آدم ـ عليه السلام ـ إنما وقع عليه اسم المعصية لأنه أخطأ في مسألة[1] واحدة اجتهادية، ولأجل هذا الخطأ القليل، وقع فيما وقع فيه، والشيء كلما كان الخطر فيه أكثر، كان أشرف، وذلك يدل على غاية جلالة العلم، ثم إنه ببركة العلم لما تاب، وأناب، وترك الإصرار وجد خُلعة الاجتباء[2]. ثم انظر إلى إبراهيم ـ عليه السلام ـ كيف اشتغل في أول أمره بطلب العلم على ما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا﴾[3]. ثم انتقل من الكوكب إلى القمر، ومن القمر إلى الشمس، ولم يزل ينتقل بفكره من شيء إلى شيء، إلى أن وصل بالدليل 62ظ/ الزاهر، والبرهان الباهر إلى المقصود، وأعرض عن الشرك فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[4].

فلما وصل إلى هذا المقام مدحه الله تعالى: بأشرف المدائح، وعظمه على أتم الوجوه فقال: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾[5].

ثم إنه ـ عليه السلام ـ بعد الفراغ من معرفة المبدأ اشتغل بمعرفة المعاد، فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[6]. ثم لما فرغ من التعليم، اشتغل بالتعليم، والمحاجة، تارة مع أبيه، وتارة مع قومه: ﴿مَا هَٰذِهِ

---

(1) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ سورة البقرة، الآية: 35.

(2) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾، أي خصه، واصطفاه. سورة طه، الآية: 122.
خِلعة الاجتباء: الخلعة: ما يخلع على الإنسان، أو خيار المال، والاجتباء: الاختيار والاصطفاء.

(3) سورة الأنعام، الآية: 76.

(4) سورة الأنعام، الآية: 79.

(5) سورة الأنعام، الآية: 83.

(6) سورة البقرة، الآية: 260.

﴿ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾[1] وأخرى مع ملك زمانه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ﴾[2].

وانظر إلى صالح، وهود، وشعيب ـ عليهم السلام ـ كيف كان اشتغالهم في أوائل أمورهم وأواخرها بالتعلم والتعليم، وإرشاد الخلق إلى النظر، والتفكر في الدلائل، وكذلك أحوال موسى ـ عليه السلام ـ مع فرعون وجنوده، ووجوه دلالته معه.

ثم انظر إلى حال سيدنا محمد ﷺ وذكر ما تقدم عنه في الفضيلة السادسة»[3].

مزيد بيان:

هذه الدعوة التي بعث الأنبياء لأجلها ذكر الشيخ أبو العباس ابن زاغو[4] ـ رحمه الله ـ عن بعض شيوخه[5]: «أنها في الكتاب العزيز تستدعي تحصيل سبع معارف، وحينئذ يكمل أمرها:

الأولى: معرفة أمر الله تعالى بأنه سبحانه يدعو خلقه إلى العلم به والعمل له.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[6].

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 52.

(2) سورة البقرة، الآية: 258.

(3) تفسير الرازي: 2/ 199 ـ 200.

(4) في الأصول: ابن زاغ، ولكن جاء في «النيل» و«الشجرة» و«رحلة القلصادي»: «ابن زاغو» وهو أحمد بن محمد المغراوي الخزرجي التلمساني الشهير «بابن زاغو» ت: 845هـ ـ 1441م أعلم الناس في وقته في التفسير، وفي الحديث، له قدم راسخة في التصوف من شيوخ القلصادي ذكره في رحلته فقال عنه: «أكرمه المولى بتلاوة القرآن، وشرفه بملازمة قراءة العلم، والتصنيف، والتدريس، والتأليف. من تصانيفه: «مقدمة على التفسير» و«تفسير الفاتحة»، و«التذييل» في ختم التفسير، و«شرح التلخيص» لوالده. انظر: رحلة القلصادي:/ 102 ـ 106، النيل: 78 ـ 79، الشجرة: 1/ 254.

(5) من شيوخه: سعيد العقباني، وأبو يحيى الشريف.

(6) سورة يونس، الآية: 25.

الثانية: معرفة المدعو بنفسه لأنه طريق إلى معرفة الله تعالى.

الثالثة: معرفة الرسول ﷺ لأنه الداعي إلى الله تعالى.

الرابعة: معرفة المدعو إليه، وهو الدار الآخرة. وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [ودَارُ السلام][1] 63و/ من الآخرة.

الخامسة: معرفة المدعو به، وهو القرآن، قال تعالى: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾. فإن كان المراد بهما القرآن فواضح، وإن كان ما هو أعم منه، ومن السنة كان القرآن أولهما. وهذه الآية تتضمن الداعي والمدعو به.

السادسة: معرفة الطريق التي يسلكها المدعو عند إرادته الإجابة.

السابعة: معرفة ما تقوى به داعية المدعو إلى الإجابة، ويزيحه عن التقاعد عنها وذلك باطلاعه على أحوال المجيبين، وصنع الله بهم، وأحوال الناكبين، وانتقام الله منهم.

قال: وعلى كل معرفة من هذه المعارف شبه يحتاج إلى إماطتها عنها، ومن أحاط بهذه المعارف علماً حصل على معرفة مقاصد القرآن أجمع، ووقف على تفسير الله إجمالاً». انتهى ملخصاً.

قلت: وقد ظهر بهذا القدر منها على الإجمال شرف هذه الفضيلة، وعظيم موقعها من خصائص العلم، وشواهد المنة به.

الفضيلة التاسعة:

ما أوضحه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰهُ عَلَيۡكُمۡ وَزَادَهُۥ بَسۡطَةٗ فِي ٱلۡعِلۡمِ وَٱلۡجِسۡمِۖ﴾[2] فإنهم لما استبعدوا أن يملكهم عندما قالوا: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾[3] أجيبوا بأن الله تعالى خصه بمزيد بسطة في العلم والجسم، والوصفان أشد مناسبة مما

---

(1) ساقطة من «ج».

(2) و(3) سورة البقرة، الآية: 247.

قدحوا به، وهو كونه ليس من بيت المملكة، وهو مع ذلك فقير، والملك لا بد له من المال.

وقرر ذلك الإمام «فخر الدين» من وجوه، يتضح بها ما يخص فضيلة العلم.

«أحدها: أن العلم والقدرة يمكن التوصل بهما إلى المال والجاه بخلاف العكس.

الثاني: أن العلم والقدرة من باب الكمالات المتحصلة في جوهر الإنسان، والمال والجاه أمران منفصلان عن ذات الإنسان.

الثالث: أن العلم والقدرة لا يمكن سلبهما 63ظ/ عن الإنسان، والمال والجاه يمكن سلبهما عنه.

الرابع: أن العلم يحث القوي الشديد على المحاربة، فيصلح الملك بذلك، ويدفع به شر الأعداء، فثبت أن الصفات مناسبة، وما ذكروه لا يناسب»[1].

قال في موضع آخر ـ وقد أشار إلى نكتة تقديم العلم على الجسم ـ: «لا شك أن المقصود من سائر النعم سعادة البدن، وسعادة البدن أشرف من السعادة المالية، وإذا كانت السعادة العلمية راجحة على السعادة الجسمية، فأولى أن تكون راجحة على السعادة المالية»[2].

قلت: وتقدم في حديث كميل بن زياد وجوه ترجح العلم على المال، بعضها مثل ما أشار إليه الإمام هنا، ونحوه على بعض تكرار ما أورده في موضع آخر عن «علي» أيضاً ـ رضي الله عنه ـ قال: «العلم أفضل من المال بسبعة أوجه:

أولها: العلم ميراث الأنبياء، والمال ميراث الفراعنة.

---

(1) تفسير الرازي: 6/ 174.
(2) م.س: 2/ 200.

الثاني: العلم لا ينقص بالنفقة، والمال ينقص.

الثالث: المال يحتاج إلى الحافظ، والعلم يحفظ صاحبه.

الرابع: إذا مات الرجل يبقى ماله، والعلم يدخل معه قبره.

الخامس: المال يحصل للمؤمن والكافر، والعلم لا يحصل إلا للمؤمن.

السادس: جميع الناس يحتاجون إلى صاحب العلم في أمر دينهم، ولا يحتاجون إلى صاحب المال.

السابع: العلم يقوي الرجل على المرور على الصراط، والمال يمنعه منه»[1].

الفضيلة العاشرة:

ما يشير إلى شرفه من طريق نكت[2] الإشارة، ونذكر منها جملة يتكمل[3] بها مقصد هذه الفضائل فنقول:

«النكتة الأولى:

أنّ يوسف ـ عليه السلام ـ لما صار ملكاً احتاج إلى وزير، فسأل ربه عن ذلك، فقال جبريل ـ عليه السلام ـ: إن ربك يقول لك: 64و/ لا تختر إلا فلاناً، فرآه يوسف ـ عليه السلام ـ في أسوء الأحوال. وقال: كيف يصلح لهذا العمل مع سوء حاله؟ فقال جبريل ـ عليه السلام ـ: إن ربك عينه لذلك، لأنه ذب عنك حين قال: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾[4]»[5].

قال الإمام فخر الدين: «والنكتة أن الذي ذب عن يوسف ـ عليه السلام ـ

---

(1) م.س: 2/ 182 ـ 183.

(2) النكتة: ج نكت ونكات، المسألة الدقيقة أخرجت بدقة نظر، وإمعان فكر، أو الجملة اللطيفة تؤثر في النفس انبساطاً.

(3) تكمل الشيء: تم وكان كاملاً.

(4) سورة يوسف، الآية: 27.

(5) تفسير الرازي: 2/ 193.

استحق الشركة في مملكته، فمن ذب عن الدين القويم بالبرهان المستقيم، كيف لا يستحق من الله الإحسان المقيم[1]»!...

«النكتة الثانية:

أراد إنسان خدمة ملك، فقال الملك: اذهب وتعلم حتى تصلح لخدمتي، فلما شرع في التعلم، وذاق لذة العلم، بعث الملك إليه، وقال: اترك التعليم، فقد صرت أهلاً لخدمتي، فقال: كنت أهلاً لخدمتك، حين لم ترني أهلاً لخدمتك، وحين رأيتني أهلاً لخدمتك؛ رأيت نفسي أهلاً لخدمة الله تعالى، وذلك أني كنت أظن أن الباب بابك لجهلي، والآن علمت أن الباب باب الرب».

النكتة الثالثة:

«النملة القائلة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَـٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَـٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[2] إنما استحقت الرياسة على غيرها، بسبب أنها علمت مسألة واحدة، وهي قولها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ كأنها قالت: سليمان معصوم، والمعصوم لا يجوز منه إيذاء البريء، ولكنه لو حطمكم، فإنما يصدر منه ذلك على سبيل السهو، وهو لا يعلم. فقولها: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ إشارة إلى تنزيه الأنبياء عن المعصية».

قال الإمام: «فتلك النملة لما علمت هذه المسألة الواحدة، استحقت هذه الرياسة فمن علم حقائق الأشياء من الموجودات، والمعدومات، فكيف لا يستوجب الرياسة في الدنيا والدين.

النكتة الرابعة:

الكلب 64ظ/ المعلَّم إذا أرسله صاحبه على اسم الله تعالى صار صيده النجس طاهراً.

---

(1) في م.س: 2/ 193. الإحسان والتحسين.

(2) سورة النمل، الآية: 18.

قال الإمام: والنكتة أن العلم لما انضم إلى الكلب صار النجس ببركة العلم طاهراً.

قال: والنفس والروح طاهران في أصل الفطرة، إلا أنهما تلوثا بأدران المعاصي ثم انضم إليهما العلم بالله تعالى وصفاته، فنرجو من عميم فضله أن ينقلب النجس طاهراً، والمردود مقبولاً»[1].

قلت: هذا تفريع على نجاسة الكلب، ويتقرر على مذهبنا، «بأن الكلب لما كان أخس الحيوان وأقذره، ومع ذلك فإذا اتصف بعلم الاصطياد، شرفه الشرع، وعظمه وجعل صيده حينئذ قوام الأجساد، ومحترماً عن الإفساد، فكذلك نرجو من سعة رحمة الله أن يتشرف العالم بالله حتى لا تلحقه إهانة بسبب ما يطرأ عليه من قوادح المخالفات، وعلى هذا المأخذ أخذها القرافي في هذا المقام»[2].

«النكتة الخامسة:

القلب رئيس الأعضاء، وتلك الرياسة ليست للقوة، فإن العظم أقوى منه، ولا للعظم فإن الفخذ أعظم منه، ولا للحدة فإن الظُّفر أحد منه، وإنما تلك الرياسة بسبب العلم، فيكون العلم أشرف الصفات»[3].

«النكتة السادسة:

كان لسليمان ـ عليه السلام ـ مُلكان حتى إنه كان يقول: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنبَغِي لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِيٓ﴾[4]، ومع ذلك فلم يفتخر بذلك، وإنما افتخر بالعلم فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ﴾[5].

قال الإمام: فإذا حسن من سليمان ـ عليه السلام ـ أن يفتخر بذلك العلم،

---

(1) تفسير الرازي: 2/ 193 ـ 194.
(2) مخ الذخيرة: 1/ 8.
(3) تفسير الرازي: 2/ 194.
(4) سورة ص، الآية: 35.
(5) سورة النمل، الآية: 16.

فلأن يحسن بالمؤمن أن يفتخر بمعرفة رب العالمين كان أحسن.

قال: في غرض استقراء ما يدل على فضيلة العلم من هذا الموضع: ولأنه قدم ذلك على قوله: 65و/ ﴿وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ وأيضاً فإنه تعالى كما ذكر كمال حالهم قدم العلم أول الأقوال: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ إلى قوله: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[1].

ثم ذكر بعد ذلك ما يتعلق بأحوال (الدنيا)[2] فدل على أن العلم أشرف»[3] اهـ.

النكتة السابعة:

الهدهد مع أنه في نهاية الضعف والحقارة، ومع أنه كان في موقف المعاتبة قال لسليمان ـ عليه السلام ـ: ﴿أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾[4]. وذلك خطاب يؤذن باعتزاز نفسه، واستعلاء كلمته على سيد أهل الزمان، ورسول الملك الديان.

قال القرافي: «فلولا أن العلم يرفع من الثرى إلى الثريا، لما عظم الهدهد بعد أن كان يود لو كان نسياً منسياً، فلا جرم أبدل له العقوبة بالإكرام النفيس، وأسبغ عليه خلع الرسالة إلى بلقيس»[5] اهـ.

قال الإمام فخر الدين: «ولذلك نرى الرجل الساقط إذا تعلم العلم صار نافذ القول على السلاطين، وما ذلك إلاّ ببركة العلم»[6].

«النكتة الثامنة:

يوسف ـ عليه السلام ـ إنما استوجب الملك من ملك مصر لما اتصف به

---

(1) سورة الأنبياء، الآيتان: 78 و79.
(2) زيادة من تفسير الرازي: 2/ 188.
(3) م.س: 2/ 188.
(4) سورة النمل، الآية: 22.
(5) مخ الذخيرة: 1/ 7.
(6) تفسير الرازي: 2/ 188.

من صفتي الحفظ والعلم، وبذلك قال: ﴿ٱجۡعَلۡنِي [عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[1]، ولم يقل: إنّي نسيب، حسيب، فصيح، مليح»[2].

كذلك المؤمن][3] إذا كان حافظاً لأمر الله عالماً بوحدانيته يستوجب من ربه الملك الدائم والنعيم المقيم، يقول تعالى وجل: ﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ ۝٣١ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ﴾[4].

قال أبو منصور [الهمداني][5] [6]: أوَّابٌ إِلَى اللَّهِ عنْد الحَوْبَةِ[7]، حفيظٌ لأمر اللّهِ عند الخَلْوَةِ.

النكْتَة التاسعة:

يوسف أيضاً ـ عليه السلام ـ اعترف بمنة الله تعالى على نفسه متوسلاً بها بين يدي مطلبه في قوله: ﴿رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي 65ظ// مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾[8].

قال الإمام فخر الدين: «وأنت يا عالم، أما تذكر منة الله حيث جعلك مفسراً لكلامه، وسمياً[9] لنفسه، ووارثاً لنبيه، وداعياً لخلقه، وواعظاً لعباده، وسراجاً لأهل بلده، وقائداً للخلق إلى جنته وثوابه، وزاجراً لهم عن ناره، وعقابه، كما جاء في الحديث: **«العلماء سادة، والفقهاء قادة، ومجالستهم زيادة»**[10] اهـ.

---

(1) سورة يوسف، الآية: 55.
(2) تفسير الرازي: 2/ 200.
(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».
(4) سورة ق، الآيتان: 31 و32.
(5) في «ج»: المهداني.
(6) هو سعد بن علي بن الحسن العجلي الأسدآباذي. ت: 494هـ ـ 1100م، نزيل همذان ومفتيها، كان ثقة، حسن المناظرة، كثير العلم، والعمل... انظر: طبقات الشافعية: 4/ 383.
(7) الحوبة: الإثم.
(8) سورة يوسف، الآية: 101.
(9) السمي: النظير، ومن كان اسمه اسمك.
(10) تفسير الرازي: 2/ 184.

النكتة العاشرة:

آدم ـ عليه السلام ـ وجد التحية من الملائكة بعلم أسماء المخلوقات، والخضر ـ عليه السلام ـ وجد صحبة موسى بعلم الفراسة، ويوسف ـ عليه السلام ـ وجد النجاة من السجن بعلم الرؤيا، فمن علم ذات الخالق وصفاته، أما يجد تحية الملائكة: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ﴾[1] ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾[2]! بل تحية الرب العظيم! ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[3] ومن علم أسرار الحقيقة من أمة الحبيب محمد ﷺ أما يجدون صحبته ﷺ؟! ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[4]. ومن علم تأويل كتاب الله أما ينجو من سجن الشبهات؟

تنبيه وإعلام:

فضائل العلم لا تنحصر بزمام ـ كما تقدم الاعتذار به في الاقتصار على ذكر بعض منها إذ في ذكر البعض منها كفاية لمن وفق.

ولذلك قال الإمام فخر الدين بعد ما فرغ من تقرير أنواع من هذه الفضائل: «لو لم يظهر للإنسان بما ذكرناه من الدلائل النقلية والعقلية شرف العلم لاستحال أن يظهر شيء أصلاً»[5].

ونقل قبل ذلك عن الإنجيل ما صرح بالتحذير من ترك الإقبال على طلب العلم لظهور هذه الدلائل على فضله وشرفه، فقال[6]: «قال تعالى فيه: 66و// ويل لمن سمع العلم ولم يطلبه كيف يحشر مع الجهال إلى النار، اطلبوا العلم وتعلموه، فإن العلم إن لم يسعدكم لم يشقكم، وإن لم يرفعكم لم يضعكم،

(1) سورة الرعد، الآية: 23.
(2) سورة الزمر، الآية: 73.
(3) سورة يس، الآية: 58.
(4) سورة النساء، الآية: 69.
(5) تفسير الرازي: 2/ 200.
(6) م. س: 2/ 188 ـ 189.

وإن لم ينفعكم لم يضركم، ولا تقولوا: نخاف أن نعلم ثم لا نعمل، ولكن قولوا: نرجو أن نعلم فنعمل، والعلم شفيع لصاحبه، وحق على الله أن لا [يخزيه][1]، إن الله يقول يوم القيامة: يا معشر العلماء، ما ظنكم بربكم؟ فيقولون: ظننا أن يرحمنا ويغفر لنا، فيقول: فإني قد فعلت، إني استودعتكم حكمتي لا لشر أريد بكم، بل لخير أردته بكم، فادخلوا في صالح عبادي إلى جنتي برحمتي».

تتمة:

تقدم في الفضيلة الرابعة من الفصل الثاني ما صرح بأفضلية العالم على العابد، وبقي بعد ذلك أن هذه الأفضلية هل [تثبت][2] للعالم على الولي بالمعنى الذي يطلق الآن اسم الولي عليه، وهو من غلب عليه الانقطاع إلى التعبد بغير العلم، وفي ذلك للعلماء طريقان:

الطريق الأولى:

لجماعة من العلماء، خصوصاً من غلب عليه اسم التصوف، أنها لا تثبت للعالم على الولي، بل الولي أفضل منه، وهو مختار القشيري[3] والغزالي، والشيخ عز الدين ولهم في ذلك كلام معروف، ملخص ما يذكر في الموضع منه أمران:

أحدهما: أن أكثر أنواع العلوم الظاهرة قاطعة عن طريق الله تعالى، ومانعة للمشتغل بها عن التحقق بالعلوم الباطنة التي تثمر الخشية، والزهد في الدنيا، والتشمير لطلب الآخرة، ومن هناك سلبوا اسم العلم عن أكثر علماء الظاهر،

---

(1) في «أ»: يخزنه، وفي «ج»: يخربه.

(2) في «ج»: تبثت.

(3) هو عبد الكريم بن هوازن النيسابوري القشيري الشافعي أبو القاسم. ت: 465هـ ـ 1073م، صوفي، مفسر، شارك في علوم عدة، تعلم الفروسية، والعمل بالسلاح، حتى برع في ذلك ثم تعلم الكتابة والعربية، ثم سمع الحديث، من تصانيفه: «الرسالة القشيرية» في التصوف، و«الفصول في الأصول» و«أربعون حديثاً»، انظر «طبقات الشافعية»: 3/ 243 ـ 248.

وجعلوا علومهم من علوم الدنيا حتى الفتاوى والأحكام.

الثاني: أن الأولياء يظهر على أيديهم من غرائب الكرامات، ويفتح على قلوبهم من مواهب المكاشفات، ما لا يذكر مثله عن [العلماء][1] وما ذلك إلا لأن الأولياء لما تخلصت 66ظ// بواطنهم من التعلقات الدنيوية، وقابلوا بقلوبهم الصافية نظر الحق إليها، أتحفوا لا محالة بهذه التحف المشتملة على «ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر». وعند ذلك فأنى يتصور أن يسوى بين الصنفين، وبينهما من التفاوت ما لا يخفى من هذه الإشارة فضلاً عن أن يقال: بتفضيل العالم على الولي، ومن هناك قال الشيخ عز الدين:

«لا يشك عاقل أن العارفين بما يجب لله من أوصاف الجلال، ونعوت الكمال، وبما يستحيل عليه من العيب والنقصان أفضل من العارفين بالأحكام، بل العارفون بالله أفضل من أهل الفروع والأصول، لأن العلم يشرف بشرف المعلوم وبثمراته».

الطريق الثاني:

للأكثرين، أن العالم أفضل من الولي، وللأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في تَقْرِيرِه نظران:

«النظر الأول:

من جهة الدليل الشرعي في الجملة وهو ضربان:

أحدهما: نقلي، وهو كثير وله فيه خصائص لا يوجد مثلها في الولي.

قلت: وتقدم منها ما فيه شفاء للصدور.

قال: وكل ما ثبت للولي من الفضائل والخصائص فثابت للعالم العامل بعلمه لأنه ولي الله.

قلت: نقل «النووي» في «التبيان» عن «الإمامين الجليلين أبي حنيفة

---

(1) في «ج»: علماء.

والشافعي» قالا: «إن لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي»[1].

الثاني: نظري، وبيانه من وجوه.

أحدها: أن طلب العلم والتعلم لما عدا الفرض من باب فرض الكفاية فمن قام به فقد قام بفرض، والانقطاع للعبادة من باب النفل، والفرض من وجه لا يساوي النفل من كل وجه أبداً.

الثاني: أن صاحب العلم يفيد غيره كما ينتفع هو بعلمه، وصاحب الولاية مقصور النفع على نفسه، ولا شك أن النفع المتعدي 67و// للغير خير من النفع القاصر.

الثالث: أن زماننا هذا لا ينبغي أن يختلف في أن طلب العلم فيه آكد من غيره، لمن قدر عليه، لأنه زمان رفع العلم، وظهور الجهل، فالعلم مظنة لبقاء هداية الخلق، وإحياء السنة، واستقامة الأحوال، ولا علينا إن وجد في الدنيا من انقطع للعبادة أم لم يوجد ولو عدم العلم لضل الناس، وصارت الأحكام جاهلية، فالقيام بالعلم أحق من غيره بكثير، وإذا كان كذلك فالعالم أفضل من الولي الذي لم يقعد في مرتبة العلماء.

النظر الثاني:

بالنسبة والإضافة، وذلك أن الناس في هذا المقام مختلفون، فمن الناس من يصلح لطلب العلم أكثر مما يصلح للانقطاع للعبادة، وبالعكس فإذا كان لبعض الناس من العقل والحفظ والتهدي للفهم ما ليس عند غيره تعين عليه الأخذ فيه، وترك ما لم يبلغ فيه ذلك المبلغ، ومن لم يكن له ذلك التهدي والفهم، ولم يظهر فيه وجه نجابة في العلم والتحصيل كان طلب غيره أولى به، فإن من الناس من يكون خطأه أكثر من صوابه، ونسيانه أكثر من حفظه، لكنه يصلح للانقطاع إلى عبادة ربه فهو في حقه أولى.

---

(1) انظر ص: 29 من التبيان.

قال:[1] وهذا الوجه في الحقيقة ليس بتفضيل لإحدى الرتبتين على الأخرى بل هو نظر في مناط هل يصلح لتنزيل حكم أم لا؟».

قلت: وهذا الطريق هو الأولى بالاعتماد، وفي الاستدلال عليه كفاية لمن أنصف.

وأما الطريق الأول فالجواب ـ عن الأول من دليليه ـ أن العلوم الظاهرة إنما تقطع عن طريق الآخرة إذا أخل صاحبها بشرط العمل، والنظر إنما هو مع الوفاء بهذا الشرط، وإذ ذاك فلا يتصور أنها تَصُدُّ عن طريق الآخرة، وتمنع من حصول الخشية: بين الناس في الأخذ بهذا الشرط تفاوت 67ظ// ظاهر، فمن العلماء من يعد مجرد العلم هو وسيلة النجاة من غير التفات إلى أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي: «وعدم النفع به هو ترك العمل به، قال: ولم تتفاوت مراتب علماء السلف مع علماء الخلف في الوصول إلى هذه الرتبة في الجملة ـ يعني رتبة الولاية ـ إلا لتفاوتهم في العزيمة على أخذهم بهذا الشرط خاصة، ومن أجل ترك كثير منهم لشرط العمل بعلمهم، فُوِّقَتْ[2] إليهم سهام النقد، وانطلقت فيهم ألسنة العتب، و«أبو حامد» ـ رحمه الله ـ من أشدهم في ذلك مبالغة حتى جعل فقه الفروع والأحكام من علوم الدنيا.

قال: وإنما ذلك لما رأى في أهل زمانه من طلبهم الدنيا: من المال، والجاه لعلم الفروع، والجدل، وغيرهما، مما يقتضي الظهور على الخصوم، والغلبة في المناظرة، فلو أخذوا العلم بشرطه لكانوا هم الأولياء حقاً، ولنالوا ما ناله أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون» اهـ.

وقد فهم منه وجه جعل «الغزالي» علوم الفتاوي والأحكام من علوم الدنيا.

---

(1) أي الشاطبي.

(2) فوقت: صوبت.

تعريف:

من غلاة المنحرفين عن علماء الظاهر من فوق إليهم سهام نقده من جهتين غير ما تقدم:

إحداهما: زعموا أن العلماء به، ليس عندهم كبير علم بل مسائل في البيوع والأشربة والتجارات، والأنكحة، وشبه ذلك من أحوال الدنيا، والعلم النافع ـ وهو علم الباطن السالك [بالمتحقق][1] به على جادة الصراط المستقيم ـ هم عن الاتصاف به بمعزل، وذلك موجب لإسقاط رتبتهم عن درجة الاعتبار.

الثانية: أن من شأنهم الاشتغال بطلب الدنيا، والدخول في الأسباب العائدة عليهم بالمكاسب المنافية للزهد في الدنيا، والإعراض عن متاعها العاجل، وذلك 68و// مقصر بهم عن رتب العلماء العاملين.

وأجاب أبو عمر الطلمنكي عن الأولى ما نصه:

«من كان ناظراً في حلال الله، وحرامه، لا بد لعوام المسلمين من عالم يقيمهم على طريق الحق ويدلهم على منهج القصد، فكان ملجأ للعامة في بيعهم، وشرائهم، وطلاقهم، ونكاحهم، ووجوه معاملتهم، ومقيماً لهم على الحق في طهورهم وصلاتهم، وما يلزمهم من صومهم وزكاتهم، وحجهم، وجهادهم، وما يحصى مما ليس بالمسلمين الغناء عنه، وانتصب لتعليم الناس والفتيا لهم، والإصلاح بينهم، محتسباً في ذلك، مريداً به وجه الله، وكان مع ذلك مقتصداً في أمره، لا يعدو إقامة فرضه، فمن غَمَصَ[2] على من هذه صفته، وزعم أن مَنْ هذه صفته من أهل العلم، ليس عنده كَبِيرُ عِلْم، فقد غَمَصَ على القرآن وعلى الرسول ﷺ الذي هو معلم الخلْقِ، واستصغر ما عظم الله من حقه، وأتى ببهتان عظيم يستوجب به من الله مقته، ويستأهل[3] به هوانه إلا أن

---

(1) في «ج»: بالتحقق.

(2) غمص عليه: عاب عنه كلامه.

(3) استأهل الرجل: رآه أهلاً.

يتوب من هذا المذهب الذي فيه استصغار ما عظم الله من العلم الذي أنزل به كتابه وآياته على لسان رسوله. ومن زعم أن عابداً مجداً ـ بغير علم أو بعلم لا يعدو صَلاَح نفسه ـ أفضل من عالم مقتصد لا يؤدي إلا فرضه، غير أنه ملجأ للعامة في إقامة دينهم، وما يعروهم من بيعهم وشرائهم ـ فقد أزرى على جميع النبيين وصحابتهم، وتابعيهم بإحسان، إذ الأنبياء معلمون لأممهم، مقيمون لهم على طريق نجاتهم» انتهى المقصود منه.

وأجاب عن الثاني أيضاً بما نص في بعض فصوله: «من ترك حلال الدنيا زاهداً فيها ورغبة في التقلل منها طلباً لخفة الحساب، وكان مع ذلك عالماً بما يَحِلُّ له، ويحرم عليه، غير معجب بعلمه ولا زارياً على من طلب الكسب من وجهه ليعف نفسه، وأهله ويغنيهم عن الحاجة إلى 68ظ// الناس، ويقيم بذلك فرضه، ويؤدي حق الله فيه، فهو فاضل بهذا المذهب مشهود به بصلاح الحال، إلا أن العالم المقتصد الذي يقيم فرضه، ويتكسب ليغني نفسه، ومن يلزمه فرضه، وينشر العلم ويعلم الجاهل محتسباً في ذلك، فهو أفضل من العابد المجتهد الفائز بنفسه المقبل على صلاحه بدرجات لا يعلمها إلا الله، لأن الله إنما بعث رسله معلمين ومرشدين» انتهى المراد منه.

وفي الجوابين تأييد لما تقدم أن المعتمد عليه اختيار هذا الطريق الثاني، ولذلك قصدنا الاستظهار بنص كلامه.

والجواب عن الثاني على تقرير الأستاذ «أبي إسحاق» من وجهين:

«أحدهما: أن تلك الأحوال إنما هي نتائج أعمال، والنتائج من حيث هي نتائج هبات من الله تعالى معتبرة بمقدماتها، وهي الأعمال، فإن كانت الأعمال على الاستقامة فالنتائج [صحيحة][1] وإن كان فيها خلل فالنتائج على تلك النسبة، فلا ينظر عند القوم إلا إلى الأعمال، وهو الذي طوقه المكلف».

قال بعد كلام: «والعالم أيضاً إذا عمل بعلمه، فتحصُل له تلك المرتبة

---

(1) في «ج»: نجيحه.

على التمام والكمال، وكل ما أثبته أبو حامد ـ رحمه الله ـ للولي يثبُتُ للعالم، من ظهور الكرامات، واطلاع على ما شاء الله من العوالم، كانت من عوالم الدنيا أو الآخرة فلا فرق بين السلوك بالعلم، من جملة العبادات، وبين السلوك بسائر النوافل سوى العلم» انتهى ملخصاً.

الثاني: أن ما ذكر من تلك المواهب للولي، ليست على اللزوم بحيث يقال: لا بد لكل سالك أن توهب له تلك الأمور التي نص عليها أبو حامد[1] في «كتابه» على الخصوص، وليس في كلامه ما يدل على ذلك، بل نحن نعتقد أن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يبلغ أحد ممن بعدهم شأوهم في العلم 69و// والولاية، ولم ينقل عنهم من تلك الأمور التي أشار إليها إلا شيئاً من أنواع الكرامات قليلاً، نعم الذي جرت به العادة، فيمن اتقى الله تعالى، أن يضع له في قلبِهِ نوراً يفرق به بين الحق والباطل في كل شيء، [وهو][2] الفرقان الذي ذكره الله تعالى في كتابه إذ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾[4]. وقال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾.

قلت: ما أشار إليه من قلة ظهور أمثال هذه الأمور على الصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ وجهه الإمام أحمد بن حنبل «بأنَّ إيمانهم كان قوياً، فما احتاجوا إلى زيادة تُقَوِّي إيمانهم».

قال الشيخ «خليل بن إسحاق»[5] في مناقب شيخه الشيخ العالم الولي

---

(1) إشارة إلى أبي حامد الغزالي في كتابه «الإحياء».
(2) في «ج»: هذا.
(3) سورة الأنفال، الآية: 29.
(4) سورة العنكبوت، الآية: 69.
(5) المعروف بالجندي ضياء الدين أبو المودة، حامل لواء مذهب مالك في زمانه بمصر، تعلم في القاهرة، وولي الإفتاء على مذهب مالك، له «المختصر» في الفقه، يعرف بمختصر خليل، وقد شرحه كثيرون، وترجم إلى الفرنسية، وله «التوضيح» شرح به مختصرات ابن الحاجب و«مناقب المنوفي». انظر: الدرر الكامنة: 2/ 86. (وفيه أنه توفي 767هـ). و«الديباج»: 1/ 357: (وفيه =

«عبد الله المنوفي»[1] ـ رحمهما الله ـ: «وأيضاً فلأن الزمان الأول كثير النور لا يفتقرون لزيادة، ولو حصلت لم تظهر لاضمحلالها في نفس النبوة، بخلاف ما بعدهم، ألا ترى أن القنديل لا يظهر نوره بين القناديل، بخلاف الظلام والنجوم لا يظهر لها ضوء مع الشمس» انتهى المراد منه.

قال الأستاذ أبو إسحاق: «وهذا النور ـ يعني نور الفرقان ـ من شأنه أن يخرق ظواهر الأشياء إلى بواطنها، لأنه لو لم يخرق ذلك لما كان فرقاناً، وهذا الإدراك في الأشياء هو إدراك ملكوت الأشياء وإليه الإشارة والله أعلم بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيَ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾[2] انتهى ملخصاً.

قال: «وإذا تقرر هذا، فكل صاحب نِحْلة أو صناعة، أو علم، إذا كان متقياً لله تعالى، عاملاً بما علم يفتح له من ملكوت ما هو فيه ما شاء الله أن يفتح له، فالصانعُ يرى ملكوتَ صناعته، والنحوي يرى ملكوت نحوه، والفقيه يرى ملكوت فقهه، وسائر الحرف والنحل 69ظ// يرى أصحابها ملكوتها، ويكون هو الباب إلى رؤية ملكوت السماوات والأرض على حسب ما هي له من ذلك من قليل أو كثير».

قلت: تقدم عن ابن الحاج[3]: «أن من كراماتِ العلماء فهمُ المسائل، وحسن إلقائها، والمعرفة بسياسة الناس في تعلمها، فما هنا جار عليه».

قال: «فلا يظن الظان أن رؤية عالم الملكوت إنما هو نوع واحد، ولا أنه مخصوص بمن انقطع للتعبد بالنوافل، بل رؤية عالم الملكوت أعم مما أخبروا

= أن وفاته 749هـ). وقد استعرض التنبكتي اختلاف المؤرخين في سنة وفاته ثم رجع سنة (776هـ ـ 1374م). انظر النيل: 112 ـ 115.

(1) هو الشيخ الصالح، العابد، الزاهد، الأوحد، المنوفي، المالكي، ذو الكرامات والتلامذة الأئمة. ت: 748هـ ـ 1347م. انظر: طبقات الأولياء: 554 ـ 555. وجامع كرامات الأولياء: 2/ 248.

(2) سورة الأنعام، الآية: 75.

(3) انظر ص: 40ظ من مخ «أ». ص: 211 من هذا الكتاب.

به، وإنما الذي أخبروا به نوع خاص من أنواع لا تنحصر، وكذلك يرى أيضاً من انقطع إلى الله تعالى بطلب العلم أو تعليمه، أو الاشتغال به أو بالجهاد، أو بالصدقة، أو بأكثر من ذلك، أو بجميعه، هذا ما قال. ثم استدل عليه «بأن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أول من نال هذه الرتبة، وسيرهم معلومة، ولم يكن فيهم من اختص بالتعبد بالنوافل دون العلم، ولا بالعلم دون الجهاد، ولا بالجهاد دون النوافل بل كانوا آخذين في الكل، عاملين بكل شعبة من شعب الإسلام، وكذلك من بعدهم ممن اشتهر بالولاية من التابعين وغيرهم.

وقد كان الجنيد[1] يفتي على مذهب أبي ثور[2]، وكان الشبلي[3] مذكراً يعقد المجالس، ويتكلم على الناس، وكان الحارث المحاسبي[4] من قد علمت، إلى غير هؤلاء، ممن اشتهر بأنه من أولياء الله، بل «أبو حامد» قد شهد للأئمة الأربعة بأنهم ممن نال من علم الباطن ما ناله الأولياء. كما أنه لم يبلغنا عن أحد من الصحابة أو من بعدهم إلمام بهذا النوع من الكشف الذي ذكره «أبو حامد» فدل على أن الأمر أوسع مما ذكره» اهـ.

---

(1) الجنيد بن محمد أبو القاسم الخزار القواريري، سمي بالقواريري لأن أباه كان يبيع الزجاج. ت: 297هـ ـ 909م. مولده ومنشأه بالعراق، تفقه على أبي ثور، وكان يفتي في حلقته، وصحب الحارث المحاسبي، والسّري السقطي، وغيرهما، وكان من أئمة القوم وساداتهم. انظر: طبقات الصوفية: 155 ـ 163، وتاريخ بغداد: 7/ 241 ـ 249.

(2) هو إبراهيم بن خالد بن اليمان أبو ثور الكلبي الفقيه. ت: 240هـ ـ 854م. أحد الأئمة المجتهدين، صاحب الإمام الشافعي، كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً، صنف الكتب، كان يتكلم في الرأي فيخطىء ويصيب. . . من مصنفاته: كتاب ذكر فيه اختلاف مالك والشافعي، وذكر مذهبه في ذلك، وهو أكثر ميلاً إلى الشافعي. انظر: تاريخ بغداد: 6/ 65 ـ 69.

(3) اسمه دلف، ويقال: ابن جحدر، ويقال: ابن جعفر، ويقال: اسمه جعفر بن يونس، خراساني الأصل، بغدادي المنشأ والمولد، صحب الجنيد، ومن في عصره من المشايخ، وصار أوحد وقته حالاً وعلماً، وكان على مذهب مالك (ت: 334هـ ـ 945م). انظر: طبقات الصوفية: 337 ـ 348، وتاريخ بغداد: 10/ 389 ـ 397.

(4) الحارث بن أسد المحاسبي أبو عبد الله، من علماء مشايخ القوم بعلوم الظاهر وعلوم المعاملات، له تصانيف مشهورة منها: كتاب «الرعاية لحقوق الله»، و«رسالة التوهم»، مات ببغداد سنة 243هـ ـ 857م. انظر: طبقات الصوفية: 56 ـ 60. . . والحلية: 10/ 73 ـ 109.

ثم ختم الفصل بعد كلام تقدمت حكايته بإيراد «أن العوارض الصادة عن طريق الآخرة في رتبة العلم أعظم منها في طريق الولاية، فلذلك قل ما تجد عالماً عاملاً 70و// بعلمه على شاكلة السلف الصالح، بخلاف طلب الآخرة بغيره، فإنه أسهل لقلة العوارض فيه.

وأجاب بأن الأمر ليس كذلك بل طلب الدنيا، والمال، والجاه، وغير ذلك بدعوى رتبة الولاية مثلها [بدعوى][1] رتبة العلم، ولذلك تجد في القبيلين من الطلاب كثيراً، ولا تجد منهم من تخلص بحكم الظاهر من تلك الشوائب إلا قليلاً، فهما سواء في هذا المعنى».

قلت: ويظهر الآن أن العوارض في طلب رتبة الولاية أكثر منها في طلب الرتبة الأخرى لما قد علم من حال الوقت، أن الاشتغال بالعلم يعود على صاحبه بحظ من حظوظ الدنيا لاستيلاء الزهادة في العلم على الخاص والعام، وإن نال حظاً منها فبضميمة أمور أخر، هي من العلم بمكان بعيد، ولا كذلك في طلب رتبة الولاية وكفى شاهداً على ذلك بحسب الواقع رجحان تعظيم المنقطعين إلى العبادة على المتظاهرين بالمناصب العلمية، وحينئذ فرتبة طلب الولاية لا تساوي في هذا المعنى طلب رتبة العلم، بل هي أشد منها والمعصوم من عصمه الله.

قال: «فالذي تلخص أن الاشتغال بالعلم طلباً، وحفظاً، وتعليماً، ونشراً، إذا أخذ بشرطه لا توازيه مرتبة الولاية أصلاً».

استدراك:

بقي من تلخيص النظر في القضية مراجعة كلام الشيخ عز الدين في تفضيل العارفين بالله تعالى على علماء الأحكام، وهو عند التأمل، لا يدل على تفضيل المنقطع للعبادة ـ فحسب ـ على المشتغل بالعلم تعليماً وتعلماً، بل هو ظاهر في ترجيح علم المعرفة بالله تعالى على غيرها من المعارف، وحينئذ فعاد

---

(1) في «ج»: بدعوة.

الكلام إلى تفضيل بعض العلوم على بعض، وليس النظر فيه. ويشهد لذلك من أهل طريق الولاية بهذا النوع من العلم ما حكاه البرزلي[1] 70ظ// قال: «دخلنا يوماً على الشيخ الصالح أبي عبد الله الظريف أنا وجماعة من الطلبة في موضعه بالمرسى[2] فوجدناه مضطجعاً مريضاً فاكتنفنا به[3] وسلمنا عليه ثم سألناه بعد استئناسه بنا عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾[4] الآية. فقلنا له: أفدنا من عندك، فقال: العلماء ثلاثة: عالمون بالله، وبأمر الله، فهؤلاء هم الأولياء، لأنهم حازوا مرتبة الظاهر، والعمل بما علموا، فساسوا أنفسهم، واتبعوا الطريقة الخاصة.

والثاني: العلماء بأمر الله فقط. قال: وهؤلاء مثلكم يا فقهاء الزمان.

الثالث: علماء بالله لا بأمر الله. قال: وهؤلاء «المتصوفة» انتهى المقصود منه.

وهو موجود في كلام غير واحد من أهل [هذا][5] الطريق، وفيه دليل منهم على أن رتبة الولاية المعتبرة، لا تنال بمجرد السلوك بنوافل الأعمال خاصة، بل لا بد فيها من ضميمة الاتصاف بهذا النوع من العلم، وهو المسمى عندهم بالمعرفة.

انعطاف:

هؤلاء الفضلاء الذين خصهم الله تعالى بعلوم المعرفة بجلاله المقدس إذا

---

(1) هو أبو القاسم بن أحمد بن إسماعيل بن محمد المعروف بالبرزلي المالكي. ت: 844هـ ـ 1440م. نزيل تونس، وإمام المالكية بإفريقية، حج، ودخل مصر فأخذ عنه أحمد بن يونس، كان ينعت بشيخ الإسلام. قال السخاوي: توفي بتونس عن مئة وثلاث سنين، من كتبه: «جامع مسائل الأحكام مما نزل من القضايا للمفتين والحكام». وقد يكون مختصراً من كتابه «الفتاوى» وله «الديوان الكبير». انظر: الضوء اللامع: 11/ 133، والنيل: 225 ـ 226.

(2) من نواحي إفريقية، بلد على المتوسط. معجم البلدان: 5/ 107.

(3) اكتنف القوم فلاناً: أحاطوا به.

(4) سورة ق، الآية: 37.

(5) ساقط من «أ».

روجع ما يدل على اعتقادهم في علماء الظاهر، يوجد من ذلك ما يشهد باعترافهم، بفضيلة العلم بالظاهر وماله من شريف المنزلة في الشريعة.

فقد تقدم[1] عن سهل بن عبد اللّه ـ رحمه الله ـ «من أراد أن ينظر إلى مجالس الأنبياء فلينظر إلى مجالس العلماء».

وفسر ذلك بمجلس من يفتي في الحلال والحرام، وقال في آخره: «وليس هذا إلا لنبي أو عالم، فاعرفوا لهم ذلك، وأين [هذا][2] ممن يغض من مناصبهم ويحطهم عما خصوا به من الرتب العلمية.

وحكى ابن الحاج عن «الشيخ أبي محمد بن أبي جمرة»[3]: أن الشيخ العالم، العامل، القدوة أبا علي بن [السماط][4] [5] ـ رحمه الله ـ كان عارفاً بالفقه 71و// معرفة جيدة، وكان الفقراء عنده في مجالسة بعضهم مع بعض ليس لهم شغل في الغالب إلا البحث في الأمر والنهي، وهل يجوز أو لا يجوز، فإذا أشكل عليهم شيء، ولم يرجع بعضهم إلى بعض فيه، يأتون إليه فيسألونه عن المسائل التي يريدونها، فيأمرهم بالخروج إلى الفقهاء، يسألونهم عنها، فسئل عن ذلك، لم يحيلهم على غيره، وهو أعرف الناس بالنوازل التي كانت تنزل بهم. . .؟ فقال ـ رحمه الله ـ: أخاف أن أفتيهم، فيقع لهم الخلل بسبب أني إن مت بقي الأمر بينهم موقوفاً علي، لا يعرفون أمور دينهم، إلا من جهتي، فيقولون: قال الشيخ كذا، وذهب الشيخ إلى كذا، وكان طريق الشيخ كذا،

---

(1) انظر: ص: 40ظ من مخ «أ». ص: 108 من هذا الكتاب.

(2) في «ج»: ذلك.

(3) هو عبد اللّه بن سعد بن أحمد بن أبي جمرة الأزدي، الأندلسي، المرسي. ت: 675هـ ـ 1276م، أبو محمد القدوة، الرباني، له تقدم ورياسة، واعتناء بالعلم وآله، قدم مصر وبها توفي. من تصانيفه: «جمع النهاية» و«كتاب في طبقات الحكماء»، و«تفسير». انظر: طبقات الأولياء: 439، والشجرة: 199.

(4) في الأصول: ابن السقاط والتصويب من المدخل.

(5) هو يونس بن علي بن عبد الملك بن السماط البكري المهدوي (أبو علي) كان من أعيان الفضلاء الصلحاء ومن أصحاب الشاذلي، ورد ذكره في ترجمة أخيه يوسف. ت: 690هـ. الذي قصر شعره على مدح الرسول ﷺ. انظر: الشجرة: 192. ولم يذكر سنة وفاته.

فيظنون أن الشريعة [خرجوها][1] من قبل المشايخ، فنرسلهم إلى الفقهاء لنسد هذه الثلمة، ولكي يعلموا أن الذي نحن فيه، إنما أصله وعماده، والذي يقع به الحل والربط عندنا هو من الفقهاء، وما نحن فيه فرع عن ذلك، فينتظم الحال»[2].

قال ابن الحاج: «فانظر ـ رحمك الله ـ إلى محافظة هذا السيد ـ رحمه الله ـ على منصب الشريعة، كيف ترك أن يجيب الفقراء في مسائل الفقه، مع أن ذلك مندوب إليه، لكن لما كان منسوباً إلى تربية المريدين، وترقيتهم في المقامات والأحوال والمنازلات، خاف أن ينسب ما يفتي به من الفقه إلى ما كان بصدده من التربية، فترك ذلك تحفظاً منه، أن ينسب شيء من الشريعة إلى غير أصله الذي عنه يؤخذ وإليه يرجع»[3] انتهى ملخصاً.

وحكى الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي في المراجعة النازلة بينه وبين الشيخ أبي العباس بن القباب[4] ـ رحمهما الله ـ في المسألة الصوفية «أن شيخه في سلوك طريق الإرادة الشيخ الولي الصالح الشهير أبا جعفر بن الزيات[5] ـ رحمه الله ـ كان محباً في العلم وأهله 71ظ// ومن انتمى إليه متبركاً بهم. قال: يقول

---

(1) في «ج»: خروجاً.

(2) المدخل: 1/ 98 ـ 99.

(3) المدخل: 1/ 98 ـ 99.

(4) هو أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن الجذامي المكنى بأبي العباس والمعروف بالقباب. ت: 779هـ ـ 1377م. فقيه، تولى الفتيا بفاس، قال عنه ابن الخطيب: «فقيه نبيل، مدرك، جيد النظر، سديد الفهم، ولي القضاء بجبل الفتح، متصفاً فيه بجزالة وانتهاض. وحج، واجتمعت به في المدينة المنورة. من تصانيفه: «شرح مسائل ابن جماعة» في البيوع. و«اختصار أحكام النظر» لابن القطان. انظر: الإحاطة: 1/ 187 ـ 188، والديباج: 1/ 187.

(5) هو أحمد بن الحسن بن علي الزيات الكلاعي المالقي أبو جعفر المعروف بابن الزيات. ت: 728هـ ـ 1328م. وهو أسبق شيوخ الشاطبي وفاة. الخطيب المتصوف الشهير إلى جانب تفننه في كثير من المآخذ العلمية بالإضافة إلى مجالس تدريسه، استعمل في السفارة بين الملوك، له تصانيف عدة، منها: «المقام المخزون في الكلام الموزون» والقصيدة المسماة: بـ«المشرف الأصفى في المأرب الأوفى»، و«نظم السلوك في شيم الملوك» و«اللطائف الروحانية» و«العوارف الربانية». انظر: الإحاطة: 1/ 287 ـ 296، والديباج: 1/ 195 ـ 197.

في أثناء كلامه: لو كان لي بيت مال لأنفقته على طلاب العلم، فإنهم قدوتنا وساداتنا، وبركتنا، وأدلتنا» اهـ.

التفات:

قد وجد أيضاً من جانب العلماء اعتراف بما لأولياء الله تعالى من خصوصية الفضل، وشرف المنزلة عند الله تعالى، فأظهروا لهم من بالغ التعظيم، ومحمود التأدب ما يليق بشرف المنصبين ويجمل التخلق به من الفريقين، ولهم في ذلك حكايات مرجعها إلى هذا المعنى فلنذكر منها بعض ما وقع للمتأخرين لتكون مسكة ختام هذا الباب.

الحكاية الأولى:

قال الشيخ شمس الدين بن النعمان المالكي[1] في كتابه «طب النفوس لأهل الدروس»: «كان سبب تعظيم الإمام أبي المعالي الجويني[2] لهذه الطائفة - يعني الصوفية - أنه كان يدرس بمسجده فعبر أحد المشايخ ومعه جماعة أصحابه، قد طلبوا للدعوة، فلما رآه وقع في سره: هؤلاء شغلهم الأكل والسماع، فبعد عبور الشيخ على المسجد، رجع إلى المسجد ودخل إلى الفقيه فقال له: ما يقول الإمام في رجل جنب صلى الصبح بالجنابة، وجعل يدرس العلوم، ويغتاب الناس، فذكر الإمام أبو المعالي أنه كان جنباً، وأنه صلى الصبح

---

(1) هو محمد بن موسى بن النعمان المراكشي المزالي، الهنتاتي، التلمساني، الفاسي المالكي (شمس الدين أبو عبد الله) ت: 683هـ - 1284م. الصوفي، العالم الرباني، مشهور بالعلم والصلاح، قدم الإسكندرية شاباً، وبها تنسب إليه طائفة تسمى بـ«النعمانية». دفين القرافة. له تصانيف منها: «النور الواضح...» و«مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام»... انظر: طبقات الأولياء: 488 - 489.

(2) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني النيسابوري، الشافعي، الأشعري المعروف بإمام الحرمين (ضياء الدين، أبي المعالي). ت: 478هـ - 1075م. فقيه أصولي، متكلم، مفسر، أديب، من تصانيفه: «نهاية المطلب في دراية المذهب»... انظر طبقات الشافعية: 5/ 165 - 222، والشذرات: 3/ 358 - 362. كما أن ابن الأزرق قدم له في هذا الكتاب ترجمة وافية: انظر ص: 123و/ من مخ «أ» وما بعدها. ص: 434 وما بعدها من هذا الكتاب.

ناسياً للجنابة، فاستغفر الله، واعتقد تعظيم هذه الطائفة».

قلت: في اعتقاد الفضل لظهور سببه من هذه الطائفة ما يقال: «إن فقيراً حضر عند الإمام أبي حامد الغزالي فرأى اجتهاده في العبادة، وحسنت عنده أقواله وأفعاله، فقال له يوماً: ما تعتقد في معبودك؟ فقال الفقير: أوحده ولا أحده، وأؤمن به ولا أكيفه، وكل ما خطر بخاطري فالله بخلافه. فقال الإمام أبو حامد: أتعبنا أنفسنا في التأليف، واستغفر لذلك الفقير» 72و//.

الحكاية الثانية:

قال الشيخ شمس الدين أيضاً: «كان الفقيه الإمام أبو عبد الله محمد القرطبي في وقته مع خدمة الملوك له، لا يكترث بهم وقت زيارتهم له، فلما دخل دار الشيخ أبي الحسن بن الصباغ[1] قَبَّلَ عتبة باب داره، وطلب رغيفاً من زوجة الشيخ فأخذه وييسه، ودقه، وجعله كحلاً لعينيه قال: فما أحسن هذا الفعل من هذا الإمام، وأنفعه لمن اتبع سنته في الإكرام لشيوخ الإسلام، وهذه سنة الأحباب الذين جعلوا كحل أعينهم غبار نعال أقدامهم مع التراب. قال: وفي ذلك قلت:

أكحل أجفاني بتربة أرضكم ... وليس لها كحل سوى ذلك الترب»

الحكاية الثالثة:

قال ابن الصباغ في التعريف بالشيخ «أبي الحسن الشاذلي»[2] ـ رضي الله

---

(1) المعروف بأبي الحسن علي ابن الصباغ شخصيتان، كلاهما من أعلام التصوف في مصر.
أحدهما: ت: 613هـ ـ 1216م. انظر: طبقات الأولياء: 452 ـ 457، وجامع كرامات الأولياء: 2/ 163، وفيه أنه توفي سنة 612هـ.
والثاني: ت: 687هـ ـ 1288م. انظر: جامع كرامات الأولياء: 2/ 179.

(2) علي بن الحسن الشاذلي. ت: 656هـ ـ 1257م. رأس الطائفة الشاذلية من المتصوفة وصاحب الأوراد المسماة: أحزاب الشاذلي، ولد في بلاد غمارة بريف المغرب، ونشأ في بني زرويل قرب شفشاون، وتفقه، وتصوف بتونس، وسكن شاذلة قرب تونس، فنسب إليها وطلب «الكيمياء» أول أمره، ثم تركها ورحل إلى المشرق، فحج، ودخل العراق، ثم =

عنه ـ: «حدثني من أثق به قال: كان في عام حج فيه ـ يعني الشيخ أبا الحسن ـ حرك الططر على أهل الديار المصرية، فاشتغل السلطان بالحركة عليهم، فلم يجهز الجيش للركب، فأخرج الشيخ خباءه إلى البركة التي ينزل بها الحجاج بخارج القاهرة، واتبعه ناس.

قال: واجتمع ناس بالفقيه المفتي «عز الدين بن عبد السلام»: وسألوه عن السفر، فقال: لا يجوز أن يسافر على الغرر وعدم الجيش، فأخبر الشيخ بذلك فقال: اجمعوني به، [فاجتمع][1] به في الجامع يوم الجمعة، واجتمع عليهما خلق كثير، فقال له: يا فقيه، رأيت لو أن رجلاً جعلت الدنيا كلها له خطوة واحدة، هل يباح له السفر في المخاوف أم لا؟ فقال له: من كان بهذا الحال فخارج عن الفتوى وغيرها. فقال له: أنا بالله الذي لا إله إلا هو ممن جعلت له الدنيا خطوة واحدة، إذا رأيت ما يخيف الناس أتخطى بهم حيث آمن، ولا بد لي ولك من المقام بين يدي الله تعالى حتى يسألني عن حقيقة ما قلت لك، وسافر ـ رحمه الله ـ فظهرت له في الطريق 72ظ// كرامات كثيرة فمنها:

أنّ اللصوص يأتون إلى الركب بالليل، فيجدون عليهم سوراً مبنياً كأنها مدينة، فإذا أصبح يأتون إليه ويخبرونه، ويتوبون إلى الله سبحانه، ويسافرون صحبته إلى الحج، فلما قضى الحج ورجع، دخل أول المشاة إلى القاهرة، وأخبروا بما رأوا من مواهب الله سبحانه».

قال: فخرج الفقيه عز الدين ـ رحمه الله ـ إليه ليتلقاه بالبِرْكَة، وهو موضع خارج القاهرة على قدر ستة أميال، فلما دخل عليه قال له: يا فقيه، والله لولا تأدبي مع جدي رسول الله ﷺ لأخذت الركب يوم عرفة، وتخطيت به إلى عرفات. فقال له المفتي: آمنت بالله ثم قال له: «انظر حقيقة ذلك، قال: فنظر

= سكن الإسكندرية، وتوفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج، كان ضريراً. له: «رسالة الأمين» و«نزهة القلوب وبغية المطلوب» و«السر الجليل». انظر: طبقات الأولياء: 458 ـ 459. وجامع كرامات الأولياء: 2/ 175 ـ 177.

(1) في «ج»: فاجمع.

كل من حضر إلى البيت الكعبة. قال: وصاح الناس، وحط الفقيه رأسه بين يديه، وقال له: أنت شيخي من هذه الساعة، فقال له الشيخ، بل أنت أخي ـ إن شاء الله ـ»[1].

الحكاية الرابعة:

قال الشيخ شرف الدين داود الماخلي[2] في شرحه «لحزب البحر»[3] للشيخ أبي الحسن الشاذلي ـ رضي الله عنه ـ: «أخبرني الأخ الولي الصالح عز الدين يوسف بن الواسطي ـ رحمه الله ـ قال: [كان][4] بناحية قوص[5] [وَال][6]، كان يزور الشيخ الإمام [أبا][7] الحجاج الأقصُرِي[8] ـ رضي الله عنه ـ فسمعه وقتاً يقول: جاء في الحديث، من آذى ولياً لله فكأنما هدم الكعبة سبعين مرة، فاستعظم ذلك [الوالي][9] هذا الكلام، ثم اجتمع بالشيخ مجد الدين، والد الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد[10]، وكان من العلماء الأكابر

---

(1) درة الأسرار: 15 ـ 16.

(2) هو داود بن عمر بن ماخل الكهاري الإسكندري المالكي، صحب تاج الدين بن عطاء الله، وشرح حزب البحر، ذكره ابن الملقن في طبقات الأولياء: 517 ـ 518، في فضل من مات في ق8هـ، أما صاحب «الشجرة»: ص: 204، فذكر أنه لم يقف على سنة وفاته.

(3) هو دعاء مشهور، سمي به لأنه وضع ليقرأ في البحر، وللسلامة فيه، له شروح كثيرة. انظر: كشف الظنون: 1/ 661 ـ 662.

(4) في «ج»: كنا.

(5) قوص: بالضم ثم السكون، وصاد مهملة، وهي قبطية قصبة صعيد مصر، كانت أولى مدن الصعيد في ق14هـ ومحط التجار القادمين من عدن. معجم البلدان: 4/ 413.

(6) في «ج»: قال.

(7) في «ج»: أبي.

(8) الأقصري: يوسف بن عبد الرحمن بن غزي القرشي المهدوي، أبو الحجاج. ت: 642هـ ـ 1244م. من كبار الصوفية في عصره، نزل بالأقصر (مدينة بصعيد مصر)، وقبره فيها معروف إلى الآن، شهر بالعلم، والرواية، صحب الشيخ عبد الرزاق تلميذ الشيخ أبي مدين. طبقات الأولياء: 480 ـ 481، وجامع الكرامات: 1/ 270.

(9) في الأصول: الولي.

(10) هو محمد أبو الفتح بن أبي الحسن علي بن أبي العطاء القشيري، المنفلوطي ثم القوصي المنعوت بالتقي، المعروف بتقي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي. ت: 702هـ =

فقال له: يا سيدي أريد أن تذهب معي إلى زيارة الشيخ أبي الحجاج الأقصري، فذهبا جميعاً، فلما حضر الشيخ مجد الدين عند الشيخ أبي الحجاج قال ذلك الوالي للشيخ مجد الدين: يا سيدي هل جاء في الحديث: «من آذى ولياً فكأنما هدم الكعبة سبعين مرة»؟! . . .

قال: قال الشيخ مجد الدين أما هذا 73و// فلا أعلمه، لكني أعلم في هذا الباب ما هو أعظم من هذا.

ثبت في الحديث الصحيح: «أن من آذى ولياً لله فقد حارب الله»، وأين محاربة الله من هدم الكعبة!؟ . . . فقال إذ ذاك الشيخ أبو الحجاج للوالي: [تجالسني][1] بالخيانة لَتَجِدَنَّ غبها[2]. فقال: يا سيدي في الدنيا؟. قال: في الدنيا، فما زالت السنة حتى رأى في نفسه وماله أمراً عظيماً»[3].

قال الشيخ شرف الدين: «فانظر ـ رحمك الله ـ إلى توفيق هذا العالم في الوفاء بحق الله ورعاية هذا العلم، وحفظ أدب الحديث، والتأدب مع أولياء الله تعالى، فصحح ما قاله الشيخ أبو الحجاج، وأكده من حيث المعنى، وأعطى العلم [حقه][4] والأدب حقه[5]» اهـ.

الحكاية الخامسة:

قال الشيخ شرف الدين أيضاً: «أخبرنا الشيخ الإمام الأستاذ تاج الدين أبو

= ـ 1302م. الفقيه، الأصولي، المحدث، قاضي قضاة الشافعية بمصر، ودفين القرافة. له تصانيف منها: «الإلمام في أحاديث الأحكام» و«الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث الصحاح». . . .

وكان والده: مجد الدين: شيخ المالكية، ولذلك فهو الإمام ابن الإمام، العلامة ابن العلامة، توفي والده سنة: 667هـ ـ 1268م. انظر: الديباج: 2/ 318 ـ 319، والشجرة: 189.

(1) في «ج»: يجالسني.

(2) غب الأمر ومغبته: عاقبته وآخره ـ اللسان ـ.

(3) انظر: «اللطيفة المرضية في شرح دعاء الشاذلية»: ص: 8 ـ 9. مخطوط ضمن مجموع تحت رقم: 158 بالخزانة العامة للكتب والمحفوظات ـ تطوان ـ.

(4) في «ج»: منه.

(5) م. س: 9.

الفضل أحمد بن عطاء الله ـ رضي الله عنه ـ قال: أخبرني الشيخ العارف مكين الدين الأسمر[1] فقال: حضرت المنصورة[2] في خيمة فيها الشيخ الإمام مفتي الأنام عز الدين بن عبد السلام، والشيخ مجد الدين بن علي بن وهب القشيري المدرس، والشيخ محيي الدين بن سراقة[3]، والشيخ مجد الدين الأخميمي[4] والشيخ أبو الحسن الشاذلي ـ رضي الله عنهم ـ ورسالة القشيري[5] تقرأ عليهم، وهم يتكلمون، والشيخ أبو الحسن صامت إلى أن فرغ كلامهم. فقالوا: يا سيدنا نريد أن نسمع منك. قال: فسكت الشيخ ـ رضي الله عنه ـ ساعة، ثم تكلم بالأسرار العجيبة، والعلوم الجليلة.

فقال الشيخ عز الدين ـ وقد خرج من صدر الخيمة، وفارق موضعه ـ: اسمعوا هذا الكلام القريب العهد من الله»[6].

الحكاية السادسة:

قال ابن الصباغ، حدثني الشيخ الصالح المفتي جمال الدين بن عبد الكريم الوادي آشي المالكي المعروف بالعراقي [بمدينة القاهرة ـ حماها الله تعالى ـ في أوائل جمادى الآخرة عام 716هـ][7] قال: كان سيدي أبو العباس

---

(1) هو أبو محمد عبد الله بن منصور، الملقب بالمكين الأسمر. ت: 692هـ ـ 1292م. أحد الصلحاء الفضلاء، كان متصدراً لإقراء القرآن بالإسكندرية، وأحد شيوخ ابن رشيد الفهري. انظر: ملء العيبة: 3/ 27 ـ 36.

(2) مدينة في مصر بين دمياط والقاهرة، معجم البلدان: 5/ 211 ـ 212.

(3) هو محمد بن أحمد أبو بكر، محيي الدين الأنصاري الشاطبي المعروف بابن سراقة. ت: 662هـ ـ 1264م. شيخ دار الحديث الكاملية بالقاهرة، أندلسي الأصل، سمع الحديث ببغداد وغيرها، وولي مشيخة دار الحديث بحلب، ثم الكاملية بمصر، له مؤلفات في التصوف. انظر: البداية: 13/ 243.

(4) مجد الدين الأخميمي، مذكور في الأرجوزة الوجيزة للديريني. انظر: طبقات الأولياء: 527.

(5) تقدمت الإشارة إلى هذه الرسالة في ترجمة القشيري. ص: 286 من هذا الكتاب.

(6) انظر: مخ اللطيفة المرضية: 30، ولطائف المنن: 42.

(7) زيادة من درة الأسرار: 152.

ـ يعني 73//ظ المرسي[1]، نفع الله به ـ لما توفي سيدي أبو الحسن ـ رضي الله عنهما ـ يطلع للقاهرة زمن زيادة النيل، يقيم بمسجد في موضع يقال له المقص بالبركة بخارج القاهرة[2]. وكان سيدنا أبو الحسن يفعل هذا في كل عام فيجتمع إليه مشايخ القاهرة ومصر، ومن بتلك الجهات يتبركون به، ويأخذون عنه العلوم العظيمة، والأحوال الكريمة، فبقي سيدي أبو العباس يقفو أثره، فجاء على عادته، فاجتمع إليه جماعة من كبار مصر وعلمائها، وقالوا له: يا شيخ، كان سيدنا أبو الحسن إذا جاء لهذا الموضع يجيء عندنا بمصر، ونسمع منه مواهب الحق سبحانه، ونتبرك بقدومه علينا، وأنت قد أقامك الله مقامه، فنحب أن نتبرك بكلامك ونتذاكر كلام الشيخ ـ رحمه الله ـ.

فقال لهم: إذا كان صبيحة غد ـ إن شاء الله ـ نجيء إليكم، فلما أن كان في صبيحة تلك الليلة أمرنا بالمسير إلى مصر، وأمرني أن أحمل رسالة القشيري، فحملتها معي، ووصلنا إلى جامع عمرو بن العاص، فوجدناه قد امتلأ بكبار الديار المصرية وعلمائها، قال لي: معتقد ومنتقد.

قال: فجلسنا في شرقي الجامع ثم قال لي: أخرج رسالة القشيري فأخرجتها ثم قال لي: إقرأ. فقلت: وماذا أقرأ؟ قال: الذي يظهر لك. قال: ففتحت الكتاب فوجدت فيه باب الفراسة[3]. قال: فقرأت أوائل الباب، فلما فرغت من حديث رسول الله ﷺ قال لي: أغلق الكتاب، ثم قال: الفراسة تنقسم إلى أربعة أقسام: فراسة المؤمنين، وفراسة الموقنين، وفراسة الأولياء، وفراسة الصديقين، فأما فراسة المؤمنين، فحالها من كذا ومددها من كذا، فتكلم بكلام عظيم، ثم انتقل إلى فراسة الموقنين، فتكلم [بطبقة][4] أعلى ثم قال:

---

(1) هو أحمد بن عمر الأندلسي المرسي الأنصاري المالكي نزيل الإسكندرية. ت: 686هـ ـ 1287م. صحب الشاذلي، وصحبه تاج الدين بن عطاء الله، له كرامات عدة، انظر: طبقات الأولياء: 418 ـ 420، وجامع كرامات الأولياء: 1/ 314 ـ 315.

(2) في درة الأسرار 152: بخارج باب البحر من القاهرة.

(3) انظر الرسالة القشيرية: 2/ 420 ـ باب الفراسة ـ.

(4) في «ج»: غير واضحة.

وأما فراسة الولي فمددها من كذا، وحالها 74و// من كذا، وتكلم في ذلك بكلام موهوب أدهش به قلوب الحاضرين واستغرق في ذلك إلى أذان الظهر، والناس يبكون، ورأيت العرق ينحدر من بين جبينه حتى يسيل على لحيته، وكانت له لحية كبيرة، فلما صحا من حاله قال: وأما فراسة الصديقين فمثلي مع أستاذي ـ رضي الله عنه ـ أخذت أخذة، فكنت بين يدي العرش، فرأيت الشيخ أبا مدين[1] ـ رضي الله عنه ـ فقلت له: من أنت وما علومك، وما أتاك الله؟ فقال لي: أنا رأس السبعة، وأحد الأربعة، ومعي من العلوم أحد وسبعون علماً، فقلت له: فما فعل الشيخ أبو الحسن الشاذلي؟ فقال: سبقني بأربعين علماً.

فلما أصبح دخلت على أستاذي ـ رضي الله عنه ـ فقال لي: يا أبا العباس كنت البارحة بالملكوت الأعلى فرأيت الشيخ «أبا مدين» فقلت له: من أنت، وما علومك وما أتاك الله؟ فقال: أنا رأس السبعة وأحد الأربعة، ومعي من العلوم أحد وسبعون علماً، فقلت له: فما فعل الشيخ أبو محمد ابن مشيش[2] ـ يعني أستاذه أيضاً ـ فقال: هيهات، سبقني بأربعين علماً، هو البحر الذي لا يحاط به، ثم رفع يديه، وأخذ في الدعاء، فتزاحم الناس عليه يتمسحون بأثوابه، ويتبركون به. قال: وتعجبوا مما سمعوا منه من أسرار الله تعالى[3].

---

(1) هو شعيب بن حسين الأنصاري الأندلسي: أصله من حصن قطنيانة من عمل إشبيلية ثم نزل بجاية، واستوطنها مدة، ثم تلمسان، توفي وهو في طريقه إلى مراكش، واختلف في سنة وفاته، فقيل: 593هـ ـ 1196م، وقيل: 588هـ. كان زاهداً، فاضلاً، عارفاً بالله، حتى نال من المعارف أسراراً. انظر: التشوف إلى رجال التصوف: 316، وطبقات الأولياء: 437 ـ 438.

(2) هو عبد السلام بن مشيش بن أبي بكر منصور، أبو محمد الإدريسي الحسني. ت: 622هـ ـ 1225م. ناسك، اشتهر بصلاة تدعى: الصلاة المشيشية وقد شرحها كثيرون، قتل شهيداً في جبل العلم، ودفن بقته. انظر: جامع كرامات الأولياء: 2/ 69.

(3) درة الأسرار: 152 ـ 153.

الباب الثاني

في منفعة النحو من العربية
وضرورة الاحتياج إليه في ملة الإسلام

وقبل الخوض في ظهور هذه المنفعة العظمى لا بد من وضع قاعدتين في الموضع:

القاعدة الأولى:

في أن هذه الشريعة المحمدية على واضعها أفضل 74ظ// الصلاة والسلام عربية لا عجمة فيها البتة، ونعني بذلك أنها جارية في كتابها العزيز، وسنة نبيها الكريم، على مناهج العرب في الألفاظ، والمعاني، وأساليب الكلام، لأن القرآن الكريم، لم يقع فيه كلمة عجمية، فإن ذلك قد اختلف فيه الأصوليون بخلاف ما أردنا، فإنه أمر لا يصح أن يختلف فيه، والشواهد عليه واضحة الدلالة لقوله تعالى في القرآن الذي هو عمدتها وأساس قاعدتها: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾[2]، وتقدم قوله تعالى[3]: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ﴾.

ومعلوم كونه ﷺ عربي اللسان كما شهد به قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ

(1) سورة الزخرف، الآية: 3.

(2) سورة الزمر، الآية: 28.

(3) انظر: ص: 91 من هذا الكتاب.

بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْمًا لُّدًّا﴾[1].

وكذا أهل العصر الذين بعث فيهم ﷺ كانوا عرباً نسباً ولساناً، وإذا كان الأمر على ذلك، فلم يجر خطابها إلا على معتاد اللسان العربي، دون مداخلة شيء أعجمي، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾[2]. وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[3] وهذا لسان عربي مبين.

وأيضاً قال الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ في «الرسالة» في تمهيد هذا الأصل: «إذا كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض: فلا بد أن يكون بعضهم تبعاً لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع.

قال: وأولى الناس بالفضل في اللسان مَنْ لِسانُه لسانُ النبي ﷺ.

قال: ولا يجوز ـ والله أعلم ـ أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد بل كل 75و// لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتباع دينه ﷺ»[4] ثم استشهد على ذلك بما تقدم من الآيات المصرحة بعربية الشريعة اهـ.

القاعدة الثانية:

أن حفظ الضروريات الخمس، وهي الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال من أعظم مقاصد الشرع في وضع الشريعة ابتداءاً لمصالح العباد معاشاً، ومعاداً، على ما دل عليه الاستقراء المفيد العلم بذلك كله قطعاً.

وقد ذكر غير واحد من الأصوليين أنها واجبة الحفظ في كل ملة، وحاصل

---

(1) سورة مريم، الآية: 97.

(2) سورة النحل، الآية: 103.

(3) سورة فصلت، الآية: 44.

(4) انظر الرسالة: 46.

حفظها يرجع إلى أن كل ما يقيم وجودها، فهو مصلحة مطلوبة الفعل، استجلاباً لاستقامة العاجل والآجل وكل ما يوجب عدمها، فهو مفسدة مطلوبة الترك، استدفاعاً لخلل العاجل والآجل، وقد أكد حفظه من هذه الجهة الثانية بما يكف من لم يكتف بمجرد طلب الترك، وتغليظ الوعيد عليه، ففي الدين بقتل الكافر والمبتدع المضل، وفي النفس بالقصاص والدية، وفي العقل بحد مفسده بتناول المسكرات، وفي النسل بالحدود وتضمين قيم الأولاد، وفي المال بالقطع والتضمين.

والعناية بها توجب لها الحفظ من كل جانب، لأنها إذا فقدت، اختل نظام الدين والدنيا، ولم يجر أمر العباد فيهما على استقامة.

إذا عرفت هذا فمنفعة النحو إذاً واضحة الظهور، عظيمة الغناء في صلاح الخاصة والجمهور والحاجة إليه شديدة، ووجوه الاعتماد عليه عديدة، وإظهار البعض منها على التفصيل وتلخيص البيان، والتحصيل، باعتبار القاعدتين يتمهد، وعلى وجوه البناء عليهما يدل ويشهد، فهما لا شك مقامان للنظر، واستنجاز الوعد المنتظر، فأقول: 75ظ// وبالله أستعين، وعلى كفايته أعتمد، فهو المنجد المعين:

المقام الأول: في ظهور منفعة النحو باعتبار القاعدة الأولى:

وذلك لأن عربية الشريعة التي كلف العباد بها اعتقاداً وعملاً، وصيرت ألسنة الأعاجم تبعاً للسانها العربي المبين، لما كانت لا تفهم إلا به، ولا تحصل في أول الأمر إلا من طريقه، كان ظهور منفعته أوضح من شمس الظهيرة، وعند ذلك فلا [تُوازيها][1] في العلوم المرادة لغيرها منفعة، ولا تعود فائدة بمثل جَدواها، ولأجله قال مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ: «لو صرت من الفهم في غاية، ومن العلم في نهاية، فإن ذلك يرجع إلى أصلين: كتاب الله عز وجل، وسنة نبيه ﷺ ولا سبيل إليهما، ولا إلى الرسوخ فيهما، إلا بمعرفة اللسان

(1) في «ج»: غير واضحة.

العربي، فبه أنزل الله كتابه، ونهج لعباده أحكامه، فهو أصل الدين، وفرع الشريعة فمن الحق الواجب المهم، اللازم للمؤمن، أن يقدم في تعلمه اللسان العربي، فلو أن الرجل يكون عالماً بسائر العلوم جاهلاً به لكان [كالساري][1] وليس له ضياء».

قلت: «وكيف له بالضياء في ظلمة مسيره، وهو إذا كان جاهلاً بالنحو أولاً، وبما يتوقف عليه كمال الفهم من سائر علوم اللسان [ثانياً][2]، لا مطمع له في فهم الكتاب والسنة على حد ما يفهمه صاحب اللسان العربي بالملكة أو الصناعة، فإذاً لا تغنيه علومه، ولا تنهض به إلى قرع هذا الباب الذي هو المسلك الأول إلى الفهم عن الله تعالى، وعن رسوله ﷺ لأن العرب تتسع في كلامها اتساعاً لا يفهمه إلا من علم النحو وتوابعه، والكتاب والسنة على ذلك المنهاج وردا في الخطاب، فمن جملة 76و// ذلك أنها تخاطب بالعام، ويراد به ظاهره تارة، وخصوصه أخرى. وبالخاص: يراد به مقتضاه في قصده وعمومه في قصد آخر، وبالظاهر يراد به ما بدا منه على وجه، وخلافه على وجه آخر، وكل ذلك يعلم من أول الكلام، أو وسطه أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبىء أوله عن آخره، وآخره عن أوله، وتعرف الشيء بالمعنى دون اللفظ كما تعرفه بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، وبالعكس، وتستعمل اللفظ الواحد في المعاني الكثيرة»[3].

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ وقد أشار إلى تأصيل هذا الأصل في «الموافقات»: «وهذا كله معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي، ولا من تعلق بعلم كلامها.

قال: فإذا كان كذاك، فالقرآن في معانيه، وأساليبه، على هذا الترتيب قال: فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يفهم من جهة لسان العرب،

---

(1) في «أ» و«ج»: كالسارق.
(2) في «ج»: ثابتاً.
(3) الموافقات: 2/ 66.

وكذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان العجم لاختلاف الأوضاع والأساليب، قال: والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة، هو «الشافعي» الإمام في «رسالته» الموضوعة في أصول الفقه»[1] انتهى المقصود منه.

تفريع:

قال في كتابه الموضوع في «الحوادث والبدع»[2] وقد أجرى تقرير هذا الأصل أيضاً بأوفى من بعض ما أشار إليه في «الموافقات»: «فإذا ثبت هذا فعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولاً وفروعاً أمران:

أحدهما: أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربياً أو كالعربي، في كونه عارفاً بلسان العرب بالغاً فيه مبالغ العرب، أو مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل وسيبويه، والكسائي والفراء، ومن أشبههم وداناهم.

قال: وليس المراد أن يكون حافظاً كحفظهم، وجامعاً كجمعهم، وإنما المراد أن يصير 76ظ// فهمه عربياً في الجملة، وبذلك امتاز المتقدمون من علماء العربية على المتأخرين، إذ بهذا المعنى أخذوا أنفسهم حتى صاروا أئمة.

قال: فإن لم يبلغ ذلك، فحسبه في فهم معاني القرآن التقليد، وألا يحسن ظنه بفهمه دون أن يسأل فيه أهل العلم به.

ثم نقل عن الشافعي أنه لما قرر معنى ما تقدم - يعني ما للعرب من التصرفات المشار إليها - في كلامها فمن جهل شيئاً[3] من لسانها - يعني لسان العرب - وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة. فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضها.

---

(1) م. س: 2/ 66.

(2) المراد: كتاب «الاعتصام»، وهو في البدع والمحدثات، صدره الشاطبي بمقدمة في غربة الإسلام، وحديث: «بدأ الإسلام غريباً». ثم جعل مباحث ما كتبه في عشرة أبواب حرر فيها مسائل البدع والابتداع، مما ينفع المسلمين في أمر دينهم، وأمر دنياهم.

(3) في «الاعتصام» 2/ 297: هذا.

ومن تكلف ما جهل وما لم تثبته معرفته، كانت موافقته للصواب إذا وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة، وكان بخطئه غير معذور إذا نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه.

قال: وما قاله حق، فإن القول في القرآن والسنة بغير علم تكلف، وقد نهينا عن التكلف، ودخول[1] تحت معنى حديث: «حَتَّى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً» الحديث. كأنهم إذا لم يكن لهم لسان عربي يرجعون إليه في كتاب الله وسنة نبيه، رجع إلى فهمه الأعجمي، وعقله المجرد[2] عن التمسك بدليل، وهو خروج[3] عن الجادة.

قال: وقد خرج ابن وهب عن الحسن أنه قيل له: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويصلح بها منطقه؟ قال: نعم! فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ الآية فيعيا[4] بوجهها فيهلك.

وعن الحسن قال: أهلكتهم العجمة! فيتأولون القرآن على غير تأويله» اهـ[5].

قلت: سيأتي ـ إن شاء الله ـ تمام هذا المعنى فيما يظهر من منفعة النحو باعتبار المقام الثاني.

استظهار:

ما رشح به هذا الأمر الأول من كلام الشافعي مثله قول الشيخ أبي نعيم في «رياضة المتعلمين»: «النحو آلة لجميع العلوم لا يجد 77و// أحد منه بداً ليقيم تلاوة كتاب الله، ورواية كلام رسول الله ﷺ لكي لا يخرجه جهل الإعراب إلى إسقاط المعاني».

---

(1) معطوفة على «تكلف» الذي هو خبر «إن».

(2) العبارة مضطربة والمراد: أن الأعجمي يرجع إلى فهمه وعقله المجرد.

(3) في الاعتصام 2/ 298: العبارة وردت كالتالي: عن التمسك بدليل يضل عن الجادة.

(4) عيي بأمره: إذا لم يهتد لوجهه ـ للسان ـ.

(5) انظر: الاعتصام: 2/ 297 ـ 299.

ومثله أيضاً قول «ابن فارس» في «حلية الفقهاء»[1]: «لا يحل لأحد الكلام في استخراج أحكام القرآن، ولا في استنباط معاني الآثار، إلا بعد العلم بكلام العرب.

قال: وقد قال الشافعي ـ رضي الله عنه ـ في «سيرة القاضي»: ولا يشاور إذا نزل به المشكل إلا أميناً عالماً بالكتاب، والسنة، والآثار، وأقاويل الناس، ولسان العرب».

ومثله أيضاً ما للقاضي أبي الوليد الوقشي[2] في مراجعة له لبعض فقهاء المغرب قال فيها: «والذي لا غنى للمسترشد عنه، ولا بد له منه في الوصول من التحقق بمعاني القرآن إلى مطلوبه، والحصول فيه على مراده ومرغوبه بعد إحكام النطق به، وتجويد تلاوته، وإقامة ذلك على قوانين العربية وباتباع السلف على ما يعطيه من اللفظ: «مفهوم المصحف» أن يتوفر من اللسان العربي الذي به نزل [نصه][3]، ويعلم منه ما يلزم علمه فلا [يسعه][4] جهله».

ثم أكد ذلك بعد بيان [جل][5] ما يلزم منه فقال: «وينضاف إلى ما تقدم ذكره مما يحتاج إليه طالب التفقه في القرآن والتحقق بمعانيه، أن يكون عنده من قوانين النحو ما يفهم به مقاصد العرب في كلامهم على طريق الإعراب، وأحكامه في الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، وسائر ما تختص به هذه

---

(1) حلية الفقهاء لابن فارس، حققه د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1 ـ 1983 ولم نعثر على النص فيه.

(2) هو هشام بن أحمد الكناني المعروف بالوقشي. ت: 489هـ ـ 1095م. من أعلم الناس بالنحو واللغة ومعاني الأشعار، وعلم العروض، وصناعة البلاغة، شاعر بصير بأصول الاعتقادات وأصول الفقه، من تصانيفه: «مختصر في الفقه»، و«الرسالة المرشدة» و«نكت الكامل» للمبرد، وله شعر. انظر: الصلة: 653 ـ 654. ومخطوطة فهرست المنتوري، فقد روى كتبه، وتنبيهاته، وتعليقاته عن شيوخه. والبغية: 2/ 327.

(3) في «أ» و«ج»: حظه، ويظهر أن الصواب ما أثبتناه.

(4) في «ج»: فلا يسمع.

(5) في «ج»: جمل.

الصناعة، مما يسلم به من اللحن، وإفساد المعنى كما يسلم بمعرفة أعيان الألفاظ من التغيير، والتصحيف».

قال الأستاذ أبو إسحاق:

«والثاني: ـ يعني من الأمرين اللازمين للناظر في الشريعة ـ أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ أو معنى، فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيره ممن له علم بالعربية، فقد يكون إماماً فيها ولكنه يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات 77ظ// فالأولى في حقه الاحتياط، إذ قد يذهب على العربي المحض، بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها... وقد نقل من هذا... عن الصحابة، وهم العربُ، فكيف بغيرهم!...

فعن ابن عباس ـ رضي الله [عنهما] ـ[1] قال: «كنت لا أدري ما فاطر السماوات والأرض حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فَطَرْتُها، أي أنا ابتدأتها».

وفيما يروى عن عمر ـ رضي الله عنه ـ أنه سأل وهو على المِنْبَر عن معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾[2] فأخبره رجل من هذيل[3] أن التخوف عندهم التنقص... ثم [قال][4]: قال الشافعي: لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، قال: ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه.

قال: والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل العلم، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع عامة أهل العلم بها، أتى على السنن، وإذا فرق كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه

---

(1) في «ج»: عنه.
(2) سورة النحل، الآية: 47.
(3) هذيل: من كبار قبائل العرب المضرية المشهورة، سكنوا قرب مكة، دافعوا عن الكعبة لما حمل أبرهة على مكة. انظر معجم قبائل العرب: 3/ 1212.
(4) ساقطة من «أ».

منها موجوداً عند غيره ممن كان في طبقته وأهل علمه.

قال: وهكذا لسان العرب عند خاصتها، وعامتها، لا يذهب منه شيء عليها، ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه إلا من قبله[1] عنها ولا يشركها فيه إلا من اتبعها في تعلمه منها، ومن قَبِله منها، فهو من أهل لسانها، وإنما صار غيرهم من غير أهله بتركه، فإذا صار إليه صار من أهله»[2].

قال الأستاذ أبو إسحاق: «هذا ما قال، ولا يخالف فيه أحد، فإذا كان الأمر على هذا لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة، أن يتعلم الكلام الذي به أديت، وألا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية 78و// بأنه ممن استحق النظر، وألا [يستقل][3] بنفسه في المسائل المشكلة التي لم يحط بها علمه دون أن يسأل عنها من هو من أهلها»[4].

انتهى المقصود من كلامه، وفيه كفاية في تقرير منفعة النحو، وعظيم الاحتياج إليه في ملة الإسلام، لا سيما إذا كمل بانضمام غيره من علوم اللسان إليه، وبتأمله يتبين لك فرق ما بين شهادة [هؤلاء الأئمة: مالك والشافعي، وغيرهما من أعلام العلماء، وبين شهادة][5] من ذم النحو، وهجا أئمته، وأنكر ما لهم من فضيلة، لا شك أن الفرق بين الشهادتين ما بين الشهداء بها.

مزيد بيان:

بذكر أمثلة ظهر فيها سقوط من تعرض بالنظر في الكتاب والسنة، وهو جاهل بعلوم العربية لتستعيذ بالله، من فضيلة الجهل بها، ومعرة الخزي بمعاداتها، على أن ما وقع من ذلك لم يحك ولله الحمد ـ إلا عن طوائف من المبتدعة تخرصوا [على][6] الكلام في القرآن والسنة، وبضاعتهم ـ في علوم

---

(1) في الاعتصام: 2/ 299: نقله.
(2) م. س: 2/ 299 ـ 300.
(3) في «ج»: ألا يشتغل بنفسه.
(4) م. س: 2/ 301.
(5) ساقط من «أ».
(6) في «أ» و«ج»: عن.

العربية ـ مزجاة، ولا معرفة لهم بها البتة، فباؤوا بالخزي الذي لا ينسي الدهر فضيحة عاره، وجاؤوا بما أبقوه ضحكة للسامعين، وهزأة للساخرين، وقد كان السكوت ساتراً لقبيحه.

المثال الأول:

«ما يروى عن النظام[1] أنه كان يقول: «إذا آلى المرء بغير اسم الله تعالى، لم يكن «مولياً». قال: لأن «الإيلاء» مشتق من اسم الله»[2]، وليس كذلك لأن الإيلاء من الألية وهي اليمين، يقال: آلى الرجل، يولي، إيلاء، أي حلف وأقسم.

المثال الثاني:

«قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[3]: أنه اتخم[4] من أكل الشجرة».

قال ابن قتيبة: «يذهبون إلى قولهم: «غَوِيَ الفَصِيلُ، يَغْوى، غَوىً: إذا أكثر من اللبن حتى يَبْشَم[5]». قال: «وذلك غَوَى، يَغْوِي غَيّاً»، وهو من البَشَم، غَوِيَ، يَغْوى، غوىً»[6].

المثال الثالث:

قول طائفة منهم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ

---

(1) هو إبراهيم بن سيار أبو إسحاق النظام. ت: 231هـ ـ 845م كان أحد فرسان أهل النظر والكلام على مذهب المعتزلة، وله في ذلك تصانيف عدة، وكان أيضاً متأدباً وله شعر دقيق المعاني على طريقة المتكلمين. انظر تاريخ بغداد: 6/ 37.

(2) الاعتصام: 1/ 237.

(3) سورة طه، الآية: 121.

(4) تخم وأتخم: إذا ثقل عليه الأكل فسبب له تخمة ـ اللسان ـ وخم.

(5) البشم: التخمة: اللسان ـ بشم ـ.

(6) انظر: مشكل تأويل القرآن ـ 402 ـ 403، وتأويل مختلف الحديث: 68.

وَٱلْإِنسِ﴾[1] ـ أي ألقينا فيها، كأنه عندهم من قول العرب: «ذَرَتْهُ الرِّيحُ»[2].

قال 78ظ// ابن قتيبة: «ولا يجوز أن يكون من ذلك، لأن «ذرأنا» مهموز، و«ذرته الريح»: غير مهموز. قال: ولا يجوز أن يجعل من «أَذْرَته الدابةُ عن ظهرها»: أي ألقته لأن ذلك «ذرأت» تقديره: «فعلت» بالهمز. يريد: فهو ثلاثي ـ وهذا من «أذريت» تقديره: «أفعَلْتُ» بلا همز»[3]. يريد: فهو رباعي.

قلت: وينظر إلى مثل هذا التصرف ما حكى ابن قتيبة أيضاً، عن «بشر المريسي[4] أنه كان يقول لجلسائه: «قضى الله لكم الحوائج على أحسن الوجوه وأهنؤُها»، فسمع قاسم التَّمار[5] قوماً يضحكون فقال: هذا كما قال الشاعر[6]:

إنَّ [سُلَيْمَى][7] ـ والله يَكْلَؤُهَا ضَنَّت بشيء ما كان يَرْزَؤُهَا

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 179 ـ وذرأنا: ذرأ الخلق: خلقهم ـ اللسان ـ ذرأ.

(2) ذرت الريح التراب وغيره: أطارته وأذهبته، وتذريه الريح وأذرته: قلعته، ورمت به وهما لغتان، وأنكر أبو الهيثم: أذرته «بمعنى طيرته». قال: وإنما أذريت الشيء عن الشيء: إذا ألقيته مثل إلقائك الحب للزرع. . اللسان ـ ذرأ ـ.

(3) انظر تأويل مختلف الحديث: 68، والاعتصام: 1/ 237 والموافقات: 3/ 393.

(4) بشر بن غياث «المريسي» اختلف في ضبط اسمه، فذكر السمعاني ص523 أنه «المريسي» بفتح الميم وكسر الراء نسبة إلى مريس: قرية بمصر.
وذكر ياقوت في معجم البلدان: 5/ 118: أنه المرِّيسي نسبة مَرِّيسَةَ: بالفتح ثم الكسر والتشديد، وياء ساكنة، وسين مهملة، قرية بمصر، وولاية من ناحية الصعيد، قال: وببغداد درب يعرف بدرب المريسي، ينسب إليه ـ وذكر ابن حجر في «لسان الميزان»: 2/ 31. أن المريسي بفتح الميم: وكسر الراء نسبة إلى مريسة بالصعيد، والمشهور بالخفة وضبطها الصنعاني بتثقيل الراء. وفي اللسان: «مَرِيس من بلدان الصعيد». وفي القاموس: «مِرِّيسَة كَسِكِّينَة قرية منها بشر بن غياث المريسي».
توفي المريسي سنة 218هـ ـ 833م. تفقه على أبي يوسف، وكان أحد دعاة الجهمية، وكان أبوه يهودياً تنسب إليه فرقة المريسية، كما كان يقول بخلق القرآن، من آثاره: «التوحيد» و«الرد على الخوراج» و«المعرفة»: انظر في ترجمته: بالإضافة إلى ما سبق: تاريخ بغداد: 7/ 56 ـ 57.

(5) انظر البيان والتبيين: 4/ 12 ـ 13، فقد ذكر جملة من أخبار قاسم التمار.

(6) نسبه في تاريخ بغداد: 7/ 57 إلى الشاعر ابن هرمة، وهو إبراهيم بن علي بن سلمة الفهري، شاعر، مخضرم الدولتين، مدح المنصور، وابنه المهدي. ت: 176هـ ـ 792م. انظر: الأغاني 4/ 369 ـ 397.

(7) في «ج»: سلمى.

قال: وبشر: رأس في الرأي. وقاسم التمار: متقدم في أصحاب الكلام.

قال: واحتجاجه لبشر أعجب من لحن بشر»[1].

قلت: وأعجب من ذلك ما يحكى عنه في العي، وحماقة التغفيل، أنه قال في كلام له: «بينهما كما بين السماء إلى قريب من الأرض».

ويحكى أنه قال: «لو رأيت إيوان كسرى كأنما رفعت عنه الأيدي»[2] أول من أمس. ذكره صاحب «جنى النحل، وحيا المحل».

المثال الرابع:

قول فريق منهم في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[3] أي فقيراً إلى رحمته من الخَلة بفتح الخاء.

قال ابن قتيبة: «استيحاشاً[4] من أن يكون الله تعالى خليلاً لأحد من خلقه، واحتجوا بقول زهير[5]:

وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول: لا غائبٌ مالي، ولا حَرِمُ[6]

أي أتاه فقير.

قال: وأي فضيلة في هذا القول لإبراهيم الخليل؟ أما يعلمون أن الناس

---

(1) قوله: واحتجاجه لبشر ـ. . . «لأن كلامه كان مضحكاً لخلو البيت من الشاهد المراد انظر: تأويل مختلف الحديث: 79، وعيون الأخبار: 2/ 157 ـ 158، وتاريخ بغداد 7/ 57، والبيان والتبيين: 2/ 212 ـ 213، والاعتصام: 1/ 237 ـ 238.

(2) رفعت عنه الأيدي، يقال لما هو جديد لا لما تقادم عهده، وتهدم بنيانه.

(3) سورة النساء، الآية: 125.

(4) تحاشى عن الشيء: تنزه عنه، والمعنى المراد هنا: حاشاه من أن يكون خليلاً لأحد.

(5) زهير بن أبي سلمى الشاعر الجاهلي المعروف: ت: 6هـ ـ 627م. طبقات الشعراء 1/ 63 ـ 66، والخزانة: 1/ 375.

(6) البيت من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان، مطلعها:

قف بالديار التي لم يعفُها القِدَم ... بلى وغَيَّرها الأرواح والدِّيَمُ

والخليل: الفقير ذو الخَلة، ولا حَرِم: أي لا يحرم سائله، والحَرِمُ: والحَرَمُ: الممنوع. انظر الديوان: ص: 105.

جميعاً فقراء إلى الله، وهل إبراهيم في (لفظ)[1] «خليل الله» إلا كما قيل: «موسى كليم الله، وعيسى روح الله»»[2].

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي: «ويشهد له الحديث «لَوْ كُنْتُ 79و// مُتَّخِذاً خليلاً لاتخذتُ أبا بكرٍ خليلاً، إنَّ صَاحِبَكم خليلُ اللهِ»»[3].

المثال الخامس:

«قول من زعم منهم أنه يجوز للرجل نكاح تسع من النساء الحرائر، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾[4]. لأن اثنين إلى ثلاث إلى أربع تسع، (ولم يعلم)[5] أن معنى الآية: ﴿فَانكِحُوا﴾ إنْ شئتم اثنتين[6] اثنتين، أو ثلاثاً ثلاثاً، أو أربعاً على التفصيل لا على الجمع، لأن ذلك هو المعنى، «بمَفْعل وفعال» في كلام العرب فإذا قالوا: جاء القوم مَثْنَى مَثْنَى، أو ثلاث ثلاث، فإنما يريدون جاؤوا منقسمين على هذه الحالة: اثنين، اثنين، أو ثلاثة ثلاثة»[7].

المثال السادس:

«قول جابر الجُعْفِي[8] في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾[9] أن تأويله لم يجئ بعد، وقع ذلك في: «مقدمة مسلم»[10]، فروى فيها

(1) زيادة من «الموافقات»: 3/ 393.
(2) تأويل مختلف الحديث/ 69 ـ 70.
(3) الموافقات: 3/ 393.
(4) سورة النساء، الآية: 3.
(5) في «الاعتصام» 2/ 302: ولم يشعر.
(6) أي اثنين بعد اثنتين لا اثنين مع اثنتين.
(7) انظر الاعتصام: 2/ 302.
(8) هو جابر بن يزيد الجعفي أبو عبد الله. ت: 128هـ ـ 745م. تابعي من فقهاء الشيعة، من أهل الكوفة، أثنى عليه بعض رجال الحديث، واتهمه آخرون بالقول بالرجعة، وكان واسع الرواية، غزير العلم بالدين/ انظر التهذيب: 2/ 46. وميزان الاعتدال: 1/ 176.
(9) سورة يوسف، الآية: 80.
(10) انظر صحيح مسلم: 1/ 102 ـ 103.

عن الحميدي[1] عن سفيان[2] قال: سمعت رجلاً يسأل جابراً عن قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوْ يَحْكُمَ ٱللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾. فقال جابر: لم يَجِيءْ تأويلُ هذه (الآية)[3]، قال سفيان: وكذب (قال الحميدي)[4]: فقلنا لسفيان: ما أراد بهذا؟ فقال: إن الرافضة[5] تقول: إن «علياً» في السحاب فلا يخرج من[6] يخرج من ولده، حتى ينادي مناد من السماء - يريد علياً، أنه ينادي - اخرجوا مع فلان! يقول جابر: «فهذا تأويل هذه الآية».

قال سفيان: وكذب، كانت في إخوة يوسف»[7].

قال الأستاذ أبو إسحاق: «ومن كان ذا عقل فلا يرتاب، في أن سياق القرآن دال على ما قال سفيان، وأن ما قاله جابر لا ينساق»[8].

فائدة:

قال ابن السيد[9]: «من طريف الغلط في اشتراك الألفاظ ما روي أن

---

(1) هو عبد الله بن الزبير بن عيسى... أبو بكر القرشي الأسدي المكي. ت: 219هـ - 834م. (وفي رواية ت: 220هـ) محدث، حافظ، فقيه، رحل إلى مصر ولازم الشافعي ثم رجع إلى مكة وأفتى، من تصانيفه: «المسند»، وكتاب «الدلائل». انظر: البداية: 10/ 282.

(2) سفيان بن عيينة الإمام المشهور.

(3) و(4) زيادة من «الموافقات»: 3/ 93.

(5) الروافض: قوم من الشيعة. سموا بذلك لأنهم تركوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكانوا بايعوه ثم قالوا له: ابرأ من الشيخين نقاتل معك، فأبى، وقال: كانا وزيري جدي، فلا أبرأ منهما فرفضوه. انظر: الفرق بين الفرق: 15 - 16، وشرح النووي على صحيح مسلم: 1/ 103. اللسان - رفض -.

(6) في الموافقات 3/ 93: وردت العبارة كالتالي فلا يخرج - يعني مع من خرج من ولده -.

(7) قال صاحب الموافقات 3/ 93 معقباً على موقف جابر: فلما قطع جابر الآية عما قبلها وما بعدها، كما قطع غيره الخاص عن العام، والمقيد عن المطلق صار الموضع بالنسبة إليه من المتشابه، فكان من حقه التوقف، لكنه اتبع فيه هواه فزاغ عن معنى الآية.

(8) هذا التعقيب ورد في الاعتصام: 2/ 302.

(9) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، أبو محمد (ت: 521هـ - 1227م) أديب، نحوي، لغوي، مشارك في أنواع من العلوم. من تصانيفه: «الاقتضاب» و«الإنصاف»، و«المثلث في اللغة»، و«شرح سقط الزند» و«شرح موطأ مالك». انظر الصلة: 292 - 293، والديباج: 1/ 441.

النبي ﷺ وهب لعلي - رضي الله عنه - عمامة تسمى السحاب، فاجتاز علي متعمماً بها، فقال - عليه السلام - لمن كان معه: أما رأيتم[1] علياً في السحاب 79ظ/ أو نحو هذا من اللفظ، فسمعه بعض (الشيعة)[2] لعلي، فظن أنه يريد السحابة المعروفة فكان ذلك سبباً لاعتقاد الشيعة أن علياً في السحاب.

ولذلك قال إسحاق بن سويد[3] الفقيه:

برئت من الخوارج لست منهم	من الغزَّال[4] منهم، وابن باب[5]
ومن قوم إذا ذكروا عليا	يردون السلام على السحاب
ولكني أحب بكل قلبي	وأعلم أن ذاك من الصواب
رسول الله والصِّديق حبا	به أرجو - غدا - حسن الثواب»[6]

المثال السابع:

قول من زعم منهم أنه مسمًّى في القرآن، «كبيان بن سمعان»[7] فإنه زعم

---

(1) في الإنصاف 182 - 183: أرأيتم.

(2) في م.س: 182 - 183: المتشيعين.

(3) إسحاق بن سويد العدوي التميمي البصري. ت: 131هـ - 748م. ثقة فاضل، كان يقول الشعر، انظر التهذيب: 1/ 236.

(4) هو واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزال أبو حنيفة ت: 131هـ - 748م. متكلم، أديب، خطيب، بليغ، إليه تنسب المعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري، وإليه تنسب طائفة: الواصلية. من آثاره: «معاني القرآن» و«أصناف المرجئة» انظر: الفرق بين الفرق: 96 - 100، والوفيات: 6/ 7 - 11.

(5) هو عمرو بن عبيد بن باب البصري المعتزلي. ت: 144هـ - 761م، القدري متكلم، مفسر، زاهد، جالس الحسن البصري، واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر، ودعا إليه، واعتزل أصحاب الحسن، رثاه الخليفة أبو جعفر المنصور، من آثاره: «كتاب التفسير» عن الحسن البصري، «الرد على القدرية»، و«كتاب في العدل والتوحيد». انظر: الفرق بين الفرق: 100 - وتاريخ بغداد 12/ 166 - 188. والوفيات: 3/ 460 - 462.

(6) انظر الإنصاف: 182 - 183، والأبيات واردة في «البيان والتبيين»: 1/ 23. والبيتان: 1 و2 واردان في الفرق بين الفرق: 99.

(7) بيان بن سمعان التميمي الذي زعم أن الإله الأزلي رجل من نور، وأنه يفنى كله غير وجهه، هو تأويل على زعم قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ سورة القصص، الآية: 88 وقوله: =

أنه المراد بقوله تعالى: ﴿هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين﴾[1].

قال الأستاذ أبو إسحاق: «وهو من الترهات بمكان مكين، والسكوت على الجهل كان أولى به من هذا الافتراء البارد، ولو جرى له على اللسان العربي، لعده الحمقى من جملتهم، ولكنه كشف عوار نفسه من كل وجه ـ عافانا الله، وحفظ علينا العقل والدين بمنه.

قال: وإذا كان «بيان» في الآية علما له، فأي معنى لقوله: «هذا بيان للناس؟، كما يقال: «هذا زيد للناس».

قال: ومثله في الفحش من تسمى «بالكسف»[2]. ثم زعم أنه المراد بقوله: ﴿وَإِن يَرَوۡاْ كِسۡفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ سَاقِطٗا يَقُولُواْ [سَحَابٞ][3] مَّرۡكُومٞ﴾[4] الآية. فأي معنى للآية على زعمه الفاسد؟ كما تقول: «وإن يروا رجلاً من السماء ساقطاً يقولوا: سَحَابٌ مَرْكُومٌ». تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. . .

قال: وحكى بعض العلماء أن عبيد الله الشيعي[5] المسمى بالمهدي، حين ملك «إفريقية» واستولى عليها كان له صاحبان 80و// من «كتامة» ينتصر

= ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ۝٢٦ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ سورة الرحمن، الآيتان: 26 و27، ورُفعَ خبر «بيان» هذا إلى خالد بن عبد الله القسري في زمان ولايته في العراق، فاحتال عليه حتى ظفر به وصلبه سنة 119هـ ـ 737م. انظر: الفرق بين الفرق: ص: 227 ـ 228. والكامل لابن الأثير: 5/ 207 ـ 209.

(1) سورة آل عمران، الآية: 138.

(2) هو أبو منصور العجلي أحد الذين ادعوا الإمامة وكان يدين بخنق مخالفيه ويزعم أنه عرج به إلى السماء، وأن الله تعالى مسح بيده على رأسه، وقال له: يا بني: بلغ عني، ثم أنزله إلى الأرض، وزعم أنه الكسف الساقط من السماء، وقد وقف يوسف بن عمر الثقفي والي العراق أيام هشام بن عبد الملك على عورات «المنصورية»، فأخذ زعيمهم هذا «أبو منصور» وصلبه. انظر: الفرق بين الفرق: 234 ـ 235.

(3) ساقطة في «ج».

(4) سورة الطور، الآية: 44.

(5) عبيد الله بن محمد الحبيب الفاطمي العلوي المسمى بالمهدي. ت: 322هـ ـ 934م. إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس دولة العلويين في المغرب، وَجَدُّ العبيديين الفاطميين أصحاب مصر. انظر أخباره بتفصيل في: مقدمة ابن خلدون: 4/ 48 ـ 51، والكامل لابن الأثير: 8/ 2084 وما قبلها.

بهما على أمره، وكان أحدهما يسمى «بنصر الله»، والآخر «بالفتح»، فكان يقول لهما: أنتما اللذان ذكركما الله في كتابه، فقال: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ...﴾.

قال: ومن كان في عقله لا يقول مثل هذا، لأن [المتسَمَّيَيْنِ][1] «بنَصْرِ اللّهِ» وَ«الفَتْح» المذكورين إنما وجدا بعد مئتين من السنين، من وفاة رسول الله ﷺ فيصير المعنى إذا مت يا محمد ثم خلق هذان، ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ فَسَبِّحْ...﴾[2] الآية. فأي تناقض وراء هذا الإفك الذي افتراه الشيعي؟ قاتله الله»[3].

المثال الثامن:

قول بعضهم بتحليل شحم الخنزير بناء على أن قوله تعالى: ﴿وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾[4] لا يتناول الشحم، وعند ذلك فالاقتصار على تحريم اللحم دون غيره دليل على أن الشحم حلال.

قال الأستاذ أبو إسحاق:

«وربما سلم بعض العلماء ما قالوا، وزعم أن الشحم إنما حرم بالإجماع، والأمر أيسر من ذلك، فإن اللحم ينطلق على الشحم وغيره حقيقة، حتى إذا خص بالذكر قيل: شحم كما قيل: عِرْقٌ وَعَصَبٌ، وَجِلْدٌ.

قال: ولو كان على ما قالوا لزم ألا يكون العرق ولا العصب، ولا الجلد، ولا المخ ولا النخاع، ولا غير ذلك مما خُصَّ بالاسم ـ محرماً ـ وهو خروج عن القول بتحريم الخنزير»[5].

---

(1) في «ج»: المسمى.
(2) سورة النصر، الآية: 1.
(3) انظر: الموافقات: 3/ 391 ـ 392.
(4) سورة البقرة، الآية: 173. من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ﴾.
(5) الاعتصام/ 1/ 238.

المثال التاسع:

قول من قال منهم: رويتم عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تَسُبُّوا الدهرَ، فإن الله هو الدهر»، وهذا هو مذهب الدهرية بعينه.

قال ابن قتيبة ما ملخصه: «كانت العرب في الجاهلية تقول: أصابني الدهر في كذا فينسبون كل شيء تجري به أقدار الله عليهم إلى الدهر، ويقولون: لعن الله الدهر ويسمونه «المنون»، وهو المنية، لأنه جالبها إليهم بزعمهم، ومنه قوله تعالى: ﴿نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾[1]، أي ريب الدَّهر وحوادثه. وهم القائلون: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾[2] 80ظ// فقال ﷺ: «لاَ تَسُبُّوا الدهرَ، إذا أصابتكم المصائب، ولا تسبوا الله، فإن الله هو الذي أصابكم بذلك لا الدهر، فإنكم إذا سببتم الدهر، ففي الحقيقة يعود ذلك على من قدر ما أبرزه الدهر مجازاً، وهو الله تعالى، وتقدس عن ذلك»[3].

قال: «وسأمثل لهذا الكلام مثالاً أقرب به (عليك)[4] تأويله، وإن كان بحمد الله قريباً: رجل يسمى «زيداً» أمر «عبداً» يسمى «فتحاً» أن يقتلَ رجلاً، فقتله فسب الناسُ فتحاً، فقيل لهم: لا تسبوا فتحاً، فإن زيداً هو فتح، أي أن زيداً هو القاتل لأنه هو الذي أمره، فالقاتل «زيد» لا «فتح». كذلك الدهر تكون فيه المصائب، والنوازل، وهي بأقدار الله، فيسب الناس الدهر لذلك... وليس له صنع، فيقول قائل: لا تسبوا الدهر، فإن الله هو الدهر»[5].

المثال العاشر:

تفسير الروافض لآيات من الكتاب العزيز بما يخرجها عن مقتضى الظاهر

---

(1) سورة الطور، الآية: 30.
(2) سورة الجاثية، الآية: 24.
(3) انظر تأويل مختلف الحديث: 222 ـ 223.
(4) زيادة من م. س: 224.
(5) انظر: م.س: 224.

من كلام العرب حتى خرجوا بذلك إلى ما لا يصح ولا يقبله ذو عقل سليم.

ولقد قال فيهم بعض الأدباء فيما حكاه ابن قتيبة: «ما أشبه تفسير الروافض للقرآن إلا بتأويل رجل من أهل مكة للشعر! فإنه قال ذات يوم: ما سمعت بأكذب من بني تميم زعموا أن قول القائل[1]:

[بيتا][2] زُرارة مُحْتَبٍ بفنائه ومجاشعٌ وأبو الفوارسِ نَهْشَلُ[3]

إنه في رجال منهم، قيل له فما تقول أنت فيهم؟ قال: البيت، بيت الله، وزرارة: [الحِجْر][4] [5] قيل له: فمجاشع؟ قال: زمزم جَشِعَت بالماء، قيل: فأبو الفوارس؟ قال: أبو قُبَيْس، قيل: فنهشل؟ قال: نهشل أشده، وفكر ساعة ثم قال: نهشلُ مصباحُ الكَعْبة، لأنه طويلٌ أسود. فذلك نهشل»[6] اهـ.

فهذه أمثلة يكتفى بها عما وراءها مما هو أشنع منها، وأدل على خزي من جهل العربية أو تعامى عما يقتضيه مراعاة العلم بها، فنسأل الله السلامة 81و// ونجاة العلم بما ينفع لديه.

المقام الثاني: في ظهور منفعة النحو باعتبار القاعدة الثانية:

وذلك لأن موافقة قصد الشارع في لزوم الرعاية لحفظ تلك الضروريات

---

(1) القائل هو الفرزدق: همام بن غالب التميمي. ت: 110هـ ـ 728م. انظر ترجمته في الأغاني: 21/ 299 ـ 408، والوفيات 6/ 86 ـ 100، والخزانة: 1/ 105 ـ 108.

(2) في الأصول: بيت والتصويب من الديوان.

(3) البيت الثالث من قصيدته في الفخر التي مطلعها:

إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

الديوان: 714.

وزرارة: هو زرارة بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك التميمي/ محتب: الاحتباء، هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب/ اللسان: ـ حبا ـ/ ومجاشع: هو مجاشع بن دارم بن مالك أبو قبيلة من تميم. ونهشل: هو لقيط بن زرارة التميمي.

(4) الحِجْر: حجر الكعبة. قال ابن الأثير: هو اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي اللسان. ـ حجر ـ.

(5) في الأصول: الحج.

(6) انظر تأويل مختلف الحديث: 72، وعيون الأخبار: 2/ 146.

الخمس إذا لحظ النحو وغيره ـ من علوم العربية على الجملة ـ بعين الاعتبار، وجد ذلك كله معيناً على تيسير أسبابها وعصمتها من المصير إلى المخالفة عند الجهل به، ويتضح ذلك بذكر بعض ما يظهر به الحفظ أو نقيضه في كل مقصد من هذه المقاصد المعتبرة في ضروري ما به صلاح الدين والدنيا حتى يتبين به ما للعربية في هذا المقام من عظيم المنفعة وعموم الجدوى.

المقصد الأول: حفظ الدين:

وحفظها له تارة في اعتقادياته، وأخرى في عملياته، وعلى هذين النوعين، يدور أمر الدين وفيه ما يظهر تكليفه.

النوع الأول: الاعتقاديات:

وما أعظم [غناءها][1] في حفظ هذا النوع الذي هو أصل الدين وأساسه، ولذلك جعله «ابن جني» أشرف ما يدل ـ في كتابه «الخصائص» على فضل العربية، وشفوفها على كثير من أنواع العلوم فقال: «هناك باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية». ثم قال: «اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب (هذا)[2] الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءه نهاية، وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه، واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار»[3] انتهى المقصود [الآن منه][4].

وما قاله حق لا يمارى فيه، إذ ما تقدم عن أهل الضلال من تلك الأمثلة أصدق شاهد له ومع ذلك فلا بد من بيان ما يدخل به الخلل على حفظ هذا الاعتقاد بسبب الجهل بالعربية أو الإعراض 81ظ// عن مراعاتها.

---

(1) في «ج»: عناءها.

(2) زيادة من الخصائص: 3/ 245.

(3) م.س: ج3/ 245.

(4) في الأصول: الأزمنة.

الجهة الأولى:

تغيير معنى الكلمة بالنطق بها على غير الشكل الذي يراد في موضعه.

ومن مثله: قول العلماء ـ في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1]: ـ من جهل علم العربية أمكن منه أن يخفف «إياك» وإذا خففها، صارت الكلمة في ظاهرها عبارة عن الضوء والنور.

فقد قال يعقوب[2] في كتاب «الألفاظ» له: «يقال لضوء الشمس»: «الآياء»[3] ممدود إذا فتح، فإن كسر قصر، فيقال: إيا، كَرِضَى وحِجَى.

قال: فكأن المتكلم بتخفيف «إيا»، الضمير المنفصل، قال: «ضوءك أو نورك نعبد» وفي هذا القول إثبات معبود غير الله تعالى، فقد أشرك قولاً من حيث وحد، وثنى نطقاً من جهة ما أفرد».

قلت: هذا إذا لم يرد بها [معنى][4] قراءة عمرو بن فايد[5]، وهو كراهة تخفيف الياء لثقلها، وتقدم الكسر عليها على ما وجهت به «إذ ليست بلغة» على ما قال ابن جني في «المحتسب». قال: «لأنا لم نر لذلك أثراً في اللغة ولا رسماً، ولا مر بنا في نثر ولا نظم»[6] يريد على أنها ضمير.

قلت: ونظير هذا في غير هذه الأمة ما يروى عن حماد بن سلمة[7] أنه

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(2) هو يعقوب بن إسحاق ابن سكيت أبو يوسف. ت: نحو 244هـ ـ 858م، أديب عالم بالقرآن والشعر، نحوي، لغوي، مؤدب ولد جعفر المتوكل العباسي، ومن ندمائه: ثم قتله، ودفن ببغداد، من تصانيفه: إصلاح المنطق، «القلب والإبدال، ومعاني الشعر»... و«كتاب الألفاظ». انظر: تاريخ بغداد: 14/ 273 ـ 274، والوفيات، 6/ 395 ـ 401.

(3) الألفاظ: ص: 390.

(4) غير واضحة في الأصول.

(5) هو أبو علي الأسواري البصري، روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار. انظر طبقات القراء: 1/ 602.

(6) المحتسب: 1/ 40.

(7) حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، ت: 167هـ ـ 783م، روى عن عاصم وابن كثير، وروى عنه ابن عمارة وحجاج بن المنهال، وغيرهما، محدث، وشيخ البصرة في العربية. انظر: طبقات القراء: 1/ 258.

قال: «أنفقت على الأدب أربعة آلاف دينار، وأنفقت على الحديث أربعة آلاف دينار، فليت ما أنفقت على الحديث أنفقته على الأدب، فإن النصارى صحفوا في حرف فكفروا: أوحى الله تعالى إلى عيسى ـ عليه السلام ـ: «أنا ولَّدْتُك، وأنْتَ نَبِيٌّ»، فقرأوا «أنا ولَدْتُكَ وأنت بُنَيّ».

الجهة الثانية:

تغيير المعنى بتغيير الإعراب المؤدي إلى الكفر، وهذا لا ينحصر في الواقع، وقد نبه العلماء على ما يحذر منه. فقال ابن السيد:

«لو أن قارئاً قرأ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[1] بفتح الخاء، لكان قد كفر، وأشرك بالله، وإذا كسر الخاء آمن ووحد، فليس بين الإيمان والكفر غير حركة.

وكذلك قوله 82و// تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾[2] ليس بين الإيمان والكفر [فيه][3] غير فتح الواو، وكسرها.

قال: وكذلك قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾[4].

وقال ابن الفخار[5] في مسائله[6]: «قد رأينا في العربية أن الإيمان والكفر كائن بين حركتين أو كلمتين. فالحركتان نحو: «ما كان مثل الله أحد»، فنصب (مثل) يقتضي صريح الإيمان، ورفعها يقتضي صريح الكفر، والكلمتان: ﴿لَيْسَ

---

(1) سورة الحديد، الآية: 3 ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(2) سورة الحشر، الآية: 24.

(3) ساقطة من «أ».

(4) سورة المطففين، الآية: 10، والمرسلات، الآيات: 15، 19، 24، 28، 34، 37، 40، 45، 47، 49، وانظر الإنصاف: 185 ـ 186.

(5) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخار الجذامي أبو بكر. ت: 723هـ ـ 1323م. كان مفيد التعليم، متفننه من فقه، وعربية، وقراءات، وأدب، وحديث كما كان يفتي في المسجد الأعظم بمالقة، له تواليف منها: «كتاب أجوبة الإقناع والإحساب في مشكلات مسائل الكتاب»، وتحبير نظم الجُمان في تفسير «أم القرآن»، و«كتاب نصح المقالة في شرح الرسالة» انظر: الإحاطة: 3/ 91 ـ 95 والديباج: 2/ 288 ـ 290.

(6) لعله يقصد كتابه: «أجوبة الإقناع والإحساب في مشكلات مسائل الكتاب».

كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾[1]، فالكاف كلمة، فإن اعتقدت فيها الزيادة لتوكيد التشبيه كان ذلك صريح إيمان، وإن اعتقدت فيها عدم الزيادة كان ذلك صريح كُفر».

قلت: ومن المشهور من ذلك، قراءة من قرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ﴾[2] بكسر اللام، فإن ظاهرها الكفر الصّراح، ومساقها على ما حكاه «ابن الأنباري»: «عن ابن أبي مليكة[3]، قال: قدِم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: من يقْرِئني (شيئاً)[4] مما أنزل الله عز وجل على نبيه ﷺ؟ قال: فأقرأه رجل سورة[5] «براءة» فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ﴾ بالجر، فقال الأعرابي: أو قد بريء الله من رسوله؟ فإن يكن الله بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه؟ فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه، فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله ﷺ قال: يا أمير المؤمنين إني قد قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة «براءة». فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِۦ ﴾. فقلت: أو قد بريء الله من رسوله؟، إن يكن الله بريء، فأنا أبرأ منه، فقال عمر - رضي الله عنه - ليس هكذا يا أعرابي. فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ فقال الأعرابي: فأنا والله أبرأ ممن بريء الله ورسوله منه، فأمر عمر - رضي الله عنه - ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة، 82ظ// وأمر أبا الأسود فوضع[6] النحو»[7].

الجهة الثالثة:

وضع الكلمة في غير موضع استعمالها حيث يوجب المصير إلى محض

---

(1) سورة الشورى، الآية: 11.

(2) سورة التوبة، الآية: 3.

(3) عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المكي. ت: 117هـ - 735م، قاض، من رجال الحديث الثقات، ولاه ابن الزبير قضاء الطائف. انظر التهذيب: 5/ 306 - 307.

(4) زيادة من «النزهة»: 8.

(5) زيادة من م.س: 8.

(6) في م.س: ص8: «أن يضع».

(7) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 38 - 39، والنزهة: 8.

الكفر نصاً، أو ظاهراً ومن مثله: «عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾(1) أنهم لو قالوا: نَعَمْ لكَفَرُوا»(2). ووجه ذلك أن «بلى» موضوعة في كلام العرب لجواب النفي، وإفادة إبطاله حتى مع اقترانه بالاستفهام التقريري كما في الآية الكريمة، و«نعم» موضوعة عندهم لجواب النفي، والإيجاب، وإفادة تصديقهما، فإذا قيل: ما قام زيد، فتصديقه: «نعم» وتكذيبه: «لا».

فقول ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ: لو قالوا: «نعَمْ، لَكَفَرُوا» يريد لأن ظاهر المعنى إذ ذاك تصديق النفي، أي «نعم لست ربنا». وقد أورد عليه أن التقرير إثبات في المعنى، وحينئذ فيجوز في جوابه «نعم» بالنظر إلى المعنى إذا فهم ذلك من المجيب.

إلا أن ابن الضائع(3) من المحققين قال: «إن جواب الآية لا يجوز فيه إلا «بلى» لأن السؤال إنما ورد على تفاهم العرب، وإلا فالله تعالى عالم بما في ضمائرهم.

قال: وفي كلام العرب لا يجوز لمن يتهم بالمخالفة أن يقول: «نعم» في جواب التقرير. قال: فقول ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ صحيح من كل وجه، لأن المتهم بالخلاف إذا قال ما هو بالنظر إلى اللفظ نص في المخالفة، قطع بخلافه، فكان كفراً، وإلا فما الحامل له على أن يقول ذلك إن كان قصده نفي التهمة عن نفسه، فلو قالوا: نعم، لكان كفراً» اهـ.

الجهة الرابعة:

اعتقاد التشبيه عند سماع ما يوهمه كقوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 172.

(2) النزهة: 270.

(3) هو علي بن محمد الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع أبو الحسن المتوفى سنة: 680هـ ـ 1281م، نحوي، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه» جمع فيه بين شرحي السيرافي، وابن خروف، و«الرد على اعتراضات ابن الطراوة» و«الرد على ابن عصفور». انظر: البغية: 2/ 204.

جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[1]. وقوله: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾[2]. وقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾[3]، وقوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾[4] 83و//، وقوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾[5]، ونحو ذلك من الآيات التي في معنى هذا الغرض، فيحمل الجاهل بالعربية ذلك كله على حقيقته، تعالى الله عن ذلك وتقدس.

قال ابن جني: «ولو كان لهم أنس بهذه اللغة أو تصرف فيها، أو مزاولة لها لحمتهم السعادة بها، ما أصارتهم الشِّقْوَة إليه بالبعد عنها.

قال: ولذلك قال رسول الله ﷺ لرجل لحن: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ» فسمى اللحن ضلالاً.

وقال ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلاً أَصْلَحَ من لِسَانِهِ»، وذلك لما يخرج الجهل بذلك من ضد السداد، وزيغ الاعتقاد.

ثم ذكر مجيء اللغة، في أكثر الأمر على المجاز، وأن القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، فجرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها، بقوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ على حدِّ قولهم: «هذا الأمر يصغر في جنب هذا»، أي بالإضافة إليه»[6].

فالمعنى فيما بيني وبين الله، إذا أضفت تفريطي إلى أمره لي، ونهيه إياي، ثم ذكر تأويل ما تقدَّم مما هو مثل هذا على ما يقتضيه المعروف من كلام العرب فإليك النظر فيه.

---

(1) سورة الزمر، الآية: 56.
(2) سورة البقرة، الآية: 115.
(3) سورة ص، الآية: 75.
(4) سورة الرحمن، الآية: 27.
(5) سورة طه، الآية: 39، وقيل في معنى هذه الآية: أي لِتغَذَّى، قال الأزهري: معناه لتربى بمرأى مني، اللسان ـ صنع ـ.
(6) انظر: الخصائص: 3/ 245 ـ 247.

الجهة الخامسة:

تجويز ما يستحيل على الباريء تعالى بحمل بعض ما تقدم على ظاهره، كقول «بيان بن سمعان»: «كُلُّ شَيْءٍ فَانٍ حَتَّى ذَاتَ البَارِي»، ـ تعالى عن ذلك وتقدس ـ، ما عدا الوجه، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[1].

قال الإمام فخر الدين: «وذلك لا يقول به عاقل» اهـ.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي: «والذي قصد هذا القائل لا يتجه لغة ولا معنى قال: وأقرب قول لقصد هذا المسكين أن يراد به ذو الوجه، كما تقول: فعلت هذا لوجه فلان، أي لفلان، فكأن معنى الآية: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ 83ظ// إلاَّ هُوَ».

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾[2] ومثله قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[3].

قلت: ومن هذا المعنى ورود ما لا يليق بتنزيه الباري تعالى، فيعتقد الجاهل بالعربية أنه على ما ظهر منه، وليس كذلك.

وقد اعتنى سيبويه ـ رحمه الله ـ بالتنبيه على هذا النوع، ومن كلامه يتبين تمثيله فقال ـ رحمه الله ـ: «وأما قوله تعالى جده: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[4] فإنه لا ينبغي أن تقول: إنه دعاء هاهنا، لأن الكلام بذلك قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بِكَلاَمِهِم، وجاءَ القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون، فكأنه ـ والله أعلم ـ قِيلَ لَهُمْ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ و﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة فقيل هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا.

---

(1) سورة القصص، الآية: 88.
(2) سورة الإنسان، الآية: 9.
(3) سورة الرحمن، الآيتان: 26 و27. وانظر: النص في الاعتصام: 2/ 303.
(4) سورة المطففين، الآية: 1.

قال: ومثله ﴿قَاتَلَهم الله﴾[1] فإنما أجرى هذا على كلام العباد، وبه أنزل القرآن.

قال: ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[2] فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما، وطمعكما، ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما»[3].

النوع الثاني: العمليات:

وأعظمها ـ في الفرائض ـ الصلاة التي هي قنطرة الإسلام وعموده، وفي المندوبات: تلاوة القرآن التي لها الفضيلة العظمى في الأعمال الصالحة؛ والدعاء الذي هو مخ العبادة.

أما الصلاة: فلا يخفى حفظها بالعربية من اللحن المخل بقراءتها على الجملة، أما في حق الإمام في حكم الصلاة خلفه، ما قد علم في الفقه: وقد وجه بعض من رجح بطلانها بأن اللحن إذا أخرج التلاوة عن طريقها صار اللحان 84و// كالمتكلم الجاهل في الصلاة، وأما في حق المنفرد فلا إشكال أيضاً في نقصان صلاته باللحن في القراءة، وقد بالغ القراء في تأكيد التحفظ من اللحن في قراءة الصلاة على الخصوص سواء كان اللحن خفياً أو جلياً، على ما تقتضيه صناعة الأداء في التحرز من جميع ذلك. فقال السماتي[4]: «القراءة ركن من أركان الصلاة، وقاعدة من قواعدها، فإذا قرأ المصلي بغير لسان العرب الثابت

---

(1) سورة التوبة، الآية: 30، والمنافقون، الآية: 4.

(2) سورة طه، الآية: 44.

(3) انظر: كتاب سيبويه: 1/ 331 ـ 332.

(4) هو عبد العزيز بن علي (أبو الأصبغ) السماتي، الإشبيلي، المعروف بابن الطحان. ت: بعد 560هـ ـ 1165م، قارىء مجود، له شعر حسن، ولد بإشبيلية، ورحل إلى مصر والشام، وحلب، والعراق. انتهى إليه التفوق بالقراءات في عصره، وتوفي بحلب. من كتبه: «نظام الأداء في الوقف والابتداء» و«مقدمة في مخارج الحروف»، و«مقدمة في أصول القراءات»، و«كتاب الدعاء». انظر: طبقات القراء: 1/ 395.

بالتوقيف، فصلاته خِدَاجٌ[1] لأنه صلى على غير ما أمر به. وقد قال رسول الله ﷺ: «من عَمِلَ عَمَلاً ليس عليهِ أمرُنَا فَهُوَ رِدٌّ».

وروينا عن الحسن أنه سئل عن إمام يلحن، فقال: أخروه.

قال: ولا يغرك أيها القارىء من يقول: إن اللحن المتقى في القراءة، إنما هو لحن الإعراب، فالقائل بهذا مخطىء، قائل ما لا دليل عليه.

وقد تقدم لك قول علمائنا إن اللحن لحنان: لحن جلي، ولحن خفي، فالجلي: لحن الإعراب، والخفي: إحالة الحرف عن صورته، وكلاهما إعراب، لأن الحركات تعرب عن المعاني المتغايرة كما تعرب الحروف عنها، فالتصحيف من هذه كالتصحيف من هذه، ألا ترى أن من قرأ «المصوَّر»[2] ـ في سورة الحشر ـ بفتح الواو: كمن قرأ ﴿عَسَى ٱللَّهُ﴾[3] بصاد، فأعجب ممن فرق بين اللحنين بلا دليل، والإعراب في اللغة العربية قائم عن الحركات والحروف، صادر عنها بالتفصيل والتصريف» اهـ.

وقال المقرىء أبو داود[4] في تفسير قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[5]. ومن المحافظة على الصلوات: تحسين التلاوة، وإخراج كل حرف من حروف المعجم من موضعه، وإيتاؤه حروف المد واللين حقها من المد الطبيعي والمتكلف، وكذلك الهمز، والإشباع، والتفكيك للحروف، وهو

---

(1) خداج: أي ذات خداج: وهو النقصان. اللسان ـ خدج ـ.

(2) سورة الحشر، الآية: 24 من قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ . . .﴾.

(3) سورة النساء، الآيات: 84 ـ 99، والمائدة، الآية: 52، والتوبة، الآية: 102، ويوسف، الآية: 83، والممتحنة، الآية: 7.

(4) هو سليمان بن نجاح الأموي. ت: 496هـ ـ 1102م، ببلنسية، شيخ القراء، وإمام الإقراء، أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني، ولازمه كثيراً وسمع منه أغلب مصنفاته، من مؤلفاته: «البيان الجامع لعلوم القرآن» و«كتاب التبيين» و«الاعتماد في أصول القراءة والديانة» عارض به شيخه الداني. انظر: الصلة: 203 ـ 204، وطبقات القراء: 1/ 316 ـ 317، وذكره المنتوري في فهرسته وروى جملة من كتبه.

(5) سورة البقرة، الآية: 238.

بيانها وإخراج بعضها من بعض بيسير[1] من غير انتهاز، ولا اختلاس للحركات إلى سائر ما يجب على المصلي من تحقيق ألفاظ 84ظ// التلاوة وتجويدها، والحذر من اللحن الخفي في «سورة الحمد» وغيرها فضلاً عن الجلي» اهـ.

وللأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في جواب عن تعليم المرأة من البادية شيئاً من القرآن للنساء والبنات: «هذه المرأة إذا علمت النساء والبنات ما لا بد لهن منه في صحة الصلاة فحسن، لكن ذلك كله شرط أن تكون هذه المرأة عارفة بالقرآن، كيف تقرؤه، وتقرئه، وتؤديه كما أمر الله به من غير لحن، ولا تحريف ولا تبديل، فإن كانت لا تقرؤه، ولا تؤديه إلا على اللحن والتغيير والتبديل، فلا يحل لها أن تقرأه كذلك، ولا أن تعلمه أحداً لأنها إنما تعلم ما لا يصح أن تقرأ به، وربما بطلت صلاة من قرأ تلك القراءة، ولا يحل لمن علم بذلك أن يسكت عليه، بل ينكر ذلك عليها، ويجب على أهل القرية منعها من ذلك، إذا كانت تبدل كلام الله، ثم تعلمه مبدلاً مغيراً، فإن لم يعلم هذا، ولا هذا منها، ولا عرف هل هي تلحن فيه أو لا، فيجب عليها أن تذهب إلى من يعلمها ما تصلي به، ويجب البحث عنها من أهل القرية لأن الغالب على النساء، بل على كثير من الرجال أنه لا يعرف يقرأ القرآن حق قراءته، فهذه المرأة الغالب عليها الجهل بذلك كله»[2] انتهى بعض المراد منه.

ومن تأمل في هذه المبالغة العائدة على الدين بكمال الحفظ لثاني قواعده الخمس وهي الصلاة، تبين له منفعة العربية، وشدة الحاجة إليها، لا يقال: يكفي من ذلك تلقين القراءة سالمة عن اللحن، وحينئذ فلا يلزم العلم بالعربية لأنا نقول: هو وإن كان كذلك، ولكن لا يخفى أن القارىء على بصيرة من علم ما قرأ به أكمل من الآخذ لها تلقيناً لإمكان عوده إلى اللحن بنسيان ما لقن، وأيضاً أصل هذا التلقين لا بد وأن يرجع إلى من يكون عارفاً بما تصح به القراءة، وعمدته النحو فلا يستغنى عنه في الحفظ 85و// للصلاة التي هي إحدى دعائم الإسلام.

---

(1) في «ج»: يسير.

(2) نقل هذا النص محمد أبو الأجفان في كتابه الفتاوي (للإمام الشاطبي) ص: 122.

سابقة:

من مقدمات هذا العمل: تقدم الأذان، والإقامة عليه في الجملة، والسلامة من اللحن في ذلك مطلوبة عند العلماء ـ رحمهم الله ـ على ما هو معروف من تقريرهم، حتى قال المازري[1]: «ترك الأذان لبعض مؤذني زماننا، هل [ذا][2] أفضل لهم؟ لأنه إذا كان يلحن لا يقوم ثوابه من وزره». وأما تلاوة القرآن على الجملة فحفظها بالعربية من اللحنين ظاهر أيضاً، وقد تقدم ما يدل على الأمر بتعلمها لتقام بها القراءة، ولأئمة القرآن أيضاً في هذا المقام مبالغة في التحذير من تغيير القراءة بسبب الجهل بها لا يخفى وجه القصد بها.

قال الأستاذ أبو علي بن أبي الأحوص[3]: «أجمع العلماء على وجود التجويد في التلاوة ترتيلاً كانت أو أداء في الصلاة وغيرها، فإن التجويد هو روح القراءة، وبه تمام صورتها، وباستعماله يلفظ بحروف القرآن على حد كلام العرب الذي نزل بلغتها، فإن القرآن معلوم قطعاً أنه نزل بلغة العرب، ولا سيما لغة قريش، والقراءة عند أهل العلم إنما هي على طباع كلام العرب ومذاهبها، تحسن بألفاظها وتزين بألسنتها.

وكما روي عن النبي ﷺ ونقله عنه الصحابة، ونقله عن الصحابة التابعون، وعن التابعين من بعدهم، ونص عليه العلماء من الخلف عن السلف، ولا يجوز العدول عن ذلك، فإنه لحن لتغيير الإعراب.

---

(1) هو محمد بن علي التميمي المازري ـ بفتح الزاي، وقد تكسر ـ نسبة إلى مازر: بليدة بجزيرة صقلية، أبو عبد الله. ت: 536هـ ـ 1141م بالمهدية، محدث، من فقهاء المالكية، له تصانيف منها: «المعلم بفوائد مسلم» في الحديث، و«شرح التلقين» في الفروع، و«شرح البرهان» وسماه: «إيضاح المحصول من برهان الأصول للجويني». انظر: وفيات الأعيان: 4/ 285، والديباج: 2/ 250 ـ 252.

(2) في «أ»: هذا.

(3) هو الحسن بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري. ت: 699هـ ـ 1300م، من أهل غرناطة، قاض، من العلماء بالحديث والقراءات، وله مصنفات منها: «التبيان في أحكام القرآن» و«المعرب المفهم في شرح صحيح مسلم»... انظر: قضاة الأندلس: 127، وطبقات القراء: 1/ 242 ـ 243.

فاللحن عند أهل العلم بالأداء واللسان قسمان: جلي وهو تغيير الإعراب، لأنه يظهر لمن يحسن القراءة والعربية، وخفي وهو ترك إعطاء الحروف حقها من تجويد لفظها، وإخراجها من مخارجها على حد كلام العرب، وكما ورد به التوقيف ونقله أهل الأداء. فإن ذلك لا يظهر إلا للعالم بالقراءة والعربية، الماهر فيهما.

فالقراءة بغير تجويد ولا إقامة مخارج الحروف 85ظ// وصفاتها كلا قراءة. وتغيير القرآن عما نزل عليه» انتهى نص كلامه.

ثم ذكر عن الإمام أبي بكر بن مجاهد أنه قال: «اللحن في القرآن لحنان: جلي وخفي. فالجلي: لحن الإعراب، والخفي: ترك إعطاء الحرف حقه من تجويد لفظه.

وعن حمزة أنه قال: إن الرجل ليقرأ القرآن فما يلحن حرفاً أو قال: ما يخطىء حرفاً، وما هو من القراءة في شيء.

قال عن الشيخ أبي عمرو الحافظ: يريد أنه لا يقيم القراءة على حدها، ولا يؤدي اللفظ على حقه، ولا يوفي الحروف صيغتها، ولا ينزلها منازلها.

وعن الحلواني[1] أنه قال: حدثنا عباد بن يعقوب[2]، حدثنا هشام بن بكير ـ وكان والله من القراء ـ قال: كنت عند عاصم[3] ورجل يقرأ عليه، فما أنكرت من قراءته شيئاً، فلما فرغ، قال عاصم: قال والله ما أقمت حرفاً.

قال عن الحافظ: يريد أنه لم يقم القراءة على حدها، ولم يوف الحروف حقها، ولا احتذى منهاج الأئمة من القراء، ولا سلك طريق العلم بالأداء».

---

(1) هو الحسن بن علي بن محمد الخلال الحلواني. ت: 242هـ ـ 840م. أبو محمد الحافظ، محدث مكة، حدث عن أبي معاوية، ووكيع بن الجراح، وخلق. انظر: التذكرة: 2/ 522.

(2) عباد بن يعقوب الرواجني. ت: 250هـ ـ 864م. محدث الشيعة. انظر: التذكرة: 2/ 541.

(3) هو عاصم بن بهدلة أبي النَّجُود ـ بفتح النون ـ أبو بكر الأسدي مولاهم الكوفي الحناطي. ت: نحو 128هـ ـ 745م، انتهت إليه رئاسة الإقراء، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن. انظر: طبقات القراء: 1/ 346 ـ 349.

وأما الدعاء فحفظه بالعربية ـ مما يفسد اللحن معناه، ظاهر أيضاً، ولذلك قال الأستاذ أبو سعيد ابن لب: «الدعاء علم لساني، وتعلق قلبي، هما مبناه، وعليهما يدور معناه».

ثم ذكر عن الخطابي «أن الرياشي قال: مر الأصمعي[1] برجل يقول في دعائه: «يا ذو الجلال والإكرام»، فقال له: ما اسمك؟ قال: ليث، فأنشأ يقول:

يُنَادِي رَبَّهُ بِاللَّحْنِ لَيْثٌ ... لِذَاكَ إِذَا دَعَاهُ لاَ يُجِيبُ»[2]

إلا أن الأستاذ أبا إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ تعقب هذا «بأن الحكاية شعرية لا فقهية والاحتجاج بها إلى اللعب أقرب منها إلى الجد.

قال: وأقرب ما فيه أن أحداً من العلماء لا يشترط في الدعاء ألا يلحن كما يشترط الإخلاص وصدق التوجه وعزم 86و// المسألة وغير ذلك من الشروط»[3].

قلت: لم يأت الأستاذ بالحكاية على أنها الحجة على اشتراط سلامة الدعاء من اللحن من حيث هي شعرية، بل لجريانها على ما ينبغي في الجملة من السلامة عن ذلك، وحينئذ فلا يرد عليه ذلك التحامل.

وقوله: «وأقرب ما فيه إلى آخره»... جوابه: أن الإمام أبا سليمان الخطابي الذي ذكر الأستاذ عنه الحكاية، وهو من علم مقامه في العلماء الجلة، قد قال في صدر كتابه[4] في «شرح الأدعية» ما نصه:

---

(1) هو عبد الملك بن قريب الباهلي أبو بكر. ت: نحو 216هـ ـ 831م، أديب، لغوي، نحوي، محدث، فقيه، أصولي، من تصانيفه: «كتاب اللغات» و«كتاب الخوارج» و«نوادر الإعراب». انظر: طبقات الزبيدي: 167 ـ 174، والنزهة: 112 ـ 124.

(2) انظر: مخ تفسير الأسماء والدعوات للخطابي. ص: 5. الخزانة العامة، الرباط رقم: ق: 1142.

(3) انظر: الاعتصام: 1/367.

(4) المراد كتابه: «تفسير الأسماء والدعوات» وقد قدم في صدر هذا الكتاب شرحاً للدعاء: «معناه، وفائدته، وما محله في الدين، وموضعه من العبادة، وما حكمه في باب الاعتقاد، وما الذي يجب أن ينوب الداعي بدعائه، إلى سائر ما يتصل به من علومه وأحكامه». وقد أشرنا إليه في الهامش رقم: 2 من هذه الصفحة.

«ومما يجب أن يراعى في الأدعية: الإعراب الذي هو عماد الكلام، وبه يستقيم المعنى وبعدمه يختل ويفسد، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر إن اعتقده صاحبه كدعاء من دعا، أو قراءة من قرأ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] ـ بتخفيف الياء من «إياك» فإن «الإيا» ضياء الشمس، فيصير كأنه يقول: «شمسك نعبد» وهذا كفر.

ثم قال عن أبي عثمان المازني[2] إنه قال لبعض تلاميذه: عليك بالنحو، فإن بني إسرائيل كفرت بحرف ثقيل خففوه. قال الله عز وجل لعيسى ـ عليه السلام ـ: «إني ولَّدْتُكَ» فقالوا: «إني وَلَدْتُكَ» فكفروا»[3].

وبإثر هذا ساق الحكاية عن الأصمعي.

فمقتضى عطفه هذا الكلام على ما تقدم له من ذكر شروط الدعاء أن من جملتها سلامة الدعاء من اللحن.

فقول الأستاذ أبي إسحاق: «أن أحداً من العلماء لم يشترط ذلك». قد ظهر خلافه، وعلى ذلك اعتمد الأستاذ أبو سعيد لكنه اقتصر على جلب الحكاية، فظن به أن لا [مستند][4] له غيرها.

والظن بالأستاذ أبي إسحاق أنه ـ والله أعلم ـ لم يتذكر عنه هذا الكلام قول الخطابي في المسألة على أنه قال بعد ذكر ما تقدم عنه:

«وتعلم اللسان العربي لإصلاح الألفاظ في الدعاء، هو كسائر ما يحتاج إليه الإنسان من 86ظ// أمر دينه». وهذا اعتراف منه بأن الدعاء يحتاج فيه إلى السلامة من اللحن، فمن أين لزم عنده لغو ما قرره الأستاذ في ذلك؟

---

(1) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(2) هو بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري كان أعلم الناس بالعربية، اختلف في سنة وفاته فقيل سنة 249هـ ـ 863م، وقيل: 236هـ... له مصنفات منها: «علل النحو»، و«كتاب التصريف»، كتاب ما تلحن فيه العامة. انظر: طبقات الزبيدي: 87 ـ 93، والنزهة: 182 ـ 187.

(3) انظر: مخ تفسير الأسماء والدعوات. ص: 5.

(4) في «ج»: لا مستند.

وبالجملة فهذا الموضع مما يشكل من كلامه على ظهور ما اعتمد عليه الأستاذ في ذلك، والله أعلم، وبه التوفيق [سبحانه][1].

[ـ وقد جرى الشيخ أبو عبد الله ابن مرزوق[2] ـ رحمه الله ـ على هذا الذي ظهر من الخطابي فقال في كتابه «النصح الخالص»[3]، وقد تعقب بعض الأذكار لاشتمالها على أمور منها اللحن.

فقال: «واللحن في الأذكار لا ينبغي لأن كثيراً من الألفاظ بسببه توجد بصورة الكفر، ـ والعياذ بالله ـ وأمثلته لا تخفى» اهـ، والذكر والدعاء من باب واحد][4].

المقصد الثاني: حفظ النفس:

ووجه حفظها بالعربية أن الإنسان ربما يقع فيما يشرف به على الهلاك، فلا يجد السبيل إلى النجاة إلا بما عنده من المعرفة بعلوم العربية على الإطلاق، وقد يتصور ذلك في الواقع على وجهين:

أحدهما: فيمن صدر منه كلام يوجب حتفه، فتخلص منه بما لديه من العلم بها.

الثاني: فيمن ارتكب ما أوقعه في الهلكة، فلاذ منها بفضل ما خص به من

---

(1) ساقطة من «ج».

(2) هو محمد بن أحمد بن مرزوق الشهير بالحفيد العجيسي التلمساني شمس الدين، أبو عبد الله. ت: 842هـ ـ 1438م. الفقيه، الأصولي، المفسر، المحدث، الآخذ من كل فن بأوفر نصيب، رحل إلى الحجاز والشرق، له كتب، وشروح كثيرة منها: «روضة الأريب في شرح التهذيب و«إظهار صدق المودة في شرح البردة» و«برنامج الشوارد» و«النصح الخالص». انظر: رحلة القلصادي: 96 ـ 98. والضوء اللامع: 7/ 50، ونفح الطيب: 5/ 420 ـ 433.

(3) «النصح الخالص في الرد على مدعي رتبة الكامل الناقص قال عنه «المقري» في «نفح الطيب»: 5/ 429 ـ 430: رد به على عَصْرِيِّه أبي الفضل قاسم العقباني (ت: 854هـ) في فتواه: في مسألة الفقراء الصوفية لَمَّا صَوَّب العقباني صنيعهم، وخالفه هو.

(4) في «ج»: ذكرت هذه الفقرة بعد قوله في المقصد الثاني: ووجه حفظها بالعربية وقد جرى... ولعل ذلك سهو من الناسخ إذ لا يستقيم المعنى.

براعة الاقتدار على الإبانة لما يمهد عذره، ويدلي بوسيلة الخلاص مما نزل به.

أما الوجه الأول ففيه حكايات:

الحكاية الأولى:

ما رواه الأصمعي: أن عبد الملك بن مروان، أخذ رجلاً يرى رأي شبيب الخارجي[1] فأمر بقتله، وقال له: لأنك القائل:

فمنا سويد والبُطَيْنُ وقَعْنَبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شبيب[2]

فقد جعلت [فيه][3] الخليفة غيري، فقال الرجل: لم أقل هكذا وإنما قلت: «ومنا أميرَ المؤمنين» 87و// بنصب الراء، فناديتك واستغثت بك، ولم أرفع، فعفا عنه، وأمر بإطلاقه، وتخلص من الهلاك»[4].

قال الإمام فخر الدين في أول «تفسيره»[5]: «بصنعة يسيرة عملها بعلمه، وهي أنه حول الضمة فتحة».

وقال ابن الفخار في مسائله: «كان السيف بين حركتين، فكانت الفتحة أخف الحركتين عليه». وزاد: «أن عبد الملك قال لبنيه: أصلحوا ألستكم، فإن

---

(1) هو شبيب بن يزيد الشيباني المكنى بأبي الصحاري، إليه تنسب الشبيبة من الخوارج، ويعرفون بالصالحية أيضاً لانتسابهم إلى صالح بن مِشْرح الخارجي التميمي، وكان شبيب من أتباع صالح، تولى الأمر بعده، إلا أنه خالف «صالحاً» في شيء واحد وهو أنه مع أتباعه أجازوا إمامة المرأة منهم إذا قامت بأمورهم، وخرجت على مخالفيهم وزعموا أن غزالة أم شبيب كانت الإمام بعد قتل شبيب إلى أن قتلت، واستدلوا على ذلك بأن شبيباً لما دخل الكوفة أقام أمه على منبر الكوفة حتى خطبت، وانتصر شبيب على جيوش الحجاج مرات عديدة إلى أن تمكن الحجاج من قتل أصحاب شبيب ثم بعث في طلبه فتمكن سفيَنُ بن الأبرد الكلبي من إغراق شبيب مع فرسه في الدُجَيْل، ثم أخذ رأسه وأنفذه مع الأسرى إلى الحجاج.
انظر: الفرق بين الفرق: 89 ـ 92، والكامل لابن الأثير: 4/ 391 ـ 433.

(2) سويد بن سليم، والبطين بن تعنب، وقعنب بن سويد، كانوا رؤساء جيش شبيب، وقادة جنده، وأهل الرأي فيهم، الكامل لابن الأثير: 4/ 406 و412 و421.

(3) ساقطة من: ج.

(4) انظر: عيون الأخبار: 2/ 155، مع بعض الاختلاف، وتفسير الرازي: 2/ 195.

(5) انظر: 2/ 195.

المرء يستعير الثوب والدابة وغير ذلك، ولا يستعير اللسان».

قلت: «ومن هذا المعنى ما يروى عن «محمد بن نفيس» - وكان غيوراً - أنه أخبر أن جاريته كتبت على خاتمها: «من ثبت ثبت حبه». فدعاها ووقفها على ذلك فقالت: لا والله - أصلحك الله تعالى - ما هو ما قيل لك، ولكني كتبت على خاتمي: «من يَتُبْ يَتُبْ جِنُّه، فقنع بذلك وتركها»».

الحكاية الثانية:

ما يروى عن الفرزدق أنه قال هذا البيت:

«لقد ضاع شعري على بابكم   كما ضاع در على خالصه

وكانت خالصة هذه لها منزلة عند سليمان بن عبد الملك، وكانت ظريفة، صاحبة أدب، وكانت هيبة سليمان بن عبد الملك تفوق هيبة المروانيين، فلما بلغها هذا البيت، شق عليها، فدخلت على سليمان، وشكت من الفرزدق، فأمر سليمان بإشخاص الفرزدق على أفظع الوجوه مكبلاً مقيداً، فلما حضر قال له سليمان بن عبد الملك: أنت القائل:

لقد ضاع شعري على بابكم   كما ضاع در على خالصه؟!...

فقال: ما هكذا قلت يا أمير المؤمنين، وإنما غيره علي من أراد بي سوءاً، 87ظ// وإنما قلت: - وخالصة من وراء الستر تسمع -:

لقد ضاء شعري على بابكم   كما ضاء در على خالصه

فلم تملك «خالصة» نفسها أن خرجت من الستر، وألقت على الفرزدق ما كان عليها من الحلي وهي زيادة على مائة[1] ألف درهم، فأتبعه سليمان بن عبد الملك حاجبه، لما خرج من عنده، حتى اشترى الحلي من الفرزدق، وبمائة ألف وردها على خالصة»[2].

---

(1) في تفسير الرازي 2/ 195: ألف ألف.

(2) انظر: م.س: 2/ 194 - 195.

الحكاية الثالثة:

ما يروى عن الشعبي أنه قال: «كنت عند الحجاج فأتي يحيى بن يعمر فقيه «خراسان» من بلخ[1] مكبلاً بالحديد، فقال له الحجاج: أنت زعمت أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله ﷺ فقال: بلى، فقال الحجاج: لتأتني بها واضحة من كتاب الله أو لأقطعنك عضواً عضواً. فقال: آتيك بها واضحة بينة من كتاب الله يا حجاج. قال: فتعجب من جرأته بقوله: يا حجاج!... فقال له: ولا تأتني بهذه الآية: ﴿نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾[2]. فقال: آتيك بها واضحة من كتاب الله. قوله تعالى: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾[3]. فمن كان أبو عيسى وقد ألحق بذرية «نوح»؟...

قال: فأطرق ملياً، ثم رفع رأسه فقال: كأني لم أقرأ هذه الآية من كتاب الله عز وجل، حلّوا وثاقه، وأعطوه من المال كذا»[4].

وفي بعض الروايات: «وولاه قضاء بلده، فلم يزل به قاضياً حتى مات»[5].

قلت: ووجه مناسبة هذه الحكاية للموضع أن الحكم على عيسى بأنه من ذرية نوح ـ عليهما السلام ـ متوقف على أن الضمير من قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ عائد على نوح، ولا يعرف ذلك إلا عربي، ومن عنده شيء من النحو على أنه قيل بعوده على إبراهيم ـ عليه السلام ـ ولا يضر ذلك لأن 88و// المقصود حاصل تقدير صحته إذ أن مريم من ذرية إبراهيم، ويشهد بذلك ما في

---

(1) بلخ: مدينة مشهورة من أجلّ مدن خراسان وأذكرها، وأكثرها خيراً، افتتحها عبد الله بن عامر أيام عثمان بن عفان. انظر: معجم البلدان: 1/ 479 ـ 480.

(2) سورة آل عمران، الآية: 61.

(3) سورة الأنعام، الآيتان: 84 و85.

(4) انظر: تفسير الرازي: 2/ 194.

(5) انظر: العقد الفريد: 2/ 40. و5/ 260.

بعض مساق الحكاية أنه لما تلا عليه الآية الكريمة قال: فمن أقرب، عيسى إلى إبراهيم، وإنما هو ابن ابنته، أو الحسن والحسين إلى محمد ﷺ؟.

لكن يبقى هناك النظر في البحث الذي أورده الشيخ أبو عبد الله ابن عرفة على استدلال ابن العطار[1] على أن ولد البنت من الذرية «في باب الحسن» بالآية الكريمة. وإن كان ابن رشد قد صحح الاستدلال بها.

فعليه لا يتم احتجاج يحيى بن يعمر على الحجاج، وفي ذلك نظر لا يليق بسطه بالموضع وأما الوجه الثاني، ففيه أيضاً حكايات.

الحكاية الأولى:

ما ذكره «ابن قتيبة» ـ في «عيون الأخبار»[2] عن أبي اليقظان[3]: «أن عمرو بن مالك بن ضبيعة هو الذي قيل فيه:

لذي الحلم قبل اليوم ما تقرع العصا ... وما علم الإنسان إلا ليعلما[4]

---

(1) هو محمد بن أحمد الأموي القرطبي المالكي المعروف بابن العطار أبو عبد الله. ت: 339هـ ـ 1008م. كان فقيهاً عالماً، حافظاً، متفنناً في العلوم، أديباً، شاعراً، بصيراً بالفتوى، عارفاً بالفرائض والحساب، واللغة، والإعراب، رأساً في معرفة الشروط وعللها، رحل إلى المشرق وحج سنة 383هـ. ولقي ابن أبي زيد بالقيروان فناظره، من آثاره: «كتاب الشروط وعللها» وقد كان كتاباً مفيداً يعول الناس في عقد الشروط عليه. انظر: المدارك: 7/ 148، والصلة: 484 ـ 485، والديباج: 2/ 231.

(2) انظر: 2/ 205 ـ 206.

(3) النسابة عامر بن حفص الملقب بسحيم (ت: 190هـ ـ 806م) كان عالماً بالأخبار والأنساب والمآثر والمثالب، ثقة فيما يرويه، له من الكتب: كتاب «أخبار تميم» و«كتاب النسب الكبير» و«كتاب النوادر». الفهرست: 144.

(4) البيت للمتلمس جرير بن عبد المسيح الضبعي. ت: نحو 50ق.هـ ـ 569م، شاعر جاهلي من ربيعة، خال طرفة بن العبد البكري. هجا عمرو بن هند ملك العراق، فعمل عمرو على قتله، ففر إلى الشام، ولحق بآل جفنة، من آثاره ديوان شعر. انظر: طبقات الشعراء: 1/ 155 ـ 156، والأغاني: 23/ 524، ومعاهد التنصيص: 2/ 312، والخزانة: 3/ 73. والبيت أورده صاحب الأغاني: 23/ 524 من قصيدته التي مطلعها:

يعيرني أمي رجال ولن ترى ... أخا كرم إلا بأن يتكرما

وورد البيت في مجمع الأمثال: 1/ 39، مثل يضرب لمن إذا نبه انتبه.

وذلك أن سعد بن مالك، كان عند بعض الملوك[1]، فأراد الملك أن يبعث رائداً يرتاد له منزلاً ينزله، فبعث بعمرو فأبطأ عليه، فآلى الملك لئن جاء ذاماً، أو حامداً ليقتلنه، فلما جاء عمرو وسعد عنده قال سعد للملك: أتأذن لي فأكلمه؟ قال: إذا أقطع لسانك، قال: فأشير إليه، قال: إذن أقطع يدك، قال: فأومىء إليه، قال: أقطع جفن[2] عينك، قال: فأقرع له بالعصا، قال: اقرع: فأخذ العصا فضرب بها عن يمينه، ثم ضرب بها عن شماله، ثم هزها بين يديه، فلقن عمرو فقال: أبيت اللعن! جئتك من أرض زائرها واقف، وساكنها خائف، والشبعى بها نائمة، والمهزولة ساهرة جائعة، ولم أر خصباً محلاً، ولا جدباً مزلاً. أي لم أر خصباً يحل الكثير من طلابه في محله، ولا جدباً مزلاً، أي يزل عنه طالب الكلأ من موضع إلى آخر».

قلت: والبيت الذي ذكر أنه قيل في عمرو بن مالك 88ظ// قال أبو عبيد[3] في «كتاب الأمثال»: «إنه قيل في عامر بن الظرب العدواني، وكان حكم العرب في الجاهلية، فكبر حتى أنكر عقله فقال لبنيه: إذا أنا زغت فقوموني، فكان إذا زاغ قرع له بالعصا على قدح فينتبه، فينزع عن ذلك.

قال: ويُقَالُ إن هذه القصة لأكثم بن صيفي[4]. وقال بعضهم: أول من قرعت له العصا سعد بن مالك الكناني»[5]اهـ.

---

(1) في الأغاني 23/ 524: النعمان الأكبر.

(2) في عيون الأخبار: 2/ 206. أقطع جِئَرَّ عينك، أي حجاجها، وهو العظم الذي ينبت عليه الحاجب.

(3) هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي بالولاء، الخراساني، البغدادي أبو عبيد. ت: 224هـ ـ 838م، من كبار العلماء بالحديث، والأدب، والفقه، رحل إلى بغداد فولي القضاء بطرسوس ثماني عشرة سنة، من كتبه: «الغريب المصنف» في غريب الحديث، و«الأمثال السائرة» و«الأموال». انظر: طبقات الزبيدي: 199 ـ 202، والنزهة: 136 ـ 141.

(4) أكثم بن صيفي بن رياح بن الحارث التميمي، أحد حكام العرب، وأحد المعمرين، عاش زمناً طويلاً، وأدرك الإسلام، وقصد المدينة، في مئة من قومه يريدون الإسلام، فمات في الطريق ولم ير النبي، وأسلم من بلغ المدينة من أصحابه. ت: 9هـ ـ 630م. الإصابة: 1/ 110 ـ 112.

(5) انظر فصل المقال في شرح الأمثال: 148.

الحكاية الثانية:

ما نقل أن الحجاج بعث الغضبان بن القبعثرى[1] إلى بلاد كرمان[2] ليأتيه بخبر ابن الأشعث[3] عند خلعه، فلما صار ببلاد كرمان ضرب خباءه ونزل، فإذا بأعرابي قد أقبل إليه، فقال له: السلام عليك، فقال الغضبان: كلمة مقولة، قال: من أين جئت؟ قال: من ورائي، قال: وأين تريد؟ قال: أمامي، قال: وعلام جئت؟ قال: على فرسي: وفيم جئت؟ قال: في ثيابي، قال: أتأذن لي في أن أدخل عليك؟ قال: وراءك أوسع لك، قال: والله ما أريد طعامك ولا شرابك، قال: لا تعرض بهما، فوالله لا ذقتهما، قال: وليس عندك إلا ما أرى؟ قال: بلى، هذه هراوة أضرب بها رأسك، قال: إن الرمضاء أحرقت قدمي، قال له: بل عليهما تبردان، قال: كيف ترى فرسي هذا؟ قال: أراه خيراً من آخر شر منه، وأرى آخر أمره منه خير من آخر شر منه، قال: قد علمت هذا، قال: لو علمت ما سألتني عنه، فتركه الأعرابي وولى، ثم دخل الغضبان على ابن الأشعث فقال له: ما وراءك يا غضبان؟ قال: الشر، تغدَّ بالحجاج قبل أن يتعشى بك، ثم صعد المنبر فخطب، فلم يلبث إلا قليلاً حتى أسر ابن الأشعث، وأسير الغضبان فيمن أسر، فلما أدخل على الحجاج قال له: يا غضبان كيف رأيت بلاد كرمان؟ قال: أصلح الله الأمير، بلاد ماؤها وشَل، أي قليل، وثمرها دَقَل أي رديء، ولصّها بطل، الخيل بها 89و// ضعاف، إن كثر الجند بها جاءوا، وإن قلوا ضاعوا، قال: ألست صاحب الكلمة الخبيثة: «تغدَّ بالحجاج قبل أن يتعشى بك»، قال: أصلح الله الأمير، لم تنفع من قيلت له، ولا ضرت من قيلت فيه،

---

(1) أورد الطبري في تاريخه: 7/ 184 جملة من أخباره، وكذا في الكامل: 4/ 383 ـ 384.

(2) كرمان: أرض متصلة بأرض فارس غرباً وبأرض مكران شرقاً وفي الشمال مفازة خراسان، وسجستان وفي الجنوب بحر فارس. انظر: الروض المعطار: 491.

(3) هو عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث. ت: 85هـ ـ 704م. خرج على الحجاج من سجستان إلى العراق سنة 81هـ ولما دخل البصرة بايعه في تلك السنة على حرب الحجاج، وخلع عبد الملك، جميع أهلها، وكان بينه وبين الحجاج وقعات منها الأهواز، ودير الجماجم، ومسكن، وقد قتل عبد الرحمن نفسه بأن ألقى بها من فوق قصر، فاحتز رأسه. وأرسل إلى الحجاج. انظر تاريخ الطبري: 8/ 23 ـ 24.

قال: لأقطعن يديك ورجليك من خلاف، ثم لأصلبنك، قال: لا أرى الأمير ـ أصلحه الله ـ يفعل ذلك، فأمر به فقيده، فألقي في الحبس، فأقام فيه حتى بنى الحجاج واسط[1] وبنى فيها قبة، فلما استتمها جلس في صحنها، وقال: ترون هذه؟ قالوا: ما بني لأحد قبلك مثلها، قال: فإن فيها مع ذلك عيباً، فهل منكم مخبري به؟ فقالوا: والله ما نرى فيها عيباً، فأمر بإحضار الغضبان فأتى به يرسف في قيوده، فلما دخل عليه قال له الحجاج: أراك يا غضبان سميناً!. . . قال: أيها الأمير القيْد والرَّتْعَة[2]، ومن يكن ضيف الأمير يسمن، قال: فكيف ترى قبتي هذه؟!. . . قال: أرى قبة ما بني لأحد مثلها إلا أن بها عيباً، فإن أمّنني الأمير أخبرته، قال: قد أمناك، قال: بنيت في غير بلدك لغير ولدك، لا تتمتع به، ولا تنعم [بما][3] يتمتع به من طيب، ولا لذة، قال: ردوه إلى الحبس، فإنه صاحب الكلمة الخبيثة. قال: أصلح الله الأمير، إن الحديد قد أكل لحمي: وبرى عظمي، قال: احملوه، فلما استقل به الرجال، قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾[4] قال: أنزلوه على الأرض فلما أنزلوه، قال: اللَّهُمَّ ﴿أَنزِلْنِى مُنزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ﴾[5]، قال: جروه، فلما جروه، قال: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ ۚ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[6]. قال: أطلقوا [عنه][7].

الحكاية الثالثة:

ما أورده «صاحب الدلائل»[8] عن الشعبي: «أنه أتى به الحجاج موثقاً،

---

(1) واسط الحجاج: مدينة بناها الحجاج في الجانب الغربي لدجلة سنة 83هـ، وسميت واسط لتوسطها بين البصرة والكوفة، والمدائن، انظر الروض المعطار: 559.

(2) الرتعة: التوسع في الخصب، ومنه «أسمنني القيد والرتعة»: كناية عن الراحة والسكون، والتوسع في الخصب.

(3) في «ج»: فما لا يتمتع به.

(4) سورة الزخرف، الآية: 13.

(5) سورة المؤمنون، الآية: 29.

(6) سورة هود، الآية: 41.

(7) في «ج»: عنقه.

(8) هناك عدة ولم ندر أيهم يقصد؟.

قال: فلما انتهيت إلى باب القصر، لقيني يزيد بن أبي مسلم[1] فقال: إنا لله يا شعبي ـ لما بين دفتيك 89ظ// من العلم، وليس [اليوم][2] بيوم شفاعة! بُؤْ للأمير بالشرك والنفاق على نفسك، فبالحرا أن تنجو منه. قال: ثم لقيني محمد بن الحجاج[3] فقال لي مثل مقالة يزيد، فلما دخلت على الحجاج قال لي: وأنت يا شعبي ممن خرج علينا، وكثر، فقلت: أصلح الله الأمير نَبَا بِنا المنزل وأجدب بنا الجناب، وضاق المسلك، واكتحلنا السهر، واستحلسنا الخوف، و(وقعنا في خزية)[4]، لم نكن فيها بررة أتقياء، ولا فجرة أقوياء! قال: صدق والله ما بروا بخروجهم علينا إذ خرجوا، ولا قووا علينا حيث فجروا، أطلقوا عنه»[5].

قال: واحتاج إلي في فريضة بعد ذلك فأتيته، فقال: ما تقول في أم، وأخت، وجد؟ فقلت اختلف فيها خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ عثمان، وعلي، وابن عباس، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، قال: فما قال فيها ابن عباس إن كان لَمِثْقَباً[6]؟، قلت: جعل الجد أباً ولم يعط الأخت شيئاً، وأعطى الأم الثلث، قال: فما قال فيها أمير المؤمنين، يعني عثمان؟ قلت: جعلها ثلاثاً[7] قال: فما قال فيها زيد بن ثابت؟ قلت: جعلها من تسعة فأعطى الأم ثلاثة، وأعطى الجد أربعة؛ وأعطى الأخت سهمين، قال: فما قال فيها ابن مسعود؟ قلت: جعلها من ستة [فأعطى الأخت ثلاثة، وأعطى الأم سهماً، وأعطى الجد سهمين]،[8].

---

(1) هو يزيد بن دينار الثقفي، توفي مقتولاً سنة 102هـ ـ 737م. كان مولى الحجاج بن يوسف. ولما حضرت الحجاج الوفاة استخلفه على الخراج بالعراق، فلما مات أقره الوليد بن عبد الملك، وقال الوليد بعد موت الحجاج واستعمال يزيد بن أبي مسلم: كنت كمن سقط منه درهم فأصاب ديناراً. انظر البيان والتبيين: 1/ 292، والوفيات: 309 ـ 312.

(2) زيادة من العقد الفريد: 2/ 265.

(3) محمد بن الحجاج بن يوسف الثقفي: الكامل: 4/ 484.

(4) في العقد الفريد: 2/ 265: وخبطتنا فتنة.

(5) انظر م. س: 2/ 265 و5/ 269.

(6) رجل مثقب: أي خبير فطن، نافذ الرأي، وفي العقد الفريد: 5/ 269: لمنقبا، والمنقب: العالم الكثير البحث والتنقيب.

(7) في م. س: 5/ 269: أثلاثاً.

(8) في م. س: 5/ 269: أعطى الجد ثلاثة: وأعطى الأم اثنين، وأعطى الأخت سهماً.

قال: فما قال فيها أبو تراب ـ يعني علياً ـ؟ قلت: جعلها من ستة، فأعطى الأخت ثلاثة، وأعطى الأم سهمين، وأعطى الجد سهماً»[1] انتهى المقصود من الحكاية.

تذييل:

مما ينظر إلى حفظ النفس من متوقع المكاره بما يرجع إلى وسيلة التعلق بعلوم العربية ما حكى عبد العزيز المكي[2] في آخر كتاب «الحَيْدَة»[3] عن نفسه «أنه لما انفصل 90و// عن مجلس المناظرة بينه وبين بشر المريسي وأصحابه بين يدي المأمون خاف على نفسه، ولزم منزله لا يدخل عليه أحد، وجعلت الأرصاد عليه، رجاء أن يقفوا له على دخول أحد عليه، أو كلام لأحد، فيجدوا السبيل إلى مكروهه، قال: وحذرهم حذراً شديداً، قال: فلما كان بعد أيام اتصل [بي][4] كثرة ذكر أمير المؤمنين لي إذا حضروا وتكلموا بين يديه، فكتبت إليه قصيدة أستعتبه فيها، ودفعتها إلى أبي كامل الخادم، وسألته أن يضعها بين يديه إذا خلا، ورآه طيب النفس، فلم يزل يترقب ذلك منه حتى وجده، فوضع الرقعة بين يديه فأخذها وقرأها، وجعل يردد شيئاً فيها لم يقف عليه، وكان عالماً بالغريب من الشعر وغيره، فلما لم يقف على ما فيها، ولم يعرفه قال لأبي كامل: اركب فجئني بعبد العزيز الساعة، فجاءني أبو كامل فقال لي: أجب أمير

---

(1) انظر: الحكاية في م.س: 5/ 269، مع بعض اختلاف وقد زاد في نهاية الحكاية: مُرِ القاضي فليمضها على ما أمضاها أمير المؤمنين.

(2) هو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي. ت: 240هـ ـ 854م، فقيه، مناظر، كان من تلاميذ الإمام الشافعي يلقب بـ«الغول» لذمامته، قدم بغداد أيام المأمون فجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، له تصانيف منها: «الحيدة». انظر: تاريخ بغداد 10/ 449 ـ 450، وميزان الاعتدال: 2/ 639، وطبقات الشافعية: 2/ 145.

(3) قال عنه «الذهبي» في «ميزانه»: 2/ 639، لم يصح إسناده إليه، ولا ثبت أنه من كلامه، فلعله وضع عليه، وقال عنه «السبكي» في «طبقاته»: 2/ 145: وكتاب الحيدة المنسوب إليه فيه أمور مستشنعة والحيدة: الميل عن الشيء وقد عدنا إلى نسخة الكتاب المطبوعة بالمطبعة الأميرية. ط: 1 ـ 1339هـ، ولم نعثر على النص فيها!؟...

(4) في «أ»: في.

المؤمنين الساعة، وعرفني الخبر وما عمله، وما كان من المأمون، وحيرته عند قراءة الرقعة وطول فكره، فعلمت ما ذهب عليه منها، قال: والقصيدة التي كتبتها إليه هي هذه:

أيا جَاعِلَ الدنيا على الدين جنة ... فذل بها للدين غاو وطامع

هل العذر إلا ما اعتذرت بمثله ... إليك، لو ان العذر يرضاه سامع

إذا لم يكن قولي لديك بمسمع ... ولم تر - سعياً منك - عفواً يطالع

فإني ومن قد ضر ضعفي رعيته ... يرى الله أني فيهم لك نافع

غداة تجلى ساعياً لشتاتها ... ويردعني عن جمعها منك رادع 90ظ//

كمستعتب النعمان ممن وشى به ... فقال: تراني ناصح الجَيب[1] خاضع[2]

حملت علي ذنبه وتركته ... كذي العُرّ يكْوى غيره وهو راتع[3]

كذاك يداوي الجسم مني مصححا ... وذاك له جسم به الداءَ ناقع

فلم يشفه أني تجرعت دونه ... أمر دواء طعمه متفاظع

وذو العُرُّ تشفيه مداواة غيره ... إذا ما اكتوى عنه الصحيح المضارع[4]

قال: فلما دخلت على المأمون إذا هو جالس، والقصيدة بين يديه على فخذه، وهو ينظر فيها، فلما رآني قال: اجلس، فجلست بين يديه فقال: أي شيء هذا الذي قد كتبته في قصيدتك ما لم يعرف من كلام العرب؟ فقلت: وما هو يا أمير المؤمنين؟ فإني ما كتبت إلا ما تتعارفه العرب، وتتعامل به في لغاتها وأشعارها! . . . فقال هذا البيت: ووضع يده على البيت الذي قلت فيه:

---

(1) ناصح الجيب أي صادق أمين: والجيب: القلب والصدر.

(2) في البيت إشارة إلى ما كان من اعتذار الشاعر النابغة إلى النعمان ومدحه، مما سعى به مُرَّة بن ربيعة بن قريع، انظر: القصيدة في الديوان: ص: 30 ـ 39.

(3) صدره عند النابغة:

[لكلفتني ذنب امرىء وتركته]

الديوان: 37، وسيأتي توضيح البيت فيما بعد مع ترجمة الشاعر.

(4) المضارع: المشابه والمثيل.

حملت علي ذنبه وتركته كذي العرّ يكوى غيره وهو راتع

فقلت: هذا من أوضح بيت تقوله العرب، وأوضحه معنى، لكثرة مشاهدتها لما ذكرته منه، فقال المأمون، وأي شيء تعني قولك:

«كذي العر يكوى غيره وهو راتع»

قال: فقلت يا أمير المؤمنين عندنا في البادية داء يقع في الجمال، يقال له «العر» من جنس الجرب إلا أنه ليس بجذري، فإذا أصاب البعير، وظهر به، لم يكن له دواء في الدنيا، إلا يجاء بهذا البعير الذي قد أصابه، فيبرك، ويجاء ببعير صحيح ليس به قلبة فيبرك بحيال السقيم، فلا يزال يكوى أبداً الصحيح حتى يبرأ السقيم، فقال المأمون: هذا شيء لا أقبله منك، ولا يكون مثله، فقلت: يا أمير المؤمنين، هذا شيء تتعارفه العرب، ولا تدفعه، ولا بينهم خلاف فيه، يشاهدونه كل يوم، وكل ساعة، فقال لعمرو 91و// بن مسعدة[1]: انظر من هنا من العرب فأحضره، فتوجه فأحضر جماعة منهم فقال له: سلهم أي شيء هو «العر» عندكم؟ فقالوا بأجمعهم: داء يقع على الجمال، قريب من الجرب، قال لهم: فما دواؤه عندكم؟. قالوا: ليس له دواء في الدنيا إلا أن يبرك البعير السقيم، ويجاء ببعير صحيح فيبرك بحياله، فلا يزال يكوى الصحيح أبداً حتى يبرأ السقيم، فأمر بهم، فصرفوا، ثم أقبل علي فقال: يا عبد العزيز: ما أعجب هذا، ولمعرفتي به اليوم أحب إلي من مائة ألف دينار، ثم قال: فأي شيء أردت بقولك:

«حملت علي ذنبه وتركته» . . .

فقلت: نعم يا أمير المؤمنين، حملت علي ذنب بشر، وقد وقفت على أنه خالف كتاب الله عز وجل، وأمر رسول الله ﷺ وبدلهما، وحرفهما من مواضعهما، وخالف أمر الله عز وجل، وأمر رسول الله ﷺ، وأمر خليفته، وأنه

---

(1) هو أبو الفضل عمرو بن مسعدة بن سعيد بن صول. ت: 217هـ ـ 832م. أحد كتاب المأمون، وهو ابن عم إبراهيم بن العباس الصولي الشاعر. انظر: تاريخ بغداد: 12/ 203 ـ 204، والوفيات: 3/ 475 ـ 478.

قد حل دمه وعقوبته، وغضب أمير المؤمنين وسخطه عليه، فحملت ذنبه علي، وأنا بريء منه فسخطت علي وتركته، كذي العر يكوى عنه الصحيح حتى يبرأ، وكذلك أكوى أنا، وأنا صحيح حتى يبرأ بشر، ويستشفى مني، قال: فأي شيء معنى قولك:

كذاك يداوى الجسم مني مصححا وذاك له جسم به الداء ناقع

فقلت: نعم يا أمير المؤمنين، إنما تسخط علي، وأنا صحيح، بريء الساحة، ليرضى بشر، وهو سقيم، وقد ظهر كفره وضلاله، وقبح مذهبه، ودحض حجته، فقال المأمون: قد قبلت عذرك، وصفحت عما كان منك كله، فارجع إلى القعود في المسجد الجامع، وفي مسجدك، وتكلم معهم فيما شئت من الكلام، فقد أبحت لك ذلك وأطلقته لك، وقد زدت في رزقك مثله، واحضر الدار، واقعد مع المتكلمين إذا حضروا، وناظر وتكلم بكل ما تريد، فليس لك عندي إلا ما تحب، فأكثرت من الحمد 91ظ// والدعاء له، وانصرفت على أجمل حال، وكنت أقعد للناس، ويجتمع عندي خلق كثير، أحضر مجالس أمير المؤمنين كلها ولا أخلو منها، وأناظر، وأزيد عليهم في كل شيء يتكلمون فيه، وذلك بلطف الله وعونه» اهـ.

قلت: «كذي العر» إلى آخره... هو عجز[1] بيت للنابغة الذبياني[2] صدره عند الجوهري:

«فحملتني ذنب امرىء وتركته»...

قال الجوهري: ««العَرُّ» بالفتح: الجرَب، و«العُرُّ» بالضم: قروح مثل القوباء تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها، وقوائمها، يسيل منها مثل الماء

---

(1) سبقت الإشارة إليه: بهامش ص: 350 من هذا الكتاب.

(2) هو زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني المضري أبو أمامة. ت: نحو 18ق.هـ ـ 604م. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، وكان الأعشى والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة، وكان أبو عمرو ابن العلاء يفضله على سائر الشعراء، له ديوان صغير، انظر: الشعر والشعراء: 61 ـ 69، ومعاهد التنصيص: 1/ 333.

الأصفر، فتكوى الصحاح ليلاً تعديها المِراض تقول منه عرت الإبل، فهي معرورة، ثم أنشد بيت النابغة. . . وقال ابن دريد[1]: من رواه بالفتح فقد غلط لأن الجرب لا يكوى منه»[2] اهـ.

وتعليله: «كي الصحاح بما ذكر مثله عن أبي عبيدة[3] قائلاً: «هذا لا يكون» ـ يعني ما ذكره عبد العزيز ـ قال: وإنما هو مثل لمن أخذ بذنب غيره، وهو كما قال غيره: «يشرب عجلان و[يسكر][4] ميسرة»»[5].

ولكن الأعلم[6] قد قال في شرح البيت ما نصه: «والعر داء يصيب الإبل، وقيل: هو قرح بمشفر البعير، فإذا أرادوا أن يعالجوه كووا بعيراً آخر صحيحاً، فيبرأ ذلك البعير. كذا حكي عن فصحاء العرب ممن حمل عنهم الرواة»[7] اهـ.

المقصد الثالث: حفظ العقل:

وحفظه بالعربية إذا تأمل يوجد على أكمل ما يبتغى به في جانبي الوجود والعدم معاً، فهما مطلبان:

---

(1) في كتابه: «جمهرة اللغة»: 1/ 84، ر ـ ع ـ ع. وابن دريد، هو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري. ت: 321هـ ـ 933م، كان أعلم الناس في زمانه باللغة والشعراء وأيام العرب وأنسابها، من تصانيفه: «الجمهرة في اللغة»، و«المقصور والممدود»، و«اشتقاق أسماء القبائل»، انظر: طبقات الزبيدي: 183 ـ 184، والنزهة: 256 ـ 259.

(2) انظر الصحاح: باب الراء، فصل العين.

(3) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري. ت: نحو 209هـ ـ 822م، كان من أجمع الناس للعلم، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها، وأكثر الناس رواية، من تصانيفه: «معاني القرآن»، «نقائض جرير والفرزدق»، و«أخبار قضاة البصرة». انظر: أخبار النحويين: 67 ـ 71، وطبقات الزبيدي: 175 ـ 178، والنزهة: 104 ـ 111.

(4) في «ج» ويكسره.

(5) انظر: ديوان النابغة: ص37 برواية «الأصمعي»، و«شرح الأعلم»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، والخزانة: 1/ 434، وزاد: «ولم يكونا شخصين موجودين».

(6) هو يوسف بن سليمان الشنتمري الأندلسي أبو الحجاج المعروف بالأعلم. ت: 476هـ ـ 1804م، عالم بالأدب واللغة، كف بصره في آخر عمره، من تصانيفه: «شرح الشعراء الستة» و«شرح ديوان الحماسة»، و«تحصيل عين الذهب». انظر: الوفيات: 7/ 81 ـ 83.

(7) ديوان النابغة: 37.

المطلب الأول:

حفظ العقل بالعربية من جانب الوجود، ويدل على ذلك المنقول والمعقول:

أما المنقول: فبيانه من وجهين:

أحدهما: ما ورد مصرحاً بتثبيتها للعقل، وتقويتها لمادة وجوده، فقد تقدم[1] حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - «تعلموا العربية فإنها تثبت العقل، وتزيد 92و// في المروءة».

الثاني: ما ورد مشيراً إلى ذلك، ومتضمناً له، فقد تقدم[2] أيضاً قوله ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ امْرءاً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ».

قال بعض الشيوخ: وذلك لما علمه ﷺ مما يعقب الجهل بذلك من ضد السداد، وزيغ الاعتقاد، وهو دليل عدم العقل ونقصانه».

ومثله قوله ﷺ لرجل لحن: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ فَإِنَّهُ قَدْ ضَلَّ»[3].

فتسمية اللحن «ضلالاً» دليل على منافاته للعقل، ومضادته لكمال حصوله.

ومن المروي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - «كلام العرب كالميزان الذي يعرف به الزيادة والنقصان وهو أعذب من الماء، وأرق من الهواء».

وفي هذا أوضح إشارة إلى زيادته في العقل، وحفظه لما يعرف به، زائداً المعنى وناقصه وذلك هو خاصية العقل الكامل، [والفطرة][4] السليمة، وترشيح ذلك بكونه «أَعْذَبُ مِنَ المَاءِ وأَرَقُّ من الهواء»، مقتض لِلَطَافَةِ طبع العارف به.

---

(1) انظر ص: 4ظ/ من مخ «أ». ص: 100 من هذا الكتاب.
(2) انظر ص: 3ظ/ من مخ «أ». ص: 95 من هذا الكتاب.
(3) انظر ص: 83و/ من مخ «أ». ص: 331 من هذا الكتاب.
(4) في «ج» والفترة.

ومن هناك قال الإمام الشافعي: «ومن طلبَ العربيةَ رَقَّ طبعهُ». وذلك كله شاهد بأنها تلقح العقل وتحد الخاطر»[1].

وأما المعقول: فبيانه أيضاً من وجهين:

أحدهما: اعتباري، والآخر: وجودي.

الأول: الاعتباري: وتقريره أن العربية لما كان النظر فيها مقدماً على النظر في الكتاب والسنة ـ على ما سبق ـ نعم وعلى الخوض في كل فن من الفنون العلمية حتى العقلية ـ على ما يرد بيانه إن شاء الله ـ كان ذلك من أنور دليل على أنها تزيد في قوة العقل، وتسلك به على مناهج الصواب، في فهم الأساليب العربية، وتحصيل الأوضاع اللغوية، وإدراك المعاني الشاردة عن تعقل الجهلة بها بالمنطق، وإن كان يسدد العقل في معقوله، فكذلك النحو يحفظ اللسان في 92ظ// مقوله، ولما كان اللسان العربي يعبر عن العقل بما لم تعبر به ألسنة الأعاجم جميعاً، كان الحفظ له بهذه الصناعة عائداً على العقل بالحفظ لا محالة، لكن لا من جهة حفظ المنطق بل من هذه الجهة المخصوصة بلسان العرب.

الثاني: الوجودي: وهو شاهد بما يقتضيه الاعتبار، وموقف على حصول ما دل عليه عياناً، وذلك وإن كان غير مفتقر إلى تعيين من استعان بها على ما أراد من الفنون فأمدته بما انتهض به إلى إدراك ما أمل للعلم بذلك ضرورة [وجوازاً][2] من كل زوال الصنائع والعلوم. لكنا نذكر منه ما يخص الانتفاع بكتاب إمامها سيبويه ليتبين به عناء النظر فيه، في إمداد العقل على ما يحاول من العلوم لما خص به من كمال ما توقف عليه فهم كلام العرب.

فعن أبي جعفر الطبري[3] قال: «سمعت الجرمي[4] يقول: أنا مذ ثلاثون

---

(1) تحد الخاطر: تشحذه للفهم والتأدب.

(2) في «ج»: وجدان.

(3) هو أحمد بن محمد بن رستم الطبري، سكن بغداد وحدث بها عن نُصَير بن يوسف، وهاشم بن عبد العزيز صاحبي الكسائي، وكان متصدراً لإقراء النحو، وله من الكتب: كتاب «غريب القرآن» و«المقصور والممدود» و«المذكر والمؤنث». انظر: النزهة: 239، والإنباه: 1/ 128.

(4) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، البصري. ت: 225هـ ـ 840م، نحوي، فقيه =

سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب «سيبويه»، قال: فحدثت به محمد بن يزيد ـ يعني المبرد ـ على وجه التعجب والإنكار، فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا ـ وأومأ بيده إلى أذنيه، قال: وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش»[1].

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «والمراد بذلك أن سيبويه، وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني، والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني، فمن هناك كان الجرمي، على ما قال، وهو كلام يروى عنه في صدر كتاب سيبويه 93و// من غير إنكار» اهـ.

قلت: وذكره «الزبيدي» في «طبقات النحويين»[2].

وقوله: «من غير إنكار»، استظهار منه على تلقيه بالقبول، وأخذه مسلماً من جميع العلماء، وكيف لا، وهم بفضله يعترفون، ومن بحور علمه يغترفون.

قال ابن خروف[3]: «ولم يزل كتاب سيبويه معظماً عند [أهل][4] علوم الشريعة عن بكرة أبيهم فقهائهم، ومحدثيهم، وقرائهم.

قال: وأكثرهم عناية به أرباب الكلام، أشعريهم ومعتزليهم، وفزعهم في نوازلهم إليه، واعتمادهم في حِجَاجِهم عليه.

= عروضي، من تصانيفه: كتاب «غريب سيبويه»، كتاب «العروض» كتاب «الأبنية»، و«مختصر في النحو». انظر: طبقات الزبيدي: 74 ـ 75، والنزهة: 143 ـ 145.

(1) انظر كتاب سيبويه: 1/ 5 ـ 6.

(2) انظر ص: 75.

(3) لعله في كتابه: «مِفْتَح الأبواب في شرح غوامض الكتاب».

(4) ساقطة من «أ».

هذا أبو بكر ابن الطيب[1] يحتج بعبارته على مخالفيه من غير إسناد إلى العرب، من ذلك قوله: «وأما الفعل، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء»[2]. فاعتقد عبارته حجة في أن الاسم يعبر به عن المسمى.

وقال «أبو المعالي»[3] في «برهانه»[4]: «فالمختار إذاً ما ذكره متبوع الجماعة، وسيد الصناعة، سيبويه ـ رحمه الله ـ.

قال: واحتجاجهم بكلامه أكثر من أن يحصى»، ثم نقل عن المبرد قوله: «لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[5].

قال ابن خروف: «يعني في علمه».

قلت: ما ذكره عن إمام الحرمين أبي المعالي مما يدل على اعتنائه بإمام الصناعة سيبويه ـ رحمهم الله ـ يشهد له ما عُلم من حاله في شغفه بالعلوم، وحرصه على التحقق بها من أي نوع كانت.

فحكى الشيخ تاج الدين السبكي[6] في «طبقاته» عن «بعض العلماء أنه قال: كان إمام الحرمين ـ رحمه الله ـ يقول: أنا لا أنام ولا آكل عادة، وإنما إذا

---

(1) هو محمد بن الطيب البصري، ثم البغدادي، المعروف بالباقلاني (أبو بكر) ت: 403هـ ـ 1013م. متكلم على مذهب الأشعري، سكن بغداد، وسمع بها الحديث، ورد على المعتزلة، والشيعة، والخوارج، والجهمية وغيرهم، من تصانيفه: «إعجاز القرآن»، «أسرار الباطنية» و«مناقب الأئمة ونقض المطاعن على سلف الأمة»، انظر: تاريخ بغداد: 5/ 379 ـ 383، والوفيات 4/ 269 ـ 270.

(2) انظر: الكتاب لسيبويه: 1/ 12، باب علم ما الكلم من العربية.

(3) المقصود: أبو المعالي الجويني.

(4) كتاب «البرهان» في أصول الفقه.

(5) مقدمة كتاب سيبويه: 1 ـ 5.

(6) هو عبد الوهاب بن علي الأنصاري الشافعي، السبكي، (أبو نصر، تاج الدين) ت: 771هـ ـ 1370م، فقيه، أصولي، مؤرخ، أديب، ناظم، ناثر، من تصانيفه: «طبقات الشافعية الصغرى والوسطى والكبرى» و«معيد النعم ومبيد النقم»، و«الفتاوى»... انظر: الدرر الكامنة: 2/ 425 ـ 427.

غلبني النوم ليلاً كان أو نهاراً وآكل إذا اشتهيت الطعام أي وقت كان، وكان (لذته)[1] و(لهوه)[2] و[سروره][3]، في مذاكرة العلم وطلب الفائدة من أي نوع كان 93ظ// .

قال: لقد سمعت الشيخ أبا الحسن علي بن فضال المجاشعي[4] النحوي القادم علينا سنة تسع وستين وأربعمائة يقول: وقد قبله الإمام فخر الإسلام إمام الحرمين، وقام له بالإكرام، وأخذ في قراءة النحو عليه، والتلمذة له بعد أن كان إمام الأئمة في وقته، وكان يحمله في كل يوم إلى داره، ويقرأ عليه كتاب «إكسير الذهب في صناعة الأدب» من تصنيفه، فكان يحكي يوماً ويقول: ما رأيت عاشقاً للعلم أي نوع كان مثل هذا الإمام، فإنه يطلب العلم للعلم.

قال: ومن جميل[5] سيرته أنه ما كان يستصغر أحداً حتى يسمع كلامه بادياً[6] أو متناهياً فإن أصاب كياسة في طبع أو جرياً على منهاج الحقيقة، استفاد منه، صغيراً كان أو كبيراً، ولا يستنكف عن أن يعزو الفائدة المستفادة إلى قائلها، ويقول: إن هذه الفائدة مما استفدتها من فلان، ولا يحابي أحداً في التزييف، إذا لم يرض كلامه، ولو كان أباه أو أحداً من الأئمة المشهورين»[7] .

قلت: وقد وقفت على أن بعض الواردين عليه من المغاربة ـ وأظنه من الأندلس ـ قرأ عليه كتاب سيبويه، وقرأ هذا المغربي عليه في علم الأصول،

---

(1) زيادة من طبقات السبكي 5/ 179.

(2) م.س: 5/ 179 ونزهته.

(3) بياض في «أ».

(4) القيرواني: ت: 479هـ ـ 1086م، مؤرخ، عالم باللغة والأدب، والتفسير، اشتهر بالفرزدقي لاتصال نسبه بالفرزدق الشاعر، سكن بغداد، واتصل بنظام الملك، وتوفي بها، من كتبه: «الدول»، و«الإكسير» في التفسير، وله كتاب «المقدمة» في النحو وله «إكسير الذهب...» في النحو. انظر: معجم الأدباء: 5/ 90 ـ 98. والبغية: 2/ 183.

(5) في طبقات السبكي: 5/ 180: ومن حميد.

(6) في م.س: 5/ 180: شادياً.

(7) انظر: م.س: 5/ 179 ـ 180.

وذلك شاهد بعنايته بالكتاب وتنزله لقراءته بعد بلوغه الغاية في العلوم تحصيلاً لتكميل الإمامة.

المطلب الثاني:

حفظ العقل بالعربية من جانب العدم، وظهور ذلك يتوقف على تقديم أصلين:

أحدهما: مفروغ منه، وهو بيان ما به دخول الخلل على حفظه من هذا الجانب لمشاهدة أنه يتناول ما يطلق عليه اسم الخمر لغة أو شرعاً، وضرورة العلم الديني بوجوب سد هذا الخلل ليبقى العقل محفوظ الوجود.

الثاني: منظور فيه، وهو تحقيق ماهية الخمر، ومدلول ما يقع 94و// عليه اسمها لغة وشرعاً وفي ذلك لعلماء الإسلام مذهبان:

المذهب الأول:

أن الخمر اسم واقع حقيقة على المسكر من عصير العنب خاصة، ومبدأ ذلك عند غليانه وقذفه بالزبد، وهو مذهب الكوفيين من الفقهاء، وابن سيده[1] من اللغويين يساعدهم على ذلك، فإنه قال في المحكم: «الخمر ما أسكر من عصير العنب، واعتذر عن قول أبي حنيفة اللغوي ـ قد تكون الخمر من الحبوب ـ بأن ذلك مسامحة.

قال: لأن حقيقة الخمر إنما هي العنب دون سائر الأشياء.

المذهب الثاني:

أن الخمر اسم موضوع لكل ما أسكر من عصير العنب وغيره، وهو قول

---

(1) هو أبو الحسن علي بن أحمد المعروف بابن سيده، ت: قريباً من سنة 460هـ ـ 1067م عالم بالنحو، واللغة، والأشعار وأيام العرب، وما يتحقق بعلومها. ومن تصانيفه: «المحكم والمحيط الأعظم في لغة العرب»، و«رتبه على حروف المعجم» و«المخصص» و«كتاب الأنيق» في شرح الحماسة. انظر: جذوة الحميدي: 311 ـ 312، والصلة: 417 ـ 418، والمطمح: 291 ـ 292، والديباج: 2/ 106 ـ 107.

مالك والشافعي ومن لا يحصى من علماء الأمصار. أما من حيث الإطلاق الشرعي فظاهر لما في الصحيح[1] عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: «كل مسكر خمر» وما أورد على ذلك، فمقرر الجواب في مواضعه.

وأما من حيث الإطلاق اللغوي فهل هو كذلك؟ وحينئذ فكل مسكر خمر لغة وشرعاً أو هو على حسب ما تقدم للكوفيين، وابن سيده.

فالذي عليه محققو الشيوخ أن الشرع واللغة في هذا الإطلاق متطابقان.

قال بعض متأخريهم ما نصه: «واعلم أن الخمر اسم لكل ما خامر العقل، أي غطاه من أي شراب كان، فهو اسم جامع لها، وأكثر ما سواه، صفات، لكنها في الغالب جارية مجرى الأسماء في كونها تستعمل موالية للعوامل، وغير تابعة لما قبلها، فإن كان الشراب من التمر قيل له: الفضيخ بالخاء المعجمة، وإن كان من العسل قيل له: البِتْعُ، وإن كان من البر قيل له: المِزْرُ بكسر الميم وسكون الزاي. وكذلك إن كان من الذرة، ومن الشعير، ويقال لما كان من الذرة أيضاً: السُكْرُكَة. وإن كان من الزبيب قيل له: النبيذ [عند بعضهم، وكذلك التمر إذا نبذ في الماء، قيل: النبيذ][2] لأن النبذ هو الطرح.

والسَّكَرُ يقع على خمر العنب والتمر خصوصاً. قال الله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾[3] الآية.

وذكر صاحب الصحاح[4]: «أن السكر اسم لشراب التمر»، والأول: قول جماعة غيره، وهو نص القرآن» اهـ.

قلت: وملخص ما احتجوا به على ذلك أمران:

---

(1) انظر: صحيح مسلم: 3/172.

(2) ساقط من «ج».

(3) سورة النحل، الآية: 67.

(4) انظر باب الراء فصل السين: وفيه «السكر» نبيذ التمر.

أحدهما: تفسير غير واحد من الصحابة والتابعين لاسم الخمر بأنَّه: «كل مسكر خامرَ العقل».

ففي الصحيح: عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: «لقد حرمت الخمر، وما بالمدينة منها شيء»[1]. وفيه عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: «حرمت علينا الخمر حين حرمت، وما نجد يعني بالمدينة خمر الأعناب إلا قليلاً، وعامة خمرنا البُسْر والتمر»[2].

وفيه عن ابن عمر قال: «قام فينا عمر ـ رضي الله عنه ـ على المنبر فقال: أما بعد، نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل»[3].

قال ابن بطال عن المهلب[4]: «وهذا التفسير من عمر ـ رضي الله عنه ـ مقنع ليس لأحد أن يتسَوَّرَ[5] فيقول: «إن الخمر من العنب وحده».

قال: فهؤلاء أصحاب النبي ﷺ وهم فصحاء العرب عن الله عز وجل ورسوله قد فسروا عين ما حرمه الله، وقالوا: إن الخمر من خمسة أشياء، وأخبر عمر بذلك حكاية عما نزل من القرآن وتفسيراً للجملة.

وقال: الخمر ما خامر العقل، وخطب بذلك على منبر النبي ﷺ بحضرة الصحابة من المهاجرين، والأنصار، وغيرهم، ولم ينكره أحد، فصار كالإجماع.

وهذا ابن عمر يقول: «حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء» ـ يعني خمر العنب ـ.

---

(1) و(2) انظر صحيح البخاري: 20/ 140 ـ 141.

(3) انظر م.س: 20/ 141 ـ 142.

(4) هو أبو سعيد المهلب بن أبي صفرة الأزدي العتكي. ث: 83هـ ـ 702م. كان سيد أهل العراق ولي إمارة البصرة لمصعب بن الزبير، وانتدب لقتال الأزارقة، كما ولاه عبد الملك بن مروان ولاية خراسان، وكان جواداً كريماً، وله أخبار كثيرة. انظر الوفيات: 5/ 350 ـ 359، والإصابة: 3/ 535 ـ 536.

(5) تسور عليه: تطفل عليه بغير استعداد لفهمه...

وقال أنس: وما نجد خمر الأعناب إلا قليلاً» اهـ.

وقال عند كلامه على حديث كسر الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لجرار الفضيخ، لما أخبروا بتحريم الخمر: «لا يجوز 95و// على الصحابة، وهم القدوة في علم اللسان أن يفهموا أن الخمر إنما هي من العنب خاصة ويُهَرِيقُوا[1] جرار الفضيخ، وهي غير خمر، وقد نهي عن إضاعة المال دائماً، وإنما هَرَاقُوها لأنها الخمر المحرمة عليهم من غير شك، ولو شكوا في ذلك لسألوا النبي ﷺ عن عينها، وما يقع عليه اسمها» اهـ.

وقال الباجي[2] في استدلاله على هذا المعنى من حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ: «وجه ذلك أن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: إن الخمر يكون من هذه الخمسة، وهو من أهل اللسان ولو انفرد بذلك لاحتج بقوله، فكيف وقد خطب بذلك بحضرة قريش، والعرب والعجم وسائر المسلمين، فلم ينكر ذلك عليه، فثبت أنه إجماع.

قال: ووجه آخر وهو أنه قال: «والخمر ما خامر العقل»، وهذا يدل على أن كل ما خامر العقل فإنه يسمى الخمر، وأنها لذلك تسمى خمراً.

وقاله الإمام فخر الدين[3] في بعض وجوه الدلالة منه أيضاً.

ثالثها: أنه أخبر أن كل ما خامر العقل فإنه خمر، وهو أعلم باللغة»[4] اهـ.

قال ابن العربي: «فإن قيل هذا إثبات اسم بقياس، قلنا إنما هو إثبات بلغة

---

(1) هَرَاقَ: يُهَرِيقُ هَراقة الماء: صبه.

(2) هو سليمان بن خلف التجيبي القرطبي. ت: 474هـ ـ 1081م، فقيه مالكي من رجال الحديث، رحل إلى الحجاز سنة: 426هـ، فمكث ثلاثة أعوام، من كتبه: «السراج في علم الحجاج» و«إحكام الفصول في أحكام الأصول»، و«الحدود»، وغير ذلك. انظر: الوفيات: 2/ 408 ـ 409، والديباج: 1/ 377 ـ 385.

(3) انظر تفسير الرازي: 6/ 41.

(4) لعله في كتابه: «السراج في علم الحِجاج».

فإن الصحابة عَرب، عُرْب، فصح، لسن، فهموا من الشرع ما فهموا من اللغة»[1].

الثاني: التمسك بالاشتقاق.

قال الإمام فخر الدين: «وهو من أقوى الدلائل على أن مسمى الخمر هو المسكر، وقدر ذلك بأن أهل اللغة قالوا: أصل هذا الحرف في اللغة: التغطية، فسمي الخِمار خِمَاراً لأنه يغطي رأس المرأة... وخمرت رأس الإناء: غطيته»[2]، في نظائر لذلك معروفة.

«وسميت الخمر خمراً ـ قال ابن الأنباري ـ لأنها تخامر العقل أي تخالطه»[3] وقيل: لأنها تخمره أي تستره، وقيل: إنها تخمر: أي تغطى لئلا يقع فيها شيء.

قال الإمام فخر الدين: «وهذا الاشتقاق كله يرجع إلى أن الخمر في اللغة اسم للمسكر 95ظ// لأن المسكر يغطي العقل.

ثم قال: لا يقال: إن هذا كله إثبات للغة بالقياس، بل هو تعيين للمسمى بواسطة هذه الاشتقاقات، كما أن أصحاب أبي حنيفة يقولون: إن مسمى النكاح هو الوطء، ويثبتونه بالاشتقاق، ومسمى الصوم هو الإمساك، ويثبتونه بالاشتقاق»[4]، فكذلك هاهنا.

قلت وقد جمع القاضي إسماعيل[5] ملخص هذين الدليلين في عبارته مع الإشارة إلى شهادة النظر بها فقال: «جاء في الآثار من تفسير الخمر ما هي،

---

(1) انظر العارضة: 8/ 56 ـ 57.

(2) و(3) انظر تفسير الرازي: 6/ 42 ـ 43.

(4) م.س: 6/ 42 ـ 43.

(5) هو إسماعيل بن إسحاق الجهضمي الأزدي: ت: 282هـ ـ 895م. أصله من البصرة، وبها نشأ واستوطن بغداد، كان عالماً متفنناً على مذهب مالك، له معرفة بعلم اللسان، وكان من نظراء أبي العباس المبرد في علم كتاب سيبويه. من تصانيفه: «أحكام القرآن» و«كتاب القراءات» و«كتاب معاني القرآن وإعرابه» و«المبسوط في الفقه» وكتبه في الرد على أبي حنيفة والشافعي... انظر المدارك: 4/ 276 ـ 293.

واللغة المشهورة والنظر ما يعرفه ذوو الألباب بعقولهم: أن كل شيء أسكر فهو خمر».

فقوله: «اللغة المشهورة» ظاهر في تطابق الإطلاق لغة، وشرعاً، وهو ظاهر قول أبي حنيفة اللغوي، واعتذار ابن سيده ـ بما تقدم عنه[1] ـ لا يحتاج إليه، مع شهادة هؤلاء الأعلام نقلاً وفهماً.

إذا عرفت هذا فلا يخفى على متأمل أن للعربية مدخلاً عظيماً في حفظ العقل من جانب عدمه «بتناول ما يسكر كثيره»[2] مما عدا المعتصر من العنب من جهة أنها لما تأصل فيها وقوع اسم الخمر على كل مسكر ـ ولو من هذه الجهة المتقدمة ـ وأكرم بها من جهة، لأنها من الصحابة الكرام، وهم الفصحاء في العرب، كان العالم بهذا منها حقيقاً بأن يمنعه علمه من الإقدام على شرب القليل من غير عصير العنب إذا ساعده التوفيق، وصحبته العصمة لأنه يعتقد صدق اسم الخمر عليه، وعنده من دين الإسلام ضرورة أن الخمر حرام كثيرها وقليلها، فيكون ـ لا محالة ـ أسعد بهذا الحفظ ممن يرى اختصاص اسم الخمر بعصير اسم العنب إذا أسكر خاصة، ويعتقد مع ذلك أن تحريم القليل والكثير مخصوص بذلك بخلاف ما أسكر كثيره من غيره، فإن القدر المسكر منه هو الحرام وما دونه فحلال كما يقوله 96و// أهل المذهب الأول، كيف وهو مع ذلك ـ في المعنى ـ بمنزلة المسكر من عصير العنب ـ ولذلك قيل في النبيذ منه:

شرب النبيذ قليله وكثيره ... يدعو إلى الفحشاء للأعمال

ترك النبيذ مروءة وسلامة ... والشاربون له من الجهال

وقال آخر:

تركت النبيذ لأهل النبيذ ... وصرت حليفاً لمن عابه

---

(1) انظر ص: 361 من هذا الكتاب.

(2) إشارة إلى حديث «ما يسكر كثيره فقليله حرام».

شـراباً يـدنـس عـرض الـفـتـى ويـفـتـح لـلـشـر أبـوابـه

وسبق إلى ذلك أبو الأسود الدؤلي فقال:

دع الـخـمـر يـشـربـهـا الـغـواة فـإنـنـي رأيت أخاها[1] مغنياً[2] [3] عن مكانها
فـإلا يـكـنـهـا أو تـكـنـه فـإنـه أخـوهـا غـذتـه أمـه بـلـبـانـهـا[4]

قال ابن العربي ما معناه:

«ولا يدل ذلك عنده على أن الأنبذة لا يقع عليها «اسم الخمر» لأنه عنى الأصلية في المنفعة والتجارة، والطيب عندهم، واللذة، وجعل سائر الأنبذة أخاها لعمله عملها.

قال: وقد قال عبيد بن الأبرص[5]:

هـي الـخـمـر يـكـنـونـهـا بـالـطـلا كـمـا الـذيـب يـكـنـى أبـا جـعـده»[6]

---

(1) يريد بأخيها: نبيذ الزبيب أو التمر.
(2) في «ج»: مقنياً.
(3) يقال أغنى عنها غَناء فلان: ناب عنه وأجزأ عنه مُجزأه.
(4) انظر البيتين في «أدب الكاتب»: 315، وورد البيت الثاني في الكتاب لسيبويه: 1/ 46. وفي اللسان ـ لبن ـ.
(5) هو عبيد بن الأبرص الأسدي أبو زياد. ت: نحو 50ق. هـ ـ نحو 600م ـ شاعر من حكماء الجاهلية، وهو أحد أصحاب «المجمهرات» المعدودة طبقة ثانية عن المعلقات عاصر امرأ القيس، وله معه مناظرات، عمر طويلاً حتى قتله المنذر بن ماء السماء، وقد وفد عليه في يوم بؤسه. له ديوان شعر. انظر: الشعر والشعراء: 149، والخزانة: 1/ 323.
(6) ورد صدر البيت في الديوان كالتالي:

«هـي الـخـمـر بـالـهـزل تـكـنـى الـطـلا»

والبيت من قطعته التي قالها قبل أن يقتله «المنذر» والتي مطلعها:

والله إن مـت مـا ضـرنـي وإن عـشـت مـا عـشـت فـي واحـده

انظر الديوان: ص: 62.

والطلاء: بالكسر والمد، مذكر لا غير، أصله القطران الخاثر الذي تطلى به الإبل، وبعض العرب يسمي الخمر الطلاء، يريد بذلك تحسين اسمها. و«عبيد» ضربه مثلاً: أي تظهر لي الإكرام، وأنت تريد قتلي، كما أن الذئب وإن كانت كنيته حسنة، فإن عمله ليس بحسن، وكذلك الخمر، وإن سميت طلاء، وحسن اسمها، فإن عملها قبيح، راجع اللسان: طلي، وانظر العارضة: 8/ 56 ـ 57.

قلت: ولا يقال إن ذلك تشبيه مجازي، لأن الأصل خلافه، وما تقدم من صحة وقوع الخمر لغة على كل مسكر، ـ هو حقيقة ـ يقضي بعدم الاحتياج إليه، والله تعالى أعلم.

[انفصال عجيب][1]:

لعلك تقول: كيف تحفظ العربية العقل من جانبي الوجود والعدم، وتعود على صاحبها بتحقيق النظر، ورسوخ القدم، وقد زعم 96ظ// ابن مضاء[2]: «أنهم تجاوزوا فيها المقدار، وأفرطوا فيما قصروا عليه الإيراد والإصدار، حتى صارت متوعرة المسالك، واهية مباني الناظر فيها والسالك، منحطة الحجج عن رتبة الإقناع، بعيدة الظهور بقربها من الاستحالة والامتناع ولذلك مثل بها فقيل:

ترنو بطرف فاتن فاتر أضعف من حجة نحوي[3]

وإذا أفضي فيها النظر إلى منحط هذه الصفة، ومنع حماها بالحسام المفلول، والقناة المتقصفة[4]، فهي إلى خيال العقل أقرب، وسلامته بها من العنقاء أغرب ـ فاعلم أن الأمر بعكس ما توهمت.

ففي جواب ابن خروف: «أن مجاوزة المقدار إلى حيث انتهى بهم البحث مع تحقيق النظر وفهم مقاصد العرب فهماً، أبعد فيها الناظر المدى، كان أعظم فائدة، وأكثر تصرفاً في عجائب كتاب الله تعالى، وحقيقة معانيه، ونظمه، وإعجازه.

وفي حديث رسول الله ﷺ من الناس أجمعين قال: «وعلى قدر ما تزيد تزاد».

والمراد بكثير من العلل: تمرين الأذهان، ونفوذ الخواطر كما فعل أهل الحساب فيما دققوا به، وأكثروا من وجوه الأعمال، وغير ذلك مما لا يحتاج

---

(1) في «ج»: الفصل مجنيب.

(2) انظر: ص: 80 من كتابه: «الرد على النحاة».

(3) البيت لابن بسام الشاعر في هجاء خاله المازني كما سيوضح ابن الأزرق في ص: 371.

(4) قَصِفَت القناة: انكسرت ولم تبن، اللسان ـ قصف ـ.

إليه، والفقهاء، وأهل الكلام، والمحدثون في علمهم، ووضعهم مسائل مستغنى عنها.

قال: وليس من علم إلا وقد زاد أهله فيه على الكافي منه».

قلت: كثيراً ما كنت أسمع شيخنا الإمام العلامة أبا إسحاق إبراهيم بن فتوح[1] ـ نور الله مضجعه ـ يقول ذلك، وينشد في معناه:

كل أناس بدينهم حسن ثم يعودون بعد للشنع

قال ابن خروف: «وقوله ـ يعني ابن مضاء: «هذه الصناعة توعرت مسالكها، ووهت 97و// مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»[2] دعوى لا تصح، ثم ذكر بعد تمهيد الجواب: أن النحويين ائتموا بالعرب في تفسير ما فسروا من كلامهم كقول سيبويه في باب «ترجمته»: «وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به»، يزعم أنه سمعها من العرب، من ذلك قول العرب في مثل من أمثالها: «اللهم ضَبْعاً[3] وذيباً».

... قال: وكلُّهم يفَسّرُ مَا يَنْوِي»[4] إلى آخر ما ذكر في الترجمة.

قلت: بوب ابن جني على هذا الأصل بقوله: «باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها».

ثم قال: «اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا،

---

(1) هو أبو إسحاق العقيلي: ت: 866هـ ـ 1462م، شيخ ابن الأزرق، وشيخ علماء الأندلس في وقته، كان عالماً بالعربية، حافظاً لكثير من اللغة والأدب، والشعر، كما كان ناسخاً. له خط جيد. انظر رحلة القلصادي: 166 ـ 168. والضوء اللامع: 1/ 30.

(2) انظر الرد على النحاة ص: 80.

(3) جاء في كتاب سيبويه: 1/ 255، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون، قالوا: «اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً»، وزاد المحقق في الهامش عن السيرافي: ذكر أبو العباس المبرد، أنه سمع أن هذا دعاء له لا دعاء عليه، لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأفلتت الغنم، قال: وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنه يريد ذئباً من هاهنا وضبعاً من هاهنا.

(4) م. س: 1/ 255.

وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل وأدل على الحكمة المنسوبة إليها»[1].

ثم مضى في تقرير هذا المعنى إلى أن قال: «حدثني المتنبي شاعرنا، وما عرفته إلا صادقاً قال: كنت عند منصرفي من «مصر» في جماعة من العرب، وأحدهم يتحدث فذكر في كلامه فلاة واسعة قال: يَحِيرُ فيها الطرف قال: وآخر منهم يلقنه سراً من الجماعة بينه وبينه، فيقول له: يَحَار يَحَار، أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيهه إياه على الصواب»[2].

قال عن المبرد: «سمعت عمارة بن عقيل[3] يقرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾[4]، فقلت له: ما تريد؟ فقال: أردت: «سابق النهار» فقلت له: فهلا قلته؟ قال: لو قلته لكان أوزن»[5].

ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها:

أحدها: تصحيح قولنا: أن أصل كذا كذا.

والآخر: أنها فعلت كذا لكذا، ألا تراه إنما طلب الخفة، يدل عليه قوله: «لكان أوزن». أي أثقل في النفس وأقوى، من قولهم: هذا درهم وازن، أي ثقيل، له وزن.

والثالث: أنها قد تنطق بالشيء، غيره في [نفسها][6] أقوى منها لإيثارها التخفيف.

قال ابن خروف: 97ظ// «وهذا كله داخل تحت قول سيبويه: «وكلهم يفسر ما ينوي»، وأجمعت الأمة على صدق خبره».

---

(1) انظر الخصائص: 1/ 237.
(2) م.س: 1/ 239.
(3) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر بن عطية بن الخطفي. ت: 239هـ ـ 853م. كان من أهل البصرة، واسع العلم، كثير الفضل، أخذ عنه المبرد. انظر تاريخ بغداد: 12/ 282 ـ 283، والنزهة: 174.
(4) سورة يس، الآية: 40.
(5) انظر الخصائص: 1/ 249.
(6) في «ج» نفسه.

قال ابن جني: «وسألت الشجري يوماً فقلت له: كيف تجمع دكاناً؟ فقال: دكاكين[1]، قلت: فسِرْحَان[2]؟ قال: سراحين، قلت: فقُرْطَان[3]؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان؟ قال: عثمانُون، فقلت له: فهلا قلت أيضاً عثامين: فقال: أيْش عثمانين؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً»[4].

قال: «وسألته يوماً فقلت له: يا أبا عبد اللّه كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذاك قلت، أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول أخوك أبداً، فقلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ فقال: كذاك، فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول أخوك أبداً؟ فقال: أيْش هذا، اختلفت جهتا الكلام.

قال: فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة، فإنه هو لا محالة.

قال: ومن ذلك ما يروى عن النَّبيِّ ﷺ أنَّ قوماً من العرب أتوه فقال لهم: «من أنتم؟» فقالوا: نحن بنو غيان[5]، فقال: «بل أنتم بنو رشدان»[6]، فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة: إن الألف والنون زائدتان، وإن كان ـ عليه السلام ـ لم يتفوه بذلك، غير أن اشتقاقه إياه من الغي بمنزلة قولنا نحن: إن الألف والنون فيه زائدتان، وهذا واضح.

---

(1) فارسي معرب ـ اللسان ـ دكن.

(2) السِّرحان: الذئب، وقيل الأسد. يجمع على سَرَاح، وسرَاحِين، وسَرَاحِي بغير نون. اللسان ـ سرح ـ.

(3) القُرطاط، والقِرطاط، والقُرطان، والقِرْطان كله لذي الحافر كالحِلس الذي يلقى تحت الرحل للبعير، ويطلق أيضاً على الداهية. اللسان ـ قرطط ـ.

(4) انظر الخصائص: 1/ 242.

(5) غيان: بطن من الأزد، معجم قبائل العرب: 3/ 901.

(6) بنو رشدان: ورواه قوم بنو رِشدان، بكسر الراء، وأن النبي ﷺ قاله على هذه الصيغة ليحاكي به غيان، فبناه على فعلان، وهذا واسع كثير في كلام العرب، إذ أنهم يؤثرون المحاكاة والمناسبة بين الألفاظ تاركين لطريق القياس. اللسان ـ غوى ورشد ـ.

قال: وكذلك قولهم: «إنما سميت هانئاً لتهنأ»[1]، قد عرفنا منه أنهم كأنهم قد قالوا: إن ألف هانيء زائدة، وكذلك قولهم: «فَجَاءَهُم يَدْرِمُ تَحْتَهَا»[2]، أي يقارب خطاه لثقل الخريطة بما فيها، فسمي دارماً، قد أفادنا اعتقادهم زيادة الألف بدارم عندهم.

قال: وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قال: سمعت رجلاً من اليمن يقول: «فلان لغُوب[3] جاءته كتابي فاحتقرها». فقلت له: أفتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة؟ قال: 98و// أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا، وتدربوا، وقاسوا، وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابياً جلفاً جافياً غفْلاً، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يحتجوا[4] هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقه، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا[5] من أجل كذا، وقد شرع العربي لهم ذلك، ووقفهم على سَمْتِهِ وأَمّه»[6].

قال ابن خروف مذيلاً على هذا الكلام: «فنحوا نحوهم، إذ حاجتهم إليها أشد، ثم تجاوزوا ذلك إلى أشياء من العلل، هي عند بعض الناس على طريق الأنس والتمرن، ولا تخرج عند المحقق الفطن، الصحيح النظر، عن مراد العرب بالحجج والبراهين التي تليق بكلامهم، وإن كان العربي إذا سئل عنها لا يعرف صنعتها، فبينوا ـ رضي الله عنهم ـ وضبطوا المعاني الغزيرة، وحصروا الكثير من الكلام في النزر بالقياس، وتجاوزوا إلى غير ذلك».

---

(1) مثل يضرب لمن عرف بالإحسان، «ولتهنأ»: أي لتعول وتكفي ـ اللسان ـ هنأ ـ.

(2) في الخصائص: 1/ 249: «جاء يَدْرِمُ من تحتها»، ودَرَم يَدْرِم: قارب الخطو في عجلة، ومنه سمي دارم بن مالك، وكان يسمى بحر بن مالك بن حنظلة. وذلك أن أباه لما أتاه قوم في حمالة، فقال له: يا بحر ائتني بخريطة، فجاءه يحملها، وهو يدرم تحتها من ثقلها ويقارب الخطو. فقال أبوه: «قد جاءكم يُدارِم»، فسمي «دارماً» لذلك. اللسان ـ درم ـ.

(3) اللغوب: الضعيف الأحمق.

(4) في الخصائص: 1/ 249: «فلا يهتاجوا»، وعلق المحقق على ذلك بقوله: ولم يعرف في اهتاج التعدي.

(5) م.س: 1/ 249: كذا لكذا.

(6) م.س: 1/ 249.

قال في موضع آخر وقد أجرى ذكر علل النحو: «وأنه لا يلزم أن تكون برهانية في كل موضع، قالت الحكماء: «من التمس البرهان على كل شيء فهو أبله»، لأنه لا فرق بين من التمس من المهندس إقناعاً، ومن التمس من الخطيب برهاناً، إن كل واحد منهما أبله، فمن التمس من المهندس برهاناً في صناعته، فهو عالم حكيم همته الحق، ومن التمس من الخطيب إقناعاً على أن «زيداً» عفيف هو أيضاً عالم حكيم همته الحق، وأعطى كل شيء حقه، ومن علل النحو ما هو برهان، ومنها ما هو إقناع».

قلت: يعني بالبرهان ما أشار إليه ابن جني: «من نحو قلب الألف واواً للضمة قبلها نحو: «ضويرب» في «ضارب»، و«قريطس» في «قرطاس»».

قال: «فهذا ونحوه مما لا بد منه من قبل، أنه ليس في القوة والاحتمال في الطبيعة وقوع الألف بعد الكسرة ولا الضمة، فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها، فهذه علته 98ظ// برهانية لا لُبْس فيها، ولا توقف للنفس عنها» اهـ.

ولا يعني بالبرهان المعروف بالشروط في صناعة المنطق فإنه على ذلك الحد لا يجري في هذه الصناعة، ولا يضرها ذلك، لأن مادتها توجب الاكتفاء بما دون ذلك.

وقد نبه بعض الشيوخ على أن أكثر الأقاويل التصديقية في هذه الصناعة [خطابية][1] وشعرية، وأعظم ما ترتقي إليه أن تكون جدلية إقناعية، وأما أن تكون برهانية، فليس ذلك فيها بممكن.

قال ابن خروف: «واستشهاده على ضعف حجج النحويين ببيت هجي به نحوي، غفلة، وعدول عن الحق، ومن هجا فجر. قالوا: والهاجي ابن بسام، والمهجو خاله أبو عثمان المازني».

---

(1) في الأصول: خطبية.

المقصد الرابع: حفظ النسل:

ويسميه بعض العلماء بـ«النسب» وحفظه بالعربية يظهر باعتبار أمرين:

أحدهما: إعانتها على فائدة المعرفة به.

والثاني: منعها من الوقوع فيما يفسده الجهل بها.

فأما الأول: فلا يخفى أن المعرفة بصحة النسب يترتب عليها تأكيد صلة الرحم ومبرة المودة، في القربى فيما بين المتنسبين إلى أب واحد، وذلك مشهود بورود الأمر به، وحصول المصلحة بامتثاله، وإذا كانت المعرفة بهذه الصناعة سبباً في تحقيق ما ترتب عليه ذلك، فقد حفظت هذا الأصل الضروري من هذه الجهة لا محالة، وبيانه بمثالين:

المثال الأول:

أنه يقال في النسب إلى أمية «أموي» بضم الهمزة كـ«جُهَيْنَة»[1] في جهني، و«أَموي»[2] بفتح الهمزة، كما كسروا الباء في «بِصري»[3] و«أُمَيِّيّ»[4] بأربع ياءات مع ضم الهمزة.

وإذا سمع ذلك الجاهل بهذه الصناعة، ربما ظن تغايرها، وأن من انتسب إلى واحد منها على الخصوص لا يلتقي مع المنتسب 99و// إلى ما سواه، وحينئذ فلا يحصل بينهما تظافر التحام النسب، واشتراك القرابة المأمور بوصل رحمها، بل الحاصل ضد ذلك، وهو مباعدة ذوي الأرحام، واجتناب مواصلتهم، وذلك إخلال بحفظ النسب ظاهر، لكن قد عرض في هذا المثال

---

(1) جُهَيْنَة تصغير جُهْنَة.

(2) وربما فتحوا أموي، على غير القياس، اللسان ـ أما ـ.

(3) في البصرة ثلاث لغات: بَصْرة، وبِصرة، وبُصرة، واللغة العالية البَصرة بالفتح. اللسان ـ بصر ـ.

(4) أمي على الأصل: اجروه مجرى نُمَيري وعقيلي، وليس أميي بأكثر في كلامهم، إنما يقولها بعضهم. اللسان ـ أما ـ.

اختصاص بعض مستعملاته في الموالي دون الصرحاء[1]، وذلك إن صح فبحسب العرف لا من جهة المدلول العربي.

المثال الثاني:

أنه يقال أيضاً في النسب إلى تغلب: «تغلِبِيّ بإقرار الكسرة في اللام، وتغلبي[2] بتحويل كسرتها فتحة، والجاهل بذلك من هذه الصناعة يظن التغاير بينهما فيلقاه في ذلك ما لقي في المثال فوقه، بتقدير سماعه مكسور اللام بالنسبة إليه، ومفتوحها بالإضافة إلى انتساب غيره.

تنبيه على عكس:

قد يقع خلل هذا الحفظ باعتبار مقابل ما تقدم في صحة الانتساب، واعتماداً على ظاهر ما يوهم تلك الصحة، فيقع الإنسان في وصمة الانتساب إلى غير قبيله، وكثيراً ما يعرض ذلك من جهة الاشتراك اللفظي كما في قضية الواثق[3] مع المازني لما دخل عليه وقال: «ممن الرجل؟ فقال المازني: من بني مازن، فقال الواثق: أي الموازن؟ أمازن تميم، أم مازن قيس، أم مازن ربيعة؟ فقال: مازن ربيعة»[4]، ففي استفهام الواثق عن تحقيق النسب دليل على سلوكه مسالك الصواب فيما يجب من ذلك.

وأما الثاني: فوجهه أن العربية لما كانت تفيد المعرفة باللسان العربي، فلا جرم أنها تحفظ من الوقوع فيما يؤدي إلى قدح في النسب بسبب فساد العصمة بكلام يصدر من لافظ به، وهو لا يدري موقعه في اللسان، فينفذ عليه الطلاق في نفس الأمر، وهو لا يشعر به، ولا يعلم أن من الواجب عليه فراق زوجه،

---

(1) رجل صريح النسب: أي خالصه.

(2) تغلَبي بفتح اللام استيحاشاً لتوالي الكسرتين مع ياء النسب.

(3) هو هارون بن محمد المعتصم تاسع الخلفاء العباسيين، ولد في بغداد، وتوفي بسامراء: سنة 232هـ ـ 943م. شغل بالخلافات الكلامية. تاريخ بغداد: 14/ 15 ـ 21.

(4) انظر: طبقات الزبيدي: 91.

وقطع نسب من ولد له، بعد تحقق حنثه في بعض الصور.

وإذا كان الجهل بالعربية يوقع في هذا الفساد العظيم، والعلم بها مانع منه لا محالة، وهو معنى حفظها للنسب من هذه الجهة الأخرى، وقد وقع للعلماء ذكر مسائل من هذا النوع هي له أمثلة.

المسألة الأولى:

حكاية الكسائي مع أبي يوسف القاضي.

فحكى الزبيدي عن «الأحمر[1] قال: دخل أبو يوسف القاضي على هارون الرشيد والكسائي عنده يلاعبه، ويمازحه فقال له أبو يوسف: هذا الكوفي قد استفرغك[2] وغلب عليك، فقال له: يا أبا يوسف إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي، فأقبل الكسائي على أبي يوسف فقال: يا أبا يوسف هل لك في مسألة؟ قال: نحو أو فقه؟ قال: بل فقه، فضحك الرشيد حتى فحص برجله، ثم قال: تلقي على أبي يوسف فقهاً؟!... قال: نعم. يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟

قال: إن دخلت الدار طلقت. قال: أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد ثم قال: كيف الصواب؟ قال: إذا قال: «أن» فقد وجب الفعل، وإذا قال: «إن» لم يجب، ولم يقع الطلاق. قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يدع أن يأتي الكسائي»[3].

المسألة الثانية:

قصتها أيضاً في نوع من هذا.

---

(1) هو علي بن المبارك الأحمر، مؤدب الأمين، أديب، نحوي. صرفي، صحب الكسائي. اختلف في سنة وفاته: ما بين 194هـ و206هـ، من تصانيفه: «التصريف»، و«كتاب تفنن البلغاء». انظر: طبقات الزبيدي: 134، والنزهة: 97، والإنباه: 2/ 313 ـ 317.

(2) استفرغك، أي بذل جهداً في الاستيلاء عليك.

(3) طبقات الزبيدي: 127.

فحكى الخطيب في «تاريخ بغداد»[1] «أن أبا يوسف كان يقع في الكسائي ويقول: إيش يحسن؟! إنما يحسن شيئاً من كلام العرب، فبلغ الكسائي ذلك، فالتقيا عند الرشيد، وكان الرشيد يعظم الكسائي لتأديبه إياه، فقال لأبي يوسف: يا يعقوب، إيش تقول في رجل قال لامرأته طالق، طالق، طالق؟ قال: واحدة، قال: فإن قال لها: أنت طالق، أو طالق، أو طالق؟ قال: واحدة. قال: فإن قال لها: 100و// أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق، قال: واحدة، قال: فإن قال لها: أنت طالق وطالق وطالق؟ قال: واحدة.

قال الكسائي: يا أمير المؤمنين، أخطأ يعقوب في اثنتين، وأصاب في اثنتين، أما قوله: أنت طالق، طالق، طالق فواحدة، لأن الثِّنْتَين الباقيتين تأكيد كما تقول: أنت قائم، قائم قائم، وأنت كريم، كريم كريم، وأما قوله: أنت طالق، أو طالق أو طالق، فهذا شك، وقعت الأولى [التي][2] تتيقن، وأما قوله: طالق ثم طالق، ثم طالق، فثلاث لأنه نسق، وكذلك طالق وطالق وطالق» اهـ.

قلت: مذهب مالك ـ رضي الله عنه ـ في المثال الأول لزوم الثلاث إلا أن ينوي الواحدة بنى بها أو لم يبن.

ووجهه ابن رشد: «بأن احتمال إرادة الثلاث أظهر»، فيحمل على ذلك عند عدم النية.

قال ابن شاس[3]: وإن قصد بالثالثة تأكيد الثانية، وبالثانية الإيقاع، وقعت اثنتان وفي الثاني: . . . .[4].

---

(1) انظر: 11/ 406.

(2) ساقط من «أ».

(3) هو عبد الله بن محمد بن شاس الجذامي السعدي المصري، جلال الدين، أبو محمد، شيخ المالكية في عصره، كان فقيهاً فاضلاً في مذهبه، وصنف في مذهب مالك كتاب «الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة». ت: 610هـ ـ 1213م. انظر: الديباج: 1/ 443، والشذرات: 5/ 69.

(4) بياض في الأصول.

وفي الثالث: وقوع الثلاث في المدخول بها ولا ينوي، وواحدة في غيرها، كذا عند ابن رشد وابن الحاجب[1].

وقال ابن عرفة: «الصواب رده لقول الشيخ»[2].

فقال ابن حبيب[3]: «إن قال: أنت طالق، ثم أنت طالق، أو قال: ثم طالق، أو قال: وأنت، أو قال: وطالق، حتى أتم ثلاثاً، فهي ثلاث لا ينوي، بنى بها أو لم يبن».

ولقول ابن عات[4]: «سواء دخل بها أو لم يدخل»، يريد وقد نقل عن كتاب «الدعوى»[5] مثل نقل ابن حبيب على الجملة.

وفي الرابع المشهور منه كما في الثالث، وفيه ما لابن عرفة مع ابن رشد وابن الحاجب وقد صرح بذلك في كتابه مستدلاً عليه، فإليك النظر فيه.

المسألة الثالثة:

قال القرافي: «حكى صاحب كتاب «مجالس العلماء»[6] أن الرشيد كتب إلى قاضيه أبي يوسف 100ظ// هذه الأبيات، وبعث إليه يمتحنه بها:

---

(1) هو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين، عرف بابن الحاجب، لأن أباه كان حاجباً. ت: 646هـ ـ 1249م، فقيه مالكي، من كبار العلماء بالعربية من تصانيفه: «الكافية في النحو» و«الشافعية في الصرف» و«مختصر في الفقه» يسمى «جامع الأمهات» و«منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل». انظر الوفيات: 3/ 243 ـ 250، وطبقات القراء: 1/ 508.

(2) كذا في سائر الأصول، فلا ندري من هو؟.

(3) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي أبو مروان. ت: 238هـ ـ 852م. من علماء المالكية. له تصانيف منها: الكتب المسماة بـ«الواضحة في السنن والفقه» و«كتاب فضائل الصحابة»، و«غريب الحديث» و«سيرة الإمام». انظر الديباج: 2/ 8 ـ 15.

(4) هو هارون بن أحمد بن جعفر بن عات أبو محمد النَّفَرِي الشاطبي. ت: 582هـ ـ 1186م. مقرىء، فقيه، قاض، من فقهاء المالكية، استقضى بشاطبة، وحمدت سيرته، وله تآليف منها: «الطرر الموضوعة على الوثائق المجموعة» لابن فتوح. انظر: مخ فهرست المنتوري وقد أشار إلى تآليف ابن عات. وطبقات القراء: 2/ 345.

(5) كذا في سائر الأصول ولم نهتد إليه.

(6) مجالس العلماء للزجاجي: ص: 338 ـ 342.

فإن ترفقي يا هند، فالرفق أيمن ... وإن تخرقي يا هند فالخرق[1] أشأم

فأنت طلاق[2] والطلاق عزيمة ... ثلاثاً، ومن يخرق[3] أعق وأظلم

فبيني بها إن كنت غير رفيقة ... وما لامرىء بعد الثلاث مقدم

وقال له: إذا نصبنا «ثلاثاً» كم يلزمه؟ وإذا رفعنا كم يلزمه؟ فأشكل عليه ذلك، وحمل الرقعة للكسائي، وكان معه في الدرب، فقال له الكسائي: اكتب له في الجواب يلزمه في الرفع واحدة، وفي النصب ثلاثاً».

قال القرافي: «يعني أن الرفع يقتضي أنه خبر عن المبتدأ الذي هو الطلاق الثاني، ويكون منقطعاً عن الأول، فلم يبق إلا قوله: فأنت طالق، فيلزمه واحدة، وفي النصب يكون تمييزاً لقوله: فأنت طالق، فيلزمه الثلاث.

زاد في «القواعد»[4]: فإن قلت: إذا نصبناه أمكن أن يكون تمييزاً عن الأول كما قلت، وأمكن أن يكون منصوباً على الحال من الثاني، أي الطلاق معزوم عليه في حال كونه ثلاثاً أو تمييز له فلم خصصته بالأول؟».

قلت: الطلاق الأول منكر يحتمل بحسب تنكيره جميع مراتب الجنس وأعداده وأنواعه من غير تنصيص على شيء من ذلك لأجل التنكير، فاحتاج للتمييز ليحصل المراد من ذلك المنكر المجهول.

وأما الثاني: فمعرفة استغني بتعريفه واستغراقه الناشىء عن لام التعريف عن البيان، فهذا هو المرجح.

قال: «ويحكى أن الرشيد بعث له بهذه الرقعة أول الليل، وبعث أبو يوسف الجواب بها أول الليل على حاله، وجاء من آخر الليل بغال موسقة قماشاً

---

(1) الخُرق: ضد الرفق.

(2) أي فأنت طالق، أو ذات طلاق.

(3) حذف الفاء التي هي جواب الجزاء. وكان حقه أن يقول: ومن يخرق يندم، أو من يخرق فهو أعق وأظلم، ولكنه حذف والحذف جائز في الشعر.

(4) انظر القواعد: 3/ 165.

وتحفاً جائزة على جوابه، فبعث بها أبو يوسف إلى الكسائي، ولم يأخذ منها شيئاً 101و// بسبب أنه الذي أعانه على الجواب فيها»[1] اهـ.

قال بعض الشيوخ: «فتأمل ـ حفظك الله ـ افتقار هذا القاضي الجليل إلى سؤال هذا الحبر في علم اللسان».

المسألة الرابعة:

ما يحكى عن الإمام الحافظ أبي عبد الله بن الفخار القرطبي[2] أنه لما دخل القيروان راحلاً إلى الحج، حضر مجلس الشيخ أبي محمد بن أبي زيد وتعرض له، فألقى عليه أصحابه صعاب المسائل، فأجابهم حتى أملوه، فقال لهم: «قد كثرتم علي، ومن حقي أن تسمعوا مني مسألة واحدة، فقالوا: نعم، فقال: ما تقولون في رجل قال: زوجي طالق ثلاثاً إن لم أطأها «في هذا اليوم»، ولا أغتسل من جنابة حتى تغرب الشمس، وأصلي الصلوات الخمس في جماعة، فوقفوا على الجواب، وتحيروا، فلم يُلقوا عليه بعد مسألة».

قال أبو مروان ابن حيان[3] في «بعض كتبه التاريخية» ـ وقد ذكر هذه الحكاية ـ: «وهذه المسألة كاللغز، فيها تقديم وتأخير في السؤال، والعبارة».

قلت: فسر ذلك بعض من قيد في المسألة بما ملخصه: «أن يكون على قوله: «في هذا اليوم» ظرف للطلاق أو للوطء، والأول أليق. فيكون الطلاق مؤقتاً باليوم الذي هو فيه، والوطء غير مؤقت، فيبرّ بوطئه واغتساله بعد غروب

---

(1) م.س: 3/ 165.

(2) هو محمد بن عمر بن يوسف بن شكوال القرطبي أبو عبد الله المعروف بابن الفخار. ت: 419هـ ـ 1028م. فقيه، عالم بالكتاب والسنة من الحفاظ الراسخين. له كتاب التبصرة. انظر: الديباج: 235 ـ 236.

(3) هو حيان بن خلف الأموي بالولاء، أبو مروان القرطبي. ت: 469هـ ـ 1076م، مؤرخ كان صاحب لواء التاريخ في الأندلس. من كتبه: «المقتبس» في تاريخ الأندلس و«المتين» في تاريخ الأندلس أيضاً، و«كتاب تراجم الصحابة». انظر: الجذوة للحميدي: 200، والوفيات: 2/ 218 ـ 219.

الشمس، وبعد أن صلى المغرب في جماعة، وصلى أيضاً الصلوات الخمس في جماعة.

وأما الثاني: فيبعد أن يقصده ابن الفخار لوضوح تصوره، وهو أن يكون قال هذا الكلام غدوة اليوم قبل صلاة الصبح، فيصلي صلوات النهار في جماعة، ثم يطأها بعد العصر، فإذا غربت الشمس اغتسل ساعة غروبها، وأدرك صلاة الجماعة وصلى العشاء كذلك في جماعة، فحصل البر، وصدق الإخبار.

قلت: ولابن الفخار كلام في المسألة ذكر فيها وجوهاً من التفريع، أبدع فيه كل الإبداع فإليك النظر فيه في 101ظ// «مسائله النحوية».

المسألة الخامسة:

قال القرافي في «قواعده»[1]: «أنشد بعض الفضلاء:

ما يقول الفقيه أيده اللـ ـه ولا زال عنده إحسان

في فتى علق الطلاق بشهر قبل ما قبل قبله رمضان

ثم قال: اعلم أن هذا البيت من نوادر الأبيات وأشرفها معنى، وأدقها فهماً، [وأغربها][2] استنباطاً، لا تدرك معناه إلا العقول السليمة، والأفهام المستقيمة، والفكر الدقيقة من أفراد الأذكياء، وآحاد الفضلاء والنبلاء.

قال عن بعض شيوخه[3]: وقد سئل عنه أنه ينشد على ثمانية أوجه لأن ما بعد «قبل» الأول قد يكون «قبلين»، وقد يكون «بعدين»، وقد يكونان مختلفين، فهذه أربعة أوجه كل منها قد يكون قبله، وقد يكون قبله بعد، فصارت ثمانية.

قال: وأذكر قاعدة ينبنى عليها تفسير الجميع، وهو أن كل ما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالغهما لأن كل شهر حاصل بعدما هو قبله، وحاصل قبل ما هو بعده، فلا يبقى حينئذ إلا بعده رمضان، فيكون شعبان أو قبله رمضان، فيكون

---

(1) انظر: 1/ 63 ـ 64.

(2) في الأصول: وأغرها، والتصويب من القواعد.

(3) في م.س: 1/ 64، جمال الدين أبو عمرو.

شوال، فلم يبق إلا ما جميعه قبل أو جميعه بعد، فالأول هو الشهر الرابع من رمضان، لأن معنى:

«. . قبل ما قبل قبله رمضان»

شهر تقدم رمضان قبل شهرين قبله، وذلك ذو الحجة، والثاني هو الرابع أيضاً، ولكن على العكس لأن المعنى: «بعد ما بعد بعده رمضان» شهر تأخر رمضان بعد شهرين بعده، وذلك جمادى الآخرة» اهـ.

قال: «فإذا تقرر ذلك، فقبل ما قبل قبله «رمضان، ذو الحجة». وقبل ما بعده بعده «رمضان، شعبان»، لأن المعنى قبله رمضان وذلك شوال، وقبل ما بعد قبله «رمضان، شوال» لأن المعنى أيضاً قبله 102و// رمضان، وذلك شوال فهذه الأربعة الأول.

ثم خذ[1] الأربعة الأخر على ما تقدم، فإن بعد ما قبل قبله «رمضان، شوال»، لأن المعنى قبله «رمضان»، وذلك «شوال»، وبعد ما بعد بعده «رمضان» فهو «جمادى الآخرة»، وبعد ما قبل بعده «رمضان، شعبان» لأن المعنى بعده «رمضان» وذلك «شعبان»، وبعد ما بعد قبله «رمضان، شعبان»، لأن المعنى بعده رمضان وذلك «شعبان»» اهـ[2].

ثم تكلم على البيت بكلام كثير، وقبل ذلك ذكر أنه يشتمل على سبعمائة مسألة وعشرين مسألة من المسائل الفقهية، والتعاليق اللغوية[3] فراجعه من هناك ففيه فوائد.

المقصد الخامس: حفظ المال:

وقبل ظهور حفظه فلا بد من استحضار وجوب العناية بما يجمع بين استجلابه، وحفظه بعد حصوله، وإذا تأملت العربية وضح منها أنها جامعة بين

---

(1) م.س: 1/ 64: أجر.

(2) و(3) م.س: 1/ 64 وما بعدها.

الطرفين: طرف استجلاب المال، وطرف حفظه بعد حصوله، وعند ذلك فلتكن العناية بها أكيدة.

الطرف الأول:

وفيه حكايات يدل برهان وقوعها على استجلاب العلم بالعربية للأموال العريضة اهتماماً بها وعناية.

الحكاية الأولى:

قال النضر بن شميل[1]: «كنت أدخل على المأمون في سمره، فدخلت يوماً، وعلي إزار مرقوع[2]، فقال لي: يا نضر ما هذا التقشف؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أنا شيخ، وحَر مَرْو[3] كما ترى، فأحببت أن أتبرد بهذه الخلقان»[4].

زاد الحريري[5] في «درة الغواص»[6]: قال: «لا، ولكنك قشف».

قال النضر: «فجرى بنا الحديث في ذكر النساء فقال المأمون: حدثنا هشيم بن بشير[7]، قال: حدثنا مجالد[8] عن الشعبي عن ابن عباس ـ رضي الله

---

(1) هو النضر بن شميل المازني التميمي من أهل مرو. ت: 203هـ ـ 818م، أخذ عن الخليل بن أحمد، وعن فصحاء العرب، وصنف كتباً منها: كتاب «غريب الحديث» وكتاب «المعاني» وكتاب «الأنواء»، وكتاب «المدخل إلى كتاب العين». انظر: طبقات الزبيدي: 55 ـ 61، والنزهة 85 ـ 88.

(2) مرقوع: من رقع الثوب إذا ألحم خرقه، وأصلحه بالرقاع.

(3) مرو الروذ: مدينة بخراسان ـ فارس ـ افتتحها الأحنف بن قيس من قبل عبد الله بن عامر في خلافة عثمان. انظر الروض المعطار: 533 ـ 534.

(4) انظر: طبقات الزبيدي: 57، والنزهة مع بعض اختلاف: 85 ـ 86.

(5) هو القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري الشافعي أبو محمد. ت: 516هـ ـ 1122م، أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر، من تآليفه: «المقامات» و«درة الغواص» و«ديوان شعر». انظر: النزهة: 379 ـ 381، والوفيات: 4/ 63 ـ 68.

(6) انظر: ص: 142.

(7) هو هشيم بن بشير بن القاسم السلمي. ت: 183هـ ـ 779م، الحافظ: العلم، سمع الزهري، وحصين بن عبد الرحمن، وروى عنه يحيى القطان، وأحمد. انظر: طبقات ابن سعد: 7/ 313، وميزان الاعتدال: 4/ 306.

(8) هو مجالد بن سعيد بن عمير أبو عمرو الكوفي، روى عن الشعبي وغيره. ت: 144هـ ـ 761م، انظر التهذيب: 10/ 39 ـ 41.

عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيما رجل تزوج امرأة لدينها وجمالها كان ذلك سداد من عوز**».

قلت: 102ظ// يا أمير المؤمنين صدق هشيم. حدثنا عوف بن أبي جميلة الأعرابي[1] قال: حدثنا الحسن بن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أيما رجل تزوج امرأة لدينها وجمالها كان في ذلك سداد من عوز**».

قال: وكان المأمون متكئاً فاستوى جالساً ثم قال: يا نضر كيف قال هشيم: «سَدَاد» ولم يقل سِدَاد، وما الفرق بينهما؟ قال: قلت: يا أمير المؤمنين، «السّداد» القصد في الدين والسبيل، والسِّداد بالكسر من الثغر والثلمة.

زاد الحريري: و«السِّداد» بالكسر: البُلغة[2]، وكل ما سددت به شيئاً، فهو «سِداد»[3].

قال: «وتعرف ذلك العرب؟ قلت: نعم، قال الشاعر[4]:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ... ليوم كريهة وسِداد ثغر

كأني لم أكن فيهم وسيطا ... ولم تك نسبتي في آل عمرو[5]

---

(1) هو عوف بن أبي جميلة العبدي أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي. ت: 146هـ ـ 763م. انظر: التهذيب: 8/ 166 ـ 167.

(2) البلغة: ما يكفي من العيش ولا يفضل.

(3) درة الغواص: 142.

(4) هو عبد الله بن عمر... بن عثمان بن عفان العرجي، من شعراء قريش الذين شهروا بالغزل والنسيب، حبس حتى مات في سجنه. كان حياً إلى حدود 120هـ ـ 738م. له ديوان شعر ـ راجع أخباره في الأغاني: 1/ 356 ـ 388.

(5) البيتان في الأغاني: 1/ 384 ـ 385، ضمن أبيات قالها في حبسه وفي اللسان: سدد، وسط. وسداد ثغر بالكسر لا غير، وهو سد الثغر بالخيل والرجال.
والوسيط في قومه: إذا كان أوسطهم نسباً، وأرفعهم مجداً.
وآل عمرو: يريد عمرو بن عثمان بن عفان.

قال: قبح الله اللحن، وفي رواية «من لا أدب له»[1]، قلت: يا أمير المؤمنين إنه لحن هشيم ـ وكان هشيم لحانة ـ فاتبع أمير المؤمنين لفظه كما تتبع أخبار الفقهاء، ثم قال: يا نضر، هل تروي من الشعر شيئاً؟ قلت: نعم، يا أمير المؤمنين، قال: فأنشدني أخلب بيت قالته العرب، قال: قلت: هو قول حمزة بن بيض[2] حيث يقول في الحكَم[3]:

تقول لي، والعيون هاجعة ... أقم علينا يوماً فلم أقم
أي الوجوه انتجعت؟ قلت لها ... وأي وجه إلا إلى الحكم
متى يقل صاحبا سرادقه ... هذا ابن بيض بالباب يبتسم[4]

قال: أحسن والله ما شاء!...

قال: فأنشدني أنصف بيت قالته العرب، قلت: قول أبي [عروبة][5] المدني يا أمير المؤمنين إذ يقول: 103و//

إني وإن كان ابن عمي واغرا ... لمزاحم من خلفه ووارئه
ومعده نصري، وإن كان امرءا ... متباعداً في أرضه وسمائه
وأكون والي سره وأصونه ... حتى أصير إلى زمان إخائه
وإذا الحوادث أجحفت بسوامه ... قرنت صحيحتنا إلى جربائه
وإذا دعا باسمي ليركب مركبا ... صعبا، ركبت له على سِيسَائه[6]
وإذا رأيت عليه برداً ناضرا ... لم يلقني [متمنياً][7] لردائه

قال: أجاد والله ما شاء، فأنشدني أقنع بيت قالته العرب، قال: قلت:

---

(1) في النزهة: 87.

(2) هو حمزة بن بيض الحنفي: شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كوفي ماجن، من فحول طبقته. توفي نحو 116هـ ـ 734م. وقيل: 120هـ. انظر: معجم الأدباء: 10/ 280 ـ 289.

(3) في معجم الأدباء 10/ 287: الحكم بن مروان، وفي اللسان: الحكم بن أبي العاصي ـ بيض ـ.

(4) انظر الأبيات في معجم الأدباء: 10/ 286 ـ 287، واللسان ـ بيض ـ.

(5) ساقطة من الأصول.

(6) السيساء في الأصل: منتظم فقار الظهر، ومن الدواب موضع الركوب.

(7) في «أ» متهنياً.

قول الراعي[1] حيث يقول:

أطلب ما يطلب الكريم من الـ رزق لنفسي فأجمل الطلبا
وأحلب الثرة الصفي[2] ولا أجهد أخلاف غيرها حلبا
إني رأيت الكريم، وهو إذا[3] رغبته في صنيعة رغبا
والنذل لا يطلب العلا فهو لا يعطيك شيئاً إلا إذا رهبا
كمثل عير[4] موقع هو لا يعطيك جرياً إلا إذا ضربا
ولم أجد عزة الحياة سوى ذا الدين - لما اختبرت - والحسبا
قد يدرك الخافض المقيم وما شد لعَنْسٍ رحلاً ولا قتبا[5]
ويحرم الرزق ذو المطية والـ رَحل، ومن لا يزال مغتربا[6]

قال: أحسن والله ما شاء! ما مالك يا نضر؟ قلت: فريضة لي بمرورروذ أتضهلها[7] وأتمززها[8].

قال: أفلا أفيدك إلى مالك مالاً؟ قلت: إني إلى ذلك لمحتاج. قال: فتناول 103ظ// الدواة، والقرطاس وكتب - ولم أدر ما كتب - ثم قال: يا نضر كيف تقول إذا أمرت أن تترب[9] كتاباً: قال: قلت: أتربه، قال: فهو ماذا؟

---

(1) هو عبيد بن حصين النميري. ت: 90هـ - 709م، كان من رجال العرب ووجوه قومه كان يقال في شعره: كأنه يعتسف الفلاة بغير دليل، أي أنه لا يحتذي شعر شاعر. ولا يعارضه، وكان مع ذلك بذياً هجاء لعشيرته. انظر طبقات الشعراء: 1/ 502.

(2) في مجموع شعره 17: الدِّرة الصفاء، والثَّرة من الشاة والناقة: الواسعة الإحليل. والصفي: الغزيرة اللبن وتجمع على صفايا.

(3) في مجموع شعره: 17 «إنّي رَأَيتُ الفَتَى الكَرِيمَ إذَا».

(4) عَيْرٌ موقَّع: الموقع الذي بظهره آثار الدبر لكثرة ما حمل عليه وركب، قال صاحب اللسان - وقع -.
«مثل الحمار الموقع للظهر لا يحسن مشياً إلا إذا ضربا»

(5) القتب: الرحل.

(6) انظر: «شعر الراعي وأخباره»: 17 - 18.

(7) عطية ضهلة: أي نزرة، والضَّهْل: المال القليل - اللسان - ضهل. أي أنه يكتفي بالقليل منها.

(8) تمزز الشيء: تمصص.

(9) ترب وأترب الشيء: جعل عليه التراب.

قلت: مترب، قال: فمن الطين، قلت طنه، قال: فهو ماذا؟ قلت: مطين، قال: فمن السحاءة[1]، قال: قلت: سحه، قال: فهو ماذا؟ قال: قلت: مَسْحِيٌّ، ومَسْحُوٌّ، قال: يا غلام، أترب، واسْحُ، وطِنْ، ثم قام، فصلى بنا المغرب ثم قال لغلام فوق رأسه: تبلغ معه بهذا الكتاب إلى الفضل بن سهل[2]، قال: فدخلنا عليه، فتناول الكتاب، فقرأه وقال: يا نضر، إن أمير المؤمنين أمر لك بخمسين ألف درهم فما القصة؟ قال: فحدثته الحديث، ولم أكتمه شيئاً، قال: فقال لي: لحنت أمير المؤمنين!... قال: قلت: كلا، إنما هشيم لحن، وكان لحانة، فتبع أمير المؤمنين لفظه وقد تتبع ألفاظ العلماء، فأمر لي بثلاثين ألف درهم، فأخذت بكلمة واحدة استفادها ثمانين ألف درهم»[3].

قلت: وينظر إلى هذه الحكاية ما نقله ابن الجوزي «أنه كان عند المهدي مؤدب يؤدب الرشيد، فدعاه يوماً المهدي وهو يستاك فقال: كيف تأمر بالسواك؟ فقال: «استك» يا أمير المؤمنين. فقال المهدي: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[4] ثم قال: التمسوا من هو أفهم منه، قالوا له: رجل يقال له علي بن حمزة الكسائي من أهل الكوفة قدم من البادية قريباً، فلما دخل، قال: لبيك يا أمير المؤمنين، وقال: كيف تأمر بالسواك؟ قال: «سك» يا أمير المؤمنين، قال: أحسنت. وأمر له بعشرة آلاف درهم»[5].

فائدة:

قال الحريري ـ رحمه الله ـ إثر سياقه للحكاية الأولى: «وقد أذكرني هذا

---

(1) السِّحاءة: ما يُشَدُّ به الكتاب، سحى يسحو: شده بسحاءة.

(2) هو الفضل بن سهل بن عبد الله السرخسي أبو العباس الملقب بذي «الرياستين». قتل سنة 202هـ ـ 817م، اغتاله نفر دخلوا عليه فقتلوه، أسماه المأمون: ذا الرياستين لتدبيره أمر السيف والقلم، وفوض إليه أموره كلها فكان أكرم الناس عهداً، وأحسنهم وفاء، انظر: تاريخ بغداد: 12/ 339 ـ 343.

(3) هذه الحكاية نقلها ابن الأزرق عن طبقات الزبيدي: ص: 57 ـ 60، والأغاني: 16/ 153 ـ 154، ودرة الغواص: 141 ـ 143، وقد أوردها باختصار.

(4) سورة البقرة، الآية: 156.

(5) تاريخ بغداد: 11/ 406.

المثل أبياتاً أنشد فيها أحد أشياخي - رحمهم الله - لأبي الهيذام[1] وهي: 104و//

لي صديق هو عندي عوز	من سداد لا سداد من عوز
وجهه يذكرني دار البلى	كلما أقبل نحوي وضَمَزْ؛[2]
وإذا جالسني جرعني	غصص الموت بكرب وَعَلَزْ؛[3]
يصف الود إذا شاهدني	فإذا غاب وشى بي وَهَمَزْ
كحمار السوء يبدي مرحا	فإذا سيق إلى الحمل غَمَزْ؛[4]
ليتني أعطيت منه بدلا	بنصيبي شر أولاد المَعَزْ
قد رضينا بيضة فاسدة	عوضاً منه إذا البيع نَجَزْ»[5]

قلت: وهنا أيضاً حكايتان يذكرهما ذلك المثل إحداهما:

رواه «ابن الجوزي» في «أخبار الحمقى والمغفلين»[6] عن «يحيى بن أكتم» قال: «قدَّم رجل ابنه إلى بعض القضاة ليحجر عليه، فقال فيما قال: أصلح الله القاضي إن كان يصلح[7] آيتين من كتاب الله فلا تحجر عليه، فقال له القاضي: اقرأ، فقال الفتى:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا	ليوم كريهة وسِدَادِ ثَغْرِ

فقال أبوه: أصلحك الله إن قرأ آية أخرى فلا تحجر عليه، فحجر القاضي عليهما جميعاً».

---

(1) هو عامر بن عمارة بن خُريم المري، شامي، شاعر، فحل، وفارس مشهور، كان عامل الرشيد بسجستان. انظر: سمط اللآلىء: 1/ 593.

(2) ضمز يضمز ضمزاً: سكت.

(3) العلز: الضجر والقلق.

(4) غمز: ظهر عيبه أو داؤه.

(5) انظر: درة الغواص: 143 ـ 144.

(6) انظر: ص: 75 ـ 76.

(7) في أخبار الحمقى 76: يحسن.

الثانية: ما ذكره ابن العربي في «العارضة»[1] «مسنداً أن أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ كان له جار بالكوفة إسكاف، كان يعمل نهاره أجمع حتى إذا جنه الليل، رجع إلى منزله، وقد حمل لحماً فطبخه، أو سمكة فشواها، ثم لا يزال يشرب حتى إذا دب الشراب فيه غزل بصوت وهو يقول:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر 104ظ//

فلا يزال يشرب ويردد هذا البيت حتى يأخذه النوم، وكان أبو حنيفة يسمع جلبته، وكان يصلي الليل كله، ففقد صوته فسأل عنه، فقالوا: سجنه الأمير، فسار إليه، فسأله، فقال له: يطلق، ويطلق معه من أخذ تلك الليلة، فركب أبو حنيفة والإسكاف وراءه، فقال له أبو حنيفة: يا فتى، أضعناك، فقال له: بل حفظت ورعيت، جزاك الله خيراً عن حرمة الجار، وتاب الرجل» اهـ.

الحكاية الثانية:

قال الأصمعي: «استدعاني الرشيد في بعض الليالي وقد تصرمت قطعة من الليل، فراعني رسوله، ولم أفتأ أن مثلت بين يديه، وإذا في المجلس يحيى بن خالد...، وجعفر[2] والفضل[3]، فلما لحظني الرشيد استدناني، فدنوت، فتبين ما بنفسي من الوجل، فقال:

ليفرخ[4] روعك، فما أردناك إلا لما يراد له مثلك، فمكثت هنية إلى أن ثابت إلي نفسي بعد أن كادت تطير شعاعاً. فقال: إني نازعت هؤلاء، وأشار إلى يحيى وجعفر، والفضل، في أشعر بيت قالته العرب في التشبيه، ولم يكن

---

(1) انظر: 8/ 125 ـ 126، ووارادة أيضاً مع بعض اختلاف في الأغاني: 1/ 385.

(2) هو أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، وزير الرشيد، قتله سنة 187هـ ـ 802م. انظر: الوفيات: 1/ 328 ـ 346.

(3) هو الفضل بن يحيى بن خالد البرمكي، وزير الرشيد، وأخوه في الرضاع، وأخو جعفر، قبض عليه الرشيد في محنة البرامكة وسجنه مع أبيه يحيى إلى أن توفي بالسجن سنة 193هـ ـ 808م. انظر تاريخ بغداد: 12/ 334 ـ 339، والوفيات: 4/ 27 ـ 36.

(4) أي ليذهب فزعك ورعبك.

إجماعنا على بيت يكون مقصوداً إليه دون غيره، فأردناك لفصل هذه القضية، واجتناء ثمرة الخطر فيها، فتناظروا، وذكر كل واحد منهم ما اختاره في كلام طويل.

قال الأصمعي: وأنا أزيف ما اختاروه إلى أن جاءت نوبة الرشيد، فظهر فضل ما اختاره وكان له الغلب، واحتججت له، فلما فرغت، قال لي: لله درك يا أصمعي، ثم أطرق، فلما رفع رأسه قال: انظر حسناً، قلت: [قد][1] نظرت، قال: فالسبق لمن؟ قلت: لأمير المؤمنين، قال: فقد أسهمت لك فيما جرى بيننا من الخطر العشر، والعشر كثير، ثم أشار بطرفه إلى يحيى فقال: المال الساعة وأولى لك، فما كان إلا ساعة حتى وضعت البِدَرُ بين 105و// يديه إلى أن كادت تحول بيني وبينه ورأيت ضوء الصبح قد غلب على ضوء الشمع، فأشار إلى خادم على رأسه، كم هي؟: ثلاثة آلاف درهم، قال: دونك، فاحتمل ثلاثين ألف بدرة، فانصرف بها إلى منزلك، ونهض عن مجلسه، وأمر الخدم بمعاونتي على تعجيل حملها، فاحتمل كل خادم بِدْرة لا يكاد يستقل بحملها، وكانت أسعد ليلة ابتسم فيها الصباح على أحد».

قلت: أخبار الأصمعي في هذا الباب تكاد تفوت الحصر، وهو القائل: «وصلت بالعلم واكتسبت بالملح».

ومن أطرف ما نقل من ذلك، وقد ذكره «الخطيب» في «تاريخه»[2] مسنداً إليه قال: «دخلت أنا وأبو عبيدة على الفضل بن الربيع[3] فقال: يا أصمعي، كم كتابك في الخيل؟ قال: قلت: جلد، قال: فسأل أبا عبيدة عن ذلك؟ فقال: خمسون جلداً، فأمر بإحضار الكتابين، قال: ثم أمر بإحضار فرس، فقال لأبي عبيدة: اقرأ كتابك حرفاً حرفاً، وضع يدك على موضع، موضع، فقال أبو

(1) في «ج»: من.
(2) انظر: 10/ 415.
(3) هو أبو العباس الفضل بن الربيع بن يونس. ت: 208هـ ـ 823م، كان حاجب هارون الرشيد، ومحمد الأمين. انظر تاريخ بغداد: 12/ 343 ـ 344، والوفيات: 4/ 37 ـ 40.

عبيدة: ليس أنا ببيطار، وإنما هذا شيء أخذته وسمعته من العرب، وألفته، فقال لي: يا أصمعي، قم فضع يدك على موضع، موضع من الفرس، فقمت فحسرت على ذراعي وساقي، ثم وثبت، فأخذت بأذني الفرس، ثم وضعت يدي على ناصيته، فجعلت أقبض منه بشيء شيء، وأقول: هذا اسمه كذا، وأنشد فيه حتى بلغت حافره، قال: فأمر لي بالفرس، فكنت إذا أردت أن أغيظ أبا عبيدة، ركبت الفرس وأتيته».

وقد اتفق مثل هذا لمنذر بن عبد الرحمن القرطبي[1] مع الوزير القائد أحمد بن محمد بن أبي عبدة[2].

فحكى الزبيدي[3] عن محمد بن عبد الرحمن بن زياد قال: «استأذن أبو الحكم ـ يعني المنذر هذا ـ على أحمد بن أبي عبدة في بعض الأيام، وأنا عنده وقد غص 105ظ// المجلس بعلية الرجال، وأعلامهم، من مواصل، وطالب حاجة، فأذن له، وأوسع له في مقعده، ومال إليه بوجهه وأقبل على محادثته، وكان أحمد قد دعا بسيفه للركوب إلى القصر، فوضع بين يديه، فلما تقضى ما بينهما من الحديث مد أحمد بن أبي عبدة يده إلى السيف فأقله، وأقبل على أبي الحكم فقال له علانية: يا سيدي، إن سميت هذا السيف من أعلاه إلى أسفله بما سمته العرب فهو لك.

فمد أبو الحكم يده إلى السيف فأخذه والحياء باد على وجهه، ثم وضع يده اليمنى على قائمه، فذكر ما فيه مما سمته العرب به، ثم انتقل بالتسمية إلى

---

(1) هو أبو الحكم المنذر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المنذر بن عبد الرحمن بن معاوية ـ رضي الله عنه ـ، ويعرف بالمذاكرة لأنه كان إذا لقي رجلاً قال له: هل لك في مذاكرة باب من النحو؟ فلهج بهذه الكلمة حتى نُبز بها، كان له الحظ الموفور في العربية وعلم الأدب. انظر: طبقات الزبيدي: 285 ـ 287، والإنباه: 3/ 323 ـ 324.

(2) هو أبو العباس أحمد بن محمد . . . كان وزيراً لعبد الرحمن الناصر، وقائداً من قواد جيوشه إلى أن استشهد بأحد ثغور الأندلس سنة 305هـ ـ 917م. انظر: المقتبس لابن حيان ص: 32 ـ 62 ـ 65 ـ 70 ـ 72 ـ 84 ـ 88 ـ 89 ـ 94 ـ 140.

(3) طبقات الزبيدي: 286.

جميع ما فيه حتى وصل إلى ذلك بأسفله ثم لفه بحمائله، ووضعه بين يدي أحمد بن أبي عبدة، فعجب جميع من شهد المجلس من سعة علمه، وصحة حفظه، وحضور ذهنه، وأمر ابن أبي عبدة الخادم بين يديه أن يخرج بالسيف إلى غلام أبي الحكم ويدفعه إليه، فاستعفاه أبو الحكم فأقسم أحمد أن لا بد من ذلك، وأمر بإحضار سيف آخر فركب به» اهـ. وهو من عجيب الاتفاق.

وشبيه بذلك أيضاً ما حكاه «ابن السيد» في «شرح أدب الكتاب»[1] «أن المعتصم العباسي[2] كان قليل البضاعة من الأدب[3]، لأن أباه عني بتأديبه في أول أمره، فمرت به جنازة لبعض الخدم، فقال: يا ليتني كنت هذه الجنازة لأتخلص من هم المكتب، فأخبر بذلك أبوه فقال: والله لا عذّبته بشيء يختار الموت من أجله، وأقسم ألا يقرأ طول حياته، فلما صارت إليه الخلافة؛ واتخذ أحمد بن عمار[4] وزيراً ورد عليه كتاب عامل الجبل يذكر فيه خصب السنة، وكثرة الغلات، وأنهم مطروا مطراً كثر عنه الكلأ، فقال لابن عمار: ما الكلأ: فتردد في الجواب، وتعثر لسانه، ثم قال 106و// : لا أدري؟ فقال المعتصم: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[5]، أخليفة أميّ وكاتب أميّ؟! ثم قال: أدخلوا علي من يقرب منا من الكتاب، فعرف مكانة محمد بن عبد الملك الزيات[6] من الأدب، وكان يتولى قهرمة الدار[7] ويشرف على المطبخ، ويقف في الدار، وعليه دُرَّاعةٌ سوداء[8]،

(1) انظر الاقتضاب: 26 ـ 27.

(2) هو محمد بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي الثامن، توفي بسر من رأى سنة 227هـ ـ 842م. انظر: تاريخ بغداد 3/ 342 ـ 347.

(3) في الاقتضاب 26: «ويزعمون أن أباه».

(4) أحمد بن عمار الخراساني، يكنى أبا العباس، وكان ولي العرض للمعتصم بعد الفضل بن مروان. تاريخ الطبري: 9/ 20.

(5) سورة البقرة، الآية: 156.

(6) محمد بن عبد الملك بن أبان المعروف بابن الزيات، أبو جعفر. ت: 233هـ ـ 848م. أديب، كاتب، شاعر، نحوي، لغوي، وزر لثلاثة خلفاء، المعتصم، والواثق، والمتوكل، قتله المتوكل ببغداد من آثاره: «ديوان رسائل» و«ديوان شعر». انظر: تاريخ بغداد: 2/ 342 ـ 344. والوفيات: 5/ 94 ـ 103.

(7) القهرمة: وظيفة القهرمان: من أمناء الملك وخاصته، فارسي، معرب، اللسان: ـ قهرم ـ.

(8) الدُّراعة: والمِدْرع: ضرب من الثياب التي تلبس، وقيل: جبة مشقوقة المُقَدَّم.

فأمر بإدخاله عليه، وقال له: ما الكلأ؟ فقال: النبات كله رطبه ويابسه، والرطب منه خاصة، يقال له: خَلًى[1]، واليابس منه خاصة يقال له: حشيش، ثم اندفع يصف له النبات من حين ابتدائه إلى حين اكتهاله، إلى حين هَيْجه[2]، فاستحسن المعتصم ما رأى منه وقال: ليقلد هذا الفتى العرض علي، فكان ذلك سبب ترقيه إلى الوزارة. قال: وكان له حظ وافر من الأدب، والنظم، والنثر، وكان أبوه إذا رأى جده في القراءة لامه على ذلك وقال له: ما الذي يجدي عليك الأدب؟ ولو تحرفت بعض الصناعات لكان أجدى لك إلى أن امتدح الحسن بن سهل[3]، فأعطاه عشرة آلاف درهم، فقال له أبوه: والله لا ألومك أبداً.

قال: ولما وصله الحسن قال:

لم أمتدحك رجاء المال أطلبه ... لكن لتلبسني التحجيل والغررا

ما كان ذلك إلا أنني رجل ... لا أقرب الوِرد حتى أعرف الصدرا»

الحكاية الثالثة:

قال المبرد: «قصد بعض أهل الذمة أبا عثمان المازني ليقرأ عليه كتاب سيبويه، وبذل له مائة دينار في تدريسه إياه، فامتنع أبو عثمان من قبولها، ورده خائباً، قال: فقلت له: جعلت فداك! أترد هذه النفقة مع فاقتك، وشدة إضاقتك؟!... فقال: إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا آية من كتاب الله، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً غيرة على كتاب الله تعالى وحمية 106ظ// له، قال: فاتفق أن غنت جارية بحضرة الواثق بقول العرجي:

أظلوم إن مصابكم رجلا ... أهدى السلام تحية ظلم

---

(1) الخَلى: الرطب من النبات واحدته، خلاة: جاء في المثل: عَبْدٌ وَخَلًى في يديه، أي أنه مع عبوديته غني. اللسان: ـ خلا ـ.

(2) الهَيْجُ: الصفرة.

(3) هو أبو محمد الحسن بن سهل بن عبد الله، أخو «ذي الرياستين»: «الفضل بن سهل»، استوزره المأمون بعد قتل أخيه الفضل وتزوج ابنته بوران، توفي الحسن سنة 236هـ ـ 850م. انظر: تاريخ بغداد: 7/ 319 ـ 323.

وفي رواية[1] وكانت الجارية قد اشتريت له بمائة ألف درهم، فقال لها الواثق: قولي: «رجل»، فقالت الجارية: لا أقول إلا كما علمت، فقال للفتح بن خاقان[2]: كيف هو يا فتح: فقال: هو خبر إنَّ كما قال أمير المؤمنين. فقالت الجارية: أخذت هذا الشعر من أعلم الناس بالعربية فقال لها: ومن هو؟ قالت: «بكر بن عثمان المازني»... فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة إلى حضرته... قال «أبو عثمان»: فلما مثلت بين يديه، قال: من الرجل؟ قلت: من بني مازن، قال: أي الموازن أمازن تميم، أم مازن قيس، أم مازن ربيعة؟ قلت: من مازن ربيعة، فكلمني بكلام قومي وقال لي: باسمك؟ لأنهم يقلبون «الميم باء»، و«الباء ميماً».

قال: فكرهت أن أجيبه على لغة قومي لئلا أواجهه بالمكر، فقلت: «بكر» يا أمير المؤمنين، ففطن لما قصدته، وأعجب به، ثم قال: ما تقول في قول الشاعر:

«أظلوم إن مصابكم رجلا...»

أترفع رجلاً أم تنصبه؟

فقلت: بل الوجه النصب يا أمير المؤمنين، قال: ولم ذاك؟ فقلت: «إن مصابكم»: مصدر بمعنى «إصابتكم» فأخذ من كان في الحضرة في معارضتي، وفي رواية[3] إنه «اليزيدي»[4]، فقلت له: هو بمنزلة قولك: «إن ضربك زيد

---

(1) رواية الزبيدي في الطبقات: 87.

(2) الفتح بن خاقان، وزير المتوكل قتل معه سنة 247هـ ـ 861م، كان في نهاية الذكاء والفطنة وحسن الأدب، وكانت له خزانة كتب لم ير أعظم منها كثرة وحسناً، وكان يحضر داره فصحاء العرب الأعراب، وعلماء الكوفيين والبصريين، كما كان شاعراً فصيحاً مفوهاً، له أخبار كثيرة في الجود والوفاء، وله تصانيف منها: كتاب البستان، وكتاب الصيد والجوارح. انظر الفهرست: 175، ومعجم الأدباء: 16/ 174 ـ 186.

(3) رواية الحريري في درة الغواص: 99.

(4) لا ندري من هو لأن المعروف هو يحيى بن المبارك اليزيدي. ت: 202هـ ـ 817م، في خلافة المأمون (198هـ ـ 218هـ).

أظلم»، فالرجل مفعول بمصابكم، ومنصوب به، والدليل عليه أن الكلام معلق إلى أن تقول: «ظلم» فيتم الكلام، فاستحسنه الواثق، وقال: هل لك من ولد؟ قلت: نعم، بنية يا أمير المؤمنين، قال: ما قالت لك عند مسيرك؟ قلت 107و// : أنشدت قول الأعشى[1]:

أيا أبتا لا ترم عندنا فإنا بخير إذا لم ترم[2]

ويا أبتا لا تزل عندنا فإنا نخاف بأن تخترم

أرانا إذا أضمرتك البلا[3] د نجفى ويقطع منا الرحم[4]

قال: فما قلت لها عند ذلك؟ قال: قلت ما قال جرير[5] لابنته:

ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح[6]

فقال الواثق: ثق بالنجاح من عند الله عز وجل، ومن عندنا يا بكر، ثم أمر لي بألف دينار وردني إلى وطني مكرماً.

---

(1) هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل، من شعراء الجاهلية، لقب بالأعشى لضعف بصره، له ديوان شعر. ت: 7هـ ـ 629م. انظر: طبقات الشعراء: 1/ 65 ـ 67، والشعر والشعراء: 114 ـ 118.

(2) صدره في الديوان ص: 155:

«أبانا فلا رمت من عندنا»

لا ترم: رام يريم: إذ برح، ولا ترم من كذا، أي لا تبرح، وأكثر ما يستعمل في النفي ـ اللسان ـ.

(3) أضمرت الأرض فلاناً: غيبته بسفر أو موت.

(4) الأبيات من قصيدته التي قالها في مدح قيس بن معديكرب الكندي، والتي مطلعها:

«أتهجر غانية أم تلم أم الحبل واه بها منجذم»

انظر الديوان: 155.

(5) جرير بن عطية، الخطفي، الكلبي، اليربوعي من تميم، أشعر أهل عصره، عاش عمره يساجل شعراء زمنه، وكان هجاء مراً، لم يثبت أمامه غير الفرزدق والأخطل، وهو من أغزل الناس شعراً، جمعت نقائضه مع الفرزدق، وله ديوان شعر. ت: 110هـ ـ 728م. انظر طبقات الشعراء: 1/ 374 ـ 461، والوفيات: 1/ 321 ـ 327، والخزانة: 1/ 36.

(6) البيت من قصيدته التي يمدح فيها عبد الملك بن مروان، والتي مطلعها:

«أتصحو بل فؤادك غير صاح عشية هم صحبك بالرواح»

انظر الديوان: 89.

قال المبرد: فلما عاد إلى البصرة، قال لي: كيف رأيت يا أبا العباس؟ رددنا لله مائة فعوضنا ألفاً»[1].

زاد الزبيدي في بعض مساق الحكاية أن الواثق قال له: «إن هاهنا قوماً يختلفون إلى أولادنا فامتحنهم، فمن كان منهم عالماً ينتفع به ألزمناه، ومن كان بغير هذه الصورة قطعناه عنهم. ثم أمر فجمعوا إلي فامتحنتهم فما وجدت طائلاً، وحذروا ناحيتي، فقلت: لا بأس على أحد، فلما رجعت إليه قال: كيف رأيتهم؟ قلت: يفضل بعضهم بعضاً في علوم يفضل الباقون في غيرها، وكل يحتاج إليه، فقال لي الواثق: إني خاطبت منهم واحداً فكان في نهاية الجهل في خطابه ونظره! فقلت: يا أمير المؤمنين أكثر من تقدم منهم بهذه الصفة، ولقد أنشدت فيهم:

إن المعلم لا يزال مضعفا	ولو ابتنى فوق السماء بناء
من علم الصبيان أصبوا عقله	حتى بني الخلفاء والأمراء 107ظ//

قال: لله درك يا بكر! كيف لي بك؟ قلت: يا أمير المؤمنين، إن الغنم والفوز في قربك والنظر إليك، ولكني ألفت الوحدة، وأنست بالانفراد، ولي أهل يوحشني البعد عنهم، ويضر بهم ذلك، ومطالبة العادة أشد من مطالبة الطباع، فأمر لي بألف دينار، وكسوة، وطيب، وقال: لا تقطعنا، وإن لم يأتك أمرنا، فقلت: سمعاً وطاعة، وودعته، وانصرفت»[2].

قال الحريري: «وخبره يشهد بفضيلة الأدب ومزيته، ويرغب الراغب عنه في اقتباسه ودراسته»[3]. قلت: والحكايات في هذا المعنى لا سبيل إلى حصرها، وفيما تقدم منها غنية لما اشتملت عليه من الفوائد.

---

(1) انظر: الحكاية في طبقات الزبيدي: 91 ـ 92، مع بعض اختلاف، وفي «درة الغواص»: 96 ـ 98، وفي النزهة: 183 ـ 184 مع تقديم وتأخير في نص الحكاية.

(2) انظر: طبقات الزبيدي: 92 ـ 93.

(3) انظر: درة الغواص: 96.

ولقد ورد في بعضها عن «علي الأحمر»[1] من نحاة الكوفيين ـ وكان مؤدب الأمين ـ أنه قال: «قعدت مع الأمين ساعة من نهار، فوصل إلي فيها ثلاثمائة ألف درهم، فانصرفت وقد استغنيت»[2]،

تحذير:

إياك أن تعتقد في استجلاب هذا العلم لأموال ذوي الدنيا أنه يجوز القصد إليه ابتداء حين الاشتغال بطلبه، أو بعد حصول ما قسم الله منه، لأنه ترجيح لتحصيل المال على ادخار العلم، وذلك جهل بالحقائق، وعمل على خلاف شهادة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في حديث كُمَيْل: «العلم خير من المال إلى آخره...[3]».

وفي معناه قال بعضهم[4] أنشده الشيخ أبو عمر:

«العلم زين وكنز لا نفاد له	نعم القرين إذا ما عاقلاً صحبا
قد يجمع المرء مالاً ثم يسلبه	عما قليل فيلقى الذل والحربا
وجامع العلم مغبوط به أبدا	فلا يحاذر فوتاً لا، ولا هربا 108و//
يا جامع العلم، نعم الذخر تجمعه	لا تعدلن به دراً ولا ذهبا»[5]

وأيضاً لما انضم إلى جملة العلوم الشرعية، وكان المقدم فيها من جهة ما هو الباب الأول إلى فهمها، كان ذلك القصد ابتداء مخلاً بشرط طلب الشارع له، وهو التوسل به إلى فهم ما هو وسيلة إلى التعبد به إلى الله تعالى لما تقرر أن كل علم شرعي لا يطلب من جهة ما يتوسل به إليه، وهو العمل، والعمل يخل به ذلك القصد، فكذا في هذه الوسيلة إليه، وإن تأخرت عنه بمرتبة أو مراتب،

---

(1) في الأصول: خلف الأحمر، وهو خطأ لأنه كان معلم أهل البصرة، وهو بصري، ومعلم الأصمعي، ولم يكن مؤدب المأمون.

(2) انظر: طبقات الزبيدي: 134.

(3) انظر 34ظ/ من مخ «أ». ص: 195 ـ 196 من هذا الكتاب.

(4) في جامع العلم 1/ 51: أنه لبعض المحدثين.

(5) انظر م.س: 1/ 57.

ويكفي في التحذير من ذلك القصد قوله ﷺ: «من تعلم علماً مما يبتغي به وجه الله، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة».

واعتبر بما نقل في أخبار الفضلاء من أهل هذا العلم في التنزه عن الاستشراف به إلى حطام الدنيا.

فقد تقدم[1] في إعراض المازني عن قبول ما عرضه عليه الذمي ليجيبه إلى قراءة الكتاب عليه، ما يدل على نزاهته، وخلوص نيته في صون هذا العلم وحفظه من الطمع به في نيل ما بأيدي الناس خصوصاً إذا كانوا ممن يتأكد طلب ترك القبول منهم، وعند ذلك لما علم الله تعالى صدق نيته فيما ترك، جاد عليه بأضعافه على وجه لا يخل بخصوصية، ولا يغض من منصب إمامة.

وقد سبق الخليل ـ رحمه الله ـ إلى تخليد محمدة هذه النزاهة اللائقة بأمثاله من جِلَّة العلماء، فحكى ابن خلكان: «أنه كان له راتب على سليمان بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة، وكان والي فارس والأهواز[2]، فكتب الخليل جوابه:

أبلغ سليمان أني عنه في سعة	وفي غنى غير أني لست ذا مال
سخّى[3] بنفسي، أني لا أرى أحدا	يموت هزلاً[4] ولا يبقى على حال 108ظ//
والرزق عن قدر، لا الضعف ينقصه	ولا يزيدك فيه حول[5] محتال
والفقر في النفس لا في المال تعرفه	ومثل ذاك الغنى في النفس لا المال

فقطع عليه سليمان الراتب، فقال الخليل نظماً آخر، فبلغ سليمان، فقام،

---

(1) انظر ص: 106و من مخ «أ»، ويقابله ص: 393 من هذا الكتاب.

(2) الأهواز: ج هَوز: وأصله: حوز، فلما كثر استعمال الفرس لهذه اللفظة غيرتها حتى أذهبت أصلها، فالأهواز اسم عربي سمي به في الإسلام، وكان اسمها في أيام الفرس: خوزستان وهي سبع كور بين البصرة وفارس فتحها حرقوص بن زهير السعدي في خلافة عمر بن الخطاب. معجم البلدان: 1/ 284 ـ 286، والروض المعطار: 61 ـ 62.

(3) في الوفيات 2/ 246: شُحّاً، وسخى بنفسه: تركه، ولم تنازعه نفسه إليه.

(4) الهزل: الفقر.

(5) الحول: الحيلة والقوة.

وقعد، وكتب إلى الخليل يعتذر إليه، وأضعف راتبه، فقال الخليل:

وزلة ـ يكثر الشيطان ـ إن ذكرت ... منها التعجب، جاءت من سليمانا
لا تعجبن لخير زل عن يده ... فالكوكب النحس يسقي الأرض أحيانا»[1]

وذكر عن ابن بابشاذ[2] ـ من متأخري النحاة ـ وهو مما ينظر إلى هذا المعنى، ويتعلق منه بسبب ظاهر، لكن باعتبار إيثار القناعة، والرضا باليسير، ليتأهب إلى ادخار ما يقدم للمعاد: «أن وظيفته بمصر، وكانت ديوان الإنشاء، لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه، وله عليها مرتب، وكان ينظر في الكتاب من جهة النحو، واللغة، فلا يَنْفُذُ كتاب حتى يرضاه.

قال: ومما جرى له من العجائب: أنه كان يأكل طعاماً على سطح المسجد مع أصحابه فجاءهم قط فرموا له لقمة، فذهب بها ثم رجع، فرموا له لقمة أخرى، فذهب ثم رجع، فرموا له لقمة... فعل ذلك مراراً كثيراً حتى اتهموا أنه لا يأكل الذي رموا كله، فتبعوه، فوجدوه يرقى إلى حائط في سطح المسجد، ثم ينزل إلى بيت خرب خال، وفيه قط آخر أعمى، فيحمل إليه ذلك الطعام الذي عطوه، ويأكل ذلك الأعمى، فعجبوا من ذلك، فقال الشيخ ابن بابشاذ: إذا كان هذا حيواناً أخرس أعمى وقد سخر الله له هذا القط، يقوم بكفايته، ولم يحرمه الرزق، فكيف يصنع مثلي؟!...

ثم استعفى الشيخ من الخدمة، وترك مرتبه وقطع علائقه، ولازم بيته 109و// متوكلاً على الله تعالى، فما زال محروساً، محمول الكلفة إلى أن مات ثالث رجب سنة تسع وستين وأربعمائة، ودفن في القرافة[3] الكبرى من القاهرة.
قال: وكان سبب وفاته أنه لما باع ما عنده، وجمع أطرافه، وانقطع في غرفة

---

(1) انظر الوفيات: 2/ 245 ـ 246 (ترجمة الخليل).

(2) ابن بابشاذ: هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي: كان بمصر إمام عصره في علم النحو، من تصانيفه: «المقدمة»، وشرحها، و«شرح الجمل» للزجاجي، و«شرح كتاب الأصول» لابن السراج. ت: 469هـ ـ 1007م، وقيل: 454هـ. وبابشاذ معناه بالفارسية: الفرح والسرور، انظر: الإنباه: 2/ 95 ـ 97، والوفيات: 2/ 515 ـ 517، والبغية: 2/ 17.

(3) مقبرة في القاهرة بسفح جبل المقطم.

جامع «عمرو بن العاص» بمصر، خرج ليلة من الغرفة، فزلت رجله فسقط، فأصبح ميتاً ـ رحمه الله ـ»[1].

قلت: وينظر إلى عجيب هذا الاتفاق من جانب المتعلقين بوسيلة المعرفة باللسان: نظمه ونثره، ما يحكى عن عروة بن أذينة[2] مع هشام بن عبد الملك[3]:

قال الحريري: «والحكاية تدل على استشعار اليقين، وإعلاق الأمل بالخالق دون المخلوقين وهي أن عروة هذا وفد على هشام بن عبد الملك في جماعة من الشعراء فلما دخلوا عليه عرف عروة، فقال: ألست القائل:

لقد علمت ـ وما الإشراف ـ من خلقي أن الذي هو رزقي سوف يأتيني

أسعى له فيعنّيني تطلبه ولو أقمت أتاني لا يُعَنّيني

وأراك قد جئت تضرب من الحجاز إلى الشام في طلب الرزق؟ فقال عروة: لقد وعظت يا أمير المؤمنين فبالغت الوعظ، وأذكرت ما أنسانيه الدهر. وخرج من فوره إلى راحلته، فركبها ثم نصها[4] راجعاً نحو الحجاز، فمكث هشام يومه غافلاً عنه، فلما كان في الليل تَعَارَّ[5] على فراشه فذكره وقال: رجل من قريش قال حكمة، ووفد إلي، فجَبَهْتُهُ، يعني استقبلته بالمكروه، ورددته عن حاجته، وهو مع ذلك شاعر لا آمن ما يقول.

فلما أصبح سأل عنه، فأخبر بانصرافه، فقال: لا جرم، ليعلمن أن الرزق سيأتيه، ثم دعا بمولى له، وأعطاه ألفي دينار، وقال له: ألحق بهذه ابن أذينة،

---

(1) انظر الوفيات: 2/ 516 ـ 517.

(2) هو عروة بن يحيى، وأذينة لقب لأبيه، شاعر مقدم من أهل المدينة، ويعد في الفقهاء والمحدثين أيضاً، لكن غلب عليه الشعر، له ترجمة مستفيضة في الأغاني: 18/ 240 ـ 252، والشعر والشعراء: 289.

(3) الخليفة الأموي العاشر، بلغت الإمبراطورية الإسلامية في عهده أقصى اتساعها. ت: 125هـ ـ 743م. الكامل: 5/ 261 ـ 264.

(4) نص الناقة: استحثها شديداً.

(5) التعار: السهر والتقلب على الفراش ليلاً مع الكلام. اللسان: ـ عرر ـ.

فأعطه إياها، قال: فلم أدركه، وقد دخل بيته، فقرعت الباب عليه فخرج، فأعطيته المال 109ظ// فقال: أبلغ أمير المؤمنين السلام، وقل له: كيف رأيت قولي: «سعيت فأكديت، ورجعت إلى بيتي، فأتاني فيه الرزق»»[1].

تمثيل: يتضح به سفاهة رأي من رجح المال على العلم حتى طلب المال به.

قال الغزالي: «من طلب بالعلم المال كان كمن مسح نجاسة نعله لينظفه، فجعل المخدوم خادماً، والخادم مخدوماً، وهذا الانتكاس على أم الرأس».

ومثله هو الذي يقوم في العرض الأكبر مع المجرمين ناكسي رؤوسهم عند ربهم.

سابقة قدر:

ربما تطمح نفس المتأدب بهذه الصناعة إلى أن ينال بها حظوظ الدنيا، وخصوصاً من غلب عليه الشعر، وما في معناه من أنواع فنونها، فلا يقدر له بشيء من ذلك، فينفُث له بالشكوى نفث مصدور، ويتأسف على فوات ما يراه لغيره أيسر مقدور، وربما رمى ذلك الأدب بالشؤم والحُرفَة[2]، واعتقد أن صاحبه مباح الحمى، وإن كان «أمنع من أم قرفة»[3].

قال صاحب زهر الآداب: «وللحمدوني[4] في ذلك أشعار مستظرفة، فمما أنشد له قوله:

ثنتان من أدوات العلم قد ثنتا   عنان شأوي عما رمت من همم

---

(1) انظر درة الغواص: 183 ـ 184.

(2) الحرفة: الحرمان وسوء الحظ (ومنه لحقته حرفة الأدب: لحقه شؤم الأدب).

(3) يقال: «أمنع من أم قرفة» أو «أعز من أم قرفة»: وهي امرأة فزارية، كانت تحت مالك بن حذيفة، وكان يعلق في بيتها خمسون سيفاً لخمسين رجلاً كلهم لها محرم. انظر: مجمع الأمثال: 2/ 45 و323.

(4) هو إسماعيل بن إبراهيم بن حمدويه. ت: نحو 260هـ ـ 874م، وجده حمدويه صاحب الزنادقة على عهد الرشيد، بصري، مليح الشعر، اشتهر بقوله في طيلسان بن حرب، وله هجاء في الجاحظ والمبرد، له ديوان شعر. انظر الفوات: 1/ 173 ـ 177.

أما الدواة فأدوى[1] جرمها جسدي / وقلم الحظ، تحريف من القلم
وحبرت لي صحف الحرف محبرة / تذود عني سوام المال والنعم
والعلم يعلم أني حين آخذه / لعصمتي نافر خِلْوٌ من العِصم

وأنشد له:

من كان في الدنيا له شارة / فنحن من نظارة الدنى
نرمقها من كثب حسرة / كأننا لفظ بلا معنى 110و//

وأنشد لغيره[2]:

ما ازددت في أدبي حرفاً سررت به / إلا تزيدت حرفاً تحته شؤم
كذاك من يدعي حذقاً بصنعته / أنى توجه فيها فهو محروم

قال: ولما قتل المقتدر[3] أبا العباس ابن المعتز، وزعم أنه مات حتف أنفه، قال ابن بسام[4]:

لله درك من ميت بمضيعة / ناهيك في العلم والآداب والحسب
ما فيه لو، ولا ليت فتنقصه / وإنما أدركته حُرفة الأدب[5]

قلت: وقد سلك هذا المسلك جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري، فقال متشكياً من جور الزمان وظلمه، وناعياً عليه مساعدة ذوي القصور بموالاته وسلمه:

---

(1) في زهر الآداب 1/ 512: فأدمى.

(2) في: م.س: 1/ 51: هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان المعروف بالخريمي، أصله من خراسان ونزل بغداد، قال صاحب تاريخ بغداد: 6/ 326. فأما أبو يعقوب فشاعر محسن وله مدائح في محمد بن منصور بن زياد، ويحيى بن خالد، وغيرهما، وهو أشعر المولدين، وروى عنه شيئاً يسيراً من شعره، أبو عثمان الجاحظ، وأحمد بن عبيد بن ناصح، وذكر أنهما سمعا منه.

(3) المقتدر بالله جعفر بن أحمد المعتضد، يكنى أبا الفضل، الخليفة العباسي 18، استخلف بعد أخيه المكتفي، مات مقتولاً سنة 320هـ ـ 932م. تاريخ بغداد: 7/ 213 ـ 219.

(4) هو علي بن محمد بن بسام وقد تقدمت ترجمته في ص: 153 من هذا الكتاب (21ظ/ من مخ «أ»).

(5) انظر زهر الآداب: 1/ 512 ـ 514.

يسعى الحريص ورزقه مقسوم ... والحرص مرتعه الخصيب وخيم

لو نال بالحزم امرؤ حظ الغنى ... مات الفتى الكسلان وهو عديم

سبق القضاء بكل ما هو كائن ... فمن النهى التفويض والتسليم

قد قسم الأرزاق بين عباده ... رب رؤوف بالعباد رحيم

حرص الفتى سبب إلى حرمانه ... وطلابه ما ليس يدرك شؤم 110ظ//

ما بال الدنيا الدنية لم تقم ... أودي، أكل مفوه محروم؟!...

نوديت: واحدها، ورخمت المنى ... بئس النداء وراءه الترخيم

قدر عن الآمال أصبح مقعدي ... ومن المقادر مقعد ومقيم

لا تجزعي يا نفس إن خطب عرى ... فالحر يعثر تارة، ويقوم

ليس العجيب بأن غيري راضع ... ثدي المراد، وأنني مفطوم

فكذا الزمان بأهله متقلب ... لا البؤس فيه ولا النعيم يدوم

[وقال الأديب البارع أبو القاسم ابن البناء المالقي[1]:

قالوا: تقول الشعر؟ قلت: ضرورة ... ولقد عجبت لشاعر لا ينطق

طوقت من أدبي قلادة خيبة ... لا تعجبوا من أن ينوح مطوق

وقد تعدت هذه الشكوى إلى سائر من عد من الأدباء أسفاً على فوت

---

(1) ورد ذكره في الإفادات للشاطبي ص: 92 حيث قال عنه في الإنشادة: 10. أنشدنا الشيخ الفقيه الراوية أبو القاسم ابن البنا. وحلاه ابن الأزرق في خاتمة هذا الكتاب ص: 290ظ مخ أ: «بالشيخ الأديب أيضاً». وفي ص: 307و مخ «أ»: «بالشيخ الفقيه، الأديب، البارع أبي القاسم محمد بن أحمد بن حاتم المالقي الشهير بابن البناء».
وفي «ديوان» ابن فركون ص: 303، نعته «ابن فركون» «بالشاعر المفلق.. تولى قضاء جبل الفتح الولاية التي ظهر فيها من سوء رأيه، ما قضى لمبنى عزه بسقوطه ووهيه». وفي مظهر النور» لابن فركون، ت: د. بنشريفة ص: 75 و78، قصيدتان لابن البناء في مدح السلطان النصري يوسف الثالث.
وقد ذكر د. محمد بنشريفة في هامش ص: 75 من م.س بأن ابن البناء هذا هو صاحب مقامة «حضرة الارتياح المغنية عن الراح»، وقصيدة: «أنجم السياسة»، وأن له تأليفاً في السجن سماه: «جمع المقال في الاعتقال».

الحظ العاجل من العلم على الإطلاق][1] فأنشد الرشاطي ولم يسم قائلاً:

إذا جمعت بين امرأين صناعة ... وأحببت أن تدري الذي هو أحذق

فلا تلتفت من ذاك إلا الذي جرت ... له منهما الأرازق حين تفرق

فحيث يكون الجهل فالرزق واسع ... وحيث يكون العلم فالرزق ضيق[2]

وقال القللوسي: ومثله قول ابن خروف:

تبلج صبح الذهن مني ثاقبا ... فغارت من الأموال شهب عواتم

ولو كان لي ليل من الجهل حالك ... للاحت به مثل النجوم الدراهم

[وقال الشيخ الرئيس ابن الخطيب وورى ببسطة[3] من بلاد الأندلس و(صالحة) 111و// من حصونها:

«هامت الدنيا بجهال الورى ... فمساعيهم لديها ناجحه

والذي في العلم يؤتى بسطة[4] ... لا ترى الدنيا لديه صالحه»[5]

وقال الشيخ الأديب المجيد أبو عبد الله بن الجبير[6] من العصريين ـ رحمه الله ـ وضمن عجز بيت من ألفية ابن مالك[7] فأبدع ما شاء:

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(2) انظر الأبيات في معجم الأدباء: 2/ 85 ـ 86، وقد نسبهما لإبراهيم بن هلال الصابي أبو إسحاق. ت: 384هـ ـ 994م.

(3) مدينة بالأندلس من أعمال «جيان» وقد وصف محاسنها ابن الخطيب في رسالتيه: «معيار الاختيار» و«خطرة الطيف». وانظر معجم البلدان: 1/ 422، ومشاهدات لسان الدين: 31 ـ 32 و86 ـ 87.

(4) أي توسعاً في العلم، ومنه قوله تعالى في سورة البقرة، الآية: 247: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾.

(5) هذه الأبيات غير واردة في «ديوانه»، ولا في «الإحاطة»، ولا في «معيار الاختيار» و«خطرة الطيف».

(6) هو أبو عبد الله محمد بن الجبير اليحبصي أحد أعلام الأندلس المتأخرين، وقد أورد المقري في «أزهار الرياض»: 3/ 302 ـ 304 و303، بعضاً من شعره في الرد على الزمخشري فيما أنشده في «الكشاف» لبعض المعتزلة في ذم أهل السنة. كما ذكره في «نفح الطيب»: 4/ 340 ـ 348.

(7) هو محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله الطائي الأندلسي الجياني الشافعي. ت: =

«الفقهاء كلهم من سادا منهم فليس يبلغ المرادا
ورزقهم مرخم قد عادا كما سعا فيمن دعا سعادا»[1]

ويعني بالفقهاء: جميع من انتسب إلى أي علم كان على ما هو عليه العرف في ذلك][2] ويقرب من هذا المعنى ما ذكره «أبو علي البغدادي»[3] في «نوادره»[4] عن «الكتنجي» قال: «أملقت حتى لم يبق في منزلي إلا بارية، فدخلت إلى دار المتوكل، فلم أزل متفكراً فحضرني بيتان، فأخذت قصبة، وكتبت على الحائط الذي كنت إلى جانبه:

الرزق مقسوم فأجمل في الطلب يأتي بأسباب ومن غير سبب
فاسترزق الله ففي الله غنى الله خير لك من أب حدب

قال: فركب المتوكل في ذلك اليوم حماراً، وجعل يطوف في الحجر، ومعه «الفتح» فوقف على البيتين فقال: من كتب (هذين البيتين)[5] وقال للفتح: اقرأ، فقرأ البيتين فاستحسنهما، وقال: من كان في هذه الحجرة؟ فقيل الكتنجي، فقال: أغفلناه، وأسأنا إليه، وأمر لي ببدرتين.

قال أبو علي: العوام تقول: «بارية»، وهو خطأ، والصواب: باري،

= 672هـ ـ 1274م، إمام زمانه في النحو، واللغة، مقرىء، مشارك في الفقه والأصول والحديث، من تصانيفه: «مختصر الشاطبية» في القراءات، و«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو، و«الخلاصة» و«الألفية في علم العربية». انظر: طبقات الشافعية: 8/ 67 ـ 68، وطبقات القراء: 2/ 180 ـ 181.

(1) صدره عند ابن مالك في ألفيته:
«ترخيما احذف آخر المنادى»...
وانظر شرح ابن عقيل على الألفية: 2/ 287.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(3) هو إسماعيل بن القاسم البغدادي المعروف بالقالي. ت: 356هـ ـ 967م، لغوي من أروى أهل زمانه للشعر الجاهلي، وأحفظهم. له تصانيف منها: «الأمالي» و«الممدود» و«المقصور»، و«البارع في اللغة» انظر: الإنباه: 1/ 204 ـ 209، والوفيات 1/ 226 ـ 228.

(4) كتاب النوادر ويقال: «الأمالي». انظر: مخ فهرست المنتوري في ذلك.

(5) زيادة من النوادر: 2/ 127.

وبوري[1]. قال الراجز:

«كالخُص[2] إذ جلله الباري»[3]

قال: وهو بالفارسية: «بوريك» فأعرب»[4].

الطرف الثاني: في حفظ العربية للمال بعد حصوله:

ويظهر ذلك عند 111ظ// «الإقرار» فإنه إذا صدر من عالم بها لم يصدر إلا بمقدار ما يقتضيه الاعتراف بالحق الواجب عليه، ولا كذلك إذا كان جاهلاً بها، فإنه ربما يلفظ بما يوجب غرامة، زائداً على ذلك الواجب، لا سيما عند مضايقة الخصام، وذلك إخلال بما أمر به من حفظ المال ظاهر، وربما ينطق بما يوجب إثبات ما قصد نفيه فيلزمه الأداء وهو لا يريده، وفي ذلك متلفة للمال، وضياع له.

كما يحكى عن خصمين ارتفعا إلى علي ـ رضي الله عنه ـ وطلب أحدهما الآخر بمال سماه، فقال المطلوب: «ماله» عندي حق ـ برفع اللام في «مال» ـ فقال له علي ـ رضي الله عنه ـ: أدِّ ماله، فقال المُقِر: ماله عندي حق، فقال له علي ـ رضي الله عنه ـ: أد ماله. . . إلى أن ظهر أنه يريد النفي.

ومن تأمل ما فرضه الفقهاء في كتاب الإقرار من الألفاظ، والكنايات علم أن الجهل بها عند «الإقرار» يورط الناطق في المؤاخذة بمقتضى ما يوجبه علم اللسان فيها صريحاً أو كناية.

---

(1) الباريّ والبارياء: الحصير المنسوج من القصب، فارسي معرب. اللسان ـ بري ـ.

(2) الخُص: والجمع أخصاص، وخِصاص، وقيل في جمعه خُصوص، البيت من شجر أو قصب سمي بذلك لما فيه من التفاريج الضيقة، اللسان: ـ خصص ـ.

(3) هذا الشطر من أبيات موصولة في وصف كناس الوحش لأبي الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد المعروف بالعجاج، والد رؤبة بن العجاج، وكلاهما راجز، مجيد، إلا أن رؤبة بن لبيد كان أكثر شعراً من أبيه، وأفصح منه. طبقات الشعراء: 2/ 738 و753، والبيان والتبيين: 1/ 356. وديوان العجاج: 326 ـ 327، وسمط اللآلىء: 2/ 737 ـ 754.

(4) نوادر أبي علي: 2/ 127.

ولنقتصر من بيان ذلك على مسألة الإقرار بلفظة «كذا» إذا قال مثلاً: «له عندي كذا». وقد ذكر فيها القرافي صوراً كثيرة.

قال في «الذخيرة» ما نصه بعد تقرير أنها كناية عن العدد: «إذا تقرر هذا فاعلم أن «كذا» يستعمل مفرداً، وتارة يقول «كذا درهماً» بالنصب، والرفع، والخفض، والسكون، فهذه خمس صور، وتارة يكرر فيقول: «كذا، كذا» من غير جنس، وتارة يذكره مرفوعاً أو منصوباً، أو مخفوضاً، أو موقوفاً، فهذه خمس صور.

وتارة يدخل بينهما حرف «عطف» فتصير خمساً أخرى.

وتارة يدخل بينهما حرف «بل» فيقول «كذا بل كذا، فتصير خمساً أخرى، فهذه عشرون صورة.

وتارة يكون التمييز مفرداً، وتارة 112و// مجموعاً، أو مثنى على الأحوال كلها فتصير نحو أربعين مسألة».

قلت: و[ملخص][1] ما ذكر هو والمازري فيما يتخرج عليه حكم هذه الصور أنه إذا قال: «له عندي كذا» فهي بمعنى «شيء».

قال المازري: «ويقال له: بين ما الذي عندك له؟ مما [يطلق][2] عليه اسم «شيء»، أو اسم «واحد»، فيقبل ذلك منه»[3].

قلت: ووجه هذا أن «كذا» قد تكون كناية عن الشيء، وعلى ذلك حملت هنا، لما كانت مفردة من غير تمييز، ودليله: نقل صاحب الصحاح: «أنها تكون كناية عن الشيء وعن العدد».

وبه يجاب عن إشكال أورده «القرافي» في الموضع فانظره من هناك.

---

(1) في «أ» مخلص.

(2) في الأصول ومخطوط شرح التلقين: ينطلق.

(3) انظر مخ شرح التلقين للمازري: 7/ 188، بخزانة القرويين رقم 348.

وإذا قال: «له عندي كذا درهماً بالنصب» قال ابن عبد الحكم[1]: «يلزمه عشرون لأنه أول عدد مفرد يميز بالواحد المنصوب».

قلت: «وعزاه المازري لظاهر البغداديين من المالكية»[2].

قال القرافي: «وخالفنا الأئمة في ذلك، وقالوا: يلزمه درهم، بناء على أن «كذا» كناية عن شيء مُبْهَم، والدرهم المنصوب بعده على التمييز، أو مفعول بفعل مضمر تقديره: «له شيء درهماً» أو «أعني درهماً».

وإذا قال: «له عندي كذا درهم» ـ بالخفض ـ. قال المازري عن ابن القصار[3]: «لا نص فيه، ويحتمل أن يراد به بعض درهم.

قال: وقال لي بعض النحاة: يلزم فيه مائة درهم».

قلت: في جواز إضافة كذا خلاف بين النحويين، وممن أجازها منهم الكوفيون.

قال «ابن هشام»[4]: «ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقوله: «له عندي كذا درهم» مائة»[5].

وإذا قال: «له عندي (كذا) درهم» ـ بالرفع ـ: قال المازري: «لا نص

---

(1) هو محمد بن عبد الله المصري أبو عبد الله. ت: 268هـ ـ 882م. فقيه عصره، لازم الإمام الشافعي ثم رجع إلى مذهب مالك، وحمل في فتنة القول بخلق القرآن إلى بغداد. فلم يجب لما طلبوه، فرد إلى مصر، له كتب كثيرة منها: «أحكام القرآن» و«أدب القضاة»، ورد «على فقهاء العراق» و«الرد على الشافعي» فيما خالف فيه الكتاب والسنة. انظر الوفيات: 4/ 193 ـ 194.

(2) انظر مخ شرح التلقين: 7/ 188.

(3) هو علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن القصار أبو الحسن. ت: 398هـ ـ 1008م، فقيه، أصولي، ولي قضاء بغداد من آثاره: «عيون الأدلة وإيضاح الملة» ـ في الخلاف ـ انظر الديباج: 2/ 100.

(4) هو عبد الله بن يوسف... ابن هشام الأنصاري جمال الدين أبو محمد. ت: 761هـ ـ 1360م، نحوي، مشارك في المعاني والبيان، والعروض، والفقه، وغيرها. له تآليف منها: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، في النحو، و«شرح الجامع الصغير» لمحمد بن الحسن الشيباني في فروع الفقه. انظر البغية: 2/ 68 ـ 70، والشذرات: 6/ 191 ـ 192.

(5) انظر: مغني اللبيب: ص: 205.

فيه، ويمكن حمله على درهم واحد على أنه خبر مبتدأ أي «هو درهم»»[1].

قلت: ونقله القرافي عن الحنابلة قائلاً: «ودرهم مرفوع على البدل من كذا أو خبر مبتدأ مُضْمر.

وإذا قال: «له عندي كذا 112ظ// درهم» ـ بالسكون في ميم درهم من غير إعراب».

قال القرافي عن الشافعية والحنابلة: «يقبل تفسيره بأي جزء من أجزاء الدرهم، لأن المجرور يصح أن يقف عليه بالسكون، والأصل براءة الذمة من غيره».

وإذا قال: «له عندي كذا كذا درهماً» لزمه أحد عشر درهماً، لأنه أول عدد يميز بالواحد المنصوب.

قال القرافي: «وعند الشافعي وابن حنبل يلزمه درهم، لأن كذا اسم لشيء مبهم، فقد كرر الشيء ثم فسره بالتمييز، فيلزمه ما ميز به، وهو درهم ليس إلا.

وإذا قال: «عندي كذا وكذا درهماً» بحرف العطف لزمه أحد وعشرون، لأنه أول عدد فيه عطف وتمييز بالمفرد المنصوب».

قلت: ولنكتف بنقل هذا القدر من فروع هذه المسألة، وقد حصل بها أن ألفاظ الأقارير ربما تورط صاحبها في غرم ما ليس عليه، إذا كان غير خبير بالعربية، وذلك ما أردنا من حفظها للمال بعد حصوله، والله تعالى أعلم.

تنبيه:

ما تقدم من عدّ هذه الضروريات خمساً هو تقرير أكثر الأصوليين، وبعضهم يزيد عليها ضرورياً آخر في وجوب الحفظ له، والرعاية للذب عنه، وهو العرض، فتصير ستاً.

وأنت إذا تأملت العربية وجدتها [تقوم][2] بحفظ الجميع أتم قيام، إذ لا

---

(1) انظر: مخ شرح التلقين: 7/ 189.

(2) في «ج»: تقدم.

خفاء أن اللاحن يصير نفسه هدفاً لسهام التنقيص له، والازدراء بقدره، ويعرض نفسه للوقيعة فيه، وسلامة العلم بها من معرفة ذلك كله ظاهر في حفظها لهذا الضروري الآخر على رأي من ضمه إلى جملة الضروريات المتقدمة، ولموقع صون العرض بها في نفوس ذوي الهمم العالية، كانوا إذا نبهوا على ما عسى أن يكون مثيراً للشك في مخالفة الصواب فيها، يبادرون إلى الوقوف على جلية ما ينفي عنهم وصمة الانتساب إلى الجهالة بها حماية لعرضهم، وترفعاً عن حطة اللحن، وخسة النقيصة به.

فيحكى عن المتوكل[1] «أنه قرأ يوماً وبحضرته الفتح بن خاقان: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] فقال له الفتح: يا سيدي، «إنها إذا جاءت لا يؤمنون» بالكسر، فتبايعا على عشرة آلاف دينار، وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبي[3]، وكان صديقاً للمبرد، فلما وقف يزيد على ذلك خاف أن يسقط أحدهما، فقال: والله ما أعرف الفرق بينهما، وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدم، فقال المتوكل: فليس هاهنا من يسأل عن هذا؟ فقال: ما أعرف أحداً يتقدم فتى البصرة ويعرف بالمبرد، فأمر أن يشخص فنفذ الكتاب إلى محمد بن القاسم بن محمد بن سليمان الهاشمي بأن يشخصه مكرماً.

فحدث المبرد قال: وردت «سر من رأى»[4]، فأدخلت على الفتح بن خاقان، فقال: يا بصري، كيف تقرأ هذا الحرف «ومَا يُشْعِرُكُم «إنها» إذا جَاءَتْ

---

(1) المتوكل على الله جعفر بن محمد المعتصم بالله بن هارون الرشيد، يكنى أبا الفضل، بويع له بالخلافة بعد الواثق، قتل بـ«سر من رأى» سنة 247هـ ـ 861م. انظر: تاريخ بغداد: 7/ 165 ـ 172.

(2) سورة الأنعام، الآية: 109.

(3) هو أبو خالد يزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة، بصري، شاعر، محسن من شعراء الدولة الهاشمية. انظر: سمط اللآلىء: 2/ 839 ـ 840.

(4) «سامراء» «أوسر من رأى» مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، من أهم آثارها: قصر المتوكل. انظر معجم البلدان: 3/ 173.

لاَ يُؤمِنُون» بالكسر، أو «أنها» بالفتح؟ فقلت: «إنها» بالكسر 113ظ// وهو المختار، وذلك أن أول الآية ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ . . .﴾. ثم قال تبارك وتعالى: يا محمد، «إِنَّها إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤمِنون» باستئناف جواب الكلام المتقدم، قال: صدقت، وركب إلى دار أمير المؤمنين فعرّفه بقدومي، وطالبه بدفع ما تخاطرا عليه وتبايعا فيه، فأمر بإحضاري، فحضرت فلما وقعت عين المتوكل علي. قال: يا بصري، كيف تقرأ هذه الآية: «ومَا يُشْعِرُكُمْ إنها إِذَا جَاءت» بالكسر أو «أنها إذا جاءت» بالفتح؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أكثر الناس يقرؤها بالفتح، فضحك، وضرب برجله اليسرى، وقال: أحضر يا فتح المال. فقال: يا سيدي، إنه والله قال لي خلاف ما قال لك، فقال: دعني من هذا، أحضر المال، وأخرجت، فلم أصل إلى الموضع الذي كنت أنزله حتى أتتني رسل الفتح فأتيته، فقال لي: يا بصري، أول ما ابتدأتنا به الكذب!. . . فقلت: ما كذبت، فقال: كيف، وقد قلت لأمير المؤمنين إن الصواب: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالفتح؟! فقلت: أيها الوزير، لم أقل هكذا، إنما قلت: أكثر الناس يقرؤها بالفتح، وأكثرهم على الخطأ، وإنما تخلصت من اللائمة وهو أمير المؤمنين، فقال لي: أحسنت.

قال أبو العباس: فما رأيت أكرم كرماً، ولا أرطب بالخير لساناً من الفتح»[1].

قال الزبيدي: «وجدت بخط أمير المؤمنين المستنصر بالله ـ رضي الله عنه ـ ما فعل المبرد شيئاً، وما كان أن يخبره بالحق، فيعلمه أن القراءة بالكسر، قرأ بها أبو عمرو وأصحابه من البصريين الذين تعصب لهم، وأن القراءة بالفتح قراءة نافع[2] وأهل الحجاز، وحمزة، والأعمش، وابن مسعود وأصحابه،

---

(1) انظر طبقات الزبيدي: 102 ـ 103.

(2) هو نافع بن أبي نعيم بن عبد الرحمن المدني أحد القراء السبعة. ت: 169هـ ـ 785م، انظر الوفيات: 5/ 368 ـ 369، وطبقات القراء: 2/ 330 ـ 334.

والنخعي، وابن أبي إسحاق، وطلحة بن 114و// مصرف[1] وعيسى[2]، والماجشون[3]. . .

وكان للمتوكل في قراءته أنصار كثير، ولعله كذلك علم، لأنه قراءة الكسائي، وحمزة، وما أحسن الفتح في إنكار ما قد قرأ به الأئمة، ولو قال حينئذ: هذه قراءة أهل البصرة وغيرهم ممن قرأ بها، وهي أقيس في الإعراب، وقد قرأ بالفتح أهل الحجاز وغيرهم، وكل هذا جائز، لكان أتم في الخبر»[4] انتهى ملخصاً.

قلت: وأعظم من هذه النفرة[5] عن الوقوع فيما ظن لحناً، ما يحكى عن المأمون في إبايته من المسامحة في مواجهته بما اعتقده كذلك، ترفعاً لعلو همته عن مقابلته به، فضلاً عن صدوره منه، أو وقوعه في الكتب عنه.

فحكى ثعلب عن شيخه أبي عبد الله محمد بن قادم[6] الطوال[7] قال:

---

(1) طلحة بن مصرف بن عمرو أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله الهمذاني الكوفي. ت: 112هـ ـ 730م. تابعي، كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، وكانوا يسمونه: سيد القراء. انظر طبقات القراء: 2/ 343، والوفيات: 2/ 426 و469.

(2) عيسى بن عمر الثقفي أبو سليمان، ويقال: أبو عمر. ت: 149هـ ـ 766م، كان ثقة عالماً بالعربية، والنحو، والقراءة، صنف كتابين في النحو: يسمى أحدهما: الجامع. والآخر: الإكمال. انظر طبقات الزبيدي: 40/ 45، والنزهة: 21 ـ 23.

(3) أبو يوسف يعقوب بن أبي سلمة بن دينار، وقيل ميمون، الملقب بالماجشون القرشي، التيمي من موالي آل المنكدر من أهل المدينة. ت: 124هـ ـ 741م. سمع ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ، وعمر بن عبد العزيز، ومحمد بن المنكدر، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وروى عنه ابناه: يوسف، وعبد العزيز، وابن أخيه عبد العزيز. والماجشون: تعني المورد، ويقال: الأبيض الأحمر، لقبته بذلك سكينة بنت الحسين. انظر: سمط اللآلىء: 2/ 644. والوفيات: 6/ 376 ـ 378.

(4) انظر شذرات مخطوطة من طبقات الزبيدي لم تنشر: الصندوق 2 من القبة السعدية رقم 14 ـ خزانة القرويين وقد أرشدني إليها الأستاذ محمد الدباغ محافظ الخزانة.

(5) النفرة: الكراهية.

(6) أستاذ ثعلب، ومعلم ابن المعتز، خرج من منزله ولم يرجع، وذلك سنة 251هـ ـ 865م. له من الكتب: «الكافي» في النحو، و«المختصر» فيه «وغريب الحديث». انظر: طبقات الزبيدي: 138، وفيه: «هو أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن القادم و«معجم الأدباء»: 18/ 207 ـ 209، والبغية: 1/ 140 ـ 141.

(7) لم تثبت كتب التراجم هذه النسبة له، ولعله سهو من المؤلف: إذ «الطوال» علم آخر، قال =

«وجه إلي إسحاق بن إبراهيم المصعبي[1] يوماً من الأيام فأحضرني، فلم أدر ما السبب، فلما قربت من مجلسه تلقاني ميمون بن إبراهيم ـ كاتبه على الرسائل ـ وهو على غاية من الهلع والجزع، فقال لي بصوت خفي: إنه «إسحاق»، ومر غير متلبث، ولا متوقف حتى رجع إلى مجلس إسحاق، فراعني ذلك، فلما مثلت بين يديه، قال لي: كيف يقال: «وهذا المال مالاً»، أو «وهذا المال مال»؟.

فعلمت ما أراد ميمون، فقلت له: الوجه «وهذا المال مال»، ويجوز: «وهذا المال مالاً»، فأقبل إسحاق على ميمون بغلظة وفظاظة، ثم قال: الزم الوجه في كتبك، ودعنا من يجوز ويجوز، ورمى بكتاب كان في يده، فسألت عن الخبر، فإذا ميمون قد كتب إلى المأمون وهو في بلاد الروم عن إسحاق، وذكر مالاً حمله إليه، وكتب «وهذا [المال][2] مالاً. فخط المأمون على الموضع من الكتاب، ووقع بخط يده في حاشيته: تكاتبني باللحن، فقامت القيامة على إسحاق، فكان ميمون بعد ذلك يقول: ما أدري كيف أشكر ابن قادم، بقى علي روحي ونعمتي.

قال أبو العباس ثعلب: فكان 114ظ// هذا مقدار العلم، وعلى حسب ذلك كانت الرغبة في طلبه، والحذر من الزلل.

قال: «وهذا المال مالاً» ليس بشيء، ولكن أحسن «ابن قادم» في التأتي بخلاص ميمون»[3] اهـ.

وحكى «ابن الأبار»[4] في «إعتاب الكتاب»[5]: «أنه[6] كان يتفقد ما يكتب

= عنه ثعلب: «كان حاذقاً بإلقاء العربية» من أهل الكوفة، وأحد أصحاب الكسائي حدث عن الأصمعي وقدم بغداد. ت: 243هـ ـ 857م. انظر: البغية: 1/ 50.

(1) إسحاق بن إبراهيم المصعبي. ت: 235هـ ـ 849م. صاحب الشرطة ببغداد أيام المأمون والمعتصم، والواثق، والمتوكل، وكان ذا رأي وشجاعة. انظر: الكامل: 7/ 52.

(2) ساقط من «أ».

(3) انظر: طبقات الزبيدي: 138 ـ 139، وإعتاب الكتاب: 124 ـ 125.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله، القضاعي، الأندلسي، البلنسي، المعروف بابن الأبار. =

به الكتاب فيسقط من لحن، ويحط مقدار من أتى بما غيره أجود منه في العربية، وكان يقول: «وإياكم و«الشُّونيز»[1] في كتبكم». يعني النقط والإعجام.

قال: وقال محمد بن عبد الله بن طاهر[2] وقد رفعت إليه قصة أكثر صاحبها إعجامها «ما أحسن ما كتب إلا أنه أكثر شونيزها».

وكان سعيد بن حميد[3] يقول: لأن يشكل الحرف على القارىء أحب إلي من أن يعاب الكاتب بالشكل.

قال: فإذا كرهوا الإعجام والشكل فما ظنك باللحن. قال: إلا أن ترك ذلك قد يورث إشكالاً».

حكى الماوردي[4] عن قدامة بن جعفر[5]: «أن بعض كتاب الدواوين حاسب [عاملاً][6] لعبيد الله بن سليمان بن وهب[7] فشكا منه إلى عبيد الله،

= ت: 658هـ ـ 1259م. فقيه، محدث، حافظ، مقرىء، نحوي، أديب، لغوي، كاتب، مؤرخ، من تصانيفه: «تكملة الصلة» لابن بشكوال، و«إعانة الحقير في شرح زاد الفقير»، و«إعتاب الكتاب»، و«الحلة السِّيَرَاء في أشعار الأمراء». انظر: عنوان الدراية: 257 ـ 261.

(5) انظر: 126 ـ 127.

(6) الضمير يعود على المأمون.

(1) الشُّونيز بضم الشين، الحبة السوداء، وهو فارسي الأصل. انظر: اللسان ـ شنز.

(2) ابن طاهر الخزاعي أبو العباس. ت: 253هـ ـ 867م. أمير، ولي نيابة بغداد في أيام المتوكل العباسي. له أخبار كثيرة في فتنة «المعتز بالله» وكان أديباً شاعراً، ومؤلفاً لأهل العلم والأدب. انظر: تاريخ بغداد: 5/ 418 ـ 422.

(3) هو سعيد بن حميد بن سعيد أبو عثمان. ت: 250هـ ـ 684م. كاتب مترسل، من الشعراء، قلده المستعين العباسي ديوان رسائله. وجمع له يونس بن أحمد السامرائي البغدادي، ما وجد من «رسائله وأشعاره» ط. انظر: الأغاني 18/ 90 ـ 102، والمورد 3/ع: 2/ 228.

(4) في أدب الدنيا: 38.

(5) هو قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج. ت: 337هـ ـ 948م. كاتب من البلغاء، المتقدمين في علم المنطق والفلسفة، كان في أيام المكتفي بالله العباسي، وأسلم على يده، له كتب منها: «نقد الشعر» و«جواهر الألفاظ»، و«الرد على ابن المعتز فيما عاب به أبا تمام». انظر: الفهرست: 194، ومعجم الأدباء: 17/ 12 ـ 15.

(6) في «أ»: غلاماً.

(7) ابن وهب الحارثي. ت: 228هـ ـ 842م. وزير من أكابر الكتاب، استوزره المعتمد، والمعتضد وعلى عهده توفي. انظر الكامل: 7/ 316 و510.

وكتب رقعة يحتج فيها بصحة دعواه، ووضوح شكواه، فوقع فيها عبيد اللّه: «هدا هدا» فأخذها العامل فقرأها، وظن أن عبيد اللّه أراد «هذا هذا» إثباتاً لصحة دعواه، كما يقال في إثبات الشيء: «هو هو» فحمل الرقعة إلى كاتب الديوان، وأراه خط عبيد اللّه، وقال: إنه قد صدق قولي، وصحح ما ذكرت فخفي على الكاتب ذلك، وطيف به على كتاب الدواوين، فلم يقفوا على مراده، فشدد عبيد اللّه الكلمة الثانية، وكتب تحتها: «والله المستعان» استعظاماً منه لتقصيرهم في استخراج مراده، حتى احتاج إلى مراده، بالنقط والشكل».

قال ابن الأبّار: «وكان عبد اللّه بن طاهر يفرط في تفقد المخاطبات عنه وإليه، ويتوعد عليها، ويعاقب فيها.

قال لكاتب له 115و/ / أمره بشيء يعمله: احذر أن تخطىء فأعاقبك بكذا وكذا، وذكر أمراً عظيماً، فقال له الكاتب: أيها الأمير فمن كانت هذه عقوبته على الخطإ، فما ثوابه على الإصابة؟»[1].

انتهى المراد، وقد اشتمل على فائدة متعلقة بغرض الكتاب، وإن كان فيه خروج عنه من وجه آخر.

تتمة:

بذكر اعتراف أهل العلوم الشرعية بمنفعة العربية، وشهادتهم بضرورة الاحتياج إليها زائداً على حصول العلم بذلك مما تقدم لما فيه من فضيلة الشهادة لها بالاعتبار من جميع العلماء على اختلاف أصنافهم، ولاقتضاء التوقيف عليه لطمأنينة من لم يقنع بكليات الشهادة له، وإفادة من لم يتمكن من العثور عليه في كلام العلماء متفرقاً، ولنأت به في ضمن التسمية لأنواع أمهات العلوم الشرعية على التفصيل فنقول:

العلم الأول: التفسير:

قال الزمخشري في صدر «تفسيره» وقد عدد شروط المفسر: «وأن يكون

---

(1) الإعتاب: 126 ـ 127.

فارساً في علم الإعراب»[1]. فلم يكتف بمجرد المشاركة في علم الإعراب، بل اشترط فيه أن يكون فارساً، وحينئذ يتصدى للنظر في التفسير، وإلا لم يلحق منه شيئاً.

وقد تقدم عنه[2] في الفصل الذي صدر به «المفصل» قوله فيه:

«ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير معرب، ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، فقال ما هو تقول وافتراء، وهراء منه كلام الله براء...».

وقال [الغزنوي][3] [4]، وقد أشار إلى ما احتوى عليه تفسيره: «وإنما عني من عني بجمع هذا الكتاب بعد استجماع أسباب لا يسع المؤلف إغفالها، ولا المصنف إهمالها».

ثم قال: «فمنها تمهيد قواعد العربية، وتحديد العوارض اللغوية من إبدال حروف الصفات وتصريح الكنايات، وتفسير 115ظ// الاستعارات، من تسمية الشيء باسم ما كان، وما يؤول إليه، والسبب بالمسبب، والمسبب بالسبب، وذكر المفعول مكان الفاعل، والفاعل مكان المفعول، والماضي مكان المستقبل، والمستقبل مكان الماضي، وكليهما مكان الأمر، والواحد مكان الجمع، والجمع مكان الواحد، والتثنية مكانهما، والقلب والعارض، والعدول من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب، ومن الإخبار إلى الحكاية، ومن الحكاية إلى الإخبار، والحذف، والإضمار، والزيادة، والتكرار موطوداً كلها بأشعار العرب لأن «أضوأ الدرّ ما ازدوج بالسَّبَج»[5] قيل:

---

(1) انظر: مقدمة التفسير ص: ن.

(2) انظر: ص: 167 من هذا الكتاب، 26ظ من مخ «أ».

(3) في «أ»: الغزالي.

(4) لعله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي (أبو عبد الله). ت: 560هـ ـ 1165م. مفسر، مقرىء، من آثاره: «علل القراءات»، و«عين المعاني في تفسير السبع المثاني»، و«الوقف والابتداء». انظر: طبقات القراء: 2/ 157، وطبقات المفسرين: 32 ـ 33.

(5) السبج: خرز أسود، دخيل معرب وأصله سبه. اللسان: ـ سبج ـ.

فسامح بالوصال وإن علا عن قيمة المهج
فأحسن ما يكون الدر ر منظوماً بّالسبج

قال: وما ذاك لشرف لها، أو شغف بها، لكنها إسوة للعرب محكمة، وحكمة لأهل الزيغ محكمة، وحجة عليهم من لديهم قيل:

نفسي فداؤك لا لجلة قدرها إن الشعير وقاية الكافور»

قلت: توطيد ما أشار إليه ـ أي تثبيته بالاستدلال عليه بأشعار العرب ـ وهو شأن الصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ و[دأب][1] التابعين لهم بإحسان.

قال ابن الأنباري في كتاب «الوقف والابتداء»:

«وفيه مزيد بشهادة من أئمة العلم بالقرآن، وخصوصاً التفسير منه ـ في هذا المقام ـ: «جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم ـ رضوان الله عليهم ـ من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله، باللغة والشعر، ما بين صحة مذهب النحويين في ذلك، وأوضح فساد مذهب من أنكر 116و// ذلك عليهم.

ثم أسند إلى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»[2].

وأسند إليه «أنه قال لرجل وقد سأل عن قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾[3]، لا تلبس ثيابك غُدْرة، وتمثل بقول غيلان الثقفي[4]:

فإني بحمد الله لا ثوب غادر لبست، ولا من سوأة أتقنع»[5]

---

(1) في «ج»: أدب.
(2) انظر: 1/ 61 ـ 62 من كتاب إيضاح الوقف...
(3) سورة المدثر، الآية: 4.
(4) غيلان بن سلمة الثقفي. ت: 23هـ ـ 644م. شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، وأسلم بعد فتح الطائف، كان أحد وجوه ثقيف، انفرد في الجاهلية بأن قسم أعماله على الأيام، فكان له يوم يحكم فيه بين الناس، ويوم ينشد فيه شعره، ويوم ينظر فيه إلى جماله. انظر: طبقات الشعراء: 1/ 269 ـ 270. والأغاني: 13/ 201 ـ 210، والإصابة: 3/ 189 ـ 192.
(5) انظر: إيضاح الوقف: 63، وتفسير القرطبي: 1/ 21، واللسان: ـ طهر ـ.

وأسند إليه «أنه قال في قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِيٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾[1] أي مختلط، ألم تسمع إلى قوله[2]:

فجالت والتمست به حشاها فخر كأنه خوط مريج»[3]

وأسند إلى الحسن قال: «كنا لا ندري ما الأرائك حتى لقينا رجل من أهل اليمن فأخبرنا أن الأريكة عندهم: «الحجلة[4] فيها السرير»[5] وذكر هذا كثيراً إلى أن قال: وهذا كثير في الحديث عن الصحابة والتابعين.

ثم أجاب عن شبهة من عاب ذلك على النحويين فراجعه من هناك»[6].

وقال ابن جزي[7]: وقد ذكر العلوم التي يستدعيها التفسير: «وأما النحو فلا بد للمفسر من معرفته، فإن القرآن نزل بلسان العرب، فيحتاج إلى علم اللسان.

وقال قبل ذلك في اللغة، وهي من فنون التفسير على الجملة.

وأما اللغة فلا بد للمفسر من حفظ ما ورد في القرآن منها، وهي غريب القرآن، وهي من فنون التفسير» اهـ[8].

وفيه مع ما تقدمه كفاية في الاستظهار بشهادة المفسرين لاحتياجهم لعلوم

---

(1) سورة ق، الآية: 5.

(2) البيت للداخل زهير بن حرام الهذلي. انظر: التنبيه على أوهام القالي: 130. وانظر: اللسان: ـ مرج ـ وفيه: «كأنه غصن».

(3) انظر: إيضاح الوقف: 1/ 64 ـ وخوط مريج: غصن له شعب قصار قد التبست، اللسان: ـ مرج ـ.

(4) الحجلة: بيت كالقبة يستر بالثياب، ويكون له أزرار كبار. اللسان: ـ حجل ـ.

(5) إيضاح الوقف: 1/ 70.

(6) م.س: 1/ 99... وما بعدها.

(7) هو محمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي أبو القاسم. ت: 741هـ ـ 1340م. من أهل غرناطة، وذوي الأصالة والنباهة فيها، كان مشاركاً في فنون: من عربية وأصول، وقراءات وحديث، وأدب، حافظاً للتفسير، مستوعباً للأقوال، جماعاً للكتب. له تصانيف منها: «القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية» و«كتاب الفوائد العامة في لحن العامة»، و«كتاب النور المبين في قواعد الدين». انظر: الديباج: 2/ 274 ـ 276.

(8) انظر: كتاب التسهيل: 1/ 8.

العربية، والأمر واضح من ذلك كله، كما أنه لا يتوقف في منْع تعاطي التفسير مع فقد العلم بها، وبذلك أفتى ابن عبد السلام التونسي[1] فيما حكاه تلميذه ابن عرفة قال ما نصه:

«وأفتى ابن عبد السلام بوجوب منع من لم تكن له مشاركة في علم العربية من قراءة التفسير ثم كان في حضرته من يقرؤه بل ولاه محل إقرائه، وهو ممن لم يقرأ في 116ظ// العربية كتاباً، والله أعلم بحال ذلك كله».

قلت: لا إشكال في صواب ما أفتى به.

وأما ما حكى مما ظاهره المخالفة، فالله أعلم كما قال بحال ذلك كله.

وأقول: وبحاله في نقل ذلك قال: «وقد رأيت بعض هؤلاء - يعني من لم يشارك في العربية - يقرؤون التفسير، وأخبرت أن بعضهم كان منعه قاضي وقته، فلما مات قرأه».

قلت: وإذا كان السكاكي[2] يقول في علمي المعاني والبيان: «الويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير، وهو فيهما راجل»[3].

فالويل المضاعف كل التضعيف لمن يجيز تعاطيه وهو في النحو الذي هو أصل ذينك العلمين، لا يقوم لا على قدم فضلاً عن أن يكون ماشياً بهما.

---

(1) هو محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري، التونسي، المالكي أبو عبد الله. ت: 749هـ - 1348م، قاضي الجماعة بتونس، كان إماماً عالماً حافظاً متفنناً في علمي الأصول والعربية، وعلم الكلام، وعلم البيان، فصيح اللسان، عالماً بالحديث، تخرج بين يديه جماعة من العلماء منهم: ابن عرفة الورغمي. له «تقاييد»، وشرح مختصر ابن الحاجب الفقهي شرحاً حسناً سماه: «شرح تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب» يقع في مجلدات. انظر: الديباج: 2/ 329 - 330.

(2) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي (سراج الدين). ت: 626هـ - 1229م. عالم في النحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والعروض، والشعر. من آثاره: «مفتاح العلوم» و«مصحف الزهرة». انظر: كشف الظنون: 2/ 1762، ومعجم المؤلفين: 13/ 282.

(3) مفتاح العلوم: ق3/ 70.

العلم الثاني: القراءات:

وقد تقدم أن لأئمة هذا الفن مبالغة عظيمة في حفظ القراءة من اللحن، وذلك أوضح شاهد على اعترافهم بالافتقار إلى العربية، إذ لا بد من الرجوع إليها في صحة القراءة، على ما سبقت الإشارة إليه.

وأما تصريحهم: بوجوب العلم بها على الجملة في حق المتصدر لإقراء القرآن، وأخذ الأداء عنه مجوداً، فاسمع من ذلك ما هو أبلغ مما تقدم عنهم.

فقال الإمام أبو بكر ابن مجاهد: «ومن حملة القرآن، المعرب، العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات ومعاني الكلام، البصير بعيب القراءة، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين. ومنهم من يعرب ولا يلحن، ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه.

ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذه عنه، ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب، ولا غيره فذلك الحافظ، ولا يلبث مثله أن ينسى 117و// إذا طال عهده، فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة ضمه، وفتحه، وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية، وبصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه، وسماعه، وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره، ويبرىء نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً، فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه وأوهم فيه، وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي، وضيع الإعراب، ودخلته الشبهة، فتوهم بذلك، لا يقلد في القراءة، ولا يحتج بقوله.

ومنهم من تعرف قراءته، ويبصر بالمعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات، واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ

بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعاً». انتهى بما فيه من زائد على المحتاج إليه في الموضع لما حصل به من فوائد مهمة.

قال ابن أبي الأحوص: «وقال الداني ومكي[1] ويزيد كلام أحدهما على الآخر، وهو كلام من قبلهما: قراء القرآن متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق. فمنهم من يعلم ذلك قياساً وتمييزاً، ورواية، فذلك الحاذق، الفطن، النبيه، ومنهم من يعلمه سماعاً وتقليداً، فذلك العيي الفَهِهُ[2] الضعيف، لا يلبث أن يشك ويدخله التحريف، والتصحيف، إذ ليس على أصل، ولا نقل عن فهم، والعلم فطنة ودراية آكد منه سماعاً ورواية، وللدراية ضبطها ونظمها، وللرواية نقلها وتعلمها، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

قال مكي: فليس ينبغي لطالب القرآن أن يهمل نفسه، وينقل عمن لا يجوز النقل عنه ممن هذه الصفات صفاته، ويجب عليه أن يتخير 117ظ// بقراءته ونقله وضبطه، أهل الديانة والصيانة، والفهم في علوم القرآن، والنفاذ في العربية، وصحة النقل عن الأئمة المشهورين بالعلم».

قال ابن أبي الأحوص بعد إشارته إلى أن ما تقدم من وصف هؤلاء الأئمة: «إنما يشترط لإحراز الغاية، وأقل درجة من يؤخذ عنه التجويد والقراءة أن يكون عنده من علم القراءة، والعربية، ما لا يسع جهله لصاحب هذا الفن، وتدعوه الضرورة إلى معرفته من غير تجرد في ذلك، وتكون له قراءة وتمرن على شيخ من أهل الأداء مشهور بمثل ذلك أو بما فوقه، معروف عند أهل هذه الطريقة، ومن قصر عن هذه الدرجة، فلا يحل الأخذ عنه ولا يحل له التصدر لذلك» اهـ.

---

(1) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. ت: 437هـ ـ 1045م. كان نحوياً فاضلاً، عالماً بوجوه القراءات، وله فيها كتب كثيرة منها: «كتاب إعراب مشكل القرآن» و«كتاب التبصرة» في القراءات السبع، و«كتاب البيان عن وجوه القراءات». انظر: الجذوة للحميدي: 351، والنزهة: 347، والصلة: 631 ـ 633.

(2) الفَه: العي والغفلة.

وقال ابن الباذش[1] إثر عده لشروط المنتصب لإقراء القرآن وذكره [لأشياء لا بد منها «وتلك][2] الأشياء التي وصفنا مرجع قراتها إلى أمرين:

أحدهما: التبحر في علم اللسان.

والثاني: التلاوة على الشيوخ.

فالاتساع في علم العربية، يوصل إلى حقيقة النطق بالحروف على حد كلام العرب، وما تنطق به، وبه يوصل إلى معرفة الوقف والابتداء، وبه يعرف وجه قراءة كل قارىء، ورأي كل رائي من أهل الأداء.

وبالتلاوة على الشيوخ المهرة يتحصل أسلوب القراءة، وصورة الأخذ، وحقيقة الأداء» اهـ.

قال الشيخ الإمام «أبو عبد الله القيجاطي»[3] في «بعض تقاييده»: «ويؤيد ذلك ويوضحه ما رواه الحافظ أبو عمر، وبسند عن ابن أبي مليكة قال: أمر عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ أن لا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة وأمر أبا الأسود فوضع النحو»[4].

قلت: تقدم نقل ذلك مستوفى حسبما خرجه ابن الأنباري[5] عن تلك الرواية في بعض طرقه.

---

(1) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي أبو جعفر المعروف بابن الباذش. ت: 541هـ ـ 1145م. إمام في المقرئين، راوية مكثر، عارف بالأدب، والإعراب، بصير بالأسانيد. ألف كتاب «الإقناع» في القراءات، و«الطرق المتداولة في القراءات». انظر: الإحاطة: 1/ 194 ـ 196، ومخ فهرست المنتوري. وذكر أنه له برنامجاً، والديباج: 1/ 190 ـ 191، وطبقات القراء: 1/ 83.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من «أ».

(3) هو محمد بن محمد بن علي أبو عبد الله الكناني القيجاطي الأندلسي. ت: 811هـ ـ 1408م. وكان أستاذ المنتوري، أستاذ، مقرىء، انتهت إليه مشيخة الإقراء في الأندلس. روى عنه في فهرسته كثيراً، وتعد هذه الفهرسة المصدر الأول في ترجمة صاحبنا. له تصانيف منها: «مخارج الحروف»، و«كتاب الإيماء إلى وجوه الدلالات على عدم وجوب تواتر القراءات»، و«كتاب الرد على من اعترض كتاب الإيمان إلى وجوه الدلالات». انظر: مخ فهرست المنتوري: 12/ 13 و53، وطبقات القراء: 2/ 243 ـ 244.

(4) و(5) انظر: ص: 329 وما بعدها من هذا الكتاب، 82و/ ظ من مخ «أ».

حكاية:

يشهد وقوعها لما حذروا 118و// منه في جانب المتصدر لإقراء القرآن مع جهله بالعربية وفيها أبلغ عبرة.

فيروى عن [يونس][1] بن عبد الله بن مغيث[2] أنه قال: «أدركت بقرطبة مقرئاً يعرف بالقرشي، وكان لا يحسن النحو، فقرأ عليه قارىء يوماً ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾[3] فرد عليه القرشي «تحيد» بالتنوين، فراجعه القارىء ـ وكان يحسن النحو ـ فلج عليه المقرىء، وثبت على التنوين، فانتشر الخبر إلى أن بلغ يحيى بن مجاهد الألبيري الزاهد[4] وكان صديقاً لهذا المقرىء، فنهض إليه، فلما سلم عليه، وسأله عن حاله قال له ابن مجاهد: إنه بعد عهدي بقراءة القرآن على مقرىء، فأردت تجديد ذلك عليك فأجابه إليه، فقال أريد أن أبتدىء «بالمفصل» فهو الذي يتردد في الصلوات، فقال المقرىء: أقرأ ما شئت، فقرأ عليه من أول «المفصل» فلما بلغ الآية المذكورة ردها عليه المقرىء بالتنوين.

فقال له ابن مجاهد: لا تفعل، ما هي إلا غير منونة بلا شك، فلج المقرىء، فلما رأى ابن مجاهد تصميمه قال له: يا أخي: إني لم يحملني على القراءة عليك إلا لتراجع الحق في لطف وهذه عظيمة أوقعك فيها قلة علمك بالنحو، فإن الأفعال لا يدخلها التنوين، فتحير المقرىء إلا أنه لم يقنع بهذا، فقال له ابن مجاهد: بيني وبينك المصاحف، فأحضر منها جملة فوجدوها

---

(1) في الأصول: يوسف.

(2) قاضي الجماعة بقرطبة، وصاحب الصلاة والخطبة بجامعها، يكنى أبا الوليد، ويعرف بابن الصفار. ت: 249هـ ـ 1037م، وكان من أهل العلم بالفقه والحديث، كثير الرواية، له تصانيف منها: «فضائل المنقطعين إلى الله»، و«فضائل المتهجدين» و«كتاب الابتهاج بمحبة الله». انظر: الجذوة للحميدي: 384 ـ 385، والمطمح: 289 ـ 291، والصلة: 684 ـ 686.

(3) سورة ق، الآية: 19.

(4) يحيى بن مجاهد الفزاري الزاهد، له كلام يدل على ذكاء وبصيرة، روى عنه أبو الوليد يونس بن عبد الله القاضي. انظر: الجذوة للحميدي: 379.

مشكولة بغير تنوين فرجع المقرىء إلى الحق» اهـ[1].

وعلى شناعة مضمنها فقد جعله الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ لما رجع إلى الصواب «أقرب مراماً من حال من يعتمد على أخذه في زمان صباه لبعض وجوه الأداء على وجه لا تسوغه العربية، ولا يجري على قواعد صنعة الإقراء، ثم يصر على ما رسخ عنده زاعماً أنه كذلك 118ظ// أخذه عن شيخه من غير التفات إلى الحق الواجب على كل أحد أن يرجع إليه إذا ظهر»[2].

العلم الثالث: الحديث:

نقلوا عن شعبة أنه قال: «مثل صاحب الحديث الذي لا يعرف العربية مثل الحمار عليه مخلاة ولا علف فيها»[3].

وعن حماد بن سلمة: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها»[4].

وعن الأوزاعي[5] «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً»[6].

وذكر «ابن عبد البر» في «بيان العلم»[7] عن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي[8] أنه جاءه الداروردي[9] يعرض عليه الحديث، فجعل يقرأ ويلحن

---

(1) الاعتصام: 2/ 350 ـ 351.

(2) انظر: م.س: 2/ 350.

(3) إيضاح الوقف: 1/ 61.

(4) م.س: 1/ 61 ومقدمة ابن الصلاح: 191.

(5) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (نسبة إلى قبيلة الأوزاع) ت: 157هـ ـ 774م. إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، واحد الكتاب المترسلين. له كتاب: «السنن» في الفقه، و«المسائل». انظر الفهرست/ 332، والوفيات: 3/ 127 ـ 128.

(6) انظر جامع العلم: 1/ 78.

(7) انظر: م.س: 1/ 81.

(8) أبو هاشم المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش المخزومي المتوفى سنة 186هـ ـ 802م. فقيه أهل المدينة بعد مالك بن أنس، عرض عليه الرشيد القضاء فامتنع، وكان مدار الفتوى فيها عليه، وعلى محمد بن إبراهيم بن دينار. انظر الشذرات: 1/ 310.

(9) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الداروردي الجهني بالولاء، المدني أبو محمد. ت: نحو 186هـ ـ 802م، محدث، روى عنه خلق كثير، منهم سفيان وشعبة، وكان سيء الحفظ، =

لحناً منكراً، فقال له المغيرة: «ويحك يا داروردي، كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أحرى».

ونقلوا عن الأصمعي أنه قال: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو، أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ «من كذب علي معتمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1] لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه، ولحنت فيه، كذبت عليه»[2].

قال ابن الصلاح[3] إثر نقل هذا: «قلت: فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما» اهـ[4].

وفي «رباعيات البخاري»[5]: «وقد ذكر جملة منها ـ ثم لا تتم له هذه الأشياء إلا بأربع من كسب العبد.

قال: أعني معرفة الكتابة، واللغة، والضبط، والنحو».

ولابن السيد ـ في باب الخلاف العارض من جهة الرواية في كتابه الموضوع في «أسباب الخلاف»[6] مزيد إنكار على من أخل من المحدثين بشرط تقدم حظه من العربية قبل طلبه الحديث، وهو إنكار تساعده شهادة أئمة 119و// هذا العلم.

= نسبته إلى دارورد من قرى خراسان، أصله منها، ومولده ووفاته بالمدينة. انظر: التذكرة: 1/ 269. والتهذيب: 6/ 353 ـ 355.

(1) انظر: صحيح البخاري: 2/ 114، ورباعيات البخاري: 161.

(2) مقدمة ابن الصلاح: 191.

(3) هو عثمان بن عبد الرحمن النصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو تقي الدين، المعروف بابن الصلاح. ت: 643هـ ـ 1245م. أحد الفضلاء المقدمين في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال، له كتاب «معرفة أنواع علم الحديث»: يعرف بمقدمة ابن الصلاح، و«الأمالي» و«الفتاوى» و«شرح الوسيط» في فقه الشافعية، و«فوائد الرحلة». انظر: الوفيات: 3/ 243 ـ 245، وطبقات الشافعية: 8/ 326 ـ 336.

(4) مقدمة ابن الصلاح: 191.

(5) المقصود برباعيات البخاري: الأحاديث التي تكون أسانيدها رباعية.

(6) انظر الإنصاف: 184 ـ 185.

قال عند ذكره أن الجهل بالإعراب، ومباني كلام العرب ومجازاتها: «أن ذلك من جملة العلل لوقوع الخلاف من جهة الرواية، وذلك أن كثيراً من رواة الحديث قوم جهال اللسان العربي، لا يفرقون بين المرفوع، والمنصوب، والمخفوض.

قال: ولعمري لو أن العرب وضعت لكل معنى لفظاً يؤدى عنه، لا يلتبس بغيره، لكان لهم عذر في ترك تعلم الإعراب، ولم يكن بهم حاجة إليه في معرفة الخطإ من الصواب، ولكن العرب قد تفرق بين المعنيين المتضادين بالحركات فقط، واللفظ واحد، ألا ترى أن الفاعل والمفعول ليس بينهما أكثر من الرفع والنصب، فربما حدث المحدث بالحديث فرفع لفظة منه ينوي بها أنها فاعلة، ونصب أخرى ينوي بها أنها مفعولة فنقل عنه السامع ذلك الحديث، فرفع ما نصب، ونصب ما رفع، جهلاً منه بما بين الأمرين فانعكس المعنى إلى ضد ما أراده المحدث الأول.

ألا ترى أن قوله ﷺ: «**لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم**»[1] إذا جزمت اللام من «يقتل» كان له معنى، وإذا رفعت كان له معنى آخر» اهـ.

وذكر بعد ذلك في علة التصحيف وهو مما حذر منه أئمة هذا الشأن، «أن من طريف ما وقع في كتاب مسلم [«نحن يوم القيامة على كذا، انظر».

قال: وهذا شيء لا يتحصل له معنى، وهكذا تجده في أكثر النسخ، وإنما هو][2] نحن يوم القيامة على كُوم، والكوم جمع كومة، وهو المكان المشرف، فصحفه بعض النقلة فكتب: «نحن يوم القيامة على كذا»، فجاء من قرأ، فلم يفهم ما هو، فكتب في طرة الكتاب «انظر» يأمر قارىء الكتاب بالنظر فيه وينبهه عليه، فوجده ثالث فظنه من الكتاب فألحقه بمتنه»[3].

حكاية:

تتضمن الشهادة 119ظ// بتقديمهم للعربية قبل طلب الحديث، وهي ما

---

(1) انظر الحديث في شرح صحيح مسلم 3/ 1409: من حديث عبد الله بن مطيع عن أبيه.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(3) انظر الإنصاف: 189 ـ 190.

ذكره «الخطيب» في تاريخه عن «أبي العيناء»[1] قال:

«أتيتُ عبدَ اللّه بن داود [الخريبي][2] فقال: ما جاء بك؟ قلت: الحديث، قال اذهب فتحفظ القرآن، قال: قلت: قد حفظت القرآن، قال: اقرأ، ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ﴾[3]، قال: قرأت العشر حتى أنفدته، قال: فقال لي: اذهب الآن فتعلم الفرائض.

قال: قلت: قد تعلمت الصلب، والجد، [والكبر]؟[4] قال: فأيما أقرب إليك، ابن أخيك أو ابن عمك؟ قال: قلت: ابن أخي، لأن أخي من أبي، وعمي من جدي، قال: اذهب الآن، فتعلم العربية، قال: قلت: علمتها قبل هذين، قال: فلم قال عمر بن الخطاب حين طعن: يا لَلَّهِ، يا لِلْمسلمين، لم فتح تلك، وكسر هذه؟

قال: قلت: فتح تلك اللام على الدعاء، وكسر هذه على الاستغاثة والاستنصار، قال: فقال: لو حدثت أحداً لحدثتك»[5].

فائدة:

اختلفوا بعد اتفاقهم على اشتراط العلم بالعربية على الجملة قبل الاشتغال بطلب الحديث، هل يقدم فيه على إصلاح اللحن لأن القوم كانوا عرباً، والنبي ﷺ لا يلحن، أو يروى على حاله من الخطأ في الإعراب.

قال ابن الصلاح: «والأول مذهب المحصلين، والعلماء من المحدثين،

---

(1) هو أبو عبد اللّه محمد بن القاسم بن خلاد، المعروف بأبي العيناء. ت: 283هـ ـ 896م. كان من أحفظ الناس، وأفصحهم لساناً، وأسرعهم جواباً، سمع من أبي عبيدة، والأصمعي، وروى عنه أحمد بن محمد المكي، والصولي. انظر تاريخ بغداد: 3/ 170 ـ 179، والوفيات: 343 ـ 348.

(2) في الأصول: الحربي، والتصويب من تاريخ بغداد.

(3) سورة يونس، الآية: 71.

(4) كذا في الأصول، وتاريخ بغداد، ولعلها: الكسر.

(5) تاريخ بغداد: 3/ 172 ـ 173.

والقول به في اللحن الذي لا يختلف به المعنى، وأمثاله لازم على تجويز رواية الحديث بالمعنى، وهو قول الأكثرين.

قال: وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه، فالصواب تركه، وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه، وبيان الصواب خارجاً في الحاشية، فإن ذلك أجمع للمصلحة، وأنفى للمفسدة»[1].

ثم حكى بعد كلام ملخص ما ذكره «عياض» في «الإلماع»[2] «أن الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم 120و//، ولا يغيرونها من كتبهم حتى[3] اطردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها».

ثم مضى في تلخيص كلام القاضي إلى أن ذكر قوله:

ومنهم من جسر على الإصلاح... قال: منهم القاضي أبو الوليد الوقشي فإنه لكثرة مطالعته وافتنانه[4] وثقوب فهمه... وحدة ذهنه، جسر على الإصلاح كثيراً، وغلط في أشياء من ذلك... وكذلك غيره ممن سلك مسلكه»[5].

ثم تمم بقية الكلام في ذلك فراجعه من هناك، إذ القصد ذكر عمل [أهل][6] هذا الفن على الجملة بمقتضى ما شَهِدُوا به للعربية من شرط معرفة المحتاج منها قبل الطلب للحديث كل على حسب ما نصب إليه نفسه، وقصد الوصول إليه.

العلم الرابع: أصول الدين:

قد تقدم عن إمامي الأيمة مالك والشافعي ـ رحمهما الله ـ في أوائل هذا

---

(1) مقدمة ابن الصلاح: 192.
(2) انظر ص: 186.
(3) في مقدمة ابن الصلاح: 192: حتى في أحرف القرآن.
(4) في «الإلماع»: 186: وتفننه.
(5) انظر مقدمة ابن الصلاح: 192.
(6) ساقط من «أ».

الباب[1] ما يشهد باحتياج هذا العلم إلى العربية كاحتياج غيره من أنواع العلوم الإسلامية، وسبق عن ابن خروف[2] في حفظ العربية للعقل قوله:

«ولم يزل كتاب سيبويه معظماً عند أهل علوم الشريعة عن بكرة أبيهم، فقهائهم ومحدثيهم، وقرائهم.

قال: وأكثرهم عناية به أرباب الكلام، أشعريهم ومعتزلهم، وفزعهم في نوازلهم إليه، واعتمادهم في حججهم عليه.

ثم ذكر احتجاج القاضي بعبارته على مخالفيه من غير إسناد إلى العرب».

وقد قلنا: إن الأمر في هذا واضح في نفسه، وإنما قصدت مزيد طمأنينة نفس من لم يكتف لقصوره بجعل ما تقدم أنور دليل عليه.

ولذلك فلنذكر هنا أمثلة من جنس ما تقدم عند الكلام على حفظ العربية للدين يظهر بها ما ظهر هناك من الضلال في أصول الدين بسبب الجهل بالعربية كما قال 120ظ// ابن جني، وشهد له برهان الوجود، وصدقه.

المثال الأول:

يروى عن أبي عمرو بن العلاء أنه مر بعمرو بن عبيد وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته، فقال له أبو عمرو: «ويلك يا عمرو، إنك ألكن الفهم، ألم تسمع إلى قول القائل[3]:

وإنـي وإن أوعـدتـه، أو وعـدتـه ... لـمـخـلـف إيـعـادي، ومـنـجـز لـوعـدي

إنما أراد أن الله تعالى قد وعد، وأوعد، وهو قادر على أن يعفو عمن أوعده، وقادر على أن ينجز لمن وعده»[4].

قال الزبيدي: وأنشد بعضهم قبله:

(1) انظر: 74ظ/ 75ظ من مخ «أ». ص: 310 ـ 311 من هذا الكتاب.
(2) انظر: 93و من مخ «أ». ص: 358 من هذا الكتاب.
(3) هو عامر بن الطفيل كما ذكر صاحب اللسان: ـ وعد ـ.
(4) طبقات الزبيدي: 39 ـ 40.

«ولا يرهب ابن العم والجار صولتي ولا أتقي[1] من خشية المتهدد

قال: وفي بعض الروايات أن «ابن عبيد» قال لأبي عمرو: يا أبا عمرو شغلك الإعراب عن معرفة الصواب»[2].

قلت: وكذب، بل الإعراب من جملة ما هداه إلى الصواب في هذا الأصل على الخصوص، واتباع الأهواء المضلة مع الجهل بما تعرف العرب، وتتمدح به، أوقعه هو ـ أعني ابن عبيد ـ في ضلال هذه البدعة.

وفي بعض الروايات، أنه أجاب بأن قال: أتصف ربك بأنه مخلف، وإلا فقد أبطلت شاهدك.

قال القاضي عبد الوهاب[3] في «شرح عقيدة الرسالة»: «وهذا من ركيك الكلام، وضعيف القول، وقرره بما حاصله أن الشاعر لم يصف نفسه بالإخلاف على سبيل الذم لها، ولكن على طريق التجاوز، والصفح.

قال: ومما يوضح ذلك قول كعب بن زهير[4] وإنشاده النبي ﷺ:

أنبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول[5]

قال: فمدحه بما هو عندهم في غاية الحسن، وتعظيم المدح، ووصفه

---

(1) في م.س: 39: ولا أختفي.

(2) في م.س: ص: 40.

(3) هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي: ت: 422هـ ـ 1030م كان من فقهاء المالكية، حسن النظر، جيد العبارة، ثقة، حجة، نسيج وحده، وفريد عصره، ولي القضاء ببغداد، وقضاء المالكية بمصر، قيل له: مع من تفقهت؟ قال: صحبت الأبهري، وتفقهت مع أبي الحسن ابن القصار، وأبي القصار بن الجلاب، والذي افتح أفواهنا، وجعلنا نتكلم: أبو بكر ابن الطيب القاضي. له تآليف منها: «المعونة» لمذهب عالم المدينة، و«الأدلة» في مسائل الخلاف، و«التلخيص» في أصول الفقه، و«التلقين» و«شرح رسالة ابن أبي زيد». انظر: المدارك 7/ 220 ـ 227، والوفيات: 3/ 219 ـ 222، والديباج: 2/ 26 ـ 29.

(4) كعب بن زهير بن أبي سلمى الشاعر الجاهلي المشهور. ت: 26هـ ـ 645م. انظر: طبقات الشعراء: 1/ 97.

(5) البيت من قصيدته التي قالها في مدح «الرسول ﷺ» والتي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يجز مكبول

انظر الديوان: 19.

بالكرم والتفضل 121و// ولم ينكر ذلك عليه هو ﷺ ولا أحد من المسلمين، ولا أحد من أهل اللغة، وغيرهم من العقلاء، يخالف في أن العفو عن الذنب إذا تعقب الوعيد أنه لا يوجب ذم المتوعد ولا يصفه بالنقص، ولا يخطىء في ذلك» اهـ.

قلت: وذكر بعض شراح الرسالة أن الحكاية وقع مثلها للخليل مع عمرو بن عبيد، ومساقها: «أن الخليل مر بعمرو فقال له: أرأيت من وعد وعداً فلم يف به أيكون كذاباً؟ فقال: نعم، فقال: [أفرأيت من أوعد وعيداً ثم لم يف أيكون كذاباً؟ قال: نعم][1]، قال الخليل: أتيتَ من العجمة، أو قال: من لكنتك، فقال عمرو: من لكنة اللسان أو من لكنة النسب؟ فقال الخليل: من لكنة الفهم والمعرفة بقول العرب، هذا النعمان بن المنذر[2] يقول:

«أنجز وعدي، وأخلف إيعادي»

أفتراه أنه أراد إعلام الناس أنه كذاب؟ وأنشد قول كعب بن زهير يمدح النبي ﷺ.

«أنبئت أن رسول الله أوعدني» . . . البيت]» اهـ

المثال الثاني:

حكى عياض في المدارك[3] «أن أبا عبيد الله الشيعي[4] أو ـ أخاه أبا

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(2) النعمان بن المنذر بن امرىء القيس اللخمي (أبو قابوس) ت: نحو 15ق.هـ ـ 608م من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، وهو ممدوح النابغة الذبياني، وحسان بن ثابت، وحاتم الطائي، وهو صاحب يومي البؤس والنعيم وقاتل عبيد بن الأبرص الشاعر في يوم بؤسه، انظر الكامل: 1/ 483 ـ 490، والخزانة: 1/ 185.

(3) 5/ 83.

(4) هو الحسين بن أحمد بن محمد، أبو عبيد الله المعروف بالشيعي. ت: 298هـ ـ 911م، ممهد دولة العبيديين وناشر دعوتهم، وهو من أعيان الباطنية وأعلامهم، قتله المهدي الشيعي كما قتل أخاه أبا العباس. انظر الوفيات: 2/ 192 ـ 194، وتاريخ ابن خلدون: 3/ 362 و4/ 37 ـ 48.

العباس ـ قال: القرآن يقول: «إِنَّ مُحَمَّداً لَيْسَ بِخَاتِمِ النَّبِيئِين»[1] فقال له ابن الحداد[2] المشهور الذكر في علماء القيروان: أين ذلك؟. قال: في قوله: «ولكن رسول الله وخاتم النبيئين»[3] فخاتم النبيئين غير رسول الله، فقال له هذه الواو ليست من واوات الابتداء، وإنما هي من واوات العطف كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[4]. هل أحد يوصف بهذه الصفات غير الله تعالى؟».

قلت: قال ابن عطية: «وقد نقل من الأحاديث ما يوافق لفظ الآية 121ظ//: كقوله ﷺ: «أنا خاتَمِ الأنبياء» بفتح التاء، وهذه الألفاظ عند جماعة علماء الأمة خلفاً وسلفاً ملقاة[5] على العموم التام، مقتضية نصاً: أنه لا نبي بعده ﷺ».

وقال بعض الشيوخ: «معنى تسميته ﷺ «بخاتم النبيئين» أنه آخرهم لا يزاد في الأنبياء بعده نبي، فذلك كناية عن انقطاع النبوة بعده حسبما جاء به الكتاب وتكررت به السنة، وعلم من دين الأمة ضرورة».

قلت: وحكى ابن حزم في «مراتب الإجماع»[6]: «اتفاق الأمة على ذلك».

المثال الثالث:

حكي أيضاً عن أبي عبيد الله الشيعي: «أنه قال مرة أخرى: أخبرنا الله أن

---

(1) من قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾. سورة الأحزاب، الآية: 40.

(2) هو أبو عثمان سعيد بن محمد المغربي المالكي. ت: 302هـ ـ 914م، كان عالماً باللغة، نافذاً في النحو، عربي اللسان، جهير الصوت، عالماً بالفقه والكلام، والرد على الفرق صحب أول أمره سحنون، وسمع منه، ونزع إلى مذهب الشافعي، كان يسمي «المدونة» «المدودة» ونقض بعضها؛ فهجره أصحاب سحنون، وبقي مهجوراً إلى أن ناظر أبا عبد الله الشيعي، وأخاه أبا العباس عند دخولهما بدعوة بني عبيد القيروان، فمالت إليه قلوب العامة، وأجمعوا على فضله، من تصانيفه: «توضيح المشكل في القرآن»، و«الأمالي»، و«المقالات». انظر: المدارك: 5/ 78 ـ 90.

(3) سورة الأحزاب، الآية: 40.

(4) سورة الحديد، الآية: 3.

(5) في «ج»: متلقاة.

(6) ص: 173 حيث قال: «واتفقوا... أنه لا نبي مع محمد ﷺ ولا بعده أبداً».

أصحاب محمد يرتدون بعده، فقال: وأين ذلك؟ قال: في قوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾[1]. فقال ابن الحداد: إنما هذا على الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾[2] ومعناه: التقرير، ومعنى «انقلبتم»: أفتنقلبون؟ والاستفهامان إذا جاءا في قصة استغني بأحدهما عن الآخر»[3].

ونظيره كقوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾.

قلت: عبر عن ذلك ابن عطية وعزاه لكثير من المفسرين: «أن ألف الاستفهام دخلت في غير موضعها، لأن الغرض إنما هو: أتنقبلون على أعقابكم إن مات محمد؟

فالسؤال إنما هو جواب الشرط، واختار هو أن ألف الاستفهام دخلت على جملة الكلام على الحد الذي يخبر به ملتزمه، لأن أقبح الأقوال أن يقولوا: إن مات محمد ﷺ أو قتل انقلبنا فلما كان فعلهم ينحو هذا المنحى وقفوا على الحد الذي به يقع الإخبار، قال: وبهذا يبين وجه فصاحة دخول الألف على الشرط.

قال: وذلك شبيه بدخول ألف التقرير في قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾[4] ونحوه من الكلام، كأنك أدخلت التقرير 122و// على ما ألزمت المخاطب أنه يقوله، أو هو في حكم من يقوله».

قلت: ولو فهم الشيعي هذا أو بعضه لما قال ما حمله عليه إلحاده، وبغضه في السلف الصالح، فهو كما قيل في أمثاله: من أهل الزيغ والضلالة «أهلكتهم العجمة»[5] أو على أنهم ربما عرفوا أوجه الإعراب على خلاف

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 144.
(2) سورة الأنبياء، الآية: 34.
(3) انظر المدارك: 5/ 83 ـ 84.
(4) سورة البقرة، الآية: 170، والمائدة، الآية: 104.
(5) انظر: 76ظ من مخ «أ». ص: 189 من هذا الكتاب.

معتقدهم في السلف الصالح؛ فيغيرونه ليصير إلى مذهبهم.

كما يحكى عنهم أنهم قالوا في قوله ﷺ: «ما تركنا صدقة» إنما هو بنصب صدقة، أي لا يورث، ما تركناه وقفاً، ومفهومه: أنهم يورثون في غيره.

ومثله قولهم في قوله ﷺ: «فاقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر» «إنما هو أبا بكر وعمر» فانعكس المعنى أي: «يا أبا بكر وعمر» فيكونان مقتديين لا مقتدى بهما. والأمثلة في هذا المقام كثيرة، ولولا خشية السآمة لنقلنا منها ما يشهد لفضيحة من تكلم في أصول الدين، وهو جاهل بالعربية، أو يغالط بادعاء ما يتخرج عليه اعتقاده، وفيما ذكرناه مع ما تقدم كفاية.

العلم الخامس: أصول الفقه:

ويكفي من شهادة أهل العلم بافتقاره إلى العربية أنهم جعلوها أحد مواده. كقول «ابن الحاجب» في «مختصره الأصلي»: «وأما استمداده ـ يعني هذا العلم ـ فمن الكلام، والعربية، والأحكام».

ثم بين وجه استمداده من العربية بقوله: «وأما العربية فلأن الأدلة من الكتاب، والسنة عربية»[1].

وشرحه «العضد»[2] بقوله: «وأما العربية، فلأن الكتاب والسنة عربيان، والاستدلال بهما يتوقف على معرفة اللغة من حقيقة، ومجاز، وعموم، وخصوص، وإطلاق، وتقييد، ومنطوق، ومفهوم، وغير ذلك»[3] اهـ.

وفي اعتراف إمام الحرمين بذلك مزيد عناية بالعربية قبل التحقق بهذا

---

(1) انظر مخ «مختصر ابن الحاجب» بخزانة القرويين: ضمن مجموع تحت رقم 722. ص: 1.

(2) هو عبد الرحمن بن أحمد أبو الفضل عضد الدين الإيجي. ت: 756هـ ـ 1355م. عالم بالأصول والعربية، من أهل (إيج) بفارس، ولي القضاء، وجرت له محنة مع صاحب كرمان فحبسه إلى أن مات، من تصانيفه: «المواقف» في علم الكلام، و«جواهر الكلام» و«شرح مختصر ابن الحاجب». انظر البغية: 2/ 75 ـ 76.

(3) انظر مخ شرح العضد لمختصر ابن الحاجب بخزانة القرويين تحت رقم: 629. ص: 5، وهذا الشرح مطبوع، ولم أتمكن من الحصول على نسخة منه، فاستعنت بالمخطوط.

العلم، فإنه بعد ذكره في «برهانه» 122ظ// أن من مراده «العربية» لتعلق طرف صالح منه بالكلام على مقتضى الألفاظ». قال: «ولن يكون المرء على ثقة من هذا الطرف حتى يكون محققاً مستقلاً في اللغة والعربية»، فشرط [التحقيق][1] والاستقلال في علوم العربية على الجملة، وحينئذ يكون على ثقة من مادة هذا العلم.

وشرحه «الأبياري»[2] بأن المراد: «العلم بأصول الفقه، لا يحصل دون تقديم هذه المواد»، وله في أثناء «البرهان» من هذا المعنى قوله في بعض مسائل العموم والخصوص، وقد ذكر عن سيبويه ما يتلقى من صناعة العربية: «مصادمة الأئمة في الصناعة، والخروج عن رأيهم لا سبيل إليه، والرجوع في قضايا العربية إليهم، والاستشهاد في مشكلات الكتاب والسنة بأقوالهم».

قلت: ومع اعترافهم بافتقار علمهم إلى العربية وإشادتهم بفضل المعرفة بها قبل الخوض في مباحث علمهم.

فقد زعم ابن خروف في تعرضه للبحث مع «إمام الحرمين»: «أَنَّهُمْ مَا حَصَلُوا بَعْدُ عَلَى مَعْرِفَتِهَا».

قال ما نصه: «ولما قرأت علم الأصول بحثت عن معرفة أهلها بعلم اللسان، فوجدت جمهورهم في كتبهم خالين منه، والعارف به من أشياخهم غير مستقل به، وجميعهم مقلد فيه، لأنهم لا يعلمون صواب تأويل ما نقلوا من ذلك، واحتجوا به من خطئه، وكذلك من أخذ عنهم إلى هلم جرا» اهـ.

ثم استدل على ذلك بمسائل ذكرها متعقباً لها من جهة النظر في العربية

---

(1) في «ج»: التحقق.

(2) هو علي بن إسماعيل، الملقب بشمس الدين، والمشهور بأبي الحسن الأبياري «نسبة إلى مدينة أبيار» من بلاد مصر على شاطىء النيل، وهي بفتح الهمزة. ت: 616هـ ـ 1219م، من العلماء الإعلام، كان بارعاً في الفقه، والأصول، وعلم الكلام، ودرس بثغر الإسكندرية، له تصانيف منها: «شرح البرهان» لأبي المعالي الجويني، و«كتاب سفينة النجاة» على طريقة الإحياء. انظر الديباج: 2/ 121 ـ 123.

على الجملة ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحامل والإنحاء على أئمة النظر، وأعلام العلماء، ولا خفاء أن العلم بمقام الإمام الشافعي من علم اللسان، ومقام من اشتهر بعده بتوفر الحظ من مواد هذا العلم وغيره، إلى ما بعد زمان ابن خروف بكثير، يمنع من قبول هذه الشهادة منه على أنه لا يعني مثل الشافعي على الجملة لإخراجه بقوله:

«فوجدت جمهورهم»، ولكن قد لا يسلم له ما شهد به في حق من 123و// عناه، وقصد التنكيت عليه، والله أعلم بحقيقة ذلك.

هذا من حيث كلامه معه في مسائل العربية، وأما خوضه في البحث معه في حقائق الأصول فكما قال الشيخ أبو الحسن الشاري[1] في برنامجه[2]: «كان في غنى عن الكلام فيها، قال: لكونها ليست من بابه، ولا مما له تقدم في معرفته» اهـ.

قلت: وما أحق الإمام أن يراجعه بما قاله فيه ابن مضاء لما بلغه مناقضته له في «الرد على النحويين»: «نحن لا نبالي بالكباش النطاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان».

قلت: وعند انجرار القول إلى ذكر هذا المعنى في جانب هذا الإمام الأعظم، فمن آكد ما تؤدى به حقوق العلماء الجلة، ويقام لهم بواجب التعظيم والتجلة... أن يحمى من جانب التنقص حماهم المنيع، ويحاشى مما يقتضيه الاعتقاد السيِّىء، والقول الشنيع. فإنه لهذا الإمام الأعظم يشير أولاً، وإياه يعني

---

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الغافقي الشاري. ت: 649هـ ـ 1251م. سبتي شاري الأصل، كان محدثاً، ثقة، عدلاً، ناقداً، ذاكراً للتواريخ وأخبار العلماء وأحوالهم وطبقاتهم، طلب العلم صغيراً ببلده، ورحل إلى فاس، فأخذ عن مشيخته، وغيرهم، غربه أمير سبتة فدخل الأندلس سنة 641هـ، فأخذ عنه بها عالم كثير، وبقي بها إلى أن أتته منيته، له «برنامج» ذكره المنتوري في مخ فهرسته: 55. انظر: الذيل والتكملة: ق1/ 196 ـ 201، والإحاطة: 4/ 187 ـ 190، وانظر مقالة الأستاذ عبد القادر زمامة حول أبي الحسن الشاري في مجلة المناهل العدد 24 ص: 306 ـ 315.

(2) أو فهرسة شيوخه، نقل عنها السيوطي في المزهر: 1/ 87، وأشار إليها الأستاذ عبد القادر زمامة في المقالة المذكورة سابقاً ص: 309.

بعد ذلك صريحاً لا مؤولاً، وعند ذلك فربما يعتقد المبتدىء إذا وقف على هذا الكلام، واطلع على تنقيص التعريف به والإعلام، أنه كذلك عند العلماء الأحبار، وأئمة النظر السديد والاعتبار، كلا بل هو عندهم الإمام الذي لا يزاحم في تبريزه، والعلامة الذي لا يشارك في تخليص نضار النظر وإبريزه، وفيما نوقفه عليه من ذلك ما يعلم مقداره، ويحمد به مسارعته لمحو ما سبق إليه وابتداره، ولا عليه من الخروج به عن سبيل القصد وطريقه، وتثبيت نظام الغرض وتفريقه، فإن الإفادة به عند ذوي التحصيل جليلة، وعين الرضا عن عيب الانتقال إليها كليلة.

فأقول: قال السمعاني[1] في: «تذييله لتاريخ بغداد»: «عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي بن أبي محمد من أهل نيسابور، كان إمام الأئمة على الإطلاق 123ظ// المجمع على إمامته شرقاً وغرباً، المقر بفضله السراة والحداة عجماً وعرباً، لم تر العيون مثله، رباه حجر الإمامة، وأرضعه ثدي العلم والورع إلى أن ترعرع فيه، أخذ من العربية وما يتعلق بها أوفر حظ ونصيب.

تفقه في صباه على والده، فأتى على جميع مصنفاته فقلبها ظهراً لبطن، وتصرف فيها، ولما توفي والده، كان سنه دون العشرين، أو قريباً منه، فأقعد مكانه للتدريس، فكان يقيم الرسم في درسه ويقوم منه، ويخرج إلى مدرسة البيهقي، حتى أحكم الأصول، وأصول الفقه على أبي القاسم الإسفرايني[2]،

---

(1) هو عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني المروزي (أبو سعيد) ت: 562هـ - 1167م. من حفاظ الحديث، مؤرخ، رحالة، مولده ووفاته بمرو، من تصانيفه: «الأنساب»، و«تاريخ مرو» و«تذييل تاريخ بغداد» و«التحبير». انظر: الوفيات: 3/ 209 - 212، وطبقات الشافعية: 7/ 180 - 185، وفيه أن كنيته: أبو سعد.

(2) هو عبد الجبار بن علي بن محمد الإسكافي الإسفرايني. ت: 452هـ - 1060م، أستاذ إمام الحرمين، من رؤوس الفقهاء والمتكلمين من أصحاب الأشعري، له اللسان في النظر، والتدريس، والتقدم في الفتوى مع لزوم طريقة من الزهد والورع... انظر: طبقات الشافعية: 5/ 99 - 100.

وخرج مع المشايخ إلى المعسكر وصحب العميد الكندري[1] فطوف معه، وتلقى الأكابر حتى اشتهر ذكره، وحج، وجاور بمكة أربع سنين يدرس ويفتي، ويجمع طرق المذهب إلى أن رجع إلى بلده بنيسابور، وأقعد للتدريس في النظامية[2]، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة غير مدافع، ولا ممانع، وسلم له المحراب، والمنبر، والخطابة، والتدريس، ومجلس التذكير، وظهرت تصانيفه، وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ستمائة رجل، وتخرج به جماعة من الأئمة الفحول، وصار أكبر عنايته في آخر زمانه مصروفاً إلى تصنيف الكتاب الكبير المسمى بـ«نهاية المطلب في دراية المذهب» حتى حرره وأملاه وأتى فيه من البحث والتقرير والسبك، والتدقيق، والتحقيق بما شفى الغليل وأوضح السبيل»[3].

قال الباخرزي[4]: «أبو المعالي الجويني فتى الفتيان، ومن أنجب به الفَتَيان[5]، ولم يخرج مثله المفتيان: النعمان بن ثابت، ومحمد بن إدريس[6] فالفقه فقه الشافعي، والأدب أدب الأصمعي، وحسن بصره بالوعظ كالحسن البصري، وكيفما كان فهو إمام كل إمام، والمستعلي بهمته على كل همام، والفائز بالظفر على إرغام كل ضرغام، إذا تصدر للفقه 124و//، فالمزني[7] من

---

(1) هو محمد بن منصور بن محمد الكندري أبو نصر. ت: 456هـ ـ 1064م، عميد الملك أول وزراء الدولة السلجوقية (التركمانية) ولما توفي السلطان طغرل بك، وخلفه عضد الدولة ألب أرسلان السلجوقي أمر عضد الدولة بالقبض على الكندري حيث مكث معتقلاً عاماً كاملاً ثم دخل عليه غلامان فقتلاه، وحملا رأسه إلى عضد الدولة. انظر: الوفيات: 5/ 138 ـ 143.

(2) المدرسة النظامية: التي بناها الوزير نظام الملك واستتم بناءها سنة 458هـ ـ 1066م. انظر: تاريخ آل سلجوق: 31 ـ 32.

(3) انظر طبقات الشافعية: 5/ 175 ـ 177.

(4) هو علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي المقتول سنة 467هـ ـ 1075م. كان شافعي المذهب، أديباً، ناثراً، محدثاً، من آثاره: «دمية القصر» و«عصرة أهل العصر» في طبقات الشعراء، و«ديوان شعر»، و«الأربعون» في الحديث. انظر الوفيات: 3/ 387 ـ 389، ومعجم الأدباء: 13/ 33 ـ 48.

(5) الفتيان: الليل والنهار ـ اللسان ـ فتا.

(6) صاحبا المذهبين: الحنفي والشافعي.

(7) هو إسماعيل بن يحيى المزني (نسبة إلى مزينة إحدى قبائل اليمن) المصري، الشافعي=

مزنته قطرة، وإذا تكلم فالأشعري[1] من وفرته شعرة، وإذا خطب ألجم الفصحاء بالعي شقاشقه[2] الهادرة، ولثم البلغاء بالصمت حقائقه النادرة»[3].

وقال أبو المعالي ـ رحمه الله ـ: «لقد قرأت خمسين ألفاً [في خمسين ألفاً][4] ثم خليت (أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة)[5]، وركبت البحر العظيم كل ذلك في طلب الحق، وكنت أهرب في سالف الدهر من التقليد، والآن قد رجعت عن الكل إلى كلمة الحق، عليكم بدين العجائز، فإن لم يدركني الحق بلطيف بره، فأموت على دين العجائز، ويختم لي عند الرحيل على كلمة الإخلاص، لا إله إلا الله، فالويل لابن الجويني ـ يريد نفسه ـ»[6].

وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما اشتغلت بالكلام. وقال الإمام أبو القاسم القشيري ـ رحمه الله ـ: لو ادعى إمام الحرمين اليوم النبوة لاستغنى بكلامه هذا عن إظهار المعجزة»[7].

توفي أبو المعالي ـ رحمه الله ـ «في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، وقام الصياح من كل جانب، وقعد ولده

= أبو إبراهيم. ت: 264هـ ـ 878م. صحب الشافعي وحدث عنه، وهو فقيه مجتهد. له تصانيف منها: «الجامع الكبير»، «الجامع الصغير»، «مختصر الترغيب في العلم» و«كتاب الوثائق». انظر الفهرست: 312 ـ 313، والوفيات: 1/ 217 ـ 219.

(1) هو علي بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري أبو الحسن. ت: 324هـ ـ 935م. المتكلم، صاحب الكتب والتصانيف في الرد على الملاحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية، والخوارج. من تصانيفه: «الفصول»، و«الرد على المجسمة» و«خلق الأعمال». انظر: تاريخ بغداد: 11/ 346 ـ 347، والوفيات: 3/ 284 ـ 286.

(2) الشقاشق: مفردها شقشقة: لهاة البعير، وقيل: هو شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، ومنه سمي الخطباء: شقاشق فقد شبهوا المكثار بالبعير الكثير الهدر: فيقال: فلان شقشقة قومه: أي فصيحهم وشريفهم كما يقال للفصيح: هدرت شقاشقه. اللسان: ـ شقق ـ.

(3) دمية القصر: 2/ 1000 ـ 1001.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «أ».

(5) زيادة من طبقات الشافعية: 5/ 185.

(6) انظر في م.س: 5/ 185.

(7) انظر في م.س: 5/ 174.

للعزاء، وأكثر الشعراء المراثي فيه، وكان الطلبة قريباً من أربعمائة نفر، يطوفون بالبلد نائحين عليه مكسرين المحابر والأقلام، مبالغين في الصياح والجزع ـ رحمه الله ـ» اهـ[1].

وقال فيه ابن خلكان: «أبو المعالي عبد الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن أبي يعقوب يوسف بن عبد الله بن يوسف الجويني، الفقيه الشافعي الملقب «ضياء الدين» المعروف بـ«إمام الحرمين» أعلم المتأخرين من أصحاب الإمام الشافعي على الإطلاق، المجمع على إمامته، والمتفق على غزارة مادته، وتفننه في العلوم من الأصول والفروع، والأدب وغير ذلك، ورزق من التوسع في العبارة، ما لم يعهد من غيره، وكان يذكر دروساً يقع كل واحد منها في عدة أوراق، ولا يتلعثم في كلمة منها، وتفقه في صباه على والده أبي محمد 124ظ// وكان يعجب بطبعه وتحصيله وجودة قريحته، وما يظهر عليه من مخايل الإقبال، فأتى على جميع مصنفات والده، وتصرف فيها حتى زاد عليه في التحقيق، والتدقيق، ولما توفي والده قعد مكانه للتدريس، وإذا فرغ منه مضى إلى الأستاذ أبي القاسم الإسكافي الإسفرايني بمدرسة البيهقي، حتى حصَّل عليه علم الأصول، ثم سافر إلى بغداد، ولقي بها جماعة من العلماء، ثم خرج إلى الحجاز، وجاور بمكة أربع سنين، وبالمدينة يدرس، ويفتي، ويجمع طرق المذهب، فلهذا قيل له: «إمام الحرمين».

ثم عاد إلى نيسابور في أوائل ولاية السلطان «ألب أرسلان السلجوقي»[2]، والوزير يومئذ نظام الملك[3] فبنى له المدرسة النظامية بمدينة نيسابور، وتولى الخطابة بها، وكان يجلس للوعظ، والمناظرة، وظهرت تصانيفه، وحضر

---

(1) انظر في م.س: 5/ 181.

(2) هو عضد الدين ألب أرسلان محمد بن داود بن سلجق، مات مقتولاً سنة 465هـ ـ 1072م. تاريخ آل سلجوق: 27 ـ 44.

(3) هو أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (نظام الملك)، وفي ص: 193ظ/ ـ 194و/ من مخ «أ» ص: 644 ـ 645 من هذا الكتاب: ترجمة وافية عن سيرة هذا الوزير أخذها ابن الأزرق من مصادر متعددة.

دروسه الأكابر من الأئمة، وانتهت إليه رياسة الأصحاب، وفوض إليه أمور الأوقاف، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع، مسلم له المحراب والمنبر، والخطابة والتدريس، ومجلس التذكير يوم الجمعة»[1] اهـ.

ثم ذكر تصانيفه، وبعضاً من أخباره إلى أن قال: «ومولده في ثامن عشر المحرم سنة تسع عشرة وأربعمائة.

قال: ولما مرض حمل إلى قرية من عمل نيسابور موصوفة باعتدال الهواء، وخفة الماء، فمات بها ليلة الأربعاء، وقت العشاء الآخرة الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر، سنة ثمان وسبعين وأربع مائة، ونقل إلى نيسابور تلك الليلة، ودفن من الغد في داره، ثم نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين، فدفن بجنب أبيه - رحمهما الله تعالى - وصلى عليه ولده أبو القاسم، فأغلقت الأسواق يوم موته، وكسر منبره في الجامع، وقعد الناس لعزائه وأكثروا فيه المراثي، وكان تلامذته 125و// يومئذ قريباً من أربعمائة واحد، فكسروا محابرهم وأقلامهم، وأقاموا على ذلك عاماً كاملاً»[2] اهـ.

قال السبكي في «ترجمته» من الطبقات[3]: «هو الإمام شيخ الإسلام البحر الحبر، المدقق[4] المحقق النظار، الأصولي، المتكلم، البليغ، الفصيح، الأديب، العلم الفرد، إمام الأئمة على الإطلاق، عجماً، وعرباً، وصاحب الشهرة التي سارت السراة والحداة بها شرقاً وغرباً، هو البحر، وعلومه درره الفاخرة، والسماء، وفوائده التي ملأت الدنيا سحبها السائرة، يمل الحديد من الحديد، وذهنه لا يمل من نصرة الدين فولاذه، وتكل الأنفس، وقلمه يَسِحُّ[5] وابل دمعه ورذاذه، ويدجو الليل البهيم، ولا ترى بدراً إلا وجهه في محرابه،

(1) انظر الوفيات: 3/ 167 - 168.
(2) م.س: 3/ 169 - 170.
(3) انظر: 5/ 165 - 168.
(4) في «ج»: الموفق.
(5) سَحَّ سحاً وسَحوحاً: سال وانصب غزيراً.

ولا ناظراً إلا طرفه ناظراً في كتابه، بطل علم إذا رآه النظار أفحموا وقالوا: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[1]، وفارس بحث يضيق على خصمائه الفضاء الواسع حتى لا يفوته الهارب منهم بحوز[2]، ولو أنه الطائر في السماء يحوم، تفد المشكلات إليه فيصدها، وترد السؤالات عليه فلا يردها:

أبدا على طرف اللسان جوابه ... فكأنما هي دفعة من صيب
يغدو مساجله بعزة صالح[3] ... ويروح معترفاً بذلة مذنب

وما برح يدأب، لا يترك سامية إلا علاها، ولا غاية إلا قطع دونها أنفاس المجاز، وقطع منتهاها، بذهن صح على نقد الفكر إبريزه، ووضح في ميدان الجدال تبريزه، حتى قال له الدهر: لقد اشتبه يومك بأمسك، وقالت له العلياء: هذا حدي، قف على رسلك، ارفق بنفسك وامسك. هذا إلى لفظ غُرُّه[4] سِحْر، إلا أنه حِلّ وبِلٌّ، ودره يتيم إلا أنه لا يدل بفصيح كلم، قالت النحاة: هذا ما عجز عنه زيد وعمرو وخالد، وبليغ قول، قالت البلغاء: قصر عن مداه الطريف[5] والتالد.

وما أرى أحداً في الناس يشبهه ... وما أحاشي 125ظ// من الأقوام من أحد[6]

أجل، والله، إنه لذو حظ عظيم، وقدر، إذا أنصفت العداة أصبح ﴿فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾[7]، وعظمة أمست ديار الأعداء بها وهي محلات مآتم، وجلالة ـ قال القاضي: لا يكتمها الشاهد المعدّل عندي،

---

(1) سورة الصافات، الآية: 164.
(2) الحوز: الموضع إذا أقيم حوله سد أو حاجز. وفي طبقات الشافعية 5/ 165: يحور.
(3) في م. س 5/ 165: صافح.
(4) زيادة من م. س: 5/ 166.
(5) في م. س 5/ 166: طريق الفصاحة.
(6) البيت للنابغة وروايته في الديوان: ص: 20.
«ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ... ولا أحاشي من الأقوام من أحد»
ولا أحاشي: أي لا أستثني.
(7) سورة فصلت، الآية: 34.

﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ﴾[1]، ومهابة يتضاءل النجم دونها، وتود الأسود أن تكونها، ولا تكون إلا دونها، وفخار لو رأته الأم لقالت: قري عيناً أيتها النفس بهذا الولد، أو [المُزَنِي][2] لعلم إذ بنات قرائحه انتهت إليه أبكاراً، واتخذ منها ما عز على كل أحد، وشعار آوى الأشعري منه إلى ركن شديد، واعتزل المعتزلي المناظرة، علماً أنه ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ. . .﴾[3].

تربى في حجر العلم حتى ربا، وارتضع ثدي الفضل فكان فطامه هذا النبا، وأحكم العربية وما يتعلق بها من علوم الأدب، وأوتي من الفصاحة والبلاغة ما أعجز الفصحاء وحير البلغاء، وكان يذكر دروساً كل درس منها تضيق الأوراق العديدة عن استيفائه[4]، غير متلعثم في الكلام، ولا محتاج إلى استدراك عثرة في لفظه، بل جار كالسيل منحدراً، والبرق إذا سرى، ليعلم المتقدون[5] أنه لا يدرك له حد، ويعترف المبرزون بأنه «عمل صالحاً، وأحسن في السرد»[6].

قال الثقات: إن ما يوجد في مصنفاته من العبارات قطرة من سيل، كان يجريه لسانه على شفتيه عند المذاكرة، وغرفة من بحر، كان يفيض من فمه في مجالس المناظرة، اعتنى به والده من صغره، لا بل من قبل مولده، وذلك أن أباه اكتسب من عمل يده مالاً خالصاً من الشبهة، اتصل به إلى والدته، فلما ولدته له، حرص على أن لا يطعمه ما فيه شبهة، ولا أدنى شبهة فلم يمازج باطنه إلا الحلال الخالص، حتى إنه يحكى أنه تلجلج مرة في مجلس مناظرة، فقيل له: يا إمام ما هذا 126و// الذي لم يعهد منك؟ فقال: ما أراها إلا أثر المصة،

---

(1) سورة البقرة، الآية: 283.
(2) في الأصول: المدرس.
(3) سورة ق، الآية: 18.
(4) في طبقات الشافعية 5/ 167: استيعابه.
(5) في م. س 5/ 168: المتعمقون.
(6) اقتباس من قوله تعالى في سورة سبأ، الآية: 11: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

قيل: وما نبأ المصة؟ قال: إن أمي اشتغلت بطعام تطبخه لأبي، وأنا رضيع، فبكيت، وكانت عندنا جارية مرضعة لجيراننا، فأرضعتني مصة أو مصتين، ودخل والدي، فقال: ما هذا؟ هذه الجارية ليست لنا، وليس لها أن تتصرف في لبنها، وأصحابها لم يأذنوا في ذلك، وفوعني حتى لم يدع في بطني شيئاً إلا أخرجه، وهذه اللجلجة من بقايا تلك الآثار.

فانظر إلى هذا الأمر العجيب الذي يحاسب نفسه عليه، وهو قد جرى في زمان الصبا الذي لا تكليف فيه.

وهذا ما سمعنا بمثله إلا عن أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ» اهـ.

ثم ذكر أنه تفقه على أبيه، وأشار إلى ما تقدم لابن خلكان في إعجاب والده به، لما كان يرى عليه من مخايل النجابة، واجتهاده في التحصيل قال: «حتى صار إلى ما صار إليه، وأوقف علماء المشرق والمغرب معترفين بالعجز بين يديه، وسلك طريق المباحثة والمناظرة حتى أربى على كثير من المتقدمين، وأنسى تصرفات الأولين، وسعى في دين الله سعياً يبقى أثره إلى يوم الدين.

قال: ـ ومن ابتداء أمره ـ أنه لما توفي أبوه كان سنه دون العشرين أو قريباً منه فأقعد مكانه للتدريس، وكان يدرس، ثم يذهب بعد ذلك إلى مدرسة البيهقي حتى حصل الأصول وأصول الفقه على الأستاذ الإمام أبي القاسم الإسكاف الإسفرايني، وكان يواظب على مجلسه.

قال عبد الغافر الفارسي[1]: وقد سمعته يقول في أثناء كلامه، كنت علقت عليه في الأصول أجزاء معدودة، وطالعت في نفسي مائة مجلد، وكان يصل الليل بالنهار في التحصيل حتى فرغ منه، ويبكر كل يوم قبل الاشتغال بدرس نفسه إلى مجلس أبي عبد الله الخبازي[2] يقرأ عليه القرآن، ويقتبس من كل

---

(1) هو عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي أبو الحسن. ت: 529هـ ـ 1135م. من علماء العربية والتاريخ، والحديث، فارسي الأصل، من أهل نيسابور، له تصانيف منها: «المفهم لشرح غريب مسلم»، و«مجمع الغرائب». انظر: الوفيات: 3/ 225.

(2) هو حسين بن عبد العزيز بن محمد البوجردي الخبازي. ت: 497هـ ـ 1103م. كان فقيهاً، عالماً، مراعياً للفقراء، آمراً بالمعروف، صدوقاً. انظر: طبقات الشافعية: 4/ 348.

126ظ// نوع من العلوم ما يمكنه مع مواظبته على التدريس، وينفق ما ورثه، وما كان يدخل على المتفقهة، ويجتهد في المناظرة، ويواظب عليها إلى أن ظهر التعصب بين الفريقين، واضطربت الأحوال والأمور.

قال عبد الغافر، فاضطر إلى السفر، والخروج عن البلد، فخرج مع المشايخ إلى العسكر[1]، وخرج إلى بغداد يطوف مع المعسكر، ويلتقي بالأكابر من العلماء ويدارسهم، ويناظرهم حتى طار ذكره في الأقطار، وشاع اسمه فملأ الديار، ثم زمزم الحادي له بذكر زمزم، وناداه على بعد الدار البيت الحرام فلبى وأحرم، وتوجه حاجاً، وجاور بمكة أربع سنين يدرس، ويفتي، ويجتهد في العبادة، ونشر العلم حتى [شرف][2] به ذلك النادي، وأشرقت تلاع ذلك الوادي، وأسبلت عليه الكعبة ستورها، وأقبلت عليه وهو يطوف بها، كلما اسود جنح الليل بيض[3] ديجورها، وصفت نيته مع الله، ولو كانت للصفاء ألسنة لشافهته جهاراً، وشهد له المسعى بين الصفا والمروة، إقبالاً وإدباراً، ثم عاد إلى نيسابور، قال عبد الغافر: وذلك بعد ولاية السلطان ألب أرسلان (وتزين وجه الملك بطلعة نظام الملك واستقرت أمور الفريقين)[4]، وانقطع التعصب[5] فبنيت المدرسة النظامية بنيسابور، وأقعد للتدريس فيها، واستقامت أمور الطلبة، وبقي على ذلك قريباً من ثلاثين سنة غير مزاحم ولا مدافع، فسلم له المحراب، والمنبر والتدريس، ومجلس التذكير يوم الجمعة والمناظرة، وهجرت إليه المجالس، وانغمر غيره من الفقهاء بعلمه، وكسدت الأسواق في جنبه، ونفق سوق المحققين من خواصه وتلاميذه، فظهرت تصانيفه، وحضر درسه الأكابر، والجمع العظيم من الطلبة، وكان يقعد بين يديه كل يوم نحو من ثلاثمائة رجل من الأئمة ومن الطلبة 127و// واتفق له من المواظبة على التدريس والمناظرة

---

(1) مكان جانب بغداد.

(2) بياض في «أ» و«ج».

(3) أي بأعماله الصالحة.

(4) زيادة من طبقات الشافعية: 5/ 176.

(5) إشارة إلى ما كان من صراع بين أهل السنة، والشيعة، والاعتزال.

ومحافل ما لم يعهد مثلها لأحد، وكانت له وجاهة زائدة. . . عند السلطان والوزير حتى كان هو المخاطب والمشار إليه، لا ينظر إلا لمن انتمى إلى خدمته، ولا يهجر إلا من تلاه، وهجره، وفوضت إليه أمور الأوقاف، وتناهت حشمته، وما أعطاه الدهر إلا قليلاً مما يستحقه مع أنه مرجع العلماء والوزراء وأرباب الأمور، وما كان إلا إليه.

قال عبد الغافر: اتفقت له نهضة إلى أصبهان[1] بسبب مخالفة بعض الأصحاب، فلقي بها من المجلس النظامي ما كان اللائق بمنصبه من الإعزاز، والاستبشار، والإكرام، وأجيب بما هو فوق مطلوبه، وعاد إلى نيسابور مكرماً، وصار أكثر عنايته مصروفاً إلى تصنيف المذهب الكبير المسمى بـ«نهاية المطلب» حتى حرره وأملاه وفرغ منه، وعقد مجلساً لتتمته، حضره الأئمة والكبار، وختم (الكتاب على رسم)[2] الإملاء والاستملاء، [وتبجح][3] الحاضرون بذلك، ودعوا له وشكر هو الله تعالى على إتمامه، وحمده حمداً كثيراً»[4]. . .

وعن الشيخ أبي محمد الجويني والد الإمام قال: «رأيت إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ في المنام، فأهويت لأن أقبل رجليه، فمنعني من ذلك تكريماً لي، فاستدبرت فقبلت عقبيه، فأولت ذلك الرفعة والبركة تبقى في عقبي، وأي رفعة وبركة أعظم من هذا الإمام الذي طَبَّقَ ذكره طَبَقَ[5] الأرض، وعم نفعه في مشارقها، ومغاربها»[6]، «وبقي ذكره مع الدهر يصاحبه في بقائه، ولا يفنى بفنائه بل يزيد، وتظهر عزته عند انقضائه، وقد أنشد بعض من رآه، ومن [شعر][7] ابن الصلاح وخطه نقلته:

---

(1) أصبهان: مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن وأعيانها. معجم البلدان: 1/ 206 ـ 210.
(2) زيادة من طبقات الشافعية: 5/ 178.
(3) في «ج»: تمجج.
(4) م. س: 5/ 175 ـ 178.
(5) زيادة من م. س: 5/ 185.
(6) م. س: 5/ 184 ـ 185.
(7) في الأصول: ومن مخاشع ابن الصلاح ولعل الصواب ما أثبتناه.

لم تَرَ عَيْني أحدا تحت أديم الفلك
مثل إمام الحرميـن البدر عبد الملك»[1]

ويحكى أن إمام الحرمين قال: «ما تكلمت في علم الكلام كلمة حتى حفظت من كلام القاضي أبي 127ظ// بكر وحده اثني عشر ألف ورقة.

فانظر إلى هذا الأمر العظيم وهذه المجلدات الكثيرة التي حفظها من كلام شخص واحد في علم واحد، بقي كلام غيره، والعلوم الأخر التي له فيها اليد الباسطة، والتصانيف المستكثرة فقهاً وأصولاً وغيرهما، وكان مراده بالحفظ فهم تلك، واستحضارها لكثرة المعاودة. وأما الدرس عليها كما يدرس الإنسان المختصرات، فأظن القوى تعجز عن ذلك. . .

ويحكى أيضاً أنه قال للغزالي: يا فقيه، فرأى في وجه الغزالي تغيراً كأنه استقل هذه اللفظة على نفسه، فقال له: افتح هذا البيت، ففتح مكاناً وجده مملوءاً بالكتب فقال له: ما قيل لي: يا فقيه، حتى أتيت على هذه الكتب كلها. ثم ذكر تصانيفه ومن أخذ عنه الحديث في صباه»[2].

وأنشد له:

«أصخ لن تنال العلم إلا بستة سأنبيك عن تفصيلها ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد[3] وغربة وتلقين أستاذ وطول زمان»[4]

قال: «وقال له الشيخ «أبو إسحاق الشيرازي»[5]: «تمتعوا بهذا الإمام، فإنه نزهة هذا الزمان، يعني ـ إمام الحرمين ـ. وقال له مرة: يا مفيد أهل

---

(1) م.س: 5/ 173.
(2) م.س: 5/ 185.
(3) م.س: 5/ 208: وافتقار.
(4) م.س: 5/ 208.
(5) هو إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي (أبو إسحاق جمال الدين) ت: 476هـ ـ 1083م. فقيه، صوفي، كان مرجعاً لعلماء عصره، اشتهر بقوة الحجة في المناظرة، والجدل، من تصانيفه: «المهذب» في الفقه، و«المعونة» في الجدل، و«التبصرة» في أصول الفقه. انظر الوفيات: 1/ 29 ـ 31، وطبقات الشافعية: 4/ 215 ـ 226.

المشرق والمغرب لقد استفاد من علمك الأولون والآخرون»[1].

وقال له مرة أخرى: «أنت اليوم إمام الأئمة، وقال شيخ الإسلام إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني[2] وقد سمع كلام إمام الحرمين في بعض المحافل: قد صرف الله المكاره عن هذا الإمام، فهو اليوم قرة عين الإسلام، والذاب عنه بحسن الكلام»[3].

وما أحسن قول علي بن الحسن الباخرزي قال: «هذا فتى الفتيان... الفقه فقه الشافعي، والأدب أدب الأصمعي، وحسن بصره بالوعظ للحسن البصري، 128و// وكيفما كان فهو إمام كل إمام، والمستعلي بهمته على كل همام»[4].

ثم ذكر ما تقدم النقل له في المقصد الثالث قال:

«وكان من التواضع لكل أحد بمحل يتخيل منه الاستهزاء لمبالغته فيه، ومن رقة القلب بحيث يبكي إذا سمع بيتاً، أو تفكر في نفسه ساعة، وإذا شرع في حكاية الأحوال، وخاض في علوم الصوفية، في فصول [مجالسه بالغدوات][5] أبكى الحاضرين ببكائه.

وهذه نبذة مما عهدناه منه إلى انتهاء أجله، ثم ذكر وفاته على نحو ما سبق لابن خلكان وزاد أن الناس وضعوا المناديل عن الرؤوس عاماً، بحيث ما تجرأ أحد على ستر رأسه من الرؤوس، والكبار»[6] انتهى المقصود منه على طوله.

---

(1) طبقات الشافعية: 5/ 172.

(2) أبو عثمان. ت: 449هـ ـ 1057م. مقدم أهل الحديث في بلاد خراسان لقبه أهل السنة فيها بشيخ الإسلام، وكان فصيح اللهجة، واسع العلم، عارفاً بالحديث والتفسير، يجيد الفارسية إجادته العربية. له كتاب: «الفصول في الأصول» و«عقيدة السلف». انظر طبقات الشافعية: 4/ 271 ـ 272.

(3) م.س: 5/ 172 ـ 173.

(4) انظر هذا القول بتفصيل في 124 ومخ/ ص: 436 ـ 437 من هذا الكتاب. وطبقات الشافعية: 5/ 178.

(5) في «ج»: مجالسته بالغداة.

(6) م.س: 5/ 180 ـ 181.

العلم السادس: الفقه:

وشهادة أهل هذا العلم الجليل باضطراره إلى العربية توجد منهم ومن الأصوليين مقررة النص عليها في مقامين:

أحدهما: عند الكلام على شروط المجتهد في الشرعية بإطلاق.

والثاني: عند البيان لشروط المفتي في مذهب معين على اختلاف [أحواله][1].

المقام الأول:

ذكروا فيه عبارات متظافرة على اعترافهم بتأكد العلم بالعربية على الجملة قبل استجماع ما يستحق به هذا المنصب العظيم.

وقد تقدمت الإشارة إلى عقد الأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ لهذا الأصل مستظهراً عليه بكلام الإمام الشافعي[2] ـ رضي الله عنه ـ.

وسبق عند نقل ذلك عنه ما نقلناه من كلام ابن فارس، والقاضي أبي الوليد الوقشي، موافقاً له، وجارياً على منهاجه[3].

وقد قال ابن فارس[4] قبل ذلك الكلام المتقدم عنه: «اعلم علمك الله، وأعانك عليه، وصرف عنك السوء، وأعاذك منه، أن العرفان بكلام العرب، والوقوف على مبادىء كلامهم، ومعاني ألفاظهم واجب على كل منتسب إلى علم أو 128ظ// متعلق منه بسبب، وأن أحق الناس بذلك من كان نظره في الحلال والحرام، وفتياه في أحكام شرائع الإسلام إذ كان أصل ذلك كله كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وهما جميعاً بلغة العرب».

---

(1) في «ج»: أنواعه.

(2) انظر: ص: 76و/ من مخ «أ». ص: 310 ـ 311 من هذا الكتاب.

(3) انظر ص: 77و/ من مخ «أ». ص: 313 من هذا الكتاب.

(4) في «حلية الفقهاء».

فمن عباراتهم في هذا المقام قول القاضي عبد الوهاب في «المعونة»[1] وقد ذكر شروط القاضي: «وأراد به إذا كان مجتهداً أن يكون عارفاً بما لا بد منه من العربية واختلاف معاني العبارات، لأن الأحكام تختلف باختلاف العبارات في الدعاوي، والإقرار، والشهادات وغير ذلك مما يتعلق به».

ومنها قول ابن رشد في «جامع البيان»[2] ـ وقد ذكر شروط الفتوى بإطلاق ـ: «وعنده من علم اللسان ما يفهم به من معاني الكلام». ومثل هذا في أجوبته في الطائفة الثالثة من طوائف المنتسبين إلى العلم.

ومنها قول الإمام فخر الدين في «المحصول»[3] ناقلاً عن الغزالي: «وثانيهما، ـ يعني العلمين المتقدمين عن الاجتهاد ـ معرفة النحو واللغة والتصريف». لأن شرعنا عربي، فلا يمكن التوصل إليه إلا بفهم كلام العرب، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب.

ومنها قول ابن التلمساني[4] في «شرح المعالم»[5]: وقد ذكر تلك الشروط: و«يحتاج بعد ذلك إلى العلم باللغة، والنحو، والتصريف، وطرق البلاغة، فإن مآخذ الشرع: ألفاظ القرآن، المعجز بلاغته، ونظمه، وأسلوبه، ومعناه، وألفاظ السنة».

ولا بد من أهلية الفهم للمعاني المشعرة به، والمستودعة في سياقها وترتيبها، وتنزيلها على ما لا يخل بفصاحته، ولا يستقل بذلك إلا مبرز في العلم

---

(1) كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس، مخطوط بخزانة القرويين تحت رقم: 777. ص: 270 ـ 271.

(2) جامع البيان والتحصيل 17/ 339.

(3) انظر: 1/ 285.

(4) هو عبد الله بن محمد المصري، الشافعي، المعروف بابن التلمساني (أبو محمد شرف الدين). ت: 644هـ ـ 1246م. فقيه، أصولي، تصدر للإقراء بالقاهرة. من تصانيفه: «شرح التنبيه» للشيرازي في فروع الفقه الشافعي، و«شرح المعالم في أصول الدين» لفخر الدين الرازي، و«المجموع في الفقه». انظر: طبقات الشافعية: 8/ 160، وحسن المحاضرة: 1/ 192.

(5) «المعالم» لفخر الدين الرازي في أصول الدين.

باللسان، ونهج البلاغة، ولا يشترط فيه معرفة غرائب اللغة.

المقام الثاني:

حيث الكلام على أوصاف المفتي القاصر عن رتبة الاجتهاد المطلق.

وقع فيه لابن رشد وقد سئل 129و// هل يستفتى من قرأ الكتب المستعملة مثل «المدونة»[1] و«العتبية»[2] دون رواية، أو كتب المتأخرين، ثم لا يوجد لها رواية؟.

فأجاب بالجواز على شروط من جملتها أن قال: «وفهم من اللسان ما يعرف به الخطاب[3]» اهـ.

ولابن فارس في الحض لطالب الفقه على المعرفة باللسان: «أحق ما صرف الفقيه عنايته إليه معرفة الألفاظ التي تعرض في الفقه، ليكون ذلك عوناً على ما يرويه من التوسع في فقهه».

تنبيه:

هل يشترط الاجتهاد في علم العربية، وحينئذ يتوفر منها شرطها من جملة شروط المجتهد في الشريعة بإطلاق؟.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «إنه يشترط ذلك، ويلزم تحصيله. قال: ولا أعني النحو وحده، ولا التصريف وحده، ولا اللغة، ولا علم المعاني، ولا غير ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللسان، بل المراد جملة علم اللسان ألفاظاً ومعاني كيف تصورت ما عدا علم الغريب والتصريف المسمى بالفعل[4]، وما يتعلق بالشعر من حيث هو شعر كـ«العروض والقافية» فإن هذا

---

(1) المدونة في فروع المالكية لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المالكي. ت: 191هـ ـ 806م. وهي من أجل الكتب في مذهب مالك لها شروح عدة: الكشف 2/ 1644.

(2) العتبية: منسوبة إلى مصنفها فقيه الأندلس محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي القرطبي. ت: 254هـ ـ 868م. وهو مسائل في مذهب مالك: الكشف 2/ 1124.

(3) انظر: نوازل ابن رشد المخطوطة بالقرويين تحت رقم: 739/ ص289، باب الفتوى والقضاء.

(4) كذا في الموافقات: 4/ 114 ـ 115.

غير مفتقر إليه هنا، وإن كان العلم به كمالاً في العلم بالعربية»[1].

قلت: وكلام ابن التلمساني المتقدم يتضمن ما اقتضاه هذا الكلام في اشتراط عموم العلم بما عين من علوم العربية، وبلوغ درجة الاجتهاد في تلك العلوم.

قال: «وبيان تعين هذا العلم ما تقرر من أن الشريعة عربية، وإذا كانت كذلك فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم، لأنهما سيان في النمط ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية، فهو مبتدىء في فهم الشريعة أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإن انتهى إلى درجة الغاية في العربية، كان كذلك في الشريعة، 129ظ// فكان فهمه فيها حجة، كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة.

فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يعد حجة، ولا كان قوله فيها مقبولاً.

فلا بد أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، ومن سواهم»[2] انتهى وقليل منه بالمعنى.

وقد تقدم عنه هذا المعنى منقولاً من كتابه «في الحوادث والبدع»[3] وتمم الدليل عليه في «الموافقات»، ومنها ما جلب هنا بأن قال: «ولا يقال إن الأصوليين قد نفوا هذه المبالغة في فهم العربية فقالوا: ليس على الأصولي أن يبلغ في العربية مبلغ الخليل، وسيبويه، وأبي عبيدة، والأصمعي الباحثين عن دقائق الإعراب، ومشكلات اللغة، وإنما يكفيه أن يحصل منها ما تتيسر به معرفة ما يتعلق بالأحكام بالكتاب والسنة»[4].

---

(1) م.س: 4/ 114 ـ 115.

(2) م.س: 4/ 115.

(3) انظر ص: 76و/ من مخ «أ». ص: 311 من هذا الكتاب.

(4) الموافقات: 4/ 116.

قلت: وهو نص «الأبياري» في شرح «البرهان»[1].

ومثله نقل القرافي عن التبريزي[2] في هذا المقام: «يكفي من النحو واللغة، القدر الذي يحصل به الفهم من مقاصد الكلام دون التغلغل في مشكلات أسراره».

قال الأستاذ أبو إسحاق: «لأنا نقول: هذا غير ما تقدم تقريره، وقد قال الغزالي في هذا الشرط: إنه القدر الذي يفهم به خطاب العرب، وعادتهم في الاستعمال حتى يميز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله، وحقيقته، ومجازه، وعامه، وخاصه، ومحكمه، ومتشابهه، ومطلقه، ومقيده، ونصه، وفحواه، ولحنه، ومفهومه»[3].

قال: «وهذا الذي اشترط لا يحصل إلا لمن بلغ في اللغة العربية درجة الاجتهاد»[4].

قلت: كقول ابن التلمساني: «ولا يستقل بذلك إلا مبرز في العلم، ونهج البلاغة».

ثم قال: «ـ يعني الغزالي ـ: التحقيق فيه أنه لا يشترط أن 130و// يبلغ مبلغ الخليل والمبرد وأن يعلم جميع اللغة، ويتعمق في النحو»[5].

قال: «وهذا أيضاً صحيح، فالذي نفى اللزوم فيه، ليس هو المقصود في الاشتراط وإنما المقصود تحرير الفهم، حتى يضاهي العربي في ذلك المقدار، وليس من شرط العربي أن يعرف جميع اللغة ولا أن يستعمل الدقائق، فكذلك المجتهد في العربية، وكذلك المجتهد في الشريعة»[6].

---

(1) «البرهان»: لأبي المعالي الجويني. كشف الظنون: 1/ 242.

(2) لعله يحيى بن علي الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي (أبو زكرياء) ت: 502هـ ـ 1109م. أديب، نحوي، لغوي، عروضي، له شروح أدبية ولغوية منها: «شرح ديوان الحماسة» و«شرح سقط الزند» و«شرح ديوان المتنبي»، وله «الملخص في إعراب القرآن» و«الوافي في علمي العروض والقوافي» و«تهذيب الألفاظ» و«تهذيب إصلاح المنطق». انظر النزهة: 372 ـ 374، والوفيات: 6/ 191 ـ 196.

(3) و(4) و(5) و(6) الموافقات: 4/ 116 ـ 117.

قال: «وربما يفهم بعض الناس أنه لا يشترط أن يبلغ مبلغ الخليل وسيبويه في الاجتهاد في العربية، فيبني في العربية على التقليد المحض، فيأتي في الكلام على مسائل الشريعة بما السكوت أولى به منه، وإن كان مما تعقد عليه الخناصر جلالة في الدين، وعلماً في الأئمة المهتدين»[1].

قلت: وإن لم ينته إلى هذا الحد فيقصر عن رتبة الاجتهاد المقيد فضلاً عن الاجتهاد المطلق كما شهد به ابن الصلاح في كثير من أهل هذه الطبقة حيث قال:

«وكثيراً ما وقع الإخلال بهذين العلمين في أصل الاجتهاد المقيد»، ويعني علم اللغة العربية.

قلت: «كما وقع الإخلال في رتبة كثير ممن دون هذه الطبقة، وهم الذين يترجحون في الفتيا دون استبداد برأيهم عند عدم الرواية على ما صور «ابن رشد» في «نوازله»»[2].

قال ابن عرفة: «وهذا حال كثير ممن أدركناه، وأخبرنا عنه، إنهم كانوا يفتون ولا قراءة لهم في العربية فضلاً عما سواها من أصول الفقه.

قال: وقد ولي خطبتي الأنكحة والجماعة بتونس من قال: ما فتحت كتاباً في العربية على أحد، ومثله ولي القضاء في أوائل هذا القرن «ببجاية»[3].

قال الأستاذ أبو إسحاق[4]: «وقد أشار الشافعي في «رسالته»[5] إلى هذا المعنى، وأن الله خاطب العرب بكتابه العزيز، بلسانها على ما تعرف من معانيها.

ثم ذكر مما يعرف من معانيها اتساع لسانها وأن 130ظ// تخاطب بالعام مراداً به ظاهره، وبالعام يراد به العام، ويدخله الخصوص، ويستدل على ذلك ببعض ما يدخله في الكلام، وبالعام يراد به الخاص، ويعرف بالسياق،

---

(1) م.س: 4/117.

(2) انظر: مخ نوازل ابن رشد: 289.

(3) مدينة كانت قاعدة الغرب الأوسط، تقع على البحر الأبيض، بناها ملوك صنهاجة. الروض المعطار: 80 ـ 82.

(4) الموافقات: 4/117 ـ 118.

(5) الرسالة: 50 ـ 51.

وبالكلام، ينبيء به أوله عن آخره، وآخره عن أوله، وأن تتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون اللفظ، كما يعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة والمعاني الكثيرة بالاسم الواحد.

ثم قال: فمن جهل هذا من لسانها وبلسانها نزل الكتاب. وجاءت به السنة فتكلف القول في علمها تكلف ما يجهل بعضه، ومن تكلف ما جهل، وما لم يثبته معرفة كانت موافقة الصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة، وكان بخطئه غير معذور، إذا نطق بما لا يحيط به علمه، بالفرق بين الصواب والخطأ فيه. هذا قوله وهو الحق الذي لا محيص عنه.

قال: وغالب ما صنف في أصول الفقه من الفنون إنما هو من المطالب العربية التي تكفل المجتهد فيها بالجواب عنها، وما سواها من المقدمات، فقد يكفي فيه التقليد، كالكلام في الأحكام تصوراً وتصديقاً، وكأحكام النسخ وأحكام التحديث[1].

قال: فالحاصل أنه لا غنى بالمجتهد في الشريعة عن بلوغ درجة الاجتهاد في كلام العرب بحيث يصير فهم خطابها له وصفاً غير متكلف، ولا متوقف فيه في الغالب إلا بمقدار توقف الفطن لكلام اللبيب».

قلت: انظر قوله: وغالب ما صنف في أصول الفقه من الفنون إنما هو من المطالب العربية.

وما تقدم عن «الزمخشري»: «أن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبني على علم الإعراب». فإن ذلك مناف لقول المازري في «شرح البرهان»[2]: «أن العربية لا تكون مادة في جميع أصول الفقه، وإنما تكون مادة لنوع منه، وهو الخطاب وما يتعلق به، لأن من أصول الفقه، الكلام في أحكام

---

(1) في الموافقات: 4/ 118: الحديث.

(2) وقد سماه: «إيضاح المحصول من برهان الأصول» وهو شرح ممتع في أجزاء عديدة على «برهان» إمام الحرمين، وهو من أهم ما صنف في علم الأصول وأقدم ما شرح به هو تأليف المازري هذا، ومنه أجزاء متفرقة في مكتبات تونس وغيرها. انظر: هذا التعليق في كتاب «الإمام المازري» لحسن حسني عبد الوهاب» ص: 62.

الأخبار، والإجماع 131و// والنسخ، والقياس، وهذه الأصناف هي معظم أصول الفقه، و[لا استناد][1] لها للغة، ولا يحتج باللغة فيها وإن افتقر إلى اللغة في الخطاب الوارد بالتعبد بها، فذلك داخل فيما قلناه أولاً من أنه لا يفتقر إلى اللغة إلا فيما يتعلق بالخطاب».

وما قرره الأستاذ أبو إسحاق أولى بالتحقيق وأسعد.

مزيد بيان:

ما تقدم من شهادة معظم أهل العلوم الإسلامية باحتياجهم إلى العربية، مثله موجود ولا بد منه لأهل العلوم على الإطلاق، إذا تعلمت بهذا اللسان العربي، وهذا «ابن رشد الحكيم»[2] قد قال عند الكلام على منفعة هذه الصناعة:

«وأما منفعتها فبينة بنفسها، وهي فهم كتاب الله تعالى، وفهم سنة نبيه ﷺ وفهم جميع العلوم التي تتعلم بقول: العلمية منها، والعملية، وعمل الخطاب، والأشعار».

ومن هنا قال ابن خاتمة[3]: «علم العربية مفتاح فهم كل علم نظري أو عملي مما يعبر عنه بلسان عربي، وبه تنظم الأشعار والخطب، ويحكم كل فن من فنون الأدب، ويحظى بكثير من المطالب والمآرب».

---

(1) في «ج»: والإسناد.

(2) هو محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد المعروف بابن رشد الحفيد. ت: 595هـ ـ 1192م. عالم، مشارك في اللغة والطب والمنطق، والعلوم الرياضية والإلهية. من تصانيفه: «الكليات في الطب» و«بداية المجتهد» في الفقه و«مختصر المستصفى وغيرها». انظر: الذيل والتكملة: 6/ 21 ـ 31، والديباج: 2/ 257 ـ 259.

(3) هو أحمد بن علي بن خاتمة الأنصاري (أبو جعفر) ت: 770هـ ـ 1369م. مؤرخ، أديب، شاعر، طبيب، ولد وتوفي بمدينة ألمرية، من تصانيفه: «رائق التحلية في فائق التورية» و«معجم صغير» لمفردات من اللغة وأسماء البلدان، و«إلحاق العقل بالحس في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس»، و«ديوان شعر». انظر: الإحاطة: 7/ 239 ـ 259، وطبقات القراء: 1/ 87.

الباب الثالث
في حكم استنباط النحو
والاشتغال به في نظر الشرع

وفيه فصلان

الفصل الأول

في حكم استنباط النحو وفيه أبحاث

المبحث الأول: في أول من استنبطه:

وقد ذكروا في ذلك أقوالاً.

أحدها: أن أول من وضعه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وهو الذي أملى على أبي الأسود الدؤلي: «الكلام كله لا يخرج عن اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى»[1] ثم رسم أبو الأسود الدؤلي فيه أصولاً 131ظ//:

قال أبو الفرج الأصبهاني[2]: «قيل لأبي الأسود: من أين لك هذا العلم ـ يعني النحو؟ قال: أخذت حدوده عن علي بن أبي طالب».

وقال ابن الأنباري[3] عن أبي حاتم[4]: «وزعموا أن أبا الأسود ولد في الجاهلية، وأنه أخذ النحو عن علي بن أبي طالب».

---

(1) النزهة: 4.

(2) هو علي بن الحسين بن محمد الهيثم المرواني الأموي القرشي. ت: 356هـ ـ 966م. من أئمة الأدب الإعلام في معرفة التاريخ، والأنساب، والسير، والآثار، واللغة، والمغازي. من تصانيفه: «الأغاني» و«مقاتل الطالبيين» و«الإماء الشواعر»، و«آداب الغرباء»، انظر: تاريخ بغداد: 11/ 398 ـ 400، والإنباه: 2/ 251، والوفيات: 3/ 307 ـ 309.

(3) في إيضاح الوقف: 1/ 42، والنزهة: ص10، وبعضه بالمعنى.

(4) هو سهل بن محمد السجستاني، ت: 255هـ ـ 868م، كان عالماً باللغة والشعر، كما كان حسن العلم بالعروض وإخراج المعنى وقول الشعر، ولم يكن بالحاذق في النحو، له تصانيف في اللغة والنحو والقراءة. انظر: طبقات الزبيدي: 94 ـ 96، والنزهة: 189 ـ 191.

وحكى الزبيدي من طريق أبي علي البغدادي عن المبرد: «أول من وضع العربية، ونقط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمرو.

وقال المبرد: سئل أبو الأسود عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب.

وفي حديث آخر قال: ألقى إلي «علي» أصولاً احتذيت عليها»[1].

قلت: وقد ضمن بعضهم هذا المعنى في «غرض الفخر به، والمدح لابن عصفور[2] لما وافق اسمه اسم أمير المؤمنين فاتح باب الوضع لهذا العلم المنسوب إليه فقال:

نقل النحو إلينا الدؤلي ... عن أمير المؤمنين البطل

بدأ النحو علي، وكذا ... ختم النحو ابن عصفور علي»[3]

على أن صاحبنا الكاتب الأديب الأبرع أبا عبد الله محمد الأزرق الوادياشي[4] ـ رحمه الله ـ قد قال فيما يدافع ابن عصفور عما اقتضاه هذا المدح له بتفضيل الأستاذ المحقق أبي الحسن ابن الضائع عليه.

ولقد أبدع في ذلك ما شاء، وخصوصاً ما تضمن من التورية:

بضائعك ابن الضائع الندب قد أتت ... بحظ من التحقيق والعلم موفور

فطرت عقاباً كاسراً أو ما ترى ... مطارك قد أعْيَا جَنَاحَ ابنِ عُصْفور

الثاني: أول من وضعه: «نصر بن عاصم الليثي. حكاه الزبيدي عن خالد

---

(1) طبقات الزبيدي: 21.

(2) هو علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن عصفور. ت: 669هـ ـ 1271م. حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، من تصانيفه: «المقرب» في النحو و«الممتع» في التصريف و«المفتاح» و«الهلال» و«المقنع» وغيرها. انظر: عنوان الدراية: 266، ورحلة العبدري: 38 و245.

(3) نفح الطيب: 2/ 701، نقلاً عن روضة الإعلام.

(4) ذكره المقري في م.س: 2/ 701 و6/ 152، نقلاً عن روضة الإعلام، وانظر: ما كتبه عنه د. بنشريفة في كتابه: «البسطي آخر شعراء الأندلس»: 123 ـ 131.

الحذاء[1]»[2].

وذكر في صدر «طبقاته»[3] ما يقتضي أن المعتمد عنده أن أبا الأسود هو السابق لذلك، فإنه قال 132و//:

«أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن ابن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصلوا له أصولاً، فذكروا عوامل الرفع، والنصب، والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول، والتعجب، والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم» اهـ.

وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة أنه قال: «أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق.

قال: ووضع عيسى بن عمر في النحو كتابين، سمى أحدهما: الجامع، والآخر: المكمل، فقال الخليل بن أحمد:

بطل النحو جميعاً كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك «إكمال» وهذا «جامع» ... فهما للناس شمس وقمر»[4]

قلت: زاد الزبيدي بيتاً ثالثاً متوسطاً بين البيتين وهو هذا:

«وهما بابان صارا حكمة ... وأراحا من قياس ونظر»[5]

وفي تاريخ «ابن خلكان»[6] زيادة أمر آخر ومساقه أنه لما ذكر لعيسى بن

---

(1) هو خالد بن مهران المجاشعي أبو المنازل البصري. ت: 141هـ ـ 758م. الحافظ وأحد الأئمة، ثبت، ثقة، روى عن أبي عثمان النهدي، ويزيد بن الشخير، وروى عنه ابن سيرين، وشعبة، وخلق. انظر ميزان الاعتدال: 1/ 642.

(2) انظر: طبقات الزبيدي: 27.

(3) انظر: ص: 11 ـ 12.

(4) إيضاح الوقف: 1/ 44.

(5) طبقات الزبيدي: 42.

(6) الوفيات: 3/ 486 ـ 487.

عمر الكتاب ـ «الجامع» ـ قال: «ويقال: إن سيبويه أخذ هذا الكتاب وبسطه، وحشى عليه من كلام الخليل وغيره، ولما كمل بالبحث والتحشية نسب إليه، وهو كتاب سيبويه المشهور.

قال: والذي يدل على صحة هذا القول أن «سيبويه» لما فارق عيسى بن عمر، ولازم الخليل سأله عن مصنفات عيسى بن عمر، فقال له سيبويه: صنف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو، وأن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عنده عليها آفة فذهبت ولم يبق منها في الوجود سوى كتابين: أحدهما: اسمه: الإكمال، وهو بأرض فارس، عند فلان، 132ظ// والآخر: «الجامع» وهو هذا الكتاب الذي أشتغل [فيه][1] وأسألك عن غوامضه، فأطرق الخليل ساعة، ثم رفع رأسه وقال: رحم الله عيسى، وأنشد:

«بطل[2] النحو جميعاً كله»... البيتين.

قال فأشار بـ«الإكمال» إلى الغائب وبـ«الجامع» إلى الحاضر»اهـ.

قلت: وقريب من هذا الذي ذكر في كتاب سيبويه باعتبار أخذه عن شيوخه، ما أشار إليه ابن العربي في «رحلته الصغرى»[3]: «أن الخليل أنهاه إلى سيبويه، ثم تولى «سيبويه» نظمه وترتيبه، والله أعلم بحقيقة ذلك كله».

تنبيه:

لا تناقض نسبة ابتداء وضع هذا العلم إلى أبي الأسود ـ ما تقدم ـ قبله من إضافة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فإن أبا الأسود قد اعترف بأنه لم يهتد إلى ذلك بنفسه، وإنما أخذه عن علي ـ رضوان الله عليه ـ لكن لما كان هو المتولي لوضع تلك الأصول التي حذا نحوها في التفريع عليها، فلا جرم نسب إليه ابتداؤه وإبرازه إلى الوجود، وهذا ظاهر.

---

(1) في «ج»: به.
(2) في ن.م.س 3/ 487: ذهب النحو.
(3) مخ الرحلة: 387.

المبحث الثاني:

في سبب استنباطه ووضعه، وقد ذكروا في ذلك أيضاً روايات:

الرواية الأولى:

ما رواه ابن الأنباري عن ابن أبي مليكة أن أعرابياً قدم في زمان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ فقال: «من يقرئني مما أنزل الله على محمد ﷺ؟ قال: فأقرأه رجل سورة «براءة» فقال: «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ» بالجر. فقال الأعرابي: أو قد برىء الله من رسوله؟ فإن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله ﷺ؟!... قال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت: من يقرئني، فأقرأني هذا سورة «براءة». فقال: «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ»، فقلت: أو 133و/ قد برىء الله من رسوله؟! إن يكن الله برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فقال عمر: ليست هكذا يا أعرابي. قال: فكيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ». فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ مما برىء الله ورسوله منه. فأمر عمر ـ رضي الله عنه ـ ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود فوضع النحو»[1] اهـ.

الرواية الثانية:

روى أيضاً ابن الأنباري عن العتبي قال: «كتب معاوية إلى زياد... يطلب عبيد اللّه ابنه فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن، فرده إلى زياد، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه فيقول: أمثل عبيد اللّه تضيع؟!...

فبعث زياد إلى أبي الأسود فقال له: يا أبا الأسود، إن هذه الحمراء[2] قد

---

(1) إيضاح الوقف: 1/ 38 ـ 39.

(2) الحمراء: العجم لبياضهم، ولأن الشقرة أغلب الألوان عليهم، وكانت العرب تقول للعجم الذين يكون البياض غالباً على ألوانهم مثل الروم، والفرس، ومن صاقبهم: الحمراء. اللسان: ـ حمر ـ.

كثرت، وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله عز وجل، فأتى ذلك أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سأل، فوجد زياد رجلاً، وقال له: اقْعُد في طريق أبي الأسود، فإذا مر بك، فاقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه.

ففعل ذلك، فلما مر أبو الأسود رفع الرجل صوته بالقراءة فقرأ: «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورسولِهِ»، فاستعظم ذلك أبو الأسود، وقال: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثم رجع من فوره إلى زياد فقال له: يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت. ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إلي بثلاثين رجلاً.

فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس فقال: خذ «المصحف» وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة، فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع 133ظ// «المختصر» المنسوب إليه بعد ذلك»[1] اهـ.

تنبيه:

قال ابن خاتمة ـ ومن خطه نقلت: «سأل بعض الأصحاب عن فعل زياد هذا، هل هو من الجائز لمكان ما اقترن به من القصد، فيكون هذا القصد عذراً للمجتهد في الأمر بذلك؟ قال: والجواب أن ذلك حرام للآمر به والمأمور، ولا عذر في مثل ذلك لزياد، لأن تحريف الكتاب العزيز حرام باتفاق، وقد يكون في كثير من الصور كفر، وحظره معلوم من دين الأمة بالضرورة، فلا مساغ له بوجه إلا أن يكون ذلك من سقطات زياد، فقد كان له سقطات لا يسلمها أهل الدين، وإن كان من الدهاة في أمر الدنيا ـ أعاذنا الله من عثرات الألسنة».

قلت: وما قاله بيّن لا سيما وذلك المرتكب لم تدع إليه ضرورة، فإن

---

(1) إيضاح الوقف: 1/ 39 ـ 41.

إمكان الوقوع في اللحن المؤدي إلى الكفر بسبب فساد اللسان، كاف في عذر الإقدام على وضع ما يدرأ به هذا الفساد، وهذا ظاهر والله أعلم.

فائدتان:

إحداهما:

قال أبو عمرو الداني ـ رحمه الله ـ: «أول من صنف النقط، ورسمه في كتاب، وذكر علله الخليل بن أحمد، ثم صنف ذلك بعده جماعة من النحويين، والمقرئين، وسلكوا فيه طريقه، واتبعوا سنته، واقتدوا بمذاهبه، منهم: أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي، وابنه: أبو عبد الرحمن عبد الله، وأبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، وأبو عبد الله محمد بن عيسى الأصبهاني[1]، وأبو الحسن أحمد بن جعفر بن المنادى[2]، وأبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، وأبو بكر محمد بن عبد الله بن أشتة[3]، وأبو الحسن علي بن محمد بن [بشران][4] [5]: مقرىء أهل بلدنا، وجماعة كثيرة غير هؤلاء.

---

(1) محمد بن عيسى بن إبراهيم أبو عبد الله التيمي الأصبهاني، إمام في القراءات، أخذ عن جماعة منهم: خلاد بن خالد، وخلق، وسليمان بن داود الهاشمي، وروى القراءة عنه: الفضل بن شاذان وهو أكبر أصحابه وأعلمهم، ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني وأبو سهل حمدان بن المرزبان: له مصنفات منها: «الجامع في القراءات»، وكتاباً في «العدد» وآخر في «جواز قراءة القرآن» على طريق المخاطبة، كما كان إماماً في النحو. ت: نحو 253هـ ـ 867م. وقيل: 242هـ. انظر: طبقات القراء: 2/ 223 ـ 224.

(2) البغدادي المعروف بابن المنادى. ت: 336هـ ـ 947م. حافظ، ثقة، متقن، ضابط، قرأ على الحسن بن العباس، وعبيد الله بن محمد اليزيدي، والفضل بن مخلد وقرأ عليه: أبو الحسن علي الدارقطني، وأحمد بن نصر الشذائي، وأبو الحسن بن بلال وغيرهم. انظر طبقات القراء: 1/ 44.

(3) الأصبهاني: ت: 360هـ ـ 970م. عالم بالعربية، وأستاذ في القراءات، محقق، ثقة، له كتاب: «المحبر»، و«المفيد» في الشاذ. انظر: طبقات القراء: 2/ 184.

(4) في الأصول: بشر، والتصويب من طبقات القراء.

(5) البغدادي المقرىء، روى القراءة عن ابن مجاهد، والحسين بن علي الخياط، والحسن بن الحباب وروى عنه أبو عبد الله الكارزيني، وعلي بن محمد الخبازي. انظر: طبقات القراء: 1/ 566.

قال: وممن اشتهر من المتقدمين بالنقط، واقتدي به فيه من المدنيين: عيسى بن مينا قالون[1] راوية نافع، ومقرىء أهل المدينة.

ومن أهل البصرة: بشار 134و// بن أيوب أستاذ يعقوب بن إسحاق الحضرمي[2]، [والمعلى][3] بن عيسى[4] صاحب الجحدري[5]، ومن الكوفيين: صالح بن عاصم[6] صاحب الكسائي، ومن الأندلسيين: «حكم بن عمران» صاحب الغازي بن قيس»[7] اهـ.

الفائدة الثانية:

روى الحافظ أبو عمرو أيضاً: «أن أول من نقط المصحف يحيى بن يعمر.

---

(1) عيسى بن مينا بن وردان الزرقي ويقال المري، مولى بني زهرة، أبو موسى الملقب «قالون» قارىء المدينة ونحويها، يقال إنه ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي سماه «قالون» لجودة قراءته، فإن «قالون» باللغة الرومية «جيد». ت: 220هـ - 835م. انظر طبقات القراء: 1/ 615 - 616.

(2) أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي - مولاهم البصري. ت: 205هـ - 820م. أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقريها، من أعلم أهل زمانه بالقرآن، والنحو، وغيره، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء. انظر: طبقات القراء: 2/ 386 - 389.

(3) في الأصول: المحلى، والتصويب من طبقات القراء.

(4) المعلى بن عيسى، ويقال ابن راشد البصري الوراق الناقط، روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعون العقيلي، وروى عنه علي بن نصير، وبشر بن عمر، وغيرهما. انظر: طبقات القراء: 2/ 304.

(5) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل: ميمون أبو المُجَشِّر بالشين المشددة المكسورة، الجحدري البصري المقرىء. ت نحو: 128هـ - 745م. أخذ القراءة عن نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وروى حروفاً عن أبي بكر عن النبي ﷺ. وقرأ عليه عيسى بن عمر الثقفي وسلام بن سليمان، وروى عنه الحروف المعلى بن عيسى الوراق، وهارون الأعور وغيرهما. انظر: طبقات القراء: 1/ 349.

(6) صالح بن عاصم الناقط الكوفي، روى الحروف عن الكسائي، وهو من المكثرين في النقل عنه، روى القراءة عنه محمد بن الجهم، طبقات القراء: 1/ 333.

(7) غازي بن قيس أبو محمد الأندلسي، إمام جليل وثقة ضابط، كان مؤدباً بقرطبة، ثم رحل فحج، وأخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم، والموطأ عن الإمام مالك بن أنس، وهو أول من أدخل قراءة نافع، وموطأ مالك إلى الأندلس، وكان خيراً فاضلاً، فقيهاً، عالماً، أديباً، ثقة مأموناً. مات 199هـ - 814م. طبقات القراء: 2/ 2.

وروى أيضاً أن أول من نقطها، وعشرها، وخمسها، نصر بن عاصم.

قال: ويحتمل أن يكون «يحيى ونصر» أول من نقطاها للناس بالبصرة، وأخذا ذلك عن أبي الأسود إذ كان السابق إلى ذلك والمبتدىء به، وهو الذي جعل الحركات والتنوين لا غير على ما في الخبر عنه، ثم جعل الخليل بن أحمد: الهمز، والتشديد، والروم، والإشمام[1]، وقفا الناس في ذلك أثرهما، واتبعوا فيه سننهما، وانتشر ذلك في سائر البلدان، وظهر العمل به في كل عصر وأوان، والحمد لله على كل حال» اهـ.

وقال في «المقنع»[2]: «أكثر العلماء على أن المبتدىء بذلك أبو الأسود، جعل الحركات والتنوين لا غير، وأن الخليل هو الذي جعل الهمزة، والتشديد، والروم، والإشمام».

الرواية الثالثة:

حكاها ابن الأنباري أيضاً عن عاصم بن أبي النجود، قال:

«أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي جاء إلى زياد «بالبصرة» فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيرت ألسنتهم، أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون به، أو يقيمون به كلامهم! قال: لا.

قال: فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنوناً، فقال زياد: توفي أبانا وترك بنوناً! ادع لي أبا الأسود، فقال: ضع للناس الذي نهيتك أن تضع لهم.

قال عن بعضهم: كان أبو الأسود الدؤلي أول من وضع العربية بالبصرة»[3].

---

(1) الرَّوْم: حركة مختلسة مختفاة، وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، أما الإشمام من أشَمَّ الحروف، أذاقها الضمة أو الكسرة بحيث لا تسمع، ولا يعتد بها، ولا تكسر وزناً.

(2) المقنع في رسم المصاحف ونقطها لأبي عمرو الداني. انظر: كشف الظنون: 2/ 1809، والإعلام: 4/ 206. وذكر أن الكتاب طبع ولم أعثر على نسخة منه.

(3) إيضاح الوقف: 1/ 42 ـ 43.

الرواية الرابعة:

قال الزبيدي عن علي بن محمد الهاشمي: «سمعت أبي يقول[1]: كان بدء ما وضع أبو الأسود الدؤلي النحو أنه مر به سعد، وكان رجلاً فارسياً قدم البصرة مع أهله، وهو يقود فرسه، فقال: ما لك يا سعد؟ ألا تركب؟ فقال: فرسي ضالع[2]، فضحك به من حضره.

قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه. قال أبي: فزاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث أبواباً، ثم نظر، فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر عنه. فلما كان عيسى بن عمر قال: أترى أن أضع الكتاب على الأكثر، وأسمي الآخر لغات، فهو أول من بلغ في كتاب النحو غايته»[3].

الرواية الخامسة:

قال الزبيدي: «ويروى أن الذي أوجب عليه الوضع في النحو، أن ابنته قعدت معه في يوم قائظ شديد الحر، فأرادت التعجب من شدة الحر، فقالت: «ما أشَدُّ الحَرِّ! فقال أبوها: القيظ، وهو ما نحن فيه يا بنية، جواباً عن كلامها، لأنه استفهام، فتحيرت وظهر لها خطؤها، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب، فقال لها: قولي يا بنية «ما أشَدَّ الحَرَّ!» فعمل باب التعجب، وباب الفاعل والمفعول به، وغيرهما من الأبواب»[4] اهـ.

ويحكى عن يحيى بن يعمر في هذا الخبر: «أن أبا الأسود دخل إلى ابنته بالبصرة في يوم قائظ، فقالت له: يا أبت، ما أشَدُّ الحَرِّ! برفع أشد، فظنها

---

(1) في طبقات الزبيدي 22: يذكر.

(2) يريد: ظالع بالظاء من ظلع يظلع البعير: غمز في مشيه، فهو ظالع.

(3) انظر: طبقات الزبيدي: 22.

(4) م.س: 21 ـ 22.

تسأله: أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهر ناجر، فقالت: يا أبت إنما أخبرتك، ولم أسألك! فأتى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فقال: يا أمير المؤمنين، قد ذهبت لغة العرب لما خالطت الأعاجم، ويوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحل، فقال له: وما ذاك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره، فاشترى صحفاً بدرهم وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج 135و// عن اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى»، وهذا هو أول كتاب سيبويه، ثم رسم أصول النحو.

فائدة:

قال الجوهري: «شهر ناجر هو كل شهر في صميم الحر، لأن الإبل «تنجر» في ذلك الشهر. يريد من «النَّجَر بالتحريك.

قال: وهو عطش يصيب الإبل والغنم عن أكل «الحِبة»[1] فلا تكاد تروى من الماء.

قال عن يعقوب[2]: وقد يصيب الإنسان النجر من شرب اللبن الحامض، فلا يروى من الماء»[3].

تنبيه:

السبب العام لوضع هذا العلم فساد لسان العرب، وتغيره بمخالطة الأعاجم، فاضطر لذلك لوضع ما يدر أشياع ذلك الفساد وغلبته على الناس جميعاً حسبما يرشد إليه ما تقدم من كلام أبي الأسود ويأتي ـ إن شاء الله ـ دليل اعتباره شرعاً.

ومن كلام الناس في هذا المعنى على وضوحه في نفسه قول الزبيدي في «صدر طبقاته»[4] «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها،

---

(1) الحِبَّة: بِزْرُ كل نبات ينبت وحده من غير أن يبذر. اللسان ـ حبب ـ.

(2) في كتابه تهذيب الألفاظ: 674.

(3) الصحاح: باب الراء ـ فصل النون.

(4) انظر: ص: 11 ـ 12.

وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً[1]، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها، فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته، حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم، وفساد كلامهم، إلى أن سببوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه، فكان أول من أصل ذلك، وأعمل فكره فيه، أبو الأسود، ثم ذكر ما تقدم نقله.

ثم قال: ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم، 135ظ// والآخذون عنهم، فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومد من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل».

قلت: وعلى هذه الطبقة فمن بعدها على الجملة يتنزل قول «أبي نصر الفارابي»[2] في كتاب الألفاظ له: «وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين من الهجرة إلى مائتين. قال: وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم ـ يعني العرب ـ أهل الكوفة والبصرة من أهل العراق، ونقلوا لغتهم، والفصيح منها عن سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعاناً وانقياداً. وهم قيس، وتميم، وأسد، وطيِّىء، ثم هذيل، فإن هؤلاء معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، ومطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة، والهند، والفرس، والسريانيين، وأهل الشام، وأهل مصر» اهـ.

---

(1) أرسالاً: أي طوائف.

(2) هو محمد بن محمد الفارابي. ت: 339هـ ـ 950م. من المتقدمين في صناعة المنطق، رياضي، طبيب، موسيقي، من تصانيفه: «مراتب العلوم»، و«المدخل إلى علم المنطق». انظر: الفهرست: 382، والوفيات: 5/ 153.

وله في «صدر الكتاب» كلام في هذا المعنى أتم مما نقل عنه فراجعه من هنالك.

المبحث الثالث:

في وجه اعتبار هذا السبب لوضع العربية في نظر الشرع، وذلك ظاهر بأيسر تأمل من جهة بنائه على اعتبار «قاعدة المصالح المرسلة» على ما تقرر في الأصول، فإن ظهور المصلحة به في حفظ الشريعة واضح المناسبة لتصرفات الشرع قطعاً، وعند ذلك فلا يتوقف في الإقدام عليه، وإن كان لم يتقدم عليه عهد في زمان النبي ﷺ كيف وأصحاب رسول الله ﷺ قد فتحوا باب الحفظ للشريعة بنوع منه، 136و// وذلك حين اتفقوا على جمع المصحف الكريم مع فقد النص على الإذن فيه، حتى قال بعضهم: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟! لكن لما علموا يقيناً بما شرح الله صدورهم إليه، أن الإقدام لا بد منه، وإلا أدى لا محالة إلى ضياع القرآن، وذهاب كثير منه، فلا جرم اتفقوا على جمعه، وتقدموا بذلك إلى تأصيل الوضع لما يحفظ به الشريعة عند قيام مقتضيه، وإن لم يوجد في زمان النبي ﷺ.

هذا إن سلم أن وضع هذا العلم لم يتقدم إليه الخلفاء الراشدون، وأما إن كانوا هم الذين أمروا به، وأرشدوا إلى تأصيل أوضاعه ـ كما يدل عليه ما تقدم ـ فهو بلا شك من جملة ما سنوا من الخير الذي سبقوا إليه، ودليلهم عليه هو بعينه دليل جمعهم للمصحف وغير ذلك مما تنتظمه قاعدة المصالح المرسلة.

تنبيه:

إذا تقرر وجه اعتبار ذلك السبب لوضع العربية في نظر الشرع، فيبقى بعد ذلك أن يقال: هل يسمى ذلك الوضع بدعة من جهة أنه لم يكن في زمان النبي ﷺ؟ لكن الابتداع فيه يكون واجباً، بناء على تقسيم البدع بانقسام أحكام الشريعة، وهو طريقة الشيخ عز الدين ـ رحمه الله ـ وتلميذه القرافي، أو لا

يسمى ذاك بدعة، لأن أدلة الشرع وقواعده تتناول الإقدام على وضعه، وإن لم يسبق به عهد لعدم وجود مقتضيه وما هو كذلك لا يقال فيه بدعة، وإلا لزم أن يقال في كل ما [تجدد][1] من الوقائع التي لم يرد فيها نص عن النبي ﷺ على الخصوص، وتكلم فيها العلماء بما تقتضيه القواعد الشرعية أنه بدعة، وليس كذلك لأن البدعة ما لا أصل له في الشريعة، 136ظ// ولا يجري على ما يعتبره العلماء في الاستنباط لحكمه، وهذه هي طريقة المحققين من العلماء.

وللأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في تخليص هذا الأصل من شوائب ما يكدر صفوه اليد الطولى، [والسعي][2] الذي لا يؤدي شكره إلا من عرف قدر ما يسر الله من ذلك على يديه، فجزاه الله عن الإسلام خيراً.

إذا عرفت هذا محالاً في بيان تمام الدليل عليه على مواضعه، فقول «الشيخ عز الدين» في «قواعده»[3]: «إن من أمثلة البدع الواجبة، الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به القرآن، وكلام رسول الله ﷺ.

قال: وذلك واجب لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب».

ومثل هذا ذكر في حفظ غريب الكتاب والسنة من اللغة.

قال الأستاذ أبو إسحاق في أصل ما ينبني عليه، وهو تقسيم البدع بحسب أحكام الشريعة: «إنه أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي بل هو في نفسه متدافع، لأن من حقيقة البدعة ألا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع، ولا من قواعده، إذ لو كان هناك ما يدل على وجوب، أو ندب، أو إباحة، لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها، أو المخير فيها.

---

(1) في «ج»: تجرد.
(2) في «ج»: السفلى.
(3) انظر: 2/ 173.

قال: فالجمع بين كون تلك الأشياء بدعاً، وكون الأدلة تدل على وجوبها، أو ندبها، أو إباحتها، جمع بين متنافيين»[1] انتهى المراد منه.

ومثله للشيخ أبي عبد الله ابن مرزوق التلمساني ـ رحمه الله ـ ما ملخصه عند كلامه على هذا التقسيم في كلام عز الدين والقرافي ظاهره: «أنه كلام خالف به ـ يعني القرافي ـ ما حكاه من اتفاق المالكية على إنكار البدع، 137و// ولا مخالفة فيه عند التحقيق وإمعان النظر، لأن ما ذكره من الأقسام لم تخرج عن أدلة الشرع وقواعده.

قال: وما مثل به القرافي كله من المجمع عليه، والإجماع أقوى أدلة الشرع، فأين البدعة؟!». قلت: وقد تقدم عن الأستاذ أبي إسحاق أن «تسمية مثل هذا بدعة إما على المجاز المحض من حيث لم يحتج إليها أولاً، ثم احتيج إليها بعد، أو من عدم المعرفة بموضوع البدعة».

قلت: ولا سبيل إلى اعتقاد هذا الثاني في حق هذين الشيخين، وخصوصاً الإمام الأعظم عز الدين.

وعلى المحمل الأول حمله الأستاذ أبو إسحاق فقال: «ظاهر منه ـ يعني الشيخ عز الدين ـ أنه سمى المصالح المرسلة بدعاً، قال: بناء ـ والله أعلم ـ على أنها لم تدخل أعيانها تحت النصوص المعينة، وإن كانت تلائم قواعد الشرع، فمن هنالك جعل القواعد هي الدالة على استحسانها، فتسميته لها بلفظ البدع، هو من حيث فقدان الدليل المعين على المسألة واستحسانها من حيث دخولها تحت القواعد، ولما بنى على اعتماد تلك القواعد استوفت عنده مع الأعمال الداخلة تحت النصوص المعينة، وصار من القائلين بالمصالح المرسلة، وسماها بدعاً في اللفظ، كما سمى عمر ـ رضي الله عنه ـ الجمع في قيام رمضان في المسجد «بدعة».

قال: أما القرافي فلا عذر له في نقل تلك الأقسام على غير مراد شيخه،

---

(1) الاعتصام: 1/ 191 ـ 192.

ولا على مراد الناس لأنه خالف الكل في ذلك التقسيم، فصار مخالفاً للإجماع»[1].

قلت: وما تقدم عن ابن مرزوق يشير إلى هذه المخالفة بظاهر كلامه، وتمام النظر في هذا المقام يخرجنا عن المقصود، وغرضنا منه التنبيه على أن وضع العربية لا ينبغي أن يطلق عليه اسم البدعة، وإن كانت واجبة عند القائلين بانقسام البدع لأن الحق 137ظ// خلاف ذلك.

وإذا كفى منه ذلك، فلم يبق إلا تحقيق ما هو حكم الشرع على هذا الوضع وهو:

المبحث الرابع:

ولا إشكال مع استحضار تحقق الضرورة إليه، وحصول الحفظ به لأهل الشريعة أنه الحكم الواجب عليهم، والتكليف اللازم بهم، بحسب ما أخذ عليهم من النظر للمسلمين بما يحفظ عليهم دينهم، ويبقي لهم سبب الفهم فيه، والتعقل لخطابه.

وقد تقدم[2] في كلام الشيخ عز الدين: «أن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفته.

قال: وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب». وهو أمر لا يفتقر إلى استشهاد عليه لوضوحه في نفسه، فإن قلت: فلم توقفوا في المبادرة إليه؟.

الأول: ما ظهر مقتضى الشروع فيه، وإعمال النظر في تمهيد أصوله، حتى احتاج «زياد» إلى التحيل على أبي الأسود بما تقدم عنه، والمعلوم منهم المسارعة إلى الخيرات، والمسابقة إلى حراسة الدين وحفظه من عوارض التغيير والتبديل».

---

(1) م.س: 1/192.

(2) انظر: ص: 136ظ من مخ «أ». ص: 470 من هذا الكتاب.

قلت: لاستعظامهم إحداث ما لم يعهدوه في زمان الوحي، وإن ظهر وجه الإقدام عليه بما رسخ في نفوسهم من ذم البدعة، وخطر التلبس بها كما توقف الصحابة الكرام ـ رضوان الله عليهم ـ عن جمع القرآن على ظهور المصلحة به، وشدة الحاجة إليه، ليعلموا من يأتي بعدهم كيف يكون الحذر من إحداث ما لم يوجد في زمان التشريع حتى لا يكون منه بد، وحينئذ يقدم على وضعه وإلحاقه بالمشروع، وهذا من آكد ما يتعين أن يعلم من شأنهم في هذا الباب.

قال ابن الحاج في «المدخل»[1]: «يحتاج أن تعرف أحوالهم في البدع أولاً كيف كانت، وكيف كانوا يراعون هذا الأصل ويتحفظون[2] عليه.

قال: فمن ذلك ما جرى بينهم في أصل الدين، وعمدته، وهو القرآن، وكيفية جمعه وما قالوا بسبب ذلك، وإشفاقهم 138و// من الأخذ فيه مع الحاجة الداعية إلى جمعه.

ثم قال بعد نقل ما ورد عنهم من المراجعة في جمعه وفيها ما يشير إلى حصول المصلحة به: فانظر مع هذا النفع العظيم الذي وقع بجمعه، أشفقوا أن يفعلوه، وخافوا أن يكون ذلك حدثاً يحدثونه بعد نبيهم ﷺ، فما بالك ببدعة لا يترتب عليها نفع، أو يترتب عليها حظوظ [النفوس][3]، أو الركون إلى العوائد، معاذ الله أن يصغي[4] أحد منهم لها، فضلاً عن الكلام فيها بنفي أو إثبات.

[قال][5]: ومن ذلك اختلافهم في شكل المصحف، ونقطه، وتعشيره، فمنهم من أنكره وإن كانت تتعلق به هذه المصلحة العظمى التي قد ظهرت في الأمة.

ثم قال بعد حكاية ما وقع من ذلك الاختلاف: فانظر مع ما ترتب على

---

(1) انظر: 1/ 76 ـ 78.
(2) في المدخل 1/ 76: ويستحفظون.
(3) في «أ»: النفس.
(4) م.س: 1/ 77: يضع.
(5) بداية مخ: «د».

نقطة وشكله، وغير ذلك من المصلحة العظمى للصغار، ومن لا يقرأ من الكبار، كيف كرهوا ذلك مع هذه الفائدة العظمى. على هذا كان منهاجهم في تحريمهم للبدع» انتهى المراد منه.

وعند المعرفة به من سيرة السلف الصالح - رضوان الله عليهم - بتوقف أبي الأسود وغيره من طبقته عن المبادرة لوضع هذه الصناعة.

الثاني: ما ظهر مقتضى الإذن فيه من معنى توقف الصحابة عن جمع المصحف حتى وضح للجميع تحقق الضرورة. وتيقن لديهم وجوب العمل على مقتضاها، فحينئذ أقدموا على ما أقدموا عليه، وصدورهم لما أسندوا إليه منشرحة، وعزائمهم للقيام بوظيفته اللازمة منتهضة، هذا إن كان وضع هذا العلم بعد زمان الصحابة - رضي الله عنهم -، وأما إن كان بدؤه متلقى عن خلفائهم كما دلت عليه الروايات المتقدمة، واشتهر ذلك عند الناس، فلا خفاء (مخ «ج») 166/ [1] أنه سنة من سننهم.

وقد سبق هذا غير مرة، فعلى كل تقدير لا سبيل إلى إطلاق اسم البدعة على وضع هذا العلم للقطع بوجوبه أولاً، ولمنع إطلاقه على جهة المجاز ثانياً، وقد تقدم الكلام على ما يظهر في ذلك من كلام الشيخ أبي طالب المكي. فراجعه من هنالك.

---

(1) بتر في «أ»: يشمل بقية الباب الثالث وأوائل الباب الرابع، اعتمدنا في تتمة ذلك على النسخ ب و ج و د، إلا أن «ج» كانت هي الأساس لوضوحها، وسلامتها من الأرضة، وقد اعتمدنا في ترقيم صفحاتها على ما هو موجود بها.

الفصل الثاني

في حكم الاشتغال به في نظر الشرع

وفيه نظران:

أحدهما: إجمالي، والآخر: تفصيلي.

النظر الأول: الإجمالي:

وفيه مسائل.

المسألة الأولى:

في أن الاشتغال به على هذا النظر فرض كفاية، وهو مراد الشيخ عز الدين بما تقدم عنه أن الاشتغال به واجب، لأن أحداً لا يقول: إنه من الفروض العينية لحصول المصلحة به من حفظ الشريعة [من غير][1] نظر بالذات إلى القائم بها على ما تقرر في الأصول في حقيقة فرض الكفاية.

وأيضاً لما كانت الغاية به فهم ما تتلقى منه الأحكام الشرعية، وهو الكتاب والسنة، كان لا محالة بمنزلة النظر في ذلك، فرضاً على الكفاية من باب ما لا يتم الواجب إلا به. وعند ذلك فلا يصح أن يكون فرض عين، وما هو وسيلة إليه فرضاً على الكفاية لامتناع تصور ذلك عقلاً وسمعاً.

وبالجملة فلا [نزاع][2] في فرضية ذلك على الكفاية، وقد قال العلماء فيما

---

(1) غير واضحة في «ب».

(2) في «ب»: لا تنازع.

هو كذلك: «إن التكليف به ليسقط عمن لم يقم به إذا كان هناك من قام به».

ومن هنا قال ابن خاتمة: «لو أن أهل جهة معتبرة تواطؤوا على تركها ـ يعني العربية ـ مع الترشيح، وكمال الاستعداد لأثمروا، ويسقط التكليف ولازمه بفعل البعض».

وما قاله صحيح لأن ذلك هو لازم فرض الكفاية، لكن ينبغي أن يقال: سقوط التكليف عند فرض الاشتغال بها، هل يكفي فيه ظن الفعل، أو لا بد من تحقيق وقوعه وهي:

المسألة الثانية:

قال القرافي في «قواعده»[1]: «يكفي في سقوط المأمور به على الكفاية ظن الفعل لا وقوعه تحقيقاً.

قال: فإذا غلب على ظن هذه الطائفة أن تلك فعلت، سقط عن هذه، وإذا غلب على ظن تلك أن هذه فعلت سقط عن تلك، وإذا غلب على ظن كل واحد منهما فعل الأخرى، سقط الفعل عنهما».

قال ابن الشاط[2]؛ يحتمل أن يقال: «لا يكفي الظن، قال: فإن قيل: يتعذر 167// القطع، فالجواب: لا يتعذر القطع بالشروع في الفعل، والتهيؤ، والاستعداد، أما بتحصيل الغاية فيتعذر، فهاهنا يكفي الظن لا في المبادىء والمقامات»[3].

قلت: [البين][4] أن عدم كفاية الظن هنا واجب أن يقال به، لما قرر في

---

(1) انظر: 1/117.

(2) هو قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري الإشبيلي (أبو محمد، أبو القاسم) ت: 723هـ ـ 1323م، فقيه، فرضي، كان نسيج وحده في أصالة النظر، ونفوذ الفكر، والعكوف على العلم، والاقتصار على الآداب السنية. من تآليفه: «أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق»، و«غنية الرائض»... و«فهرست». انظر: الديباج، 2/152 ـ 153.

(3) انظر حاشية ابن الشاط: 1/116.

(4) في «أ»: البيان.

توجيهه باعتبار عدم تعذر القطع إلا عند إرادة العلم بتحصيل الغاية.

«ووجه أن الظن لا يكفي حيث لا يتعذر القطع»، لأنه يؤدي إلى [التواكل][1] في إقامة الفروض، وذلك ظاهر في الإخلال بها، وكذا في فرض الاشتغال بهذا العلم، لأنه فرد من أفراد الفروض الكفائية، فإذا تحقق في الحواضر المعتبرة أن هناك من قام بوظيفة الاشتغال به تعليماً وتعلماً، فحينئذ يسقط الفرض عن الباقين، لكن يبقى أيضاً أن يقال: لفظ السقوط يشعر بتوجه [الفرض][2] على الجميع [أولاً، وسقط][3] بعد عن البعض بفعل القائمين به، وهذا هو قول أكثر الأصوليين في فرض الكفاية على الإطلاق. وبعضهم يرى أنه متوجه على البعض.

وتقريب النظر في ذلك بحسب المحتاج إليه في الموضع يستدعي تمهيد ما يتضح به الصواب وهي:

المسألة الثالثة:

وذلك أن قولهم: «فرض الكفاية متوجه على الجميع، وإذا قام به البعض سقط عن الباقين».

قال فيه الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «ما قالوه صحيح من جهة كلي [الطلب][4] وأما من جهة جزئيه، ففيه تفصيل، وينقسم أقساماً، وربما تشعب تشعباً عظيماً.

قال: ولكن الضابط للجملة من ذلك: أن [الطلب][5] وارد على البعض ولا على البعض كيف كان. قال: ولكن على من فيه أهلية القيام بذلك الفعل المطلوب لا على الجميع عموماً.

---

(1) في «د»: التوكل.

(2) وردت العبارة في «د» كالتالي، الفرض عن الباقين على الجميع.

(3) ساقط من «أ».

(4) و(5) في «أ»: الطالب.

ثم استدل على ذلك بأمور ثلاثة من جملتها: ما وقع من فتاوى العلماء، كقول مالك ـ رضي الله عنه ـ وقد سئل عن طلب العلم أفرض هو؟: «أما على كل الناس فلا»، والمراد به الزائد على الفرض العيني.

وقوله أيضاً: أما من كان فيه موضع للإمامة، فالاجتهاد في [طلب][1] العلم عليه واجب، والأخذ في العناية بالعلم على قدر النية فيه.

قال: فقسم كما ترى، فجعل من فيه قبولية للإمامة مما يتعين عليه، ومن لا جعله مندوباً إليه، وفي ذلك بيان أنه ليس على كل الناس.

قال سحنون: من كان أهلاً للإمامة وتقليد [العلوم][2] فرض عليه أن يطلبها...

ثم قال: لكن قد يصح أن يقال له: إنه واجب على الجميع على وجه من التجوز، لأن القيام بذلك الفرض قيام بمصلحة عامة، فهم مطلوبون بسدها على الجملة.

فبعضهم هو قادر عليها مباشرة، وذلك من كان أهلاً لها، والباقون، وإن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين، فمن كان قادراً على الولاية فهو مطلوب بإقامتها، ومن لا يقدر عليها مطلوب بأمر آخر 168// وهو إقامة ذلك القادر، وإجباره على القيام بها، فالقادر إذاً مطلوب بإقامة الفرض، وغير القادر مطلوب بتقديم ذلك القادر؛ إذ لا يتوصل إلى قيام القادر إلا بالإقامة من باب ما لا يتم الواجب إلا به.

قال: وبهذا الوجه يرتفع مناط الخلاف فلا يبقى للمخالفة وجه ظاهر»[3].

قلت: وعلى هذا التحقيق الذي لا شك في صواب القول به، فواجب علىّ الجميع في الجملة أن يقيموا من يشتغل بتعليم هذا العلم، وواجب على

---

(1) ساقط من «ج».

(2) في «د»: للعلم.

(3) الموافقات: 1/ 176 ـ 179.

البعض الذين لهم القدرة على القيام به أن يجيبوا إلى ذلك في الجملة أو التفصيل إذا تعين على واحد بعينه، حيث يتفق ذلك على ما سيرد ـ إن شاء الله ـ ومن هنا يجب على إمام المسلمين وهي:

المسألة الرابعة:

أن يقيم للناس من يعلمهم هذا النوع من العلم في جملة العلوم الدينية، وما لا بد لهم من معرفته، ليستقيم لهم دينهم ودنياهم، ويجري عليهم وعلى مؤجر المشتغلين عليه ما يتفرغون بكفايته للقيام بما هم بسبيله.

قال ابن حزم في فضل ما يلزم الإمام أن يسير به من السير من سياسة المملكة له، وقد ذكر ما يبدأ به:

«فإذا تَمَّ أمر ذلك نظر [الإمام][1] فيمن يعلم الناس دينهم، فرتب لأهل كل ناحية من يقوم بتعليم من فيها القرآن، والفقه، ويرويهم الحديث، ويعلم الناس دينهم، والعلوم التي لا غنى للناس عنها من نبذ الروايات المنسوخة الموضوعة، وبيان البدع [المجهورة][2]، والنحو، واللغة، والطب، والحساب، ومعرفة الأوقات.

قال: فمن تطوع ليعلم الناس ذلك، وكان غنياً بماله، فالله متولي أجره، ومن كان فقيراً واحتاج أهل محلته إليه ولا بد، أجرى عليه الإمام ما يكفيه هو وعياله، ويغنيه عن التصرف في غير ذلك.

قال: ويجري الإمام على من يتعلم عنده العلوم، إن كان فقيراً أو رجي نفاذه فيها، وإلا فلا. ومن كان قادراً على الاكتساب، إلا أنه مال إلى [تعلم][3] هذه العلوم إن كان فقيراً أو أحدها أجرى عليه الإمام ما يغنيه عن الاكتساب وفرغه له».

---

(1) في «د»: المأموم.

(2) في «د»: المشهورة.

(3) في «ب»: تعليم.

قلت: ينظر إلى قوله: «فمن تطوع ليعلم العلم للناس وكان غنياً بماله، فالله متولي أجره إلى آخره...» ما رواه «أبو عبيد القاسم ابن سلام» في كتاب الأموال[1] قال: «بعث عمر بن عبد العزيز، يزيد بن أبي مالك الدمشقي، والحارث بن يمجد الأشعري يفقهان الناس في البدو، وأجرى عليهما رزقاً، فأما يزيد فقبل، وأما الحارث فلم يقبل[2] فكتب إلى عمر بن عبد العزيز بذلك، فكتب عمر: إنا لا نعلم بما صنع يزيد بأساً، وأكثر الله فينا مثل الحارث بن يمجد».

والمقصود: التنبيه على وجوب نصب معلمي هذا العلم في جملة العلوم التي لا بد منها وسيلة أو مقصداً لتحقيق القيام بوظيفته، وفي ذلك المقدار كفاية 169//.

المسألة الخامسة:

إذا اشتغل بهذا العلم من يسقط به، توجه طلبه على الباقين فيبقى بعد ذلك طلبه منهم على جهة الندب لما قرر العلماء أن فرض الكفاية إذا كان هناك من يقوم به فينبغي الندب على الباقين متوجهاً، وإن سقط الوجوب عنهم قالوا: كالجهاد إذا قام به من انتهض إليه فيبقى الندب متوجهاً على الباقي، وعبر بعضهم عن هذا بأن فرض الكفاية سنة على الأعيان وكذا بالنسبة إلى هذا العلم يقال عند وجود القائم به في ناحية من نواحي المسلمين بندب الآحاد الأعيان، وأن يشاركوا في القيام به وإن كان الوجوب ساقطاً عنهم.

ولا خفاء أن ذلك كله مشروط بعدم الإخلال بما هو أهم بحسب الوقت والحال.

النظر الثاني: التفصيلي:

ونعني به حيث يتصور توجيه الطلب بالاشتغال به على معين في الخارج،

---

(1) 3/262.

(2) في م.س 3/262: فأبى أن يقبل.

أو يقع فرضاً بعدما لم يكن واجباً على رأي بعض، فذلك صورتان:

الصورة الأولى:

حيث لا يكون ثم خلافه، فيتعين بحكم ذلك توجيه الطلب عليه، وهو تقرير العلماء في عموم فرض الكفاية عند عدم من يقوم به إلا واحد على التعيين، فقالوا له: واجب عليه عيناً.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في جواب مسائل متعلقة بالمنتصب للإفادة سئل عنها وقد أجرى ذكر هذا الأصل: «لكن مع التعرض للقيام به، وإن لم ينصب لذلك من جانب الولاة إذ عن ذلك وقع السؤال، وشاهده النظر والأثر.

فالأثر: أن النبي ﷺ بعث إلى أمة جاهلية لا تعرف مصالح أخراها ولا دنياها، ولا تدري ما الوحي، ولا النبوءة فيها، وقد أمره الله بالبشارة والنذارة، فقام فيها بأمر الله كما يجب، ولم يعتبر في ذلك إنكار منكر، ولا إعراض معرض.

فالعالم بعلم يعم الناس نفعه إذا لم يكن ثم غيره مثله في الحكم، إذ كل حكم تعلق برسول الله ﷺ يتعلق بأمته مثله من غير اختصاص إلا ما قام الدليل على اختصاصه.

قال: فأما النظر فلأن العالم إذا كان علمه عام النفع، ولا سيما علم الشريعة وما يتعلق بها، ولم يكن هنالك من يقوم به إلا هو، ولو ترك القيام به [لفسدت الأحوال، وعاد الناس عن قريب إلى الجاهلية ـ كان من أوجب الواجبات عليه القيام به](1) والتعرض للانتصاب فيه، ولا عذر له في ذلك إن اعتذر بخوف إذاية أو عدم قبول، فإنه عليه السلام احتمل في التبليغ الإذايات كلها، بل كانوا يترصدون قتله، والفتك به، فكذلك هذا، فإن الله منجز وعده، وناصر عبده.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «د».

قال: وذكر العلماء مسألة الولي إذا طلب بالتحدي بالكراهية 170// ليقبل منه. هل له التعرض لذلك أو لا؟.

فمنهم من سوغ ذلك تتميماً لدعوته إلى الحق، ومنهم من لم يسوغه بناء على أن التحدي من خواص النبوءة، فليس على الولي إلا الدعاء.

قال: فهذا جار في العالم، والجميع متفقون على أنه لا بد من الدعاء إلى الحق، وإنما الخلاف في أمر [زائد][1].

قال: فهذا العالم إن كان من أهل الخوارق جرى فيه القولان، وإلا أعلن بالدعوة، ووقف عندها».

قلت: وإذا كانت العربية من جملة ما يتعلق من علوم الشريعة بأوثق سبب، وكان جميع ذلك يلزم القيام به إذا تعين، ولو على هذه الحالة المفروضة، فما ظنك بها عند نصب من بيده مقاليد النظر في أمور المسلمين، وأمن ما يتقى من محذور تلك الحالة، هناك لا محالة يتعين القبول، ويجب الانتصاب من غير عذر، ولا تخلف لوجود مانع، وحاله في ذلك كحال جميع أهل العلوم المعتبرة شرعاً إذ الحكم من سبقه للقيام به، فيقع التعاون من الجميع.

وحينئذ قال القرافي عن بعض العلماء: «يقع فعله فرضاً، وإن كان من قبل غير واجب». ذكر هذا عند نقله عن «صاحب الطراز» أن اللاحق بالمجاهدين ـ وقد كان سقط الفرض عنه ـ يقع فعله فرضاً بعد ما لم يكن واجباً عليه.

[قال][2]: وطرد غيره هذه القاعدة في جميع فروض الكفاية كمن يلحق بمجهز في الأموات من الأحياء، وبالساعين في تحصيل العلم من الطلاب، فإن ذلك الطالب يقع فعله واجباً»[3].

---

(1) بياض في «ب».

(2) بياض في «ب».

(3) 1/ 117 من القواعد للقرافي.

[قلت][1]: هو الشيخ عز الدين ـ رحمه الله ـ ذكره في «قواعده».

قال القرافي: «وعلل ذلك بأن مصلحة الوجوب لم تحصل بعد، وما وقعت إلا بفعل الجميع فوجب أن يكون فعل الجميع واجباً، لأن الوجوب تبيع المصالح، ويختلف ثوابهم بحسب مساعيهم»[2].

قلت: فعلى هذا مشارك المشتغلين بهذا العلم يقع فعله واجباً، وإن لم يتعين عليه قبل ذلك، وأجره إذ ذاك أعظم من أجر المشتغل بعبادة غير واجبة لا قبل الفعل، ولا بعده، كما قال في سائر فروض الكفايات، والتعليل بما ذكر ظاهر، وينبغي أن يتفق على ذلك، والله أعلم.

على أن القرافي: قد أورد عليه ما يشكل القول به، وأجاب بما يندفع به وروده، ولا ينبغي معه إشكال.

وحاصل الإيراد: «أن القول به يوجب نقض حد الواجب على أي وجه كان، فإن اللاحق بالمجاهدين، أو غيرهم، يجوز له الترك إجماعاً من غير ذم... ومع ذلك فوصف فعله بالوجوب مع عدم الذم على الترك ينقض حدود الواجب كلها... وحينئذ فيلزم بطلان تلك الحدود أو هذه القاعدة قال: «والكل صعب جداً».

وملخص الجواب: أن الوجوب في هذه الصورة مشروط بالاتصال بالفاعلين، والترك معه لا يتصور إلا من الجميع، وإذ ذاك فيلحقه الذم في جملتهم.

والقاعدة: أن الوجوب المشروط بشرط ينتفي عند انتفائه، فعند الانفراد 171// يتخلف شرط الوجوب، فيذهب ذلك الوجوب لا محالة.

ولا عجب أن يكون الوجوب مشروطاً بالاتصال، ومفقوداً عند عدمه، كما يقال لزيد: «إن اتصلت بعصمة زوجتك وجبت عليك النفقة»، «وإن

---

(1) بياض في «ب».

(2) 1/ 117 من القواعد للقرافي.

انفصلت منها لا تجب عليك»، فإن عاودتها وجبت، وإن فارقتها سقطت كذلك أبداً.

وكذا هنا متى اجتمع الخارجون للجهاد تقرر الوجوب فإذا أراد أن يفارقهم قيل له: لك ذلك فإذا فارقهم سقط الوجوب كذلك أبداً.

قال: فتأمل ذلك فالسؤال جيد، والجواب جيد»[1].

قلت: وقد قبله «ابن الشاط» ولم يتعقبه، ولا خفاء أن ما ذكره في حق الملتحق بالمجاهدين مثله جار في جميع من شارك في القيام بأي فرض من فروض الكفايات.

تكميل:

إذا تقرر بالعربية من ظهور الفضيلة، وتأكيد الطلب في نظر الشارع، فينبغي بعد ذلك النظر في حكم من زعم أنه لا يحتاج إلى لسان العرب، إذ لا خفاء أن ذلك يستلزم عدم الحاجة في زعمه، وقد سئل عن ذلك ابن رشد، وهل يلزمه شيء أو لا حسبما وقع في نوازله؟.

فأجاب: «هذا جاهل، فلينصرف عن ذلك، وليتب منه، فإنه لا يصح شيء من أمور الديانة والإسلام إلا بلسان العرب، يقول الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، فقال له السائل: إن قائل هذا القول ليس بجاهل، ولكنه ممن يقرأ الحديث والمسائل، فقال: وإن كان فإن هذا منه جهل عظيم، يقال له: تب منه، وأقلع عنه، ولا يلزمه شيء، إلا أن يرى أن ذلك منه تخبث في دينه، أو نحو ذلك فيؤدبه الإمام على قوله ذلك بحسب ما يرى، فقد قال قولاً عظيماً».

قلت: وقد تضمن هذا الجواب أموراً بعضها يعطي الحكم الشرعي على هذا القائل:

أحدها: الحكم عليه بالجهل، وعدم المعرفة بمنزلة العربية من الشريعة،

---

(1) القواعد: 1/117 ـ 118.

وكفى بذلك ذماً تأنف منه ذوو الهمم العالية، والفطر السليمة، لأن الجهل من حيث هو صفة نقص حسبما تقدم في تتمة الباب الأول.

الثاني: وجوب التوبة عليه من ذلك الجهل لينصرف إلى ما يجب عليه أن يعتقده، وهو العلم بمنفعة هذا العلم، وعظيم جدواه، وإلا بقي مرتبكاً في ظلمة جهله، وخائضاً في غمرة ناره، فقد سبق عن الإمام فخر الدين: «أن من رضي بالجهل فقد رضي بنار حاضرة، ومن اشتغل بالعلم فقد خاض في جنة حاضرة»[1].

وله في «موضع آخر»: «أنه تعالى قدم عذاب الجهل على عذاب النار. فقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾»[2].

الثالث: وهو علة وجوب التوبة من قبح ذلك الجهل شرعاً، تصريحه بأن شيئاً من أمور الديانة والإسلام لا يصح إلا بلسان العرب حسبما شهد به من تقدم النقل عنه من أئمة العلماء، ويعلمه من له أدنى معرفة بما يتحقق من ذلك 172// عند من علم أن الشريعة عربية، وفيما سبق منه كفاية.

الرابع: مبالغة في التشنيع على معتقد هذه المقالة حيث قيل له: «إنه ليس بجاهل، ولكنه ممن يقرأ الحديث والمسائل».

وبحق ما فعل ذلك، فإن جهل مثل هذا أشنع من جهل من لا يخوض في شيء من العلم. وأيضاً لما كان قد جهل أنه يجهل فيكون لا محالة صاداً عن سبيل العلم الذي لا بد منه في فتح علوم السعادة من جهة أنه يعتقد فيه أنه من جملة العلماء فيقبل منه إذا هو طعن في هذا العلم، وقبح الاشتغال به، وحينئذ ينقلب شيطاناً فيجب اجتناب ضلاله، ويتأكد الحذر من خدع تلبيسه.

فلذلك حكم عليه الخليل بن أحمد ـ رحمه الله ـ بكلامه الشهير عنه:

«الرجال أربعة، رجل يدري، ويدري أنه يدري فهو عالم فاتبعوه، ورجل

---

(1) انظر ص: 34ر/ من مخ «أ». ص: 191 من هذا الكتاب.

(2) سورة المطففين، الآيتان: 15 و16.

يدري ولا يدري أنه يدري فهو نائم فأيقظوه، ورجل لا يدري ويدري أنه لا يدري فعلموه، ورجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري فهو شيطان فاجتنبوه»[1].

وهو القائل لبعض هذه الطبقة، «وقد عذله على استغراقه في اختراع ما فتح الله عليه من علوم العربية، ويسر على يديه من استنباط فنونها:

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني	أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا
لكن جهلت مقالتي فعذلتني	وعلمت أنك جاهل فعذرتكا»[2]

الخامس: حكمه عليه بوجوب الأدب إن صدرت منه تلك المقالة عن خبث في دينه، وتكذيب ينطوي عليه اعتقاده السَّيِّء.

ولا يخفى ما يدل على ذلك من ملامة تقضي عليك بذلك، وتسجل بنسبتها إليه، حتى يكون بالأدب حقيقاً.

وللتحذير من غائلة ما صدر منه مستوجباً، وغير بعيد أن يقال بتأديبه إذا قبح على الطالبين اشتغالهم بهذا العلم حتى كان سبباً في صدهم عن مقدار الضروري منه، فضلاً عن التكميلي، ولو لم تفهم عنه الرتبة في دينه، ودلائل الشك في اعتقاده بحسب ما يؤدي إليه اجتهاد الولاة، ومن إليه النظر في أمور المسلمين، والله تعالى أعلم.

---

(1) جامع العلم: 2/ 48 مع بعض اختلاف.

(2) س: 1/ 144.

روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام

الجزء الثاني

لأبي عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي

المتوفى سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩١م

تقديم وتحقيق الأستاذة

سعيدة العلمي

منشورات

كلية الدعوة الإسلامية

طرابلس

روضة الأعلام بمنزلة العربية

من علوم الإسلام

الطبعة الأولى

1429 من ميلاد الرسول ﷺ 1999 أفرنجي

روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام

لأبي عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري الأصبحي الغرناطي

المتوفى سنة ٨٩٦ هـ - ١٤٩١م

تقديم وتحقيق الأستاذة

سعيدة العلمي

الجزء الثاني

منشورات

كلية الدعوة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الرابع

في نسبة العربية من العلوم ومرتبتها في التعلم

وغير ذلك مما يخص النظر فيها، والعناية بصونها، وحفظها وفيه مناهج:

المنهج الأول:

في نسبة العربية من سائر العلوم.

قال ابن رشد الحكيم في الضروري من هذه الصناعة له، «هي من جنس العلوم التي تراد لغيرها لا لنفسها، وذلك أن العلوم صنفان:

علوم مقصودة لأنفسها، وعلوم مسددة للإنسان في تعلم العلوم المقصودة لنفسها، 173// وهذه إما أن تسدد منه الألفاظ التي ينطق بها، وإما أن تسدد منه المعاني التي ينظر فيها حتى لا يعرض له في الجنس [غلط][1].

قال: وهذه الصناعة هي مسددة للذهن في الألفاظ أولاً، وفي المعاني ثانياً، وهاهنا صناعة أخرى مسددة للذهن في المعاني أولاً وفي الألفاظ ثانياً.

فالنحو إذاً نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعاني.

قال: ونحو الألفاظ قبل نحو المعاني».

قلت: [الصناعة][2] التي هي مسددة للذهن في المعاني أولاً، وفي الألفاظ ثانياً، هي صناعة المنطق لأنها لا نظر لها في الذات إلا في المعاني،

---

(1) في «ج»: غلطاً.

(2) في «ب»: الصنعة.

وهي المعلومات التصورية والتصديقية التي هي موضوعها، وأما نظرها في الألفاظ فبالعرض.

والقصد الثاني من جهة توقف إفادة المعاني واستفادتها على الألفاظ، وقدروا بينها وبين صناعة النحو مناسبة ظاهرة.

قال «أبو نصر» في «إحصاء العلوم»[1]: «وهذه الصناعة ـ صناعة المنطق ـ تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات [وتناسب أيضاً علم العروض، فإن نسبة علم المنطق إلى المعقولات][2] كنسبة العروض إلى أوزان الشعر، وكل ما يعطينا علم العروض من القوانين المنطقية في أوزان الشعر فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات».

فوائد مرتبة على هذه النسبة:

الفائدة الأولى:

إذا كانت هذه الصناعة لا تراد لنفسها وإنما تطلب من حيث هي مسددة لغيرها، فرتبتها لا محالة متأخرة عن رتبة ما هي مراده، لأن الوسائل أبداً كذلك هي مع المقاصد، وهو أمر ظاهر بنفسه.

ومن ثم قال الغزالي في «إحيائه»[3]: «ليست اللغة، والنحو، من العلوم الشرعية في أنفسهما، ولكن يلزم الخوض فيهما بسبب الشرع، إذ جاءت هذه الشريعة بلغة العرب، وكل شريعة فلا تظهر [إلا بلغة أهلها][4] فيصير تعلم تلك اللغة آلة» اهـ.

---

(1) انظر: ص: 54.
(2) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصول والتصويب من إحصاء العلوم.
(3) انظر: 1/ 17.
(4) ساقط من «ب» و«ج».

ولهذا التأخر الذاتي لهذه الصناعة يروى عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه جعل الطالبين لأصولها لما ازدحموا عليه في جملة طلاب العلوم لا يدخلون عليه إلا بعد أن يتقدمهم أصحاب العلوم التي لها التقدم بالرتبة.

فذكر الحافظ «أبو نعيم» في «الحلية»[1]: «أنه لما اجتمع الطالبون [للعلوم][2] على بابه ـ رضي الله عنه ـ حتى ضاق بهم الطريق رتبهم في التقديم على حسب مطالبهم، ولم يراع في ذلك سبقاً، فنادى بالطالبين للقرآن وحروفه وما أرادوا منه على سائر الطالبين، فلما فرغوا دعا بمن طلب تفسير القرآن وتأويله، فجعلهم في الرتبة الثانية، فلما فرغوا دعا بمن طلب الحلال والحرام والفقه، فجعلهم في الثالثة، فلما فرغوا دعا بمن طلب الفرائض وما أشبهها».

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو ـ رحمه الله ـ 174//: «يعني ـ والله أعلم ـ المواريث، فجعلهم في الرابعة، فلما فرغوا دعا بمن طلب العربية، والشعر، والغريب من الكلام، فجعلهم في الخامسة» اهـ.

ويترتب على ذلك كله وهي:

الفائدة الثانية:

أن أهل هذه الصناعة ـ وإن اختصوا ـ أهل العلوم الإسلامية بما وضح ظهور فضله، وعلو منزلته، فينبغي لهم مع ذلك أن يعلموا على شاكلته العلم بقصور درجتهم عن درجات أهل العلوم التي هي فوق منزلة صناعتهم حتى يظهر أثر ذلك اتصافاً وتخلقاً، كما يحكى في هذا المقام عن أبي العباس المبرد ـ رحمه الله ـ وذكره «عياض» في «المدارك»[3] من طريق نفطويه[4] كما قال:

---

(1) انظر: 1/ 320 ـ 321.

(2) في «د»: للعلم.

(3) انظر: 4/ 284.

(4) هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد العتكي الأزدي. ت: 323هـ ـ 934م. أخذ عن ثعلب والمبرد، عالم بالعربية، واللغة، والحديث، من مؤلفاته: «غريب القرآن»، و«المقنع»، في النحو و«القوافي»... انظر: الفهرست: 127، تاريخ بغداد: 6/ 159 ـ 162.

«كنت عند المبرد فمر به إسماعيل بن إسحاق - يعني القاضي رحمه الله - فوثب المبرد إليه وقبل يده وأنشده:

فلما بصرنا به مقبلا حللنا الحبى وابتدرنا القياما
فلا تنكرن قيامي له فإن الكريم يجل الكراما»

قلت: أورده «صاعد» في «الفصوص»[1] على وجه آخر، فقال عن القاضي أبي عمر:

«كان بين المبرد وثعلب من المماظة[2] ما لم يكن بين عالمين، كان كل واحد منهما يكفر صاحبه، وإذا دخل تلميذ أحدهما على الآخر أمر بغسل موضعه، وتهاجيا بما تداوله الناس، فبينما ثعلب يوماً في مجلسه، وأنا بين يديه إذ قيل: المبرد مقبل يزورك، فخرج إليه حافياً حتى أبعد من المسجد، فنزل المبرد عن حماره، واعتذر له عن الخروج إليه وتعانقا، ودخلا المسجد، وأجلسه ثعلب في موضعه، ثم دخلا في فنون الأحاديث والملح، فلا أعلم اثنين اجتمعا على نضارة حديث مثل ذلك، ثم تودعا، فشيعه ثعلب، وأخذ بركابه، فلما رجع أنشد. . . وذكر البيتين».

قلت: على أن المبرد أنشدهما عند مرور القاضي إسماعيل به، فأدل من ذلك على تخلقه بما يقتضيه محمود المواضع مع صاحب العلم الذي هو المقصد لعلوم الآداب بإطلاق، ما يحكى عنه: «أنه اجتمع مع أبي بكر بن داود الظاهري[3] فتقدم أبو بكر وقال: قدّمني العلم، فقال المبرد أبو العباس: [وأخرني][4] الأدب».

---

(1) مخ الخزانة العامة: 2/ 179 - 180. وانظر: النسخة المطبوعة: 4/ 293 - 294، فص: 497.
(2) المماظة: مَاظَهُ مِظَاظاً ومُمَاظَّةً: خاصمه وشاتمه.
(3) هو محمد بن داود الأصبهاني المعروف بالظاهري (أبو بكر) ت: 297هـ - 910م.. فقيه أصولي، فرضي، أديب، شاعر، لغوي، إخباري، توفي مقتولاً. من تصانيفه: «الزهرة» في الآداب والشعر، و«التقصي» في الفقه، و«الوصول إلى معرفة الأصول». انظر: الفهرست: 319، وتاريخ بغداد: 2/ 256 - 263، والوفيات: 4/ 256 - 263.
(4) في «ج» و«د»: أخذني.

وذكره بعضهم على وجه آخر: «أنه [اجتمع أبو العباس ابن سريج[1]، وأبو بكر ابن داود، وأبو العباس المبرد، على باب القاضي إسماعيل، فأذن لهم، فتقدم ابن سريج وقال][2]: قدمني العلم والسن، وتأخر المبرد وقال: أخرني الأدب، وقال ابن داود: إذا صحت المودة سقطت المعاذير» اهـ.

وهذا من المبرد غاية في الإنصاف، والإنصاف من مكارم الأخلاق بأشرف الأوصاف، وشهرته بذلك ظاهرة، ومحاسن أخباره المعروفة باهرة.

قال الزبيدي: «عن عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب، وأبي بكر بن محمد بن أبي الأزهر[3]، كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، [وملوكية][4] المجالسة، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وجودة الخط، وصحة القريحة، وقرب 175// الإفهام، ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه» اهـ.

ونقل عن القاضي إسماعيل بن إسحاق أنه قال: «لم ير المبرد مثل نفسه ممن كان قبله ولا يرى بعده مثله»[5].

قلت: وحكي عنه أيضاً أنه كان يقول: ـ وذكره الشيخ «أبو الحسن الشاذلي» (كذا) ـ في «برنامجه»[6] «رأيت الأخفش فمن دونه إلى وقتنا هذا فما رأيت أكمل من المبرد ولا أجمع للعلوم».

---

(1) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي يلقب بالباز الأشهب (أبو العباس). ت: 305هـ ـ 917م. فقيه العراقين، وولي القضاء بشيراز، له تصانيف كثيرة منها: «كتاب التقريب بين المزني والشافعي»، و«مختصر» في الفقه، و«العين والدين» في الوصايا. انظر: الفهرست: 313 ـ 314، وتاريخ بغداد: 4/ 287 ـ 290، والوفيات: 1/ 66 ـ 67.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب».

(3) هو محمد بن أحمد بن مزيد النحوي. ذكر الزبيدي: 116 أنه كان مستملي أبي العباس المبرد، وذكر ابن النديم: 217 أن له مصنفات منها: «كتاب أخبار الهرج والمرج» في أخبار المستعين والمعتز، و«أخبار عقلاء المجانين» وقدماء البلغاء. توفي عن سن عالية.

(4) في «ب» و«ج» و«د»: ملوحة.

(5) انظر: طبقات الزبيدي: 101.

(6) لعله يقصد برنامج أبي الحسن الشاري، أما الشاذلي فلا نعلم له برنامجاً.

قال الزبيدي عن الأوارجي وهو من معنى ما تقدم من قيامه للقاضي إسماعيل: «كنت يوماً عند أبي العباس محمد بن يزيد، فأتاه رجل على دابة، على رأسه قَرْقَفَةٌ[1]، وعلى كتفه طيلسان أخضر، فلما رآه أبو العباس قام إليه فاعتنقه، فأكبر الرجل قيامه إليه، فقال له: أتقوم إلي يا أبا العباس؟!... فقال:

أينكر أن أقوم إذا بدا لي ... لأكرمه وأعظمه هشام
فلا تعجب لإسراعي إليه ... فإن لمثله ذخر القيام

وأنشد له في معنى ذلك:

لئن قمت ما في ذاك مني غضاضة ... علي، ولكن الكريم مذلل
على أنها مني لغيرك هجنة ... ولكنها بيني وبينك تجمل»[2]

قلت: - ونقيض هذا في عدم الإنصاف، وإهمال ما يجب لذوي المراتب بحق، ما حكاه السمعاني في «تذييله» قال: «دخل الإمام أبو بكر الشاشي[3] على قاضي القضاة أبي الحسن علي بن محمد الدامغاني، فما قام القاضي له، فرجع الشاشي وما قعد، وكان ذلك في سنة نيف وثمانين وأربع مائة، فلم يجتمعا في مجلس إلى أن اتفقت تعزية لابن صاحب المخزن فسبق الشاشي الدامغاني، وجلس في التعزية، فلما دخل القاضي نهض الكل له غيره، فإنه ما تزحزح عن مكانه، فكتب قاضي القضاة إلى المستظهر بالله[4] يشكو الشاشي أنه ما احترم نائب الشرع، ومن وليته القضاء، فكتب المستظهر في قصته، ماذا أقول... هو أكبر منك، وأفضل، وأورع، ولو قمت له كان يقوم لك.

---

(1) قرقفة: قلنسوة مستديرة ضخمة.

(2) طبقات الزبيدي: 106.

(3) هو محمد بن علي بن حامد الشاشي الشافعي (أبو بكر) ت: 485هـ - 1092م، فقيه له تصانيف، انظر: طبقات الشافعية: 4/ 190، والشذرات: 3/ 375.

(4) هو أحمد بن عبد الله المقتدي، الخليفة العباسي 28، تولى الخلافة من (487هـ - 512هـ) وفي عهده تدهور سلطان السلجوقيين، وظهر الحشاشون من جديد على المسرح السياسي، وبدأت الحملات الصليبية، وسقط بيت المقدس، أرسل حملة ضد الصليبيين بقيادة مودود، توفي في بغداد. انظر الكامل: 10/ 533 - 536.

وكتب الإمام أبو بكر الشاشي إلى المستظهر بالله رقعة يشكو إليه فعله السابق، وإضاعته حرمة العلم والشيخوخة، وأنشد في أثناء القصة:

حجاب وإعجاب وفرط تصلب ... ومَدُّ يَدٍ نحو العلى بتكلف

فلو كان هذا من وراء كفاية ... لهان ولكن من وراء تخلف»

تنبيه على معذرة:

قد يتفق عدم القيام لذوي المراتب إظهاراً لخصوصية المراد منه القيام بحسب العوائد، فيكون عند معتبره أولى، وإن كان يؤدي إلى وحشة وإيغار صدر، كما حكي عن «الشيخ الإمام أبي عبد الله المقري[1] - رحمه الله - أنه كان يحضر 176// مجلس السلطان أبي عنان المريني [لبث][2] العلم، وكان مزوار الشرفاء بفاس إذا دخل مجلس السلطان، يقوم له السلطان وجميع من في المجلس إجلالاً له إلا الشيخ المقري فإنه كان لا يقوم في جملتهم، فأحس المزوار من ذلك، وشكاه إلى السلطان، فقال له السلطان: هذا رجل واحد علينا نتركه [على حاله][3] إلى أن ينصرف، فدخل المزوار في بعض الأيام على عادته، فقام له السلطان على العادة وأهل المجلس، فنظر المزوار إلى المقري وقال له: إيه الفقيه، مالك لا تقوم كما يفعل السلطان - نصره الله - وأهل [مجلس][4] ملكه، إكراماً لجدي، [ولشرفي]،[5] ومن أنت حتى لا تقوم لي؟!... فنظر إليه المقري فقال له: أما شرفي فمحقق بالعلم الذي أنا أبثه، ولا يرتاب فيه أحد، وأما شرفك فمظنون، ومن لنا بصحته منذ أزيد من سبع مائة

---

(1) أبو عبد الله محمد بن محمد المقري، ويعرف بالمقري الكبير والمقري الجد. ت: 759هـ - 1357م. ولد بتلمسان ونشأ بها وأخذ عن أعلامها، وله رحلة مشرقية، استقر بفاس وتولى القضاء بها، ودخل الأندلس سفيراً، كان فقيهاً أديباً باحثاً، من أكابر علماء المذهب المالكي. من مصنفاته: «القواعد في الفقه»، و«الجامع لأحكام القرآن»، و«الحقائق والرقائق» في التصوف. انظر: الإحاطة: 2/ 191 - 226، ونفح الطيب: 5/ 254 - 256 و279 - 285.

(2) في «ج»: ليت.

(3) ساقطة من «ب».

(4) ساقطة من «ب».

(5) في «ب»: والأشراف.

عام، ولو علمنا لشرفك [قطعاً][1] لأقمنا هذا من هنا، وأشار إلى السلطان أبي عنان، وأجلسناك مجلسه، فسكت المزوار»[2].

قلت: وعلى ذلك اعتذاره بأن الشرف الآن مظنون.

فمن معنى ذلك الاعتذار إذ الحديث شجون ما يحكى عنه «أنه كان يقرىء بين يدي السلطان أبي عنان المذكور «صحيح مسلم» بحضرة أكابر فقهاء فاس وخاصتهم، فلما وصل إلى أحاديث «الأئمة من قريش» قال الناس: إن قال الشيخ: «الأئمة من قريش» وأفصح بذلك استوغر قلب السلطان، وإن ورى وقع في محظور، فجعلوا يتوقعون له ذلك، فلما وصل إلى الأحاديث، قال بحضرة السلطان: والجمهور أن الأئمة من قريش، ثلاثاً، ويقول بعد كل كلمة: وغيرهم متغلب، ثم نظر إلى السلطان وقال له: لا عليك إن القرشي اليوم مظنون، وأنت أهل الخلافة إذ بعض الشروط قد توفرت فيك، والحمد لله، فلما انصرف إلى منزله بعث له السلطان بألف دينار»[3] اهـ.

قلت: ويلزم أيضاً من اعتذاره أن قيام السلطان لذي الشرف المحقق بالعلم أولى في المحافظة على تعظيم حرمات الله.

وقد روي عن بعض الأمراء أنه تكبر على ذلك، واستخف بمنزلة من عظم به، فسلبه الله ملكه وملك بنيه من بعده.

فحكى «الخطيب» في «تاريخه»[4] عند ذكر «الإمام أبي عبد الله المروزي[5] صاحب التصانيف الجمة عن البلعمي[6] قال: سمعت الأمير أبا

---

(1) في «د»: قطعياً.

(2) نفح الطيب: 5/ 281، نقلاً عن «روضة الإعلام» لابن الأزرق.

(3) م.س: 5/ 282، نقلاً عن «روضة الإعلام» لابن الأزرق.

(4) انظر: 3/ 318.

(5) هو محمد بن نصر المروزي (أبو عبد الله) ت: 294هـ ـ 906م. فقيه، أصولي، محدث، حافظ، ولد ببغداد، ونشأ بنيسابور، وتفقه بمصر على أصحاب الشافعي وسكن سمرقند إلى أن توفي بها. من تصانيفه: «القسامة» في الفقه، وكتاب «الصلاة»، و«الورع». انظر: تاريخ بغداد: 3/ 315 ـ 318، والمنتظم: 6/ 63 ـ 66.

(6) هو محمد بن عبيد الله التميمي المعروف بالبلعمي (نسبته إلى بلدة بالروم يقال لها بلعم) =

إبراهيم إسماعيل بن إبراهيم يقول: كنت بسمرقند[1] فجلست يوماً للمظالم، وجلس معي أخي إسحاق إلى جنبي إذ دخل أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، فقمت له إجلالاً لعلمه، فلما خرج عاتبني أخي إسحاق، فقال: أنت والي خراسان، فدخل عليك رجل من رعيتك، فقمت إليه، وبهذا ذهاب السياسة، فنمت تلك الليلة، وأنا منقسم القلب بذلك. فرأيت النبي ﷺ فأخذ يقصدني، فقال لي: يا إسماعيل [ثبت ملكك][2]، وملك بنيك، لإجلالك محمد بن نصر، ثم التفت إلى إسحاق فقال: ذهب ملك إسحاق، 177!// وملك بنيه، باستخفافه لمحمد بن نصر» اهـ.

وهذا كله بناء على أن القيام محمود الفعل، وفيه للعلماء ما هو معلوم.

الفائدة الثالثة:

لما كانت هذه الصناعة أيضاً مرادة لغيرها، وكانت متعلقة باللفظ أولاً، وبالمعنى ثانياً، فلا جرم هي بمنزلة القشر مما [وراءها][3] من العلوم المطلوبة لنفسها، وهي معارف القرآن العزيز، وفنون مقصودة عظم[4] وهو دعوة الخلق إلى عبادة الملك الحق.

قال «الغزالي» في تقرير هذا المعنى في «الجواهر والأربعين»[5]: «صدف جواهر القرآن وكسوته اللغة العربية.

ثم لما قرر أن هذا الصدف [تتشعب][6] منه علوم خمسة وهي: علم اللغة

= أبو الفضل. ت: 329هـ ـ 940م. أديب، بياني من الوزراء. من تصانيفه: «تلقيح البلاغة»، و«الشامل»، و«كتاب المقالات». انظر: الشذرات: 2/ 324.

(1) سمرقند: بفتح أوله وثانيه، ويقال لها بالعربية: سُمُّران، بلد قيل إنه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر على جنوبي وادي الصُّغْد. انظر: معجم البلدان: 3/ 246 ـ 250.

(2) بياض في «ج».

(3) في «ب» و«ج»: رواها.

(4) لعله يريد ما يعبر عنه الآخرون باللب في مقابلة القشر.

(5) انظر: ص: 18 ـ 20.

(6) في «ب»: شعب.

من نظم ألفاظه، وعلم النحو من إعراب ألفاظه، وعلم القراءات من وجوه إعرابه، وعلم مخارج الحروف من كيفية التصويت بحروفه، وعلم التفسير من النظر في معانيه المدلول عليها بألفاظه، وأن هذه العلوم، وهي علوم الصدف والقشر منها قريب من الباطن وبعيد. قال بعد ذلك: وصاحب علم النحو واللغة أرفع قدراً ممن لا يعرف إلا علم القراءات.

قال: وكلهم يدور على القشر والصدف وإن اختلفت طبقاتهم، ويليه علم التفسير الظاهر وهي الطبقة الأخيرة من الصدفة القريبة من مماسة الدر، ولذلك يشبه بها حتى يظن أنه الدر وليس وراءه أنفس منه» انتهى المقصود منه ملخصاً.

وإشارته إلى: «ظن أن التفسير بهذا المعنى هو الدر وليس به» يريد بها ما أوضح بعد ذلك في بيان علوم اللباب: «إنما هي الدر في الحقيقة، وقد قسمها إلى أنواع»[1] فعليك بها إن تشوقت إلى ذكرها من هنالك.

والمقصود من نقل كلامه في هذا المقام، تقرير أن صناعة النحو وإن ظهر فضلها في العلوم المحتاج إليها، فمنزلتها من علوم اللباب، وهي المتكلفة بتسهيل المقصود من إنزال القرآن منزلة القشر من اللباب، والدر من الصدف، وهذا معنى ظاهر بأيسر تأمل، وشرفها في الحقيقة إنما هو من حيث التوسل بها إلى فهم تلك العلوم الشريفة على ما تقدم إيضاحه، وكفاها بذلك في العلوم المرادة لغيرها فضيلة لا توازى.

الفائدة الرابعة:

إذا كان طلب الاشتغال بهذه الصناعة من باب طلب الوسائل، فلقائل الطلب لها حالان:

أحدهما: ألا يقبل مع ذلك طلب ما سواها مما هي وسيلة إليه إلا بمقدار ما لا بد منه في معرفة الفروض الواجبة عليه، وما يلي ذلك ويدانيه، فوظيفة هذا

(1) انظر: ص: 20 ـ 21.

أن يحسن النية في الاشتغال بها، ويلزم من ذلك ما أقامه الله فيه، فإنه بين أن يكون قد تعين عليه، أو يقع فرضاً بعد الدخول فيه على ما تقدم[1] للشيخ عز الدين، وإن هو تكلف ما لم يفتح له فيه ضيع هذا الذي رزق الحظ منه، ورام حصول ما لم يقدر له.

وقد قيل: «به نكت الخليل ـ رحمه الله ـ على من طلب ما لم يفتح له //178/ فيه ليعمل على مقتضاه، ويفهم عن الله ما ينبغي أن يقبل عليه:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فيحكى أنه قال: كان يتردد إلي شخص ليتعلم العروض، وهو بعيد الفهم، فأقام مدة ولم يعلق على خاطره منه شيء، فقلت له: قطع هذا البيت، فشرع في تقطيعه معي على قدر معرفته، ثم نهض، ولم يجىء بعد إلي، فعجبت من فطنته لما قصدته في البيت مع بعد فهمه». انتهى. وسيأتي إن شاء الله في خاتمة الكتاب إتمام هذا المعنى.

الثانية: أن ينهض مع تلك القابلية إلى طلب ما سواها، فشأنه على الجملة أن يصرف نظره إلى جانب اللحاق بما وراءها من العلوم المقصودة لنفسها لكن بعد تحصيل ما ينهضه منها إلى الغاية التي يروم الدخول إليها على ما تقدمت الإشارة إليه، ولا يقتصر مع القدرة على ذلك وأولوية الاشتغال به على الغُنْيَة بها، فإنه من باب الرضا بأحط المراتب مع القدرة على الترقي إلى أرفع درجاتها، وشأن الكل خلاف ذلك. وسيأتي إن شاء الله لهذا المعنى مزيد بيان.

اعتبار:

حكى «عياض» في «المدارك»[2] عن مصعب الزبيري[3] وقال: «قدم

---

(1) انظر: 136ظ من «مخ أ». ص: 470 من هذا الكتاب.

(2) انظر: 3/ 178 ـ 179.

(3) هو مصعب بن عبد الله الزبيري القرشي الأسدي أبو عبد الله. ت: 233هـ ـ 847م. صاحب الأنساب، وصاحب مالك، روى عنه الموطأ وعرف بصحبته، وكان علامة قريش في النسب والشعر، والخبر، شاعراً ظريفاً. انظر: الفهرست: 166، والمدارك: 3/ 170 ـ 172.

الشافعي المدينة فكان يجلس في المسجد ينشد أشعار الشعراء، وكان حسن اللفظ، فصيح اللسان، عالماً بمعانيه فقال له أبي يوماً: ترضى لنفسك في قريشيتك بما أنت فيه أن تكون شاعراً؟!. قال له: فما أصنع؟ قال: تفقه. قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ به خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». قال: وأنى لي بذلك؟... قال: مالك بن أنس سيد المسلمين. قال: تقوم بنا إليه، فأتينا مالكاً فجلس عنده، وأخبره بشرفه وأمره، فقربه مالك وأدناه، وجلس يسمع منه.

قال: فترك الشافعي ما كان فيه، وسمع الموطأ من مالك، (وسربه مالك)[1]، ثم سار الشافعي إلى العراق، فلزم محمد بن الحسن، وناظره على مذهب أهل المدينة، وكتب كتبه، وألف هناك «كتابه[2] القديم»، وهو «كتاب[3] الزعفراني»[4]». انتهى المراد منه.

وحكى قبل ذلك عنه أنه قال في جملة شرح ابتداء حاله: «ثم خرجت عن مكة فلزمت هذيلاً أتعلم كلامها، وكانت أفصح العرب، فبقيت فيهم سبع عشرة سنة راحلاً برحيلهم، ونازلاً بنزولهم، فلما رجعت إلى مكة جعلت أنشد الأشعار، وأذكر الأخبار والآداب وأيام العرب، 138ظ//[5] فمر بي رجل من الزبيريين فقال لي: يا أبا عبد الله، عز علي ألا يكون مع هذه الفصاحة والذكاء فقه، فتكون قد سدت أهل زمانك، فقلت: ومن بقي يقصد؟ فقال لي: هذا مالك سيد المسلمين يومئذ، فوقع في قلبي، وعمدت إلى الموطأ فاستعرته، وحفظته في تسع ليال.

قال عياض: وذكر الإمام أبو المعالي عنه أنه حفظه في ثلاث ليال»[6].

---

(1) زيادة من المدارك: 3/ 179.
(2) في «المدارك» 3/ 179: قوله.
(3) للشافعي كتاب «المبسوط» في الفقه، رواه عنه الربيع بن سليمان والزعفراني.
(4) هو الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني البغدادي. ت: 260هـ ـ 874م. محدث، فقيه، صاحب الشافعي ببغداد وله عدة مصنفات. انظر الشذرات: 2/ 140 ـ 141.
(5) انتهى البتر الموجود بـ مخ «أ» وقد عدنا إليه لنتم المتن منه.
(6) المدارك: 3/ 176.

ثم ذكر تمام هذا الخبر، وفيه أسوة لمن ترقى مثله عن الاقتصار على فن الأدب إلى طلب التفقه في الدين، وإحراز رتبة الكمال في الإشراف على علومه، وفيه مع ذلك، ومع ما علم من حاله أنه لما لزم طلب الأدب، وعلوم العربية في تلك المدة مع الموهبة التي خصه الله بها، بلغ في ذلك المبلغ الذي شهد له بالنهاية فيه أئمة ذلك الفن، فقد قال الأصمعي: «رأيت محمد بن إدريس فرأيت فقيهاً، عالماً، حسن المعرفة، عذب اللسان، لا يصلح إلا لصدر سرير، أو ذروة منبر، وما علمت أني أفدته حرفاً فضلاً عن غيره، ولقد استفدت منه ما لو حفظ رجل يسيره لكان عالماً. وقال ابن هشام: الشافعي حجة في اللغة»[1].

قال عياض: «وذاكره بمصر في أنساب الرجال، [فقال له الشافعي بعد ساعة: دع هذه فإنها لا تذهب عنا ولا عنك، وخذ بنا في أنساب [النساء][2]][3]، فلما أخذا في ذلك بقي ابن هشام ساكتاً، فكان يقول: والله ما ظننت أن الله خلق مثل هذا.

قال: وقال الزعفراني: كان يحضر مجلسه ببغداد الأدباء والكتاب يسمعون حسن ألفاظه وفصاحته، وما رأيت ولا رأى أحد في عصر الشافعي مثله»[4].

قال: وقال أبو يعقوب البويطي[5]: «رأيت الناس بمصر، والشام،

---

(1) م.س: 3/ 183 ـ 185.

(2) في الأصول: الرجال، والتصويب من المدارك.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «د».

(4) م.س: 3/ 183 ـ 185.

(5) هو يوسف بن يحيى البويطي المصري (أبو يعقوب). ت: 231هـ ـ 836م. فقيه مناظر، صحب الإمام الشافعي، وقام مقامه في الدرس والإفتاء بعد وفاته، وحمل إلى بغداد في أيام الواثق مقيداً، وأريد منه القول بأن القرآن مخلوق فامتنع فسجن، وتوفي في سجنه ببغداد، من تصانيفه: «المختصر الكبير»، و«المختصر الصغير». انظر: الفهرست: 312، وطبقات الشافعية: 2/ 162 ـ 170.

والعراق، والكوفة، والبصرة، والحجاز، من كل صنف من علماء القرآن، والفقه، ولسان العربَ، والسير والكلام 139و// وأيام العرب، ما رأيت أحداً يشبه الشافعي، هو عندي أورع وأشد توقياً من كل من رأيت نسب إلى الورع»[1].

وحكى أيضاً عياض في اسم ابن الماجشون[2] من «المدارك»: «أنه كان إذا ذاكره الشافعي لم يعرف الناس كثيراً مما يقولان لأن الشافعي تأدب بهذيل في البادية، وعبد الملك تأدب في خؤولته من «كلب» بالبادية»[3] اهـ.

وناهيك بهذه الشهادات على علو مقام هذا الإمام العظيم، وكفى أيضاً بشهادته على أن الإكثار من علوم العربية عون على تحصيل هذه العلوم الشريفة وخصوصاً الفقه. فقد حكى أيضاً عياض عن بعضهم أنه قال: «أقام الشافعي يطلب علم العربية، وأيام الناس عشرين سنة، فقيل له في ذلك، فقال: ما أردت بهذا إلا الاستعانة على الفقه»[4] وقد تقدم عنه ما هو من نحو ذلك.

الفائدة الخامسة:

لهذه الصناعة في نفسها مقصدان:

المقصد الأول:

حفظ الكلام عند التركيب التخاطبي للإفادة عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها، وما وضع عليه كلامها حتى لا يرفع ما وضعه في لسانهم أن ينصب أو يخفض، ولا ينصب ما وضعه في لسانهم أن يرفع أو يخفض، ولا أن

---

(1) المدارك: 3/ 185.

(2) هو عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون المدني المالكي (أبو مروان) ت: 212هـ ـ 827م، فقيه. من تصانيفه: «كتاب كبير في الفقه»، و«رسالة في الإيمان والقدر» و«الرد على من قال بخلق القرآن». انظر: المدارك: 3/ 136 ـ 144.

(3) م.س: 3/ 184.

(4) م.س: 3/ 184.

يؤتى بما حقه أن يكون عندها على شكل وهيئة على شكل آخر وهيئة أخرى، بل يجري في ذلك على مَهْيَع نطقهم، ومعروف تواضعهم.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي - رحمه الله - وما تقدم نص كلامه: «فإن كان مما لم يحفظ [عنهم][1] من التركيب النطقي إما لأنهم لم يتكلموا به، أو تكلموا ولم يبلغنا، أو بلغ بعضاً ولم يبلغ بعضاً، أعملنا في ذلك المقاييس التي استقيناها من كلامهم حتى توصلنا إلى موافقتهم، وحتى نقطع أو يغلب على ظنوننا أنهم لو تكلموا بهذا لكان نطقهم كذا، فإذا تحصل لنا مجاراتهم 139ظ// في ذلك، ومساواتهم، كنا جديرين بأن نسمى معربين، واستحق المتصف منا بذلك أن يسمى نحوياً.

قال: وهذا النوع هو المقصود من علم النحو».

المقصد الثاني:

[التنبيه][2] - قال -: «على أصول تلك القوانين، وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذاً ذلك كله من استقراء كلامها.

قال: وهذا النوع متمم، وليس بواجب، ولا هو المقصود من علم النحو».

قلت: وإذا كان المقصد الأول هو الواجب في التوسل به إلى ما هي له هذه الصناعة مرادة، فهو الذي يعتبر عند نسبة الصناعة من غيرها من العلوم.

أما المقصد الثاني فإنما هو كما قال: «مكمل»، وعند ذلك فلا نظر له بالذات عند اعتبار هذه النسبة، ولعل الطاعنين [على][3] هذه الصناعة إنما

---

(1) في «ج» و«د»: عندهم.
(2) في «ج» و«د»: التشبيه.
(3) في «د»: لهذه.

غلطهم اعتقاد أن هذا المقصد هو كل ما يراد من النظر فيها وليس كذلك، فليعلم هذا المعنى، وليكن من الناظر فيها على بال.

تعريف مكمل:

تعرض غير واحد من العلماء ـ رحمهم الله ـ إلى حصر العلوم الإسلامية التي تقدم فيها على الجملة أن منها ما هو مقصود لنفسه، ومنها ما هو مراد لسواه، ولهم في ذلك طرق:

منها قول بعضهم: «إنها خمسة عشر علماً لا بد منها على الكمال في علم التفسير الذي هو المقصود الأعظم من علوم الإسلام، وما يعين في طريقها.

قال: وهو كشف عن معاني القرآن العزيز لبيان المراد منه بواسطة علومه الموصلة إلى فهمه، الكاشفة عن نقاب الحق المطلوب منه شرعاً وعقلاً واعتقاداً، وفعلاً، وإيماناً، وذوقاً، وكشفاً.

أولها: معرفة الألفاظ المفردة بحسب دلالتها على ما وضعت له بحسب جوهرها، وهو علم اللغة، وفائدته التوسع في المخاطبات، والتمكن من إنشاء 140و// الخطب والرسائل، وقول الشعر من تلك اللغة بغريبها ومشهورها، ومعرفة كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ.

ثانيها: معرفة مناسبة بعض الألفاظ المفردة إلى بعض، وهو علم الاشتقاق.

ثالثها: معرفة أحوال أبنية الكلم وأصولها وهو علم التصريف، وفائدته التمكن من الفصاحة والبلاغة.

رابعها: معرفة ما يعرض للألفاظ باعتبار التركيب من الإعراب بحسب دلالتها على أصول المعنى، وهو علم النحو ولا تخفى فائدته، وهي فهم معاني الشريعة قرآناً وسنة، وهو ميزان الكلام كما أن العروض ميزان الشعر، والمنطق ميزان العقل، وكان للعرب سجية وسليقة، وهو لنا صناعة وتعليم.

خامسها: معرفة خواص التركيب من جهة إفادتها لازم أصل المعنى، وهو

علم المعاني، وفائدته: بروز [أبكار][1] المعاني من وراء أستار الألفاظ بجواذب أذواق الفهم الرقيق على مسالك التحقيق.

وقيل: وبمعرفته حاز الزمخشري ـ سامحه الله ـ قصب السبق في معاني القرآن.

سادسها: معرفة خواص تركيب الكلام من حيث اختلافه بحسب وضوح الدلالة، وخفائها، وزيادتها، ونقصانها، وهو علم البيان، وفائدته: التمكن من القدرة على الكلام في مقامي النظم والنثر بالإطناب من غير ملل، والإيجاز من غير خلل كما قيل:

إذا اختصر المعنى فشربة [حائم][2] وإن رام إطناباً أتى الفيض بالمد

سابعها: معرفة وجوه تحسين الكلام بالمحسنات المعنوية واللفظية، وهو علم البديع، وفائدته مفهومة من تعريفه.

قيل: ويحتاج إلى اللغة والنحو 140ظ// والتصريف، والمعاني، والبيان، والإكثار من الشعر، قالوا: ولا تنتهي أنواعه بحصر لتولده بحسب الذوق في كل زمان.

ثامنها: معرفة ما يتعلق بذات التنزيل وهو علم القراءات.

تاسعها: معرفة ما يتعلق بالأسباب التي نزلت بسببها الآيات، وهو علم أسباب التنزيل.

قلت: وفائدته: العلم بمقتضيات أحوال التنزيل حال الخطاب به ليرتفع الإشكال في مورد نصوصه، ومن ثم قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «معرفة لازمة لمن أراد علم القرآن».

عاشرها: معرفة القصص التي تشتمل عليها السور عند ذكر الأنبياء، والقرون السالفة وهو علم الأخبار والآثار.

---

(1) في الأصول: أفكار.

(2) في «ج»: حاتم.

قلت: قسم الغزالي هذا العلم إلى: «التعريف بأحوال المجيبين إلى الدعوة ولطائف صنع الله فيهم، وهم الأنبياء، والأولياء، وإلى التعريف بأحوال الناكبين عن الإجابة، وكيفية قمع الله لهم، وهم أعداء الله، وجعل فائدة الأول: التشويق والترغيب، وفائدة الثاني: الاعتبار والترهيب»[1].

قال: «ويشتمل أيضاً على أسرار ورموز، وإشارات محوجة إلى الفكر الطويل وفيها يوجد العنبر الأشهب، والعود الرطب الأنضر»[2].

حادي عشرها: معرفة السنن المنقولة عن النبي ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا الوحي بما اتفقوا عليه، واختلفوا فيه مما هو بيان لمجمل، أو تفسير لمبهم، وهو علم السنن.

ثاني عشرها: معرفة الناسخ والمنسوخ، والعموم، والخصوص، والمجمل، والمبين، والمحكم، والمتشابه، والظاهر، والمؤول، والمنطوق، والمفهوم، والقياس بشرطه، وهو علم أصول الفقه، وفائدته: معرفة الحكم الشرعي بالعلة المفيدة حكم الله عن الدليل.

ثالث عشرها: معرفة أحكام الدين، وآدابه، 141و// وآداب السياسات الثلاث، وهي: سياسة النفس، والأقارب، والرعية، وهو علم الفقه والأخلاق.

قيل: وهو زبدة مخض العلوم الشرعية، و[النتيجة][3] الحاصلة عنها، وثمرة أصولها، وغاية محصولها.

قلت: قال الغزالي فيه: «إنه العلم الذي تعم الحاجة إليه، لتعلقه بصلاح الدنيا والآخرة، قال: ولذلك يتميز صاحبه بمزيد الاشتهار والتوقير، والتقديم على غيره من الوعاظ، والقصّاص، والمتكلّمين.

قال: ولذلك رزق هذا العلم مزيد بحث وإطناب على قدر الحاجة فيه حتى كثرت فيه التصانيف.

---

(1) جواهر القرآن: ص: 9.

(2) م.س: 15.

(3) بياض في «أ».

قال: وفيه يوجد المسك الأذفر»[1]، يريد من الآيات النازلة في تقريره من الكتاب العزيز.

رابع عشرها: معرفة الأدلة العقلية، والبراهين الحقيقية، والتقسيم، والتحديد، والفرق بين المعقول والمظنون، وغير ذلك، وهو علم النَظر المُسَمَّى بعلم الكلام.

قيل: «ويحتاج إلى الجدل والمنطق».

قلت: رسمه ابن عرفة في مسايرته لطوالع البيضاوي[2]: «بأنه العلم بأحكام الألوهية، وإرسال الرسل، وصدقها في كل أخبارها، وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصاً به وتقرير أدلتها بقوة، وهي متضمنة لرد الشبهات وحل الشكوك فيخرج المنطق.

قال: ومن ثم قال غير واحد: هو فرض كفاية على أهل كل قطر، يشق الوصول منه إلى غيره.

قيل: وفائدته: سعادة الآخرة، والنجاة من العذاب بالخروج عن التقليد الذي هو ظلمة وجهل، والاستضاءة بالوقوف على برهان الحق الذي هو برهان ويقين»، قلت: والآيات القرآنية واردة بتأصيل هذا العلم الموصلِ لهذه الغاية.

قال الغزالي: «وفي محاجَة اللّهِ بحججها لطائف ودقائق، وفيها يوجد التّرياق الأكبر وفي مدحه قيل: 141ظ//

[أيها][3] المغتدي ليطلب علما — كل علم عبد لعلم الكلام

تطلب الفقه كي تصحح حكما — ثم أغفلت منزل الأحكام»

---

(1) جواهر القرآن: 22.

(2) طوالع الأنوار: مختصر في الكلام، وقد شرحه عدة، والبيضاوي هو عبد الله بن عمر البيضاوي الشيرازي، الشافعي (ناصر الدين أبو سعد). ت: 685هـ ـ 1286م. قاض، عالم بالفقه، والتفسير، والأصلين والعربية، والمنطق والحديث، له مصنفات منها: «أنوار التنزيل»، و«شرح المطالع». انظر: طبقات الشافعية: 5/ 59.

(3) في «ج»: إيه.

قال «ابن بزيزة»[1]: وقيل للقاضي «ابن الطيب» إن قوماً يذُمّون «علم الكلام» فأنشد:

عاب الكلام أناس لا خلاقَ لهم ... وما عليه إن عابوه من ضرر

ما ضر شمس الضحى في الأفق طالعة ... ألا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

خامس عشرها: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله من عَمِلَ بما عَلِم، واتقى وأحسن، كما قال ﷺ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ أورثَه اللّهُ علمَ ما لَمْ يكنْ يَعْلَم».

قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾[2].

وقال الله تعالى: ﴿إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾[3].

وقال علي ـ رضي الله عنه ـ: «قالت الحكمة: مَنْ أرادَني فلْيَعْمَلْ بأحسَنِ ما عَلِمَ ثم تلا: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[4]» انتهى ملخصاً مع مزيدٍ عليه لا يخفى على متأمله.

ولابنِ خاتمة في هذا الموضع ـ وهو: فصل نسبةِ العربيةِ من سائرِ العلوم ـ جامع حسنٌ لعلوم الإسلامِ بإيجاز واختصار. قال ما نصه ومنْ خطّه نقلت:

«علوم الإسلام ثلاثة أقسام: علم يُعنَى بالألفاظ، وعلم يعنى بالمعاني، وعلم يعنى بالألفاظ والمعاني.

فعلم الألفاظ على قسمين: رسمي ونطقي، والرسمي على قسمين: عام

---

(1) هو عبد العزيز بن إبراهيم القرشي التونسي التميمي، المعروف بابن بزيزة أبو محمد وأبو فارس. ت: 663هـ ـ 1264م. كان عالماً صوفياً فقيهاً، تفقه بأبي عبد الله السوسي والبرجيني وأبي القاسم بن براء، وكان حافظاً للفقه، والحديث، والشعر، والأدب. له: «كتاب الإسعاد»، و«شرح الأسماء الحسنى»، و«شرح العقيدة البرهانية». انظر: الحلل السندسية: ق3/ 661 ـ 662.

(2) سورة البقرة، الآية: 282.

(3) سورة الأنفال، الآية: 29.

(4) سورة الزمر، الآية: 18.

وخاص، فالعام: علم الخَطِّ والنقط، والخاص: علم رسم المصحف.

والنطقي على قسمين: كلّي وجزئي: فالجزئي علم العروض والقافية، والكلي على قسمين: عام وخاص، وكلاهما إفرادي وتركيبي، فالعام الإفرادي: اللغة، والتركيبي: النحو، والخاص الإفرادي: الغريبان، والتركيبي: القراءات. وعلم 142و// المعاني ثلاثة أقسام: علم كتاب، وعلم سنة، وعلم مُسْتَنْبَطٌ منهما.

فعلم الكتاب: التفسيرُ، ويشتمل على النّاسخ والمنسوخ وتاريخه.

وعلم السنة: علوم الحديث، ويشتمل على علم الرجال وتاريخِهم.

والعلم المُسْتَنْبَطُ منهما ثلاثة أقسام: علم علمي، ونعني [به][1] ما غايته ومقصوده العمل به، وعلم نظري ونعني به: ما غايته ومقصوده المعرفة به، وعلم شامل لهما، ونعني به ما غايته ومقصوده العمل والمعرفة، فالعلم العملي: علم الفروع وهو على قسمين:

الأول: العبادات، والثاني: المعاملات.

والعلم النظري على قسمين: أصل بنفسه، مقصود لذاته، ووسيلة لغيره.

فالأول: أصول الدِّين، والثاني: أصول الفقه، والعلم الشامل لهما: علم التصوف، وهو علم التحقيق. وعلم الألفاظ والمعاني، هو علم البيان والبديع، وكان الغالب على البيان علم المعاني، وعلم البديع علم الألفاظ» اهـ.

قال: «وهو برنامج على علوم الإسلام التي هي السبيل إلى دار السلام».

تنبيه:

ما سوى هذه العلوم الإسلاميةِ من العلوم القديمة قد تعرض أهلها أيضاً إلى حصرها، وتفصيل أنواعها، وذلك مشهور في كتبهم.

ولأبي نصر في ذلك كتاب مفرد سمي بـ«إحصاء العلوم» وأحصى فيه العلوم القديمة، وذكر فيه بعض علوم الإسلام.

---

(1) ساقط من «ج».

وقد تكلم عليها الغزالي في مواضع من كتبه، ولكنّه لما ذكر في «الجواهر»و«الأربعين» أنواع العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز، واعتذر بعد ذلك عن إعراضه عن عَدِّ ما وراءها من العلوم القديمة، لأن القصدَ إنما هو ما يتعلق بالقرآن الكريم، ويتوقف على معرفتها صلاحُ المعَادِ والمعاشِ.

قال فيما يرجع إلى جِنْسِ تلك العلوم: «ظهر لنا بالبصيرة الواضحة التي لا يتمارى فيها 142ظ// أن في الإمكان والقوة أصنافاً من العلوم بعد لم تخرج إلى الوجود، وإن كان في قوة الآدمي الوصول إليها، وعلوماً قد خرجت إلى الوجود، واندرست الآن، فلم يوجد في هذه الأعصار على بسيط الأرض من يعرفها، وعلوماً أخر ليس في قوة البشر أصلاً إِدْرَاكُهَا والإحاطة بها. ويحظى بها بعض الملائكة المقربين، فإن الإمكان في حق الآدمي محدود، وهو حق الملك محدود إلى غاية في الكمال بالإضافة، كما أنَّ عدمَ التَّمْييزِ في حق البهيمةِ محدود إلى غاية في النّقصان».

هذا ما قال، والله تعالى بحقائق الأمور أعلم، وهو القائل في حقِّ عباده: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

ثم قال بعد الإشارة إلى أن علم الله لا يتناهى ولا يكون في حقه سبحانه بالقوة، ولا بالإمكان، بل [ما][1] هو في حقه من الكمال فهو حاضر موجود.

«ثم هذه العلوم التي عددناها، والتي لم نعدها، ليست أوائلها خارجة عن القرآنِ، فإنَّ جميعها مغترفة من بحر واحدٍ من بِحَار معرفةِ اللّهِ تعالى، وهو بحر الأفعال، وهو بحر لا ساحل له، «وَلَوْ كَانَ البَحْرُ مِدَاداً لَه لَنَفِدَ البَحْرُ قَبْلَ أن ينفدَ فِعْلٌ من أفعال اللّهِ»[2]. ثم تنَزَّل إلى الإشارة لمبادىء أنواع من العلوم إلى أن ختم الفصل بقوله: فالزم نور القرآن، والتمِس من الله - عز وجل - العون لتصادف فيه مجامع علم الأولين والآخرين من جملة أوائله، وإنَّما التفكر فيه

(1) ساقط من «ج» و«د».

(2) إشارة إلى قوله تعالى في سورة الكهف، الآية: 109: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى . . .﴾.

للتَّوَصُّلِ من جملته إلى تفصيله، وهو البحر الذي لا شاطىء له»[1].

المنهج الثاني: في مرتبة العربية في التعلم؟

وظاهر من أمرها أنها مما ينبغي أن تقدم في التعلم على كل علم يعبر عنه باللسان العربي أما العلوم التي هي وسيلة إليها، وهي العلوم الإسلامية فواضح.

وأما العلوم القديمة فلأنها لما تُرجمت إلى اللسان العربي، وعبر عنها من تكلّم فِيها من 143و// الإسلاميين بلسان العرب، فلزِمَ مِن ذَلك أنْ يتقدم تعلمها، وحينئذ يفهم ما عبر عنه بما هي له مقدمة، وقد تكرر من العلماء [التنبيه][2] على هذا الترتيبِ في طلبِ العلومِ لئلاَّ يشتغل الطالب في البداية بتقديم ما حقه أن يتأخَّر في رتبة العلم، وإن كان المقدم في رتبة الشرف والفضيلة.

فقال ابن العربي في «ترتيب الطلب»: «ربما فاتَ كثيراً من الناس كيفية الطلب، وأولها: القصد إلى تعلم العربية والأشعار، فإنها ديوان العرب التي دعت إليها ضرورة فساد اللغات».

وقال في [«سراجه»][3] [4] واصفاً لتعليم القرآن الذي هو عمدة الشريعة: «وقد كان الصدر الأول يعرفون معاني الألفاظ، وتقاطع الكلام ثم اختلط الخلق حتى فسدتِ الألسن، وضلَّتِ القلوب عن الحقائق حتى فسدت المعاني، فتعين [علينا والحالة هذه أن نبدأ بعلم الألفاظِ على وجه دِلاَلَتها على مدلولها، وأنْ نتعلَّمَ مقاطع التّعبير][5] عنها، وهي الفصاحة التي تميز بها لسان العرب الذي

---

(1) جواهر القرآن: 26 ـ 28.

(2) في «ج» و«د»: البينة.

(3) في «ج»: شراحه.

(4) المراد به «سراج المريدين في سبيل المهتدين»: مخطوط يوجد غير تام بالخزانة الملكية، وللأستاذ سعيد أعراب نسخة خاصة بتطوان، وتوجد منه نسختان خطيتان بالخزانة العامة نشر منها د. أحمد مختار عبادي ثلاث رسائل، طبعه بالإسكندرية 1968، وانظر: مجلة الوثائق عدد1، فقد نشرت منها رسالتين. وانظر العواصم من القواصم: 1/ 75 ـ 76. ت: عمار الطالبي.

(5) ساقطة من «ج» و«د».

ورد القرآن به، وهو الذي نحاول معرفته، فينبغي أن ينشأ الطفل على تعليم العربية، ومقاطع الكلامِ، ويحفظ أشعار العرب وأمثالها».

ثم ذكر ما ينتقل إليه بعد ذلك، وقال في «العواصم»[1]: «والذي يجب على الولي في الصبي المسلم كان أباً أو وصياً أو حاضناً، أو الإمام إذا عقل، أن يلقنه الإيمان، ويعلمه الكتابة والحساب، ويُحَفِّظَهُ أشعار العرب العاربة، ويُعَرِّفه العوامل في الإعراب، وشيئاً من التصريف، ثم ذكر ما ينتقل إليه بعد ذلك».

ولما قرر ابن رشد الحكيم: «أن هذه الصناعة تسمّى أدباً لأنه واجب أن يتأدب بها الإنسان قبل شروعه في العلوم، [وإلا شرع][2] في تعلمها، [وهو][3] سيِّىء الأدب. وإنه لذلك كان علم الأدب شرطاً في كل ما يتعلم.

قال: ومن هنا يظهر أن مرتبة هذه الصناعة 143ظ// هي أن تُتَعَلَّمَ قبل سائر العلوم». ومثل ذلك في كلام الناس كثير، ويترتب عليه أمور، نشير إليها بفرض مسائل مهمة في الموضع.

المسألة الأولى:

أن تقديم التعلم لهذه الصناعةِ قبل سائر العلوم من لازمه على الجملة، وخصوصاً في حق صغار الولدان، ألا يزاحمه في الزمان تعرض لتعلم غيرها إلا بمقدار ما يلقى إليه من التعليم المشترك للجمهور في الفرائض والسنن، فبذلك أدَّب ربانيو العلماء في تعلم جميع العلوم، وجعلوه من وظائف المتعلم وآدابه.

قال الغزالي ـ رحمه الله ـ في الوظيفة السادسة من وظائف المتعلم في «ميزان العمل»[4]: «وألاّ يخوضَ في فنونٍ من العلمِ دفعة، بل يراعي الترتيب، فيبدأ بالأهم فالأهم، ولا يخوض في فن حتى يستوفي الفن الذي قبله، فإن العلوم مرتبة ترتيباً ضرورياً وبعضها طريق إلى البعض.

---

(1) لعله في السراج إذ النص غير موجود في العواصم.
(2) في «أ»: والإشراع.
(3) في «ج»: هي.
(4) انظر: ص: 99 ـ 100.

قال: والموفق يراعِي ذلك الترتيب والتدريج، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[1] أي لا يجاوزون فناً حتى يحكموه علماً وعملاً» اهـ.

وما قاله يظهر تأكده في جانب البداية بالعربية على الخصوص، أما أولاً: فلفوات المقصود من تقديم تعلمها مع المزاحمة لها.

وأما ثانياً: فلتعذر التحصيل غالباً لأكثر من علم واحد، في وقت واحد على الإطلاق، وخصوصاً كما قلنا بالنسبة إلى الأصاغر عند البداية بها، ففي وصايا المعلمين من «عيون الأخبار»[2] أن بعضهم قال لمؤدبِ ولده: «لا تخرجهم من علم إلى علم حتى يحكموه، فإن اصطكاكَ العِلمِ في السمع، وازدحامَه في الوَهْم، مَضلّة للفهم».

ومن ثم على الجملة لما اختصر ابن رشد الحكيم، مستصفى[3] الغزالي في «أصول الفقه» أسقط منه المقدمة المنطقية قائلاً: «ونحن فلنترك كل شيء إلى موضعه، فإن من رام أن يتعلم أشياء أكثر من واحد في وقت واحد، لم يمكنه أن يتعلم ولا واحداً منها». ومراده 144و// بعدم الإمكان بحسب الغالبِ على أكثر الطُّلاب، فإن أذهانهم تكل عن إدراك أكثر من علم واحد، في زمانٍ واحدٍ، على ما ينبغي، ومتَى وُجد فيهم من يمكنهُ الجمع بين تعلم أكثر من علم واحد فقد يسمح لهُ فِي ذلك، تقريباً لزمان الوصولِ لما يفتح الله عليه. فقد قال ابن العربي أيضاً في هذا المقام: «من كان من جودة الذهن والجِدَّةِ وفراغِ الوقتِ للنظر في [علمين][4] في حالة حتى يقرّب عليه مدَى التحصيل، فليفعل»».

المسألة الثانية:

إذا شرع طالبها في الاشتغالِ بها مُقدَّماً لها كما ينبغي، فحقه ألا يأخذها

---

(1) سورة البقرة، الآية: 121.

(2) 2/ 167.

(3) انظر: ص: 37 ـ 38.

(4) في «ج»: عالمين.

إلا عمن يوثق به في معرفة ما يلقى منها سواء طلبها استعداداً لتحصيل العلوم المقصودةِ بها، أو لقصد السلامة بها من اللحنِ خاصة، ومتى أخذَها عمن ليس كذلك لم يكن على وثوق مما حصل منها، أما إن بقي غير مشتغل [بتحقيق][1] ما عسى أن يكونَ أخذه على غير صحّة فظاهر.

وأما إن انتهض بعد ذلك إلى التنبيه لخلل ما أُلقيَ إليه بسببِ الانتقالِ إلى أخذِها عن أهلِها، أو بقوّة [تحْصل][2] لهُ من النظرِ لنفسِه بعْد معرفةِ الاصطلاح، فلا يأمَنُ بعد ذلك من [بقية][3] ما قد كان راسخاً عنْدَه من زمانِ البدايةِ لا سيّما إن كانت في أيام الصغر، وكان المعلم إذ ذاك ممن يُعتقد فضيلته، وهو مع ذلك غير متحقق بهذا العلم، ولو على أقل ما يشترط في التصدر لإفادته، فإن ضرَره يتعدى إلى هذا المتعلمِ، وقلما يفارقه، إلا أن يختصَّ بمزيد قوة يُدرك بها خلل ما سبق إليه، ويتفطّن بها لما خفي منه، أو يُنبه إليها [فيتنبه]،[4] وحينئذ فيظهر له أن ذلك المعلم أفسد عليه من حيث اعتقد أنه يصلح، وخلط عليه وهو يظن أنه يوضح ويحقق، ولذلك قال ابن حزم: «لا آفة على العلوم وأهلِها أضرّ من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها، فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون 144ظ// ويفسدون ويقدرون أنهم يصلحون»[5].

وليس اشتراط هذا الشرط خاصاً بهذا العلم بل هو عام في جميع العلوم، فقد قالوا في وظائف المتعلم بإطلاق: «لا يأخذ إلا مِمَّن كملت أهليته للأخذ عنه».

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي: «وهو واضح في نفسه، ومُتفق عليه بين العقلاء إذ من شروطِهم في العالِم بأي علم اتفق، أن يكونَ عارفاً بأصُوله، وما

---

(1) في «ج» و«د»: فيتحقق.
(2) في «ج»: تحصيل.
(3) ساقطة من «ج» و«د».
(4) في «ج» و«د»: فيثبت.
(5) رسائل ابن حزم: 1/ 345.

ينبني عليه ذلك العلم، قادراً على التعبير عن مقصوده فيه، عارفاً بما يلزَمُ عنه، قائماً على دفع الشُّبَه الواردةِ عليه فِيه. . .

ثم قال بعد كلام: فإن قصر عن استيفاء الشروط نقص عن رتبة الكمال بمقدار ذلك النقصان، فلا يَسْتَحِقُّ الرتبة الكمالية ما لم يكمل ما نقص». هكذا قال في «الموافقات»[1].

وقال في «الإفادات والإنشادات»[2]: «كثيراً ما أسمع الأستاذ أبا علي الزواوي[3] يقول: قال بعض العلماء: لا يسمّى العالِم بعلم ما عالماً بذلك العلمِ على الإطلاق حتى تتوفر فيه أربعة شروط، ثم ذكر ما تقدم وقال إثر ذلك: «إنه رآها منصوصة لأبي نصر الفارابي في بعض كتبه».

قلت: ذكره في بعض كتبه المنطقية.

وإذا كانت العربية من جملة العلوم المشترط في كمالِ العلم بها تلك الشروط، فالمقصر عما دون الكمال لا يسمى عالماً بها إلا على مجاز بعيد، وحينئذ فأخذها عنه في البداية موقع فيما تقدمت الإشارة إليه.

ولذلك أيضاً لما سئل الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ عن مسائلَ تتعلق بالمنتصب للإفادة، من جملتها: من الذي يعتبر في نصبه إن افتقر إلى ذلك؟.

فأجاب عما يخص ذلك: «بأن كل ولاية فالأصل في النصب لها أهل الحل والعقد فيها، وهم العارفون بمصلحتها، لأن غيرهم كثيراً ما يقدم من لا يجوز تقديمه، 145و// ويترك من يجب عليه تقديمه، إذ ليس بعارف بتلك

---

(1) 2/ 92 ـ 93.

(2) ص: 107.

(3) هو منصور بن علي بن عبد الله الزواوي نزيل تلمسان مولده في حدود سنة: 710هـ. وكان بالحياة سنة: 770هـ ـ 1368م. قدم الأندلس عام 753هـ، فتقدم مقرئاً بالمدرسة، متكلماً على الفروع الفقهية والتفسير، كما تصدر للفتيا، وممن أخذ عنه الإمام الشاطبي. الإحاطة: 3/ 324 ـ 331، والشجرة: 345 ـ 346.

المصلحة وما تقوم به، ولا بمن توفرت فيه أدواتها.

قال: فإذاً الفقهاء هم الذين يُنَصِّبُونَ الفقيه، والنّحاة هم الذين ينصبون النحوي، والأصوليون هم المعتبرون في نصب الأصولي.

قال: وكذلك غير هذا من أنواع العلوم» اهـ.

ويعني بهذا «النصب» من أهله في كل علْم، بالنسبة إلى عدم العبرة بالأمراء، كما كان في الزمان الأول، وأما عندما صارت هذه الولاية معتبرة بتقليدهم، فالحكم على وجه آخر لا حاجة بنا إلى نقله، إذِ المقصود أن الانتصاب [لإفادة][1] أي علم كان لا بد فيه من شهادة أهلِه باستحقاق ذلك، وحيث عدموا فتكفي معرفة المنتصب من نفسه أنه أهل لذلك بحيث لو طلب الشهادة له من غيره، لصدق بها لما يعلمه من حاله، سواء كان الانتصاب بنفسه أو بالأمراء.

المسألة الثالثة:

من تأكيد البداية بهذا العلمِ أنهم طلبوا بِها في حق الصغار كما تقدم في كلام ابن العربي ليكون أول سابق إليهم في أول زمان التعقل بفهم العلوم، والتَّهَدِّي لقبول ما يراد بهم من الرياضة بالأدب المستعد بها لما يستقبل بهم، ويأمل فيما يرجى لهم حتى إن ابن سحنون[2] ذكر ذلك في جملة ما على معلم الصبيان من الوظائفِ على الجملة، ونقله عنه أيضاً الشيخ أبو الحسن القابسي في كتابه الموضوع «لبيان أحكام المعلمين [والمتعلمين]»[3] [4] فقال:

---

(1) في «ج»: لفائدة.

(2) محمد بن عبد السلام سحنون التنوخي، القيرواني، المالكي، (أبو عبد الله). ت: 256هـ ـ 870م. فقيه، حافظ، مناظر، مؤرخ، شارك في علوم عدة، تفقه بأبيه، ورحل إلى المشرق، له كتاب: «آداب المعلمين» اعتمد عليه القابسي كثيراً ونقل عنه، «ومصنف في الرد على الشافعية» وكتاب «السير». انظر: الديباج: 2/ 169 ـ 173.

(3) ساقط من «أ».

(4) انظر: ص: 358.

«[وينبغي][1] له أن يُعلمهم الحساب، وليس ذلك بلازم له إلا أن يشترط ذلك عليه، قال: وكذلك الشعر، والعربية، والغريب، والخط[2]، وجميع أنواع النحو هو من ذلك كله في سعة، فإن فعل شيئاً من ذلك فإنما هو متطوع في ذلك».

وظاهر منه أن اشتراط ذلك كله عليه يصيره لازماً لهُ، ومتى لم يشترط 145ظ// فيكون متطوعاً به، وجميع ذلك [يعطي][3] أن من شأنهم أخذ الصبيان بتعليم العربية، وما ذكر معها، وهو معنى المبالغة في البداية بها، وعلى أنه قد وقع لابن سحنون ما ظاهره: «لزوم تعليم الإعراب». فقال:

«ينبغي له أن يعلمهم إعراب القرآن، وذلك لازم له، والشكل، والهجاء، والخط الحسن، والقراءة الحسنة، والتوقيف، والترتيل، يلزمه ذلك»[4].

إلا أن ابن عرفة حمله على أنه يريد بالإعراب: «تعليمه بلا لحن» فقال ما نصه: «مجمل قوله عندي «إعراب القرآن» هو: تعليمه معرباً احترازاً من اللحن، والإعراب النحوي متعذر».

قلت: وتعذره منهم لا يسقط تعليمه في حقهم من غير هذا الصنف، تحصيلاً لمصلحة البداية بها لا سيما عند انتقالهم من المكاتب إلى الاشتغال بها على المُتَصَدِّرِين لتعليمها.

فقد قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي في فصل إن مطلوبات الكفاية لا تَتَوَجَّهُ إلا على من فيه قابلية القيام بها على ما اختار في هذا الأصل، وفيه بيان لكيفية التدريج بهم في مراتب التعلم على الإطلاق: «فإذا فرض مثلاً: واحد من الصبيان ظهر عليه حسن إدراك، وجودة فهم، ووفور حفظ لم يسمع، وإن كان مشاركاً في غير ذلك من الأوصاف ميل به نحو ذلك القصد.

---

(1) في «ج»: ويقتضي به.
(2) زيادة من أحكام المتعلمين: 358.
(3) في «ج»: لفظي.
(4) م.س: 358.

قال: وهذا واجب على الناظرِ فيه من حيث الجملة، مراعاة لما يُرْجَى فيه من القيام بمصلحة التعليم، فطلب بالتعلم، وأخذ[1] بالآدابِ المشتركة بجميع العلوم، ولا بُد أن يمال منها إلى بعض، فيؤخذ به، ويعان عليه، لكن على الترتيب الذي نص عليه ربانيو العلماء، فإذا دخل في ذلك البعض فمال به طبعُه إليه على الخصوص، وأحبَّه أكثر من غيره. ترك وما أحب، وخص بأهله، فوجب عليهم إنهاضه فيه حتى يأخذ منه ما قُدِّر له من غير إهمال له، ولا ترك لمراعاته، ثم إن وقَفَ هنالك فحسن، وإن طلب 146و// الأخذ في غيره أو طلب به، فعلَ معه فيه ما فعل فيما قبله، هكذا إلى أن ينتهي.

قال: كما لو بدأ بعلم العربية مثلاً، فإنه الأحق بالتقديم، فإنه يصرف إلى معلميها، فصار من رعيتهم، وصاروا هم رعاة له، فوجب عليهم حفظه فيما طلب، بحسبِ ما يليق به وبهم، فإنِ انتَهَضَ عَزْمه إلى أن صار يحذق القرآن، صار من رعيتهم، وصاروا هم رعاة له كذلك، ومثله: إنْ طلب الحديث أو التفقه في الدين إلى سائر ما يتعلق بالشريعة من العلوم»[2] اهـ.

فقوله في مرتبة التعلم للعربية: «فوجب عليهم حفظه إلى آخره...» تصريح بطلب ذلك في حق الصغار من جانب غير معلمي المكاتب، وذلك كله مؤكد للعناية بتعلم العربية ابتداء في زمان الصغرِ، وهو معنى ظاهر.

المسألة الرابعة:

أن من لازم البداية بهذه الصناعة من حيث هي وسيلة إلى غيرها، وأدب يرتاض به قبل ما هي مُرَادة له أن الإهمال لهذا الترتيب [مفوت][3] لأدب التعليم كما تقدم[4] في كلام ابن رشد، وموجب للخروج عن مناهج السلف في رعاية الترتيب في طلب العلوم.

---

(1) في الموافقات 1/ 180: أدب.

(2) م.س: 1/ 180.

(3) في «ج» و«د»: موت.

(4) انظر: ص: 143و، ظ من مخ «أ». ص: 518 من هذا الكتاب.

قال الشيخ أبو عمر في باب «رتب الطلب» من «بيان العلم»[1]: «طلب العلمِ درجات ومناقل، ورتب لا ينبغي تَعَدِّيها، ومن تَعَدَّاها جملة فقد تعدى سبيلَ السلف ـ رحمهم الله ـ، ومن تعدى سبيلهم عامداً ضل، ومن تعداه مجتهداً زَلَّ.

قال: فأول العلم حفظ كتاب الله عز وجل وتفهّمه، وكل ما يعين على فهمه، فواجب طلبه معه.

قال: ولا أقول إن حفظه كله فرض، ولكني أقول: إن ذلك شرط لازم على من أحب أن يكون عالماً فقيهاً ناصباً نفسه للعلم، ليس من باب الفرض.

ثم أسند إلى الضحاك[2] في قوله تعالى: ﴿كُونُوا رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[3]. حق على كل من تعلم القرآن.

قال: فمن حفظه قبل 146ظ// بلوغه، ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب كان ذلك عوناً كبيراً على مراده منه ومن سنن رسول الله ﷺ.

ثم قال بعد كلام: ومما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله وهو العلم بلسان العرب، ومواقع كلامها، وسعة لغتها، واستعارتها، ومجازها، وعموم لفظ مخاطبتِها، وخصوصِه، وسائر مذاهبها لمن قدر، فهو شيء لا يستغنى عنه»[4] اهـ.

قلت: وإذا كان شيئاً لا يستغنى عنه، وأهمل تقديمه، كان المضيع لذلك التقديم سيِّء الأدبِ لا محالةَ مرتكباً من قبيحه أشنع مرتكب، لأن الأدب في

---

(1) انظر: 2/ 166 ـ 167.

(2) الضحاك بن مخلد الشيباني بالولاء البصري أبو عاصم النبيل. ت: 212هـ ـ 828م. شيخ حفاظ الحديث في عصره، له جزء في الحديث، ولد بمكة، وتحول إلى البصرة فسكنها وتوفي بها، انظر: طبقات الزبيدي: 54، والتذكرة: 1/ 366 ـ 367.

(3) سورة آل عمران، الآية: 79، و«تعلمون»: فيها قراءتان، تَعْلَمُونَ من العلم، وتُعَلِّمُونَ من التعليم وكلاهما صواب لأنهم كانوا يعلمونه في أنفسهم، ويعلمونه غيرهم. انظر: في شرح الآية: تفسير الرازي: 8/ 111 ـ 112.

(4) جامع العلم: 2/ 168.

طلب العلم نفسِه أحسن منه في غيره، وهو آكد عندهم من العلم حتى قيل: «اجعل أدبك دقيقاً، وعلمك ملحاً»، وقال الحجاج بن أرطأة[1]، خرجه أبو نعيم: «إنَّ أحدكم إلى أدب حسن أحوج منه إلى خمسين حديثاً».

وقال ابن المبارك: «تعلموا العلم شهراً، وتعلموا الأدب شهرين».

ثم مع [سوء][2] هذا الأدب يروم الوصول إلى العلوم التي لا تفهم إلا بواسطة هذه الصناعة [ومقدّمة][3] البداية بها، وهو طمع في غير حاصل، فيجتمع عليه سوء الأدب والحماقة. وفي مثل هذا على الجملة قال الشيخ أبو عمر[4] في باب آخر: «ولقد أحسن القائل:

وكل علم غامض رفيع ... فإنه بالموضع المنيع
لا يرتقى إليه إلا عن درج ... من دونها بحر طموح ولجج
ولا ينال ذروة الغايات ... إلا عليم بالمقدمات

قال: وقال صالح بن عبد القدوس[5]:

لن تبلغ الفرع الذي رمته ... إلا ببحثٍ منك عن أسّه» 147و//

قلت ومن كلام الماوردي في هذا المعنى على الجملة: «واعلم أن للعلوم أوائل تؤدي إلى أواخرها، ومداخل تفضي إلى حقائقها، فليبتدىء طالب العلم بأوائلها لينتهي بها إلى أواخرها، وبمداخلها ليفضي منها إلى حقائقها، ولا

---

(1) الحجاج بن أرطأة بن ثور النخعي. ت: 145هـ ـ 762م. قاض من أهل الكوفة، كان من رواة الحديث وحفاظه، وكان يعاب بتغيير الألفاظ في الحديث، انظر: تاريخ بغداد: 8/ 230 ـ 236، وميزان الاعتدال: 1/ 458 ـ 460.

(2) في «ج»: سد، وفي «د»: سر.

(3) في «د»: متقدمة.

(4) جامع العلم: 2/ 36.

(5) صالح بن عبد القدوس الأزدي الجذامي مولاهم أبو الفضل. ت: 160هـ ـ 777م. شاعر حكيم، كان متكلماً، يعظ الناس في البصرة، له مع أبي الهذيل العلاف مناظرات، اتهم عند المهدي بالزندقة، فقتله ببغداد، عمي في آخر عمره. انظر: ميزان الاعتدال: 2/ 297 ـ 298، وفوات الوفيات: 2/ 116.

يطلب الآخر قبل الأول، ولا الحقيقة قبل المدخل فلا يدرك الآخر، ولا يعرف الحقيقة لأن البناء على غير أساس لا يبتنى، والثمر من غير غرس لا يجتنى»[1].

وسيأتي - إن شاء الله - في آداب المعلم استيفاء هذا المعنى.

المسألة الخامسة:

أنّ استحسان انضمام طلب الشعر إلى هذه البداية مقتض لكمال الاستعانة به على ما يراد بها، وهو أيضاً معنى ظاهر.

فقد تقدم[2] ما ذكره ابن الأنباري في فصل شهادة أهل التفسير باحتياجهم إلى هذه الصناعة.

وللشيخ أبي نعيم في «رياضة المتعلمين» بعد ذكر تعلم العربية لغة ونحواً: «ثم ليعرف طرفاً من الشعرِ فإنه ديوان العرب، وموروث في الأعقاب والأخلاف، باق مدحه وذمه، لازم خيره وشره.

قال: وفيه الشاهد الحاضر، والمثل السائر، والذم والامتداح، والشرح والإيضاح، وبيان غريب القرآن، ومعاني سنن الرسول ﷺ.

ثم أسند عن عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: عليكم بالشعر، فإنه يعرب ألسنتكم» اهـ.

وفيما ذكره ابن الأنباري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «الشعر ديوان العرب، فإذا خفِي عليكم[3] الحرف في القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، ارجعوا إلى ديوانه فالتمسوا معرفة ذلك منه.

قال: ومما يدل على صحة هذا، حديث حدثنيه أبي. ثم ذكر سنده إلى ابن عباس قال: تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير يعلمه العلماء، وتفسير

---

(1) أدب الدنيا: 26 ـ 27.

(2) انظر ص: 116و مخ «أ». ص415 من هذا الكتاب.

(3) في إيضاح الوقف: عليهم.

تعرفه العرب، وتفسير [لا][1] يعذر أحد بجهالته، وتفسير لا [يعلمه][2] إلا الله تعالى، 147ظ/ فمنِ ادعى علماً به فهو كاذب»[3].

قلت: ومن عناية العلماء به في باب المدح للعلم، والحض على الهداية، ما رواه الشيخ أبو عمر عن ابن أبي الخناجر[4] قال: «كنا على باب محمد بن مصعب القرقساني[5] جماعة من أصحابِ الحديثِ، وفينا رجل عراقي، بصير بالشعر، ونحن نتمنى أن يخرج إلينا، فيحدثنا حديثاً واحداً، أو حديثين، إذ خرج إلينا فقال: قد خطر على قلبي بيت من الشعر، فمن أخبرني لمن هو حدثته ثلاثة أحاديث، فقال الفتى العراقي: رحمك الله أي بيت هو؟ فقال الشيخ:

العلم فيه حياة للقلوب كما تحيا البلاد إذا ما مسها المطر

فقال الفتى: هو لسابق البربري، فقال الشيخ: صدقت، فما بعده؟ فقال:

والعلم يجلو العمى عن قَلْبِ صاحبه كما يجلّي سواد الظلمة القمر

فقال الشيخ: صدقت، وحدثه بستة أحاديث سمعناها منه»[6] اهـ.

وقد بالغ هؤلاء المحدثون في استحسان العنايةِ بالشعر، والحكايات، حتى عدوه من جملة آداب المُحَدِّثِ، فقال الشيخ تقي الدين[7] في «اقتراحه»[8]: «ومن عادتهم خَتم مجالس الإملاء بالحكايات والأشعار.

قال: فإن كانت مناسبة لما تقدم من الأحاديث فهو أحسن» اهـ.

---

(1) ساقط من «ج» و«د».

(2) في «ج» و«د»: لا يعلمها.

(3) إيضاح الوقف: 1/ 100 ـ 101.

(4) هو أحمد بن محمد بن يزيد بن أبي الخناجر الأطرابلسي (أبو علي) انظر: تاريخ بغداد: 3/ 277 (ترجمة محمد بن مصعب القرقساني).

(5) المتوفى سنة 288هـ ـ 900م. كان صاحب الأوزاعي، حدث عنه أحمد والرمادي، وخلق، وقال الخطيب: كثير الغلط لتحديثه من حفظه، ويذكر عنه الخير والصلاح. انظر: تاريخ بغداد: 3/ 276 ـ 279، و«ميزان الاعتدال»: 4/ 42.

(6) جامع العلم: 1/ 50.

(7) تقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد.

(8) الاقتراح في أصول الحديث.

تنبيه:

على تقييد استحسان طلب المعرفة بالشعر لما ذكر من المقاصد ليس على الإطلاق بل هو مقيد عندهم بما لم يشتمل على الفحش، والشنيع من الهجو.

فقال القابسي: «ولا بأس أن يعلمهم الشعر، ما لم يكن فيه فحش، ومن كلام العرب، وأخبارها، وليس ذلك بواجب عليه، كل هذا عند سحنون.

ونقل عن أبي حبيب: أكره من تعليم الشعر وتعلمه، وروايته للكبير والصغير، ما فيه ذكر الحمية والخناء 148و// وقبيح الهجاء»[1] اهـ.

قال ابن عرفة: «كراهة شعر الخمر وما بعده على الحرمة».

ثم قال: «وانظر هذا مع رواية كثير من الأشياخ «كتاب مقامات الحريري» مع فحش بعض ألفاظها. قال: ولقد أخبرني بعض ثقات أصحابي أنه رواها على إمام الجامع الأعظم ببلدنا وهو الشيخ الإمام الخطيب «أبو محمد ابن البراء»، قال: فلما انتهيت إلى الموضع الذي يتلو قوله: ـ عفا الله عنا وعنه ـ: «فَانْظُرْ عَلَى أَيِّهِمَا». امتنعت من التصريح باللفظ وكنيت؟ فقال لي: لا تكنْ وانطق بكذا، فإني كذا رويته على جدي ـ أبي أمي ـ الفقيه الشهير «أبي القاسم ابن البراء»، وكان هذا بِدويرة جامع الزيتونة.

قال: وعكس هذا أخبرني بعض أشياخي أن بعض الفضلاء نسخ بيده بعض كتب الأدب فوجد فيه مواضع غير مكتتبة، فبحث عنها فوجدها ألفاظاً فحشية» اهـ.

قال البرزلي: «الصواب في هذا ذكر الواقع في الكتاب على معنى الرواية كما فعل ابن البراء وكذا تأليف الزمخشري، غير أنه ينبه على الموضع الذي خرج فيه.

قال: ولا يفتقر في ذلك ـ في كتب الأدب ـ إلى تنبيه، لأنها إنما يقصد بها معرفة معاني الألفاظ التي وضعتها العرب، لأنه قد يحتاج إلى معرفتها فيما

---

(1) انظر: أحكام المعلمين: 301.

توجب الأحكام الشرعية، كحديث[1] ماعز[2] في اللفظة التي وقعت في البخاري لتحقيق وقوع الفعل، فاضطر إلى التصريح بها، ونحو ذلك.

قال: وأما خروج الشعر بما لا يحل، بمعنى الغناء، فهو تجويز لوقوع الفعل، فلا يلزم من جوازه حيث يروى أن يجوز حيث يخاف مفسدته».

قلت: وهذا هو الإنصاف الذي لا معدل عنه، ومن الدليل الظاهر عليه ما «رواه إسماعيل القاضي عن زياد بن حصين عن أبيه قال: رأيت ابن عباس وهو يسوق راحلته، وهو يرتجز وهو محرم، وهو يقول:

وهن يَمْشِينَ بنا هميسا إن تصدق الطير ننك لميسا

قال: فذكر الجماع باسمه، فلم يُكَنِّ عنه، قال: فقلت: يا [ابن][3] عباس، أتتكلم بالرفَثِ وأنت محرم؟!... فقال: إنما الرفثُ مَا رُوجع به النساء»[4].

قلت: ينظر إلى عدم الاكتراث بإنشاد مثل ذلك في الإحرام حتى لا يتوهم أنه يخل بحفظه، ما يحكى عن بعض العلماء أنه قيل له: إن بعضَ الناسِ يقول: ذكر الشعر ينقض الوضوء. فقال: سبحان الله! وأنشد:

قوم إذا استنبح الأضياف كلبهم قالوا لأمهم: بولي على النار[5]

---

(1) حديث ماعز ما رواه ابن عباس رضي الله عنه قال: «لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: «لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت». قال: لا يا رسول الله. قال: «أنِكْتَهَا»؟ ـ لا يكنى ـ قال: فعند ذلك أمر برجمه» قوله: لا يكنى: أي صرح ﷺ بلفظ النيك، لأن الحدود لا تثبت بالكناية، وفيه جواز تلقين المقر في الحدود، إذ لفظ الزنا يقع على نظر العين ونحوه/ صحيح البخاري: 23/ 208 ـ 209.

(2) هو ماعز بن مالك الأسلمي، أسلم وصحب النبي ﷺ، أصاب الذنب ثم ندم، فأتى رسول الله ﷺ فاعترف عنده، وكان محصناً فأمر به رسول الله ﷺ فرجم، وقال: «لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتي لأجزَتْ عنهم». انظر: طبقات ابن سعد: 4/ 324 ـ 325، والإصابة: 3/ 337.

(3) في الأصول: أبا عباس.

(4) انظر: عيون الأخبار: 1/ 321، والموافقات: 3/ 321.

(5) ذكره صاحب اللسان: ـ نبح ـ، ولم يسم قائله.

ثم قال: الله أكبر، وأحرم في الصلاة ليعلم أن هذا الشعر وإن كان من شنيع الهجو، فإنه لا ينقض الوضوء.

وقوله: «إنما يقصد بها معرفة معاني الألفاظ التي وضعتها العرب» هو الحق الذي لا توقف فيه، لأن الشاهد على ما يراد من معرفة كلام العرب إفراداً، أو تركيباً، قد لا يحفظ إلا من شعر يتضمن ما لا يحلُّ شرعاً، وإذ ذاك فالمقصود معرفة المعنى لا غير، والأعمال بالنيات، وقد نبه على هذا بعض العلماء، فقال:

«إنما يورد على معنى الاحتجاج للغة، وفيه ذكر الخنى والخمر، ولكن لم يقصد به إلا شاهد اللغة أو النحو، لا يمتنع لكثرته في كلام العرب، ونقل العلماء له خلفاً عن سلف، وما قاله ظاهر الدلالة، لكن يبقى بعد ذلك أن يقال: هل يجوز قراءة هذا النوع في المساجد أو تنزه عنه؟.

فالذي حكاه «الأبي» في «شرح مسلم»[1] عن شيخه ابن عرفة أنه كان يقول: «لا بأس بإعراب (الأشعار الستة)[2] بها، وقراءة «المقامات».

ويحكى أن «ابن البراء» إمام الجامع الأعظم كان لا يرويها به، وإنما يرويها بالدويرة لأنها ليس لها حكم الجامع.

قال: وهذا ـ والله أعلم ـ لما تضمنته من الأكاذيب» اهـ.

وقال في موضع آخر:

«أجاز الشيوخ قراءة المنطق، 149و// وكذلك الحساب إذا لم يلوث، وقراءة النحو وإعراب أشعار الستة، بخلاف قراءة المقامات لما فيها من الكذب والفحش.

---

(1) توجد منه نسخة غير تامة بمكتبة كلية آداب فاس. الطبعة الأولى: 1327هـ، مطبعة السعادة مصر.

(2) هي أشعار الشعراء الستة: امرىء القيس، والنابغة، وزياد بن عمرو الذبياني وعلقمة بن عبدة التميمي، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة بن العبد البكري، وعنترة بن شداد العبسي.

وكان ابن البراء إمام الجامع الأعظم بتونس يرويها بالدويرة منها.

قال: إذ ليس للدويرة حكم المسجد الجامع.

قلت: فيكون في قراءة المقامات في المسجد قولان: الجواز لابن عرفة، وخلافه للشيوخ. وحق لها بالمسامحة في كذبها، فإنها كما قال ابن خلكان: «قد اشتملت على شيء كثير من كلام العرب: من لغاتها وأمثالها ورموز أسرار كلامها.

قال: ومن عرفها حق معرفتها استدل بها على فضل هذا الرجل، وكثرة اطلاعه، وغزارة مادته»[1] ـ يعني الحريري ـ منشئها.

وحكى الشاري في «برنامجه» «عن الشيخ أبي محمد بن عبيد الله أنه كان كثير الثناء عليها، ويصفها بعظم الفائدة، وسرعة الانتفاع بها لمن قرأها، ويقول: إن الكتابة تتمكن لمن حفظ أقل من نصفها، كيف من أكملها»!...

انعطاف:

إنشاد الشعر على الجملة في المسجد وقع فيه خلاف.

فعن ابن حبيب رأيت ابن الماجشون، ومحمد بن سلام[2] ينشدان فيه الشعر، ويذكران أيام العرب، وقد كان اليربوعي[3] والضحاك بن عثمان[4] ينشدان مالكاً ويحدثانه بأخبار العرب، فيصغي إليهما.

وكرهه آخرون.

---

(1) الوفيات: 4/ 36.

(2) محمد بن سلام بن فرج السلمي بالولاء البخاري أبو عبد الله البيكندي. ت: 225هـ ـ 839م. من حفاظ الحديث، رحال جوَّال، كان محدث «ما وراء النهر» يحفظ خمسة آلاف حديث. له مصنفات في كل باب من علم الحديث. انظر: التهذيب: 9/ 212 ـ 213.

(3) من شيوخ مالك أو أصحابه.

(4) الضحاك بن عثمان الأسدي الخزامي المدني. ت: 180هـ ـ 796م. روى عن جده وعن مالك، وروى عنه ابنه محمد، وإبراهيم بن المنذر الخزامي وغيرهما، وكان علامة قريش بالمدينة بأخبار العرب وأشعارها، ومن كبراء أصحاب مالك. انظر ميزان الاعتدال: 2/ 325.

قال ابن بطال: «واحتجوا بأن النبي ﷺ كره أن تنشد الأشعار في المسجد، وأن تباع فيه السلع، وأن [يتحلق][1] فيه قبل الصلاة.

ثم ذكر عن [الطحاوي][2] [3] أن ذلك محمول على ما فيه الخنى والزور، أو على ما إذا غلب أهله وشغلوا به».

قلت: ترجم البخاري على جواز إنشاده في المسجد، «واقتصر في الدليل بأن أبا سلمة[4] سمع حسان بن ثابت[5] - رضي الله عنه - يستشهد أبا هريرة: أنشدك الله، هل سمعت رسول الله ﷺ 149ظ// يقول: يا حسان، أجب عن رسول الله ﷺ اللهم أيده بروح القدس، قال أبو هريرة: نعم»[6].

قال الشيخ ناصر الدين بن [المنير][7] [8] في الكلام على تراجمه[9]: «ووجه الأخذ من هذا الطريق أنه ﷺ قال: «يا حسان، أجب عن رسول الله ﷺ

---

(1) في «ج» و«د»: تخلق.
(2) في «ج»: الصحاوي.
(3) هو أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (أبو جعفر) ت: 321هـ - 933م. فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر، رحل إلى الشام سنة 268هـ، فاتصل بأحمد بن طولون، فكان من خاصته، من تصانيفه: «شرح معاني الآثار»، و«بيان السنة»، و«كتاب الشفعة»، و«المختصر في الفقه». انظر: التذكرة: 3/ 808 - 811، والشذرات: 2/ 288.
(4) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل، وقيل اسمه كنيته. ت: 104هـ - 722م. كان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث، ومن سادات قريش. انظر: التهذيب: 12/ 115.
(5) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري. ت: 54هـ - 673م. شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام مدح الغساسنة وملوك الحيرة قبل الإسلام ثم بعد إسلامه، كان شاعر النبي ﷺ. من آثاره: «ديوان شعر». انظر: الشعر والشعراء: 139 - 140، والإصابة: 1/ 326.
(6) صحيح البخاري: 4/ 112 - 113.
(7) هو أحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين بن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني. ت: 683هـ - 1284م. من علماء الإسكندرية وأدبائها، ولي قضاءها وخطابتها مرتين، له تصانيف منها: «تفسير حديث الإسراء»، «ديوان خطب»، و«الانتصاف من الكشاف»، وله نظم، وله تأليف على تراجم صحيح البخاري. فوات الوفيات: 1/ 149 - 150.
(8) في «ج» و«د»: المنير.
(9) أي تراجم صحيح البخاري.

ودعا له أن يؤيد بروح القدس»، فدل على أن من الشعر حقاً ما يؤمر به، ويتأهل صاحبه أن يكون مؤيداً ـ في [النطق] ـ[1] بالملائكة، ومن كان هذا شأنه، فلا يتخيل ذو لب أنه يحرم في المسجد لأن الذي يحرم فيه من الكلام إنما هو العبث، وما يعد في الباطل المنافي لما اتخذت له المساجد من الحق، فأما هذا النوع فإنه حق، لفظه حسن، ومعناه صدق، فهذا وجه الأخذ والله أعلم.

قال: «وبه يرتفع الخلاف، ويحمل المنع على شعر السفه، والعبث، والإجازة على شعر الفائدة والحكمة ونحو ذلك مما يحسن القصد إليه، والله أعلم».

تكملتان:

التكملة الأولى:

من استحسانهم لتعلم الشعر منضماً إلى جملة علوم العربية لما في ذلك من الفوائد المشار إليها فيما تقدم أنهم ربما سامحوا في النظر في معانيه، وإن اشتملت على الممنوع شرعاً، ولا يعدون ذلك مخلاً بمنصب الناظر فيها، وإن كان من ذوي المراتب المطالب بحفظ جلالتها كما اتفق في السؤال عن معنى بيتي حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ وهما:

«إِنّ الـتِي نَـاولـتـنِـي فـرَدَدْتـهَـا ... قُتِلَتْ، قُتِلْتَ ـ فهاتِهَا لَمْ تُقْتَلِ
كلتاهُمَا حلبُ العَصِيرِ فَعَاطِنِي ... بزجاجةٍ أرخاهما للمَفْصِلِ»[2]

وذلك أن الشيخ «جمال الدين بن هشام» لما أجرى ذكرهما في «شرحه»

---

(1) في «ج» و«د»: النظر.

(2) البيتان من قصيدة لحسان في ديوانه: 364 ـ 365، وهي من فاخر المديح، مدح بها بني جفنة من آل غسان، ملوك الشام، ومطلعها:

«أسألت رسم الدار أم لم تسأل ... بين الجوابي فالبُضيع فحومل»

وقد ورد البيت الأول في الأغاني بالرواية التالية: 9/ 280 ـ 281.

«إن التي عاطيتها فرددتها»، وفي أخرى: «إن التي عاطيتني فرددتها». وهذه الرواية توافق ما جاء في اللسان: ـ قتل ـ.

لقصيدة كعب بن زهير - رضي الله عنه - قال:

ولهذا الشعر حكاية أوردها الإمام «أبو السعادات 150و// هبة الله بن الشجري[1]» في الجزء الثاني من أماليه[2] قال:

«اجتمع قوم على شراب فتغنى أحدهم بهذين البيتين، فقال بعض الحاضرين كيف قال:

«إن الـتـي نـاولـتـنـي فـرددتـهـا»

ثم قال: «كلتاهما»، فجعلها اثنتين، فلم يدر الحاضرون، فحلف أحدهم بالطلاق ثلاثاً إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن ذلك.

قال: فسقط في أيديهم، ثم أجمعوا على قصد القاضي فيمموه يتخطون إليه الأحياء فصادفوه في مسجد يصلي بين العشاءين، فلما أحس بهم أوجز، ثم أقبل عليهم فقال: حاجَتكم؟ فتقدم أحسنهم نَفْثَةً[3] فقال: نحن - أعز الله القاضي - قوم نزعنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمة فيها بعض الشيء، فإن أذنت لنا قلنا، فقال: قل، فذكر له البيتين والسؤال، فقال: أما قوله:

«إن التي ناولتني» فإنه يعني الخمر.

وأما قوله: «قتلت» فمعناه مزجت بالماء.

وأما قوله: «كِلْتَاهُمَا حلبُ العَصير» فإنه يعني به الخمر والماء، فالخمر عصير العنب، والماء عصير السحاب، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا﴾[4]. انصرفوا إذا شئتم» اهـ.

---

(1) هبة الله بن علي الحسني العلوي البغدادي الشريف أبو السعادات المعروف بابن الشجري. ت: 542هـ - 1147م. كان إماماً في النحو، واللغة، وأشعار العرب، وأيامهم، أقرأ النحو سبعين سنة بالكرخ، وكان نقيب الطالبيين بها نيابة عن والده، له تصانيف منها: «الحماسة الشجرية»، «مختارات شعراء العرب»، و«الانتصار»، و«الأمالي الشجرية» انظر: النزهة: 404 - 406، والإنباه: 3/ 356 - 357، والمزهر: 2/ 488، وأيضاً 468.

(2) انظر: 2/ 159 - 161.

(3) نفثة: المرة من «نفث» يقال: ما أحسن نفثات فلان أي شعره أو حديثه.

(4) سورة النبأ، الآية: 14. وقد اختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ . . .﴾ =

إلا أنه نقل بعد ذلك عن ابن الشّجري تعقباً على هذا التأويل نذكره إتماماً

= فقال بعضهم: عَنَى بها الرياح التي تعصر في هبوبها، وعن ابن عباس: أن «المعصرات»: الريح، وقال آخرون: بلْ هي السحاب التي تتحلب بالمطر ولما تمطر، وقال آخرون: بل هي السماء، وأولى الأقوال عند «الطبري» في «جامع البيان» 12/ 4 ـ 6: أن يقال: إن الله أخبر أنه أنزل من المعصرات ـ وهي التي تحلبت بالماء من السحاب ـ ماء لأن الرياح لا ماء فيها فيتنزل منها، وإنما ينزل بها، وكان يصح أن تكون الرياح لو كانت القراءة: «وأنزلْنَا بِالمُعْصرات» فلما كانت «مِنَ المُعْصِرَاتِ» عُلم أنَّ المعنى بذلك ما وصفت.

وأما قوله تعالى: ﴿مَآءً ثَجَّاجًا﴾ ففي اللسان: ماءٌ ثَجُوجٌ، وثَجّاج: مَصْبُوبٌ، قوله: «قتلت» بالبناء للمجهول: أي مُزِجَت بالماء.

«وقُتِلْتَ» أيضاً بالبناء للمجهول مسند إلى ضمير المتكلم، والجملة اعتراضية، والقتل هنا للزجر. «فهاتها»، يقال: هاتَى، يهاتِي مهاتاة والهاء فيها أصليّة. ويقال: بل مبدلة من الألف المقطوعة في «آتى» «يُؤاتِي»، ولكن العرب قد أماتت كل شيء من فعلها غير الأمر بهات، فيقال: «هات يا رجل، وللاثنين، هاتيا، وللجمع: هاتوا، وللمرأة: هاتي، وهاتى: أعطى، وتصريفه كتصريف عاطى (اللسان: هتا).

كلتاهما: كلا وكلتا من الألفاظ المضافة التي يؤكد بها المعارف، وإن خرجا عن سنن التأكيد أعربا مبتدأ، وقد ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية، في حين ذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً، وتثنية معنوية، وقد جاراهم في ذلك ابن هشام في «المغني»: 223، وابن الشجري في «أماليه»: 1/ 188 ـ 189.

حلب: الحَلَب بفتحتين بمعنى «المحلوب» كالقَنَص بمعنى المَقْنُوص، وهو في الأصل: استخراج ما في الضرع من لبن، والمقصود به هنا: ما في العنب من عصير، وما في السحاب من ماء.

فعاطني: عاطى يعاطي معاطاة الرجل الشيء: ناوله إياه.

أرخاهما: القياس أن يقال: أشدهما إرخاء: إلا أنه استعمل الفعل الأصلي (رخو) فبناه منه، وهناك من اعتبره من «أرخى» المزيد، ومن ثم فهو سماعي عند قوم، مقيس عند آخرين، وقد أجاز المحققون صياغة اسم التفضيل على «أفعل» من مصدر الثلاثي المزيد في أوله همزة، فقالوا: هو «أعطاهم للدراهم»، و«أولاهم بمعروف»، و«أختي أسدى منك نصيحة»، وأرخى في البيت للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر.

ويخاطب الشاعر في البيتين الساقي الذي ناوله كأساً ممزوجة قد قتل خمرها، فدعا عليه بالقتل في مقابلة المزج، وقد أحسن كل الإحسان في تجنيس اللفظ، وهو تجنيس اشتقاقي. وفي «المحكم» قال ابن دريد: هذا مما جاء في لفظ «فاعل» والموضع: مَفْعُول لأن السحاب يَثُجُّ الماء فهو مَثْجوجٌ، ومَطَرٌ ثَجّاجٌ: شَدِيدُ الانْصِبَاب.

وفي جامع البيان: الثَّجُّ: الصَّبُّ المتتابع ومنه قوله ﷺ: «أفضل الحَجُ العَج والثَّجُ»، ويعني بالثج: صَبُّ دِمَاءِ الهَدايا.

للفائدة، وإظهاراً لبعض محاسن هذه الصناعة فقال ابن الشجري:

«ويمنع من هذا التأويل ثلاثة أشياء:

أحدها: أن كلتا للمؤنثين، والماء مذكر، والتذكير يغْلب على التأنيث كقول الفرزدق:

«لَنا قَمراهَا والنّجوم الطّوَالع»[1]

والثاني: أنه قال: «أرْخَاهُما» وأفعل يقتضي المشاركة والماء لا إرخاء فيه للمفصل.

والثالث: أنه قال: فالخمر عصير العنب، وحَسّان يقول: حلب العصير، والحلب هو الخمر، فيلزم على قوله إضافة الشيء إلى نفسه.

قال: وإنما الجواب أن المراد «بكلتا»: «الممزوجة»، و«الصرف»: «حلب العنب»، فناولني 150ظ// أشدهما إرخاء، «وهي الصّرفُ» التي طلبَها منه في قوله: «فهاتهَا لَمْ تُقْتَلِ»» اهـ.

ثم ذكر ابن هشام فوائد تتعلق بالبيتين فانظرهما في كلامه لئلا يطول الموضع بجلبها. وقد ذكر الحكاية الحريري في «درة الغواص»[2] وأنشد بعد البيتين:

---

(1) صدر البيت هو:

«أخذنا بآفاقِ السّماءِ عليكُم»

الديوان: 2/ 519.

وقد أورده ابن رشيق في العُمْدة: 3/ 93 ـ 94 «في باب الاتساع» على لسان المفضل الضبي، وهو بين يدي الرشيد، والكسائي حاضر، فسأل المفضل الأمين والمأمون عن معناه فقالا: معناه في قوله: «قمراها» تغليب المستعمل عندهم، لأن القمر أكثر استعمالاً عندهم من الشمس.

كما ذكره ابن هشام في المغني 2/ 764 ـ 765: في مسالة أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ أي الأب والأم، ومنه قول الفرزدق هذا... وقيل: إنما أراد محمداً، والخليلَ، لأنَّ نسَبه راجعٌ إليهما بوجه، وأن المرادَ بالنجوم الصحابة.

(2) انظر ص: 162 ـ 163.

«بزُجاجَةٍ رقَصَتْ بما في قَعْرِها   رقْصَ القَلُوصِ براكبٍ مُسْتَعْجِلِ»[1]

ثم قال بعد كلامه على فوائد البيتين: وليس ما اعتمده عبيد الله بن الحسين من الإسماح، وخَفْضِ الجناح، مما يقدَحُ في نَزاهتِه، أو يغض من نُبْله ونَبَاهَتِه.

ثم قال: ويضارع هذه الحكاية في وطأة القضاة المتقشفين للمستفتين، وتلاينهم في موطن اللين، ما حكي أن «حامد بن العباس» سأل «علي بن عيسى» في ديوان الوزارة عن دواء الخُمَار، وقد علق به، فأعرض عن كلامه وقال: ما أنا وهذه المسألة! فخجل حامد منه، ثم التفت إلى قاضي القضاة أبي عمر، فسأله عن ذلك فتنحنح القاضي لإصلاح ثوبه، ثم قال: قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[2]. وقال النبي ﷺ: «**استعينوا في الصناعات بأهلها**». والأعشى هو المشهور بهذه الصناعة في الجاهلية وقد قال:

«وكَأْسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ   وأُخْرى تَدَاوَيْتُ مِنْهَا بِهَا

لِكَيْ يَعْلَمَ النَّاسُ أنّي امْرؤٌ   أتَيْتُ الخَلاعَةَ مِن بَابِهَا»[3]

وتلاه أبو نواس[4] في الإسلام فقال:

«دع عنك لومي فإن اللوم إغراء   وداوني بالتي كانت هي الداء»[5]

فأسفر[6] حينئذ وجه حَامد، وقال لعلي بن عيسى: ما ضرّك يا [بارد][7]

---

(1) البيت ساقط من «درة الغواص»، والقَلُوص: الناقة الشابة الطويلة القوائم المسرعة.

(2) سورة الحشر، الآية: 7.

(3) انظر الديوان: 81 من قصيدة في المدح مطلعها:

«ألم تنه نفسك عما بها؟   بلى عادها بعض أطرابها»

(4) هو الحسن بن هانيء الحكمي بالولاء، المعروف بأبي نواس الشاعر العباسي المعروف. ت: نحو 196هـ ـ 812م. انظر تاريخ بغداد: 7/ 436 ـ 449، والوفيات: 2/ 95 ـ 104.

(5) انظر الديوان: 6، والبيت مطلع قصيدة يعرض فيها بالنظام.

(6) أسفر الوجه: أشرق وحسن.

(7) في «ج» و«د»: بادر.

أن تجيب ببعض ما أجاب به قاضي القضاة! وقد استظهر في جواب المسألة بقول الله عز وجل أولاً، ثم 151و// بقول رسول الله ﷺ ثانياً، وبيّن الفتيا، وأدّى المعنى، [وتفَصّى][1] [2] من العُهْدَةِ، فكان خجل علي بن عيسى من حامد بهذا الكلام أكثر من خجل حامد منه لما ابتدأه بالمسألة».

قلت: ويتعلق بقوله: «دَعْ عنك لومي. . .» البيت، حكاية أخرى ذكرها ابن أبي حجلة[3] عن المفضّل الضّبي[4] قال:

«دخلت على الرشيد يوماً فقال: دلني على بيت أوله أكثم بن صيفي في أصالة الرأي، وجودة الموعظة، وآخره أبقراط في معرفة الدواء، فقلت: يا أمير المؤمنين، طَوّلت علي. فقال: هو قول أبي نواس: «دَعْ عَنْكَ لَوْمِي. . .» البيت.

التكملة الثانية:

من فوائد المعرفة بهذَا النّوع من الأدب [المستمدّ][5] أكثره من علوم اللسان، ومعرفة أيام العرب، والاستحضار لنوادر أخبارها، أنّه مما يستراح إليه عند كد الخواطر، وملل النفوس بالمداومة على النظر في العلوم، وإرهاق حد الذهن في استخراج حقائقها، وقد ختم هذا المعنى ابن الجوزي فقال: «وما زال العلماء والأفاضل يعجبهم الملح، ويهشّون لها، لأنها تُجِمُّ النفس، وتريح القلبَ من كَدِّ الفكر».

---

(1) في الأصول: تقصى.

(2) تفصى: تخلص.

(3) هو أحمد بن يحيى بن أبي حجلة التلمساني (شهاب الدين، أبو العباس). ت: 776هـ ـ 1375م. أديب، ناظم، ناثر، من آثاره: «أدب الغصن»، و«أطيب الطيب» و«منطق الطير»، و«ديوان الصبابة». انظر: الدرر الكامنة: 1/ 329 ـ 331.

(4) المفضل بن محمد الضبي (أبو العباس). ت: 168هـ ـ 784م. أديب، نحوي، لغوي، عالم بالشعر وأيام العرب، لزم المهدي العباسي، وعمل له الأشعار المسماة: المفضليات من تصانيفه: «معاني الشعر»، «الأمثال»، «الألفاظ»، «العروض». انظر: الفهرست: 108، والنزهة: 56 ـ 57.

(5) في «أ»: المستمر.

ثم استظهر على ذلك بما روي فيه عن جلّة من علماء السّلف.

«فعن شعبة أنه كان يحدّث، فإذا رأى أبا زيد[1] قال: إيه أبا زيد!.

«اسْتَعْجَمتْ دارُ نُعم ما تُكَلّمنا   والدارُ لَوْ كَلَّمَتْنا ذات أخْبَار»[2]

وعن الأصمعي قال: سمعت حمّاد بن سلمة يقول: لا يحبّ الملح إلا ذكور الرجال، ولا يكرهها إلا مؤنّثهم.

وعنه قال: سمعت الرشيد يقول: «النوادر تشحذ الأذهان، وتفتق الآذان». وعنه قال: أنشدت محمد بن عمران التميمي قاضي المدينة، وما رأيت في القضاة أعقل منه:

يَا أيّهَا السائِلُ عَنْ مَنْزِلي   نزلت في الخان على نفسي 151ظ//

يغْدو عليّ الخبز من خَابز   لا يَقْبَل الرّهن ولا ينسي

آكل من كيسي ومن كسْوتي   حتّى لَقَدْ أوْبقني ضرسي

فقال: اكتبه لي، فقلت: أصلحك الله، إنما يكتب بهذا الأحداث، فقال: ويحك، اكتبه لي فإن الأشراف تُعجبُهم الملاحة.

قال: وروينا عن ابن عائشة[3] أحاديث ملاحاً [في بعضها رفث][4]، وأن رجلاً قال له: أيأتي من مثلك هذا؟ فقال له: ويحك، أما ترى أسانيدَها، ما أحد ممن رويت عنه إلا وهو أفضل من جميع أهل زماننا، ولكنكم ممن قبح باطنه، فرأى ظاهره، وإن باطن القوم فوق ظاهرهم.

---

(1) يقصد أبا زيد الأنصاري.

(2) الديوان: 202، من قصيدة للنابغة مطلعها:

«عُوجُوا فَحيّوا لنعم دمنة الدار   ماذا تحيون من نُؤي وأحجار»

(3) هو عبد الله بن محمد التميمي، أبو عبد الرحمن المعروف بابن عائشة. ت: 228هـ ـ 842م. عالم بالحديث، والسير، أديب، كما كان كريماً متلافاً، وعرف بابن عائشة لأنه من ولد عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال له: «العيشي» أيضاً. انظر: تاريخ بغداد: 10/ 314 ـ 318.

(4) ساقط من «ج» و«د».

قال: ووصف رجل من النساك عنده فقيل: هو جد كله، فقال: لقد ضيق على نفسه الرعي[1]، وقصر لها طول النهى، ولو فكها[2] بالانتقال من حال إلى حال لنفس عنها ضيق العقدة، ورجعت إلى الجد بنشاط وجدة»[3] اهـ.

ونقل قبل هذا الفصل ما يشهد لأصل معناه: «وهو أن النّفس ترتاح إلى بعض المباح من اللهو إذا ملّت، ومن الدّؤوب في الجدّ»[4].

فمنها قول النبي ﷺ بما يقتضيه حديث أمّ زرع، فقال عياض في «شرحه»[5] له: «فيه من الفقه التحدث بملح الأخبار، وطرف الحكايات، تسلية للنفس، وجلاء للقلب، قال: وهكذا ترجم أبو عيسى الترمذي[6] فقال: ما جاء في كلام النبي ﷺ في السّمر، وأدخل في هذا الباب هذا الحديث، وحديث خرافة»[7].

قال ابن الجوزي: «وعن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ [قال][8]: روّحُوا القلوبَ، وابتغُوا لها طرائفَ الحكمة، فإنها تَملّ كما يمل[9] البدن»[10].

قلت: وذكر عنه عياض[11]: «سَلُّوا هذه النفوس ساعة فإنها تصدأ كما يصدأ الحديد».

---

(1) الرعي: ما يرعى: الكلأ، وفي «أخبار الحمقى»: 19: المرعى.

(2) م.س: 19: لو فككها.

(3) م.س: 18 ـ 19.

(4) م.س: 16.

(5) انظر ص: 37.

(6) هو محمد بن عيسى السلمي الضرير، البوغي، الترمذي (أبو عيسى) ت: 279هـ ـ 892م. محدث، حافظ، مؤرخ، من تصانيفه: «الجامع الصحيح»، «الشمائل» في شمائل النبي ﷺ، «العلل في الحديث». انظر الفهرست: 339، والوفيات: 4/ 278.

(7) حديث خرافة: وهو عن عائشة قالت: حدث رسول الله ﷺ ذات ليلة نساءه حديثاً، فقالت امرأة منهن: كأن الحديث حديث خرافة، فقال: «أتدرون ما خرافة؟ إن خرافة كان رجلاً من عذرة، أَسَرَتْهُ الجنّ في الجاهلية، فمكث فيهم دهراً، ثم ردّوه إلى الإنس، فكان يحدث الناس بما رأى فيهم من الأعاجيب، فقال الناس: حديث خرافة». الإصابة: 1/ 422.

(8) ساقطة من الأصول.

(9) في أخبار الحمقى: 17. «كما تمل الأبدان».

(10) م.س: 17.

(11) في شرحه: 37 ـ 38.

«وعن أبي بكر العتكي قال: إن هذه القلوب تحيا وتموت، فإذا حَيِيت فاحملوها على النافلة 152و/ / ، وإذا ماتت[1] فاحملوها على الفريضة»[2].

وعن الزهري قال: «كان رجل يجالس أصحاب رسول الله ﷺ ويحدثهم، فإذا كَثَّروا وثَقُلَ عليهم الحديث، قال: «إن الآذان مجّاجة، وإن للقلب حمضَة، فهاتُوا من أشْعَارِكم وأحاديثِكم»»[3].

وعن أبي الدّرداء ـ رضي الله عنه ـ «إني لأسْتَجِمُّ نَفْسي ببعضِ الباطِلِ كراهية أن أحمل عليها من الحقِّ مَا يُملّهَا»[4].

وعن محمد بن إسحاق[5] قال: «كَانَ ابن عبّاس إذَا جلس مع أصحابه حدَّثَهُم ساعة ثم قال: حَمِّضُونَا، فيأخذ في أحاديث العرب، ثم يعود، فيفعل ذلك مراراً»[6].

وعن ابن إسحاق قال: «كانَ الزهري يحدث ثم يقول: هَاتوا من طرفكم، هاتوا من أشعاركم، أفيضوا فيما يخفُّ عليكم، وتتأنس به طباعكم، فإن الأذن مجَّاجَةٌ، والقلب ذُو تَقَلّب»[7]. وعن مالك بن دينار[8] قال: «كان الرجل ممن كان قبلكم إذا ثقل عليه الحديث قال: الأذن مجَّاجَة وإن للقلب حمضة، فهاتوا من طُرفِ الأخْبَارِ»[9].

---

(1) في أخبار الحمقى 17: مالت.

(2) و(3) و(4) م. س: 17.

(5) محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني. ت: 151هـ ـ 768م. صاحب السيرة والمغازي، زار الإسكندرية، وسكن بغداد ومات فيها. انظر: الفهرست: 142، والوفيات: 4/ 276 ـ 277.

(6) أخبار الحمقى: 17 ـ 18.

(7) م. س: 17 ـ 18.

(8) مالك بن دينار (أبو يحيى) ت: 130هـ ـ 747م. البصري، الزاهد، المشهور كان ورعاً يأكل من كسبه، وكان يكتب المصاحف، روى عن أنس بن مالك، وعن جماعة من كبار التابعين. انظر الصفوة: 3/ 273 ـ 288، وطبقات القراء: 2/ 36.

(9) أخبار الحمقى: 18.

وعن ابن زيد[1] قال: «قال لي أبي[2]: أنْ كان عطاء بن يسار ليحدثنا أنا وأبا حازم حتى يبكينا، ثم يحدثنا حتى يضحكنا، ثم يقول: مرة هكذا، ومرة هكذا»[3].

قلت: وروى الشيخ أبو عمر[4] «أن القاسم بن محمد[5] كان إذا كثروا عليه من المسائل قال: إن لحديث العرب، وحديث الناس نصيباً من الحديث، فلا تكثروا علينا من هذا.

وإن الأعمش قال: أخبرنا أبو خالد [الوالبي][6] [7] قال: كنا نجالس أصحاب النبي ﷺ فيتناشدون الأشعار، ويتذاكرون أيامهم في الجاهلية».

فائدة:

قال الجوهري: «الحمضة، الشَهْوة للشّيء، وفي حديث الزهري: الأُذُنُ مَجَّاجَةٌ، وللنّفْس حمْضَةٌ، قال: وإنّما أخِذت من شهوة الإبل للحمض لأنها إذا ملّت الخُلّة اشتهت الحَمض فتُحَوّلُ إليه.

قال: والحَمْضُ: ما مَلُح وأمرّ من النبات، والخُلَّة من النّبات، ما كان حُلْواً، تقول العرب: الخُلَّةُ خبزُ الإبِلِ، والحَمْضُ فاكِهَتُها»[8].

---

(1) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي المدني، روى عن أبيه، وعن جماعة. قال عنه في «الشذرات»، هو ضعيف كثير الحديث. ت: 182هـ ـ 798م، انظر الشذرات: 1/ 297.

(2) زيادة من أخبار الحمقى: 18.

(3) م.س: 18.

(4) جامع العلم: 1/ 105.

(5) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق. ت: نحو 101هـ ـ 719م. من سادات التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن جماعة من التابعين، وقال عنه مالك: كان القاسم من فقهاء هذه الأمة. انظر الحلية: 2/ 183 ـ 187، والوفيات: 4/ 59 ـ 60.

(6) أبو خالد الوالبي الكوفي. ت: 100هـ ـ 718م. اسمه هرمز، ويقال: هرم، روى عن ابن عباس، وأبي هريرة، وميمونة وغيرهم، وروى عنه الأعشى، ومنصور، وغيرهما، ثقة، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة. انظر التهذيب: 12/ 83 ـ 84.

(7) في الأصول: الوالي.

(8) الصحاح: باب الضاد ـ فصل الحاء.

وقال عياض في معنى الأمر بالإحماض كما في هذه الآثار: «أي إذا مللتم من الحديث والفقه، وعلم القرآن 152ظ// فخذوا في الأشعار، وأخبار العرب كما أن الإبل إذا ملّت ما حَلاَ مِنَ النّبت رَعَتِ الحَمض، وهو مَا مَلُحَ منه»[1].

قلت: وبعد فراغ ابن الجوزي من سرد ما نقلناه عنه أولاً قال:

«فقد بان مِمّا ذكرناه أنّ نفوس العلماء قد تسرح في مباح اللّهو الذي يكسبها نشاطاً للجِدّ، فكأنّها من الجدّ لم تزل، ثم أنشد لأبي فراس[2]:

أروّح العيش ببَعضِ القول[3] تَجَاهُلاً منّي، بِغَيْرِ جَهل!
أمزح فيه، مزح أهل الفضل والمزح، أحياناً، جلاء العقل»[4]

قلت: وأنشد الشيخ أبو عمر[5] في هذا الغرض «لأبي العتاهية واستحسنه:

لا يصلح النّفس إن كانت مصرّفة إلا التنقل من حال إلى حال»[6]

سؤال:

سراح النفوس في مثل ما أشير إليه في هذه النّقول موجب للضّحك، وقد ورد فيه ما يقتضي المخالفة لِمَا استحسنوا من ذلك وتسامحوا فيه كقوله ﷺ: «**إن الرجل ليتكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوي بها أبعد الثريا**».

جوابه:

قال ابن الجوزي: «هو محمول على أنه يضحكهم بالكذب، وقد روي

---

(1) في شرحه: 38.

(2) هو الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي (أبو فراس). ت: 357هـ ـ 968م. أديب، شاعر، فارس، من آثاره: ديوان شعر. انظر: المنتظم: 7/ 68 ـ 71. والوفيات: 2/ 58 ـ 64.

(3) في أخبار الحمقى 20: «أروح القلب ببعض هزل». . . وهي موافقة لما جاء في الديوان.

(4) م.س: 20، وانظر الديوان: 234.

(5) في جامع العلم: 1/ 105.

(6) انظر الديوان: 321 من قصيدة مطلعها:

عن النبي ﷺ في الحديث مفسراً: «ويل للذي يحدث الناس فيكذب ليضحك الناس».

قال: وإنما يكره للرجل أن يجعل عادته إضحاك الناس، لأن الضحك لا يذم قليله، فقد كان رسول الله ﷺ يضحك حتى تبدو نواجذه، وإنما يكره كثيره لما روي أنه ﷺ قال: «كثرة الضحك تميت القلب».

قال: والارتياح إلى هذه الأشياء في بعض الأوقات كالملح في القدر»[1].

قلت: مثله قول عياض: «وهذا كله ما لم يكن دائماً متصلاً، وإنما يكون في النادر والأحيان كما قال: ساعة بعد ساعة، وأما أن يكون ذلك عادة الرجل 153و// حتى يعرف بذلك، ويتخذه ديدناً، ويطرب به النّاس، ويضحكهم دأبه، فهذا مذموم غير محمود دال على سقوط المروءة، ورذالة الهمّة، وخلع بُرْد نَزاهة النّفْس، واطّراحِ رَبْقةِ الوقار، والسّمْتِ، مولجاً صاحبه في باب المجُون، والسخف، وقد عد هذا الفنّ الفقهاء فيما يقدح في عدالة الشّاهد»[2].

قلت: وهنا أمر آخر يجب الالتفات إليه، وهو أنّ المقصود بتلك الأشياء المنضمة إلى ترجمة الأدب إنما هو تهذيبُ النفس بها ليستعين بعد على ما طوقه من التكليف الشرعي، ومهما قصد بها غير ذلك، لزمها الذم لا محالة من تلك الجهة، وسلب عنه اسم الأديب في الحقيقة لا سيما مع الاتصاف بنقيض التقوى.

وقد قال منصور الفقيه[3] أنشده الشيخ أبو عمر[4]:

«مالي أفرّط فيما ينبغي مالي ... إنّي لأغبن إدباري وإقبالي»

(1) أخبار الحمقى: 20 ـ 21.

(2) في شرحه: 38 ـ 39.

(3) هو أبو المظفر منصور بن محمد الفقيه، المروزي السمعاني التميمي الحنفي، ثم الشافعي. ت: 489هـ ـ 1096م. مفسر، من العلماء بالحديث، كان مفتي خراسان، له: «تفسير السمعاني» و«الانتصار لأصحاب الحديث» و«المنهاج لأهل السنة». انظر: النجوم الزاهرة: 5/ 160.

(4) في جامع العلم: 2/ 7.

«ليس الأديب أخا الرّوا ية للنوادر والغريب
ولشعر شيخ المُحْدثيـ ـنَ أبي نواس أو حبيب
بلْ ذُو التّفَضُّل والمرُو ءةِ والعفاف هو الأديب»

المنهج الثالث:

في بيان ما يعتمد عليه من حمل قواعد العلوم على العربية وما لا يعتد به من ذلك:

قد تقدّم في باب: «منفعتها وضرورة الاحتياج إليها في الملة الإسلامية»[1] أنّ الفهم في الشريعة على الإطلاق لا يعتد به، إلا إن شهدت له بالصحة، [والجريان على قواعدها المستقرأة عند حمله عليها، وحينئذ فإن كان ذلك الحمل مشهوداً بصحته][2]، ولا يثبت إلا عند ما يكون المحمول من قواعد العلوم، والمحمول عليه منها مجتمعاً في أصل واحد، فهو الفهم المعتبر في استثماره من حمل تلك القاعدة عليها. وإنْ كان غير مشهود بصحته 153ظ// لتخلف ذلك الاجتماع، فلا يكون فهماً معتمداً عليه في ذلك الحمل، بل يكون معدوداً في جملة ما هو من ملح العلم لا من صلبه.

ومتين ما يعتبر منه على ما قرر الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في مقدمة الموافقات[3]: «أن من العلم ما هو من صُلب العلم، ومنه ما هو من ملح العلم لا من صلبِه، ومنه ما ليس من صُلبه، ولا ملحه».

أما النوع الأول:

وهو المعتمد عليه من حمل قواعد بعض العلوم على هذه الصناعة وهو بلا شك معدود من صلب العلم، فقد تقدم من أمثلته الأصلية والفرعية ما وضح

---

(1) يقصد الباب الثاني من هذا الكتاب.
(2) ساقط من «ج» و«د».
(3) انظر: 1/ 77.

به وجوب المصير إليه تحقيقاً لضرورة الاحتياج إلى هذه الصناعة، وافتقار سائر الناظرين في الشريعة إلى المعرفة بها.

لكنا نزيد ذلك إيضاحاً بذكر أمثلة تجري على نهج هذا الاعتمادِ مع تضمنها لمدرك النظر فيها بين العلماء ـ رضي الله عنهم ـ وصحة القول في بعضها، ألا ينازع فيه إلا من جهل مقاصد هذا العلم.

المثال الأول:

مسألة الرِّجلين في الطهارة، فرضها عند الجمهور: الغسل، وعند الإِمَامِية من الروافض المسح، وعند داود[1] والطبري: التخيير بين الغَسل والمسح، وعند بعض الظاهرية يجب الجمع بينهما.

ومُدْرَكُ الخلاف أن قراءةَ النصب في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[2] ظاهرها: العطف على المنصوب المتقدم، وهو الوجه، واليدان، وحينئذ فيكون حكمها: حكم ما عطفا عليه، وهو الغسل.

وقراءة الخفض ظاهرها: العطف على لفظ «بِرؤُوسِكُم»، وإذ ذاك فالمسح فيهما كما في الرؤوس.

وإذا صحت القراءتان فلا سبيل إلى الجمع بينهما بمعنى رد إحداهما إلى الأخرى إلا بترجيح مستمد من أصول هذه الصناعة منضماً إلى الاستدلال بفعله ﷺ على رأي الجمهور 154و// في وجوب غسلها، وهو المعني بحملِ هذه القاعدة الفقهية على ما تقتضيه قواعد هذه الصناعة، وقد قرروا رد قراءة الخفض الأخرى بوجوه:

أحدها: احتمال خفضها على الجوار، وإن كانت معطوفة على اليَدين لما

---

(1) داود بن علي الأصبهاني المعروف بالظاهري (أبو سليمان). ت: 270هـ ـ 883م. أول من استعمل قول الظاهر، وأخذ بالكتاب والسنة، ونفى القياس في الأحكام الشرعية، وكان أكثر الناس تعصباً للشافعي. له تصانيف عدة منها: «كتاب الإيضاح» وكتاب «أدب القاضي» و«كتاب الكافي في مقالة المطلبي». انظر الفهرست: 317 ـ 319، وتاريخ بغداد: 8/ 369 ـ 375.

(2) سورة المائدة، الآية: 6.

ورد في كلامهم من العدول عن حكم الإعراب في بعض الألفاظ اتباعاً لما يجاورها.

ففي النعت كقولهم: «هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وحقه الرفع لأنه نعت للجحر.

وفي العطف كقول امرىء القيس:

. . . «صفيف شواء أو قدِيرِ معجلِ»[1]

زعمه بعضهم وقال: كان حقه أن يقول: أو قَدِيراً مُعَجّلاً، ولكنه خفض للإتْباعِ والجوار.

وفي التوكيد كقوله:

يا صاحِ بَلّغْ ذَوِي الزّوجَاتِ كلّهم   أنْ لَيْس وَصْلٌ إذا انْحَلّتْ عُرَا الذّنَب[2]

فالتوكيد «بكلهم» لذوي، لا «للزوجات»، لكنه خفض اتباعاً للفظهن.

وأورد عليه أن شرط العدول عن مقتضى الإعراب أَمْنُ اللّبْس، وتعذّرُ إعمال مقتضى الإعراب كما في قولهم: «جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ».

فإن الخراب لا يوصف به «الضب» وإنما يوصف به الجحر، وذلك في الآية الكريمة غير حاصل إذ لا يمتنع المسح في الرّجلين كامتناع الخراب في الضب.

وأجيب بمنع توقيفه على ذلك لوروده في قول النابغة:

لم يَبْقَ إلا أسيرٌ غيرُ منفلت   أو مُوثَقٍ في حِبَال الأَسْر مَسْلوب[3]

---

(1) وصدره:

. . . «فظل طهاة اللحم من بين منضج»

وهو من معلقته. انظر الديوان: 22.

(2) البيت من شواهد المغني. ص: 761، قاعدة: أن الشيء يعطي حكم الشيء إذا جاوره. وذكر ابن هشام أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً.

(3) رواية البيت في الديوان. ص: 52 كالتالي:

«لم يبق غيرُ طريد غيرِ منفلت   أو موثق في حبال القِدّ مسلوب»

وشرحه «الأعلم» بقوله: لم يبق من بني أسد إلا رجل قد طردته الحرب، وهو مع ذلك =

فخفض «أو موثق» على الجوار، ولا لبس هناك.

الثاني: أن الغسل عند العرب يسمى مَسْحاً فتقول: تَمَسَّحْنا للصلاة، بمعنى توضَّأنا حكاه الفارسي.

وبيَّن ﷺ أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ إمْرارُ اليَدِ علَيْها مع نَقْلِ المَاءِ.

الثالث: تسليم عطفهما 154ظ// على الرؤوس لكن غسلهما إنما وجب بالسنة. قال أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: نزل القرآن بالمَسْحِ، وجاءت السنة بالغسل.

قلت: وهذا الوجه بالتحقيق أسْعَد.

وكلام ابن العربي بالغ في تقرير اعتماده، قال في «أحكامه»[1]:

«وجملة القول في ذلك أن الله سبحانه عطف الرّجلين على الرأس فقد ينصب على خلاف إعراب الرأس، أو يخفض مثله، والقرآن نزل بلغة العرب، وأصحابه رؤوسهم، وعلماؤهم، لغة وشرعاً قد اختلفوا في ذلك».

فدل على أنَّ المسألة محتملة لغة، محتملة شرعاً، لكن تُعضد حالة النّصب على حالة الخفض بأن النبي ﷺ غسل وما مسح قط، وبأنه رأى قوماً تلوح أعقابهم فقال: «**ويل للأعقاب من النّار، ووَيْلٌ للعَرَاقِيبِ منَ النّار**». فوعد بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين فدل ذلك على الوجوب بلا خلاف» انتهى المقصود منه.

[شاهده][2]: بأن النظر في المسألة من مبادئه الالتفات إلى ما تقتضيه قواعد هذا العلم وهو المراد من جلب المثال في الموضع.

= غير منفلت، يدركه النعمان إذا شاء، ولم يبق منهم غير موثق في حبال القد، وهو ما قد من الجلد، وهو الإسار الذي كانوا يشدون به الأسير.

(1) انظر: 2/ 577.

(2) في «أ»: شهادة.

حكاية:

يشهد حاصل إيرادها باحتياج نظّار العلماء إلى المعرفة بالعربية في هذه المسألة على الخصوص، وهي ما ذكره الباجي في كتاب «فرق الفقهاء»(1) له: «أنه ورد مدينة «حلب» صادراً من العراق سنة سبع وثلاثين وأربعمائة دخل جامعها، فرأى فيه [حِلقاً](2) لتلقين القرآن.

قال: فجلست منها في حلقة أجلسني شيخها إلى جانبه، فلما اطْمأن بي المجلس ساعة قلت لبعض منْ وَليني من أهل الحلقة: هل في هذا الجامع حَلْقَةٌ للفقه؟ فقال لي: نعم، فقلت: ومن شيخها؟ فقال لي: أبو عليّ ابن المعلم، ثم قامَ عَنّي، وظننته ذهب لبعض حاجته، فعاد إليّ، فقال لي: إن الشيخ أبا عليّ أعلمته بك، وهو يريد أن يقوم إليك، فعلمت أنه 155و// استدعى مسيري إليه، فقلت: بل أنا أسير إليه، وظننته من أهل العلم، فإذا هو شابٌّ متشيع على مذهب الإمامية، وأبوه رجل سنّي معلم صبيان، ويعلّمهم الكتاب على عادة تلك الجهة، وقد استولى على البلد مع قلة علمه، وسوء فهمه، وقد قرأ مع ذلك شيئاً من النحو، ويذكر بعض ما في كتاب أبي الحسن علي بن عيسى الرّبعي(3) في شرحه لكتاب الجرمي، والذي صار عنده من أصول المتكلمين في يسير جداً كان قرأ على أبي الصلاح، [يعني](4) رجل منهم أيضاً كان حظه من هذا الشأن أقل من القليل، فقمت إليه فلما قربت، قام، ورحب، وأجلسني مكانه، ثم سألني عما أنتحله، فأعلمته بأني أنتحل الفقه، فقال لبعض أصحابه: سَلُوه، فسألني رجل منهم عن الرّجلين في الطهارة هل فرضها المسح أو الغسل، فإنّ

---

(1) جاء في نفح الطيب: 2/ 69: من تصانيف الباجي: كتاب التبيين لسبيل المهتدين في اختصار فرق الفقهاء.

(2) في «ج»: خلقاً.

(3) المتوفى سنة 420هـ ـ 1029م. صاحب أبي علي الفارسي، درس الأدب على أبي سعيد السيرافي، من تصانيفه: «شرح الإيضاح لأبي علي»، و«شرح سيبويه». انظر: تاريخ بغداد: 12/ 17 ـ 18، والإنباه: 2/ 297.

(4) في «ج» و«د»: نفى.

فرضَهما عند الإمامية المسحُ دون الغسلِ؟ فقلت: إن فرضَهما عندي الغسل، فطالبَني بالدّليل، فسألته عن مذهبه ليكون الدليل بحَسَبِه، فأعلمني بأنه إمامي، فاستدللت بالآية، فاعترض السائل بشيء ضعيف جاوبته عليه، ثم أخذ الكلام أبو علي ابن المعلم، فظن أنّ هذه المسألة لا تعلق لها إلاّ بالنّحو، وأنه متفرد به، فاعترض على ما استدللت به بأسئلة مخصوصة بالنحو طوّلها، وذَيَّلها، وأبداها، وأعادها، فلما أكمل نوبته، قال لي: أعد كلامي ثم جاوبني عنه، وكان فيه عجب وزهو، وما استتم نوبته حتى كاد يجر أذياله خيلاء، وإعجاباً بها، فأعدت عليه قوله بأوعب مما أورده، ثم قلت له: هل بقي من قولك شيء لم أعده عليك؟ قال لي: لا، وما استَتَمت إعادة قوله إلا وقد ظهر التغير في وجهه، فقلت له: اسمع الآن جوابي، وأنا أطالبك بإعادته، والجواب عنه، فأخذت في نقض ما اعترض به، وبالغت في ذلك من جهة العربية 155ظ// وقد كنت أخذت مع الشيخ أبي القاسم عبد الواحد ابن برهان[1]، وكان واحد «بغداد» في العربية، فاوضته في هذه المسألة وأخذت عنه ما يتعلق بها من وجوه العربية، وأفردتها بتآليف في جزأين، فأوردت من ذلك ما يتعلق باعتراضه، وقرنْت ذلك بفصول من أحكام الجدَل، اقتضَاها اعتراضُه، فحيّرتُه، ولم يكن في هذا الباب يد، فما استوفيت النوبة إلا وقد فَاته أكثرها، فلمّا أخذ في الإعادَةِ لم يُسَاعده لسانُه، ولا جَنانه فسَامَحتُه في ذلك، وأخذ يجيب بزَعْمه عمّا ذكر من النّوبة، وفاتَه سَائرهَا إلى أن بلغ الجهد، ثم أخذت الكلام فوسعت أطْنابه، وأوردت من الفصول على سبيل الاستشهاد ما وجب، فلما استوعب النوبة قال لي: مَذْهب من تنصُر في الأصول؟ قلت: مذهب القاضي «أبي بكر محمد بن الطيب» فقال لأصحابه: سلوه عن مسألة فسألوني عن [الفناء][2] أمعنى هو أو

---

(1) عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، أبو القاسم. ت: 456هـ ـ 1064م. عالم بالأدب والنسب والعربية، كان أول أمره منجماً ثم صار نحوياً، وكان حنبلياً فتحول حنفياً، من كتبه: «الاختيار في الفقه» و«أصول اللغة» و«اللمع في النحو». انظر: تاريخ بغداد: 11/17، والإنباه: 2/ 213 ـ 215.

(2) في «ج» و«د»: الفتى.

غير معنى؟ فجاوبت السائل بمذهب القاضي «أبي بكر»، وسألوني الدليل، فاستدللت، وجرى من المراجعة فيها نحو ما تقدم، فلمّا وقع الانفصال عن المناظرةِ بانفصالِ كلامي، سألني عن البلد والمنشأ فأخبرته، وسألني عن طريقي إلى العراق فأخْبرْتُه، فلما ذكرت له أن طريقي كان من الحجاز إلى الكوفة قال لي: أراك أبا الوليد المالكي؟ قلت: أنا ذاك، فمن أعلمك بهذا؟ قال: تلميذك من أهل الكوفة أبو الفرج بن السلالي كان كثيراً ما يذكرك، وهو مقيم الآن هنا، قلت له: أرغب من يحملني إلى داره، وكنت أنزل بالكوفة بدار أبي الفرج هذا، وكانت أمه وخالته تخدمانني وهو يتولّى خدمتي فيما نشتري من السوق، وكان أبوه نعم الشيخ، فلما وصلت إلى الدار، وجدت بها أباه، ولم يكن أبو الفرج حاضراً، فأدخلني الدار، وجلست إلى أن طلب أبو الفرج 156و// فحضَر وسلّم وتحادثْنا ساعةً ثم قال: كيف دخلت؟ قلت: دخلت بغير إذن، وأعلمته صفة دخولي، يعني أن البلد على ما ذكرَ [صَدْرُ][1] الحكاية، كان لا يدخله أحدٌ إلا بإذن السّلطان إلا أنّه تيسّر له الدخول.

قال: فقال: أخاف أن يعرف بك، ولكنا نخرج ونستأذن لك، فقلت له: أريد المقام، ولعلني سأنهض بعد يومين، فقال: وفي مدة مقامك تكون في البلدة، وفي موضع حسن، وربما استدمت المقام أياماً، فخرج واستأذن لي، فأذن، ودخلت المدينة ونزلت بقرب جامعها، وذلك يوم الخميس، وكان في الجامع مجلس يجلس فيه أبو الحسن، وذكر معرفة غريبة.

قال: وكان ناسك البلد، وكان مع ذلك يتعلّق بشيء من العلم، ويذهبُ مذْهبَ الاعتزال غير أنّه عظيمُ القَدْرِ عنْدَ أهْلِ البلد، وقَدْ غلبَ على أهلِ البلدِ ومعظمهم التشيّع، فكان أعيان البلد من أصحاب السلطان، وغيرهم، يحضرون مجلسهم يوم الجمعة قبل الصّلاة وبعدها، يَحْضُره كُلّ من كان بالبلد من أهلِ العلم أيّ علم كان، وعلى أي مذْهبٍ كان، ويتكلمون في المسائل فلما كان يوم الجمعة حمَلنِي أبُو الفرج إلى ذَلِكَ المجلسِ، وأنا لا أعلم حكمَه، فإذا جميعُ

(1) في «ج» و«د»: صور.

من في الجهة ممن يتعاطَى علماً أو تخصصاً يحضُرُه، فلما قضيت صلاة الجمعة سلّم علي مَنْ قربَ مني منهم، واتفقَ أني جلست إلى جانب القاضي أبي النّجاء مسلم الصّيداوي، وكان من أهل السنّة، وحضر المجلس إنسان منْ مُتَفقِّهَة الشافعية، وهو أبو نصر الأنصاري، وكان مبتدئاً، فسألني عن كفارة اليمين قبل الحنث. فقلت: عن مالك في هذه المسألة روايتان:

إحداهما: الجواز، وهو مذهب الشافعي.

الثانية: المنع، وهو مذهب أبي حنيفة، فإن كان المتكلم لي شافعياً نصرت رواية المنع ليتحد الكلام بيننا؟ فقال لي: إنَّ المتكلم شافعي المذْهَب، فَدلّ على المنع 156ظ//. فقلت: إنّ هذا أخرج الكفَّارة قبل وجود سبب وجوبها، فوجب أن لا تجزيه كما لو أخرجها قبل اليمين، فاعترض بنقض ادّعاه على مذهب مالك، فقال: هذا ينتقض على مذهبك بإخراج الزكاة قبل الحول فإنه قد أخرجها قبل سبب وجوبها، ومع ذلك فإنّها تجزي عنك، فقلت له: لا يلزمني هذا فإني لا ألتزمه، فإن مالكاً ـ رحمه الله ـ لا يجيز إخراج الزكاة قبل الحَول، وهي مسألة مشهورة خلاف بيننا وبينكم فنشب، ولعله لم يتجه له غيره، وأبى أن ينصرف عنه، وأبى إلا اللّجَاج في إلزامه حتى جرى في قوله:

إنّكم ربّما كتمتم أقوالكم لعلمكم أنّها غير محفوظة، فخرج بذلك عن أدب العلم، فأمرت في الوقت بإحضار كتبي من تأليف القاضي أبي الحسن بن القصار، والقاضي أبي محمد بن نصر، وفيها كلها لا يجوز إخراج الزكاة قبل الحول خلافاً للشافعي، فأقبل عليه جميع أهل المجلس باللوم والتوبيخ على ما أتى من ذلك، وقالوا لي: ليس مثلك يحتاج إلى هذا، فقولك مقبول على [غير مذهبك][1] فكيف بمذهبك الذي يلزم تسليمه لك، وتكلمت في المجلس على مسألتين، ورغّب إليّ أهل العلم والحال في المقام بها، وقالوا لي: أنت مستقبل [الشتاء][2]، وليس وقت سفر، وأنت تقيم «بصور» أو غيرها إلى وقت السفر،

(1) بياض في «ج».
(2) في «ج» و«د»: الشافعي.

فاجعل مقامك عندنا. وظهر من قلق المتشيّعينَ فيها ما شاع، وبلغ السيدة بنت ابن رباب، وكانت من أهل السّنن، وقصدت مجْلسي، وبلغ الأمر الأمير «معزّ الدولة ثمال أبا علوان بن صالح الكلابي»[1] وهو صاحب «حلب» في ذلك الوقت، وكان قد أفسد مذهبه معلّم قرأ عليه، فكانت زوجه السيدة «بنت ابن رباب النميري» تروم صرفه عن ذلك، فلا تقدر عليه، فوجدت السبيل بي إليه، ورغب في أن يلقاني، فلقيته مراراً، وانصرف عن ذلك الرأي الفاسد على ما أظهر 157و// وكلمت بين يديه المخالفين، وبلغ به الميل إلى ضرب بعض الشيعة المتعصّبين علي، وأخرجهم من البلد، وظهرت كلمة السنة، وقعدت لإقراء كتاب البخاري، وحضرت السيدة المذكورة قراءة جميعه، وحَضَرَ الجَمُّ الغفيرُ من الناس بعْدَ منافرتهم له، وأنِسُوا بِمَا فيه مِنْ فضائل الصحابة، وبقيت عندهُم بقيةَ عام سبعة وثلاثين وعام ثمانية وثلاثين، وقد قرأ عليّ جَماعةٌ من أهلِ تلك الجهة، وفشت فيهم السنة، وكانت الفتوى فيها على مذهب مالك ـ رحمه الله ـ مدة مقامي بها، وبلغ ذلك القاضي أبا جعفر السّمناني[2] ـ شيخنا ـ رضي الله عنه ـ فكاتبني يقول لي:

استفتحت بلداً ما استفتحَ القاضي أبو بكر مثله، وكان بالقرب مني أبو العلاء المعري[3] الساكن بمعرة النّعمان؛ فقبض بساطه في تلك المدة إلى أن اسْتَدْعاني إلى المغرب من كان بها من الوالدة والإخوة والأهل، فخرجت منها في صدر تسع وثلاثين وأربعمائة».

قلت: كتبت الحكاية بكمال معظمها، وإن كان ما يخص الموضع منها

(1) معز الدولة المرداسي من ملوك الدولة المرداسية. ت: 454هـ ـ 1062م. انظر: الكامل: 9/ 231 و10/ 24.

(2) هو محمد بن أحمد السمناني. ت: 444هـ ـ 1052م. قاض حنفي، أصله من سمنان العراق، كان مقدم الأشعرية في وقته، وشنع عليه ابن حزم، له تصانيف في الفقه. انظر: نكت الهميان: 237.

(3) أحمد بن عبد الله التنوخي المعري أبو العلاء. ت: 449هـ ـ 1057م. الشاعر والأديب، واللغوي، والنحوي، من مؤلفاته: «سقط الزند»، و«لزوم ما لا يلزم». انظر: تاريخ بغداد: 4/ 240 ـ 241، والنزهة: 353 ـ 354، والإنباه: 1/ 46 ـ 83.

كافياً، استحساناً لاستيفاء فائدتها، واسْتحلاءً لأخبار العلماء ـ رضي الله عنهم ـ وإلى ذلك فالشيء يذكر بالشيء.

ينظر إلى رجوع هذا الأمير إلى السنة على يد أهلها، لكن بسبب كرامة ظهرت على من قصد هلاكه منهم، لوقوعه مع الحقّ، ما حكاه الشيخ الفقيه الكاتب أبو القاسم ابن رضوان(1) في سياسته»(2) قال:

«كان ملك العراق السلطان «محمد خدانبده» قد صحِبَه في حال كفره فقيهٌ منَ الرافضة الإمامية يسمى «ابن مطهر»، فلما أسلم السلطان أسلم بإسلامه التتر، زَادَ في تعظيم هذا الفقيه، فزين له الفقيه مذهب الرافضة، وفضله على غيره مع حدثان عهدِ السلطان بالكفر، وعدم معرفته بقواعد الدين فأمر السلطان 157ظ// بحمل الناس على الرفض، وكتب بذلك إلى العراقين، وفارس، وأذربيجان، وأصفهان، وكرمان، وخراسان، وبعث الرسل إلى البلاد، فكان أول البلاد التي وصل إليها ذلك: بغداد، وشيراز، وأصبهان، فأما بغداد فامتنع من ذلك «أهل باب الكرخ»(3) منهم، وهم أهل السنة، وأكثرهم على مذهب الإمام ابن حنبل ـ رضي الله عنه ـ وقالوا: لا سمع ولا طاعة، وأتوا المسجد الجامع يوم الجمعة في السّلاح، وبه رسول السلطان، فلما صعد الخطيب المنبر، قاموا إليه وهم نحو اثني عشر ألفاً في سلاحهم، وهم حماة بغداد، والمشار إليهم فيها، فحلَفُوا له أنه إنْ غيّرَ الخطبة المعتادة أو زاد فيها أو نقص منها، فإنهم قاتِلوه، وقاتِلو رسولِ الملك، ومستسلمون بعد ذلك لما شاء الله تعالى، وكان السلطان أمر أن تسقط أسماء الخلفاءِ، وسائرُ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من الخطبة ولا يذكر إلا اسم «علي» ومن تبِعَه كعمَّار بن ياسر، فخاف الخطيب من القتل، وخطب

---

(1) هو عبد الله بن يوسف البخاري المالقي ثم الفاسي أبو القاسم. ت: 784هـ ـ 1382م. فقيه، خطيب، لغوي، راوية، ناظم، ناثر. انظر: النيل: 145 ـ 147.

(2) انظر: ص: 81 ـ 83.

(3) الكرخ: من أحياء بغداد، اشتهر بالأحداث التي وقعت بين الشيعة والسنة على أيام البويهيين، معجم البلدان: 4/ 448.

الخطبة المعتادة، وفعل أهل شيراز وأصفهان كفعلِ أهلِ بغداد، فرجعت الرسل إلى الملك، فأخبروه بما جرى في ذلك، فأمر أن يؤتى بقضاةِ أهل المدن الثلاث.

فكان أول من أتي به منهم القاضي مجد الدين - قاضي شيراز -، والسلطان إذ ذاك بموضع يعرف بقراباغ وهو موضع مصيفه، فلما وصل القاضي أمر أن يرمى به إلى الكلاب، وهنَّ كلاب في أعناقها السلاسل، معدة لأكل بني آدم، فلما أرسلت الكلاب على القاضي مجد الدين، ووصلت إليه، بَصْبَصَت إليه، وحَركَت أذنابها له، ولم تهجه بسوء، فبلغ السلطان ذلك، فخرج من داره حافي القدمين، فأكب على رجلي القاضي وقبلهما، وأخذ بيده، وخلع عليه جميع ما كان عليه من الثياب، وهي أعظم كرامات السلطان عندهم، وإذا خلع ثيابه 158و// كذلك على أحد، كان شرفاً له، ولبنيه، وأعقابه، يتوارثونه ما دامت تلك الثياب، أو شيء منها، ورجع السلطان عن مذهب الرفض وكتب إلى بلاده أن يقرَّ الناس على مذهب السنة والجماعة، وأجزل العطاء للقاضي، وصرفه إلى بلده مكرماً معظماً، وأعطاه في جملة ما أعطاه مائة قرية من قرى جمكَان، وهو خندق بين جبلين طوله أربعة وعشرون فرسخاً، يشقه نهر عظيم، وذلك بشيراز».

المثال الثاني:

مسألة الرأس في الطهارة: فإن «الشافعية» ترى جواز مسح بعضِه بناءً على أن «الباء» في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ تفيد التبعيض، قالوا: لأنها إذا دخلت على مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه، تعين فيها معنى التبعيض، فإنك تقول: «مسحت رأسي» و«مسحت برأسي»، فإذا لم تدخل اقتضى مسح جميعه، وإذا دخلت اقتضى مسح البعض.

قال الإمام فخر الدين[1]: «ومنهم نحن نعلم بالضرورة الفرق بين أن

---

(1) في تفسيره: 11/ 160.

نقول: «مسحتُ يدي بالمنديل والحائط» وبين أن نقول: «مسحت المنديل والحائط» في أن الأول: يفيد التبعيض، والثاني: يفيد الشمول، وعورضوا بأمور:

أحدها: إمكان كونها زائدة لأن معنى الزيادة محتمل، إذ يقال: مسحت رأسي، ومسحت برأسي على معنى واحد.

الثاني: أن ابن جني أنكر كون الباء للتبعيض وقال: «إنه شيء لا يعرفه أهل اللغة». قال في «سر الصناعة»[1]: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي من أن الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثَبَتٌ».

الثالث: إمكان كونها للإلصاقِ، وكأنه إلصاق المسح بالرأس، وهو المعنى الذي وضعت له في الأصل.

قال سيبويه: «وباء الجر إنما هي للإلصاق والاختلاط».

الرابع: ما يلزم على إفادتها للتبعيض في آية الوضوء أن يفيده كذلك في آية التيمم. وقد أورد ذلك على الشافعي ولم يجب عنه.

فحكى عياض[2] عن «ابن عبد الحكم» قال:

«قلت للشافعي: لأي شيء أخذتم أنه إذا مسح الإنسان بعض رأسه، وترك بعضه أنه يجزيه؟ قال: من سبب الباء الزائدة، قال الله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ ولم يقل «رُؤُسَكُم». قال: قلت له: فأي شيء ترى في التيمم إذا مسح الإنسان بعض وجهه، وترك بعضاً، قال: لا يجزيه.

قلت: ولِمَ؟ وقد قال الله تعالى: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُۚ﴾[3] قال: فسكت».

---

(1) انظر: 1/ 139.

(2) انظر: المدارك: 4/ 161 ـ 162.

(3) سورة المائدة، الآية: 6.

وأجابوا عن **الأول**: أن الزيادة على خلاف الأصل، فلا يصار إليها ما وجد عنها مندوحة وقد وجدت بأن تكون للتبعيض.

وعُورِضوا براجحيةِ الزيادة للتوكيد من جهة الاتفاق على ثبوتها في الكلام، ولا كذلك التبعيض فإنه منكر عند الجمهور من علماء اللسان.

قال القرافي: «وحَمْلُ كتاب الله تعالى على المجمع عليه أولى من المختلف فيه فضلاً عن المنكور».

وعن **الثاني**: بأن قول ابن جني شهادة على النفي، وقول من أثبت التبعيض بها شهادة على الإثبات، وهي مقدمة على شهادة النفي.

ودُوفِعُوا بأن الشهادة على النفي ثلاثة أقسام: معلومة نحو: أن العرب لم تنصِبِ الفاعلَ، وترفع المفعول، بل عكست.

وظنية على استقراءِ صحيح كقولنا: ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها ضمة.

وشائعة: غير محصورة كقولنا: «لم يطلق زيد امرأته في هذه السنة». من غير دليل يدل على ذلك فهذا هو المردود، والأولانِ مقبولان.

قال القرافي: «وكلام ابن جني من الثاني، فيقبل لأنه شديد الاطلاع على لسان العرب، فله الحكم بالنفي ظاهر، كما يقول المحدثُ: هذا لم يرد في السُّنة النبوية، بناء على تمكن اطلاعه 159و// وجودةِ استقرائه.

قال: والسر أن الشهادة على النفي مقبولة في النفي لمحض المعلوم والمظنون دون غيرهما».

وعن **الثالث**: أن كونها للإلصاق لا ينافي إفادتها للتبعيض، لأن معنى الإلصاق هو الأصل فيها كما تقدم، ودخول ما سواه من المعاني عارض بعد ذلك.

قلت: وإذا أمكن البقاء مع الأصل والعدول عنه لغير متحقق الثبوت في الموضع لا ينبغي ارتكابُه.

وعن الرابع: «فإن الأصل في «آية التيمم» أن يكونَ فيها التبعيض حاصلاً لولا معارضته بما دل على وجوب مسح جميع الوجه من السنة والإجماع، ولم يثبت ذلك في محلّ النزاع»، قاله الإمام فخر الدين.

وعورض بأن السنة على هذا التقدير تكون معارضة للكتاب، وعلى غيره لا تكون معارِضة بل مبيِّنة مُؤكِّدة وعدم التعارض أولى.

تعريف:

تباين الناس في هذا الموضع تبايناً عظيماً:

ففريق منهم يثبت للباء معنى التبعيض، ويجعل منه هذا المحل وغيره على الجملة، وساعدهم على ذلك من علماء اللسان الأصمعي والفارسي في بعض كتبه، وابن قتيبة، وابن مالك من المتأخرين.

قال ابن هشام: «قيل: والكوفيون»[1]. وجمهورهم على إنكار إفادتها له، و«ابن العربي» من أشدهم في ذلك تشنيعاً وملاماً.

قال في أحكامه[2] ما نصه: «ظن بعض الشافعية، وحشوية النحوية، أن الباء للتبعيض، ولم يبق ذو لسان رطب إلا وقد أفاض في ذلك حتى صار الكلام فيه إخلالاً بالمتكلم، ولا يجوز لمن شدا طرفاً من العربية أن يعتقد في الباء ذلك» اهـ.

ولا يحصى من النحاة من يقرب كلامه من هذا الإنكار.

ثم قال: بعد كلام يسير: «وقد طال بي القول في هذا الباب، وترامت فيه الخواطر في المحاضر حتى أفادني بعض أشياخي 159ظ// في المذاكرةِ والمطالعةِ، فائدة بديعة وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ﴾ يقتضي ممسوحاً، وممسوحاً به، والممسوح الأول هو ما كان، والممسوح الثاني هو الآلة التي بين

(1) انظر: المغني: 111.

(2) انظر: 2/ 571 ـ 572.

الماسح والممسوح كاليد، أو المحصل للمقصود من المسح، وهو المنديل، وهذا ظاهر لا خفاء به.

قال: فإذا ثبت هذا فلو قال: «وامْسَحُوا رُؤُوسَكُم» لأجزأ المسح باليد إمراراً من غير شيء على الرأس لا ماء ولا سواه، فجاءت بالباء لتفيد ممسوحاً به وهو الماء فكأنه قال: «وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ الماءَ» من باب المقلوب، والعرب تستعملها، أنشد سيبويه[1]:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ ومَسَحت باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثْمِدِ

واللِّثة: هي الممسوحة «بعصف الإثمد» فقلب، ولكن الأمر [بين][2] والفصاحة قائمة.

وإلى هذا النحو أشار أبو حنيفة في شرطه الرفع بالثلاث الأصابع أو الأربع، فإنه قال: «لا بد أن يكون هنالك ممسوحاً به لأجل «الباء» فكأنه قال: «وامْسَحُوا بأكفِّكُم رؤوسكم»، والكف: خمس أصابع، ومعظمها ثلاث وأربع، والمعظم قائم مقام الكل على مذهبه في أصول الشريعة، ففطن أن إدخال «الباء» لمعنى، وغفل عن أن لفظ المسح يقتضي اليدَ لغة وحقيقة، فجعل فائدة الباء: التعلق باليد، وهذه عثرة لفهمه لا [يقالها][3]، ووفق الله هذا الإمام الذي أفادَني هذه الفائدة فيها، والله ينفعني وإياكم بها برحمته» انتهى على بعض تلخيص.

ولا يخفى ما في أول هذا الكلام وآخره من التحامل الزائد على ما كان يحتاج إليه في تقرير مختاره، والموضع محتمل لأكثر من هذا، والغرض كما

---

(1) في الكتاب: 1/ 27 وقد نسب البيت إلى خُفاف بنِ نُدْبَةَ السلمي. قوله: كَنَواحِ، أراد: كنواحِي ريش، فحذف الياء، يصف شفتي المرأة، فشبههما بنواحي ذلك الريش في الرقة واللطف والحُوَّة. (سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى سواد). وعصف الإثمد: ما سحق منه. ومراده مسحتِ اللثتين بعَصْف الإثمد... وانظر: المغني: 112 حيث قال: «يقول إن لثاتك تضرب إلى سمرة فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد»، فقلب معمولي مسح.

(2) ساقط من الأصول.

(3) في «أ»: لا لغاء لها، وفي «ج» و«د»: غير واضحة.

تقدم بيان صحة الحمل لبعض مسائل العلوم على قواعد العربية وبهذا المقدار في هذه المسألة يظهر ذلك.

فائدة:

يطلق العلماء كثيراً لفظ «الحشوية» 160و// على من يسترذلون دلائل اعتقاده، وأكثر ما يطلقون ذلك على ضعفاء المبتدعة ورذَالهم.

قال القرافي: في «شرح المحصول»: «من المشايخ من يرى أنه لفظ يقال بسكون الشين لأن منهم المجسمة، والجسم محشو، فهم ينسبون للحشو ـ بسكون الشين ـ، وفيهم من يقول: الحَشَوية ـ بفتح الشين ـ، ويقول: سبب هذا الاسم أن الحسن البصري كانوا في حلقته فوجد كلامهم ساقطاً، وكانوا بين يديه فقال: رد هؤلاء «لحشَا الحلقة»: لجانبها، والجانب يسمى: حشا، ومنه الأحشاء: لجوانب البطن، والنسبة إلى «الحشا»: حشوية، كرحى، ورحوي، قال: وهذا هو أظهر القولين».

المثال الثالث:

قضية منع المحدث من مس المصحف الكريم.

يستدل العلماء القائلون بذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾(1).

والاستدلال موقوف على ما يحتمله النظر في الآية الكريمة على مقتضى القواعد العربية.

قال ابن الفخار في «مسائله النحوية»، ومن خط الأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمهما الله ـ نقلته: «الضمير في «يَمَسُّهُ» يحتمل أن يكون ضمير الكتاب لأنه أقرب مذكور، وأن يكون ضمير القرآن لأنه هو العمدة في كون الكتاب مكنوناً مصوناً، فإن كان ضمير الكتاب كانت «لا» حرف نفي، والجملة

(1) سورة الواقعة، الآيات: 77 ـ 79.

المصدرة بها مجرورة المحل على الصفة للكتاب، وهو إذ ذاك خبر عن الملائكة.

وعلى هذا أخذه مالك ـ رضي الله عنه ـ في «الموطأ» لأنه فسرها بهذه الآية: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝١٤ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[1].

قلت: وذكر مع ذلك أنه أحسن ما سمع في تفسير الآية.

قال: وكون هذه الصفة لمجرد المدح أوله، أو لرفع الاشتراك مبني على تعيين الموصوف المحذوف فإن قدرته: «لا يَمسُّهُ إلا الملائكةُ المُطَهَّرُونَ» جاء منه الأول، وإنْ قدَّرته بالأشخاص، أو الذوات 160ظ// جاء منه الثاني.

قال: ولا ينقدح لي الآن على هذا المأخذ أن يكون «لا يمسه» نهياً، فيكون غير الملائكة من الآدميين، وغيرهم، منهياً عن مس الكتاب المكنون الذي فوق السماء السابعة، وهو اللوح المحفوظ، لأن التكليف لا يكون إلا بمكتسب مقدور.

وترك الآدميين والشياطين مس الكتاب المكنون فوق السماء السابعة ليس من اكتسابهم فيترتب على الانتهاء أو الإقدام ثواب أو عقاب، وإن كان ضمير «القرآن» جاز أن يكون خبراً على معنى الإلزام أي: «لاَ يَمَسُّهُ شَرْعاً إلاَّ المُطَهَّرُونَ» فإن مسه غير طاهر، لم يكن ذلك مساً شرعياً، وإنما هو ارتكاب لما تضمنه الخبر الشرعي أنه لا يكون، فلن يكون أبداً، ويجوز أن يكون نهياً، ويكون الفعل إذ ذاك على لغة الفصحاء من بني تميم لأنهم [يتركون][2] الإتباع لما قبل، ويَعْدِلُون إلى ما يستحقه ضمير المذكر الغائب، ولو كان على اللغة الحجازية لكان «لا يمسه» على الأصل، فيكون أثراً لأمن الجزم ظاهراً.

ولما جاز ذلك على اللغة التميمية، وجب إدغام السين في السين بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، فلما التقى ساكنان وجب أن يحرك منهما الثاني ليتأتى إدغام الأول فيه، فحرك بالضم اعتباراً بواو الضمير.

---

(1) سورة عبس، الآيات: 13 ـ 16.

(2) في «ج» و«د»: يرتكبون.

«فالحركة» على هذا حركة التقاء الساكنين، وكونها «صفة» إنما هو لأجل واو الضمير، وأما على أن «لا» نافية، فالضمة إعراب أثر رافع المضارع، و«الضمة» على الوجهين لرفع الاشتراك.

وأما الجملة على هذا المأخذ الثاني، فهي مستقِلة لا موضع لها في الإعراب لتعذر الوصف». انتهى على اختصار لبعض كلامه.

تنبيه على وهم:

زعم القاضي منذر بن سعيد في «تفسيره»: «أنه لم يرد بقوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾ النهي عن أن يمس القرآن من ليس بطاهر، ولو أراد ذلك لكان الخطاب 161و// لحناً، لأنه لو أراد الأمر لقال: «لا يَمَسَّه» بفتح السين، وتشديدها، و«لا يمسَّنَّه» و«لا يَمْسَسْهُ» أو نحو هذا مما يدل على التحريم».

قال ابن الفخار: «انظر إلى هذا الإمام على جلالة قدره، كيف غفل عن هذا الأصل من العربية، وبناه على ما لم يحط به علماً لأن الله تعالى لم يرد النهي بقوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾، مع إجماع النحاة على أن ترك الإتباع لما قبل، والعدول عنه إلى حكم ضمير الغائب، لغة الفصحاء من بني تميم، وبالله التوفيق، نسأله تعالى أن يوزعنا شكر ما علمنا.

قال: فلو لم يكن من شرف العربية إلا التنبيه على هذه المسألة بعد معرفة أصلها، لكان كافياً، لأنه ارتهن بضم السين على معرفة إرادة الله تعالى» اهـ.

قلت: ومن نمط هذه الغفلة، رَدُّ بعض القاصرين على مالك ـ رحمه الله ـ فيما تقدم في قوله: «أحسن ما سمعت في هذه الآية ـ يعني قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ ـ أنها بمنزلة آية ﴿عَبَسَ﴾.

فقال: «إنما كان ينبغي له أن يقول هذه الآية على الخبر، ولا يقول: «أحسن ما سمعت في هذا»، لأن هذا يقتضي أنه يمكن غيره، ولا يمكن غيره لأنه مرفوع».

قال ابن أبي الربيع في «بعض كتبه»: «وجهل هذا القدر من العربية، يعني

أنه محتمل أن تكون الآية تقتضي النهي بناء على مجيئها على لغة بني تميم كما تقدم».

تنظير مكمل:

يَنْظُر إلى لهج الشيخ بمعرفة مراد الله تعالى في هذه المسألة من جهة صناعة العربية لهج صاحبه الأستاذ أبي عبد الله البلنسي[1] ـ رحمهما الله تعالى ـ بالوقوف على حكمة ثبوت لفظ الشهر في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[2]، وسقوطه من قوله ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَاناً واحْتِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وهو يرجع إلى المعرفة بمراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من خطابهما.

قال في كتابه «صلة الجمع وعائد التذييل 161ظ// لموصول كتابي الإعلام والتكميل»: «إن قلت: ما الحكمة في إثبات «لفظ الشهر» في الآية، وإسقاطه من الحديث، وما الفرق بينهما؟

قال: فالجواب أن في إثباته في الآية فائدتين:

إحداهما:

أن القاعدة أن أسماء الشهور كمحرم وصفر ورمضان، إذا وقع الفعل عليها تناول جميعها، وانتصب انتصاب المفعول على السعة، ولا تكون ظروفاً مقدرة بـ«في» لأنها لا أصل لها في الظرفية، لأنها أعلام، فلو قال تعالى: «رَمَضَانُ الذِي أُنْزِلَ فيه القرآنُ» لاقتضى اللفظ وقوع الإنزال في جميعه، وإنما أنزل في ليلة واحدة منه، في ساعة منها، فكيف يتناول جميع الشهر، فكان ذكر الشهر الذي هو علم، موافقاً للمعنى كما تقول: «سرت شهر كذا» فلا يكون السير متناولاً لجميع الشهر.

---

(1) هو محمد بن علي الأوسي المعروف بالبلنسي أبو عبد الله. ت: 782هـ ـ 1380م. من علماء غرناطة، مفسر، من مصنفاته: «تفسير القرآن». انظر: الإحاطة: 38 ـ 39، والنيل: 270.

(2) سورة البقرة، الآية: 185.

الفائدة الثانية:

أن في ذكر الشهر تبييناً للأيام المعدودات، لأن الأيامَ تتبين بالأيام وبالشهر ونحوه، ولا تتبين بلفظ «رمضان»، لأنه لفظ مأخوذ من مادة أخرى، وهو علم.

يريد: أنه مشتق من الرّمض: وهو شدة الحر في الزمان الذي علقته هذه التسمية.

قال: وأما قوله ﷺ: «منْ قامَ رمضانَ...» فالفائدة في إسقاط «الشهر» منه تناول القيام جميع الشهر، فلو قال ـ عليه السلام ـ من قام «شهر رمضان» لصار ظرفاً مقدراً بفي، ولم يتناول القيام جميعه، فـ«رمضان» في هذا الحديث مفعول على السعة، مثل قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[1].

وقد اتضح الفرق بين الحديث والآية.

قال: فإن فهمت فرق ما بينهما بعد تأمل ما ذكرنا لم تعدل عندك هذه الفائدة جميع الدنيا بِزَوْبَرِهَا، والله المستعان على واجب شكرها» اهـ.

وقوله: بِزَوْبَرِهَا: يعني: بأجمعها.

قال الجوهري[2] عن أبي زيد: «يقال: أخذت الشيءَ بزَوْبَرِهِ، وبزَأبَرِهِ، وبزَغْبَرِهِ: إذا أخذته كله ولم تدع منه شيئاً» 162و//.

المثال الرابع:

مسألة المرفقين والكعبين في إدخالهن في الطهارة.

فإن مدار الخلاف في ذلك تردد علماء اللسان في كلمة «إلى» على الجملة، هل يدخل ما بعدها فيما قبلها؟

وحصاه ابن هشام: «بأنها إذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو:

---

(1) سورة المزمل، الآية: 2.

(2) الصحاح: باب الراء فصل الزاين.

«قرأت القرآن إلى آخره». أو خروجه نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1]، ونحو: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[2] عمل بها، وإلا فقيل: يدخل إن كان من الجنس، وقيل: يدخل مطلقاً، وقيل: لا يدخل مطلقاً.

قال: وهذا هو الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول، فيجب الحمل عليه عند التردد»[3]. والله أعلم.

قلت: توقف ابن الضائع في هذه «الأكثرية» فإنه قال: «الظاهر من اللغة أنه قد يعبر عن منتهى الشيء بالجزء الآخر منه.

وقد يعبر عنه بأول جزء من المتصل به، وبحسب ذلك يدخل في الأول ولا يدخل، فإن دل دليل على أحدهما تعين، وإلا كان محتملاً إلا أن ينقل أحد من أهل اللغة أن الأكثر في اللغة أحدهما فيترجح الحمل عليه.

ثم قال: قيل في «إلى» أن الأكثر فيها [ألاَّ][4] تدخل، والأكثر في «حتى» أن تدخل» اهـ.

إذا عرفت هذا فاعتقاد دخول ما بعدَ «إلى» في المسألتين على مقتضى النظر اللغوي موجب لإدخال المرفقين والذراعين في الطهارة، زائداً على اعتبار مُرَجحات أُخَرَ، واعتقاد عدم الدخول اعتبره في الآية الكريمة من وجه آخر، وهو أن تكون «إلى» غاية للمتروك لا للمغسول.

وقرره القرافي في «شرح المحصول»: «بأن القاعدة: أن المغيّا يجب ثبوته قبل الغاية وتكرره إليها: «كسِرت من مصر إلى مكة». فالسير الذي هو المغيا قد ثبت قبل مكة وتكرر إليها، وهاهنا المغيا هو غسل جملة اليد، لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ واليد: اسم للجملة، وثبوت غسل كل 162ظ// اليد قبل المرفق

---

(1) ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ ...﴾ سورة البقرة، الآية: 187.

(2) ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ سورة البقرة، الآية: 280.

(3) المغني: 78.

(4) في «ج»: لا تدخل، وفي «د»: عدم الدخول.

محال، فتعين ألا يكون هو المغيا، ويتعين أن يكون العامل في قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ فعلاً مضمراً، وهو المغيا، تقديره: اتركوا من إباطكم إلى المرافق، «فإلى» غاية للمتروك لا للمغسول، للقاعدة المتقدمة»[1].

قلت: حكى هذا ابنُ العربِي عن القَاضِي عَبْد الوهاب[2] قال: «وما رأيته لغيره». ثم قرره بما يرجع إلى هذا فقال: «وتحقيقه أن قوله تعالى: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾ يقتضي بمطلقه من [الظفر][3] إلى المنكب. فلما قال: «إلى المَرْفِق» أسقط ما بين المنكب والمرفق، وبقيت المرافق مغسولة إلى [الظفر][4].

قال: [وهذا][5] كلام صحيح، يجري على الأصول لغة ومعنى»[6] اهـ.

المثال الخامس:

زعم بعض الناس أن الدعاء بـ«يا الله» لا يجوز، وجعل من مدرك عدم الجواز ما تقرر في هذه الصناعة، من امتناع بين «يا» و«الألف» و«اللام».

حكى ذلك «الباجي» في «فرق الفقهاء» له، ونص ما ذكر من ذلك، وبه يتضح ما وقع في المسألة: «وقد كنت يوماً في مجلسي «بمرسية» فدخل عليَّ شيخ كان يحضر مجلسي على وجه التبرك بحضور مواضع العلم، ومكاثرة [أهلها][7]، يسمى: جعفر [بن البيان]؟[8]، وكان رجلاً صالحاً عفيفاً. فقال لي: يحل لأحد أن يقول: يا الله، اغفر لي؟

ولم أظن أن أحداً يسمعني، فإذا بقائل يصيح في، ويقول لي: لا يجوز أن

---

(1) ووارد أيضاً في شرح التنقيح: 370 ـ 371 مع بعض اختلاف.
(2) ذكر «القاضي عبد الوهاب»: أن المرافق حد الساقط لا حدّ المفروض. انظر الأحكام: 2/ 565.
(3) و(4) في «ج» و«د»: الظهر.
(5) في «ج» و«د»: هو.
(6) الأحكام: 2/ 565.
(7) في «د»: بياض.
(8) في «أ»: البيان، وفي «ج» و«د»: بياض.

تقول مثل هذا، فنظرت فإذا الهوزني[1] فقلت له: ما قلت إلا «يا الله اغفر لي»! ولم أزل أقوله مذ فهمت الدعاء، وما أنكر علي، فقال لي: لا يجوز أن تقول: «يا الله» بوجه، فقلت للرجل: إنك ربما لم تفهم ما قال، وربما أنك عليك غير هذا، فإن الدعاء بهذا اللفظ جائز، فلما بلغه ذلك من قولي زاد في اللجاج والعناد، وأظهر التعجب من خطئي في هذه المسألة، وهذا اللفظ مما تمنعه 163و// الشريعة واللغة.

فأما الشريعة قال: فإن مالكاً منع في «المستخرجة»[2] الدعاء «بيا الله» وتوقف في الدعاء «بيا رحمان».

وأما اللغة: فإن أهل العربية مجمعون على أنه لا يجوز إدخال حرف النداء على اسم فيه الألف واللام، وأعاد في هذا وأبدى، وكرر، وشنع، وألف في المنع من ذلك أوراقاً، فلما نقل إلى المجلس أخرجت «كتاب الصلاة» وكتاب «الجامع» من «المستخرجة»، ونص فيه في رواية ابن لبابة[3]: سئل مالك عن الرجل يدعو في الصلاة فيقول: يا الله، يا رحمان، فقال: [يقول: يا رحمان، ثم قال: واللهم أبين عندي».

وأما رواية أبي محمد ابن أبي زيد فنص في روايته في هذه المسألة: سئل مالك عن الرجل يدعو في الصلاة فيقول][4]: يا الله، يا رحمان، واللهم أبين عندي.

---

(1) هو أبو حفص عمر بن حسين الهوزني. ت: 460هـ ـ 1068م. من أهل إشبيلية كان متفنناً في علوم كثيرة، وله مع فقهه وروايته الحديث، نظر في علوم قديمة، مع أدب صالح، وشعر حسن، رحل إلى المشرق وحج وروى كتاب الترمذي، قتله المعتضد بن عباد بإشبيلية بيده. انظر: المدارك: 8/ 156 ـ 157، والصلة: 402 وقد ذكر أن اسمه عمر بن حسن.

(2) جمعها القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد العتبي، أكثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة، وكان يؤتى بالمسألة الغريبة فإذا أعجبته قال: أدخِلُوها في «المستخرجة».

(3) هو محمد بن يحيى بن لبابة. ت: 330هـ ـ 942م. كان فقيهاً مقدماً، يميل إلى مذهب مالك بن أنس، وله فيه كتاب سماه: «المنتخب». انظر: الجذوة للحميدي: 98، والديباج: 2/ 200، وذكر أنه توفي سنة: 336هـ.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «أ».

واختصره في «النوادر»[1]: «قيل لمالك: فيقول في دعائه: يا الله، يا رحمان، قال: نعم، واللهم أبين عندي، وبما دعت به الأنبياء».

وفي رواية الشيخ أبي الوليد ابن ميقِيل[2] من طريق ابن لبابة أيضاً: «سئل مالك عن الرجل. يدعو في الصلاة فيقول: يا الله، يا رحمان. فقال: يقول: يا رحمان ثم قال: اللهم أبين عندي.

وأخرجت من كتب النحو ما عسى أن يوجد في ذلك الوقت بالجهة التي كنت فيها، كـ«كتاب سيبويه»، وكتاب «الأغفال»[3] لأبي علي الفسوي، وكتاب «علي بن عيسى الرماني»[4]، وكتاب «أبي إسحاق الزجاج»[5]، وكتاب «أبي القاسم الزجاجي»[6]، وكتاب «أبي جعفر النحاس»، وكتاب «أبي الحسن بن كيسان»[7]، وكتاب «أبي بكر ابن السراج»، وفي جميعها النص على جواز الدعاء

---

(1) النوادر والزيادات على المدونة لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد. مخ القرويين رقم 793.

(2) هو محمد بن عبد الله البكري. ت: 436هـ ـ 1044م. من أهل مرسية ولازم مدة قرطبة، كان عالماً بالحديث، وباللغة، والنحو، والشعر، والقراءات. انظر: المدارك: 8/ 34، والصلة: 527، وفيها (ابن ميقل).

(3) «كتاب الأغفال» فيما أغفَلَه الزّجاجُ من المعاني، لأبي علي حسن بن أحمد الفارسي، ويعرف بالفسَوي، وقد تقدمت ترجمته في ص: 7. انظر: الإنباه: 1/ 273 ـ 274، والكشف 1/ 131.

(4) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني. ت: 384هـ ـ 994م. من كبار النحويين، كان متفنناً في علوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة. له تصانيف منها: «كتاب النكت في إعجاز القرآن» وكتاب «شرح سيبويه» وكتاب «شرح معاني الزجّاج»... انظر: النزهة: 318 ـ 319، والإنباه: 2/ 294 ـ 296.

(5) إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. ت: نحو 310هـ ـ 922م. النحوي اللغوي المفسر، كان من أصحاب المبرد. له من الكتب: «معاني القرآن»، و«الاشتقاق»، و«العروض»، و«مختصر النحو»... انظر: طبقات الزبيدي: 111 ـ 112، والإنباه: 1/ 159 ـ 166.

(6) عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي. ت: نحو 337هـ ـ 949م. نحوي، لغوي، من تلاميذ الزجاج، من تصانيفه: «الجمل الكبرى في النحو»، و«اللامات في اللغة»، و«شرح مقدمة أدب الكاتب»، و«الإيضاح في علل النحو». انظر: الزبيدي في طبقاته: 119، والإنباه: 2/ 160 ـ 161.

(7) محمد بن أحمد بن كيسان. ت: 299هـ ـ 912م، كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. وله تصانيف منها: «المقصور والممدود»، و«المهذب في النحو». انظر: طبقات الزبيدي: 153، والنزهة: 235.

«بيا الله» وإن كان لا يجوز أن ينادى ما فيه «الألف» و«اللام» وغيره على لغة شاذة.

فلما نقل إليه ما ظهر من ذلك زاد في العناد واللجاج وقال: هذا كله خطأ وتمويه، والذي نقلته عن مالك في كتاب «المستخرجة» وما حكيته عن النحاة مسطر في كتبهم فإذا قيل له: فإنا قد رأينا ما أظهره في هذه الكتب، فأرنا ما ذكرته، قال لهم: اطلبوه تجدوه.

قال: ومن قرأ شيئاً من اللغة والعربية وجد ما قلته، وعلم صحته، وإنما هذا جهل بالشرع، وجهل للسان العرب 163ظ// وتورط في اللكنة، والعجمة.

فقلت لما بلغني ذلك: لعله أراد ما قاله «مالك» في «العتبية» من رواية «أشهب»[1] عنه، أنه كره الدعاء بـ«يا سيدي» و«بيا رحمان». [أراد][2] بما حكاه عن العرب، أنه لا [يجوز أن][3] ينادى على هذا الوجه ما فيه الألف واللام. كقولنا: «يا الغلام»، و«يا العباس»، فتمادى على الغلو في اللجاج، وقال: لا يجهل ما قلته إلا الأعاجم، ومن لم يقرأ شيئاً من لسان العرب، منع مالك الدعاء بيا الله، واجتمعت العرب والنحاة على أنه لا يجوز ذلك في اللسان العربي» اهـ.

المثال السادس:

مسألة «أو» في انتصاب المضارع بعدها، فإنها ترد بمعنى [«إلى أن»][4] وبمعنى «كي» وذلك على وجهين:

أحدهما: حيث يتعين المعنى الأول في نحو «لَأَقْتُلَنَّ هَذَا الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ».

---

(1) أشهب بن عبد العزيز القيسي العامري الجعدي أبو عمرو. ت: 204هـ ـ 819م. فقيه مصر في عصره، وصاحب الإمام مالك، واسمه مسكين، وأشهب لقب له. انظر: الديباج: 1/ 307.

(2) في «أ»: وارد.

(3) ساقط من «د».

(4) في «أ» و«د»: إلا أنّ.

أو الثالث في نحو: «لأَصَلِّيَنَّ أَوْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ»، أو يتردد الثاني بينه وبين الأول، في نحو: «لأسِيرَنَّ أو تَغْرُبَ الشَّمْس»، لاحتمال أن يكون الغروب غاية السير، أو يكون المعنى نفي السير في زمانه.

الثاني: حيث لا يتعين واحد من ذلك في نحو: «لأسِيرَنَّ في البِلاَدِ أو أسْتَغْنِيَ»، وعند ذلك فيكون مجملاً فيها.

قال ابن الفخار: «ويظهر الفرق بين هذه المعاني في «باب الأيمان» التي ينفع فيها الاستثناء نحو قولك: «والله لأسِيرَنَّ أَوْ أَسْتَغْنِيَ» فإن كان معناه: «لأسِيرَنَّ إلى أن أَسْتَغْنِيَ»، فهو على حِنْث إلى زمان حصول الغنى، أو يموت دونه، وإن كان معناه: «لأسِيرَنَّ كي أَسْتَغْنِيَ»، فإنه يلزمه اتصال السير إلى زمان الغنى أو الموت، وإنما يلزمه أقل ما ينطلق عليه الاجتهاد في ذلك، ويظهر أنه لا يريد بالألف واللام استغراق الجنس في البلاد مطلقاً، حتى يلزمه إعمال السير إلى كل واحد من بلاد أهل الأرض، هذا لا يحضر لأحد، وإنما غرضه بذلك الاجتهاد في حصول المطلوب، 164و// يلزمه حصوله بعد، وإن كان معناه: «لأسِيرَنَّ فِي البِلاَدِ إلى أَنْ أَسْتَغْنِيَ»، فإنه إنِ استغنى مكانه لم يلزمه السير، وكذلك إن استغنى بعد ما صار إلى ما لا ينطلق عليه اسم بلاد، والله أعلم» انتهى نصه على بعض اختصار.

وأما النوع الثاني:

وهو ما لا يعتد به من حمل بعض قواعد العلوم على قواعد الصناعة لتخلف الاجتماع في أصل واحد.

فمن مثله ما يُحكى عن «الفراء» أنه قال: «من بَرِع في علم واحد سهل عليه كل علم، فقال له محمد بن الحسن القاضي، وكان حاضراً في مجلسه ذاك، وكان ابنَ خالة الفراء: فأنت قد برعت في علمك، فخذ مسألة أسألك عنها من غير علمك، ما تقول فيمن سها في صلاته، ثم سجد لسهوه، فسها في سجوده أيضاً؟ قال الفراء: لا شيء عليه، قال: وكيف؟ قال: لأن التصغير عندنا

لا يصغر، فكذلك السهو في سجود السهو لا يسجد له فإنه بمنزلة تصغير التصغير، فالسجود للسهو هو جَبر الصلاة، والجبر لا يجبر، كما أن التصغير لا يصغر، فقال القاضي: ما حسبتُ أن النساء يَلِدْنَ مثلك».

قلت: ومثل هذا ما يحكى عن بعضهم أنه سئل عن تصغير عبيد الله؟ فقال: ليس في سجدتي السهو، سهو.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي[1]: «فأنت ترى ما في الجمع بين التصغير والسهو في الصلاة من الضعف إذ لا يجمعهما في المعنى أصل حقيقي فيعتبر أحدهما بالآخر.

قال: فلو جمعهما لم يكن من هذا [الباب][2].

ثم ذكر مسألة الكسائي مع أبي يوسف القاضي في القائل لامرأته: «أنتِ طالق أن دخلت الدار» وفتح «أن» وقد تقدمت في نظائر لها».

ثم قال إثر ختمه بهذا المثال لما هو من نوعه، مما هو معدود في ملح العلم:

فهذه أمثلة ترشد الناظر إلى ما وراءها حتى يكون على بينة فيما يأتي من العلوم ويذر، فإن كثيراً منها يستفز 164ظ// الناظر استحسانها ببادىء الرأي فيقطع فيها عمره، وليس وراءها ما يتخذه معتمداً في عمل ولا اعتقاد، فيخيبُ في طلب العلمِ سعيهُ، والله الواقي.

قال: ومن طريف الأمثلة في هذا الباب ما حدثناه بعض الشيوخ[3] أن أبا العباس بن البناء[4] سئل فقيل له: لِمَ لَمْ تعمل «إن» في «هذان» من قوله تعالى:

---

(1) انظر: الموافقات: 1/ 84 ـ 85.

(2) في «أ»: الكتاب.

(3) في الإفادات: 110، أنه الشيخ القاضي أبو عبد الله المقري.

(4) هو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، العدوي، المراكشي، المعروف «بابن البناء» أبو العباس، ت: نحو 721هـ ـ 1321م. عالم مشارك في كثير من العلوم، من مصنفاته: «التلخيص في الحساب»، و«الروض المريع»، و«منتهى السؤل في علوم الأصول». انظر: الدرر الكامنة: 1/ 278 ـ 279، والنيل: 65 ـ 68.

﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾[1] الآية، فقال في الجواب: لما لم يؤثر القول في المقول لم يؤثر العامل في المعمول، فقال السائل: يا سيدي، وما وجه الارتباط بين عملِ «إن» وقول الكفار في النبيين؟.

فقال المجيب: يا هذا، إنما جئتك بنوارة يحسن روْنَقُهَا، فأنت تريد أن تحكها بين يديك ثم تطلب منها ذلك الرونق، أو كلاماً هذا معناه.

قال: فهذا الجواب فيه ما ترى، وبعرضِه على العقل يتبين ما بينه وبين ما هو من صلب العلم» اهـ.

تنبيه:

مما أخذ من هذا المعنى على أنه من حيز ما عد من الملح العلمية ما أورده ابن الفخار في «مسائله النحوية» وهو قوله: «كيف تجمع بين «مسألة رجل أفرد الصلاة بثوب حرير اختياراً» أو بين قوله: «جَرَى الدّمَيَان بالخبرِ اليَقِينِ؟»».

قال: الجواب أن الأول ممنوع عند الفقهاء شرعاً، ورد لام «دم» في التثنية ممنوع عند النحاة قياساً، وكلاهما في حكم المعدوم حساً، وإذا كان كذلك كان الأول بمنزلة من صلى بادي العورة اختياراً فتلزمه الإعادة، وكان الثاني: بمنزلة ما باشر فيه «عين» «دم» علم التثنية، فتلزمها الفتحة وإن كان أصلها السكون.

قال: ويؤكد عندك الجمع بين المسألتين في الحكم المذكور أن في كل واحدة منهما ثلاثة أقوال:

في مسألة الثوب: الإعادة مطلقاً، ونفيها مطلقاً، [وتخصيصها][2] بالوقت.

وفي مسألة: «جَرَى الدَّمَيَانِ»: سكون العين أصلاً، وفتحها أصلاً 165و// لكن من باب إلحاق الجواهر بالأعراض، وتحريكها بالفتح أصلاً أيضاً لكن من باب إلحاق الجواهر بالجواهر لا بالأعراض.

---

(1) سورة طه، الآية: 63.

(2) في «ج» و«د»: تحضيضها.

فالأول: لسيبويه، **والثاني**: للمبرد، **والثالث**: لابن السراج».

قلت: وهذا مما زاد في غرابة الجمع على [لحظ][1] المعنى المتقدم.

قال: وهذه المسألة تشبه مسألة ابن جني في «الخصائص»[2] قال: «ألقيت يوماً على بعض من كان يعتادني مسألة، فقلت له: كيف تجمع بين قوله[3]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وبين قوله:

«اختصم زيد وعمرو»؟

فلم ينقدح له فيها شيء، وعاد مستفهماً[4] فقال له: اجتماعهما أن «الواو» اقتصر بها على بعض [ما وضعت له من الصلاحية للأزمنة الثلاثة مطلقاً.

والطريق: اقتصر به على بعض][5] ما كان يصلح له الأمام»[6].

قال: يريد ابن جني أن الشاعر كان حقه أن يقول: «كما عسل أمامه الثعلب» لأن «الأمام» يعم الطريق وغيره لإبهامه.

وإذا قلت: «قام زيد وعمرو» كان حرف «الواو» بمنزلة «الأمام» في الإبهام، وهو الصلاحية للأزمنة الثلاثة، فهما في التعميم بمنزلة واحدة، ثم إن كل واحد منهما أخرج عن أصله الذي وضع له، فإذا قلت: «اختصم زيد وعمرو» ارتفعت الصلاحية الوضعية وصار خصوصاً من عموم» اهـ.

قلت: المسألة ذكرها ابن جني في باب ترجمته: «باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه». ثم قال: «هذا غور من اللغة بطين، يحتاج مجتابه

---

(1) في «ج»: الخط.

(2) انظر: 3/ 319 ـ 320.

(3) البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في وصف الرمح، واللدن: اللين الناعم. ويَعْسِلُ متنه: يشتد اهتزازه، ويقال: عسل الثعلب والذئب في سيره: اشتد اضطرابه، والبيت من شواهد الخزانة: 1/ 474.

(4) في الخصائص 3/ 319: فأجبل ورجع مستفهماً.

(5) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«د».

(6) الإفادات: 132 ـ 134.

إلى فقاهة في النفس، ونصاعة من الفكر، ومساءلة خاصة، وليست [بمبتذلة][1] ولا ذات هجنة»[2].

ثم صدر ذلك بالمسألة، وبسط وجه الجمع فيها بما عبر عنه ابن الفخار.

وذكر بعد ذلك مسائل جملة، منها «أن يقال: من أين تجمع 165ظ// قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ﴾[3] مع قول امرىء القيس[4]:

عـلـى لاحـبٍ لا يُـهْـتَـدى بـمـنـاره إذا سَـافَـهُ الـعَـوْدُ الـنّـبـاطـيّ جَـرجَـرا

وأجاب: أنّ معنى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ﴾ لِمَ يَذِل فيحتاجَ إلى وليّ من الذل، كما أن هذا معناه: لا منار به فيهتدى به، ومثله قول الآخر:

لا تُـفـزِعُ الأرنـبَ أهـوالُـهـا ولا يُـرى الـضـبّ بِـهـا يَـنْـجَـحـر[5]

وعليه قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ الشَّٰفِعِينَ﴾[6] أي لا يشفعون لهم فينتفعوا بذلك، يدلّ عليه قوله عزّ اسمه: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾[7].

وإذا كان كذلك فلا شفاعة إلا [للمرتضى][8] (فعلمت بذلك أن لو شفع

---

(1) في «ج»: بمنزلة.
(2) الخصائص: 3/ 319.
(3) سورة الإسراء، الآية: 111.
(4) من قصيدة قالها عند توجهه إلى قيصر ملك الروم مستنجداً به على رد ملكه إليه، والانتقام من بني أسد. انظر: الديوان: 66.
واللاحِب: الطريق الواسع، وسافه: شمه، والعود: البعير المسن، والنباطي: بتثليث النون: المنسوب إلى النبط، والجرجرة: من جرجر الجمل: ردد صوته في حنجرته، ومراد الشاعر أن الجمل إذا شم تربة الطريق، وتبين ذلك جرجر جزعاً من بعده، وقلة مائه. انظر: اللسان: ـ سوف ـ.
(5) البيت نسبه ابن الأنباري في شرح المفضليات ص: 879، إلى عمرو بن أحمد. ومعناه: أي لا أرنَب بها فتفزعها أهوالها، ولا ضبَّ بها فيهوَى إلى مَخْبئه.
(6) سورة المدثر، الآية: 48.
(7) سورة الأنبياء، الآية: 28.
(8) في «ب» و«ج» و«د»: بمن ارتضى.

لهم لا ينتفعون بذلك، ومنه)[1] قولهم: «هذا أمر لا ينادى وليده»، أي لا وليد فيه فينادى. فإن قيل: فإذا كان لا منار به، ولا وليد فيه، (ولا أرنبَ هناك)[2] فما وجه إضافة هذه الأشياء، إلى ما لا ملابسة بينها وبينه؟! قيل: لا، بل بينهما ملابسة لأجْلهَا صَحت الإضافة، وذلك أنّ العرف أن يكون في الأرض الواسعة منار يهتدى به، وأرنب تحلها، فإذا شاهد الإنسان هذا البسَاط[3] من الأرض خالياً من المنارِ والأرنب، ضرب بفكره إلى ما فقده منهما، فصار ذلك القدر من الفكر وُصلةً بين الشيئين، وجامعاً لمعتادِ الأمرين، وكذلك إذا عظم الأمر، واشتدّ الخطب، علم أنّه لا يقوم له ولا يحضر فيه إلا الأجلاد، وذَوو البسالة، دون الوِلدان وذوي الضّراعة، فصار العلم بفقد هذا الضرب من النّاس وُصْلة فيه بينهما، وعُذراً في تصاقُبهمَا، وتداني حاليهما» انتهى نص كلامه[4].

ومنها أن يقال كيف يجمع بين قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[5]، وبين قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[6].

قال: «والتقاؤهما من قبل أن «الفاء» في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ إنما دخلت لما في الصفة التي هي قوله 166و//: ﴿ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ من معنى الشرط أي إن فررتم منه لاقاكم، فهربهم منه سبب للقيه إياهم (على وجه المبالغة)[7] كما قال زهير:

«ومَنْ هَابَ أسْبابَ المنايَا ينَلْنَه ... ولو رَام أسبابَ السَّماءِ بِسُلَّم»[8]

فمعنى «الشرط» إنما هو مفاد من الصفة لا الموصوف، وكذلك قوله

---

(1) و(2) زيادة من الخصائص: 3/ 321.

(3) البساط: بفتح الباء وكسرها. الأرض الواسعة، وكذا البسيط.

(4) الخصائص: 3/ 321 ـ 322.

(5) سورة الجمعة، الآية: 8.

(6) سورة الماعون، الآيتان: 4 و5.

(7) زيادة من الخصائص: 3/ 324.

(8) شعر زهير: 23.

تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ إنما استحقوا الويل لسهوهم عن الصلاة لا للصلاة نفسها، والسهو مفاد من الصفة لا من الموصوف.

[قال][1]: فقد تَرى إلى اجتماعِ الصفتين في «أن» المستحق من المعنى إنما هو لما فيهما من الفعل الذِي هو الفِرار والسّهو، وليس من نفس [الموصُوفَين][2] اللذين هما الموت والمصلون.

قال: وليس كذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[3]، من قبل أن معنى الفعل المشروط به هنا إنّما هو مفاد من نفسِ الاسم الذي ليس موصوفاً وهو: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ﴾، وهذا واضح.

قال: وقالَ لي أبو عَلي ـ رحمه الله ـ إني لم أودع كتابي في «الحجة» شيئاً من انتزاع أبي العبّاس غير هذا الموضع، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾ مع قوله:

«ومَنْ هابَ أسْبابَ المنايَا يَنَلْنَه»

وكان ـ رحمه الله ـ يستحسن الجمع بينهما»[4] اهـ.

وذكر غير هذا ممّا هو مسطور في ذلك الباب من «خصائصه» وفيما نقلناه من ذلك كفاية لكن ينبغي مع ذلك أن يتنبه لاستحضار أن الاشتغال بهذه الملح العلمية استخراجاً وتوليداً مما لا يحمد الإكثار منه، فإنّها كما قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «لا يضرّ الجهل بها إذا جهلت، ولا يزداد العالم بها تحقيقاً في علمه.

قال: ونحن نعلم أنّ صاحب العلم الواحد من العلوم الوسائل وإن كان

---

(1) في «ج»: فقال.
(2) في «ج» و«د»: الموصفين.
(3) سورة البقرة، الآية: 274.
(4) الخصائص: 3/ 324 ـ 325.

166ظ// أقعد من صاحب العلوم الكثيرة، ربّما أداه الفراغ عن طلب علوم أخر محتاج إليها، إلى استنباطِ الملح، والأغاليط في علمه، والأحاجي والمعاياة، وأشباه ذلك، وقطع بذلك زماناً طويلاً كمعاياة أهل الفرائض وأهل العدد.

قال: وتأمل ما [فرع][1] ابن جنّي في كتاب الخصائص من ذلك «باب إمساس اللفظ أشباه المعاني» وغيره من الأبواب التي تَنْحُو نحوه، وكذلك في كتاب «سرّ الصناعة» [حيث][2] تكلّم في «إياك» وفرض فيها اشتقاقات وتصاريف، وهي من المبنياتِ التي يشهد لها هو وغيره أنّها لا اشتقاق لها، ولا تصريف فيها.

قال: ولو صرف علمه فيما هو آكد من ذلك لكان أولى به» انتهى المقصود من كلامه ومن خطّه نقلت إلا أنّه من جملة ما أسقطه من مسائل «الموافقات» ولا أرى هذا إلا أنه تركه اختصاراً لتقدم ما يدل عليه في «كتابه» وإلاّ فَهو تقرير واضح المعنى، والله أعلم.

المنهج الرابع:

في صون العربية من [الإهانة][3] لها باستعمالها مع غير أهلها، ومن لا يحسن أن يخاطب بمقتضاها:

وقبل بيان المقصود من ذلك نقدّم تقرير النهي عن إضاعة العلم على الإطلاق بوضعه عند من ليس من أهله، ويدل عليه المعقول والمنقول.

أما المنقول: فيكفي من تقرير وجوهِه أنّ المخاطبة العلمية مع غير أهلها ـ على فرض السلامة من الفتنة ـ من باب العبث بنعمة الله تعالى، والجناية على الحكمة بوضعها في غير محلها، وذلك هو السّفه بعينه، بل هو أخس أنواعه من

(1) في «ج» و«د»: فرغ.
(2) في «أ»: حين وفي «د»: حتى، وفي «ج» غير واضحة ولعل الصواب ما أثبتناه.
(3) في «ج»: غير واضحة، وفي «د»: الآية.

جهة الكفران به للنّعمة التي لا أجل 167و// منها، وهي نعمة العلم، ومنّة الخصوصية به.

وأما المنقول: فبيانه من وجوه معظمها يشير لتفاصيل الوجوه المعقولة:

أحدها: الآثار الصريحة في أنّ الكلام بالعلم مع غير أهلِ العلمِ إضاعة له، وذلك مسْتلزم للنهي لا محالةَ.

فعن الأعمش قال: قال رسول الله ﷺ: «**آفة العلم النسيان، وإضاعته أن تحدث به غير أهله**» رواه الشيخ أبو عمر[1].

الثاني: ما ورد أيضاً مصرّحاً بأنّ إتيان الحكمة غير أهلها ظلم لها، كما أنّ منع أهلها منها ظلم لهم.

قال الشيخ أبو عمر: روي عن النبي ﷺ **أنه قال: «قام أخي عيسى بن مريم ـ عليه السلام ـ في بني إسرائيل خطيباً، فقال: يا بني إسرائيل: لا تؤتوا الحكمة غيرَ أهلِها فتظْلِمُوها، ولا تَمْنَعُوها أهلَها فتَظْلِمُوهم»**[2].

قال: «وقد نظم هذا المعنى بعض الحكماء فقال:

من منع الحكمة من أهلها	أصبح في الناس لهم ظالما
أو وضع الحكمةَ في غيرهم	أصبح في الحكم لهم غاشما
لا خير في المرء إذا ما غدا	لا طالباً علماً ولا عالما»[3]

قلت: ومثله قول الآخر من جملة أبيات يأتي ذكرها إن شاء الله.

«فمن منح الجهّال عِلماً أضَاعه	ومن منع المستوجبين فقَد ظلم»

الثالث: ما نقل من النهي عن الكلام مع الناس بغير ما يفهمون، وقد ترجم البخاري على ذلك بقوله: «باب من خَصَّ بالعلم قوماً دون قوم كراهية ألا يفهموا»[4]، وهو أحسن وأدخل.

---

(1) جامع العلم: 1/ 108.

(2) و(3) م.س: 1/ 110.

(4) شرح صحيح البخاري: 2/ 153 ـ 154.

وعن علي ـ رضي الله عنه ـ: «حدّثوا الناس بما يعرفون، أتحبّون أن يكذّب الله ورسوله.

ثم ذكر حديث معاذ ـ رضي الله عنه ـ الذي أخبر به عند موته تأثماً»[1].

قال الأستاذ 167ظ// أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «وإنّما لم يذكره إلاّ عند موته لأنّ النبي ﷺ لم يأذن له في ذلك لما خشي من تنزيله غير منزلته، وعلّمه معاذاً، لأنه من أهله».

قلت: وأخبر به عند الموت أيضاً ليخرج من عهدة التبليغ له.

وروى «مسلم» موقوفاً عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْماً حَدِيثاً لا تَبْلُغُه عُقُولُهُمْ إِلاَّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً»[2].

قال ابن وهب: «وذلك أن يتأوّلوه غير تأويله، ويحملوه على غير وجهه».

الرابع: ما روي في «الأثر» من تشبيه المتحدّث بالحكمة مع غير أهلها بمعلّق الدرّ في أعناق الخنازير.

فعن عكرمة[3] فيما رواه الشيخ أبو عمر وغيره قال: «قال عيسى ـ عليه السلام ـ لا تطرح اللؤلؤَ إلى الخنزير، فإن الخنزير لا يصنع باللؤلؤ شيئاً، ولا تعطي الحكمة لمن لا يريدها فإن الحكمة خير من اللؤلؤ، ومن لا يريدها شرّ من الخنزير»[4].

وعن شعبة في معناه قال: «رآني الأعمش وأنا أحدث قوماً فقال: ويحك

---

(1) م.س: 2/ 155: وقد ذكر أن تأثماً: تعني تجنباً من الإثم. يقال: تأثم فلان، إذا فعل فعلاً خرج به عن الإثم. والإثم الذي يخرج به كتمان ما أمر الله بتبليغه...

(2) شرح صحيح مسلم: 1/ 76.

(3) هو أبو عبد الله المدني. ت: نحو 104هـ ـ 722م. مولى ابن عباس، كان لحصين ابن أبي الحر العنبري، روى عن مولاه، وعن علي بن أبي طالب وكان من أعلم الناس بالتفسير قدم مصر يريد المغرب، وكان يرى رأي الصّفرية من الخوارج. انظر التهذيب: 7/ 263 ـ 273، وقد خصه بترجمة طويلة.

(4) جامع العلم: 1/ 110.

يا شعبة تعلق اللؤلؤ في أعناق الخنازير»[1].

قال الشيخ أبو عمر: «ورحم الله القائل:

أأنثر دُراً بين سائمة الغنم[2]	أم انظمه نظماً لمهملة النَّعم[3]
ألَمْ ترني ضيّعت في شرّ بلدة	فلستُ مُضِيعاً بينهم درر الكَلم
فإن يشفني الرّحمَنُ من طولِ ما رأى	وصادَفت أهلاً للعلوم وللحكم
بَثَثت مفيداً واستفدت وِدَادَهم	وإلا فمخزونٌ لدي ومكتتم
فمن منح الجهال علماً أضاعه	ومن منع المستوجبين فقد ظلم»[4]

الخامس: ما تكرّر من نصوص العلماء في تقرير هذا النهي، وتحذير صاحب الحكمة من الوقوع فيه.

فعن عكرمة قال: «إنّ لِهذا العلم ثمناً، قيل وما ثمنه؟ قال: أنْ تضعه عند 168و// من يحفظه ولا يضيّعه»[5].

وعن كثير بن مرّة الحضرمي[6] قال: «إنّ عليك في علمك حقّاً، كما أنّ عليك في مالك حقّاً، لا تحدث بالعلم غير أهله فتجهل، ولا تمنع العلم أهله فتأثم، ولا تحدّث بالحكمة عند السفهاء فيُكَذِّبُوك، ولا تحدّث بالباطل عند الحكماء فيَمْقُتُوك»[7].

ومن كلامهم في هذا المعنى: «كِلْ لكلّ أحد بمعيار عقله، وزِنْ له بميزان

---

(1) م.س: 1/ 108.

(2) م.س: 1/ 110: النعم.

(3) م.س: 1/ 110: الغنم.

(4) م.س: 1/ 110. والبيت الأخير ساقط من جامع العلم، والقائل الشافعي. انظر: الديوان، ص: 96.

(5) م.س: 1/ 109.

(6) كثير بن مرة الحضرمي أبو شجرة الحمصي، ثقة، تابعي، سمع معاذاً، وروى كثيراً عن عمر وعوف بن مالك وغيرهم، وروى عنه شريح بن عبيد، وخالد بن معدان، ومكحول أدرك عبد الملك في خلافته. انظر: الإصابة: 3/ 312، والتهذيب: 8/ 428 ـ 429.

(7) جامع العلم: 1/ 110.

فهمه، حتى تسْلم منه، وينتفع بك، وإلا وقع الإنكار لتفاوت المعيار.

قال: وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾[1]، تنبيه على حفظَ العلم ممن يفسِده ويضرّه أولى، فليس الظلم في إعطاء غير المستحق بأقلّ من الظلم في منع المستحقّ».

إذا عرِفت هذا فقد ذكروا لما لا يحسن به الخطاب بمقتضى العربية مواضع متفرقة في كلامهم، يلاحظ بها اعتبار هذا الأصل في الجملة.

الموضع الأول: عند المخاطبة للأمراء اللّحانين:

فقد حكى ابن الجوزي في «أخبار الأذكياء»[2]: «أن أعرابياً دخل على هشام بن عبد الملك[3] فقال له هشام: كم عطاءكَ؟ قال: «ألفين». فسكت ساعة ثم قال: كم عطاؤك؟ قال: «ألفان». قال: فلم لحنت أولاً؟ قال: لم أشته أن أكون فارساً، وأمير المؤمنين راجل، لحنتَ فلحَنْتُ، ونحوتَ فنحوتُ، فاستحسَنَ أدبَه وأجازه.

قال: وقد ذكرت هذه الحكاية عن غير هشام وفيها: لحن الأمير فلحَنْتُ، وأعْرَبَ فأعْرَبْتُ، وكرهْتُ أن يلحَن وأعرِب، فأكون مقرعاً له في لحْنِه، أو ممتحناً له في [فصل][4] القول، فأعجبه ذلك وأجَازَه» اهـ.

قلت: وحكاها «الماوردي»[5] عن الشعبي مع عبد الملك بن مروان قال للشعبي: «كم عطاءك؟ قال: «ألفين». قال: لحنت: قال: لما ترك أمير المؤمنين الإعراب، كرهت أن أعرب كلامي عليه» اهـ.

وفي ذلك كلّه دليل على استحسان اطراح الإعراب في مخاطبة الأمراء إذا

---

(1) سورة النساء، الآية: 5. وانظر: جامع العلم: 1/110.

(2) انظر: ص: 76.

(3) في أخبار الأذكياء 76: عبد الملك بن مروان.

(4) في «ج» و«د»: فضل.

(5) أدب الدنيا: 52.

كانوا لا يحافظون عليه جهلاً، أو مسامحة لما ظهر من 168ظ// غلبة اللحن على جميع الطبقات.

على أنّ من العلماء من كان يخاطبهم على مقتضى الطبع الغالب عليه فساد اللحن من غير اعتبار لاستحسان الأمراء لذلك أو كراهيتهم له.

فحكى الزبيدي[1] عن الفراء أنه دخل على هارون الرشيد فتكلم بكلام لَحَنَ فِيه مرات. فقال جعفر بن يحيى: «إنه قد لحن يا أمير المؤمنين، فقال الرشيد للفراء: أتلحن؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إنّ طِبَاعَ أهل البدو الإعراب، وطباعَ أهل الحضر اللحن، فإذا تحفظت لم ألحَن، وإذا رجعت إلى الطبع لحَنت، فاستحسن الرشيد قوله».

توجيه:

لعدم استحسان مخاطبة هذا الصنف ـ بمقتضى هذه الصناعة إذا كانوا يستشعرون اسْتِدْرَاكَ المعرب عليهم ـ وجهان:

أحدهما: حفظ الأدب معهم على ما يشير إليه كلام الشّعبي وغيره، ولذلك قال الماوردي في معناه: «فإن ظهر منه ـ يعني السلطان ـ خطأ أو زلل في قول أو عمل، لم يجاهره بالرد، و[عرض][2] له باستدراك زلله، وإصلاح خلله»[3].

قلت: كما حكى صاعد[4] عن الأخفش قال: «كان أمير البصرة يقرأ على المنبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[5] برفع «الملائكة» فنبهته[6]،

---

(1) في الطبقات: 131.

(2) في «ج»: عوض.

(3) أدب الدنيا: 52.

(4) مخ الفصوص: 2/ 155 ـ 156. والنسخة المطبوعة: 4/ 218 ـ 219. فص: 413.

(5) سورة الأحزاب، الآية: 56.

(6) في مخ الفصوص، 2/ 155 وفي المطبوع: 4/ 218: «فصرت إليه ناصحاً له ومنبّهاً، فهددني وأوعدني، وقال: تلحنون أمراءكم...».

فقال: تلحنون أمراءكم وتُهَذُونَنِي؟ ثم عزل، ووليها من بعده محمّد بن سليمان الهاشمي، فمضى على «الرفع» تلقيناً من المعزول، فأتيته وهو في غرفة، وعنده أخوه، والغلمان على رأسه، فقلت: أصلح الله الأمير، عندي نصيحة، قال: قل، فأومأت إلى أخيه، فنهض أخوه وتفرق الغلمان، فقلت: أنتم أهل بيت النّبوة والفصاحة، وأنت تقرأ «وملائكته» بالرفع، وهو (لحن)[1] لا وجه له، فقال: جزاك الله خيراً، نبّهت، ونصحت، فخرجت، وإذا بغلة [سفواء][2] [3]، وغلام، وجارية، وبدرة، وتخت ثياب، وقائل يقول: هذا لك من الأمير، فأخذت ذلك وانصرفت به مغْتَبطاً» اهـ.

وفي هذا 169و// المقام حكي عن الأصمعي وصية الرشيد له بما يجمع هذا المعنى وغيره من أنواع الأدب معهم، لكنه ذكرها مختصرة، وغيره أوردها أطول من ذلك، ومساقها: قال: «قال لي الرشيد في أول يوم عزم فيه على تأنيسي: يا عبد الملك، أنت أحفظ منا، ونحن أعقل منك، لا تعلمنا في ملإ، ولا تسرع إلى تذكيرنا في خلاء، واتركنا حتى نبتدئك بالسؤال، فإذا بلغت من الجواب قدر استحقاقه فلا تزد، وإياك والبِدار إلى تصديقنا، وشدة العجب بما يكون منا، وعلمنا من العلم ما يحتاج إليه على عتبات المنابر، وفي أعطاف الخطب، وفواصل المخاطبات، ودعنا من رواية حوشِي الكلام، وغرائب الأشعار، وإياك وإطالة الحديث، إلا أن يستدعي ذلك منك، ومتى رأيتنا [صادين][4] عن الحق فأرجعنا إليه ما استطعت من غير تقرير بالخطإ، ولا إضجار بطول الترداد. قال: قلت: أنا إلى حفظ هذا الكلام أحوج مني إلى كثير من البرّ».

قلت: يَنْظر إلى استحسان الأصمعي لاستدراك الرشيد عليه في المعرفة

---

(1) زيادة من م.س: مخ 2/ 156 والمطبوع: 4/ 219.

(2) في الأصول: سفراء.

(3) البغلة السفواء: الخفيفة الناصية، وأيضاً السريعة.

(4) في «ج»: صاد فين.

بالأدب، استحسان الشعبي لما اتفق له من ذلك مع عبد الملك بن مروان فيحكى عنه أنه قال: «قدمت على عبد الملك فما رأيت أحسن حديثاً منه إذا حدث، ولا أحسن إنصاتاً منه إذا حُدِّث، ولا أعلم منه إذا خولف، وأخطأت عنده في أربع.

حدثني يوماً بحديث، فقلت: أعده علي يا أمير المؤمنين، فقال: أما علمت أنه لا يُستعاد أمير المؤمنين.

وقلت له ـ حين أذن لي عليه ـ: أنا الشعبي يا أمير المؤمنين. فقال: ما أدخلناك حتى عرفناك. وكنيت عنده رجلاً فقال: ما علمتَ أنه لا يكنى عند أمير المؤمنين.

وسألته أن يكتبني حديثاً فقال: إنا نكتب ولا نكتب.

وقد روي أنه دخل عليه فخطَّأه في مجلس واحد ثلاثاً: سمع منه حديثاً فقال: اكتبنيه فقال: 169ظ// نحن ـ معاشر الخلفاء ـ لا نكتب أحداً شيئاً، وذكر رجلاً فكناه، فقال: نحن ـ معاشر الخلفاء ـ لا تكنى الرجال في مجالسنا، ودخل [عليه][1] «الأخطل» فدعا له بكرسي فقال: من هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: الخلفاء لا تسأل، فأخجله في أول مقام».

الثاني: ما يتقى من بادرة كراهتهم لتوقيفهم على صدور اللحن منهم.

ولنذكر من ذلك حكايتين يعتبر بهما في الموضع:

الحكاية الأولى:

ما ذكره الزّبيدي[2] عن يونس بن حبيب قال: «قال الحجاج ليحيى بن يعمر: [أتسمعني][3] ألحن على المنبر؟ قال: الأمير أفصح من ذلك، فألح عليه فقال: حرفاً. قال: أياً؟ قال: في القرآن، قال الحجاج: ذلك أشنع له، فما هو؟

---

(1) في «ج» و«د»: إليه.

(2) في الطبقات: 28.

(3) في «ج» و«د»: أسمعنا.

قال: تقول: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . .﴾ إلى قوله عزَّ وجل: ﴿أَحَبَّ﴾[1] فتقرأها «أَحَبُّ» بالرفع، والوجه أن تقرأها بالنصب على خبر كان، قال: لا جرم! لا تسمع لي لحناً أبداً، [فألحقه][2] بخراسان، وعليها يزيد بن المهلّب[3].

قال: فكتب يزيد بن المهلب إلى الحجاج: إنّا لقينا العدو فمنحنا الله أكتافهم، فأسرنا طائفة وقتلنا طائفة، واضطررناهم إلى عُرعُرة الجبل، وأثناء الأنهار، فلما قرأ الحجاج الكتاب، قال: ما لابن المهلّب ولهذا الكلام؟ حسداً له، فقيل له: إنّ ابن يعمر هناك، قال: ذاك إذاً.

قلت: أورد الجاحظ[4] خبر هذه الرسالة على وجه آخر فقال:

«ورأيت الناس يتداولونَ رسالة يحيى بن يعمر على لسان يزيد بن المهلب: إنّا لقِينا العدو، فقتلنا طائفة، وأسرنا طائفة، ولحقت طائفة بعراعر[5] الأودية، وأهضام[6] الغيطان، وبتنا بعُرْعُرة الجبل، وبات العدوّ بحضيضه، فقال الحجاج: يا يزيدُ، بأي عذر هذا الكلام؟ فقيل له: إنّ معه يحيى بن يعمر.

فحمل إليه، فقال: أين وُلِدْتَ؟ قال: بالأهواز. قال: فأنى لك هذه الفصاحة؟ قال: أخذتها من أبي».

الحكاية الثانية:

ما أورده عِياض[7] عن ابن 170و// العطار، صاحب الوثائق في ردّ على

---

(1) سورة التوبة، الآية: 24.

(2) في «ج» و«د»: ألحنه.

(3) يزيد بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي أبو خالد. ت: 102هـ ـ 720م. أمير من القادة الشجعان، ولي خراسان بعد وفاة أبيه، فمكث نحواً من ست سنين، وعزله عبد الملك بن مروان. انظر: الوفيات: 6/ 278 ـ 309، الخزانة: 1/ 105.

(4) انظر: البيان والتبيين: 1/ 277 ـ 278.

(5) عراعر الأودية: أسافلها.

(6) أهضام الغيطان: مداخلها.

والغيطان: ج غَوْط وغَوطة: الحائط ذو الشجر الكثير.

(7) انظر: المدارك: 7/ 151 ـ 152.

المنصور بن أبي عامر[1] قال: «وذلك أنه حكى حكاية قال فيها: فلَقَعَه بعَيْنِهِ: أي أصَابَه «بالفاء»، ففطن ابنُ العطار لخطئه، ولم يكن يصبر عليها لتنزُّهه، فاستطرد بذكر حكاية من ذلك المعنى: ففطن ابن أبي عامر لمراده، وقال: لو علمْنا سقوط الهيبة لاشترطنا حسن المجالسة، يدخل من على الباب من أرباب اللغة، فإذا بصاعد قد مثل، فسأله، أو قد كان الأمر ألقي إليه، فقال: يقال: بالقاف والفاء، والقاف أشهرها، فأخذها ابن أبي عامر حجة على توبيخ ابن العطّار، وتبكيته، وأمر بإخراجه، ومكن منه أعداءه، فقاموا في ذلك.

ثم ذكر قضية محنته على يد ابن زرب[2] بإسقاطه عن الشورى، والشهادة، وأن المنصور أمضى ذلك عليه، وأوعد إليه بالانقباض على الناس، وإغلاق بابه، فجرى عليه مكروه عظيم». انتهى المقصود منها.

عطفة إكمال:

يتفرع على ما تأصّل من النهي عن إضاعة العلم بالكلام به مع غير أهله، أنّ كل ما يعلم بما هو حق ومفيد ـ لعمل يترتب عليه ـ لا يطلب نشره بإطلاق، بل الأمر فيه منقسم كما قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ وضابطه: «أنّك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحّت في ميزانِها، فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلى مفسدة فأعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها، فلك أن تتكلم فيها إمّا على العموم إن كانت مما تقبلها العقول على العموم. وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة

---

(1) هو محمد بن عبد الله بن عامر المعروف بالمنصور بن أبي عامر. ت: 392هـ ـ 1002م أمير الأندلس في دولة المؤيد الأموي، دامت له الإمرة 26 سنة، كان المؤيد معه صورة بلا معنى. انظر: قضاة الأندلس: 80 ـ 82، والمطمح: 388 ـ 397، ونفح الطيب: 1/ 396 ـ 404 و407 ـ 429.

(2) هو أبو بكر محمد بن يبقى بن زرب. ت: 381هـ ـ 991م. ولي القضاء بقرطبة وتتبع أصحاب ابن مسرة، وأحرق ما وجد عندهم من كتبه، وكان مع علمه كثير الصلاة والتلاوة بصيراً بالعربية والحساب، وله تصانيف منها: «الرد على ابن مسرة»، وكتاب «الخصال». انظر: الجذوة للحميدي: 100، والمدارك: 7/ 114 ـ 118.

بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية».

الموضع الثاني:

عند نقل «أمثال العامة» 170ظ// وحكاية ما صدر من نوادر كلامِهم.

نبّه على ذلك الجاحظ[1] في «البيان والتبيين»[2] وسبق إلى الوصاة به، وهو ظاهر المعنى فقال: «إذا سمعتَ بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحُشْوة[3] [والطّغام][4]، فإياك وأن تستعمل فيه الإعرابَ، أو تتخير لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سِرّياً، فإنّ ذلك يفسد الامتاع بها، ويخرجها من صورتها ومن الذي أريدت له، ويذهب استطابتهم إياها، واستملاحهم لها.

قال بعد كلام: واللحن من الجواري، والظّراف، ومن الكواعب، والنواهد، ومن الشواب الملاح، ومن ذوات الخدور الغرائر أيسر. وربما استملح الرجل ذلك منهن ما لم تكن الجارية صاحبة تكلف، ولكن إذا كان اللحن على سجية سكان البلد.

قال: وكما يستملحون اللثغاء إذا كانت حديثة السن، ومقدودة مجدولة، فإذا أسنت واكتهلت تغير ذلك الاستملاح، وربما كان اسم الجارية غُليم، أو صبيّة، أو ما أشبه ذلك، فإذا صارت كهلة جزلة[5] أو عجوزاً شَهْلة، أو حملت اللحم، وتراكم عليها الشحم، وصار بنوها رجالاً، وبناتها نساءاً، فما أقبح حينئذ أن يقال: يا غُلَيّم، كيف أصبحت؟ ويا صُبَيّة: كيف أمسيت، ولأمر ما

---

(1) عمرو بن بحر الكناني، البصري، المعتزلي. ت: 255هـ ـ 868م. والمعروف بالجاحظ. انظر: الوفيات: 3/ 470 ـ 475، ومعجم الأدباء: 16/ 74 ـ 114.

(2) انظر: 1/ 146 ـ 147.

(3) الحُشْوة والحِشْوة: الرديء من الشيء، ويقال: فلان من حُشْوة بني فلان، أي من رُذَالتهم، والطغام: الواحدة: طغامة: أوغادُ النّاس.

(4) في النسخ: الطعام.

(5) جزلة: أي غليظة.

كنت العرب البنات. فقالوا: فعلت أمُّ الفضل، وقالت: أمّ عمرو، وذهبت أم حكيم» اهـ.

تنبيه على وهم:

احتج الجاحظ لما تقدم له من استحسان لحن الجارية الحديثة السنّ بقول «مالك بن أسماء»[1]:

أمـغَـطـى مِـنّـي عـلـى بـصـرِي لـلــ ـحبّ، أمْ أنـت أكْـمـلَ الـنّـاسِ حـسـنـا
وحـديـث ألـذه هـو مـمـا يَـشْـتـهـي الـسـامـعـون يُـوزن وزنـا
مـنـطِـقٌ صـائِـبٌ وتـلـحَـنُ أحْـيَـا نا، وأحْلى الحديثِ ما كانَ لحنا» 171و//[2]

بناء منه على أنه يريد اللحن الذي هو الخطأ في الإعراب.

قال السهيْلي[3]: «وخطىء في هذا التأويل، وأخبر بما قاله الحجاج لامرأته هند بنت أسماء بن خارجة حين لحنت، فأنكر عليها اللحن، فاحتجت بقول أخيها مالك بن أسماء:

«وخير الحديث ما كان لحناً». فقال لها الحجاج: لم يرد أخوك هذا، وإنّما أراد اللحن الذي هو التورية، والإلغاز، فسكتت.

فلما حدّث الجاحظ هذا الحديث قال: لو كان بلغني هذا قبل أن أؤلف «كتاب البيان» ما قلت في ذلك ما قلت، فقيل له: أفلا تغيره؟ فقال: كيف وقد سارت به البغال الشهب، وأنجد في البلاد وغار».

---

(1) أبو الحسن مالك بنُ أسماء بن خارجة الفزاري. ت: نحو 100هـ ـ 718م. شاعر غزِل من الولاة. كان هو وأبوه من أشراف الكوفة، وتزوج الحجاج أخته «هندَ بنتَ أسماء» وتقلد «خوارزم» و«أصبهان» للحجاج، ووقع منه ما أوجب حبسه مدة طويلة، له شعر كثير. انظر: الشعر والشعراء: 404، ولسان الميزان: 5/ 2 ـ 3.

(2) البيان والتبيين: 1/ 147.

(3) هو عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السهيلي. ت: 581هـ ـ 1185م. حافظ، عالم باللغة والسير، ولد في مالقة، وعمي وعمره 17 سنة، ونبغ فاتصل خبره بصاحب مراكش فطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها. من كتبه: «الروض الأنف»، و«التعريف والإعلام» و«تفسير سورة يوسف». انظر: الوفيات: 3/ 143 ـ 144، والإنباه: 2/ 162 ـ 164.

قلت: «في تاريخ الخطيب»[1] عن يحيى بن عليّ عن أبيه قال: «قلت للجاحظ: إني قرأت في فصل من كتابك المسمى: كتاب «البيان والتبيين» أنّ مما يستحسن من النساء اللّحن في الكلام، واستشهدت ببيتي مالك بن أسماء، وذكر ما تقدم.

قال: هو كذاك، قلت: أفما سمعت بخبر هند بنت أسماء بن خارجة مع الحجاج حين لحنت في كلامها، فعاب ذلك عليها، فاحتجت ببيتي أخيها؟ فقال لها: إن أخاك أراد أن المرأة فطنة فهي تلحن بالكلام إلى غير المعنى في الظاهر، لتستر معناه، وتوري عنه، وتفهمه من أرادت بالتعريض، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ﴾[2] ولم يرد الخطأ من الكلام، والخطأ لا يستحسن من أحد.

فوجم الجاحظ ساعة ثم قال: لو سقط إلي هذا الخبر لما قلت ما تقدم. فقلت له: فأصلحه، فقال: الآن وقد [سار][3] الكتاب في الآفاق، هذا لا يصلح، أو نحو هذا من الكلام» اهـ.

قال السّهيلي: «وكما قال الجاحظ في معنى «تلحن» أحياناً قال ابن قتيبة[4] مثله أو قريباً منه».

قلت: في «الصحاح»[5] ما ملخصه: ««اللحن»: الخطأ في الإعراب... و«اللَّحَنُ» بالفتح: الفطنة.

وقال أبو زيد: «لحنت له» 171ظ// بالفتح «ألحن لحناً»: إذا قلت له قولاً يفهمه عنك ويخفى على غيره.

«ولَحِنَه هو عني» بالكسر «يلحنه لحناً»: يفهمه.

وألحنته أنا إيّاه، ولا حَنْتُ القوم: فاطَنْتهم.

---

(1) انظر: 12/ 214 ـ 215.

(2) سورة محمد، الآية: 30.

(3) في «أ» و«د»: سلك.

(4) انظر ما ورد في مقدمة كتابه. ص، ك و، ل من عيون الأخبار.

(5) انظر: باب النون ـ فصل اللام.

ثم أنشد قول مالك المتقدم ثم قال: يريد أنها تتكلم بشيء، وهي تريد غيره، وتعرض في حديثها فتزيله عن جهته من فطنتها وذكائها، كقوله تعالى: ﴿وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾».

الموضع الثالث:

وهو من نمط ما قبله عند نظم الكلام على متعارف الخطاب العامي على اختلاف أصنافه وكذا عند [إنشاء][(1)] المخاطبات الأدبية على ذلك المنهاج، فإن الإعراب في جميع ذلك مما يستحسن العدول عنه، ولا يتم القصد بتلك المخاطبة إلا باطّراحه جملة، وعلى حسب موافقته للكلام العَاميّ، وجريانه على معتاد ما غلب [منه][(2)] على الألسنة، تقع العناية بحصول أغراضه، وتستعذب النفوس موارد نظمه ونثره، ولذلك ينال المبرّز في ميدان الإجادَة فيه ما لا يدرَك أدْنَاه [بِجيادِ بَراعتِه في المخاطبَة المعربَة][(3)].

فقد حكى الشيخ الرئيس الجليل [أبو][(4)] يحيى ابن عاصم[(5)] «وقد أجرى في اسم الكاتب البارع المجيد أبي علي عمر بن الحاج المالقي[(6)] ـ رحمهما الله ـ ما اختص به من إنشاء المقامات الآخذة من اللّوذعة مآخذ الأعراف الجارية

---

(1) في «ج»: إنشاد.

(2) في «ج» و«د»: عنه.

(3) في «ج»: غير واضحة.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «د».

(5) هو محمد بن محمد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي أبو يحيى. ت: بعد: 857هـ ـ 1453م. قاض، ووزير، من بلغاء الكتاب، كان ينعت بابن الخطيب الثاني له شعر ونثر وتصانيف منها: «الروض الأريض في تراجم ذوي السيوف والأقلام والقريض»، و«ذيل الإحاطة في أخبار غرناطة»، و«جنة الرضا في التسليم لما قدر وقضى». انظر: أزهار الرياض: 1/ 145 ـ 186، (وانظر: فهرسته)، ونفح الطيب: 6/ 148 ـ 162.

(6) وقد حلاه صاحب أزهار الرياض: 1/ 116 ـ 132 بقوله: «أما الفقيه عمر فهو أشهر من نار على علم وأزجاله، ومنظوماته، ومقاماته عند العامة محفوظة، وعند الخاصة مرفوضة إلا العليل الذي يسمح في مثله لصاحب القلم»... ثم أورد مقامته المسماة: تسريح النصال إلى مقاتل الفصال ومقامه في أمر للوباء كتبت عام: 844هـ كما أورد بعض مقطوعاته.

من التخاطب العرفي على غير الإعراب أنه قال له غيرَ ما مرة: إنه لم يلبسه الشعر المعرب، وإن كان على وِفق [مدّعاه][1]، وعلى أفضل ما سمعه مستظْرفاً له ووعاه، قط كسوة فاخرة، ولا سوغه مِنْحة ظاهرة، ولا خوَّلَه نعمة وافرَة، وإنما ألبسه الكِساء التي غالبها الشوريات[2] القُبْرُسِيَّة، فوقها الغفائر البرنسية، والأردية التونسية، إلا [الأزجال][3] والملاعب[4]، والمُزوّجات[5]، والمَقَالِب[6]، والنوادر 172و// المضحكة المغربة، والمقامات المطرفة المطربة، فهنالك يتمكن المبنى، ويتبادر للفهم المعنى، ويتوصل لتحصيله الكهل، والوليد، والذكي، والبليد، والحاضر والبادي، والمبتدي والشادي، والكاتب والأمي، والخاصي والعامي».

انتهى ما يخص الاعتراف بما يطابق شهادة الواقع، وفي الزيادة على ذلك شهادة لموقع هذا النوع من الأدب من نفوس سائر الطبقات إذا [سلك][7] به على غير منهج الإعراب، و[نسج][8] على منوال التخاطب العرفي، ويزيد صدق هذه الشهادة وضوحاً عدول هذا العالم الفَذّ إلى سلوك هذه الطريقة على براعة أدواته في جميع فنون الآداب.

قال في «صدر التعريف به»: «عمر بن علي بن الحاج السعيدي من أهل مالقة وسكن الحضرة يكنى: أبا علي، صاحبنا الكاتب البارع الخَصل، الموهوب التّصل، المليء بفنون الآداب نظماً ونثراً، وكتْباً وشعراً، ومصنوعاً ومطبوعاً، ومرسلاً ومسجوعاً، وجداً وهزلاً، وتولية وعزلاً، لا أعلم أني لقيت

---

(1) في «ج» و«د»: غير واضحة.

(2) الشَّارَة والشَّورَة: اللّباس، وقيل: الشُّورَة: الهيئة ـ اللسان ـ شور.

(3) في «ج» و«د»: الأجزال.

(4) الملعبة: نوع من الزجل.

(5) المزوجات: الشيء ونقيضه، كأن تأتي بالشطر السالب ثم الموجب.

(6) المقالب: ج مِقْلب، ويقال: حوّلها بالمِقْلَبِ: قلبَ الأمرَ ظهراً لبطن، أي اختبره، والمراد هنا الإتيانُ بالتّضاد ليحمل على النكتة والضحك.

(7) في «د»: سلك.

(8) في «ج» و«د»: نهج.

بعد الرئيس أبي عبد اللّه الشران[1] ـ رحمه الله ـ أبرع منه في الكتُب والشعر، ولا أقدر منه على النظم، والنثر.

ولا أظن الرئيس أبا عبد اللّه يلحقه في التّفنّن في الأدب، والنفاذِ منه في كلّ أسْلوب، فقد كان ـ رحمه الله ـ يتحامى طريقه التي اختص بها من نوع الهزل نظماً ونثراً، ويظهر أنه يَرْبَأ بنفسه عن ذلك، ولم يكن كذلك في نفس الأمر، وإنما أنصف في نفسه لما رأى أنه مقصر فيه عنه، فاقتصر على ما هو فيه فوقه أو مثله على سعة نفس، وارتياح بقبس، ولم يرهن نفسه فيما يعلم أنّه [دونه][2]، وإن جدّ وأجهد نفسه، فلا يحصل له أكثر من الشّك، ومن العجب كيف يحصل؟! «فخلّى الطّريق لِمَنْ يَبْنِي المَنارَ به»، وانفردَ بالكتب، والشعر، والخطب، وذلك كان غاية أرَبه، وأفرغ 172ظ// الفقيه أبو علي جهده في أنْ يتقدّمَه في المرتبة، وأن يظهر عليه من الخصوصية ـ بهذه المَنْقبة، فحبر الرسائل، وأنشأ إلى الرّوضة النبوية الوسائل، وكتب مغرباً في الأساليب الظّهائرِ، واخترع في الكَتْبِ السلطاني فنوناً خالف فيها الطرق الشّهَائر، واختلق[3] في التهاني القصائد، وابتدع في سنى الأغراض المذهبات القلائد، وعطف بالقطع الفاذّة، والمعاني المعهودة والشّاذة».

ثم ذكر ما تقدم عنه في تبريزه في النّوع من الأدب الجاري على معهود الكلام العاميّ. وبعد ذلك قال فيه من فصل ظهير أجرى فيه ذكره:

«فمتى استظهرت الآداب، بجامع فنونها، ومستوفى عيونها، ومستوعب أبكارها وعُونها، ومقتضى حقوقها المتعينة وديونها، فحسبها من هذا الأوحد علماً تخفُقُ عليْه راياتها، ومُحَلّياً تتقاصر [لديه][4] غاياتها،

(1) هو محمد بن إبراهيم أبو عبد اللّه الشران، قاضي الجماعة بغرناطة، اشتهر بنظمه الرائق، وله منظومة في الفرائض شرحها القلصادي كان بالحياة سنة: 837هـ ـ 1433م. انظر: أزهار الرياض: 1/ 133، والشجرة: 248.

(2) كذا في الأصول.

(3) في «أ»: احتفل. وفي «ج» و«د»: اختلف.

(4) في «ج» و«د»: يديه.

وبطلاً لا يَكُعُّ[1] يوم انتفاء الكلام الحدّ عن ملاقاة حرفه[2]، وصارماً لا ترد اختيار الألفاظ العذبة من شَبَاه[3]، ولا تَكِلُّ من غَرْبِهِ[4]، لو تعلَّقتِ المعاني بالعنان لاسْتَنْزَلَتْها بلاغته من صَياصِيها، ولو استصعبت شوارد القوافِي لأمكنته جزالته واقتداره من نَواصيها، فكأين له من مذهَبَة سائرة في الآفاق، متلقّاة من البلاد الشاسعة على ألسنة الرّفاق، ولا نوع من أنواع الأدب إلاّ وقِدْحُه فيه المُعَلَّى، وتاجه من أصناف يواقيته المُحَلى». انتهى المقصود مما وصف به.

والمراد منه أنّ إيثارَ الأدباء الذين أحرزوا قصب السَّبْقِ في جميع أنواعه لهذا الفنّ منه شاهد بما له من الموقع في النفوس، وإذ ذاك فترك الإعراب زينة حلاه، وطراز [مستملحة][5] ومُستحلاة، وشرط [صحة][6] لإكماله، ومبلغ مقاصده 173و// من القبول وآماله».

الموضع الرابع:

عند خطاب العامة ومحاورة الكلام معهم، وذلك من أهم ما تأكدت به وصايا العلماء قديماً وحديثاً حتى أن «ابن الجوزي» ذكر في كتاب «الحمقى والمغفلين»[7] «أنّ الكلامَ بالإعراب معهم فن من فنون الحماقة»، قال ما نصه:

«وقد تكلم قوم من النحويين مع العامة بالإعراب، وكان ذلك من جنس التغفيل، وإن كان صواباً لأنه لا ينبغي أن يكلم كل قوم إلا بما يفهمونه.

ثم حكى عن ابن عقيل[8] قال: كان شيخنا أبو القاسم ابن برهان الأسدي

---

(1) كَعَّ، يكُع: ضعف وجبن.
(2) في «أ»: حربه.
(3) الشَّبَاه: ج شباً: حد كل شيء.
(4) الغَرب: ج غروب: الحدة والنشاط.
(5) في «ج» و«د»: مستحملة.
(6) في «ج» و«د»: صحته.
(7) انظر: ص: 125.
(8) هو علي بن عقيل البغدادي الحنبلي أبو الوفاء. ت: 513هـ ـ 1119م. فقيه، أصولي، =

يقول لأصحابه: إياكم والنحويين العامة، فإن النحويين العامة مثل أهل اللحن من الخاصة.

قال ابن عقيل: وتعليل هذا أنّ التحقيق بين المحرفين ضائع، وتضييع العلم لا يحل، ولهذا روي: حدّثوا الناس بما يفهمون[1]، أتحبّون بأن يكذب على الله ورسوله، وقد قال رسول الله ﷺ: «**يا أبا عُمَير ما فَعلَ النُّغَير**[2]»، وإنّما ينسب المعلّمون إلى الحماقة لمعاملتهم الصبيان بالتحقيق» اهـ.

قلت: ومثل هذا المحكي عن «ابن برهان» ما رأيتُ في بعض التقاييد منقولاً عن بعض المحققين: «إياك والنحويين العامة، فإنه كاللحن بين الخاصة.

قال: وما أحسن قول أبي عمرو بن العلاء في هذا المعنى:

لعمرك ما اللحن من شيمتي ... ولا أنا عن خطأ ألحن

ولكنني قد قسمت الكلام ... أخاطب قوماً بما يحسن»

ومثله قول ابنِ السّيد[3] شارحاً لكلام ابن قتيبة: «لا ينبغي للمتأدب أن يستعمل في كلامه مع عوام الناس الإعراب على حسب ما تستحقه الألفاظ في صناعة النحو، فإنه إن فعل ذلك استخف به، وصارَ هُزْأة لمن يسمعه».

تنبيه وإعلام 173ظ//:

من علماء هذه الصناعة من يطرح في المخاطبة شفاهاً، سواء كان المخاطب عامياً أو خاصياً استرسالاً مع السجية، ورمياً بالكلام على متعارف ما جرى به التخاطب.

= مقرىء، واعظ له تصانيف منها: «كتاب الفنون» و«الفصول» في فروع الفقه الحنبلي، و«الانتصار لأهل الحديث». انظر: طبقات القراء: 1/ 556 ـ 557.

(1) في أخبار الحمقى 125: بما يعقلون.

(2) النُّغر: طائر يشبه العصفور، وبتصغيره جاء الحديث عن النبي ﷺ قالَ «البُنَيّ كان لأبي طلحة الأنصاري، وكان له نُغَر فمات: فما فعل النُّغَير يا أبا عمير؟» اللسان: ـ نغر ـ.

(3) انظر الاقتضاب: ص: 56.

فحكى ابن خلكان[1] عن الإمام الشهير أبي محمد ابن بري[2] من شيوخ أبي موسى الجزولي[3] صاحب «المقدمة في النحو»: «أنه كان لا يتكلف في كلامه، ولا يتقيد بالإعراب، بل يسترسل في حديثه كيفما اتفق، حتى قال يوماً لبعض تلاميذه ممن يشتغل عليه بالنحو: «اشتر لي قليل هندبا بعروقو»، (فقال التلميذ: هندبًا بعروقه)[4]، فعزّ عليه كلامه، وقال له: لا تأخذه إلا «بعروقو» وإن لم يكن «بعروقو» فما أريده.

قال: وكانت له ألفاظ من هذا الجنس لا يكترث بما يقوله، ولا يتوقف على إعرابها».

مزيد بيان:

مما يتأكد به اجتناب الإعراب مع العوام، زائداً على ما تقدم اتقاء ما صدر منهم لمن خاطبهم به، وبما هو من نوعه غفلةً أو تقصيراً في صَوْنه عن مقابلتهم به، فلقيَ من ذلك ما خلدت نوادره، يتضاحك منها ما بقيَ الدهر، وحسبك بهذا إهانة للعلم، وانحطاطاً لرتبة حامله.

فمن ذلك ما يروى عن الكسائي قال: «حلفت ألا أكلم العامة إلا بما يوافقهم، ويشبه كلامهم، فوقفت على نجار فقلت: «بكم هذان البابان؟ فقال:

---

(1) الوفيات: 3/ 109.

(2) هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي الأصل المصري أبو محمد. ت: 582هـ ـ 1187م. من علماء العربية النابهين، ولي رئاسة الديوان المصري، من مصنفاته: «الرد على ابن الخشاب»، وغلط الضعفاء من الفقهاء»، و«شرح شواهد الإيضاح». انظر الوفيات: 3/ 108 ـ 109، والبغية: 2/ 34.

(3) هو عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي. ت: 607هـ ـ 1210م. من علماء العربية، تصدر للإقراء بالمرية، وولي خطابة مراكش، من كتبه: «الجزولية» و«شرح أصول ابن السراج»، و«شرح قصيدة بانت سعاد»، و«الأمالي» في النحو... قال ابن خلكان: و«الجُزُولي: بضم الجيم والزاي». انظر: الوفيات: 3/ 488 ـ 491، والبغية: 2/ 236 ـ 237.

(4) زيادة من الوفيات: 3/ 109.

بسلْحَتَانِ يا مصفعانِيّ[1]، فكان قصاراي الهرب، (وحلفت ألاّ أكلم عامياً إلاّ بمَا يصلح)»[2].

ومن ذلك عن أبي زيد النّحوي قال: «وقعت على قَصَّاب، وقد أخرج بَطْنَيْن سمينين فعلّقهما، فقلت: بكم هاتان البطنان؟ فقال: بِمَصفعان يا مضرطان، قال: فغطيت رأسي، وفررتُ لئلاّ يسمع العامةَ ذلك فيضحكوا، وأصير شهرة»[3].

ومن ذلك عن بعضهم وقد وقف على زجَّاج فقال: «أيها الزّجّاج، بكم هاتان القنّينتان اللّتان فيهما نكتتان خضراوتان فقال: 174ظ// الزجاج: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ ﴿٦٤﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[4]. فقال النّحوي: ويحك أتهزأ بالقرآن؟ فقال: اعذرني، والله ما ظننتك إلا أنّك تقرأ في سورة الرحمان فرددت عليك»[5].

ومن ذلك عن بعضهم وقد مرَّ بقصّاب وهو يسلخ شاة، فقال: «كيف المستطرق إلى درب المداسير؟ فقال القصاب: اصبر قليلاً حتى يخرج الكرش وأدلّك على الطريق».

ومن ذلك عن آخر ـ وقد وقف على صاحب بطّيخ فقال له: «بكم تلك، وذانك الفاردة؟ فنظر الرجل يميناً وشمالاً ثم قال: اعذرني فما عندي شيء لصفعك»[6].

تعريف:

من نمط هذه المقابلة للمتكلم بمقتضى المعرفة بهذه الصناعة مع غير أهلها

---

(1) المصفعاني: الذي يصفع كثيراً.

(2) زيادة من تاريخ بغداد: 11/ 413.

(3) انظر: أخبار الحمقى: 126.

(4) سورة الرحمن، الآيتان: 64 و65.

(5) أخبار الحمقى، 126.

(6) م.س: 126.

ما قوبل به طائفة من حمقى من اعتقد من الجهلة بها أن كلامه يجري على مناهج قوانينها، وقد نقلوا من ذلك أموراً مستطرفة.

فعن خالد بن صفوان أنّه دخل الحمام، وفيه رجل مع ابنه فأراد الرجل أن يعرف خالداً ما عنده من البيان، فقال: «يا بني، ابدأ بيداك ورجلاك، ثم التفت إلى خالد، فقال: يا أبا صفوان هذا كلام قد ذهب أهله، فقال خالد: ما خلق الله له أهلاً قط»[1].

وعن حجاج بن هْرون أنه قال يوماً: «أطيب الرّطب ما دقّ «نوائها»، ورقّ «لحائها»، فقال له أبو العيناء: ما كنت أعرفك تحسن النحو، وأراك قد تعلمته! [قال: نعم، تعلمته][2] من معلّم الصّبيان. قال: وفي أي باب الصبيان؟ قال: في باب الفاعل والفاعلة، قال أبو العيناء: إذاً هم في باب أبويهم.

وعن بعض الجاهلين أنه كتب: كتبت من «طيس» ـ يعني من «طوس»: فقيلَ لَهُ في ذَلِكَ، فقال: أردت من «طوس»، و«من» تخفض ما بعدها، فقيل له: إنما تخفض حرفاً لا بلداً له خمسمائة قرية»[3].

ويروى أن رجلاً قال لآخر: «تأمر بشيئاً؟ قال: بتقوى الله، وإسقاط الألف».

وقال آخر لأعرابي وقد أراد مساءلته 174ظ// عن أهله: «كيف أهلك؟ فقال: صلْباً».

والحكايات من هذا النوع على الجملة فيها كثيرة، وقد ذكر منها ابن الجوزي ما هو معروف من ذلك، وفيما ذكر منها كفاية.

الموضع الخامس:

وهو خاص بالفقراء السالكين لطريق الإرادة على ما أشار إليه بعض

---

(1) م.س: 119.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من «أ».

(3) م.س: 123 ـ 124.

متأخريهم في إعراضهم عن النظر إلى جانب اللفظ وتَحْسِين العبارة، وصرف عنايتهم إلى تحصيل المعاني على أيّ وجْه دلت عليه الألفاظ، وإفادتها العبارات حتى أنهم يأتونَ بكلام يحاكي الشعر وليس به لا في الوزن ولا في القافية.

وقد وقفتُ لبعضِ العصريين «أن الشيخ الولي الشهير أبا عبد الله محمد الهواري[1] نزيل وهران، لمّا ألّف «السهو» الذي عمل على «التنبيه» أخذه الفقيه أبو زيد عبد الرحمن المعروف بالمقلاش، فوزن فيه أشياء، وأعرب فيه أشياء، فأتى به إلى الشيخ، فقال له: يا سيدي، إنّي أصلحت «سهوك». فقال له الشيخ: هذا السهو يقال له: سهو المقلاش، وأمّا سهوي هو سهو الفقراء، إنما ينظر فيه إلى المعنى، ومن أين العربية والوزن لمحمد الهواري؟! بل سهوي يبقى على ما هو عليه».

قلت: وفي مراعاة هذا المعنى على الجملة أنشد غير واحد:

سبيلي لسان كان يعرب لفظه	فيا ليته من موقف العرض يسلم
وما ينفع الإعراب إن لم يكن تقى	وما ضر ذا تقوى لسان معجَّم

وحكى ابن قتيبة في عيون الأخبار[2] مما يرجع إليه كذلك في الجملة: «أنه قيل لعمرو بن عبيد ما البلاغة؟ فقال: ما بلّغك الجنّة، وعدل بك عن النار، وما بصرك مواقع رشدك، وعواقب غيّك، قال السائل: ليس هذا أريد، قال: من لم يحسن الاستماع لم يحسن القول، قال: ليس هذا أريد. قال: قال النبي ﷺ: «إنّا معشر الأنبياء بِكَاءٌ»[3]، وكانوا يكرهون أن يزيد منطق الرجل على عقله، 175و// قال: ليس هذا أريد. قال: كانوا يخافون من فتنة القول، ومن سقطات الكلام ما لا يخافون من فتنة السكوت، ومن سقطات الصمت.

---

(1) هو محمد بن عمر الهواري. ت: 843هـ ـ 1439م. متصوف، فقيه، مالكي، كان زاهداً، متقشفاً، متباعداً عن الملوك والأمراء، له تآليف منها: «السهو والتنبيه» منظومة غير معربة ولا قائمة الأوزان، و«التسهيل»، و«التبيان»، و«تبصرة السائل». انظر النيل: 303 ـ 304.

(2) انظر: 2/ 170 ـ 171، والبيان والتبيين: 1/ 68.

(3) البكاء: ج بكيء: وهو ما قل كلامه خِلقة.

قال: ليس هذا أريد. قال: وكأنك إنما تريد تخير اللفظ في حسن إفهام، قال: نعم، قال: إنّك إن أردت تقرير حجّة الله في عقول المتكلّفين، وتخفيف المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين، بالألفاظ المستحسنة في الآذان المقبولة عند الأذهان، رغبة في سرعة استجابتهم، ونفي الشواغل عن قلوبهم، بالموعظة الحسنة من الكتاب، والسنة، كنت قد أوتيت فصل الخطاب، واستوجبت على الله جزيل الثواب.

حكاية:

يختم بها نقل ما كان عليه العلماء من الحفظ لهذه الصناعة، ومبالغتهم في صونها عن الإهانة لها ببثّها لغير من ليس لها بأهل، أو لا يقدر صاحبها حقّ قدره.

فذكر ابن بشكوال[1] في صلته[2] «أنّ أبا بكر بن دريد لما نزل بلد سيراف سئل الجلوس للقراءة عليه، فأبى ذلك إذ لم ير هنالك من يَسوى أن يجلس له فكتب هذه الأبيات وعلّقها في قبلة مسجدهم وهي هذه:

قالوا نراك تطيل الصَّمتَ، قلت لهم:	ما طول صمتي من عَيّ ولا خرس
لكنه أجمل الأمرين منزلة	عندي وأحسن لي من منطقٍ شَكس
قالوا نراك أديباً لست ذا خطل	فقلت: هاتوا أروني وجه مقتبسِ
لو شئت قلت، ولكن لا أرى أحداً	ساوى الكلام فأعطيه مدى النفس
أأنثر البَزَّ[3] فيمَن ليس يعرفه	وأنثر الدرّ للعميان في الغلس»

قلت: ولهذا أصل عن السّلف ـ رضوان الله عليهم ـ ففي المروي عن

---

(1) هو خلف بن عبد الملك بن بشكوال الخزرجي الأنصاري القرطبي، الأندلسي أبو القاسم. ت: 578هـ ـ 1182م. محدث، حافظ، مؤرخ، شاعر، مشارك في أنواع العلوم، من تصانيفه: «الصلة» في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم... و«غوامض الأسماء المبهمة» و«الحكايات المستغربة». انظر: الوفيات: 2/ 240 ـ 241، والديباج: 1/ 353 ـ 354.

(2) انظر: ص: 429 ـ 430.

(3) البَزّ: الثياب أو متاع البيت من الثياب أو السلاح.

علي ـ رضي الله عنه ـ أنّه قال ـ وقد أومأ إلى صدره ـ: «إن هاهنا علوماً جمّة لو وجدت لها حملة» 175ظ//.

وعليه أيضاً ما حكى الماوردي[1] «أنّ تلميذاً سأل عالماً عن بعض العلوم فلم يفده، فقيل له: لم منعته؟ فقال: لِكل تربة غرس، ولكلّ بناء أسّ.

قال: قال بعض البلغاء: لكلّ ثوب لابس، ولكل علم قابس.

وحكى الغزالي أن بعض المحققين سئل عن شيء فأعرض، فقال السائل: أما سمعتم قول رسول الله ﷺ: «مَنْ كَتَم عِلماً نافِعاً جاءَ يومَ القيامَةِ مُلْجماً بلجامٍ مِنْ نارٍ». فقال: اترك اللّجاج واذهبْ فإن جاء من يفقهه، وكتمته، فليلْجِمني به».

قلت: ويتعين هذا الإعراض متى كان فاقد أهلية التّعليم أو المذاكرة، يعتقد في نفسه أنّه فوق المعلّم له، أو المذاكر، وإلى ذلك يشير «صالح بن عبد القدّوس بقوله:

وإنّ عناء أن تفهّم جاهلا ... فيحسب جهلا أنّه منك أفهم
متى يبلغ البنيان يوماً تمامه ... إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم
متى ينتهي عن سيّىء من أتى به ... إذا لم يكن منه عليه تندُّم»[2]

المنهج الخامس:

في التحذير من التشدق بغريب العربية وتفاصح المخاطبة بمقعر لغاتها:

وفي ذلك مسألتان:

المسألة الأولى:

في مرتبة هذا التحذير من المناهي الشرعية.

---

(1) في أدب الدنيا: 51.

(2) الأبيات واردة في أدب الدنيا: 42.

وظاهر منه الكراهة المذمومة، صرح بها غير واحد من العلماء. قال النووي:

«يكره التقعير في الكلام بالتشدق، وتكلف السجع والفصاحة، والتصنع بالمقدمات التي يعتادها المتفاصحون، وزخارف القول، فكل ذلك من التكلف المذموم، وكذلك تكلف السجع، وكذلك التحري في دقائق الإعراب، ووحشي اللغة في حال مخاطبة العوام، بل ينبغي أن يقصد في مخاطبته لفظاً يفهمه صاحبه فهماً 176و/ / جلياً ولا يستثقله» اهـ.

ثم استظهر على ذلك بحديث «عبد اللّه بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ رواه أبو داود والترمذي أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله يُبْغِضُ البليغَ من الرجالِ الذي يتخللُ[1] بلسَانِه كما تتخلل البقرةُ**».

وبحديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «**هَلَكَ [المُتَنَطِّعُون][2] قالها ثلاثاً**» رواه مسلم.

وبحديث جابر ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله قال: «**إن من أحبكم إلي، وأقربكم مني مجلساً أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إلي، وأبعدكم مني يوم القيامة، الثرثارون والمتشدّقون، والمتفيهقون**». قالوا: يا رسول الله: قد علمنا الثرثارون، والمتشدقون، فما المتفيهقون؟ قال: «**المتكبرون**». رواه الترمذي» اهـ.

ولعلماء الأدب عناية بوصية المتأدب بتجنب هذا المحظور، وتوقي الوقوع فيما يستقبح منه. فقد قال الجاحظ[3]: «إن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير، [والتقعيب][4]، والتشديق والتمطيط، والجهورية[5]، والتفخيم».

---

(1) جاء في اللسان: هو الذي يتشدق في الكلام ويفخم به لسانه، ويلفه كما تلف البقرة الكلأ بلسانها لفاً.

(2) في «ج»: المتقطعون.

(3) انظر: البيان والتبيين: 1/ 146.

(4) في «ج»: التعقيب.

(5) الجهورية: رفع الصوت.

وقال ابن قتيبة في «صدر أدب الكاتب»[1]: «ويستحب له أن يدع في كلامه التقعير، والتقعيب، كقول يحيى بن يعمر لرجل خاصمته امرأته عنده: أأن سألتْك ثمنَ شَكْرِهَا وشَبْرِك أنْشَأتَ تَطُلُّهَا وتَضْهَلُهَا.

وكقول عيسى بن عمر وابن هبيرة[2] يضربه بالسياط: والله [إن كانت][3] إلا أُثَيَّاباً في أُسَيْفَاطٍ قبضَهَا عَشَّارُوكَ.

قال: فهذا وأشباهه كان يستثقل، والأدب غض، والزمان زمان، وأهله يتحلون فيه بالفصاحة ويتنافسون في العلم، ويرونه تلو المقدار في درك ما يطلبون، وبلوغ ما يؤملون، فكيف به اليوم مع انقلاب الحال، وقد قال رسول الله ﷺ: «إن أبْغَضَكُم إلي الثرثارُون المتفيقهون المتشَدِّقون»؟!» اهـ.

فوائد 176ظ// منثورة:

المتشدقون قال في «الصحاح»: «هو الذي يلوي شِدقَه للتفصح».

قال ابن السيد[4]: «واشتقاقه من «الشِّدْقَين». يقال: رجل «أشدق» إذا كان واسع الشدقين، جهير الصوت، متنطعاً في الكلام، وبه سمي عمرو بن سعيد الأشدق. وفيه قيل:

تشادق حتى مال بالقول شِدقه ... وكل خطيب ـ لا أبا لك ـ أشدق»[5]

والتفاصح: تكلف الفصاحة، قال: وتفصح في كلامه، وتفاصح: تكلف الفصاحة والتقعير في الكلام، قال: هو التشدق فيه، والتقعر: التعمق.

---

(1) انظر: ص: 12 ـ 13.

(2) هو يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري أبو خالد. ت: 132هـ ـ 750م. من ولاة الدولة الأموية، ولي «قنسرين» للوليد بن يزيد، ثم جمعت له ولاية العراقين، واستفحل أمر الدولة العباسية، فبعث إليه السفاح من قتله بقصر واسط في خبر طويل فاجع. انظر: الوفيات: 6/ 313 ـ 321، والخزانة: 4/ 167 ـ 169.

(3) ساقط من «ج».

(4) انظر: الاقتضاب: 55.

(5) ورد البيت في البيان والتبيين: 1/ 121.

قال ابن السيد[1] «عن أبي علي»: «التقعير: أن يتكلم بأقصى قعر فمه، يقال: قعر في كلامه تقعيراً، وهو مأخوذ من قولهم: قعرت البئر، وأقعرها، إذا عظمت قعرها، وإناء قعران: إذا كان عظيم القعر، فكأن المقعر الذي يتوسع في الكلام ويتشدق.

قال: ويجوز أن يكون من قولهم: «قعرت النخلة فانقعرت»، إذا قلعتها من أصلها فلم تبقِ منها شيئاً، فيكون معنى المقَعر من الرجال: الذي لا يبقي غاية من الفصاحة والتشدق إلا أتى عليها».

والوحشي من الكلام: «وحشيه»: غريبه، وغير المألوف منه.

قال ابن السيد[2]: «أو كأن الاستعمال شبه بالوحشي من الحيوان، وهو ما يفر من الإنسان ولا يأنس به. والتنطع في الكلام: التعمُّقُ».

وقوله ﷺ: «**هلك المتنطعون**»، قال فيه النووي: «قال العلماء: يعني المتنطعين المبالغين في الأمور. والثرثارون: المكثرون من الكلام».

قال في الصحاح: «والثرثرة: كثرة الكلام وترديده، يقال: ثرثر الرجل فهو ثرثار مهذار.

والمتفيهقون: المتوسعون في الكلام، قال عن الفراء: «فلان يتفهق في كلامه» إذا توسع فيه وتنطع، وأصله: الفَهْق، وهو الامتلاء، كأنه ملأ به فمه».

قال ابن السيد[3] 177و//: «وتفسيره في «الحديث»: «بالمتكبرين»، غير خارج عما قاله أهل اللغة، كأن المتكبر المعجب بنفسه يدعوه إعجابه بنفسه وتكبره، إلى التنطع؛ في كلامه. والتقعيب في الكلام: تقعيره». قاله في الصحاح».

---

(1) في الاقتضاب: 51.

(2) م.س: 59.

(3) م.س: 55 ـ 56.

وفسره ابن السيد[1] في كلام ابن قتيبة: «بأن يصير فمه عند التكلم كأنه قَعْب، وهو القدح الصغير، قال: وقد يكونُ الكبير.

والشَّكر: بفتح الشين، فرج المرأة.

والشبْر: بفتح الشين هنا النكاح وفي «الحديث» أنه نهى عن شبر الفحل».

قال ابن السيد[2]: «والمعنى عن ثمن شبر الفحل، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه.

وتَطُلُّها: أي تسعى في بطلان حقها من قولهم: طَلّ دَمَه، وأطلَّ إذا ذهب هدراً».

قال ابن السيد[3]: «ويجوز أنه يريد: تقلّل لها العطاء، فيكون مأخوذاً من «الطّلّ» وهو أضعف المطر، يقال: طَلَّتِ الروضة إذا أصابها المطر فهي مطلُولَة.

وتَضْهَلُهَا قال ابن السيد: أي تعطيها حقها شيئاً بعد شيء، من قولهم: بئر ضَهُول إذا كان ماؤها يخرج من جِرَابِها، وهي نواحِيها، وإنما يكثر ماؤها إذا خرج من قعرها.

وتِلو المقدار: بكسر التاء: التابع».

قال ابن السيد[4]: «والمقدار هنا بمعنى القدر الذي يراد به القضاء السابق.

قال: ومعنى كون العلم تبعاً للمقدار: أن الله تعالى قدر في سابق علمه أن يكون العلم عِزّاً لصاحبه وشرفاً، والجهل ذُلاً ومهانة، فيه النجاة وبعدمه الهلاك، وإنما أخذ هذا من قوله ﷺ: «ما اسْتَرْذَلَ اللهُ عبداً إلا حَظَرَ عنه العلم والأدب».

قال: ويجوز أن يريد «بالمقدار» قيمة الإنسان، كما يقال: ما لفلان عندي قَدْرٌ، ولاَ قَدَرٌ، ولا مِقْدَار. أي قيمة، فيكون مثل قول علي - رضي الله عنه -: «قيمة كل امرىء ما يُحسن». انتهى بعض كلامه.

---

(1) و(2) و(3) م.س: 51.

(4) م.س: 54.

تتمة تفسير :

شرح قضية «ابن عمر» على ما «أورده الزبيدي» 177ظ// مكملاً: «أن بعض أَحْبَاء خالد بن عبد الله[1] عند وقوع البلية بخالد وأصحابه، استودعه وديعة - يعني عيسى بن عمر -، فنمي ذلك إلى يوسف بن عمر[2]، فكتب إلى وليه بالبصرة يأمره أن يحمله إليه مقيداً، فدعَا به، ودعا بالحداد، فأمر بتقييده فلما عمد قال له الوالي: لا بأس عليك! إنما أرادك الأمير لتؤدب ولده. قال: «فما بَالُ القَيْدِ إذاً!»... فبقيت مثلاً بالبصرة، فلما أتى به يوسف بن عمر سأله عن الوديعة، فأنكر، فأمر به، فضرب بالسياط، فلما أخذه السوط جزع فقال: أيها الأمير، إنما كانت أثَيَّاباً في أسَيْفَاطٍ، فرفع الضرب عنه، ووكل به حتى أخذ الوديعة منه.

قال الزبيدي: «الأَحْبَاءُ»: جلساء الأمير، واحدهم: حباً مقصور، مهموز.

قال عن بعضهم: فرأيته طول دهره يحمل في كمه خرقة فيها سكر العُشَر[3]، والإجاص[4] اليابس، وربما رأيته عندي وهو واقف علي، أو سائر، أو عنده ولاة أهل البصرة، فتصيبُه نَهْكَة على فؤاده يخفق لها حتى يكاد يغلب، فيستغيث بإجاصة وسكرة يلقيهما في فمه، ثم يمصهما، فإذا سرط من ذلك شيئاً سكن ما به، فسألته عن ذلك فقال: أصابني هذا من الضرب الذي ضربني يوسف فتعالجت له بكل شيء فلم أجد له شيئاً أصلح من هذا»[5] اهـ.

---

(1) خالد بن عبد الله القسري. ت: 126هـ - 743م. كان أمير العراقين من قبل هشام بن عبد الملك، وقتل في أيام الوليد بن يزيد. انظر: الشذرات: 1/ 169.

(2) هو يوسف بن عمر بن محمد الثقفي. ت: 127هـ - 744م. ولي لهشام بن عبد الملك اليمن ثم العراق بعد عزل خالد بن عبد الله، ثم عزله يزيد بن الوليد وحبسه في دمشق إلى أن قتله يزيد بن خالد القسري بثأر أبيه. انظر: الشذرات: 1/ 172.

(3) العشر: شجر له صمغ وفيه حراق مثل القطن يقتدح به، وله سكر يخرج من زهره ومن شعبه - اللسان - عشر.

(4) الإجاص - بالكسر - ثمر يسهل الصفراء، ويسكن العطش وحرارة القلب، ويطلق أيضاً على المشمش، والكمثرى، بلغة الشاميين.

(5) طبقات الزبيدي: 44 - 45.

قال ابن السيد: «ومما يحكى من تشدقه أنه قال: أتيت الحسن البصري مجرمزاً حتى اقْعَنْبَيْتُ بين يديه، فقلت له: يا أبا سعيد، أرأيت قول الله تعالى: ﴿وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾[1] فقال: هو الطِّبِّيعُ في كُفُرَّاه».

قال ابن السيد: «ولعمري إن الآية لأبين من هذا التفسير، و«الطَّلْعُ»: أول ما يطلع في النخلة من حملها قبل أن ينشق غشاؤه الذي يستره، فإذا انشق عنه غشاؤه قيل له: الضَّحْكُ لأنه أبيض فشبه انشقاقه، وبروزه، بظهور الأسنان عن الضحك. 178و// و«الطِّبِّيع»: بكسر الطاء، والباء، وتشديدهما: الطلع بعينه، ويقال له: الطَّبِيع أيضاً بفتح الطاء وتخفيف الباء.

والكُفُرَّى: بضم الفاء وفتحها: الغشاء الذي يكونُ في الطلع، ويقال له أيضاً: الكِمَامُ والكِمُّ. قال الله تعالى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾[2].

و«المُجَرْمَز»: المُسْرِعُ. ومعنى «اقْعَنْبَيْتُ»: جلستُ جلسة مُسْتَوْفِزٍ»[3] اهـ.

المسألة الثانية:

في حكاية كلام بهذا النوع المحذر منه صدر من بعض الناس فقوبل لأجله بما كان في غنى عنه.

فمنها ما يروى «أن رجلاً من المتقعرين مرضت أمه فأمرته أن يصير إلى المسجد، ويسأل الناس الدعاء لها، فكتب في حيطان المسجد: «صين وأعين رجل دعا لامرأة، مقسئنة، عليلة، بليت بأكل هذا الطرموق الخبيث، أن يمن الله عليها بالأطرغشاش والأبرغشاش» فما قرأ أحد الكتاب إلا لعنه وأمه.

قال ابن السيد: يريد بقوله: «صين وأعين»، صانه الله، وأعانه على معنى الدعاء.

---

(1) سورة ق، الآية: 10.

(2) سورة فصلت، الآية: 47.

(3) الاقتضاب: 52.

و«المقسئنة»: المتناهية في الهرم والشيخ، يقال: اقْسَأنَّ العود: إذا اشتد وصلب وذهبت عنه الرطوبة واللين.

و«الطرموق»: و«الطمروق»: بتقديم الميم على الراء: الخفاش.

ويقال: «اطرغش الرجل من مرضه، و«ابرَغَشَّ»، وتَقَشْقَشَ إذا فاق وبرأ.

قال: وكان يقال لـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾: «المُقَشْقِشَتَان». يراد أنهما يبرئان حافظهما من النفاق. وقال الشاعر:

أعيذك بالمُقَشْقِشَتَيْنِ مما أحاذره ومن شر العيون»[1]

ومنها عن أبي علقمة[2] أنه دخل على «أعين» الطبيب، فقال له: «أمتع الله بك، إني أكلت من لحوم هذه الجوازل، فطَسِئْتُ طَسْأَةً، فأصابني وجع من الوابلة إلى دأية[3] 178ظ// العنق، فلم يزل [يربو][4] وينمى حتى خالط الخِلْبَ والشراسيف فهل عندك دواء؟

فقال «أعين»: نعم، خذ خرْبَقا[5]، وشَلْفَقا[6]، وشِبْرِقاً[7] فزَهْزِقْهُ، واغسله بماء روث، واشربه، فقال أبو علقمة: لم أفهم عنك، فقال «أعين»: أفهمتك كما أفهمتني»[8].

قال ابن «قتيبة» في عيون الأخبار[9]: «وقال له يوماً آخر: إني أجد معمعة

---

(1) الاقتضاب: 52.

(2) أبو علقمة النحوي النميري، قال ياقوت: أراه من أهل واسط. وقال القفطي: قديم العهد يعرف اللغة، كان يتقعر في كلامه، ويعتمد الحوشي من الكلام الغريب. انظر: معجم الأدباء: 12/ 205 ـ 215، والبغية: 2/ 139 ـ 140.

(3) دأية: ج دَأيات: ملتقى ضلوع الصدر أو فقرة العنق.

(4) في «أ» و«ج» و«د»: بربق.

(5) الخَرْبَقُ: نبات كالسم يُغْشَى على آكله ولا يقتله. اللسان ـ خربق.

(6) شلفقا بالشين واللام والفاء والقاف: لم نقف لها على معنى، وفي البيان والتبيين 2/ 270: سفلقا.

(7) الشِّبْرق: نبت، وأهل الحجاز يسمونه الضَّريع إذا يَبِسَ ـ اللسان ـ شبرق.

(8) انظر: عيون الأخبار: 2/ 162، وأخبار الحمقى: 127، ومعجم الأدباء: 12/ 209.

(9) انظر: 2/ 162.

في بطني وقرقرة، فقال له: أما المعمعة فلا أعرفها، وأما القرقرة فضُراطٌ لم ينضج» اهـ.

وتفسير هذا الغريب على ما في «الصحاح»:

««فالجوازل»: جمع جَوْزل، وهو فرخ الحمام.

«وطسئت»: بمعنى اتخمت، يقال: طسىءَ يَطْسَأ طَسَأ إذا اتخَمَ عن الدسم.

«والوابلة»: طرف الكتف وهو رأس العضد.

«والخِلب» بالكسر: الحجاب الذي بين القلب وسواد البطن.

«والشراسيف»: جمع شُرْسُوف، وهي مقاطُ الأضلاع، وهي أطرافها التي تشرف على البطن، ويقال «الشرسوف»: غُضروف معلق بكل ضلع مثل غضروف الكتف».

ومنها قال ابن قتيبة[1]: «سمع أعرابي «أبا المكنون»؟ في حلقته، وهو يقول في دعاء الاستسقاء: اللهم ربنا، وإلاهنا، ومولانا صل على محمد نبينا، اللهم ومن أراد بنا سوءاً فأحط ذلك السوء به، كإحاطة القلائد على ترائب[2] الولائد، ثم أرسِخه في هامتِه، كرسوخ السجيل على هام أصحاب الفيل، اللهم أسقنا غيثاً مغيثاً، مَريئاً مرِيعاً، مُجَلْجِلاً، مُسْحَنفِراً، هَزِجاً، سَحّاً، سُفوحاً، طَبَقاً، غدَقاً، مُثْعَنْجِراً.

فقال الأعرابي: يا خليفة نوح، هذا الطوفان ورب الكعبة، دعني آوي عيالي إلى جبل يعصمني من الماء» اهـ.

وتفسير المشكل منه:

«فمريئاً مريعاً»: أي مُخْصِباً، و«مُجَلْجِلاً» أي يدخل في الأرض ويغوص فيها.

---

(1) م.س: 2/ 164.

(2) التّرائب: ج تربية وهو أعلى الصدر، موضع القلادة.

و«مسحنفراً»: أي مسرعاً واسعاً، على ما يقتضيه كلام الجوهري 179و/ / .

و«هزجاً»: أي ذا صوت بالرعد أو غيره.

و«سحّاً سُفوحاً»: أي سائلاً [مِهْرَاقاً][1].

و«طبقاً غدَقاً»، قال الخطابي: «الطبق الذي يطبق وجه الأرض، والغدَق، والمغدِقُ، الكثير القطر».

ومثْعَنْجِراً: قال الجوهري: ثَعْجَر الدمُ وغيره، فاثْعَنْجَرَ: أي صببته فانصب.

ومنها قال ابن قتيبة[2] أيضاً: «أتى رجل الهيثم بن العريان[3] بغريم له، وقد مطله حقه فقال: أصلح الله الأمير، إن لي على هذا حقاً قد غلبني عليه، فقال له الآخر، أصلحك الله، إن هذا باعني عنْجَداً، واستَنْسَأتُهُ حَولاً، وشرطت عليه أن أعطيه مشاهرة، فهو لا يلقاني في لَقَم إلا اقتضاني، فقال له الهيثم: أمن بني أمية أنت؟ قال: لا، فمن بني هاشم؟ قال: لا، فمن أكفائِهم من العرب؟ قال: لا، قال: ويلي عليك، انزع ثيابه يا جِلواز[4] فلما أرادوا نزع ثيابه، قال: أصلحك الله، إن إزاري مُرَعْبَلٌ، فقال: دعوه فلو ترك الغريب في وقت لتركه في هذا الوقت» اهـ.

العَنْجَد: قال في الصحاح: «ضرب من الزبيب. واللقم بالتحريك: قال: هو وسط الطريق. والمُرَعْبلُ من الثياب: المُمزق، وقال: ويقال: جاء فلان في رعابيل أي في أطمار وأخلاق».

---

(1) في «ج»: هرقاً.

(2) في عيون الأخبار: 2/ 163.

(3) وفي «الإصابة»: أنه الهيثم بن الأسود النخعي المذحجي، وأنه يكنى أبا العريان. ت: نحو 100هـ ـ 718م. خطيب، وشاعر، كان رسول «زياد» إلى «معاوية» في طلبه ضم الحجاز إلى ولايته في العراق، كما ظل موالياً لعبد الملك بن مروان، وكان ثقة في الرواية من خيار التابعين. انظر: البيان والتبيين: 1/ 399، والإصابة: 3/ 621.

(4) الجلواز: الشرطي لجلوزته في ذهابه وإيابه.

قلت: ينظر إلى قوله: «لو ترك الغريب في يوم لتركه في هذا الوقت» ما حكاه ابن الجوزي[1]: «أن نحوياً وقع في كنيف فصاح به الكناس أنت في الحياة ويلك! فقال: يا هذا أبغني سلماً وثيقاً، وأمسكه إمساكاً رفيقاً، ولا بأس علي... فقال الكناس: لو كنت تركت الفضول يوماً لتركته الساعة وأنت في الخراء إلى الحلق».

ومنها قال ابن السيد[2]: «وهو من طريف أخبار المتقعرين ما روي أن «الجرج آي» كان له كاتب يتقعر في كلامه، فدخل الحمام في السحر، فوجده خالياً، فقال لبعض [الخدم][3] ناولني الحديدة التي تمتلخ بها الطؤطؤة من 179ظ// الإخقيق، فلم يفهم قوله، وعلم بهيئة الحال أنه يطلب ما يزيل به الشعر عن عانته، فأخذ كسْتُبَان النُّورَة[4] فصبه عليه، فخرج وشكا به إلى صاحب المدينة، فأمر بالخادم إلى السجن، فاتصل الأمر «بالجرج آي» فضحك، واستظرف ما جرى، وأمر بالخادم فأطلق، وألحقه بجملة أتباعه.

قال ابن السيد: أراد بقوله: تمتلخ: تنزع وتزال من قولهم: امتلخت غصناً من الشجرة إذا قطعته، وملخت اللجام عن رأس الفرس، إذا نزعته.

والطؤطؤة: شعر العانة، ويقال له: الشِعرة أيضاً.

والإخقيق: الشق يكون في الأرض، فأراد به هاهنا الشق الذي بين الفخذين».

ومنها قال الزبيدي[5]: «قعد إلى أبي الأسود ـ يعني الدؤلي ـ غلام فقال له أبو الأسود: ما فعل أبوك؟ فقال: أخذته الحمى فطبخته طبخاً، وفَنَخَتْه فَنْخاً،

---

(1) انظر: أخبار الحمقى: 126.

(2) انظر: الاقتضاب: 53.

(3) في «أ»: الخدام.

(4) النُّورة: حجر الكلس، ثم غلب على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنيخ وغيره لإزالة الشعر. اللسان: ـ نور ـ.

(5) في طبقاته: 23 ـ 24.

فتركته فرخاً، فقال: فما فعلت امرأته التي كانت تُجَارُه[1]، وتُضَارُه، وتُشَارُه، وتُهَارُّه، وتزاره؟ قال: طلقها فتزوجت غيره. فرضيت وحظيت وبظيت.

قال أبو الأسود: فقد عرفنا «حظيت» فما «بظيت» يا بني: فقال الغلام: حرف من الغريب لم يبلغك فقال أبو الأسود: يا بني، ما لم يبلغ عمك فاستره كما تستر الهرة خرأها».

قلت: ذكر الجاحظ[2]: «أن هذا الغلام كان يقعر في كلامه، فأتى أبو الأسود الدؤلي يلتمس بعض ما عنده، وأنه أجاب عن السؤال عن أبيه بقوله: أخذته الحمى، فطبخته طبخاً، وفَنَخَتْهُ فَنْخاً، وفَضَخَته فضخاً، فتركته فرخاً.

ومعنى «فنخته»: أضعفته، و«فضخته»[3]: دقته.

و«تُهاره»: أي تكرهه، و«تزاره»: أي [تعضه][4]، والزَّر: [العض][5]، قاله أبو عبيد.

ومنها عن أبي علقمة النحوي: وكان يعتريه هيجان مُرَار في بعض الأوقات، فهاج به في بعض الطرق، فسقط إلى الأرض مغشياً عليه، فاجتمع الناس حوله، وظنوه مجنوناً، 180و// فجعلوا يقرؤون في أذنه، ويعضون على إبهامه، فلما ذهب ما كان به، فتح عينيه، فنظر إلى الناس يزدحمون عليه فقال: ما لكم تَتَكَأكَأونَ عليّ تكأكؤكم على ذي جِنَّة، [افْرَنْقِعُوا][6] عني، فقال رجل منهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية».

قال ابن السيد[7]: «يقال: تكأكأ الرجل على الشيء، إذا انحنى وتقاصر،

---

(1) تجاره: قال أبو الطيب في «مراتب النحويين»: 29: تفاعِلُه من الجر، أي يجرها وتجره.

(2) انظر البيان والتبيين: 1/ 379.

(3) جاء في مراتب النحويين/ 28. فضخت الشيء، أفضخه فضخاً، إذا شَدَخْتَهُ.

(4) في «أ» و «ج» و«د»: تعاضه.

(5) في «أ» و«ج» و«د»: البغض.

(6) غير واضحة في «ج».

(7) انظر: الاقتضاب: 53.

ومنه قيل للقصير: متكأكيء، وتكأكأ القوم: إذا تضايقوا وازدحموا، فإذا قيل: تكأكأ عن الشيء فمعناه: ارتدع ونكص على عِقبَيْهِ.

والإفْرِنقاع: الزوال عن الشيء» اهـ.

قلت: وحكى الجاحظ[1] [عنه][2] أنه هاج به الدم فأتوه بحجام، فقال للحجام: «اشدد قصَبَ الملازم[3]، وأرهف ظبات المشارط[4]، وأسرع الوضع، وعجل النزع، وليكن شرطك وخزاً، ومصّك نهزاً، ولا تُكْرِهَنَّ آبياً، ولا تردن آتياً، فوضع الحجام محاجمه في جُونَتِهِ[5] وانصرف. قال: لو كان حجاماً مرة ما زاد على ما قال».

قلت: وعلى ذكر من اعترضه الجنون من أهل العربية، وهو مع ذلك تصدر عنه نوادر المعرفة بها فلنأت من أخبارهم بحكايتين ذكرهما «الخطيب» في «تاريخه»[6] استطرافاً لفائدتهما، واستحساناً لما اشتملتا عليه.

الحكاية الأولى:

عن المبرد قال: «قال لي المازني: يا أبا العباس، بلغني أنك تنصرف من مجلسنا فتصير إلى المُخَيَّس[7]، وإلى موضع المجانين والمعالجين، فما معناك في ذلك؟ قال: فقلت: (أعزك الله تعالى)[8] إن لهم طرائف من الكلام، وعجائب من الأقسام، قال: فخبرني بأعجب ما رأيت في ذلك، قال: فقلت: دخلت يوماً إلى مستقرهم، فرأيت مراتبهم على قدر بليتهم، وإذا قوم قيام قد

---

(1) البيان والتبيين: 1/ 380، وعيون الأخبار: 2/ 163 ـ 164.

(2) ساقط من «ج».

(3) الملازم: ج ملزم وملزمة: خشبتان أو حديدتان تُشَد إحداهما إلى الأخرى بواسطة مفتاح أو شبهه، ويجعل بينهما ما يراد الضغط عليه.

(4) المشارط: ج مَشْرط، ومِشْرَطة ومِشْرَاط: المِبْضَع.

(5) الجُونَة بالضم: سُلَيْلَةٌ مغشاة أدماً تكون مع العطارين (القاموس المحيط).

(6) انظر: 3/ 383 ـ 385، والوفيات: 4/ 315 ـ 317.

(7) المخيّس: السجن.

(8) زيادة من تاريخ بغداد: 3/ 383.

شدت أيديهم إلى الحيطان بالسلاسل، ونقبَت من البيوت التي هم بها إلى غيرها مما يجاورها، لأن علاج أمثالهم أن يقوموا الليل والنهار، ولا يقعدون، ولا يضطجعون، ومنهم من 180ظ// يجلب[1] على رأسه، ويدهن أوراده، ومنهم من ينهل، ويَعُلُّ بالدواء، حسبما يحتاجون إليه، فدخلت يوماً مع ابن أبي خميصة، وكان المتقلد للنفقة عليهم، ولتفقد أحوالهم، فنظروا إليه، وأنا معه، فأمسكوا عما كانوا عليه، فمررت على شيخ منهم تلوح صلعته، وتبرق للدهن جبهته، وهو جالس على حصير نظيف، ووجهه إلى القبلة كأنه يريد الصلاة، فجاوزته إلى غيره، فناداني، سبحان الله! أين السلام، من المجنون، ترى أنا أو أنت؟ فاستحييت منه، وقلت: السلام عليكم، فقال: لو كنت ابتدأت لأوجبت علينا حسن الرد عليك، على أنا نصرف سوء أدبك إلى أحسن جهاته من العذر، لأنه كان يقال: إن للداخل على القوم دهشة، اجلس أعزك الله عندنا، وأومأ إلى موضع من حصيرِه ينفضه كأنه يوسع لي، فعزمت على الدنو منه، فناداني ابن أبي خميصة إياك إياك، فأحجمت عن ذلك، ووقفت ناحية أستجلب مخاطبته، وأرصد الفائدة منه. ثم قال: وقد رأى معي محبرة، يا هذا أرى معك آلة رجلين، أرجو ألا تكون أحدهما، أتجالس أصحاب الحديث الأغثاءِ أم الأدباء أصحاب النحو والشعر؟ قلت: الأدباء، قال: أتعرف أبا عثمان المازني؟ قلت: نعم، معرفة تامة، قال: فتعرف الذي يقول فيه:

وفتى من مَازن ساد أهل البصره[2]
أمّه مَعرفة وأبوهُ نكره

قلت: لا أعرفه، قال: فتعرف غلاماً له قد نبغ في هذا العصر معه ذهن، وله حفظ قد برز في النحو، وجلس في مجلس صاحبه، وشاركه فيه، يعرف بالمبرد؟ قلت: أنا والله عين الخبير به. قال: فهل أنشدك شيئاً من عبثات شعره،

---

(1) يجلب على رأسه: أي يمرر يده، أو يتوعد بشر.

(2) البصرة: والبصَرَة والبَصِرة: أرض حجارتها جِصّ، وبها سميت البصرة، والبَصْرةُ أعم، والبَصِرة كأنها صفة، اللسان: ـ بصر ـ.

قلت: لا أحسبه يحسن قول الشعر، قال: يا سبحان الله! أليس هو الذي يقول:

حبذا ماء العناقيـ ... ـد بريق الغانيات

بهما ينبت لحمي ... ودمي أي نبات

أيها الطالب أشهى ... من لذيذ الشهوات

كل بماء المزنِ تفا ... ح خُدود الناعمات

قلت: قد سمعته ينشد هذا في مجالس الأنس، قال: يا سبحان الله! ويستحيي أن ينشد مثل هذا حول الكعبة؟! ما تسمع الناس يقولون في نسبه؟! قلت: يقولون هو من الأزد: أزد شَنُوءَة من ثمالة، قال: قاتله الله، ما أبعد غوره، أتعرف قوله:

سألنا عن ثمالة كل حي ... فقال القائلون: ومن ثماله

فقلت: محمد بن يزيد منهم ... فقالوا: زدتنا بهم جهاله

فقال لي المبرد: خَلِّ قومي ... فقومي معشر فيهم نذاله

قلت: أعرف هذه الأبيات لعبد الصمد بن المعذل[1] يقولها فيه، قال: كذب والله كل من ادعى هذا لغيره، وهذا كلام رجل لا نسب له، يريد أن يثبت له بهذا الشعر نسباً! قلت: أنت أعلم.

قلت: وكذا حكى ابن خلكان[2] قال: «ويقال: إن هذه الأبيات للمبرد، وكان يحب أن يشتهر بهذه القبيلة، فصنع هذه الأبيات، فشاعت وحصل له مقصوده من الاشتهار» اهـ.

ثم قال المبرد: «قال لي: يا هذا قد غلبت بخفة روحك على قلبي، وتمكنت بفصاحتك من استحساني، وقد أخرت ما كان يجبُ أن أقدمه: الكنية

---

(1) هو أبو القاسم عبد الصمد بن المعذل بن غيلان العبدي من بني عبد القيس. ت: نحو: 240هـ - 854م. من شعراء الدولة العباسية، كان هجاءً شديد العارضة، سكيراً، خميراً. انظر: الوفيات: 2/ 330.

(2) الوفيات: 4/ 320.

ـ أصلحك الله ـ؟ قلت: أبو العباس. قال: فالاسم؟ قلت: محمد. قال: فالأب؟ قلت: يزيد. قال: قبحك الله! أحوجتني إلى الاعتذار إليك مما قدمت ذكره، ثم وثب باسطاً إلي يده لمصافحتي، فرأيت القيد في رجله قد شدّ إلى خشبة في الأرض، فأمنت عند ذلك غائلته، فقال لي: يا أبا العباس، صن نفسك عن الدخول إلى مثل هذه المواضع، 181ظ// فليس يتهيأ لك أن تصادف مثلي على هذه الحالة الجميلة، أنت المبرد، وجعل يصفق، وانقلبت عينه، وتغيرت خِلقته، فبادرت مسرعاً خوفاً من أن تبدر منه بادرة، وقبلت والله قوله، فلم أعاود الدخول إلى مخيّس ولا غيره» اهـ.

قلت: وعلى ذكر ما هجي به المبرد ـ رحمه الله ـ في هذه الأبيات، فقد ذكر الخطيب[1] ـ رحمه الله ـ نوعاً آخر من هجائه.

«وما نقل مما مدح به، وأثني به على حميد مناقبه، هو المعتقد في جنابه، والمعتمد عليه فيما يجب له، ولكن أبى الحسد إلا الغض من مناصب الكملاء.

فمما ذكر من هجوه في حكاية «أبي الفضل ابن طومار» قال: كنت عند «محمد بن نصر بن بسام» فدخل عليه حاجبه، فأعطاه رقعة، وثلاثة دفاتر كباراً، فقرأ الرقعة، فإذا المبرد قد أهدى إليه كتاب «الروضة» وكان ابنه «علي» حاضراً. قال: فرمى بالجزء الأول إليه، وقال له: انظر يا بني، هذه أهداها إلينا أبو العباس المبرد، فأخذ ينظر فيه، وكان بين يديه دواة، فشغل أبو جعفر بحديثنا، فأخذ «علي» الدواة، ووقع على ظهر الجزء شيئاً وتركه وقام. قال: فلما انصرف، قال أبو جعفر: أروني أي شيء وقع هذا المشؤوم فإذا هو:

لو برا الله المبرد من جحيم يتوقدْ
كان في «الروضة» حقاً من جميع الناس أبرد

وأنشد لآخر في معناهما:

---

(1) تاريخ بغداد: 3/ 386.

ويوم كحرّ الشوق في [الصدر][1] والحشا   على أنه منه أحر [وأومد][2]

ظللت به عند المبرد ثاويا   فما زلت في ألفاظه أتبرد

قال عن بعضهم: صحف المبرد في كتاب «الروضة» في قوله: حبيب بن خدرة فقال: جدرة 182و// وفي ربعي بن حراش[3] فقال: خراش! فقال بعض الشعراء يهجوه:

غير أن الفتى كما زعم النا   س دعي مصحف كذاب

وأنشد عن بعضهم[4] قبله:

كثرت في المبرد الآداب   [واستقلت][5] في عقله الألباب

ومما حكي من مدحه، والإشادة بذكر فضائله، قول بعض الشعراء[6] في انتسابه للأزد:

أيا ابن سراة الأزد، أزد شنوءة   وأزد العتيك [الصدر][7] رهط المهلب

أولئك أبناء المنايا إذا غدوا   إلى الحرب عدواً واحداً ألف مِقْنَب[8]

حموا حمى الإسلام بالبيض والقنا   وهم ضرموا نار الوغى بالتلهب

وهم سبط أنصار النبي محمد   على أعجمي الخلق والمتعرب

وأنت الذي لا يبلغ الناس وصفه   وإن أطنب المداح مع كل مطنب

رأيتك «والفتح بن خاقان» مقبلا   وأنت عديل الفتح في كل موكب

---

(1) في «أ»: الصدور.

(2) في الأصول: وأبرد.

(3) ربعي بن حراش العبسي أبو مريم. ت: نحو 104هـ ـ 721م. تابعي مشهور، من أهل الكوفة، ثقة في الحديث، كان أعمى، يقال: إنه لم يكذب قط. انظر: تاريخ بغداد: 8/ 433 ـ 435، والوفيات: 2/ 300 ـ 301.

(4) في تاريخ بغداد: 3/ 382، أنه أحمد بن أبي طاهر.

(5) في «ج»: اشتغلت.

(6) م. س: 3/ 382، هو الشاعر أحمد بن عبد السلام.

(7) في الأصول: الصيد.

(8) المقنب: مخلب الأسد، ويطلق على جماعة الفرسان وكتائب الجيوش.

وكان أمير المؤمنين إذا رنا	إليك يطيل الفكر بعد التعجب
وأوتيت علماً لا يحيط بكنهه	علوم بني الدنيا ولا علم ثعلب[1]
يؤوب إليك الناس حتى كأنهم	ببابك في أعلى منى والمحصب[2]

وقول بعضهم[3]:

رأيت محمد بن يزيد يسمو	إلى العلياءِ في جاه وقدر
جليس خلائف وغذِي ملك	وأعلم من رأيت بكلّ أمر
وفِتيانية الظّرفاء فيه	وأبهة الكبير بغير كبر 182ظ//
وينثر إن أجال الفكر درّاً	وينثر لؤلؤاً من غير فكر
وقالوا: ثعلب يملي ويفتي	وأين الثعلبان من الهزبر

وقول بعضهم[4]:

بنفسي أنت يا ابن يزيد من ذا	يُساوي ثعلباً بك غير قين!
إذا ما زتكما العلماء يوما	رَأت شأوَيْكما متفاوتين
تُفَسّر كل مقفلة بحذق	وتستُر كُلّ واضحة بعين
كأنّ الشّمس ما تمليه شرحاً	ومَا يُمْليه همزة بين بين[5]

وقول بعضهم من أبيات:

وإذا يقال من الفتى كل الفتى	والشيخ والكهل الكريم العنصر
والمستضاء بعلمه وبرأيه	وبعقله قلت: ابن عبد الأكبر[6]

وقول نظيره أبي العباس ثعلب ـ رحمه الله ـ حين مات وذلك أبلغ في مدحه وحسن الثناء عليه:

---

(1) أبو العباس ثعلب، وكان بينهما من المنافرة ما لا خفاء به.
(2) المحصب: موضع رمي الجمار بمنى.
(3) أيضاً الشاعر أحمد بن عبد السلام كما ذكر صاحب نزهة الألباء: 224.
(4) تاريخ بغداد: 3/ 382: بعض أصحاب المبرد.
(5) م. س: 3/ 382.
(6) م. س: 3/ 382 ـ 383، والنزهة: 225.

مات المبرد وانقضت أيامه ... وسينقضي بعد المبرّد ثعْلَب
بيت من الآدابِ أصبح نصفه ... خَرباً، وباقِي نصفه فَسَيَخرب»[1]

قلت نسبهما ابن خلكان لأبي بكر ابن العلاف[2] من أبيات قال: «وكان ابن الجواليقي[3] كثيراً ما ينشدها وهي:

ذهب المبرّد وانقضت أيامه ... وليذهبن إِثْر المبرّد ثعلب
بيت من الآداب أصبح نصفه ... خَرِباً وباقي بيتها فَسيخرب 183و//
فابكوا لما سلب الزّمان ووطّنوا ... للدَّهْر أنفسكم على ما يسلُب
وتزودوا من ثعلبٍ، فبكأس ما ... شَرِب «المبرد» عن قريب يشرب
وأرى لكم أن تكتبوا أنفاسه ... إن كانت الأنفاس مِمَّا يكتب»[4]

قلت ويحتمل أن يكون «ثعلب» أنشدهما لما قيلت عند موت المبرد فنسبت إليه، وكيفما كان، فالشهادة فيهما بذلك مما لا خفاء فيه عند العلماء.

قال الزبيدي[5]: «كان ثعلب ومحمد بن يزيد عالمين قد ختم بهما تاريخ الأدباء.

قال: وكانا كما قال بعض المحدثين:

فيا طالب العلم لا تجهلن ... وعذ بالمبرّد أو ثعلب
تجد عند هذين علم الورى ... فلا تك كالجمل الأجرب

---

(1) تاريخ بغداد: 3/ 387، والنزهة: 227.

(2) هو الحسن بن علي بن أحمد النهرواني أبو بكر ابن العلاف. ت: 318هـ - 930م. شاعر، عاش في بغداد، ونادم بعض الخلفاء، وكف بصره، وهو صاحب القصيدة في رثاء الهر، قيل: إنه أراد رثاء عبد الله بن المعتز، وخشي من الخليفة المقتدر، فجعلها في الهر. انظر: تاريخ بغداد: 7/ 379 - 380، والوفيات: 2/ 107 - 111.

(3) هو موهوب بن أحمد ابن الجواليقي. ت: 540هـ - 1145م. عالم بالأدب واللغة قال عنه القفطي، هو من مفاخر بغداد. من تصانيفه: «المعرب»، و«تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة»، و«أسماء خيل العرب وفرسانها». انظر: الإنباه: 3/ 335 - 337، والوفيات: 5/ 342 - 344.

(4) الوفيات: 4/ 319.

(5) في طبقاته: 143.

علـوم الـخـلائـق مـقـرونـة بـهـذيـن فـي الـشّـرق والـمـغـرب».

الحكاية الثانية:

عن ابن الأنباري[1] قال: «دخلت «البيمارستان» بباب المحول، فسمعت صوت رجل في بعض البيوت يقرأ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾[2] فقال: أنا لا أقف إلا على قوله:

﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾، فأقف على ما عرفه القوم، وأقروا به، لأنّهم لم يكونوا يقرّون بإعادة الخلق، وابتدِىء بقوله: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾، فيكون خبراً.

وأما قراءة علي بن أبي طالب: «وادَّكَرَ بَعَدَ أمهٍ»[3] فهو وجه حسن، الأمه: النسْيان، وأمّا أبو بكر بن مجاهد، فهو إمام في القراءة، وأما قراءة الأحمق - يعني ابن شنبوذ[4] -: «إنْ تُعَذِّبْهُم فإنّهمْ عِبادُكَ، وإنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإنَّكَ أنْتَ الغفُورُ الرّحيمُ»[5] فخطأ، لأن الله تعالى قد قطع لهم بالعذاب في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾[6]. 183ظ//.

قال: فقلت لصاحب [البيمارستان][7]: من هذا [الرجل][8]؟ فقال: هذا

---

(1) في النزهة: 268 - 269. وابن الأنباري: هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري. ت: 577هـ - 1181م. نحوي، مشارك في أنواع من العلوم تصدّر لإقراء النحو بالنّظامية. وأخذ عنه العلماء. من تصانيفه: «أسرار العربية»، و«ديوان اللغة»، و«نزهة الألباء». انظر الإنباه: 2/ 169 - 171.

(2) سورة العنكبوت، الآية: 19.

(3) سورة يوسف، الآية: 45.

(4) هو أبو الحسن محمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ شيخ الإقراء بالعراق. ت: 328هـ - 939م. انفرد بشواذ كان يقرأ بها في المحراب، وعلم الوزير ابن مقلة بأمره، فأحضره، وأحضر بعض مناظريه، فنسبهم للجهل، وأغلظ للوزير فأمر بضربه ونفيه. له: «اختلاف القراءات». انظر: طبقات القراء: 2/ 52 - 56.

(5) سورة المائدة، الآية: 118، والقراءة الصحيحة: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. وانظر: توجيه هذه القراءة في تفسير القرطبي: 6/ 377 - 379.

(6) سورة النساء، الآية: 48.

(7) في الأصول: النيمارستان.

(8) زيادة من تاريخ بغداد: 3/ 185. ومن النزهة: 268.

«إبراهيم» الموسوس محبوس، فقلت: ويحك، هذا «أبيّ بن كعب» افتح الباب عنه، ففتح [الباب][1] وإذا أنا برجل منغمس في النجاسة، والأدهم في قدميه، فقلت: السلام عليكم، فقال: كلمة مقولة، فقلت: ما منعك من رد السلام عليّ؟ فقال: السلام أمان، وإني أريد أن أمتحنك، ألست تذكر اجتماعنا عند أبي العباس ـ يعني ثعلباً ـ في يوم كذا، وفي يوم كذا، وعرفني ما ذكرته وعرفته، وإذا به رجل من أفاضل أهل العلم، فقال: ما هذا الذي تراني منغمساً فيه؟ فقلت: الخُرْءُ يا هذا، فقال: وما جمعه؟ فقلت: خروء، فقال لي: صدقت، وأنشد:

«كأن خُرُوءَ الطير فوق رؤوسهم»[2]

ثم قال: والله لو لم تجبني بالصواب لأطعمتك منه، فقلت: الحمد لله الذي نجّاني منك، وتركته وانصرفت»[3].

تكميلان في تنبيه:

التكميل الأول:

ما سبق من «ذمّ التشدق بالغريب، وتخلل اللّسان بالبلاغة كما تتخلل البقرة» لا يشمل البيان بالنّهي عنه، ولا يتضمن كراهة الاتّصاف به، لما ثبت من خصوصية مدحه، ومزية الثناء عليه، وبيانه من وجهين:

أحدهما: شهادة الكتاب العزيز بذلك، وتضمنه لما يدل عليه.

أما أولاً: فتقريره لنعمة المنّة به على الإنسان في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾[4]. ذكره غير واحد من العلماء.

---

(1) زيادة من م.س: 3/ 185.

(2) صدر بيت عجزه هو:

«إذا اجتمعت قيس معاً، وتميم»

انظر اللسان: ـ خرأ ـ وقد نسبه إلى جواس بن نعيم الضبي.

(3) انظر: تاريخ بغداد: 3/ 185 ـ 186.

(4) سورة الرحمٰن، الآيات: 1 ـ 4.

ومن كلام الجاحظ[1] في ذلك: «ذكر الله تعالى جميل [بلائه][2] في تعليم البيان، وعظيم نعمته في تقويم اللّسان». ثم ذكر الآية الكريمة.

وأما ثانياً: فتمدحه في نفسه بكونه قد بلغ في مراتب الإبانة الحد الذي عجز الخلق عن الإتيان بمثلها حتّى سمّي بالبيان 184و// في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾.

قال الجاحظ مقرّراً لهذا الوجه الواضح الحجّة، الجاري من صحّة الاعتقاد له على أنهج محجة: «مدح الله تعالى القرآن بالبيان والإفصاح، وبحسن التفصيل والإيضاح، وبجودة الإفهام، وحكمة الإبلاغ، وسماه فرقاناً كما سماه قرآناً، وقال: ﴿عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾[3].

وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[4] وقال: ﴿و[نَزَّلْنَا][5] عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[6] وقال: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾[7] اهـ.

وأما ثالثاً: فتضمنه لسؤال موسى ـ عليه السلام ـ حين بعث إلى فرعون: ﴿وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِى ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِى﴾[8]. وقوله: ﴿وَأَخِى هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ﴾[9]، وقوله: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى﴾[10].

قال الجاحظ[11]: «رغبة منه في غاية الإفصاح بالحجة، والمبالغة في

---

(1) انظر: البيان والتبيين: 1/ 8.
(2) في الأصول: الآية.
(3) في سورة النحل، الآية: 103: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾.
وفي سورة الشعراء، الآية: 195: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾.
(4) سورة طه، الآية: 113.
(5) في «ج»: أنزلنا.
(6) سورة النحل، الآية: 89.
(7) سورة الإسراء، الآية: 12.
(8) سورة طه، الآيتان: 27 و28.
(9) سورة القصص، الآية: 34.
(10) سورة الشعراء، الآية: 13.
(11) البيان والتبيين: 1/ 7.

وضوح الدّلالة لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع، وإن كان قد يأتي من وراء الحاجة، ويبلغ أفهامهم على بعض المشقة» انتهى المراد منه.

وأما رابعاً: فتسجيله بأن رسولاً لم يرسل إلا بلسان القوم المرسل إليهم في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾[1].

قال الجاحظ[2]: «لأنّ مدار الأمر على البيان والتبيّن، وعلى الإفهام والتفهم، فكلما كان اللسان أبين، كان أحمد، كما أنه كلما كان القلب أشد استبانة كان أحمد، والمفهم لك والمتفهم عنك شريكانِ في الفضل، إلاّ أن المفهم أفضل من المتفهم، وكذلك المعلم أفضل من المتعلّم، هكذا ظاهر هذه القضية، وجمهور هذه الحكومة إلاّ في الخاصّ الذي لا يذكر، والقليل الذي لا يشهر».

قلت: وإذا كانت رسالة النبي ﷺ باللّسان العربي وفضيلته 184ظ// على غيره إنّما هي من حيث وضوح بيانه، فلا خفاء أنّ بيانها يعوق كل بيان.

وأما خامساً: فاقْتضاؤه لذم العَي، ورداءة البيان، حين شبه أهله بالنّساء والولدان في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾[3].

قال الجاحظ[4]: «ولذلك قال النمر بن تولب[5]:

---

(1) سورة إبراهيم، الآية: 4.

(2) في البيان والتبيين: 1/ 11 ـ 12.

(3) سورة الزخرف، الآية: 18، ويَنَشَّأ: أي يربى ويكبر في الحلية، و«في الحلية»: أي في الزينة. «وهو في الخصام»: أي في المجادلة والإدلاء بالحجة، و«غير مبين»: أي ساكت عن الجواب، ومعنى الآية: أيضاف إلى الله من هذا وصفه! أي لا يجوز ذلك، وقيل: «المنشأ في الحلية»: أصنامهم التي صاغوها من ذهب وفضة وحلوها. انظر تفسير القرطبي: 16/ 71 ـ 73.

(4) في البيان والتبيين: 1/ 12.

(5) النمر بن تولب بن زهير العكلي. ت: نحو 14هـ ـ نحو 635م. شاعر مخضرم، عاش عمراً طويلاً في الجاهلية، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ فكتب عنه كتاباً لقومه. وعاش إلى أن خرف، فكان هِجّيراه: اقْرُوا الضيف، أنيخوا الراكب، انحروا له! . . . =

وكلُّ خليل عليه الرِّعَا ثُ والحُبُلاتُ ضَعِيفٌ مَلِق

قال في موضع آخر[1]: «وكانوا يمدحون شدّة العارضة، وقوّة المنة، وظهور الحجّة، وثبات الجنان، وكثرة الرّيق، والعلو على الخصم، ويهجونَ خلاف ذلك».

ثم أنشدَ على ذلك جملة أبيات منها قوله:

طباقاء لم يشهد خصوماً ولم يعش حميداً، ولم يشهد حِلالاً ولا عِطرا

وقوله:

وخطيب إذا تمعرت الأو جه يوماً في مأقِط مشهود[2]

قال: يقال «للجمل» إذا لم يحسن الضِّراب: جمل عَياياء، وجمل طباقاء، وهو هنا للرّجل الذي لا يتجه للحجّة.

والحِلال: الجماعات. والعِطر: العُرس. والمأقِط: الموضع الضيق.

ومنها قوله[3]:

إنِّي امرؤ لا أقيل الخصم عثرته عند الأمير إذا ما خصمه ظلعا[4]

ينير وجهي إذا جد الخصام بنا ووجه خصمي تراه الدّهرَ مُلتمعا»[5]

الثاني: تمدح العرب به وافتخارها بمزية الاختصاص بفضيلته.

قال الشيخ أبو عمر: «ما زالت العرب تمدح بالبيان والفصاحة في أشعارها، وأخبارها» 185و//. قلت: يتّضح ذلك من جهات:

أوّلها: اعترافهم بفضل من خصّ به، وتحلى بزينة حليه، كقول خالد بن

= سماه أبو عمرو بن العلاء: «الكيّس» لحسن شعره. له ديوان شعر. انظر: الشعر والشعراء: 141 ـ 142، والإصابة: 3/ 572 ـ 573، والخزانة: 1/ 156.

(1) البيان والتبيين: 1/ 176.

(2) تمعّر الوجْه: تغير وعلّته صفرة. اللسان ـ معر ـ والبيت نسبه الجاحظ لأبي زبيد الطائي.

(3) البيتان نسبهما الجاحظ في البيان والتبيين: 1/ 179 للأقرع القشيري.

(4) رجل ظالع: مائل مذنب.

(5) التمع لونه بالبناء للمجهول: إذا تغير وذهب.

صفوان لرجل: «رحم الله أباك، كان يقْرِي العين جمالاً، والأذن بياناً»[1].

«وقول أعرابي في مدح رجل: كلامه الوَبْلُ على المَحْل، والعذب البارد على الظّمأ»[2]. وقول «معاوية في ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ:

إذا قال لم يترك مقالاً ولم يقف	لعيّ، ولم يثن اللسان على هُجْر
يصرّف بالقول اللسان إذا انتحى	وينظر في أعطافه نظر الصّقر»[3]

قال ابن قتيبة[4] وغيره: «وفيه يقول حسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ:

إذا ما ابن عباس بدا لك وجهُه	رأيتَ له في كلّ أحواله فَضْلا[5]
إذَا قال لم يترك مقالاً لِقائِل	بمُلتقطات لا تَرى بينها فصلا
شفى وكفى ما في النّفوس فلم يدع	لذي إرْبة في القول جداً ولا هزلا
سموت إلى العليا بغَيْرِ مشقّة	فنِلْتُ ذُرَاهَا لا دَنِيّاً ولاَ وَغْلا»[6]

ثانيها: شهادتهم بعيب العي، وتنقّص أصحابه، كقول بعضهم في رجل ذكره بِعي:

«رأيت عوراتِ النّاس بين أرجلهم، وعورة فلان بين فكّيه»[7].

قال ابن قتيبة: «وعاب آخر رجلاً فقال: ذلك من يتامى المجلس أبلغ ما يكون في نفسه أعيا ما يكون عند جلسائه.

وحكى عن يونس بن حبيب قال: ليس لعييّ مروءة، ولا لمنقوص البيان بهاء، ولو بلغ يافوخه أعنان السّماء. وأنشد لبعضهم:

عَجبت لإدلالِ العَييّ بنفسه	وصمت الذي قد كان بالحقّ أعلما
وفي الصمت سترٌ لِلعَيِيّ وإنّما	صحيفة لُبّ المرء أن يتكلّما»[8] 185ظ//

---

(1) و(2) انظر: عيون الأخبار: 2/ 169 ـ 170.

(3) م.س: 2/ 169.

(4) في م.س: 2/ 169 ـ 170.

(5) هذا البيت ساقط من الديوان: 412.

(6) الوغل: الضعيف النذل الساقط المقصر في الأشياء. وانظر: الديوان: 412.

(7) و(8) عيون الأخبار: 2/ 175.

ولآخر:

«كفى بالمرء عيباً أنْ تراه له وجه وليس له لِسان

وما حسن الرجال لهم بزين إذا لم يسعد الحسن البيان»[1]

ثالثها: استعاذتهم بالله تعالى من نقيضه: وهو العِيّ والحَصَر، وإلى ذلك يشير الجاحظ في مفتتح كتاب «البيان والتبيين»[2]: «اللهم إنّا نعوذ بك من فتنة القول، كما نعوذ بك من فتنة العمل، ونعوذ بك من التكلّف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العجب بما نحسِن، ونعوذ بك من السلاطة والهذر، كما نعوذ بك من العيّ والحصر.

قال: وقديماً تعوّذوا بالله منْ شرّهما، وتضرعوا إلى الله في السّلامة منهما، وقد قال النمر بن تولب:

أعذني ربّ من حصر وعِيّ ومن نفس أعالجها علاجَا

وقال آخر:

مَليٌّ بِبُهْرٍ[3]، والتفَاتٍ، وسَعلَة وَمَسْحَة عُثْنُون، وفتل الأصابع»

لا يقال: هذا معارض بما يدل على نقيضه وذلك من وجهين:

أحدهما: قوله ﷺ في الصحيح[4] من حديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «**إنّ منَ البيانِ لَسِحْراً**».

فعلى اقتضاء الذم حمله جماعة من العلماء، وأولوه على مالك ـ رضي الله عنه ـ لما أدخله في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى. قالوا: ووجهه أنّه يميل القلوب، ويخدعها خدعة السّاحر بسحره.

الثاني: أنّهم وإن أحبّوا البيان والبلاغة، فقد كرهوا الهذر والسّلاطة، وفضول البلاغة.

---

(1) في م.س: 2/ 169.
(2) انظر ص: 3 ـ 4.
(3) البُهر: انقطاع النَّفَس في الإعْيَاء.
(4) صحيح البخاري: 21/ 43.

قال الجاحظ: «لأن ذلك يدعو إلى السلاطة، والسلاطة تدعو إلى البلاء، وكل مراء في الأرض فإنّما هو من 186و// نتاج الفضول»[1].

قال: «وكانوا يأمرون بالتبيّن والتّثبت، والتحرز من زلل الكلام»[2].

لأنا نقول: لا سبيل إلى حمل الوجهين على المعارضة بوجه.

أما الأول: فلأن الصحيح وهو مذهب الأكثرين أن المقصود بالحديث هو المدح لما تقرر في الوجوه السّابقة.

ولما في الحديث عند البخاري من قول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: «فعجب النّاس لبيانهما» والإعجاب لا يقع إلاّ بما يحسن ويطيب سماعه لا بما يقبُح ويذمّ.

ونصّ ما عنده من ذلك أنّه قال: «قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب النّاس لبيانهما، فقال رسول الله ﷺ: «**إنّ منَ البيان لَسِحْراً**»، أو «**إنّ بَعْضَ البيانِ لَسِحْراً**»[3].

وأيضاً فتشبيهه «بالسحر» لا يلزم منه الذمّ لأنه لا يكفي في المشبّه أن يكون فيه وصف جامع من أوصاف المشبه به، وخصوصاً إذا كان أشهر أوصاف المحلّ كالأسد للشجاع».

قال الشيخ «أبو عبد اللّه ابن رشيد»[4] في بعض «كتبه الأدبية»:

«وعلى هذا لا يحمل قوله ـ عليه السلام ـ: «إِنّ منَ البيانِ لسِحْراً» على الذم بل على المدح ويكون مثل حاله بحال «السحر» لما ينشأ عنه من تأثر

---

(1) البيان والتبيين: 1/ 191.

(2) في م.س: 1/ 198.

(3) انظر: صحيح البخاري: 21/ 43.

(4) هو محمد بن عمر أبو عبد اللّه، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي. ت: 721هـ ـ 1321م. رحالة، عالم بالأدب، عارف بالتفسير، والتاريخ، ولي الخطابة، بجامع غرناطة الأعظم، ومات بفاس، رحل إلى مصر، والشام، والحرمين، وصنف رحلته الشهيرة، «ملء العيبة» و«تلخيص القوانين» في النحو، و«إفادة النصيح». انظر البغية: 1/ 199 ـ 200، وأزهار الرياض: 2/ 347 ـ 356.

النفس، وانفعالها حتى أنه يبلغ البليغ ببيانه أن يمدح الشيء فيصدق فيه حتى يصرف القلوب إليه، ثم يذمّه حتى يصرف القلوب عنه.

قال: ولهذا أومأ الشاعر بقوله:

مُجاجَةُ النّحلِ قُلْ إنْ كنتَ مَادحها	وإن ذَمَمْتَ فقل: قيءُ الزّنابِير
مَدْحٌ وذَمٌّ وذات الشيء واحدة	إنّ البيان يُرِي الظّلْماء كالنّور

قلت: ونسبهما للغزالي، وأنشد قبلهما بيتاً آخر وهو 186ظ//:

في زخرف القول تزيين لصاحبه	والحق قد يعتريه سوء تعبير

قال: وكثيراً ما يوصف الكلام بأنه «سحر حلال» كما قال عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ فيما نقله عنه أبو أحمد العسكري[1] وقد تكلم بعضهم عنده بكلام بيّن، فقال: «هذا السحر الحلال».

قلت: قال بعض الشّيوخ: «ومن هنا ـ والله أعلم ـ أخذ ابن الرومي[2] قوله:

وحديثُها السّحْرُ الحَلالُ لَوَ انّه	لم يَجْنِ قَتْل المؤمنِ المتحَرز[3]
إن طال لمْ يملل وإن هِي أوْجَزت	ودَّ المُحَدِّثُ أنّها لم تُوجز
شَرَكُ العُقولِ ونزهة ما مثلها[4]	للمُطْمَئِنّ، وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِز»

---

(1) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري أبو أحمد. ت: 382هـ ـ 993م. لغوي، أديب، إخباري، نحوي، محدث، من تصانيفه: «التصحيف»، «المصون» في الأدب، «صناعة الشعر»، و«المختلف والمؤتلف». انظر الإنباه: 1/ 310 ـ 312، والوفيات: 3/ 358 ـ 362، والبغية: 1/ 506.

(2) انظر: الديوان: 3/ 1164، وابن الرومي هو علي بن العباس بن جريج البغدادي المشهور بابن الرومي (أبو الحسن). ت: نحو: 283هـ ـ 896م. شاعر، رومي الأصل، من آثاره: ديوان شعر. انظر: تاريخ بغداد: 12/ 23 ـ 26.

(3) في الديوان 3/ 1164:

«... لو أنها   لم تجن...»

(4) في م.س: 3/ 1164: جاء صدر البيت كالتالي:

[شرك النفوس وفتنة ما مثلها]

وأما الثاني:

فلأن الكراهة فيه مصروفة إلى ما ليس بحقّ ولا مقصود به مزيد وضوحه.

قال ابن الجوزي في تقرير ذلك البيان على ضربين:

«بيان الشيء بلفظ واحد لا يزيد على كشف وبيان له بزيادة ألفاظ رائقة [لتميل][1] القلوب، [وتخلبها][2]، وتطربها، كما أن السحر يخرجها عن الاعتدال.

قال: [وهذا][3] إذا كان اللّفظ فيه صدقاً وجائزاً ـ والمقصود نصر الحقّ ـ كان ممدوحاً. فقد كان لرسول الله ﷺ خطيب يلقى به الوافدين وهو ثابت بن قيس بن شمّاس[4]. و«شاعر» وهو حسان بن ثابت.

قال: وإذا كان البيان على ضد ذلك كان الذم لذلك لا للفظ، كالشعر فإنه يذم ما يتضمنه ويمدح لا النّظم» اهـ.

وذكره عند كلامه على حديث ابن عمر المتقدم[5].

ومن كلام الجاحظ[6] في معناه: «أن الخروج إلى مكروه الإسهاب والخطل، لا يصدر إلا عن المتكلفين والمتزيدين.

قال: فأما أرباب الكلام، 187و// ورؤساء أهل البيان والمطبوعون المعاودون، وأصحاب التحصيل والمحاسبة، والتوقي والشفقة، والذين يتكلمون لله في صلاح ذات البين، وفي إطفاء نائرة[7]، أوْ في حمالة[8]، أو على

---

(1) في «ج»: تشتمل.
(2) في «د»: تجلبها.
(3) في «ج»: بهذا.
(4) الأنصاري الخزرجي: ت: 12هـ ـ 633م... خطيب الأنصار، ويقال له: خطيب رسول الله ﷺ شهد «أحداً» وما بعدها من المشاهد. قتل يوم اليمامة شهيداً في خلافة أبي بكر. انظر البيان والتبيين: 1/ 201، والاستيعاب: 1/ 192 ـ 193، والإصابة: 1/ 195 ـ 196.
(5) انظر: ص: 186و من مخ «أ»، وص: 626 من هذا الكتاب.
(6) البيان والتبيين: 1/ 201 ـ 202.
(7) النائرة: العداوة والبغضاء والفتنة.
(8) الحمالة: الدية والغرامة.

مِنبر جماعة، أو في عقد إملاك بين مسلم ومسلمة، فكيف يكون بيان هؤلاء يدعو إلى السلاطة والمِراء، وإلى الهذر والبذاء[1].

قال: ونحن نعوذ بالله من العيّ، ونعوذ بالله أنْ يكون القرآن يحث على البيان، ورسول الله ﷺ يحث على العيّ: لما روي أنه ﷺ قال: «شعبتان من شعب النفاق: البَذّاء والبيان، وشعبتان من شعب الإيمان: الحياء والعيّ.

قال: ونعوذ بالله أن يجمع رسول الله ﷺ بين البذاء والبيان، وإنما وقع النهي عن كل شيء جاوز المقدار، ووقع اسم «العيّ» على كل شيء قصر عن المقدار، فالعيّ مذموم [والخطل مذموم][2]، ودين الله بين المقصّر والغالي» انتهى ملخصاً.

وفي معنى هذا التعوذ قول الخطيب أبي عبد اللّه ابن رشيد: «حاش لله أن يذم النبي ﷺ شيئاً من البيان أو السجع غير كذب».

مزيد توضيح:

مما روي في سبب قوله ﷺ: «**إنّ مِنَ البيان لسحراً**» «أن وفداً ورد عليه ﷺ فيهم قيس بن عاصم[3]، والزّبرقان بن بدر[4]، وعمرو بن الأهتم[5]، فعجز الزبرقان فقال: يا رسول الله، أنا سيد تميم، والمطاع فيهم، والمجاب منهم، آخذ لهم بحقوقهم، وأمنعهم من الظلم، وهذا يعلم ذلك، يعني

---

(1) البذاء: الكلام الفاحش.

(2) ما بين المعقوفتين ساقط من «أ».

(3) قيس بن عاصم المِنْقَري السعدي التميمي أبو علي. ت: نحو 20هـ ـ 640م. أحد أمراء العرب وعقلائهم. كان شاعراً مشهوراً في الجاهلية، وفد على الرسول ﷺ مع وفد تميم، فأسلم سنة: 9هـ. استعمله الرسول ﷺ على صدقات قومه. توفي بالبصرة. انظر الإصابة: 3/ 252 ـ 254.

(4) الزبرقان بن بدر التميمي السعدي. ت: نحو: 45هـ ـ نحو 665م. صحابي من رؤساء قومه، ولاه الرسول ﷺ صدقات قومه، توفي أيام معاوية، كان فصيحاً شاعراً، فيه جفاء الأعراب، انظر: الإصابة: 1/ 543 ـ 544. والخزانة: 1/ 531.

(5) هو عمرو بن سنان التميمي المِنْقَري، أبو ربعيّ. ت: 57هـ ـ 677م. أحد الشعراء الخطباء في الجاهلية والإسلام، كان يدعى «المكحل» لجماله في شبابه، ووفد على النبي ﷺ فأسلم، لم يكن في بادية العرب أخطب منه. انظر: البيان والتبيين: 1/ 45 و355، والإصابة: 2/ 524 ـ 525.

عمرو بن الأهتم، فقال عمرو: إنّه لشديد العارضة، مانع لحوزته، مطاع في أذنَيه، فلم يرض الزبرقان بذلك وقال:

أما إنه علم أكثر مما قال، ولكن حسدني مكاني منك - يخاطب النبي ﷺ فأثنى عليه عمرو شرّاً وقال: أما لئن قال ما قال، لقد علمته ضَيّقَ العَطَن[1]، زِمر المروءة[2]، أحمق الأدب، لئيم 187ظ// الخال، حديث الغنى.

ثم قال: يا رسول الله، ما كذبت عليه في الأولى، ولقد صدقت عليه في الأخرى، ولكن أرضاني فقلت بالرضا، وأسخطني فقلت بالسّخط. فقال رسول الله ﷺ: «إنّ من البيان لسحراً»[3].

قال ابن رشيد: «فهذا جار مجرى المثل، وليس فيه إنكار على عمرو ولا كراهية لقوله، لأنه لم يكذب أولاً، وصدق آخراً.

قال: وهذا الحديث أخرجه إبراهيم بن إسحاق [الحربي][4] [5] عن محمد بن الزبير، أن رسول الله ﷺ سأل عمرو بن الأهتم عن الزِّبْرقان بن بدر فقال: «**مطاع في أذنَيه، شديد العارضة، مانع لما وراء ظهره**»، فقال: «**هو يعلم أني أفضل من ذلك**»، فقال: «**ما علمتك إلا زمر المروءة، ضيّق العطن، أحمق الأدب، لئيم الخال، ولقد صدقت فيهما**». أرضاني فقلت، أحسن ما أعلم، وأغضبني فقلت أسوأ ما أعلم».

قال: ونحو من هذه القصة أن غيلان بن خرشة الضّبي[6] مر مع

---

(1) ضيق العطن: كناية عن بخله، والعطن: مبرك الإبل حول الماء.

(2) زَمر المروءة: قليلها.

(3) انظر البيان والتبيين: 1/ 59.

(4) في «ج» و«د»: الحدي.

(5) هو إبراهيم بن إسحاق الحربي الحافظ. ت: 285هـ - 945م. أحد الأئمة ببغداد كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، قيماً بالأدب، جمّاعاً للغة، صنف كتباً كثيرة منها: «غريب الحديث» وغيره. انظر: تاريخ بغداد: 6/ 27 - 40.

(6) كان سيد بني ضبة بالبصرة، وأحد أصحاب أبي موسى الأشعري، ثم انتقض عليه، وكان سبباً في عزل أبي موسى الأشعري على يد عثمان، وتولية عبد الله بن عامر. انظر: الاشتقاق: 194، والوزراء والكتاب: 147.

عبد الله بن عامر[1] بنهر أم عبد الله[2] الذي يشق البصرة. فقال عبد الله: ما أصلح هذا النهر لأهل هذا المصر! . . .

فقال غيلان: أجل أيها الأمير، يتعلم فيه العوم صبيانهم. ويكون [لسُقياهم][3]، ومسيل مياههم، ويأتيهم بمَيْرتهم.

قال: ثم مر غيلان يساير زياداً على ذلك النهر، وقد كان عادى «ابن عامر» فقال زياد: ما أضر هذا النهر بأهل هذا المصر! فقال غيلان: أجل، والله أيها الأمير تَنِزُّ منه دورهم، وتغرق فيه صبيانهم، ومن أجله يكثر بعوضهم.

قال: فقال حَقّاً أوّلاً وآخراً»[4].

فوائد لغوية:

«شديد العارضة»: أي الجَلَد والصرامة، والقدرة على الكلام.

«ضيق العطن»، قال الجوهري في نقيضه: «فلان واسع العطن والبلد» إذا كان رحب الذراع.

«زَمِر المروءة»: أي قليل المروءة وأصل الزمر: القليل الشعر.

«يكون 188و// لسقياهم»، [ ][5] تَنِز منه دورهم»: من «النّز» بفتح النون وكسرها، وفسره في «الصحاح»: «بما يتحلب من الأرض من الماء». قال: «وقد «أنَزّتِ» الأرض: صارت ذات نز».

---

(1) عبد الله بن عامر ابن خال عثمان بن عفان، ولاه عثمان البصرة، وضم إليه فارس، فافتتح خراسان، وأطراف فارس وسجستان وغيرها. وتولى في عهد معاوية البصرة، وكان جواداً شجاعاً. ت: 59هـ ـ 713م. انظر: الإصابة: 3/ 60 ـ 61.

(2) نهر أم عبد الله بن عامر بالبصرة منسوب إلى أم عبد الله بن عامر بن كريز أمير البصرة أيام عثمان. انظر: معجم البلدان: 5/ 317.

(3) في الأصول: لسفاههم، والتصويب من البيان والتبيين.

(4) القصة واردة في البيان والتبيين: 1/ 394 ـ 395.

(5) بياض في الأصول.

تفريع:

ما تقدم من أن ذم التشدق لا يعم الممدوح من البيان، يترتب عليه أن يتخير ألفاظ الخطب والمواعظ مع صلاح النية، خارج عن ذلك الذم، لتحقق انضمامه لما يحمد فيه القصد، ويرجو به مزيد النفع.

قال النووي: «اعلم أنه لا يدخل في الذم تحسين ألفاظ الخطب، والمواعظ إذا لم يكن فيها إفراط وإغراب، لأن المقصود منها تهييج القلوب إلى طاعة الله تعالى، ولحسن اللفظ في هذا أثر ظاهر» اهـ.

وفي «نوازل عز الدين»: «لا يسجع الخطيب إلا بالفواصل الحسان التي يُرْجَى من مثلها التذكر والاتعاظ دون الرياء والسمعة وإظهار البلاغة والفصاحة».

التكميل الثاني:

اشترطوا على صاحب هذا البيان المحمود، أن يراعي فيه ما يتم به الغرض منه معاني وألفاظاً، ولغير واحد من الأدباء عناية بالوصية به.

فمن مجملها قول ابن قتيبة[1]: «ويستحب له ـ إن استطاع ـ أن يعدل بكلامه عن الجهة التي تلتزمه مستثقل الإعراب ليسلم من اللّحن، وقباحة التقعير».

ومن مفسرها[2] قول ابن السيد[3] شارحاً لهذا الكلام: «ينبغي للمتأدب أن يقصد الألفاظ السهلة، والإعرابَ السهل، ويكون على كلامه ديباجة وطلاوة، تدل على أنه متأدب، ويجعل لكلامه مرتبة بين [الألفاظ السُوقية][4]، والألفاظ الوحشية، فقد قال ﷺ: «خير الأمور أوسطها».

---

(1) انظر: أدب الكاتب: 13.

(2) مما يقابل المجمل المفصل، ولعل المؤلف قصد المفصل والناسخ كتب المفسر.

(3) الاقتضاب: 56.

(4) ساقط من «أ».

قال: ومن هذه الجهة أتى «المتقعرون»، فإنهم حسبوا أن مكانتهم من الأدب لا تعرف حتّى يستعملوا الألفاظ الوحشية، فصاروا ضحكة للناس.

كما يحكى أن رجلاً من 188ظ// المتأدّبين أراد شراء أضحية، فقال لبعض البائعين للأضاحي: «بكم هذا الكِبش؟» بكسر الكاف فضحك كل من سمعه، فلامه بعض أصحابه، وقال له: لم لم تقل: «كَبش» بفتح الكاف، كما يقول الناس؟ فقال: كذا كنت أقول قبل أن أقرأ الأدب، فما الذي أفادتني القراءة إذاً؟!» اهـ.

ومن كلام الجاحظ في معنى ما تضمنه كلام ابن السيد: «وكما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، وساقطاً، سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون غريباً، وحشياً»[1].

ومن منقوله عن بعضهم: «تلخيص[2] المعاني رفق، والاستعانة بالغريب عجز، والتشادق من غير أهل البادية بغض، والنظر في عيون النّاس [عي][3]، ومس اللحية هلك، والخروج مما ينى عليه أول الكلام إسهاب.

وعن هذا القائل: رأس الخطابة الطبع، وعمودها الدربة، وجناحاها رواية الكلام، وحليها الإعراب، وبهاؤها تخير اللّفظ، والمحبّة مقرونة بقلة الاستكراه» اهـ[4].

وعلى ذكر [بعض][5] التشادق في الجملة فقد حكى الزّبيدي[6] عن محمد بن صدقة الأطرابلسي[7] وكان يتقعر في كلامه، ويتشادق: «أنّه دخل يوماً

---

(1) انظر: البيان والتبيين: 1/ 144.
(2) التلخيص: يقصد به تقريب المعاني، وشرحها، وتبيينها.
(3) ساقط من «ج» و«د».
(4) في البيان والتبيين: 1/ 44.
(5) ساقط من «ج».
(6) في طبقاته: ص: 232.
(7) محمد بن صدقة المرادي النحوي اللاطرابلسي الإفريقي، كان عالماً باللغة، شاعراً. انظر طبقات الزبيدي: 232، والإنباه: 3/ 152.

على أبي الأغلب[1] وهو أمير طرابلس، فتكلم، وأعرب، وجاوز المقدار، فقال له أبو الأغلب: أكان أبوك يتكلم بمثل هذا الكلام؟ فقال: نعم، أعز الله الأمير وأميه يريد وأمّي أيضاً كانت تتكلم بمثل ذلك ـ فقال أبو الأغلب: ما ننكر لله أن يخرج بغيضاً من بغيضين» اهـ.

وفي «الإفادات والإنشادات»[2] للأستاذ أبي إسحاق الشّاطبي ـ رحمه الله ـ قال: «أفادني صاحبنا الفقيه الكاتب أبو عبد اللّه ابن زمرك[3] إثر إيابه إلى وطنه من رحلة العدوة في علم البيان فوائد، وذكر منها ثلاثاً.

إحداها: 189و// الفقه في اللّغة، وهو النظر في مواقع الألفاظ، وأين استعملتها العرب. ومن مثل هذا الوجه قولهم: قرِمَ[4]، وعَامَ[5]، إذا اشتهى، لكن لا يستعمل «قرِم» إلاّ مع اللحم، ولا يستعمل «عام» إلا مع اللبن، فنقول: قرِمت إلى اللحم، وعِمْت إلى اللبن. وكذلك قولهم: «أصفر فاقع» و«أحمر قان». ولا يقال بالعكس، وهذا كثير.

والثانية: تحرّي الألفاظ البعيدة عن طرفي الغرابة والابتذال، فلا يستعمل الحوشي من اللغات، ولا المبتذل في ألسن العامّة.

والثالثة: اجتناب كل صيغة تخرج الذّهن عن أصل المعْنى، أو تشوش عليه، إذ المقصود الوصول في بيان المعنى إلى أقصاه، والإتيان بما يحصّله سريعاً، ويمكنه في الذهن، وتحرّي كلّ صيغة تمكّن المعنى في الذهن، وتحرض السامع على الاستماع.

قال: وأخبرني أن كتاب المغرب يحافظون في شعرهم وكتابتهم على

(1) أبو الأغلب بن أبي العباس بن إبراهيم بن الأغلب أمير طرابلس.

(2) انظر: ص: 157 ـ 158.

(3) هو محمد بن يوسف الصريحي، المعروف بابن زمرك. ت: 793هـ ـ 1390م. شاعر، كاتب، وزير، جعله صاحب غرناطة «الغني بالله»، كاتم سره، ثم المتصرف برسالته وحجابته، مات مقتولاً. انظر: الإحاطة: 2/ 300 ـ 314، وأزهار الرياض: 1/ 63 و2/ 7 ـ 206.

(4) قَرِم قرماً إلى اللّحم: اشتدّت شهوته إلى اللّحم ـ اللّسان: ـ قرم ـ.

(5) عام الرجل إلى اللّبن، يعام ويعيم عَيْماً وعِيمة: اشتهاه: ـ اللسان ـ عيم ـ.

طريقة العرب، ويذمون ما عداها من طرق المولدِين، وأنها خارجة عن الفصاحة، وهذه المعاني الثلاثة لا توجد إلاّ فيها» اهـ.

ونصوصهم في هذا المقام كثيرة، والمعنى فيها أوضح من نار على علم.

تنبيه:

قال ابن قتيبة[1] مستظهراً على إمكان تكلّف الاجتناب لمستثقل الإعراب، وقبيح التقعير ممن كان ذلك غالباً عليه.

«وقد كان واصل بن عطاء سام نفسه لِلثغة كانت به إخراج (الراء) من كلامه، ولم يزل يروضها حتى انقادت له طباعه، وأطاعه لسانه، فكان لا يتكلم في مجالس التناظر بكلمة فيها (راء).

قال: وهو أشد وأعسر مطلباً مما أردناه».

قال ابن السيد[2]: «معنى سام نفسه»: كلفها ذلك، و«اللّثغ في اللّسان»: أن يتعذر عليه النّطق بالحرف على وجهه حتى يقلبه حرفاً آخر.

قال: وكان «واصل بن عطاء» فصيح اللّسان، حسن المنطق بالحروف 189ظ// كلها إلا الراء، فإنه كان يتعذر عليه إخراجها من مخرجها. فأسقطها من كلامه، فكان يناظر الخصوم ويجادلهم، ويخطب على المنبر، فلا يسمع في منطقه (راء): فكان أمره إحدى الأعاجيب»[3].

قلت: احتفل الجاحظ[4] ما شاء في تحبير العبارة عن حال واصل فيما اشتهر عنه من هذا المعنى، وملخص ما قال:

«ولما علم واصل بن عطاء أنّه ألثغ، فاحش اللثغ، وأن مخرج ذلك منه شنيع، وأنه إذا كان داعية مقالة، ورئيس نحلة، وأنه يريد الاجتماع على أرباب

---

(1) أدب الكاتب: 13.
(2) الاقتضاب: 56.
(3) في م.س: 57.
(4) البيان والتبيين: 1/ 14 ـ 15.

النّحل، وزعماء الملل، ولا بد له من مقارعة الأبطال، ومن الخطب الطّوال، وأن البيان يحتاج إلى تمييز وسياسة، وإلى ترتيب ورياضة. وإلى تمام الآلة، وإحكام الصّنعة، وإلى سهولة المخرج، وجهارة المنطق، وتكميل الحروف، وإقامة الوزن، وأنّ حاجة المنطق إلى الحلاوة والطّلاوة كحاجته إلى الجزالة والفخامة. وأنّ ذلك من أكثر ما تستمال به القلوب، وتنثني به الأعناق، وتزين به المعاني، (ومن أجل الحاجة إلى حسن البيان، وإعطاء الحروف حقوقها من الفصاحة)[1]، رام إسقاط الراء من كلامه، وإخراجها من حروف منطقه، فلم يزل يكابد ذلك ويغالبه، ويناضله، ويساجله، ويتأتّى لستره، والراحة من هجنته، حتى انتظم له ما حاول، واتّسق له ما أمّل.

قال: ولولا استفاضة هذا الخبر، وظهور هذه الحال حتى صار لغرابته مثلاً، ولطرافته معلماً، لما استجزنا الإقرار به، والتأكيد به، ولست أعني خطبه المحفوظة، ولا رسائله المخلدة، لأن ذلك يحتمل الصنعة، وإنما عنيت محاجة الخصوم، ومناقلة الأكفاء، ومفاوضة الإخوان» اهـ.

قال ابن السيد[2]:

«ومما يحكى عنه من تجنبه «للراء» قوله وقد ذكر «بشار بن برد»: أما لهذا الأعمى المشنف[3] المكنى بأبي معاذ، إنسان يقتله! أما والله لولا أن 190و// الغِيلة[4] خلق من أخلاق الغالية لبعثت إليه من يبعَجُ بطنه على مضجعه، ثم لا يكون إلا عقيلياً أو سدوسياً[5].

فقال: الأعمى، ولم يقل: الضرير، ولا بشار بن برد. وقال: المشنف،

(1) زيادة من م. س: 1/ 15.

(2) الاقتضاب: 57 ـ 59.

(3) المشنف: ما جُعل له شَنْف. والشَّنف ج شنُوف وأشناف: ما عُلّق في الأذن أو أعلاها من الحلي.

(4) الغِيلَة: من الاغتيال.

(5) وبشار بن برد من أصل فارسي. كان أبوه «برد» مولى أم الظباء العقيلية السدوسية، فكان بشار يدعي أنه مولى لبني عقيل لنزوله فيهم. انظر الأغاني: 3/ 130.

ولم يقل: المرعث، وبذلك كان يلقب. وقال: إنسان، ولم يقل رجل. وقال: الغِيلة ولم يقل الغدر، وهما سواء. وقال: الغالية، ولم يقل: المنصورية، ولا [المغيرية][1] [2]. وقال: لبعثت، ولم يقل: لأرسلت. وقال: من ينْعَج بطنه، ولم يقل: يبقر. وقال: على مضجعه، ولم يقل على فراشه، وأنشد فيه قول بعضهم تعجباً من تصرف احتياله في إسقاط الرّاء من كلامه:

ويجعل البر قمحاً في تصرفه وخالف الراء حتى احتال للشعر
ولم يطق مَطَراً والقول يعجله فعاذ بالغيث إشفاقاً من المطر[3]

قال: وسألت عثمان البري[4] كيف كان واصل يصنع في العدد بعشر، وعشرين، وأربعين؟ وكيف كان يصنع بالقمر، والبدر، ويوم الأربعاء، وشهر رمضان؟ وكيف كان يصنع بالمحرّم، وصفر، وربيع الأول، وربيع الآخر، وجمادى الآخرة ورجب؟.

قال: مالي فيه قول إلا ما قال صفوان:

ملقن ملهم فيما يحاوله جَمٌّ خواطره، جواب آفاق»[5]

قال ابن السّيد[6]: وهذه الألفاظ كلها لا يمكن أن تبدل وتغير بألفاظ أخر لا راء فيها، ولا يتعذر ذلك على من كان له بصر باللغة، فإنك لا تكاد تجد لفظة

---

(1) في «ج» و«د»: المغرية.

(2) المنصورية: إحدى فرق الغالية من الشيعة. أصحاب أبي منصور العجلي. وقد تم تقدم الحديث عنه في الباب الثاني. أما المغيرية فهي فرقة من غلاة الشيعة أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي. ادّعى النبوة وأنه يحيي الموتى... وغلا في حقّ «علي» غلواً ظاهراً. انظر الفرق بين الفرق: 229 ـ 233.

(3) البيتان نسبهما الجاحظ إلى ضرار بن عمرو صاحب مذهب الضرارية. كان بدء أمره تلميذاً لواصل بن عطاء المعتزلي ثم خالفه في خلق الأعمال، وإنكار عذاب القبر. انظر: الفرق بين الفرق: 201 ـ 202.

(4) عثمان بن مِقْسَم البَرّي أبو سلمة الكندي البصري. ت: نحو 163هـ ـ 780م. أحد الأئمة الأعلام على ضعف في حديثه. وكان صاحب بدعة، قدرياً، ينكر «الميزان». انظر: لسان الميزان: 4/ 155 ـ 158.

(5) البيان والتبيين: 1/ 21 ـ 22.

(6) الاقتضاب: 58 ـ 59.

فيها راء إلا وتجد لفظة أخرى في معناها لا راء فيها. لأنّ العرب توسعت في لغاتها ما لم تتوسع أمة من الأمم، حتّى إنك تجدهم قد جعلوا للشيء الواحد عشرة أسماء، وعشرين، وأكثر من ذلك.

فقد قيل: إن «الأسد» له مائة اسم، وكذلك «الحمار»، وأن 190ظ// «الداهية» لها أربعمائة اسم. ولذلك قال «علي بن حمزة»: «من الدّواهي كثرة أسماء الدواهي».

قال: فكما قالوا الشّعَر، فكذلك قالوا: الهُلْب، وقالوا لما كثر منه: الدَّبَب، ولما صغر الزّغَب، والدّبب بالدّال غير معجمة، وكما قالوا: الشعْرة والوَفْرة، فكذلك قالوا: اللِّمَة والجُمَّة، وكما قالوا: الغذائر والضّفائر، فكذلك قالوا: النواصي والنّوائب، والعِقاص والعَقَائِص، والقَصَائب، والمسالح، والخُصل.

وللقمر عشرة أسماء منها ما فيه راء، ومنها ما لا راء فيه.

فمن أسمائه التي فيها «راء»: القمر، والباهر، والبدر، والزّبرقان، والسنمار.

ومن أسمائه التي لا راء فيها: الطوس، والجَلَم، والغاسق، والمتسق، والوبّاص.

قال: وأما ما ذكره من أسماء العدد والشهور، فقد كان يمكنه أن يقول، مكان عشرة: «نواتان»، لأن النّواة: خمسة دراهم، ويقول للعشرين: «نَش»، وللأربعين: «أوقية»، ويمكنه أن يقول لعشرة: «نصف نَش». وللأربعين: «نَشان». قال الرّاجز:

إن الـتـي زوّجـهـا الـمِـخْـش[1] مِـن نـسـوة مـهـورهـن الـنّـش

ويقال لأربعة من العدد: «وَخْزَة»، ويقال لربيع الأول: «خوّان»، ولربيع الآخر: «وَبْصَان»، ولرجب: «مُنْصِل الأسنة»، و«مُنْصِل الأل». قال الأعشى:

---

(1) رجل مِخَش: ماض جريء على هوى الليل.

تـداركـه فـي مُـنْـصِـل الأل بـعـدمـا مضـى غير دأدَاء وقـد كـان يـعـطـب[1]

وقد كان يمكنه إذا أراد أن يقول: «المحرم وصفر» أن يقول: «مفتتح عامكم». «والتالي له»، و«أول سنتكم» ونحو ذلك. ويقول مكان جمادى الآخرة: «جمادى الثانية» ويقال مكان شهر رمضان: «أوان صيامكم».

وإذا أراد أن يقول: يوم الأربعاء، قال: «اليوم الذي أهلكت 190و// فيه عاد»، أو يقول: «يوم النحس»، لأنَّ المفسّرين قالوا في تفسير قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُسْتَمِرٍّ﴾[2] أنه كان يوم الأربعاء».

تنبيه:

ذكر الجاحظ[3] في سبب كلام واصل في بشّار أنّ واصلاً كان طويلاً العنق جدّاً. فهجاه بشار بقوله[4]:

«مـالـي أشـايـع غـزّالاً لـه عـنـق كـنِـقـنـق الـدو[5] إن وَلَّـى وإن مـثـلا
عـنـق الـزرافـة مـا بـالـي وبـالـكـم أتـكـفِـرون رجـالاً أكـفـروا رجـلا[6]

قال: فلما هجا واصلاً، وصوب رأي «إبليس» في تقديم النَّار على الطّين، وقال:

الأرض مـظـلـمـة والـنّـار مـشـرقـة والـنـار مـعـبـودة مـذ كـانـت الـنّـار[7]

---

(1) الديوان: 178 من قصيدة «كادت الشمس تغرب»، والبيت وارد في اللسان: ـ أل، ونصل ـ. وسمي رجب، «بمنصل الأل»، لأنهم كانوا ينزعون الأسنة فيه إعظاماً له، ولا يغزون، ولا يغير بعضهم على بعض، ونصل، وأنصل السهم، إنصالاً: إذا نزعه وأخرجه.
والأل: بالفتح جمع ألة، وهي الحربة العظيمة النصل، ويطلق على السلاح، وجميع أداة الحرب، والدأداء: اليوم الذي يشك فيه أمن الشهر هو أم من الآخر، أراد تداركه في آخر ليلة من ليالي رجب.

(2) سورة القمر، الآية: 19.

(3) البيان والتبيين: 1/ 16.

(4) الديوان: 181.

(5) النقنق: ذكر النعام، والدو: والدوية والداوية، ويخفف: الفلاة.

(6) رواية الديوان:

«تـكـفـرُونَ رجـالاً كَـفَّـرُوا رَجُـلا»

(7) الديوان: 107.

وجعل «واصل بن عطاء» «غَزَّالاً»، وزعم أن جميع السّلف كفروا بعد وفاة رسول الله ﷺ فقيل له: و«علي» أيضاً فأنشد:

«وما دون الثلاثة أم عمرو بصاحبك الذي لا تصبحينا»[1]

قال واصل عند ذلك: أما لهذا الأعمى، ثم حكى ما تقدّم ببعض زيادة وتغيير، قال: وكان كثير المديح لواصل قبل أن يدين بالرجعة، ويكفر جميع الأمة، وكان قال في تفضيله على خالد بن صفوان، وشبيب بن شيبة، والفضل بن عيسى[2]، يوم خطبوا عند عبد الله بن عمر بن عبد العزيز والي العراق:

أبا حذيفة قد أوتيت معجبة من خطبة بدهت من غير تفكير
وإن قولاً يروق الخالدَيْن[3] معاً لمسكت مخرس عن كل تحبير[4]

كأنه كان مع ارتجاله الخطبة التي نزع منها «الراء» كانت مع ذلك أطول من خطبهم، وقال:

تكلفوا القول والأقوام قد حفلوا وحبروا خطباً ناهيك من خطب 191ظ//
فقال مرتجلاً تغلي بداهته كمرجَل القَيْن لمّا حُف باللهب
وجانب الراء لم يشعر به أحد قبل التّصفح والإغراق في الطّلب[5]

وقال في كلمة له ـ يعني تلك الخطبة ـ:

فهذا بديه لا كتحبير قائل إذا ما أراد القول زَوره شهرا»[6]

---

(1) البيت لعمرو بن كلثوم من معلقته التي مطلعها:
«ألا هبي بصحنك فاصبحينا»

(2) الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي أبو عيسى. ت: نحو 140هـ ـ نحو 757م. واعظ من أهل البصرة، كان من أخطب الناس، وكان رئيس طائفة من المعتزلة تنسب إليه، وكان قدرياً ضعيف الحديث. انظر: البيان والتبيين: 1/ 290. وانظر فهرسته، والخزانة: 1/ 49 و406.

(3) هما خالد بن صفوان وشبيب بن شيبة.

(4) الديوان: 130.

(5) الديوان: 28.

(6) م. س: 119. والبيان والتبيين: 1/ 24.

قلت: ذكر بعض من ألف في «فِرق الإسلام» أن بشاراً زاد على أصحابه «الكاملية»[1] من «الإمامية» بهذين النّوعين من البدعة، القول بالرجعة قبل يوم القيامة، وتصويب رأي «إبليس» في تفضيل النار على الماء، وأنّ «المهدي بن المنصور» غرقه وأتباعه في «دجلة».

وأما «واصل بن عطاء» فقال: وهو رأس المعتزلة، وأول من دعا الخلق إلى بدْعتهم، وهو القائل: بأنّ الفاسق لا مؤمن ولا كافر منزلة بين منزلتين.

وبهذه المسألة التي خالف بها جميع السلف طرده الحسن البصري، فاعتزل جانباً من أصحابه، فسموا «معتزلة» لاعتزالهم مجلسه.

ولما عرف الناس منه القول «بالقدر» مع إطلاق الكفر عليه بسبب هذه المقالة، ضربوا به المثل، فكانوا يقولون: إنه مع كفره [قدري][2] فصار ذلك مثلاً سائراً بين النّاس يقال لمن جمع بين خصلتين فاسدتين.

وأما الجاحظ: فمن جملة ضلال المبتدعة، وهو وإن وصفه «الخطيب» في «تاريخه»[3] «بأنه المصنف، الحسن الكلام، البديع التصانيف»، فقد ذكر بعض من صنف في «مقالات الفرق» «أن من عرف غي تصانيفه، وتأمل مقاصده فيها، علم أنه لا يشتغل بتصنيف أمثالها إلا من لا خلاق له في دين ولا مروءة.

قال: فإن أعلى تصانيفه كتاب «طبائع الحيوان» ومقاصده فيها شر المقاصد، وكيفما كان فقد سرق 192و// أصوله من كتاب أرسطو، ولم يورد فيه شيئاً منْ كيسه، ولا من ذات نفسِه إلا أبياتاً قالتها العرب في معانيها، زين بها حشو كتابه، وأودعه مناظرة الكلب والدّيك، والكلب والهرّة والذئب، وما أشبه ذلك.

---

(1) الكاملية: فرقة من الإمامية الرافضة، كانوا أتباع رجل يعرف بأبي كامل، وكان يزعم أن الصحابة كفروا بتركهم بيعة «علي»، وكفر «علي» بتركه قتالهم، وكان يلزمه قتالهم، كما لزمه قتال أصحاب صِفّين. انظر الفرق بين الفرق: 39.

(2) في «ج» و«د»: روى.

(3) انظر: 2/ 212 ـ 213.

والعاقل لا يضيع وقته بمثل هذا، فإن شغل الوقت بأمثاله نوع من المقت.

قال: ومن كتبه كتاب «حيل اللصوص»، يعلم اللصوص فيه الحيل، ويمدح لهم الشطارة، ويزعم أنها من مروءتهم، ويمدحهم باختيارهم الغلمان على النسوان، ويحثهم على القمار، ويزعم أنها من المروءة والآداب المرضية.

ومن كتبه ما صنف في «غشّ الصناعات» أفسد بذلك على الناس أموالهم، وحثهم به على الغشّ والخيانة.

ومن كتبه كتاب: «طعن فيه على الصحابة بديانته».

ومنها ما صنفه في وصف الكلاب، والقحاب، والمغنين، وحيل الماكرين.

قال: ولا يفتخر بهذه الكتب إلا من كان مثله لا خلاق له في دين ولا مروءة.

قال: وكان مع هذه الفاحشة قبيح المنظر حتّى قيل في وصفه:

لو يمسخ الخنزير مسخاً ثانيا ... ما كان إلا دون قبح الجاحظ

شخص ينوب عن الجحيم بنفسه ... وهو القذى في كل طرف لاحظ»

قلت: وهو وإن كان كما ذكر، ولكن ما يصح من كلامه، ويستحسن منه، لا يترك لأجل ما يعرف منه، وسبيله في ذلك، سبيل غيره من المبتدعة، كالزمخشري وأمثاله، فلذلك نقلنا عنهما ما لا إشكال في قبوله، والله تعالى الموفق لمن يشاء بفضله.

المنهج السادس:

في حكم أخذ الرزق أو الأجرة على تعليم العربية 192ظ//:

ولا بد من الفرق بينهما قبل النظر فيهما باعتبار هذا الحكم.

قال القرافي: «كلاهما بَذْلُ مال بإزاء المنافع من الغير، غير أن باب الرزق أدخل في باب الإحسان، وأبعد عن باب المعاوضة، وباب الإجارة أبعد عن باب المسامحة، وأدخل في باب المكايسة».

قلت: وهذا المقدار من الفرق على الإجمال كاف في هذا الموضع، وتفصيله بالنظر في جزئياتٍ يتضح بها وجوه ظهوره، ولذلك قال:

«ويظهر تحقيق ذلك بست مسائل». ذكرها في «قواعده»[1] إيضاحاً لظهور الفرق.

إذا عرفت هذا فهنا نظران:

أحدهما: في حكم أخذ الرزق على هذا التعليم، والآخر: في حكم الآخرة عليه.

النظر الأول: في حكم أخذ الرزق على تعليم العربية:

لا خفاء على ما [وضح][2] من فضيلة العربية، وشرف رتبتها في العلوم الإسلامية، أن الارتزاق على تعليمها من بيت مال المسلمين، حكمه حكم ارتزاق على إقامة سائر المصالح الضرورية، وقد تقدم[3] عن «ابن حزم» أن «على الإمام أن يرتب لأهل كل ناحية من يقوم بتعليم ما لا بد منه»، وذكر في جملة ذلك: «النحو واللغة، وأنه يجري على من لم يتطوع بالتعليم ما يكفيه لنفسه وعياله حتى يغنيه عن التصرف».

وسبق[4] أيضاً عن أبي عبيد ما رواه في «كتاب الأموال»: «أن عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ بعث يزيد بن أبي مالك الدمشقي، والحارث بن يمجد الأشعري، يفقهان الناسَ في البدو، وأجرى عليهما رزقاً، وفيه أن «يزيد» قبل ذلك، وأن «الحارث» لم يقبل، وأن عمر قال: إنا لا نعلم بما صنع «يزيد» بأساً، وأكثر الله فينا مثل الحارث بن يمجد».

---

(1) انظر ج 3/ 3 من قواعد القرافي.

(2) في «أ»: أوضح.

(3) انظر: ص: 168 من مخ «ج». ص: 479 من هذا الكتاب.

(4) انظر: ص: 168 من مخ «ج» أيضاً. ص: 480 من هذا الكتاب.

وللغزالي في كتاب «الحلال والحرام» من «الإحياء»[1]: «كل من يتولى أمراً يقوم به، تتعدى مصلحته إلى المسلمين، ولو اشتغل بالكسب لتعطّل عليه ما هو فيه، فله في بيت المال حق الكفاية، ويدخل فيه العلماء كلهم، أعني العلوم التي تتعلق 193و// بمصالح الدين من علم الفقه، والحديث، والتفسير، والقراءة، حتى يدخل فيه المعلمون، والمؤذنون، وطلبة هذه العلوم أيضاً يدخلون فيه، فإنهم إن لم يكفوا لم يتمكنوا من الطلب».

قلت: حكى «البرزلي» عن أسئلة «القفصي»[2] «أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله، أجروا على طلبة العلم الرزق، وفرغوهم.

قال: والمصلحة إما أن تتعلق بالدّين أو بالدنيا، فبالعلماء حراسة الدين، وبالأجناد حراسة الدنيا، والدين والملك توأمان، فلا يستغني أحدهما عن الآخر.

قال: وليس يشترط في هؤلاء الحاجة، بل يجوز أن يعطوا مع الغنى، فإن الخلفاء الراشدين كانوا يعطون المهاجرين والأنصار، ولم يعرفوا بالحاجة، وليس يتقدر أيضاً بمقدار، بل هو باجتهاد الإمام، وله أن يوسع ويغني، وله أن يقتصر على الكفاية على ما تقتضيه الحال، وسعة المال.

فقد أخذ الحسن من معاوية في دفعة واحدة أربعمائة ألف درهم، وقد كان عمر يعطي جماعة اثني عشر ألف درهم نَقرة في السنة، وكذا للسلطان أن [يخص][3] من هذا المال ذوي الخصائص بالخلع والجوائز، فقد كان يفعل ذلك في السلف. ولكن ينبغي أن يلتفت فيه إلى المصلحة. ومهما خص عالم أو

---

(1) انظر: 2/ 140.

(2) محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي أبو عبد الله. ت: 736هـ ـ 1335م. فقيه، أديب، عارف بالعربية، ولد بقفصة وأقام بتونس، ثم رحل إلى المشرق، ثم رجع إلى المغرب بعلم جم. وولي قضاء قفصة، ثم عزل. من تصانيفه: «الشهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب الفقهي»، وكتاب «المذهب في ضبط قواعد المذهب». وغير ذلك من الكتب والتقاييد. انظر الديباج: 2/ 328 ـ 329.

(3) في «ج» و«د»: يحضر.

شجاع بصلة، كان فيه بعث للناس، وتحريض على الاشتغال [والتشبث][1] به، فهذه فائدة الخلع والصِّلات، وضرورات التخصيصات، وكل ذلك منوط باجتهاد السلطان». انتهى المراد منه ملخصاً.

اختصاص بمزية:

لا يخفى على ذي التفات إلى أحوال الواقع فضيلة العناية بطلاب العلوم في هذا الباب مقصورة على أمراء المشرق.

وقد بلغنا من أخبارهم قديماً وحديثاً ما قام عندنا في ذلك مقام المشاهدة، وأول من احتفل منهم بهذه العناية 193ظ// الوزير «نظام الملك أبو علي الحسن بن علي الطوسي». قال ابن خلكان[2]: «هو أول من أنشأ المدارس فاقتدى به الناس».

وحكى [الفهري][3]؟ قال: «كان الوزير نظام الملك قد بنى دور العلم للفقهاء، وأنشأ المدارس للعلماء، وأسس الرباطات للزهّاد والعباد، وأهل الصلاح والفقراء، ثم أجرى لهم الجرايا مشاهرة، والكساء[4]، والنفقات، وأجرى الخبز، [والورق][5]، لمن كان من أهل الطلب للعلم، مضافاً إلى أرزاقهم. وعم بذلك سائر أقطار مملكة سلطانه «أبي الفتح ابن ألب أرسلان»، فلم يكن من أوائل الشام وهي بيت المقدس، إلى سائر الشام الأعلى، وديار بكر، والعراقين[6]، وخراسان، بأقطارها إلى سمرقند من وراء جَيْحون[7]، زهاء

---

(1) في «ج» و«د»: المشبه.

(2) الوفيات: 2/ 129.

(3) بياض في «ج» و«د».

(4) في الشهب اللامعة 219: والكسي.

(5) في «ج» و«د»: الرزق.

(6) م.س: 219: والعراق.

(7) نهر يفصل بين خوارزم وبلاد خراسان، وبين بخارى وسمرقند، وهو أحد أنهار الجنة الذي جاء ذكره في الحديث: أنه يخرج منها أربعة أنهار. نهران ظاهران، ونهران باطنان، فالظاهران: النيل والفرات، والباطنان: سيحون وجيحون... وهذان النهران يجمدان في زمن الشتاء، وتعبر القوافل عليهما بدوابها وأثقالها لمدة ثلاثة أشهر. انظر معجم البلدان: 2/ 196. والوفيات: 5/ 64.

مسيرة مائة يوم، حامل علم، أو طالب، أو متعبد، أو زاهد، في زاويته إلا وكرامته شاملة له، وسابغة عليه.

وكان الذي يخرج من بيوت أمواله في هذه الأبواب: ستمائة ألف دينار في كل سنة، فوشى به الوشاة إلى أبي الفتح الملك، وأوغروا صدره، وقالوا: إنّ هذا المال المخرج من بيوت الأموال يقيم به جيشاً تركن[1] رايته في سور قسطنطينية، فخامر ذلك قلب أبي الفتح.

فلما دخل عليه قال له: يا أبت، بلغني عنك أنّك تخرج من بيوت الأموال كل سنة ستمائة ألف دينار إلى من لا ينفعنا، ولا يغني عنّا، فبكى «نظام الملك»، وقال: يا بنيّ أنا شيخ أعجميّ لو نودي عليّ فيمن تزيد، لم أحفظ خمسة دنانير، وأنت غلام تركي، لو نودي عليك عساك تحفظ ثلاثين ديناراً، وأنت مشتغل بلذّاتك، ومنهمك في شهواتك، وأكثر ما يصعد إلى الله معاصيك دون طاعتك، وجيوشك الذين تعدهم للنوائب إذا احتشدوا كافحوا عنك بسيوف طولها ذراعان، وأقواس لا ينتهي مدى مرماها ثلاثمائة 194و// ذراع، وهم مع ذلك مستغرقون في المعاصي والخمور، والملاهي والمزامر، والطُّنبور[2]، وأنا أقمت لك جيشاً يسمى «جيش الليل»، إذا نامت جيوشك ليلاً قامت جيوش الليل على أقدامهم صفوفاً بين يدي ربهم، فأرسلوا دموعهم، وأطلقوا بالدعاء ألسنتهم، ومدوا إلى الله أكفّهم بالدعاء لك ولجيوشك، فأنت وجيوشك في خفارتهم[3] تعيشون، وبدعائهم تثبتون، وببركاتهم تمطرون، وترزقون، تخرق سهامهم إلى السماء السابعة بالدّعاء والتضرع.

فبكى «أبو الفتح» بكاءاً شديداً ثم قال: شاباش يا أبت، شاباش يا أبت، أي أكثر لي من هذا الجيش»[4].

---

(1) في الشهب اللامعة: ص: 219: يركز.
(2) الطُّنْبور والطِّنْبار: آلة طرب ذات عنق طويل لها أوتار من نحاس، «فارسية».
(3) خَفَره يَخْفِره خَفْراً أو خَفَراً: أجاره وحماه وأمّنه، والخفارة: الذمام.
(4) القصة واردة في الشهب اللامعة: 219 ـ 220.

قال ابن رضوان[1]: «يقال إن ملك «إيذَج وتُسْتَر»[2] كان ملكاً خيراً صالحاً، أخبر الثقات أنّه عمر ببلاده أربعمائة زاوية منها بحضرته «إيذج» أربع وأربعون، وقسم خراج بلاده أثلاثاً، فالثلث منه لنفقة الزوايا والمدارس، والثلث لمرتب العساكر، والثلث لنفقته، ونفقة عياله، وعبيده وخُدّامه، ويبعث منه لملك العراق هدية في كلّ سنة.

قال حاكياً عن بعض تواريخ المشارقة: كان الملك المعظم شرف الدين ابن الملك العادل سيف الدين بن أيوب صاحب «دمشق» عالي الهمة، جامعاً شمل أرباب الفضائل محباً لهم وكان محبّاً للأدب.

ذكر أنّه كان قد شرط لكل من يحفظ «المفصل» للزمخشري مائة دينار، وخلعة، فحفظه لهذا السبب جماعة»[3].

قال في باب آخر: «لكنه يرجع بالمعنى إلى هذا الموضع: «قدم رجل من فقهاء خراسان من سكان خوارزم على بعض ملوك الهند في هذه الأعصار القريبة رسولاً بهدية، واختار الإقامة عنده، وصيّره من ندمائه، فلما كان ذات يوم قال له: ادخل إلى الخزانة، فارفع منها قدر ما تستطيع أن تحمله من 194ظ// المال. فذهب إلى داره، فجاء بثلاث عشرة خريطة، وجعل في كلّ خريطة قدر ما وسعته، وربط كل خريطة بعضو من أعضائه، وكان صاحب قوة وقام بها. فلما خرج عن الخزانة وقع، ولم يستطع النهوض، فأمر السلطان أن يوزن ما خرج به، فوجد فيه ثلاثمائة وخمسة وعشرين رطلاً بالرّطل المصري، فأمره أن يأخذ جميع ذلك فأخذه وذهب به»[4].

---

(1) م.س: 229.

(2) إيذج: بلد بين خوزستان وأصبهان. انظر معجم البلدان: 1/ 288.
وتُسْتَر: أعظم مدينة بخوزستان. انظر: م.س: 2/ 29 ـ 31.

(3) الشهب اللامعة: 230.

(4) م.س: 373.

فوائد وتنبيه:

الفائدة الأولى:

لما انقسمت مداخل بيت المال بحسب الواقع إلى جائز وخلافه، اشترطوا في الارتزاق منه حِلِّيَّة ذلك المدخل الذي عين فيه رزق هذا المرتزق، ومتى احتمل تعيينه أن يكون من حرام، قالوا: «وهو أغلب أموال السلاطين»، فهنا اختلفوا، فمن قائل: إن كل مالا يتيقن أنه حرام فله أخذه. ومن قائل: إن كل مالا يتيقن أنّه حلال فليس له أخذه.

قال الغزالي: «وكلاهما إسراف». ثم ذكر تفصيلاً يظهر به اعتدال النّظر في القضية، فراجعه من هنالك.

وقد أجرى ابن الحاج مثل هذا النظر على الجملة في موضع التعليم على الإطلاق فقال: «وينبغي له أن ينظر أولاً في المدرسة إذا عرضت عليه هل هي من وجه حِل أو لا؟

فإن كانت من جهة حل فلا بأس إذاً، وإن كانت من غيره فلا يحل له الإقدام عليها. وإن كانت من شبهة فالعلماء منزهون عن الشبهات، بل يتأكد الأمر في حقّهم، وقد يصير ترك الشبهات في حقهم واجباً لأنهم القدوة، والنّاس لهم تبع، فإذا اقتحموا الشبهات اقتدى بهم الناس في تناولها و«من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه».

قال: وكذلك ينبغي له أو يتعين عليه أن ينظر في المعلوم الذي قدر له بهذا الاعتبار» اهـ.

ويريد «بالمعلوم»: المرتب على التدريس من الأوقاف على ما يرد الكلام عليه إن شاء الله. ثم ذكر 195و// بعد كلام اعتذار من يرى أن الضرورة تلجىء إلى المسامحة في استباحة ما طولب باجتنابه.

وأجاب بما حاصله أن هذه الضرورة لمّا حدثت من مخالفة الشرع،

فالعالم أولى بعدم اعتبارها من حيث هو مظنة الاقتداء به فعلاً وقولاً.

وقرر وجه مخالفتها للشرع بأن الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ كانوا كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾[1].

ومع كثرة عائلتهم لم يمنعهم ذلك من القيام بأعباء النّبوة والرسالة، وكذا السلف الصالح ـ رضوان الله عليهم ـ كانوا يحبون الفقر، ويصبرون على شظف العيش اقتداء بالأنبياء والرسل.

قال: وقد كان سيدي أبو محمد ـ رحمه الله ـ يعني «ابن أبي جمرة» يقول: ما أتى على من أتى في هذا الزمان إلا من الضرورات [المعتادات][2] غير الشرعيات، فكان ـ رحمه الله ـ يقول: هذه الضرورات تقطع من أصلها، ولا حاجة تدعو إليها.

مثال ذلك أن يقول الفقيه لا بد من فوقانية على صفة، ولا بد من عمامة على صفة، ولا بد من كتب، ولا بد من دابّة، فإذا جاءت الدابة لا بد لها من غلام وكلفة في الغالب، ولا بد لبعضهم من بغلة، وبعضهم يتخذ لغلامه بغلته أيضاً، وقد يحتاج الغلام إلى زوجة، فلا يزال هكذا في ضرورات حتى يرجع في الدنيا متسع الحال، وهو عند نفسه أنه ذو ضرورة، حتّى لقد بلغني عن بعض من في الوقت من أرباب الدنيا المتسعة عليه أنه يقول: استحق أخذ الزكاة نظراً منه إلى دعوى الضرورة، فتأتي الدنيا للواحد منهم وهو مهموم، تجده يشكو من كثرة الضرورات التي يدعيها.

وكان سيدي الشيخ ـ رحمه الله ـ يقول: هذه الضرورات تقطع من أصلها، فلا ضرورة إلا شرعية، والشرعية لا يحتاج فيها 195ظ// إلى كلفة غالباً». انتهى وبعضه بالمعنى.

---

(1) سورة الرعد، الآية: 38.

(2) في «ج» و«د»: المتعادات.

وهو وإن كان التنكيت على علماء المشرق فحكمه يعم سائر العادات التي لا اعتبار بها في استباحة ما لم يؤذن فيه شرعاً.

الفائدة الثانية:

اشترطوا أيضاً في حِلِّية هذا الارتزاق قيام صاحبه بالوظيف الذي رزق من أجله. وللقرافي في ذلك تقرير حسن.

قال في «قواعده»[1]: «إذا كان المطلق له الرزق على وظيفة من تدريس أو غيره من الإمامة أو الآذان أو الحكم بين الناس أو الحسبة، ولم يقم بتلك الوظيفة، لا يجوز له أن يتناول ذلك المقدر، لأن الإمام إنّما أطلقه له من بيت المال على وظيفة، ولم يقم بها، واستباحة أموال بيت المال بغير إذن الإمام لا تجوز، وللإمام أن يطلقه له بعد اطلاعه على عدم قيامه بالوظيفة لمصلحة أخرى غير ذلك الوظيف فيستحقه بالإطلاق الثاني لا بالتقدير الأول». انتهى المقصود منه على بعض اختصار.

وقال بعد كلام: «لا يجوز تناول الإقطاعات إلا بالقيام بشرط الإمام من التهييء للحرب، ولقاء العدوّ، والاستعداد بالخيل، والسّلاح، والأعوان على ذلك، ولا شيء له إن لم يفعل ما شرطه عليه الإمام، لأن مال بيت المال لا يستحق إلا على الوجه الذي أطلقه الإمام، ولو أطلق له من بيت المال فوق ما يستحقه غلطاً أو جوراً، فالزائد أمانة يجب رده لبيت المال أو للإمام بعده أن ينزعه منه، ولمن ظفر به ممن له في بيت المال حق أن يتناوله بإذن الإمام إن كان عدلاً أو بغير إذنه إن كان جائراً»[2] انتهى ملخصاً.

الفائدة الثالثة:

إذا ابتلي صاحب هذه الجراية بقطع الإمداد بها عنه، فمن تخلقه بآداب

---

(1) انظر: 3/ 4.

(2) انظر القواعد: 3/ 5.

[الكمل][(1)] من الرجال أن لا يتغير عما كان من الاجتهاد في التعليم، 196و// وصدق العناية ببث العلم، وإفادة المتعلمين به.

فقد ذكر ابن الحاج: «أن من علامة الإخلاص في التعليم لله تعالى أنه إذا قطع عنه المعلوم لا يترك التعليم، ولا ما كان عليه من الاجتهاد، ولا يتبرم ولا يتضجر، بل يكون في وقت قطع المعلوم أكثر تعليماً، وأشد حرصاً عليه، لأنه قد تمحض لله تعالى.

قال: وقد يكون المعلوم قد قطع عنه اختياراً من الله تعالى لكي يرى صدقه في علمه وعمله به، فإنّ رزقه مضمون له مطلقاً لا ينحصر في جهة دون أخرى.

قال ﷺ: «**تكفل الله برزق طالب العلم**». قال: وينبغي له أن يصون هذا المنصب الشريف من التردد لمن يرجى أنه يعين على إطلاق المعلوم، أو التحدّث فيه، أو إنشاء معلوم عوضه.

قال: وقد حدّثني بعض من أثق به، أنه رأى بعض العلماء المتأخرين، وكان يدرس في مدرسة، وانقطع المعلوم عنه وعن طلبته أو نقص منه، فقالوا للمدرس: لعلك أن تمشي إلى فلان، وكان من أبناء الدنيا لتجتمع به عسى أن يأمر بإطلاق ذلك المعلوم، فقال: نعم، فلما عزموا عليه، قال: والله إني لأستحيي من ربي عزّ وجل أن يكذب هذه الشيبة عنده. فقالوا له: فكيف ذلك؟ فقال: إنّي أصبح في كل يوم وأقول: «اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت». فأقول هذا، وأقف بين يدي مخلوق وأسأله ذلك، والله لا فعلته، فلم يمش إليه. قال: وينبغي له ألا يذكر قطع المعلوم بين النّاس، ولا يشهره لأن ذلك من الضجر، وقلة الثقة بما في يد الله تعالى، والتعرض إلى اطلاع بعض الناس على شيء من ضروراته، والعالم أولى من يثق بربه في المنع والعطاء بل المنع من الله تعالى في كثير من المواضع هو عطاء لأنّ اختيار الله تعالى لعبده أحسن وأولى من اختيار العبد لنفسه 196ظ// إذ هو سبحانه العالم بمصالح عبده».

---

(1) في «ج» و«د»: الكمال.

قلت: وكلام الشيخ تاج الدّين ـ رحمه الله ـ في هذا المقام معروف وهو قوله: «ربما أعطاك الله فمنعك، وربّما منعك فأعطاك». وقوله: «متى فتح لك باب الفهم في المنع عاد المنع هو عين العطاء»[1].

وفي معنى ما حكي عن بعض المتأخرين ما ذكره الشيخ «أبو بكر بن الشيخ الكبير أبي محمد عبد اللّه بن الحسن القرطبي المالقي»، أنّه لما ولي مالقة السيد أبو محمد عبد العزيز بن أمير المؤمنين أبي يعقوب، والتزم القراءة على الشيخ أبي محمد أبيه ـ رحمه الله ـ وأجرى له في بيت المال ما أغناه عن قبول الأجر ممن كان يقرأ عليه رفع التكليف عنهم جملة.

قال: فحدثني الأستاذ «أبو جعفر ابن غالب»[2] قال: لما وردت «مالقة» مقفلي من حضرة مراكش قصدت والدك ـ رحمه الله ـ في مجلس إقرائه، فوجدت المجلس غاصّاً بوجوه الطلبة، وذلك بعد انصراف السيد «أبي محمد» عن «مالقة»، وانقطاع تلك الجراية عنه.

قال: ووجدته قد مسّته الحاجة، وأضر به الإقلال حتى أفضى به الحال إلى أن كان ينسخ أصوله من أمهات كتبه بخط يده، ويقيدها بها، ثم يبيع الأصول فيما ينفقه ويمسك ما انتسخ منها. قال: فأخذت معه في ذلك، وقلت له: إن هؤلاء الطلبة موفورون، ولهم قدرة على القيام بوظائفك وكفايتك هذا التعب.

قال: فقال لي: يا أبا جعفر، إني عودتهم عادة أكره قطعها عنهم، ولكني رأيت أن أقتصر على إقراء القرآن في أول النهار، وأشتغل بنسخ هذه الكتب بقيته، ففي هذا بلغة حتى يأتي الله بلطفه أو كلاماً هذا معناه» اهـ.

وتقدم[3] عن الخليل ـ رحمه الله ـ ما اتفق له مع سليمان بن حبيب بن

---

(1) الحكم: 1/ 60.

(2) هو محمد بن إبراهيم بن غالب المالقي. ت: في حدود 645هـ ـ 1247م. في أقصى بلاد سوس، سمع بالإسكندرية من أبي الحسن المقدسي، وكان فاضلاً، وروى بمالقة ورحل إلى المشرق، وحج ثم رجع إلى الأندلس، ثم نهض إلى مراكش فتوفي في أقصى السوس. انظر نفح الطيب: 2/ 52 ـ 53، وفيه أن كنيته «أبو عبد اللّه».

(3) انظر: ص: 108و ـ 108ظ من مخ «أ». ص: 396 ـ 397 من هذا الكتاب.

المهلب لما قطع عنه المرتب، واعتذر له بعد أن أضعف له ما كان يجريه له قبل ذلك ومن اطلع على 197و// أخبار العلماء، وجد من ذلك ما يقضى منه العجب.

النظر الثاني: في حكم أخذ الأجرة على تعليم العربية:

قال اللخمي[1]: «اختلف في الإجارة على تعليم الشعر والنحو، فكرهه «ابن القاسم»، وقال «ابن حبيب»: لا بأس بالإجارة على تعليم الشعر، والرسائل، وأيام العرب، ويكره من الشعر ما فيه الخمر والخنا والهجاء.

قال: ويلزم على قوله أن يجيز الإجارة على كتابته، ويجيز بيع كتبه».

قلت: نص ما حكاه القابسي في كتابه: «أحكام المعلمين»[2] عن ابن حبيب «لا بأس بإجارة المعلم على تعليم الشعر، والنحو، والرسائل، وأيام العرب، وما أشبه ذلك من علم الرجال، وذوي المروءات، لا بأس بالإجارة على ذلك كله، إلا أني أكره من تعليم الشعر، وتعلمه، وروايته الكبير والصغير، ما فيه ذكر الحَميَّة، والخنا، وقبيح الهجاء».

وحكى عنه قال: «قلت لأصبغ[3]، فكيف جوزتم الشرط على تعليم الشعر، والنحو، والرسائل، إذا لم تسموا لذلك أجلاً، وهو مما ليس له منتهى ينتهي منه إلى حد معروف؟ فقال لي: هو عندنا معروف بمنزلة الحناطة،

---

(1) حمديس بن إبراهيم بن أبي محرز اللخمي. ت: 299هـ ـ 912م. فقيه، ثقة من أهل «قفصة»، ونزل مصر. له في الفقه كتاب مشهور في اختصار مسائل المدونة. انظر: المدارك: 4/ 384، والديباج: 1/ 342.

(2) انظر: ص: 305.

(3) أصبغ بن الفرج بن سعيد مولى عبد العزيز بن مروان. ت: 225هـ ـ 839م. سكن الفسطاط، ورحل إلى المدينة ليسمع من مالك، فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وسمع منه، وتفقه به، وعليه تفقه ابن المواز، وابن حبيب، وأبو زيد القرطبي، وغيرهم، كان من أعلم خلق الله كلهم برأي مالك. له تآليف منها: «تفسير غريب الموطأ» وكتاب «آداب الصيام»، وكتاب «آداب القضاء»... انظر: المدارك: 4/ 17 ـ 22 والديباج: 1/ 299 ـ 300.

والخبز، وقد أجاز مالك الشرط على تعليم الحناطة والخبز، وما أشبه ذلك من الصناعات، فإذا بلغ من ذلك مبلغَ أهل العلم به من الناس وجب في ذلك حقه»[1].

قلت: وقد أفادت هذه المراجعة أن وجهَ الكراهة هنا عند القائل بها، ما يلقى من الجهالة في هذا التعليم مع وجه آخر ذكروه، وهو أن العلم على الجملة أمر قد اختلف فيه، فليس كالقرآن الذي لا يدور الشك حول حِماه. ومن هنالك كرهوا أيضاً الاستئجار على تعليم الفقه والفرائض، وعند ذلك فلا يفهم من القول بكراهة الأجرة على تعليم النحو، وما في معناه أن ذلك لكراهة هذا النوع 197ظ// من العلم في نفسه وإلا للزم ذلك في الفقه والفرائض.

فإن قلت: فإذا كانت العربية كغيرها من العلوم في هذا الباب، فأي القولين أرجح؟ قلت: الذي رجح اللخمي منهما وهو الذي لا يظهر خلافه، القول بالجواز، بل قال: ولا أرى ـ إن [لم][2] يختلف اليوم في ذلك ـ أنه جائز يعني الأجرة على تعليم العلم وعلى كتابته.

قال: «لأن حفظ الناس وأفهامهم نقصت، وقد كان كثير ممن تقدم ليس لهم كتب، قال مالك: ولم يكن للقاسم ولا لسعيد[3] كتب، وما كنت أكتب في هذه الألواح، ولقد قلت لابن شهاب: أكنت تكتب العلم؟ فقال: لا، فقلت: أكنت تسألهم أن يعيدوا عليك الحديث؟ فقال: لا، فهذا كان شأن القوم.

قال: فلو سار الناس اليوم بسيرهم لضاع العلم ولم يبق إلا رسمه، والناس اليوم يقرؤون كتبهم ثم هم في التقصير على ما هم عليه.

---

(1) أحكام المعلمين: 304.

(2) ساقطة من «أ».

(3) سعيد بن المسيب المخزومي القرشي أبو محمد. ت: 94هـ ـ 713م. سيد التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، جمع بين الحديث، والفقه، والزهد، والورع. كان أحفظ الناس لأحكام عمر بن الخطاب وأقضيته حتى سمي: راوية عمر. انظر: الحلية: 2/ 161 ـ 175، والوفيات: 2/ 375 ـ 378، والتهذيب: 4/ 84 ـ 88.

وأيضاً القول بالاجتهاد في مسائل الفروع واجب، ومعرفة أقوال المتقدمين مع الترجيح بينها مفيد لمزيد القوة في وضع الاجتهاد مواضعه، وإهمال كتابة كتب العلم، وبيعها مناف لذلك.

قال: ويجوز للمفتي أن يكون له أجر من بيت المال، ولا يأخذ أجراً ممن يفتي». انتهى ملخصاً.

قلت: حكي عن عبد الحميد؟ أنه قال في أخذ المفتي الأجرة، إذا لم تتعين عليه الفتيا أي شيء منها، ولم يجسر على التصريح بالجواز.

قال ابن عرفة: «ومن شغله ذلك ـ وأشار إلى الفتيا والشهادة أيضاً ـ عن جل مكتسبه، فأخذه الأجرة من بيت المال لتعذرها عندي خفيف، وهو محمل ما سمعته من غير واحد عن بعض شيوخ شيوخنا، وهو الشيخ الفقيه أبو علي بن علوان[1] أنه كان يأخذ الأجر الخفيف في بعض فتاويه».

قلت: وكذا سمعت من غير واحد عن «الشيخ أبي 198و// عبد الله الفخار من شيوخ بعض شيوخنا أنه كان يأخذ على الفتيا أربعة دراهم، لكن يرى أن الأجرة: على كتب الجواب في رقعة السؤال، وسمعت أنه كان يمسك الجواب عنده، ويمد يده إلى قبض الأجرة، فإذا حصلت عنده فحينئذ يناول السائل جوابه».

قلت: وهذه المسامحة توجب أحدوية الجواز في تعليم العلوم على الجملة ومن تأمل أحوال الناس قديماً وحديثاً رأى عملهم على التساهل في أخذ الأجرة على التعليم، ودليله ما تقرر. نعم، كان من فضلائهم من لم يمد يده قط إلى يد طالب، ولا يناقشه في اقتضاء ما يراه أجرَ مثله، ويحتسب تعليم الفقير من غير أجر.

---

(1) عمر بن محمد بن علوان التونسي أبو علي. ت: 716هـ ـ 1316م. له تآليف في أحكام مغيب الحشفة زاد فيه أحكاماً كثيرة استخرجها بكثرة اطلاعه، وتبحره في العلم، وذكر ابن عرفة في «مختصره»: أنه يأخذ الأجرة على الفتوى، وذكر عذره فيه. انظر: النيل: 194 ـ 195، والحلل السندسية: ق3/ 1/ 676 ـ 678.

قال الشيخ أبو بكر بن الشيخ الأستاذ الكبير أبي محمد بن القرطبي في أخبار والده: «وما اجتمعت يده قط مع يد طالب على أخذ الأجرة في العلم على ما بلغني على لسان غير واحد من طلبته، وإنما كان ينوب في ذلك بعضهم، وهذا مشهور عنه لا ينكره أحد ممن قرأ عليه. هذا مع رفع التكليف جملة عن فقراء الطلبة وضعفائهم، لا كما يفعله كثير من المقرئين من الإلحاح في طلب الأجر والانتهاء من ذلك إلى حد لا تقتضيه رتبة العلم، ولا تحتمله المروءة، ولا تسيغه الفضيلة.

وقد شاهدنا من هذا النوع ـ لا كثر الله أمثالهم ـ غير واحد، وبلغنا خبر آخرين، واشتهارهم بهذه الهجنة، يغني عن الخوض في ذكرهم مع ما نؤثره من التجافي عن ذكر ما أفضوا إليه من مقدم عملهم، والله ولي العفو والمغفرة» اهـ.

وفي «برنامج الشيخ أبي الحسن الشاري» «أن الشيخ «أبا الحسن بن خروف» لما قدم عليهم «سبتة» في المرة الأولى كان يجمع له في كل شهر ثلاثون ديناراً من قرأ سيبويه يعطي في الشهر ديناراً.

قال: وقد كان يعطي في الشهر 198ظ// ديناراً من قرأ «الإيضاح».

قال: وفي الوقت الذي أكمل فيه «شرح كتاب سيبويه» توجه به إلى «مراكش» ورفعه إلى الناصر على يد قاضي الجماعة أبي عبد الله الشريف[1]، فأجازه عليه ثلاثمائة دينار، وباع منه بعد ذلك نسخة بخطه بمائة دينار.

قال: وأخبرت أنه أعاره لمن ينسخ منه، ولم يعره له إلاّ بعد أن دفع له مائة دينار، وهو معلم كان بسلا ذو همّة عالية» اهـ.

وقد تقدم[2] عن أبي عثمان المازني حكايته مع «الذمي الذي بذل مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه وفيها أنّ الذي منعه من قبولها كونه كان غير مسلم».

---

(1) ذكره الشاطبي في الإفادات والإنشادات: 121 فقال: أنشدني الفقيه أبو عبد الله. . .

(2) انظر: ص: 106وظ من مخ «أ» و108و/ من مخ «أ»/ 391 و396 من هذا الكتاب.

وفي «الطبقات»[1] للزبيدي «أن أبا الحسن الأخفش قرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه فوهبه سبعين ديناراً».

وهذا يحتمل بحسب الظاهر أنها كانت غير مشترطة لا بالقول، ولا بالعادة، ويحتمل أنها معاوضة في الأصل قدرت بعد بمقتضى المكارمة.

تنبيه على مهم:

هذه الأحباس الموقفة هل يجري مرتب الوظائف منها مجرى الرزق والأجرة؟

حكى الشيخ ابن عرفة **الأول**: «عن بعض شيوخ شيوخه، قال البرزلي: «وهو البوذري (كذا) وغيره، **والثاني**: عن فهم بعضهم من أقوال الموثقين[2]، يريد ما وقع لهم في الاستيجار من الحبس على القيام بوظيف الإمامة والآذان، وذلك من جملة مصارف الأحباس».

قلت: والذي تحقّق عند غير واحد من معتبري العلماء أن مال الحبس على الإطلاق رزق الإجارة. والطرطوشي[3] ممن صرّح بذلك في «التعليقة»[4] له قال ما نصه إثر كلام فرضه مع الشيخ «أبي محمد ابن أبي زيد» في قضية الأجرة على الصلاة:

«فإنْ قيل: أليس يجوز أخذ الأجرة من الأحباس، والأحباس أموال المسلمين. قلنا: الأحباس ليست بأجرة 199و// وهذه الأوقاف إنما حدثت في زمان علي بن عيسى[5] وزير المطيع لما عدم بيت المال، واستأثر الملوك به،

---

(1) انظر: ص: 73.

(2) في «أ»: المؤلفين.

(3) هو محمد بن الوليد الفهري المالكي المعروف بالطرطوشي. ت: 520هـ ـ 1126م. فقيه أصولي، محدث، مفسر، نشأ بطرطوشة الأندلس، ورحل إلى المشرق، وأخذ عن جماعة وتوفي بالإسكندرية، له تصانيف منها: «سراج الملوك»، «الحوادث والبدع»، و«شرح رسالة ابن أبي زيد». انظر: الصلة: 575 ـ 576، والديباج: 2/ 244 ـ 248.

(4) له تعليقة في مسائل الخلاف وفي أصول الفقه. انظر: الديباج: 2/ 245.

(5) المعروف هو علي بن عيسى وزير المقتدر العباسي والقاهر. ت: 334هـ ـ 946م. =

وعدم من يحتسب لله، أشار بجمعها لذلك في مصالح المسلمين لتكون عوضاً من بيت المال للأئمة، والقومة، والمؤذنين، فهو في مذهب بيت المال لا يشترط فيه شروط الإجارة، بل يجوز أن يأكله على التأبيد، ويأخذ منه قوته، [وقوت][1] عياله»اهـ.

ويبقى النظر فيما وقع للموثقين، وظاهر منه بأيسر تأمل ما قاله الشيخ ابن عرفة: «إنما أقوال الموثقين في استئجار الناظر في أحباس المساجد من يؤذن، ويؤم، ويقوم بمسؤولية المسجد، فلعله فيما حبس ليستأجر من غلته لذلك.

قال: وأحباس زماننا ليست كذلك إنما هي عطية لمن قام بتلك المؤونة».

قلت: ومثل هذا المحمل وقفت عليه للأستاذ أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ في بعض أجوبته، ونسب من يقول خلافه إلى الجهل بالحقائق.

وقريب من ذلك قول القرافي[2] بعدما صرح: «بأن الأوقاف بمنزلة الأرزاق، وكثير من الفقهاء يغلط في هذه المسألة فيقول: إنما يجوز تناول الرزق على الإمامة بناء على القول بجواز الإجارة على الإمامة في الصلاة ويتورع عن تناول الرزق بناء على الخلاف في جواز الإجارة.

قال: وليس الأمر كما ظنه، بل الأرزاق مجمع على جوازها، لأنها إحسان ومعروف وإعانة، وليست بمعاوضة البتة، لجوازها في أضيق المواضع المانعة من المعاوضة وهو القضاء، والحكم بين الناس، فلا ورع حينئذ في تناولها».

قلت: ودليله عندهم قضية عمر ـ رضي الله عنه ـ لما وجه إلى الكوفة عمار بن ياسر[3] على صلاتهم وجيوشهم، وابن مسعود على قضائهم، وبيت

= والمطيع، أحد أبناء المقتدر، بويع بعد خلع المستكفي بالله سنة 334هـ، وفي السنة التي مات فيها علي بن عيسى...

(1) في «ج» و«د»: قوة عالية.

(2) القواعد: 3/ 4.

(3) عمار بن ياسر الكناني المذحجي العنسي القحطاني، أبو اليقظان. ت: 37هـ ـ 657م، =

مالهم، وعثمان بن حنيف[1] على مساحة الأرض، وفرض لهم في كل يوم شاة 199ظ// شطرها وسواقطها لعمار، والشطر الآخر بين هذين ثم قال: وما أرى رستاقاً[2] يؤخذ منه شاة كل يوم إلا سريعاً في خرابها.

قال الطرطوشي: «وهذا الرزق ليس كسبيل الإجارة، إذ لا يعرفون قدر الشاة، ومبلغها، وذكورتها، وأنوثتها، وسمنها من عجفها، ومثل هذا لا يجوز جعله عوضاً في الإجارة لو أن رجلاً أجر نفسه على بعض الأعمال على أن له كل يوم شاة أو نصف شاة غير موصوفة لم يجز» اهـ.

وهنا سؤال: أورده الأستاذ أبو سعيد ابن لب ـ رحمه الله ـ في موضوع له سماه «ينبوع العين الثرة في تفريع مسألة الإمامة بالأجرة»، وهو: «أنَّ هذا الذي وقع في كلام الطرطوشي، والقرافي، من أن الأرزاق ليست بأجرة، وأنها ليست بمعاوضة البتة، يعارضه أنها عند مالك ثمن من الأثمان، حيث منع فيها بيع ما لم يقبض من الطعام. وقول ابن رشد: «إنها أجرة لهم على عملهم».

وأجاب بأن وجه ذلك: أنّ في الأرزاق شائبتين: شائبة معروف ومعاونة، وشائبة معاوضة بسبب المقابلة إذ لا يجوز أخذ الرزق إلا لمن قام بالوظيفة، فأعملت شائبة المعروف حيث يكون حفظاً للرسوم الشرعية، وصوناً للوظائف الدينية، وأعملت شائبة المعاوضة حيث لا ضرورة في بيع له مدخل في البيوع المحظورة» اهـ.

تحصيل:

لا يخلو المرتب من الحبس على أي وظيف كان من تدريس، أو إمامة،

= صحابي وأحد السابقين إلى الإسلام، شهد بَدْراً وأُحُداً والخندق وبيعة الرضوان، أول من بنى مسجداً في الإسلام (مسجد قباء في المدينة) ولاه عمر الكوفة ثم عزله عنها. شهد الجمل وصفين مع علي. وقتل في الثانية. انظر: الحلية: 1/ 139 ـ 143، والإصابة: 2/ 512 ـ 513.

(1) عثمان بن حنيف الأنصاري. شهد بدراً وولاه عمر السواد مع حذيفة بن اليمان، واستعمله «علي» على البصرة قبل قدومه إليها، مات في خلافة معاوية. انظر الإصابة: 2/ 459.

(2) الرُسْتاق كالرّزْداق والرّسْداق: القرية وما يحيط بها من أراض، وهي فارسية معرب رستا ـ القاموس المحيط.

أن يكون رزقاً، أو إجارة، فإن كان الأول فالكراهة منتفية من كل وجه.

وقد قال البرزلي: «إنه لا يعلم في جوازه خلافاً. قال: وقد عارضت الشيخ الزاهد أبا عبد اللّه الدكالي ـ رحمه الله ـ حين اجتمعت به «بثغر الإسكندرية» بسبب اعتراضه 200و// على الأئمة وغيرهم أخذ المرتبات من الأحباس المعدة لذلك، وأداه ذلك إلى عدم الصلاة خلفهم ولو الجمعة، وقلت له: إن أخذ المرتب من الحبس عندي أحل من بيت المال، لأن الحبس يتناول الإمام بالنص، وبيت المال لا يتناول عمال المسلمين إلا بالظاهر لكونهم من المسلمين وهم ينوبون عنهم [في][1] منافعهم، ومع ذلك فإن السلف قبلوه، ولم يعدلوا عنه، ولن يأتي آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها.

قال: فقال: الذي قلت ظاهر، ولكن لا أحب لك هذه السخسخة.

قال: يريد أنها صفة مرجوحة، فينبغي أن يتورع عنها» انتهى المقصود الآن منه.

وإن كان الثاني فهي كذلك منفية على مختار غير واحد من الشيوخ، وقد وقفت في بعض «تقاييد» الأستاذ الكبير «أبي سعيد ابن لب» ـ رحمه الله ـ على كلام في ذلك باعتبار وظيفة الإمامة ومعناه شامل لأنواع القرب الدينية كلها.

قال ما ملخصه: «ومن خطه نقلت مجاوباً لمن زعم ألاّ رخصة في أخذ الأجرة على الصلاة، وأن المعارضة متسلطة على أدلتها، وأنا لا أرضى لكم النظر المفضي إلى هذا إلاّ وجه أحدها:

أن الأئمة الذين تقلدوا جوازها فتياً وعملاً، وقلدهم الناس قديماً وحديثاً، كانوا أعلم بمدارك الشرع مع قرب عهدهم، واتصال الأدلة بهم، وعند ذلك فكيف يستقيم لنا اليوم بعد مقاربة ألف سنة أن نعلم من الدين ما لم يعلموا، أو نصل من الدليل إلى ما لم يصلوا، أو نقول في معارضتهم: لم يكن في عهده ـ عليه السلام ـ كذا، ولا بعده إلى المائة أو نحوها.

---

(1) ساقط من «ج» و«د».

الثاني: أن ذلك عمل قد شاع وذاع، وعمل به في كل الأقطار والأعصار، فكاد يكون إجماعاً عملياً، وإجماع كل عصر حجة، لقوله ﷺ 200ظ//: «لا تجتمع أمتي على ضلالة». وقد وقع لابن [خِيرَة][1] [2] من فقهاء قرطبة لأجل هذا الحديث في الإجماع «أن ليلة القدر هي ليلة سبع وعشرين من رمضان»، لإجماع المسلمين في هذه الأعصار على انصراف قصدهم وهممهم إليها فيها.

قال ما نصه: «ثم قد درج على استباحة الأجر في المسألة علماء، زهاد، صلحاء، أهل ورع وديانة، وحفظ لدينهم، وصيانة، كالخطيب «أبي عبد الله الطنجالي»[3] بمالقة ممن رأينا وعرفنا، كان إذا رأيته علمت أنه ممن يخشى الله سبحانه، وقد سافر سفيراً إلى المغرب مع جملة من الشيوخ، فما أكل ذاهباً ولا راجعاً إلا من زاده الذي حمل. وما كان قوام عيشه إلا من مرتب الخطابة، وكان ذا علم وعمل. وهكذا علماء بلدنا كابن فضيلة، وابن أبي العاصي، إلى غيرهم من العباد المنقطعين، أصحاب الكرامات كأبي عبد الله التونسي وغيره، فتضليل هؤلاء أو تجهيلهم ليس بالسهل.

الثالث: أنك وغيرك مضطر إلى الصلاة خلف الذين يأخذون الأجرة عليها، إذ لا معدل لك في تحصيل صلاة جماعة عنها، وإذ ذاك فأحد الأمرين لازم، إما الصلاة خلفهم على هذا الاعتقاد [تمريض][4] لصحة الصلاة، ودخل فيها، وإما ترك الإتيان بها معهم استبراء لدينك بترك مشتبه بسبب الخلاف فيه،

---

(1) في الأصول: ابن حيرة.

(2) هو أبو الوليد محمد بن عبد الله بن محمد بن خِيَرة القرطبي المالكي، الحافظ. ت: 551هـ ـ أخذ الفقه عن أبي الوليد ابن رشد. . . وخرج من قرطبة في الفتنة بعدما درس بها وانتفع الناس به في فروع الفقه وأصوله. . . كان من جملة العلماء الحفاظ، متفنناً في المعارف كلها، من كبار فقهاء المالكية. انظر: نفح الطيب: 2/ 240 ـ 241.

(3) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الطنجالي، قاضي بلدة مالقة، وأحد ذوي الجلالة من أهله. نجمت في عهده بواكي الوباء الأكبر وذلك صدر عام 750هـ، وكان جلداً نبيهاً، نزيهاً، خطيباً، أصيل الرأي. انظر: قضاة الأندلس: 155 ـ 160.

(4) في «أ»: تمريص.

وهو عكس الورع المشروع من جهة الإهمال لأمر مجمع على التوعد بالعقوبة على تركه، وهو الجمعة والجماعة، وعند فساد القول بواحد منهما، تعين الاقتداء بهم مع الإعراض عن هذه الحزازة التي لا اعتبار بها» انتهى ملخص ما ذكره هنا.

وله في الموضوع المتقدم ذكره، أن «"ابن رشد" ذكر أن فاعل المكروه لا يجرح بفعله، ولا يقدح ذلك في إمامته.

قال: وقد جرى العمل بذلك في 201و// الأمصار من بيت المال، ومن الأحباس في المواضع الكبار، وفي بعض الأمصار، ومن مال المؤتمين في القرى والحصون الصغار، وأقر العلماء ذلك كلّه عملاً، وأفتوا به قولاً، وهب أن تم قولاً بالمنع والشدة، فإذا أخذ الناس بقول مخالف لقول آخر، فلم يختلف العلماء أنهم لا يجرحون بذلك، ولا يفسقون، ولو كان الأمر هكذا لكان اختلاف العلماء من أعظم المصائب في أهل الإسلام، فساداً، وشتاتاً، وطعناً، يكفر بعضهم بعضاً، ويلعن بعضهم بعضاً، وكان يؤدي إلى تفريق الكلمة، وإطفاء نور السنة والجماعة، لا سيّما والخلاف أكثر من الوفاق. يقول تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]. وقد علم سبحانه أنهم يختلفون» اهـ.

قلت: وقد ألزم ابن عرفة القائل بالتزام الترك «فسق أولئك الأئمة، أو فسقه، إن كانوا على هدى من ربهم».

فحكى البرزلي «أنه أنشدهم في ذلك منكتاً على الدكالي ـ المتقدم ذكره ـ حين ورد الديار المصرية، ووجده على هذه الطريقة:

يا أهل مصر ومن في الدين شاركهم ... تنبهوا لسؤال معضل نزلا
لزوم فسقكم أو فسق من زعمت ... أقواله أنه بالحق قد عدلا
إن كان حالكم التقوى فغيركم ... قد باء بالفسق حقاً عنه ما عدلا

(1) سورة النحل، الآية: 43.

وإن يكن عكسه فالأمر منعكس فاحكم بعدل وكن بالهدي [معتدلا][1]

قال البرزلي: وعندي أن كلا منهما حكم بما يقتضيه حاله. كان الدكالي بعيداً عن الدنيا، زاهداً فيها كثيراً، فالمتلبس بها عنده في غاية البعد عن الآخرة. وكان الشيخ يرى أن الدنيا مطية الآخرة، وأنها نعم العون على ذلك، فاكتسب منها 201ظ// جملة كبيرة، وخرج عن جلها للآخرة نفعه الله بذلك.

ورأى الآخر أن التلبس بها يعقبه الحساب، فغلب السلامة، ولكل وجه.

قال: ولعل هذا يرجع إلى مسألة الغنى والفقر أيهما أرجح».

قلت: ومع هذا فلا ينتهي وجه الإعراض عن هذا القدر من الدنيا إلى ترك الصلاة خلف من تلبّس به، وقد أشار إلى ذلك البرزلي، ولا بد منه كما أنّه لا ينتهي حاله في هذه الطريقة التي سلكها أن يقال فيه ما ضمنه ابن عرفة في أبياته، ولذلك أجابه شيخ الإسلام سراج الدّين البلقيني[2] بقوله:

ما كان من شيم الأبرار أن يسموا بالفسق شيخاً على الخيرات قد جبلا

لا، لا، ولكن إذا ما أبصروا خللا كسوه من [حسن][3] تأويلاتهم حللا

أليس قد قال في «المنهاج»[4] صاحبه يسوغ ذلك لمن قد يختشي زللا

وقال فيه أبو بكر[5] إذا ثبتت عدالة المرء فليترك وما عملا[6]

---

(1) في «أ»: معتزلاً.

(2) هو عمر بن رسلان الكناني العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، أبو حفص، سراج الدين. ت: 805هـ ـ 1403م. مجتهد، حافظ للحديث، ولي قضاء الشام سنة 769هـ. من تصانيفه: «التدريب»، في فقه الشافعية، و«تصحيح المنهاج»، و«محاسن الاصطلاح»، و«الفتاوى»، «ومناسبات تراجم البخاري». انظر: الضوء اللامع: 6/ 85، ودرة الحجال: 3/ 200 ـ 202.

(3) ساقطة من «أ».

(4) المقصود: منهاج الطالبين في مختصر المحرر في فروع الشافعية للإمام الشافعي وقد شرحه البلقيني وسماه «تصحيح المنهاج». انظر كشف الظنون: 2/ 1873 ـ 1874.

(5) لعله الشيخ مجد الدين أبو بكر بن إسماعيل السنكلومي. ت: 740هـ ـ 1339م. أحد شراح المنهاج. انظر: م.س: والصفحة نفسها.

(6) البيت ساقط من درة الحجال: 3/ 201.

كذا الفقيه أبو عمران سوغه لمن تحمل خوفاً أو اقتنى عملا
وقد رويت عن ابن القاسم العتقي فيما اختصرت كلاماً أوضح السبلا
ما إن ترد شهادات لتاركها إن كان بالعلم والتقوى قد احتفلا
نعم، وقد كان في الأعلين منزلة من جانب الجمع والجمعات، واعتزلا
[كمالك][1] غير مبد فيه معذرة إلى الوفاة، ولم يثلم وما عذلا
هذا وإن الذي أبداه متضح أخذ الأئمة أجراً منعه نقلا
وهبك أنك راءٍ حله نظراً فما اجتهادك أولى بالصواب ولا[2]

إعلام بفائدة

حكى الإمام أبو عمر الطلمنكي ـ رحمه الله ـ في جزء له ضمنه الجواب 202و// عن هذه القضية: «أن بعض هؤلاء المنكرين انتهى في إنكاره إلى نهي الناس عن الصلاة وراء الأئمة الآخذين الأجرة على الإمامة.

وزاد بعضهم فقال: إن قول الله تعالى في «فرعون»: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾ وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَـٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ . . .﴾[3] أنه فيمن يأخذ الأجرة على الإمامة.

قال: فافترى على كتاب الله، وقال فيه ما لم يأذن به الله ولا رسوله، ولا أحد من أهل التأويل.

قال: ومما يحكى من قولهم أنه من صلى وراء إمام بأجرة، فكأنه يصلي وراء صنم، وهذا كله جهل منهم، وإفراط، وغلو، وتجاوز، ولولا الخوف على جاهل يغتر بقولهم ما كان لذكرهم معنى.

قال: وهذه قرطبة عراق الأندلس، ومعدن فضلها، وعلمها، وصلاحها،

---

(1) في «ج»: كحالك.
(2) القصيدة واردة في م. س: 3/ 201.
(3) سورة هود، الآيتان: 98 و99.

ومعدن الفقهاء، والخيار، والأئمة ممن لقي مالكاً، وأصحاب مالك، وغيرهم من الأئمة، يستبيحون الصلاة خلف أئمة الجامع، وهم لا يخدمون، ولا [يوقدون][1] ولا يكسحُون[2]، ولا يفتحون، ولا يغلقون.

قال: ومن جاوز القول بأنها جُرحة، أو خُرْبَةٌ[3]، أو أفسد الصلاة وراء من يستبيح الأجرة على الإمامة، فهو جاهل بمذاهب أهل العلم لا يلتفت إليه، ومن تقلد ذلك، ونهى عن حضور الجماعات والجمعات لعلة الأجرة، وآثر الصلاة وحده، فهو ممن يعين على خراب بيوت الله مع إحْيائه لطريقة الخوارج وغيرهم من المبتدعة الذين لا يأتمون بأئمة المسلمين ولا يصلون معهم.

قال: ومن ركب هذه المقالة، ودعا إليها فهو حقيق بالردع والزجر، فإن لم يكن ذلك فينبغي [أن][4] يهجر في الله، ويحذر منه». انتهى ملخصاً من مواضع في كلامه إذ قد أطال فيه النفس، وأبدى في بسطه وأعاد. وهذا المقدار كاف منه شهادة لهؤلاء الشيوخ، رحم الله جميعهم، وشكر عن الإسلام 202ظ// نصحهم وصنيعهم.

مسائل مكملة لهذا المنهج

المسألة الأولى:

يتصور في مرتب التعليم أو غيره من الوظائف الدينية بحسب اختلاف أحوال الحبس في الواقع صور متعددة:

الصورة الأولى:

أن يكون من جنس عينه المحبس لذلك المصرف بعينه، فهذا لا إشكال في تسويغ الأخذ منه بشرط حِلِّيةِ الحبس في نفسه، ووفاء الآخذ منه بما يكون

(1) في «أ»: يرقدون.
(2) كسح: كنس.
(3) الخُرْب، والخُرْبَةُ، والخَرْبة: الفسادُ في الدين.
(4) غير واضحة في «ج».

هناك من شروط تتوقف عليها استباحة الاختصاص به على ما سبق تقريره.

الصورة الثانية:

أن يكون من حبس عام المصرف في سبل الخيرات، فحكم هذا أيضاً حكم ما هو معين لوظيف بعينه، وسواء قصر مصرف هذا الحبس العام على وظيف التعليم أم عم به ما يمكن من سائر الوجوه التي يشملها أهل الحبس.

الصورة الثالثة:

أن يكون من حبس مختلط لا يدرى ما تخص منه مصرفاً بعينه، وحكمه الجواز عند غير واحد من العلماء.

قال الأستاذ أبو سعيد إثر نقله لما تقدم[1] عن «تعليقة الطرطوشي»، ومقتضى الظاهر من كلامه في الأحباس المجموعة في تلك المدة يعني في زمان «علي بن عيسى» الوزير: «أنها كانت متعددة المصارف، مختلفتها، فجمعت ووزعت بالمصلحة حتى عمت، لئلا يذهب بعض شعائر الدين، لعدم المعين. وانبنى هذا العمل حين سوغته الضرورة على مذهب في الأحباس، أن فوائدها: لا يمتنع صرف بعضها في مصرف بعض، وأن ما كان لله لا بأس أن يصرف فيما هو لله، مراعاة للقدر المشترك في المقاصد التحبيسية، واطراحاً للتعيينات الخصوصية، وإلى هذا يذهب محمد بن السليم[2] وغيره.

قال: وكأن قائله يلتفت إلى مذهب أبي حنيفة أن 203و// خصوصيات الأحباس باطلة» قلت: وعلى هذا عمل الشيخ القاضي المفتي أبو علي بن قدّاح[3] على ما حكى البرزلي: «أنه كان يأخذ مرتب الفتيا من رقاع[4] في قرى

---

(1) انظر: ص: 198ظ من مخ «أ». من هذا الكتاب.

(2) محمد بن إسحاق بن السليم الأندلسي أبو بكر. ت: 367هـ ـ 977م، قاضي الجماعة بقرطبة. الأديب، الفقيه الحافظ، الفاضل، الزاهد، العالم، العامل، له كتاب «التوصل لما ليس في الموطأ» و«كتاب في الحديث». انظر: الشجرة: 98 ـ 99.

(3) هو عمر بن علي بن قداح الهواري التونسي. ت: 736هـ ـ 1335م. كان إماماً عالماً بمذهب مالك، عليه مدار الفتيا مع القاضي ابن عبد الرفيع ولي قضاء الجماعة بعد ابن عبد الرفيع. =

محبسة، لا يدري مصرفها بناء على هذا القول بجواز صرف الأحباس بعضها عن بعض.

قال: وهذا إذا لم يثبت للبلد عادة في أحباسهم، فإن ثبتت عادة صير إليها».

الصورة الرابعة:

أن يكون من فضلة حبس معين المصرف، وحكمه جار على الصورة قبلها، ذكره البرزلي، وسئل عنه الأستاذ أبو سعيد: فأجاب: «بأن ما يفضل من الفائد على المصرف ولا تترتب له حاجة بعد ذلك، فإنه يصرف في مثله أو في غير ذلك من وجوه الخير والبر. ثم استظهر على ذلك بما تقدم عن «ابن السّليم» أنه كان ينقل فوائد الأحباس إلى غير مصرفها مما هو لله. قال: رأى ذلك غيره من القضاة ورخصوا فيه».

المسألة الثانية:

قال القرافي في «قواعده»[1]: «إذا وقف الوقف على من يقوم بوظيفة الإمامة أو الآذان أو الخطابة أو التدريس، لم يجز لأحد أن يتناول من ريع ذلك الوقف شيئاً إلا إذا قام بذلك الشرط على مقتضى شرط الوقف، فإن استناب عنه غيره في هذه الحالة دائماً في غير أوقات الأعذار لم يستحق واحد منهما شيئاً من ريع ذلك الوقف.

أما النائب: فلأنه من شرط استحقاقه: صحة ولايته ممن له النظر، وليس هو المستنيب لأنه إمام، أو مؤذن، أو مدرس، لا تصح صدور النيابة عنه.

وأما المستنيب: فلا يستحق أيضاً شيئاً لأنه لم يقم بشرط الوقف، فإن

= أخذ عنه ابن عرفة وغيره. له مسائل قيدت عنه مشهورة. انظر: الديباج: 2/ 82، والشجرة: 207 وفيها أنه توفي سنة 734هـ. ويكنى: «أبا حفص».

(4) الرقعة: ج رِقاع، القطعة من الأرض.

(1) انظر: 3/ 4.

استناب في أيام الأعذار، جاز له تناول ريع الوقف، وأن يطلق لنائبه ما أحب من ذلك» اهـ.

قال الشيخ أبو عبد الله ابن مرزوق ـ رحمه الله ـ قوله: «إن استناب لعذر جاز له التناول، ظاهره: طالت 203ظ// مدة النيابة أو قصرت».

وظاهر كلام المتيطي[1] أن ذلك في المدة القليلة لا الكثيرة، ثم ذكر نص كلامه فيما يدل على ذلك في نقول أخر منها قوله في «شركة التهذيب»[2]: «وإذا مرض أحد شريكي الصنعة أو غاب فعمل صاحبه فالعمل بينهما، لأن هذا أمر جائز بين الشركاء إلا ما تفاحش من ذلك وطال.

قال: وسئل «النووي» عن إمام مسجد استناب من يصلي عنه مدة لمن تكون جامكيته[3]؟ فأجاب: إن استناب لعذر لا يعد بسببه مقصراً، فالجامكية للإمام الأصلي، وأمّا النائب فإن ذكر له جعلاً[4] استحقه، وإلا فلا شيء له، لأنه متبرع. وإن استناب على صفة يعد معها مقصراً لم يستحق الإمام الأصلي شيئاً من الجامكية. وأما النائب فإن أذن له الناظر فيه استحق الجامكية وإلا فلا يستحقها» اهـ.

قال: «وبما ذكرته من تحريم الاستنابة، وأخذ الأجرة للمستنيب من غير عذر أفتى غير واحد من فقهاء المذاهب، وهو الذي تقتضيه الأصول، ولا شك فيه.

قال قبل هذا، وقد ذكر شياع تبايع الوظائف في البلاد المشرقية، وأن الواحد منهم يسعى في وظائف جملة ليستنيب في بعضها بأجرة، ويأخذ

---

(1) علي بن عبد الله الأنصاري، المالكي، المعروف بالمتيطي أبو الحسن. ت: 570هـ ـ 1174م. فقيه، ولي قضاء شريش وتوفي بها. من آثاره: «النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام». انظر: إيضاح المكنون: 1/ 693 وهدية العارفين: 1/ 700 وفيه متيطة: قرية بأحواز من الجزيرة الخضراء.

(2) شركة التهذيب: عمل تكاملي بين الفقهاء لتهذيب الأطفال.

(3) الجامكية: مرتب خدام الدولة من العسكرية والملكية (تركية).

(4) الجعل: الأجرة، وهي غير معينة الزمان ولا المكان وفيه نوع من الغرر.

الفاضل، وقد دبت هذه العقرب في هذا الزمان لبعض قواعد المغرب، فتجد الوجيه يتولى خططاً من قضاء، وخطابة، وتدريس في بلده وغيره، ويستأجر من ينوب عنه فيها بشيء تافه أو يتطوع له بذلك لجاهه، ويأخذ هو ما جعل المحبس للقائم بها.

قال: أترى هذا يجيزه مقتدى به، أو يسع إمام الوقت أن يترك له ما تحصل في ذمته من هذه الأموال ولا يردها إلى أمكنتها إذا كانت مما وقف على القيام بذلك الوظيف.

ثم حكى عن «القرافي» ما تقدم فيما إذا كانت 204و// من بيت المال».

المسألة الثالثة:

حذر «ابن الحاج» من ترك التدريس لعارض شهود جنازة أو غيره، حيث يؤخذ المرتب عليه. قال: «لأن الدرس إذ ذاك واجب، وحضور الجنازة مندوب، ولا آكد من تخليص الذمة مما عمرت به من الواجبات، وبعد ذلك ينظر في المندوبات فلو بطل الدرس بحضور الجنازة تعين عليه أن يسقط من المعلوم ما يخص ذلك.

قال: بل لو كان الدرس ليس له معلوم لتعين الجلوس [له][1]، تتمحضه لله تعالى، ولقول بعض العلماء: «إن سماع مسألة واحدة من العلم أفضل من سبعين حجة مبرورة».

ثم ذكر قضية سعيد بن المسيب حضور جنازة بعض صلحاء أهل البيت، وقوله مجاوباً لمن قال له: ألا تخرج إلى جنازة هذا الرجل ابن الرجل الصّالح ابن بنت رسول الله ﷺ؟!. صلاة ركعتين عندي أفضل من حضور جنازة هذا الرجل الصالح ابن الرجل الصالح.

قال: فإذا فضل صلاة ركعتين نافلة على حضورها فما بالك بأكثر من

---

(1) في «ج» و«د»: لله.

ذلك؟ فما بالك بإلقاء مسائل العلم، لأنه خير متعد لا سيما في زماننا هذا».

قلت: لا يخلو هذا العارض أن يكون مما لا بد من اعتباره أولاً، فإن اعتبر فلا يضر تعطيل التدريس لأجله، لأن قصارى المدرس أن يكون بمنزلة معلم الصبيان في الاستجارة على التعليم.

وقد قال القابسي[1]: «إنه يجوز له حضور جنازة من «يلزمه النظر في أمره»، وإن لم يعتبر فالتعطيل لأجله مما لا ينبغي، لكن هذا يحط من المرتب بقدره وجوباً كما يقتضيه ظاهر كلامه، أو ورَعاً وتوقياً للشبهات، ولعل هذا هو الذي يقتضيه لسان العلم، لأن العطلة على الجملة لا تؤثر في حلية المرتب إذا كانت غير طويلة المدة، وعلى ذلك يتخرج ما حكاه البرزلي عن ابن عرفة 204ظ// أن البوذري بقي يأخذ مرتب التدريس من الحبس وهو مريض مدة من شهر. قال: وكذا حكي عن الغبريني[2] أنه بقي زماناً متخلفاً عن المدرسة لمرضه، ثم قطعه لما طالت المدة».

وكونها هنا عن عوارض لا تعتبر شرعاً، لا يظهر أثره إلا في قبح إيثاره على القيام بوظيف التدريس لا في وجوب إسقاط شيء من المرتب. ولعل هذا هو مراد الشيخ والله أعلم.

بيان:

ذكر ـ رحمه الله ـ لهذه العوارض التي عاب تعطيل الدرس لأجلها، ورتب عليه ما تقدم له جملة أمثلة معظمها خاص بالبلاد المشرقية، كتعطيلهم لأجل الصبحة للميت، أو الثالث له، أو إتمام الشهر أو السنة، أو للفرح كالعقيقة وغيرها كالسلام على الغائبِ والتهنئة بولاية.

قال: «فما كان من ذلك مندوباً فينبغي له أن يفعله من غير وقت الدرس إذا

(1) انظر رسالته: «أحكام المعلمين»: 379.

(2) هو أحمد بن أحمد أبو العباس الغبريني. ت: 704هـ ـ 1304م. مؤرخ، نسبته إلى «غِبْرى» من قبائل البربر في المغرب. مولده في بجاية. وتولى قضاءها ومات فيها شهيداً. له «عنوان الدراية في من عرف من علماء المائة السابعة في بجاية». انظر: الديباج: 1/ 252، والشجرة: 215.

سلم من الموانع الشرعية، وما كان هنا من المكروهات أو البدع فيتعين عليه تركه مع إظهار تقبيحه، والتشنيع على فاعله والتحذير عنه بما أمكنه». انتهى المقصود منه.

المسألة الرابعة:

يصح في الاعتبار أن يكون صاحب المرتب على وظيف من هذه الوظائف الدينية أفضل من المتطوع بها، وذلك على رأي من يقول من العلماء إن الجندي أفضل من المتطوع، وإذا كان المتطوع يتصرف باختياره إلا إن كان له ارتباط الجندي، فحينئذ يكون أفضل ما حكاه ابن الحاج في «نوازله»، «واحتجوا له بما رواه سحنون عن ابن محيريز[1] أن أصحاب العطاء أفضل من المتطوع لما يروعون.

وأسند عن مكحول أنه كان يقول: روعات البعوث تنفي روعات القيامة.

قال الأستاذ أبو سعيد في بيان أن الروعات[2] التي يسببها الافتراض هي من الله في باب [القبول][3] 205و// [بمكان][4]. فصار [العطاء][5] حين أعان على الطاعة وأثر فيها وجهاً من الكمال داخلاً في باب صالحات الأعمال. قال: وهذا معنى يطرد في القرب».

ثم فرض الكلام في قضية الأجرة على الصلاة إذ لها أصل هذا المعنى بحسب موضوعه فقال:

«فإن إمام الصلاة بسبب ما يجري له من المعونة عليها، يصير قلبه معلقاً بالمسجد، فيكون أحد السّبعة الذين قال فيهم النّبي ﷺ: «سبعة يُظِلّهم اللّهُ في ظِلّه يوم لاَ ظِلَّ إلاّ ظِلّه...».

---

(1) هو عبد اللّه بن محيريز بالتصغير، روى عن بعض ولد محمد بن مسلمة الأنصاري في خيبر، وروى عنه محمد بن إسحاق. انظر التهذيب: 12/ 310.
(2) الرّوعات من الرّوع: وهو الخوف والفزع.
(3) في «أ» المقبول.
(4) ساقط من «أ».
(5) في «أ» المطاء.

قال فيه: ورجلٌ قلْبُه مُعَلَّقٌ بالمَسْجِدِ إِذَا خَرجَ مِنْه حَتّى يعودَ إِلَيْه.

وهذا المعنى لا يحصل للمتبرع بالإمامة لأنه في سعة وراحة من شأنه، كالمتبرع بالجهاد لا تروعه البواعث في جهاد لأنه على رسله[1] في رأيه.

قال: ولعل الذي قال من العلماء إن الأجرة على الإمامة هي الأحب والأصوب راعى هذا المعنى».

قلت: ونوع من هذا يتمشى في التعليم بالمرتب حتى يظهر به اطراد هذا المعنى فيه. ولا يخفى تقريره على متأمل فلا نطول به.

نعم، مختار جماعة لا سيما من غلب عليه الزهد، تفضيل حالة التبرع بإقامة هذه الوظائف، وقد تقدم ما اعتذر به البرزلي عن الدكالي في اعتراضه على الأئمة.

ولابن الحاج في الحض عليه مبالغة عظيمة منها قوله: «وينبغي له أن يكون آكد الأمور وأهمها عنده القناعة، فإذا عرض عليه منصب من حل، وكان له غنية عنه، فلا حاجة تدعو إلى أخذه، وتركه أفضل له عند الله تعالى من أخذه، والتصدق بما يحصل فيه من المرافق، لأن ترك طلب الدنيا أعظم عند الله من أخذها، والتصدّق بها.

قال أيضاً بعد كلام: وينبغي له، بل يتعين عليه أن ينظر في العلم الذي يأخذ عليه المعلوم إن كان قد تعين عليه أم لا، فإن كان قد تعين عليه، فلا يجوز 205ظ// أن يأخذ على تعليمه عوضاً، وإن لم يتعين عليه، فيجوز له الأخذ مع أن الترك أولى وأرفع، وإذا أخذه فعلى نية الإعانة على ما هو بصدده من التعلم والتعليم لا على العوض والإجارة».

قلت: فيجيء من هذه التفرقة أن المعنى لا يؤخذ حيث يتعين التعليم مطلقاً على كل حال، وما تقدم من غير واحد لا يقتضي ذلك، وهو الظاهر،

---

(1) على رِسْله: الرِّسل، والرِّسلة: التمهل والتؤدة والرفق، يقال: على رسلك يا رجل: أي على مهلك وتأن.

ولكن لأهل هذه الطريقة المثلى مبالغة في البعد عن الدنيا تفضي بهم إلى ترك ما يجتنيه غيرهم.

فحكى الشيخ خليل بن إسحاق في مناقب شيخه العالم عبد الله المنوفي ـ رضي الله عنهما ـ عن «الشيخ العامل الفاضل موسى بن شرف الدين المقرىء أن الملك لما بنى جامعه «بالحسينية» طلب أن يكون سيدي الشيخ ـ يعني المنوفي ـ من رؤسائه، وقال له: إن جئتني بالشيخ حليتك حلاوة مثلي لمثلك. وكان من الملوك الجلة.

قال: فقلت في نفسي: هذا أمر كبير، وأنا فقير، فلعله يعطيني ألفين أو ثلاثة، وأقل ما يعطيني ألفاً.

فجئت لسيدي الشيخ، وكانت عادته إكرامي، والإقبال علي، ففعل كعادته، ثم قلت: الحاج الملك يسلم عليك، فأعرض عني وكأنه ما عرفني. قال: وقلت له: إنه قد بنى هذا الجامع واجتهد فيه، وقصد أن تشتغلوا فيه بالعلم الشريف. فقال لي: يا شيخ موسى، أنت رجل غُمر ـ أي جاهل ـ هذا شيء ما فعلته أول عمري أفعله في آخره. فقلت له: يا سيدي تحيون هذا المذهب هناك. فقال: إن كان المذهب يحيى [بي][1] فقد مات. قال: فخرجت من عنده، وكأني صفعت أو كما قال. . .

قال: وأخبرني القاضي تاج الدين المناوي[2] أن سيدي الشيخ دخل إليه يوماً في حاجة لبعض الفقراء فقضاها، ثم أرسل للشيخ وقال له: قصدي 206و/ أن أرتب لكم شيئاً من وقف بعض المدارس لتستعينوا به. فقال للقائل: جزاه الله خيراً، ولكن لي في هذا الوقف شيء قد جعلت منه لنفسي ولأهلي. وحصل الرضى، وأخشى ألا يحصل الرضى مع هذه الزيادة! . . . وكان هذا لما كان له

---

(1) في «أ»: في.

(2) القاضي يحيى بن محمد أبو زكريا الحدادي المُناوي، فقيه، شافعي، من أهل القاهرة منشأه ووفاته بها. ولي قضاء مصر. وحُمدت سيرته، له مصنفات منها: «شرح مختصر المزني» مخ ـ في فروع الشافعية، و«أربعون حديثاً». انظر: الضوء اللامع: 10/ 254 ـ 257.

في المدرسة جامكية، وكانت نحو درهم في كل يوم، وآخر عمره ترك ذلك، ولم يبق له معلوم أصلاً مع كونه كان ينفق النفقة التي يعجز الملوك عنها».

قلت: ذكر في بعض التعريف بفقر الشيخ مع النفقة الكثيرة: «أنه كان في آخر عمره، وليس له معلوم، ويطعم في كل ليلة خمسين أو ستين، وفي بعض الليالي أكثر من سبعين، والقمح يساوي كل إرْدَب[1] ستين درهماً. والناس في غلاء، ويفرق مع ذلك خبزاً كثيراً بالمدرسة، ويرسل مع جماعة كثيرة فضة يشتري بها خبزاً، ويفرق في الأزقة. ومع ذلك ينفق في الشهر الواحد على جميع الفقراء المترددين إليه ثلاث نفقات أو أكثر، وربما يزيدون على مائتي شخص، ويعطي لمن يرد عليه من خارج بلا حصر، ويرسل الدراهم مع أصحابه لتفرق في البلاد، ويشتري القمح الكثير، [والخام][2] [3]، [والأبازر][4]، للفقراء. وكانت أضحية سنة موته ثماني بقرات، واثني عشر خروفاً غير ما أرسل للفقراء من المذبوح.

قال: هذا ولم يكن مشتهراً بزاوية ولا أن عنده فقراء، بل كان يتكلم في حاله، ومن جملة تكتمه أن سكن آخر عمره بتربة «الأمير منكلي بُغا الفخري» لأجل أن أخته وصهره كانا بها، وكان يقبل من بعض الناس بعض شيء، ولكن يقارب عشر ما كان ينفقه.

قال: وكان ـ رضي الله عنه ـ بجانبه في المدرسة كُوَّة. فكان يخرج منها ما تعجز الملوك عنه، وما كان يشك من رأى حاله أنه ينفق 206ظ// من الغيب».

ثم حكى شواهد جمة تدل على ذلك:

منها عن بعض من يثق به من الطلبة الأخيار، قال: «فرشت للشيخ يوماً فَرْوة، ولم يكن تحتها شيء، ثم جلس الشيخ فوقها ثم دفع لشخص فضة من تحتها» إلى غير ذلك... ـ رضي الله عنه ـ ونفع به.

---

(1) الإردب: ج أرداب، مكيال ضخم في مصر يساوي 24 صاعاً.

(2) في «د»: الخلع.

(3) الخام: الثوب.

(4) في الأصول: المبازر.

خاتمة الكتاب

في آداب المشتغل بالعربية وغيرها من العلوم

قد ذكر العلماء ـ رحمهم الله ـ آداباً كثيرة للعالم والمتعلم على الإطلاق، وقصدنا من ذلك ما يخص المتعلم لاحتياجه في مبدأ تعلمه إلى معرفته بجملة من هذه الآداب، ليبني عمله على أصل صحيح، ويسلك في تعلمه على ما سلك عليه سلف هذه الأمة، ومضى عليه خيار علمائها.

فقد قال ابن الحاج في هذا المعنى ما حاصله: «الغالب أن المتعلم لا يتصف بالأخلاق الحميدة إلا أن يبني أمره على أصل صحيح، لأن البناء إذا طلع على غير أصل لا ينتفع به.

قال: والأساس الذي يحتاج إليه المبتدىء: اتباع السلف الصالح فيما أخذ بسبيله» اهـ.

ولا يخفى أن من اتباع السلف في التعلم: أن يدخل فيه، وهو على نية استعمال الآداب المطلوبة فيه، ليبني أعماله المستقبلة على أساس راسخ القواعد، ولذلك جعلوا من وظائف المعلم أن يلقي للمتعلمين جهَّل هذه الآداب المعنى المشار إليه حسبما يقتضيه التعليم الرباني.

فقد قال «النووي» في «بيانه»[1]: «وينبغي أن يؤدب المتعلم، على التدريج، بالآداب السنية، والشيم المرضية، ويعوده الصيانة في جميع أموره

---

(1) انظر ص: 41.

الباطنة والجلية، ويحرضه بأقواله وأفعاله المتكررات على الإخلاص، والصدق، وحسن النيات، ومراقبة الله 207و// تعالى في جميع اللحظات، ويعرفه بأنه بذلك تفتح عليه (أبواب)[1] المعارف، وينشرح صدره وتنفجر من قلبه ينابيع الحكمة واللطائف، ويبارك له في عمله وحاله، ويوفق في أقواله وأفعاله» اهـ.

وقبل الخوض في تسطير هذه الآداب، لا بد من تقديم الذكرى باستحضار إخلاص النية المشترط تصحيحها أولاً: في انعقاد هذا التعلم قربة، وتحسينها ثانياً في تنميه أجره وثوابه على ما قدّروا في آداب العالم والمتعلم بإطلاق. قال ابن الحاج: «وذلك في حق المتعلم آكد منه في حق العالم، لأنه في أول أمره متصف بالجهل، [فيحرص][2] على تخليص نيته من الشوائب في نفسه، وهو أن يقصد بذلك وجه الله تعالى (لا لأجل أن يرتفع قدره عند الناس، أو يعرف بالعلم، أو المعلوم يأخذه به، أو لأنْ يرأس به على الجهال، أو لأن يشار إليه أو لأن يسمع قوله، إلى)[3] غير ذلك من الحظوظ المذمومة شرعاً. . . لأن العلماء لا يختلفون أن العلم أفضل الأعمال بعد الإيمان بالله تعالى، وإذ ذاك فيتعين تخليصه لله عز وجل، فيبتدئه أولاً بالإخلاص المحض حتى يكون الأصل طيباً، فتأتي الفروع على هذا الأصل الطيب، فيرجى خيره وتكثر بركته، والقليل من العلم مع حسن النيّة فيه أنفع وأعظم بركة من الكثير منه، مع ترك المبالاة بالإخلاص فيه.

فعن بعض السلف ما قاله ابن العربي في «مراقي الزلفى»: من طلب العلم لوجه الله لم يزل معاناً، ومن طلبه لغير الله لم يزل مهاناً[4]». انتهى ملخصاً. وهو يعم جميع أنواع العلوم الإسلامية، إذا شرع ـ الطالب لها ـ في تعلمها.

وتقدم[5] في كلام النووي: «أن المعلم يطالب بإلقاء ذلك إلى المتعلم

---

(1) في م.س: 41: أنوار.

(2) في الأصول: فيتعرض، والتصويب من المدخل.

(3) زيادة من «المدخل»: 2/ 122.

(4) انظر م.س: 2/ 122 ـ 123.

(5) انظر ص: 206 ظ ـ 207 ومخ أ/ 675 من هذا الكتاب.

على حسب التدريج في تعليمه»[1].

فوائد مهمة:

الفائدة الأولى:

إذا لم يجد المتعلم نية صادقة الإخلاص في بداية اشتغاله لما يروم تحصيله من العلوم الشرعية أو ما يعين في طريقها، قال 207ظ// الشيخ العلامة «أبو العباس أحمد ابن زاغو» في «طليعة التنوير في مقدمات التفسير»: «فطريق اكتسابه للنية أن ينظر إلى ما ورد في ذلك من الفضائل في الشريعة، ويطالعها، ويحفظ ما استطاع منها، فإن ذلك يبعثه ـ بعون الله ـ على العلم والعمل لما ورد فيها من الثواب، والفضائل.

قال: كما بلغنا عن شيخنا الإمام السيد أبي عثمان العقباني[2] أنه قال: «أنا في صحيفة الغزالي».

قال: وذلك أني نظرت يوماً فيما ذكره من فضائل العلم والعلماء في كتاب «الإحياء» فأخذت في طلب العلم والجد فيه.

قال: ولذلك ينبغي أن يقدم ذكر فضائل العلم بين يدي تدريسه، وتدوينه، فيكون مطالعةُ ذلك في ابتدائه، باعثه على الاشتغال به لأجل تلك الفضائل، فذلك من النية الصالحة إن شاء الله».

قلت: وقد تقدم في أول هذا المجموع من فضائل هذه الصناعة، وحض السلف على تعليمها، وبسْط ما يدل على عظيم فائدتها ما يبعث ـ إن شاء الله ـ

---

(1) التبيان ص: 41.

(2) هو سعيد بن محمد العقباني التلمساني المالكي. (ت: 811هـ ـ 1408م). شارك في عدة علوم، ولي القضاء ببجاية أيام السلطان أبي عنان المريني، وولي قضاء تلمسان، وله في ولاية القضاء مدة تزيد على أربعين سنة، له تآليف منها: «شرح الحوفي» في الفرائض، «وشرح الجمل» للخونجي في المنطق، و«شرح العقيدة البرهانية» في أصول الدين. . . انظر الديباج: 1/ 394، ورحلة القلصادي: 98.

المطالع لجميع ذلك على الاشتغال بها، وتحسين النية في الإقبال عليها، نسأل الله تعالى أن يصلح النية في ذلك، وأن ينفع به، ويقْبَل بقلوب الطالبين عليه بمحمد وآله.

الفائدة الثانية:

إذا كان المبتدىء بهذا التعلم أو غيره، لم يشرع فيه بنفسه، وإنما أرشده إليه وليُّه الناظر في أمره.

فقال ابن الحاج: «يتعين على الولي أن يعلمه النية فيه. قال: وليحذر أن يرشده لطلب العلم بسبب أن يرأس به، (أو يأخذ معلوماً عليه)[1]، فإن هذا سم قاتل يخرج العلم عن أن يكون لله تعالى، بل يقرأ ويجتهد لله تعالى خالصاً. وقد روى يحيى بن يحيى أنه لما ورد على مالك ـ رضي الله عنه ـ ليقرأ عليه 208و// قال له مالك: اجتهد يا بني، فإنه قد جاءني شاب في سنك، فقرأ على ربيعة فما كان إلا أيام، وتوفي الشاب، فحضر جنازته علماء المدينة، ولحده ربيعة بيده، ثم رآه بعد ذلك علماء المدينة في النوم، وهو في حالة حسنة. فسألوه عن حاله فقال: غفر الله لي، وقال لملائكته: هذا عبدي فلان، كانت نيته أن يبلغ درجة العلماء فبلّغوه درجتهم، فأنا معهم أنتظر ما ينتظرون.

قال: فقلت: وما ينتظرون؟. قال: الشفاعة يوم القيامة في العصاة من أمة محمد ﷺ قال: والمبتدىء يحتاج إلى تخليص نيته أكثر من المنتهي، لأن المنتهي عارف بالدسائس التي تدخل عليه إن حصل له التوفيق لذلك بخلاف المبتدىء»[2] انتهى ملخصاً.

الفائدة الثالثة:

لا شك أن تخليص النية عن شوائب المكدرات لصفوها عند الشروع في

---

(1) زيادة من المدخل: 2/ 123.

(2) م. س: ج 2/ 123 ـ 124.

طلب العلوم هو كما قال القرافي: «هو مقام تشيب فيه النواصي، ولا يعتصم منه بالصياصي، قال: ينبغي لك أن توفر العناية عليه، والجد فيه، مستعيناً بالله تعالى، فمن لم يساعده القدر، لم ينفعه الحذر:

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللّهِ لِلْفَتَى فَأَكْثَرُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

قال: ولكني أدلك على أعظم الوسائل مع بذل الاجتهاد، وهو أن تكون مع بذل جهدك شديد الخوف، وعظيم الافتقار، ملقياً بالسلاح، معتمداً على ذي الجلال، مخرجاً لنفسك من [حرجها][1] فإن هذه الوسيلة هي العروة الوثقى لماسكها، وطريق السلامة لسالكها، والله تعالى هو المسؤول، المبتهل لجلاله في السلامة من عذابه:

فما لجلد بحرّ النار منْ جَلَد ولا لقلب بهول الحشر من قبل»

قلت: والاعتصام بهذه الوسيلة في هذا المقام مبني على أن الحذر مما يقدح في إخلاص النية فيه لا يرجح ترك 208ظ// الإقبال على طلب العلم إشفاقاً من [الارتباك][2] في اشتراك القوادح، بل يبقى على أوله في الطلب، ويجاهد نفسه ما استطاع، مع صدق الاعتماد على فضل الله تعالى في كفايته شر ذلك [المحذور][3] ولذلك جعلوا من آداب العالم: أنه لا يمتنع من تعليم من علم منه أن نيته لم تتخلص في طلب العلم لجانب الإخلاص وهي:

الفائدة الرابعة:

قال النووي ـ رحمه الله ـ: «قال العلماء: ولا يمتنع من تعليم أحد، لكونه غير صحيح النية. فقد قال سفيان وغيره: طلبهم للعلم نية، وقالوا: طلبنا العلم لغير الله تعالى فأبى أن يكون إلا لله سبحانه، معناه: كانت (عاقبته)[4] أن صار لله

---

(1) بياض في سائر الأصول.

(2) في «د»: الارتباك.

(3) في «أ» و«ب»: المحظور.

(4) في التبيان: ص43: غايته.

تعالى»[1] اهـ.

وقال ابن الصلاح: في «علوم الحديث»: «ولا يمتنع من تحديث أحد، لكونه غير صحيح النية فيه، لأنه لا يرجى له حصول النية من بعد».

روينا عن معمر[2] قال: كان يقال: إن الرجل ليطلب العلم لغير الله، فيأبى عليه العلم حتى يكون لله عز وجل»[3].

قلت: ولشهرة هذا المعنى عند علماء السلف ترجم عليه الشيخ أبو عمر: «باب الخبر عن العلم، أنه يقود إلى الله ـ عز وجل ـ على كل حال»، وأدخل فيه من مثل هذا المروي جملة.

«فعن الحسن: كنا نطلب العلم للدنيا فجرّنا إلى الآخرة.

وعن حبيب بن أبي ثابت: طلبنا هذا الأمر وليس لنا فيه نية، ثم جاءت النية بعد.

وعن سفيان الثوري: كنا نطلب العلم للدنيا فجرنا إلى الآخرة.

وعن أبي الوليد الطيالسي[4] قال: سمعت ابن عيينة منذ أكثر من ستين سنة يقول: طلبنا هذا الحديث لغير الله، فأعقبنا الله ما ترون.

وعن الحسن أيضاً: لقد طلب أقوام هذا العلم ما أرادوا به الله، وما عنده، فما زال بهم حتى أرادوا به الله، وما عنده»[5].

ولا يقال: لا حجّة في هذه الظواهر لأوجه 209و/ /:

أحدها: أن الغالب على الناس اليوم في طلب العلم: الرياء والمباهاة،

---

(1) م.س: 43.

(2) معمر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي أبو عروة. ت: 153هـ ـ 770م، فقيه، حافظ للحديث، ثقة، انظر ميزان الاعتدال: 4/ 154، والتذكرة: 1/ 190.

(3) مقدمة ابن الصلاح: 362.

(4) هشام بن عبد الملك الباهلي أبو الوليد ت: 227هـ ـ 841م، من كبار حفاظ الحديث، من أهل البصرة، روى عنه البخاري عدة أحاديث. انظر التهذيب: 11/ 45.

(5) جامع العلم: 2/ 22 ـ 23.

وعند ذلك فالمعلم لهم معين على معصية، والإعانة على المعصية معصية. نعم، من غلب على الظن سلامته من ذلك فهو خارج عن حكمه.

الثاني: أن المعنى في تلك الظواهر عند بعض المحققين فيما حكاه الغزالي: «لو أن العلم أبى عليهم، وامتنع فلم تنكشف لهم حقيقته، وإنما حصل لهم حديثه وألفاظه». قال الغزالي: «فإن قلت: فإني أرى جماعة من المحققين برزوا في الفروع والأصول، وعُدّوا من جملة الفحول، وأخلاقهم ذميمة، لم يتطهروا منها، فيقال: إذا عرفت مراتب العلوم، وعرفت علم الآخرة، استبان لك أن ما اشتغلوا به قليل الغَنَاء من حيث كونه علماً، وإنما غناؤه من حيث كونه علماً لله تعالى إذا قصد به التقرب إليه»[1].

الثالث: أن هذا الذي طلب العلم على غير نية، ثم جاءت النية الصالحة في آخر أمره كان أوّلاً جاهلاً بما يلزمه من الوظائف الشرعية، فلما قرأ العلم اتبعه، وباتباعه صار لله تعالى، لأن نيته كانت محرمة عليه.

قال ابن الحاج: «وهذا هو الظاهر»[2].

الرابع: قال: «إن هذا الإنسان ـ يعني الذي تعلم على غير نية صالحة ـ غرّر فسَلِم، ولا يمكن لعاقل أن يغرر بنفسه، ويرجو أن يسلم»[3]. لأنا نقول جَواباً عن الأول: لو اعْتُبِر فيه ذلك المُعَارَضُ للزم انحسام مادة التعليم، فينقطع اتصال الشرع، ويؤدي إلى إطفاء نوره واندراس أعلامه.

قال القرافي: ومعلوم أن هذه المفاسد أعظم من الرياء الذي قد يقع، وقد لا يقع فإنا وإن قطعنا بوقوعه في الجملة، لكنا لا نعلم حال كل أحد على انفراده 209ظ// والله تعالى هو متولي السرائر فما استوى الأمران ولا وقوعهما.

وأيضاً فالعلم قُربةٌ محققة، وهذه المعاصي أمور عارضة، الأصل عدمها

---

(1) الإحياء: 1/ 49 ـ 50.

(2) المدخل: 2/ 124.

(3) م.س: 2/ 125.

في كل شخص معين وهو الثاني: أنّ ذلك التأويل، وإن صح باعتبار آخر، فالتأويل الأول أسعد بالظاهر من تلك النقول، على أنه في بعضها نصٌّ في المعنى الذي حمله الجمهور عليه، أو قريب منه، وبه قال الغزالي في بعض كتبه وقرره أبلغ تقرير [وهو الذي لا يظهر خلافه لا سيما في هذه الأزمنة التي [ركن][1] فيها ريح الطلب فقال في «ميزان][2] العمل»[3] ما نصُّه:

«فإن رأى من لا يتعلم إلا لأجل طلب الرياسة، ومباهاة العلماء، لم يزجره عن التعلم فاشتغاله بالعلم مع هذا القصد خير من الإعراض عنه، فإنه مهما اكتسب العلم تنبه بالآخرة لحقائق الأمور، وعلم أن طالب العلم لأغراض الدنيا مغبون، وقد بين العلماء هذا المعنى بقولهم: تعلمنا العلم لغير الله فأبى العلم أن يكون إلا لله. بل أقول: إن كان الناس لا يرغبون في تعلم العلم لله، فينبغي أن يدعوهم إلى نوع من العلم يستفاد به الرياسة، بالإطماع في الرياسة حتى يستدرجهم بعد ذلك إلى الحق.

قال: ولهذا رُئِيَ الرخصة في علم المناظرة في الفقهيات، لأنها بواعث على المواظبة لطلب المباهاة أولاً، ثم بالآخرة يتنبه لفساد قصده، ويعدل عنه إلى النهج القويم، ويجري في هذا مجرى قصدنا في إرهاق الصبي، إلى التعلم بالإطماع في الرياسة، فإنا نُطمعه فيه بالصولجان، وشراء الطيور، وأسباب اللعب، ونطلق له ذلك في بعض الأوقات، لتنبعث دواعيه إلى التعلم ابتداء، ثم نصرفه عما رغبناه آخراً تدريجياً.

قال: وقد جعل الله قصد الرياسة من تعلم العلم حفظاً للشرع والعلم. ويجري في تحضيض المتعلمين على العلم بالإطماع في الرياسة، وحسن الذكر مجرى الحَبّ الذي ينثر حوالي الفخ 210و// والملواح[4] المقيد على الشبكة،

---

(1) في «ج»: ركد.
(2) ما بين المعقوفتين ساقط من مخ «أ».
(3) انظر ص: 109 ـ 110.
(4) الملواح: البومة تشد رجلها ليصاد بها البازي.

ومجرى شهوة الغذاء، والنكاح، التي خلقها الله سبحانه داعية إلى الفعل الذي فيه بقاء الشخص والنسل، ولولا هذه المصلحة في المناظرة لما كان يجوز أن يفسح فيها بحال من الأحوال لأنها ليست تقضي إلى تغيير المذهب، وترك المعتقدات» اهـ.

وعن الثالث: أن جهله أو تجاهله بما يلزمه من تحسين النية عند الشروع في الطلب لا ينافي جواز تعليمه وطلبه بالاشتغال مع إرشاده إلى إخلاص نيته، وفي ذلك وقع النزاع، والاستدلال بمحله لا يسمع.

وعن الرابع: أن التغرير بالنفس هنا لا نسلم اعتباره في تحريم التعليم، ولا في ترك الطلب لأجله، وإلا لزم محذور اندراس الشرع على ما سبق في الجواب عن الأول.

وفي كلام الغزالي فوق هذا إشارة إليه، وأيضاً يلزم مثله في جميع الأعمال مهما خاف من الرياء عند إرادة التقرب بها.

وقد قرروا [لغرض][1] انتهاض تلك المخافة إلى رجحان الترك بل طالبوه بالعزيمة على الفعل مع الإعراض ما استطاع عن دواعي الرياء على ما تقدم في [محصول][2] هذه القضية، ومبنى الاعتماد فيها على ما شهد به علماء السلف، ومضى عليه غير واحد من فضلاء الخلف، وكفى بذلك حجة في أصل المسألة، والله تعالى أعلم.

وإذا تمهد هذا الأصل الأصيل مع ما ترتب عليه من الفوائد المهمة، [فلنصر][3] إلى ذكر الآداب «الخاصة» بهذا التعلم، و«العامة» له ولغيره، وهي معظمها، حاصراً لها فيما يتخلق به المتعلم مع معلمه، وفي نفسه، ومع رفقائه، على ما يظهر لمتأملها كذلك في كلام العلماء ـ رضي الله عنهم ـ فهي أقسام ثلاثة:

---

(1) في «أ»: لغو.

(2) في «ج» و«د»: حصول.

(3) في «ج» و«د»: فلنقتصر.

القسم الأول:

ما يتخلق به مع معلمه. وهي آداب 210ظ// جملة.

الأدب الأول:

تعظيم قدره، وملاحظة جانبه بعين التوقير والاحترام، فقد قالوا: إن تعظيم العالم من تعظيم حرمات الله، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾[1].

وخرّج الشيخ أبو عمر عن ابن طاووس بن طاووس عن أبيه[2] قال: «من السنة أن يوقر العالم»[3] قال: «وروينا من وجوه عن الشعبي قال: صلى زيد بن ثابت على جنازة، ثم قربت له بغلته ليركبها فجاء «ابن عباس» فأخذ بركابه، فقال له زيد: خلّ عنك يا ابن عمّ رسول الله. فقال ابن عباس: هكذا نفعل بالعلماء والكبراء»[4].

قال: «وقال أيوب بن القرّية[5]: أحق الناس بالإجلال ثلاثة: العلماء، والإخوان، والسلطان، فمن استخف بالعلماء أفسد دينه، ومن استخف بالإخوان أفسد مروءته، ومن استخف بالسلطان أفسد دنياه»[6]. انتهى ملتقطاً من مواضع في كلامه.

وخرج أبو نعيم شاهداً على هذا التحذير من التقصير في حق العالم، عن

---

(1) سورة الحج، الآية: 30.

(2) هو طاووس بن كيسان الخولاني الهمذاني أبو عبد الرحمن، ت: 106هـ ـ 724م من أكابر التابعين، كان متفقهاً في الدين، وراوية الحديث، وأكثر أهل زمانه تقشفاً في العيش، ووعظاً للخلفاء، وتجنباً للسلطان. انظر التهذيب: 5/ 8. والصفوة: 2/ 284.

(3) جامع العلم: 1/ 129.

(4) م.س: 1/ 128.

(5) الهلالي. ت: 84هـ ـ 703م، كان من البلغاء، الخطباء، حتى صار يضرب به المثل فيقال: «أبلغ من ابن القِرِّيَّة» ضرب عنقه الحجاج. انظر الكامل لابن الأثير: حوادث 84هـ. والوفيات: 1/ 250.

(6) جامع العلم: 1/ 146.

عبادة بن الصامت[1] ـ رضي الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه»**.

وخرج الطبراني عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ قال: **«ثلاث لا يستخف بهم إلا منافق: ذو الشيبة في الإسلام، وذو العلم، وإمام مقسط»**. ذكر ذلك «المنذري» في «الترغيب والترهيب»[2].

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: «وكان الشافعي يعظم مالكاً تعظيماً كثيراً، وكان الربيع[3] يعظم الشافعي كثيراً.

قال عن الفاكهاني[4]: «فتلك بتلك» قال: يعني أن الشافعي لما عظم مالكاً عظم هو، وهو من باب إنما هي أعمالكم تردّ عليكم، وكما تدين تدان».

قلت: «من تعظيم الشافعي لمالك ـ رضي الله عنهما ـ 211و// أنه كان يقول: «مالك بن أنس معلمي، وفي رواية: أستاذي... وما أحد أمنّ علي من مالك، وعنه أخذتُ العلم، وإنما أنا غلام من غلمان مالك، وقال: جعلت مالكاً حجة فيما بيني وبين الله تعالى» نقل ذلك كله «عياض» في «المدارك»[5].

ومن تعظيم الربيع للشافعي ما ذكره «النووي» عنه أنه قال: «ما اجترأت أن أشرب والشافعي ينظر إليّ، هيبة له»[6].

قلت: وكذلك إمام هذه الصناعة: «سيبويه» ـ رحمه الله ـ كان من تعظيمه

---

(1) الأنصاري الخزرجي أبو الوليد ت: 34هـ ـ 654م. صحابي، شهد له بالورع، كما شهد العقبة، وبدراً، وحضر فتح مصر، وأول من نصب قاضياً بفلسطين. انظر الإصابة: 4488، والتهذيب: 5/ 111.

(2) انظر: 1/ 115.

(3) الربيع بن سليمان... المرادي بالولاء، المصري أبو محمد. ت: 270هـ ـ 884م. صاحب الإمام الشافعي، وراوي كتبه، انظر: التهذيب: 3/ 245، والوفيات: 2/ 291 ـ 292.

(4) هو عمر بن علي اللخمي الإسكندري تاج الدين، ت: نحو 734هـ ـ 1334م. من أعلم الناس بالنحو. له كتب منها: «الإشارة» في النحو، و«المنهج المبين» في شرح الأربعين النووية، وغيرهما. انظر: الديباج المذهب: 2/ 80 ـ 82.

(5) انظر: 2/ 75 ـ 76.

(6) انظر ص: 47 من التبيان.

لمعلمه وأستاذه «الخليل» ـ رحمه الله ـ على أوضح منهاج سلكه الجلة من العلماء في هذا المقام، ومن شواهد ذلك ما حكي عن الزجاج أنه كان يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: وقال غيره، فإنما يعني نفسه، لأنه أجل «الخليل» عن أن يذكر نفسه معه، وإذا قال: وسألته، فإنما يعني: «الخليل»،

وَأجِلَّهُ في كُلِّ عَيْنِ عِلْمِهِ ... فيَرى لَهُ الإجلالَ كلَّ جليل[1]

وكذلك العلماءُ كالخلفاءِ عِنْـ ... ـدَ النّاسِ في التَّعْظِيمِ والتَبْجيل

الأدب الثاني:

تنزيله منزلة الوالد في البرور، والتزام السمع له، والطاعة، لما خرجه «أبو نعيم»: عن «أبي هريرة» ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم**». قال: وكذلك قال «الربيع بن أبي عبد الرحمن»: الناس عند علمائهم كالصبيان في حجور أمهاتهم، ما نهوهم عنه انتهوا، وما أمروهم به ائتمروا»[2].

قال الماوردي: «وقد رجّح كثير من الحكماء حق العالم على الوالد حتى قال بعضهم:

يا فاخِراً لِلسَّفَاهِ بالسلف ... وتاركاً للعَلاءِ والشّرف

آباءُ أجْسَادِنَا هُمُ سَبَب ... لأنْ جُعِلْنَا عَوَارِضَ التَّلَف 211ظ

مَنْ عَلّمَ النَّاسَ كَانَ خَيْرَ أب ... ذَاكَ أبُو الرُّوحِ لا أبُو النُّطَف[3]»[4]

قلت: وكذا قال «الغزالي» في «ميزان العمل»: «وليعتقد المتعلم أنّ حقّ معلمه أكثر[5] من حق الأب، فإنه سبب حياته الباقية، والأب سبب حياته

---

(1) البيت الأول ورد في جامع العلم: 1/ 129.

(2) انظر أدب الدنيا: 42.

(3) م.س: 43: لا أبو الجيف.

(4) م.س: 43.

(5) في ميزان العمل: 108: أكبر.

الفانية، هذا قاله الإسكندر لما قيل له: أمعلمك أكرمُ عليك أمْ أبوك؟ فقال: بل معلمي» اهـ[1].

ونقل الإمام فخر الدين: «العالم أرأف بالتلميذ من الأب والأم والآباء والأمهات يحفظونهم من نار الدنيا وآفاتها، والعلماء يحفظونهم من نار الآخرة وشدائدها».

وللشيخ أبي القاسم[2] بن الإمام أبي الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ في كتابه: «معيار النظار» وقد أجرى ذكر هذا الأدب: «فلا تعامله بما تعامل به الملوك، والسادات، والآباء بل حاله أرفع، وقدره أعظم» اهـ.

وهذه مبالغة لا خفاء بحسن عاقبة من عمل بها، وإذا نزّله هذه المنزلة كما هي عند العلماء الحكماء. فظاهر أنه يجب عليه أن يلقي إليه كما قال الغزالي: «زمام أمره بالكلية في كل تفصيل، ويذعن لنصحه إذعان المريض الجاهل للطبيب الحاذق المشفق». ذكره في «الإحياء» ثم قال بعد كلام: «فليكن المتعلم لمعلمه كأرض ميتة[3]، نالت غزيراً، فتشرب بجميع أجزائها، وتداعت بالكلية لقبولها، ومهما أشار عليه المعلم بطريق في التعليم فليُقلده، وليدع رأيه، فإن خطأ مرشده أنفع له من صوابه في نفسه، إذ التجربة تطلع على دقائق يستغرب سماعها مع أنه يعظم نفعها، فكم من مريض محرور يعالجه الطبيب في بعض أوقاته بالحرارة، ليزيد في قوته إلى حد يحتمل صدمة العلاج، فيتعجب منه من لا خبرة له به»[4].

ثم ذكر «قضية موسى مع الخضر عليهما الصلاة والسلام» شاهداً على هذا

---

(1) م.س: 108.

(2) هو أحمد بن سليمان بن خلف الباجي ت: 493هـ ـ 1099م، كان من أهل الدين والفضل غلب عليه الأصول والفقه، أذن له أبوه في إصلاح كتبه في الأصول فتتبعها، وألف كتابه: «معيار النظر»، وكتاب: «سر النظر»، و«كتاب البرهان»... انظر: المدارك 8/ 185 ـ 186 والديباج: 1/ 183.

(3) في الإحياء: 1/ 50: دمثة.

(4) م.س: 1/ 50.

212و// التقرير إلى أن قال: «وبالجملة كل متعلم استبقى لنفسه رأياً واختياراً دون اختيار المعلم فاحكم عليه بالإخفاق والخسران»[1].

قلت: وما أكثر مشاهدة هذه الخيبة من أكثر متعلمي هذا الزمان، لإخلالهم بهذا الأدب النافع حيث لا ينزلون المعلم هذه المنزلة، ولا يقبلون منه إلا ما يتوهمون أنه الصواب في ترتيب قراءتهم، وتدريج انتقالهم من مقام إلى آخر، لذلك تراهم ينقطعون عما هو قريب، ولا يحصلون من فائدة ما اختاروا لأنفسهم على طائل يعتد به، وبحق ما قال بعض أرباب القلوب: «من ترك أدباً حرم أرباً».

وقال الشيخ الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي فيما نقلت من خط شيخنا العلامة أبي إسحاق إبراهيم ابن فتوح ـ رحمه الله ـ منقولاً من خطه: «متى كان المستفيد وهو التابع، مع المفيد وهو المتبوع، بمنزلة اللوح للقلم، والسيد للعبد، استفاد. وإلا فلا»، ولو تخلقوا بهذا الأدب لأدركوا بغية ما قصدوا، وتعرفوا بركة ما بوصفه تأدبوا، على ما شهد به دليل التجربة، واطردت به سنة الله في عباده.

تنبيه:

يتأكد على المعلم نفسه عندما ينزله المتعلم منزلة الوالد أن ينزله هو منزلة الولد فذلك من جملة أدبه. بل قال الغزالي في «ميزان العلم»[2]:

«أول وظائف المعلم أن يجري المتعلمين مجرى بنيه كما قال ﷺ: «**إنما أنا لكم بمنزلة الوالد والوالدة**».

وقال النووي: «وينبغي أن يحنو على الطالب. ويعتني بمصالحه، كاعتنائه بمصالح ولده، ومصالح نفسه، ويجري المتعلم مجرى ولده في الشفقة عليه، والاهتمام بمصالحه، والصبر على جفائه، وسوء أدبه، ويعذره في قلة أدبه في

---

(1) م.س: 1/ 50 ـ 51.

(2) انظر ص: 108.

بعض الأحيان، فإن الإنسان معرض للنقائص لا سيما إن كان صغير السن.

قال: وينبغي أن يحب له ما يحب لنفسه 212ظ// من الخير، وأن يكره له ما يكره لنفسه من النقص أيضاً.

فقد ورد في الصحيحين عن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: أكرم الناس عليّ جليسي الذي يتخطى الناس حتى يجلس إليّ. لو استطعت ألا يقع الذباب على وجهه لفعلت.

وفي رواية: إن الذباب ليقع عليه فيؤذيني»[1].

الأدب الثالث:

تحسين الظن به. فلا يزال دائماً ينظر إليه بعين الاحترام، ويعتقد كمال أهليته ورجحانه على طبقته.

قال النووي: «لأنه أقرب إلى انتفاعه به قال: وكان بعض المتقدمين إذا ذهب إلى معلمه تصدق بشيء، وقال: اللهم استر عيب معلمي عني، ولا تذهب بركة علمه عني» اهـ[2].

وقال بعض العارفين: «من احتجت إلى شيء من علومه فلا تنظر إلى شيء من عيوبه، فإن ذلك يحرمك بركة الانتفاع بعلمه».

وقال الشيخ أبو عمر، عن بلال بن أبي بردة[3]: «لا يمنعكم سوء ما تعلمون منا أن تقبلوا أحسن ما تسمعون منا. قال: وقال الخليل:

اعمل بعلمي ولا تنظر إلى عملي ينفَعك علمي ولا يَضِرك تقصيري»[4]

---

(1) التبيان: 40.

(2) م.س: 47.

(3) بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، ت نحو 126هـ ـ 744م، أمير البصرة، وقاضيها، كان راوية، فصيحاً، أديباً، ثقة في الحديث إلا أنه لم تحمد سيرته في القضاء. انظر التهذيب: 1/ 500. والوفيات في ترجمة أبيه: 3/ 10 ـ 12.

(4) جامع العلم: 1/ 131.

تبصرة:

إذا وقف المتعلم على عيب لمعلمه، فلا يخلو ذلك العيب أن يقبل التأويل ولو على أبعد وجه أو لا يقبله البتة، فإن كان الأول وجب المصير إلى الاعتذار به، ولا يتعذر عليه إن تهدى لالتماسه، وأوسع الجهد في احتمال التخريج عليه. فقد قال النووي:

«لا يعجز عن التأويل عن الشيخ إلا قليل التوفيق أو عديمه»[1].

قلت: وإذا كان التماس العذر مما يطالب به في حق الصحبة على الإطلاق كما قال حمدون القصار[2]، حكاه أبو عبد الرحمن السلمي[3]: «إذا زل أخ من إخوانكم فاطلبوا 213و// له سبعين عذراً، فإن لم تقبله قلوبكم، فاعلموا أن المعيوب أنفسكم حيث ظهر لمسلم سبعون عذراً فلم تقبله»، فأولى في حق الصحبة مع المعلم.

فرع:

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: «فإن عجز عن التأويل نسب التقصير فيه لنفسه كما حدثنا شيخنا الإمام أبو عثمان سعيد بن محمد العقباني عن شيخه ومشاركه في المشيخة الآبلية[4] الشيخ الإمام السيد أبي عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني[5] ـ قدس الله أرواحهم ـ أنه رأى الشيخ الإمام أبا حامد

---

(1) التبيان: 49.

(2) حمدون بن أحمد بن عمارة القصار النيسابوري أبو صالح. ت: 271هـ ـ 884م، متصوف على يده انتشر مذهب الملامة، وكان عالماً فقيهاً. انظر طبقات الصوفية: 123 ـ 129.

(3) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي السلمي النيسابوري، ت: 412هـ ـ 1021م. شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم، وطبقاتهم، وتفسيرهم، له تصانيف عدة منها: حقائق التفسير، وطبقات الصوفية، وآداب الصحبة، انظر: ميزان الاعتدال: 3/ 523. وتاريخ بغداد: 2/ 248 وطبقات الأولياء: 313 ـ 315.

(4) المشيخة الآبلية: نسبة إلى الشيخ الآبلي وسيأتي ذكره في ص: 251 ظ/مخ أ ص: 783 من هذا الكتاب مع ترجمة له.

(5) ت: 771هـ ـ 1370م، من أعلام المالكية بالمغرب، نشأ بتلمسان، ورحل إلى فارس مع السلطان أبي عنان المريني، الذي كان يقربه تارة ثم يقصيه أخرى، وحين استولى أبو حمو موسى الثاني على تلمسان دعاه إليها، وأسس له المدرسة اليعقوبية، وزوجه ابنته، من =

الغزالي في عالم النوم أَعْوَرَ العين، فلما استيقظ قال في نفسه: «الغزالي» صحيح العينين، وتأويل رؤياه بِرَدِّ العَور إلى نفسه، وقال: إنما هذا سوء اعتقادٍ مني في «الغزالي»، ولعل ذلك من اعتراض لي عليه.

قال: ومن هذا الباب قول القائل:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ   يَجِدْ مُرّاً بِهِ المَاءَ الزّلاَلا»

قلت: وقوله:

«وَمَنْ يَعْتَرِضْ والعلمُ منه بمعْزَلٍ   يَرَى النَّقْصَ في عَيْنِ الكَمَالِ ولاَ يَدْرِي

من جهة أن رؤية العين مع صحة تأويله بُعْدٌ عن العلم بالحقائق، وإن كان الثاني وهو لا يجد إلى التأويل سبيلاً»، فهنا قال ابن زاغو:

«لا ينبغي له أن يسقط منزلته من قلبه، وليتذكر ما في عقيدة الإيمان من كون العصمة ليست إلا للأنبياء عليهم السلام، فما رأى من شيخه إلا ما دخل عليه معه، ومع غيره، ثم يعتقد فيه أنه لا يليق به إلا الإقلاع عن ذلك والتوبة، والاستغفار، ويبقى على ملازمته، وتعظيمه» انتهى كلامه.

قلت: وكما لا ينبغي أن يسقط منزلته من قلبه، فكذلك يجب عليه 213ظ// أن لا يشيع ما رآه غير محتمل للتأويل، وأن يكون منتظراً لرجوعه.

قال الإمام أبو نعيم: «فإذا وقفوا منه على زلة، أو سقطة، فلا يشيعوها، ولا يذيعوها، بل ينشرون عنه أحسن ما يعلمون منه.

ثم أسند عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل الذي يسمع بالحكمة، فلا يُحَدِّثُ إلا بشرِّ ما سمع كمثل الذي يقال له: ادخل الزَّرْبَ، فخذ أسمن شاة فيها، فخرج بالكلب يقوده» قال: «وليكونوا لِفَيئَتِه منتظرين، ولاعتراضهم بالظنّ عليه تاركين». ثم خرج قوله ﷺ: «اتقوا زَلَّة العالم، وانتظروا فَيْئَتَه».

= كتبه: «مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والأصول»، وشرح جمل الخونجي، انظر البستان: 164 ـ 184 والنيل: 255. ورحلة القلصادي: 104.

الأدب الرابع:

حفظ عرضه، بالإمساك عنه مخافة العقوبة النازلة بمن بسط لسانه في أعراض العلماء، والانتصار له إذا صدرت الوقيعة فيه.

أما الأول: فنقل النووي عن ابن عساكر[1]: «اعلم يا أخي ـ وفقك الله وإيانا لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته ـ أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أستار متنقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[2]»[3].

وأما الثاني: فقال النووي أيضاً: «اعلم أنه ينبغي لمن سمع غيبة مسلم أن يرحمها، ويزجر قائلها، فإن لم [يَنْزجر][4] بالكلام زجره بيده، فإن لم يستطع باليد ولا باللسان فارق ذلك الموضع.

قال: فإن سمع غيبة شيخه أو غيره ممن له عليه حق أو كان من أهل الفضل والصلاح، كان الاعتناء بما ذكره أكثر»[5].

الأدب الخامس:

تواضعه معه بكل وجه يتوسل به إلى استمالة قلبه 214و/ /، وصرف وجه عنايته إلى بذل المجهود معه، وقد اعتنى العلماء ـ رضوان الله عليهم ـ بالحض على رعاية هذا الأدب، ونبهوا على فوائد التخلق به.

---

(1) هو علي بن الحسن، أبو القاسم بن عساكر الدمشقي. ت: 571هـ ـ 1176م، الحافظ، المؤرّخ، الرحالة، محدث الديار الشامية، ورفيق السمعاني في رحلاته. من تآليفه: «تاريخ دمشق الكبير»، و«الإشراف على معرفة الأطراف»، في الحديث. وغيرهما. انظر الوفيات: 3/ 309 وطبقات الشافعية: 4/ 273. والبداية: 12/ 294.

(2) سورة النور، الآية: 63.

(3) التبيان: 29 ـ 30.

(4) في «ج» و«د»: يزجر.

(5) التبيان: 37 مع بعض اختصار.

فقال الماوردي: «اعلم أن للمتعلم في إبان تعلمه ملقاً وتذللاً، إن استعملهما غنم، وإن تركهما ندم وحرم، لأن التملق للعالم يظهر مكنون علمه، والتذلل له سبب لإدامة صبره، وبإظهار مكْنُونه تكون الفائدة، وباستدامة صبره يكون الإكثار.

قال: وقد روى معاذ عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس من أخلاق المؤمن الملق إلا في طلب العلم».

وقال عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «ذَلَلْتُ طالباً فعزَزْتُ مطْلُوباً».

وقال بعض الحكماء: من لم يحتمل ذل التعلم ساعة بقي في ذل الجهل أبداً.

وقال بعض حكماء الفرس: إذا قعدت وأنت صغير حيث تحب، قعدت وأنت كبير حيث لا تحب. قال بعد كلام: ولا يمنعه من ذلك علو منزلته إن كانت له، وإن كان العالم خاملاً، فإن العلماء بعلمهم قد استحقوا التعظيم، لا بالقدرة ولا بالمال.

ثم أنشد لابن دريد:

لا تَحْقِرن عَالِماً وَإنْ خَلِقَت	أثوابُه في عُيُونِ رَامِقِه
وانْظُر إِلَيْهِ بِعَيْنِ ذِي خَطَرٍ[1]	مهذَّب الرَّأيِ فِي خَلاَئِقِهِ[2]
فالمِسْكُ بَيْنَا تَرَاهُ مُمْتَهَناً	بِفِهْرٍ[3] عَطَّارِه وَسَاحِقِه
حَتَّى تَرَاهُ فِي عَارِضَيْ مَلِكٍ	أوْ مَوْضِعِ التَّاجِ مِنْ مَفَارِقِه»[4] 214ظ//

وقال الغزالي: «لا ينبغي للطالب أن يتكبر على المعلم... قال: ومن

(1) في أدب الدنيا: ص41: أدب، والخطر: الشرف وارتفاع القدر.
(2) في م.س: ص41: في طرائقه.
(3) الفهر: ج أفهار، حجر صغير تسحق به الأدوية.
(4) أدب الدنيا: 41.

تكبره على المعلم أن يستنكف عن الاستفادة من المرموقين المشهورين، وذلك هو عين الحماقة فإن المعلم سببُ النجاة والسعادة، ومن طلب مهرباً من سبع ضار يفترسه، لم يفرق بين أن يرشده إلى الهرب مشهور، أو خامل الذكر، وضراوة سباع الناس بالجهال بالله عز وجل أشد من ضراوة كل سبع، فالحكمة ضالة المؤمن، يغتنمها حيث يظفر بها، ويتقلد المنة لمن ساقها إليه كائناً من كان، ولذلك قيل:

العلم حرب للفتى المتعالي كالسيل حرب للمكان العالي»[1]

قلت: ومثله قولهم: «المتواضع من طلاب العلم أكثر علماً كما أن المكان المنخفض أكثر البقاع ماء».

ومن ثم قال ابن الحاج: «من أراد الرفعة فليتواضع لله تعالى. ألا ترى أن الماء لما نزل إلى أصل الشجرة صعد إلى أعلاها، فكأن سائلاً سأله، ما صعد بك هاهنا؟ أعني في رأس الشجرة. وأنت نزلت تحت أصلها، فكأن لسان حاله يقول: «من تواضع لله رفعة». قال الغزالي: فلا ينال العلم إلا بالتواضع، وإلقاء السمع». انتهى المراد منه.

وقال ابن العربي «في سراجه»: «لا ينبغي للمتعلم أن يتكبر على معلمه. قال: وأعني به على العالم، تعلم منه أو لم يتعلم، لأن الله تعالى قد رده إليه فقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[2]. وأمره بالاقتداء به، فكيف يصح أن يتعاظم عليه» اهـ.

وقال النووي في «تبيانه»: «وينبغي أن يتواضع لمعلمه، وأن يتأدب معه، وإن كان أصغر منه سناً، وأقل شهرة ونسباً، وصلاحاً، وغير ذلك. ويتواضع للمعلم، فبتواضعه يدركه»[3] اهـ.

ومثل هذه الوصية برعاية هذا الأدب موجود التكرار في كلام العلماء

---

(1) انظر الإحياء: 1/50، وميزان العمل: 96 ـ 97 مع بعض اختصار.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 7.

(3) انظر ص: 46 من التبيان.

ـ رحمهم الله ـ كثيراً، ولهم على خصوص المحافظة عليها شاهد من الأثر، وهو ما رواه أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ خرّجه أبو نعيم، وغيره: أن رسول الله ﷺ قال: «تواضعوا لمن تتعلمون منه، ولا تكونوا جبابرة العلم».

زاد بعضهم: «فيغلب جهلكم علمكم».

وخرج في 215و// طلب تواضعه للعالم ولمرافقيه، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ـ عز وجل ـ أوحى إلي أن تواضعوا ولا يبغ بعضكم على بعض»[1].

وخرج الشيخ أبو عمر، عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: «تعلموا العلم، وعلموه الناس، وتعلموا له الوقار والسكينة، وتواضعوا لمن تعلمتم منه، ولمن علمتموه، ولا تكونوا جبابرة العلماء، فلا يقوم جهلكم بعلمكم»[2].

ونقلوا من كلام الخليل في هذا المعنى شاهداً بضمان الخيبة للمتكبر على الإطلاق، فضلاً عن تكبره على معلمه بقوله ـ رحمه الله ـ: «يرتع الجهل بين الحياء والكبر في العلم»[3].

قلت: وإن في تذكر ما نقِل عنهم في تواضعهم مع معلميهم، واعترافهم بمنة الاستفادة منهم، ما يرغب الموفق في التشبه بهم، والمضي على قويم منهجهم.

فقد تقدم[4] عن «ابن عباس» ـ رضي الله عنهما ـ ما فعل مع زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ حين أخذ بركابه لما أراد أن يركب.

وسبق عن الشافعي ما ورد عنه في الاعتراف بالمنّة لمالك ـ رضي الله

---

(1) جامع العلم: 1/ 141.

(2) م.س: 1/ 135، وأدب الدنيا: 44.

(3) أدب الدنيا: 28.

(4) انظر ص: 484. من هذا الكتاب انظر ص 210 ظ مخ أ/ ص: 686.

عنهما ـ ومما ينخرط في سلكه ما رواه الشيخ أبو عمر عن سعيد بن جبير[1] قال: «لقد كان ابن عباس يحدث بالحديث: لو يأذن أن أقوم فأقبل رأسه لفعلت»[2].

وروى عن يحيى بن سعيد القطان[3] قال: «سمعت شعبة يقول: كل من سمعت منه حديثاً فأنا له عبد»[4]. ومثل هذا عنهم كثير سلفاً وخلفاً.

تنبيهان:

أحدهما: قوله ﷺ في حديث أبي هريرة المتقدم[5]: «**وتواضعوا لمن تتعلمون... إلخ**» دليل على أن من آداب المعلم في نفسه أن يتواضع للمتعلم منه، وكذا وضع العلماء ـ رحمهم الله ـ فيما عددوا من وظائفه: قال النووي: «وينبغي أن لا يتعاظم على المتعلمين، بل يلين لهم، ويتواضع معهم فقد جاء في التواضع لأحاد 215ظ// الناس أشياء كثيرة معروفة، فكيف مع هؤلاء الذين هم بمنزلة أولاده... قال: وقد جاء عن النبي ﷺ: «**لِينُوا لمن تعلمون، ولمن تتعلمون منه**».

وعن أيوب السختياني[6] «ينبغي للعالم أن يضع التراب على رأسه تواضعاً لله تعالى»[7] اهـ.

---

(1) سعيد بن جبير الأسدي بالولاء، أبو عبد الله. ت: 95هـ ـ 714م. تابعي من أعلم الناس، أخذ العلم عن ابن عباس، وابن عمر، قتله الحجاج بواسط. قال عنه الإمام ابن حنبل: قتل الحجاج سعيداً وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه، انظر الوفيات: 2/ 371.. والتهذيب: 4/ 11.

(2) جامع العلم: 1/ 102.

(3) التميمي، أبو سعيد: 198هـ ـ 813م. من حفاظ الحديث، ثقة، حجة من أقران مالك وشعبة، وذكر صاحب كشف الظنون: 1460 أن له كتاب المغازي، انظر التذكرة: 1/ 298، والتهذيب: 11/ 216.

(4) جامع العلم: 1/ 127.

(5) انظر: ص: 214 ظ مخ أ/ من هذا الكتاب.

(6) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، أبو بكر، ت: 131هـ ـ 748م، تابعي، فقيه، من حفاظ الحديث، ثقة، من الزهاد والنساك، انظر التهذيب: 1/ 297. وحلية الأولياء: 3/ 3 ـ 14.

(7) التبيان: 40.

وقال الماوردي فيما يرجع إلى هذا المعنى: «ومن آدابهم ألا يعنفوا متعلماً، [ولا يحقروا][1] ناشئاً، ولا يستصغروا مبتدئاً، فإن ذلك أدعى إليهم، وأعطف عليهم، وأحث على الرغبة فيما لديهم.

قال: وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «علموا ولا تعنفوا، فإن المعلم خير من المعنف».

قال: وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «وقروا من تتعلمون منه، ووقروا من تعلمونه»[2].

وفيما يرجع إلى هذا المعنى أنشد الشيخ أبو عمر[3]:

«عَلِّمِ العِلْمَ مَنْ أتَاكَ لِعِلْمٍ ... واغْتَنِمْ مَا حَيِيتَ مِنْهُ الدعاء

وليَكُن عِنْدَكَ الفَقِيرُ إذَا مَا ... طَلَبَ العِلْمَ وَالغَنِيُّ سَوَاء»[4]

ونقل عن الربيع أنه قال: «كان الشافعي يملي علينا في صحن المسجد فلحقته الشمس، فمرّ به بعض إخوانه فقال: يا أبا عبد الله في الشمس؟!...

فأنشد الشافعي يقول:

أهِينُ لَهُمْ نَفْسِي لِأُكْرِمَهَا بِهِمْ ... وَلَنْ يُكْرِمَ النَّفْسَ الذِي لاَ يُهِينُهَا»[5]

حكاية:

يتعظ بها في ترك التواضع لفقراء المتعلمين.

ذكر القللوسي عن بعض سلفه أنه قال: «رأيت «ببلنسية» بعض الشيوخ، دخل عليه بعض بني الدنيا، فقام له إجلالاً، وأجلسه بإزائه، ثم دخل عليه بعض فقراء الطلبة، وكان من الأولياء، فسلم عليه، فلم يحفل به فأنشده:

---

(1) في «أ»: وألا يحتقروا.
(2) انظر أدب الدنيا: 53.
(3) ذكر في جامع العلم 1/ 125. أن البيتين لموسى بن عبيد الله الخاقاني.
(4) م. س: 1/ 125.
(5) م. س: 1/ 117. وديوان الشافعي: ص111.

«عَلِّمِ العِلْمَ مَنْ أَتَاكَ لِعِلْمٍ» . . .

وذكر البيتين المتقدمين.

ثم قال: ثم رجع القهقرى، ومرّ عوْدَه على بدنه، فلم يعد إليه، وكان آخر عهده به، 216و// ولم يكن إلا القليل، ووصلتْ عَزْلَةٌ والي بلنسية، ونُكِّبَ ذلك [الشخص][1] الذي قام له، فتطرق من أجله الشيخ، فنكب وأُغْرِم مالاً، وسأله كيف نجا[2]؟!.

قال: ولم أزل أرقب ذلك الشخص فلم أبصر به إلى أن دخلت بغداد، فوجدته بالنظامية عاكفاً على درس العلم في زيه الذي أعرف. فسلمت عليه، وأنشدته البيتين اللذين أنشدهما للشيخ «ببلنسية» فرد السلام، ورحب بي، وهداني لكثير من مطالبي، وانتفعت به كثيراً، ولم يُعِدْ قطّ ذِكراً لما جَرَى».

التنبيه الثاني: تقدم في كلام «الغزالي» أن المتعلم ينبغي له ألا يَسْتَنْكِفَ من تعلمه من غير المشاهير إذا كانوا أهلاً للأخذ عنهم. وكذا قال الماوردي، وَنصه:

«فليأخذ المتعلم حظه[3] ممن وجد طلبته عنده، من نبيه أو خامل، ولا يطلب الصيت، وبعد الذكر باتباع أهل المنازل من العلماء إذا كان النفع لغيرهم أعم. لكنه قيد هذا بقوله: متصلاً به إلا أن يستوي النفعان، فيكون الأخذ عمن اشتهر ذكره، وارتفع قدره أولى، لأن الانتساب إليه أجمل، والأخذ عنه أشهر، وقد قال الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ يُشْهِرْكَ عِلْمُكَ لم تجد ... لعلمك إنساناً[4] من الناس يَقْبَلُه

وإن صانك العلم الذي قد حَمَلْتَه ... أتاك له من يجتنيه ويحمله»[5]

---

(1) في «أ»: الشيخ.

(2) في العبارة اضطراب لا يفي بالمعنى.

(3) في أدب الدنيا: ص43: حفظه.

(4) في م.س: ص43: مخلوقاً.

(5) م.س: 43.

ولا خفاء أن هذا التقييد بما قال واجب أن يعمل به طلاب العلوم على الإطلاق لما نبه عليه، والله أعلم.

وإن هم اتفق لهم أن يأخذوا عمن ليس في الحال بمشهور عندهم ترجيحاً لجانب التحصيل على حظوة الانتساب لمشاهير الوقت فربما ظفروا بمن لا وصول إلا به، ولا بلوغ لقصد إلا بالأخذ عنه، كما اتفق للزجاج في أخذه 216ظ// عن المبرد حين قدم بغداد، ولم يكن إذ ذاك مشهوراً عندهم، فحكى الزبيدي[1]: «أن المتوكل لما قتل «بسُرّ من رأى» رحل «المبرد» إلى «بغداد» فقدم بلداً لا عهد له بأهله، فاختَلَّ، وأدركته الحاجة، فتوخى شهود صلاة الجمعة، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفاتحه السؤال ليتسبب له القول، فلم يكن عند من حضره علم. فلما رأى ذلك رفع صوته، وطفق يفسر، يوهم بذلك أنه سُئل، فصارت حوله حلقة عظيمة، وأبو العباس يصل في ذلك كلامه. فتشوف «أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب» إلى الحلقة، وكان كثيراً ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوي النظر، فيتكلمون، ويجتمع الناس حولهم، فإذا بصر بهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفاتشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفض الناس عنهم.

فلما نظر ثعلب إلى من حول أبي العباس أمر «إبراهيم بن السري الزجاج»، و«ابن الحائك»[2] بالنهوض. قال لهما: فضا حلقة هذا الرجل، ونهض معهما من حضر من أصحابه فلما صارا بين يديه، قال له إبراهيم بن السري: أتأذن ـ أعزك الله ـ في المفاتشة؟ فقال له أبو العباس: سل عما أحببت، فسأله عن مسألة، فأجابه فيها بجواب أقنعه، فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب.

فلما انفض ذلك، قال له أبو العباس: أقنِعت بالجواب؟ فقال: نعم قال:

---

(1) في طبقاته: 109 ـ 110.

(2) ابن الحائك: هارون بن الحائك الضرير، كان يوزن بميزان ثعلب في النحو. وكان من أصحابه وجلسائه، انظر طبقات الزبيدي: 151 ـ 152.

فإن قال لك قائل في جوابنا هذا: كذا، ما أنت راجع إليه؟. وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة، ويفسده، ويعتل فيه، فبقي إبراهيم سادراً لا يحير جواباً، ثم قال: إن رأى الشيخ ـ أعزه الله ـ أن يقول في ذلك؟ فقال أبو العباس فإن القول على نحو كذا، فصَححَ الجوابَ الأول، وأوهن ما كان أفسده، فبقي 217و// الزجاج مبهوتاً، ثم قال في نفسه: قد يجوز أن يتقدم له حفظ هذه المسألة، وإتقان القول فيها، ثم يتفق أن أسأله عنها. فأورد عليه مسألة ثانية، ففعل أبو العباس فيها نحو فعله في المسألة الأولى حتى والى بين أربع عشرة مسألة يجيب عن كل واحدة منها بما يقنع ثم يفسد الجواب ثم يعود إلى تصحيح القول الأول. فلما رأى ذلك إبراهيم بن السري قال لأصحابه: عودوا إلى الشيخ، فلست مفارقاً هذا الرجل، ولا بد لي من ملازمته والأخذ عنه فعاتبه أصحابه، وقالوا له: أتأخذ عن مجهول لا يُعرف اسمه. وتدع من قد شُهر علمه، وانتشر في الآفاق ذكره. فقال لهم: لست أقول بالذكر والخمول، ولكني أقول بالعلم والنظر، قال: فلزم أبا العباس، وسأله عن حاله فأعلمه برغبته في النظر، وأنه قد حبس نفسه على ذلك إلا ما يشغله من صناعة الزُّجاج في كل خمسة أيام من الشهر، فيتقوَّت بذلك الشهر كلِّه، ثم أجرى عليه في الشهر ثلاثين درهماً، وأمره أبو العباس باطراح كتب الكوفيين، ولم يزل ملازماً له، وآخذاً عنه حتى بَرع من بين أصحابه.

فكان أبو العباس لا يقرىء أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه على «إبراهيم»، ويصحح به كتابه، وكان ذلك أول رياسة أبي إسحاق» اهـ[1].

وفي تاريخ الخطيب[2] حكاية هذا المعنى عن «الزجاج» على وجه أخصر مما حكاه الزبيدي، وهو ما رواه عن أبي الحسن العروضي قال: «قال لي أبو إسحاق الزجاج: لما قدم المبرد بغداد أتيت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، وأميل إلى قولهم يعني ـ الكوفيين ـ فعَزمت على إعناته، فلما

(1) طبقات الزبيدي: 109 ـ 110.
(2) انظر: 3/ 381.

فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعِلة، وألزمني إلزامات لم أهتد لها، فتبينت فضله؛ واسترجحت عقله؛ وجددت 217ظ// في ملازمته».

الأدب السادس:

التزام الصمت والوقار في مجلسه لما خرجه الحافظ أبو نعيم عن «أسامة بن شريك» شاهداً على استعمال هذا الأدب. قال: «أتيت رسول الله ﷺ وأصحابه حوله، كأنما على رؤوسهم الطير»[1].

ولما ورد عنهم من مدح الصمت في مقام التعلم على الجملة. فقد قالوا: «إذا جالست العلماء فكن على أن تستمع أحرص منك على أن تقول»[2].

وعن الحسن بن علي - رضي الله عنهما - أنه قال لابنه: «تعلم حسن الاستماع، كما تتعلم حسن الكلام، ولا تقطع على أحد حديثاً، وإن طال حتى يمسك»[3].

قال ابن بطال: وقال أبو الزناد[4]: «الإنصات للعلماء، والتوقير لهم، لازم للمتعلمين لأن العلماء ورثة الأنبياء، وقد أمر الله عباده المؤمنين «ألا يرفعوا أصواتهم فوق صوت النبي، ولا يجهروا له بالقول خوف حبوط أعمالهم»[5]. وكان عبد الرحمن بن مهدي[6] إذا قرأ حديث النبي ﷺ أمر الناس بالسكوت وقرأ: ﴿لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ﴾، ويتأول أنه يجب من الإنصات

---

(1) انظر الإلماع: 48.

(2) جامع العلم: 1/ 130.

(3) م.س: 1/ 130.

(4) هو عبد الله بن ذكوان القرشي المدني ت: 131هـ - 748م. من كبار المحدثين، وفقيه أهل المدينة، كما كان عالماً بالعربية فصيحاً، وصاحب كتابة وحساب، انظر التذكرة: 1/ 124، والتهذيب: 7/ 382.

(5) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾ سورة الحجرات، الآية: 2.

(6) العنبري البصري اللؤلؤي، أبو سعيد. ت: 198هـ - 813م من كبار حفاظ الحديث وله فيه تصانيف، انظر التهذيب: 6/ 279.

والتوقير عند قراءة حديث الرسول ﷺ ما يجب له ﷺ.

قال: فكذلك يجب توقير العلماء والإنصات لهم، لأنهم الذين يحيون سنته ﷺ، ويقومون بشريعته.

قال: وقال شريك[1]: كان الأعمش لا يتجاوز صوته مجلسه إجلالاً للعلم» اهـ.

ونقل الشيخ أبو عمر عن أبي الذيال[2] قال: «تعلم الصمت كما تتعلم الكلام، فإن يكن الكلام يهديك، فإن الصمت يقيك، ولك في الصمت خصلتان: خَصْلة تأخذ بها من علم من هو أعلم منك، وتدفع بها جهل من هو أجهل منك»[3].

ونقل عن يزيد بن أبي حبيب[4] قال: «إن من فِتْنَةِ العالم 218و// أن يكون الكلام أحب إليه من الاستماع. قال: وفي الاستماع سلامة وزيادة في العلم، والمستمع شريك المتكلم، وفي الكلام تَزَيُّنٌ، وزيادة، ونقصان.

ونقل عنه أنه قال: إن المتكلم لينتظر الفتنة، وإن المنصت لينتظر الرحمة.

قال: وقالوا: فضل العقل على المنطق حكمة، وفضل المنطق على العقل هجنة.

قال: وقالوا: لا يجترىء على الكلام إلا فائق أو مائق»[5].

هذا فيما يخص التزام الصمت على الجملة.

---

(1) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي أبو عبد الله ت: 177هـ ـ 794م، عالم بالحديث والفقه، تولى القضاء، وكان عادلاً في قضائه، انظر: التهذيب: 333. والتذكرة: 1/ 232.

(2) أبو الذيال هو شويس بن حَيَّاش الأعرابي العدوي، ولد سنة الهجرة. انظر تنبيه البكري على الآمالي، ص: 124، والإصابة: 3983.

(3) جامع العلم: 1/ 138.

(4) هو يزيد بن سويد الأزدي بالولاء المصري أبو رجاء. ت: 128هـ ـ 745م، كان حجة، حافظاً للحديث، مفتي مصر، وأول من أظهر علوم الدين والفقه بها. انظر: التذكرة: 1/ 129. والتهذيب: 11/ 318.

(5) جامع العلم: 1/ 137.

وأما الوقار فقد تقدم[1] في حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ: «تعلموا العلم، وعلموه الناس، وتعلموا له الوقار والسكينة».

ومن المروي عن مالك ـ رضي الله عنه ـ في ذلك: «أن حقاً على من طلب العلم أن يكون له وقار، وسكينة، وخشية، وأن يكون متبعاً لآثار من مضى قبله»[2].

ولقد صدق فعله قوله ـ رضي الله عنه ـ ففي أخباره: من وصفه بالوقار العظيم في نفسه أولاً، وفيما تعدّى منه إلى أصحابه معه في مجالس تعليمه ثانياً، ما يحق على طلاب العلوم على الإطلاق أن يتخلقوا به، ويتأملوا كيف العمل به تخلقاً واتصافاً.

فحكى «عياض» عن «الواقدي» وغيره أن «مجلسه كان مجلس وقار وحلم، وكان رجلاً مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط، ولا رفع صوت»[3].

وحكي عن جماعة من أصحابه أنهم قالوا: «كان جلساء مالك كأن على رؤوسهم الطير تسمتاً وأدباً»[4].

قال: «وقال ابن قُعنب[5] ما رأيت قط أشد وقاراً من مجلس مالك، لكأن الطير على رؤوسهم»[6].

قال: «وقال ابن وهب: كنا إذا جلسنا إلى مالك فإنما يتساءل الناس بينهم. فإذا اختلفوا وأرادوا أن يرفعوه إلى مالك، فإنما يصيح إليه الرجل الواحد بخفض الصوت مع الإجلال والهيبة فيقول: ما تقول أصلحك الله في كذا وكذا؟

---

(1) انظر ص: 215 و/ مخ أ. ص 697 من هذا الكتاب.
(2) جامع العلم: 1/ 135.
(3) المدارك: 2/ 13.
(4) م.س: 2/ 14.
(5) محمد بن قعنب أبو عبد الله. ت: (310هـ ـ 922م) الفقيه، المالكي له أشعار كثيرة، انظر المدارك: 5/ 123.
(6) م.س: 2/ 15.

218ظ// فإن كان الرافع [المصيب][1]، قال له: وفقك الله، وإن كان الآخر قالها له، فأيهم ناداه بالتوفيق، علم أنه [المصيب][2]»[3] انتهى بعض ما هو معلوم في أخباره وسيره.

ولقد قال فيه «ابن المبارك» ـ رحمه الله ـ:

«صموت إذا ما الصمتُ زيّن أهله	وفتّاق أبكار الكَلامِ المخَتَّمِ
وعى ما وعى القرآنُ منْ كل حكمة	ونيطت له الآدابُ باللحم والدّمِ

وقال فيه آخر:

يأبى الجوابَ فما يراجع هيبةً	والسائلون نواكسُ الأذقان
أدب الوقار وعِزُّ سلطانِ التُّقى	فهو المهيبُ، وليس ذَا سلطان»[4]

توضيح:

لا يخفى من تعقل هذا الأدب على الجملة، أن كل ما يخل به فهو مطلوب الاجتناب تحقيقاً للتخلق به، ومن أهم ما ينبه عليه من ذلك خصال ثلاث:

الخصلة الأولى:

المراء له فيما يُلقى إليه أو إلى غيره من سائر أهل المجلس، فقد تكرر تحذير العلماء من سوء الأدب به، وشؤم الارتكاب له.

وقول الغزالي في «تفسيره»: «هو طعنك في كلام الغير لإظهار خلل فيه»[5] لغير غرض سوى تحقير قائله، وإظهار مزيتك عليه. ظاهر في مناقضته لأدب الوقار معه. وكذا على تفسير غيره عند الوقوف عليه، فمن المنقول عنهم

(1) في «ج» و«د»: المصيت.
(2) في «ج» و«د»: المصيت.
(3) م.س: 2/ 17 ـ 18.
(4) م.س: 2/ 161.
(5) انظر كتاب الأربعين: 89.

في ذلك ما رواه الشيخ أبو عمر عن ميمون بن مهران[1] قال: «لا تُمار عالماً ولا جاهلاً، فإنك إنْ ماريْتَ عالماً خزن عنك علمه، وإن ماريت جاهلاً خَشَّنَ[2] صَدْرك.

وروى عنه قال: لا تمار من هو أعلم منك، فإذا فعلت ذلك خزن عنك علمه، ولم تضُرَّه شيئاً»[3].

قال: «ومن مواعظ لقمان 219و// لابنه أيضاً: لا تجادل العلماء فتهُونَ عليهم ويرفضوك، ولا تجادل السفهاء فيجهلوا عليك، ويشتموك، ولكن اصبر نفسك لمن هو فوقك في العلم، ولمنْ هو دونك، فإنما يلحق بالعلماء من صبر لهم. ولزمهم، واقتبس من علمهم في رفق»[4].

موعظة:

روى الشيخ أبو عمر عن الزهري قال: «كان أبو سلمة يماري «ابن عباس»، فحرم بذلك علماً كثيراً.

قال: وروينا من وجوه كثيرة عن «أبي سلمة» أنه قال: لو [رفقت][5] بابن عباس لاستخرجت منه علماً كثيراً».

ثم خرج عن ابن جريج[6] قال: لم أستخرج ما استخرجت من عطاء إلا

---

(1) ميمون بن مهران الرقي، أبو أيوب: ت: 117هـ ـ 735م، كان ثقة في الحديث، كثير العبادة، فقيهاً، كما كان عالم الجزيرة الفراتية، استعمله عمر بن عبد العزيز على خراجها وقضائها، انظر: التذكرة: 1/ 98. والكامل لابن الأثير: 5/ 59.

(2) خشَّن صدرك: أوغره، وفي جامع العلم: 1/ 129: خشن بصدرك.

(3) م. س: 1/ 129.

(4) م. س: 1/ 107.

(5) في «ج»: لو رفعت.

(6) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج أبو الوليد، وأبو خالد ت: 150هـ ـ 767م، فقيه الحرم المكي، وإمام أهل الحجاز في عصره، كان ثبتاً لكنه يدلس، انظر: التذكرة: 1/ 169، وتاريخ بغداد: 10/ 400.

برفقي به»[1] اهـ. والسعيد من اتعظ بغيره، وأكرم معلمه لينصحه، وتحامى من جفوة المراء، ليفوز بالنجاة من دوام داء الجهالة:

«إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان إذا هما لم يكرما
فاصبر لدائك إن جفوت طبيبه واصبر لجهلك إن جفوت معلما»[2]

الخصلة الثانية:

إظهار الاستغناء عنه، وعدم الاحتياج إلى ما عنده، فذلك أيضاً مما حذر منه العلماء. قال الماوردي: «ولا يظهر له الاستكفاء منه، والاستغناء عنه، فإن ذلك كفر النعمة، واستخفاف بحقه.

قال: وربما وجد بعض المتعلمين قوة في نفسه لجودة ذكائه، وحدة خاطره، فقصد من يعلمه بالإعنات له، والاعتراض عليه إزراء به، وتبكيتاً له، فيكون كمن تقدم فيه المثل السائر لأبي البطحاء[3]:

أعلمه الرماية كلّ يَوْمٍ فلما اشْتَدَّ سَاعِدُهُ رَمَانِي

قال: وهذا من مصائب العلماء، وانعكاس حظوظهم، أن يصيروا عند من علموه مستجهلين، وعند من قدموه مسترذلين.

قال: وقال صالح بن عبد القدوس 219ظ//:

وإن عناء أن تعلم جاهلا فيحسب جهلا أنه منك أفهم
متى يبلغ البنيان يوماً تمامه إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم
متى ينتهي عن سيّئ من أتى به إذا لم يكن منه عليه تندم»[4]

قلت: كمصيبتهم في الانتقال عنهم زعماً من كافر نعمة التعليم، أنه ما

---

(1) جامع العلم: 1/ 129.
(2) أدب الدنيا: 41.
(3) ينسب البيت إلى معن بن أوس، وقيل: لمالك بن فهم الأزدي، وقيل هو في شعر عقيل بن عُلَّفة. انظر: اللسان ـ سدد ـ.
(4) انظر أدب الدنيا: 42.

حصل من معلمه على طائل في الاشتغال عليه. وإذ ذاك فيظهر الاستغناء عنه لا محالة.

ومن نادر ما يحكى في ذلك باعتبار تخلق المعلم الأول، وحسن إعراضه عن جفاء كافر نعمته ما ألفيته منقولاً عن ابن رشيد أنه قال:

حكي عن القرافي «أن بعض الطلبة ابتدأ القراءة عليه بأجرة مدّة، ثم انتقل عنه إلى «شمس الدين الأصبهاني»[1] فقرأ عليه فاستحسنه، وأقبل يطلب من «الشهاب القرافي» ما بذل له من الأجرة، محتجاً عليه بأنه لم ينتفع منه بقراءته عليه. فقال له: لولا تأنس بصرك بضياء «الشهاب لانطمس بأشعة الشمس»، وهذا من نوادره.

قال بعض الأئمة: وهذه سنة شرار المبتدئين مع الأئمة الراسخين» اهـ.

الخصلة الثالثة:

ترك الإقبال عليه، اشتغالاً بما يذهله عن تذكر الوقار معه، واستحضار تأكد الصمت عمّا يخل بواجب التجلة له، فمن ذلك: الضحك، خصوصاً مع رفع الصوت به، فقد جعل «أبو نعيم» التقليل منه من وظائف طالب العلم على الجملة، وذلك بين يدي معلمه. قال ما نصه: «وليعود نفسه الإقلال من الضحك، فإن الإكثار منه يميت القلب.

ثم خرّج حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال رسول الله ﷺ: «**لا تكثر الضحك، فإن كثرة الضحك يميت[2] القلب**».

---

(1) محمد بن محمود السلماني أبو عبد الله، شمس الدين الأصبهاني. ت: 688هـ ـ 1289م، من فقهاء الشافعية بأصفهان ثم استقر آخر أمره في القاهرة مدرساً. من تصانيفه: «شرح المحصول» للرازي، في أصول الفقه، و«القواعد» في أصول الفقه، والدين، والمنطق، و«غاية المطلب» في المنطق. انظر طبقات الشافعية: 5/ 41 والبداية: 13/ 315.

(2) جعل ضمير الفعل يعود على المضاف إليه، كقول الشاعر:

أمر على الديار ديار ليلى ... أقبل ذا الجدارَ وذا الجدارا

وما حب الديار شغفن قلبي ... ولكن حب من سكن الديارا

فقد جعل ضمير الفعل يعود على الديار.

وجعل أيضاً كذلك غض الصوت من جملة وظائفه، 220و// ولا خفاء أنه في الضحك آكد. فقال: «وتغض من صوتك إذا حضرت عند العالم»، ثم خرج حديثين:

أحدهما: عن عبد العزيز بن سعيد الشامي عن أبيه عن النبي ﷺ قال: **«من غض صوته عند [العلماء][1] جاء يوم القيامة مع الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى من أصحابي»**، وما زال الجلة من العلماء يَنْهَوْنَ عن ذلك، ويأنفون من وقوعه بحضرتهم في مواطن التعليم، وإذا صدر من الطالب على وجه الهفوة بادر إلى ما يتوسل به في إقالة عثرته.

ومن نادر ما يحكى من ذلك ما ذكره «عياض» في «الإلماع»[2] عن جعفر بن أحمد الحافظ[3] قال: «كنا في مجلس محمد بن رافع[4] في منزله قعوداً تحت الشجرة، وهو مستند إليها يقرأ علينا، وكان إذا رفع في المجلس أحد صوته، أو تبسم، قام، فلم يقدر أحد منا على مراجعته.

قال: فوقع ذرق طائر على يدي، وقلمي، وكتابي، فضحك خادم من خدم طاهر بن عبد الله[5] وأولاده معنا في المجلس، فنظر إليه محمد بن رافع، فوضع الكتاب، فانتهى ذلك الخبر إلى السلطانِ، فجاءني الخادم عند السحر، ومعه حَمَّال على ظهره بيت سامان. فقال: والله ما أملك في الوقت شيئاً أحمله إليك غير هذا، وهو هدية لك فإن سئلت عني، فقل لا أدري من تبسم، فقلت: أفعل، فلما كان من الغد حملت إلى باب السلطان، فبرأت الخادم، ثم بِعْتُ

---

(1) في «ج» و«د»: العالم.

(2) انظر ص: 232 ـ 233.

(3) هو جعفر بن أحمد بن نصر النيسابوري أبو محمد المعروف بالحصيري ت: 303هـ ـ 915م. انظر: التذكرة: 2/ 702 ـ 703.

(4) هو محمد بن رافع القشيري، أبو عبد الله مولاهم النيسابوري الزاهد. ت: 245هـ ـ 859م روى عنه البخاري، ومسلم، ثقة. انظر التذكرة: 2/ 509 ـ 510، والتهذيب: 9/ 160.

(5) الخزاعي، ت: 248هـ ـ 862م، أحد الأمراء الولاة، ولي خراسان بعد وفاة أبيه، واستمر على ولايته 18 سنة، وتوفي بها. انظر الكامل لابن الأثير: 7/ 13 وما بعدها.

السامان بثلاثين ديناراً، فاستعنت به في الخروج إلى العراق».

وكما أنفوا من وقوعه في مجالسهم فكذلك النهي عنه، والتنبيه على ما فيه شرعاً، فحكى الإمام «فخر الدين» عن «فتح الموصلي» ـ رضي الله عنه ـ: «ثلاث من النوم يبْغضها الله، وثلاث من الضحك: النوم بعد صلاة الفجر وقبل صلاة العتمة، والنوم في الصلاة، والنوم في مجلس الذكر، والضحك خلف الجنازة، والضحك 220ظ// في المقابر، والضحك في مجالس الذكر».

ومن ذلك الالتفات يميناً وشمالاً حتى يفوت الإقبال على المعلم، كما أمر به، فقد خرج «أبو نعيم» شاهداً عليه عن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه بينما هو يعلمهم شيئاً من أمر دينهم، إذ شَخَصَت أبصارهم عنه، فقال: «ما أشخص أبصاركم عني؟».

ومن ذلك: الإقدام على الحكاية محاضراً بها بين يدي معلمه.

فقال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: «ومن آدابهم مع الشيخ في مجلس التدريس ألا يحكي أحد فيه حكاية أصلاً، بل إذا سمع من الشيخ حكاية فحظه معه أن يحسن الإصغاء إليه، ويتلقاها بالقبول.

قال: ولو فتح الباب للحكايات في مجلس العلم ما عدم واحد من أهل المجلس حكايات يذكرها، فيعود المجلس محاضرة بعد أن كان مجلس علم.

قال: وكذلك أيضاً ينبغي للشيخ ألا يكثر من الحكايات في التدريس. لئلا يخرج عما هو بصدده، ويضع ما لا يعنيه بدل ما يعنيه، فيكون بذلك مضيعاً للوقت من كثرة الكلام، ومن كونه دفعة واحدة، ومن غير حاجة» انتهى المراد منه.

وهناك أمور أخر لا يخفى إلحاقها بما ذكر، كالعبث بالأطراف وسائر الجوارح، والحديث مع من يلاصقه من رفقائه، وكثرة الحركة والاضطراب في الجلوس، وتنقية الأنف بالأصابع إلى غير ذلك مما هو في معناه، ومستوجب للزجر عليه، فقد جعلوا للمعلم مهما ظهر من المتعلم شيء من هذه الأمور التي

يسيء بها الأدب، أن يؤدّبه بقدر ما يراه ينجح فيه، من ردع، وزجر بالقول، أو إعراض عنه بالوجه، أو غير ذلك مما يؤدي استصلاح التربية إليه.

فوائد في تنبيه:

الفائدة الأولى:

ما تقدم من طلب المتعلم بالتزام الصمت توقيراً لمعلمه لا يفهم منه 221و// الإطلاق حتى في محل توقف التحصيل على السؤال لأن ذلك المحل لا بد فيه من السؤال، حضوا عليه، وندبوا المحصل إلى استخراج ما خفي من العلم به.

قال أبو نعيم: «وليحرصوا على مساءلة العلماء. ثم أسند عن أبي جحيفة[1] قال: كان يقال: جالس الكبراء، وخالط الحكماء»[2].

قال: «وزاد غيره، «وسائل العلماء»، رواه أبو مالك النخعي عن سلمة[3] مرفوعاً. ثم أسند عنه عن سلمة عن أبي جحيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «**جالس العلماء، وسائل الكبراء، وخالط الحكماء**».

وبوَّب عليه الشيخ أبو عمر فقال: «باب حمد السؤال والإلحاح في طلب العلم»: «ولما كان الإفراط فيه أن صدوره على غير ما يحمد منه مطلوب الترك. قال متمماً لذلك: وذم ما منع منه.

وخرج في الباب جملة آثار صدرها بقوله: قال رسول الله ﷺ: «**شفاء العي السؤال**». وذكر عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ رحم الله نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يسألن عن أمر دينهن.

---

(1) من الستة الذين رأوا النبي، انظر طبقات ابن سعد: 2/ 382 ـ 383 ـ 384.

(2) جامع العلم: 1/ 126، من حديث عبد الله بن نمير.

(3) المراد سلمة بن كهيل.

وعن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ زيادة العلم الابتغاء، ودرك العلم السؤال»[1].

وعن «عبد الله بن بريدة أن معاوية ـ رضي الله عنه ـ دعا دَغْفَلا[2] النسابة، فسأله عن العربية، وسأله عن أنساب الناس، وسأله عن النجوم، فإذا رجل عالم فقال: يا دغفل من أين حفظت هذا؟ قال: حفظت ذلك بقلب عقول، ولسان سؤول»[3].

«وعن الخليل: العلوم أقْفَالٌ والسؤالات مفاتيحها. وعنه قال: إن لم تعلّم الناس ثواباً، فعلمهم لتدرس بتعليمهم علمك، ولا تجزع من تقريع السؤال، فإنه ينبهك على علم ما لم تعلم»[4].

«وعن الأصمعي: وقد سئل بم نلت ما نلت؟ قال: بكثرة سؤالي، وتلقفي الكلمة الشرود.

قال: وقال إبراهيم بن المهدي[5]: سل مسألة 221ظ// الحمقى، واحفظ حفظ الأكياس»[6] وأنشد في أثناء النقل لبعض القدماء:

«إذا كنت في بلد جاهلا ... وللعلم ملتمسا فاسألِ

فإن السؤال شفاء العمى ... كما قِيل في المثل الأولِ

وللفرزدق:

---

(1) جامع العلم: 1/ 87.

(2) هو دغفل بن حنظلة... الذهلي الشيباني ت: (65هـ ـ 695م) نسابة العرب، يضرب به المثل في معرفة الأنساب، لم يدرك الناس مثله لساناً، وعلماً، وحفظاً، غرق في يوم دولاب في قتال الخوارج، انظر الإصابة: ت: 2395.

(3) انظر جامع العلم: 1/ 89.

(4) م. س: 1/ 89 ـ 90.

(5) العباسي الهاشمي أبو إسحاق: 224هـ ـ 839م. عم المأمون، وأخو هارون الرشيد، أديب وشاعر ولد ونشأ في بغداد، بويع بالخلافة في غياب المأمون بخراسان، ثم اعتذر فعفا عنه المأمون، كان واسع الصدر، سخي الكف، حاذقاً بصنعة الغناء. انظر الوفيات: 1/ 39 ـ 42، وتاريخ بغداد: 6/ 142.

(6) انظر جامع العلم: 1/ 92، وعيون الأخبار: 2/ 122.

ألا خبروني أيها الناس إنما سألتُ ومن يسأل عن العلم يَعْلَمِ
سؤالُ امْرِئٍ لم يَعْقِل العلم صَدْرُه وما السائلُ الواعِي الأحاديثَ كالعَمِ

ولأمية بن أبي الصلت[1]:

لا يذهبن بك التفريط منتظرا طولَ الأناةِ ولا يطمَح بك العجل
فَقَدْ يزيدُ السُّؤالُ المرءَ تجربةً ويستريحُ إلى الأخبارِ من يسأل

ولسابق البربري:

وليس ذو العلم بالتقوى كجاهلها ولا البصير كأعمى ما له بصر
فاستخبر الناس عما أنت جاهله إذا عميت فقد يجلو العمى الخبر[2]

وله رحمة الله عليه:

وقد يَقْتلُ الجهلَ السؤالُ ويَشْتَفِي إذَا عايَنَ الأمرَ المهمّ المعايِنُ
وفي البحثِ قِدْماً والسّؤالِ لِذِي العَمَى شِفَاءٌ وَأشْفَى مِنْهُمَا مَا تُعَايِنُ

قال: وكانَ الأصْمَعِي يُنْشِدُ:

شفاءُ العمى طولُ السّؤالِ وإنّما تَمامُ العَمَى طولُ السّكُوتِ علَى الجهْلِ

قال وأنشد ابن الأعرابي:

وسَلِ الفَقِيه تكُنْ فَقِيهاً مِثْلَهُ مَنْ يَسْعَ في عِلمٍ بِفِقْهٍ يَمْهُرِ[3] 222و/ /
وَتَدَبّرِ العِلْمَ الذِي تُعْنَى به لا خَيْرَ في علمٍ بِغَيْرِ تَدَبُّرِ[4]

قلت: أنشدهما «ابن قتيبة» في «عيون الأخبار»[5] وزاد قبلهما:

---

(1) أمية بن عبد الله الثقفي ت: 5هـ ـ 626م. شاعر جاهلي، حكيم، امتنع عن الإسلام، شعره من الطبقة الأولى. كان مطلعاً على الكتب القديمة، وممن حرموا على أنفسهم الخمر، وعبادة الأوثان في الجاهلية، وكان في شعره كثير ذكر الآخرة، انظر طبقات ابن سلام: 1/ 262، والخزانة: 1/ 247.

(2) البيتان نسبهما صاحب جامع العلم: 1/ 88، إلى أمية بن أبي الصلت.

(3) رواية البيت عند الماوردي ص: 43 كالتالي:

«فسل الفقيه تكن فقيهاً مثله لا خير في علم بغير تدبر»

(4) انظر: جامع العلم: 1/ 88 ـ 90.

(5) انظر: 2/ 123.

«الجد أنهض للفتى من عقله ... فانهض بجدّ في الحوادث أوذر
ما أقرب الأشياء حين يسوقها ... قدر وأبعدها إذا لم تقدرِ

وبعدهما:

ولقد يجِدّ المرءُ وهو مقصّرٌ ... ويخيب جدُّ المرءِ غير مقصرِ
ذهب الرجال المقتدى بفعالهم ... والمنكِرُ لكل أمر منكرِ
وبقيت في خلف يزين بعضهم ... بعضا ليسْتُرَ مُغورٌ عن مُغورِ»

وأنشد الماوردي[1] أول بيتي أبي عُمَر، واقْتَصَرَ بعد على بيت آخر غير ما تقدّم وهو:

«وإذَا تَعَسّرتِ الأمُورُ فأرْجِهَا ... وعَلَيْكَ بالأمْرِ الذِي لَمْ يَعْسُرِ

وأنشد في المعنى لبشار:

شفاء العمى طول السؤال وإنما ... دوام العمى طول السكوت على الجهل
فكن سائلا عما عناك فإنما ... دُعيت أخا عقل لتبحث بالعقل»

قال أبو عمر «بسؤال العلماء يأمر القائل:

عليك بأهل العلم فارغب إليهم ... يفيدوك علماً كي تكونَ عليما
ويحسب كلّ الناسِ أنكَ منهُمُ ... إذا كنت في أهل الرشاد مقيما
فكُلٌّ قَرينٍ بالمقارِن مُقتدٍ ... وقد قال هذا القائلونَ قَدِيمَا»[2]

تنبيه:

المذموم من السؤال، وهو ما يحسن الصمت عنه، ويحمد الوقار 222ظ// بالتزامه، وهو ما كان على وجه الإعنات والعناد بما ألقي إليه، أو لغير ذلك مما بيّنه العلماء توجيهاً للذم الوارد في الإكثار من الأسئلة. وأما على الوجه الذي تقدم الحمد له، فهو المأمور به، وبتحقيق مناطهما يرتفع التعارض بين مدح السؤال وذمه.

---

(1) انظر أدب الدنيا: 43.

(2) انظر جامع العلم: 1/ 92.

قال الماوردي: «وقد ذكر قوله ﷺ: «**إياكم وكثرة السؤال، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال**». بعد نقله بعض ما تقدم في المدح: وليس هذا بمخالف للأول، وإنما أمر بالسؤال من قصد به علم ما جهل، ونهى عنه من قصد به إعنات ما سمع.

قال: وإذا كان السؤال في موضعه أزال الشكوك، ونفى الشبهة، قيل لابن عباس - رضي الله عنهما: بم نلت هذا العلم؟ قال: بلسان سؤول، وقلب عقول.

قال: وروي عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال: «**حسن السؤال نصف العلم**»[1] اهـ.

الفائدة الثانية:

توقير المعلم بالتزام الصمت بين يديه لا يخل به البحث معه، والمراجعة له فيما يجري بينهما.

فقد تقدم[2] عن الخليل: «ولا تجزع من تقريع السؤال، فإنه ينبهك على علم ما لم تعلم إذ ذلك [شعبة من شعب المراجعة.

وقد روي عنه أنه قال: اجعل تعليمك دراسة لك، واجعل][3] مناظرة المتعلم تنبيهاً لما ليس عندك، وأكثر من التعلم لتعلم، وأقلل منه لتحفظ»[4].

وللشيخ أبي العباس ابن زاغو: تنبيه على هذا المعنى أجاد فيه وأفاد، فلنأت بجميعه استحساناً لقصده.

قال رحمه الله: «بحث التلميذ مع الشيخ، ومراجعته في القول، واستثباته في تلقيه، إذا كان ذلك كله على وجه الاسترشاد، والتثبت، والازدياد، لا ينافي

---

(1) انظر أدب الدنيا ص: 43.

(2) انظر ص: 221 و/ مخ أ ص: 713 من هذا الكتاب.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «د».

(4) جامع العلم: 1/ 130.

التأدب معه، ولا ينهى عنه، بل هو مأذون فيه، ومرغب فيه، وبذلك تكمل الفائدة، ويحقق 223و// ما يحصله إلا أن ذلك إذا طال حتى وقع الملل والضجر، أو كاد، فينبغي الإمساك عن البحث لئلا يفضي الحال إلى ما ينهى عنه.

قال: ومخالفة التلميذ للشيخ في بعض المسائل إذا كان لها وجه، وعليها دليل قائم يقبله غير الشيخ من العلماء ليس من سوء أدب التلميذ مع الشيخ، ولكن مع ملازمة التوقير الدائم، والإجلال اللازم. فقد خالف ابن عباس عمر، وعلياً، وزيد بن ثابت ـ رضي الله عنهم ـ وكان قد أخذ عنهم، وخالف كثير من الناس بعض الصحابة. وإنما أخذوا العلم عنهم، وخالف مالك كثيراً من أشياخه. وخالف الشافعي، وابن القاسم، وأشهب، مالكاً في كثير من المسائل، وكان مالك أكبر أسانيد الشافعي، وقال: لا أحد أمن علي من مالك، وكاد كل من أخذ عنه العلم أن يخالفه بعض تلامذته في عدة مسائل، ولم يزل ذلك دأب التلاميذ مع الأساتيذ إلى زماننا هذا، وقد شاهدنا ذلك في أشياخنا مع أشياخهم ـ رحمهم الله ـ قال: ولا ينبغي للشيخ أن يتبرم من هذه المخالفة إذا كانت على الوجه الذي وصفناه والله أعلم» اهـ.

قلت: وقد تضمن هذا التنبيه أموراً تتأكد العناية بها:

أحدها: أن البحث مع المعلم لا ينافي توقيره ومبرّته، بل هو مرغب فيه، وما تقدم من حمد السؤال دليل عليه حتى إنهم إذا رأوا تقصير المعلم في السؤال والمراجعة نبهوه على ما يفوته من تحقيق الحاصل وحذروه من خيبة الصمت عن السؤال دائماً. ومن مستحسن ما يحكى من ذلك ما رواه الشيخ أبو عمر: «أن رجلاً قدم على «ابن المبارك» وعنده أهل الحديث فاستحيا يسأل، وجعل أهل الحديث يسألونه، فنظر «ابن المبارك» إليه فكتب بطاقة، وألقاها إليه، فإذا فيها هذه الأبيات 223ظ//:

إن تَلَبَّثْتَ عن سؤالِكَ عبدَ اللّه ... ترجع غدا بخفَّيْ حُنَيْن
فاغْتُنِمِ الشَّيْخَ بالسُّؤالِ تَجِدْه ... سلساً يلتقيك بالراحتين

وإذا لـم تـصِـخ صِـيَـاحَ الـثَّـكَـالَـى ... قـمـت عـنـه وأنـتَ صـفـرُ الـيـديـن»[1]

ومعنى قوله: «فاغتت الشيخ» أي كُدّه في البحث والمراجعة. إذ يقال: غته بالأمر: أي كدّه. قاله الجوهري.

على أن الشيخ «تقي الدين» قال في «الاقتراح»: «وليعظم الشيخ، ولا يثقل، ولا يطول تطويلاً يضجر، ولا يستعمل ما قاله بعض الشعراء»، وأنشد ما عدا البيت الأول من هذه الثلاثة، وكأنه حمل قصد قائل ذلك على ما يخرج إلى الحد الذي حذر منه في المراجعة. ومراد «ابن المبارك»: ما لم ينته إلى ذلك المقدار المنهي عنه، ومساق الحكاية لسبب النظم يدل على ذلك ويوضحه.

قلت: وتختلف أحوال الشيوخ في احتمال مراجعة التلاميذ، ومبالغتهم في البحث، وإيراد ما يمنع من قبول ما يلقى إليهم حتى أن منهم من كان يعده فائدة حياته، وأنفع مقاصد تدريسه.

فحكى الشيخ «برهان الدين ابن فرحون»[2] في «الديباج المذهب»[3] عن ابن الحاجب أنه قال في «ناصر الدين ابن المنير»: «إذ كان «ناصر الدين» قد اختص به، ولازم الاشتغال عليه:

لَـقَـدْ سَـئِـمـت حَـيَـاتِـي الـيَـوْمَ لَـوْلاَ ... مـبـاحـث سـاكـنـي الإسـكـنـدريـه

كـأحـمـد سـبـط أحـمـد حـيـن يـأتـي ... بـكـل غـريـبـة كـالـعـبـقـريـه

تـذكـرنـي مـبـاحـثـه زمـانـاً ... وإخـوانـاً لـقـيـتـهـم سـرّيـه

زمـانـاً كـان الأبـيـاري فـيـه ... مـدرسـنـا وتـغـبـطـنـا الـبـريـه

مـضـوا فـكـأنـهـم إمـا مـنـام ... وإما صُبْحَةٌ أضْحَتْ عشيه 224و//

---

(1) م.س: 1/ 90.

(2) إبراهيم بن علي بن فرحون اليعمري الداني المالكي أبو الوفاء، برهان الدين. ت: 799هـ ـ 1397م، ولد بالمدينة ونشأ بها، وكان قاضيها، من تصانيفه: «شرح مختصر ابن الحاجب المسمى بتسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات». و«تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام». «والديباج المذهب» انظر: الدرر الكامنة: 1/ 48، والنيل: 30 ـ 32.

(3) انظر: 1/ 244.

قال: وقوله: «سبط أحمد» أشار به إلى جده لأمه. وهو كمال الدين أحمد بن فارس».

ولقد كان شيخنا الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فتوح ـ قدس الله روحه ـ يفسح لصاحب البحث مجالاً رحباً، ويوسع المراجع له قبولاً ورحباً، بل يطالب بذلك ويقتضيه، ويختار طريق التعليم به ويرتضيه، توقيفاً على ما خلص له تحقيقه، ووضح به في معيار الاختيار [تدقيقه][1]، وإلا فقد كان ما يلقيه غاية ما يتحصل، ويتمهد به مختار ما يحفظ ويتأصل.

وقد قال فيه الشيخ، الرئيس، القاضي، الجليل، العالم، العلم، أبو يحيى ابن عاصم: وقد أجرى ذكره في «بعض تقييداته»[2]: «إبراهيم بن أحمد بن فتوح العقيلي يكنى أبا إسحاق، العالم المتفنن، صاحبُنا محقّقُ النظار، وأستاذُ فوائدُ تدريسه لُجيْنٌ ونُضارٌ، كَلاّ بل جَوَاهِرُ ويَواقِيتُ، ومناسِكُ هدًى لَهَا مِنَ السَّعادَةِ مَوَاقِيتُ، فحسب الطالبِ الموثوق بفهمه، المعروفِ للتّحصيل مطامِحُ مَوَاقعِ سهمِه، أن يلازمَ حلقةَ تَعْلِيمِهِ، وأن يَشُدَّ يَدَ الضنَّةِ بِمَا يَلْقَى منْ مَحْصُول تَفْهِيمِه، فإكسيرُ الإفادة إِنَّمَا حَصَّلَهُ الوَاصِلُونَ مِنْ جَابِرِ[3] صنعته، وكيمياء السعادة إنّما تَلَقَّفَهَا الظَّافرون في [نضْرَةِ][4] رَوْضِه المُخْضَلِّ وَيَنْعَتِه» انتهى المقصود من كلامه، الموصوف به، إمام التحقيق، وعلم أعلامه، رحمهما الله ونوّر ضريحهما.

وما كان مع النظار إذا ازدحموا بين يديه، وافتقروا في إبراز ما احتجب إلى ما لديه، إلا كما قال بعضهم في «كمال الدين بن يونس»[5]، وقد حضر في

---

(1) في «أ» و«ب»: توقيفه.

(2) المراد كتابه: «الروض الأريض». والنص ذكره المقري في أزهار الرياض: 1/ 171 نقلاً عن الوادي آشي.

(3) إشارة إلى الكيميائي المتصوف جابر بن حيان.

(4) في «ج» و«د»: نظرة.

(5) موسى بن يونس الموصلي كمال الدين أبو عمران، ت: 639هـ ـ 1242م. فقيه، أصولي، عالم بشرائع النصارى واليهود، طبيب، مشارك في كثير من العلوم. من تصانيفه: «كشف =

بعض الأيام دروسه جماعة من المدرسين أرباب الطيالس 224ظ/ / :

إذَا اجْـتَـمَـعَ الـنُّـظَّـارَ فـي كُـلِّ مَـوْطِـن فَـغَـايَـةُ كُـلٍّ أن يَـقُـولَ وَيَـسْـمَـعُـوا
فَـلا تَـحْسِـبُـوهُـمْ مِـنْ عِـنَـادٍ تَـطَـلَّـسُـوا وَلَـكِـنْ حَـيَـاءً واعْـتِـرافاً تَـقَـنَّـعُـوا

تعريف:

ربما يبالغ بعض المحصلين في الوقار مع الشيخ، فلا يباحثه فيما يسمع منه اكتفاء ـ والله أعلم ـ بسماع بحث الغير منه، أو بما عنده مما يخلص به ما يتوقف على البحث والمراجعة، ولا بد أن يتقدم لهذا المحمل غالباً تحصيل على شرط البحث على أي وجه يكتفى به.

ومن نادر ما يحكي من ذلك ما ذكر «ابن خلكان» «عن بعض الفقهاء أنه سأل الشيخ كمال الدين ـ يعني ابن يونس ـ عن الأثير ـ يعني الشيخ أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري[1]، صاحب التصانيف المشهورة، وعن منزلته في العلوم، فقال: ما أعلم؟ فقال: وكيف هذا يا مولانا، وهو في خدمتك منذ سنين عديدة، ويشتغل عليك؟ فقال: لأني مهما قلت له تلَقّاه بالقبول، وقال: نعم مولانا، فما راجعني في بحث قط حتى أعلم حقيقة فضله.

قال «ابن خلكان»: ولا شك أنه كان يعتمد هذا القدر مع الشيخ تأدباً»[2].

قلت: وفي هذا أن الشيخ لا يعرف منزلة التلميذ إلا بالمراجعة له، أو ظهور ما يتضح به العذر في عدم المراجعة كما حكى صاعد عن ابن الأعرابي قال: «كان أبو مُحَلِّم[3] يحضر مجلسي، فيقعد في حَجْرَةٍ[4] من المسجد، ولا

= المشكلات وإيضاح المعضلات» في تفسير القرآن: «شرح كتاب التنبيه» في الفقه، و«عيون المنطق»... و«الأسرار السلطانية»... انظر الوفيات: 5/ 311.

(1) ت: 663هـ ـ 1264م، حكيم منطقي، فلكي، من تآليفه: «هداية الحكمة» و«تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار»، و«درايات الأفلاك»، انظر: الوفيات: 5/ 313. ودائرة المعارف الإسلامية: 1/ 306.

(2) انظر الوفيات: 5/ 313.

(3) محمد بن هشام التميمي ثم السعدي أبو محلم الشيباني، ت: نحو: 245هـ ـ 859م، أحفظ أهل زمانه للشعر، ووقائع العرب... له من الكتُب: «خلق الإنسان»، و«كتاب الأنوار»، و«الأنواء والخلق»، انظر الفهرست: 69. والبغية: 1/ 257 ـ 258.

(4) الحَجْرة: الناحية.

يتكلم، فقلت له يوماً: ما أراك تحظى من مجلسنا هذا بشيء... فأعاد عليه أوائل المجالس إلى ذلك اليوم. فقلت: رُوِي أنه ـ عليه السلام ـ قال: «يولد في كل أربعين سنة من يحفظ كلَّ شيْء يسمعه، وأراك ذلك». قال: أنا ذاك[1]، وقد قلت:

إذَا مَا غَدَتْ طِلاَبَةُ العلم ما لَها 225و// مِنَ العِلْمِ إلاّ مَا يُدَوَّنُ في الكُتُب
[غدوْتُ بتَشْمِيرٍ وَجِدٍّ عَلَيْهِمُ وَمِخْبُرَّتِي سَمْعِي، ودَفْتَرُهُمْ قَلْبِي][2]

قال: قال السيرافي: «أبو محلم» من فصحاء العرب. وقال: «مَخْبُرَّتِي»: بفتح الميم، وضم الباء، وشد الراء.

وحكى يعقوب: «مَخْبَرة» و«مَخْبُرَةٌ». وحكى بعض الكوفيين: «مِحبرة» بكسر الميم. و«حابورة» وليستا بِثَبْتٍ»[3] اهـ.

قلت: وإذا كان الشيخ لا يعلم منزلة من يأخذ عنه إلا بالمراجعة له، فأولى ألا يعرف منزلة منْ لا يقرأ عليه إلا بشهادة غيره، و«ليس الخبر كالعيان».

«وقد حدثني شيخنا الإمام «أبو إسحاق ابنُ فتوح» ـ رحمه الله ـ عن بعض شيوخه: الشيخ العلامة الصالح [السني][4] [أبي][5] يحيى ابن عاصم ـ رحمه الله ـ وهو صاحب الإمام أبي إسحاق الشاطبي، ووارث طريقته، وابن عم القاضي الرئيس أبي بكر[6]، والد الرئيس المتقدم الذكر، أنه كان إذا سئل عن طالب لم يقرأ عليه، لا يشهد فيه بشيء، وإن كان ممّن ظهر بالاشتغال على غيره، اطراحاً للاعتبار ما لم يعلمه عياناً».

---

(1) انظر البغية: 1/ 258.
(2) هذا البيت ساقط من «أ».
(3) الفصوص: ج5/ 271. فص: 756.
(4) في «د»: السيد.
(5) في «أ»: أتى.
(6) محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي أبو بكر ت: 829هـ ـ 1426م. فقيه أصولي، مشارك في علوم كثيرة، من تصانيفه: «نظم أراجيز تحفة الأحكام» و«أرجوزة تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام»، و«إيضاح المعاني في القراءات الثماني»... وغيرها. انظر النيل: 289 ـ 290.

الثاني: أن المخالفة للمعلم لا تضر برعاية الأدب معه إذا كانت على الوجه الذي أشار إليه، وأن ذلك شأن العلماء مع شيوخهم قديماً وحديثاً.

ومن ذلك في هذه الصناعة ما لا يحصى كثرة، تارة مع الشيخ المأخوذ عنه، وأخرى مع من تقدم من أئمة الصناعة.

فقد قال يونس[1] ـ حكاه الزبيدي ـ: «لو كان أحد ينبغي له أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو[2] أن يؤخذ كله، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك»[3].

وحكى ابن جني عن المازني أنه قال: «وإذا قال العالم قولاً متقدماً، فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه[4]، إن وجَدَ إلى ذلك سبيلاً:

وقد قال الطائي الكبير: 225ظ//

«يقول من تطرُق[5] أسماعه كم ترك الأوّلُ للآخِر»[6]

وقال قبل هذا: وقد قال الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: «ما ترك الأول للآخر شيئاً»[7].

قلت: قال الشيخ أبو عمر ـ وقد نقل قولاً لعلي ـ رضي الله عنه ـ:

---

(1) يونس بن حبيب.

(2) المراد: أبو عمرو بن العلاء.

(3) طبقات الزبيدي: 35.

(4) أي لنقيضه، وهو موضع الاستشهاد من كلام المازني.

(5) في الديوان: 2/ 16: تَقْرَعُ.

(6) انظر ديوان أبي تمام: ج2/ 161 من قصيدة له في مدح أبي سعيد التي مطلعها:

«قُلْ للأمير الأريحي الذي كفّاه لِلْبَادِي وللحاضر

إلى أن يقول:

لا زلتَ من شكريَ في حُلَّة لابسُها ذو سَلَبٍ فاخِرِ

يقول من تطرق... البيت»

(7) انظر الخصائص لابن جني: 1/ 190 ـ 191، في باب: «القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة».

«قيمة كل امرىء ما يحسن». ويقال: إنه لم يسبقه إليه أحد. وقالوا: ليس كلمةٌ أَحَضَّ على طلب العلم منها».

قال: قالوا: ولا كلمة أضر بالعلم، وبالعلماء، أو المتعلمين، من قول القائل: «ما ترك الأول للآخر شيئاً»[1] اهـ.

وتجويزُه لمخالفة إجماع أهل هذه الصناعة قاضٍ على مخالفة المعلم بالتسويغ كذلك أَحْرَوِياً[2]. وفي هذا المقام قال: «فَكُلُّ مَنْ فُرِقَ لَهُ عَنْ عِلَّةٍ صحيحة؛ وطريق نَهْجَةٍ[3]، كان خليلَ نفسِهِ، وأبا عَمْرو[4] فكرِه».

ثم استدرك شرط هذه المخالفة التي قال بجوازها فقال: «إلا أننا ـ مع هذا الذي رأيناه له، وسَوَّغْنَاهُ[5] مرتكبَه ـ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدَّمَ نظرُها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أنَّ الله تعالى قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب[6] له والتعظيم، وجَعَلَه ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً لكتابه المنزل، وكلام رسوله المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر أو نهي عنه الثقلان به منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ويُثابِته عرفاناً، ولا يُخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى أول نزوةٍ من نَزَواتِ فكره، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفحه أحناء[7] الحال، أمضى الرأي فيما يُريه الله تعالى منه، غير مُعَازٍّ به[8]، ولا غاضّ من السلف ـ رحمهم الله ـ

(1) جامع العلم: 1/ 99.

(2) أي من باب أحرى وأولى.

(3) الطريق يذكر ويؤنث فتقول: طريق نهج.

(4) يريد أنه إمام نفسه كما أن الخليل إمام الناس، وأبا عمرو بن العلاء كذلك.

(5) في الخصائص: 1/ 190: (سوغنا).

(6) رجّبه: هابه وعظمه.

(7) في الأصول: أنحاء، والتصويب من الخصائص: 1/ 190: والأحناء: م حَنْو: وهو كل ما فيه اعوجاج من البدن، أو العود.

(8) المعازّة: المغالبة. من عازّه معَازّة: غلبه في الخطاب. أي غير مفاخر ولا مغالب.

في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه، وشُيِّعَ خاطره، وكان بالصواب 226و// مَئِنَّةً[1]، ومن التوفيق مِظَنَّةً»[2].

هذا ما قال، والمقصود منه: تقريره لأدب المخالفة على الجملة، ومنها للمعلم على ذلك الشرط.

وأما إذا خرق بها إجماع أهل الصناعة، فقد أنكر ذلك عليه، حتى قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «إن كان «ابن جني» ادعى ذلك في خصوص مسألته ـ يعني مسألة: «هذا جحر ضب خرب» التي فرضها ـ مما جاز فيها القول بخلاف ما أجمعوا عليه ولا يعد خرقاً للإجماع، وإن أراد أن مخالفتهم جائزة على الإطلاق فباطل باتفاق أهل العلم.

قال: وقد كان بعض شيوخنا يقول: إن «ابن جني» لما عزم على مخالفة الإجماع في مسألته لم يوفق للصواب فيها، بل ذهب إلى ما لا يقبله عاقل» اهـ.

ومع هذا النكير عليه من أجل تجويزه لمخالفة إجماع النحاة، فيظهر من الأستاذ «أبي إسحاق» أن رأيه لم يستقر على إجماع الصنائع والعلوم حجة، وذلك لأنه بعد أن وضع في «مسائل الموافقات»: أن إجماعهم إجماع صحيح، أسقط ذلك، وكتب بإزائه: سقطت هذه، بل فيها نظر حسبما رأيته منقولاً لشيخنا العلامة «أبي إسحاق ابن فتوح» ـ رحمه الله ـ ومن خطه كتبت، فالله أعلم بما تلخص عند الأستاذ «أبي إسحاق» في هذا الأصل.

الثالث: أن الشيخ إذا وقف على مخالفة التلميذ له لا ينبغي له أن يتبرم من ذلك، ويظهر الكراهية له إذا كانت على الوجه الذي أشار إليه، وهذا أيضاً ظاهر، فإن الدليل هو المتبع، فلا على الشيخ من مصير التلميذ إلى خلاف رأيه، وربما يكون هو قد اتفق له ذلك مع شيخه، والحكم في الجميع واحد، لكن رب خلافٍ يعتقِد الشيخُ أنه لا وجهَ له، فيُظهِر التبرمَ منه 226ظ// ويَسُوءه

---

(1) المئنة: العلامة.

(2) الخصائص: 1/190.

المجاهرة به، وله في ذلك عذر كما «اتفق للشيخ الإمام «أبي عبد اللّه ابن عرفة» في مخالفة تلميذه الشيخ العلامة «أبي عبد اللّه الأبي» ـ رحمهما الله ـ في مسألة القائل لخصمه في أثناء تنازعهما: «أنا عدوك، وعدو نبيك». فإنها لما نزلت بتونس قال «الأبي»: فعُمِل فيها مجلسٌ عن إذنِ خليفة الوقت الإمام الأكمل أبي العباس ابن الأمراء الراشدين فأفتى الشيخ أبو عبد اللّه الغرياني[1]: أنه مُرْتَدّ يُسْتَتَابُ، وأخذ كفره من الآية، يعني قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾[2] الآية.

قال: وهو أخذٌ حسن. وقال غيرُه من أهل المجلس: إنّما كفره كفر تَنْصيص، فلا يُسْتَتَابُ واستَدَلُّوا بجزئيات، ولم يرَ شيخُ الوقت، وظاهرُ العصرِ، «أبو عبد اللّه ابن عرفة» حضور هذا المجلس لكن رُفع إليه، فرجَّحَ كونَه متنقصاً، وبَلَغَه عني أنّي رَجّحْتُ كونَهُ مُرْتَدّاً، فدخلت عليه أسأله قراءة الأوراق التي بقيت من «المحصّل»[3] فقال المُعَلِّم: إذا لم يُجْدِ نفعاً فما لأحدٍ بقراءته من حاجة، وكنت أحسِب أن عندي من يُحْيِي دينَ الله بعدي! قلت وما ذاك؟ قال: سمعت عنك أنّكَ صوّبْتَ قولَ الغَريَاني، فقلت: لم أنْتَصِبْ للتّرْجِيح، ولكن يظهرُ لي أنّ الرَّجُلَ متنَقِصٌ ولا وجْهَ للجزئيات التي احتج بها، فدخل، فأخرج «الشفاء»، وناوله من قرأ تلك الجزئيات، ثم ذكرها، وذكر ما أجاب به، إلى أن قال له: وصاحب النازلة، أنتم وافقتم على أنه ليس بزنديق، ولم يتضح لي كونه متنقصاً، فالتحقيق أنّه مُرْتَدٌّ. قال: فوافق على صحة الجواب عن الجزئيات بما ذكر وقال: إن ظهر لك ما قال غيرك فارجع 227و// إليه، وإن لم يظهر لك فلا

---

(1) أبو عبد اللّه الغرياني التونسي، المحصل المدرس، الفقيه المبرز الأعدل، من معاصري ابن عرفة، تنازع معه في نازلة القبطان المكاس القائل له: أنا عدوك وعدو نبيك، انظر الشجرة: 226.

(2) سورة البقرة، الآية: 98.

(3) لعله محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء المتكلمين لفخر الدين الرازي، وهو في علم الكلام يشتمل على أحكام الأصول، والقواعد دون التفاريع والزوائد، وقد قدم له، وعلق عليه الدكتور سميح دغَيم. ط: دار الفكر اللبناني ـ بيروت: 1992.

يحل لك أن ترجع. فقلت: لم يظهر لي إلا ما قلتُ لكم. قال: وكان القاضي قد حكم بقَتْلِ القائل، فأعذَر إليه، فَعَجَزَ فَقُتِلَ» اهـ.

وقد ذكر هذه النازلة الشيخ أبو القاسم البرزلي، وحكى فيها عن ابن عرفة أنه قال: «إن وفق الله القاضي. فإنه يضرب عنقه».

«ونقل عن بعض أصحابه الموثوق بنقله: أن «الغرياني» قيد في المسألة، وذكر أن سبب هذا الخلاف أن العداوة كُفْرٌ لقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ. . .﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ فأقام الظاهر مقام المضمر، والكفر عام وخاص. فمن أوجب قتله؟ قال: هو كفر خاص، فيكون كفر زندقة، والعام: كفر رِدّة، وهو وجه من قال: إنه يقبل التوبة. قال: والظاهر إن كان قبل ذلك مظهراً لمثل هذا، مشتهراً في عدم حفظ لسانه فهو ردّة على الأظهر من المذهب، وإن لم يظهر منه هذا إلا في هذه المرة فهي علامة على خبث سريرته فيكون زندقة» اهـ.

قلت: والصواب وإن ظهر في خلاف قول «ابن عرفة» في النازلة على الجملة، ولكن اعتقاده ضعف مخالفيه، يقيم له العذر في تبرمه من خلاف تلميذه له، وأولى حيث يتفق أن يكون الخلاف على غير الوجه الذي تقدم في كلام «ابن زاغو»، وهو القصد من نقل هذه الحكاية هنا.

الفائدة الثالثة:

إذا كانت المراجعة لا بد منها في تحقيق ما يلقيه المعلم، [فمن][1] لازم الإكثار منها بحسب الغالب: ارتفاعُ الصوت، وحينئذ فهل يجوز ذلك، وخصوصاً إذا كان التعليم في المسجد أو لا؟

فالمنقول عن مالك ـ رضي الله عنه ـ «كراهة ذلك وإنكاره».

قال الشيخ في «مختصر المدونة»: «قال مالك: ونهى عن الصياح في

---

(1) في «أ»: ممن.

العلم، وكثرة [اللغط][1] [قال: وقال مالك: كان سليمان بن يسار[2] أعلم أهل البلدة بعد 227ظ// ابن المسيب، وكان إذا كثر [اللغط][3] والكلام والمراء في المسجد أخذ نعليه وقام».

ونقل الشيخ أبو عمر في «بيان العلم»[4] عن عبد الله بن عبد الحكم[5] عن أشهب قال: «سئل مالك عن رفع الصوت في المسجد في العلم وغيره؟ فقال: لا خير في ذلك في العلم، ولا في غيره، ولقد أدركنا الناس قديماً يعيبون ذلك على من يكون في مجلسه، ومن كان يكون ذلك في مجلسه كان يعتذر منه، وأنا أكره ذلك، ولا أرى فيه خيراً» اهـ.

وقد سئل أيضاً عن ذلك فقال: «علم ورفع صوت»[6]؟!.

قال ابن الحاج «صاحب المدخل»[7]: «فأنكر أن يكونَ ثَمَّ علم فيه رَفْعُ صَوْتٍ. قال: وقد كانوا يقعدون في مجالس علمهم كأخي السّرار، فإذا كان مجلس علم ـ على سبيل الاتباع ـ فليس فيه رفعُ صوت، قال: فإن وجد رفع صوت منع منه، وأخرج من فعل ذلك لما ورد: «مسجدنا هذا لا تُرفعُ فيه الأصوات» وهو عام والضرر به واقع فيمنع» اهـ.

وقال في موضع آخر: «ويحذر أن يرفع صوتَه، وأن ينْزَعجَ فيؤذِيَ بيت رَبّه إن كان فيه، وبِرفْعِ صوته يخرجُ عن أدَبِ العِلم، وعن حدِّ السَّمْتِ والوقارِ، ويُوقعُ مَنْ جالسَه في ذلك لاقتدائهم به.

---

(1) في «ج» و«د»: الغلط.
(2) أبو أيوب ت: 107هـ ـ 725م مولى ميمونة أم المؤمنين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، قال عنه ابن سعد: ثقة. عالم، فقيه، كثير الحديث. طبقات ابن سعد: 2/ 384.
(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«د».
(4) انظر جامع العلم: 1/ 139.
(5) أبو محمد ت: 214هـ ـ 829م. فقيه، من أصحاب مالك، انتهت إليه الرياسة بمصر بعد أشهب. له مصنفات في الفقه وغيره، منها: سيرة عمر بن عبد العزيز، والقضاء في البنيان، والمناسك، وغيرها انظر الوفيات: 3/ 34 ـ 35.
(6) المدخل: 1/ 137.
(7) م.س: 1/ 107.

قال: وكذلك أيضاً يحذرُ أن يرفعَ أحدٌ صوتَه من جلسائه، فإنْ رفع أحد صوته نهاه برفق وأخبرَه بما في ذلك من المكروه، لأن رفع الصوت إذ ذاك فيه محذورات:

منها: رفع الصوت في العلم، وقد تقدم إنكار مالك لذلك.

ومنها: رفع الصوت في المسجد إن كان فيه، وقد وقع النهي عنه.

ومنها: قلة الأدب مع العالم الذي حكى مذهبه أو كلامه إذ ذاك.

قال: وإن كانوا في حديث النبي ﷺ يتذاكرونه، أو أوردوه إذ ذاك شاهداً لمسألتهم 228و// فهو أعظم في النهي، وأبلغ في الزجر لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[1]. فيقعون بسبب ذلك في حبط العمل والعياذ بالله إذ لا فرق بين رفع الصوت عليه في حياته عليه السلام، وبين رفعه على حديثه.

كذا قال إمام المحدثين مالك بن أنس ـ رضي الله عنه ـ»[2] انتهى وفيه كفاية في توجيه ما ذهب إليه مالك ـ رحمه الله ـ.

وأما غيره: فقال الشيخ أبو عمر: «أجاز ذلك قوم، منهم: «أبو حنيفة» ثم أسند عن سفيان بن عيينة قال: مررت بأبي حنيفة، وهو مع أصحابه في المسجد، وقد ارتفعت أصواتهم، فقلت: يا أبا حنيفة هذا في المسجد؟! والصوت لا ينبغي أن يرفع فيه. فقال: دعهم فإنهم لا يفقهون إلا بهذا.

قال: واحتج بعض من أجاز رفع الصوت في المناظرة بالعلم، وقال: لا بأس بذلك لحديث عبد الله بن عمر قال: «تخلف عنا رسول الله ﷺ في سفرة سافرناها فأدركنا وقد أرهقتنا الصلاة، ونحن نتوضأ، ونمسح على أرجلنا،

---

(1) سورة الحجرات، الآية: 2.

(2) المدخل: 1/ 117.

فنادى بأعلى صوته: ويل للأعقاب من النار، مرتين وثلاثاً. ذكره البُخاري وغيره»[1].

قلت: ترجم البخاري في كتاب «العلم» من «صحيحه»: «باب من رفع صوته بالعلم» وأدخل هذا الحديث.

قال ابن بطال: «والحديث حجة في جواز رفع الصوت في المناظرة بالعلم، ثم ذكر عن «ابن عيينة» ما وقع له مع أبي حنيفة، وقد ظهر من «البخاري» أنه قائل بالجواز، وتحصل من هذا النقل أن مالكاً يكره ذلك في المسجد وغيره، وأن أبا حنيفة يجيزه مطلقاً 228ظ.

تتمة:

بذكر فصل ذكره «ابن حزم» في حضور مجالس العلم، يكمل الغرض من هذا الأدب. قال: «إذا حضرت مجلس علم، فلا يكن حضورك إلا حضور مستزيد علماً وأجراً لا حضور مستغنٍ بما عندك، طالب عثرة تشنعها، أو غريبة تُشيعها، فهذه أفعال الأرذال الذين لا يفلحون في العلم أبداً، فإذا حضرتها على هذه النية، فقد حصلت خيراً على كل حال. فإن لم تحضرها كما ذكرنا، فالتزم أحد ثلاثة أوجه لا رابع لها:

أ ـ إما أن تسكت سكوت الجهال، فتحصل على أجر النية في المشاهدة، وعلى الثناء عليك بقلة الفضول، وعلى كرم المجالسة، ومودة من تجالس.

ب ـ فإن لم تفعل، فسل سؤال المتعلم فتحصل على الأربع محاسن، وعلى خامسة، وهي استزادة العلم، وصفة سؤال المتعلم. وهو أن تسأل عما لا تدري، لا عما تدري، فإن السؤال عما تدريه سخف، وقلة عقل، وشغل لكلامك، وقطع لزمانك بما لا فائدة فيه لك، ولا لغيرك، وربما أدى إلي

---

(1) جامع العلم: 1/ 139.

اكتساب العداوات، وهو يعد[1] عين الفضول. فيجب عليك ألا تكون فضولياً، فإنها صفة سوء، فإن أجابك الذي سألت بما فيه كفاية لك، فاقطع الكلام، وإن لم يجبك بما فيه كفاية، وأجابك بما لم تفهم، فقل له: لم أفهم، واستزده، فإن لم يزدك بياناً، وسكت، أو أعاد عليك الكلام الأول، ولا مزيد فأمسك عنه، وإلا حصلت على الشر والعداوة، ولم تحصل على ما تريده من الزيادة.

جـ ـ والوجه الثالث: أن تراجع مراجعة العالم، وصفة ذلك أن تعارض جوابه بما ينقضه نقضاً بيناً، فإن لم يكن ذلك عندك، ولم يكن عندك إلا تكرار قولك، والمعارضة بما لا يراه خصمك، فأمسك، فإنك لا تحصل بتكرار ذلك على أجر زائد 229و// ولا على تعليم، ولا على تعلم، بل على الغيظ لك، ولخصمك، والعداوة التي ربما أدت إلى المضرات، وإياك وسؤال المعنت، ومراجعة المكابر، الذي يطلب الغلبة بغير علم، فهما خلقا سوء، دليلان على قلة الدين، وكثرة الفضول، وضعف العقل، وقوة السخف، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[2].

الأدب السابع:

«تلطفه له في المخاطبة بالسؤدد، والتفدية، وتقبيل اليد». كذا قال أبو نعيم. وزاد: «وغير ذلك مما يجتلب به مودتّه، واستشهد على المخاطبة بالسيادة بما رواه سهل بن حُنَيْف[3] قال: مررنا بسيل، فدخلنا نغتسل، فخرجت منه وأنا محموم، فنمي ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال: «**مروا أبا ثابت فليتعوّذ**»؛ فقلت: يا سيدي، أوَ صَالِحَة الرّقى؟ فقال: «**لا رقى إلا من ثلاثة: من النظرة، والحمَة، واللذغة**».

---

(1) في الأصول: بعد من الفضول، والتصويب من رسائل ابن حزم.

(2) رسائل ابن حزم: 1/ 411 ـ 412.

(3) ابن وهب الأنصاري الأوسي. ت: 38هـ ـ 658م، صحابي شهد بدراً وثبت يوم أحد وشهد المشاهد كلها. آخى النبي ﷺ بينه وبين علي ـ رضي الله عنه. استخلفه علي ـ رضي الله عنه ـ على البصرة بعد وقعة الجمل، له أربعون حديثاً في كتب الحديث: انظر: الإصابة: ت3520.

وعلى المخاطب «بالتفدية» بما رواه عن عقبة بن عامر[1] قال: «أتيت رسول الله ﷺ فأخذت بيده، فقلت: ما فواضل الأعمال ـ جعلني الله فداك ـ؟».

وعلى تقبيل اليد، بما رواه عن عبد الله بن عمر قال: «كنت في سرية فأتينا رسول الله ﷺ فقبلنا يده».

قلت: أما التسويد فقال النووي: «جاءت أحاديث كثيرة بإطلاق لفظ «سيد» على أهل الفضل كقوله ﷺ في الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ: «ابني هذا سيد. . .» الحديث. وقوله للأنصار لما أقبل سعد بن معاذ ـ رضي الله عنه ـ: «قوموا إلى سيدكم».

قال: وأما ما ورد في النهي، فقوله ﷺ: «**لا تقولوا للمنافق [سيدي]**[2] **فإنه إن يك سيداً، فقد أسخطتم ربكم ـ عز وجل ـ**».

قال: والجمع بين هذه الأحاديث، لأنه لا بأس بإطلاق 229ظ// فلان «سيد» و«يا سيدي»، وشبه ذلك، إذا كان المسود فاضلاً خيراً إما بعلم، وإما بصلاح، وإما بغير ذلك، وإن كان فاسقاً أو متهماً في دينه، أو نحو ذلك، كره أن يقال له: «سيد».

قال: وقد روينا عن الإمام «أبي سليمان الخطابي» في «معالم السنن» في الجمع بينهما نحو ذلك».

وأما «التفدية»، فقال النووي أيضاً: «ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه أو صلاحه أو نحو ذلك ـ جعلني الله فداك ـ أو ـ فداك أبي ـ أو ـ أمي ـ، وما أشبهه.

---

(1) الجهني. ت: 58هـ ـ 678م صحابي، كان رديف النبي ﷺ شهد صفين مع معاوية، وولي مصر بعد فتحها، كان شجاعاً من الرماة، كما كان فقيهاً، وشاعراً، وقارئاً: إذ هو أحد من جمع القرآن بخطه على غير تأليف مصحف عثمان، له خمسة وخمسون حديثاً، انظر الإصابة: ت5594، وحلية الأولياء: 2/ 8 ـ 9.

(2) في مخ «أ»: سيد.

قال: ودلائل هذا من الحديث الصحيح كثيرة مشهورة».

قلت: ترجم البخاري على الجواز بقوله: باب قول الرجل: «جعلني الله فداك» وأدخل من الحديث ما صرح به من ذلك في مخاطبة النبي ﷺ.

قال ابن بطال في هذا الباب: «رد قول من لم يجز تفدية الرجل للرجل بنفسه أو بأبويه»، وله في «كتاب الجهاد» عن الطبري تقرير الجواب عن شبهة المانع فراجعه هناك.

وأما تقبيل اليد فقال «النووي» أيضاً: «إذا أراد تقبيل يد غيره، إن كان ذلك لزهده، وصلاحه، وعمله، أو شرفه، وصيانته، أو نحو ذلك من الأمور الدينية لم يكره بل يستحب، وإن كان لغناه، ودنياه، وثروته، وشوكته، ووجاهته عند أهل الدنيا، ونحو ذلك، فهو مكروه شديد الكراهة. وقال المتولي من أصحابنا: لا يجوز، فأشار إلى أنه حرام».

قلت: وبهذه التفرقة قال «الأبهري» ـ رحمه الله ـ في «شرحه لمختصر ابن عبد الحكم»[1]: وأما مذهب مالك ـ رضي الله عنه ـ فمذهبه ما قد علم في كراهية ذلك مطلقاً، ولذلك لم يقيد الشيوخ تقرير مذهبه في المسألة فقال «الشيخ» في «الرسالة»: وكره «مالك» تقبيل اليد وأنكر ما روي فيه».

وفي «التلقين»: «والمعانقة مكروهة. وتقبيل اليد مشدد 230و// في منعه لأن فيه معنى التجبر»[2].

وفي المعونة: «وتكره المعانقة، وأشد من ذلك تقبيل اليد (وإنما كره تقبيل اليد)[3]، لأنه من التكبر، والتجبر، الذي يستعمله الأعاجم، ولم ينقل عن أحد من السلف»[4] اهـ.

---

(1) لابن عبد الحكم: المختصر الكبير، نحا به اختصار كتب أشهب، والمختصر الأوسط، والمختصر الصغير، وتوجد بخزانة القرويين قطعة من المختصر الكبير اشتملت على ثلاثين ورقة في الرق بخط أندلسي بالسواك تحت رقم: 810.

(2) عن مخ التلقين: 61ظ، مخطوط بخزانة القرويين تحت رقم: 405.

(3) زيادة من مخ المعونة: ص: 315.

(4) انظر: م.س: 315.

وهذا لما ورد عنه من الإنكار المتكرر في مواضع. فقال «الشيخ» في «المختصر»: «وسئل مالك عن الرجل يقبل يد الولي أو رأسه، أو المولى يفعل ذلك بسيده.

قال: ليس ذلك من عمل الناس، وهو من عمل الأعاجم. قيل: فيقبل رأس أبيه. قال: أرجو أن يكون خفيفاً.

وسئل في رواية أخرى: هل يقبل يد أبيه أو عمه؟ قال: لا أرى أن يفعل، وإن من العبرة أن من مضى لم يكن يفعل ذلك».

قيل: «كان ابن عمر إذا قدم من سفر قبل ابنه سالماً[1]، وقال: شيخ يقبل شيخاً، فأنكر الحديث وقال: لا تحدثوا بمثل هذه الأحاديث لئلا تهلكوا فيها»[2].

وفي «جامع العتبية»[3] من سماع ابن القاسم: «سئل مالك عن الرجل يقدم من السفر فيتناول غلامه أو مولاه يده فيقبلها؟

قال: ترك ذلك أحب إلي، وذكر له حديث سالم: «شيخ يقبل شيخاً»، فأنكره إنكاراً شديداً قال: فإياكم مثل هذه الأحاديث أن تهلكوا فيها».

قال «ابن رشد» ما ملخصه: «إنما كره أن يقبل العبد أو المولى يد مولاه، وإن كان عليه له حق. . .، لأنه قد يكون أكرم منه عند الله تعالى، إذا كان أتقى منه، مع أن أخوة الإسلام جامعة بينهما، ولو استحسن ذلك شرعاً لكان سيد الخلق أجمعين، وهو النبي ﷺ أولى به عند السلام عليه، وتحية الإسلام إنما هي بالسلام، إذ ذاك فيستوي فيها الفاضل والمفضول، وإنما يفعله المولى، والعبد بسيده. وإن لم يكن مسلماً لحديث صفوان بن عسال المرادي في تقبيل

---

(1) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ت: 106هـ ـ 725م، أحد فقهاء المدينة السبعة، من سادات التابعين، وفقهائهم، وعلمائهم، انظر التهذيب: 3/ 436.

(2) البيان والتحصيل: ج17/ 87.

(3) م.س: ج17/ 85 ـ 88.

اليهوديّين يدي رسول الله ﷺ ورجليه لما سألاه[1] عن تسع آيات فأخبرهما 230ظ// [2].

قال الترمذي فيه: حديث حسن صحيح.

وإنكار «مالك» حديث «سالم»، ونهيه عن التحدث بمثله، لأن إطلاق القبلة لا يحمل إلا على أنها في الفم ـ بحسب الظاهر ـ وحينئذ فيظن الجاهل منه الجواز، فيقبل فم ابنه الكبير أو صديقه، كنهيه عن التحدث «بأحاديث الصفات» مخافة أن يحملها الجاهل على ظاهرها.

وأما كونه حجة على جواز تقبيل الابن الأكبر على وجه المحبة والحنان، فذلك مما لا ينكر لحديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن النبي ﷺ قدم عليه زيد بن حارثة[3] فقام إليه، وقبله واعتنقه.

قال الترمذي: حديث حسن غريب لا نعرفه عن الزهري من غير طريق (ابن إسحاق)[4] ولحديث أنه ﷺ اعتنق جعفر بن أبي طالب[5]، وقبل بين عينيه حين قدم من أرض «الحبشة»، ولذلك يجب تأويل تقبيله لزيد، وتقبيل «ابن عمر سالماً» أن ذلك في غير الفم، كبين العينين، أو الرأس، أو الخدين، على أن مالكاً يكره معانقة الرجل الرجل، وتقبيله بين العينين، ويرى ما ورد في ذلك عن النبي ﷺ مخصوصاً به، على ما يدل عليه قضيته مع سفيان بن عيينة»[6] اهـ.

---

(1) في «ج» و«د»: سأله.

(2) انظر رياض الصالحين: 474.

(3) الكلبي ت: 8هـ ـ 629م، صحابي، وهبته خديجة بنت خويلد إلى النبي ﷺ حين تزوجها فتبناه النبي قبل الإسلام، ثم أعتقه بعد ذلك وزوجه بنت عمته، وكان النبي لا يبعثه في سرية إلا أمره عليها. . . انظر: الإصابة: ت2884. والصفوة: 1/ 378.

(4) ساقط في جامع البيان والتحصيل: 17/ 85 ـ 88.

(5) ت: 8هـ ـ 629م الهاشمي، الصحابي أخو علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حضر وقعة «مؤتة»، وكان حامل اللواء بها، فقطعت يمناه ويسراه فاحتضن الراية إلى صدره حتى وقع شهيداً، فقيل: إن الله عوضه عن يديه جناحين في الجنة، انظر الإصابة: ت1162، والصفوة: 1/ 511.

(6) انظر جامع البيان والتحصيل: 17/ 85 ـ 88. وشرح النووي على صحيح مسلم: 9/ 95.

تنبيه:

اختار بعض الشيوخ جواز تقبيل اليد على الجملة اعتماداً على ما ورد فيه من الأحاديث حتى لقد صنف فيه «الحافظ أبو بكر الأصبهاني»[1] كتاب «الرخصة في تقبيل اليد».

قال الشيخ أبو القاسم البرزلي: «ورويناه عن شيخنا أبي الحسن [البطرني][2] [3] قال: وقد فعلت ذلك معه، فكان ينزع يده. فقلت له: لا نروي هذا الكتاب حين لم تعمل به، فقال: كرهه مالك. فقلت له: مالك أنكر ما رُوِيَ فيه، ومن حفِظ حُجّةٌ على من لم يحفظ، فتركني بعد ذلك.

قال: وكذا شيخنا الإمام، وغيره من أشياخي لا ينكرون 231و علي ذلك، وقصدي بذلك التبرك به، والتعظيم لأشياخي. ولما تقرر عندي من الأحاديث، وعدم إنكار ذلك عن معظم من يُقتدى به، وفعلت ذلك مع بعض الكبراء، فقال: هو من باب المدْحَةِ في الوجه، فإن لم يَخَفْ على المفعول به ذلك من تعاظم نفسه، فلا بأس وإلا كره لما يدخُل فيه من المفسدة» اهـ.

الأدب الثامن:

اعترافه بفضله وعظيم ما له من المنة عليه لما خرجه «الحافظ أبو نعيم» عن «أبي بن كعب ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال له: «يا أبا المنذر، إني أمرت [بعرض][4] القرآن عليك»، فقال: يا رسول الله، بالله آمنت، وعلى يديك أسلمت، ومنك تعلمت» هذا من حيث الجملة.

---

(1) محمد بن إبراهيم الأصفهاني أبو بكر ت: 466هـ ـ 1074م. محدث، من آثاره: أربعون حديثاً. انظر الكشف: 1/ 52.

(2) في «د»: الطبرني.

(3) محمد بن أحمد البطرني الأنصاري التونسي أبو الحسن وفي الشجرة أبو عبد الله ت: 793هـ ـ 1390م، الفقيه، الراوية، المحدث، المسن، المقرىء، الصالح، الزاهد، انظر النيل: 273 والشجرة: 226.

(4) في «ج»: بعض. وفي «د»: أن أعرض بعض القرآن.

وأما من حيث التفصيل، فمن لازم العمل على شاكلة الاعتراف بفضل المعلم عليه: ألا يلتفت إلى ما يهجس في خاطره أنه غير محتاج إليه، وهو بعد لم يصل إلى تلك الغاية، لأنه مهما أصغى إلى ذلك قصر في الاعتراف بفضله عليه من حيث الاحتياج إليه في الحال، وحينئذ فإما أن يحمله على ترك الاشتغال عليه، فينقطع عن الغاية التي اعتقد الوصول إليها، أو يبقى على اشتغاله، وهو غير مرَاعٍ لهذا الأدب، وربما عُوجِل بنقيض ما سوّلت له نفسه حتى يظهر لك كذبُ دعواها، والسعيد من اتفق له ذلك فأيقظه. كما يحكى عن «الفراء» فيما ذكره «الزبيدي» أنه قال: «مدحني رجل من النحويين، فقال: ما اختلافك إلى الكسائي، وأنت مثله في العلم، قال: فأعجبتني نفسي، فناظرته وسألته، فكأني كنت طائراً يغرف من بحر»[1].

قلت: ومن العمل على مقتضى هذا الأدب ألا يظهر للشيخ عند الكلام بين يديه أنه مستقل بما يلقيه في المراجعة له، كأنه يغرف عليه بما يحاضر به، وهو لم يستفده إلا منه، وهذا من سوء الأدب 231ظ// الموجب لمقت الشيخ، وكفه عن الإفادة بما بقي عنده. كنت يوماً مع شيخنا العلامة أبي إسحاق ابن فتوح - رحمه الله - بمحل إقرائه من المدرسة اليوسفية بحضرة «غرناطة» - حرسها الله - وهو يلقي إلي كلاماً في مسألة، وإذا ببعض من تقدم له اشتغال عليه قد أقبل يريد الجلوس إليه، فلما علم الشيخ ذلك قطع كلامه، وأخذ في معنى آخر، فطالبته بالعودة إلى ما كان بسبيله، فأشار إلي بما فهمت منه أنه يأمرني بالسكوت. فامتثلت ذلك. وأقبلت على سماع ما انتقل إليه، فلما قام ذلك الإنسان قلت له: يا سيدي، رأيتكم أشرتم علي بالسكوت عن الكلام الأول. فقال لي: ذلك الإنسان في عادته معي، أنه يذاكرني بما سمع مني، كأنه من عنده، فكرهت أن أصل الكلام فيما كنت أقرره، لئلا يعمل معي ما أعلم من عادته، أو معنى ما قال. وهو على ما سبق في خصوص هذا الأدب جحد لفضل المعلم، وتقدم بين يديه على فرض اعترافه بالاستفادة منه لما يلقيه بحضرته إذا

(1) طبقات الزبيدي: 129.

لم [يستدع][1] ذلك منه.

الأدب [التاسع]:

[ترفقه][2] به في جميع ما يحاول به استخراج ما عنده، فقد قال «ابن جريج»: «لم أستخرج الذي استخرجت من عطاء إلا برفقي به». رواه عنه الشيخ أبو عمر[3].

هذا في مطلق ما ورد شاهداً على حمد التخلق بهذا الأدب، وأما باعتبار مواضع الرفق به، فقد ذكروا منها جملاً.

منها: تلطفه في السؤال لما خرجه «أبو نعيم» عن «أبي موسى الأشعري» - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: **«إني أعطيت فواتح الكلام، وخواتمه، وجوامعه»**. قال: فقلنا: فعلمنا مما علمك الله، قال: **«فعلمنا التشهد»**.

ومن [أظرف][4] ما وقع من هذا 232و// التلطف بعد ظهور عدم الإجابة إلى المقصود، ما حكاه «عياض» أن «هاشم بن جريج» لما حج، وهو حدث، أتى مالكاً، وقد رحل الناس بورقتين من حديثه. فقال له: «اقرأ هذه الأحاديث فقد مضى الناسُ. فقال مالك: ينتظر أحدكم حتى إذا رحل الناس جاء. فقال: اقرأ لي، فقد رحل الناس، فالتفت هاشم إلى مالك فقال: أصلحك الله إن تكن حاجة أو أمر تأمر به، انتهيت إلى طاعتك، أو وقفت عند أمرك، وفرحت بذلك في نادي قومي، وسدت به على عشيرتي استودعك الله فإن طاعتَك فرضٌ، وقولك حكم، استودعك الله، فلما ولى، قال مالك: مثل هذا طلبَ العلمَ، رُدُّوهُ، فبعث في طلبه فأتي به، فقرأ له، ثم انصرف[5]» اهـ.

---

(1) في «د»: يسترع.
(2) يياض في «ج».
(3) جامع العلم: 1/ 129.
(4) في «ج» و«د»: أطراف.
(5) المدارك 2/ 26.

ومنها: «طرقُه لبابه الطرقَ الخفيف، مع عُدوله عن حِيَالِ الباب إلى الوقوف يمنته أو يساره، وكفه عن النظر في شق الباب.

ذكر ذلك كلّه الشيخ أبو نعيم، واستشهد على الأول بما رواه عن «المغيرة بن شعبة[1] قال:

كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير».

وعلى الثاني بما خرجه عن عبد الله بن بُسْر المازني[2] يقول: «كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يستأذن [مشى الجدار][3] مشياً، ولا يستقبل الباب استقبالاً».

وعلى الثالث بما رواه عن سهل بن سعد[4]، وفيه قوله ﷺ: «إنما جعل الأذن من [قبل][5] البصر».

ومنها: إيناسه قبل أن يفجأه بالسؤال، ذكره أبو نعيم، واحتج عليه من الحديث بما يقتضي التأدب به مع النبي ﷺ.

وينظر إليه قولهم: «الإيناس قبل الإبساس».

ومن ظريف ما وقع في الاحتجاج به عند المفاتحة بالسؤال لكن باعتبار آخر في الإيناس 232ظ// ما حكاه «الخطيب» في «تاريخه»[6]: أن العتّابي[7] لما

---

(1) الثقفي أبو عبد الله. ت: 50هـ ـ 670م. الصحابي، كان داهية العرب، حتى قيل له: «مغيرة الرأي»، روى 136 حديثاً، انظر: الإصابة: ت8175 وطبقات ابن سعد: 6/ 20.

(2) ت: 88هـ ـ 707م، أبو صفوان، صحابي، وآخر الصحابة موتاً بالشام له خمسون حديثاً. انظر الإصابة: ت4555.

(3) في «ج» و«د»: مشى على الجدار.

(4) الخزرجي الأنصاري، ت: 91هـ ـ 710م، صحابي من أهل المدينة، له 188 حديثاً، انظر الإصابة: ت3526.

(5) ساقطة من «ج» و«د».

(6) تاريخ بغداد: 12/ 489 ـ 490.

(7) هو كلثوم بن عمرو التغلبي أبو عمرو. ت: 220هـ ـ 835م، يتصل نسبه بعمرو بن كلثوم، كاتب حسن الترسل، وشاعر مجيد يسلك طريقة النابغة. مدح هارون، واختص بمدح البرامكة، من تصانيفه: «فنون الحكم»، و«الألفاظ» و«الخيل»... انظر تاريخ بغداد: 12/ 488، والشعر والشعراء: 2/ 863.

قدم مدينة السلام على المأمون، أذن له فدخل عليه وعنده إسحاق الموصلي، وكان العتابي شيخاً جليلاً فسلم عليه فرد عليه، وأدناه، وقربه حتى قرب منه، فقبل يده، ثم أمره بالجلوس، فجلس وأقبل عليه يسائله عن حاله، وهو يجيبه بلسان طلق، فاستظرف المأمون ذلك منه، وأقبل عليه بالمداعبة والمزح. فظن الشيخ أنه استخف به. فقال يا أمير المؤمنين: «الإيناس قبل الإبساس» فاشتبه على المأمون قوله. فنظر إلى إسحاق مستفهماً، فأومأ بعينه، وغمزه على معناه حتى فهمه. ثم قال: نعم، يا غلام، ألف دينار. فأتى بذلك فوضعه بين يدي العتابي، وأخذوا في الحديث، ثم غمز المأمون «إسحاق بن إبراهيم» عليه. فجعل العتابي لا يأخذ عليه في شيء إلا عارضه فيه، فيبقى العتابي متعجباً. ثم قال: يا أمير المؤمنين، أتأذن لي في مساءلة هذا الشيخ عن اسمه؟ قال: نعم، سله، فقال لإسحاق: يا شيخ من أنت، وما اسمك؟ قال: أنا من الناس، واسمي «كُلْ بَصَل»، فتبسم العتابي، ثم قال: أما النسب فمعروف، وأما الاسم فمنكر، فقال له إسحاق: ما أقل إنصافك، أتنكر أن يكون اسمي: «كل بصل»، واسمك: «كلثوم»، وما كلثوم من الأسماء؟! أوليس أطيب من الثوم؟ فقال له العتابي: لله درك! ما أحجك، أتأذن لي يا أمير المؤمنين أن أصله بما وصلتني به؟ فقال له المأمون: بل ذلك موفر عليك، ونأمر له بمثله، فقال له إسحاق: أما إذ أقررت بهذه فتوهمني تجدني، فقال له: ما أظنك إلا «إسحاق الموصلي» الذي يتناهى إلينا خبره؟ قال. أنا حيث ظننت. فأقبل عليه بالتحية والسلام. فقال المأمون: وقد طال الحديث بينهما أما إذا اتفقتما على المودة 233و// فانصرفا.

فانصرف العتابي إلى منزل إسحاق فأقام عنده» اهـ.

ومنها تربصه على باب منزله إذا هو قصده، ولم يتهيأ له الخروج إليه، إلى أن يخرج إليه، فلا يطرق عليه رفقاً به، وتلطفاً في توقيره. لما خرجه «أبو نعيم» عن «ابن عباس» ـ رضي الله عنهما ـ قال: «إن كان ليبلغني الحديثُ عن الرجل فآتي بابه، وهو قائل، فأتوسد ردائي على بابه، تسفي الريح علي من التراب فيخرج، فيراني، فيقول: يا ابن عم رسول الله ﷺ ما جاء بك ألا أرسلت إلي

فآتيك، فأقول: أنا أحق أن آتيك فأسألك عن الحديث» اهـ.

وروى عنه الشيخ أبو عمر أنه قال ـ رضي الله عنه ـ: «وجدت عامة علم أصحاب رسول الله ﷺ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لأَقِيلُ بباب أحدهم، ولو شئتُ أذِنَ لِي، ولكن أبتغي بذلك طيبَ نفسه.

قال: وروى عن ابن أبي الزناد[1] عن أبيه قال: رأيت عمر بن عبد العزيز يأتي عبيد اللّه بن عبد اللّه يسأله عن علم «ابن عباس». فربما أذن له، وربما حجبه»[2] اهـ.

وقال النووي جرياً على نهج التنبيه على هذا الأدب لما ذكر عن ابن عباس وغيره ـ رضي الله عنهم ـ: «وإذا وجد الشيخ نائماً، أو مشتغلاً بمهم لم يستأذن عليه، بل يصبر إلى استيقاظه، أو فراغه، أو ينصرف، والصبر أولى، كما كان ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ وغيره يفعلون»[3] اهـ.

وعلى هذا المنهاج سلك فضلاء الطالبين مع من قصدوا الأخذ عنه تعظيماً للعلم، وترفقاً في حصول البغية منه.

ففي أخبار مالك ـ رضي الله عنه ـ ما حكاه عياض «أن هارون الرشيد لما حجَّ أتى مالكاً فاستأذن عليه، فحجبه ثم أذن له.

وفي رواية بعضهم: ثم خرج إليه، فلما دخل عليه قال: يا أبا عبد اللّه! ما حملك على أن أبطأت وقد عَلِمت مكاني؟ 233ظ// وفي رواية حبستنا ببابك؟ قال: والله يا أمير المؤمنين ما زدت على أن توضأت، وعلمت أنك لا تأتي إلا لحديث رسول الله ﷺ فأحببت أن أتأهب له. فقال له: قد علمت أن الله تعالى ما رفعكَ باطلاً، وذكر تمام الحكاية.

---

(1) هو عبد الرحمن بن أبي الزناد القرشي بالولاء، المدني، أبو محمد، ت: 174هـ ـ 790م. من حفاظ الحديث، انظر التهذيب: 6/ 170، وتاريخ بغداد: 10/ 228.

(2) جامع العلم: 1/ 96.

(3) التبيان: 50.

وذكر أيضاً في حكاية من «رواية ابن نافع»[1] أن «مالكاً» لما دخل على هارون الرشيد رفع مجلسه، وقال لابنيه: قوما فاجلسا بين يدي عمكما. فقاما فجلسا بين يدي مالك. فقال: حدِّثهما، فتغير وجه مالك، ثم التفت إلى هارون. فقال: إن الله رفعك، وجعلك في موضعك الذي أنت فيه للعلم، فلا تكن أول من يضع عِزّ العلم فيضع الله عزك. والتفت هارون إلى ابنيه، وقال لهما: قوما فإذا مضى عمكما، فأتيا منزله، فاسمعا منه، فلما انصرف مالك ركبا إليه، ونزلا، ودقا الباب. فلم يفتح لهما، فجلسا على الباب والريح تضرب وجوههما بتراب العقيق، ولما يئسا انصرفا»[2].

وحكي أيضاً في أخبار الشافعي «أنه لما قصد أن يأتي مالكاً ليأخذ عنه كتب له إلى مالك، وإلى والي المدينة، فلما قدمها، قال لواليها: تبعث إلى مالك يأتيك فتوصيه بي. فقال له الوالي: ليتني إذا ركبت إليه مع حشمي معك، حتى نأتي بابه، ونجلس عليه، حتى تضرب وجوهنا الريح بتراب العقيق، أذن لنا.

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: فلما صلينا العصر، ركب معي، وصرت إليه معه حتى أتينا العقيق، وكان منزله، فنزل بمن معه، وجلس على بابه، واستأذن، فخرجت إليهم جارية، فقالت: الشيخ يقول لك: إن كنت تريد المسائل فاكتبها في رقعة أجيبك عنها. فقال لها: قولي: إن الأمير قد كتب إلي في حاجة، فدخلت، وأبطأت، 234و// ثم التفت إلي وقال: ألم أقل لك؟ قلت: بلى. ثم خرج مالك، فجلس، وقال: ما شاء الله. فناوله الأمير الكتاب، فلما بلغ موضع الشفاعة، رمى به من يده ثم قال: يا سبحان الله! وصار علم رسول الله ﷺ يؤخذ بالوسائل؟! قال: فرأيت الوالي قد تهيب أن يكلمه، فتقدمت إليه وقلت:

---

(1) هو عبد الله بن نافع المعروف بالصائغ كنيته أبو محمد: ت: 186هـ ـ 802م. كان صاحب رأي مالك، ومفتي أهل المدينة برأي مالك، وكان أصم، أمياً لا يكتب، وكل ما رواه عن مالك كان حفظاً، ومنه سمع سحنون، وكبار أصحاب مالك، انظر: المدارك: 3/ 128 ـ 130. والديباج: 1/ 409 ـ 410.

(2) المدارك: 2/ 19 ـ 21.

أصلحك الله، إني رجل مُطَّلَبِي، ومِن حالِي وقِصَّتي، فلما سمع كلامي. نظر إلي ساعة، وكانت له فراسة فقال لي: ما اسمك؟ قلت: محمد، قال: يا محمد، اتَّقِ الله، واجتنب المعاصي، فإنه سيكون لك شأن من الشأن، ثم قال: نعم وكرامة. وذكر بقية القضية معه ـ رضي الله عنهما ـ وأرضاهما»[1].

وأنواع الرفق بالمعلم لاستخراج ما لديه كثيرة لا تخفى على متأملها، وفيما ذكرناه منها كفاية، لكن نختم ذلك بحكاية ذكرها الشيخ أبو عمر هي راجعة إلى معنى تربص الحريص على العلم واقفاً على أبواب العلماء حتى يفوز، لما تعظم به الفائدة، وترجى به النجاة في الآخرة. وهي ما رواه عن «غالب القطان» قال: «أتيت الكوفة في تجارة، فنزلت قريباً من الأعمش، فكنت أختلف إليه، فلما كان ليلة أردت الانحدار إلى البصرة، قام فتهجد من الليل، فقرأ بهذه الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٨﴾ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾[2]. قال الأعمش: وأنا أشهد بما شهد الله به، وأستودع الله هذه الشهادة، وهي لي عند الله وديعة، وأن الدين عند الله الإسلام، قالها مراراً فغدوت إليه، فودعته ثم قلت: إني سمعتك تقرأ هذه الآية، ترددها فما بلغك فيها؟ أنا عندك منذ سنة لم تحدثني به. قال: والله 234ظ// لأحدثنك به سنة. قال: فأقمت، وكتبت على بابه تاريخ ذلك اليوم، فلما مضت السنة. قلت: يا أبا محمد قد مضت السنة. قال: حدثني أبو وائل[3] عن عبد اللّه بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: **«يجاء بصاحبها يوم القيامة فيقول الله تعالى: عبدي عهِد إلي، وأنا أحق من وفى بالعهد، أدخلوا عبدي الجنة»**[4].

الأدب العاشر:

استئذانه في الكتب عنه إذا أراد أن يقيد ما سمع منه.

---

(1) م.س: 3/ 176 ـ 177.

(2) سورة آل عمران: الآيتان: 18 و19.

(3) أبو وائل النهشلي. انظر البيان والتبيين: 2/ 349 و3/ 196 فقد ذكر بعضاً من أخباره.

(4) جامع العلم: 1/ 99.

قال الحافظ أبو نعيم: «ليتأهب لتأدية اللفظ، وليحتفظ إذا علم أنه يدون عنه قوله. قال: لما حدثنا به علي بن هارون، وذكر سنده عن عبد الله بن عمر. وقال: قلت يا رسول الله إني أسمع منك أحاديث، أفتأذن لي أن أكتبها؟ قال: نعم، فكان أول كتاب كتبته بيدي كتاب النبي ﷺ إلى أهل مكة» اهـ.

وهذا مبني على الرخصة في كتابة العلم على الجملة، وقد كان وقع فيه في الصدر الأول خلاف، لأحاديث وردت في النهي عن ذلك، فأخذ بمقتضاه جماعة منهم، فيروى عن الشعبي أنه قال: «ما كتبت سواداً في بياض قط، ولا استعدت حديثاً من إنسان مرتين.

وعنه قال: ما كتبت سوداء في بيضاء قط، وما سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده علي. زاد بعضهم: ولقد نسيت من الحديث ما لو حفظه إنسان كان به عالماً»[1].

وعن الأوزاعي قال: «كان هذا العلم شريفاً، إذا كان من أفواه الرجال يتلاقونه، ويتذاكرونه، فلما صار في الكتب. ذهب نوره وصار إلى غير أهله».

قال الشيخ أبو عمر: «وإنما كرهوه لوجهين:

أحدهما: ألا يتخذ مع القرآن كتاب يضاهى به، ولئلا يتكل الكاتب 235و على ما يكتب فلا يحفظ، فيقل الحفظ كما قال الخليل:

ليس بعلم ما حوى القمطر ... ما العلم إلا ما حواه الصدر

وقال أبو العتاهية:

من منح العلم وعى ... من ضيع الحفظ وهم»[2]

«وقال أبو معشر[3]:

---

(1) م.س: 1/67.

(2) م.س: 1/68.

(3) هو نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني مولى بني هاشم. ت: 170هـ ـ 787م فقيه، من المحدثين، كما كان أعلم الناس بالمغازي. له كتاب: «المغازي» انظر تاريخ بغداد: 13/427 والبيان والتبيين: 1/406، و2/95.

يا أيُّها المضمِّن الصحائفا ما قد رويْ يضارع المصاحفا

احفظ وإلا كنت ريحا عاصفا

قال: وقال أعرابي: حرف في تامورك، خيرٌ من عشرة في كتبك. قال: والتامور: علقة في القلب»[1].

قلت: ذكر الماوردي «أن العرب أيضاً تقول: حرف في قلبك خير من ألف في كتبك. وقالوا: لا خير في علم لا يعبر معك الوادي، ولا يعمر بك النادي»[2].

قال الشيخ أبو عمر عن الأصمعي قال: «سمع يونس بن حبيب رجلاً ينشد:

استودع العلم قرطاساً فضيعه وبئس مستودع العلم القراطيس

فقال يونس: قاتله الله! ما أشد صيانته للعلم، وصيانته للحفظ، إن علمك من روحك، وإن مالك من يديك، فصن علمك صيانتك روحك. وصن مالك صيانتك بدنك.

قال: ومما ينسب إلى منصور الفقيه:

علمي معي حيثما يممت أحمله بطني وعاء له لا بطن صندوق

إن كنت في البيت كان العلم فيه معي أو كنت في السوق كان العلم في السوق»[3]

قلت: «نسبهما الماوردي للشافعي»[4].

قال أبو عمر: «وذهبوا في ذلك مذهب 235ظ// العرب، لكونهم قد طبعوا على الحفظ، وخصوا به، قال: والذين كرهوا الكتاب (كابن عباس، والشعبي، وابن شهاب، والنخعي، وقتادة، ومن ذهب مذهبهم، وجبل

---

(1) انظر جامع العلم: 1/ 68 ـ 69.

(2) أدب الدنيا: 34.

(3) جامع العلم: 1/ 69.

(4) أدب الدنيا: 34. وديوان الشافعي: 82.

جبلتهم)[1]، كانوا قد طبعوا على الحفظ، فكان أحدهم يجتزىء بالسَّمعة. هذا ابن شهاب يقول: إني لأمر بالبقيع فأسد أذني مخافة أن يدخل فيها شيء من الخنى، فوالله ما دخل أذني شيء قط فنسيته.

وقد جاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه حفظ قصيدة عمر بن أبي ربيعة:

[أمـن آل نـعْـم أنـت غـاد فـمـبـكـر]

في سمعة واحدة.

قال: وليس أحد اليوم على هذا، ولولا الكتاب لضاع كثير من العلم، وقد أرخص رسول الله ﷺ في كتاب العلم، ورخص فيه جماعة من العلماء وحمدوه»[2] اهـ.

قلت: ذكر عياض أن «ذلك اليوم مجمع عليه من جميع مشايخ العلم، وأئمته، وناقليه، فمن المروي عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «قيدوا العلم بالكتاب».

وروى عنه أنه كان يقول ذلك لبنيه»[3].

وعن إسحاق بن منصور قال: «قلت لأحمد بن حنبل: من كره كتاب العلم؟ قال: كرهه قوم، ورخص فيه آخرون. قلت له: لو لم يكتب العلم لذهب. قال: نَعم، ولولا كتابة العلم أي شيء كنا نكون نحن.

وعن الخليل قال: اجعل ما تكتب بيت مال، وما في صدرك للنفقة»[4].

وقال أيضاً: «فيما حكاه المبرد: ما سمعت شيئاً إلا كتبته ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته إلا نفعني»[5].

---

(1) زيادة من جامع العلم: 1/ 69.
(2) م.س: 1/ 69 ـ 70.
(3) الإلماع: 147.
(4) جامع العلم: 1/ 75.
(5) م.س: 1/ 77.

قال الماوردي: «وقال بعض البلغاء: إن لهذه الآداب نوافر تنفُر[1] عن عقل الأذهان، فاجعلوا الكتب عنها حماة، والأقلام لها رعاة»[2].

فوائد مكملة:

الفائدة الأولى:

إذا كتب عن الشيخ بعد تقدم 236و// الاستئذان له فقال الحافظ أبو نعيم: «ينبغي له أن يعرض عليه ما كتب ليصححه له. قال: فإن سليمان بن أحمد حدثنا، وذكر سنده عن زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته برحاء شديدة، وعَرِقَ عَرَقاً مثل الجمان، فأكتب وهو يملي علي، فإذا فرغت قال: «اقرأه»، فقرأته، فإن كان فيه سَقَطٌ أقَامَه ثم أخرج به إلى الناس».

قلت: وهذا إذا كتب ما سمع منه في التعليم، وهو بعد غير مستقل باختيار ما يكتب لنفسه، وأما إذا استقل بذلك، وكتب ما سمع عن الشيخ على الوجه الذي يتحمل عهدة الحكاية له، فهذا لا يطالب بالعرض على الشيخ إلا من باب الاستظهار بشهادة مثله لتجويز ما كتب.

وقد استحسنوا ذلك إذا أمكن، ولو من دون الشيخ، نص عليه شمس الدين البلالي[3] ـ رحمه الله ـ في «مختصر الإحياء»[4] فقال: «وحرر ما ألفه على الكَمَلِ ليتم».

قلت: وحق لو كان من طبقة من أخذ عنه، فقد حدثني شيخنا العلامة أبو

---

(1) في أدب الدنيا: ص35: تند.

(2) م.س: 35.

(3) هو محمد بن علي بن جعفر البلالي العجلوني أبو عبد الله ثم القاهري الشافعي (شمس الدين)، ت نحو: 820هـ ـ 1417م، محدث، فقيه، متصوف. من تصانيفه: «مختصر الإحياء»، و«مختصر الروضة» في الفقه، و«السؤال في شيء من أحاديث الرسول» لم يكمله، وغيرها. انظر الضوء اللامع: 8/ 178 ـ 179. والشذرات: 7/ 147.

(4) ذكره صاحب الزركلي: 6/ 287. وقال عنه: إنه مخطوط في التيمورية.

إسحاق إبراهيم بن فتوح ـ رحمه الله ـ أن الشيخ الإمام أبا إسحاق الشاطبي، كان يطالع تلميذه الأستاذ المحقق أبا جعفر القصار[1] ببعض المسائل حين تصنيفه «للموافقات»، ويباحثه فيها، وبعد ذلك يضعها في الكتاب، وهذا شأن الفضلاء وذوي الاتصاف بالإنصاف وفضيلة سلامة الصدر.

وقد نص «ابن الصلاح» على مثل هذا في آداب المفتي فقال: «يستحب له أن يقرأ ما في الرقعة على من بحضرته ممن هو أهل لذلك، ويشاورهم في الجواب، ويباحثهم فيه، وإن كانوا دونه وتلامذته، لما في ذلك من البركة، والاقتداء برسول الله ﷺ وبالسلف 236ظ// الصالح ـ رضي الله عنهم ـ قال: إلا أن يكون في الرقعة ما لا يحسن إبداؤه، وما لعل السائل يؤثر ستره، أو ما في إشاعته مفسدة لبعض الناس فينفرد هو بقراءتها وجوابها».

الفائدة الثانية:

إذا كتب طالب العلم عن الشيخ أو غيره، فليتوق الخط الدقيق، لما أرشد إليه العلماء على ما لا يخفى وجهه.

قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: «يكره الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه، روينا عن حنبل بن إسحاق[2] قال: رآني أحمد بن حنبل، وأنا أكتب خطاً دقيقاً، فقال: لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك. وبلغنا عن بعض المشايخ أنه كان إذا رأى خطاً دقيقاً قال: هذا خط من لا يوقن بالخُلفِ من الله»[3] اهـ.

قال: «والعذر في ذلك هو مثل ألا يجد في الورق سعة. أو يكون [رحالاً][4] يحتاج إلى تدقيق الخط ليخف عليه مَحمِل كتابه»[5].

---

(1) هو أحمد القصار الأندلسي ذكره صاحب النيل، ص: 76، وقال عنه: «لم أقف له على ترجمة».

(2) الشيباني، أبو علي، ت: 273هـ ـ 886م من حفاظ الحديث، كان ثقة. له كتاب «التاريخ»، وكتاب «محنة الإمام أحمد بن حنبل» وغيرهما. انظر: التذكرة 2/ 600.

(3) مقدمة ابن الصلاح: 304.

(4) في «د»: رجلاً.

(5) مقدمة ابن الصلاح: 304.

قلت: كان شيخنا الأستاذ المحقق أبو إسحاق ابن فتوح ـ رحمه الله ـ مؤثراً للخط الدقيق، حرصاً على جمع ما يكتب في أقل ما يمكنه، حتى لقد تهيأ له من ذلك ما لم يعهد مثله، وكان يعتل لذلك بأنه كان يقصد الرحلة إلى البلاد المشرقية، فجمع ما أراد ليخف محمله، كما أشار إليه ابن الصلاح.

والذي تكررت به وصايا الشيوخ إيثار غير الدقيق من الخط، وقد حكى القاضي أبو الحسن بن الحسن النباهي[1] عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى بن بكر الأشعري[2] أنه كان يقول: «أوصيكم بعد تقوى الله العظيم، يا معشر الطلبة، بالمحافظة على ثلاث:

ألا تكتبوا خطاً دقيقاً، فإنه يضر بأبصاركم، ويقل انتفاع الغير به بعدكم، وإذا خَطَّطْتم أحداً، فلاحظوا في تخطيطه أن يكون كشخص المخطط غير خلي من المعنى الذي يقتضيه 237و// كل لفظ يقع في اسمه، توخياً منكم للصدق، وتحرياً [عن][3] الكذب المحض؛ ولا تكثروا من التهمم بكتب الشيوخ لكم على ما قرأتكم، وليكن تهممكم، وحرصكم على أن تكونوا من الديانة، والدراية، والصلاح، والخير، بمثابة من يقبل قوله فيما يدعيه من ذلك، ولا يتهم فيه»[4].

الفائدة الثالثة:

إذا كتب مقيد العلم، فعليه كما قال الماوردي أن يعتني بأمرين.

---

(1) علي بن عبد الله . . . ابن الحسن النباهي المالقي: ت نحو 792هـ ـ 1390م، تولى خطة القضاء بغرناطة، والسفارة بين غرناطة وفاس، وكان صديق ابن الخطيب، ثم انقلب عدواً له، له كتب منها: «المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا». و«نزهة البصائر والأبصار». تناول فيه تاريخ بني نصر، انظر: أزهار الرياض: 2/ 5. والإحاطة: 2/ 88 ـ 100.

(2) المالكي ت: 741هـ ـ 1340م. ولي القضاء والخطابة بغرناطة، وزار مصر والشام، وقتل في الوقعة الكبرى بطريف. له كتاب التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان بن عفان: انظر الدرر الكامنة: 4/ 284، وقضاة الأندلس: 141 ـ 147.

(3) في «أ»: على.

(4) قضاة الأندلس للنباهي: 146.

«أحدهما: تقويم الحروف على أشكالها الموضوعة لها.

والثاني: ضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميزة لها.

قال: ثم ما زاد على هذين من تحسين الخط، وملاحة نظمه، فإنما هو زيادة حذق بصناعته، وليس بشرط في صحته.

قال: وقال علي بن عبيدة[1]: حسن الخط لسان اليد، وبهجة الضمير.

وقال المبرد: رداءة الخط زمانة الأدب.

وقال عبد الحميد[2]: «البيان في اللسان والبنان». قال: وأنشدني بعض أهل الأدب:

اعذر أخاك على (رداءة)[3] خطه ... واغفر نذالته لجودة ضبطه

واعلم بأن الخط ليس يراد من ... تركيبه إلا تبين سمطه

قال:

فإذا أبان عن المعاني لم يكن ... تحسينه إلا زيادة شرطه

ومحل ما زاد على الخط المفهوم من تصحيح الحروف، وحسن الصورة، محل ما زاد على الكلام المفهوم من فصاحة الألفاظ، وصحة الإعراب. ولذلك قالت العرب: حسن الخط إحدى الفصاحتين.

قال: وكما أنه لا يعذر من أراد التقدم في الكلام، أن يطرح الفصاحة والإعراب، وإن فهم وأفهم، وكذلك لا يعذر من أراد التقدم في الخط أن يطرح

---

(1) علي بن عبيدة الريحاني ت: 219هـ - 834م. أحد البلغاء الفصحاء صنف كتباً سلك بها نهج الحكمة، واتهم بالزندقة، من كتبه: «المعاني»، و«الخصال» و«الإخوان» و«الأنواع» و«أخلاق هارون» و«صفة العلماء»، و«جواهر الكلم» و«فرائد الحكم». انظر تاريخ بغداد: 12/ 18، والفهرست: 1/ 173 - 174.

(2) عبد الحميد بن يحيى العامري بالولاء، المعروف بالكاتب، ت: 132هـ - 750م من أئمة الكتاب يضرب به المثل في البلاغة، وعنه أخذ المتوسلون، وله رسائل تقع في نحو ألف ورقة، طبع بعضها. انظر الوفيات: 3/ 228 - 232.

(3) والتصويب من أدب الدنيا: ص: 36.

تصحيح الحروف وتحسين الصور، وإن فهم وأفهم، وربما تقدم بالخط من كان الخط أجل فضائله، وأشرف خصائله، 237ظ// حتى صار علماً مشهوراً، وسيداً مذكوراً. غير أن العلماء أطرحوا صرف الهمة إلى تحسين الخط لأنه يشغلهم عن العلم، ويقطعهم عن التوفر عليه، وكذلك تجد خطوط العلماء في الأغلب رديئة، لا يخط منهم إلا من أسعده القضاء.

وقد قال الفضل بن سهل: من سعادة المرء أن يكون رديء الخط، ليكون الزمان الذي يفنيه بالكتابة يشغله بالحفظ والنظر.

قال: وليست رداءة الخط هي السعادة، وإنما السعادة ألا يكون له صارف عن العلم، وعادة ذي الخط الجميل أن يتشاغل بتحسين خطه عن العلم، فمن هذا الوجه صار برداءة خطه سعيداً، وإن لم تكن رداءة الخط سعادة»[1].

قلت: ينظر إلى هذا المعنى ما ورد في الحديث: «من سعادة المرء خفة لحيته»، فحمل على أن اللحية من الزينة التي ربما تحمل على الإعجاب، فتكون خفتها خفة في الزينة، وخفة الزينة سبب السعادة. وهذا في حق من عرض له ذلك. لا أن كمال اللحية شقاء على الإطلاق، كما أنه ليس خفتها سعادة على الإطلاق.

وقول صاحب البيتين:

«اعــذر أخــاك عــلــى [رداءة][2] خــطــه». . .

ربما لا يوفي بذلك، وإن كان خلاف الأولى، وحينئذ فقد يروم الرديء الخط ما يعتذر به، ولا يجد إليه سبيلاً.

ومن نادر ما وقع من ذلك ما حكاه ابن الجوزي في «باب من احتال فانعكس عليه مقصوده من فطن الأذكياء»: «أنه كان رجل فقيه خطه في غاية الرداءة، وكان الفقهاء يعيبونه بخطه ويقولون: لا يمكن أن يكون خط أردأ من

(1) أدب الدنيا: 36 ـ 37.

(2) في الأصول: نذالة.

خطك، فضجر من تعييبهم إياه، فقصد السوق، فألفى كتاباً رديء الخط فبالغ في ثمنه، فاشتراه بدينار وقيراط، وجاء به ليحتج عليهم إذا قذفوه[1]، فلما حضر معهم، أخذوا يذكرون قبح خطه، فقال لهم، قد 238و// وجدت أقبح من خطي، وبالغت في ثمنه حتى أتخلص من عيبكم، فأخرجه فتصفحوه، وإذا في آخره اسمه، وأنه كتبه في شبابه، فخجل من ذلك»[2] اهـ.

تنبيه:

جميع ما تقدم من هذه الآداب التي يتخلق بها المتعلم مع معلمه، مع ما لم يذكر منها مما هو في معناها حاصله: يرجع إلى تعظيم المعلم، وإجلال قدره، الذي استحق به مزية الكرامة، وحظوة المبرة الواجبة له، وذلك كله إنما يحمد ما لم يؤد إلى الغلو في التعظيم، [والإفراط][3] في اعتقاد وجوب التسليم له في كل ما يراه ويذهب إليه. قال الماوردي: «ولا ينبغي أن يبعثه معرفة الحق له على قبول الشبهة منه، ولا يدعوه ترك الإعنات له على التقليد فيما أخذ عنه، فإنه ربما غلا بعض الأتباع في عالمهم، حتى يروا أن قوله دليل وإن لم يستدل، وأن اعتقاده حجة، وإن لم يحتج، فيفضي بهم الأمر إلى التسليم له فيما أخذوا عنه، فيؤول به ذلك إلى التقصير فيما يصدر منه لأنه لا يجتهد بحسب اجتهاد من يأخذ عنه، فلا يبعد أن تبطل تلك المقالة إن انفردت، أو يخرج أهلها من عداد العلماء، فيما شاركت، لأنه قد لا يرى لهم من يأخذ عنهم، ما كانوا يرونه لمن أخذوا عنه، فيطالبهم بما قصروا فيه، فيضعفون عن إبانته، ويعجزون عن نصرته، فيذهبون ضائعين، ويصيرون عجزة مضعوفين.

قال: ولقد رأيت من هذه الطبقة، رجلاً يناظر في مجلس حفيل، وقد استدل عليه الخصم بدلالة صحيحة، فكان جوابه عنها أن قال: هذه دلالة فاسدة، ووجه فسادها أن شيخي لم يذكرها، وما لم يذكره الشيخ، فلا خير فيه، فأمسك عنه المستدل تعجباً.

---

(1) في أخبار الأذكياء: ص119: قرأوه.

(2) م.س: 119.

(3) في «أ»: الإفراد.

قال: وحضرت طائفة يرون فيه مثل رأي هذا الجاهل، ثم أقبل المستدل علي، وقال لي: والله لقد أفحمني بجهله، وصار سائر الناس المبرئين من هذه الجهالة 238ظ// من بين مستهزىء، أو متعجب، أو مستعيذ بالله من جهل مغرب.

قال: وإذا كان المتعلم معتدل الرأي فيمن يأخذ عنه، متوسط الاعتقاد فيمن يتعلم منه حتى لا يحمله الإعنات على اعتراض المبكتين، ولا يبعثه الغلو على تسليم المقلدين، بَرِئَ المتعلم من المذمتين، وسلم العالم من الهجنتين»[1] اهـ.

قلت: وأكثر ما يعرض هذا التقليد الناشىء عن الغلو في تعظيم الشيوخ لهؤلاء الآخذين في زمان الصغر الذين نشأوا على اعتقاد وجوب التسليم لهم، ولم تنهض بهم أدوات التحصيل إلى تحقيق ما اعتقدوا صحته، فإذا سبق لهم ما ينكره عليهم ذوو البصيرة بحقائق العلوم، أعرضوا عن ملامهم، وقلبوا عليهم النكير، وصمموا على اتباع معظمي شيوخهم، ولقد اتفق هذا في غير ما علم، وخصوصاً في العلوم الإسلامية، وإليه يشير الأستاذ «أبو إسحاق الشاطبي» ـ رحمه الله ـ بقوله:

«ولقد زل بسبب الإعراض عن أصل الدليل، والاعتماد على الرجال، أقوام خرجوا بسبب ذلك عن الجادة. واتبعوا أهواءهم بغير علم، فضلوا عن سواء السبيل»، وذكر لذلك أمثلة من جملتها: «رأي من أعرض عن النظر في العلم الذي أرادوا الكلام فيه، والعمل بحسبه، ثم رجعوا إلى تقليد بعض الشيوخ، أخذوا عنهم في زمان الصبا الذي هو مظنة لعدم التثبت من الأخذ أو التغافل من المأخوذ عنه. قال: ثم جعلوا أولئك الشيوخ في أعلى درجات الكمال، ونسبوا إليهم ما أنسُوا به من الخطإ أو ما فهموا عنهم على غير الصواب.

---

(1) أدب الدنيا: 42 ـ 43.

قال: كمسألة «الباء» الواقعة في هذه الأزمنة، فإن طائفة ممن تظاهر بالانتصاب للإقراء، زعم أنها «الباء الرخوة» التي اتفق القراء ـ وهم أهل صناعة الأداء والنحويون أيضاً وهم الناقلون حقيقة النطق بها عن 239و// العرب ـ على أنها لم تأت إلا في لغة مرذولة لا يؤخذ بها، ولا يقرأ بها القرآن، ولا نقلت عن أحد من العلماء بذلك الشأن، وإنما «الباء» التي يقرأ بها، وهي الموجودة في كل لغة فصيحة: «الباء الشديدة».

قال: فأبى هؤلاء من القراءة والإقراء بها، على أن الذين قرأوا به على الشيوخ الذين لقوهم هي تلك لا هذه. محتجين بأنهم كانوا علماء وفضلاء. فلو كانت خطأ لردوها علينا، وأسقطوا النظر والبحث عن أقوال المتقدمين فيها رأساً، تحسين ظن بالرجال، وتهمة للعلم.

قال: فصارت بدعة جارية، أعني القراءة «بالباء الرخوة»، مصرحاً بأنها الحق الصريح فنعوذ بالله من المخالفة.

قال: ولقد لح بعضهم حيناً، ووجهوا بالنصيحة، فلم يرجعوا» اهـ.

وفي نقل هذا المثال كفاية لتعلق النظر في أصله بهذه الصناعة.

القسم الثاني:

من الآداب التي يتخلق بها المتعلم في نفسه، ويتصف بها حالة الاشتغال بتعلمه، وهي أيضاً آداب متعددة بعضها يخص تعلم هذه الصناعة، ومعظمها يعمها وغيرها من الصنائع والعلوم ويكفي من جميع ذلك ما يذكر ـ إن شاء الله ـ.

الأدب الأول:

قال الغزالي: «أن يقلل علائقه من [أشغال][1] الدنيا[2]، ويبعد عن

---

(1) في «أ»: اشتغال.

(2) في ميزان العمل: ص96: من الأشغال الدنيوية.

الأهل، والولد، والوطن، فإن العلائق شاغلة، وصارفة، ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ﴾[1]، وكلما توزعت الفكرة قصرت عن دَرْك الحقائق، ولذلك قيل: العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك، فإذا أعطيته كلك، فأنت من إعطائه إياك بعضه على خطر.

قال: والفكرة المتوزعة[2] على أمور متفرقة كانت كجدول تفرق ماؤه، فنشفت الأرض بعضه، واختطف الهواء بعضه، فلا يبقى منه ما يجتمع، ويبلغ المزرعة»[3] اهـ.

قلت: البعد عن الأهل، والوطن، يصعب طلبه 239ظ// على الإطلاق، وربما أدى إلى شغل أعظم ما يدخل عليه وهو مقيم بموضعه هذا إن كان تهيأ له، وأما إن تعذر عليه، فالأمر أوضح. لكن على الجملة قد يكون ذلك البعد يراد به الرحلة المبتغى بها تحصيل العلم أو مزيده، وسيأتي ذكرها ـ إن شاء الله تعالى ـ.

نعم، أهم ما على المتعلم في مراعاة هذا الأدب أن يجتهد في تقليل علائقه أو قطعها على الجملة إذا أتى مجلس التعليم إذ لا أقل من ذلك، وإلا تشوش فكره، وتقسم خاطره، فلا يحصل ما يعتذر به كما أنشده الزمخشري «للشيخ عبد القاهر»[4] في فتى كان يحضر عنده ببدنه، وقلبه في محرث له، فقال عبد القاهر:

مَا شِئْتَ مِنْ زِهْزِهَةٍ وَالفَتَى بِمَصْقَلاَبَاذِ يُسَقِّي الزُّرُوع»[5]

---

(1) سورة الأحزاب، الآية: 4.

(2) في ميزان العمل: ص97: مهما توزعت على...

(3) م.س: 96 ـ 97.

(4) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر. ت: 471هـ ـ 1078م، واضع أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان، له شعر رقيق، من كتبه «أسرار البلاغة»، «ودلائل الإعجاز»، و«الجمل» في النحو، «وإعجاز القرآن»... انظر طبقات الشافعية: 3/ 242، والنزهة: 363 ـ 364، والإنباه: 2/ 188.

(5) زه، زه: كلمة استحسان وقد تستعمل في التهكم، وزهزهة: مصدر صناعي كما في البسملة والفذلكة.

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: ««الزهزهة» من قولهم «زِه، زِه» بمعنى: حَسَن، حَسَن وهي كلمة أعجمية. «ومصقلا باد»: اسم موضع.

قال: والمعنى أنك تجد وقت قراءة الفتى على أستاذه ما شئت من قوله: حسن، حسن، ولكن قلبه حينئذ غائب، متعلق بزروعه يسقيها، ويفكر في مصالحها «بِمَصْقَلاَ بَادِ»»، والله أعلم.

فائدتان:

الفائدة الأولى:

إذا قلل طالب العلم من علائق الدنيا، وقطع منها ما من شأنه أن يشغل عن الإقبال بالكلية على الطلب، فربما تكون هذه الحالة مستلزمة لتعذر مادة المعاش عليه وحينئذ فهل يعذر في عدم المبالغة في قطع العلائق إلى هذا الحد. وإِذْ ذاك فلا عليه من التقصير في الطلب لاشتغاله بما يعود عليه بإقامة معاشه.

فالذي قرر الماوردي: وهو ظاهر بنفسه أنه «في ذلك أعذر من غيره» إلا أنه قال: «قلما يكون ذلك إلا عند ذي شره (حريص)[1]، وشهوة 240و// مستعبدة.

قال: فينبغي أن يصرف إلى العلم حظاً من زمانه، فليس كل الزمان، زمان اكتساب، ولا بد للمكتسب من أوقات استراحة وأيام عطلة.

قال: ومن صرف كل نفسه إلى الكسب، حتى لم يترك لها فراغاً إلى غيره، هو من عبيد الدنيا، وأسرى الحرص»[2] اهـ.

قلت: وينبغي له أن يستعين في صرف نفسه إلى الطلب بملاحظة ما في الحديث: «طالب العلم تكفل الله برزقه».

قال ابن الحاج: «ومعناه أن الله تعالى ييسره له من غير تعب ولا مشقة،

---

(1) في أدب الدنيا: ص22: وعيب.

(2) في م.س: 22.

وإن كان الله تعالى قد تكفل برزق الخلائق أجمعين، لكن حكمة تخصيص طالب العلم بالذكر: أن ذلك يتيسر عليه بلا تعب، ولا مشقة، فجعل نصيبه من التعب والمشقة في الدرس والمطالعة، والتفهم للمسائل وإلقائها وذلك من الله تعالى على سبيل اللطف والإحسان إليه». انتهى المراد الآن منه، وفيه شفاء في تقوية نفس الطالب باستشعار معنى الحديث.

وعلى ذلك حضَّ الحافظ أبو نعيم وجعله من جملة آداب المتعلم فقال:

«وإن اشتغل عن الكسب والاحتراف بطلب العلم، فلا يهمه ذلك، فإن الله سيعوضه من حيث لا يحتسب».

وخرّج قوله ﷺ: **«من غدا في طلب العلم صلت عليه الملائكة، وبورك له في معاشه، ولم ينقص من رزقه وكان عليه مباركاً»**[1].

وقوله ﷺ: **«من طلب العلم تكفل الله برزقه»**.

فإن قلت: المراد بالعلم هاهنا عند الشيخ تاج الدين: «العلم النافع، القاهر للهوى»[2]. الذي يستعان به على طاعة الله، ويلزم المخافة منه، والوقوف عند حدوده، قال: «وهو علم المعرفة بالله».

وإذا كان الأمر على ما قال، فعلم العربية هل له مدخل في هذا العلم أو لا؟.

قلت: نعم على ما تقرر في فضله، ومرتبته من علوم الشريعة. 240ظ//.

وقد قال بعد ذلك ـ أعني الشيخ تاج الدين ـ: «ويشمل العلم النافع، العلم بالله»[3]، والعلم بما أمر الله به إذا كان تعلمه لله، ولا خفاء على ما تقرر، أن علوم العربية معينة على تلك العلوم النافعة لنفسها، فهي منها على الجملة وهذا ظاهر.

---

(1) وانظر أيضاً جامع العلم: 1/ 45.
(2) لطائف المنن: 11، والحكم العطائية: 94.
(3) انظر لطائف المنن: 14 والحكم العطائية: 94.

الفائدة الثانية:

إذا انقطع إلى طلب العلم [بمبالغته][1] في قطع العوائق عنه، وكان مع ذلك عاجزاً عن التوكل، فدخوله في الأسباب لا ينافي تجريده لطلب العلم، بل هي معينة عليه.

قال ابن الحاج: «وهو أولى به، بل أوجب من أن يأخذ أوساخ الناس، يستعين بها على طلب العلم الشريف.

قال: ويكفيه مع ذلك القليل من العلم. وقد يبارك له فيه، فيصير كثيراً.

قال: وعلى هذا كان حال السلف ـ رضوان الله عليهم ـ في كونهم لم يكن لهم «معلوم» على سبب من أسباب الآخرة، وإنما حدثت «الأرزاق» على أعمال الآخرة بعد ذلك، ومنه دخل الفساد على كثير ممن يتعاطى أسباب الآخرة»[2].

«فعن ذي النون المصري[3]: كان الرجل من أهل العلم، يزداد بعلمه بغضاً في الدنيا وتركاً لها، فاليوم يزداد الرجل بعلمه للدنيا حباً، ولها طلباً، كان الرجل ينفق ماله على علمه، ويكسب اليوم بعلمه مالاً، وكان يرى على طالب العلم زيادة إصلاح في باطنه وظاهره. فاليوم ترى على كثير من أهل العلم فساداً في الظاهر والباطن.

قال: فإن قيل: لا يمكن لطالب العلم التسبب في الصنائع، لأنه قد يخرج به عن سمته، ووقاره، وزيه.

---

(1) في «ج» و«د»: بياض.

(2) المدخل 2/ 126 ـ 127.

(3) هو ثوبان بن إبراهيم الأخميمي المصري أبو الفياض، أو أبو الفيض. ت: 245هـ ـ 859م، أحد العباد الزهاد المشهورين من مصر، فهو أول من تكلم في ترتيب الأحوال ومقامات أهل الولاية. فاتهم بالزندقة على عهد المتوكل الذي استحضره وسمع كلامه، ثم أطلقه، انظر: الوفيات: 1/ 315 ـ 317. وتاريخ بغداد: 8/ 393 ـ 397.

فالجواب: أن هذا من البدع، لأن السلف لم يكن عندهم فرق في الزي ولا الملبس لفقيه ولا غيره.

قال: فإن قيل: كان ذلك في زمان [لائق بهم][1]، وهذا زمان لا يليق به ما ذكرتم.

فالجواب: إن الزمانين بالنسبة إلى الشريعة سواء، لأن، الكل عمهم الخطاب، وتناولتهم الأحكام»[2] 241و// . . . وقد رأيت وباشرت بعض طلبة العلم بالمغرب يأخذون المسحاة، ويأتون إلى مواقف البنائين، فإن حصل لهم سبب مشوا فيه يومهم ذلك، وإلا رجعوا إلى الدرس والاشتغال»[3] انتهى ملخصاً.

الأدب الثاني:

«أن يكون مجتهداً في التحصيل، شديد الحرص على نيل ما يؤمل من العلم مواظباً على الطلب ليله ونهاره إلا ما تدعو الضرورة إليه من نوم، أو أكل، أو تجميم نفس، أو غير ذلك مما لا بد منه. وذلك كله كما قال النووي من آدابه المتأكدة[4].

وأضاف إليه الحافظ أبو نعيم، ولا بد من ذلك أن يستعين بالله تعالى، واستدل عليه بما رواه وهو في الصحيح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز»**.

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى:

في بيان ما يحمل على الاجتهاد في التعلم، والحرص على التحصيل

---

(1) في «ج» و«د»: لا يوهم.
(2) المدخل: 2/ 126 ـ 127.
(3) م.س: 2/ 128.
(4) التبيان: 50.

وأصل ذلك في الجملة: الرغبة والرهبة، إذ لا بد لكل مطلب من باعث عليه، وذلك الباعث واحد منهما أو كلاهما.

وكذا قال الماوردي: «فليكن طالب العلم راغباً، راهباً، قال: أما الرغبة، ففي ثواب الله جل وعز لطالبي مرضاته، وحافظي مفروضاته، وأما الرهبة فمن عقاب الله ـ عز وجل ـ لتاركي أوامره، ومهملي زواجره»(1).

قلت: وقد تقدم من فضيلة هذه الصناعة، ومنزلة رتبتها في نظر الشارع، ما يرغب في تعلمها، ويحذر على الجملة من مفسدة الجهل بها، وعند ذلك فليكن طالبها راغباً وراهباً لينهض في اجتهاده، ويشمر عن ساعد الجد في حرصه، وليستعن هو وغيره من طلاب العلوم على تقوية هذين الباعثين، على الاجتهاد والحرص بملاحظة أمور:

أحدها: حذره من التقصير والتواني: فيلازم التعلم، والمواظبة عليه، لما خرجه أبو نعيم 241ظ// عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: «ولا أعلمه إلا ذكره عن النبي ﷺ قال: «**الأناة في كل شيء خير إلا في أمر الآخرة**» إذ العلوم النافعة من أمر الآخرة على الجملة، فالأناة في طلبها معرض للخيبة، كما قال بعض الحكماء: العجز مع الواني، والفوت مع التواني، وإذا فات من أمر الآخرة شيء، فهي الخيبة التي يستعاذ بالله منها»(2).

الثاني: علمه أن التقصير في التعلم، والثبات على الجهل، لا يقوم له بعذر، لما خرجه أيضاً عن جابر بن عبد اللّه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينبغي للعالم أن يسكت على علمه، ولا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله، فإن الله قال**: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾».

الثالث: علمه أيضاً أنه إن لم يجد ويجتهد، فإنه لا يتعلم. لما رواه أيضاً عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**إنما العلم بالتعلم، وإنما**

---

(1) أدب الدنيا: 26.

(2) م. س: 40.

الحلم بالتحلم ومن يتحرّ الخير يعطه» اهـ.

وذكر الشيخ أبو عمر مثله عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ولفظه: «إن الرجل لا يولد عالماً، وإنما العلم بالتعلم»[1].

وذكره «البخاري» معلّقاً. ولفظه: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما العلم بالتعلم»[2].

قال أبو عمر: «وذكر «أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب» عن «ابن شبيب» أنه قال: لا يكون طبع بلا أدب، ولا علم بلا طلب.

قال: ومن رجز «السابق البربري»:

وقد قيل قبلي في الزمان الأقدم   إني وجدت العلم بالتعلم

قال: وقد قال كثير[3]:

وفي الحلم والإسلام للمرء وازع   وفي ترك أهواء الفؤاد المتيّم

بصائر رشد للفتى مستبينة   وأخلاق صدق علمها بالتعلم[4] 242و//

قال: وسئل بعض الحكماء: ما السبب الذي ينال به العلم؟ قال: بالحرص عليه يتبع، وبالحب له يستمع، وبالفراغ له يجتمع.

وقيل [لبُزُرْجمْهر][5]: بم أدركت ما أدركت من العلم؟! قال: ببكور كبكور الغراب، وصبر كصبر الحمار، وحرص كحرص الخنزير»[6].

---

(1) جامع العلم: 1/ 100.

(2) أخرجه في «صحيحه» في غير موضع مسنداً، ومعلقاً، على صيغة الجزم فهو في حكم المسند، وأخرجه غيره.

(3) كثير بن عبد الرحمن الخزاعي أبو صخر ت: 105هـ ـ 723م. شاعر أهل الحجاز في الإسلام، وصاحب عزة، له ديوان شعر. انظر الوفيات: 4/ 106 ـ 113. والخزانة: 5/ 221.

(4) البيتان من قصيدته التي مطلعها:

«عرِّج بأطراف الديار وسلم   وإن هي لم تسمع ولم تتكلم»

انظر الديوان: 333.

(5) بياض في مخ «أ».

(6) جامع العلم: 1/ 101 ـ 103.

تنبيه:

كما أنه إذا لم يجتهد، فلا يتعلم. كذلك هو إذا لم يتعلم لا يحصل له علم، ونعني بذلك خلاف ما يدرك بالذوق من «العلم اللدني» على ما تقول الصوفية.

فقد قال البرزلي: «سمعت شيخنا الإمام ـ رحمه الله ـ يقول: الإجماع على أن علم الشرائع لا يكون إلا بقصد التعليم».

قلت: وقد بسط المازري هذا الموضوع في «التقييد» الذي له على «الإحياء». وحاصله: «التمسك بعدم وقوع مثله عادة».

قال في بعض كلامه: «وقد أشار إلى اشتمال «المدونة» على ستة وثلاثين ألف مسألة ومائتين:

ومع ذلك فلا يسامح للمقتصر عليها أن يفتي، ولا أن يوصف بالإمامة، إلا بعد اطلاعه على حقائق أصول الفقه، [أفترى][1] عاقلاً يتخيل أن رجلاً عامياً [تلفف][2] في كسائه، وأدخل رأسه في طوقه، وجلس في الظلام، فانقدح في قلبه العلم بذلك كله من غير قراءة كتاب، ولا تذلل بين يدي أستاذ، وملازمة الأئمة آناء الليل، وأطراف النهار، هيهات: لا والله لا يعرف هذا كله بل بعضه إلا بعد كد الخواطر، وكَلّ البصر من أنقاب[3] النواظر، وتوسد المحابر، واحتضان الدفاتر، ومضيّ السنين الكثيرة مع فهم قابل، وتوفيق من الله سبحانه، ونور منه يمده به» انتهى ملخصاً.

ثم قال بعد كلام: «لسنا ممن ينكر أن يعلّم الله ـ سبحانه ـ العامي، أضعاف هذا في لحظة واحدة، وإن لم يطهر قلبه، فكيف به وقد طهره. ولكنا

---

(1) في «ج» و«د»: أفتى.

(2) في «ج» و«د»: يلعب.

(3) الأنقاب: نَقْبُ العين: ج نِقَاب وأنقاب: وهو ما يسميه الأطباء بالقَدْح، وهو معالجة الماء الأسود الذي يحدث في العين، وفي حديث أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ: أنه اشتكى عينه فكره أن يَنقُبَها. اللسان: ـ نقب ـ.

مع تجويزه في أحكام القَدَر تمنعه في عادة البشر» 242ظ//.

قلت: ولا خفاء بوضوح هذا التقرير، إلا أنه فهم من «الغزالي» أنه يرى أن تصفية الباطن يدرك بها هذا النوع من المعارف.

وهو كما حكى عن ابن عرفة خلاف الإجماع. وإنما يريد الغزالي وغيره، وما يعبر عنه بالعلم اللدني، وهو العلم الذي ينفتح في سرّ القلب من غير سبب مألوف من خارج.

قال «ابن خلدون» في «بعض كتبه»: «والشواهد عليه أكثر من أن تحصى، قال: وأوضح ما يعتبر فيه، ويشهد بصدقه حال الرؤيا وكيف تكون إذا انسدل حجاب النوم، وخف عن القلب إصْر[1] الحواس الظاهرة، وانجمعت قواه إلى الباطن، كيف يفضي ذلك به إلى أن يختلس إدراكاً ما منْ جانب عالمه، صريحاً أو مِثَالاً ومحاكاة، يشهد صدقه في اليقظة بصحة إدراكه، وما ذاك إلا لخفة الكثير من عوائق هذا الإدراك بركود الحس الظاهر، فكيف لو ارتفعت جميع العوائق البدنية، وامَّحت سائر الصفات البشرية.

قال ﷺ: «الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة».

وقال ﷺ: «الرؤيا من المبشرات».

قال: وكانت أحوال بداية الوحي والاطلاع إلى عالم الملكوت: الرؤيا. قالت عائشة: «أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت كفَلَقِ الصُّبْحِ.

قال بعد كلام: ولا برهانَ يشهد للقوم على علم الإلهام، [وصحة][2] وجوده، أوضح من الرؤيا» اهـ. وقد خرجنا بنقل هذا عن المقصود، لكن رأينا استحضار الوقوف عليه، عند مطالعة هذا الموضع مكملاً لمقصد الجمع بين

---

(1) الإصر والأصر والأصر: ج آصار: العبء الثقيل. ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ سورة البقرة، الآية: 286.

(2) ساقطة من مخ «أ».

توقف العلم على التعلم باعتبار علوم، وتوقف علوم أخرى على التصفية والرياضة، والله سبحانه أعلم.

الرابع: خوفه من تضييع أوقات الفراغ 243و// لاشتغاله بالتعلم.

فقد قال الماوردي: «ينبغي لطالب العلم ألا [يني][1] في طلبه، وينتهز الفرصة به. فربما شحّ الزمان بما سمَح، وضنّ بما مَنَح»[2].

وقال النووي: «وينبغي أن يأخذ نفسه بالاجتهاد في التحصيل، في وقت الفراغ، والنشاط وقوة البدن، ونباهة الخاطر، وقلة الشاغلات قبل عوارض البطالة. وارتفاع المنزلة، فقد قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «تفقهوا قبل أن تسودوا». معناه: اجتهدوا في كمال أهليتكم، وأنتم أتباع قبل أن تصيروا سادة، فإنكم إذا صرتم سادة متبوعين، امتنعتم من التعليم لارتفاع منزلتكم، وكثرة شغلكم.

قال: وهذا معنى قول الشافعي: تفقه قبل أن ترأس، فإذا رأستَ فلا سبيل إلى التفقه»[3] اهـ.

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: «لا سيما إن كان له سلف ذو منصب في العلم، أو خطة من خططه».

الخامس: تحقيقه أنه إن لم يجتهد لا يحصل له من التعلم ما يدرك به مقصوده من العلم، فقد قيل: «يدرك العلم بالمصباح، والجلوس إلى الصباح، وبالسفر والسهر، والبكور في السحر. وسئل «ابن الحداد» عن رجل من جيرانه منسوب إلى العلم، فقيل له: كيف منزلته من العلم؟ فقال: ما أدري هو بالليل يشرب، وبالنهار يركب، فأنّى له بالعلم؟.

وقال الرياشي: سمعت الأصمعي، وقيل له: كيف حفظت، ونسي أصحابك؟ قال درست، وتركوا.

---

(1) في مخ «أ»: ألا ينبي.
(2) انظر أدب الدنيا: 29.
(3) التبيان: 50.

وسئل جالينوس: بم كنت أعلم قرنائك بالطب؟. قال: لأني أنفقت في زيت المصباح لدرس الكتب مثلما أنفقوا في شرب الخمر»[1].

قال الشيخ أبو القاسم البرزلي: «رأيت على ظهر بعض الكتب، سئل بعض الشيوخ عن أكل البَلاذُر فقال له: إن أردت البَلاذُر فعليك 243ظ// بالدرس والتناظر، وإن أردت البلاذر الكبير، فعليك بالدرس الكثير، ومد بها صوته» اهـ.

وبلغني عن الشيخ «ابن عرفة» «أنه لقي «الأبِي» في ابتداء طلبه، وهو قد جمع بعض ما يقال: إن أكله يعين على الحفظ، ويقوي ذكاء العقل. فقال له: عليك بمعجون العربية، وسَفُوف المنطق، وشراب الأصول» اهـ.

المسألة الثانية:

في كيفية الاجتهاد في التعلم، وبيان وجوه الحرص عليه. وذلك أيضاً بالمحافظة على أمور:

أحدها: اغتنام البكور، فإنه كما قال أبو نعيم: «من أعظم الأمور، وخرج له عن «صخْر العامري»: أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم بارك لأمتي في بكورها**». قال: فكان النبي ﷺ إذا بعث سرية بعثها من أول النهار.

قال: فإن كان بينه وبين منزل العالم مسافة فلْيُدْلج، فإنَّ أبَا عُمر بْنَ حَمْدَان حدّثنا، وذكر سنده إلى أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «**سَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وأبشروا، واستعِينوا بالغُدوة، والرَّوْحَة، وشيءٍ من الدُّلجة**»».

الثاني: مسابقته إلى مجلس التعليم قبل مجيء المعلم.

نبّه عليه الشيخ أبو العباس ابن زاغو فقال: «ومن حرصه: إتيانه مجلس العلم قبل الشيخ. قال: ولا يعجل بالرجوع إن لم يجده بل ينتظره».

قلت: ومن تمام ذلك ألا ينصرف عنه إذا انقضت نوبته من الدرس، بل

---

(1) جامع العلم: 1/ 103.

يلازمه إلى الفراغ من درس رفقائه، لا كما تراه من ذوي الفتور في التحصيل، لا يجلس إلا بما يخص قراءته، وإذا فرغ منها بادر بالقيام كأنما «أنْشِطَ مِنْ عِقَال»، لا جرم، يفوتُه نَفْعٌ كثير، ويُحرم فوائد عديدة. نعم، حيث يكون انصرافه لأمر ضروري، فهناك لا تقصير يلحقه، ولا يعدّ لأجله غير حريص على العلم، ولا مجتهد في تحصيله.

والثالث: ألا يؤثر بنوبته 244و// غيره، لأن ذلك خلاف الحزم.

وأيضاً قال النووي: «لأن الإيثار بالقرب مكروه، بخلاف الإيثار بحُظوظ النفس، فإنه محبوب.

قال: فإن رأى الشيخ المصلحة في الإيثار في بعض الأوقات لمعنى شرعي، فأشار عليه بذلك، امتثل أمره»[1].

الرابع: «ألا يقنع بالقليل، وهو قادر على الكثير»[2]، نبه عليه النووي لوضوح المعنى فيه حسبما بسطه من تنزل لبيان ما يلزم القانع باليسير، مع تمكنه من إحراز الكثير.

ففي كلام الماوردي: «وليكن مستقلاً للفضيلة منه ليزداد منها، ومستكثراً للنقيصة فيه لينتهي عنها، ولا يقنع في العلم بما أدرك منه، لأن القناعة فيه زهد، والزهد فيه ترك، والترك له جهل.

قال: وقد قال بعض الحكماء: عليك بالعلم والإكثار منه، فإن قليله أشبه شيء بقليل الخير، وكثيره أشبه شيء بكثيره، ولن يعيب الخير إلا القلة. وأما كثرته فإنه أمنية.

قال: وقال بعض البلغاء: من فضل علمك، استقلالك لعلمك، ومن كمال عقلك، استظهارك على عقلك»[3] انتهى المراد منه.

---

(1) التبيان: 51 ـ 52.

(2) م.س: 50.

(3) أدب الدنيا: 46 ـ 47.

ومن كلام الفراء في الإشارة إلى هذا المعنى. حكاه الشيخ أبو عمر: «لا أرحم أحداً كرحمتي لرجلين: رجل يطلب العلم ولا فهم له، ورجل يفهم ولا يطلبه، وإني لأعجب ممن في وسعه أن يطلب العلم ولا يتعلم»(1).

فقوله: «وإني لأعجب إلى آخره...» شامل لمن ترك التعلم من أصل، أو الزائد على ما حصل له، بل هو في حق هذا أحرى بالتعجب منه.

فقد سئل سفيان بن عيينة: «من أحوج الناس إلى طلب العلم؟ قال: أعلمهم، لأن الخطأ منه أقبح»(2).

وفيما يروى عن عيسى ـ عليه السلام ـ «يا صاحب العلم تعلم من العلم ما جهلت، وعلم الجهال ما علمت».

وعن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ لو كان أحد مكتفياً من العلم لاكتفى منه موسى ـ عليه السلام ـ وكما قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ 244ظ// مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾»(3).

«وقيل للخليل: بم أدركت هذا العلم؟ فقال: كنت إذا لقيت عالماً أخذت منه، وأعطيته».

«وقال المنصور لشريك: أنى لك هذا العلم؟ قال: لم أرغب عن قليل أستفيده، ولم أبخل بكثير أفيده».

قال الماوردي: «على أن العلم يقتضي ما بقي منه، ويستدعي ما تأخر عنه، وليس للراغب فيه قناعة ببعضه.

ثم ذكر عن «ابن مسعود» ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: منهومان لا يشبعان، طالب العلم، وطالب الدنيا، أما طالب العلم فإنما يزداد من الرحمن سبحانه بنهمه رضىً، ثم قرأ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾.

---

(1) جامع العلم: 1/ 103.

(2) م.س: 1/ 96.

(3) أدب الدنيا: 46 ـ وجامع العلم: 1/ 100.

وأما طالب الدنيا فإنه يزداد طغياناً، ثم قرأ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[1]»[2].

قلت: رواه الشيخ أبو عمَر عن ابن عباس - رضي الله عنهما - «مَنْهُومَان لا تنقضي نَهْمَتُهُمَا، طالب علم، وطالب دنيا، هكذا مختصراً.

قال: وروي مرفوعاً من حديث أنس، وغيره، عن النبي ﷺ»[3].

الخامس: ألا يقتصر على ما يستسهل دون ما يصعب عليه اعتقاداً أن ذلك من الفضول الذي يقيم العذر في ترك الاشتغال به، فإن ذلك قال الماوردي: «مطيةُ النَّوْكَى، وعذرُ المقصّرين». قال: «ومن أخذ من العلم ما سهُل، وترك منه ما صعُب وتعذّر، كان كالقانِص إذا امتنع عليه الصيد تركه فلا يرجع إلا خائباً، إذ ليس يرى إلا ممتنعاً، كذلك العِلْمُ طلبه صعب على من جهله، سهل على من علمه»[4] انتهى المقصود منه.

وقال قبل هذا: «وربما منع من طلب العلم ما يظنه من صعوبته، وبعد غايته، ويخشى من قلة ذهنه، وبعد فطنته، وهذا الظن اعتذار ذوي النقص، وخيفة ذوي العجز، لأن الإخبار قبل الاختبار جهل، والخشية قبل الابتلاء عجز. قال: 245و//

لاَ تَكُونَنَّ لِلأُمُورِ هَيُوباً ... فإلى خيبةٍ يَصِيرُ الهَيُوبُ

قال: وليس وإن تفاضلت الأذهان، وتفاوتت الفِطن، ينبغي لمن قل منها حظه أن ييأس من نيل القليل، وإدراك اليسير، الذي يخرج به من حد الجهالة إلى أدنى مراتب التخصيص. فإن الماء مع لينه يؤثر في صمّ الصخور، فكيف لا يؤثر العلم الزكي في نفس راغب شهيّ، وطالب خليّ، ولا سيما وطالب العلم

(1) سورة العلق، الآيتان: 6 و7.
(2) أدب الدنيا: 46.
(3) جامع العلم: 1/ 95.
(4) أدب الدنيا: 29.

معان. قال النبي ﷺ: «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع»[1].

قلت: وفي هذا المعنى قيل:

اطلب العلم ولا تضجر من طلب[2] فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

إشارة:

قال الإمام فخر الدين في التنكيت على فضل العلم: «إنما صعب عليك لفرط حبك في الدنيا، لأنه أعطاك سواد العين، وسويداء القلب. ولا شك أن السواد أكثر من السويداء في اللفظ، لأن السويداء تصغير للسواد، ثم إذا وضعت على سواد عينك جزءاً من الدنيا لا ترى شيئاً» اهـ.

السادس: أن يسعى في تحصيل ما ينبغي بالمواظبة على نوبته، فإن لمْ يتيسر له إلا قليلٌ منه، فليقنع به إذ هو خير من البطالة.

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: والقليل مع المواظبة عليه كثير.

قلت: تقدم [إليه][3] الحافظ أبو نعيم، لكنه ذكره فيما يخص المشتغل بحفظ القرآن، وضمّ إليه مطلق التعلم لأنواع العلوم. فقال: «ولا تحقرن قليلاً من قرآن أو علم أن يتعلمه، فإن قليل العلم أعود من كثير من الدنيا على صاحبه.

وخرج له عن «أبي أمامة» 245ظ// ـ رضي الله عنه ـ أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله إني اشتريت مقْسَم بني فلان، فربحت فيه كذا وكذا. فقال: «ألا أنبئك بما هو أكثر منك ربحاً»؟ قال: وهل يوجد؟ قال: «رجل تعلم عشر

---

(1) م.س: 23. وجامع العلم: 1/ 33. رواه الترمذي وصححه، وابن ماجه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد.

(2) كذا ورد صدر هذا البيت في الأصول، وهو غير منسجم مع بحر السريع، الذي بني عليه عجز البيت، والبيت الثاني.

(3) بياض في «ج» و«د».

آيات». فذهب الرجل فتعلم عشر آيات. ثم جاء إلى النبي ﷺ فأخبره» اهـ.

وينظر إلى نهيه عن احتقار القليل من العلم ـ ما ذكروا عن [برز جمهر][1]: من العلم لا تحقر شيئاً من العلم. ومن العلم تفضيل جميع العلم.

ولابن الشاط في معنى أن المواظبة على القليل من العلم كثير:

اليوم شيء وغدا مثله ... من [لُقَطِ][2] العلم التي تلتقط
ويحصل المرء[3] بها حكمةً ... والسيل معناه اجتماع النقط

ولبعضهم في غرضه:

[كن عالماً أو فقيها ... فالجهلُ رأس المحطّه][4]
ولا يَصُدَّنْكَ يَأسٌ ... عَنْ نَيْلِ أشْرَفِ خُطَّه
فأوّلُ [النَّارِ][5] سقْطٌ ... وأوّل الخَطّ نُقْطَه

قال ابن زاغو: «ولا يتقلل ما يقرأ في الوقت، فيفضي ذلك إلى قلة الشكر عليه، ومن لم يشكر على القليل لم يشكر على الكثير» اهـ.

السابع: أن يستعين بمصاحبة المجتهدين في العلم، وكذا في العمل إن وجده، ويجانب مصاحبة البطالين وذوي الكسل.

ففي الحديث: «المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخالل».

وقد قال الخوارزمي[6]:

لا تصحب الكسلان في حاجاته ... كم صالح بفساد آخر يفسد

---

(1) في مخ «د»: بدر زجمهر.
(2) في مخ «د»: لفظ.
(3) في الأصول: ويحصل لمرء، وقد صوبناه ليستقيم الوزن.
(4) البيت ساقط من مخ «أ».
(5) في مخ «ب»: الناس.
(6) محمد بن عباس الخوارزمي أبو بكر ت نحو: (383هـ ـ 993م) أديب، من أئمة الكتاب وأحد الشعراء العلماء. نشأ في خوارزم، ورحل في صباه إلى بعض البلدان فدخل سجستان. ومدح واليها: طاهر بن محمد. ثم هجاه، فحبسه، ثم أطلقه. له ديوان شعر، وله ديوان رسائل، انظر الوفيات: 4/ 400 ـ 403 واليتيمة: 4/ 194 ـ 241.

عدوى البليد إلى الجليد سريعة والجمر يوضع في الرماد فيجمد 246و / /[1]

[وأورد الشيخ في «المختصر»[2]، رسالة لبعض العلماء يقول في بعض فصولها: «وعليك بمن يزيدك كلامه فهماً، ومنازعته علماً، والاستماع إليه حكمة، والنظر إليه عبرة، إن تكلم لم يلغ. وإن صَمَتَ [لم يَلْهُ][3]، وإن نظر لم يغْفُل، وإن طُلِبَ لم يبطء، فاستكثر من هؤلاء. فنعم الخلطاء هم، إن غفلت أيقظوك، وإن زللت استُنقذوك، لا يتعايبون بالهمز، ولا يتنابزون بالألقاب، إخوان صدق وخير، وهبنا الله وإياك من يكون لنا على الخير عوناً، إنه ولي قدير][4].

الثامن: أن يغتنم خلوات المعلم ليتمكن من سؤاله زائداً على ما يحصل له في مجلس التعليم له ولغيره. فقد استشهد لذلك أبو نعيم بما رواه معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك. فرأيت منه خلوة، واغتنمتها، فأوضعت[5] بعيري حتى انتهيت إليه. فقلت: يا رسول الله، ألا تدلني على عمل أعمل به. أدخل به الجنة؟. قال: **«لقد سألت عن عظيم، وإنه ليسير على من يسره الله عليه»**».

التاسع: أن يتلقف العلم من كل من وجده عنده. قال أبو نعيم: «وإن كان أصغر منه، إذا كان قد سبقه بالعلم لما حدثنا علي بن هارون، وذكر سنده إلى أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«العلم ضالة المؤمن حيث ما وجده أخذه»**».

قال الشيخ أبو عمر: «وروينا عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال في كلام له: العلم ضالة المؤمن فخذوه، ولو من أيدي المشركين، ولا يأنف أحدكم أن يأخذ

(1) انظر البيتين في اليتيمة: 4/ 240، وفيه فيخمد.
(2) انظر: مخ مختصر المدونة: ص: 11 «باب جامع في فضيلة العلم وأهله»...
(3) بياض في «أ».
(4) هذه الفقرة ساقطة من «ج» و«د».
(5) أوضع البعير: أسرع في سيره.

الحكمة ممن سمعها منه. قال: وعنه أيضاً، الحكمة ضالَّة المؤمن يطلبها ولو في أيدي الشَّرَط[1]»[2].

العاشر: أن يلازم الشيخ ملازمة المغتنم لأوقات الاتصال به حضراً وسفراً إن اتفق ذلك، فلا يَمُلُّ المُقَام 246ظ// معه، وطول الصحبة له، فإنما هو كما قيل: شجرة مثمرة ينتظر ما يسقط عليه منها، وليعتبر بما حكي من ذلك عن إمام الصناعة: «سيبويه» فإنه لازم معلمه الخليل ـ رحمه الله ـ ملازمة الحريص على اغتنام فوائده مقاماً، ورحيلاً.

فرأيت منقولاً من كتاب «الفصوص» «لصاعد»: «حكى لنا أبو علي الفارسي قال: قال لنا أبو بكر محمد بن السري، قيل لسيبويه: هل رأيت مع الخليل كتباً يملي عليك منها؟ فقال: لم أجد معه كتباً إلا عشرين رطلاً فيها بخط دقيق ما سمعه من لغات العرب وأشعارها، وما سمعت منه من النحو، فإملاء من قلبه، ولم يكن يأوي إلى الحاضرة إنما كان مأواه قفار[3] العرب، حيث يقرب من الماء. فكان يأمرني بحمل مِخْلاتِه، فوزنتها فإذا فيها عشرون رِطلاً، وعشرة أرطال من دقيق يتقوتها شهراً، يستف كل عشية منها حفنة، ويشرب عليها جرعة ماء، وكان صائم الدهر، كثير الصلاة، فإذا انفتل من صلاته أدخل رأسه في ثيابه، وأنا منه بمرأى ومسمع أنتظر منه شيئاً يتكلم به فأكتبه، فربما أخرج رأسه من ثيابه، وهو معرض عني لا ينظر إلي فيقول لي: أين أنت يا فارسي؟ فأقول: لبيك، أنا حوْلَيْكَ، فيقول لي: ما تقول في كذا كذا؟ فأذكر ما عندي، فيقول لي اكتب فأكتبُ ما يمليه علي»[4].

قال: «قال لنا أبو علي الفارسي: إنما كان يعرض الخليل عن سيبويه لأنه كان يتقي غوائل الشيطان على نفسه، وكان سيبويه من أصْبَحِ النَّاسِ وجهاً،

---

(1) الشَرَط: الدون من الناس.

(2) جامع العلم: 1/ 101.

(3) في الفصوص: 5/ 7 فص: 512: قِفَار.

(4) م.س: ج5/ 7 فص: 512.

وأحسنهم صورة، وكان ذا جُمَّةٍ حسنة، ورُواء جميل، فكان الخليل يخاف على نفسه من فِتنة الشيطان، فيوليه ظهره، ويأنس بعلمه، ويقول: ليكونن هذا الغلام واحدَ الإسلام في طريقته»[1].

تنبيه:

ملازمة الشيخ كما ذكر إنما تستحسن ما لم تكن في وقتين:

أحدهما: إذا خاف كراهة الشيخ 247و// للقراءة عليه في وقت بعينه. وقد نبه على ذلك النووي[2] ـ رحمه الله ـ.

الثاني: في الأوقات الخاصة بالعبادة، إذا كان يعلم من عوائد الشيخ، أن يشتغل فيها بأوراده.

نبّه على ذلك «ابن الحاج» وحذّر منه فقال: «إنه يحرم العلم بسبب ذلك أو بركته. قال: وهذا كثيراً ما يفعله بعض الناس، تجدهم يعتقدون الشخص، [ثم][3] إنهم يأتونه في الأوقات الفاضلة، فيشغلونه عن اغتنام بركتها، وذلك مخالفة لما كان عليه السلف، فقد كانوا إذا دخل رمضان تناكر بعضهم من بعض، ونفر كل واحد من صاحبه، فإذا فرغ اجتمعوا»، انتهى ملخصاً.

قلت: وقد روي عن مالك ـ رضي الله عنه ـ كراهة مثل هذا.

ففي «المدارك»[4] عن «مطرف» قال: «لقد رأيته يوماً وهو جالس في المسجد بعد الصبح يدعو، ووجهه يخضر ويصفر حتى طال الدعاء، فأتاه سائل عن مسألة فقطع عليه، فالتفت مغضباً، فقال: يأتي أحدكم الرجل وهو في دعائه، وقد فتح الله عليه منه ما شاء أن يفتحه مما يستيقن به الإجابة فيقطع ذلك عليه فلا يعود أبداً».

---

(1) م.س: 5/ 8، فص 513.
(2) التبيان: 50.
(3) ساقطة من «ج» و«د».
(4) انظر 2/ 56.

تكملة لهذا الأدب بذكر فائدتين:

الفائدة الأولى:

إذا اجتهد في طلب العلم فعلى شرط أن يراعيَ كيفية الرتبة في أخذه، كما ترجم عليه الشيخ أبو عمر، «وأدخل عن علماء السلف ما يتضح به أن الاجتهاد في الطلب عندهم ما دخل تحت الوسع، وأمكن به التحصيل شيئاً فشيئاً.

فعن يونس بن يزيد قال: قال لي ابن شهاب: يا يونس، لا تكابر العلم، فإن العلم أودية، فأيها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خذه مع الأيام والليالي ولا تأخذ العلم جملة، فإنه من رام أخذه جملة، ذهب عنه جملة، ولكن الشيء بعد الشيء مع الليالي، والأيام»[1].

وعن «الأصمعي» 247ظ// قال: قال أبو عمرو ابن العلاء: «العلم نُتَف».

وعن ثعلب قال: «حدثت عن إسماعيل الموصلي[2] قال: دخلت على الأصمعي فرأيت بين يديه قميطراً، فقلت: هذا علمك كله؟ فقال: إنّ هذا من حقّ لكثير».

قلت: قال «الجوهري»: ««النُّتَفَة»: ما تنتفه بأصابعك من النّبت، أو غيره، والجمع: «نتف». قال: ويقال: «رجل نُتَفَه»، مثل هُمَزة: للذي ينتف من العلوم شيئاً ولا يستقصيه.

قال: والقِمَطْر، والقِمَّطْرُ: ما تصان به الكتب، والجمع: قماطر».

قلت: وذكر «الحافظ أبو نعيم»: «أن متعلم القرآن لا يحمل على نفسه ما لا يطيقه».

وخرّج في ذلك عن أبي ريحانة[3] ـ صاحب النبي ﷺ ـ: «فشكوت إليه

---

(1) جامع العلم: 1/ 104.

(2) لعله إسحاق الموصلي.

(3) شمعون، وقيل سمعون بن زيد الأزدي، حليف الأنصار، له صحبة، وشهد فتح دمشق مرابطاً بعسقلان، انظر الإصابة: ت3916. والتهذيب: 4/ 365 ـ 366.

تفلّت القرآن مني، ومشقته علي. فقال لي رسول الله ﷺ: **«لا تحمل على نفسك ما لا تطيق»** اهـ.

وجميع طلاب العلم في حكم طالب القرآن في هذا المعنى، وخصوصاً المبتدىء كما صرح به في موضع آخر، فقال: «ويجب للمبتدىء ألا يحمل نفسه فوق طاقته، وليأخذ ما يطيقه حتى يبقي عليه حفظه».

وخرج لذلك حديث جابر ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: **«يا أيها الناس، عليكم بالقصد، عليكم بالقصد، فإن الله لا يمل حتى تملوا»** اهـ.

وكذا أيضاً قال النووي: «لا يحمل نفسه ما لا يطيق مخافة من الملل، وضياع ما حصل قال: وهذا يختلف باختلاف الناس والأحوال»[1] اهـ.

الفائدة الثانية:

من تأكيد الاجتهاد في طلب العلم أنهم خففوا لأجله من الأوراد المأخوذ بها طالب الآخرة، وسالك طريق الإرادة حتى قال ابن الحاج: «وليحذر أن يتكلف من العمل ما عليه فيه مشقة، أو يخل باشتغاله بالعلم، لأن اشتغاله به أفضل. قال: وهو 248و// باب كثير ما يدخل الشيطان منه على المشتغلين بالعلم إذا عجز عن تركهم له، فيأمرهم بكثرة الأوراد حتى ينقص اشتغالهم، لأن العلم هو العُدّة التي يتقى بها، ويحذر منه بها، فإذا عجز عن الترك عاد إلى باب النقص. . .

قال: وكان سيدي أبو محمد يعني «ابن أبي جمرة» ـ رحمه الله ـ يقول: ينبغي لطالب العلم أن يكون عمله في علمه كالملح في العجين، إن عدم منه لم ينتفع به، والقليل منه يصْلحه»[2] انتهى ملخصاً.

لكنه مع هذا الذي قرره. ذكر بعد ذلك ما حاصله[3]: «أن المجتهد في طلب العلم ينبغي أن يحافظ في العمل على أمور:

---

(1) التبيان: 50.

(2) المدخل: 2/ 114.

(3) ذكر ذلك في باب أوراد طالب العلم.

أحدها: المداومة على السنن والرواتب التابعة للفرض قبله أو بعده.

الثاني: ركوع الضحى لقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «لو [نشر][1] لي أبواي ما تركتهما».

قال: ومعناه: لو أحييا لي، وقاما من قبريهما ما اشتغلت بهما عنهما.

الثالث: قيام الليل بخمس تسليمات سوى الوِتر (ويقرأ فيها)[2] بما خف من القرآن، ومتى وجد نشاطاً زاد على ذلك. قال: ولعلك تقول: إنّ طالب العلم إذا فعل ذلك تعطلت عليه وظائفه في الدرس والمطالعة والبحث.

والجواب: أن نفحة من نفحات ذلك تعود عليه بالبركات والأنوار، والتحف[3] ما يُعْجِزُ الوصف، وببركته يحصل له أضعاف ذلك فيما بعد.

الرابع: صيام ثلاثة أيام من كل شهر إذ لا كبير مشقة فيها تمنع من الاجتهاد في العلم، وإن هو ادعى أنها تعوقه [عن][4] اجتهاده، فليترك طلب العلم في تلك الأيام الثلاثة لئلا يفوته بصومها ما وعد عليه من الأجر الجزيل». انتهى ملخصاً.

ثم قال: «خاتمة ذلك: ثم يكون حاله في جميع الأعمال ألا يخلي نفسه من شيء منها ـ كما تقدم ـ ويكون الغالب عليه اشتغاله بالدرس، والمطالعة، والتفهم، 248ظ// والبحث مع الإخوان الذين يرتجى النفع بهم، ولقاء مشايخ العلم الذين جعلهم الله تعالى سبباً للفتح والخير، فيواظب على ذلك»[5] اهـ.

الأدب الثالث:

أن يكون قصده في الحال تكميل نفسه بفضيلة العلم في أيام حياته، وتهييئها للقرب من الله تعالى بعد مماته، فلا يطلبه لطمع في الوصول إلى غايته،

---

(1) في «ج» و«د»: لم يشتر.
(2) زيادة من المدخل: 2/ 135.
(3) كذا وردت في الأصول، وفي المدخل: 2/ 137.
(4) في «ج» و«د»: على.
(5) م.س: 2/ 134 ـ 139 ملتقطاً من مواضع عدة.

فإن ذلك محال، وفي الحديث على ما ذكر الماوردي: «من ظن أن للعلم غاية فقد بخسه حقه، ووضعه في غير منزلته التي وصفه الله بها حيث يقول: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

قال: وقال بعض الحكماء[1]: لو كنا نطلب العلم لنبلغ غايته، كنا قد بدأنا بالنقيصة، ولكنا نطلبه لننتقص في كل يوم من الجهل، ونزداد في كل يوم من العلم».

وقال بعض العلماء: المتعَمق في العلم كالسابح في البحر، ليس يرى أرضاً، ولا يعرف طولاً ولا عرضاً.

وقيل لحماد الراوية[2]: ألا تشبع من هذه العلوم؟ قال: استفرغنا فيها المجهود، [فلم نبلغ منها المحدود][3]، فنحن كما قال الشاعر:

[«إذا قطعنا علما بدا علمْ»][4]

قال: وأنشد الرشيد عن المهدي [بيتين][5]، وقال: أراهما[6] له:

يا نفس خوضي بحار العلم أو غوصي فالناس ما بين معموم ومخصوص
لا شيء في هذه الدنيا نحيط به إلا إحاطة منقوص بمنقوص»[7]

توضيح:

إنما كان العلم يقصد به تكميل النفس لأن به تعرف الفضائل والرذائل، وإذا عرفت تهيأت النفس بعد ذلك للتحلي بمقتضى ما هو فضيلة، والتخلي عن

---

(1) في أدب الدنيا: 18: العلماء.

(2) حماد بن سابور أبو القاسم، ت: 155هـ ـ 772م، أول من لقب بالراوية، وكان من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها، وأخبارها، وأنسابها، ولغاتها، وهو الذي جمع «المعلقات السبع» انظر النزهة: 43، والوفيات: 2/ 206 ـ 210.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«د».

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«د».

(5) ساقط من «أ».

(6) في أدب الدنيا: 18: أظنهما.

(7) م.س: 18.

مقتضى ما هو رذيلة على حسب ما يساعدها التوفيق، وتنهضها العناية 249و// الربانيّة.

ولابن حزم في تقرير هذا المعنى كلام حسن، ونصه:

«منفعة العلم في استعمال الفضائل عظيمة، وهو أن يعلم به حسن الفضائل، فيأتيها ولو في النُّدرة، ويعلم به قبح الرذائل، فيجتنبها ولو في الندرة، ويسمع الثناء الحسن فيرغب في مثله، والثناء الرديء فينفر منه.

قال: فعلى هذه المقدمات وجب أن يكون للعلم حصة في كل فضيلة، وللجهل حصة في كل رذيلة، ولا يأتي الفضائل من لم يتعلم العلم إلا صافي الطبع جداً، فاضل التركيب، وهذه منزلة خص بها النبييون ـ عليهم السلام ـ لأن الله تعالى علمهم الخير كله دون أن يتعلموه من الناس. قال: وقد رأيت من العامة من يجري من الاعتدال، وحميد الأخلاق إلى ما لا يتقدمه فيه حكيم عالم رائضٌ لنفسه، ولكنه قليل جداً. ورأيت ممن طالع العلوم وعرف عهود الأنبياء ـ عليهم السلام ـ، ووصايا الحكماء، وهو لا يتقدمه في خبث السيرة، وفساد العلانية والسريرة، شرار الخلق، وهذا كثير جداً، فعلمت أنها مواهب وحرمان من الله ـ عز وجل ـ»[1] اهـ.

انعطاف:

قال الغزالي ـ رحمه الله ـ: «ولا يقصد به الرياسة، والمال، ومماراة السفهاء، ومباهاة الأقران، وإذا كان هذا مقصوده[2]، طلب ـ لا محالة ـ الأقرب إلى مقصوده وهو علم الآخرة.

قال: ومع هذا فلا ينبغي أن ينظر بعين الحقارة إلى سائر العلوم أعني: علم الفتاوي، وعلم النحو واللغة المتعلقين بالكتاب والسنة، وغير ذلك من ضروب العلم التي هي فرض كفاية.

(1) انظر: 1/ 346 من رسائل ابن حزم.

(2) في الإحياء: 53: ومقصده.

قال: ولا تفهمن من غلونا في الثناء على علم الآخرة، تهجين هذه العلوم، فالمتكفلون بالعلوم كالمتكفلين بالثغور، والمرابطين بها، والغزاة، والمجاهدين 249ظ// في سبيل الله عز وجل، فمنهم المقاتل، ومنهم الرِّدْء، ومنهم الذي يسقيهم الماء، ومنهم الذي يحفظ دوابهم، ويتعهدها، ولا ينفك واحد منهم عن أجر، إذا كان قصده إعلاء كلمة الله ـ عز وجل ـ دون حيازة الغنائم.

قال: فكذلك العلماء. قال الله عز وجل: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾.

وقال عز وجل: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾[1]. والفضيلة نسبية.

قال: واستحقارنا للصيارفة عند قياسهم بالملوك لا يدل على حقارتهم إذا قيسوا بالكناسين، ولا تظن أن ما نزل عن الرتبة القصوى ساقط القدر، بل هو الرتبة العليا: للأنبياء، ثم الأولياء، ثم العلماء الراسخين في العلم، ثم الصالحين على تفاوت درجاتهم، وبالجملة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[2]، ومن قصد وجه الله ـ عز وجل ـ بالعلم أي علم كان نفعه، ورفعه، لا محالة»[3].

الأدب الرابع:

قال الغزالي: «أن تحترز في مبدإ الأمر عن الإصغاء إلى اختلاف الناس سواء كان ما خاض فيه من علوم الدنيا أو من علوم الآخرة، فإن ذلك يذهش عقله، ويحير ذهنه، ويفتر رأيه، و[يؤيسه][4] عن الإدراك والاطلاع. قال: بل ينبغي أن يتلقف أولاً: الطريق الحميدة الواحدة المرضية عند أستاذه، ثم بعد ذلك يصغي إلى المذاهب والشبه، وإن لم يكن أستاذه مستقلاً باختيار رأي

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 163.

(2) سورة الزلزلة، الآيتان: 7 و8.

(3) ورد مختصراً في «ميزان العمل»: 107، وانظر الإحياء: 53.

(4) في «ج» و«د»: يوليه.

واحد، وإنما عادته نقل المذاهب، وما قيل فيها، فليحذر منه، فإن إضلاله أكثر من إرشاده، فلا يصلح الأعمى لقَوْدِ العُميَان وإرشادهم، ومن هذا حاله يعد في عمى الحيرة، وتيه الجهل.

قال: ومنع المبتدىء عن الشبهة يضاهي منع الحديث العهد بالإسلام عن مخالطة الكفار، وندب القوي إلى النظر في الاختلاف، 250و// يضاهي حث القوي على مخالطة الكفار، ولذلك يمنع العاجز[1] عن التقحم[2] على صف الكفار، ويندب الشجاع له»[3]. انتهى المقصود منه.

قلت: وهذا الاحتراس في مبدإ التعلم لهذه الصناعة من آكد ما يتعين، لأنه مهما لم يرتبط إلى ما تخلص عند معتبري أئمتها، تلاعبته القوانين، واختلفت عليه الطرق، وخصوصاً عند الإعراب، والتخريج على قواعد الصناعة.

وقوله: «وإن لم يكن أستاذه مستقلاً... إلى آخره». مثله ما حكى «الأبي» عن الشيخ الإمام «أبي عبد الله ابن عرفة» ـ رحمهما الله ـ أنه كان يقول في مجالس التدريس: «إذا لم يكن فيها التقاط زائدة من الشيخ فلا فائدة في حضور مجلسه بل الأولى لمن حصلت له معرفة الاصطلاح، والقدرة على فهم ما في الكتب أن ينقطع لنفسه، ويلازم النظر. وضمن ذلك في أبيات نظمها وهي قوله:

إذا لم يكن في مَجْلِسِ الذِّكْرِ نُكْتَةٌ	بتقرير[4] إيضاحٍ لمُشْكِلِ صُورَةِ
وعزو غريب النقل أو حل مُقْفَلٍ	أو إشكال أبْدَتْهُ نتيجة فكرةِ
فدع سعيه وانظر لنفسك واجتهد	ولا تتركن فالجهل أقبح خُلَّة[5]

(1) في م.س: 51: الجبان.
(2) في م.س: 51: التهجم.
(3) م.س: 51.
(4) في النيل: 275: وتقرير.
(5) في م.س: 275: وإياك تركاً فهو أقبح خلة.

قال الأبي: وكنت قلت في جواب أبياته هذه:

يـمـيـنـاً[1] بِـمـن أولاك أرفـعَ رُتْـبَـة وَزَان بـك الـدنـيـا بـأكـمـل زيـنـة
لَـمجلسك السامي[2] الكفيلُ بكل ما [على حُسْن ما عنه المجالسُ خلَتِ][3] [4]

وذكر بعدهما بيتاً ثالثاً[5] يتضمن الدعاءَ لم أقيده كما أحب.

قال: وإني في قسمي هذا لبَارٌّ 250ظ//، فلقد كنت أقيد من زوائد إلقائه، وفرائد إقرائه على الدول[6] الخمس التي تقرأ بمجلسه، وهي التفسير والحديث، والدول الثلاث التي «بالتهذيب»[7] نحو الورقتين كل يوم مما ليس في كتاب، والله المسؤول أن يقدس روحه.

قال: فلقد كان الغاية، وشاهد ذلك ما اشتملت عليه تواليفه من ذلك، وناهيك «بمختصره» في الفقه، الذي ما وقع في الإسلام مثله، لضبطه فيه المذهب مسائل وأقوالاً، مع الزيادة المكملة، والتنبيه على المواضع المشكلة، وتعريف الحقائق الشرعية»[8] انتهى.

قلت: حال الشيخ في بلوغه أقصى مراتب الغاية العلمية لا ينكر، ومقامه

---

(1) في الأصول: قسما، والتصويب من م.س: 275.

(2) في م.س: 275: الأعلى.

(3) في م.س: 275:

«على حين ما عنها المجالس ولت»

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج».

(5) البيت هو:

«فأبقاك من رقاك للخلق رحمة وللدين سيفاً قاطعاً كل فتنة»

(6) الدولة: ج دول، وهي عند القدماء: المحاضرة أو الجلسة من الدرس أو العلم، ونجدها عند العبدري في رحلته، فيقول: حضرت دولتين.

(7) تهذيب المدونة للبراذعي خلف بن أبي القاسم محمد الأزدي أبو سعيد ت: 372هـ ـ 983م، فقيه مالكي، ولد وتعلم في القيروان، وانتقل إلى صقلية، فاتصل بأميرها، وصنف عنده كتباً، منها: «التهذيب» ومنه نسخ في خزانة القرويين، وله تمهيد مسائل المدونة، واختصار الواضحة، انظر المدارك: 7/ 256 ـ 258، والديباج: 1/ 349 ـ 351.

(8) انظر النيل: 275 ـ 276.

في المجاهدات العلمية من أشهر ما يعرف به ويذكر، فقد أخبرني الشيخ الفقيه الفاضل الأجل، خاتمة السلف «أبو عبد الله محمد بن محمد بن عيسى الزلديوي»[1] القسنطيني، نزيل تونس فيما كتب إلي من تونس المحروسة، وقد وصف الشيخ بقوله: «كان في العلوم كما دلت عليه تواليفه فيها، وكان في العبادة بالمرْقَب الأعلى.

قال ـ رحمه الله ـ: سمعت من شيخنا الفقيه الإمام المعظم قاضي الجماعة بالحضرة العلية سيدي «أبي مهدي عيسى بن أحمد الغبريني»[2] أنه قال: لا يرى ولا يسمع مثل سيدي الفقيه في ثلاثة أشياء: الصيام، والقيام، وتلاوة القرآن، إلا ما يذكر عن رجال «رسالة القشيري». فلا تراه أبداً إلا صائماً، ويقرأ عشرين حزباً في الساعة المعتدلة، وقيامه معلوم يقوم في «جامع الزيتونة» العشر الأواخر من «رمضان» في كل عام إلى أن عجز عن ذلك قرب وفاته رحمه الله ونفع به».

قلت: وقد اشترك معه في الأخذ عن الشيخ. قال في «مكتوبه»: «أول ما لقيناه عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة، وكان سنه إذ ذاك سبعاً وسبعين، لأن مولده كان عام ستة عشرة وسبعمائة 251و// توفي عام ثلاثة وثمانمائة.

قال: وقرأنا عليه جميع صحيح البخاري من أوله إلى آخره، بقراءة شيخنا قاضي الجماعة أبي مهدي سيدي عيسى الغبريني المذكور، وحضر لهذه «الختمة» جميع أعلام تونس وعلمائها وطلبتها صغارهم وكبارهم، وكانت من الغرائب عالم على عالم، وهُمَا عَلَمَا وَقْتِهِما، وذلك في رمضان أول عام من هذا القرن التاسع.

قال: وسبب القراءة ما أصاب أمير المؤمنين، وحجة الله على السلاطين،

---

(1) المغربي المالكي، ت: 882هـ ـ 1477م، كان عالماً، ولي قضاء الأنكحة وانتفع به كثير من الفضلاء، له تصانيف عدة منها: «تفسير القرآن» و«شرح على المختصر»، انظر الضوء اللامع: 9/ 179 ـ 180.

(2) ت: 816هـ ـ 1413م، عالم تونس، وحافظ المذهب المالكي بها، عرف بصحة النقل وجودة الذهن، نقل عنه عصريه البرزلي، واعتمده في كثير من المواضع، انظر الضوء اللامع: 6/ 151.

أبا فارس عبد العزيز[1] ـ رحمه الله وغفر له ـ بجبل أوراس، فأمر بقراءته «فإنه ترياق الشدائد». فقرىء كذلك. ثم إنهما ـ رضي الله عنهما ـ أجازا كل من حضر السيد أبو مهدي بقراءته، والشيخ الإمام بالقراءة عليه».

قلت: «ثم إن الشيخ ـ رحمه الله ـ أنسأ الله في أجله إلى أن كتب إلي «بالإجازة العامة» من «حضرة تونس» المحروسة في أواخر شوال عام أحد وسبعين وثمانمائة. وتوفي عام أربعة وسبعين، فيما بلغنا ـ رحمة الله عليهم ـ».

قلت: وعلى ذكر هذا الإمام الجليل أبي عبد اللّه ابن عرفة ـ رحمه الله ـ فلنذكر ما تحصل عندي من أخباره زائداً على ما ذكر منها الشيخ «برهان الدين ابن فرحون» في «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»[2]. وإن كان ذكر ذلك خروجاً عما نحن بسبيله اغتناماً لفائدة العلم بأحوال الجلة من العلماء، فأفادني الشيخ الفقيه الأستاذ العالم، المتفنن، المصنف، الراوية، الرحال، الحاج، الصالح «أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن علي القرشي الشهير بالقلصادي البسطي»: نزيل غرناطة ـ أجله الله وحفظه ـ، وكتب لي بخطه ما نصه:

«وما أفادنيه شيخنا وبركتنا الإمام العلامة «سيدي محمد بن محمد بن إبراهيم بن عقاب»[3] وغيره من 251ظ// علماء تونس في التعريف بالشيخ الإمام «أبي عبد اللّه محمد بن محمد بن عرفة الورغمي»: كان إماماً في علوم، صنف في كثير. وكان الغالب على كلامه: الاختصار. واشتغل آخر عمره بالفقه

(1) عبد العزيز بن أحمد الحفصي الهنتاني، أبو فارس، المعروف بعزوز. ت: 837هـ ـ 1434م، من كبار ملوك بني حفص بتونس، عرف بالحزم والبأس، والدين، له آثار في تونس، انظر الضوء اللامع: 4/ 214.

(2) انظر: 2/ 331 ـ 333.

(3) الجذامي التونسي أبو عبد اللّه ت: 852هـ ـ 1448م قاضي الجماعة بتونس، كان إماماً، عالماً مشاركاً، متفقهاً في العلوم، له يد طائلة في علم الفرائض، والحساب، وله إدراك في المنطق، والأصلين، والطب، والعربية بل حتى في علم النجامة، وعلم التصوف، انظر فهرست الرصاع: 141 ـ 160. ورحلة القلصادي: ص: 118 ـ 122، وذكر أنه توفي 851هـ. والشجرة: 246.

خصوصاً. من حين ولايته الفتيا، وكان معتنياً «بالمدونة» غاية، ملازماً لنظرها، قرأ القرآن العظيم في صغره بالسبع على ابن سلامة[1] ـ رحمه الله ـ من طريق الداني، وابن شريح، وعلى «ابن براء»[2] من طريق «الداني»، وقرأ أصول الفقه على «ابن علوان»[3] ـ رحمه الله ـ وأصول الدين على «ابن سلامة»، و«ابن عبد السلام» ـ رحمهما الله ـ والنحو على «ابن نفيس» ـ رحمه الله ـ. والجدل على «ابن الحباب»[4] ـ رحمه الله ـ والفقه على «ابن عبد السلام» والمعقولات بأسرها على «الشيخ الآبلي»[5]، وكان يثني عليه كثيراً، ويقول: إنه لم ير ممن قرأ عليه مثله. و«الشريف التلمساني» ـ رحمهما الله ـ وولي إمامة جامع الزيتونة عام: ستة وخمسين وسبعمائة. وخطابته عام: اثنين وسبعين، والفتوى عام ثلاثة وسبعين. وابتدأ تصنيف «المختصر الفقهي» عام: اثنين وسبعين، وكمله عام: ستة وثمانين. وحج عام اثنين وتسعين. واستخلف على «الإمامة» قاضي الجماعة حينئذ سيدي «عيسى الغبريني»، وعلى «الخطابة» الشيخ الصالح الولي: «أبا عبد الله البطرني»، وعاد من «الحج» في جمادى الأولى عام: ثلاثة وتسعين

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن سلامة التونسي الأنصاري ت: 746هـ ـ 1375م. الفقيه، العالم، الزاهد، الصالح، العابد وإمام جامع الزيتونة. انظر: الشجرة: 209.

(2) هو أبو علي ابن البراء التونسي قاضي الأنكحة بها، ت: 797هـ ـ 1394م، الإمام والفقيه، والعالم، انظر الشجرة: 227.

(3) هو أبو العباس أحمد بن علوان التونسي الشهير بالمصري. الفقيه العالم الزاهد الإمام المؤلف، ت: 787هـ ـ 1385م من مؤلفاته: «لب اللباب على الجلاب» و«اقتطاف الأكف من الروض الأنف»، و«مختصر المدارك»، و«اختصار كتاب أنوار القلوب في العلم الموهوب» وغيرها. انظر الشجرة: 226.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى المعافري المعروف «بابن الحباب» ت: 749هـ ـ 1348م. الإمام، البارع، المحقق، الأصولي الجدلي، نقل عنه ابن عرفة في: «مختصره» وخالد البلوي، وعرف به في «رحلته»، من تصانيفه: «تقييد على ابن عصفور»، و«اختصار المعالم». انظر: الشجرة: 209.

(5) محمد بن إبراهيم بن أحمد العبدري التلمساني الشهير بالآبلي، بفتح الهمزة الممدودة، وكسر الباء، نسبة إلى آبلة مدينة بالشمال الغربي لمقاطعة مدريد. ت: 757هـ ـ 1356م، نشأ بتلمسان، ورحل إلى مصر والشام والحجاز والعراق، والمغرب، وقد تميز في العلوم العقلية، انظر الشجرة 221.

وسبعمائة فكانت غيبته أحد عشر شهراً غير ثلاثة أيام، وعاد إلى «خططه» إلى أن توفي يوم الرابع والعشرين من جمادى الأخرى عام ثلاثة وثمانمائة.

وكان رحمه الله مجداً في العمل، صواماً، قواماً، تلاء لكتاب الله عز وجل، وكان مع ذلك مجدوداً في دنياه، موسعاً عليه فيها لا باعتبار 252و// المال، ولا باعتبار الجاه ونفوذ الكلمة»[1] اهـ.

قلت: وقد وقفت على مكتوب له ـ رحمه الله ـ إلى جملة من المالَقِيين منهم شيخنا الأستاذ القاضي «أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الأنصاري البدوي» ـ رحمه الله ـ يقول فيه: إنه قرأ على «ابن الحباب» جملة من «كتاب سيبويه» قراءة تحقيق وبحث.

وذكر أيضاً أنه قرأ على بعض شيوخه جملة من «التسهيل»[2]. وقال عند ذكر «ابن عبد السلام» سمعت عليه إلقاءه تفسير القرآن العظيم من أوله إلى آخره، بما يجب لذلك من تحقيق أحكام الاعتقاد، والفقه، وقواعد العربية، وعلم البيان، وأصول الفقه، وغير ذلك مما تتوقف هذه المذكورات عليه، مع المراجعة له فيما يجب مراجعته فيه من ذلك، والبحث فيه، وإيراد الأسئلة وأجوبتها.

قال: وقرأت عليه جميع «كتاب مسلم» بلفظي[3]، بنحو القراءة المذكورة إلا يسيراً منه سمعته من لفظ قراءة غيري، وسمعت عليه بعض «كتاب البخاري». بنحو القراءة المذكورة، وسمعت عليه بعض موطإ الإمام مالك بن أنس كذلك، وقرأت عليه جملة من «كتاب التهذيب» «للبراذعي». وسمعت سائره أزيد من ختمة واحدة بقراءة بحث، وفقه، ونقل فروع الأمهات، وأحاديث الأحكام مع التنبيه عليها بالتصحيح والتحسين، وتعقب ما تعقبه الأئمة من ذلك.

---

(1) انظر النيل: 276 ـ 277.

(2) المراد كتاب: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو لابن مالك، وعليه شروح عدة، انظر الكشف.

(3) أي بقراءتي وسردي له.

وذكر غير هذا مما قرأ عليه في جملة ما قرأه كذلك على غيره من شيوخه ـ رحمه الله ـ وقد أفاد ذلك ما يذكر بالآداب المتقدمة في الاشتغال بالتعلم، وخصوصاً حكم البحث والمراجعة، وتوجيه الأسئلة، فلم يخل ما خرجنا إليه عما يخدم ما كنا بسبيله، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا 252ظ// وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾[1].

الأدب الخامس:

قال ابن زاغو: ألا يهمل علماً من العلوم الشرعية، ولا ما يتقدمها، ولا ما يتوقف على تحصيله من عربية وغيرها. فإنها يستعان ببعضها على بعض، وإنما هي كالأصابع للكف فمن عدم منها علماً كان كمن عدم أصبعاً.

وقد تقدم «للغزالي»[2] في هذا المعنى، فليراجع من هناك، وفيه: «أنه يستفاد في الحال من الخوض في جميع الفنون ألا يكون معادياً لنوع منها بسبب الجهل». فهنا لا شك أمران يتأكد البسط لهما.

أحدهما: أنّ العلوم مرتبطة بعضها ببعض، وكل منها معين على تحصيل ما سواه، وتمثيلها بأصابع الكف مظهر لذلك وجوداً وعدماً.

ولبعضهم في إيضاح هذا المعنى مثال آخر ملخصه: «أن العلم على الإطلاق من غير تقييد بمعلوم معين، كشخص إنسان في غاية من الحسن والجمال ونهاية من الفضل والكمال.

كَأنَّ الثريا عُلِّقَتْ فوق نحرِه ... وفي أنفِهِ الشِّعْرَى[3] وفي وجهه القَمَرْ

أحلى من الأمن مرآه، وألذ من الظفر لقياه، يسبي العقول ويسليها، ويهيج الأشواق ويجليها:

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 43.

(2) انظر ص: 13و مخ «أ». ص: 131 ـ 132 من هذا الكتاب.

(3) الشعرى: الكوكب الذي يطلع في الجوزاء، وطلوعه في شدة الحر.

كأن الشمس في أعطافه[1] لمعت حُسْناً أو البدر منْ أزراره طَلَعَا
مستقبَل بالذي يهوى ولو كثرت منه الذنوبُ فَمعذورٌ بما صَنَعَا
في وجْهِهِ شَافِعٌ يمحو إساءته من القلوب، وجيه حيث ما شفعا

فما كان منه معرفة بالله تعالى، فهو منه بمنزلة قلبه وروحه وعقله، وما كان منه معرفة بعجائب الملك وبدائع الملكوت، فهو بمنزلة مداركه وحواسه 253و// وما كان منه معرفة بالأوامر والنواهي وسائر الشرائع، فهو منه بمنزلة سائر جسده وبقية أجزائه، وما كان منه عملاً بموجب العلم، ووفاء بمقتضى المعرفة. فهو منه بمنزلة الغذاء الذي هو أصل بقائه، ودوام صحته، فمن حوى هذه العلوم كلها، كان كمن ظفر بمُصَاحبة ذلك الشخص، وأنس بمواصلته ليلاً ونهاراً، ومن نقصه بعضها فيعتبر بنسبة ما ينقص من ذلك الشخص فقد يكون عيناً، أو سمعاً، أو منطقاً، أو يداً، أو رجلاً، أو روحاً، أو جميعها فيكون كصخرة جامدة، أو خشبة مسندة فلا ينال معها إلا نصباً، ولا يصيب منها إلا تعباً».

الثاني: أن الجهل بها يحمل على معاداتها، وذلك مما لا ينبغي لعاقل أن يعرف به، ولا أن ينتقص برذيلة الانتساب إليه.

وفي وصية الكملاء: بترك البقاء على الجهل الحامل على هذه العداوة، ما يكفي ذوي الهمم في انتهاض عزائمهم إلى الخوض في كل علم على حسب الإمكان.

فيحكى عن يحيى بن خالد أنه قال لابنه: «عليك بكل نوع من العلم، فخذ منه، فإن المرء عدو ما جهل، وأنا أكره أن تكون عدو شيء من العلم، ثم أنشد:

تفنّن وخذ من كل فن[2] فإنما يفوق امرؤ في كل فن له علم
فأنت عدوٌّ للذي أنت جاهلٌ به، ولعلم أنت مُتقنه[3] سِلْمُ»[4]

---

(1) عِطْفا الرجل: جانباه.
(2) في أدب الدنيا: 20: كل علم.
(3) في م.س: 20: تتقنه.
(4) انظر م.س: 20.

ولابن دريد في معناه. أنشده الماوردي:

«جَهِلتَ فَعَادَيْتَ العُلُومَ وأهلَهَا كذاك يعادِي العلمَ مَنْ هو جَاهِلُه
ومَنْ كَانَ يَهْوَى أنْ يُرَى مُتَصَدِّرا وَيكْره، لا أدْرِي، أُصِيبَتْ مقَاتِلُه» 253ظ/ /[1]

وأنشد أبو عمر:

«فلا تَلُمْهُمْ عَلَى إنْكَارِ مَا نَكَرُوا فَإِنَّمَا خُلِقُوا أعْداءَ ما جَهِلُوا»[2]

حكاية:

يتعظ منها القادر على وعي هذا الأدب بفضيحة من هجر من العلم غير ما قصر عليه عزيمته فسئل عنه فأحال على غيره.

روى «الخطيب» في «تاريخه» عن أبي حاتم قال: «ورد علينا عامل من الكوفة لم أر في عمال السلطان «بالبصرة» أبرع منه. فدخلت مسلماً [عليه][3] فقال لي: يا سجستاني من علماؤكم بالبصرة؟ قلت: «الزيادي»[4] أعلمنا بعلم الأصمعي، «والمازني» أعلمنا بالنحو، «وهلالُ الرأيِ»[5] أفقهُنا، و«الشاذكوني» من أعلمِنا بالحديث، وأنا رحمك الله أنسب إلى علم القرآن، و«ابن الكلبي» من أكتبنا للشروط.

قال: فقال لكاتبه: إذا كان في غد فاجمعهم [لي][3]، قال: فاجتمعنا. فقال: أيكم المازني؟ قال أبو عثمان: هأنذا يرحمك الله. قال: هل يجزىء في كَفّارة الظِّهار عِتْق عبد أعور؟ فقال المازني: لست صاحب فقه يرحمك الله، أنا صاحب عربية، فقال: يا زيادي، كيف تكتب بين رجل وامرأة خالعها على

---

(1) انظر م.س: 15.

(2) جامع العلم: 1/ 130.

(3) ساقطة من «ج» و«د».

(4) لعله العباس بن الفرج الرياشي، وليس الزيادي.

(5) هلال بن يحيى بن مسلم البصري ت: 245هـ ـ 859م. فقيه من أعيان الحنفية من أهل البصرة، لقب بالرأي، لسعة علمه، وكثرة أخذه بالقياس، له كتاب في «الشروط» وله كتاب «أحكام الوقف» انظر الفهرست: 302.

الثلث من صداقها؟ قال: ليس هذا من علمي، هذا من علم الشاذكوني. قال: يا شاذكوني، من قرأ: ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾[1]؟ قال: ليس هذا من علمي، هذا من علم أبي حاتم. قال: يا أبا حاتم، كيف تكتب كتاباً إلى أمير المؤمنين تصف فيه خصاصة أهل البصرة؟ وما أصابهم في الثمرة، وتسأله لهم النظر والنظرة؟ فقال: لست رحمك الله صاحب بلاغة وكتابة، أنا صاحب قرآن. فقال: ما أقبح الرجل يتعاطى العلم خمسين سنة لا يعرف إلا فناً واحداً، حتى إذا سئل عن غيره لم [يجل][2] فيه، ولم يمر، لكن عالمنا بالكوفة 254و// الكسائي، ولو سئل عن كل هذا لأجاب»[3] اهـ.

وذكر غيره أنه قال عند الفراغ من سؤالهم فلم يجيبوا: يا غلام، أخرجهم عني، ما مثل هؤلاء إلا كمثل الحمار يحمل أسفاراً، لكنْ علماؤنا بالكوفة إذا سئلوا عن هذه العلوم أجابوا عنها.

تنبيه:

يراعى في خوض طالب العلم في الفنون العلمية أمران مهمان:

أحدهما: أن يكون بعد تحصيل ما لا بد منه من معرفة فروض الأعيان، وتقدم ما هو وسيلة إلى علم ما بعده.

أما الأول: فظاهر، وأما الثاني: فلأنّ العلوم متقدم بعضها على بعض في التعلم، وأيضاً لكل منها أوائل وأواخر، وطلب الأواخر قبل الأوائل حماقة ظاهرة، ومع ذلك فالغرور بها واقع في أصناف من الطالبين لمن يحتاج إلى نوع من العلم فيقصد إلى النظر فيه استعجالاً لتحصيل فائدته قبل الخوض في مقدماته.

قال الماوردي: «كرجل يؤثر القضاء، ويتصدى للحكم، فيقصد من علم

---

(1) سورة هود، الآية: 5، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا۟ مِنْهُۚ﴾.

(2) في مخ «أ»: لم يحل وفي «ج» و«د»: لم يجد.

(3) انظر تاريخ بغداد: 11/ 407.

الفقه إلى أدب القاضي وما يتعلق به من الدعوى والبينات، أو يحب الارتسام[1] في الشهادات، فيتعلم كتاب الشهادة لئلا يصير موسوماً بجهل ما يعاني، فإذا أدرك ذلك ظن أنه قد حاز من العلم جمهوره، وأدرك منه مشهوره، ولم يرَ ما بقي منه إلا غامضاً طلبه، عناء وعويصاً استخراجه، فَنَاءً، وذلك لقصور همته على ما أدرك، ونُكولِهِ[2] عما ترك، ولو نصح نفسه لعلم ما ترك أهم مما أدرك، لأن العلم مرتبط بعضه ببعض، ولكل باب منه تعلق بما قبله، ولا قيام للأواخر إلا بالأوائل، وقد يصبح قيام الأوائل بأنفسها، فيصير طلب الأواخر بترك الأوائل تركاً للأواخر والأوائل، فإذا ليس يعرى من لوم، وإن كان تارك 254ظ// الكل ألوم»[3] اهـ.

وذكر أيضاً «من ذلك من يغفل عن التعلم في الصغر، ثم يشتغل به في الكبر.

قال: فيستحي أن يبتدىء بما يبتدىء به الصغير، ويَسْتَنْكِفَ عن أن يساويه الحدث الغرير، فيبدأ بأواخر العلوم وأطرافها، ويهتمّ بحواشيها وأكنافها، ليتقدم على الصغير المبتدىء ويساوي الكبير المنتهي.

قال: وهذا ممن قد رضي بخداع نفسه، وقنع بمُداهنة حسه، لأن معقوله إن أحس، ومعقول كل ذي حس يشهد بفساد هذا التصور، وينطِق باختلال هذا التخيل، لأنه شيء لا يقوم في وهم، ولجَهْلُ ما يبتدىء به المتعلم، أقبحُ من جهل ما ينتهي إليه العالِم، وقد قال الشاعر:

تَـرَقَّ إلـى صَـغِـيـرِ الـعِـلْـمِ حَـتَّـى ... يُـرَقِّـيَـكَ الـصَّـغِـيـرُ إِلَـى الـكَـبِـيـرِ
فـتـعـرفَ بِـالـتـفـكـر فـي صـغـيـر ... كـبـيـراً بـعـدَ مـعْـرفـةِ الـصَّـغـيـر»[4]

قلت: ومن هذه الطبقة من لا يأنف من تعلم ما يبدأ به، ولكن يتكبر على

(1) الارتسام: الاحتراف، أي احتراف شهادة...
(2) في أدب الدنيا: 227: وانصرافها.
(3) انظر: م.س: 227.
(4) م.س: 28.

قراءة الكتب التي من شأن المبتدىء الصغير أن يشتغل بها، فيعدل إلى قراءة ما فوقها أنفَةً من مشاركة الأصاغر، وترفعاً إلى درجة من فوقهم، فلا يحصلون من قراءتهم على طائل وأخسر منهم صفقة من يتشوف في كبره إلى تحصيل ما فرّط فيه أيام الصغر أو لم يظفر بإمكان المعرفة به حينئذ، فيمتنع من ذلك استعظاماً لقعوده مع الأصاغر في مجلس التعليم. وخصوصاً إن كان المعلم يساويه في السن أو يكون في ذلك دونه، وهؤلاء أغرق في الحماقة من غيرهم، لأنهم استشعروا عيب المشاركة في التعلم للأصاغر، وغَفَلُوا عن الجهلِ الذي عيبُه أقبحُ العيوب وأخسُّها 255و// منزلة، لا سيما مع إمكان النزاهة عنه بالتعلم، والله تعالى يُرشِد الجميع ويتولاهم.

الثاني: أن يكون محافظاً فيه على تقديم الأهم فالأهم.

وللأستاذ «أبي إسحاق الشاطبي» ـ رحمه الله ـ في عقد هذا الأصل ما حاصله حسبما أجاب به في بعض مسائل عنه: «أن كل علم اقتضى الوقت والحال بالنسبة إلى طلب الشرع تقديمه فهو المقدم، وما اقتضى تأخيره فهو المؤخر، وتفصيل هذه الجملة لا تخفى على ذي معرفة بمراتب العلوم في نظر الشارع. نعم ما يخاف اندراسه وذهابه، وهو من الأكيد في الجملة، فلا بد من القيام به لئلا تفوت المنفعة به عند الحاجة إليه» والله أعلم.

ومن كلام الماوردي في هذا المعنى مع التنبيه على أن غير الأهم لا يضر جهله، قوله: «ولا يتشاغل بطلب ما لا يضر جهله، فيمنعه ذلك عن إدراك ما لا يسع جهله، فإن لكل علم فضولاً مذهلة، وشواذ مشغلة، إن صرف إليها نفسه قطعتْه عما هو أعم منها»[1] اهـ.

وفي معنى أن طلب ما لا يضرّ جهله يمنَعُ من نيل ما لا يسع جهله. قال مالك ـ رضي الله عنه ـ فيما نقل من حكمه، لأبي مسهر[2]: «لا تسأل عما لا

(1) أدب الدنيا: 29.

(2) هو عبد الأعلى بن مُسهر الغساني الدمشقي. ت: 218هـ ـ 833م من حفاظ الحديث، كان شيخ الشام وعالمها بالحديث، والمغازي، وأيام الناس، أكرهه المأمون على القول بخلق =

تريد، فتنسى ما تريد، فإنه منِ اشترى ما لا يحتاجُ إليه، باعَ ما يحتاج إليه»[1].

الأدب السادس:

وهو مرتب على ما قبله، أنه إذا كان يعلم أن العمر لا يتسع لتحصيل كل العلوم عند الخوض فيها، فينبغي كما قال الغزالي: «أن يأخذ من كل شيء أحسنه، فيكتفي بِشَمَّةٍ من كل علم، ويصرف الميسور منَ العمر[2] إلى استكمال العلم الذي هو [النجاة][3] والسعادة، وهو غاية جميع العلوم، وهو العلم بالله تعالى»[4] انتهى المراد منه.

وقوله: ينبغي له أن يأخذ من كل شيء أحسنه هو كلامٌ يروى عن 255ظ// ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

قال الشيخ أبو عمر: «روينا عنه أنه قال «العلم أكثر من أن يحصى، فخذوا من كل شيء أحسنه.

قال: وعن وهب بن منبه[5] أنه قال: العلم أكثر من أن يحاط به، فخذوا منه أحسنه.

قال: وعن الشعبي مثله»[6] اهـ.

وحكى الماوردي عن «المأمون» قال: «ما لم يكن من العلم بارعاً فتكون

= القرآن فامتنع... وحمل إلى السجن فأقام نحواً من مائة يوم، ومات. انظر: التهذيب: 6/ 98، وتاريخ بغداد: 11/ 72. المدارك: 3/ 221 ـ 224.

(1) المدارك: 2/ 61.
(2) في الإحياء: 1/ 52: علمه.
(3) في «أ»: النجلة.
(4) الإحياء: 1/ 52.
(5) الصنعاني الذماري أبو عبد الله: ت: 114هـ ـ 732م، مؤرخ، عالم بأساطير الأولين، ولا سيما الإسرائيليات، يعد في التابعين، قاضي صنعاء، حبس في كبره، وامتحن. من كتبه: «ذكر الملوك المتوجة من حِمْيَر وأخبارهم وقصصهم، وقبورهم وأشعارهم» وله: «قصص الأنبياء»، و«قصص الأخبار». انظر: التهذيب: 11/ 166.
(6) جامع العلم: 1/ 105 ـ 106.

الصحف أولى به من صدور الرجال»[1].

وأنشد «أبو عمر» «لبعضهم»:

«مـا أكـثـر الـعـلـم ومـا أوسـعـه	مـن ذا الـذي يـقـدر أن يـجـمـعـه
إن كـنـت لا بـد لـه طـالـبـاً	مـحـاولاً فـالـتـمـس أنـفـعـه

قال: وأحسن من هذا قول منصور الفقيه:

قـالـوا خـذ الـعـيـن مـن كـل فـقـلـت لـهـم	فـي الـعـيـن فـضـل ولـكـنْ نَـاظِـرُ الـعـيـن
حـرفـان فـي ألـف طـومـار مُـسَـوَّدَةٍ	وربـمـا لـم تـجـد فـي الألـف حـرفـيـن

قال: وكان يقال: العالم النبيل الذي يكتبُ أحسن ما يسمع، ويحفظُ أحسنَ ما يكتُب، ويحدث بأحسَن ما يحفَظ»[2].

قلت: وعكسه ما حكاه «ابنُ قتيبة» في «عيون الأخبار»[3] «أنّ بعضهم وصفَ رجلاً فقال: كان يغْلَطُ في علمه من وجوه أربعة: أن يسمع غير ما يقال له، ويحفظ غير ما يسمع، ويكتب غير ما يحفظ، ويحدث بغير ما يكتب».

نصيحة:

قال بعضهم في معنى وصيتهم بأخذ العين من العلوم، وهو الأحسن منها: «وينبغي لهم أن يبحثوا عن هذه العيون، فإن ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[4]. وأنشد:

«الـطرقُ شـتـى وطـريـق[5] الـحَـقّ مُـفْـرَدَةٌ	والسالكون طريقَ الحَقّ أفراد 256و//
لا يُـعْـرَفُـون ولا تُـدْرَى مَـقَـاصِـدُهُـمْ	فـهـم عـلـى مَـهَـلٍ يَـمْـشُـونَ قـصَّـادُ

---

(1) أدب الدنيا: 29.

(2) جامع العلم: 1/ 105 ـ 106.

(3) انظر: 2/ 130.

(4) سورة الروم، الآية: 32.

(5) سياق المعنى يقتضي ما ذكره، وسياق الوزن يقتضي لفظة (طرْق) عوض طريق.

والنـاس فـي غـفـلـة عـمـا يُـرَادُ بـهـم   فكـلـهـم عـن سَبِيل الرُّشْـدِ حُيَّادُ[1]»[2]

قال: وبحسب ذلك ينبغي ألاَّ يَتَعَلَّقُوا مِنَ المتعلّمين، ولا يتلبسوا من الأستاذين:

إلا بـأوحـدِ نـحـريـر سَـمَـا فـطـنـا   فـوجـهـه نـحـو عـيـن الـحـق مـتـجـه
عَـفُّ الـضـمـيـرِ وَفـي أخـلاقـه سِـنَـةٌ   عـنِ الـقـبـيـح وطـرفُ الـحـق مـنـتـبـه

قلت: وذلك ظاهر، فإن المعلم إذا كان غير متَوجه في نظره إلى الحق الذي يجب أن يعين لأخذه واختياره على غيره، فإنه لا يرشد إلا لما هو على خلاف ذلك، وحينئذ فضره أقرب من نفعه» اهـ.

الأدب السابع:

أن يصبر على شدائد التعلم ومشقاته فإن العلم كما قيل:

«آخـر الـعـلـم لـذيـذ طـعـمـه   وَبَـدِيُّ الـذَّوْقِ مـنـه كـالـصَّـبَـر[3]»

وأيضاً: فإن الطالب له كما قال «الحافظ أبو نعيم»: «منتظر لإحدى الحسنيين[4]، وفسّر ذلك بما خرجه عن واثلة بن الأسقع - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من طلب العلم فأدركه، كتب له كِفلان منَ الأجر، ومَنْ طَلَبَ علماً فلم يدركه كتب له كِفلٌ من الأجر» اهـ.

وأنواع مشقاته التي تحمَدُ عاقبةُ الصّبر عليها متعدّدة:

أحدها: الدرس، فقد تقدم عن الأصمعي، أنه قال حين سُئل عن حفظه مع نسيان أصحابه: «درَست وتَركُوا».

ونقل الشيخ أبو عمر عن إبراهيم النخعي قال: «إنه ليطولُ علي الليل حتى أصبحَ فألقاهم فربّما [أدسه][5] بيني وبين نفسي، أو أحدث به أهلي.

---

(1) في الإحياء: 78: رقاد.
(2) انظر الأبيات في: م.س: 78.
(3) جامع العلم: 1/97.
(4) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ سورة التوبة، الآية: 52.
(5) في «أ»: أدرس.

قال عن بعضهم: يعني بقوله: أدسه: أتحفظه»[1].

ونقل عن الخليل: «كن على مدارسة ما في صدرك، أحرصَ منك على مدارسة ما في كتبك»[2].

قلت: 256ظ// ولذلك قال النووي: «وينبغي أن يحافظ على قراءة محفوظه»[3]، وهو أمر يضيعه كثير ممن سبق له حفظ الكتاب، فيمر بعد ذلك حفظه بعدم المراجعة له، حتى يصير كأنه لم يحفظه قط، وهو خلاف ما كان عليه المجتهدون في التحصيل.

فقد حكى عياض عن «محمد بن عبدوس[4] فيما رواه عن ابن اللباد[5] أنه صلى الصبح بوضوء العتمة ثلاثين سنة، خمس عشرة من دراسة، وخمس عشر من عبادة»[6].

وحكى الماوردي: «أنه قيل: لن يدرك العلم من لا يطيل درسه، ويكدّ نفسه، قال: وكثرة الدرس كَدٌّ لا يصبر عليه إلا من يرى العلم مَغْنماً، والجهلَ مغْرماً، فيحتمل تعب الدرس ليدرك راحة العلم، وينفي عنه معرة الجهل، فإنّ نيل العظيم بأمر عظيم، وعلى قدر الرغبة يكون الطلب، وبحسب الراحة يكون التعب. وقد قيل: طلب الراحة بِقِلَّةِ الاسْتِرَاحَة.

وقال بعض الحكماء: أكمل الراحة ما كان عن كد التعب، وأعز العلم ما كان عن ذل الطلب، قال: وربما استثقل المتعلم الدرس والحفظ، واتكل بعد

(1) جامع العلم: 1/ 103.

(2) م.س: 1/ 102.

(3) التبيان: 51.

(4) محمد بن إبراهيم بن عبدوس المالكي، ت: (260هـ ـ 873م) ثقة، فقيه، زاهد، من كبار أصحاب سحنون، له كتاب: «التفاسير»، وكتاب: «المجموعة»، على مذهب مالك وأصحابه. انظر المدارك: 4/ 222 ـ 228.

(5) محمد بن محمد بن وشاح اللخمي بالولاء، المالكي أبو بكر ابن اللباد، ت: (333هـ ـ 944م). فقيه، مفسر، لغوي، له كتاب «الطهارة»، وكتاب «عصمة النبيين» وكتاب «فضائل مالك بن أنس» وكتاب «الآثار والفوائد». انظر الديباج: 2/ 196 ـ 197، والمدارك: 5/ 286 ـ 295.

(6) انظر الإلماع: 235.

فهم المعاني على الرجوع إلى الكتب والمطالعة فيها عند الحاجة إليها، فلا يكون إلا كمن أطلق ما صاده ثقة بالقدرة عليه بعد الامتناع منه فلا تعقبه الثقة إلا خجلاً، ولا التفريط إلا ندماً.

قال: وهذه حال قد يدعو إليها أحد ثلاثة أمور:

إما الضجر عن معاناة الحفظ ومراعاته، أو طول الأمل في التوفر عليه عند نشاطه، أو فساد الرأي في عزيمته، أليس يعلم أن الضَّجُور خائب، وأن الطويل الأمل مغرور، وأن الفاسد الرأي مصاب»[1] اهـ.

قلت: ومما يعرض لمن يتكل على مراجعة الكتب ما أشار إليه القائل تحذيراً من الاتكال عليها 257و//:

عليك بالحفظ قبل الجمع في كتُب ... فإن للكتب آفات تفرِّقُها

الماء يَغرِقها والنَّار تَحرقها ... والفار يقرضُها واللِّصُّ يسرقها

فإن كان معتمداً على حفظه وتحصيله لم يجد لفقدها بالغرق وغيره ما يَجِدُ من لم يتكل إلا عليها. فحكى الزبيدي عن أبي موسى الهواري[2] من أهل «إستجة»[3] قال: «وهو أول من جمع الفقه في الدين، وعلم العرب بالأندلس، ورحل فلقي «مالكاً» ونظراءه. ولقي الأصمعي، وأبا زيد الأنصاري، ونظراءهما. وداخل الأعراب في محالها.

قال: ولما صدر عن سفره عطب ببحر «تدمير»[4] فذهبت كتبه، فأخبرني

---

(1) أدب الدنيا: 34.

(2) هو عبد الرحمن بن موسى الهواري أبو موسى من أهل الفقه في الدين، وأول من جمع الفقه في الدين، وعلم العرب بالأندلس، استقضى على بلده أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم، له كتاب في القراءات، وكتاب في تفسير القرآن. انظر طبقات الزبيدي: 253 ـ 254، والمدارك: 3/ 343.

(3) إسْتِجة: بالكسر ثم السكون: اسم لكورة بالأندلس على نهر غرناطة بينها وبين قرطبة عشرة فراسخ... انظر معجم البلدان: 1/ 224.

(4) تُدْمير: بالضم ثم السكون، وكسر الميم وياء ساكنة وراء. كورة بالأندلس تتصل بأحواز كورة جيّان وهي شرقي قرطبة. انظر معجم البلدان: 1/ 371.

محمد بن عبد العزيز عن بعض المشيخة قال: قصد شيوخ «أهل إستجة» «أبا موسى» يهنّونه بقدومه، ويعزونه بذهاب كتبه. فقال لهم: ذهب الخُرْج وبقي ما في الدرج، أنا شعبي زماني، فليسألني منكم من شاء عما شاء»[1] اهـ.

وقوله: و«بقي ما في الدرج». فسره ابن الفرضي[2] فيما أورده «عياض» في «المدارك»[3] بأنه «يعني ما في صدره».

الثاني: السهر فقد سبق أيضاً قول بعضهم: «يُدرك العلم بالمصباح، والجلوس إلى الصباح، وبالسفر، والسهر، والبكور في السحر». وفيما أنشده «عياض» لبعضهم في استسهال تعب السهر في طلب المعالي، والعلم أسناها وأشرفها:

«أعاذلتي على إتعاب نفسي	ورعيي في السُّرى روضَ السهاد
إذا شامَ الفتى برقَ المعالي	فأهونُ فائتٍ طيبُ الرّقاد»[4]

وأنشد بعضهم في هذا المعنى:

فكل مطلوب إنسان له ثمن	وعلمه، ثمناه: البحثُ والأرقُ 257ظ//

وأنشد بعضهم:

بقدر الكد تكتسب المعالي	ومن طلب العلا سهر الليالي
تروم المجد ثم تنام ليلاً	يغوص البحر من طلب اللآلي

الثالث: الجوع، فقد قال سحنون ـ رحمه الله ـ: لا يصلح لمن يأكل حتى يشبع، ولا من يهتم بغسل ثوبه.

---

(1) طبقات الزبيدي: 253.

(2) عبد الله بن محمد الأزدي الأندلسي، القرطبي، المعروف بابن الفرضي أبو الوليد: ت: 403هـ ـ 1013م، مؤرخ، نسابة، محدث، حافظ، فقيه، شاعر، كان قاضي مدينة بلنسية قتله البربر يوم فتح قرطبة، من مصنفاته: كتاب «شعراء الأندلس»، «الإعلام بأعلام الأندلس من العلماء والمحدثين والمتقين والفقهاء»، وغيرهما. انظر: الديباج: 1/ 452، والنفح: 2/ 129، والوفيات: 3/ 105.

(3) انظر المدارك: 3/ 343.

(4) انظر الإلماع: 236.

وحكى البرزلي عن ابن عرفة أن بعض فقهاء تلمسان قال: «كان الطالب لا يأكل حتى يرى الحائط يرقص، ولا ينام إلا غلبة».

قلت: وقد تقدمت[1] حكاية «السبكي» عن «إمام الحرمين» أنه كان يقول: «أنا لا أنام، ولا آكل عادة، وإنما أنام إذا غلبني النوم ليلاً كان أو نهاراً، وآكل إذا اشتهيت الطعام أي وقت كان». للذته بمذاكرة العلم، وطلب الفائدة، وهذا شهير من أحوال المجتهدين في التحصيل قديماً وحديثاً.

ولذلك قال الحافظ أبو نعيم: «ولا يتملأ من الطعام، والشراب، فيقطعه عن الدّرس»، وخرج لذلك حديث: «ما ملأ ابنُ آدم وعاءً شَرّاً من بطْن» الحديث. . .

ولمخافة قطعه عن الدرس، وذهابه [بتذكر][2] المحفوظ. هجر جماعة من ذوي العناية بالعلم ما يتمتع به غيرهم من شهي الطعام، ولذيذ الشراب، صيانة لمحفوظهم عن ذهابه، وصبراً على ترك ما يستطاب، لما كان يخشى منه الضرر على القوة الحافظة.

ومن أغرب ما يحكى في ذلك: ما ذكره «الخطيب» في «تاريخ بغداد»[3] عن ابن الأنباري ـ رحمه الله ـ وفيه ما يقضى منه العجب، ومساقه ما رواه عن محمد بن جعفر التميمي النحوي قال: «فأما أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، فما رأيت أحفظ منه ولا أغزر بحراً من علمه.

وحدثني عنه أبو الحسن العروضي قال: 258و// اجتمعت أنا وهو عند «الراضي» على الطعام، وكان قد عرف الطباخُ ما يأكل أبو بكر فكان يُسوّي قَلِّية[4] يابسة. قال: فأكلنا نحن من ألوان الطعام وهو يعالج تلك القلية، ثم فرغنا وأوتينا بحلواء فلم يأكل منها، وقام، وقمنا إلى الخيش، فقام بين

---

(1) انظر ص93و مخ «أ». ص: 359 ـ 360 من هذا الكتاب.

(2) في «ج» و«د»: يتذاكر.

(3) انظر: 3/ 183 ـ 184.

(4) القلّية: ما قُلي فَجُعِلَ مع الطبيخ ليطيبه.

الخَيْشَيْنِ، ونمنا نحن في خيش يُنَافَسُ فيه، ولم يشرب ماء إلى العصر، فلما كان مع العصر قال لغلام: الوظيفة، فجاء بماء من الجُبِّ، وترك الماء [المزمّل][1] بالثلج، فغَاظَنِي أمرُه، فصِحْتُ صيحَةً، فأمر أمير المؤمنين بإحضاري. وقال: ما قصتك؟ فأخبرتُه، وقلتُ: هذا يا أمير المؤمنين يحتاج أن يحال بينه، وبين تدبير نفسه لأنه يقتلها، ولا يحسن عشرتها، قال: فضحك، وقال: له في هذا لذّة. وقد جرت به العادة، وصار إلفاً فلَن يضره. ثم قلت يا أبا بكر: تفعل هذا بنفسك؟ قال: أبقي[2] على حفظي.

قلت له: قد أكثر الناس في حفظك! فكم تحفظ؟ قال: أحفظ ثلاثة عشر صندوقاً.

قال محمد بن جعفر: وهذا ما لا يحفظ لأحد قبله ولا بعده، وكان أحفظ الناس للغة، ونحو، وشعر، وتفسير قرآن، فحدثت أنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدها.

وقال لنا أبو العباس بن يونس: كان آية من آيات الله في الحفظ. وقال لنا أبو الحسن العروضي: كان ابن الأنباري يتردد إلى «أولاد الرضي» فكان يوماً من الأيام قد سألته جارية عن شيء من تفسير الرؤيا فقال: أنا حاقن[3]. ثم مضى فلما كان من غد، عاد وقد صار معبراً للرؤيا وذلك أنه مضى من يومه، فدرس كتاب الكرماني وجاء»[4].

قلت: وحكى ابن خلكان عن أبي علي البغدادي قال: «كان أبو بكر الأنباري يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن الكريم»[5].

قال التميمي 258ظ// «وكان يأخذ الرطب يشمه ويقول: أما إنك لطيب،

---

(1) في «أ»: المزيل.
(2) في الأصول: «أتقي»، والتصويب: من تاريخ بغداد: 3/ 184.
(3) ومنه: لا رأي لحاقن: وهو مثل يضرب للمضطر الذي لا يملك أمر نفسه.
(4) انظر تاريخ بغداد: 3/ 183 ـ 184.
(5) انظر: 4/ 341 من الوفيات.

ولكن أطيب منك حفظ ما وهب الله لي من العلم»[1] اهـ.

قال الخطيب: «ولما وقع في علة الموت، أكَل كُل شيء كان يشتهي، وقال: هي علة الموت»[2].

الرابع: الفقر لما شهد به غير واحد من علماء السلف.

يروى عن ابن القاسم: «كان مالك يقول: إن هذا الأمر لن ينال حتى يذاق فيه طعم الفقر، وذكر ما نزل بربيعة من الفقر في طلب العلم حتى باع خشب سقف بيته في طلب العلم، وحتى كان يأكل ما يلقى على مزابيل المدينة من الزبيب، وعصارة التمر. نقله الشيخ أبو عمر»[3].

ونقل عياض عن ابن القاسم قال: «أفضى «بمالك» طلب العلم إلى أن نقض سقف بيته، فباع خشبه، ثم مالت عليه الدنيا بعد».

قال: وروي مثل هذا عن «ربيعة»»[4] اهـ.

وعن سفيان بن عيينة قال: «سمعت «شعبة» يقول من طلب الحديث أفلس.

قال أبو عمر: وروي عنه أيضاً أنه قال: ليبلغ الشاهد منكم الغائب، من ألح في طلب العلم، أو قال: في طلب الحديث أورثه الله الفقر»[5] اهـ.

وروي عنه أنه قال: «إذا رأيت المحبرة في بيت إنسان فارحمه، وإن كان في كمك شيء فأطعمه» حكاه عياض.

وعن حرملة[6] قال: سمعت الشافعي يقول: لا يطلب هذا العلم أحد

---

(1) تاريخ بغداد: 3/ 184، والرطب: ما نضج من البسر قبل أن يصير تمراً.

(2) م. س: 3/ 185.

(3) جامع العلم: 1/ 97.

(4) المدارك: 1/ 30.

(5) جامع العلم: 1/ 97.

(6) حرملة بن يحيى التجيبي مولاهم المصري أبو حفص، ت: 243هـ ـ 858م، من فقهاء المالكية، روى عن ابن عيينة، وابن وهب، والشافعي، وكان لا يفتي إلا بمذهب مالك، له في الحديث: كتاب «المبسوط»، والمختصر، انظر: المدارك: 4/ 171 ـ 173. والوفيات: 2/ 64 ـ 65.

بالمال وعز النفس فيفلح ولكن من [طلبه بذلة][1]، وضيق عيش، وخدمة العلم أفلح»[2] اهـ.

ولم يشهد إلا بما أدرك من نفسه كما اتفق «لمالك» رحمهما الله. فذكر الشيخ أبو عمر عن الحميدي[3] قال: «قال محمد بن إدريس الشافعي: كنت يتيماً في حجر أمي، فدفعتني في الكتاب، ولم يكن عندها ما تعطي المعلم. فكان المعلم قد رضي مني أن أخلفه إذا قام.

فلما ختمت القرآن دخلت 259و// المسجد، فكنت أجالس العلماء، وكنت أسمع الحديث، أو المسألة فأحفظها، ولم يكن عند أمي ما تعطيني أشتري به قراطيس، فكنت إذا رأيت عظماً يلوح[4]، آخذه فأكتب فيه، فإذا امتلأ طرحته في جرة كانت لنا قديمة.

قال: ثم قدم وال على «اليمن» فكلمه لي بعض القرشيين أن أصحبه، ولم يكن عند أمي ما تعطيني أتجمل به، فرهنت دارها[5] بستة عشر ديناراً فأعطتني، فتجملت بها معه، فلما قدمنا «اليمن»، استعملني على عمل فحمدت فيه، فزادني عملاً. وقدم [العمار][6] «مكة» في «رجب» فأثنوا علي فطار لي بذلك ذكر، فقدمت من «اليمن»، فلقيت ابن أبي يحيى[7] فسلمت عليه فوبخني، وقال: تجالسوننا، وتصنعون، وتصنعون، فإذا شرع لأحدكم شيء دخل فيه، أو نحو هذا من الكلام.

---

(1) في «أ»: بذاته. وفي «د»: ينال بذاتها.
(2) الإلماع: 52، وجامع العلم: 1/ 98.
(3) عبد الله بن الزبير صاحب الشافعي تقدمت ترجمته.
(4) لاح العظم: صار لوحاً أو صحيفة يكتب فيها.
(5) في جامع العلم: 1/ 98: رداءها.
(6) في «أ»: العمال.
(7) هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق ت: 184هـ ـ 800م. من علماء الحديث، من أهل المدينة، ومن شيوخ الإمام الشافعي في صغره، له الموطأ، طعن فيه رجال الحديث، وقالوا: قدري معتزلي، انظر: التذكرة: 1/ 246 ـ 247، وميزان الاعتدال: 1/ 57 ـ 61.

قال: فتركته ثم لقيت «سفيان بن عيينة» فسلمت عليه، فرحب بي، وقال: قد بلغتنا ولايتك، فما أحسن ما انتشر عنك، وما أديت كل الذي لله عليك، ولا تعُد.

قال: فكانت موعظة سفيان إياي أبلغ مما صنع بي ابن أبي يحيى»[1] انتهى المقصود منه.

وحكايات غير واحد من العلماء قديماً وحديثاً في بداية أمرهم بالفقر، وقلة ذات اليد، معروفة فلا نطيل بها. وبرهان وجودها شاهد لما تقدم. أن الغالب في طلب العلم، استقباله بضيق العيش، وتقتيره، والمعروف أيضاً من أحوال أهل الصدق منهم، أنهم إذا أقبلت عليهم الدنيا بعد ذلك على يد بعض أهلها لا يعتمدون إلا على الله إذ بتقدير أن ينقطع ذلك المدد الواصل إليهم، فلا عليهم من الرجوع إلى الحالة الأولى، وإن تعودوا الراحة منها رضى بما قُسِّم لهم، وصبراً على شدائد العلم، وإن صحبت إلى حال النهاية.

كما حكى 259ظ// «الخطيب» عن الإمام «أبي عبد اللّه المروزي» المتقدم الذكر.

وسياقه أن «إسماعيل بن أحمد[2] والي خرسان، كان يصله في كل سنة بأربعة آلاف درهم. ويصله أخوه إسحاق بن أحمد بأربعة آلاف درهم. ويصله أهل سمرقند بأربعة آلاف درهم، فكان ينفقها من السنة إلى السنة من غير أن يكون له عِيَال ثقيل!. فقيل له: لعل هؤلاء القوم الذين يصلونك يبدو لهم، فلو جمعت من هذا شيئاً لنائبة! فقال: سبحان الله! أنا بقيت «بمصر» كذا وكذا سنة، فكان قوتي، وثيابي، وكاغدي وحبري، وجميع ما أنفقه في السنة عشرين درهماً، فترى إن ذهب هذا، لا يبقى ذاك»[3]!.

---

(1) جامع العلم: 1/ 98.

(2) الساماني أبو إبراهيم، ت: 295هـ ـ 907م، ثاني أمراء الدولة السامانية في ما وراء النهر، كان حازماً في سياسته، لذلك صفا له جو الإمارة، كما كان له اشتغال بالحديث، وجمع له بعضهم: «شمائله» في كتاب، انظر: الكامل لابن الأثير: 8/ 5، والشذرات: 2/ 219.

(3) تاريخ بغداد: 3/ 317 ـ 318.

وصية:

إذا كان فقر المريد لطلب العلم، بحيث لا يجد لأجله ما يحسب في العادة لائقاً من اللباس بالمشتغلين بالطلب، فلا يمتنع بسبب ذلك من الشروع فيه، لأن السلف ما كانوا يتخصصون بزي يتميزون به. وإنما حدث ذلك فيما بعدهم. وحينئذ فلا ينبغي أن يمتنع من الاشتغال بالطلب عند العجز عن ذلك النوع من اللباس.

وقد نبّه على ذلك ابن الحاج، وقرر ما ينشأ عن ذلك، فقال: «وانظر ـ رحمك الله ـ إلى هذه المفسدة التي وقعت بهذا اللباس، كيف جرت إلى حرمان تعلم العلم، فلقد رأيت وباشرت من له أولاد يريد أن يشغلهم بالعلم، فيمتنع عليه ذلك، لأجل قلة ذات اليد لا يقدر أن يحصل لأحدهم تلك الثياب التي اصطلحوا عليها، ولا يقدر أن يحضر ولده مجالس العلم لأجل ذلك. وهذا هو المقصود الأعظم لإبليس وجنوده، لأن العلم به يخالف إبليس، وبتركه يطاع، فأي مفسدة أعظم من هذه... قال: وسبب هذا كله: الوقوع فيما وقعنا فيه من قلة العلم والفهم، إذ لو كان لنا علم أو فهم لعرفنا 260و// أن الفضائل والخيرات لمن تقدم، وأن ذاك لا نصل إليه إلا باتباعهم، فإذا خالفناهم فما يحصل لنا إلا النقيض[1] والعياذ بالله»[2] انتهى المراد منه.

وقبل هذا نقل عن فضلاء الشيوخ ما كانوا عليه من اختصار الزي، وعدم المبالاة بخفة المؤونة، ما فيه أسوة لمن ينسج على منوالهم، وجرى على منهجهم الواضح في أفعالهم وأقوالهم.

فحكى عن «الشيخ الجليل أبي عبد اللّه القرطبي ـ رحمه الله ـ أنه كان في بيته يُغْسَل له ثوبُه، ولم يجِد شيئاً يلبسه، فلبس ثوب زوجته، وجلس يشغَل ولدَه حتى تفرغ من غسلها، ثم احتاج إلى خبز العجين في الفرن، فأخذ الطبقَ

---

(1) في المدخل: 1/ 154: النقص.

(2) م.س: 1/ 154.

على يده والولد على ذراعه، فخرج لأن يخبز، وإذا بامرأة عجوز لقيته تطلب منه أداء شهادة عند الحاكم، فذهب معها في الوقت ـ وهو على تلك الحال ـ والعجين على يده، وولده على ذراعه حتى جاء إلى القاضي جماعة الشهود عنده فأدى الشهادة. فقال له القاضي: ما حملك على أن تأتيَ على هذه الحالة؟. فقال له: غسلت ثوبي، ولم أجد شيئاً ألبسه، فلبست ثوب الزوجة، وكنتُ أشغلُ الولد عن أمه، ثم احتجت إلى الخبز فخرجت، ولقيت هذه المرأة، وطلبت مني أداء الشهادة، وهي واجبة علي، فخفت أنه لا يطول العمر، فبادرت إلى خلاص الذمة، وبعدها أدرك قضاء حاجتي، فرد القاضي رأسه إلى العدول، فقال لهم: أفيكم من يقدر أن يفعل مثل هذا؟. فقالوا: لا، فقال: وأين العدالة؟ قال: وكذلك غيره. وغيره من العلماء: متقدمهم ومتأخرهم»[1] اهـ.

[الخامس][2]: كتب العلم وتقييده.

فقد تقدم [الحض][3] عليه حسبما استقر العمل به، ولا خفاء بما يلقى في الإكثار منه من المشقة والتعب، ولكنه من الأمور الضرورية في تحصيل العلم 260ظ// لمن قدر عليه.

وأخبار العلماء في ذلك معروفة. فعن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كتبت بيدي مائة ألف حديث.

وعن أبي عبيدة حكاه الزبيدي قال: «قال عيسى ـ يعني: ابن عمر ـ: كنت وأنا شاب أقعد بالليل، فأكتب حتى ينقطع سواي، أي: وسطي»[4].

قال الخطيب: «وسمعت علي بن عبيد الله بن عبد الغفار اللغوي يحكي أن «محمد بن جرير» ـ يعني الطبري ـ مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم أربعين ورقة»[5].

---

(1) م.س: 1/ 150.
(2) ساقط من «أ».
(3) في «أ»: الحظ.
(4) طبقات الزبيدي: 42.
(5) تاريخ بغداد: 2/ 163.

وحكى ابن الجوزي: في «تلبيس إبليس» عن «أحمد بن حنبل» أنه كان يحمل المحبرة على الكبر فقال له رجل: «إلى متى يا أبا عبد الله؟. فقال المحبرة إلى المقبرة»[1].

واستحسانهم للصبر على مشقته معلوم أيضاً كذلك. أنشد «عياض» في «الإلماع»[2] «لأحمد بن حنبل»:

مـن طـلـبَ الـعـلـمَ والـحـديـثَ فَـلاَ ... يَـضْـجَـر مـنْ خَـمْـسَـةٍ يُـقَـاسِـيـهَـا
دراهِـم لـلـعـلـوم يُـنْـفِـقُـهَـا[3] ... وعـنـد [نَـشْـرِ][4] الـحـدِيـثِ يُـفْـنِـيـهَـا
يُـضْـجِـرُهُ الـضَّـرْبُ فـي دَفَـاتِـرِهِ ... وكَـثْـرَةُ الـلَّـحْـقِ فِـي حَـوَاشِـيـهَـا
يَـغْـسِـلُ أثْـوَابَـهُ، وَبِـزَّتَـه ... مِـنْ أثَـرِ الـحِـبْـرِ لَـيْـسَ يـنـقـيـهـا»

وحكى الشيخ أبو عمر: «قيل «لأبي العباس بن يحيى «ثعلب»: تَوَحَّشْتَ من النَّاس جِدّاً، فلو تركتَ لزوم البيت بعض الترك، وبرزتَ للناس كانوا ينتفعون بك، وينفعك الله بهم، فمكث ساعة ثم أنشأ يقول:

إن صـحـبـنـا الـمـلـوك تـاهـوا عـلـيـنـا ... واسـتـخـفـوا كـبـرا بـحـق الـجـلـيـس
أو صـحـبـنـا الـتـجـار صـرنـا إلى الـبؤ ... س، وعـدنـا إلـى عـداد الـفُـلـوس
فـلـزمـنـا الـبـيـوت نـسـتـخـرج الـعـلْـ ... ـم، ونَمْلأ به بطون الطروس 261و//

وهذا وإن كان من عمل أهل النهاية، ولكن المتعلم حظه من ذلك جمع ما يحصل به العلم، فإن انتهض بعد إلى درجة التصنيف، فسيجد في مكتوباته ما يستعين به أي استعانة.

قال: وأنشد محمد بْن هارون الدمشقي لنفسه أو لغيره:

لَـمِـحْـبَـرة تُـجـالـسـني [نـهـاري][5] ... أحـب إلـي مـن أنـسِ الـصـدِّيـقِ

---

(1) انظر ص: 329 من «تلبيس إبليس».
(2) انظر ص: 165.
(3) في الإلماع: 165: يجمعها.
(4) في «ج» و«د»: بشر.
(5) في «أ»: نهاراً.

ورَزْمَـةُ كـاغـد فـي الـبـيـت عـنـدي   أحـب إلـي مـن عِـدْلِ الـدَّقِـيـقِ
ولـطـمـةُ عـالـم فـي الـخـد مِـنِّـي   ألـذ لـدَيَّ مـن شُـرْبِ الـرَّحِـيـقِ

وأنشد أيضاً:

مَا [يدركُ][1] العلمَ إلا كُلُّ مشتغلٍ   بالعِلمِ هِمَّتُهُ القرطاسُ والقلَمُ»[2]

وحكى «الخطيب» في «تاريخه»[3] عن صالح بن محمد[4] قال: «كان ببغداد شاعران، أحدهما: سني والآخر: معتزلي.

قال: فدعاني «المعتزلي» يوماً فقال: يا بني، لم تكتبُ!؟ يذهبُ بصرُك، ويَحْدَوْدِبُ ظَهْرُكَ، ويزدادُ فقرُك، ثم أخذ كتابي وكتب عليه:

إن القراءة والتفقه والتشاغلَ بالعلوم
أصل المذَلَّةِ والإذاية و[المهانةِ][5] والهُمُوم

ثم ذهب وجاء الآخر، فقرأ البيتين. فقال: كذب عدو نفسه بل يرتفع ذكرك، وينتشر علمك، ويبقى اسمك مع اسم النبي ﷺ إلى يوم القيامة ثم كتب هذين البيتين:

إن التشاغلَ بالدفاتر والكتابة والدراسه
أصلُ التفقه[6] والتزهد والرياسة والسياسه» 261ظ//

عناية:

من شغفهم بكتابة العلم أنهم جعلوا أثر حبرها دليلاً على المروءة، وكمال

---

(1) في «أ»: بورك.

(2) انظر جامع العلم: 2/ 202 ـ 204.

(3) انظر: 9/ 323 ـ 324.

(4) صالح بن محمد بن عمرو الأسدي بالولاء أبو علي المعروف بجزرة. ت: 293هـ ـ 906م من أئمة أهل الحديث، ولد بالكوفة، وسكن بغداد، ولم يكن في العراق وخراسان في عصره أحفظ منه، لقب بجزرة لأنه صحف في حديث: «كانت له خرزة» فقال: جزرة، انظر تاريخ بغداد: 9/ 322.

(5) ساقطة من «أ».

(6) في تاريخ بغداد: 9/ 324: التقية.

الخصوصية. فخرج عياض عن جرير[1] عن منصور[2] قال: كان إبراهيم النخعي يقول: من المروءة أن يُرى في ثوب الرجل وشفتيه مداد!

قال: وفي (مثل)[3] هذا دليل على جواز لَعْقِ الكتاب بلسانه، وكان سحنون ربما كتب الشيء ثم لعِقه بلسانه»[4].

قال: «وقال أبو بكر الصولي[5]: كتب إبراهيم بن العباس[6] يوماً كتاباً، فأراد محو حرف منه، فلم يجد منديلاً فمحاه بكمه، فقيل له في ذلك. فقال: المال فرع، والعلم أصل، فهو أحق بالصون، وإنما بلغنا هذه الحال. واعتقدنا الأموال بالعلم والمداد» اهـ.

وحكى الماوردي عن عبيد الله بن سليمان «رأى على بعض ثيابه أثر صفرة، فأخذ من مداد الدواة فطلاه به وقال: المداد بنا أحسن من الزعفران، وأنشد:

[إنما][7] الزعفران عطر الغواني ومداد الدواة عطر الرجال»[8]

---

(1) جرير بن عبد الحميد الرازي الضبي، ت: 188هـ ـ 804م. محدث الري في عصره، رحل إليه المحدثون لسعة علمه. كان ثقة، كوفي الأصل، انظر التذكرة: 1/ 271 ـ 272، وتاريخ بغداد: 7/ 253.

(2) منصور بن المعتمر السلمي أبو عتاب الكوفي. ت: 132هـ ـ 750م. من أعلام رجال الحديث، لم يكن أحفظ للحديث منه، وكان ثقة ثبتاً. انظر التهذيب: 10/ 312.

(3) زيادة من الإلماع: 173.

(4) م.س: 173.

(5) هو محمد بن يحيى أبو بكر الصولي. ت: 335هـ ـ 946م، نديم الخلفاء، ومن علماء الأدب، عرف بالشطرنجي، لأنه كان من أحسن الناس لعباً بالشطرنج، له تصانيف منها: «الأوراق» في أخبار آل العباس وأشعارهم. و«أخبار الشعراء المحدثين» و«أدب الكتاب» و«أخبار القرامطة». انظر: تاريخ بغداد: 3/ 427، والنزهة: 273 ـ 274، الوفيات: 4/ 356.

(6) إبراهيم بن العباس الصولي، أبو إسحاق، ت: 243هـ ـ 857م كاتب العراق في عصره، كان كاتباً للمعتصم، والواثق، والمتوكل، قيل عنه: لا يعلم فيمن تقدم وتأخر من الكتاب أشعر منه. له «ديوان رسائل» و«ديوان شعر» و«كتاب الدولة» و«كتاب العطر»... انظر: تاريخ بغداد: 6/ 117، والوفيات: 1/ 44 ـ 47.

(7) في الأصول: إنا.

(8) انظر: أدب الدنيا: 39.

ومن شغفهم بها اعتناؤهم بآلاتها، وتفضيلهم لها على زخرف الدنيا، وما يتفاخر به المترفون من زينتها العاجلة. فأنشد صاحب «زهر الآداب»[1] لأبي الفتح كشاجم[2] يصف محبرة، ومقلمة، وأقلاماً:

حَسْبِي مِنَ اللّهو وآلات الطرب ... ومن عَتَادٍ وثَراءٍ ونشب
ومن مُدام ومَثَانٍ تَصْطَخِب ... وهِمّةٍ طماحَةٍ[3] إلى الرتَب
مجالسٌ مَصونة من الريَب ... معمورةٌ من كلِّ علم وأدب[4]
تكادُ من حَرِّ الحديثِ تلتهب ... شعراً وأخباراً ونحواً يُقْتَضب
ولغةٌ تجمع ألفاظَ العرب ... وفِقَراً كالوَعدِ في قلب المُحِب 262و//
أو كتأتّي الرِّزْقِ من غير طلب ... أجلْ[5]، وحسبي من دُوِيّ تنتخب
محلّياتٍ بلُجَيْن وَذَهَب ... محبَرةٌ يُزْهَى بِهَا الحِبْر الألب
مثقوبة آذانها وفي الثُّقَب ... مثل شُنُوفِ الخُرَّد البِيضِ العُرُب
تَضمن قَطراً فيه للكُتْب عُشب ... أسود يجري بِمعانٍ كالشهب
لا تنضب الحكمةُ إلاّ إنْ نضَب ... نِيطَتْ إلى يُسْرى يَدَي بسَبَب
كالقُرْطِ فِي الجِيدِ تَدَلَّى واضطَرب ... يَصْحَبُهَا، والأخَواتُ تُصْطَحَب
كَأنَّهُ[6] يُودِعُ نَبلاً من قَصَب ... لم يَغلُهَا رِيشٌ، ولم تَخمِلْ[7] عَقَب[8]
لا تَضْحَكُ الأوْرَاقُ حتّى تنتحب ... ترمِي بها يُمْنَاي أعراض الكُتُب

---

(1) انظر: 1/ 520 ـ 521.

(2) محمود بن الحسين بن السندي المعروف بكشاجم (أبو الفتح، أو أبو النصر) ت: 360هـ ـ 970م، الأديب الشاعر، المنجم، من كتاب الإنشاء، من أهل الرملة بفلسطين، له «ديوان شعر»، و«المصايد والمطارد»، و«أدب النديم». انظر: الفهرست: 206 والشذرات: 3/ 37 ـ 38.

(3) في الديوان: 65: طامحة.

(4) في م.س: 65: يطّلب.

(5) في م.س: 65: نعم.

(6) في م.س: 66: كِنَانة. (وكنانة السهام: جعبة من جلد لا خشب فيها).

(7) في م.س: 66: ولم تُكْسَ.

(8) في زهر الآداب: 1/ 521: عَصَب، والعقب: العصب تعمل منه الأوتار.

رَمْياً مَتَى أَقْصِدْ بِهِ السمتَ أُصِبْ ... ومُدْيَةٌ كالعَضْبِ مامَسَّ قَضَبْ

غَضْبَى على الأَقْلاَمِ من غير سَبَبْ ... تَسْطُو بِهَا فِي كُلِّ حِينٍ وتَثِبْ

وإنما ترضيك في ذاك الغضب ... فتملك الآتي، وآلاتي تُحَبْ

والظرفُ في الآلات مما[1] يستحب ... لا سيّما ما كان منها للأدب»[2]

وأنشد القللوسي لبعضهم:

«إذا ما المسك طَيَّبَ رِيحَ قَوْمٍ ... كفانِي ذَاكَ رائحةُ المداد

وما شيءٌ بأَحْسَنَ[3] مِنْ يَرَاعٍ ... على حافاتِه طَرَقُ السواد

وأنشد في معناه:

لا تجزَعنّ من المِداد ولطْخِه ... إن المداد خَلُوقُ ثوب الكاتب

وأنشد أيضاً: 262ظ//

إذا أقسم الأبطال يوماً بسيفهم ... وعدوه مما يورث المجد والكرم

كفى قلم الكتاب مجداً ورفعة ... مدى الدهرِ، أن اللّهَ أقْسَمَ بالقَلم»

كرامة:

من فضيلةِ المواظبةِ على كتبِ العلم عند الله تعالى أن مدادَه راجحٌ على دم الشهيد.

ففي الحديث: «لو وزن مداد العلماء، ودم الشهداء لرجح مداد العلماء».

وخرّج الشيخ أبو عمر عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «يوزن يوم القيامة مداد العلماء، ودم الشهداء»[4].

قال ابن الحاج: «وهذا بين لأنّ دمَ الشهداء إنما هو في ساعة من نهار أو

---

(1) في الديوان: 67: شيء.
(2) انظر م.س: 65 ـ 67.
(3) في الأصول: أحسن.
(4) جامع العلم: 1/30 ـ 31.

ساعات، ثم انفصل الأمر فيه إلى إحدى الحسنيين، ومداد العلماء هو وظيفة العمر ليلاً ونهاراً.

قال: ثم إنه محتاج فيه لمباشرة غيره، لا بد من ذلك أو يتعلم، وكلاهما يحتاج فيه إلى مجاهدة عظيمة، لأجل خِلْطة الناس ومباشرتهم، وذلك أمر عسير لأنه يحتاج أن كل من اجتمع به ينفصل عنه، وهو طيب النفس، منشرح الصدر، بذلك مضت السنة، وانقرض السلف عليه.

قال: وهذا مع مراعاة الأصل الذي هو تخليص الذمة مما يترتب فيها وعليها من حقوق الإخوان في الحضرة والغيبة، والسلامة من أعراضهم، والذب عنهم، (وسلامة الصدر لهم، ومراعاة أحوالهم، وإنصافهم في الخِلطة، والتوفيةُ لهم في ذلك كله)[1] صعب عسير، فضلاً عن مكابدة فهم المسائل، والوقوف على معانيها، وغامض خباياها آناء الليل وأطراف النهار، مع ما ينزل من النوازل التي تقع في زمانه كما قال «صاحب الأنوار»: «وقد خص الله العلماء بفضيلة لا يشاركهم فيها غيرهم لأن الله عز وجل يُعبد بفتواهم، ويُعرف حلاله وحرامه بهم غير أنهم مطالبون بشكر النعمة، موقوفون لموجود كل فتنة 263و// ومحنة، وحادثة، وبدعة»[2] اهـ.

ومن فضيلة كتابة العلم ما يروى عن الحسن أنه قال: «صرير قلم العلماء تسبيح، وكتابة العلم والنظر فيه عبادة، وإذا أصاب من ذلك المداد ثوبه فكأنما أصابه دم الشهداء، وإذا قطر منها على الأرض تلألأ نوراً، وإذا قام من قبره نظر إليه أهل الجمع فقالوا: هذا عبد من عباد الله، أكرمه الله، وحشره مع الأنبياء ـ عليهم السلام ـ» اهـ.

ذكره الإمام فخر الدين. وقد ضمن «ابن دريد» معنى الترجيح لمداد العلماء على دم الشهداء في أبيات أنشدها الشيخ أبو عمر[3]. لكن فرض ذلك

---

(1) زيادة من المدخل: 1/ 68.

(2) م.س: 1/ 68.

(3) انظر جامع العلم: 1/ 31.

في جانب العلماء بالسنة، وهم إلى تلك الفضيلة أسبق من غيرهم، وجميع العلماء بالفنون الدينية يأخذون من ذلك بمقدار غناهم في حفظ دين الإسلام إذا حسنت النية فقال:

«أهلاً وسهلاً بالذين أحبهم ... وأودهم في الله ذي الآلاء
أهلاً بقوم صالحينَ ذوي تُقًى ... غُرٌّ الوجوهِ وزَينِ كل ملاء
يَسْعَوْنَ في طلبِ الحديث بعِفَّةٍ ... وتَوقُّر وسكينة وحَيَاءِ
لهمُ المهابةُ، والجلالَةُ والنُّهَى ... وفضائل جلّتْ عن الإحصاء
ومدادُ ما تجري به أقلامُهُمْ ... أزْكَى وأوْفَى[1] من دَم الشهداءِ
يا طالبي عِلمِ النبي محمد ... ما أنتم وسواكُم بسَواء»[2]

السادس: مطالعة الكتب مهما تفرغ لها في غير أوقات القراءة على الشيخ، فإنها مادة التحصيل، [ومرجع][3] التفريع والتأصيل، وصبر العلماء المجتهدين في الطلب على الدؤوب عليها [ليلاً][4] ونهاراً معروفٌ، ومقاماتهم في ذلك غير 263ظ// مجهولة لا باعتبار البداية ولا باعتبار النهاية، وقد حكى «السبكي» عن «عبد الغافر الفارسي» أنه سمع «إمام الحرمين» يقول:

«طالعت في نفسي - يعني وقت اشتغاله على الإمام «أبي القاسم الإسكاف» مائة مجلدة. قال: وكان يصل الليل بالنهار في التحصيل»[5].

وحكى «ابن الأبار» عن «ابْن رشد الحكيم، أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقِل إلا ليلة وفاة أبيه، وليلة بنائه بأهله».

قال الشيخ أبو عمر عن الحسن اللؤلؤي[6] - إن صح عنه - أنه قال: «لقد

---

(1) في م.س: 1/ 31. وفي الديوان: 33: أفضل.
(2) انظر ديوان ابن دريد: 33.
(3) في «ج» و«د»: من جمع.
(4) ساقطة من «ج» و«د».
(5) انظر طبقات الشافعية: 3/ 254.
(6) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي أبو علي ت: 204هـ - 819م قاض، فقيه من أصحاب=

غبرت لي أربعون عاماً ما قمت ولا نمت إلا والكتاب على صدري»[1].

قلت: لعله يعني بذلك المبالغة في لزوم المطالعة أكثر الأوقات التي من شأن المجتهدين ألا يغفلوا فيها عن النظر والمراجعة لما في الكتب، والدواوين، وحينئذ فلا بعد في الرواية عنه على حسبها كما حكى الزبيدي عن «أبي عمر أحمد بن حجاج[2]، وكان من أعلم الناس بالنحو، وأحفظهم لمسائله، وأن «كتاب سيبويه» كان بين يديه لا يفتر عن مطالعته في حال فراغه وشغله، وصحته وسقمه»[3].

ترغيب:

من عناية المعترفين بفائدة النظر في الكتب، أنهم تجارَوْا في مدحها، وحمد العكوف على مطالعتها بما يزيد الراغب فيها شوقاً إليها. وشغفاً بقصر الهمة عليها، ولمنظومهم من ذلك في القلوب المتيبة، موقع عظيم.

فحكى الشيخ أبو عمر بسنده إلى «أحمد بن أبي عمران» قال: «كنت عند «أبي أيوب أحمد بن محمد بن شجاع»، وقد تخلف في منزله، فبعث غلاماً من غلمانه إلى «أبي عبد الله بن الأعرابي» «صاحب الغريب»، يسأله المجيء إليه، فعاد إليه الغلام فقال: قد سألته ذلك فقال 264و// لي: عندي قوم من الأعراب، فإذا قضيت أرَبِي معهم أتيت، قال الغلام: وما رأيت عنده أحداً، إلاَّ أنَّ بيْنَ يديه كتباً ينظر فيها. فينظر في هذا مرة، وفي هذا مرة، ثم ما شعرنا حتى جاء، فقال له أبو أيوب: يا أبا عبد الله، سبحان الله العظيم! تخلَّفْت عنا، وحرمتنا الأنس بك، ولقد قال لي الغلام: إنه ما رأى عندك أحداً. وقلت له: أنا مع قوم من الأعراب، فإذا قضيتُ أربي معهم أتيتك. فقال ابن الأعرابي:

= أبي حنيفة. من كتبه: «أدب القاضي»، و«معاني الإيمان» و«النفقات»، و«الوصايا» انظر: تاريخ بغداد: 7/ 314. وميزان الاعتدال: 1/ 491.

(1) جامع العلم: 2/ 204.

(2) ت: 336هـ ـ 947م، انظر طبقات الزبيدي: 229 ـ 300 وقد ذكر أنه كان من أحذق الناس بعلم العروض، وأحفظهم له، وكان شاعراً مجوّداً، وكان له حظ من علم الموسيقى...

(3) طبقات الزبيدي: 299.

لـنـا جـلـسـاءٌ مـا نَـمَـلّ حـدِيـثَـهـم ... ألِـبّـاءُ مـأمـونـون غَـيْـبـاً ومـشـهـدا
يفيدوننا من علمهم علم[1] ما مضى ... وعـقـلاً وتـأديـبـاً ورأيـاً مـسـددا
بـلا فـتـنـة تـخـشـى ولا سـوء عـشـرة ... ولا نـتـقـي مـنـهـم لـسـانـاً ولا يـدا
فإن قلت: أموات فما أنت كاذب[2] ... وإن قلت أحياء فلست مفندا»[3]

وأنشد لبعضهم من قصيدة:

أقـبـلـت أهـرب لا آلـو مـبـاعـدة ... في الأرض منهم، فلم يُحْصِنِّيَ الهرب
لـمّـا رأيـت بـأنـي لـسـت مـعـجـزَهـم ... فَـوْتـاً ولا هـربـا قـد بِـتّ أحـتـجـب
فصِرت في البيت مسروراً تحدّثني ... عن علمِ ما غاب عني في الورى الكتُب
فَرْداً تخبرني الموتى، وتنطق لي ... فـلـيـس لِـي فـي أنـاسٍ غـيـرِهـم أربُ
لله مـن جُـلـسـاءٍ لا جـلـيـسُـهُـم ... ولا خَـلِـيـطُـهـم لـلـسّـوء مـرتـقـب
لاَ بـادِرَاتُ الأذى يَـخْـشَـى رفِـيـقـهـم ... ولا يُـلاَقِـيـه مـنـهـم مـنـطـقٌ ذَرِب
أبْـقـوا لَـنَـا حِـكَـمـاً تبقى منافعها ... أخرى الليالي على الأيام وانشعبوا
إن شئت من مُحَكم الآثار يرفعها ... إلى النبي تقاةٌ خِيرَةٌ نُجُب 264ظ/ /
أو شئتَ من عُرْبٍ عِلماً بأوّلهم ... في الجاهلية تنبئني بهَا العرب
أو شئت من سِيَرِ الأملاكِ من عجَم ... تُنْبِي، وتخْبِر كيف الرأيُ والأدَبُ
حتى كَأنّي قد شاهدتُ عَصْرَهُم ... وقَدْ مَضَتْ دونَهم من دهرنا حِقَب
ما ماتَ قومٌ إذا أبقَوْا لنا أدَباً ... وعلمَ دينٍ، ولا بانوا ولا ذهبوا[4]

قال: «ومما يحفظ قديماً:

نِعْم المحدث[5] والجليس [كتاب][6] ... تـخـلـو بـه إن مـلّـك الأصـحـابُ

---

(1) في طبقات الزبيدي: 197: مثل.
(2) في بهجة المجالس: 1/ 51 قلت بكاذب.
(3) انظر جامع العلم: 2/ 202، وطبقات الزبيدي: 196 ـ 197، وبهجة المجالس: 1/ 51.
(4) انظر جامع العلم: 2/ 203.
(5) في م ـ س: المؤانس.
(6) في «ج» و«د»: كتابي.

لا مـفـشـيـا سـراً ولا مـتـكـبـراً وتُـفـادُ مـنْـهُ حِـكْـمَـة وصَـوابُ

قال: وأنشدني أحمد بن محمد ـ رحمه الله ـ:

وألـذ مـا طـلـب الـفـتـى بـعـد الـتُّـقـى عِـلْـمٌ هـنـاكَ يَـزِيـنُـه طَـلَـبُـه
ولـكـل طـالـب لـذةٍ مـتـنَـزَّه وألَـذُّ نُـزْهَـةِ عـالِـمٍ كُـتُـبُـه

قال: وسألني أن أزيدَ عليها [فزدته في حضرته»[1]:

يُـسْـلِـي الـكـتـابُ هـمـومَ قـارئـه ويـبـيـن عـنـه ـ إذا قَـرَا ـ [نَـصَـبُـه][2]
نـعـم الـجـلـيـس إذا خـلـوت بـه لا [مَـكْـرُه][3] يـخـشـى، ولا شـغـبُـه

قال: وقال بعض البصريين:

الـعـلـم آنـس صـاحـب [أخـلـو][4] بـه فـي وَحْـدَتِـي
فـإذا اهْـتَـمَـمْـتُ فَـسُـلْـوَتِـي وإذا خَـلَـوْتُ فَـلَـذَّتِـي»[5]

قال: وأنْشدْتُ لعبد الملك بن إدريس الوزير[6] من قصيدة:

«واعـلـمْ بـأنّ الـعـلـمَ أرفـعُ رُتـبـة وأجَلُّ مُكْتَسَب وأسْنى مفخر 265و//
فـاسلك سبِيلَ [المقتنين][7] له تَسُد إن الـسـيـادة تـقْـتـنـى بـالـدفـتـر
والـعـالـم الـمـدعـوّ حـبـراً إنـمـا سماه باسم الحِبر [حَمْل][8] المِحْبَر
وبِـضُـمَّـرِ الأقْـلامِ يَـبْـلُـغُ أهْـلُـهَـا مَـا لَـيس يُـبْـلَـغُ بِـالـجِـيَادِ الـضُـمـرِ»[9]

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «د».
(2) في الأصول: كتبه.
(3) في «أ»: يكره.
(4) في «أ»: أخلق.
(5) جامع العلم: 2/ 203 ـ 204.
(6) عبد الملك بن إدريس الجزيري الكاتب أبو مروان. ت: قبل 400هـ ـ 1009م. وزير من وزراء الدولة العامرية، أديب، شاعر، عالم. معدود في كبار البلغاء، له رسائل وأشعار كثيرة. انظر الجذوة: 280 ـ 281.
(7) في «أ»: المتقنين.
(8) في «ج» و«د»: حبل.
(9) هذه الأبيات جزء من قصيدة في الآداب والسنة، كتبها الشاعر إلى بنيه، قال عنها=

وأنشد غيره:

«الكتب إن شبهتها ... ألفيتها مثل السفن
تأتي بها الأرواح من ... صنعَاء نحوك أو عدن
فإذا رأيت رأيت أعـ ... ـوداً قليلات الثمن
وإذا اختبرت وجدتها ... والكل منها قد شُحن
بالمسك أو بالدر والـ ... ـياقوت أو عَضب[1] اليمن

وأنشد أيضاً:

الكُتْب أصداف الحكم ... تنشقّ عن دُرِّ الكلِمْ
منها استفاد ذوو النهى ... حسن الخلائق والشيم

وأنشد الطرطوشي[2] لابن الجهم[3]:

«سَمِيرٌ إذا جالسته كان مسلياً ... فؤاداً بِما قد كان فيه منَ الوجْد[4]
يفيدك علماً أو يَزِيدُك حكمةً ... وغير حسود أو [مُصِرّ][5] على حقدِ
ويحفظ ما استودعته غير غافل ... ولا خائن عهداً على قدم العهد

= الحميدي: وهي من مطولاته، لا أعلم لأحد مثلها في معناها. انظر الجذوة: 281، وجامع العلم: 2/ 204.

(1) العضب: خرز تنظم منه القلائد. ففي الحديث، قيل لثوبان: اشتر لفاطمة قلادة من عَصْب، وسوارين من عاج، وقال الخطابي في المعالم: إن لم تكن الثياب اليمانية، فلا أدري ما هو، وما أدري أن القلادة تكون منها. وقال أبو موسى: يحتمل أن الرواية إنما هي العَصَب بفتح الصاد، وهي أطناب مفاصل الحيوانات، وهي شيء مدور، فيحتمل أنهم كانوا يأخذون عصب بعض الحيوانات الطاهرة، فيقطعونه ويجعلونه شبه الخرز، فإذا يبس يتخذون منه القلائد،... انظر اللسان: ـ عصب ـ.

(2) انظر سراج الملوك من ص: 353 ـ 355.

(3) علي بن الجهم القرشي الشامي أبو الحسن، ت: 249هـ ـ 863م. ولد ونشأ ببغداد، وكان يختلف إلى أحمد بن حنبل، ويسأله مسائل في الفقه، والصفات وما ماثل ذلك، له ديوان شعر. انظر تاريخ بغداد: 11/ 367 ـ 369.

(4) في سراج الملوك: 353:

«فؤادك عما فيه من ألم الوجد؟!»

(5) في «ج» و«د»: مضر.

زمان ربيع في الزمان بأسره يتيحك روضاً غير ذاو، ولا جعد[1]

وأنشد لبعضهم 265ظ// :

إذا ما خلا الناس في دُورهم بخمرٍ سلاف، وخُودٍ كعاب
وآنسهم حسنات الليالي بعزّ الندامى وزَهْوِ الصحاب[2]
خلوتُ، وصَحْبِيَ كُتْبُ العلوم وبتّ عَرُوسِي بِنتُ الكِتَابِ[3]
ودرس العلوم حياة القلوب[4] فدوروا[5] على بذاك الشراب
وما يجمع المرء في دهره سوى العلم يجمعه للثواب[6]»

قال: ومن مليح ما ينشد في الدفاتير والكتب:

إذا ما خلوت من المؤنسين جعلت المؤانس لي دفتري
فلم أخل من شاعر مؤنس[7] ومن عالم صالح منذر
ومن حِكَم بين أثنائها[8] فوائد للناظر المفكر
وإن ضاق صدري بأسراره وأودعته السر لم يظهر
وإن صرح الشعر باسم الحبيب فلم أحتشمه ولم أحصر
وإن عدت من ضُجْرَةٍ[9] بالهِجَا وسَبّ الخليفة، لم أحْذَر

---

(1) في سراج الملوك: 353: أضاف البيت الآتي:
«تَنَوَّرَ آداباً بورد بدائع أخص وأولى بالنفوس من الورد»
(2) في م.س: 353: جاء البيت كالتالي:
«وآنستهم لحساب الليالي صفاء الندامى وزهو السحاب»
(3) في م.س: 353: جاء عجز البيت كالتالي:
«وبيت عروسي بيت الكتاب»
(4) في م.س: 353: شراب العقول.
(5) في الأصول: يدور.
(6) في الأصول: التراب.
(7) في سراج الملوك: 353: محسن.
(8) في م.س: 353: أبياتها.
(9) في م.س: 353: ضجر.

وناد مت فيه كريمَ المغيب | لندمانه طيّبَ المخْبر
فلست أرى مؤثراً[1] ما حييت | عليه نديماً إلى المحشر

قال: وأنشد ابن حزم لبعض الأدباء:

«إن صحبنا الملوك تاهوا علينا | واستخفوا جهلاً بحق الجليس[2]
أو صحبنا التجار عدنا إلى البؤ | س[3]، وصرنا إلى عداد[4] الفلوس
فلزمنا البيوت نستعجل الخيـ | ـر[5]، ونملأ به وجوه الطروس 266و//
ونفعنا بما رزقنا فصرنا | أمراء على الملوك النُّدُوس»[6]

(قال: زاد فيه ابن حزم)[7]:

لو تركنا وذاك كنا ظفرنا[8] | من أمانينا بعِلْق نفيس
غير أن الزمان أغيَا[9] بنيه | حسدُونا على حياة النفوس»[10]

قال: وأنشد غيره:

أنست إلى التفرد طول عمري | فما لي في البرية من أنيس
جعلت محادثي ونديمَ نفسي | وأنسي دفتري بدل الجليس[11]

---

(1) في م.س: 353: مؤنساً.
(2) في م.س: 353: ورد عجز البيت كالتالي:
«استبدوا بالرأي دون الجليس»
(3) في م.س: 353: الفقر.
(4) في م.س: 353: حساب.
(5) في م.س: 353: نتخذ الحبر.
(6) هذا البيت ساقط من سراج الملوك: 353، وانظر بهجة المجالس: 1/ 51.
(7) ما بين قوسين ساقط من سراج الملوك: 354.
(8) في الأصول:
«لو تركنا وذاك ظفرنا»
وهو ساقط من حيث الوزن والتصويب من سراج الملوك.
(9) في م.س: 354: أعمى.
(10) وردت الأبيات الثلاثة الأولى سابقاً في ص: 260ظ مخ «أ». ص: 580 من هذا الكتاب منسوبة لأبي العباس ثعلب، وهي تُوافق ما جاء في جامع العلم: 2/ 203.
(11) في سراج الملوك: 354: العروس.

قد استغنيت عن فرسٍ [بِنَغْلي][1] [2] إذا سافرت، أو بغْل [كيوس][3] [4]
ولي عرسٌ جديد كل يوم بطرح الهمّ في أمرِ العروسِ
فبطني [سُفرتي][5]، والخُرْجُ جسْمي وهِمْيَاني فمِي أبداً وكيسي
وبيتِي حيثُ يُدْرِكُنِي مسَائِي وأهلي كُلُّ ذِي عِلْقٍ[6] نَفِيسِ»

وأنشد شيخ الإسلام «شهاب الدين ابن حجر»[7] في «أربعينياته»[8] «لأثير الدين أبي حيان»:

«أرحت نفسي منَ الإيناس بالناس لما غنيتُ عن الأكياس بالياسِ
وصرت في البيت وحدي لا أرى أحداً بنَاتُ فكري وكتبِي هُنَّ جُلاَّسِي

وأنشد لبعضهم:

إني تركتُ فروضَهم وعقودَهم وفسوخهم والحكمَ بين اثنين
ولزمتُ بيتي قانعاً ومُطَالِعاً كُتُبَ العلومِ وذاك زينُ [الدين][9] 266ظ//
أهوى من الفقه الفروق دقيقة فيها يبين تقرُّرُ النَّصّين
وأقول في علم البديع معانيا مقسومة بين البيان وبيني
وتركت نظم الشعر إلا نادرا كالبيت في سَنَةٍ وكالبيتين

---

(1) في «أ»: بعلي.

(2) في سراج الملوك: 354: برجلي.

(3) في «أ»: بغل كبوس.

(4) في سراج الملوك: 354: أنوس.

(5) في «ج» و«د»: صفرتي.

(6) في سراج الملوك: 355: عقل.

(7) أحمد بن علي الكناني العسقلاني المصري، ت: 852هـ ـ 1449م الشافعي المعروف بابن حجر، صاحب التصانيف الكثيرة. منها: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» و«الإصابة»، و«الدرر الكامنة»، و«ديوان شعر». انظر الضوء اللامع: 2/ 36 ـ 40 والشذرات: 7/ 270 ـ 273.

(8) المراد الأربعين المتباينة، وقد لخصها القاضي عز الدين محمد بن جماعة وجمعها أيضاً جلال الدين السيوطي، وابن سند محمد بن موسى الحافظ. انظر الكشف: 1/ 58.

(9) في «أ»: الزين.

مـا الـشـعـر مـثـل الـفـقـه فـيـه نـبـاهـةٌ الـفـقـه [فـيـه][1] سـعـادة الـداريـن»

مزيد تشويق:

يجري مجرى الترغيب بهذه المنظومات ما حبر من الكلام المنثور على طريقة الأسلوب الأدبي، وأفرغ في قالب بلاغته، وبديع صناعته.

فمن ذلك ما أورده صاحب «زهر الآداب»[2] عن «الجاحظ» حيث قال: «الكتاب وعاء مُلِيءَ علماً، وظرفٌ حُشِيَ ظَرفاً، وبستان مُحَمَّلٌ فِي [رُدْن][3]، ورَوْضَةٌ تُقَلَّب في حِجْر، ينطق عن الموتى، ويترجم كلام الأحياء.

قال: وقال: لا أعلمُ جاراً أبر، ولا خليطاً أنصف، ولا رفيقاً أطوع، ولا معلماً أخضع، ولا صاحباً أظهر كفاية، وأقل جناية، ولا أقل إبراماً ولا إملالاً، ولا أقل خلافاً وإجراماً، ولا أقل غيبة، ولا أبعد من عضيهة[4]، ولا أكثر أعجوبة وتصرفاً، ولا أقل صلفاً وتكلفاً، ولا أبعد منْ مِراءٍ، ولا أترك لشغب، ولا أزهد في جدال، ولا أكف عن قتال من كتاب، ولا أعلم قريناً أحسن مؤاتاة، ولا أعجل مُكافأة، ولا أحضر معونة، ولا أقل مؤونة، ولا شجرة أطول عمراً، ولا أجمع أمراً، ولا أطيب ثمراً، ولا أقرب [مجتنى][5]، ولا أسرع إدراكاً في كل أوان، ولا أوجد في كل إبان من كتاب، ولا أعلم نتاجاً في حداثة سنه، وقرب ميلاده، ورخص ثمنه، وإمكان وجوده، يجمع من التدابير الحسنة، والعلوم الغريبة، ومن آثار العقول الصحيحة، ومحمود الأخبار اللطيفة، ومن الحكم الدقيقة، ومن المذاهب القديمة، والتجارب الحكيمة، والأخبار عن 267و// القرون الماضية، والبلاد المتراخية، والأمثال السائرة، والأمم البائدة ما يجمع الكتاب» اهـ.

---

(1) ساقط من «أ».
(2) انظر 1/ 142 ـ 143.
(3) في «أ» و«ج»: ودر.
(4) العضيهة: الكذب والإفك، والبهتان.
(5) في «أ»: مجتبى.

ومن ذلك ما حكاه عن بعض العلماء وقد قيل له: «ما بلغ من سرورك بأدبك وكتبك؟.

قال: هي إن خلوت لذتي، وإن اهتممت سلوتي، وإن قلتَ: إن زهر البستان، ونَوْر الجنان يجْلُوَانِ الأبصار، ويُمتِعان بحسنهما الألحاظَ، فإن بستانَ الكتب، يجلو العقل، ويَشْحَذُ الذهن، ويحيي القلب، ويقوي القريحةَ، ويُعين الطبيعة، ويبعث نتائج النفوس، ويستثير دفائن القلوب، ويمتع في الخَلوة، ويؤنس في الوحشة، ويضحك بنوادره، ويسُرّ بغرائبه، ويفيد ولا يستفيد، ويُعطي ولا يأخذ، وتصل لذته إلى القلب من غير سآمة تدركك، ولا مشقة تعرض لك» اهـ.

تنبيه:

انتفاع طالب العلم بمطالعة الكتب شَرَطَ فيه الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ شرطين:

«**أحدهما**: أن يحصل له من فهم مقاصد ذلك العلم المطلوب، ومعرفة اصطلاحات أهله ما يتم له به النظر في الكتب.

قال: وذلك يحصل من مشافهة العلماء، أو مما راجع إليه، وهو معنى قول من قال: «كان العلم في صدور الرجال، ثم انتقل إلى الكتب، ومفاتحه بأيدي الرجال». والكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئاً دون فتح العلماء، وهو مشاهد معتاد.

الثاني: أن يتحرى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد، فإنهم أقعد به من غيرهم من المتأخرين.

قال: وأصل ذلك: التجربة والخبر. أما التجربة: فهو أمر مشاهد في أي علم كان، فالمتأخر لا يبلغ من الرسوخ في علم ما بلغه المتقدم.

وأما الخبر: ففي الحديث: خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. وهو يشير إلى [أن][1] كل قرن مع ما بعده كذلك»[2].

---

(1) ساقطة من «أ».

(2) انظر الموافقات: 1/ 97.

ثم ذكر في الأخبار ما يقتضي الإعلام بنقص الدين والدنيا. قال:

«وأعظم ذلك العلم 267ظ// فهو إذاً في نقص بلا شك، فلذلك صارت كتب المتقدمين، وكلامهم وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم، على أي نوع كان وخصوصاً علم الشريعة الذي هو العروة الوثقى، والوَزَرُ الأحمى»[1] انتهى ملخصاً.

قلت: حكى الشيخ «أبو الحسن الشاري» في «برنامجه»: «مبالغة بعض شيوخه في الوصية بالاعتماد على كتب المتقدمين حتى إنه كان لا يقتني كتاباً من كتب المتأخرين. قال: ولقد كان بعض من لقيناه من المحققين يميل إلى هذه الطريقة».

وحكى ابن خروف: «أنه كان من مذهبه ألا يقرأ من كتب النحو [إلا][2] «كتاب سيبويه»، ويرى أن يطرح غيره مثل: «مفصل الزمخشري» وغيره.

قال: وكان يسمح في بعض الأوقات في «الأصول»[3] «لابن السراج»[4]، و«التبصرة»[5] المنسوبة [للصَّيمري][6] [7]» انتهى ملخصاً.

قلت: وقد جرت العادة منذ زمان بقراءة كتب نحاة المتأخرين لا سيما في البداية، فلا بد من مطالعة شراحها، والنظر في كلام من قيد عليها، لكن ينبغي أن يؤثر من ذلك ما هو أقرب إلى التحقيق، وأجرى على مناهج المتقدمين، وعند الانتهاض لطلب المعرفة بالصناعة على ما ينبغي. فلا غنى عن قراءة

---

(1) م.س: 1/ 98 ـ 99، والوزر: الملجأ.

(2) في «ج» و«د»: حاشا.

(3) كتاب في أصول النحو: «هو غاية من الشرف والفائدة». ذكر ذلك الزبيدي في طبقاته: 112.

(4) تقدمت الإشارة إليه في ص: 52 من هذا الكتاب فانظره من هناك.

(5) في «ج» و«د»: الزمخشري.

(6) كتاب التبصرة في النحو، للشيخ أبي محمد عبد الله بن علي الصَّيمري... وعليه نكت لابن ملكون الإشبيلي. ت: 584هـ ـ انظر الكشف: 1/ 339.

«كتاب سيبويه»، والكتب الموضوعة عليه، لا يخفى على المشتغل به ما يؤثر منها، ويكثر من مطالعته.

السابع: تعب الجسم لما رواه «مسلم» في «صحيحه» عن يحيى بن أبي كثير[1] عن أبيه قال: «لا يستطاع العلم براحة الجسم».

قال البرزلي - «ذكره في باب الأوقات»: «وكأنه استشعر كثرة الطرق التي أخرجها. قال: وهذا القول حق لا يدرك إلا بالجد والكد، وسهر الليالي، ومكافحة الأقران، والدرس الكثير».

قلت: وينظر إلى ذلك من «البخاري» - رحمه الله - ما رواه «الخطيب» عن «الوراق»[2]. قال: «كان أبو عبد الله - يعني البخاري - إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد 268و// إلا في القيظ أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة (إلى عشرين مرة)[3] في كل مرة يأخذ القدّاحة، فيوري ناراً بيده ويسرج، ثم يأخذ أحاديث فيعلّم عليها، ثم يضع رأسه، وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، وكان لا يوقظني في كل ما يقوم. فقلت له: إنك تحمل على نفسك كل هذا، ولا توقظني؟ قال: أنت شاب، ولا أحب أن أفسد عليك نومك»[4] اهـ.

وحكى عن محمد بن يوسف البخاري[5] قال: «كنت [عند][6] «محمد بن إسماعيل البخاري» بمنزله ذات ليلة، فأحصيت عليه أنه قام وأسرج يستذكر أشياء [يعلقها][7] في ليلة ثماني عشرة مرة»[8] اهـ.

---

(1) يحيى بن صالح الطائي بالولاء، اليمامي، أبو نصر بن أبي كثير ت: 129هـ - 747م عالم أهل اليمامة في عصره، وكان من ثقات أهل الحديث، انظر التهذيب: 11/ 268.

(2) هو أبو جعفر محمد بن حاتم النحوي كما جاء في تاريخ بغداد: 2/ 14.

(3) زيادة من م.س: 2/ 14.

(4) م.س: 2/ 14.

(5) هو أبو أحمد محمد بن يوسف البيكندي البخاري، ثقة، متفق عليه، انظر التهذيب: 9/ 538.

(6) ساقطة من «أ».

(7) في «ج» و«د»: يعقلها.

(8) تاريخ بغداد: 2/ 14.

وقد ضمن الشيخ أبو الحسن بن مؤمن القرطبي بعض هذه الأمور المنافية لراحة الجسم، وزاد عليها مما هو في معناها. أنشدها «الشاري» عنه وهي:

العلم إن شئت أن تناله ... لتحرز الفضل والجلاله
فجد فيه بلا توان ... ولا فتور ولا ملاله
وارحل إلى أهله وشمّر ... ذيل التصابي مع البطاله
ودُمْ على درسه وثابر ... في كل حين وكل حاله
واستعمل الفكر فيه حتى ... يطلع من أفقه هلاله
واقصد به الله لا سواه ... فكل من دونه عُلالَه
فإن تَطَلَّبته بكلّ ... أعطاك بعضاً بلا محاله
وإن تطلبته ببعض ... فليس يعطي قدر [الذُّبا له][1]

حكاية:

يعتبر بها في تسهيل ما يلقى عند الجد في الطلب من متاعب 268ظ// الجسم ومشقاته.

فيروى عن أبي نصر هارون بن موسى بن جندل[2] النحوي قال: «كنا نختلف إلى أبي علي البغدادي ـ رحمه الله ـ وقت إملائه «النوادر» «بجامع الزهراء» ونحن في فصل الربيع، فبينما[3] أنا ذات يوم في بعض الطريق. إذ أخذتني سحابة، فما وصلت إلى مجلسه إلا وقد ابتلت ثيابي كلها. وحوالي «أبي علي» أعلام من أهل قرطبة. فأمرني بالدنو منه، وقال لي: مهلاً يا أبا نصر لا تأسف على ما عرض لك، فهذا شيء يضمحل عنك بسرعة بثياب غيرها، ولقد

---

(1) في «أ»: الذيالة.

(2) القيسي، القرطبي المجريطي الأصل، ت: 401هـ ـ 1011م، كان ممن يحضر مجلس أبي علي القالي، وهو يملي «كتابه النوادر» له كتاب: «تفسير عيون كتاب سيبويه»: انظر: الصلة لابن بشكوال: 2/ 656 ـ 657، والبغية: 2/ 321.

(3) في الصلة: 2/ 656: فبينا.

عرض لي ما أبقى بجسمي نُدُوباً تدخل معي القبر.

قال لنا: كنت أختلف إلى «ابن مجاهد» ـ رحمه الله ـ فأدلجت إليه لأتقرب منه، فلما انتهيت إلى الدرب الذي كنت أخرج منه إلى مجلسه، ألفيته مغلقاً، وصعب علي فتحه. فقلت: سبحان الله! أبكر هذا البكور!؟.. وأغلب على القرب منه فنظرت إلى سَرَب بجنب الدرب، فاقتحمته، فلما توسطته ضاق بي، ولم أقدر على الخروج ولا على النهوض، فاقتحمته أشد اقتحام حتى نفذت بعد أن تخرقت ثيابي، وأثر السرب في لحمي حتى انكشف العظم، ومَنَّ اللّهُ علي بالخروج، فوافيت مجلس الشيخ على هذه الحالة، فأين أنت مما عرض لي، وأنشدنا:

دَبَبْتُ للمجد والساعون قد بلغوا	جهد النفوس، وألقوا دونه الأُزُرَا
فكابدوا المجد حتى مل أكثرهم	وعانق المجد من وافى ومنْ صَبَرَا
لا تحسِب المجد تمراً أنت آكِله	لن تبلغ المَجْد حتى تَلْعق الصَّبِرَا

قال أبو نصر: فكتباها عنه من قبل أن يأتي موضعها في «نوادره»، وسلاني بما حكاه، وهان علي ما عرض لي من بلل[1] الثياب، واستكثرت من الاختلاف إليه ولم أفارقه 269و// حتى مات رحمه الله»[2] اهـ.

وينظر إلى ما تضمنته من استحسان الصبر على إصابة السحاب في طريق السعي إلى مجالس التعلم ما حكاه «عياض»[3] عن مصعب الزبيري قال: «جئنا يوماً إلى أبينا «بالعرصة» لنقيم عنده، ونصير بالعشي إلى مالك، فأصابتنا سماء[4] يوماً، فلم نأته تلك العشية، ولم ينتظرنا، وعرض[5] عليه الناس، فأتيناه من الغد، فقلنا له: يا أبا عبد اللّه أصابتنا (أمس)[6] سماء شغلتنا عن حضور

---

(1) في م.س: 2/ 657: تلك.
(2) انظر م.س: 2/ 656 ـ 657.
(3) انظر المدارك: 2/ 17.
(4) سماء: أي مطر.
(5) عرض عليه: أي درس عليه.
(6) زيادة من المدارك: 2/ 17.

العرض، فاردده علينا. قال: لا، من طلب هذا الأمر صبر عليه».

الثامن: احتمال الذل في التعلم، فقد تقدم(1) عن «الشافعي» - رضي الله عنه - لا يطلب هذا العلم أحد بالمال، وعز النفس فيفلح. ولكن من طلبه بذلة النفس، وضيق العيش، وحرمة العلم أفلح».

وتقدم(2) عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وقوفه على أبواب العلماء من الصحابة - رضي الله عنهم - حتى يخرجوا إليه.

ومن المروي عنه في ذلك قوله: «ذلَلْت طالباً فعَزَزت مطلوباً»(3).

وفيما أنشده «ابن عات»(4) في كتابه: «النزهة في التعريف بشيوخ الوجهة» للشيخ أبي الطاهر السِّلَفِي(5) - رحمه الله -:

من ذلّ في حال التعلم ساعة ... قد عز فيما بعد عزاً دائما

وإذا [تعزز](6) ذَلَّ، قولاً واحدا ... ما أن يرى إلا عَذُولاً لائِماً

وفي المنقول من مواعظ «لقمان» لابنه، حكاه الشيخ أبو عمر: «لا تجادل العلماء فتهون عليهم ويرفضوك، ولا تجادل السفهاء، فيجهلوا عليك ويشتموك، ولكن اصبر نفسك لمن هو فوقك في العلم، ولمن هو دونك، فإنما يلحق

---

(1) انظر ص: 258ظ مخ «أ». ص: 797 - 798 من هذا الكتاب.

(2) انظر ص: 210ظ مخ «أ». ص: 641 من هذا الكتاب. وأيضاً 214و مخ «أ». 491 من هذا الكتاب.

(3) جامع العلم: 1/ 117.

(4) أحمد بن هارون بن أحمد بن عات النَّفْري الشاطبي أبو عمر ت: 609هـ - 1212م، عالم بالحديث، عارف بالتاريخ، له تصانيف، منها: «النزهة في التعريف بشيوخ الوجهة». و«ريحان النفس» و«راحة الأنفس» في ذكر شيوخ الأندلس. انظر النفح: 2/ 601 - 603. والشذرات: 5/ 36 - 37.

(5) أحمد بن محمد بن سِلَفَة (بكسر السين، وفتح اللام) الأصبهاني، صدر الدين أبو طاهر: 576هـ - 1180م. حافظ مكثر، رحل في طلب الحديث، وكتب تعاليق، وأمالي كثيرة. له: «معجم مشيخة أصبهان»، و«معجم شيوخ بغداد» و«معجم السفر» انظر الوفيات: 1/ 105 - 107 وأزهار الرياض: 3/ 167 وما بعدها.

(6) في «أ»: تعزز.

بالعلماء من صبر لهم، ولزمهم، واقتبس من علمهم في رفق»[1].

تفصيل:

أنواع ما يتجرعه في الصبر 269ظ// على هذا الاحتمال متعددة، واختلافها بحسب حال المتحمل لها لا تخفى على متأمل، لكن نذكر من ذلك ما تهم العناية به:

أحدها: وهو خاص بمعتقد استحقاق الكرامة واختصاصه بمزية الترفع عن مشاركة غيره في المجلس، وسواء أن يتكلف الصبر على مساواته بمن يراه دونه إجلالاً لمجلس العلم عن إظهار الترفع فيه على من جمعه وإياه طلب الشرف به، واقتباس أنوار الهداية منه، كما حكى «عياض» عن «جعفر بن إبراهيم»[2] قال: كلم صديق لأبي «مالكاً» أن أسمع منه فأذن له، فكنت أختلف إليه، وأنا مُدْلٍ بنسبي من رسول الله ﷺ وموضعي، وأتخطى الناس إلى وساد «مالك»، فلا يتزحزح عنها ويريني أنه لم يرني احتقاراً لي، فشكوت ذلك لأبي وغيره، فبعثوا إليه يسألونه إكرامي وأثرتي. فقال للرسول: ما هو عندنا وغيره إلا سواء، وإنما هي ـ عافاك الله ـ مجالس العلم، السابق إليها أحق بها، فكنت آتي، وقد أحدق المجلس، فما يوسع لي فأستدني حيث وجدت»[3].

قال: «وقال «ابن المنذر»: كان مالك لا يوسع لأحد في حلقته، ولا يرفعه، يدع أحدهم يجلس حيث انتهى به المجلس»[4].

وذكر في حكاية «اجتماع الرشيد لما قدم المدينة، أنه لما سمع عليه «الموطأ» بقراءة «المغيرة» كان «الرشيد» قد استند إلى جنب «مالك». فلما بدأ يقرأ قال له: يا أمير المؤمنين «من تواضع لله رفعه الله». وفي رواية أبي

---

(1) جامع العلم: 1/ 107.

(2) جعفر بن إبراهيم بن محمد. . . بن أبي طالب، وفي النسخة «أ» محمد بن جعفر بن إبراهيم.

(3) المدارك: 2/ 17.

(4) م.س: 2/ 16.

مصعب[1]: «من إجلال الله إجلال ذي الشيبة المسلم». فقام؛ فقعد بين يديه فحدّثه، فلما فرغ عاد إلى مكانه.

قال مالك: لما كان بعد مدة قال لي الرشيد: تواضعنا لعلمك فانتفعنا به، وتواضع لنا علم 270و// سفيان بن عيينة فلم ننتفع به. وكان يأتيهم فيحدثهم»[2].

الثاني: صبره على تأديب الشيخ متى صدر منه ما يستحق لأجله أن يؤدب.

فقد أباحوا للشيخ ذلك، كقول الحافظ أبي نعيم: «فإن عاود مساءلته فلا بأس أن يناله بأدب خفيف».

واستظهر بحديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ «أنه خرج إلى الصلاة، فلقيه أعرابي فسأله عن شيء، فقال له ﷺ: «**ليس هذه ساعة فتوى**» فأعاد عليه، فغضب النبي ﷺ فضربه بسوط كان معه، أو بشيء... فذكر الحديث» اهـ.

وله في موضع آخر تنبيه على استحسان الأدب الخفيف على إساءة أخرى منها: «معاودة الاستفهام مرة ثانية بعد الإفهام، قال: فله الانتهار».

واحتج له بما خرجه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ «رأى رجلاً يسوق بَدَنَة. فقال: «**اركبها**». قال: إنها بدنة. قال: «**اركبها**». قال: إنها بدنة. قال: «**اركبها**»، «**ويلك**» في الثانية أو في الثالثة».

ومنها إذا عاد معترضاً قال: «عليه أن يعضه بلسانه». واستدل له بما رواه أيضاً عن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ قال: «قال رسول الله ﷺ: «**من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة**»، قال: قلت: وإن زنى وإن سرق؟. قال: «**نعم**»،

---

(1) هو أحمد بن أبي بكر القاسم الزهري ت نحو: 242هـ ـ 856م من أصحاب مالك. له «كتاب مختصر في قول مالك» مشهور. انظر المدارك: 3/ 347 ـ 349.

(2) م.س: 2/ 23.

قلت: وإن شرب الخمر، قال: «نعم»، وإن، رغم أنف أبي الدرداء».

قال: «فإن عاوده الرابعة، فلا بأس أن يناله بضرب خفيف». واحتج له بما رواه عن معاذ ـ رضي الله عنه ـ قال: قلت: يا رسول الله، أنؤاخذ بما نقول، ويكتب علينا. قال: فضرب رسول الله ﷺ منكب معاذ مراراً ثم قال: «**ثكلتك أمك يا معاذ، 270ظ// وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم**» اهـ.

وفي ضمن ذلك كله طلب المتعلم باحتمال الصبر على تأديبه، وزجره، وقد تقدم(1) قول من قال:

ولطمة عالم في الخد مني ألذ إلي من شرب الرحيق

فرع:

إذا زجره بالقول فهل يباح له الشتم زائداً على التوبيخ، والتقريع، كأن يقول له: يا قرد؟ منعه الشيخ «أبو الحسن القابسي» في حق معلم الصبيان.

وقال ابن عرفة: «الصواب: فعل بعضهم ذلك، وقد أجازوه للقاضي، لمن يستحقه مع قدرته على ضربه.

قال: وكذا كان بعض شيوخنا يزجره في مجلس إقرائه من يستحق الضرب، ونقلوه عن بعض شيوخهم، وسمعنا منهم في ذلك عن شيوخهم مقالات.

فممن نقل لنا عنه شائعاً الشيخ الفقيه العدل الخطيب «أبو محمد البرجيني»، والشيخ النحوي المشهور «بالدلدوني». وكان يصدر كثيراً من شيخنا «أبي عبد الله ابن الحباب»، وقليلاً من شيخنا «أبي عبد الله ابن عبد السلام» ـ رحمهما الله ـ.

قال: وفائدة ذلك واضحة لمن أنصف، لأنها تكسب تثبت الطالب فيما

(1) انظر ص261و مخ «أ». ص: 803 من هذا الكتاب.

يريد أن يقوله من بحث أو نقل، وقد والله سمعت شخينا ابن عبد السلام زجر بعض أهل مجلسنا في «مدرسة الشماعين» في قول قاله: ما يقول هذا مسلم!. وكان هذا المقول له حينئذ متصفاً بعدالة الشهود المنتصبين للشهادة وخطة القضاء المعتبرة، ولم يترك لذلك مجلسه إلى أن توفي - رحمهما الله - والأعمال بالنيات» اهـ.

قال البرزلي: «لعله تغايا بهذا اللفظ، ولم يرد ظاهره، ولهذا لم يظهر أنه عزله ولا أزاله عن [خطة][1]. كقول عمر في بعض القضايا: «لو تقدمت لرُجِمْتَ»».

وكذا 271و// شاهدنا من شيخنا الإمام - يعني ابن عرفة - و[يحرجه][2] حتى يظهر منه هذا وأمثاله.

والأمر بإخراجه من الدرس كما جرى «لابن اللباد» مع «أبي ميمونة»[3]، ومن بعض الطلبة بصق بعضهم في وجه بعض.

قال: وهذا لا يؤاخذ به لشدة الحرج، ولا ينبغي الاقتداء به في مثل هذا، إذ هو خارج عن مهيع الأدب، لكن إن وقع سبب استشاطه الغضب، فيرجو أن يعفو الله عنه، لأن الحرج ضرب من الجنون حتى قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾[4] وإن كان غير المذهب، والله يعفو ويرحم بمنه وكرمه».

قلت: «أبو ميمونة» الذي أشار إليه هو درّاس بن إسماعيل الفاسي

---

(1) في «ج» و«د»: خطبة.

(2) في «ج» و«د»: ومجرجه.

(3) يسمى دارس، ودرّاس بن إسماعيل الفاسي، كما أشارت إلى ذلك كتب التراجم. ت: نحو 358هـ - 968م، كان فقيهاً، حافظاً للرأي على مذهب مالك وسمع من شيوخ بلده، وبإفريقية من ابن اللباد، وبالأندلس من شيوخها، وله رحلة حج فيها، وهو أول من أدخل مدونة سحنون إلى فاس، وبه اشتهر مذهب مالك، دفن خارج باب الجيزيين بفاس. انظر المدارك: 6/ 81 - 84، وسلوة الأنفاس 2/ 175 - 179.

(4) سورة المائدة، الآية: 89، والبقرة، الآية: 225.

المشهور بالحفظ والاطلاع على مذهب مالك، والذي جرى «لابن اللباد» معه، هو ما ذكره عياض عن بعض أصحاب «أبي بكر ابن اللباد»، قال:

«كنت يوماً جالساً في مجلس أبي بكر ابن اللباد وأبو ميمونة يقرأ عليه «الموطأ»، فتوقفا في حديث، فخالفه فيه شيخنا. وقال أبو ميمونة: كتابي هذا قرأته بالأندلس وبفاس. فأمر أبو بكر بإخراج موطإ ابن وهب، وكتب كثيرة حتى تقرر عندهم حقيقة الحرف الذي اختلفوا فيه، فلما نظر «أبو بكر» إلى الكتب والرزم قد حلت ضاق، (وقال لأبي ميمونة: يا هذا فيك استقصاء، وما أظنك تريد إلا أن تكون ديكاً في بلدك)[1]. فقال أبو ميمونة: أكرمك الله، لو شئت أن أكون ديكاً في غير بلدي كنت. فقال له أبو بكر: قم عنا، ولا تغش لي مجلساً، قم يا هذا. واستحثه. فأخذ «أبو ميمونة» كتابه ومحبرته ووقف، وقال: اللهم إنك تشهد.

قال الحاكي: فخرجت في أثره، ومشيت معه حتى أبعدنا. وهو يسترجع، فقلت له: اجلس على هذا الدكان حتى أرجع إلى الشيخ، وأعود إليك، فرجعت وجلست بين يدي الشيخ وقلت: أصلحك الله! أنت شيخنا وإمامنا، وهذا رجل إنما قصد إليك 271ظ// فترى إذا سألك الله لم طردته. أتقول له لأنه قال: لو شئت أن أكون ديكاً في غير بلدي كنت؟ ما فعلت أصلحك الله؟ وقلت: مقبول منك، ومسموع. فقال: إنا لله، وإنا إليه راجعون. وكررها! ثم قال: يا أخي، رد الرجل، وندع المعاتبة، فسرت إليه فرجع معي فسلم على الشيخ، وجعل بعد ذلك يختلف إليه ويحضر السماع، والشيخ غير منبسط له. فشكا ذلك إلى بعض أصحابه، فقالوا له: زوجة الشيخ شابة، فلو أهديت إليها عطفته عليك، وأصلحت لك جانبه. فقال: والله لا أخذت العلم عن طريق الرشوة أبداً، والشيخ قد انتشرت إمامته، وحل في قلوب الناس بالمحل الذي قد علمت، وما قسا قلبه علي إلا لأمر تقدم لي، عوقبت عليه، ولكن والله لا أصلحت إلا ما

(1) زيادة من المدارك: 6/ 83.

بيني وبين الله، وسينتهي الأمر إلى ما يشاء.

قال: فما طالت المدة حتى كان إذا دخل «أبو ميمونة» إلى «أبي بكر» يقول له: يا أبا ميمونة أشركنا في صالح دعائك»[1] اهـ.

تنبيه:

من التأديب المباح للشيوخ وهو أيضاً مما يتأكد الصبر عليه امتناعهم من إقراء المستوجب للتأديب بذلك، أو من إعادة ما قصر في تحصيله، وأخبارهم في ذلك شهيرة.

ومنها ما حكاه عياض عن الباجي ـ رحمه الله ـ قال: «كنت أدرس عند أبي إسحاق الشيرازي ببغداد، وكان سنّي قريباً من سنّه. كنا إذ ذاك من نحو ثلاثين عاماً. وكنت المعيد على أصحابي، وكانت لي عنده حظوة، ومكانة. فسهرت ليلة فأدركني لذلك تغير في ذهني. [فلَقَّنَنِي][2] من غد على العادة، وقمنا من بين يديه، وجلسنا على مقربة للمعاودة فتوقف علي منها شيء. فهبت أن أسأله، وجعلت بعض الحاضرين يسأل، فأجابه ثم توقف علينا موضع آخر، فجعلت من 272و// يسأله فانتهرنا وأغلظ علينا فقمنا موبخين، فنمت ثم دخلت الحمام، وألقيت على رأسي الماء الحار معاناة للسهر بترطيبه، ثم جئت للشيخ ولاطفته ورغبت إليه. فقال لي: أمّا لك لعذرك فنعم، وأما لغيرك فلا، فأعادها علي» اهـ.

وأغلظ من هذا التأديب ما حكاه البرزلي عن بعض أصحابه قال: «كنا عقب الوباء الأول نقرأ الحَوْفِية[3] على سيدنا الإمام ـ يعني: ابن عرفة ـ

---

(1) انظر: م.س: 6/ 82 ـ 84.

(2) في «ج» و«د»: فلقيني.

(3) نسبة إلى أحمد بن محمد الحَوْفي (أبو القاسم). ت: 588هـ ـ 1192م. إشبيلي أصله من حُوف مصر. كان من بيت علم وعدالة، كما كان فقيهاً، حافظاً، فرضياً ماهراً له في الفرائض تصانيف: «كبير»، و«متوسط» و«مختصر»، واستقضي بإشبيلية مرتين/انظر الديباج: 1/ 221 ـ 222.
=

بجامع: باب البحر من تونس، وكان يتخلف عنا كثيراً، فقلت له يوماً بغلظة البربر، ما يحل لك هذا. وذكرت له الحديث فغضب وقال لي: من هو مثلكم يحل لي ألا أقرّ به، لأنكم تعملون المزية على من تقرأون عليه، وهذا إهانة للعلم».

الثالث: صبره على أخلاق الشيخ، وتحمله ما يصدر منه مما يعظم الصبر عليه غالباً أو نادراً وذلك في الواقع على أنواع:

أحدها: ما يصدر منه ابتداء مصدر الجفاء والتحامل.

قال النووي ـ رحمه الله ـ: «وإذا جفاه الشيخ ابتدأ هو بالاعتذار إلى الشيخ، وأظهر أن الذنب له، والعتب عليه، فذلك أنفع له في الآخرة والدنيا، وأبقى[1] لقلب شيخه له، وقد قالوا: من لم يصبر على ذل التعليم بقي عمره في عماية الجهالة، ومن صبر عليه آل أمره إلى عز الدنيا والآخرة.

ومنه الأثر المشهور عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ذُلِلْتَ طَالِباً فَعُزِّزْتَ مَطْلُوباً»[2] اهـ.

ثانيها: أن تكون في خلقه حدة لا يتمكن معها بلوغ القصد من الأخذ عنه إلا بتحمل الصبر عليها، وتذلل النفس لما يصدر من بوادرها، فيأخذ الطالب بذلك رجاء النفع، وحصول الفائدة كما روي عن مالك ـ رضي الله عنه ـ أنه قال فيما حكاه عياض:

«كنت آتي نافعاً ـ مولى ابن عمر ـ نصف النهار، وما تظلني الشجرة

= والحَوْفُ: (بالفتح، وسكون الواو، والفاء) بمصر، وهو حوفان الشرقي، والغربي، يشتملان على بلدان وقرى كثيرة. انظر معجم البلدان: 2/ 322، وبخزانة القرويين نسخة من مخطوط المختصر في الفرائض تحت رقم: 497. كما يوجد شرح للحوفية، شرحها عيسى بن أحمد الصنهاجي، وهو مخطوط بخزانة القرويين: الصندوق: 2 من الخروم ـ القبة السعدية تحت رقم 10، وقد أفادني بذلك الأستاذ العالم المدقق محمد بن عبد العزيز الدباغ، محافظ الخزانة.

(1) في التبيان: 49: أنقى.

(2) انظر م.س: 49 ـ 50.

272ظ// من الشمس لحين خروجه فإذا خرج أدعه ساعة حتى إذا دخل البلاط أقول له: كيف قال ابن عمر في كذا وكذا؟ فيجيبني، ثم أحبس عنه.

قال: وكان فيه حدة، قال: وكنت آتي «ابن هرمز» بكرة فما أخرج من بيته حتى الليل.

قال عياض: وقال ابن عيينة: شهدت مالكاً يسأل زيد بن أسلم عن حديث عمر: أنه حمل على فرس في سبيل الله، فجعل يرفق به، ويسأله عن الكلمة بعد الكلمة، والشيء بعد الشيء. قال: وكان في خلق زيد شيء»[1].

ثالثها: أن يتوسل إليه بالمعونة على ضرائره النازلة، وإن كان في ذلك ما ينافي حظوظ النفس في الترفع [عن][2] مثله. فقد طلبوا أيضاً بذلك لما فيه من المنفعة السائدة بالخير الكثير.

قال أبو نعيم: «وإذا وجدت العالم يعالج شغلاً فتقربت إليه بمعاونته، أو سعيت في قضاء حاجته فلا عليك، واستظهر لما قال بحديث ابني خالد قالا: دخلنا على النبي ﷺ وهو يعالج شيئاً فأعناه عليه، فقال: «**لا تايسا من الرزق ما تهزهزت رؤوسكما، فإن الإنسان تلده أمه أحمر ليس عليه قشر، يرزقه الله عز وجل**» اهـ.

ومن الكلام المشهور أنه يقال: أربعة لا يأنف منهن الشريف: قيامه من مجلسه لأبيه وخدمته لضيفه، وقيامه على فرسه وإن كان له عبيد، وخدمته العالم ليأخذ من علمه.

رابعها: وهو خاصّ ببعض المعلمين أن يبخل بعلمه، ويضن بالإفادة به إلا بعد جهد فيضطر الآخذ عنه إلى تحمل ما يلاقيه به حتى ينال ما عنده، ويصل إلى البغية منه، ومما يحكى من ذلك ما ذكره الزبيدي «عن خلف بن مختار الأطرابلسي[3] أنه كان صاحب نحو ولغة إلا أنه كان يبخل بعلمه.

---

(1) انظر المدارك: 1/ 132.

(2) في «ج» و«د»: على.

(3) ت: 290هـ ـ 902م، انظر ترجمته في طبقات الزبيدي: 237 ـ 238، وذكر أنه كان ممن يقرض الشعر ويجيد المعاني.

فيروى عن 273و// بعضهم أنه قال: سألت خلف بن مختار أن أقرأ عليه قصيدة النابغة

«يا دارَ ميَّة بالعلياءِ فالسَّنَد»[1]

فقال: افعل، فأنشدته حتى انتهيت إلى قوله:

فَظَلَّ يَعْجُمُ[2] أعْلَى الروْقِ[3] منقبضاً في حالك اللون صَدْق غير ذي أوَدِ[4]

فقال لي ليختبرني وقد علمت ما أراد: ما «الصَّدق»؟ قلت: لا أعلم، قال: يجب عليك أن تروي ما تعرف، وتدع ما لا تعرف، فأنشدتها بالكسر لأعلم ما يكون منه، فرأيته يتبسم، وكان إنشادي لها في «المسجد الجامع»، وكنت أحفظها. فقلت له: لم تبسمت؟ «الصدق»: الصُّلب. وكذلك الرواية. ولكن تجاهلت لك لأعلم ما يكون منك، فخجل من ذلك. وقال: أنشِدْ ما أحببت، فإني لا أخفي عنك شيئاً. فكان بعد تلك الليلة كما وعد»[5].

قلت: ويرحم الله الشافعي حيث قال للربيع بن سليمان: «يا ربيع لو قدرت أن أطعمك العلم لأطعمتك إياه».

قال الشيخ أبو عمر «أخذه الخاقاني فقال:

ألا فاحفظوا وصفي لكم ما اختصرته ليدريه من لم يكن منكمُ يَدْرِي

ففي شربة لو كان علمي سقيتكم ولم أخف عنكم ذلك العلم بالذُخر»[6]

وحيا الله «خالد بن صفوان» حيث يقول: «إني لأفرح بإفادتي المتعلم أكثر

---

(1) عجز البيت:

«أقوت وَطال عليها سالف الأبد»

الديوان: 14.

(2) يعجم: يعض عضاً شديداً بالأضراس دون الثنايا.

(3) والروق: الاعوجاج.

(4) الديوان: 20.

(5) انظر طبقات الزبيدي: 237 ـ 238.

(6) انظر جامع العلم: 1/117.

من فرحي باستفادتي من العلم»[1].

ورضي الله عن سعيد بن جبير حيث قال: إن مما يهمني أني وددت أن الناس قد أخذوا ما معي من العلم.

قال ابن المبارك ـ رضي الله عنه ـ فيما رواه عياض وغيره: «ما انتخبت على عالم قط (إلاّ نَدِمْت)[2]، ومن بخل بالعلم ابتلي بثلاث: إما أن يموت فيذهب علمه أو ينساه، أو يتبع سلطاناً»[3].

ومن كلام الماوردي: «يجب على العلماء ألا يبخلوا بِتعليم ما يحسنون، ولا يمتنعوا من إفادة ما يعلمون فإن 273ظ// البخل به لؤم، وظلم، والمنع منه حسد. . . وكيف يسوغ لهم البخل بما منحوه جوداً. من غير بخل، وأوتوه عفواً من غير بذل، أم كيف يجوز لهم الشح بما إن بذلوه زاد ونما، وإن كتموه نقص ووهى.

قال: ولو استن بذلك من تقدمهم لما وصل العلم إليهم، ولانقرض عنهم بانقراضهم، ولصاروا على مرور الأيام جهالاً، وبتقلب الأحوال وتناقضها أرذالاً».

ثم ذكر من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية ما يتضمن الأمر بنشر العلم، والنهي عن كتمانه على ما هو معروف من ذلك إلى أن قال عن بعض الحكماء: «إذا كان من قواعد الحكمة بذل ما ينقصه البذل، فأحرى أن يكون من قواعد الحكمة بذل ما يزيده البذل»[4].

قال ابن المعتز في منثور الحكم: «النار لا ينقصها ما أخذ منها، ولكن يخمدها ألا تجد حطباً. كذلك العلم لا يفنيه الاقتباس، ولكن فقد الحاملين له سبب عدمه، فإياك والبخل بما تعلم»[5].

---

(1) أدب الدنيا: 49.

(2) زيادة من الإلماع: 218.

(3) م.س: 218.

(4) أدب الدنيا: 49.

(5) م.س: 50.

حكاية:

يظهر بها من بذل العلم خلاف ما وضح من البخل به في الحكاية السابقة.

نقل الزبيدي عن أبي زيد النحوي قال: «ما رأيت أبذل للعلم من «يونس»»[1] - يعني ابن حبيب - أحد شيوخ سيبويه - رحمهم الله -.

ثم حكى عن أبي عبيدة عن يونس قال: «كنت عند أبي عمرو ابن العلاء فجاء «شُبيْل بن عَزْرة الضّبعي»[2] فقام إليه أبو عمرو، فألقى له لِبْدَ بغلته، فجلس عليه ثم أقبل عليه يحدثه. فقال شبيل: يا أبا عمرو، سألت «رُؤْبَتَكُم»[3] هذا عن اشتقاق اسمه فما عرفه! قال يونس: فلم أملك نفسي عند ذكره «لرؤبة» فزحفت إليه، ثم قلت: لعلك تزعم أن مَعَدَّ بنَ عدنان أفصحُ من رُؤْبَةَ، ومنْ أبيه؟. فأنا غلام رُوبَة. فما الرّوبَةُ، والرّوبَةُ، والرّوبة، والرّؤبة؟ فلم يُحِرْ جواباً وقام مغضَباً، فأقبل علي أبو عمرو وقال: هذا رجل 274و// شريف يقصد مجالسنا ويقضي حقوقنا. وقد أسأت فيما واجهته به، فقلت له: لم أملك نفسي عند ذكر روبة. فقال له أبو عمرو: أو سلطت على تقويم الناس؟ ثم فسر لنا يونس فقال: «الرُّوبَة»: خميرة اللبن، و«الرُّوبَة»: قطعة من الليل. وفلان لا يقوم «برُوبة» أهله: أي بما أسندوا إليه من أمرهم، والرُّوبَةُ: [جِمَام][4] [مَاءِ][5] الفَحْلِ[6]. والرؤبة مهموزة: القطعة تدخلها في الإناء تشعب بها الإناء»[7].

---

(1) طبقات الزبيدي: 52.

(2) ت: نحو 140هـ - 757م، راوية، مقرىء، خطيب، نسابة، من أهل البصرة، كان يرى رأي الخوارج، ثم عدل عنه. انظر التهذيب: 4/ 310.

(3) المراد رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي أبو محمد، راجز من الفصحاء والمشهورين إمام في اللغة وكان يحتج بشعره. ت: (145هـ - 762م) وَرَوْبة فيمن لا يهمز، ورَوبة، ورُوبة بالفتح والضم، وسمي بذلك لأنه ولد بعد طائفة من الليل/انظر: الوفيات: 2/ 303 - 305، والخزانة: 1/ 43.

(4) بياض في «د».

(5) ساقطة من «أ».

(6) جمام ماء الفحل: أي اجتماعه، أو ماؤه في رحم الناقة.

(7) طبقات الزبيدي: 52.

مزيد بيان:

قال الجوهري: «رُوْبَةُ اللبن: خميرة تلقى فيه من الحامض ليَروب. وفي المثل: «شُبْ شَوباً لك رُوْبَته»[1] كما يقال: «احْلُب حلْباً لك شطره».

و«روبة الليل»: طائفة منه. يقال: «هَرِّقْ عَنَّا منْ رُوبَةِ الليل»[2].

ورُوبَةُ الفَرَسِ: ماؤه في جِمَامِه. يُقال: أعِرني رُوبَةَ فرسك.

والروبة: الحاجة. تقول: فلان لا يقوم بروبة أهله، أي بما أسندوا إليه من حوائجهم قال ابن الأعرابي: رُوبَةُ الرجل: عقله، يقول: هو يحدثني ـ وأنا إذ ذاك غلام ـ: ليس لي رُوبة»[3] انتهى المقصود منه.

[خامسها[4]: اختياره بما يشق الصبر عليه، ويندر احتمال المواجهة به، ومن أعجب ما ينقل من ذلك ما وقفت عليه لبعض فضلاء العصر منقولاً عن أبي قماش للشيخ أبي البقاء خالد بن عيسى البلوي[5] ـ رحمه الله ـ قال: «حكى ابن خروف ـ رحمه الله ـ في أول طلبه للعلم. سمع أن بفاس رجلاً يقرىء «سيبويه» فرحل إليه إلى فاس. وكان يقال له: «أبو بكر ابن طاهر». وكان رجلاً عالماً صالحاً زاهداً فاضلاً. وكان خياطاً، وكان يسكن بالفندق، وكان الطلبة يجيئون إليه ويقرأون عليه سيبويه. وكان يخيط، ويشتغل بشغله، وهو يقرئهم في خلال ذلك.

---

(1) أي اعمل عملاً لك فيه نصيب، ويضرب في الحث على إعانة من لك فيه منفعة، وهو مثل قولهم: احْلُبْ حَلْباً لك شطره، والشوب: العسل. يقال: ما عنده شوب ولا روب ويريدون بالشوب: العسل، وبالروب: اللبن الرائب. اللسان: ـ روب ـ.

(2) وهو هنا يقصد طلب الراحة، ويقال: هَرِيقوا عنكم أول الليل وفَحمة الليل: أي انزلوا وهي ساعة يشُق فيها السير على الدواب حتى يمضي ذلك الوقت، وهما بين العشاءين. اللسان: ـ روي ـ.

(3) انظر: الصحاح: ـ روب ـ.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«د»، وهي إلى حدود قوله: التاسع.

(5) ت: بعد 767هـ ـ بعد 1365م. قاض من فضلاء الأندلسيين، صنف رحلته: «تاج المفرق في تحلية علماء المشرق». انظر: 2/ 532 ـ 534 من النفح، وجذوة ابن القاضي: 1/ 186 ـ 192.

فلما ورد ابن خروف وسلم عليه. قال له: يا سيدي، رحلت من الأندلس إليك لآخذ عنك هذا الكتاب ـ يعني: سيبويه ـ فقال له: نعم، ولكن تفتقدني، ويكون ذلك على سعة، فلما 274ظ// كان في اليوم الثالث من وصوله، حضر معهم، وانفصل. قال لهم الشيخ: إن شُقةً[1] سرقت لي من بيتي، وإن الذي سرقها هو ذلك الأندلسي الذي جاء يقرأ علينا، ولا بد، فقالوا له: لا تفعل. إنه من أمره وشأنه. . . فقال لهم: ما أخذها إلا هو؛ وإنما كان يختبر جِدّه بذلك. فقال لهم: قولوا له ذلك ليرد ثمنها. فصعب عليهم قول ذلك. فلما لم يجدوا من ذلك بُداً، أرسلوا إليه واحداً منهُم، فلما أعلمه بذلك قال له: نعم، إني وصلت ولم يكن بيدي شيء أنفقه، فسرقتها وبعتها، فارجعوا إلى الشيخ، وقولوا له: كم قيمتها؟ وأدفع له ذلك. فرجعوا إلى الشيخ، وأعلموه، فقال لهم: ألم أقل لكم سارق؟! قولوا له: يعطي كذا وكذا. . .

فلما أصبح الصباح جاء ابن خروف إلى الشيخ للقراءة، واجتمع الطلبة، فلما قرأوا «الدولة» قام ابن خروف، وقبل يديه، وقال له: يا سيدي، قد فعلت ذلك ولا أعود، وأنا أستغفر الله، وهذه قيمتها، ودفع له قرطاساً ممتلياً بالدراهم، فأخذه الشيخ منه، وبقي ابن خروف على قراءته، ولم يتغير منه شيء، ولا أهمه ذلك، فلما كان بعد زمان طويل، اجتمع الطلبة كلهم، فقال لهم الشيخ هكذا والله يطلب العلم. وهكذا والله يكون الجد، إن الأمر على غير ما كنت ذكرته لكم، وإني كنت أختبره بتلك القضية، فاعرفوا له فضله، واقدُروا قدره، ولكني سأنفعه نفعاً عظيماً ـ إن شاء الله ـ.

فأقرأه الشيخ «سيبويه»، ونفعه، ونصحه نصحاً عظيماً حتى إنه لم يعمل مع أحدٍ ما عمل معه» انتهى المراد منها.

التاسع]: احتمال المجانبة له من أكثر الناس، ومباعدتهم للقرب منه، واستثقالاً لجانبه، وهروباً عما يُدْني من الملابسة به، لما يرون ـ زعموا ـ من

---

(1) الشقة: جنس من الثياب. اللسان: ـ شقق ـ.

ملازمة الفقر له، وتوفر 275و// أسباب المعاش عليه وكيف لا؟!... ومن هذه الجهة أعرضوا عن طلب العلم، وقنعوا بما هم عليه من الجهل، ليظهر بذلك كله مصداق ما بينهم وبين المشتغلين بالعلم من العداوة الموجبة للنَّفرة، وبُعْد المباينة.

قال الماوردي: في كلام له يحض به على طلب العلم على حسب ما يعطيه الإمكان ويساعد عليه المقدور، وفيه بيان ما يضمحل به هذا الخيال المشار إليه: «وربما منع ذا السفاهة من طلب العلم، أن يصور في نفسه حرفة أهله. وتضايق الأمور مع الاشتغال به حتى يسمهم بالإدبار، ويتوسمهم بالحرمان، فإن رأى محبرة تَطَيَّر منها، وإن وجد كتاباً أعرض عنه. وإن رأى متحلياً بالعلم، هرب منه كأنه لم ير عالماً مقبلاً، وجاهلاً مدبراً.

قال: ولقد رأيت من هذه الطبقة جماعة ذوي منازل وأحوال، وكنت أخفي عنهم ما يصحبني من محبرة أو كتاب لئلا يكون عندهم مستثقلاً.

قال: وهذه الطائفة التي تنفر من العلم هذا النفور، وتعاند أهله هذا العناد، ترى العقل بهذه المثابة، وتنفر من العقلاء هذا النفور، وتعتقد أن العاقل مُحَارَف[1]، وأن الأحمق محظوظ، وناهيك بضلال من هذا اعتقاده في العقل والعلم، هل يكون لخير أهلاً، أو لفضيلة موضعاً.

وقد قيل: أخبث الناس المساوي بين المحاسن والمساوىء. قال: وعلة هذا أنهم ربما رأوا عاقلاً غير محظوظ، وعالماً غير مرزوق فظنوا أن العلم والعقل هما السبب في قلة حظه، ورزقه، وقد انصرفت عيونهم عن حرمان النوكى، وإدبار أكثر الجهال... ولو فتشت أحوال العقلاء والعلماء مع قلتهم، لوجدت الإقبال في أكثرهم، وإنما يصير ذو الحال الواسعة منهم ملحوظاً مشتهراً لأن حظه 275ظ// عجب، وإقباله مستغرب، كما أن حرمان العاقل العالم غريب، وإقلاله عجيب. ولم تزل الناس على سالف الدهور من مثل ذلك

---

(1) المحارف: المحروم المنقوص الحظ.

متعجبين، وبه معتبرين حتى قيل لبرزجمهر: ما أعجب الأشياء؟ قال: نَجْح الجاهل، وإِكْداء[1] العاقل، لأن الرزق بالقِسم[2] والحظ، لا بالعلم والعقل، حكمة منه تعالى يدل بها على قدرته، وإجراء الأمور على مشيئته»[3]. انتهى ملخصاً.

وفيه أوضح تقرير في الكشف عن علة هذه المجانبة، مع البيان التام في إهدار الالتفات إليها، وإلغاء الاعتبار بها، وإذا كان ذلك من أظهر ما يتحقق عند المشتغل بطلب العلم. وإن كان سفه الجهل لا يزيد صاحبه إلا تمادياً على الضلالة، وإصراراً على عماية الجهل بالحقائق، فلا مرجع له إلا للصبر على احتمال هذا النوع من الشدائد التي تعترض في طلب العلم، ويسهل عليه ذلك أن ينظر إلى مجانبه بالعين التي ينظر هو بها إليه، ليذهب عن نفسه وحشة النفور عنه، فإنه لم يصدر إلا عن ساقط الاعتبار عنده، وفي نفس الأمر كما أشار إليه الشافعي ـ رضي الله عنه ـ في قوله:

«ومنزلة السفيه من الفقيه ... كمنزلة الفقيه من السفيه
فهذا زاهد في قرب هذا ... وهذا فيه أزهد منه فيه
إذا غلب الشقاء على سفيه ... [تنطع][4] في مخالفة الفقيه»[5]

تنبيه على [مغلطة][6]:

قد يعرض هذا الخيال الناشىء عن رؤية إقبال الدنيا على الجهال وإدبارها بالكلية عن المشتغلين بالعلم لمن عرض له هذا الإدبار من المتصفين بالعلم، فيحمله على أن يشارك الجهال في النفرة عن العلم والتزهيد في الانقطاع إليه،

---

(1) الإكداء، أكدى الرجل إكداء: لم يظفر بحاجته.
(2) القِسْم: النصيب من الخير.
(3) انظر أدب الدنيا: 23 ـ 24.
(4) في الأصول: تقطع.
(5) أدب الدنيا: 20.
(6) في «أ»: مغلطه.

رغبة في [نيل][1] حظ من إقبال الدينا على ذوي الجهل، وقناعة بعرضها 276و// الأدنى دون الفوز بسعادة العلم، وشرف الخصوصية كما حكى «البرزلي» عن بعض شيوخ عصره «أنه منع ابنه من قراءة العلم، لأنه رأى أنه يحتاج، ولا يأكل إلا من الصدقة، وجعله في التجارة، فخرج محروماً من العلم.

قال: وقدر لأبيه القائل ذلك أنه تولى خطّة الشهادة في بلده، ولم يزل شاهداً إلى الآن وهذا بحسب السوابق.

قال: وإن ثبت حديث: «إنّ الله تكفل لطالب العلم برزقه»، فهو زيادة في تقوية النفس للطلب، [وإلا][2] فالله المتكفل بأرزاق المخلوقين. ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[3]. إن الله هو الرازق إلى غير ذلك» اهـ.

قلت: وبرهان الوجود شاهد بأن المتمسك بطلب العلم ولو باليسير منه محمول الحال في الأغلب كما قيل: «طالب العلم معان».

وفي ذلك أحاديث تقدم بعضها، وجميعها قد ظهر مصداقه في قوة الرجاء فيه، وظهور الركون إليه.

وقد كان شيخنا الأستاذ القاضي «أبو إسحاق البدوي» ـ رحمه الله ـ يقول: «عليكم بالقراءة، فإنا ما رأينا طالب علم يمد يده بسؤال الصدقة في الأسواق كما يفعل المحاويج وذوو الاضطرار من الجهال».

حكاية:

من بعض شهادة الواقع «بأن طالب العلم معان».

روى «الخطيب» في تاريخه[4]: «عن «أبي العباس البكري» من ولد أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ قال: جمعت الرحلة بين «محمد بن جرير

---

(1) في «أ»: قيل.

(2) في «أ»: والله.

(3) سورة هود، الآية: 6.

(4) انظر: 2/ 164 ـ 165.

الطبري» و«محمد بن إسحاق بن خزيمة» و«محمد بن نصر المروزي» و«محمد بن هارون الرُّوياني»[1] بمصر، فأرملوا[2] ولم يبق عندهم ما يقوتهم، وأضرَّ بهم الجوع، فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه، فاتفق رأيهم على أن يستهموا، ويضربوا القرعة، فمن خرجت عليه القرعة سأل لأصحابه الطعام، فخرجت القرعة على «محمد بن خزيمة» 276ظ// فقال لأصحابه: أمهلوني حتى أتوضأ، وأصلي صلاة الخِيرة.

قال: فاندفع في الصلاة، فإذا هم بالشموع، وخصيّ من قبل والي مصر يدق الباب، فنزل عن دابته، فقال: أيكم «محمد بن نصر»؟ فقيل: هو هذا. فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: أيكم «محمد بن جرير»؟ فقالوا: هو هذا، فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً، فدفعها إليه ثم قال: أيكم «محمد بن هارون»؟ فقالوا: هو هذا. فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً فدفعها إليه، ثم قال: أيكم «محمد بن إسحاق بن خزيمة»؟ فقالوا: هو هذا يصلي. فلما فرغ دفع إليه الصرة، وفيها خمسون ديناراً. ثم قال: إن الأمير كان قائلاً بالأمس، فرأى في المنام خيالاً. قال: إن المحامد طووا كشحهم جياعاً، فأنفذ إليكم هذه (الصرار)[3]، وأقسم عليكم إذا نَفِدَت فابعثوا إلي أمدكم» اهـ.

وحكى الشيخ «خليل بن إسحاق المالكي» في مناقب شيخه العالم الصالح «عبد الله المنوفي» ـ رحمه الله ـ «أنه لما قرأ القرآن صلى بقوم قيام رمضان، ودفعوا إليه ثلاثين درهماً.

قال: قال سيدي الشيخ: فترددت هل أدخل بها إلى «القاهرة» للاشتغال، أو أرجع إلى الواردة فدخلت الجامع، فرأيت فيها مكتوباً في جدار[4]:

---

(1) أبو بكر ت: 307هـ ـ 920م، من حفاظ الحديث، له «مُسند» وتصانيف في الفقه، نسبته إلى رويانن (بنواحي طبرستان) انظر التذكرة: 2/ 752 ـ 754.

(2) أي نفد زادهم، وافتقروا.

(3) زيادة من تاريخ بغداد: 2/ 165.

(4) الأبيات للإمام الشافعي في مدح السفر: انظر الديوان: 33.

ما في المنازل ذو عزّ وذو نُصُب[1] [من راحة][2] (فاهجر الأوطان واغترِبِ)[3]
سَافر تجِدْ عِوَضاً عَمَّن تفارقه وانْصَب فإنَّك تلقى العز في النصَب[4]
إني وجدت وقوف الماء يفسده إن ساح طاب، وإن لم يجر لم يطب
والأسد لولا فراق الغاب ما افترست والسهم لولا فراق القوس لم يصب
والتبر كالتُّربِ ملقى في معادنه[5] والعودُ في أرضه نوعٌ منَ الخشب[6] 277و//

قال: فقوى المجيء عندي «للقاهرة» فجئت واشتغلت، وصرت أنفق درهماً بعد درهم إلى أن بقي معي درهم واحد، ففكرت هل أذهب به أو أجلس، فأنا كذلك، وإذا أنا بقيم «المدرسة الصالحية» قال لي: أما تصلي في مسجد؟ قلت: نعم، فذهب بي إلى مسجد، فصليت فيه، وأعطوني ثلاثين درهماً كل شهر، فواظبته إلى أن عرضت على الشيخ «شمس الدين التونسي»[7] فقال لي: يا عبد الله، كم يساوي اللحم؟. فقلت: لا أدري. فقال لي: خذ بهذين لحماً وكله الليلة. ففعلت، ثم بعد قليل دفع لي الشيخ ورقة وقال لي: اذهب إلى الصيرفي فأتِ بما فيها. فدفع إلي ستين درهماً، فلما جئت بها الشيخ قال: هذه لك عن شهرين. قال: فتركت المسجد

---

(1) النصُب: ج نصيب، والنُّصْب: الحظ.
(2) بياض في الأصول أتممناه من ديوان الشافعي ص: 33.
(3) في ديوان الشافعي ورد البيت كالتالي:
«ما في المقام لذي عقل وذي أدب من راحة فدع الأوطان واغترب»
(4) في م. س: 33:
«وانصب فإن لذيذ العيش في النصَب»
والنصب: العناء.
(5) في م. س: 33: في أماكنه.
(6) وقد ختم الشافعي هذه الأبيات بقوله:
فإن تغرب هذا عزّ مطلبه وإن تغرب ذاك عز كالذهب
(7) محمد بن محمد بن أبي القاسم بن جميل الربعي التونسي. ت: 763هـ ـ 1362م. من فضلاء المالكية. تونسي الأصل، أخذ عنه الندرومي بالقدس. وخرجت له مشيخة، واستقر بمصر. انظر: الدرر الكامنة: 4/ 246.

حينئذ، وحصل لأصحابه علي الأسف» انتهى على بعض اختصار.

قلت: ومثل هذا ما أخبرني به الشيخ الفقيه المقرىء الصالح المتبتل «أبو جعفر أحمد بن محمد بن قاسم الفهري» الشهير [بالحريري][1] ـ رحمه الله ـ أنه ورث رَبْعاً[2] عن أبيه، فاضطره الانقطاع عن الأسباب لاستعماله بالطلب إلى بيع ذلك الرَّبْع، والتقوّتِ بثمنه، فلما أشرف على نفاده، قيض الله له من أهل الجاه من تسبب له في إجراء مرتب عليه من جزية أهل الذمة «بمالقة» جمل به حاله.

قلت: واستمر له ذلك على وجه الكرامة له، والتبرك بجانبه، إلى أن توفي ـ رحمه الله ـ وبقي بعد ذلك يجري على والدته إلى أن توفيت، وكانت من صالحات النساء ـ رحمة الله عليها ـ وكل ذلك شاهد باطراد سنة الله تعالى في أن «طالب العلم معان».

تخلق كريم:

من أخلاق الفضلاء من أولي العلم أنهم إذا أقبل عليهم من شأنه أن ينفر عنهم، ويتباعد من الخِلطة بهم يرون ذلك له، 277ظ// ويجازونه بالإحسان على إحسان الرضى بهم، واغتنام القرب منهم، ويتحملون لأجل ما سبق من ذلك ما يلقون ممن هو من ناحية ذلك المقبِل عليهم. كما حكى «عياض»: «أن الشيخ «أبا بكر ابن اللباد» كانت عنده امرأة سليطة تؤذيه بلسانها فحكى أنه قالت يوماً [مخاطبة له][3]، يا زان: ، فقال: سلوها بمن زنيت؟!. فقالت: بالخادم. قال: سلوها لمن هي الخادم؟ فقالت: له. فقال له أصحابه: طلّقها ونحن نؤدي حقها. قال: أخشى إن طلقتها أن يبتلى بها مسلم، ولعل الله دفع عني بمقاساتها بلاءاً عظيماً. قال: ويقال: بل قال: حفظتها في والدها، فإني خطبت إلى

---

(1) في «ج» و«د»: الجزيري.

(2) الرَّبع: ج: رِباع، وربوع، وأربع وأرباع: الدار أو ما حولها.

(3) ساقطة من «أ».

جماعة فرَدّوني، وزوجني هو لله. وكان يفعل معي جميلاً، أفتكون مكافأته طلاقها، وكان يقول: [لكل][1] مؤمن محنة، وهي محنتي»[2] انتهى ما حكاه.

وينظر إلى قوله: «لكل مؤمن محنة، وهي محنتي». ما رواه «ابن العربي» في «أحكامه»[3] قال: «كان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد من العلم والدين في المنزلة المعلومة، وكانت له زوجة سيئة العشرة وكانت تقصر في حقه، وتؤذيه بلسانها، فعوتب في أمرها، وعُذِلَ في الصبر عليها، فكان من جوابه أن قال: أنا رجل قد أكمل الله علي النعمة في صحة بدني وديني، وما ملكت يميني، فلعلها بعثت عقوبة على ذنبي[4]، فأخاف إن فارقتها أن ينزل بي عقوبة أشدّ منها» اهـ.

العاشر: ملازمة الصبر على الطلب إلى الممات على ما تقتضيه الغبطة بالعلم، وصدق الرغبة في الازدياد منه.

قيل لابن المبارك: «إلى متى تطلب العلم؟ قال: حتى الممات ـ إن شاء الله ـ».

قال الشيخ أبو عمر: «وقيل له مرة أخرى مثل ذلك. فقال: لعل الكلمة التي تنفعني لم أكتبها بعد»[5].

وحكى ابن مجاهد عن ابن مناذر[6] قال: «سألت أبا عمرو ابن العلاء: متى يحسن بالمرء أن يتعلم؟ فقال: ما دام 278و/ / تحسن به الحياة.

وروى «أبو عمر» عن «ابن أبي غسان» قال: لا تزال عالماً ما كنت

---

(1) ساقطة من «أ».
(2) انظر: المدارك: 5/ 289.
(3) انظر: 1/ 363.
(4) في الأحكام: 1/ 363: ديني.
(5) جامع العلم: 1/ 96.
(6) محمد بن مناذر اليربوعي بالولاء أبو جعفر. ت: نحو (198هـ ـ 813م)، كان من العلماء بالأدب واللغة، شاعر، كثير الأخبار والنوادر. تفقه وروى الحديث، وتزندق... انظر: البغية: 1/ 249 ومعجم الأدباء: 19/ 55 ـ 60.

متعلماً، فإذا استغنيت كنت جاهلاً»[1].

وفيما يروى للقاضي عبد الوهاب:

«يا لهف نفسي على شيئين لو جمعا	عندي لكنت إذا من أسعد البشر
كفاف عيش يقيني ذل مسألة	وخدمة العلم حتى ينقضي عمُري»

مزيد إيضاح:

من لازم الجهد لهذه الملازمة أن يحمد ابتداء طلب العلم في الكبر إذا فات تحصيله في الصغر، ولا يمنع منه علوّ السن حتى يرضى بملازمة معرفته بالجهل، وإيثار الشهرة بها على أن يصير موسوماً بنسبة البداية في التعلم، وقد جاوز السن الذي [لا يستحى][2] من بداية التعلم فيها.

فإن ذلك كما قال الماوردي: «من خِدّع الجهل، وغرور الكسل. قال: لأن العلم إذا كان فضيلة فرغبة ذوي الأسنان فيه أولى، والابتداء بالفضيلة، فضيلة ولأن يكون شيخاً متعلماً أولى من أن يكون شيخاً جاهلاً.

حكي أن بعض الحكماء رأى شيخاً يحب النظر في العلم ويستحيي، فقال له: يا هذا أتستحيي أن تكون في آخر عمرك أفضلَ مما كنت في أوله.

قال: وذكر أن إبراهيم بنَ المهدي دخل على المأمون وعنده جماعة يتكلمون في الفقه، فقال: يا عم، ما عندك فيما يقول هؤلاء؟. فقال: يا أمير المؤمنين، شغلونا في الصغر، واشتغلنا في الكبر، فقال: لم لا تتعلمه اليوم؟ قال: أو يحسن بمثلي طلب العلم؟ قال: نعم. والله لأن تموت طالباً للعلم خير من أن تعيش قانعاً بالجهل. قال: وإلى متى يحسن بي طلب العلم؟ قال: ما حسنت بك الحياة. قال: لأن علو السن إذا لم يكسبه فضلاً، ولم يفده علماً، وكانت أيامه في الجهل ماضية، ومن الفضل خالية، كان الصغير أفضل منه لأن الرجاء 278ظ/ له أكثر، والأمل فيه أظهر، وحسبك نقصاً من رجل يكون

---

(1) جامع العلم: 1/ 96.

(2) في «ج» و«د»: يستحيى.

الصغير المساوي له في الجهل أفضل منه:

إذا لم يكن مَرّ السنين مترجماً | عنِ الفَضْلِ في الإنْسَان سَميته طِفلا
وما تنفع الأعوام حين تعدها | ولم تستفد فيهن علماً ولا فضلا
أرى الدهر من سوء التصرف | مائلا إلى كل ذي جهل كأن به جهلا»[1]

قلت: زاد الطرطوشي بيتاً رابعاً لكنه قدم فيه وأخّر وهو:

وما يألف الإنسان إلا شبيهه | كذاك رأينا العَيْر قد يألف البغلا

اختصاص:

لقوة الرجاء في نجاح التعليم للصغار آثروهم به عند الاجتماع مع الكبر، كما يروى عن بعضهم نقله «عياض» قال: «كنت أسبق إلى حلقة «عبد الله بن المبارك» بليل مع أقراني، لا يسبقني أحد، ويجيء هو مع الأشياخ، فقيل له: قد غلبنا عليك هؤلاء الصبيان! فقال: هؤلاء أرجى عندي منكم أنتم، كم تعيشون؟ وهؤلاء، عسى الله أن يبلغ بهم»[2].

وينظر في المعنى إلى قوله:

«وما تنفع الأعوام حين تعدها»

إلى آخره...

قول البستي[3] أنشده الشيخ أبو عمر:

«دعوني وأمري واختياري فإنني | بصير بما أفري وأبرم من أمري
إذا ما مضى يوم ولم أصطنع يدا | ولم أقتبس علماً فما هو من عمري

---

(1) انظر أدب الدنيا: 22.
(2) الإلماع: 236 ـ 237.
(3) هو علي بن محمد البُستي الشافعي أبو الفتح (ت: 401هـ ـ 1010م) أديب، كاتب، شاعر، فقيه، ولد بِبُست (مدينة قديمة في أفغانستان، وهي مراكز الحضارة الإيرانية القديمة غزاها تيمورلنك)، وتوفي في طريقه إلى بخارا، من آثاره: ديوان شعر، وشرح مختصر الجويني في فروع الفقه الشافعي، انظر في ترجمته: يتيمة الثعالبي: 4/ 302 ـ 334م والبداية لابن كثير 11/ 278.

قال ما حاصله: وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «إذا أتى عليّ يوم لا أزداد فيه علماً يقربني من الله عز وجل، فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم»[1].

التفات:

طلب الكبير بالتعلم، وإن كان اكد من طلب الصغير به، فقد شهد له بصعوبة المرام 279و// ويبعد الحصول به على ما يرجى من طلب الصغير به.

فمن المنقول عن لقمان ذكره «أبو عمر» من رواية «ابن وهب» أنه قال لابنه: «يا بني، ابتغ العلم صغيراً فإن ابتغاء العلم يشق على الكبير»[2].

والأثر الشهير في هذا معروف، «وهو تعليم الشيء في الصغر كالنقش في الحجر». قيل: هو من كلام علي - رضي الله عنه - وقيل: من كلام الحسن البصري - رحمه الله - ذكره الشيخ أبو عمر... وخرّج عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «من تعلم العلم وهو شاب كان كوشم في حجر، ومن تعلم العلم بعد ما يدخل في السن كان كالكاتب على ظهر الماء».
قالوا: والتجربة واضحة الشهادة بصدق ما ورد من ذلك كقول علقمة: أما ما حفظت وأنا شاب، فكأني أنظر إليه في قرطاس أو ورقة»[3].

والعلة فيه أيضاً ظاهرة، فقد حكي عن الأحنف[4] أنه سمع رجلاً يقول: «التعلم في الصغر كالنقش في[5] الحجر، فقال الأحنف: الكبيرُ أكثر عَقلاً، ولكنه أشغل قلباً.

قال الماوردي: لقد فحص الأحنف عن المعنى، ونبّه عن العلة، لأن

---

(1) جامع العلم: 1/ 61، واليتيمة: 4/ 334.
(2) انظر جامع العلم: 1/ 86.
(3) م.س: 1/ 82.
(4) الأحنف بن قيس بن معاوية المري السعدي المِنقري التميمي، أبو بحر ت نحو: 72هـ - 691م سيد تميم، وأحد الدهاة الشجعان الفاتحين يضرب به المثل في الحلم، أخباره كثيرة، وخطبه تجدها في كتب الأدب والتاريخ، انظر طبقات ابن سعد: 7/ 66.
(5) في أدب الدنيا: 284: على.

قواطع الكبير كثيرة ثم ذكر منها. . .»[1].

قلت: ومن أرشق العبارات في الإشارة إلى حمل هذه الموانع قول «بعض شراح الرسالة[2]»: «الكبير له مشاغل، ومهاول، ومنازع، ونوازع، ومتاعب، وملاعب، وصوارف، ومعارف» اهـ.

قال: «وقد خلق الله في الدماغ تخييلاً ينطبع فيه مثال ما تقع عليه حاسة السمع أو حاسة البصر كالمرآة الصقيلة الصافية، ينطبع فيها مثال كل ما قابلها، ثم يعلوها وسخ ودرن فيغطي وجهها، فيحجب عنها ذلك إلى أن لا يظهر فيها شيء.

قال: فكذلك العقل، يتصاعد إلى الدماغ أبخرة حتى تغطيه، وبحسب ذلك تتفاوت العقول، فيصير الشيخ 279ظ// كالكتابة على الماء، والصغير كالنقش في الحجر» اهـ.

وقد تجارى الشعراء في تضمين هذا المعنى، وأشاروا إلى صعوبة التحصيل على الكبير. «فقال نفطويه ـ رحمه الله ـ:

أرَانِيَ أنْسَى ما تعلمتُ في الكبر ... ولسْتُ بنَاسٍ ما تَعَلَّمْتُ في الصِّغر

وما العلم إلا بالتَّعلُّم في الصبا ... وما الحِلم إلا بالتحلم في الكبر

ولو فلَق القلب المعلم في الصبا ... لألفى فيه العلم كالنقش في الحجر[3]

وما العلم بعد الشَّيب إلا تعسفٌ ... إذا كَلَّ قلب المرء والسمع والبصر

وما المرء إلا اثنان: عقل ومنطق ... فمن فاته هذا وهذا فقد دحر»[4]:

وقال صالح بن عبد القدوس:

«وإنَّ مَنْ أدَّبْتَه في الصبا ... كالعودِ يسقى الماء في غَرسه

---

(1) م.س: 28.

(2) أي رسالة أبي زيد القيرواني.

(3) في عجز البيت خلل عروضي لا يفي بالوزن.

(4) انظر جامع العلم: 1/ 84.

حتى تراه مونقاً ناظراً ... بعد الذي أبصرت من يُبْسِه
والشيخُ لا يترك أخلاقه ... حتى يوارى في ثَرَى رَمْسِه
إذا ارْعَوى[1] عاودَه جهلُه ... كذي الضَّنَى عاد إلى نُكْسِه»[2]

وقال سابق البربري:

«قد ينفع الأدب الأحداثَ في مَهَلٍ ... وليس ينفع عند الكَبْرةِ الأدب
إن الغصون إذا قومتها اعتدلت ... ولن تلينَ إذا قوَّمْتَهَا الخُشُبُ»[3]

وقال أمية بن أبي الصّلت:

«إن الغلام مطيع من يؤدبه ... ولا يطيعك كهل حين يكتهل

وقال آخر:

يقوِّمُ من ميلِ الغلام المؤدِّب ... ولا ينفع التأديب والرأس أشيب 280و//

وقال آخر:

يقوَّم بالثِّقاف[4] العودُ لَدْناً ... ولا يَتَقَوَّمُ العُودُ الصليب

وقال ابن مناذر:

وإذا ما يبس العود على ... أَوَدٍ لَمْ يَسْتَقِمْ منه الأود»[5]

قال الشيخ أبو عمر: «ومما ينسب لخلف الأحمر[6]:

خير ما ورّث الرجال بنيهم ... أدبٌ صالح وحسنُ الثناء
هو خير من الدنانير والأورا ... ق في يوم شدة أو رخاء

---

(1) ازعوى: ارعواه عن الجهل: كف عنه فهو مُرْعَو.

(2) انظر م.س: 1/ 86.

(3) انظر م.س: 1/ 83، وبهجة المجالس: 1/ 113 ـ 114.

(4) الثقاف: ما تسوى به الرماح. (القاموس المحيط).

(5) جامع العلم: 1/ 83 ـ 84.

(6) خلف بن حيان أبو محرز المعروف بالأحمر. ت: 180هـ ـ 796م، راوية، عالم بالأدب، معلم الأصمعي، وأهل البصرة، له ديوان شعر، وكتاب: «جبال العرب» ومقدمة في النحو، انظر: البغية: 1/ 554 وطبقات ابن المعتز: 147 ـ 148.

تلك تفنى والدين والأدب الصا لحُ لا يفنيان حتى اللقاء

إن تأدبت يا بُنيَّ صغيراً كنت يوماً تُعَدّ من الكبراء

وإذا ما أضعت نفسك ألفيـ ـت كبيراً في زُمرة الغوغاء

ليس عطف[1] القضيب إن كان رطباً وإذا كان يابساً بسواء»[2]

وأنشد بعضهم:

«لا تضربنَّ بسيف صارم حجراً ولا تؤدبَ من فاته[3] الأدب

علم بنيك صغاراً قبل كَبْرتهم فليس [بعد][4] بلوغ الكَبرة الأدب

إن الغصون إذا قومتها اعتدلت ولن تلين إذا قومتها الخشب

[العلم في صغر كالنقش في حجر كفضة مزجت في خلطها الذهب][5]

والعلم في كِبَرٍ كالنقش في مَدَر[6] لكن تغيره الأزمانُ والحقَبُ»

انعطاف:

قال بعض الشيوخ: «ومع هذا كله، فإن تعليم الكبير آكد من تعليم الصغير، ولا يقول الكبير: لا أتعلم لأني لا أحفظ، لأن الصحابة ـ رضي 280ظ// الله عنهم ـ تعلموا وهم كبار شيوخ، وكهول، واشتغلوا بالعلم في زمان الكبر، فأدركوا منه ما لم يفتح بمثله على من عرف بطلب العلم من صغره إلى كبره، وذلك مما لا يجهل قديماً وحديثاً، «والله يَمُنُّ بِفَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاء»[7]، ويخص به من يريد، لا إله إلا هو سبحانه. وقد قيل:

يا طالباً للعلوم في الكبر اطلب ورحمة ربك انتظر

---

(1) اعوجاجه وميله.

(2) جامع العلم: 1/ 83 ـ 84.

(3) كذا ورد، ولعله يفوته حتى يستقيم الوزن.

(4) ساقط من «أ».

(5) البيت ساقط من «ج» و«د».

(6) المدر: الطين العَلِك الذي لا يخالطه رمل.

(7) مضمناً للآية الكريمة: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ سورة إبراهيم، الآية: 11.

العلم بالعقل لا محالة والـ ... ـكبير أعقل من أولي الصغر

ولا يعتل أيضاً بأن تعليم الكبير كما قال «مسروق»[1] لشيخ كان يسأله ليَخْبُرَه فلا يفهم: أتدري ما مثلك؟ مثل بغل هرم، جرب، حطيم، دفع إلى رائض، فقيل له: علمه الهملجة[2] لأن من ليس على هذه الحالة في بعد الفهم، لا يلقى فيه مثل هذه المقالة. وعسى أن يكون التعليم له نافعاً، وإذا جرب نفسه يظهر له ما يعمل عليه، «والله يَمُنُّ بِفَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاء».

لاحقة تمام:

من جميل الصبر احتمال الشدائد العارضة للمجتهد في التحصيل، صبره على تحمل مشقة المبالغة في الاجتهاد قبل أن يتزوج فيشتغل بالسعي على زوجه، وعلى عيلته بسببها إن ابتلي بذلك.

فقد نقل عياض عن «بعض العلماء في قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - «تفقهوا قبل أن تُسَوَّدُوا» أي قبل أن تتزوجوا فتشغلكم بيوتكم وأزواجكم عن ذلك.

قال: وفي مثل هذا قيل:

ما للمُعيَّلِ والمَعَالي إنما ... يَسْمُو إليهن الوحيدُ الفاردُ 281و//

فالشمس تجتاب السماء وحيدةً ... وأبو بنات النعش[3] فيها راكد»[4]

على أن من المجتهدين في المواظبة على الازدياد من العلم من يؤثر الفراغ لتحصيله دائماً على التزوج والتسري، وعندما يراه شاغلاً له عن كمال الجد في الطلب، فيفارق الزوج، ويخرج عن السرية.

---

(1) هو مسروق بن الأجدع الهمذاني الوادعي أبو عائشة: ت 63هـ - 683م. كان من عباد أهل الكوفة وكبار محدثيهم، وولاه زياد على السلسلة (موضع). انظر التهذيب: 10/ 109 والصفوة: 3/ 24.

(2) الهملجة: هَمْلَجَ هَمْلَجَةً: مشى مشية سهلة في سرعة، أي حسُن سيره.

(3) أبو بنات النعش الكبرى: سبعة كواكب تشاهدها جهة القطب الشمالي ويقربها سبعة أخرى تسمى بنات نعش الصغرى، والنجمة التي رسمت كبيرة، هي النجمة القطبية التي يستدل بها على نقطة القطب الشمالي. - اللسان -.

(4) الإلماع: 244 - 245.

كما يحكى عن «سيبويه» ـ رحمه الله ـ فيما ذكره صاعد في الفصوص[1] عن الفارسي قال: «تزوج سيبويه ـ رحمه الله ـ بالبصرة جارية عشقته، وهو قد شرع[2] في كتابه، وصنف أوائل أبوابه، وهي في جرار[3]، وقطع جلود، وخرق، وأشْقَافِ بِيض، ولم يكن يقبل على الجارية، ولا يتشغل بها، وهي مشغوفة بحبه، ولم يكن يشغله عن[4] النظر، والسهر، والكتب شيء، فترصدت خروجه إلى السوق في بعض حوائجه، فأخذت جذوة نار فطرحتها في الكتب (حتى أحرقت)[5]، فرجع «سيبويه»، فنظر إلى كتبه وهي هباء، فغشي عليه أسفاً، ثم أفاق، فطلقها، ثم أنشأ[6] الكتاب بعد ذلك ثانية.

قال أبو علي: وذهب منه[7] علم كثير أخذه عن الخليل فيما احترق (له)[8]، فإنا لله على ذلك».

وكما يحكى عن «ابن الأنباري» فيما ذكره «الخطيب» قال: «حُدِّثت (عنه)[9] أنه مضى يوماً في النخاسين، وجارية تُعرض حسنةٌ كاملة الوصف.

قال: فوقعت في قلبي ثم مضيت إلى دار أمير المؤمنين الراضي، فقال لي: أين كنت إلى الساعة؟، [فعرفته][10]، فأمر بعض أسبابه، فمضى فاشتراها، وحملها إلى منزلي، فجئت، فوجدتها، فعلمت الأمر كيف جرى، فقلت لها: كوني فوق إلى أن أستبرئك، وكنت أطلب مسألة قد أحيلَت علي، فاشتغل قلبي، فقلت للخادم: خذها، امض بها إلى النخاس، فليس قدرها أن تشغل

---

(1) انظر: 5/ 8 ـ 9. الفص رقم 514.
(2) في الفصوص: فص: 514: قد بنى عقد كتابه.
(3) في م.س: فص: 514: وهي في جُزازات.
(4) في م.س: فص: 514: غير.
(5) زيادة من م.س: فص: 514.
(6) في م.س: فص: 514: ثم ابتنى.
(7) في الأصول: فيها، وأثبتنا ما في الفصوص.
(8) زيادة من الفصوص: فص: 514.
(9) زيادة من تاريخ بغداد: 3/ 184.
(10) ساقطة في «أ».

قلبي عن عملي. فأخذها الغلام، فقالت: دعني أكلمه بحرفين، فقالت أنت رجل لك محل وعقل، وإذا أخرجْتَني 281ظ، ولم تبين لي لم آمن أن يظن الناس فيّ ظناً قبيحاً، فعرفنيه قبل أن تخرجني، فقلت لها: ما لك عندي عيب غير أنكِ شغلتني عن عملي، فقالت: هذا سهل عندي، قال: فبلغ الراضي أمره فقال: لا ينبغي أن يكون العلم في قلب أحد أحلى منه في صدر هذا الرجل!»[1].

الأدب الثامن:

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو: «أن تكون معتنياً بالنظر، والحفظ، والتفهم، مهتماً بالتحقيق لا بالتلفيق، ولا بمجرد كثرة الحفظ، فالقليل مع الفهم، والصواب، أنفع من الكثير مع قلة الفهم وعدم التحقيق.

قال: ويكفيك شاهداً على ذلك طريق مالك في «الموطأ» و«البخاري» و«مسلم» في «صحيحيهما» ومن كم حديث أخرجوا حديثهم» اهـ.

قلت: أما العناية بالنظر، وما ذكر معه فلأنه إذا كان طلبه للعلم على ذلك الوجه تيسر عليه إدراك البغية منه، وأمكنه أن يعرف ما يخفى منه على من سلك في تحصيله على غير منهاجه، وبذلك تمدّح أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وتبرأ به، من حالة من اتصف بنقيضه، ليرغب طلبة العلم في الاقتداء به، والتوجه إلى نحو ما دل عليه.

فخرج الشيخ أبو عمر عن الحارث الأعور[2] قال: «سئل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ عن مسألة فدخل مبادراً، ثم خرج في حذاء ورداء، وهو متبسم، فقيل له: يا أمير المؤمنين، إنك كنت إذا سئلت عن المسألة تكون فيها كالمِسَلَّةِ[3] المُحْمَاة، قال: إني كنت حاقناً ولا رأي لحاقن، ثم أنشأ يقول:

---

(1) انظر م.س: 3/ 184 ـ 185.

(2) الحارث الأعور من رجال «علي» في حرب صفين، وكان جهير الصوت، انظر وقعة صفين: 135، 136.

(3) المِسَلَّة: إبرة كبيرة تخاط بها العُدُول ونحوها، والعِدْل: ج عُدُول، وأعدال: الغِرَارَة أي =

إذا المشكلات تصدَّين لي | كشفتُ حقائقها بالنظر
فإن بَرَقت في مَخِيل الصوا | بِ، عمياءُ لا يجتليهَا البصر 282و//
مُقنّعة بغيوب الأمو | رِ، وضَعْتُ عليها صحيح الفِكَر
لساناً كشقشِقة الأرْحَبِي | أو كالحسام اليمانِي الذَّكَر
وقلباً إذا استنطَقَته الفنون | [أبَرَّ][1] عليها، بواه دُرَر
ولست بإمَّعَةٍ[2] في الرجال | يسايل هذا وذا ما الخبر
ولكنني مُذْرَبُ الأصغرين | أبينُ معَ ما مضى، ما غبر»

قال عن أبي علي: «المَخِيل»، السحاب يخال فيه المطر، والشفشقة: ما يخرجه الفحل من فيه عند هياجه، ومنه قيل لخطباء الرجال: شقاشق.

و«أبرّ»: زاد عليه ما يستنقطه. والإمعة: الأحمق الذي لا يثبت على رأي، والمُذْرَبُ: الحاد، وأصغراه: قلبه ولسانه[3] اهـ.

وروى قبل ذلك في معنى الإمّعة عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «كنا ندعو «الإمعة» في الجاهلية: الذي يدعى إلى الطعام، فيذهب معه بآخر، وهو فيكم اليوم المُحْقِبُ دينَه الرجالُ»[4] اهـ.

ويعني «بالمُحْقِب»: أنه يحمل دينه الرجال تقليداً، وهو من شأن من لا عناية له بالفهم والتحقيق.

وأما الاعتماد على مجرد كثرة المحفوظ مع التلفيق في فهم ما يتصور من ذلك، فلا إشكال كما أشار إليه في عدم نفعه، وكثرة عنائه.

= الجوالق لأنه يحمل على جنب البعير ويُعْدَلُ بآخر. ـ اللسان ـ.

(1) في «د»: أبدا.

(2) الإِمَّعُ، والإِمَّعَةُ، ويفتحان، الرجل يتابع كل أحد على رأيه، لا يثبت على شيء، ومتبع الناس إلى الطعام من غير أن يدعى، والمحقب الناس دينه. ـ اللسان ـ. وسيقدم ابن الأزرق شرحاً لها فيما بعد.

(3) جامع العلم: 2/ 113.

(4) م.س: 2/ 112.

قال الماوردي: «وربما اعتنى المتعلم بالحفظ من غير تصور ولا فهم، حتى يصير حافظاً لألفاظ المعاني، قيماً بتلاوتها، وهو لا يتصورها، ولا يفهم ما يتضمنها، يروي بغير روية، ويخبر عن غير خبرة، فهو كالكاتب الذي لا يدفع شبهة، ولا يؤيد حجة» اهـ[1].

وفي ذلك يقول الأستاذ: أبو بكر الجزار السرقسطي[2] ـ رحمه الله ـ:

ودارس كتب العلم لا فهمَ عنده ... كساع بلا جد لإدراك مأرب 282ظ

ينال من العلم الذكي نصيبه ... وإن هو لم يعكف عليه ويدأب

وما تنفع المرء الغبي دراسة ... أينتفع الأعمى بكحل مجرب

وإذا كان سبب ذلك بلادة في الطبع، وضعف إدراك في الفهم، فهو كما قال الماوردي: «الداء المعيي[3]. قال: وقد قالت الحكماء: إذا فقد العالم الذهن، قل على الأضداد احتجاجه، وكثر إلى الكَتْب احتياجه. قال: وليس لمن بلي به إلا الصبر والإقلال، لأنه على القليل أقدر، وبالصبر أجدر أن ينال ويظفر. قال: وليس يقدر على الصبر من هذه حالته إلا أن يكون غالب الشهوة، بعيد الهمة، فيشعر قلبه الصبر لقوة شهوته، ويكلف جسده احتمال التعب لبعد همته. فإذا يلوح له المعنى بمساعدة الشهوة، أعقبه ذلك إلحاح الآملين، ونشاط المدركين، فقل عنده كل كثير، وسهل عليه كل عسير.

ففي الحديث: «إنكم لا تنالون ما تحبون إلا بالصبر على ما تكرهون، ولا تبلغون ما تَهْوَوْنَ إلا بترك ما تشتهون».

قيل في منثور الحكم: «أتعب قدمك، فكم مِنْ تعبٍ قَدَّمَك»، قيل: «إذا اشتد الكَلف هانت الكُلف».

---

(1) أدب الدنيا: 24.

(2) يحيى الجزار السرقسطي أورد له بعضاً من أشعاره صاحب النفح في: 3/ 404 و464 و548 و598 و609 وفي: 4/ 159. والذخيرة: 3/ 905 ـ 909.

(3) في أدب الدنيا: ص33، الداء العياء..

وينشد لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ:

ولا تعجزن ولا تدخُلْك مضجرةٌ فالنُجح يهلك بين العجز والضجر»

انتهى ملخصاً»[1].

وأما أن العلماء لم يزد بعضهم على بعض بالإكثار من المروي، والمحفوظ، وإنما زادوا بالتحقيق والتبصر فيما حصلوا. فهو أيضاً مما لا يخفى وجهه.

فقد قال مالك ـ رضي الله عنه ـ: «ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب»[2].

وفسره ابن رشد: «بأنه الفهم الذي به يستبين المعاني، فشُبِّه بالنور، وهو الضياء الذي يكشف الظلام. قال: فمن لم يكن معه ذلك النور فهو فيما حَمل من كثرة الروايات 283و// كالحمار يحمل أسفاراً» اهـ.

قال عياض: «وقد روي هذا الكلام عن ابن مسعود»[3] ـ رضي الله عنه ـ.

والشهادة لذلك بما التمسوا من العلم، ولخصوا من صحيحه واضحة الدلالة على ما خصوا به من فضيلة التحقيق ومزية الرسوخ في المعارف.

أما مالك فنقل عياض عن ابن وهب قال: «قال مالك: سمعت من ابْنِ شهاب أحاديثَ كثيرةً ما حدثت بها قط، ولا أحَدِّثُ بها. قيل له: لِمَ؟ ليس عليها العمل»[4].

قال: «وقال الشافعي: قيل لمالك: عند ابن عيينة أحاديث ليست عندك؟ قال: إذا حدثت الناس بكل ما سمعت إني إذاً لأحمق.

---

(1) م.س: ص: 33.

(2) الإلماع: 217.

(3) المدارك: 2/ 60.

(4) م.س: 1/ 186.

وفي راوية: إني أريد أن أضِلّهم إذاً، ولقد خرجت مني أحاديثُ لوددت أني ضُربت بكل حديث منها سوطاً، ولم أحدّث بها. وإن كنت أفزع الناس من السياط» اهـ[1].

ومع عظيم هذا التحري والتلخيص لما يعتمد عليه فقد روى «البياضي» عنه، ذكره «عياض» أنه قال: «ندمت ألا أكون طرحتُ أكثر مما طرحتُ من الحديث. قال: وقال له «القاسم بن مبرور»[2]: أرأيت يا أبا عبد اللّه أحاديثَ، تُحدث بها عنك ليس عليها رأيك، لأي شيء أقررتَها؟ فقال: لو استقبلتُ من أمري ما استدبرت ما فعلت، ولكنها انتشرت عند الناس، فإن سألني أحد عنها، ولم أحدثه بها، وهي عند غيره: اتخذني عدواً[3]»[4].

وأما البخاري فحكى «الخطيب» عنه أنه قال ـ رضي الله عنه ـ: «أخرجت هذا الكتاب ـ يعني: الصحيح ـ من زهاء ستمائة ألف حديث.

قال: وسمع يقول: ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صح، وتركت من الصحاح، وروى بسنده إلى بعض أصحابه قال: سمعت «محمد بن إسماعيل البخاري» يقول: صنفت «كتاب الصحاح» لست عشرة سنة خرجته 283ظ// من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله»[5].

وأما مسلم، فنقل الشيخ «الحافظ أبو علي الغساني»[6] عن «تاريخ الخطيب»، أنه سمع يقول: «صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف

---

(1) م.س: 1/ 188.

(2) القاسم بن مبرور الأيلي (بفتح الهمزة) الفقيه. ت: نحو 158هـ ـ 774م. انظر ترجمته في التهذيب: 8/ 333.

(3) في المدارك: 1/ 192: غرضاً.

(4) انظر م.س: 1/ 191 ـ 192.

(5) تاريخ بغداد: 2/ 14.

(6) الحسين بن محمد الغساني الأندلسي الجياني أبو علي (ت: 498هـ ـ 1105م) محدث، حافظ، نسابة لغوي، أديب، شاعر، من تصانيفه: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» في رجال الصحيحين في جزأين، و«أسماء رجال سنن أبي داود»: انظر البداية: 12/ 165.

حديث مسموعة»[1].

اعتراف بفضيلة:

اهتمام المحصل بالمفهوم لا ينافي صرف حَظٍّ من العناية إلى المحفوظ، فإن الجمع بينهما هو الكمال. على أنهم قد قالوا: إن ذلك من المتعذر غالباً، ولكن ينبغي لصاحب الفهم ألا يفرط في الحفظ على حسب الأماكن، فإن له فضيلة لا تنكر. وهناك مقامات لا يتخلص منها إلا باستحضار المحفوظ، ولا يحظى فيها إلا بمدّ الباع في ميدانه، لا سيما إن كان ممَّن يعرف بالتبريز فيه، فيعرض له تقصير عن الوفاء بما عرف به، فيظهر شفوف غيره عليه، كما حكى عياض: «أنه لما ورد «القيروان» «أبو ميمونة دارس بن إسماعيل»، وعجب من حفظه، بلغ أبا سعيد خلف بن عمر[2] المعروف بابن أخي هشام، تقصيرُه بعلماء القيروان، وإضافة قلة الحفظ إليهم، فقال لأصحابه: اعملوا على أن تجمعوا بيني وبينه لئلا يقول: دخلت القيروان، ولم أر بها عالماً، فما زالوا به حتى أتوْا به إلى «أبي سعيد» في مسجده، فسلم عليه، فألقى «أبو ميمونة» عليه نحواً من أربعين مسألة من «المستخرجة» و«الواضحة»، فأجابه عنها أبو سعيد، ثم ألقى عليه «أبو سعيد» عشر مسائل من «ديوان محمد بن سحنون» فأخطأ فيها «أبو ميمونة» كلها. فعطف عليه «أبو سعيد» وقال له: لا تغفل عن الدراسة فإني أرى لك فهماً، فإن واظبت كنت شيئاً، فلما قام أبو ميمونة لم يعرف الباب من الحيرة»[3] اهـ.

وحكى الشيخ «برهان الدين ابن فرحون» 284و/ / في «الديباج المذهب»[4]

---

(1) تاريخ بغداد: 13/ 101.

(2) خلف بن عمر وقيل عثمان بن خلف الحناط توفي حوالي: 371هـ ـ 981م كان شيخ الفقهاء، وإمام أهل زمانه في الفقه، ولم يكن في وقته أحفظ منه، انظر: المدارك 6/ 210 ـ 215. والديباج: 1/ 247 ـ 249.

(3) المدارك: 6/ 212.

(4) انظر: 1/ 448 ـ 449.

أن «الشارمساحي»[1] رحل إلى «بغداد» سنة ثلاث وثلاثين وستمائة بأهله وولده، وصحبه جماعة من الفقهاء، فتلقاه الخليفة المستنصر بالله[2] بالترحيب والإقبال، وبلوغ الآمال، وكان دخوله إلى «بغداد» سابع عشر المحرم.

فلما كان في عاشر صفر استُدعي إلى دار الوزارة. وأخلع عليه خلعة خليفية سوداء وعمامة، وطرحة، وأعطي بغلة بمركب جميل، وولي تدريس «المدرسة المستنصرية»، وكذلك فعل بالمدرسين بالمدرسة المذكورة من الخِلع، والمراكب.

وكان أول من أنشأها الخليفة، وأمر الخليفة أن يحضر عنده جميع المدرسين بجميع المدارس ببغداد، وجميع أرباب الدولة، وحجاب الديوان فحضروا، وخطب خطبة بليغة فصيحة بصدر منشرح، وأمل منفسح، وذكر اثني عشر درساً، وألقى عليه بعض العلماء مسألة بيوع الآجال، فقال: أذكر فيها ثمانين ألف وجه. فاستغرب فقهاء بغداد من ذلك، فشرع يسردها عليهم إلى أن انتهى إلى مائتي وجه، فاستطالوها، وأضربوا عن سماعها، واعترفوا بفضل الشيخ، وسعة علمه».

قلت: مثل هذا عن مشاهير الحفاظ معروف قديماً وحديثاً، إلا أنا لم نسمع عن أهل هذه الأزمنة المتأخرة من ذلك أعجب مما «كان يبلغنا عن الشيخ الفقيه الحافظ المحدث: «أبي القاسم بن موسى العبدوسي الفاسي[3]» نزيل

---

(1) شار مساح: قرية كبيرة كالمدينة بمصر، . . . من كورة الدَّقهلية/ معجم البلدان: 3/ 308.
والشار مساحي: هو عبد الله بن عبد الرحمن المغربي الأصل، الشار مساحي المولد، الإسكندري المنشأ والدار، ت: (669هـ ـ 1271م) فقيه، أصولي، من تآليفه: «نظم الدرر» في اختصار المدونة. و«الفوائد» في الفقه و«التعليق» في علم الخلاف، و«شرح الجلاب»، انظر الديباج: 1/ 448 ـ 450.

(2) المستنصر بالله: منصور بن محمد (الظاهر بأمر الله) خليفة عباسي. تولى الخلافة سنة: 623هـ، وهو باني المدرسة المستنصرية ببغداد للمذاهب الأربعة، وجعل فيها دار حديث، وحماماً، ودار طب، ووقف عليها أوقافاً عظيمة: البداية: 13/ 139.

(3) أبو القاسم عبد العزيز بن موسى بن معطي العبدوسي ت: 837هـ ـ 1433م نزيل تونس، نعته صاحب نيل الابتهاج بالإمام الحافظ الفقيه المحدث العلامة الجليل حامل لواء المذهب والحفظ في وقته، انظر درة الحجال: 3/ 281 ـ 282، والنيل: 179.

«تونس» إلى أن كتب إلي الشيخ الفقيه الجليل «قاضي الأنكحة» بتونس المحروسة، وأحد المفتين بها «أبو عبد الله محمد بن محمد الزلديوي» - رحمه الله - يعرفني من بعض أخباره في الحفظ بما يقضي منه العجب، ويزيد في الغرابة على ما كنا نسمع من ذلك.

فأخبرني - رحمه الله - قال: «كان ورد علينا في أخريات عام سبعة عشر 284ظ// وثمانمائة، الفقيه، العالم، العلم، الحافظ أبو القاسم ابن الشيخ الإمام «أبي عمران موسى العبدوسي» بكتاب في يده من قبل الإمام أبي عبد الله محمد بن مرزوق يقول لنا فيه: يرد عليكم حافظ المغرب الآن. فقلنا: لعل ذلك من تعسيل الإخوان لإخوانهم عند الوصاءة[1] بهم أو عليهم. فلما اجتمعنا به، وأقام عندنا أزيد من عام، رأينا منه العجب العجاب من الحفظ الذي لم نتوهمه أن يكون لأحد، لما ربَّينا[2] عليه في بلادنا «الإفريقية»، ومجالس أشياخنا في «تونس» و«بجاية»:

كان بتونس فيمن أدركنا الشيخ «أبو القاسم البرزلي» يسلم[3] له أهل زماننا في حفظه الفقه و«أشياخ المدونة»، والناس في ذلك دونه.

وكان ببجاية الشيخ الفقيه «أبو القاسم المشذالي»[4]، رأيناهم وحضرنا مجالسهم، فما رأينا ولا سمعنا من يشبه العبدوسي في حفظه. وعلمنا صدق «ابن مرزوق» فيما وصفه به، وأن من ورعه ألا يذكر وألا يكتب إلا بما تحقق. وكما قال الشاعر:

«فلما التقينا صدّق الخبر الخبر»

---

(1) في النيل: 179: في الوصية.

(2) في م.س: 179: لما رأينا في.

(3) في م.س: 179: سلم له.

(4) هو محمد بن أبي القاسم المشذالي، مفتي بجاية، وخطيبها، ت: 866هـ - 1459م، من كتبه: «تكملة حاشية الوانوغي على المدونة»، و«مختصر البيان» لابن رشد، و«الفتاوي»، انظر الشجرة 263، والنيل: 314.

وقال الآخر:

بل صوابه:

«صــغــر الــخــبــر الــخــبــر»

وكذلك فعلنا نحن، تركتُ مجلس تدريسي، وحضرت عنده لآخذ شيئاً من طريقه، وأقتطف نوراً[1] من يانع تحقيقه، فلما حضرت رأيت شيئاً لا يدرك إلا بعناية ربانية موقوف ذلك على من رزقه الله الحفظ ينفق منه حيث شاء، وكيف يشاء، أما غير ذلك[2] فلا، لازمناه حضراً وسفراً، وعلمنا طريقه تفكراً ونظراً، ولكن لا يقدر على تلك الطريق إلا من جعل الله حافظته كاملة الاستواء، وممدة لجميع القوى. فمن طريقه أنه إذا أقرأ المدونة فاستمع لما يوحى:

يبتدىء على المسألة من كبار «أصحاب مالك»، ثم ينزل طبقة، طبقة، حتى يصل إلى علماء الأقطار 285و// من المصريين والإفريقيين، والمغاربة، والأندلسيين، وأئمة الإسلام، وأهل الوثائق والأحكام حتى يكل السامع، وتنقطع عن تحصيل ذلك المطالع، وكذلك إذا انتقل إلى الثانية وما بعدها. هذا بعض طريقه في «المدونة».

وأما إذا ارتقى إلى كرسيّه، فترى أمراً معجزاً ينتفع به من قدر له نفعه من الخاصة والعامة يبتدىء بأذكار وأدعية رتبها لذلك يكررها في كل صباح يحفظها الناس ويأتونها ﴿مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[3]، ويتسابقون في حفظها وذكرها، وبعد كمالها يقرأ القارىء الآية التي يأخذ في تفسيرها، فلا يتكلم على شيء منها إلا قليلاً، ثم يفتتح فيما يناسبها من الأحاديث النبوية، وأخبار السلف وحكايات

---

(1) في النيل: 179: من رأس يانع.

(2) م.س: 179: أما غيره.

(3) تضمين الآية الكريمة: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، سورة الحج، الآية: 27.

صوفية، وسير شريفة نبوية وصحابية، وأخبار التابعين وتابعيهم، فلا يرجع إلى الآية إلا إذا كمل منقولاته. رجع إليها بِتَرْكَابِها، وربما أخذ في نقل الأحاديث، ويعدها فيقول: الحديث الأول: كذا. والثاني: كذا... والثالث:... إلى المائة، وإلى الواحد والمائة حتى يختمها. ونشك الآن أنه يفعل كذلك في المائة الثالثة، أما الثانية: فمحققة.

وكان ينظر (الشفاء)[1] لابن سَبُع، وغيرها من كتب الأحاديث.

وأما طريقه في تلك الكتب وتَرَتُّبِها لنقلها، بِكَتْب أول كل منقول أو النظر فيه، وهو يتحدث، ويحدّث أصحابه، وبالغد ينقل ذلك فأمر خارق للعادة. فعل ذلك عندنا في (مسجد الشيخ سيدي علي بن [مخلوف][2] ـ نفع الله به ـ وفي تونس)[3] في مسجد القصر، وكان الناس يتسابقون إلى المواضع قبل الصبح رجالاً ونساء، يزدحمون على المواضع، والذين خارج المسجد كالذين 285ظ// في داخله أو أكثر. وصوته جهير يصل الكل، وكان السلطان ـ رحمه الله ـ قد منع من يخلط عليه، أو يحيره من [المِشْغَبِين][4] من الطلبة. وإلا فطلبته التونسيون لا يردهم ذلك عمن ليس عنده مشاركة في علومهم يأتونه من قبلها، وما تصدى لمعارضته ومخالفته إلا شيخنا أبو العباس أحمد [المعلقي][5] [6]، وحرض الطلبة التحريض التام بأن يقولوا: إنا لله! خلت تونس

---

(1) كتاب «شفاء الصدور...» للإمام الخطيب أبي الربع سليمان السبتي المعروف بابن سبع، انظر الكشف: 2/ 1050.

(2) في «ج» و«د»: خلوف.

(3) ما بين قوسين ساقط من النيل: 180.

(4) في «ج»: المشتغبين، وفي «د»: المتغبين.

(5) في «ج» و«د»: المعقلي.

(6) هناك أحمد الشهاب المعلقي المالكي الإمام العلامة المسند المعمر. ت: 829هـ ـ 1425م انظر في ترجمته الضوء اللامع: 2/ 258.
وهناك أيضاً أحمد المعلقي: ت: سنة بضع وثلاثين وثمانمائة للهجرة كما ذكر صاحب الضوء اللامع 2/ 265، ولم ندر أيهما المقصود هنا.

حتى صار هذا يتكلم فيها بما يشتهي، ولكن خافوا من السلطان ـ رحمه الله ـ. وهذه الطريق قالوا: إن ابن أخيه عبد الله يفعلها في «جامع القرويين» «بفاس»، وقالوا: إنه عملها هو في «مصر»، وتعجبوا من حفظه، ونقله تلك المائتين[1] من الأحاديث، وثباته عليها وترتيبها، ولكنهم فضلوا عليه سيدنا «أبا عبد الله محمد ابن مرزوق» لمشاركته في العلوم، ومفاوضته إياهم في علوم الحديث في طريق ابن الصلاح، وما وضع[2] هو في ذلك من الأراجيز.

وقيل: إنه قيل له: إن التونسيين يقولون: إنك لا تحسن العربية، فأمرهم أن يستفتحوا عليه كتاباً من كتب العربية أكبر ظني أنه «ألفية ابن مالك»، وأنه سلك لهم في إقرائها طريقه في «المدونة»، بدأ لهم بأصحاب «سيبويه»، ثم انتقل إلى «السيرافي»، و«شراح الكتاب»، و«طبقات النحويين»، حتى مل الحاضرون وكلّوا، وما زال ينقل حتى ذهبوا، وما رجع إليه أحد في ذلك.

ويقال: إنه اجتمع ليلة في جَهاز بالشيخ أبي القاسم البرزلي. وكان ـ رحمه الله ـ أعمى فلما تكلم «العبدوسي» قال له «البرزلي»: أهلاً بواعظ بلدنا. فقال له العبدوسي: قل: وفقيهها، قل: وفقيهها. فسكت «البرزلي»، فعد ذلك من رُجلة العبدوسي وسرعة جوابه، رحمهم الله أجمعين»[3]. انتهى ملخص ما كتب به معرفاً بهذا الحافظ العظيم، «والله يؤتي فضله من يشاء» 286و//.

تتمتان:

التتمة الأولى:

من العناية بالتفهم والتحقيق في طلب العلم: أن يكون اهتمامه بالدراية لا بالإكثار من الرواية، فقد حضوا على ذلك، حتى لقد كرهوا الإكثار من الرواية

---

(1) في النيل: 181: ونقله المتين.

(2) م.س: 181: ونظمه في ذلك.

(3) انظر م.س: 179 ـ 181.

مخافة أن يشتغل عن التفقه في دين الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ وفيما يعين على ذلك، ويمد بقوة التبصر فيه، والتحقق بمعانيه، إذ لا خفاء أن ذلك هو المقصود الأعظم من حمل الشريعة ليعمل بما فيها.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «لا أن يكون الإنسان كالدفاتر الممتلئة علماً وحكمة».

قلت: وما هو على خلاف ذلك باعتبار عدم الاعتماد عليه كما حكى الشيخ أبو عمر: «بسنده إلى «ابن شوذب»[1] عن «مطر»[2] أنه سأله رجل عن «حديث» فحدثه به، فسأله عن تفسيره، فقال: لا أدري. إنما أنا زاملة، فقال له الرجل: جزاك الله من زاملة خيراً، فإن عليك من حلو وحامض. قال الشيخ أبو عمر: طلب الحديث على ما يطلبه كثير من أهل عصرنا اليوم دون تفقه فيه، ولا تدبر لمعانيه، مكروه عند جماعة أهل العلم»[3].

قال الأستاذ أبو إسحاق: «وهو كما قال: فإن في الإكثار شغلاً يقطع به العمر عن الرجوع إلى التفقه».

وقال «ابن الصلاح» ـ وفيه تنبيه على خيبة المقتصر على الرواية ـ: «لا ينبغي لطالب الحديث أن يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه. فيكون قد أتعب نفسه من غير أن يظفر بطائل، وبغير أن يحصل في عداد أهل الحديث، بل لم يزد على أن صار من المتشبهين المنقوصين المتحلين بما هم منه عاطلون...

ثم أنشد للأديب فارس بن الحسين:

---

(1) هو عبد الله بن شوذب، أبو عبد الرحمن البلخي ت: 150هـ ـ 767م. أخرج له الأربعة، والبخاري في الأدب المفرد. انظر التهذيب: 5/ 255.

(2) مطر الوراق أبو رجاء الخراساني السلمي ت: 140هـ ـ 757م، تابعي، روى عن أنس وغيره، صدوق، وربما أخطأ، كان معجباً برأيه: قتله المنصور، انظر التهذيب: 10/ 167 ـ 169.

(3) جامع العلم: 2/ 127.

يا طالب العلم الذي ذهبت بمدتِه الروايه[1]

كن في الرواية ذا العنا ية بالرواية و[الدرايه][2] 286ظ//

وازْوِ القليل وراعه فالعلم ليس له نهايه»[3]

اتعاظ:

من نقص المقتصرين على الرواية ما ظهر من قصورهم عندما عرضوا لمقامي الفتوى والحكم وفي ذلك عبرة لمن اعتبر، والسعيد من اعتبر بغيره.

أما الأول فيحكى عن الأعمش وذكره الخطيب قال: «لما سمعت الحديث قلت: لو جلست إلى سارية أفتي الناس. قال: فجلست، فأول ما سألوني لم أدر ما هو».

ويحكى عن عطية قال: «كنت عند شعبة فقال: يا أبا محمد إذا جاءتكم [معضلة][4] من تسألون عنها؟ فقلت في نفسي، هذا رجل أعجبته نفسه. فقلت: نوجه إليك وإلى أصحابك، حتى تفتوا، فما بقينا إلا قليلاً حتى جاء سائل فقال: يا «أبا بسطام»، رجل ضرب رجلاً على أم رأسه فادعى أنه ذهب بذلك شَمُّه، فجعل يتشاغل عنه يميناً وشمالاً، فأومأت إلى الرجل أن يلح عليه، فالتفت إلي فقال: يا أبا محمد ما أشر البغيَ على أهله! واللّهِ ما عندي فيه شيء، إفْتِ أنت. فقلت: يَسْتَفْتِيكَ وأجيبه أنا؟! قال: فإنني سَائِلك. فقلت: سمعت الأوزاعي والزهري يقولان: يُدَقُّ الخَردَل دقاً بالغاً و[يُشَمَّمُ][5]، فإن عطس فقد كذَب. وإن لم يعطِس فقد صدق. قال: جئتَ بها، والله ما يعطِسُ رجل انقطع شمه».

---

(1) في «أ»: ورد البيت كالتالي:

«يا طالب العلم ذا العنا ية بالرواية والدرايه»

(2) هذا البيت ساقط من «أ».

(3) انظر مقدمة ابن الصلاح: 373.

(4) في «أ»: معظلة.

(5) في «ج» و«د»: يشم.

قال البرزلي: «كذا عندنا هذه المسألة: في مسألة إذا ادعى أنه قد ذهب سمعه، فإنه يختبر، ويستغفل فحينئذ يُعْقَلُ، والظالم أحَقُّ بالحَمْلِ عليه.

قال: وكذا إذا ادعى أنه قد نقص نظره فيختبر بِتقريب الشيء من تبعيده، ثم تغلق هذه، وتفتح الصحيحة، وينظر ما بينهما فيعقل» اهـ.

«ويحكى أن امرأة وقفت على مجلس فيه يحيى بن معين، وزهير بن حرب[1]، وخلف بن صالح، في جماعة 287و// يتذاكرون الحديث فسمعتهم يقولون: قال رسول الله ﷺ ورواه وما حدّث به غير فلان، فسألتهم عن الحائض، هل تغسل الموتى؟ فلم يجب أحد منهم، وجعل بعضهم ينظر إلى بعض، فأقبل أبو ثور، فقالوا لها: عليك بالمقبل، فالتفتت إليه، وقد دنا منها، فسألته. فقال: نعم، تغسل الميت لحديث القاسم عن عائشة أنه ـ عليه السلام ـ قال لها: «إن حيضتك ليست في يدك». وقولها: «كنت أفرق رأسه ـ عليه السلام ـ وأنا حائض».

قال: فإذا فرقت رأس الحي، فالموتى أولى به، فقالوا: نعم رواه فلان، وحدثنا به فلان. فقالت لهم المرأة: فأين كنتم إلى الآن» اهـ.

ويحكى عن عبيد الله بن عمرو، ذكره الشيخ أبو عمر، قال: «كنت في مجلس الأعمش فجاءه رجل، فسأله عن مسألة فلم يجبه فيها، ونظر فإذا أبو حنيفة. فقال: يا نعمان، قل فيها. فقال: القول فيها كذا. قال: من أين؟ قال: من حديث كذا أنت حدّثتناه. قال: فقال الأعمش: «نحن الصيادلة وأنتم الأطباء»[2].

قال أبو عمر: «ومن هنا قال اليزيدي:

إن من يحمل الحديث ولا يعـ ـرِفُ فيه التأويل كالصيدلان

---

(1) زهير بن حرب النسائي البغدادي، أبو خيثمة. ت: 234هـ ـ 849م. محدث بغداد في عصره. له كتاب: «العلم»، انظر تاريخ بغداد: 8/ 482. والتذكرة: 2/ 22.

(2) جامع العلم: 2/ 131.

حين يلفى لديه كل دواء وهو بالطب جاهل غير وان»[1]

توجيه ملام:

ذكر الشيخ أبو عمر في جملة ما نقل من إنكار العلماء على المقتصرين على الرواية أن ابن أبي الجوزي قال: «أتينا فضيل بن عياض[2] ونحن جماعة، فوقفنا على الباب فلم يأذن لنا بالدخول، فقال بعض القوم: إن كان خارجاً لشيء فسيخرج لتلاوة القرآن.

قال: فأمرنا قارئاً يقرأ، فاطلع علينا من كوة، فقلنا: السلام عليك ورحمة الله؛ فقال: وعليكم السلام. فقلت: كيف أنت يا أبا علي، وكيف حالك؟ 287ظ// فقال: أنا من الله في عافية، ومنكم في أذى، وإنما أنتم فيه حدث في الإسلام. «فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُون». ما هكذا كنا نطلب العلم، ولكنا كنا نأتي المشيخة، فلا نرى أنفسنا أهلاً للجلوس معهم في الحلق، فنجلس دونهم ونسترق السمع، فإذا مر الحديث سألناهم إعادته، وقيدناه، وأنتم تطلبون العلم بالجهل، وقد ضيعتم كتاب الله، ولو طلبتم كتاب الله لوجدتم فيه شفاء لما تريدون.

قال: قلنا قد تعلمنا القرآن. قال: إن في تعليمكم القرآن شغلاً لأعماركم، وأعمار أولادكم، قلنا: كيف يا أبا علي؟ قال: أن تعلموا القرآن حتى تعرفوا إعرابه، ومحكمه من متشابهه، وناسخه من منسوخه، فإذا عرفتم ذلك استغنيتم عن كلام فضيل وابن عيينة. ثم قال: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[3]» اهـ[4].

---

(1) انظر م.س: 2/ 131. وقد ذكر البيت الأول فقط.

(2) الفُضَيْلُ بنُ عياض بن مسعود بن بشر التميمي أبو علي ت: 187هـ ـ 803م الزاهد الخراساني، كان أول أمره شاطراً ثم صار إلى الزهد والعبادة، انظر الصفوة: 2/ 237. وطبقات الصوفية: 6 ـ 14.

(3) سورة يونس، الآيتان: 57 و58.

(4) جامع العلم: 2/ 128 ـ 129.

وأغلظ من هذا الملام باعتبار تشبيههم من شأنه ألا يفهم، ما رواه أيضاً عن يحيى بن يمان[1] قال: «يكتب أحدهم الحديث ولا يتفهم ولا يتدبر، فإذا سئل أحدهم عن مسألة جلس كأنه مكاتب».

قال أبو عمر في مثل هذا قَبْلُ:

«زَوامِلُ للأشعار لا عِلْمَ عندهم ... بجيّدِها إلا كعلم الأباعر
لعمرك ما يدري البعير إذا غدا ... بأحماله أو راح ما في الغرائر[2]

قال: وقال عمار الكلبي:

إن الرواة على جهل بما حَمَلوا ... مثل الجمال عليها يُحمل الوَدَع[3]
لا الودع ينفعه حمل الجمال له ... ولا الجمال بحمل الودع تنتفع 288و//

قال: وأنشد الخشني[4]:

قطعت بلاد الله للعلم طالباً ... فحملت أسفاراً فصرت حمارها
إذا ما أراد الله حتفاً لنملة ... أتاح جناحين لها فأطارها

قال: وقال منذر بن سعيد:

[انعق][5] بما شئت تجد أنصارا ... ورُم أسفاراً تجد حمارا
يحمل ما وضعت من أسفار ... مثله كمثل الحمار
يحمل أسفاراً له وما درى ... إن كان فيها صواباً أو خَطّا

---

(1) يحيى بن اليمان العجلي الكوفي أبو زكريا ت 189هـ ـ 805م. مفسر ثقة، كثير الحفظ، له كتاب: التفسير. انظر: التذكرة: 1/ 286. والشذرات: 1/ 325.

(2) الغرائر: ج الغِرارة: الجوالق، وهو الدعاء. اللسان: ـ غرر ـ.

(3) الوَدَع: الواحدة: وَدَعَة وهي خرز أبيض يخرج من البحر، بيضاء شقّها كشق النواة تعلق لدفع العين.

(4) هو محمد بن عبد السلام الخشني أبو عبد الله: ت: 286هـ ـ 899م، العالم الحافظ، كان فصيح اللسان، بصيراً بكلام العرب، له رحلة إلى العراق، وإلى غيرها من البلاد، أقام فيها مدة طويلة ثم رجع إلى الأندلس، وحدث بها، انظر طبقات الزبيدي: 268. وجذوة الحميدي: 68 ـ 70.

(5) في «ج» و«د»: أنفق.

إن سئلوا، قالوا: كذا روينا ما إن كذبنا [لا][1]، ولا اعتدينا
كبيرهم يصغر عند الحفل لأنه قلد أهل الجهل
أوجههم من قال لي روايه ليس بمعناها له درايه»[2]

قلت: وأنشد في هذا المعنى بعضهم:

إن الذي يروي ولكنه يجهل ما يروي وما يكتب
كصخرة تنبع أمواهها تسقي الأراضي وهي لا تشرب

وأما الثاني: فحكى البرزلي عن [ابن مَنَاد][3] أن الموحدين لما خرجوا على «المتونة»، وأخذوا «مراكش» حضرة ملكهم، وجدوا فيها كتب فقه كثيرة، فباعوها من الشواشين وغيرهم، وذكر ما حاصله: «أنهم طلبوا فقهاء الفروع بالرجوع إلى مقتضى الحديث عندهم، إلى أن ولي «المنصور» منهم، فأمر ألا يتولى القضاء إلا المحدثون.

قال: ولقد كان الذين استقضوا منهم عند الناس في حالة تقصير في قضائهم، وكانت أحكامهم سُخْنَة 288ظ// عين، حتى ظهر ذلك عند العامة والخاصة إذ لا اطلاع لهم على جزئيات المسائل اطلاع أهل الفقه والفروع حتى كان منهم من له دين ربما يباطن بعض الفروعيين ويسأله عن مشكلات المسائل ويتخذه معيناً في قضاياه.

قال: وتذاكرنا يوماً بحضرة فقيه تولى القضاء بالأندلس وإفريقية فقال: علمتم ما سبب وصول أبي محمد ابن حوط الله[4] المحدث إلى بلادكم؟. فقلنا له: أخبرنا. فقال: كان أبو محمد قاضي إشبيلية. فدخلت امرأتان الحمام،

---

(1) ساقطة من «ج» و«د»، والجامع أيضاً.
(2) جامع العلم: 2/ 131 ـ 132.
(3) في «د»: ابن مباد.
(4) هو عبد الله بن سليمان بن حوط الله الأنصاري الحارثي. ت: 612هـ ـ 1215م كان فقيهاً، جليلاً، أصولياً، نحوياً، كاتباً، شاعراً... ولي قضاء إشبيلية وقرطبة ومرسية، وسبتة... وكان يغلب طريقة الظاهرية؛ انظر: الديباج: 1/ 447، والشجرة: 1/ 173 ـ 174.

وكان بينهما شنآن، فأمرت إحداهما خدمها أن يضعن ثيابها وسط ثياب الأخرى، ففعلن ذلك، ثم خرجت، فطلبت ثيابها، فلم تجدها، فقالت لصاحبة الحمام، رأيت فلانة في الحمام، ما أخذ ثيابي إلا هي، فأنكرت ذلك الحمامية، وقالت: هي من أفاضل الناس وتفعل هذا؟ أنا أغرم لك الثياب. فألحت على تفتيش الثياب، فطلبت، فوجدت الثياب، وشهدت النساء عليها، ورفع ذلك «لابن حوط الله» فأخذ المرأة، وأمر بها فسجنت، أو قال: ضربت، فأرسلها، فقام أخوها «بجامع إشبيلية» ودعى ابن حوط الله إلى أمير المؤمنين الناصر، فرفع الرجل قصّته إليه، فأكبر القضية، وأكبرها الفقهاء. فقال: أمير المؤمنين يقتص لهذه المرأة، فعظم ذلك على الفقهاء الذين معه، فما زالوا يتلطفون مع خصمه حتى عفا عنه، وبيده وكالة من أخته تقتضي ذلك» اهـ.

قلت: ينظر إلى سؤال هذا الصنف: العلماء بالفروع على وجه الاضطرار إليهم، ما حكي عن «الأعمش» أنه لما أراد الحج وبلغ «الحيرة» قال لمن كان معه: «اذهب إلى أبي حنيفة حتى يكتب لنا المناسك». وفي ذلك كله أوضح دليل على أن الاقتصار على الرواية لا يوفي بما لا يعرف إلا بالدراية 289و//.

التتمة الثانية:

من العناية أيضاً بالتحقيق في طلب العلم، أن تكون همته مصروفة إلى تحصيل المهم منه، ليكون حاضراً عنده مهما احتاج إليه لا إلى جمع كتبه، واقتناء دواوينه. فإن ذلك، وإن كان مادة التحصيل، لكنه إن جعل معظم ما به العناية، كان سبباً في إهمال الحفظ، وتضييع ما لا يجد منه عند الافتقار إليه، وقد تقدم عن «الخليل» قوله «مشيراً إلى عدم الفائدة بما في الكتب إذا جعل غاية ما به الاهتمام.

ليس بعلم ما حوى القمطر   ما العلم إلا ما وعاه الصدر»[1]

وما زال الناس يعيبون من لا يعتني إلا بذلك بدلاً عن التحصيل في النفس

---

(1) جامع العلم: 1/ 68.

والحفظ لما لا يمكن استحضار الدواوين عند السؤال عنه في كل وقت.

فعن الأصمعي: «يعد من العلماء، وليس منهم، المعدد ما عنده، وهو الذي إذا سئل عن الشيء قال: هو عندي في الطاق، أو في الصندوق».

وحكى الخطيب عن الأزهري قال: «سمعت أبا بكر ابن شاذان[1] يقول: رأيت للصولي بيتاً عظيماً مملوءاً بالكتب، وهي مصفوفة، وجلودها مختلفة الألوان لكل [صف][2] من الكتب لون. فصف أحمر، وآخر أخضر، وآخر أصفر، وغير ذلك.

قال: وكان الصولي يقول: هذه الكتب كلها سماعي» اهـ.

ثم أنشد فيه الخطيب قول بعضهم:

«إنما الصولي شيخٌ أعلم الناس خِزَانَه
إن سألناهُ بعلم طلبا منه الإبانه[3]
قال: يا قوميَ[4] هاتوا رزمة العلم فلانه»[5]

وحكاها ابن خلكان قال: «كانت للصولي خزانة كتب مملوءة من مسموعاته 289ظ// فكان إذا احتاج النظر في كتاب قال لغلمانه: هاتوا كتاب كذا. فهجاه أبو سعيد العقيلي وذكر الأبيات»[6].

قلت: والإنصاف أن هذا الهجو تحامل عليه، لما وصف به من الحفظ والتحصيل والمعرفة بفنون الأدب، والحذق بصناعة التصنيف، لكن المقصود أن الإكثار من جمع الكتب مع الإهمال للتحصيل مما يعاب، وينتقص به من يعتد به

---

(1) أحمد بن إبراهيم البزاز أبو بكر: ت: 383هـ ـ 993م. محدث بغداد في عصره، كان يتجر بالبز إلى مصر وغيرها، له مسلسلات في الحديث. انظر تاريخ بغداد: 4/ 18 ـ 20 والشذرات: 3/ 104.

(2) في «أ»: صنف.

(3) في الوفيات: 4/ 360: إبانه.

(4) في م.س وتاريخ بغداد: 3/ 432: يا غنمان.

(5) انظر تاريخ بغداد: 3/ 431 ـ 432.

(6) انظر الوفيات: 4/ 360.

منزلة في الاجتهاد، وسلماً إلى مرتبة الخصوصية به، حتى إنّ بعض المصنفين وهو «محمد بن بشير»[1] عاب بذلك نفسه فقال: وأنشده غير واحد، وذكر الكِتَابَ أبو الحسن ابن رزين[2] عن أبي عبيد البكري[3] أنه أحسن ما ورد في هذا المعنى:

أما لو أعي كل ما أسمع — وأحفظ من ذاك ما أجمع
ولم أستفد غير ما قد جمعت — لقيل هو العالم المقنع
ولكن نفسي إلى كل فن — من العلم تسمعه تنزع
فلا أنا أحفظ ما قد جمعـ — ـت ولا أنا من جمعه أشبع
ومن يك في علمه هكذا — يكن دهره القهقرى يرجع
إذا لم تكن حافظاً واعيا — فجمعك للكتب لا ينفع
أأحضر بالجهل في مجلسٍ — وعلمي في الكتب مستودع»[4]

قال ابن رزين: وله في نقيض هذا المعنى الذي وصف به نفسه:

إذا ما غدا الطلاب للعلم ما لهم — من الحظ إلا ما يدون في الكتب
غدوت بتشمير وجد عليهم — فمحبرتي أذني ودفترها قلبي

وللشيخ أبي عمر في غرض ذلك المعنى مع تضمين ما يظهر منه: 290و//

«[يا من يرى العلم جمع المال والكتب — خدعت والله ليس الجد كاللعب

---

(1) هو محمد بن بشير المعافري. ت: 198هـ ـ 813م، من قضاة الأندلس. حج ولقي مالكاً، وكانت له في قضاياه مذاهب ودقائق لم تكن لأحد قبله انظر المدارك: 3/ 327، وقضاة الأندلس: 47 ـ 53.

(2) رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي: سرقسطي، ت: 524هـ ـ 1129م. جاور بمكة، وحدث بها عن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي وغيره. كان عالماً بالحديث، وله فيه تواليف حِسان. انظر الصلة: 1/ 186 ـ 187.

(3) هو عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي أبو عبيد. ت: 487هـ ـ 1094م. المؤرخ والجغرافي، والنسابة، والأديب، له تآليف منها «المسالك والممالك» و«معجم ما استعجم» و«أعلام النبوة» و«شرح أمالي القالي»... انظر الصلة: 1/ 287 ـ 288. والبغية: 2/ 49.

(4) جامع العلم: 1/ 68.

العلم ويحك ما في الصدر تجمعه	حفظاً وفهماً وإتقاناً فِدَاكَ أبِي
لا ما توهمه [العندي][1] من سفه	إذ قال ما تبتغي عندي وفي كتب
قال الحكيم مقالاً ليس يدفعه	ذو العقل من كان من عُرْب ومن عَرَب
ما إن ينال الفتى علماً ولا أدبا	براحة النفس واللذات والطرب
نعم، ولا باكتساب المال يجمعه	شتان بين اكتساب العلم والذهب
أليس في الأنبياء الرسل أسوتنا	عليهم صلوات الرب ذي الحجب
حازوا العلوم وعنهم جملة ورثت	وعاش أكثرهم جُهداً، بلا نشب
إن الحياء لخير كله أبداً	ما لم يحل بين نفس المرء والطلب
وكل ما حال دون الخير لم يك في	ما بين [ذاك][2] وبين الخير من نسب][3]»[4]

وأنشد بعض الشيوخ للفقيه الأديب: «أبي عبد الله القرباقي»[5] من أهل بسطة فيما يرجع إلى هذا الغرض باعتبار:

ظنوا العلوم صحائف الكتاب	فتحيلوا في صرفها عن باب
راموا حصار العلم[6] في تابوتهم	ونسوا خزائن فاتح الأبواب

وفيها بحث أدبي وهو أن بعضهم رآه في مخالفة الصدرين والعجزين مثل ما قيل في بيتي «امرىء القيس»[7]:

كأني لم أركب جواداً للذَّة	ولم أتبطَّنْ كاعباً ذات خَلْخَالِ
ولم أسْبَإِ الزِّقَ الرويَّ وَلَمْ أقُلْ	لخَيْلِيَ كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إجْفَالِ 290ظ//

---

(1) في «ج» و«د»: الهندي. وأل هنا شذوذاً وللتهكم.

(2) في «أ»: بذاك.

(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب»، أي القطعة بأتمها.

(4) انظر جامع العلم: 1/ 91 ـ 92.

(5) علي بن موسى بن عبيد الله اللخمي الشهير بالقرباقي ت: 844هـ ـ 1440م، الفقيه، المفتي، المصنف الذاكر لأحوال العرب. انظر: رحلة القلصادي: 87 ـ 90، والنيل: 207.

(6) في الأصول: العلوم، وذاك لا ينسجم مع الوزن.

(7) انظر الديوان: 110 من قصيدته التي مطلعها:

«ألا عِمْ صباحاً أيها الطلل البالي ... وهل يعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي»

حكاه الشيخ الأديب أبو القاسم ابن حاتم الشهير بابن البناء فيما رأيت بخطه».

والإشارة كما قيل من ذلك في بيتي «امرىء القيس» بيانها: «أن شاعراً بغدادياً فيما حكي ورد على سيف الدولة ينقد الشعر، لا يكاد يسمع منه شيئاً إلا نقده، وأظهر فيه عيباً، فجرى يوماً بحضرة سيف الدولة قول امرىء القيس:

«كأني لم أركب جواداً»...

البيتين.

فقال: خالف في هذا فأفسد، ولو أنه قال:

كأني لم أركب جواداً ولم أقل ... لخيلي كرّي كرة بعد إجفال

ولم أسبإ الزق الروي للذة ... ولم أتبطَّنْ كاعباً ذات خلخال

لكان قد جمع بين الشيء وما يشاكله، فقرن الجواد بالكر، والنساء بالخمر، فلم يجد أحد بداً من التسليم له، فقام فتى من المجلس، فقال: الله أصدق. حيث قال: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾[1]. فأتى بالجوع مع العري، ولم يأت به مع الظمأ» اهـ.

وفي «اليتيمة»[2]: «أن سيف الدولة كان معجباً بقصيدة أبي الطيب التي أولها:

«على قدر أهل العزم تأتي العزائم»[3]...

فاستنشده إياها يوماً فأنشده إلى أن بلغ قوله:

وقفت وما في الموت شك لواقف ... كأنك في جفن الردى وهو نائم

(1) سورة طه، الآيتان: 118 و119.
(2) انظر 1/ 21 ـ 22.
(3) عجز البيت:

«وتأتي على قدر الكرام المكارم»

انظر الديوان: 385 ـ 389.

تمر بك الأبطال كلمى هزيمة ووجهك وضاح، وثغرك باسم

فقال: قد انتقدنا عليك هذين البيتين كما انتقد بحضرتنا على «امرىء القيس» قوله:

«كأني لم أركب...» وذكر البيتين، وانتقادهما، ثم قال: وكان الأولى بك أن تقول:

وقفت وما في الموت شك لواقف ووجهك وضاح وثغرك باسم 291و//

تمر بك الأبطال كلمى هزيمة كأنك في جفن الردى وهو نائم

فقال: أصلح الله مولانا إن صح أن الذي استدرك هذا على «امرىء القيس» هو أعلم بالشعر منه، فقد أخطأ «امرؤ القيس»، وأخطأت أنا، ومولانا يعلم أن الثوب لا يعرفه البزاز معرفة الحائك، لأن البزاز لا يعرف إلا جملته، والحائك يعرف جملته وتفاصيله[1] لأنه (هو)[2] الذي أخرجه من الغزلية إلى الثوبية. وكذا الشاعر، وإنما قرن امرؤ القيس لذة النساء بلذة الركوب للصيد، وقرن السماحة في شراء الخمر للأضياف بالشجاعة في منازلة الأعداء، وأنا لما ذكرت الموت في أول البيت أتبعته بذكري الردى وهو الموت ليجانسه، ولما كان وجه الجريح والمنهزم لا يخلو من أن يكون عبوساً وعينه باكية قلت:

... «ووجهك وضاحٌ وثغرك باسم»

لأجمع بين الأضداد في المعنى، وإن لم يتسع اللفظ لجمعها. فأعجب «سيف الدولة» بقوله: ووصله بخمسمائة دينار» اهـ.

وقد كتب الشيخ أبو القاسم ما حاصله: «أن بعض الفضلاء وقف له على تقييد بخطه لقصيدة «ابن الخطيب» في مدح السلطان «أبي عنان» واستصراخه التي أولها:

أبدى لداعي الفوز وجه منيب وأفاق من عذل ومن تأنيب

(1) في اليتيمة: 1/ 22: تفاريقه.
(2) زيادة من م.س: 1/ 22.

ومنها:

متجسداً من جوهر النور الذي لم ترم يوماً شمسه بغروب
متألقاً في مطلع [الحق][1] الذي هو نور أبصار وسر قلوب[2]

فكتب بإزاء هذين البيتين: صدر الأول أليق بعجز الثاني، وصدر الثاني أليق بعجز الأول.

قال: وأظن «ابن الخطيب» تعمد ذلك ليتفق له ما اتفق «لامرىء القيس» و«أبي الطيب». يعني فيما تقدم لهما».

ملاحظة:

جمع الكتب إذا اعتبر من جهة المعونة على 291ظ// التحصيل الذي هو المطلوب بالقصد الأول، لا ينتقص به من له القدرة عليه، بل هو من دعائم الطلب، وأسباب الفوز بالدراية التي لا يختص بها إلا من تمكن منه، وساعده الوجد عليه، إما بالمال أو بالجاه، أو غير ذلك من الأسباب المسعدة به، وربما يعتقد بعض الناس أن العناية به على الجملة لا فضيلة فيها وليس كذلك.

ولقد أوضح «ابن حزم» في رسالة «مراتب العلوم»[3] وجه الإنصاف في هذا الموضع بما لا معدل عن قبوله فقال: «إن الاستكثار من الكتب من جملة دعائم العلم، إذ لا يخلو كتاب من فائدة وزيادة علم يجدها فيه إذا احتاج إليها، ولا سبيل إلى حفظ المرء لجميع علمه الذي يختص به، فإذاً لا سبيل إلى ذلك، فالكتب نعم الخازنة له إذا طلبه.

قال: ولولا الكتب لضاعت العلوم فلم توجد. قال: وقد أخطأ من ذم الإكثار منها، ولو أخذ برأيه لتلفت العلوم، وَلَجَاذَبَهُمُ الجهال، وادعوا ما شاءوا، فلولا شهادة الكتب لاستوت دعوى العالم والجاهل» انتهى المقصود منه.

---

(1) في «ج» و«د»: الحر.

(2) الإحاطة: 4/ 473 ـ 475. وانظر الديوان: 283 ـ 286 القصيدة رقم 26.

(3) انظر: 4/ 77.

وأوجز من ذلك في التنبيه على فائدة جمع الكتب وغائلته، قول الخليل ـ حكاه الشيخ أبو عمر ـ: «أقلوا من الكتب لتحفظوا، وأكثروا منها لتعلموا»[1].

الأدب التاسع:

أن يرحل في طلب العلم الذي يهم الاعتناء به، ويضرب آباط المطي إلى تحصيل ما تحمد عاقبة السعي إليه.

إما لفضل [هذه الرحلة][2]، فيكفي من شواهده ما خرجه الشيخ أبو عمر وغيره، عن «زِر بن حبيش قال: جاء رجل من «مراد» يقال له: صفوان بن عسال إلى رسول الله ﷺ وهو في المسجد متكىء على برد له أحمر قال: فقلت يا رسول الله، إني جئت أطلب العلم، قال: مرحباً بطالب العلم، إن طالب العلم لتحف به الملائكة، 292و// وتظله بأجنحتها، فيركب بعضها بعضاً، حتى يبلغوا السماء من حبهم لما يطلب»[3]... وذكر باقي الحديث.

وإما لمزية السلوك بها على نهج من تقدم إليها من طلاب العلوم، وملتمسي المزيد منها فلا يخفى أيضاً وجه ذلك لا سيما مع استحضار جلالة قدر من أبعد فيها المسير ككليم الله موسى ﷺ وقد قال ابن العربي: «إنه أول من رحل في طلب العلم من أهل الشرائع، ومن لا يحصى من أفاضل الأمّة، وأئمة الإسلام، حتى قال الغزالي: «قل مذكور في العلم، محصل من زمان الصحابة إلى زماننا، إلا وحصل العلم بالسفر، وسافر لأجله».

وإما للأمر بها على الجملة فقد قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾[4].

---

(1) جامع العلم: 1/130.

(2) ساقطة من «د».

(3) جامع العلم: 1/32.

(4) سورة التوبة، الآية: 122.

قال «ابن العربي» في «سراجه»: «والنافرون: الراحلون المنذرون المبلغون».

وذكر الشيخ أبو عمر عن مالك بن دينار قال: «أوحى الله إلى موسى ـ عليه السلام ـ أن اتخذ نعلين من حديد، وعصا من حديد، ثم اطلب العلم والعبر حتى تخرق نعليك، أو تخلق نعلاك، وتنكسر عصاك»[1].

تنبيه:

إذا شرع في الرحلة فعليه أن يجدد لها تحسين النية.

ففي سماع أشهب من «جامع العتبية» سئل مالك فقيل له: «يا أبا عبد الله أترجو لمن خرج في طلب هذا الفقه والعلم في ذلك خيراً؟ فقال: نعم لمن حسنت نيته...، وأي شيء أفضل منه. قال الله تعالى: ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ولكن الناس خلطوا. قال ابن رشد: إنما يرجى الخير لمن خرج طالباً للعلم إذا حسنت نيته في ذلك، لأن طلب العلم مع خلوص النية من أفضل أعمال البر وأجل نوافل الخير»[2].

مسألة: 292ظ//

إذا كان لطالب العلم أبوان أو أحدهما، فلا يخلو إذا أراد أن يرحل لأجله أن يكون طلبه فرضاً عليه أولاً. فإن كان الأول، فقال الطرطوشي: «لا طاعة لهما فيه لقوله ﷺ: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**».

وإن كان الثاني: وهو الزائد على فرض العين. قال: فطاعتهما مقدمة، لأن طلب نوافل العلم قربة، وقد قدم ﷺ صحبتهما على نوافل الجهاد.

قال: فإن كان في بلده يجد مدارسة المسائل والتفقه على طريقة التقليد، وحفظ نصوص العلماء، فأراد أن يظعن إلى بلد يتفقه على مثل طريقته، لم يجز

(1) جامع العلم: 1/ 95.

(2) انظر البيان والتحصيل: 18/ 439 ـ 440.

إلا بإذنهما، لأن إذايتهما تتحقق لا لموجب، وإن قصد التفقه في الكتاب والسنة ومعرفة الإجماع، ومواقع الخلاف، ومراتب القياس، فإن وجد في بلده ذلك لم يجز له الخروج إلا بإذنهما، وإن لم يجد ذلك خرج ولا طاعة لهما في منعه لأن تحصيل الاجتهاد فرض على الكفاية.

قال سحنون: من كان أهلاً لتقليد العلوم ورجاء الإمامة، فعليه فرض أن يطلبها لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[1]. ومن لا يعرف المعروف كيف يأمر به أو لا يعرف المنكر كيف ينهى عنه» اهـ.

وأورد عليه «القرافي» في «قواعده»: «أن مخالفتهما في فرض الكفاية ممنوعة بدليل رده ﷺ: من قصد الهجرة والجهاد معه ـ لما أخبره أن له أبوين ـ وهذا التقرير يقتضي جواز مخالفتِهما فيه.

وأجاب بأن طلب العلم لضبط الشريعة وإن كان فرض كفاية، لكنه يتعين على بعض الناس إذا جاد حفظه، وراق فهمه، وحسنت سيرته، وطابت سريرته، فإن عديم الحفظ أو قليله، أو سيِّيء الفهم لا يصلح 293و/ لضبط الشريعة، وكذا من ساءت سيرته لا يحصل به الوثوق للعامة، فلا تحصل به مصلحة التقليد.

قال: وإذا كانت هذه الطائفة متعينة بهذه الصفات تعينت، وصار طلب العلم عليها فرض عين. فلعل هذا هو معنى كلام «سحنون» و«الطرطوشي»؛ والجهاد يصلح له عموم الناس، فأمره سهل، وليس الرمي بالحجر، والضرب بالسيف، كضبط العلوم، وكل أبله أو ذكي يصلح للأول، ولا يصلح للثاني إلا من تقدم وصفه» انتهى، وبعضه بالمعنى، وما قاله ظاهر وقد تقدم ما يدل عليه، والله أعلم.

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 104.

قضية:

حكى الطرطوشي عن الفقيه: «نصر المقدسي[1] أنه لما رحل من بيت المقدس في طلب العلم إلى الفقيه «الكازروني»[2] «بميافارقين» من أرض العراق. قال له الكازَرُوني: ألك والدة؟ قال: نعم، قال: فهل استأذنتها؟ قال: لا. قال: فوالله لا أقرأتك كلمة حتى ترجع إليها، فتخرج من سخطها. قال: فرجعت إليها فأقمت معها إلى أن ماتت، ثم رحلت في طلب العلم».

قلت: لعل امتناعه من إقرائه لانتفاء عذره في عدم الاستئذان على ما تقدم من تقسيم النظر في العلم الذي يرحل لأجله.

اعتبار:

أحوال الأمهات الصادقات في ابتغاء المثوبة في الإذن لأبنائهن في الخروج لطلب العلم مختلفة، فمنهن من تطالب ببقاء حفظها. كما حكى الطرطوشي أيضاً عن الشيخ أبي عبد اللّه محمد بن مسلم المازري الأصولي[3] قال: «لما عزمت على السفر إلى اليمن كان من بعض وصايا أمّه له أن قالت له: أعاهدك الله أنك في كل ليلة يستوي القمر في وسط السماء تقصد بالنظر إليه، فإني أنظر إليه في تلك الحال شوقاً إليك فعسى يصادف نظري نظرك فيبرد غليلي، قال 293ظ// فوفيت لها بذلك، وكنت أفعله» اهـ.

---

(1) نصر بن إبراهيم النابلسي المقدسي أبو الفتح. ت: 490هـ ـ 1096م شيخ الشافعية في عصره بالشام، ومن تصانيفه: «التهذيب» و«الكافي» و«التقريب»، و«الفصول». و«الحجة على تارك المحجة»، انظر: الأنس الجليل: 1/ 26. وهدية العارفين 2/ 490 ـ 491.

(2) أحمد بن منصور الكازروني أبو العباس. ت: نحو 586هـ ـ 1190م شافعي المذهب، أخذ عن شيوخ بغداد، وحدث بها، وعاد إلى بلده كازرون بفارس حيث تولى القضاء، له «معجم الشيوخ»، انظر: طبقات الشافعية: 4/ 56.

(3) ت: 530هـ ـ 1136م، متكلم، أصولي، صوفي، من تصانيفه: «البيان في شرح البرهان» و«الإرشاد إلى تبيين قواعد الاعتقاد»، و«ذكر «ابن حجر» «المازري» في «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» ص: 4/ 1336، قال: «وهو غير «المازري محمد بن علي... الفقيه شارح التلقين الذي سبقت ترجمته...».

ومنهن: من تجود لله تعالى بولدها فلا تبقي لنفسها منه حظاً كما حكى ابن العربي: «أن بعض الطلبة قال لأمه: إني أردت طلب العلم، فذريني لله - عز وجل -. قالت له: قد فعلت. فخرج منها مهاجراً إليه، فلما تعلم عاد فدق الباب عليها فقالت: من؟ فقال لها: ابنك. قالت: وما أردت؟ قد تركناك لله، ولا نعود فيما تركناه له».

قلت: ينظر إلى هذا الصدق من جانب الرجال حتى سلم في العودة إلى أهله لاغتباطه بمحل العلم.

حكاه أيضاً [المراغي][1]: «كان ممن تفقه ببغداد، وكانت كتب أهله ترد عليه من بلده فكلما ورد كتاب وضعه في الصندوق، ولم يقرأه حتى مرت عليه أحوال بلغ فيها ما شاء الله في العلم من الآمال، وعقد النية على الرجوع إلى بلده، فأخرج الكتب، وقرأها، فإذا في بعضها ما لو علمه في ذلك الوقت من اختلال حاله هناك، ومن مات من أهله، فما لبث لحظة، ولا تمت له قراءة، وأكرى، وشد رحله، وعبأه على ظهور الدواب، وتقدم ليبتاع ما يضع من الزاد في السفرة، فساوم فامياً[2]، وطفقا يتناولان هذا زاده، وهذا ثمنه، وفي أثناء ذلك قال الفامي لجاره: أيْ فل، أما سمعت اليوم العالم الفلاني يقول عن ابن عباس: أنه يجوز الاستثناء في اليمين ولو بعد سنة؟!... قال له: نعم، قال: إني مفكر من ذلك الوقت في هذه المسألة، ولو كان هذا صحيحاً لما قال الله تعالى لأيوب: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾[3].

وكان يقول له: قل: إن شاء الله. قال: فقف شعري تعجباً، وقلت: اخرج من بلد؟ هذه همّة فاميّه، فضلاً عن حملة الدين وذويه، لا يكون هذا أبداً، ولحقت الْمكَاري، وقلت له: أنت في حل من الكِراء. حلّ رَحْلي، وأخذه، وعاد إلى حالته الأولى 294و// من الطلب والقراءة» اهـ.

---

(1) في «ج» و«د»: أبو الفضل المراغي.

(2) الفامي: البقال.

(3) سورة ص، الآية: 44.

وينظر أيضاً إلى صدق العزيمة على الرحلة عند سماع ما يشوقه للقاء من [يستسهل][1] لاغتنام رؤيته ركوب أثباج البحار، واستيناف قطع المهامه والقفار، ما حكاه الزبيدي: «عن عبد الوهاب بن عباس بن ناصح[2] قال: كان أبي لا يقدم من المشرق قادمٌ إلا كشفه عمن نجم في الشعر بعد ابن هرمة، حتى أتاه رجل من التجار فأعلمه بظهور الحسن بن هانيء وارتحاله من البصرة إلى بغداد، وبالمحل الذي حل به من «الأمين» وبني برمك، وأتاه من شعره بقصيدتين إحداهما قوله:

«جَرَيْتُ مَعَ الصِّبَا طَلْقَ الجُمُوحِ»[3]...

والثانية:

«أَمَا تَرَى الشَّمْسَ حَلَّتِ الحَمَلا»[4]...

فقال أبي: هذا أشعر الجن والإنس، والله لا حبسني عنه حابس. فتجهز أبي إلى المشرق قال: فأخبرني، قال: لما حللت ببغداد نزلتُ منزلة المسافرين، ثم كشفت عن منزل «الحسن» فأرشِدْت إليه، فإذا بقصر على بابه حَفَدَة[5] وخُدَّام: فدخلت مع الداخلين، فوجدت الحسن جالساً في مقعد نبيل، وحوله أكثر متأدبي بغداد. يَجري بينهم المثل والتمثيل[6]، والكلام في المعاني،

---

(1) في «ج» و«د»: غير واضحة.

(2) عباس بن ناصح الجزيري (ت نحو: 230هـ ـ 844م) كان من أهل العلم باللغة والعربية، ومن ذوي الفصاحة في لسانه وشعره، ولي قضاء شذونة والجزيرة كما وليها ابنه عبد الوهاب. انظر طبقات الزبيدي: 262، والبغية: 276.

(3) وعجزه:

...«وَهَانَ عَلَيَّ مَأْثُورُ القَبِيحِ»

انظر الديوان: 71.

(4) وعجزه:

...«وَقَامَ وَزْنُ الزَّمَانِ، فَاعْتَدَلا»

الديوان: 63.

(5) الحفدة والحافد: الخادم، التابع والناصر. اللسان: ـ حفد ـ.

(6) في طبقات الزبيدي: 262: التمثل.

فسلمت وجلست حيث انتهى بي المجلس، وأنا في هيئة السفر، فلما كاد المجلس ينقضي قال لي: من الرجل؟ قلت: باغي أدب. قال: أهلاً وسهلاً من أين تكون؟ قلت له: من المغرب الأقصى، وانتسبت له إلى «قرطبة» فقال لي: دار القوم؟ قلت: نعم، قال لي: أتروي من شعر أبي المخشي[1] الذي قاله عندكم؟ قلت: نعم، قال: فأنشدني، فأنشدته شعره في العمى، فلما بلغت:

«كنت آبي للذرى إلا الذرى»[2] . . .

قال: هذا الذي طلبته الشعراء، فأضلته. ثم قال: أنشدني «لأبي الأجرب»[3] فأنشدته، ثم قال: أنشدني «لبكر الكناني»[4]، فأنشدته. قال: شاعر البلد اليوم «عباس بن ناصح»؟.

قلت: نعم، قال: فأنشدني له فأنشدته 294ظ//:

«فـأذتُ الـقَـرِيـضَ وَمَـنْ ذَا فَـأد» . . .

فقال لي: أنت عباس! قلت: نعم، فنهض إلي فتلقيته، فاعتنقني، وضمني إلى نفسه، وانحرف لي عن مجلسه، فقال له من حضر المجلس: من أين عرفته ـ أصلحك الله ـ في قسم بيت؟ قال: إني تأمّلته عند إنشاده لغيره، فرأيته لا يبالي ما حدث في الشعر من استحسان أو استقباح، فلما أنشدني

---

(1) ذكره الحميدي في الجذوة ص: 401، وقال عنه: شاعر أعرابي مشهور قديم، أنشد له ابن شهيد فيما استحسن من شعره، وقال عنه: قديم الحوك والصنعة، عربي الدار والنشأة، وإنما تردد بالأندلس غريباً طارئاً، وهو من فحول الشعراء المتقدمين.

(2) وعجزه:

. . . «مـا قـقـات عـيـنـي إلا الـدّنـا»

انظر الزبيدي في الطبقات: 263، والإنباه: 2/ 366.

(3) هو جَعْوَنَة بن الصِّمة الكِلابي، من قدماء شعراء الأندلس قال عنه الحميدي: وإذا ذكرنا أبا الأجرب. . . لم تُبَارِ به إلا جريراً والفرزدق لكونه في عصرهما، ولو أنصف لاستشهد بشعره، انظر جذوة الحميدي: 189.

(4) بكر بن عيسى الكناني كان من أهل العلم واللغة، وكان الغاية في الفصاحة حتى ضرب به المثل فقيل: أفصح من بكر الكناني، وكان شاعراً مجيداً. انظر طبقات الزبيدي: 261، والتكملة: 1/ 216.

لنفسه، اسْتَبَنْتُ عليه وجمة، [فقلت][1]: إنه صاحب الشعر. قال عباس: ثم أتممت الشعر، فقال: هذا أشعر العرب، ثم نقلني إلى نفسه: فكنت في ضيافته عاماً، ثم قدم عباس الأندلس، فتكرر على الحكم بن هشام[2] بالمديح. ثم تعرض للخدمة، فاستقضاه على بلده[3]»[4] اهـ.

الأدب العاشر:

ألا يطلب ما يبعد عنه من العلم باعتبار التشوف إلى ما صعب منه، وشهوة الانتقال إلى غير معلمه القريب على غير تحقيق لمزيد النفع به. نبه على ذلك الماوردي - رحمه الله - قال ما نصه:

«إذا قرب منك العلم، فلا تطلب ما بعد، وإذا سهل عليك من وجه، فلا تطلب ما صعب، وإذا حمدت من خبرته، فلا تطلب من لم تخبره، فإن العدول عن القريب إلى البعيد عناء، وترك الأسهل بالأصعب بلاء، والانتقال عن [المخبور][5] إلى غيره خطر.

وقال علي - رضي الله عنه -: عقبى الأخرق مضرة، والمتعسف لا تدوم له مسرة.

وقال بعض الحكماء: القصد أسهل من التعسف، والكف أورع من التكلف.

قال: وربما تشوف الإنسان إلى من بعد عنه استهانة بِمن قرب منه، وطلب ما صعب احتقاراً لما سهل، وانتقل إلى من لم يخبره مللاً منه لمن خبره، فلا يدرك محبوباً، ولا يظفر بِطائل، وقد قالت العرب في «أمثالها»: «إن العالم

---

(1) في «أ»: فقست. وفي «ج»: بياض.

(2) الحكم بن هشام الداخل الأموي الربضي، أبو العاص، ت: 206هـ - 822 انظر جذوة الحميدي: 10. والنفح: 1/ 339 - 344.

(3) في طبقات الزبيدي: 263: الجزيرة.

(4) م. س: 262 - 263.

(5) في «أ»: المجنون. وفي «د»: المخبر.

كالحَمة[1] يأتيها البعداء، ويزهد فيها الفقراء»، 295و// ثم أنشد:

لا ترى عالماً يَحُلُّ بقوم	فيحُلُّوه غيْرَ دَارِ الهوَان
قلَّما توجد السلامة والصحة	مجموعتان في إنسان
فإذا حلَّتا مكاناً سحيقاً	فهما في النفوس معشوقتان
هذه مكة المنيعة[2] بيت الله	يسعى لحجها الثقلان
وترى أزهد البرية في الحج	أهلها لقرب المكان»[3]

تفسير:

قال الجوهري: العين الحارة يستشفى بها الأعلاء والمرضى. وفي الحديث: العالم كالحَمَّة» اهـ.

قال أبو عبيد: وقال بعضهم: «أزهد الناس في العالم أهلُه. ويقال: جَارُه»[4].

قلت: ونقله الشيخ أبو عمر عن غير واحد من السلف، «وذكر عن عيسى ـ عليه السلام ـ أنه قال لمن قال له: ألست ابن يوسف النجار، وأمك بَغِيٌّ؟: إنَّه لا يُسَبُّ النبي، ولا يحقر إلا في مدينته وبيته»[5].

وحكى ابن حزم: «أنه قرأ في الإنجيل: أن عيسى ـ عليه السلام ـ قال: لا يفقد النبي حرمته إلا في بلده. قال: وقد تيقنا ذلك بما لقي النبي ﷺ من قريش، وهم أوفر الناس أحلاماً، وأصحهم تمييزاً[6]، وأشدهم تثبتاً مع ما خصوا به من سكناهم أفضل البقاع، وتغذيتهم بأكرم المياه. حتى خص الله الأوس والخزرج بالفضيلة التي أبانهم الله تعالى بها عن جميع الناس: «وَاللَّهُ

---

(1) في أدب الدنيا: 44: الكعبة، والحمة: العين الحارة الماء يستشفى بها الأعلاء.
(2) في م.س: 44: العزيزة.
(3) انظر م.س: ص: 43 ـ 44.
(4) انظر عيون الأخبار: 2/ 117 ـ 118.
(5) جامع العلم: 2/ 174. وفي عيون الأخبار: 2/ 118.
(6) في النفح: 3/ 166: عقولاً.

يُؤتِي فَضْلَهُ مَنْ يَشَاء»»[1].

نتيجة:

لغلبة هذه الزهادة التي شاع بها المثل قديماً وحديثاً ثمرتان:

إحداهما: كساد علم العالم القريب، وضياعه بين ظهراني أهله وجيرانه، وذلك مما لم 295ظ// يزل العلماء يظهرون الشكوى منه كما يحكى عن رؤبة بن العجاج.

وذكره الشيخ أبو عمر قال: «أتيت النسابة البكري فقال لي: من أنت؟ قلت: رؤبة بن العجاج. قال: قصرت وعرفت، فما جاء بك؟ قلت: طلب العلم. قال لعلك من قوم أنا بين أظهرهم إن سكت لم يسألوني، وإن تكلمت لم يعوا عني، قلت: أرجو ألا أكون منهم، ثم قال: أتدري ما آفة المروءة؟ قلت: لا. فأخبرني. قال: جيران السوء إن رأوا حسناً دفنوه، وإن رأوا سيئاً أذاعوه. ثم قال لي: يا رؤبة، إن للعلم آفة، وهُجنة، ونكراً، فآفته نسيانه، وهجنته أن تضعه عند غير أهله، ونكره الكذب فيه»[2].

وحكى عياض عن «ابن إدريس» قال: «كنت يوماً جالساً مع الشيخ «أبي بكر ابن اللباد» على باب داره إذ خرج رجل من جيرانه، ولم يسلم، فجعلت أنظر إليه، فقال لي: يا أبا عبد الله، إن أزهد الناس في العالم أقاربُه وجيرانه.

قال: وقال مرة أخرى في مثلها: ما قرب الخير من قوم قط إلا زهدوا فيه»[3].

الثانية: نَفاق علم العالم الغريب إذ ورد على غير أهله وظهوره عندهم، وذلك من فوائد تُقَلِّبه، وآفاتُ إقامة من ورد عليه ممن هو مثله أو فوقه بكثير.

قال «الجاحظ» في «البيان والتبيين»: «والناس موكلون بتعظيم الغريب،

---

(1) انظر م.س: 3/ 166 ورسائل ابن حزم: 2/ 177.

(2) انظر جامع العلم: 1/ 109، وعيون الأخبار: 2/ 118.

(3) المدارك: 5/ 290.

واستطراف البديع[1]، وليس لهم في الموجود الراهن، وفيما تحت قدراتهم من الرأي والهوى مثل الذي لهم في الغريب القليل، وفي النادر الشاذ، وكلّ ما كان من مِلْك غيرهم، وعلى هذا زهِد الجيران في عالمهم، ويرحلون إلى النازح عنهم، ويتركون من هو أعم نفعاً، وأكثر في وجوه العلم تصرفاً، وأخفُّ مؤونة، 296و// وأكثر فائدة، ولذلك قدم بعض الناس الخارجي[2] على [العريق][3]، والطارف على التليد»[4] اهـ.

وشاهد الوقوع لما قيل واضح الصدق قديماً وحديثاً: فحكى «ابن قتيبة» في «عيون الأخبار»[5]:

«قيل لعطاء بن مصعب كيف غلبت على البرامكة وعندهم من هو آدب منك؟ قال: ليس للقرباء ظرافة الغرباء، كنت بعيد الدار، غريب الاسم، عظيم الكِبر، صغير الجرْم، كثير الالتواء، (شحيحاً بالإملاء)[6]، فقربني إليهم تباعدي منهم، ورغَّبهم فيَّ رغبتي عنهم».

وحكى «ابن خلكان» عن «ابن الجوزي» «أنه قال مخاطباً لأهل بغداد، وقدِ اتَّفَقَ إيثارٌ غريب من العلماء عليه:

عَذِيرِيَ مِنْ فتيةٍ بالعراق ... قلوبُهم بالجفا قُلَّبُ

يرون العجيب كلامَ الغريب ... وقولُ القريب فلا يُعجب

مَيَازِيبُهُم إن تَنَدَّت[7] بخير ... إلى غير جيرانهم تقلب

(1) في البيان والتبيين: 1/ 90: البعيد.

(2) الخارجي: من يسود بنفسه من غير أن يكون له قدم في السيادة، أو يكون شجاعاً وهو ابن جبان.

(3) في «ج» و«د»: العريف.

(4) انظر البيان والتبيين: 1/ 90.

(5) انظر: 2/ 128.

(6) زيادة من عيون الأخبار: 2/ 128.

(7) في الأصول: تبدت وما أثبتناه من عيون الأخبار: 3/ 141.

وعــذرُهــم عــنــد تــوبــيــخــهــم   مــغــنــيــة الــحــيّ لا تــطــرب»[1]

تعريف:

ذكر «ابن حزم» في رسالته المعروفة «برسالة الميزان»[2] في التسوية بين علماء الأندلس وأهل بغداد والقيروان: «أن هذه الجهات المغْربية هي باعتبار هذا المعنى على حكم ما جرى به مثله السائر: «أزهد الناس في عالم أهله»».

قال بعد تقرير ما تقدم نقله: «ولا سيما أندلسنا، فإنها خصّت من حسد أهلها للعالم الظاهر فيهم (الماهر)[3] منهم، واستقلالهم كثير ما يأتي به، واستهجانهم حَسناتِه، وتتبعهم سقطاتِه وعثراته وأكثر ذلك مدة حياته بأضعاف ما في سائر البلاد. إن أجاد قالوا: سارقٌ مُغِير، ومنتحِل مُدَّع، وإن توسّط قالوا: غث بارد وضعيفٌ ساقط. وإن باكر الحيازة لقصب السبق. قالوا: متى كان هذا؟ وفي أي زمان 296ظ// قرأ؟ ومتى تعلم؟ ولأمّه الهَبَلُ! وبعد ذلك إن ولجت به الأقدار أحدَ طريقين: إما شفوفاً بائِناً يعليه على نظرائه، أو سلوكاً في غير السبيل التي عهدوها، فهنالك حَمِيَ الوطيسُ على البائس، وصار غرضاً للقول، وهدفاً للمطالب، ونَصْباً للتسبب إليه، ونَهَباً للألسنة[4]، وعُرْضَةً للتطرق إلى عِرضه، وربما نُحِلَ ما لم يقل، وطُوّقَ ما لم يتقلد، وألْصِقَ به ما لم يَفُه به، ولا اعتقده قلبه، وبالحَرَى وهو السابق المبرز، إن لم يتعلق من السلطان بحظٍّ أن يسلم من المتالف، وينجو من المخاوف، وإن تعرف لتأليف: غُمِزَ ولُمِزَ، وتُعُرضَ وهُمز، واشتط عليه، وعظم يسير خطبه، واستشنع هيّن سَقَطِه، ودفنت[5] محاسنه، وسُرَّتْ فضائله، وهُتِف، ونُودي بما أغفل فيه، فنكس لذلك همّته، وتكل نفسه، وتبرُد حميته. وهكذا عندنا نَصيب من ابتدأ يَحوك

---

(1) انظر م.س: 3/ 141.

(2) في النفح: 3/ 156 سماها: «رسالة ابن حزم في فضل الأندلس».

(3) زيادة من م.س: 3/ 166.

(4) في الأصول: الأسنة.

(5) في النفح: 3/ 167: وذهبت.

شعراً، أو يعمل رسالة، فإنه لا يفلت من هذه الحبائل، ولا يتخلص من هذه النُّصُب إلا الناهضُ الفائتُ، والمطفِّفُ المستولي على الأمد»[1] انتهى نص كلامه.

ولقد صدق فيه، وشهد بما استمر به الحالُ إلى الآن، ولذلك يقول في بعض ما صدر عنه:

«أنا الشمس في جو العلوم منيرةٌ ... ولكنَّ عيبي أنّ مَطْلَعِيَ الغربُ
ولو أنني من جانب الشرق مَطْلَعِي[2] ... لجدَّ على ما ضاع من ذكريَ النَّهْبُ
[ولي نحو آفاق العِراق صبابةٌ ... ولا غرو أن يستَوحِشَ الكَلِفُ الصبُّ][3]
فإن يُنْزِل الرحمنُ رحْلِيَ بينهم ... فحينئذ يَبْدُو التأسف والكربُ
فكم قائل أغفلتُه وهو حاضِر ... فيطلب[4] ما عنّي تجيء به الكُتْبُ
هناك يدري أن للبعد[5] قِصّة ... وأن كسادَ العلم آفتُه القُربُ»[6]

وقد تلاه في هذه الشهادة على الجملة «ابن العربي» في مواضع من كتبه. تارة باعتبار 297و// غيره، وأخرى بالإضافة إلى نفسه، فقال في اسم الغريب من «سراجه»: «وقد ذكر أن أشد أنواع الغربة فقد النظير، فهذا بقي بن مخلد[7] من حفاظ الأمة، رحل إلى المشرق، واغترب فيه مدة، ولقي أحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة[8]، وأكثر من الشيوخ والرواية، وجلب ما لم يجلبه أحد، ولا

---

(1) انظر م.س: 3/ 166 ـ 167، ورسائل ابن حزم: 2/ 177 ـ 178.

(2) في النفح: 2/ 81: طالع.

(3) زيادة من: م.س: 2/ 81.

(4) في م.س: 2/ 81:

«واطلب ما عنه...»

(5) في م.س: 2/ 81: العبد.

(6) انظر الأبيات بتمامها في م.س: 2/ 81، والجذوة للحميدي: 310.

(7) بقي بن مخلد أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي، ت: 276هـ ـ 889م. حافظ مفسر، محقق من أهل الأندلس. له «تفسير»، وكتاب في «الحديث»، ومصنف في «فتاوي الصحابة والتابعين ومن دونهم»، انظر جذوة الحميدي: 177. والنفح: 2/ 47.

(8) هو عبد الله بن أبي شيبة العبسي، مولاهم، الكوفي، أبو بكر، ت: 235هـ ـ 849م =

يجلبه في ظني، وعند وصوله ثارت إليه المطالبات، وتعصبت عليه الجماعات، وعزم على ابن وضاح[1] صاحبه في الرحلة والغربة إلى أن يكون معهم عليه، فقال: وما عسى أن أقول فيه وهو من هو؟ فقيل له: تحيل، ولم ير أن يخرج عنهم لئلا يتخذوه غرضاً كما فعلوا به. فكتب شهادته عليه، أن عنده مناكير، وعنى بذلك أنه روى أحاديث ضعافاً، فاقتنع منه بذلك، واستظهر عند الأمير بشهادته، ودفع الله عز وجل عنه بصلاحه على وجه طويل.

قال: وهذا أبو الوليد الباجي رحل وأبعد، وجلب علماً جماً.

ثم ذكر قضيته في المحنة الجارية عليه مما هو شهير إلى أن ختم ذلك بقوله: وهذه حكمة الله تعالى في خلقه، وابتلاؤه لحملة علمه، والعاقبة للمتقين.

ثم قال بعد كلام: وعجلت علي الغربة ابن ستة عشر عاماً فكنت فيها نحو الأحد عشر عاماً، كأني في أهلي ومالي. طيباً عيشي، ناعماً بالي، ميسراً إلي في جميع آمالي، وكان لي هناك صاحب صدق، وأخ من غير مذق، جئت من أقاصي المغارب، وأقبل من أقاصي المشارق، والتقينا على موسطة من الأرض؛ سطة من البلاد، وسطة في الخيار فاجتمعنا على الطلب، وكنا كما قال الأول:

نَـزَلْـنَـا عـلـى قـيـسـيـة يـمـنـيـة ... لـهـا نـسـبٌ فـي الـصـالـحـيـن هـجـان

فقالت وأرْخَتْ جَانِبَ السِّتْرِ دُونَنا ... لأيَّـةِ أرضٍ أمْ مَـنِ الـرجـلانِ؟ / 297ظ

فـقـلـت لـهـا: أمـا رفـيـقـي فـقـومـه ... تـمـيـم، وأمـا أسـرتـي فـيـمـانِ

رفـيـقـانِ شَـتَّـى، ألَّـفَ الـدَّهْـرُ بَـيْـنَـنَـا ... وقَـدْ يَـلْـتَـقِـي الـشَّـتَّـى فـيـأتـلِـفَـانِ

= حافظ للحديث، له فيه كتب منها: «المسند» و«المصنف في الأحاديث والآثار» و«الإيمان»، و«كتاب الزكاة»، انظر تاريخ بغداد: 10/ 66.

(1) هو محمد بن وضاح أبو عبد الله مولى عبد الرحمن بن معاوية بن هشام، ت: 286هـ ـ 899م: من أهل قرطبة ورحل إلى المشرق في طلب العلم فأخذ عن كثير من العلماء، وعاد إلى الأندلس فانتشر عنه علم جم، وله تآليف منها «العباد والعوابد في الزهد والرقائق»، و«القطعان» في الحديث. . . انظر جذوة الحميدي: 93 ـ 95.

ثم قدر الله - عز وجل - أن عدت إلى مسقط رأسي، فذهب أنسي، وأرجو حسن العاقبة، فإنه لم يرجعني إلا حق الوالدة، وصرت الآن غريباً بين قومي، وقد كنت غريباً بين الغرباء، رفيعاً مشهوراً موصولاً ممدوحاً مقبولاً، وذلك لفساد النيات، وقلة الإنصاف، واعتقاد المنافسة، ونبذ التواضع للشرف والعناد للحق.

أليس غريباً أن تؤمّل طاعة ... وتدعو إليها، والزمان مساعد

يباعدك الأدنَون في كل حالة ... ويمسح عِطْفيك الرجالُ الأباعِد

وأنت مُعَنّى لا سُلُوٌّ ولا أسى ... تَكَنَّفَك الغاوون: واشٍ وحاسد

غريبٌ عن الإخوان في كل فرقة ... إذا [عظم][1] المطلوبُ قلّ المساعد

الأدب الحادي عشر:

أن يكون منصفاً. فقد قال الشيخ أبو عمر: «من بركة العلم وآدابه: الإنصاف فيه.

قال: ومن لم ينصف لم يفهم، ولم يتفهم»[2] قال: وروي عن الحسن: «أن من أخلاق المؤمن أشياء: قوة في الدين، وحزم في لين، وإيمان في يقين، وحرصٌ على علم، وشفقة في تفقه، وقصد في عبادة، ورحمة للمجهود، وإعطاء للسائل، لا يحيف على من يبغض، ولا يأثم فيمن يحب، في الزلازل وقور، وفي الرخاء شكور، قانعٌ بالذي له، ينطق ليفهم، ويسكت ليسلم، ويقر بالحق قبل أن يشهد عليه.

قال: وعن أبي حمزة الثُّمالي[3] قال: دخلت على «علي بن الحسين بن علي» فقال: يا أبا حمزة: ألا أقول لك صفة المؤمن المنافق؟ قلت: بلى

---

(1) في «ج» و«د»: عدم.

(2) جامع العلم: 1/ 131.

(3) هو ثابت بن دينار الثمالي الأزدي بالولاء الكوفي الشيعي. ت: 150هـ - 767م، محدث، مفسر، قتل ثلاثة من أولاده مع زيد بن علي بن الحسين، له كتاب «النوادر» في الحديث، و«كتاب الزهد»، وغيرهما، انظر: الفهرست: 41 - 42.

ـ جعلني الله فداك ـ فقال: إن المؤمن خِلْطٌ[1] 298و// : علمُه بحلمه، يسأل ليعلم، وينصت ليسلم، لا يحدث بالسر والأمانة إلاّ صدقاً ولا يكتم الشهادة للبعداء، ولا يَحِيفُ عَلَى الأعداء، ولا يعمل شيئاً من الحق رياء، ولا يدعُه حياء، فإنْ ذُكر بخيرٍ خاف ما يقولون، واستغفر لما لا يعلمون وإن المنافقَ يُنْهَى ولا يَنْتَهِي، ويُؤْمَرُ ولا يَأْتَمِرْ. إذا قام إلى الصلاة اعترض، وإذا ركع رَبَضَ، وإذا سجد نَقَرَ، يُمْسِي وهمتُه العشاء ولم يَصُمْ، ويُصْبِح وهمّتُه النوم ولم يسهر»[2]. انتهى ما ذكره متضمناً لفضيلة الإنصاف.

وأما ما ذكره هو وغيره من مواضع الاتصاف به، فهي جملة، والمهم منها بحسب الاختصار في الموضع أربعة:

أحدها: أن يتصف به في نفسه. فلا يرى لها أنه حصل من العلم على طائل كما قال بعض العلماء: «ليس معي من العلم إلا أني أعلم أني لست أعلم».

قال الشيخ أبو عمر: «وذكر ابن عبدِ الحكم عن ابن وهب عن مالك قال: قال ابن هرمز: ما طلبنا هذا الأمر حق طلبه. قال مالك: أدركت رجالاً يقولون: ما طلبناه إلا لأنفسنا، وما طلبناه لنتحمل أمور الناس.

وحكي عن سحنون قال ابن القاسم لمالك: ما أعلم أحداً أعلم بالبيوع من أهل مصر. فقال له مالك: وبم ذلك؟ قال: بك. قال: فأنا لا أعرف البيوع، فكيف يعرفونها بي؟. قال: قال خالد بن يزيد بن معاوية: عنيت بجمع الكتب، فما أنا من العلماء ولا من الجهال»[3].

وعن بعض: «لم أطلب العلم لأبلغ أقصاه، ولكن لأعلم ما لا يسعني جهله»[4].

---

(1) الخِلط: ج أخلاط كل ما خالط الشيء.
(2) جامع العلم: 1/ 136.
(3) م. س: 1/ 132.
(4) م. س: 1/ 133.

وأنشد «ليزيد بن الوليد بن عبد الملك:

إذا ما تحدّثت في مجلس ... تناهى حديثي إلى ما علمت

ولم أعْدُ علمي إلى غيره ... وكان إذا ما تناهى سكت»[1] 298ظ//

الثاني: عند البحث والمراجعة فقد قال «الغزالي» في «أدب المناظرة»، وهي في معنى ذلك: «أن يكون في طلب الحق كمنشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده، أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معيناً لا خصماً، ويشكره إذا عرّفه الخطأ وأظهر له الحق، كما لو أخذ طريقاً في طلب ضالته، [فنبهه][2] صاحبه على ضالته في موضع[3] آخر، (فإنه)[4] كان يشكره ولا يذُمُّه، ويكرمه ويفرح به.

قال: فهكذا كانت مشاورات الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ»[5] اهـ.

وفي معناه نقل الشافعي أنه قال: ما ناظرت أحداً أريد إفحامه. وإنما قصدي إيضاح الحق وبيانه، وسيأتي مزيد بيان له إن شاء الله تعالى.

الثالث: عند ظهور الحق في غير ما ظهر له، وهو أصعب ما يتحمله من الغالب عليه إباية النفس، ونفورها عما يخالف غرضها، لأنه على الجملة كما قال مالك ـ رحمه الله ـ: «ما في زماننا شيء أقلّ من الإنصاف»[6].

وإذا كان كذلك فما الظن به في غير ذلك الزمان، ولكن مهما تكلف احتمال الصبر على تسليمه للحق، واتباعه حيثما ظهر سهل عليه بعد ذلك، وصار له خلقاً على حد ما تكتسب الأخلاق البعيدة عمن يريد الإنصاف بها من الأسباب المعينة على ذلك، تأمل ما ورد عن السلف الصالح فمن بَعدهم.

---

(1) م.س: 1/ 132.
(2) في «ج» و«د»: فينبه.
(3) في الإحياء: 1/ 44: طريق.
(4) زيادة من م.س: 1/ 44.
(5) انظر م.س: 1/ 44.
(6) جامع العلم: 1/ 132.

فعن محمد بن كعب القرظي[1] قال: «سأل رجل «علياً» ـ رضي الله عنه ـ عن مسألة فقال فيها. فقال الرجل: ليس كذلك يا أمير المؤمنين، ولكن كذا وكذا، فقال علي ـ رضي الله عنه ـ: أصبت وأخطأت، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[2].

وعن عبد الله بن مصعب[3] قال: سأل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية، ولو كانت بنت ذي العصبة يعني: يزيد بن الحصين الحارثي، 299و// فمن زاد ألقيت زيادته في بيت المال، فقامت امرأة من صف النساء طويلة فيها فطس، فقالت له: ليس ذلك لك. قال: ولم؟ قالت لأن الله ـ عز وجل ـ يقول: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾[4]. فقال عمر: «امرأة أصابت ورجل أخطأ»[5].

وحكى ابن بطال: «أن صاحباً «لمعاذ بن جَبَل» قدم على «ابن مسعود»، فقال له أصحابه: أمؤمن أنت؟ قال: نعم، قالوا من أهل الجنة؟ قال: لا أدري، لي ذنوب فلو أعلم أنها غفرت لي لقلت لكم إني مؤمن من أهل الجنة فتضاحك القوم، فلما خرج ابن مسعود، قالوا له: ألا تعجب، هذا يزعم أنه مؤمن، ولا يزعم أنه من أهل الجنة؟

قال ابن مسعود: لو قلت إحداهما أتبعتها الأخرى. فقال الرجل: رحم الله معاذاً حذرني زلة العالم، وهذه زلة منك. وما الإيمان إلا أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والجنة، والنار، والبعث، والميزان، ولنا ذنوب لا ندري ما يصنع الله فيها، فلو نعلم أنها غفرت لنا لقلنا: إنا من أهل الجنة. فقال

---

(1) محمد بن كعب بن سليم القرظي المدني أبو حمزة (ت: 117هـ ـ 735م). كان ثقة، عالماً، كثير الحديث، ورعاً. انظر الصفوة: 2/ 132، والتهذيب: 9/ 420 ـ 422.

(2) سورة يوسف، الآية: 76.

(3) عبد الله بن مصعب أبو بكر القرشي الأسدي: ت: 184هـ ـ 800م، أمير من أهل العدل والورع، والشعر والفصاحة، انظر تاريخ بغداد: 10/ 173.

(4) سورة النساء، الآية: 20.

(5) جامع العلم: 1/ 131.

ابن مسعود: صدقت يا أخي، فوالله إن كانت مني لزلة».

وعن عبيد بن حيان[1]: ذكره الشاطبي قال: «أتيت مجلس مالك بن أنس وهو عنه غائب، فقلت لأصحابه: ما يقول أبو عبد الله في مسألة كذا وكذا؟ فأجابوا. فقلت: ما هكذا قال أبو عمرو! ـ ويعني الأوزاعي ـ قالوا: وما قال؟ قلت: كذا وكذا بخلاف ما قالوه. قال: فتضاحكوا. فإني لكذلك إذ أقبل مالك. فلما جلس قالوا: يا أبا عبد الله، ألا تسمع إلى ما يحدّث الشامي عن الأوزاعي؟. قال: فقلت: ما تقول في مسألة كذا وكذا؟ فأجاب بمثل جوابهم. فقلت: ما هكذا قال أبو عمرو، قال: كلف الشيخ فتكلف!، فتضاحكوا، فمر بي ساعة الله أعلم بها، وعَلَتْ مالكاً 299ظ// ـ رحمه الله ـ سكتة، فأخلد برأسه إلى الأرض مليّاً، ثم رفع رأسه وقال: القول ما قال أبو عمرو، فرأيتهم وقد عاد ما كان بي بهم».

وعن عبد الرحمن بن مهدي فيما رواه «الخطيب» في «تاريخه»[2] قال: «كنا في جنازة فيها عبيد الله بن الحسن يعني العنبري[3] قاضي البصرة، قال: وهو على القضاء، فلما وضع السرير جلس، وجلس الناس حوله. قال: فسألته عن مسألة، فغلط فيها، فقلت: أصلحك الله، القول في هذه المسألة كذا وكذا إلا أني لم أرد [هذه][4]، إنما أردت أن أرفعك إلى ما هو أرفع منها، فأطرق ساعة ثم رفع رأسه فقال: إذاً أرجع وأنا صاغر. إذاً أرجع وأنا صاغر. لأن أكون ذنباً في الحق أحب إليّ من أن أكون رأساً في الباطل».

وعن قاسم بن أصبغ[5] رواه الشيخ أبو عمر قال: «لما رحلت إلى المشرق

---

(1) عبيد بن حيان الدمشقي، ممن حمل الفقه والحديث عن مالك، انظر المدارك: 2/ 205.

(2) 10/ 308.

(3) ت: 168هـ ـ 785م. قاض، من الفقهاء العلماء بالحديث، من أهل البصرة، انظر التهذيب: 7/ 7 ـ 8.

(4) في الأصول: هذا.

(5) قاسم بن أصبغ البياني القرطبي، ت: 340هـ ـ 951م. محدث أهل الأندلس له كتاب: «بر الوالدين» ومسند مالك. والصحيح، والأنساب وأحكام القرآن. . . انظر: جذوة الحميدي: 320 ـ 321. والبغية: 2/ 251 والنفح: 2/ 47 ـ 49.

نزلت القيروان فأخذت عن بكر بن حماد[1] حديث مسدد[2]، ثم رحلت إلى بغداد، فلقيت الناس، فلما انصرفت عدت إليه بتمام حديث مسدد، فقرأت عليه فيه يوماً حديث النبي ﷺ «أنه قدم عليه قوم من مُضَر[3] مجتابي النمار». فقال لي: «إنما هو مجتابي الثمار». فقلت له: «إنما هو مجتابي النمار»، هكذا قرأت على كل من قرأته عليه بالأندلس، وبالعراق فقال لي: بدخولك العراق تعارضنا، وتفخر علينا، أو نحو هذا، ثم قال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ ـ لشيخ كان في المسجد ـ فإنه له بمثل هذا علم. فقمنا إليه، وسألناه عن ذلك، فقال: «إنما هو مجتابي النمار»، كما قلت. وهم قوم كانوا يلبسون الثيابَ مشققة، جيوبُهُم أمامهم. والنّمار: جمع نَمِرة. فقال بَكر بن حماد: وأخذ بأنفه، رغم أنفي للحق، رغم أنفي للحق، وانصرف»[4].

وحكى ابن خلكان عن الدارقطني[5] أنه حضر إملاء أبي بكر الأنباري 300و/ يوم الجمعة، فصحف إسماً أورده: «إما «حيان» موضع «حبان» أو بالعكس. فأعظمت أن يحمله الناس عنه مصحفاً، وهِبْتُ أن أنبه[6] على ذلك، فلما انقضى المجلس نبهت المستملي، وعرفته بالصواب، ثم حضرت الجمعة الثانية، فقال الشيخ «أبو بكر الأنباري» للمستملي: عرف جماعة الحاضرين أنا

---

(1) بكر بن حماد الزناتي أبو عبد الرحمن التاهرتي. ت: 296هـ ـ 908م، شاعر عالم بالحديث ورجاله، فقيه ولد بتاهرت، ورحل إلى البصرة ثم إلى القيروان، انظر البيان المغرب: 1/ 153 ـ 154.

(2) مُسدَّد بن مُسَرْهَد الأسدي البصري أبو الحسن، ت: 228هـ ـ 843م، محدث أول من صنف «المسند» بالبصرة، كما كان حافظاً، حجة، ثبتاً. انظر التذكرة: 2/ 421 ـ 422، وطبقات الحنابلة: 1/ 341 ـ 345.

(3) في جامع العلم: 1/ 133: مصر.

(4) م.س: 1/ 133 ـ 134. والنفح: 2/ 48 ـ 49.

(5) علي بن عمر الدارقطني الشافعي، ت: 385هـ ـ 995م. إمام عصره في الحديث، أول من صنف القراءات وعقد لها أبواباً. من تصانيفه: «السنن» و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، و«المؤتلف والمختلف». وغيرها: انظر: تاريخ بغداد: 12/ 34. وطبقات الشافعية: 2/ 310، والوفيات: 3/ 297 ـ 298.

(6) في الوفيات: 4/ 341: أوقفه.

صحفنا الاسم الفلاني يوم الجمعة الماضية حين أملينا حديث كذا، ونبهنا ذلك الشاب على الصواب، وهو كذا وعرف ذلك الشاب أنا رجعنا إلى الأصل فوجدناه كما قال هو»[1].

وحكى الزبيدي عن بعض الشيوخ «أنه شهد عبيد الله بن يحيى[2] وهو يحدث ببعض القطعان إلى أن حدّث بحديث ذكر فيه: «لا يُسَجّى الرجل في عرض أخيه»، وكان في المجلس أحمد بن بشر بن الأغبس[3]، وزيد البارد[4] ومحمد بن أرقم[5]، فبدر «ابن أرقم» فقال: سبحان الله! هذا لا ينتسب إلى النبي ﷺ، لأنه أمر بالتسجية والسترة، فخجل الشيخ، والتفت إلى ابن الأغبس فقال: ما تقول فيما قال صاحبك؟ فقال: هو كما قال، ثم التفت إلى زيد البارد فقال: ما تقول يا أبا القاسم؟ فقال: أنا وإن كنت أتقدمهما في السن فهما يتقدماني في العلم، ولست أتكلم بمحضرهما، فقال لهما عبيد الله بن يحيى: اطلبا للكلمة مخرجاً دون أن تغيرا خطها. فقالا: يمكن أن يكون: لا يَسْحَى المسلم في عرض أخيه، قال: وما يَسْحَى؟ قالا: يقشر. يقال سحوت القرطاس (وسَحَيْتُ السَّحَاءَة)[6] وسحت السَّحايَة[7] الأرض. واستشهد ببيت من الشعر:

أصاب الأرض من نوء الثريا ... بساحية فأخطأت الظلالا

---

(1) انظر م.س: 4/ 341 ـ 342.

(2) عبيد الله بن يحيى بن إدريس الوزير أبو عثمان. كان وافر الأدب، كثير الشعر جليلاً في أيام عبد الرحمن الناصر، انظر جذوة الحميدي: 269، والمقتبس لابن حيان الجزء الخامس في مواضع كثيرة.

(3) التجيبي، ت: نحو 326هـ ـ 937م. كان فقيهاً على مذهب الشافعي، عالماً بكتب القرآن، كثير الرواية، جيد الخط، انظر: طبقات الزبيدي: 282.

(4) هو زيد بن الربيع بن سليمان الحجري، ت: 300هـ ـ 912م، كان له حظ من العربية واللغة، وكان حسن الضبط للكتب، متقناً لها، وهو الذي جمع بين الأبواب في كتاب الأخفش، انظر: طبقات الزبيدي: 284.

(5) محمد بن محمد بن أرقم كان من أهل العلم واللغة والكلام في معاني الشعر، وكان مؤدباً للأمير عبد الرحمن الناصر، انظر طبقات الزبيدي: 282 ـ 284.

(6) زيادة من طبقات الزبيدي: 279.

(7) في م.س: 279: المطرة، والسحاية: القطعة من السحاب.

قال المحدّث: فخرجت عن المجلس بعدما انفض أهله، فلما أتيت باب العطارين إذا محمد بن يحيى القلفاط[1] فقال لي: من أين؟ قلت: من عند الشيخ أبي مروان[2]. قال: حفظ 300ظ// الله الشيخ، شيخ المسلمين، وابن شيخهم، وسيدهم، وابن سيدهم، فهل من خبر فيما هنالك؟. قلت: نعم، حدّث الشيخ بكذا. فقال عائذاً بالله أن ينسب هذا إلى النبي ﷺ فقلت له: بدَرَ ابن أرقم فقال كذا، فقال: ابن الأرَيْقِم! لقد ارتقى مرتقى صعباً. أوَ قد يتكلم في مجالس العلماء!؟... فما قال ابن بشر؟ قال: تابعَه على مقالته. قال: فما قال زيد؟ قلت: كذا وكذا. قال: نعم حمار الطاحونة، ثم أطرق عني ساعة ثم قال: ليس كما قالا. والصواب: «لا يشحى المسلم في عرض أخيه» قلت: وما يشحى؟ قال: يفتح فاه بسبّه. يقال: شحا الحمار، فاه بالنهيق. قال: فصاحبت المجلس من الغد. فألفيت ابن أرقم جالساً فقصصت له القصة. فقال ابن الأغبس: هذا والله الصواب. وصدق أبو عبد الله»[3].

الرابع: عند ذكر من يبتغي أن يعترف بفضله ممن يعرف بالعلم، أن يتميز بخاصية الشهرة به، فيظهر من الموافقة على ذلك ما يقتضيه التخلق بهذا الأدب كما تحلى به غير واحد من الفضلاء قديماً وحديثاً، وهم الأسوة في كل خير لمن نسج على منوالهم، ويتأكد ذلك عليه عند ذكر الأئمة الماضين، والشيوخ الذين سلكوا على منهاجهم، وتفقهوا في العلوم على طرائقهم سواء كانوا أصحاب المذهب المعتقد له، أو كانوا أئمة مذهب آخر من المذاهب المعتبرة في الدين، فالجميع أهل لذلك ولما هو أعظم، وحكايات المتأدبين بذلك معروفة.

ومن المتأخرة منها ما ذكره بعض الشيوخ قال: «كنا نقرأ المدونة على الشيخ سراج الدين البلقيني الشافعي، فوقعت مسألة خلافية بين مالك

---

(1) كنيته أبو عبد الله، ويعرف بالقلفاط. كان بارعاً في علم العربية، حافظاً لها، كما كان شاعراً، مجوداً، مطبوعاً، انظر: طبقات الزبيدي: 278 ـ 281. وجذوة الحميدي: 98.

(2) يقصد يحيى بن كثير، تلميذ مالك الذي أدخل كتاب الموطأ إلى الأندلس.

(3) انظر طبقات الزبيدي: 278 ـ 280.

والشافعي. فقال الشيخ سراج الدين: مذهبنا يعني في مسألة لم يقل بها الشافعي، ونسبها لنفسه، ثم فطن أن المالكية 301و// [يتعدون][1] عليه، ويقولون له: أنت شافعي، وليس هذا مذهب الشافعي. فقال: فإن قلتم يا مالكية لسنا بمالكية، وإنما أنتم شافعية. قلنا: كذلك أنتم قاسمية، وقد اجتمعنا، الكل في مالك ـ رحمه الله ـ.

قال: ولما قرأوا عليه كتاب «الشفاء» «لعياض» وأثنى عليه غاية، وكان يحضره جماعة من المالكية. فقال لهم القاضي «جلال الدين» ابنه: يا مالكية لا تكونون مثل القاضي «عياض». فقال له الشيخ سراج الدين أبوه: وما لك لا تقول للشافعية: ما لكم يا شافعية لا تكونون مثل القاضي عياض!؟» اهـ.

وهذه غاية الإنصاف والاعتراف بالفضل لأهله.

وقد اعتنى ابن الحاج[2] بهذا المعنى، فذكر في جملة آداب المعلم: «أنه إذا شرع في الدرس يكون في أثناء ذكره للعلماء فيه، يترضى عنهم، ويترحم عليهم، ويعرف من حضره قدرهم، وفضيلتهم، وحق سبقهم، واستظهر على ذلك بما نقله عن «ابن العربي» في «مراقي الزلفى» له، أن أبا حنيفة قال: الحكاياتُ عن العلماء، ومجالستهم أحبُّ إلي من كثير من الفقه لأنها آداب القوم وأخلاقهم، قال: ثم يوجه مذهبه وينتصر إليه بشرط التحفظ على منصب غير إمامه. أن ينسب إليه ما ينسب بعض المتعصبين من الغلط والوهم لغير إمامه.

قال: فإن كنت على مذهب مالك مثلاً، فلا تدخلك غضاضة لمذهب الشافعي أو غيره من الأئمة، لأنهم جعلهم الله رحمة لك، لأنهم أطباء دينك، كلما اعوج أمر في الدين قوموه، وكلما وقع لك خلل في دينك، اتفق الكل على ذهابه عنك، وتلافي أمرك وإصلاحه، واختلفوا في كيفية الدواء لك على ما اقتضى اجتهاد كل واحد منهم على مقتضى الأصول في تخليصك من علتك

---

(1) في «أ» و«ج» و«د»: غير واضحة.

(2) انظر المدخل: 1/ 115 ـ 116.

وحِمْيَتِك، وإعطاء الدواء لك فإذا 301ظ// رجعت إلى طبيب منهم، وسكنْت إلى وصفه، وما اقتضاه نظره من المصلحة لك، فلا يكن في قلبك حزازة لغيره من الأطباء الباقين الذين قد شفوا مرض غيرك من إخوانك المؤمنين، وقد أقامهم الله لمصلحة الأمة، وتدبير دينهم، فإياك، إياك، أن تجد في قلبك حزازة لبعضهم، وإن قام لك الدليل، ووضح على بطلان قوله، لأنه لم يقل ما قاله مجاناً بل مستنداً إلى الأصول، ولو كان حاضراً ببحث معك لرأيت مذهبه هو الصواب، بما يظهر لك من بحثه، واستدلاله، ألا ترى إلى قول مالك ـ رحمه الله ـ لما سئل عن أبي حنيفة. قال: رأيته رجلاً لو أراد أن يستدل على هذا العمود أنه من ذهب لفعل، فيكون قلبك مع لسانك مجلاً لهم، ومعظماً ومحترماً.

وإن كنت قد خالفتهم بالرجوع إلى إمامك في بعض الفروع فإنك لم تخالفهم في أكثرها، والأصول قد جمعت الجميع والحمد لله»[1].

قلت: ينظر إلى قوله: «ولو كان حاضراً ببحث معك» إلى آخره... ما في «المدارك»[2] عن الباجي قال: «كنت أقرأ عند القاضي «أبي جعفر السِّمناني»[3] بعض كتبه. وجاء كلام القاضي «أبي بكر»[4] ثم بعده كلامه هُو، فكأني استحسنت كلام «السمناني»، واستضعفت كلام القاضي. فقال لي الشيخ: ألست أقول لك: إنك مغربي جاف. لو حضر القاضي لنصر جوابه بما يفضله كل من سمعه» اهـ.

قلت: زاد الشيخ «أبو القاسم» عن أبيه «أبي الوليد» ـ رحمه الله ـ أن السمناني قال له: على أقلّ من هذا أخرج القاضي أبو بكر أبا عبد اللّه الآدري

---

(1) م.س: 1/ 115 ـ 116.

(2) لم نعثر على النص في المدارك؟!.

(3) هو محمد بن أحمد السِّمناني، (ت: 444هـ ـ 1052م). فقيه، ولي القضاء بالموصل، وكان مقدم الأشعرية في وقته، وشنع عليه ابن حزم، له تصانيف في الفقه. انظر الوافي: 2/ 65. نكث الهميان: 237.

(4) المقصود بأبي بكر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي.

من بغداد. قال في وصف ذلك: «جرى يوماً في مجلس القاضي أبي بكر بحضرته ذكر إجماع أهل المدينة، فقال «الآدري»: يغلط مالك فيما لا يغلط فيه العقلاء. فقال له القاضي أبو بكر: يا أعجمي ألكن، تذكر إمام دار الهجرة بحضرتي! اخرج من 302و// بغداد، وإلا أهلكتك فكان سبب خروجه».

موعظة:

يعتبر بها في التعصب على العلماء وإظهار الحقد لهم، يحكى «أن بعض القضاة الشافعية بمصر، اشترى كتاب «النصرة في مذهب مالك» للقاضي «عبد الوهاب» في مائة مجلد بمائة دينار، ومحاها، وغرّقها في «فِسْقِية الظاهرية العتيقة»، فأغرقه الله في «الفرات»، وقيل: إنه أحرقها فدعا عليه المجذوبون من المغاربة فاستجيب لهم فيه، فلم يمض إلا قليل، وأسره «تَمُرلنك» في الشام بعدما أمر الفيل فأخذه بزلّومته من موضعه على سوء أدبه معه. فلعب به الفيل بحضرة الناس ساعة، ولم يقتله، وأعاده إلى موضعه الذي كان قاعداً فيه، وحمله معه في جملة الأسرى، حافي الرجلين، مكشوف الرأس، ماشياً على رجليه خلف العسكر جائعاً، ومات مقروراً[1] بالثلج، وقيل: غريقاً في «الفرات»، وهو الصحيح، وقيل: جوعاً، ميتة المتعصبين والخوارج».

الأدب الثاني عشر:

أن يكون متواضعاً غير متكبر، ولا معجبٍ بتحصيله.

قال الشيخ أبو عمر: «من أفْضَل آداب العالم تواضعه، وترك الإعجاب بعلمه»[2].

وقال الماوردي: «إن مما يجب أن يكون عليه العلماء من الأخلاق التي هي لهم أليق، ولهم ألزم، التواضع ومجانبة العجب»[3]. انتهى المراد من كلامهما.

---

(1) في الأصول: محروقاً، والصحيح ما أثبتناه.

(2) جامع العلم: 1/ 141.

(3) أدب الدنيا: 44.

وهو وإن كان بحسب القصد الأول فيما يطالب به المعلم، فالمتعلم يأخذ من ذلك بحظ وافر، وقد صرح به «النووي» فقال في «فضل آداب المتعلم»: «ومما يجب عليه، ويتأكد الوصية به، ألا يحسد أحداً من رفقته، أو غيرهم على فضيلة رزقه الله تعالى إياها، وألا يعجب بنفسه بما خصّه الله»[1].

وكذلك «ابن الحاج» قال: «وإذا كان التواضع مطلوباً في العالم فمن باب أولى في المتعلم المحتاج إلى التعليم ينبغي له أن يكون تواضعه أحْرَى[2]، حتى لو صار أرضاً توطأ كان قليلاً 302ظ// بالنسبة إلى ما هو يطلبه. ولأن التواضع يقبل بالقلوب عليه، وينشط من يعلمه لتعليمه وإرشاده. قال: والتواضع أصل كل خير وبركة كل شيء...» اهـ[3].

وتقرير ما به يتضح هذا المعنى يتوقف بحسب الغرض على فرض مسائل:

المسألة الأولى: في مدح التواضع في العلم، وذم التكبر به.

أما الأول فيدل عليه وجهان:

أحدهما: جميع ما يدل على مدح التواضع بإطلاق تارة من حيث الأمر به كما في حديث عياض بن حمار[4] ـ رضي الله عنه ـ رواه مسلم، وغيره، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغ واحد على أحد»**.

وأخرى من جهة ما يترتب عليه من الفوائد العاجلة والآجلة كحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أيضاً رواه مسلم وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «ما

---

(1) التبيان: 52.

(2) في المدخل: 2/ 128: أكثر.

(3) م.س: 2/ 128.

(4) عياض بن حمار المجاشعي التميمي. روى عن النبي ﷺ وروى عنه مطرف ويزيد ابنا عبد الله بن الشخير والعلاء بن زياد، والحسن البصري ومسلم، انظر التهذيب: 8/ 200.

نَقَصتْ صدقة من مال، وما زاد الله عبداً بِعفو إلا عزاً، وما تواضع أحد إلا رفعه الله»[(1)].

الثاني: ما يدل على حمد هذا التواضع على الخصوص تارة أيضاً من حيث الأمر به كحديث عمر ـ رضي الله عنه ـ وقد تقدم: «تعلموا العلم، وتعلموا له السكينة والحلم. وتواضعوا لمن تعلمون، وليتواضع لكم من تعلمونه، ولا تكونوا من جبابرة العلماء، فلاَ يقُومُ عِلمُكُم بجَهْلِكُم»[(2)].

وأخرى من جهة ما يترتب عليه أيضاً من خيرات الدنيا والآخرة، كقول بعض السلف ـ حكاه الماوردي ـ: «من تكبر بعلمه، وترفع، وضعه الله به، ومن تواضع بعلمه، رفعه الله به»[(3)].

وأما الثاني: فيدل أيضاً عليه وجهان:

أحدهما: ما ورد في ذمه على الإطلاق تارة من حيث مجرد النهي عنه كحديث عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ قال: «**إيَّاكُم** 303و// **والكِبْرَ فإنَّ الكِبْرَ يَكُونُ في الرَّجُلِ، وإنَّ عَلَيْهِ العَبَاءَةَ**». قال المنذري: رواه الطبراني في «الأوسط». ورواته ثِقات»[(4)].

وأخرى من جهة ما ورد من الوعيد المغلظ عليه كحديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ رواه مسلم وغيره عن النبي ﷺ قال: «**لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مثقال ذَرَّةٍ من كِبْرٍ**...»[(5)] الحديث.

وروي عن «أبي سعيد» و«أبي هريرة» ـ رضي الله عنهما ـ قالا: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: «**العِزُّ إزَارِي، والكبرياء ردائي، فمن نازعني شيئاً منهما عذَّبته**».

---

(1) جامع العلم: 1/ 141. وفيه رواه مسلم، والإمام أحمد بن حنبل والترمذي.
(2) انظر جامع العلم: 1/ 141، وفيه أنه رواه ابن عدي في الكامل، والطبراني في الأوسط.
(3) أدب الدنيا: 44.
(4) الترغيب والترهيب: 3/ 561.
(5) انظر م.س: 3/ 566.

الثاني: ما شهد به العلماء في خصوصية هذا الكبر حتى قال الغزالي:

«هو أعظم الآفات وأغلب الأدواء، وأبعدها عن قبول العلاج إلا بشدة شديدة، وجهد جهيد. قال: وذلك لأن قدر العلم عظيم عند الله، عظيم عند الناس، وهو أعظم من قدر المال والجاه[1] وغيرهما. بل لا قدر لهما أصلاً إلا إذا كان معهما علم وعمل. ولذلك قال كعب: «إن للعلم طغياناً كطغيان المال»، وكذلك قال عمر ـ رضي الله عنه ـ: العالم إذا زل زل بزلته عَالَم، قال: فيعجز العالم عن أن لا يستعظم نفسه بالإضافة إلى الجاهل لِكثرة ما نطق الشرع بفضائل العلم»[2].

تفصيل:

من بعض آفات هذا الكبر [المولد][3] عن الإعجاب بالعلم ما ذكره الشيخ عز الدين في «مختصر الرعاية»[4] قال: «من أعجب بعلمه تكبر على من هو دونه في العلم، وعلى العامة، وينتهر من يعلمه، وإن وعظ عنف، وإن وُعظ أنف، وإن أمر بالحق لم يقبله، وإن ناظر ازدرى بمناظره، وينقبض عن الناس ليبتدروه بالسلام، ويسخرهم في أغراضه، ويغضب على من لم يقم بحوائجه.

قال: فمن المتكبرين من يجمع بين هذه الخصال القبيحة، لفرط غفلته عن الله ـ عز وجل ـ، ومنهم من يعامل الناس ببعض ذلك.

قال: والعلم كالغيث 303ظ// ينزل من السماء حلواً صافياً، فتغيره الأشجار إلى طباعها، فيزداد المر مرارة، والحلو حلاوة، وكذلك العلم إذا حصله المتكبرون، ازدادوا كبراً إلى كبرهم، وإذا ناله المتواضعون ازدادوا تواضعاً إلى تواضعهم».

---

(1) في الإحياء: 3/ 363: الجمال.

(2) م.س: 3/ 363.

(3) في «ج» و«د»: المتولد.

(4) كتاب الرعاية في فروع الحنبلية للشيخ نجم الدين أحمد بن حمدان الحراني المتوفى: 695هـ ـ 1295م. انظر الكشف: 1/ 908.

المسألة الثانية:

في ذم العجب بالعلم، والتحذير من آفاته المهلكة.

ويدُل على الأول وجهان:

أحدهما: ما يتضمن ذمه على الإطلاق فقد قال الغزالي:

«اعلم أن العجب مذموم في كتاب الله وسنّة نبيه محمد ﷺ قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[1] وذكر ذلك في معرض الإنكار.

وقال الله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾[2]، فرد على الكفار في إعجابهم بحصونهم وشوكتهم»[3].

الثاني: ما ورد عن العلماء وورود الشهادة بذمه في هذا الموضع كالذي رواه الشيخ أبو عمر عن كعب أنه قال لرجل رآه يتبع الأحاديث: «اتق الله، وارْضَ بالدون من المجلس، ولا تؤذ أحداً، لأنه لو ملأ علمك ما بين السماء والأرض مع العُجْب ما زادك الله به إلا سَفَالاً ونُقْصَاناً»[4].

وأورد «عياض» فيما روي عن «مالك» ـ رضي الله عنه ـ من قوله كثيراً: «لا أدري» أن بعضهم قال: «إذا قلت أنت يا أبا عبد الله: «لا أدري»، فمن يدري؟! قال ويحك! أعرفتني[5]، ومن أنا؟، وأيش[6] منزلتي، حتى أدري ما لا تدرون؟. ثم أخذ يحتج بحديث «ابن عمر»، وقال: هذا ابن عمر يقول: لا أدري، فمن أنا؟ وإنما أهلك الناس العُجْب، وطلب الرياسة، وهذا يضمحل عما قريب[7]»[8].

---

(1) سورة التوبة، الآية: 25.

(2) سورة الحشر، الآية: 2.

(3) الإحياء: 3/ 369.

(4) جامع العلم: 1/ 142.

(5) في المدارك: 1/ 184: ما عرفتني.

(6) م.س: 1/ 184: وأي شيء.

(7) م.س: 1/ 184: عن قليل.

(8) م.س: 1/ 184.

ويدل على الثاني باعتبار ما يخص العلم وجهان:

أحدهما: ما يروى عن «علي» ـ رضي الله عنه ـ ذكره الشيخ أبو عمر قال: «الإعجاب آفة الألباب.

قال: ولقد أحسن علي بن ثابت حيث يقول: 304و//

المـال آفـتُـه الـتـبْـذِيـر والـنَّـهـب والعلـمُ آفتُه الإعـجابُ والـغَضَب»[1]

والتصريح بكونه آفة على العلم وهو معنى التحذير منه في الموضع.

الثاني: ما ورد: «أن العُجبَ يأكلُ الحسنات كما تأكلُ النارُ الحطبَ. ذكره الماوردي، وإذا كان كذلك فلا يفي، كما قال: ما يدرك من فضيلة العلم بما يلحق من نقص العجب»[2].

توضيح:

من بعض آفات هذا العجب ما قرره «الغزالي» بقوله: «وإن أُعجب برأيه، وعمله، وعقلِه، منعَ ذلك من الاستفادة، ومن الاستشارة، والسؤال، فيستبِدَّ بنفسه، وبرأيه، ويستنكف من سؤال من هو أعلمُ منه، وربما يُعجب بالرأي الخطإ الذي لا خطر له، فيفرح بكونه من خواطره، ولا يفرح بخاطر[3] غيره، فيُصر[4] عليه، ولا يسمع نصح ناصح، ولا وعظ واعظ، بل ينظر إلى غيره بعين الاستهجان[5]، ويُصر على خطئه... قال: ولوِ اتهمَ نفسَه، ولم يثِقْ برأيه، واستضاء بنور القرآن، واستعان بعلماء الدين، وواظب على مدارسة العلم، وتابع سؤال أهل البصيرة لكان ذلك يوصله إلى الحق»[6] انتهى المراد منه.

---

(1) جامع العلم: 1/ 143.
(2) انظر أدب الدنيا: 44.
(3) في الإحياء: 3/ 370: بخواطر.
(4) في الأصول: فيصير، وما أثبتناه من م. س.
(5) في الإحياء: 3/ 370: الاستجهال.
(6) م. س: 3/ 370.

المسألة الثالثة:

فيما به علاج هذين الداءين المهلكين، ولما كان الكِبْر منهما ناشئاً عن العجب إذ هو له السبب الأكثري كما قرره العلماء - رضي الله عنهم - كان العلاج لهما على الجملة واحداً، وهو باعتبار التفصيل لما يخصهما منه بحسب هذا المقام أنواع:

أحدها: أن يلتفت إلى «أن التواضع» كما أشار إليه الماوردي: «عطوف، والعجب منفر»[1]. ولا خفاء أن المتعلم محتاج إلى التخلق بما يستميل به قلوب المعلمين، ويدرأ به مفاسد النفور عنه، فإن هو أعجب بنفسه حتى غلب عليه الكبر، فقد تعرض للخيبة مع المقت له ومقابلته بالإعراض عنه، وقد تقدم معنى قولهم: «المتواضع من طلاب العلم أكثر علماً كما أن المكان المنخفضَ أكثرُ البقاع ماء»[2].

الثاني: أن يصرف نظره إلى من فوقه من العلماء، ومن تقدمه في جودة الفهم، وإتقان التحصيل، ومتى لم ينظر إلا إلى كثرة من دونه من الجهال، تولد العجب لا محالة، ونشأ عنه بعد ذلك الزهو والكبرياء، والواجب صرف هذا النظر إلى الوجهة الأخرى. فإنه كما قال الماوردي:

«ليس متناه في العلم، إلا وسيجد من هو أعلم منه (بشيء)[3]، إذ العلم أكثر من أن يحيط به بشر. قال الله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[4].

قيل: فوق كل عالم من هو أعلم منه حتى ينتهي ذلك إلى الله عز وجل.

وقيل لبعضهم: من يعرف كل العلم؟ قال: كل الناس.

---

(1) أدب الدنيا: 44.
(2) جامع العلم: 1/ 142.
(3) ساقطة من أدب الدنيا: 44.
(4) سورة يوسف، الآية: 76.

وقال الشعبي: ما رأيت مثلي، وما أشاء أن ألقى رجلاً أعلم مني إلا لقيته.

قال: ولم يذكر هذا القول تفضيلاً لنفسه فيستقبح منه، وإنما ذكره تعظيماً للعلم عن أن يحاط به.

قال: فينبغي لمن (عرف)[1] أن ينظر إلى نفسه بتقصير ما قصر فيه، ليسلم من عجب ما أدرك منه، فقد قيل: إذا علمت فلا تفكر في كثرة من دونك من الجهال، ولكن انظر إلى من فوقك من العلماء.

من شاء عيشاً حميداً[2] يستفيد به	في دينه ثم في دنياه إقبالا
فلينظرن إلى من فوقه أدباً	ولينظرن إلى من دونه مالا»[3]

الثالث: أن يُشْعِرَ نَفْسَهُ - بمعنى قول الماوردي - في جملة هذا العلاج: «وقلما تجد بالعلم معجباً، وبما أدركه منه مفتخراً، إلا من كان فيه مقلاً، ومقصراً لأنه يجهل قدره، ويحسب أنه نال بالدخول فيه أكثره.

فأما من كان فيه متوجهاً، ومنه 305و// مستكثراً، فهو يعلم من بعد غايته، والعجز عن إدراك نهايته ما يصده عن العجب به.

قال: وقد قال الشعبي: العلم ثلاثة أشبار، من نال منه شبراً شمخ بأنفه، وظن أنه ناله[4]، ومن نال الشبر الثاني صغرت إليه نفسه، وعلم أنه لم ينله[5]، وأما الشبر الثالث، فهيهات لا يناله أحدٌ أبداً»[6].

الرابع: أن يعلم أن المقدار الحاصل له من العلم لم يحصل بنفسه، وإنما هو نعمة من الله تعالى عليه، وموهبة خصه بها، ومن الخطأ كما أشار إليه الشيخ عز الدين في هذا المقام: «أن تنسب الخير إلى من لا تعرفه إلا بالشر، وأن

---

(1) في أدب الدنيا: 44: لمن علم.

(2) في م.س: 45: هنيئاً.

(3) انظر م.س: 44 - 45، وقد نسب البيتين إلى «ابن العميد».

(4) و(5) في الأصول: وأنه. والتصويب من أدب الدنيا: 45.

(6) انظر: أدب الدنيا: 45.

تقطعه عمن له الأمر كله، وأن النعم كلها منه».

وقد قرر ابن حزم هذا المعنى مع التحذير من آفة الغفلة عنه قال: «وإن أعجبت بعلمك، فاعلم أنه لا خصلة لك فيه، وأنه موهبة من الله تعالى مجردة، وهبك إياها ربك تعالى، فلا تقابلها بما يسخطه، فلعله يسلبك[1] ذلك بعلة يمتحنك بها تولد عليك نسيان ما علمت وحفظت.

قال: ولقد أخبرني[2] «عبد الملك بن طريف»[3] وهو من أهل العلم، والذكاء، واعتدال الأحوال، وصحة البحث، أنه كان ذا حظ من الحفظ عظيم لا يكاد يمر على سمعه شيء يحتاج إلى استعادته، وأنه ركب البحر، فمر به فيه هول شديد أنساه أكثر ما كان يحفظ، وأخل بقوة حفظه إخلالاً شديداً لم يعاوده ذلك الذكاء بعد.

قال: وأنا أصابتني علة فأفقت منها، وقد ذهب ما كنت أحفظ إلا ما لا قدر له، فما عاودته إلا بعد أعوام»[4].

قلت: وكذا عرض «لشيخنا العلامة أبي إسحاق ابن فتوح - رحمه الله - من مرض أصابه، فأنساه كثيراً من محفوظه، وأخل بقوته الحافظة، سمعته غير مرة يخبر بذلك».

قال ابن حزم بعد كلام 305ظ//: «واعلم بأنك لو تعلمت كيفية تركيب الطبائع، وتولد الأخلاق من امتزاج عناصرها المحمولة في النفس، فستقف من ذلك وقوف يقين على أن فضائلك لا خصلة لك فيها، وأنها منح من الله تعالى، لو منحها غيرك لكان مثلك، وأنك لو وكلت إلى نفسك لعجزت وهلكت، فاجعل بدل عجبك بها حمداً لله تعالى الذي وهب لك إياها، وإشفاقاً من

---

(1) في رسائل ابن حزم: 1/ 387: ينسيك.

(2) في م.س: 1/ 388: أخبرت.

(3) عبد الملك بن طريف القرطبي أبو مروان، ت: نحو 400هـ - 1009م من أهل اللغة والنحو له «كتاب الأفعال»، انظر الصلة: 2/ 357، والبغية: 2/ 111.

(4) انظر رسائل ابن حزم: 1/ 387 - 388.

زوالها، فقد تتغير الأخلاق الحميدة بالمرض، وبالفقر، وبالخوف، وبالغضب، وبالهرم، وارحم من منع ما منحت، ولا تتعرض لزوال ما بك من النعم بالتغاضي عن الواهب[1] لها تعالى، وأن تجعل لنفسك فيما وهب لك حقاً فتقدر أنك استغنيت عن عصمته، فتهلك عاجلاً وآجلاً.

قال: ولقد أصابتني علة شديدة ولدت علي ربواً في الطحال شديداً، فولد ذلك علي من الضجر، وضيق الخلق، وقلة الصبر، أمراً حاسبت نفسي فيه، وإذْ أنكرت تبدل خلقي، واشتد عجبي من مفارقتي لطبعي، وصح عندي أن الطحال موضع الفرح فإذا فسد تولد ضده»[2].

الخامس: وهو من معنى ما قبله. أن يعلم كما قال «ابن حزم»: «أن كثيراً من أهل الحرص على العلوم يجدُّون في القراءة والإكباب على الدرس والطلب، ثم لا يرزقون منه حظاً.

قال: فليعلم ذو العلم أنه لو كان بالإكباب وحده لكان غيره فوقه، فصح أنه موهبة من الله عز وجل.

قال: فأي مكان للعجب هاهنا! ما هذا إلا موضع تواضع، وشكر لله عز وجل واستزادة من نعمه، واستعاذة من سلبها»[3].

السادس: أن يفكر في إهمال العمل بالعلم، وما في ذلك من الخطر العظيم. قال الغزالي: «إذا تفكر العالم فيما ضيعه من أوامر ربه بجنايات على جوارحه، وبذنوب في باطنه من الرياء، والحسد، والعجب، والنفاق، وغيره 306و// (وعلم بما)[4] هو بصدده من الخطر العظيم، فارقه الكبر لا محالة»[5].

قال ابن حزم في أثناء التنبيه على هذا المعنى: «واعلم أن الجاهل حينئذ

---

(1) في م.س: 3/ 391: واهبها.
(2) انظر م.س: 3/ 391.
(3) انظر: م.س: 1/ 388.
(4) في الأصول: وهو على ما، وما أثبتناه من الإحياء: 3/ 364.
(5) انظر م. س: 3/ 364.

أعقل منك، وأحسن حالاً، وأعذر، فأسقط[1] عجبك بالكلية. قال: ثم لعل علمك الذي تُعْجَبُ بنفاذك فيه، من العلوم التي لا كبير حظ[2] فيها كالشعر وما جرى مجراه، فانظر حينئذ إلى من علمه أجل من علمك في مراتب الدنيا والآخرة، فتهون نفسك عليك»[3].

السابع: قال الغزالي: «أن يعرف العالم أن الكبر لا يليق إلا بالله ـ عز وجل ـ وحده، وأنه إذا تكبر صار ممقوتاً عند الله بغيضاً، وقد أحب الله منه أن يتواضع، وقال له: إن لك عندي قدراً ما لم تر لنفسك قدراً، فإن رأيت لنفسك قدراً فلا قدر لك عندي فلا بد وأن يكلف نفسه ما يحبه مولاه، وهذا يزيل التكبر عن قلبه، وإن كان يستيقن أنه لا ذنب له مثلاً أو تصور ذلك.

قال: وبهذا زال التكبر عن الأنبياء ـ عليهم السلام ـ إذ علموا أن من نازع الله في رداء الكبرياء قصمه، وقد أمرهم أن يصغروا أنفسهم حتى يعظم عند الخالق محلهم.

قال: فهذا أيضاً مما يبعثه على التواضع لا محالة»[4].

الثامن: قال «ابن العربي» في «القانون»: «أن يعرف الإنسان مبدأه ومنتهاه». يريد: أن أوله نطفة مذرة، وآخره جيفة قذرة، وهو فيما بين ذلك يحمل العذرة.

قال أيضاً في «أحكامه»[5]: «ولا يتكبر على أحد من عباد الله، فإنه مؤلَّف من أقذار، مشحون من أوضار، صائر إلى جنة إن أطاع، أو إلى نار إن عصى.

قال: ولذلك كان شيوخنا يستحبون أن ينظر المرء في الأبيات الحكمية التي جمعت هذه الأوصاف العلمية:

---

(1) في رسائل ابن حزم: 1/ 389: فليسقط.

(2) في م.س: 1/ 389: خصلة.

(3) انظر: م.س: 1/ 389.

(4) الإحياء: 3/ 364.

(5) انظر الأحكام: 2/ 818. ومخ رحلة ابن العربي: 396.

كيف يزهو[1] من رَجِيعُه أبد الدهر ضجيعُه
فهو منه وإليه وأخوه ورضيعه 306ظ//
وهو يدعوه إلى الخَشْـ ـشِ[2] بصُغْر فيطيعه»

قلت: ومثلها ما أنشده «ابن قتيبة» في «عيون الأخبار»[3]:

«يا مُظْهر الكِبْر إعجاباً بصورته انظر خَلاكَ فإن النَّتْنَ تَثْرِيبُ
لو فكّر الناس فيما في بطونهم ما استشعر الكبر شُبَّان ولا شِيبُ
هل في ابن آدمَ مثلُ الرأس مكرُمة وهو بخمس من الأقْذَار مضرُوب
أنفٌ يسيلُ وأذْنٌ ريحها سَهِكٌ والعين مُرْمَصَةٌ، والثَّغْر ملعوب
يا ابن الترابِ ومأكولَ الترابِ غداً أقصِرْ فإنك مأكول ومشروب»

موعظة:

بذكر حكايتين يحذر بالاتعاظ بهما من غائلة الإعجاب.

الحكاية الأولى:

قال الماوردي: «ومما أنذرك به من حالي أني صنفت في البيوع كتاباً جمعت له ما استطعت من كتب الناس، وأجهدت فيه نفسي، وكددت فيه خاطري، حتى إذا تهذّب، واستكمل، وكدت أعجب به، وتصورت أني أشد الناس اضطلاعاً بعلمه، حضرني وأنا في مجلسي أعرابيان، فسألاني عن بيع عقداه في البادية على شروط تضمنت أربع مسائل لم أعرف لشيء منها جواباً، وأطرقت متفكراً، وبحالي وحالهما معتبراً، فقالا: أما عندك فيما سألناك جواب، وأنت زعيم هذه الجماعة؟ قلت: لا. فقالا: إيهاً[4] لك. وانصرفا، ثم أتيا من يتقدمه في العلم، كثير من أصحابي، فسألاه فأجابهما مسرعاً بما

---

(1) في م.س: 396: يزهى.
(2) في الأصول: الحشر، والخش: النخل المجتمع، ويكنى به عن بيت الخلاء.
(3) انظر: 1/ 272 ـ 273.
(4) في أدب الدنيا: 45: واها. وإيه اسم فعل أمر للاستزادة والحث على فعل شيء.

أقنعهما، فانصرفا عنه راضيين بجوابه، وحامدين لعلمه، وبقيت مرتبكاً، وإني لعلى ما كنت عليه في تلك المسائل إلى وقتي هذا، فكان ذلك زاجر نصيحة، ونذير موعظة تذلل بهما 307و// قياد النفس، وانخفض بهما جناح العجب، توفيقاً منحته، ورشداً أتيته»[1].

قلت: يرحم الله هذا الإمام الفاضل، فلقد كان في الحرص على طلب الإخلاص بعلمه وابتغائه به ما عند الله ـ تعالى ـ بالمكان الذي حفظ بحراسته من غائلة الإعجاب، وآفة ما يذهل به عن شهود المنة من الله تعالى، ورؤية أن النعمة ليست إلا منه.

فحكى «ابن خلكان» «أنه قيل: إنه لم يُظْهر شيئاً من تصانيفه في حياته، وإنما جمعها كلها في موْضع، فلما دنت وفاته، قال لشخص يثق به: الكتب التي في الموْضع الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نية صالحة خالصة لله تعالى لم يشبها كدر. فإذا عاينتُ الموت، ووقعت في النزع، فاجعل يدك في يدي، فإن قبضت عليها وعصرتها، فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب، وألقها في «دجلة» ليلاً، وإن بسطت يدي، ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قد قبلت، وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة.

قال ذلك الشخص: فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها، ولم يقبض على يدي، فعلمت أنها علامة القبول، فأظهرت كتبه بعده»[2].

الحكاية الثانية:

رأيت بخط الشيخ الفقيه الأديب البارع «أبي القاسم محمد بن أحمد بن حاتم العاملي المالقي الشهير بابن البناء» قال:

«حكى لي بعض الأصحاب قال: كان «بدمشق» عالم يقال له «كرواح»، وكان أفقه أهل زمانه، وأتمهم مروءة، وأكثرهم تواضعاً وحسن أخلاق، وكان

(1) م.س: 45.
(2) انظر الوفيات: 3/ 282 ـ 283.

قصيراً ذميماً، فأتاه يوماً رجل برقعة في نازلة فتأملها، وكتب عليها الجواب ثم دفعها له. فقال له السائل: هنيئاً لك يا سيدي على ما أعطاك الله من العلم، والله لقد مررت بهذه النازلة على جميع من لقيته 307ظ// بالعراق، والشام من أهل العلم، فما وجدت من يكتب لي عليها، ثم انصرف الرجل، وكأن نفس هذا العالم قد تعجبت من الرتبة التي حصلت لها في العلم، وقالت: هذا مقامك اليوم بحيث تغلب العلماء وتفوقهم.

قال: فبينما هو في هذا الخاطر، إذ مرت به امرأة فقالت له: يا سيدي، تعال معي لحاجة لي عندك، فتبعها، وكان لا يدعوه أحد إلا أجابه لفرط تواضعه، فلم يزل يقفو أثرها حتى وقفت على حانوت نقاش، فوقف هو ناحية بالقرب منها، فجعلت تقول للنقاش شيئاً لا يسمعه العالم، وتشير إليه فينظر النقاش إليه ويتأمله، ثم قالت للعالم: انصرف إذا شئت، فقد قضيت حاجتي، فانصرف متعجباً من أمرها.

فلما علم انصرافها عن الحانوت كَرّ رَاجِعاً، فقال للنقاش: ماذا أسرت لك المرأة حين كنت تنظر إلي؟ فامتنع النقاش من إخباره، فألح عليه فقال له: إن هذه المرأة جاءتني بالأمس ومعها لوح رصاص فقالت لي: أحب أن تنقش لي في هذا اللوح صورة إبليس. فقلت لها: وكيف؟ فقالت لي: أنا آتيك به حتى تنظر إليه، فلما جئتَ معها قالت لي: هذا إبليس فانظر ما أنت ناقشه. فقال له: لا بأس عليك، ثم انصرف وقد فطن لسبب عقابه بذلك، وهو خاطر العُجْب، فتاب من ذلك الخاطر، واسترجع».

تكميل:

تقدم أن التواضع من أفضل آداب العلماء، وأليق أخلاق الكمال بهم، ومن أجمل ذلك وأحسنه رؤية التقصير فيما أقيموا فيه، واعتقاد أنهما أحوج إلى التعلم ممن يعلمونه، وبسط ذلك بما أشار إليه «ابن الحاج» في «المدخل». قال - رحمه الله - فيما قرر من آداب العالم: «وينبغي أن يكون خائفاً على نفسه 308و// من التقصير، مشفقاً على نفسه في التبليغ، يرى نفسه أنها ليست أهلاً

لذلك. ويرى أنه أقل عبيد الله، وأكثرهم حاجة إليه، وأفقرهم إلى التعلم كما قيل: «العالم عالم ما كان يرى نفسه أنه جاهل، فإذا رأى نفسه أنه عالم فقد جهل»، بل مسترشد متعلم يقعد مع إخوانه يرشدهم، ويسترشد منهم، ويعلمهم، ويتعلم منهم.

وقع لي مع سيدي «أبي محمد» ـ رحمه الله ـ لما جئت أريد أن أقرأ عليه، فقال لي: أما تقرأ على العلماء؟ أريد أن أقرأ عليك. فقال لي: كيف تترك العلماء وتأتيني تقرأ على مثلي؟. فقلت: أريد أن أقرأ عليك. فقال: استخر الله تعالى، فاستخرت الله تعالى ثم جئت إليه، فقلت: أقرأ. قال: عزمت. قلت: نعم. فقال لي: لا يخطر بخاطرك، ولا يمر ببالك أنك تقرأ على عالم. ولا أنك بين يدي شيخ، إنما نحن إخوان مجتمعون نتذاكر أشياء من أحكام الله تعالى علينا، فعلى أي لسان خلق الله تعالى الحق، والصواب قبلناه، وإن كان صبياً في المكتب.

قال: فإذا قعد الإنسان للتعليم على هذا الترتيب ـ يريد بما ذكر وبما تقدّم قبل ذلك من [آدابه][1] ـ كان من أعظم الناس منزلة، وأكثرهم خيراً لما ورد في الحديث: «من صلى الفريضة، ثم قعد يعلم الناس الخير، نودي في السموات عظيماً»[2].

قلت: ويرحم الله شيخنا الإمام أبا إسحاق ابن فتوح، فلقد كان يعترف بهذا المعنى ويقول: «لو استغنيت عن المعونة بالوظائف، لتركتها إلا وظيفة التدريس لما لي فيها من الانتفاع بمذاكرة الطلبة»، وهذا من أخلاق الفضلاء قديماً وحديثاً.

حكى الشيخ «خليل بن إسحاق» في مناقب شيخه العالم الصالح «عبد الله المنوفي» ـ رحمه الله ـ «أنه كان مع العلم العظيم لا يدّعي دعوى بل يعترف

---

(1) في «أ»: آبائه.
(2) انظر المدخل: 1/ 67 ـ 68.

بالتقصير 308ظ// ولا يرى نفسه أهلاً للإقراء، ويقول: إنما جلست لأصحح على المبتدئين وأقرئهم.

قال: وكان يقول للطلبة: إنما نحن إخوان نتذاكر العلم، وأي من أظهر الله تعالى الحق على لسانه قبلناه» اهـ.

وذكر قبل هذا من وصفه بالكمال، ما يدل على أن ذلك منه محض تواضع، وتخلق بخلق من آداب الصالحين كريم، فقال: «كان يقرىء الكتب المعقدة كابن الحاجب، والتهذيب، وغيرهما بغير مطالعة. وحل «ابن الحاجب» مراراً قبل أن يظهر له شرح عندنا، ويفتح له بما لم يفتح على غيره لكثرة النور الذي عنده، ولذلك لم يكن يجاريه غيره. قال: ولقد أخبرت أن رجلاً من العلماء الفضلاء عمل على درس، يقرأ على سيدي الشيخ ثلاثة أيام، وهو من أهل البحث، والنظر، والاشتغال بالعلوم العقلية المرجوع إليه فيها، ثم جاء إلى الدرس وتكلم مع الشيخ، فقطعه الشيخ عاقلاً[1].

قال: وأخبرني القاضي «حمزة نجم الدين»، وهو من أصحاب سيدي الشيخ ومحبيه: أنه كان يرى الشيخ إذا تكلم يخرج من فيه نور، وكان رضي الله عنه إذا حسر عن ساعديه يظهر عليه النور» اهـ.

الأدب الثالث عشر:

ألا يقبل تقبيح غير ما شرع فيه من العلوم عنده.

فقد ذكر الغزالي «أن من عادة معلم اللغة تقبيح الفقه، وكذا معلم الفقه عادته تقبيح علم الحديث والتفسير، وأن ذلك نقل محض وسماع، وهو شأن الععجاز[2]، ولا نظر للعقل فيه.

قال: ومعلم الكلام ينفر عن الفقه، ويقول: ذلك فروع، وهو كلام في

(1) من العِقال: أي مسكتاً.

(2) في الإحياء: 1/ 57: العجائز.

حيض[1] النسوان، فأين ذلك من الكلام في صفة الرحمن؟

قال: فهذه أخلاق مذمومة للمعلمين، فينبغي أن تجتنب، بل المتكفل بعلم واحد ينبغي أن يوسع على المتعلم طريق التعلم في غيره، 309و// وإن كان متكفلاً بعلوم فينبغي أن يراعي التدريج في ترقية المتعلم من رتبة إلى رتبة»[2] اهـ.

الأدب الرابع عشر:

ألا يتشوف لطلب الرياسة بالعلم قبل استحقاقها، فقد حذروا من ذلك لأمرين: أحدهما: عام، والآخر: خاص.

أما الأول: فالمراد به ما ورد متضمناً لذمها من الجهة التي ذم حب الجاه من أجلها على الإطلاق. كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[3].

قال الغزالي: «جمع بين إرادة الفساد والعلو، وبين الدار الآخرة للخالي عن الإرادتين جميعاً.

وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[4].

قال: وهذا أيضاً متناول بعمومه لحب الجاه، فإنه أعظم لذة من لذة الحياة، وأكبر زينة من زينتها».

وأما الثاني: فالمعنى به ما جاء عنهم مصرحاً بالتحذير من مفاسد هذه الرياسة على التعيين وقد ذكروا لذلك مفاسد يتأكد الحذر من التعرض لها إحداها:

---

(1) في الأصول: محيط، وما أثبتناه في ن.م.س.

(2) انظر الإحياء: 1/ 57.

(3) سورة القصص، الآية: 83.

(4) سورة هود، الآيتان: 15 و16.

تفْويتها للتعلم النافع في وقته فقد قال المأمون، حكاه الشيخ أبو عمر: «من طلب الرياسة بالعلم صغيراً، فاته علم كثير»[1].

وقولهم: «تفقهوا قبل أن تسودوا» شامل بالمعنى لذلك، لكن قد يتفق المستعجل بطلبها أن ينبه على خطإ نظره لنفسه فيراجع الأولى كما يحكى عن «ابن جني». ذكره «ابن خلكان»: «أنه فارق الشيخ أبا علي الفارسي، وقعد للإقراء «بالموصل»، فاجتاز بها شيخه «أبو علي» فرآه في حلقته، والناس حوله يشتغلون عليه، فقال له 309ظ//: «زَبَّبْتَ وأنْتَ حَصْرم» فترك حلقته، وتبعه ولازمه حتى تمهر»[2].

وتقدم[3] ما يقرب من هذا «لأبي إسحاق الزجاج» حين انقطع عن «أبي العباس المبرد»، وقول المبرد له: وقد توقف عن جواب سأله عنه، وينبغي أن تعلم أن هاهنا أشياء كثيرة قد بقيت عليك، فاعتذر له ورجع إلى ملازمته».

وينظر إليه ما حكاه «القرافي» في «الذخيرة» قال: «اعتزل أبو يوسف حلقة أبي حنيفة لإقراء الناس فكره ذلك أبو حنيفة، وبعث إليه رجلاً، وقال له: قل له ما تقول في قصّار جحد الثوب المستأجر على قصارته، ثم اعترف به، ودفعه مقصوراً، هل يستحق الأجرة أم لا؟ فإن قال لك: يستحق، فقل له: أخطأت، وإن قال: لا يستحق. فقل له: أخطأت، فسأله، فقال: يستحق، فقال له: أخطأت، فسكت ساعة، وقال: لا يستحق. فقال له: أخطأت. فذهب أبو يوسف إلى أبي حنيفة فقال له: لعلك جاء بك مسألة القصار؟ فقال: نعم. فقال: ينبغي لك أن تفصل فتقول: إن قصره بعد الجحد لا يستحق، لأنه قصر لنفسه، أو قبل الجحد، استحق أنه قصره لربه.

قال: وقاله الشافعي، ومقتضى أصولنا أن له الآخرة مطلقاً. ثم ذكر ما

---

(1) جامع العلم: 1/ 144.

(2) الوفيات: 3/ 246.

(3) انظر ص: 217وظ/ مخ «أ». ص: 700 ـ 701 من هذا الكتاب.

يدل على ذلك، انظرها في كتاب الإجارة»[1].

الثانية: حملها على الإحداث في الدين، والتغيير لمعالم حدوده، استعجالاً لنيل حظوظ الدنيا، فروى الشيخ أبو عمر عن وهب بن منبه قال: «كان في بني إسرائيل رجال أحداث الأسنان قد قرأوا الكتب، وعلموا علماً، وأنهم طلبوا بقراءتهم وعلمهم الشرف والمال، وأنهم ابتدعوا بدعاً أدركوا بها المال والشرف في الدنيا، فضلوا وأضلوا»[2] اهـ.

وهذا وإن كان يعرض من حب الطلب لها على الجملة قبل الاستحقاق وبعده، كما أشار إليه أبو العتاهية[3] بقوله 310و//:

أَأُخَيَّ مَنْ عَشِقَ الرِّيَاسَةَ خِفْتُ أَنْ ... يَطْغَى ويحدِثَ بِدْعَةً وضلالاَ

ولكن عروضه للمستعجل بها أقرب، ووصف هؤلاء بحداثة السن، مقتض لطلب الرتبة قبل وقتها.

الثالثة: حملها على بغض العلوم، ومعاداة أهلها، لما يعلم من قصوره عن كمال الاستحقاق لها، فيظهر الكفاية بما عنده، ولا يحمل من الكملاء أن يعلموا بنقصه فيعاديهم لا محالة، وينفر من ذل التعلم بعدما توهمه عزاً بالرياسة، وشرفاً بأحواز الرتبة، وذلك موجب لبقائه مرتبكاً في ظلمات الجهالة وفي ذلك يقول الشيخ أبو عمر فيما ينسب إليه:

«حب الرياسة داء بخلق الدنيا ... ويجعل الحب حرباً للمُحِبِّينَا

يفري الحلاقِمَ والأرحام يقطعها ... فلا مروءة يبقي لا، ولا دينا

مَنْ ساد بالجهل، أو قَبْلَ الرسوخ فلا ... تلقاه إلا عدواً للمحقينا

---

(1) انظر كتاب الأم للشافعي: 4/ 40.

(2) جامع العلم: 1/ 142.

(3) انظر شرح ديوان أبي العتاهية: 183، من قصيدة له يصف فيها خطوب الدهر ويحث المرء على طلب الآخرة، مطلعها:

«الدهر يُوعِدُ فرقة وزوالا ... وخُطُوبُهُ بِكَ تَضْرِبُ الأمْثَالا»

يَشْنَأ العُلُومَ وَيَقْلِي أهْلَهَا حَسَداً ضَاهَى بِذلِكَ أعْدَاءَ النَّبِيئِينَا»[1]

وعلى ذكر هذه الأبيات فقد قال منصور الفقيه في غرضها من التحذير عن طلب هذه الرياسة:

«الكلب أكرم عشرة وهُوَ النهاية في الخساسه
ممن تعرض للريا سة قبل إبان الرياسه»[2]

وقال بشر بن المعتمر[3] المتكلم:

إن كنت تعلم ما أقو ل وما تقول فأنت عالم
أو كنت تجهل ذا وذا ك فكن لأهل العلم لازم 310ظ//
أهل الرياسة من ينا زعهم رياستهم فظالم
لا تطلبن رياسة بالجهل أنت لها مخاصم
لولا مقامهم رأيـ ـت الدين مضطرب الدعائم»[4]

وقال الأستاذ أبو إسماعيل الطغرائي[5]: وذكر القاضي أبو الحسن بن الحسن: أن القاضي «أبا عبد الله محمد بن منصور بن هدية»[6] كان كثير الترديد لقوله[7]:

---

(1) جامع العلم: 1/ 143 ـ 144.

(2) م.س: 1/ 144.

(3) بشر بن المعتمر البغدادي أبو سهل. ت: 210هـ ـ 825م متكلم، انتهت إليه رئاسة المعتزلة ببغداد، شاعر، من آثاره: «اجتهاد الرأي»، و«الحجة في إثبات النبوة» و«حدوث الأشياء»، و«الرد على أهل التناسخ»... انظر لسان الميزان: 2/ 33.

(4) جامع العلم: 1/ 144.

(5) هو الحسين بن علي الأصبهاني، الليثي المعروف بالطغرائي. ت حوالي: 513هـ ـ 1119م إذ اختلف في سنة وفاته، أديب، ناثر، شاعر، خبير بصناعة الكيمياء، مات مقتولاً، من آثاره: ديوان شعر، لامية العجم، مفاتيح الرحمة ومصابيح الحكمة، وغير ذلك، انظر في ترجمته: الوفيات: 2/ 185 ـ 190، البداية لابن كثير: 12/ 190.

(6) محمد بن منصور بن هدية القرشي، التلمساني، ت نحو: 736هـ ـ 1335م، مؤرخ، نسابة، كاتب من القضاة، من آثاره: «تاريخ تلمسان» و«شرح رسالة» لمحمد بن خميس الحجري نظماً، ونثراً. انظر تاريخ قضاة الأندلس: 134 ـ 135، وهدية العارفين: 2/ 149.

(7) أي لقول الطغرائي.

لا تطمحن إلى المراتب قبل أن | تتكامل الأدواتُ والأسبابُ
إن الثمارَ تمر قبل بلوغها | طعماً، وهن إذا بلغْن عِذَاب[1]

تنبيه:

لطلب الرياسة على الإطلاق مفاسد كثيرة أشار إليها العلماء إجمالاً وتفصيلاً. فمن **الأول**: من حيث عموم الهلاك بها قول أبي نعيم: «والله ما هلك من هلك إلا بحب الرياسة»[2].

ومن **الثاني**: قول الفضيل بن عياض: «ما من أحد أحب الرياسة إلا حَسَدَ، وبَغَى، وتتبع عيوبَ الناس، وكره أن يُذْكَرَ أحَدٌ بِخَيْرٍ»[3].

ومن المنظوم في الغرض الأول قوله[4]:

تغاير الناس فيما ليس ينفعهمْ | وفَرَّقَ الناسَ آراء وأهواء
حب الرياسة داء لا دواء له | وليس من أحد إلا له داء

وقال آخر[5]:

حب الرياسة داء لا دواء له | وقلما تجد الراضين بالقِسَم[6]

الأدب الخامس عشر:

أن يحسن هيئته باستعمال الآداب الشرعية، وقد ذكر الحافظ «أبو نعيم» من ذلك في آداب المتعلم أموراً:

«**أحدها**: ملازمه السواك»، وهو أول ما نُدِبَ إليه من هذه الخصال. 311و// قال ما نصه: «وليعلم أنه لا يخلو إذا غَشِي المجالسَ منْ مجالسة العلماء، ومخاطبةِ الحكماءِ، ومذاكرة المتعلمين، ومجادلة المخالفين، فليتعهد

(1) انظر قضاة الأندلس للنباهي: ص135.
(2) و(3) انظر جامع العلم: 1/ 143.
(4) نسبه في جامع العلم: 1/ 144: إلى بكر بن حماد.
(5) في الأصول: وقوله.
(6) م.س: 1/ 144.

نفسه بما يُصْلِحه ويزيّنه، وليبتدىء بالسواك فليلزمه.

وخرج لذلك عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: كانوا يدخلون على النبي ﷺ ولا يستاكون: فقال: «يدخلون عليَّ قُلْماً، ولا يستاكون! استاكوا، فلولا أن أشُقَّ على أمتي لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء».

الثاني: قصُّ أظفاره إذا طالت لما خرجه عن أبي أيوب الأنصاري[1] ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ: فسأله عن خبر السماء. فقال: «أتسألني عن خبر السماء، وتدع أظفارك كأظفار الطير فيها الخبائث والتَّفْث».

الثالث: تنقية براجمِه، ورواجبه، لحديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن جبريل أبطأ على رسول الله ﷺ فذكر ذلك له. فقال: «كيف لا يبطئ علي، وأنتم حولي لا تستنون[2]، ولا تقلمون أظفاركم، ولا تقصون شواربكم، ولا تنقون رواجبكم».

قال أبو نعيم: «البراجم: العقد التي في مفاصل قصبات الأصابع من باطن. والرواجب: ملتقى رؤوس السُّلاميات، إذا قبض القابض كفه شخصت».

الرابع: هو اغتساله مهما أحس من نفسه ريحاً، أو عرقاً، يتأذى به. لما رواه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان الناس ينتابون الجمعة من العوالي، فيأتون في الغبار والعرق، فيخرج منهم الريح، فأتى إنسان منهم النبي ﷺ وهو عندي، فقال رسول الله ﷺ: «لو تطهرتم لهذا اليوم».

الخامس: أخذه من شاربه إذا طال، لحديث «أبي هريرة» ـ رضي الله عنه ـ قال: قال 311ظ// رسول الله ﷺ: «أعْفُوا اللِّحَى، وخُذُوا مِنَ الشّوارِبِ».

قلت: ذكر فيه ابن العربي: «أنه يمنع الأكل، ويذهب الفصاحة، ويستر الحاسة الشريفة، ويجتمع فيه الوسخ».

---

(1) هو خالد بن زيد من بني النجار، ت: 52هـ ـ 672م، صحابي، شهد العقبة وبدراً، وأحداً، والخندق، وسائر المشاهد، له 155 حديثاً، انظر الإصابة: 3/ 56. والصفوة: 1/ 468 ـ 470.

(2) استن الرجل: نظف أسنانه مما تخللها.

السادس: تسكينه من شعره إذا كان ذا شعر لما رواه عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً أشعث الرأس فقال: «**أما يجد هذا شيئاً يسكن به شعره؟!**».

السابع: ألا يغفل الترجل والتدهن لحديث «جابر» أيضاً قال: كان «لأبي قتادة» وفرة، فسأل النبي ﷺ عنها. فقال: «**ادْهَنْها وأكْرِمْهَا**».

الثامن: اجتهادُه في نظافة ثوبه، وحذَرُه منَ الوسخ عليه، لما رواه أيضاً عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: أتانا رسول الله ﷺ فرأى رجلاً شَعِثاً. فقال: «**أما كان يجِدُ هَذَا ما يَغْسِلُ ثوبَه، ويَلُمُّ شَعَثَه؟!**».

وروى عن أبي صالح[1] قال: «ما كُنْتُ أتَمَنَّى من الدنيا إلا ثوبين أبيضين أجالِسُ فيهما أبا هريرة».

التاسع: أن يمس من الطيب إن وجد إليه سبيلاً، لما رواه عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «كان رسول الله ﷺ يكره أن يخرج إلى أصحابه تَفِلَ الرِّيحِ، وكان إذا كان في آخر الليل مس طيباً».

العاشر: اجتنابه للطعام الذي فيه رائحة كريهة لما رواه عن عطاء قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «**من أكل من هذه البَقْلَةِ فلا يَغْشَانَا فِي مسَاجِدِنَا**».

الحادي عشر: غسله ليده إذا أكل زهيماً لئلا يؤذي محاذيه، لما رواه عن ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أكل من هذا اللحم شيئاً، فليغسل يده من ريح وَضَرِهِ[2] لا يُؤْذِي مَنْ يُحاذيه**».

الثاني عشر: احترازه من استقبال العالم 312و// أو جليسه بالجُشاء، بل يكظمه ويكُفُّه لما رواه عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رجلاً تجَشَّأ عِنْدَ رسول الله ﷺ فقال: «**كُفَّ عنا جُشَاءك**».

---

(1) أبو صالح ذكوان السمان الزيات المدني، ت: نحو 101هـ ـ 719م، من ثقات المحدثين، وكان من أوثق الناس من أبي هريرة، وكان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة، التذكرة: 1/ 89 ـ 90.

(2) الوضر: أثر الطعام، وسخ الدسم.

الثالث عشر: ألا يلبس من الثياب إلا ما يجوز لبسُه لما رواه عن عبد اللّه بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: رأى رسول الله ﷺ عليَّ ثوبين مُعَصْفَرَيْن[1] فقال: «يا عبد اللّه بن عمرو، إن هذا ثياب الكفار فلا تلبسها».

الرابع عشر: أن يلبس ما ابيض من الثياب فإنه مستحب لأهل العلم لما رواه عن سَمُرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «عليكم بالبياض، فإنه خير ثيابكم، فكَفِّنُوا فيها موتاكم، وليلبسها أحياؤكم، فإنها أطهر وأطيب»، قال: «ويتوقَّى من الثياب ما له قعقعة».

وخرَّجَ قولَ ابْنِ عمرَ ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي ﷺ رآه وعليه إزار يقعقع، يعني جديداً، فقال: «منْ هذا»؟ قلت: أنا عبد اللّه، قال: «إن كنت عبد اللّه، فارفع إزارك»، قال: فرفعته، قال: «زد»، قال: فرفعته حتى بلغ نصف الساق».

الخامس عشر: أن يعتمّ، قال: «لأنها زينة لأهل العلم». وخرج عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: «اعتمّوا تزدادُوا حِلْماً».

الأدب السادس عشر:

أن يعتني بحفظ صحته ليستعين بها على الطلب والتحصيل، وقد ذكر أيضاً أبو نعيم ـ رحمه الله ـ من ذلك أموراً وفي جملتها: «اجتنابه بما يخلّ بقوة الفهم والحفظ، ويعود عليه بضعف في النفس أو البدن.

أحدها: تعاهده بإخراج الدم، وشرب الدواء، لما رواه عن نافع، قال: قال لي ابن عمر: يا نافع، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الحجامة تزيد في العقل والحفظ، وتزيد الحافظ حفظاً».

الثاني: استعانته على تقوية 312ظ// بصره لدرسه بالجلوس عند الخُضْر والماء الجاري لما رواه عن جابر بن عبد اللّه ـ رضي الله عنه ـ قال: قال

---

(1) المعصفر: المصبوغ بلون أصفر.

رسول الله ﷺ: «النظر إلى الخضرة، والوجه الحسن يزيدان في البصر».

الثالث: تهذيب بدنه بترك ما يورث السِّمَن. قال: «فإنّ السِّمَن مَضَلَّةٌ للفهم، وعُقْلَةٌ للرجال».

وخرّجَ عن أبي إسرائيل الجشمي قال: سمعت جعدة يقول: رأيت رسول الله ﷺ يقص عليه رؤيا فرأى رجلاً سميناً، فجعل يطعن بطنه بشيء في يده، ويقول: «لو كان بعض هذا في غير هذا كان خيراً لك».

ثم أسند إلى مالك بن دينار قال: «قرأت في الحكمة أن الله يبغض الحبر السمين».

الرابع: ترك التملي من الطعام والشراب لئلا يقطع عن الدرس، وقد تقدم[1] عنه ذلك، وفيما ذكره الغزالي: «ومن فوائد الجوع: صفاء القلب، وإيقاد القريحة، ونفاذ[2] البصيرة، فإنَّ الشِّبَعَ يُوَرِّثُ البلادة، ويعمي القلب، ويكثر البخار في الدماغ كشبه السُّكْر حتى يحتويَ على معادن[3] الفكر [فيثقل][4] القلب ـ بسببه ـ عن الجريان في الأفكار، وعن سرعة الإدراك، بل الصبي إذا أكثر الأكل بَطُل حفظه، وفسد ذهنه، وصار بطيء الفهم، والإدراك»[5].

قلت: ومن المثل السائر في هذا قولهم: «البِطْنَةُ تُذْهِبُ الفِطْنَةَ».

الخامس: مواظبته على السواك في كل يوم لما رواه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن السواك يزيد الرجلَ فصاحةً».

قلت: ذكروا فيه عشر فوائد، أكثرها نقلَها «ابن العربي» عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: «مرضاةُ الرب، مفرحةٌ للملائكة، مطْرِدَةٌ للشيطان، يشُدُّ اللِّثَات، يَصْقُلُ الأسنان، يزيد في الحفظ، يزيد في الفصاحة، يشهي الطعام،

---

(1) انظر ص: 257ظ مخ «أ». ص: 794 ـ 795 من هذا الكتاب.
(2) في الإحياء: 3/ 184: وإنفاذ.
(3) في الأصول: معاني، وما أثبتناه من م. س.
(4) في «ج» و«د»: فيشغل.
(5) انظر الإحياء: 3/ 184.

يجلي البصر، يُطَيِّب النَّكْهَةَ، يُذْهِبُ البَلْغَم، قيل: وفوائده كثيرة».

السادس: 313و// أن يعود نفسه الإقلال من الضحك، قال: فإن الإكثار منه يميت القلب وخرج له عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكثر الضحك، فإن كثرة الضحك يميت القلب**».

السابع: قال: «ويجب للمبتدىء ألا يحمّل نفسه فوق طاقته، وليأخذ ما يطيقه حتى يبقيَ عليه حفظه». واستظهر على ذلك بما رواه عن جابر ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**يا أيها الناس عليكم بالقصد، فإن الله لا يمل حتى تملوا**». قال: «**وقليل يدوم عليه أنفع من كثير يمله**».

وذكر حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا الدين متين، فأوغل فيه برفق، ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله**».

الثامن: تجميم نفسه إذا وجد فترة أو سآمة، واستدل له بحديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: صَام، صَام. ويفطر حتى نقول: أفطر، أفطر».

قلت: وقد تقدم[1] ما في الأخذ بهذا عن العلماء قديماً وحديثاً ما فيه كفاية، فراجعه من هناك. قال: وكذا إن وجد تَقسم قلبٍ، وذكر حديث جُنْدُبٍ ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**اجتمِعُوا على القرآنِ ما ائتلَفَتْ قُلُوبُكم، فإذا اختَلَفتُمْ فَقُومُوا**».

الأدب السابع عشر:

أن ينوي بتعلمه لما شرع فيه، أن يترقى به لتعلم ما فوقه من العلوم المقصودة، وخصوصاً هذه الصناعة، وما يرجع لها من فنون الأدب على ما تقدم في مرتبة تعلمها و«لابن السيد» في «اقتضابه»[2] كلام حسن في هذا المعنى.

---

(1) انظر ص: 257ظ مخ «أ». 794 ـ 795 من هذا الكتاب.

(2) الاقتضاب: 14 ـ 15.

قال ـ رحمه الله ـ: «الأدب له غرضان: أحدهما: يقال له: الغرض الأدنى. والثاني: يقال له الغرض الأعلى.

فالغرض الأدنى: أن يحصل للمتأدب بالنظر 313ظ// في الأدب، والتمهر فيه، قوة يقدر بها على النظم والنثر.

والغرض الأعلى: أن يحصل للمتأدب قوة على فهم كتاب الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ وصحابته ـ رضي الله عنهم ـ ويعلم كيف تُبنى الألفاظ الواردة في القرآن والحديث بعضها على بعض حتى تستنبط منها الأحكام، وتفرع الفروع، وتستنتج[1] النتائج، وتقرن القرائن على ما تقتضيه مباني كلام العرب. ومجازاتها، كما يفعل أصحاب الأصول. وفي الأدب ـ لمن حصل في هذه المرتبة منه ـ أعظم معونة على فهم علم الكلام، وكثير من العلوم النظرية فقد زهد الناس في علم الأدب، وجهلوا قدر الفائدة الحاصلة منه حتى ظن المتأدب أن أقصى غاياته: أن يقول أبياتاً من الشعر. والشعر عند العلماء أدنى مراتب الأدب، لأنه باطل يجلى في معرض حق، وكذب يصور بصورة صدق.

قال: وهذا الذم إنما يتعلق بمن ظن صناعة الشعر غاية الفضل، وأفضل حلي أهل النبل، وأما من كان الشعر بعض حلاه، وكانت له فضائل سواه، ولم يتخذه مكسباً وصناعة، ولم يرضه لنفسه حرفة وبضاعة، فإنه زائد في جلالة قدره، ونباهة ذكره» اهـ.

قلت: حكى الشاري في «برنامجه»: «أن الشيخ أبا زيد السهيلي كتب في آخر إجازة لمن قرأ عليه كتاب سيبويه ـ نفعنا الله وإياه ـ بتعلم اللسان العربي، وجعله لنا مرماة إلى تدبر كتابه العلي، والتفقه في كلام رسوله النبي الأمي. آمين رب العالمين». وهذا عمل بمقتضى هذه النية، فيما يخص هذه الصناعة، وملاحظة به لهذا الغرض الأعلى مراد بها، وهو أمر لا إشكال فيه.

---

(1) في م.س: 14: وتنتج.

فائدة:

قال بعض العلماء: «الناس في الأدب على ثلاث 314و/ طبقات: أهل الدنيا، وأهل الدين وأهل الخصوصية من أهل الدين.

فأما أهل الدنيا فأكثر آدابهم فيها الفصاحة، والبلاغة، ومعرفة أخبار الملوك، وأشعار العرب، وحكايات الشعراء [والبلغاء][1].

وأما أهل الدين فأكثر آدابهم مع حفظ العلوم الشرعية، رياضة النفوس، وتأديب الجوارح، وتهذيب الطباع، وحفظ الحدود، وترك الشهوات، واجتناب الشبهات، والمسارعة إلى الخيرات.

وأما أهل الخصوصية من أهل الدين فآدابهم ـ مع ما تقدم ـ حفظ القلوب، واستواء السر والعلانية».

قلت: إذا قصد بالأدب الأول الاستعانة على ما بعده فلا يكون دنيوياً محضاً.

تنبيه:

من لازم هذه النية في الانتقال من تعلم علم إلى طلب علم آخر على ما أشار إليه «ابن العربي»: «ألا يتوصل غالباً إلى النهاية في علم يشتغل به على قصد النظر بعد في غيره».

قال في «العواصم»[2] منبهاً على التزام هذا المعنى عند الانتقال من مراتب التعلم: «ولا يقل متى أحصل هذا، فإنه ليس المطلوبُ منها الغاية، فإنّه لا ينالها إلا الأفراد، وإنما ينبغي لكل عاقل أن يتخصص بجزء (جزء)[3] منها، ولا يفردَ نفسَه ببعض العلوم، فيكون إنساناً في الذي يعلم، بهيمَةً فيما لا يعلم، ولا سيما من أقام عمره حاسباً أو نحوياً، فقد هلك، فإنه بمنزلة من أراد صنعة شيء،

---

(1) ساقطة من «ج» و«د».

(2) العواصم: 2/ 211.

(3) زيادة من م.س: 2/ 211.

فشحذَ [الآلة][1] عمره، ثم مات قبل عَملِ صنعته.

قال: ولا يُصْغ إلى من يقول له: تكون مقصراً في كل علم إذا فعلت هذا، والأولى بك أن تقف نفسك على علم واحد، فإنه قول جاهل بالعلم.

قال: وأنبئكم أني ما رأيت بعيني محيطاً بالعلوم، ولا مشاركاً فيها... فإن الإحاطة غير ممكنة، والمشاركة ممكنة، والإحاطة بعلم واحد غير ممكن. هذا النحو ما علمت من أحاط به إلا سيبويه، والفارسي» انتهى ملخصاً.

وفيه بحث في مواضع 314ظ// أخصها بهذا المحل: «أن هلاك من أقام عمره ناظراً في النحو لا يصح أن يحمل على الإطلاق»، ولعله لا يريده لما تقدم من تقسيم الحكم في المشتغلين على ذلك الحق.

وقوله: «إن هناك من يقول بتقصير الناظر في علوم شيء»، هو في المعنى قريب مما يقال: «إذا أردت أن تكون عالماً فاقصد لفن من العلم، وإن أردت أن تكون أديباً فخذ من كل شيء أحسنه».

قال الشيخ أبو عمر: «وقال غيره: من أراد أن يكون حافظاً، نظر في فن واحد من العلم ومن أراد أن يكون عالماً أخذ من كل علم بنصيب.

وعن «أبي عبيد القاسم ابن سلام»: ما ناظرني رجل قط، وكان متفنناً في العلوم إلا غلبته، ولا ناظرني رجل ذو فن واحد إلا غلبني في علمه ذلك»[2].

الأدب الثامن عشر:

وقد فرضه «ابن قتيبة» خاصاً بصناعة الأدب، لكن من حيث هو أدب أن يعتني أولاً بتأديب نفسه.

قال في «أدب الكُتَّاب»: «ونحن نستَحبُّ لمن قَبِل عنا، وائتم بكتبنا أن يؤدبَ نفسه قبل أن يؤدب لسانه، ويهذب أخلاقه قبل أن يهذب ألفاظه، ويصون مروءته عن دناءة الغيبة، وصناعتَه عن شَيْنِ الكذب، ويجانِبَ ـ قبل مجانبة اللّحنِ وخطِل القولِ ـ شنيعَ الكلام، ورفَث المزْحِ.

---

(1) في «ج»: آلته، وفي «د»: الله.

(2) جامع العلم: 1/ 30.

ثم ذكر كيف كان مزْحُ الأشراف، وذوي المروءاتِ، وختمَ هذا المعنى بقوله: فأما السِّباب، وشتمُ السلف، وذِكْرُ الأعراضِ بكبير الفواحش، فما لا نرضاه لخِساسِ العبيد، وصغار الولدانِ»[1].

قال ابن السيد متمماً لغرضه: «يريد أن المتأدب أحوج إلى تأديب أخلاقه منه إلى تأديب لسانه، وذلك أنك تجد من العامة الذين لم ينظروا في شيء من الأدب من هو حسن اللقاء، جميل المعاملة، حلو الشمائل، مكرم لجليسه وتجد في ذوي الأدب من أفنى دهره في القراءة، والنظر، وهو مع ذلك 315و// قبيح اللقاء، سيِّىء المعاملة، جافي الشمائل، غليظ الطبع، ولذلك قيل: الأدب نوعان: أدب خبرة، وأدب عشرة، وقال الشاعر:

يـا سَـائِـلِـي عـنْ أدَبِ الـخِـبْـرَه ... أحْـسَـنُ مِـنْـهُ أدَبُ الـعِـشْـره

كـم مـنْ فَـتَـى تـكـثُـر آدابـه ... أخـلاقُـه مـن عِـلْـمِـه صِـفْـره[2]

تتميم:

لبيان ما ذكره: مما يصون المتأدب مروءته بترك التلبس به وهو أربعة:

أحدها: «الغيبة، ولها أخت وهي النميمة. كلاهما من أقبح القبائح، وأكثرها انتشاراً في الناس، حتى ما يسلم منها إلا القليل». قاله النووي.

وهو مشاهد، وخصوصاً صنف الطالبين للعلوم.

وقد نبه «ابن الحاج» على وجوب التحفظ منها على العالم والمتعلم فقال في «فصول الكلام» على أدب المتعلم: «واكد ما عليه: تخليص ذمته من إخوانه، وجلسائه، ومعارفه، وغيرهم، إذ تخليص الذمة هو المقصود الأعظم فليحذر من هذين الأمرين الخطيرين اللذين قد عمت بهما البلوى، وغلبت على الألسن، وهما الغيبة والنميمة»[3].

---

(1) انظر أدب الكتاب: 11 ـ 12.

(2) الاقتضاب: 45.

(3) المدخل: 2/ 131.

وقال في «فصول الكلام» على أدب العالم: «ويجب عليه ألا يسمع من يَنُمُّ عنده، وكذلك من ينقل أخبار الناس، وما جرى لهم مما لا يترتب عليه فائدة شرعية.

قال: ويحتاج: أن يتحرز على نفسه، وعلى من حضره من الغيبة لأنها مصيبة عظمى في الدين»[1]. انتهى ملخصاً.

ثم قال بعد كلام: «سمعت سيدي أبا محمد ـ رحمه الله ـ يحكي أنه اجتمع جماعة من المباركين بتونس، فلما أرادوا الطعام أبطأ واحد منهم، فسألوا عنه، فقال قائل: ما زالت عادته هكذا، فقام سيدي «حسن الزبيدي» ـ رحمه الله ـ وقال: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾، اليوم لي أربعون سنة لم أسمع غيبة، فسمعتموها لي اليوم، والله لا أقعد 315ظ// في هذا المجلس، وخرج من حينه، ولم يتناول شيئاً. قال: فقس على هذا، وانظر بنظرك أي نسبة بيننا وبين هذه الأحوال السنية، وما بالعهد من قدم»[2].

قلت: حكى «الأبي» عن «شيخه الإمام أبي عبد اللّٰه ابن عرفة، أن الشيخ الفقيه الصالح أبا علي القروي ذكر رجل بمحضره رجلاً. فقال: فلان الخياط، فقال له الشيخ: اغتبته، فقال الرجل: إنه لا يكره ذلك، وكان هذا القائل نجاراً. فسكت الشيخ ساعة، وقال: يا فلان النجار. قال: نعم. قال له الشيخ: الله ما كرهت ندائي لك بذلك؟ فقال: لا. فقال الشيخ: الحمد لله.

قال: وكان من أصحابنا ـ الطلبة الحاضرين معنا بدرس الشيخ ـ من يتحفظ من الغيبة، فقلت له يوماً: إن فلاناً أخرج قاضياً «الجربة»[3]، [فدعا][4] «لجربة» وقال: اللهم لا تجعل لي في القضاء نصيباً، ثم قال لي بعد ساعة: غرَرْت بي، أراني قد اغتبتُه. فخرج حتى استحله على نحو مسافة ميلين قال: وكان الشيخ يقول: هذا من باب الورع، وليس بغيبة حقيقية».

---

(1) م.س: 1/ 201 ـ 202.

(2) م.س: 1/ 202 ـ 203.

(3) جربة: بفتح الجيم وكسرها، جزيرة بالمغرب، من ناحية أفريقية قرب قابس. انظر: معجم البلدان: 2/ 118.

(4) ساقط من «أ».

ترهيب:

قال «البلالي شمس الدين» في «مختصر الإحياء»: «الزواجر عن الغيبة طافحة حتى في آية واحدة نهي عنها من وجوه شتى: نهي عن غيبة القلب ظناً، وعن طلب تحقيقه تجسساً، ومتى رأى عيباً حرم التصديق ما احتمل تأويلاً، ومتى تحقق نصح حتماً وسكت، ستراً للنهي عن التلفظ به فاعلاً ومفعولاً حيث قال تعالى: ﴿بَعْضُكُم بَعْضًا﴾[1]. وتشبيه المغتاب بأكل الميتة، وهو منفر طبعاً وشرعاً، والإتيان بهمزة الإنكار ثم بقوله: ﴿أَحَدُكُمْ﴾. كأنه يقول: هل يوجد أحد في العالم يحب أكل الميتة، ثم المبالغة بلحم الأخ ثم يأكله، ووجه المناسبة إدارة حنكه بالغيبة كالأكل. ثم بقوله: ﴿مَيْتًا﴾ فإنه أبلغ في النفرة، ثم التأكيد بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ ثم التعريف بأن من 316و/ التقوى ترك ذلك، ثم التحريض على التوبة بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾.

قال: وصح أن دماءكم وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام. ونواهيها مشهورة جداً، فما ظنكم بكلمة لا نسلم منها بتوبة للمظلمة، حتى تبرأ، فهي أشد على النفس من الربا والزنى، وتمرج البحر، وتنقل حسناتك لغيرك، وتعذب بذنوبه التي تحملتها بغيبته، وإدام كلاب النار، وعرضتك لسخط الله ومقته، وكان تعالى فيها خصمك، ويقال لك: استحييت من الله كاستحيائك من مخلوق لا تعبأ به بحضرته؟!... إلى غيرها من آفات وفضائح نسأل الله العافية» اهـ.

وهنا غريبة حكاها «الرشاطي» عن «أبي جعفر الجوزي قال: سمعت إبراهيم بن عثمان الكوفي قال: دعي بنا إلى غسل رجل من المسلمين، فلما دخلت، وكشفت عن وجهه، فإذا بحية في حلقه سوداء، فجزعت ثم قلت لها: أيها العبد المأمور، إن سنة نبينا ﷺ في الموتى غسلهم، فتنصرف من هذا العبد حتى نقيم فيه سنة نبينا ﷺ وتعود إلى ما أمرت به، فرأيت الحية قد انسابت من تحت الإزار حتى أتت إلى ناحية من البيت فتطوقت، وأخذنا في أمر الرجل،

(1) إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ...﴾ الحجرات: 12.

فلما فرغنا من غسله، وأدرجناه في أكفانه، وأردنا أن نعقد عقدة الرأس، انسابت الحية. وأنا أراها حتى دخلت ما بين الكفن حتى تطوقت في حلق الرجل كما كانت، ثم إني سمعت صوتاً مثل صوت الآدميين، وهو يقول لي: يا إبراهيم بن عثمان: أجزعت مني؟! لست بحية، أنا ملك سلطني الله على هذا الرجل آكل لحمه إلى يوم القيامة كما كان يأكل لحوم الناس».

فوائد مهمة:

الفائدة الأولى:

حد الغيبة: ذكرك غيرك بما فيه مما يكره.

قال النووي: «وقد نقل الإمام أبو حامد الغزالي إجماع المسلمين 316ظ/ على ذلك. قال: سواء كان في بدنه، أو دينه، أو دنياه، أو نفسه، أو خلْقه، أو خلُقه، أو ماله، أو ولده، أو والده، وزوجه، أو خادمه، أو مملوكه، أو عمامته، وثوبه، أو مشيه، وحركته، وبشاشته، وخلاعته، وعبوسه، وطلاقته، أو غير ذلك مما يتعلق به سواء ذَكَرته بلفظك، أو كتابك، أو رمزت. أي: أشرت إليه بعتنك، أو يدك، أو رأسك، أو نحو ذلك.

قال: فالبدن قولك: أعمى، أعرج، أعمش، أقرع، قصير، طويل، أسود، أصفر.

والدين قولك: فاسق، سارق، خائن، ظالم، متهاون الصلاة، متساهل في النجاسات، ليس باراً بوالديه، لا يضع الزكاة مواضعها، لا يجتنب الغيبة.

والدنيا: قليل الأدب، يتهاون بالناس، لا يرى لأحد عليه حقاً، كثير الكلام، كثير الأكل أو النوم، ينام في غير وقته، يجلس في غير موضعه. والمتعلق بوالده: أبوه فاسق، أو هندي، أو نبطي، أو زنجي، أو إسكاف، أو بزاز، نخاس، نجار، حداد، حائك.

والخلق: سيء الخلق، متكبر، مَرَاء، عجول، جَبَّار، عاجز، ضعيف القلب، متهور، عبوس، خليع، ونحوه.

والثوب: واسع الكم، طويل الذيل، وسخ الثياب، ونحو ذلك، قال: ويقاس الباقي بما ذكرناه».

الفائدة الثانية:

مما يقاس على هذه المذكورات، وقد نصوا عليه اعتناء بتحذير المشتغلين بطلب العلوم من الوقوع فيه قول القائل: فعل بعض الفقهاء أو بعض من يدعي العلم أو بعض المفتين، أو بعض من ينسب إلى الصلاح، أو يدعي الزهد، أو بعض من مر بنا اليوم، أو بعض من رأيناه، إذا كان المخاطب يفهمه بعينه لحصول التفهيم.

قال النووي: «ومن ذلك غيبة المتفقهين، والمتعبدين، فإنهم يُعرِّضُونَ بالغيبة تعريضاً يفهم به كما يفهم بالتصريح فيقال لأحدهم: كيف حال فلان؟ فيقول: 317و// الله يُصلحنا، الله يغفر لنا، الله يصلحه، نسأل الله العافية، نحمد الله الذي لم يبتلنا بالدخول على الظَّلَمَةِ. نعوذ بالله من الشره، الله يعافينا من قلة الحياء، الله يتوب علينا، وما أشبه ذلك مما يفهم منه تنقصه، فكان ذلك غيبة محرمة».

قلت: قال الغزالي في هذا: «إنه أخبَثُ أنواع الغيبة... فإنهم يفهمون المقصود، ولا يدرون بجهلهم أنهم جمعوا بين فاحشتين: الرياء والغيبة»(1).

الفائدة الثالثة:

بعض ما يجري من هذه الغيبة على ألسنة المشتغلين بالعلم، يندرج في معنى ما استثناه العلماء من صورٍ ما لا يحرم منها.

قال «الأبي»: «ومنه ما يقع كثيراً في كلام الشيوخ في رَدِّهِ على غيره بقوله: قصَّر في كلامه، أو في كلامه قُصُور وضُعْف.

قال: وشَيْخُنَا ـ رحمه الله تعالى ـ يعني ابن عرفة، كثيراً ما يقع له ذلك، ويستخفه، ويراه من تعريف الرواة. قال: لأن المقُول في كلامه ذلك نَصَبُ نفسه لبيان أمرٍ، فلم يفِ به» اهـ.

---

(1) الإحياء: 3/ 145.

ومثله للنووي: «أن مصنفَ كتاب إذا أراد بقوله: ـ «قال فلان كذا» ـ بيان غلطه لئلا يقلّد، أو بيان ضعفه في العلم لئلا يغتر به، ويقبل قوله، فليس ذلك بغيبة، بل نصيحة واجبة يثاب عليها إذا أراد ذلك.

قال: وكذا إذا قال المصنف أو غيره: «قال قوم أو جماعة كذا» وهذا غلط، أو خطأ، أو جهالة، أو غفْلَة، أو نحو ذلك، فليس بغيبة، إذ الغيبة ذكر إنسان بعينه، أو جماعة معينين».

قلت: ومن ذلك تبيين أمر الجهال إذا اتخذوا قدوة، ومعلمين، وخيف توقع ذلك، بل ينبغي لمن يقبل قوله من العلماء وأهل الفضل أن يقوموا بذلك.

قال الأستاذ الكبير «أبو سعيد ابن لب»: «ـ ومن خط أبي إسحاق الشاطبي ـ رحمهما الله ـ نقلته ـ وشرط هذا أن 317ظ// لا يذكر إلا ما فيهم من كذب، وجهالة، وشبه ذلك مما ينفر عن قبول قولهم، وعن الوُثوق بروايتهم ونقلهم.

قال: وقد كان بعض الأئمة يقول: اجلس بنا نغتب في الله. إنما يعني في أهلِ البدع والجهالِ المتصدرين، والكَذَبَةِ الناقلين، فإنهم شياطين الإنس، خلفاءُ الجنّ، يجب التحذير منهم، كما يُحذَّرُ من الشياطين، فمِن الغيبة ما هو لله، وفي الله، وهو بابٌ من أبواب الجهاد.

قال: وأصل هذا حديث عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً»... الحديث[1]. فخرجه البخاري. ويعني رؤوساً في العلم والدين. قال: ففساد هؤلاء في الناس عظيم. لأن الجهل أصل كل فساد.

---

(1) والحديث بتمامه: عن عبد الله بن عمرو، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يترك عالماً اتخذ الناسَ رُؤُساً جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا، وأضلوا»، خرجه البخاري في صحيحه، ومسلم، والنسائي، والترمذي، والإمام أحمد بن حنبل، وابن ماجه، «رُؤُساً» بضم الهمزة ج. رأس، وبالتنوين، وقال الإمام النووي: ضبطناه بضم الهمزة، انظر جامع العلم: 1/ 149. وبهامشها تعليق دقيق.

قال ابن سيرين: «إن قوماً تركوا طلب العلم، ومجالسة العلماء»... الحديث، فكيف إذا تصدر مثل هذا معلماً». انتهى كلامه.

ومن معناه قول الأبي: «كان جماعة من شيوخ شيوخنا يسمعون الكلام في الناس، ويرشدون إلى معرفة بعض الناس، وينهون عن معرفة بعض، ويخصون الأخذ عن بعض، وينهون عن الأخذ عن بعض. قال الشيخ: ذهب والدي إلى «ابن عبد السلام» يستشيره فيمن أقرأ عليه، فقال له: عليك «بابن سلامة»، فإن ميعاده نقي، وإياك وفلاناً، فإني سمعت عن ميعاده شراً. قال شيخنا المذكور: وتحقيق الباب عندي أن من يكون في مظنة من يعرض له أن يعدل، أو يجرح، فلا بأس بسماعه للكلام في الناس، لأن بذلك يصل إلى التعديل والتجريح لكن بشرط ألا يسمع إلا بهذه النية، وبشرط ألا يكون الناقل قصده التفكه بأعراض الناس، وهو في هذا بمنزلة القاضي لسماعه في الناس، ومن لم يكن بهذه الحيثية، فلا يحل له أن يسمع الكلام من أحد».

قلت: لهذا الشرط وغيره مما ذكره الشيخ «تقي الدين» في معرفة 318و// الضعفاء، قال: «عظم الخطر في الكلام في الرجال. قال: ولذلك قلت: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المتحدثون والحكام».

الثاني: الكذب، ويكفي المتأدب بطلب العلوم في التنفير عن شيْن المروءة به، ووجوب صونها من خسة الانتساب إليه أمران:

أحدهما: قبح الذنب له شرعاً، ولذلك تظاهرت نصوص الكتاب على تحريمه في الجملة.

قال النووي: وإجماع الأمة منعقد على ذلك مع النصوص المتظاهرة. قال: ويكفي في التنفير عنه قوله ﷺ وهو متفق على صحته: **«آية المنافق ثلاث إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان»** اهـ.

الثاني: كونه شر غوائل العلم، وأشنع ما يكسف نوره، ويكدر صافي مورده.

فعن الزهري: رواه الشيخ أبو عمر مسنداً: «أن للعلم غوائل، فمن غوائله: أن يترك العِلْم حتى يذهب بعلمه، ومن غوائله: النسيان، ومن غوائله: الكذب فيه، وهو شرّ غوائله.

وأسند إلى عبد الله بن المختار قال: نكر الحديث الكذب فيه، وآفته النسيان، وإضاعته أن تحدث به من ليس من أهله»[1].

وأسند إلى كثير بن مرة الحضرمي قال: «إن عليك في علمك حقاً، كما أن عليك في مالك حقاً، لا تحدث بالعلم غير أهله فتجهل، ولا تمنع العلم أهله فتأثم، ولا تحدث بالحكمة عند السفهاء فيكذبوك، ولا تحدث بالباطل عند الحكماء فيمقتوك»[2].

نقيصة:

ومن شؤم الكذب على صاحب العلم أنه لا يكون به أهلاً للأخذ عنه إن كان صادقاً فيه. فمن كلام مالك ـ رحمه الله ـ في ذلك: «لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ عمن سواهم، لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعته، ولا عن سفيه معلن بالسفه، ولا عمن يكذب في أحاديث الناس، 318ظ// وإن كان يصدق في أحاديث رسول الله ﷺ ولا عمن لا يعرف هذا الشأن»[3].

قال عياض: «وعن مطرف عنه، أدركت جماعة من أهل المدينة فما أخذت عنهم شيئاً من العلم، وإنهم ليؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً؛ فمنهم من كان يَكذب في حديث الناس، ولا يكذِب في علمه، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده، ومنهم من كان يُزَنُّ برأيٍ سوءٍ، فتركتهم لذلك»[4].

فضيلة:

ومن يُمن عاقبة الصدق ما قاله ـ رحمه الله ـ في سماع ابن القاسم وغيره:

---

(1) جامع العلم: 1/ 108.
(2) م.س: 1/ 110.
(3) الإلماع: 60.
(4) المدارك: 1/ 137.

«من صدق في حديثه مُتّع بعقله، ولم يُصبه ما يصيب الناس من الهرم والخرف.

قال عياض: وقال له رجل: خرفت، فقال: إنما يَخرُفُ الكذابون»[1].

قال ابن رشد: «مثل هذا لا يكون إلا عن توقيف، وإن صح فمعناه في الغالب».

قلت: والتجربة التي يشير إليها كلام «مالك» ـ رحمه الله ـ من شواهد صحته، وفضل الصدق لا ينكر عليه مثل ذلك.

تنبيهان:

التنبيه الأول:

الكذب إذا كان في الشعر لا يؤاخذ به المتأدب على الجملة، لأن الشعر على ذلك مبناه حتى قيل: «أعذبه أكذبه». ومن هناك لا يترتب عليه حكم الإقرار على الجملة، ومن أظرف ما يحكى من ذلك ما أورده ابن أبي حجلة عن محمد بن داود الظاهري، وأنه التقى هو و«أبو العباس ابن سريج» الشافعي في مجلس «أبي الحسن علي بن عيسى» الوزير، فتناظرا في مسألة من الإيلاء، فقال له ابن سريج: «أنت بقولك: «من كثرت لحظاته، دامت حسراته»، (أحذق من أن تتكلم في الفقه)[2]. فقال له محمد بن داود: إن قلت ذلك فأنا أقول:

أُنَزِّهُ في روض المحاسنِ مقلتي ... وأمْنَعُ نفسي أن تنال محرما

وأحملُ من ثِقل الهوى ما لو أنه ... يُصَبُّ على الصخر الأصم تَهَدَّما 319و//

ويَنطِقُ طرفي عن مترجم خاطري ... فلولا اختلاسي رَدَّه، لتكلما

رأيتُ الهوى دعوى من الناس كُلِّهم ... فلست أرى حباً صَحِيحاً مُسَلَّما

فقال له ابن سريج: وبم تفتخر علي؟ ولو شئت لقلت:

ومساهرٍ بالغُنْج من لَحظَاتِه[3] ... قد بِتُّ أمنعه لذيذ سِنَاتِه

---

(1) م.س: 1/ 64.

(2) في زهر الآداب: 2/ 728: أبصر منك بالكلام في الإيلاء.

(3) في م. س: 2/ 728:

«ومطاعم للشهد من نغماته»

صباً بحسنِ حديثه وعتابه[1] وأكَرُّرُ اللحظاتِ في وجناته

حتى إذا ما الصّبح لاح عموده ولّى بخاتَم ربِّه وبَرَاتِه

فقال محمد بن داود: احفظ عليه أيها الوزير ما أقر به من الاجتماع، حتى يقيم البينة بشاهدي عدل على (البراءة)[2] فقال له ابن سريج: يلزمني من هذا ما يلزمك في قوله:

أنزه في روض المحاسن مقلتي وأمنع نفسي أن تنال محرما

فضحك الوزير، وقال: لقد جمعتما علماً، وفهماً، وظرفاً، ولطفاً»[3] اهـ.

ومن هذا النمط ما حكاه «ابن قتيبة» في «عيون الأخبار»: «أن «الفرزدق» أنشد سليمان بن عبد الملك:

ثلاثٌ واثنتانِ فهنَّ خمس وسادسةٌ تميل إلى شِمَام

فبِتْنَ بجانبيَّ مصَرَّعات وبت أفُضُّ أغلاقَ الخِتَام

كأن مَفَالِقَ الرّمَانِ فِيهَا وجمرَ غضاً قَعَدْنَ عَلَيْهِ حَامِي

فقال له سليمان: ويحك يا فرزدق، أحللت بنفسك العقوبة، أقررت عندي بالزنا، وأنا إمام، ولا بد لي أن أحدك.

قال الفرزدق: بأي شيء أوجبت علي ذلك؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن كتاب الله هو الذي يدرأ عني الحد. قال: وأين؟ قال في قوله: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾[4] فإنما قلت يا أمير المؤمنين 319ظ// ما لم أفعل. قال الشاعر:

---

(1) في م.س: 2/ 728: وكلامه.

(2) في م.س: 3/ 729: وردت العبارة التالية: أنه ولى بخاتم ربه.

(3) انظر م.س: 2/ 728 ـ 729.

(4) سورة الشعراء، الآيات: 224 ـ 226.

وإنـمـا الـشـاعـر مـجـنـون كَـلِـب أكـثـر مـا يـأتـي عـلـى فِـيـهِ الـكـذب»[1]

التنبيه الثاني:

من فضيلة الأدب حماية صاحبه من الوقوع في محض الكذب إذا عدل إلى التعريض والتورية وهو مراد «ابن سيرين» بِقوله: «الكلام أوسع من أن يكذب ظريف».

ومثله قول من قال: «في المعاريض مندوحة عن الكذب».

قال النووي: واعلم أن التورية والتعريض معناهما أن يطلق لفظاً هو ظاهر في معنى، ويريد به معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ، ولكنه خلاف ظاهره.

قال: وهذا ضرب من التغرير، والخداع. قال العلماء: فإن دعت إلى ذلك مصلحة شرعية راجحة على خداع المخاطب، أو حاجة لا مندوحة عنها إلا بالكذب، فلا بأس بالتعريض، وإن لم يكن شيء من ذلك فهو مكروه، وليس بحرام إلا أن يتوصل به إلى أخذ باطل، أو دفع حق، فيصير حينئذ حراماً، هذا ضابط الباب» اهـ.

ثم ذكر أمثلة من مجاري التعريض، والتورية، تنظر هناك، وفي محلها من كلام غيره.

الثالث: الكلام الشنيع، وهو ما فظع منه، وجاوز المقدار، ومثله الفاحش منه، وهو أيضاً ما يسوء منه، ويجاوز الحد المنتهي إليه، وجميع ذلك مما يخل بالمروءة، ويسلب الأدب عن الناطق خصوصاً إن أكثر منه، وأجراه في معظم الأوقات على لسانه.

قال النووي: «ومما ينهى عنه الفحش، وبذاء اللسان، قال: ومعناه، التعبير عن الأمور المستقبحة بعبارة صريحة وإن كانت صحيحة، والمتكلم به صادق.

ثم قال بعد كلام: روينا في «كتاب الترمذي» عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، 320و/ / ولا الفاحش، ولا البذيء»**. قال الترمذي: حديث حسن.

---

(1) انظر: عيون الأخبار: 2/ 27.

قال: وروينا في «كتاب الترمذي» و«ابن ماجه» عن «أنس بن مالك» ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما كان الفحش في شيء إلا شانه، وما كان الحياء في شيء إلا زانه»** اهـ.

وإذا كان الفحش مما يشين الأشياء بشهادة الصادق المصدوق ﷺ على اختلاف أنواعه، أولى أن يُصان ويحفظ من نقصه وعيبه، ولقد تبرأ منه أهل هذا النوع من الأدب الذي فرض فيه «ابن قتيبة» كلامه: وذموا من اتصف به، وعوّده لسانه على كثرة صدوره ممن لم يتحفظ منهم من عيبه، ولم يصن مروءته من شينه وعاره، فأنشد في «عيون الأخبار»[1] لمسكين الدارمي[2]:

«وإذا [الفاحش][3] لاقى فاحشاً ... فهناكم وافق الشن الطبق

إنما الفحش ومن يعتاده ... كغرابِ السَّوءِ ما شاءَ نَعَق

أو حمار السوء إن أشْبَعْتَهُ ... رَمَحَ الناس، وإن جاع نَهَق

أو غلام السوء إن جَوَّعْتَه ... سَرَقَ الجار، وإن يَشْبعْ فسق

أو كغَيْرَى رَفَعَتْ من ذيلِها ... ثم أرختْه ضراراً[4] فانْمَزَق

أيها السائل عما قد مضى ... هل جَدِيدٌ مثل ملبوسٍ خَلَق[5]

وأنشد في الترفع عن مقابلة الشر بمثله، مخافة الاتصافِ بالفُحْشِ. قال: ويقال: هو [للقيط][6] بن زرارة[7]:

---

(1) وردت هذه النصوص في بهجة المجالس: 1/ 103 ـ 104 ولم ترد في عيون الأخبار.

(2) هو ربيعة بن عامر الدارمي التميمي، ت: 89هـ ـ 708م، شاعر من أشراف تميم، لقب «مسكيناً» لأبيات قالها: «له ديوان» انظر الشعر والشعراء: 544 ـ 545، والخزانة: 1/ 467.

(3) في «أ»: الفواحش.

(4) في الأصول: مراراً، وفي الخزانة: 1/ 468: ضراطاً، وقد أثبتنا ما جاء في الشعر والشعراء.

(5) البيتان الأخيران ساقطان من بهجة المجالس، وانظر الخزانة: 1/ 467 ـ 468، والشعر والشعراء: 544 ـ 545.

(6) في «أ»: للقيظ. وفي «ج»: للغيظ. وفي «د»: المغيط.

(7) الدارمي التميمي، ت: 53ق. هـ ـ 571م شاعر جاهلي، يقال له: «أبو نَهْشَل»، وكان يعتنق المجوسية، انظر الشعر والشعراء: 710 ـ 711، ومعجم ما استعجم: 365 ـ 366.

ألم تر أنا إذْ مَدَدْتُم عنانكم سُبقنا وكنا في الحلائب نسبِق

أغركم أني بأحسنِ شيمة بصيرٌ، وأني بالفواحش أخْرَق 320ظ//

وأنك قد سابَبْتَنِي فغلبتني هنيئاً مريئاً أنت بالفُحش أرفق

وأنشد في معناه:

ولست بشاتمٍ أحداً لأني رأيت الشتم من عي الرجال

إذا جعل اللئيم أباه نَصْباً لشاتِمِه فَديتُ أبي بمال

وأنشد أيضاً:

أبا حسنٍ يكفيك ما فيك شاتماً لعرضِك من شَتْمِ الرجالِ ومن شَتْمِي

وتعْجَبُ إنْ حَاوَلْتُ منكَ تَنَصُّفاً وأعْجَبُ منه ما تحاوِلُ منْ ظُلْمِي»[1]

الرابع: رفثُ المَزْح: وهو الفاحشُ منه المؤدِّي إلى المفاسد التي نُهي عنْهُ من أجلها، وما لا يُنْتَهَى منه إلى هذا الحَدِّ، فهُو على الجملةِ ما دُونَ فيهِ.

قال النووي: «قال العلماء: المُزَاح المنهي عنه، هو الذي فيه إفراطٌ، ويُدَاوَمُ عليه، فإنه يُورِّثُ الضحك، وقسوَة القلب، ويشْغَلُ عن ذكر الله تعالى، والفكر في مهمات الدين، ويؤول في كثير من الأوقات إلى الإيذاء، أو يورِّث الأحقاد، ويُسْقِطُ المهابةَ والوقار.

قال: فأمّا ما سلم من هذه الأمور، فَهو المباح الذي كان رسول الله ﷺ يفعله في نادِرٍ من الأحوالِ للمصلحة، وتطييب نفس المخاطب ومؤانسته، وهذا لا منع منه قطعاً، بل هو سنة، مستحب إذا كان بهذه الصفة» اهـ.

وإلى هذا التقسيم يشير «أبو الفتح البستي» بقوله: «أنشده «عياض» في «شرحه لحديث أم زرع»[2].

أفِدْ طبعك المكْدودَ بالجِدِّ راحةً يُجَمُّ، وعَلِّلْهُ بِشَيْءٍ مِنَ المزْح

---

(1) انظر بهجة المجالس: 1/ 103 ـ 104.

(2) انظر بغية الرائد: 182 ـ 183.

[ولكن][1] إذا أعْطيتَه المزْحَ فَلْيَكُنْ بِمِقْدَارِ ما يُعْطَى الطَّعَامُ من المِلْح

وأنشد في التحذير مِنَ المذموم مِنْه عَنْ «أبي عبيد» لبعضهم: 321و//

أما المُزَاحَةُ والمِرَاءُ فَدَعْهُمَا خلقان لا أرضاهما لصديق

إنّي بلوتهما فلم أحمدهما لمجاور جاراً ولا لرفيق

وأنشد لنفسه:

إذا ما بسطت بساط انبساط فمنه - فديتك - فاطْوِ المزاحا

فإن المزاحَ - كما قد رآه أولو العلم قبل - عن الحلم زاحا»

وأنشد بعضهم لابن الجزار السرقسطي:

إياك والمزح الكثير فرب مزح عاد جدا

وإذا تناهى كل شيء لا محالة عاد ضدا

وأنشد غير واحد مما قيل قديماً:

فإياك إياك المزاح فإنه يُجَرِّي عَلَيْكَ الطفل والرجل النذلا

ويذهب ماء الوجه بعد صفائه ويورث بعد العز صاحبه ذلا

ولأبي الفضل ابن شرف القيرواني[2] من رجزه في الأمثال والوصايا:

واقصد من المزاح مزحاً بلا جناح

ولتأت باليسير في المزح لا الكثير

طول المزاح مقت لكل شيء وقت

فاتركه بالكليّه واقبلها من وصيه

مزيد تحذير:

«يحكى عن الحجاج أنه قال لابن القِرِيَّة: ما زالت الحكماء تكره المزاح،

---

(1) في «أ»: ولتكن.

(2) هو جعفر بن محمد بن أبي سعيد أبو الفضل الجذامي القيرواني، ت: 534هـ ـ 1140م، شاعر، أديب، أصله من القيروان، فارقها إلى الأندلس واستوطن «برجة» (ناحية ألمرية). له ديوان شعر، وتآليف في الأدب والأخبار، انظر الصلة: 130 ـ 131.

وتنهى عنه، فقال: المُزاح من أدنى منزلته إلى أقصاها عشرة أبواب: المزاح أوله فرح، وآخره تَرَحٌ، المزاح نقائض السفهاء كالشعر نقائض الشعراء، المزاح يوغر صدر الصديق، وينَفِّرُ الرفيق، المزاح يبدي السرائر، 321ظ// ويظهر المعايب، المزاح يسقط المروءة، ويبدي الخنى، لم يجرّ المزاح خيراً، وكثيراً ما جرّ شراً، الغالب بالمزاح واتر، والمغلوب به [ثائر][1]، والمزاح يجلب الشّتم صغيره، والحرب كبيره، وليس بعد الحرب إلا عفو بعد قدرة. فقال الحجاج: حسبك!. الموت خير من عفو بعد قدرة.

ويحكى عن خالد بن صفوان: أن المُزاح ذُكر بحضرته، فقال: يَنْشِقُ أحدُكم أخاه مثل الخردل، ويُفْرِغُ عليه مثل المِرْجَل، ويرميه بمثل الجَنْدَل، ثم يقول: إنما كنت أمزح»[2].

قال صاحب زهر الآداب: «أخذ هذا المعنى محمود بن الحسن الوراق[3] فقال:

تَلْقَى الفَتَى يَلْقَى أخَاهُ وخِدْنَه	في لَحْنِ مَنْطِقِه بما لا يُغْفَر
ويقولُ: كنتُ مُمَازِحاً ومُلاعِباً	هيهَاتَ، نارك في الحشا تتسعر
أوَ ما علمتَ وكان جهلُك غالباً	أن المزاح هو السباب الأصغر»[4]

الأدب التاسع عشر:

وهو خاص بالناظر في هذه الصناعة أن يسلم للقراءات المروية، ويتأدب مع أئمتها الناقلين لها، فقد عيب على من طعن عليهم، وقدح في روايتهم، ظناً منه أنها لا تجري على مقاييس الصناعة، ولا يشهد لها كلام العرب بالقبول، فأخذ يشنع عليهم، ويرميهم باللحن والخروج عن حد المعروف من الكلام

---

(1) في «أ»: باتر. وفي «ج»: فاتر. والتصويب من زهر الآداب.

(2) زهر الآداب: 1/ 476.

(3) ت: 225هـ ـ 840م. شاعر أكثر شعره في المواعظ والحكم، روى عنه ابن أبي الدنيا، وفي الكامل للمبرد نتف من شعره، له ديوان، انظر الفوات: 4/ 79. وتاريخ بغداد: 13/ 87.

(4) انظر زهر الآداب: 1/ 476.

العربي، كأبي حاتم في طعنه على «حمزة»، وإنحائه عليه، وعلى «الكسائي» في «الإمالة»، حتى قال: «إنها ليست من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن».

قال الشيخ «الإمام عبد الله القيجاطي» ـ رحمه الله ـ في «مسائله»: «ولا شك أن هذه مقالة قبيحة مِن قائلها يجب ردها والطعن على قائلها.

قال: وكذلك «ابن قتيبة» عرض في كتاب «المشكل»[1] 322و// ببعض القراء السبعة تعريضاً قبيحاً، فانتدب «الحافظ» وغيره للرد عليهما، وعلى من قصد قصْدهما، أما من قصد إلى غير ذلك، من تميز الصحيح من السقيم، والواهي المعلول من السليم، فهو الإمام الذي يفزع إليه.

قال: هذا شأن أئمة المسلمين، وحماة الدين، الذين أيد الله هذا الدين بهم، وأظهر الحق على ألسنتهم» اهـ.

ومراده بهؤلاء الأئمة الذين طعنوا في أوجه من القراءات على ذلك القصد، وقد ذكر هو أن منهم: أبو عبيد القاسم ابن سلام، والقاضي إسماعيل، والزجاج، والفراء، والنحاس، والخليل، وسيبويه، والمبرد، وابن جني، والزمخشري، وغيرهم ممن يطول ذكرهم، وكما صرح أولئك بما أشير إليه، فقد بُلُوا بمثله من ناحية القراء، حتى قال بعضهم: «أصحاب النحو أعداء القرآن».

قال السخاوي[2]: «يريد جَهَلَتَهم المتوهمين أن القراء قرؤوا من اختيارهم، فطعنوا، ونسبوا إلى قراءتهم الخطأ، وجاروا في الطعن عليهم.

قال: وقد تابعهم على ذلك جماعة، فوقعوا في أئمة القرآن، كوقوع أبي حاتم في حمزة، وابن قتيبة، وغيرهما، ممن ليس بقارىء ولا نحوي» اهـ.

---

(1) يشير إلى كتاب تأويل مشكل القرآن.

(2) هو علي بن محمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي علم الدين، أبو الحسن ت: 643هـ ـ 1245م. مقرىء، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي مشارك في كثير من العلوم، له «هداية المرتاب»، و«جمال القراء وكمال الإقراء»، و«المفضل في شرح المفصل» للزمخشري، «وشرح الشاطبية». انظر البغية: 349. والإنباه: 2/ 311 ـ 312.

وما أحسن قول «ابن الضائع» عند الكلام على قراءة «ابن عامر»[1]: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[2] بإضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بالمفعول. «وقول من قال: إن الشركاء مرفوع، ولكنه ثبت في بعض المصاحف بالياء، فغلط القارىء، فقرأه بالخفض، قولُ من لم يقدر للعلماء قدرهم.

قال: وكيف يجوز لحامل قراءة مستوثق برواية، أن يكون مستندُه في ذلك خطأ، لا يدري أصحيح هو أم فاسد؟. هذا لا يجوز، وليس مما يجوز أن يغلط فيه من له أدنى مسكة في هذا الفن فضلاً عمن شهرت عنايته وضبطه لجميع 322ظ// أبوابه» اهـ.

ومثله قول «ابن مالك» في «شرح تسهيله»[3]: «هي ثابتة بالتواتر، ومعزُوَّة إلى موثوق بعربيته قبل التعلم، فإنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقْتدى بهم في الفصاحة كما يُقتدى بمن في عصره من أمثالها الذين لم يعلم منهم مجاورةً لِلعَجَمِ يَحْدُثُ بِها اللحن.

قال: ويكفيه شاهداً على ما وصفته به، أن أحدَ شيوخِه الذين عوّلَ عليهم في القراءة: «عثمان بن عفان» ـ رضي الله عنه ـ».

قال الأستاذ «أبو إسحاق الشاطبي» ـ رحمه الله ـ متمماً لمعناه: «وأيضاً فهو ممن اتَّفق الجم الغفير على اتباعه الأثر، وعدم أخذه بالرأي، كسائر السبعة وغيرهم ممن اشتهر بنبذ الرأي، واتباع السند في القراءة.

---

(1) عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي ت: 118هـ ـ 736م، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وهو مقرىء الشاميين، صدوق في رواية الحديث، انظر التهذيب: 5/ 274، وميزان الاعتدال: 2/ 449.

(2) سورة الأنعام، الآية: 137. ﴿قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾.

(3) المراد: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو، وهو كتاب جامع لمسائل النحو، له شروح عدة، منها شرح للمصنف نفسه وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ومن هذه الشروح شرح أثير الدين أبي حيان: مخ بخزانة القرويين تحت رقم 644. وانظر الكشف: 1/ 405 ـ 407.

قال: ولا أعني بهذا الكلام من زعم أن مثل هذا مختص بالشعراء، أو أنه شاذ غير مقيس، فإن قائل ذلك مقر أنه لم يحفظ مثله في كلام العرب، أو لم يكثر كثرة تعتبر في القياس، أو لم يدرك وجه القياس فيه، أو أدركه لكن رآه ضعيفاً بمثل هذا الكلام معه، ولا عَتْب عليه. وإنما المراد من زعم أن هذه القراءة خطأ، وأن «ابن عامر» رأى مصحف الشاميين فيه ياء مثبتة في «شركائهم»، فقدر أن الشركاء هم المضلون لهم، الداعون إلى قتل أولادهم، فأضاف القتل إليهم كما يضاف المصدر إلى فاعله، ونصب الأولاد، ولو أضافه إلى المفعول، وهم «الأولاد» لزمه رفع الشركاء فخالف المصحف.

ثم أضاف تمام ما وجه به «رسم الشركاء» بالياء، والمقصود نقل ما يتضح به شهادة أهل الصناعة بتأكيد المراعاة لهذا الأدب مع القراءات المروية، ومثله موجود في مواضع.

الأدب العشرون:

وهو خاتمة ما يذكر في هذا القسم، أن يعمل بما تعلم، وينويَ أن يعمل كذلك بما يتعلمه بعد، وهذا الأدب آكد ما عليه، وأهم ما يعتني به، وذلك لوجوه كثيرة يبرزها 323و// التأمل والاستقراء لما ورد فيه، لكن أهمها في الموضع، وأخصها به بحسب الاختصار وجهان:

أحدهما: ما ثبت في الشريعة أن روح العلم إنما هو العمل، وإلا فالعلم عارية وغير منتفع به، وإذا كان كذلك فالاشتغال بطلبه مع تضييع الغاية له سعي فيما لا يجدي ثمرة، ولا يعود على صاحبه بفائدة معتبرة شرعاً. والأدلة على ذلك في الكتاب والسنة، وكلام العلماء لا ينحصر، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾[1].

قال قتادة: «يعني لذو عمل بِمَا علمناه. وفي الحديث: «إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة عالماً لم ينفعه الله بعلمه»»[2].

---

(1) سورة يوسف، الآية: 68.

(2) جامع العلم: 1/ 162.

وعن عبد الرحمن بن غَنْم[1] قال: حدثني عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ قال: كنا نتدارس العلم في مسجد «قباء» إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: **«تعلموا ما شئتم أن تعلموا، فلن يأجركم الله حتى تعملوا»**[2].

وعن أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ: «أن رجلاً كان يسأله فقال له: كل ما تسأل عنه تعمل به؟ قال: لا. قال: فما تصنع بازدياد حجة الله عليك».

وعن سفيان الثوري قال: «إنما يتعلم العلم ليتقى الله به، وإنما فضل العلم على غيره، لأنه يتقى الله به».

وعن «ابن وهب» عن «مالك» ـ رحمه الله ـ «أن حقاً على من طلب العلم أن يكون له وقار، وسكينة، وخشية، وأن يكون متبعاً لآثار من مضى قبله»[3].

قال عياض: «وقال لبعض بني أخيه: إذا تعلمت علماً من طاعة الله فلْيُرَ عليك أثره، ولْيُرَ فِيك سمته، وتعلم لذلك الذي تعلمته، السكينة والحلم والوقار» اهـ.

وتكررت وصيته بهذا الوضوح، معناه في نفسه، ولأن السلف الصالح على ذلك درجوا.

قال الحسن: ذكره «الشيخ» في «مختصره»[4]: «كان الرجل إذا طلب العلم 323ظ// لم يلبث أن يرى ذلك في تخشعه، وبصره، ولسانه، ويده، وصلاته، وزهده، وإن كان الرجل ليصيب الباب من أبواب العلم، فيكون خيراً له من الدنيا، وما فيها لو كانت (له)[5] فجعلها في الآخرة.

---

(1) عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري، ت: 78هـ ـ 697م. فقيه الشام في عصره ورأس التابعين. انظر التذكرة: 1/ 48. والتهذيب: 6/ 250 ـ 251.

(2) جامع العلم: 2/ 6.

(3) م. س: 2/ 11.

(4) انظر، مخ المختصر: ص: 10. مخطوط بخزانة القرويين تحت رقم: 339.

(5) زيادة من م. س: 10.

الثاني: ما تقرر أيضاً أن العمل بالعلم هو مفتاح فهمه، ووسيلة الترقي إلى موهبة ما استغلق منه حسبما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾.

وما ورد في حديث: «من عمل بما عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ علمَ ما لم يعلم».

قال الشيخ «عز الدين» في «أجوبته»: «معناه، من عمل بما يعلمه من واجبات الشرع، ومندوباته، واجتناب مكروهاته، ومحرماته، أورثه الله من العلم الإلهي ما لم يعلمه من ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾. قال: وإذا حمل على عمومه دخل فيه الفقهاء وغيرهم.

ثم ذكر عن بعض الأكابر: أن لكل طاعة لله عز وجل نوعاً من العلم الإلهي، ولا يترتب على غيرها.

قال: ثم يختلف ذلك باختلاف التكاليف بمن له أهلية الجهاد، فإلهامه على عمله بجهاده، وكذلك من له أهلية الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والفتوى والقضاء، والإمامة الكبرى، ومساعدة المسلمين على ما ندب إلى مساعدتهم عليه، [وكذلك التعاون على أعمال البر والتقوى، فيلهم المفتي إلهاماً يختص بالفتاوي][1]، وكذلك من عمل بشيء من الأعمال الصالحات، فإن إلهامه على قدر ما يختص به ذلك العمل الصالح» انتهى ملخصاً.

ومثله في الجملة قول «الشعبي»: «كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به».

وقول «وكيع بن الجراح»: «كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به. وكنا نستعين في طلبه بالصوم».

وقولهم: حكاه الشيخ أبو عمر: «قالت الحكمة: ابن آدم إن التمستني 324و// وجدتني في حرفين تعمل بخير ما تعلم، وتدع شر ما تعلم»[2].

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب».

(2) جامع العلم: 2/ 5.

وقول النخعي: من تعلم علماً يريد به وجه الله والدار الآخرة، أتاه الله من العلم ما يحتاج إليه.

ومثله في التفصيل قول «ابن الحاج» باعتبار مدرك آخر: «وأصل ما ينبني عليه في تعليمه، وهو آكد ما عليه[1]: تقوى الله تعالى لقوله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾[2]، فإذا اتصف المتعلم بالتقوى كان الله عز وجل معلمه وهاديه، ومن كان الله تعالى معلمه وهاديه، فلا يسأل عن حاله. وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[3]. وهذا لفظ عام فقد يحصل للمتعلم نفائس من المسائل لا تؤخذ بالدرس، ولا بالشيوخ لأجل ما حصل من قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾»[4] انتهى المقصود منه.

ومن تأمل الشواهد على الوجهين وجدها تفوت الحصر.

من جملتها عند جماعة من العلماء: أن الإخلال بالعمل سبب في ذهاب العلم بعد حصوله، فحكى ابن العربي عن جماعة (من الناس)[5] «أن العلم يكون أيضاً بذهاب العمل به [فيحفظون القرآن، ولا يعملون به][6] فيذهب العلم.

قال: وهو الذي ضرب به المثل «أبو الدرداء» ـ رضي الله عنه ـ في حديث «أبي عيسى» عنه إذ قال: هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى. فما تغني عنهم. قال ما حاصله: (وعندي أن الوجوه الثلاثة في هذه الأمة، فقد يذنب الرجل حتى يذهب ذنبه علمه، وقد يقرؤه ولا يعمل به، وقد يقبض بعمله فلا ينتفع أحد به، أو يمنع من بثّه، فيذهب لوقته)[7]. وعندي أن ذلك يكون».

---

(1) في المدخل: 2/ 130: وردت العبارة كالتالي: وهو آكد من كل ما ذكر.

(2) سورة البقرة، الآية: 282.

(3) سورة السجدة، الآية: 17.

(4) المدخل: 2/ 130 ـ 131.

(5) زيادة من العارضة: 10/ 120.

(6) بياض في «أ» و«ج» و«د». والتصويب من العارضة.

(7) ما بين قوسين زيادة من م.س: 10/ 121: ليتم المعنى.

قاله في «العارضة»[1].

قلت: ومن المشتمل على هذا المعنى قول «ابن المبارك» ـ رحمه الله ـ في أبياته المعروفة:

«رأيت الذنوبَ تميتُ القلوب ... ويورثك الذلَّ إدمانُها

وترك الذنوب حياةُ القلوب ... وخير لنفسك عصيانها»[2]

وقد نظم غير واحد في الحض على مقتضى الاتصاف بهذا الأدب 324ظ//، وحذّروا من وبال الإخلال به والتضييع لحقه، «فأنشد الرياشي:

مَا مَنْ روى أدباً فلم يعمل به ... ويكف عن زيغ الهوى بأديب

حتى يكون بما تعلّم عاملاً ... من صالح فيكونَ غيرَ معيب

ولقلما تجدي إصابةُ عالم ... أعمَالُه أعمال غير مصيب»[3]

وقال سابق البربري في شعر له: قال الشيخ «أبو عمر»: «ويقال: إن «سفيان الثوري» كان ينشد متمثلاً:

إذا العلم لم تعمل به كان حجة ... عليكَ ولم تعذَر بما أنت جاهلُه

فإن كنت قد أوتيت علماً فإنما ... يصدق قولَ المرء ما هو فاعله»[4]

وقال ابن المبارك:

«يا طالب العلم بادر الورعا ... وهاجر النوم واهجر الشبَعا

يا أيها الناس أنتم زرع ... يحصده الموت كلما طلعا

لا يحصد المرء عند فاقته ... إلا الذي في حياته زرعا»[5]

وقال منصور الفقيه:

«أيها الطالب الحريص تعلم ... أن للحق مذهباً قد ضَلَلْتَه

---

(1) انظر: 10/120 ـ 121.

(2) جامع العلم: 1/165 ـ 166.

(3) و(4) م.س: 2/7.

(5) م.س: 1/192 ـ 193.

لو ركبت السحاب في نيل ما لم ... يقدر الله نيله ما أخذته

أوجزت عاصفات ريحك كي تسـ ... ـبق أمراً مقدَّراً ما سبقته

وعلام العناء إن كان في الحـ ... ـق، سواء طلبته أو تركته

لَيْسَ يُجْدِي عليك علمُك إن لم ... تك مستعملاً لما قد علمتَه

قد لعمري اغتربت في طلب العلـ ... ـم وحاولت جمعه فجمعتَه

ولقيت الرجال فيه وزاحمـ ... ـتَ عليه الجميع حتى سمعته

ثم ضيعت أو نسيت، وما ينـ ... ـفع علم نسيتَه أو أضعتَه

وسواء عليك علمك إن لم ... يُجْد نفعاً عليك، أو ما جهلته

يا ابن عثمان، فازدجر والزم البَيْـ ... ـتَ، وعش قانعا بما قد رزقته

كم إلى كم تخادع النفس جهلا ... ثم تُجري خلاف ما قد عرفته

تصف الحق، والطريقَ إليه ... فإذا ما علمتَ خالفتَ سَمْتَه

قد لعمرِي مَحضْتُك النصح يا عَمْـ ... ـرو بن عثمان جاهداً إن قبِلتَه»[1]

وقال عبد الملك بن إدريس الجزيري:

«والعلم ليس بنافع أربابه ... ما لم يفد عملاً وحسن تبصُّر

سيان عندي علم من لم يستفد ... عملاً به، وصلاةُ مَنْ لَمْ يَطْهُرِ

فاعمل بعلمك توفِ نَفْسَكَ وَزْنَهَا ... لاَ تَرْضَ ـ بالتَّضْيِيعِ ـ وَزْنَ المُخْسِرِ»[2]

وقال ابن مسروق:

«إذا كنت لا ترتاب أنك ميت ... ولست لبعد الموت تسعى وتعمل

فعلمك ما يجدي، وأنت مفرط ... وذكرك في الموتى معد محصل»[3]

---

(1) م.س: 2/ 9.

(2) م.س: 2/ 9.

(3) جامع العلم: 2/ 10.

ونظموا في معرض التوبيخ على مخالفة القول للعمل ما فيه مزدجر لمن وفق، وألهم رشده، فقال عبد الله بن عروة[1] في معنى ما روي عنه: «إنما نبكي بالدين للدنيا». حكاه الشيخ أبو عمر: 325ظ//.

«يَبْكُونَ بالدين للدنيا وبهجتها ... أرباب دين عليها كلهم صادي
لا يعملون لشيء من معادهم ... تعجلوا حظهم في العاجل البادي
لا يهتدون ولا يَهْدُونَ تابعهم ... ضلّ المقود وضل القائد الهادي»[2]

وقال آخر:

«وبخت غيرك بالعمى فأفدته ... بصراً وأنت محسن لعماكا
كفتيلة المصباح تحرق نفسها ... وتنير موقدها وأنت كذاكا»[3]

وقال أبو العتاهية:

«إذا عبت أمرا فلا تأته ... وذو اللب مجتنب ما يعيب»[4]

وقال:

«يا أيها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم
وأراك تُلْقِح بالرشاد عقولنا ... نصحاً، وأنت من الرشاد عديم»[5]

وقال «أبو الأسود الدؤلي»: وقال «أبو عمر»: «وتروى للعرزمي[6]»:

---

(1) عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. ت: 126هـ ـ 743م تابعي، من الخطباء، كان يشبه بعبد الله بن الزبير في لسانه، وجَلده وله شعر. انظر البيان والتبيين: 1/ 317. و2/ 173. والتهذيب: 5/ 319 ـ 321.

(2) جامع العلم: 1/ 194.

(3) نسبه الشيخ أبو عمر إلى بعض الحكماء، انظر: م.س: 1/ 195.

(4) انظر الديوان: 26 من قصيدته التي مطلعها:

«ألا كل ما هو آت قريب ... وللأرض من كل حي نصيب»

وجامع العلم: 1/ 195.

(5) نسبه صاحب جامع العلم: 1/ 194 إلى عبد الله بن عروة.

(6) في الأصول: للعزري، وفي جامع العلم: العرزمي، وهو أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله الكوفي العرزمي ت: 155هـ ـ 771م. روى عن عطاء، ومكحول، وقتادة وغيرهم. انظر التهذيب 9/ 322 ـ 324.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله | عار عليك إذا فعلت عظيم
وابدأ بنفسك فانهها عن غيها | فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك تُعْذَر إنْ وَعَظْتَ ويُقْتَدى | بالقول منك، ويقبل التعليم

وقال آخر:

لا تلم المرء على فعله | وأنت منسوب إلى مثله
من ذم شيئاً وأتى مثله | فإنما يزدري على عقله

وقال منصور الفقيه 326و/ / :

إنّ قوماً يَأمُرُونَا | بِالذي لاَ يَفْعَلُونَا
لمجانين وإن هم | لم يكونوا يُصْرَعُونَا[1]

وأنشد الماوردي:

«عود لسانك قلة اللفظ | واحفظ كلامك أيما حفظ
إياك أن تعظ الرجال وقد | أصبحت محتاجاً إلى الوعظ»[2]

قلت: وفي هؤلاء قيل: أنشده «السمعاني» لبعضهم في «ذيله لتاريخ بغداد»:

لقد كثر الوعظ والواعظون | وقل البصير بأخبارهِمْ
فلو قام محتسب بينهمْ | لَعَذَّرَ تِسعة أعشارهم

مزيد بيان:

من كمال الاتصاف بهذا الأدب المهم أن يتخلق منه بمقتضى ما ضمنه القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني[3] ـ رحمه الله ـ أبياته

---

(1) جامع العلم: 1/ 195 ـ 196.
(2) أدب الدنيا: 49.
(3) الشافعي. ت: 392هـ ـ 1002. فقيه، أديب، شاعر، مؤرخ، مفسر، من تصانيفه: «الوساطة بين المتنبي وخصومه»، و«تهذيب التاريخ»، و«تفسير القرآن المجيد» و«ديوان شعر». انظر الوفيات: 3/ 278 ـ 281، واليتيمة: 4/ 3 ـ 26.

المشهورة. أنشدها له غير واحد، وفيها تنبيه على ما ينبغي لطالب العلم أن يكون عليه من نزاهة الهمة، وترفعه عن الطمع، ووصمة الإذالة للعلم، بترك العمل على شاكلة أخلاقه. وبالجملة فهي مما يتأكد على الطالب حفظها ويجمل به استحضارها، وهو قوله:

«يقولون لي: فيك انقباض وإنما ... رأوا رجلاً عن موقف الذل أحجما
يرى الناس من داناهم هان عندهم ... ومن أكرمَتْه عزة النفس أكرمَا
وما كل برقٍ لاح لي يستفزني ... ولا كلُّ من لقيت أرضاهُ مُنْعِمَا
وما زلت منحازاً بعرضي جانباً ... من الذم أعتد الصيانة مغْنَما
إذا قلت: هذا منهل قلت قد أرى ... ولكن نفسَ الحر تحتمل الظما 326ظ
وإني إذا ما فاتني الحظُّ لم أبت ... أقلِّب كفي إثره مُتَنَدِّما
ولكنه إن جاء عفواً قبِلْتُه ... وإن مالَ لم أتْبِعه هَلاً وليتما
[وأقبض](1) خَطْوِي عن حظوظٍ قريبة ... إذا لم أنلها وافرَ العرضِ مكرَما
وأكرم نفسي أن أضاحك عابساً ... وأن أتلقى بالمديح مذمَّما
أنهنِهُها عن بعض ما لا يَشِينها ... مخافةَ أقوال العِدى فيمَ أولِمَا
ولم أقضِ حَقَّ العلم إن كنت كلما ... دَنَا طمعٌ صيرتُه لي سُلَّمَا
ولم أبتذل في خدمة العلم مهجتي ... لأخدُم من لاقيت لكن لأخدمَا
أأغرسه عزاً، وأجنيه ذلّة ... إذاً فاتباع الجهل قد كان أحزما
فإن قلت: جدُّ العلمِ كابٍ فإنما ... كبا حين لم يُحْمَ حِمَاهُ وأسلما
ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ... ولو عظموه في النفوس لعُظِّمَا
ولكن أهانُوه فهانَ، ودَنَّسُوا ... مُحياه بالأطمَاع حتى تجَهَّمَا»(2)

---

(1) في «ج» و«د»: أقبلَ حظوي.

(2) انظر أدب الدنيا: 52 ـ 53، واليتيمة: 4/ 23.

القسم الثالث:

من الآداب التي يتخلق بها المتعلم مع رفقائه في الطلب. ويصاحبهم بالمحافظة عليها في أيام الاشتغال بالتعلم، وهي أيضاً جملة، الكافي منها ما نذكره إن شاء الله.

الأدب الأول:

أن يجتهد في تآلف ما بينه وبينهم حتى لا يتنافروا، ولا يحقد بعضهم على بعض، ولا ينشأ بينهم بعض المخالفة، وقطيعة المنافرة.

وقد خرج الحافظ «أبو نعيم» لما يدل على هذه الترجمة حديث أبي مسعود[1] ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ يقول: **«لا تختلفوا فتخلفَ قلوبكم»**.

وأيضاً قال الغزالي: «كما أن من حق أولاد الأب الواحد 327و// أن يتحابوا، ولا يتباغضوا، فكذلك حق بني العلم الواحد. بل حق بني الدين الواحد، فإن العلماء كلهم مسافرون إلى الله، وسالكون إليه الطريق. . .، والترافق[2] في الطريق (بين المسافرين. . .)[3] يوجب تأكد المودة، وأخوة الفضيلة فوق أخوة الولادة، وإنما منشأ التباغض إرادتهم بالعلم: المال والرياسة، فيخرجون به عن سلوك سبيل الله تعالى، ويخرجون عن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[4]. ويدخلون تحت قوله تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾[5]»[6].

---

(1) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري البدري، أبو مسعود. شهر بكنيته، ت: 40هـ ـ 660م، صحابي، شهد العقبة وبدراً، انظر الإصابة: ت 5599.

(2) في الأصول: التوافق: والتصويب مِنَ الإحياء: 1/ 56.

(3) زيادة من م.س: 1/ 56.

(4) سورة الحجرات، الآية: 10.

(5) سورة الزخرف، الآية: 67.

(6) الإحياء: 1/ 56.

وقوله: «إنما منشأ التباعض» إلى آخره... مثله قول الشيخ «أبي عبد الرحمن السلمي» في «آداب الصحبة»: «قلما تقع بين أخَوَين مخالفة إلا بسبب الدنيا.

قال: وأصل التآلف هو بغض الدنيا، والإعراض عنها، فهي التي توقع المخالفة بين الإخوان، قال: وقال النبي ﷺ: «**المؤمن إلف مألوف، ولا خير فيمن لا يألَفُ ولا يُؤلف**».

وفي معنى ما تضمنه هذا الكلام كله من فائدة الموافقة، وغائلة المخالفة أنشد بعض المصنفين:

«إن القِداح[1] إذا اجتمعن [فرامها][2]	بالكسر ذو بطش شديدُ أيْدِ
عزَّت ولم تكسر وإن هي بدِّدت	فالوَهْن والتكسير للمتبدد»

الأدب الثاني:

أن يصحبهم على شرط التناصح، وإفادة بعضهم بعضاً حتى لا يكتم أحدهم عن صاحبه شيئاً.

فقد خرّج لذلك «أبو نعيم» عن «ابن عباس» - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا إخْوَانِي، تناصحوا في العلم، ولا يكتم بعضكم بعضاً، فإن خيانة الرجل في علمه كخيانته في ماله، والله سائلكم عنه**».

تنبيه:

من كمال التخلق بالمصاحبة على التناصح 327ظ// في العلم ألا يكتم عن رفقاته عند المذاكرة معهم، ما وقف عليه من الصواب في الموضع المنظور فيه فيما بينهم، لأن بذلك يفيد بعضهم بعضاً، ويحصل لهم بسببه خير كثير،

(1) القِداح: ج قِدح، العود إذا بلغ فشذب عنه الغصن، وقطع على مقدار النبل الذي يراد منه الطول والقصر.

(2) في «ج»: فراها، وفي «د»: فرحا.

ومتى انفرد كل واحد منهم بما أدرك بنفسه، وسبق إليه قبل غيره، فإنه مما لم يعثر عليه كثير، وحينئذ فإذا تصاحبوا على ذلك الوجه، فلا معنى لاجتماعهم على القراءة لفوات فائدته، وحرمانِ بركته، ولا يمنعه من ذلك أن تظهر تلك الفائدة من عند صاحبه قبل أن تُعلم من جهته، أو يذاكر بها ذلك الصاحب في غير حضرته لأن من أخلاق فضلاء العلماء أنهم كانوا يفيدون بالفوائد الكثيرة، ولا يحبون أن تعرف أنها من قبلهم.

قال ابن الحاج: «كان السلف ـ رضوان الله عليهم ـ يأتون بالمسائل العظيمة، والفوائد النفيسة، ولا يريدون أن تنسب إليهم خوفاً على أنفسهم من الرياء والسمعة. وكانوا من ذلك براء لشدة إخلاصهم، ومراقبتهم لربهم في أعمالهم.

ثم حكى قول الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: وددت أنّ الناس انتفعوا بهذا العلم ولا ينسب إلي منه شيء. وقوله: ما ناظرت أحداً قبله فأحببت أن يخطىء.

وقوله: ما كلمت أحداً قط إلا أحببت أن يوفق، ويسدد، ويعان، وتكون عليه رعاية من الله تعالى.

قال: ونحن اليوم مع قلة الإخلاص، وقلة اليقين، والجزع من الخلق، والطمع فيما في أيديهم من المال والجاه، نحب أن يسمع ما نلقيه، ويخبر عنا به، ويشاع ويذاع، كل هذا سببه المواطأة لبعضنا من بعض.

قال: فإذا كان العالم حين جلوسه يعمل على التحفظ من هذه الأشياء، ويتنبه في نفسه لها، وينبه أصحابه عليها انحسمت 328و// وقل أن يَقع في مجلسه خلل إن شاء الله»[1].

قلت: ولا سبيل إلى الخلاص من هذه الأمور المناقضة لما كان عليه

---

(1) المدخل: 1/ 119 ـ 120.

السلف، وتخلق به فضلاء العلماء إلا بالمحافظة على النصيحة في الاجتماع على الطلب، [والمرافقة][1] في طريقه، وبها يحصل منه خير الدنيا والآخرة. وفقنا الله لكل صالح من العمل، وبلغنا مما فيه رضاه غاية الأمل.

الأدب الثالث:

وهو كما قال النووي: «مما يتأكد الوصية به، ألا تحسد أحداً منهم على فضيلة رزقه الله إياها»[2]، من نجابة في فهم، أو حفظ، أو ظهور في بحث إن أبداه، وغير ذلك مما يتنافس فيه طلبة العلوم، وملخص ما يتم به الغرض من تحصيل العلم بحقيقة هذا الأدب يتوقف بحسب الاختصار على وضع ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:

في التنفير عن الحسد بالنسبة إلى هذا المحل، وذلك من وجوه:

أحدها: ما ورد في النهي عنه تارة بالتصريح كحديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في «الصحاح» واللفظ: «المسلم». «أن رسول الله ﷺ قال: **«إياكم والظَّنَ، فإن الظَّنَ أكذبُ الحديثِ، ولا تَحَسَّسُوا، ولا تَنَافَسُوا، ولا تَحَاسدُوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم، المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يخذُلُه، ولا يَحْقِرُه، التقوى هاهنا، التقوى هاهنا... ويشير إلى صدره، وحسْب امرىء من الشر أن يَحقِرَ أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: دَمُه، وعرضه، وماله»**[3].

وأخرى بما يتضمن ذلك بالإشارة إلى مفاسده، كحديثه عنه ﷺ أنه قال:

---

(1) في «ج» و«د»: الموافقة.

(2) التبيان: 52.

(3) الترغيب والترهيب: 3/ 544 ـ 547.

«إياكم والحسدَ، فإن الحسدَ يأكل الحسنات كما تأكلُ النّارُ الحطب» أو قال: «العُشب». رواه أبو داود والبيهقي. . .»[1].

وكحديث الزبير[2] ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ 328ظ// قال: «دبَّ إليكم داءُ الأمم قبلكم: الحسد، والبغضاء». والبغضاء هي الحالقة: أما إني لا أقولُ: تحلِق الشَّعَر، ولكن تحلِقُ الدِّين. قال المنذري: رواه البزار بإسناد جيد، والبيهقي، وغيرهما»[3].

الثاني: ما ورد محذراً للعلماء على الخصوص من التعرض به لذهاب فائدة العلم في الدنيا، وفوات النجاة به في الآخرة.

فقد قيل: «الدنيا بستان، زينت بخمسة أشياء: علم العلماء، وعدل الأمراء، وعبادة العباد، وأمانة التجار، ونصيحة المُحْرس. فجاء إبليس بخمسة أشياء، فأقامها بجنب هذه الخمس، جاء بالحسد، فركزه بجنب العلم، وجاء بالجور، فركزه بجنب العدل، وجاء بالرياء، فركزه بجنب العبادة، وجاء بالخيانة، فركزها بجنب الأمانة، وجاء بالغش، فركزه بجنب النصيحة».

وفي الحديث: وذكره غير واحد، «يدخل النار قبل الحساب الأمراء بالجور، والعرب بالعصبية والتكبر، والتجار بالخيانة، وأهل الرستاق بالجهل، والعلماء بالحسد» اهـ.

ولعروض ذلك فيما بينهم قالوا: لا يقبل قول بعضهم في بعض.

فروى الشيخ أبو عمر عن «سعيد بن جبير» عن «ابن عباس» ـ رضي الله عنهما ـ قال: «استمعوا علم العلماء، ولا تصدقوا بعضَهم على بعض، فوالذي نفسي بيده لهم أشدّ تغايراً من التيوس في زَرْبِهَا».

---

(1) م.س: 3/ 544 ـ 547.

(2) الزبير بن العوام الأسدي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، والستة أصحاب الشورى، قتله عمرو بن جرموز عند منصرفه من الجمل سنة 36هـ ـ 656م. انظر الإصابة: ت2783.

(3) انظر م.س: 3/ 548.

وروي عن «مالك بن دْينار» قال: يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض، فإنهم أشد تحاسداً من التُّيوسِ تنصب لهم الشاة الضارب فينِبُّهَا[1] هذا من هَاهُنَا، وهذا من هاهنا.

قال: وقال «سعيد» في «حديثه»: فإني وجدتهم أشدّ تحاسداً من التيوس بعضها على بعض.

وأسند إلى «كعب» قال: قال موسى: يا رب، أي عبادك أعلم؟ قال: عالم غَرْثَانٌ[2] من العلم. قال: ويوشك أن تروا جهال الناس يتباهون 329و// بالعلم، ويتغايرون عليه كما يَتغاير النساء على الرجال، فذلك حظهم منه»[3].

الثالث: ما تقرر عند علماء الحقائق: «أنه يورث عمى القلب حتى لا يكاد يفهم حكماً من أحكام الله عز وجل». قاله «الغزالي» في «المنهاج»[4].

وحكي عن بعضهم أنه قال: «عليك بطول الصمت، تملك الورَع، ولا تكن حريصاً على الدنيا، تكن حافظاً، ولا تكن طَعَّاناً تنجُ من ألْسنِ الناس، ولا تكن حاسداً تكن سريع الفهم» اهـ.

وكان هذا ـ والله أعلم ـ من باب المُجازاة له بما أراد أن يكون عليه محسوده في العلم فهو جزاء وفاق، وهذا المعنى لخصه بعض الشيوخ بقوله:

ألا قل لمن كان لي حاسداً أتدري على من أسأت الأدب
أسأت على الله في فعله لأنك لم ترض لي ما وهب
فجازاك عني بأن زادني وسدّ عنك وجوه الطلبْ

ومما ينسب للإمام «فخر الدين» قوله:

سوَّدني العلم فسُدْت الورى برغم حسَّادِي بتسويده

---

(1) نَبَّ يَنِبُّ: صاح التيس عند الهياج.

(2) غَرِثَ، يَغْرَثُ غَرَثاً: جاع فهو غرثان أي جائع.

(3) جامع العلم: 2/ 151.

(4) انظر ص: 34.

والجهل مُسْوَدٌّ بِوَجْهِ الذي يرشق نحوي بجلاميده

يبغي مساواتي وما بيننا ما بين تسويدي وتسويده

قلت: ومن نمط هذه المجازاة ما اتفق «لمحمد بن يحيى الذهلي»[1] من خمول الذكر، وخفاء المعرفة به لما أراد أن يحصل مثل ذلك للإمام «أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري» - رحمه الله - حين طرده، ونادى ألا يجلس أحد عليه على ما هو معروف في «تاريخ الخطيب»[2]، وغيره.

وقد لخص ذلك الشيخ ناصر الدين ابن المنير 329ظ// مع التصريح بهذه المجازاة فقال في آخر التعريف بالإمام «محمد بن إسماعيل» في «كتابه» الذي تكلم فيه على «تراجم الجامع الصحيح» له: «ومن مناقبه الدينية، ومآثره الدالة على خلوص النية، أنه امتحن بمناوأة «محمد بن يحيى الذهلي، وكان محمد هذا من جملة مشايخه، ومتعيناً في عصره تقدماً بالسن، وتخصصاً بالفضل، وانتصاباً للفائدة، واشتهاراً زائداً على العبادة، وأمراً مطاعاً، وحقاً مُراعىً، واقتضى له مجموع هذه الأحوال أن ظهر على «البخاري»، وغبر في وجه وجاهته، وكدّر في اعتقاد الخلق صفو نزاهته، إلى أن نادى عليه ألا يجلس أحد إليه. فأقام «البخاري» برهة من الزمان وحيداً فريداً، ثم لم يكفه حتى أجلاه عن الوطن غريباً شريداً، وانقسم الناس في حقه قسمين، أحناهما عليه، وأدناهما إليه هو الذي يبطن فيه الاعتقاد، ولا يتجاسر على إظهار تعظيمه خشية الانتقاد، حتى قيل عنه - رضي الله عنه -: إنه دعا في سجوده ذات ليلة دعوة وَرّخها من كان معه، وأجابه من قبِل دعاءه وسمِعه، وذلك أنه قال: اللهم إنه قد ضاقت علي الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك، فقبض لشهر من هذه الدعوة، ثم لم يكن إلا أن اجتمع الخصمان في دار الجزاء، وقدّما على الحكم العدل المنصف

---

(1) النيسابوري أبو عبد الله، ت: 258هـ - 872م. محدث، وكان يجله الإمام أحمد بن حنبل، من تصانيفه: «علل حديث الزهري»، و«كتاب التوكل»، انظر الشذرات: 2/ 138. وهدية العارفين: 2/ 16.

(2) انظر: 2/ 30.

في القضاء، فانقلب خمول «البخاري» ظهوراً، وظهور غيره دثوراً، وقضى الناس بتعظيم «البخاري» أعصاراً ودهوراً، وقطع ذكر «الذهلي» حتى كأن لم يكن شيئاً مذكوراً، فهو إلى الآن لا يعرف اسمه إلا متوغل في معرفة أسماء المشاهير والخاملين، ولا يمر ذكره على الألسنة إلا في الحين بعد الحين، والعاقبة للمتقين، والعمل بالخواتم، وعندها يزول الشك باليقين

قال: 330و// وقصة محمد بن يحيى الذهلي أسندها «الخطيب»، وهذا معناها».

قال: «حدثني «محمد بن يعقوب»، نا «محمد بن نعيم» قال: سمعت «محمد بن حامد» يقول: سمعت الحسن بن محمد يقول: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: لما ورد «محمد بن إسماعيل البخاري» «نيسابور» قال: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح العالم، فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا بالكلية عليه حتى ظهر الخلل في مجلس «الذهلي» فحسده بعد ذلك، وتكلم فيه»[1].

قال «ابن المنير»: «تحسين الظن يوجب تحرير هذه العبارة، وكأنه أراد ـ والله أعلم ـ فَعل معه فِعل الحاسدين بتأويل ـ والله أعلم ـ.

قال: وذكر أن «مسلم بن الحجاج» ـ رحمه الله ـ ثبت معه في المحنة. وقال يوماً الذهلي و«مسلم» في مجلسه: من كان مختلفاً إلى هذا الرجل فلا يختلف إلينا، فعلم «مسلم» أنه المراد، فأخذ طيلسانه، وقام على رؤوس الناس، فذهب إلى «الذهلي» بجميع الأجزاء التي كان أخذها عنه.

قال: ويحقق رسوخ «البخاري» في الورع، أنه لم يمح اسم «الذهلي» من «جامعه». بل أثبت روايته عنه، غير أنه لم يوجد في كتابه إلا على أحد وجهين: إما أن يقول: حدثنا محمد بن بقي، أو حدثنا محمد بن خالد، فينسبه إلى جد أبيه، قال: فإن قلت فما باله أخمله، واتقى أن يذكره بنسبه المشهور؟ قلت:

---

(1) تاريخ بغداد: 2/ 30.

لعله لما اقتضى التحقيق عنده أن يبقي روايته عنه خشية أن يكتم علماً رزقه الله إياه على يديه، وعذره في قدحِه فيه بالتأويل، والتعويل على تحسين الظن، خشي على الناس أن يقفوا فيه بأنه قد عَدَّلَ من جَرَّحَه، وذلك يُوهم أنه صدَّقه على نفسِه، فيجر ذلك إلى «البخاري» وهْناً، فأخفى اسمه، وغَطى رسمه، وما كتم علمَه بجمع بين المصلحتين، والله أعلم بمراده من ذلك» اهـ.

قلت: ولا نشك أن «سيبويه» ـ رحمه الله ـ ممن جوزي بهذا 330ظ// الجزاء، ومن تأمل ما وقع له، مع منافسه في «المسألة الزنبورية»، وما انتهى إليه حاله وحالهم على الجملة بعد الممات علِم ذلك يقيناً، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[1].

المسألة الثانية:

في الفرق بين الحسد والمنافسة.

قال «الغزالي» وغيره ما حاصله: «والحسد تمني زوال النعمة عن المنعَم عليه، والمنافسة تمني حصول مثلها من غير تعرض لإرادة زوالها عن صاحبها، ويعبر عنها بالغبطة، وقد تسمى المنافسة حسداً، والحسد منافسة»[2].

وإذا عرفت هذا فالحسد حرام على ما يقتضيه متقدم الذم له. وهو بعض من كل سواء تمني زوال النعمة عن المحسود، وإن لم تصل إليه، وهو شر الحسدين، أو تمني ذلك لامع قصد انتقالها.

قال الشيخ عز الدين: «وقد أجمع العلماء على تحريم هذين الضربين، وردَ بذلك الكتاب والسنة في غير ما موضع، والمنافسة ليست حرام، بل حكمها الإباحة على الجملة».

قال القرافي: «لعدم تعلقها بمفسدة البتة».

---

(1) سورة الكهف، الآية: 49.

(2) الإحياء: 3/ 189.

قلت: وإباحتها من حيث التخيير بين قصدها وعدمه، لا من حيث رفع الحرج عن إرادتها على ما تقرر في الفرق بين الإباحتين. ومن هناك انقسمت إلى واجب، ومندوب، ومباح.

فالأول: كما إذا كانت النعمة واجبة شرعاً كالإيمان وتوابعه من الفرائض، لأنه إن لم ينافس هنا في إرادة مثلها لنفسه كان راضياً بالمعصية، وذلك حرام.

والثاني: كما إذا كانت من الفضائل المندوبة كالإنفاق في سبيل الله، والاشتغال بالتعليم، لأن وسيلة المندوب مثله في الحكم.

والثالث: حيث تكون تلك النعمة من المباحات.

قال الغزالي: «وكل ذلك يرجع إلى إرادة المساواة في النعمة مع انتفاء كراهتها»[1].

تنبيه:

على مقصد من المنافسة 331و// المعبر عنها بالحسد، وهي مع ذلك من قبيل المندوب، ما تضمنه قوله ﷺ في حديث «ابن مسعود» خرجه البخاري: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلطه الله على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها**». فإطلاق اسم الحسد هنا لا يراد به المذموم منه، بل ما يراد بإطلاق اسم المنافسة عليه حيث يكون مأذوناً فيه على الجملة.

قال ابن بطال: «وقد بين ﷺ ذلك في بعض طرق الحديث فقال: فرآه رجل - يعني ينفق المال. ويتلو الحكمة. فقال: ليتني أوتيت مثل ما أوتي، ففعلت مثل ما يفعل.

قال: فلم يتمن أن يسلب صاحب المال ماله. وصاحب الحكمة حكمته، وإنما يتمنى أن يصير في حال من يفعل الخير، وتمني الخير جائز، وقد تمنى

---

(1) انظر م.س: 3/ 191.

ذلك الصالحون والأخيار قال: ولهذا ترجم «البخاري»: «باب اغتباطِ في العلم والحكمة». لأن من أوتي مثل هذه الخِلال فينبغي أن يغتبط بها، وينافس فيها.

يريد لقوله تعالى في مثل ذلك: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[2].

قال الغزالي: «وإنما المسابقة عند خوف الفوت، وهو كالعبدين يتسابقان إلى خدمة مولاهما إذ [يجزع][3] كل واحد منهما أن يسبقه صاحبه، فيحظَى عند مولاه بمنزلة لا يحظى هو بها»[4].

قلت: وكذلك طالب العلم إذا كان يسابق صاحبه في ميدان التحصيل، وينافسَه في إحراز قصب السبق قبله سالماً عن قصده مذموم [الحسد][5]، [فهو مثاب على ما نواه][6]، ومبَارك له فيما أحرزه على ذلك المقصود وحواه، على ما أرشد إليه نصُّ الحديث، ونصَّ عليه البررة الأخيار في القديم والحديث، وليس بحاسد مذموم، ولا 331ظ// معذَّب بترادف الأحزان والهموم.

نعم هنا ـ كما قال الغزالي ـ رحمه الله ـ: «دقيقة غامضة»[7].

وملخص ما بسط منها: «أن المنافس لصاحب نعمة إذا يئس من نيل مثلها، فزوال النقصان الذي يكرهه لأجل ذلك إما بحصول تلك النعمة، أو بزوالها عن صاحبها، وعند اليأس عن الطريق الأول، فلا ينفك غالباً عن شهوة للطريق الآخر، بحيث لو زالت تلك النعمة لأزالها، فهو صاحب الحسد المذموم، وإن كان بحيث يمنعه وازع التقوى عن إزالتها فيُعْفَى عما يجده في قلبه من كراهة نقصه بكمال غيره.

---

(1) سورة المطففين، الآية: 26.
(2) سورة الحديد، الآية: 21.
(3) بياض في «أ» و«ج»: يخرج.
(4) الإحياء: 3/ 190.
(5) ساقطة من «ج» و«د».
(6) ما بين المعقوفتين ساقط من «ج» و«د».
(7) انظر م.س: 3/ 191.

قال: ولعله المعني بقوله ﷺ: «ثلاث لا ينفك المؤمن عنهن، الحسد، والظن، والطيرة».

ثم قال: وله منهن مخرج، إذا حسدت فلا تبغ، أي إن وجدت في قلبك شيئاً فلا تعمل به، قال: وبعيد أن يكون الإنسان مريداً للحاق بأخيه في النعمة، فيعجز عنها ثم ينفك عن ميل لزوالها، وما من إنسان إلا ويرى فوقه من معارفه، وأقاربه، من يحب أن يساويه، ويكاد يجره ذلك إلى الحسد المذموم[1] إن لم يكن قوي الإيمان، رزين التقوى، ومهما حركه خوف ظهور نقصانه عن غيره، خرج إلى الحد المذموم كان في مقاصد الدين [أو][2] الدنيا، ولكن يعفى عنه ما لم يعمل به ـ إن شاء الله ـ ويكون كراهته لذلك من نفسه كفارة له»[3] انتهى ملخصاً.

ولما ذكره في هذا المعنى على حسب تقريره قال الشيخ عز الدين: «لم يكلف الله عز وجل العباد أنْ يخرجوا عن مقتضى طباعهم في الحسد، ولا في شيء من الشهوات، وإنما عليك إذا خطرت لك خطرة الحسد أن تكره ذلك أشد الكراهة لما يؤدي إليه من السعي في مضَارَّةِ المحسود، وكذلك تكره 332و// جميع الشهوات إذا نازعتك نفسك وعدوك إليها». انتهى وهو أصل واضح الدليل.

المسألة الثالثة:

في علاج الحسد، وشفاء القلب من مخوف مرضه.

وتحصيل ما قرره «الغزالي» في ذلك أمران، هما الدواء الذي به زوال هذا المرض:

«أحدهما: العلم. والآخر: العمل»[4].

(1) في م.س: 3/ 191: المحظور.

(2) ساقطة من مخ «أ».

(3) انظر م.س: 3/ 191 ـ 192.

(4) انظر م.س: 3/ 196.

أما العلم ففيه مقامان: **إجمالي وتفصيلي**.

المقام الأول:

قرره الإمام فخر الدين: «بأن يعلم المتأمل أن كل ما دخل في الوجود فقد كان ذلك من لوازم قضاء الله تعالى وقدَره، لأن الممكن ما لم ينته إلى الواجب لم يقف عند غاية تكون مبدأ وجوده، ومتى كان كذلك فلا فائدة في النفرة عنه، والكراهة لصدوره، إذا حصل الرضا بالقضاء زال الحسد لا محالة».

المقام الثاني: التفصيلي:

وتقريره أن يعلم أن الحسد ضرر عليه في الدين والدنيا، وأن المحسودَ لا ضرر عليه منه لا في الدين ولا في الدنيا، بل ينتفع به في الدين والدنيا، فهذه أمور أربعة.

أحدهما: أنه ضرر عليه في الدين. وبيانه من وجوه:

أولها: أنه بالحسد كاره لحكم الله تعالى، ومنازع له في قسمته بين عباده، وعدله الذي أجراه في ملكه بخفي حكمته، وهذه جناية في حدقة التوحيد، وقذىً في عَيْن الإيمان.

يروى أن «زكرياء» ـ عليه السلام ـ قال: قال الله تعالى: «الحاسد عدوّ لنعمتي، مسخط لقضائي، غير راضٍ بقَسْمِي الذي قسمت بين عبادي.

ثانيها: مفارقته به لأولياء الله، والصالحين من عباده في إرادتهم الخير لعباد الله، فشارك إبليس، وسائر الكفرة في محبتهم للمؤمنين زوال النعمة، وحلول البلايا بهم.

ثالثها: تعرضه للعقاب المرَتب عليه في الآخرة.

فقد تقدم[1] حديث: «إن ستة يدخلون النار بستة، وذكر فيهم أن العلماء

---

(1) انظر: ص: 328ظ مخ أ. وص: 960 من هذا الكتاب.

يدخلونها بالحسد»، قال في «المنهاج»[1]: «وإن بلية بلغ شؤمها أن أوردت العلماء النار 332ظ// لحقيق أن يحذر منها».

ونقل في «الإحياء»[2] عن بعضهم أنه قال: «الحاسد لا ينال من المجالس إلا مذمة (وذُلاًّ)[3] وَلاَ (يَنَال)[4] من الملائكة إلا لعنة، وبغضاً، ولا من الخلق إلا جزعاً وغماً، ولا عند النزع إلا شدة، ولا عند الموقف إلا فضيحة ونكالاً».

رابعها: استجراره به لمفاسد كل واحد منها، كافٍ في ذهاب الدين به، فكيف عن اجتماعها. فيروى عن وهب أنه قال: «للحاسد ثلاث علامات: يتملق إذا شهد، ويغتاب إذا غاب، ويشمت بالمصيبة (إذا نزلت)[5].

قال في «المنهاج»[6] عند نقل هذا الكلام: «وحسبك أن الله تعالى أمرنا بالاستعاذة من شر الشيطان، والساحر (فانظركم له من الشر والفتنة حتى أنزله منزلة الشيطان والساحر)[7] حتى أن لا مستعان عليه، ولا مستعاذ إلا الله رب العالمين».

الثاني: أنه ضرر عليه في الدنيا، وبيانه من وجهين:

أولهما: أنه بالحسد لا يزال معذب القلب، دائم الحزن والكمد، إذ لا ينفك عن رؤية محسوده، ونعم الله مترادفة عليه، فلا يزال معذباً بكل نعمة يراها.

قال ابن السماك[8]: «لم أرَ ظالماً أشبه بمظلوم من الحاسد، نفس دائم، وعقل هائم، وغم لازم».

---

(1) انظر ص: 34.

(2) انظر: 3/ 189.

(3) و(4) زيادة من م. س: 3/ 189.

(5) زيادة من المنهاج: 34.

(6) انظر ص: 34.

(7) زيادة من المنهاج: 34.

(8) هو عبد الله بن أحمد بن محمد، أبو ذر الأنصاري الهروي. ت نحو: 434هـ ـ 1042م، عالم بالحديث، من الحفاظ، ومن فقهاء المالكية. يقال له: ابن السماك. له تصانيف منها: «تفسير القرآن»، و«المستدرك على الصحيحين»، و«السنة والصفات» وغيرها. انظر الشجرة: 104 ـ 105، والكشف: 1/ 441.

وقال أعرابي أيضاً: «ما رأيت ظالماً أشبه مظلوماً من حاسد، إنه يرى النعمة عليك نقمة عليه».

وقال بعض الحكماء: «الحسد جرح لا يبرأ، وبحسْب الحسود ما يلقى».

ثانيهما: أن هذا المرض القلبي بتعذيب الجسد ربما أوقع في أمراض بدنية لانفعال البدن، الناتج عن الانفعالات النفسية.

قال الإمام فخر الدين: «وربما أزال الصحة عنك، وأوقعك في الوسواس، ونغّص عليك لذة المطعم والمشرب».

مزيد عظة:

قال الغزالي: «ولو لم تكن تؤمن بالبعث والحساب لكان مقتضى الفطنة إن كنت عاقلاً أن تحذر من الحسد لما فيه من ألم القلب ومَسَاءته[1] مع عدم 333و// النفع، فكيف وأنت عالم بما في الحسد من العذاب الشديد في الآخرة؟! فما أعجب من العاقل أن يعترض لسخط الله من غير نفع يناله، مع ضرر يحتمله، وألم يقاسيه، فيهلك دينه ودنياه من غير جدوى ولا فائدة؟!»[2].

الثالث: أن حسده لا يضر المحسود لا في دينه، ولا في دنياه.

«وذلك لأن النعمة لا تزول عنه بالحسد، بل ما قدّره الله تعالى من إقبال ونعمة، لا بد وأن يدوم إلى أجله المقدر له، فإن كل شيء عنده بمقدار، ولكل أجل كتاب... ومهما لم تزل النعمة بالحسد لم يكن على المحسود ضرر في الدنيا، ولا عليه إثم في الآخرة»[3].

قلت: ومن كلام «ابن المقفع»[4] في هذا المعنى مع التوطئة له بتقرير ما

---

(1) المساءة: ج مساوىء: القبيح من الفعل أو القول.

(2) الإحياء: 3/ 196.

(3) انظر: م.س: 3/ 196 ـ 197.

(4) عبد الله ابن المقفع، ت: 142هـ ـ 759م، من أئمة الكتاب، وأول من قام بترجمة كتب المنطق إلى العربية، له «الأدب الصغير»، و«الدرة اليتيمة»، و«كليلة ودمنة»، و«الجوهرة الثمينة» في طاعة السلطان. انظر الفهرست: 178، والخزانة: 3/ 459 ـ 460.

تقدمه، أورده صاحب «زهر الآداب»: «الحاسد لا يزال زارياً على نعمة الله، ولا يجد لها مُزيلاً، ومكدراً على نفسه ما به من النعمة فلا يجد لها [طعماً][1]، ولا يزال ساخطاً على من لا يترضاه، ومُسخطاً لما ينال[2]، فهو مكظوم، هلع، جزوع، ظالم، أشبه شيء بمظلوم، محروم الطِّلْبَةِ، منغص المعيشة[3]، دائم السُّخطة[4]، لا بما قسم له يقنع، ولا على ما لم يقسم له يغلب. والمسحود يتقلب في فضل نعم الله مُبَاشِراً [للسرور][5] [مُمْهلاً][6] فيه إلى مدة لا يقدر الناس لها على قطع ولا انتقاص. ولو صبر الحاسد على ما به لكان خيراً له، لأنه كلما أراد أن يُطْفِيءَ نور الله أعلاه. ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[7]»[8].

الرابع: أن حسده ينتفع به المحسود في دينه ودنياه. أما في دينه، «فلأنه مظلوم من جهته لا سيما إذا أخرجه الحسد إلى ظهور أثره قولاً وفعلاً، كالغيبة والقدح، وهتك الستر وذكر المساوىء، وذلك كله هدية تهدى إليه من جهة أنه كلما ذكر سوء نقل إلى ديوان حسناته، وازدادت مع ذلك سيئات الحاسد، فكأنه اشتهى زوال 333ظ// النعمة، فأزالها عن نفسه، ونقلها إلى المحسود، فزاده نعمة إلى نعمة، وأضاف إلى نفسه شقاء إلى شقاء، وذلك غاية الجهل والغباوة:

لَنْ يَبْلُغَ الأَعْدَاءُ مِنْ جَاهِلٍ ... ما يبلغ الجاهل من نفسه

ـ وأما في دنياه فبيانه من وجوه:

أولها: أن أهم [أغراضَ][9] الخلق مَسَاءة الأعداء، وكونهم مغمومين معذبين، ولا عذاب أعظم مما يجده الحاسد من ألم الحسد، ويَصْلى به من

(1) في «أ»: طمعاً.
(2) في الأصول: لم لا ينال: وما أثبتناه من زهر الآداب: 1/ 247.
(3) م.س: 1/ 247: العيشة.
(4) في م.س: 1/ 247: التسخط.
(5) في «ج» و«د»: للشرور.
(6) في «ج» و«د»: مهملاً.
(7) سورة التوبة، الآية: 32.
(8) انظر زهر الآداب: 1/ 247 ـ 248، ط: 2.
(9) في «أ» و«د»: أعراض.

نيران حسراته، وغاية أماني الأعداء أن يكونوا في نعمة، وحاسدهم في غم وحسرة بسببهم، وقد فعل بنفسه ما هو مرادهم حيث ينظر إلى نعمهم، فينقطع قلبه غماً وحسداً ولذلك قيل:

«لا مات أعداؤك بل خلدوا حتى يروا منك الذي يكمد
لا زِلت محسوداً على نعمة فإنما الكامل من يُحسَدُ»[1]

وقال آخر:

«إن يحسدوني فإني غير لائمهم قبلي من الناس أهل الفضل قد حُسدوا
فدام لي ولهم ما بِي وما بهم ومات أكثرنا غيظاً بما يجِد
أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صَدَراً[2] عنها ولا أرِد»[3]

وأنشد صاحب زهر الآداب[4] لِمَعْن بن زائدة[5]:

«إني حسدت فزاد الله في حسدي لا عاش من عاش غير محسود
ما يحسد المرء إلا من فضائله بالعلم والظرف أو بالبأس والجود»

ثانيها: أن إظهار الحسد مستلزم لإعلام الناس بفضيلة المحسود واختصاصه من حميد المناقب بما أوجب إن صار محسوداً لأجلها، وإلا فلو عَرِيَ منها لكان غير 334و// محسود البتة، وحينئذ فنشر فضيلة بالحسد منفعة لا يخفى عوْدُها إليه. وقد قال الطائي[6]:

«لولا التخوف للعواقِبِ لَمْ تَزل للحاسد النعمى على المحسود

---

(1) انظر الإحياء: 3/ 197.

(2) في عيون الأخبار: 2/ 11: صعداً.

(3) انظر م.س: 2/ 10 ـ 11. وزهر الآداب: 1/ 248. ط2.

(4) انظر: 1/ 249. ط2.

(5) معن بن زائدة الشيباني، أبو الوليد، ت نحو: 151هـ ـ 768م، من أجود العرب، وأحد شجعانهم، وفصحائهم، قتل غيلة، وأكثر فيه الشعراء أماديحهم، ومراثيهم، انظر الوفيات: 5/ 244 ـ 254 وتاريخ بغداد: 13/ 235 ـ 244.

(6) من قصيدته التي مطلعها:

«أرَأَيْتَ أيَّ سَوَالف وخدود عنَّت لنا بين اللوى فزَرودِ!»

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسُود
لولا اشتعال النار في جَمْر الغَضَا ما كان يُعرف طيب عَرْفِ العود»[1]

قال صاحب زهر الآداب[2]: أخذه البحتري[3] فقال:

«ولن تستبين الدهر موضع نعمة إذا أنت لم تُدْلَلْ عليها بحاسدِ»[4]

ثالثها: أن معرفته بحسد الناس على ما أتاهم الله من فضله، يصير به مذموماً فيما بينهم، ملعوناً عندهم، وعند خالقهم، لا يهتم بما يراجع به تنقيصه، ولا يلتفت لما يُرمَىٰ به ذمه وملامه، لعلم المحسود بفضيلة ما حسِد عليه، ودوام النعمة عليه ما دام الحسد يُفَوّقُ إليه سهامه، وذلك من أعظم مقاصد المحسود، وآثر ما يعتمده نفعاً. وقال ابن المعتز[5]:

«ما عابني إلا الحسود وتلك من خير المعايب[6]
والخير والحساد مقرونان إن ذهبوا فذاهب
وإذا ملكت المجد لم تملك مَذمّات[7] الأقارب
وإن فقدت الحاسدين فقدت في الدنيا الأطايب»[8]

تمثيل:

لما قرر الغزالي معنى ما تقدم في هذا المقام ذكر ما حاصله: «أن الحاسد

---

(1) انظر ديوان أبي تمام: 1/ 397 وفي الأبيات تقديم وتأخير.
(2) انظر: 1/ 248 من زهر الآداب: ط2.
(3) من قصيدته التي مطلعها:
«مِثَالُكَ من طيفِ الخيال المعاود أَلَمَّ بنا من أفقه المتباعدِ»
(4) انظر الديوان: 1/ 625.
(5) من قصيدته التي مطلعها:
«قد عضَّني صرف النوائب ورأيت آمالي كواذب»
(6) في الديوان: 71: ورد البيت كالتالي:
«ما عابني إلا الحسود وتلك من أسنى المناقب»
(7) في م. س: 71: مودّات.
(8) انظر م. س: 71 مع تقديم وتأخير في الأبيات.

بمنزلة من رمى حجراً على عدوه ليصيب مقتله فسلِم منه ورجع على حدقته 334ظ// اليمنى، فاقتلعها فزاد غيظه.

ويعود ثانياً إلى رميه به أشد مما فعل أولاً، فيرجع على عينه الأخرى فيقلعها[1]، فيزداد غيظاً، ويعود ثالثاً فيعود على رأسه فيشدخه[2]، وعدوه سالم في كل حال، وأعداؤه حواليه يفرحون له ويضحكون منه، وسخرية الشيطان أشد، بل حال الحاسد أقبح لأن الحجر العائد عليه لم يفوت إلا العين، ولو بقيت لفاتت بالموت، والحسد يعود عليه بالإثم الذي لا يفوت من موت، بل ربما يسوقه إلى غضب الله، وأليم عذابه، ولأن تذهب عينه في الدنيا خير من أن تبقى له عين فيدخل بها النار، ويقتلعها لهيبها. قال: فانظر كيف انتقم الله من الحاسد إذا أراد زوال النعمة عن المحسود فلم يزلها، ثم أزالها من الحاسد إذ السلامة من الإثم نعمة، والسلامة من الغم والكمد نعمة، وقد أزالها عنه تصديقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[3]. ثم قال: فهذه هي الأدوية العلمية، فمهما تفكر الإنسان فيها بذهن صاف، وقلب حاضر، انطفأت من قلبه نار الحسد»[4] انتهى ملخصاً.

وأما العمل النافع في مداواته فهو أن يأتي بالفعل المنافي لمقتضى الحسد، فإن بعثه على القدح في المحسود كلف لسانه المدح له، وإن حمله على التكبر عليه تواضع له، وإن اقتضى منه ترك الإنعام عليه، زاد في الإحسان إليه، فمهما فعل ذلك عن تكلف، طاب قلبه، وأحبه وأزال عنه الحسد.

فائدة:

حصر «الغزالي» جمل أسباب الحسد في أسباب سبعة: «العداوة،

---

(1) في الإحياء: 3/ 198: فيعميها.
(2) في م.س: 3/ 198: فيشجه.
(3) سورة فاطر، الآية: 43.
(4) انظر الإحياء: 3/ 198.

[والتعزز][1] [2] والكبر، والعجب، والخوف من فَوت المقاصد المحبوبة وحب الرياسة، وخبث النفس وشحها بالخير على عباد الله[3]». وجعل العداوة أصلاً للمحاسدات على الجملة.

قال: «وأصل العداوة التزاحم على غرض واحد 335و// والغرض الواحد لا يجمع متباعدين بل متناسبين ولذلك كثر الحسد بينها، نعم من اشتد حرصه على الجاه العريض، والصيت البعيد في أطراف العالم، فإنه يحسد كل من في العالم ممن يشاركه في الخصلة التي يتفاخر بها»[4] انتهى ملخصاً.

ثم ذكر منشأ ذلك بما حاصله ـ على ما عبر عنه الإمام فخر الدين ـ: «أن الكمال محبوب بالذات، وضد المحبوب مكروه، ومن جملة أنواع الكمال التفرد به، فلا جرم كان الشريك فيه مبغوضاً لمنازعته في الفردانية التي هي أعظم كمال. إلا أن هذا النوع من الكمال ممتنع الحصول إلا لله تعالى، فاختص الحسد بالأمور الدنيوية، لأن الدنيا تضيق عن المتزاحمين بخلاف الآخرة، ولذلك من كملت معرفته بالله تعالى، وصفاته، وملائكته، وكتبه، ورسله، لا يحسد غيره، لأن المعرفة لا تضيق على العارفين، بل المعلوم الواحد يعرفه ألف ألفٍ، ويفرح بمعرفته، ولا ينقصه معرفة غيره، بل يحصل بكثرة العارفين زيادة بالأنس به».

ومن هناك لا يكون بين علماء الدين محاسدة، لأن مقصدهم معرفة الله تعالى، وهي بحر واسع، وغرضهم المنزلة عند الله، ولا ضَيْقَ فيها. نعم إن قصد العلماء بالعلم المال والجاه تحاسدوا.

لاحقة تنبيه:

كما وجب على المتعلمين ألا يتحاسدوا فيما بينهم، فكذلك يجب على

---

(1) في «ج» و«د»: التقزز.

(2) والتعزز كما شرحه الغزالي في الإحياء: 3/ 192: «وهو أن يثقل عليه أن يترفع عليه غيره بولاية أو علم او غيرهما».

(3) انظر م س: 3/ 192 ـ 94.

(4) انظر: م.س: 3/ 195.

المعلم من باب أولى ألا يحسد المتعلم لما يظهر عليه.

قال النووي: «ولا يحسد أحداً منهم لبراعة تظهر منه، ولا يستكثر فيه ما أنعم الله تعالى به عليه، فإن الحسد للأجانب حرام شديد التحريم، فكيف للمتعلم الذي هو بمنزلة الولد، ويعود من فضيلته فضيلة إلى معلمه في الآخرة الثواب الجزيل، وفي الدنيا الثناء الجميل» اهـ.

وإذا عوفي من هذا الحسد سهل عليه أن يعمل على [شاكلة][1] النصيحة 335ظ// للمسلمين في الإعلام بمنزله المتعلم إذا ظهر منه ما يجب أن يعرف الناس بها، لما يترتب على ذلك من المصلحة.

قال أبو نعيم: «وإذا ظهر للعالم البلاغ والكمال في العلم من بعض أصحابه، دل على مكانه، ومنزلته في العلم ليفزع الناس إليه بعده إذا فقدوه، ونزلت بهم الحوادث والمعضلات، واحتج لذلك بحديث حذَيفة[2] ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «**اقتدوا بالذين من بعدي، وأشار إلى أبي بكر وعمر واهتدوا بِهَدْيِ عمّار، وإذا حدثكم ابن أم عبد[3] فصدقوه**».

الأدب الرابع:

أن يعتقد بينه وبين من يختاره منهم مرافقة الاشتراك في القراءة لما في ذلك من الفوائد:

إحداها: ليعيد بعضهم على بعض مهما غاب واحد منهم عن حضور ما حصل لرفقائه، قال أبو نعيم: «كما حدثنا سليمان بن أحمد وذكر سنده إلى عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قال: «إني كنت أنا وجار لي من الأنصار،

---

(1) في «أ»: شاكلته.

(2) حُذَيفة بن حِسل العبسي أبو عبد الله اليمان، ت: 36هـ ـ 656م، كان صاحب سر النبي ﷺ. في المنافقين، لم يعلمهم أحد غيره، وكان من الشجعان الفاتحين، له فتوحات كثيرة، له في كتب الحديث 225 حديثاً، انظر الإصابة: ت: 1647، والتهذيب: 2/ 219.

(3) ابن أم عبد: أشار إليه ابن سعد في الطبقات: 3/ 152 و154، و255، وذكر أنه: «من أقرب الناس سمتاً وهدياً برسول الله ﷺ بل من أقربهم إلى الله وسيلة».

في بني أمية بن زيد، وهو من عوالي المدينة، نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً، وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر في ذلك اليوم من الوحي أو غيره. وإذا نزل فعل مثل ذلك».

الثانية: ليستعملوا إن كانوا يحفظون ولا يكتبون، ما رواه أبو نعيم عن أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ «أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه عند صلاة العشاء فقال: «احتشدوا للصلاة غداً، فإن لي إليكم حاجة». فقال رفقة منهم: دونك أول كلمة يتكلم بها رسول الله ﷺ وأنت التي تليها لئلا يفوتكم شيء من كلام رسول الله ﷺ».

الثالثة: ليستعينوا على تحصيل ما هم بسبيل طلبه، وينهض بعضهم بعضاً إلى إدراك 336و// ما عسى أن يعجز عنهما أو يتكاسل من كان منهم منفرداً بنفسه على ما هو معروف بالوجدان.

إرشاد:

قال أبو نعيم: «وخير الرفقاء أربعة ـ يعني في هذه المرافقة ـ وأدرجها فيما رواه عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ قال: «خير الأصحاب أربعة»».

الأدب الخامس:

أن يراجعهم [ويعيد][1] بعضهم على بعض، لما في ذلك من الاستعانة به على الحفظ، ورسوخ التحصيل، قال أبو نعيم في الاستظهار على ذلك من فعل السلف: «لما حدثنا «ابن كيسان» ـ وذكر سنده إلى أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا قعوداً مع النبي ﷺ فعسى أن نكون ستين رجلاً، فيحدثنا الحديث، ثم نريد الحاجة فنتراجعه بيننا، ثم هذا ثم هذا فنقوم كأنما زرع في قلوبنا».

الأدب السادس:

أن يذاكرهم إذا اجتمعوا بعد المفارقة لما في ذلك من الفوائد المهمة.

---

(1) في «ج» و«د»: ويفيد.

الفائدة الأولى:

تلقيح العقول وذكاء الخاطر. فقد قال «الطرطوشي» في «سراجه»: «مناظرة الأكفاء، ومعاشرة النظراء، تلقيح للعقول، وتهذيب للنفوس، وتدريب لمآخذ الأحكام» اهـ.

وقديماً قيل هذا المعنى: حكى ابن قتيبة أنه كان يقال: «محادثة الرجال تَلْقِحُ أَلْبَابَهَا»[1].

ونقل الشيخ أبو عمر عن ابن مُزين[2] عن مالك ـ رحمه الله ـ قال: «قال عمر بن عبد العزيز: رأيت ملاحاة الرجال تلقيحاً لألبابهم. قال: وقال أيضاً: ما رأيت أحداً لاحَى الرجال إلا أخذ بجوامع الكلم.

قال ابن مزين: يريد بالملاحاة هاهنا: المخاوضة والمراجعة على وجه التعليم والتفهم، والمذاكرة والمدارسة والله أعلم»[3].

يريد ما علم من ذم الملاحاة، وهي المنازعة على غير هذا الوجه، قيل في المثل: «من لاحاك فقد عاداك». حكاه الجوهري.

تنبيه: 336ظ//

وقع في رواية «أبي عبيدة» في غريب الحديث عوض قوله: «ما رأيت أحداً «لاحى الرجال» إلى آخره...»؛ عجبت لمن «لاحن الرجال» «بالنون»، واللحَن: الفطنة ـ بفتح الحاء ـ.

الفائدة الثانية:

تثبيت ما حصل من العلم وحفظه من الذهاب والنسيان. وقد خرّج لذلك

---

(1) انظر عيون الأخبار: 1/ 108.

(2) يحيى بن إبراهيم بن مُزَين أبو زكرياء. ت: 259هـ ـ 873م، من أهل قرطبة، له دراية بالحديث ورجاله، من كتبه: «تفسير الموطأ»، و«تسمية الرجال المذكورين بالموطأ»، و«فضائل القرآن»، و«رغائب العلم وفضله»، انظر تاريخ ابن الفرضي: 1/ 181، والنفح: 3/ 168.

(3) جامع العلم: 2/ 108.

أبو نعيم عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال: «تزاوروا، وتذاكروا هذا الحديث ألا تفعلوه يدرس»[1]. وذكر أبو عمر عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: «تذاكروا الحديث فإنه يهيج بعضه بعضاً. وعن علقمة قال: تذاكروا الحديث فإن إحياءه ذكره. وعن إسماعيل بن رجاء[2] أنه كان يأتي الصبيان في المكتب، فيعرض عليهم حديثه كي لا ينسى. وعن النخعي أنه كان يقول: إذا سمعت حديثاً فحدّث به حين تسمعه، ولو أن تحدث به من لا يشتهيه فإنه يكون كالكتاب في صدرك»[3].

الفائدة الثالثة:

زيادة العلم، ونماء بضاعة الفهم فيه، والإدراك لحقائقه. فقد قال بعض الحكماء فيما حكاه الماوردي: «من أكثر المذاكرة بالعلم لم ينس ما علم واستفاد ما لم يعلم. وقال الشاعر:

إذا لم يذاكر ذو العلوم بعلمه ولم يستفد علماً نسي ما تعلما

فكم جامع للكتب في كل مذهب يزيد مع الأيام في جمعهما

قال: وقيل للخليل: بم أدركت هذا العلم؟ قال: كنت إذا لقيت عالماً أخذت منه وأعطيته»[4].

قلت: ويذكر عن الغزالي ـ رحمه الله ـ أنه كان ينشد هذا البيت في مجلسه كثيراً:

إذا اجتمعوا جاءوا بكل طريفة ويزداد بعض القوم من بعضهم علما 337و//

---

(1) ورد ذكره أيضاً في جامع العلم: 1/ 101.

(2) إسماعيل بن رجاء الزبيدي أبو إسحاق الكوفي، روى عن أبيه، وأوس، وعبد الله بن أبي الهذيل، وغيرهم، وروى عنه الأعمش، وهو من أقرانه، وشعبة، والمسعودي، وغيرهم، ثقة. كان يجمع صبيان المكاتب، ويحدثهم لكي لا ينسى حديثه، انظر طبقات ابن سعد: 6/ 391، والتهذيب: 1/ 296.

(3) انظر جامع العلم: 1/ 101.

(4) أدب الدنيا: 29.

وقد وطأ له الشيخ «أبو القاسم ابن ورد» وذيل عليه ببيت ثالث فقال:

[ولله قوم كلما كان مشهد ... رأيت شخوصا كلها [ملئت][1] [علما][2]

إذا اجتمعوا جاءوا بكل طريفة ... ويزداد بعض القوم من بعضهم علما

أولئك مثل الطّيب كلٌّ له شذا ... ومجموعه أذكى أريجا إذا شُما

وذيل على ذلك «ابن رشيد» ببيتين فقال:

«تجسدت الأنوار لما تَجَمَّعُوا ... ومن ينفرد منهم [بنَادٍ][3] يَلُحْ نجما

لهم أدب النفس النفيسة فطرة ... ومن أدبِ الدرسِ ارتووا إذْ رووا جمَّا»

الفائدة الرابعة:

تذكر ما نسي من العلم، وتجديد العهد بما بعد منه، وهو أمر ظاهر المعنى بنفسه، والاعتراف معروف من سير العلماء قديماً وحديثاً.

فعن ابن أبي ليلى[4] قال: «إحياء الحديث مذاكرته»[5].

قال الشيخ أبو عمر فيما رواه: «فقال له «عبد الله بن شداد»[6]: ليرحمك الله، كم من حديث أحييته في صدري كان قد مات»[7].

الفائدة الخامسة:

شفاء القلوب بمذاكرة العلوم، وشرح الصدور بما يقتبس من نور الاستخراج لها، والإثارة لما خفي منها.

---

(1) في «ج»: ملكت، وفي «د»: غير واضحة.

(2) هذا البيت ساقط من مخ «أ».

(3) في «أ»: بماء، وفي «د»: غير واضحة.

(4) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي، ت: 82هـ ـ 701م أدرك مائة وعشرين من الصحابة الأنصار، انظر التهذيب: 6/ 260 ـ 262.

(5) جامع العلم: 1/ 111.

(6) عبد الله بن شداد الليثي المدني: ت81هـ ـ 700م، من كبار التابعين وثقاتهم، شهد مع علي «يوم النهروان»، وخرج مع القراء أيام ابن الأشعث على الحجاج بعد أن كان من أخص الناس بالحجاج. انظر التهذيب: 5/ 251 ـ 252.

(7) انظر جامع العلم: 1/ 111.

خرّج الشيخ أبو عمر عن عون بن عبد اللّه[1] قال: «لقد أتينا أم الدرداء، فتحدثنا عندها، فقلنا: أمَلَلْنَاك يا أم الدرداء[2]، فقالت: ما أمْلَلْتُمُوني، لقد طابت العبادة في كل شيء فما وجدت شيئاً أشفى لنفسي من مذاكرة العلم، أو قالت من مذاكرة الفقه»[3].

وذكر عن ميمون بن مهران: «وجدت صلاح قلبي في مجالسة العلماء»[4].

الفائدة السادسة:

التقاط أطايب الحكمة الواقعة في أثناء المذاكرة.

ففيما يروى عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «لولا أن أسير في سبيل الله، أو أضع جبهتي في التراب 337ظ// لله، أو أجالس قوماً يلتقطون طيب القول كما يلتقط طيب الثمرة، لأحببت أن أكون قد لحقت بالله» اهـ.

ومن معنى هذا الإيثار ما حكى «ابن قتيبة»: «أن معاوية قال لعمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ: ما بقي من لَذَّةِ الدنيا تَلَذّه؟. فقال: محادثة الرجالِ أهلِ العلم، وخبر صالح يأتيني عن ضيعتي»[5].

وفي معنى حديث عمر ـ رضي الله عنه ـ قول معاذ ـ رضي الله عنه ـ في كلامه لما نزل به الموت: «اللهم إنك تعلم أني لم أكن أحب البقاء في الدنيا لكَرْيِ الأنهار، ولا لغرس الأشجار، ولكن كنت أحب الدنيا لمكابدة الليل

---

(1) عون بن عبد اللّه بن عتبة الهذلي، أبو عبد اللّه: ت بين 110هـ ـ 120هـ، من أهل الكوفة، ومن الزهاد، انظر التهذيب: 8/ 171 ـ 173، والصفوة: 3/ 100.

(2) أم الدرداء: زوج الصحابي «أبي الدرداء»، وقد اختلفت كتب التراجم في أم الدرداء، فبعضهم يجعلها شخصين: أم الدرداء الكبرى، وأم الدرداء الصغرى، وبعضهم يعدها واحدة، وكلاهما زوج لأبي الدرداء، انظر: التهذيب: 12/ 465 ـ 467. والإصابة: ت: 384.

(3) جامع العلم: 1/ 102 ـ 103.

(4) م.س: 1/ 49.

(5) انظر عيون الأخبار: 1/ 309.

الطويل، ولظمأ الهواجر في الحر الشديد، ولمزاحمة العلماء بالركب في حَلَق الذكر».

الفائدة السابعة:

عُمران يوم الاجتماع بما يعود على مغتنم المباحثة فيه بما يخصه من الفائدة التي جعل مظنة حصولها.

فقد نقلوا عن الخليل ـ رحمه الله ـ أنه قال: «أيامي أربعة: يوم أخرج فيه فألقى فيه من هو أعلم مني فأتعلم منه، فذلك يوم فائدتي وغنيمتي، ويوم أخرج فيه فألقى فيه من أنا أعلم منه، فذاك يوم أجري، ويوم أخرج فيه فألقى فيه من هم مثلي فأذاكره، فذلك يوم درسي، ويوم أخرج فيه فألقى فيه من هو دوني، وهو يرى أنه فوقي فلا أكلمه، وأجعله يوم راحتي»[1].

قلت: وعلى هذا كان الناس حتى تغيرت أحوالهم.

فنقل الشيخ في «المختصر»[2] عن «أبي حازم»[3] قال: «كان العالم فيما مضى إذا لقي من هو فوقه (في العلم)[4] كان يوم غنيمته، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يَزْهُ عليه، حتى كان هذا الزمان، فصار الرجل يعيب من فوقه ابتغاء أن ينقطع عنه، حتى لا يرى الناس أن به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى على من دونه».

الفائدة الثامنة 338و/ /:

استفادة الدربة بما ينتهض به لمناظرة الخصوم، ومجادلة المخالفين، إذ لا يخفى على ذي بصرٍ بالحقائق أن ذلك هو مقام الكملاء من العلماء.

---

(1) جامع العلم: 1/ 133.

(2) انظر: مخ المختصر/ 11.

(3) أبو حازم: أشار إليه عياض في الإلماع، ص: 9 و50.

(4) ساقط من مخ: المختصر: 11.

قال بعضهم: «كل مجادل عالم، وليس كل عالم مجادلاً»[1].

قال الشيخ أبو عمر: «يعني أنه ليس كل عالم تتأتى له الحجّة، ويحضره الجواب، ويسرع إليه الفهم بمقطع الحجة.

قال: ومن كانت هذه خصاله فهو أرفع العلماء، وأنفعهم مجالسة ومذاكرة. ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[2]»[3].

قال بعد هذا عن ابن عبد الحكم مادحاً للشافعي ـ رحمه الله ـ ببلوغه الغاية في هذا المقام: «ما رأيت أحداً يناظر الشافعي إلا رحمته لما أرى من مقامه بين يدي الشافعي.

وحكي عنه أنه قال: لو رأيت الشافعي يناظر لظننت أنه سبع يأكلك.

قال أيضاً: الشافعي علم الناس الحُجَج، قال: والرد على غير الشافعي لمن حاوله سهل عليه، والرد عليه صعب مرامه»[4].

قلت: ينظر إلى هذا ما يقال عن أبي الحسن البصري من المعتزلة: أنه إذا خالف في مسألة صعب النظر فيها معه.

الفائدة التاسعة:

إحراز الفوز بفضيلة اقتسام ميراث رسول الله ﷺ.

حكى الشيخ أبو عمر عن سليمان بن عمران قال: «سمعت أسد بن الفرات[5] يقول: بلغني أن قوماً كانوا يتناظرون بالعراق في العلم، فقال قائل:

---

(1) جامع العلم: 2/ 107.
(2) سورة الحديد، الآية: 21.
(3) جامع العلم: 2/ 107.
(4) م.س: 1/ 107.
(5) أسد بن الفرات مَولى بني سليم، أبو عبد الله. ت: 213هـ ـ 828م، قاضي القيروان، وأحد القادة الفاتحين، أول من فتح صقلية، توفي وهو محاصر سرقوسة براً وبحراً. وهو مصنف الأسدية في الفقه المالكي، انظر قضاة الأندلس: 54.

من هؤلاء؟ فقيل له: قوم يقتسمون ميراث رسول الله ﷺ»[1].

قلت: ويشهد له ما روي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ حين خرج إلى الناس بسوق المدينة فنادى فيهم: «ما بالكم، ميراث النبي ﷺ يقسم في المسجد بين أمته، وأنتم مشغولون في الأسواق؟!. فتركوا السوق وأتوا 338ظ// المسجد فوجدوا الناس حَلَقاً، حلقاً، لتعلم القرآن، والحديث، والحلال، والحرام، فقالوا: وأين ما ذكرت يا أبا هريرة؟ فقال: هذا ميراث نبيكم، لأن الأنبياءَ لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ورثوا العلم، وها هو ذا. أو كما قال»[2].

الفائدة العاشرة:

اغتنام فضيلة المذاكرة بالعلم.

فقد قال الشيخ أبو عمر: «الكلام في العلم من أفضل الأعمال، وهو يجري عندهم مجرى الذكر والتلاوة إذا أريد به نفي الجهل، ووجه الله، والوقوف على حقيقة المعاني»[3] اهـ.

وجميع ما ورد في فضل مجالس الذكر محمول عند العلماء على مجالس العلم تعليماً ومذاكرة.

قاله ابن الحاج وغيره ممن تقدمه، وهو معنى قوله: «الكلام في العلم يجري مجرى الذكر»، وقد استنبط ذلك «الطرطوشي» من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[4]، من حيث سمى تبليغ الرسالة ذكراً.

وبالجملة فكون المذاكرة بالعلم نوعاً من الذكر المبتغى به أجزل الثواب من أوضح ما هو معلوم من كلام العلماء، وعند ذلك فالتعرض له بمذاكرة العلم زائداً على فوائدها المتقدمة مما يزيد في ترغيب السعي في تحصيله، ورجاء الفوز به، وكيف لا، والمتذاكرون به ينظر الله إليهم، ومن نظر الله إليه كان حقيقاً بأوفر الثواب وأجزله.

---

(1) و(2) انظر جامع العلم: 2/ 108.

(3) م.س: 1/ 138.

(4) سورة طه، الآية: 42.

خرج أبو نعيم عن ابن بريدة أنّ «معاوية ـ رضي الله عنه ـ خرج من حمام [حمص][1] فقال لغلامه: ائتني بسَبيبتين[2] فلبسهما، فدخل مسجد [حمص][3] فركع ركعتين، فلما فرغ، إذا هو بقوم جلوس، فقال لهم: ما يجلسكم؟. قالوا: صلينا المكتوبة، ثم قص القاص، فلما فرغ قعدنا نتذاكر بيننا سُنّة النبي ﷺ. فقال معاوية: ما من رجل صحب النبي ﷺ هو أقل عنه حديثاً منّي، وإنّي سأحدثكم بخصلتين عن النبي ﷺ قال: ما من رجل يكون على الناس، فيقوم 339و// على رأسه الرجل فيحب أن يكثر الخصوم عنده، فيدخل الجنة. وجئت يوماً مع النبي ﷺ فدخل المسجد فإذا هو بِقَوْمٍ قعود: فقال: ما يقعدكم؟ قالوا: صلينا صلاة مكتوبة، فقعدنا نتذاكر بيننا كتابَ الله، وسُنّة نبيه ﷺ فقال نبي الله ﷺ: «إن الله ينظر إليكم».

تكملة:

لا يخفى من حال المذاكرة أنها قد تجر إلى نزاع يفضي عند اشتعال نيرانه إلى الإخلال بفوائدها، وإذ ذاك فيطالب فيها مخافة الوقوع في هذا المحظور بأمور أهمها بحسب اختصار الموضع وظيفتان:

الوظيفة الأولى:

ترك المراء والجدال المذمومين.

أما المراء فقال الغزالي: «هو طعنك في كلام الغير بإظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله، وإظهار مزيتك عليه.

قال: وأما الجدال فعبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها[4] اهـ.

---

(1) في «د»: بمضر.
(2) السبيبة: ج سبائب، شقة كتان رقيقة، ـ اللسان ـ.
(3) في «د»: غير واضحة.
(4) انظر الإحياء: 3/117.

وظاهر من هذه المفاسد المشار إليها في معنى هاتين الخصلتين تأكد اجتنابهما. وقد تكرر في الآثار، ووصايا العلماء الإفصاح بذمهما، وتحذير المذاكر من شرهما، وفتنتهما.

فورد في المراء: ذروا المراء، فإنه لا تفهم حكمته، ولا تؤْمَنُ فتنته.

وفي الجدال: ما ضل قوم بعد هدًى كانوا عليه إلا أوتوا الجدال، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا﴾[1].

وقال الشاعر:

إياك إياك المراء فإنه ... للشر دعَّا وللشر جالب

وقال مِسْعَرُ بنُ كِدَام[2] يخاطب ابنه «كِدَاماً». أنشده ابن قتيبة[3] وغيره:

«إني منحتك[4] يا كدام نصيحتي ... فاسمع لقول أبٍ عليك شفيقِ

أما المزاحة والمراء فدعهما ... خلقان لا أرضاهما لصديق 339ظ//

إني بلوتهما[5] فلم أحمَدهما ... لمجاور[6] جار، ولا لرفيق»

تنبيه:

قال النووي: «الجدال قد يكون بحق، وقد يكون بباطل. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[7]. وقال تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[8].

---

(1) من قوله تعالى: ﴿۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾: سورة الزخرف، الآيتان: 57 و58.

(2) مسعر: بكسر أوله وفتح العين، الهلالي الكوفي أبو سلمة، ت نحو: 153هـ ـ 770م، ثقة، ثبت، فاضل، انظر التهذيب: 10/ 113 ـ 115.

(3) في عيون الأخبار: 1/ 318.

(4) في م.س: 1/ 318: ولقد حبوتك.

(5) في م.س: 1/ 318: ولقد بلوتهما.

(6) في م.س: 1/ 318: لمُحاور.

(7) سورة العنكبوت، الآية: 46.

(8) سورة غافر، الآية: 4.

فإن كان الجدال للوقوف على الحق وتقريره كان محموداً، وإن كان في مدافعة الحق أو كان جدالاً بغير علم كان مذموماً. قال: وعلى التفصيل تتنزل النصوص الواردة في إباحته وذمه».

قلت: وقد أجروا مثل هذا التفصيل في المراء.

قال الماوردي: «وليس المماري هو المناظر فيه طلباً للصواب، ولكنه القاصد لدفع ما يرد عليه من فاسد أو صحيح.

قال: وقد بين ذلك بعض العلماء، فقال لصاحبه: لا يمنعك حذرك المراء من حسن المناظرة، فإن المماري هو الذي لا يريد أن يتعلم منه أحد، ولا يرجو أن يتعلم من أحد»[1].

فرعان:

الفرع الأول:

قال أبو نعيم: «ولا بأس بالمناظرة والمجادلة في العلم بحضرة العالم. وقد حدّثنا محمد بن إبراهيم، وذكر سنده إلى أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: لقد رأيتنا يكثر مراؤنا عند رسول الله ﷺ» اهـ.

ولا بد مع هذا من مراعاة ما يختص بأدب الحضور بين يدي الشيخ.

الفرع الثاني:

قال: «إذا كان الرجلان يتجاريان في العلم، فليستأذنهما من أراد مجالستهما، لما حدثنا الحسن بن علان، وذكر سنده إلى ابن عمر قال: قال النبي ﷺ: «**إذا كان الرجلان يتحدثان في الفقه، فلا يجلس إليهما الثالث حتى يستأذنهما**».

قال استطراداً لذكر ما يرجع إلى هذا المعنى في الجملة: وليتوق من أتى

---

(1) انظر أدب الدنيا: 26.

مجلساً أن يفرق بين الرجل وابنه، واستظهر 340و// على ذلك بحديث سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يجلس الرجل بين الرجل وابنه في المجلس»**.

وصية:

كما حذروا من التخلق ولو بواحدة من مذموم الخصلتين فكذلك حذروا من مجالسة من عرف بهما لما في مذاكرته من المضرة الزائدة على عدم الفائدة.

ذكر الشيخ في «**المختصر**» عن رسالة لبعض العلماء: «يا أخي، نافس في العلم أهله. واجهد (نفسك)[1] في الازدياد منه، ولا يكن همك ما يفعله الضعفاء من متحليه، تحلّوا باسمه ولا حظّ لهم فيه، تشاغلوا عن العلم بالغَمْصِ[2] على ذوي الفضل، (فهم)[3] يعرفون فضله، ويجهلون سنته، ويتشرفون بذكره، أفضل منازعتهم فيه المراء، وأحسن مراجعتهم فيه التوبيخ، وأبلج حججهم فيه اللجاج، وأحمد شواهدهم عليه الدعوى، وأقوى سلاحهم في خصومتهم التضاحك. أولئك فاجتنب، ومنهم فتوَقَّ، فإنهم مشغلة عن الفهم، ومدعاة إلى الغضب، ومزهدة في الطلب»[4].

ثم قال ما تقدم نقله عند الكلام على [تحضيض][5] المتعلم على استعانته بمصاحبة المجتهدين، «وعليك بمن يزيدك كلامه فهماً، ومنازعته علماً، والاستماع إليه حكمة، والنظر إليه عبرة. وإن تكلم لم يَلْغ، وإن صمت لم يله، وإن نظر لم يغفل، وإن طلب لم يُبطئ، فاستكثر من هؤلاء، فنعم الخلطاء هم، إن غفلت أيقظوك، وإن زللت استنقدوك، لا يتعايبون بالهمز، ولا يتنابزون

---

(1) زيادة من مخ المختصر: 11.
(2) في الأصول: بالغض وصوبناه من مخ. «المختصر»: 11.
(3) زيادة من م.س: 11.
(4) انظر م.س: 11.
(5) في «ج»: تخصص.

بالألقاب، إخوان صدقٍ وخير، وهبنا الله وإياك من يكون لنا على الخير عوناً إنه وليّ قدير»[1] اهـ.

الوظيفة الثانية:

مجاهدة النفس في اجتناب ما عسى أن يتولد عن المذاكرة من حسد، وتكبر، وحقد، وغيبة، وتزكية نفس، ونفاق، وفرح بخطإ مذاكره، واستكبار عن قبول 340ظ// الحق منه إلى غير ذلك من الآفات التي بسطها الغزالي في المناظرة الموضوعة لقصد الغلبة والإفحام. وملاك ذلك: سلامة الصدر من المنافسة على حظ من حظوظ النفس.

ومن علامة ذلك أن يكون بعد الانفصال عن المذاكرة مع صاحبك على حد ما كنت عليه قبلها. فلا يتغير قلبك، ولا تجد في نفسك ما يحملك على إظهار شيء من تلك الآفات المشار إليها، ولك في فضلاء السلف أسوة حسنة، فعلى مناهجهم فاسلك إن كنت بهم مقتدياً.

حكى الشيخ أبو عمر عن العباس بن عبد العظيم العنبري[2] قال: «كنت عند «أحمد بن حنبل»، وجاءه «علي بن المديني»[3] راكباً على دابة قال: فتناظرا. وذكر ما كانت فيه المناظرة.

قال: وارتفعت أصواتهما حتى خفت أن يقع بينهما جفاء، وكان «أحمد» يرى شيئاً و«علي» يأبى ويدفع. فلما أراد «علي» الانصراف، قام «أحمد» فأخذ بركابه»[4].

---

(1) انظر م.س: 11.

(2) العباس بن عبد العظيم العنبري أبو الفضل ت نحو: 236هـ أو 246هـ ـ 850م أو 860م. ثقة مأمون أعقل أهل البصرة. انظر تاريخ بغداد: 12/ 138.

(3) علي بن حمد المديني البصري السعدي بالولاء، أبو الحسن، ت: 234هـ ـ 849م، محدث، مؤرخ، كان حافظ عصره، له نحو مئتي مصنف منها: «الأسامي والكنى»، و«الطبقات»، و«قبائل العرب» و«التاريخ» و«اختلاف الحديث». . . انظر التهذيب: 7/ 349 ـ 357، وتاريخ بغداد: 11/ 458 ـ 473، وميزان الاعتدال: 3/ 153.

(4) جامع العلم: 2/ 107.

نتيجة:

يتولد عن التكبر الناشىء عن الإخلال بهذه الوظيفة احتقار المتكلم معه، وإظهار الاستهانة به، وذلك مما يجب الحذر منه لأمرين:

أحدهما: ما علم فيه شرعاً. **والآخر**: ما يوقع فيه من ورطة الحصول في مناظرة من ينكشف من حاله أنه خلاف ما اعتقد فيه، وقد حذروا من ذلك، وأرشدوا إلى أن الأَوْلَى بطالب السلامة أن يحمل الناس على خلاف هذا المحمل، وبعد المكاشفة يعمل على حسب ما تبرزه.

ومن حسن ما وقع في هذا المعنى من المنظوم قول بعضهم:

لا تَسْتَهِنْ بِعقول الناس إن لهم	من فوق عقلك مرمى لست تدركه
مَنْ أَجْهَلُ النَّاسِ، من ظن أن فتى	من جنسه ليس في المعقول يشركه
وهبه دونك، قدّر غير ذاك لكي	يكون رأيك أمراً أنت تملكه
وإن يكن منك أعلى كنت مستترا	عنه وما للفتى والستر يهتكه

انعطاف:

مما لا يعد جدالاً بغير الحق نصر المذاكر نقيض ما يعتقده، واحتجاجه بخلاف ما يراه في المسألة المنظور فيها لقصده بذلك أحد أمرين: تصحيح ما يراه بانجلاء المناظرة عن بطلان نقيضه، أو اختيار من يناظره، هل يوفي بإبطال ذلك النقيض، وحينئذ فيعلم أنه على يقين مما يعتقد هو في نفسه، والأعمال بالنيات.

وقد سمعت شيخنا العلامة المحقق «أبا إسحاق ابن فتوح» ـ رحمه الله غير مرة «يحكي عن الأستاذ المحقق «أبي جعفر القصّار» أنه كان كثيراً ما يسلك هذا المسلك في مذاكرته»، وهو مقصد نبيل إذا كان مع أهله، ومن تؤمن معه غائلة النسبة إلى المراء واللجاج، وقد يقع بعد ذلك الإفصاح بالموافقة والرجوع إلى الصواب، فيرتفع الخلاف، ويطوى بساطه.

ومن أطرف ما يحكى من ذلك: «ما ذكروا أن قريشاً استثقلت، وضاقت

من خبر أبي الفرج البرهاني. وكان أبو الفرج قد اختطب على اثنين وسبعين منبراً في الجاهلية والإسلام. قيل: وكان رجلاً جسيماً، بليغاً، فصيحاً، ناطقاً، ذرب اللسان، فصيح البيان، ربيط الجنان، عارفاً بالصواب، متماسكاً بحصافة، ذا عقل، ورأي، وأدب، فبلغ ذلك قريشاً. فبلغ منهم مشقة شديدة، فأتت إلى «ابن الرويزي»، وكان من أهل المعرفة بالعرب، ومن ذوي اللسان فيهم، فقالوا له: يا رويزي، إن أبا الفرج متشايع في احتجاج اليمن، كلِفٌ بقومه، والقول 341ظ// فيهم أكثر مما وجب لهم، وما لم يكونوا أهله، ولا بلغوه عن أب وجد، فهل لنا منك عوض حتى تغصّه بريقه وتشجيه. قال: نعم. فاجتمعوا وأجمعوني معه، ثم استمعوا ما أستقبله به، لأتركنّه يعرف الغضب في أنفه، فانصرفوا وأعدوا لذلك مجلساً.

قيل: فلما احتفل مجلسهم أرسلوا إلى أبي الفرج فجلس، وقام الرّويزي فقال: يا أبا الفرج، إن «معدّاً» هي الناس. قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[1]. والدولة هي الدين. فهم الناس، وهم من وُلْد إسماعيل. فنحن الناس ومحمد ﷺ منّا، فقام أبو الفرج، فحمد الله وأثنى عليه، وصّلى على نبيه ﷺ ثم قال: ما لك ولهذا يا رويزي؟!. أما والله إنه لخاتم النبيين، وسراج المتقين، ورسول رب العالمين، ولكن يقول وقوله الحق، ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾. ثم قال: ﴿۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[2]. ثم قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾[3]. فأنتم أولئك فما تقولون يا رويزي؟ أما تعلم أن محمداً ﷺ بعث إلى الأسود، والأبيض، والحر، والعبد، والذَّكَر، والأنثى، والصغير، والكبير، والجن، والإنس إليهم كافة، فكان أحب إليه من أجاب وأناب، وسمع، وأطاع، فدعانا ودعاكم فأجبنا، وأبيتم، وأسلمنا، وكفرتم، ونصرنا، وحاربتم،

(1) سورة آل عمران، الآية: 140.
(2) سورة الزخرف، الآية: 57.
(3) سورة الفرقان، الآية: 30.

كل ذلك ونحن في حزبه، وأنتم في حربه، فالله أصدق قولاً، لأنه لا يستحي من الحق، فقد صدقنا بما قلنا، وكذبتم بما قلتم، ووصفنا وَوَصَفكم، فنحن أولى بمحمد ﷺ لأن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، لم يختص بمحمد ﷺ أحداً من الكفار، ولا من عبدة الأوثان، بل نحن 342و// ومن آمن به من الأسود والأبيض المخصوصون به، وأولاهم نحن أنصار الله، وأنصار نبيه أيضاً، لا بل نحن نصرناه وآويناه، وقربناه، وواليناه، إذ أبيتم أنتم عن الإيمان، والاتباع لشرائعه، وما جاء به من سنته عن ربه، بل نقمتموه، وخذلتموه، وفرطتم فيه، فأعزه الله تعالى بنا، ونصره ولكن بالله يا رويزي كم من نبي في الدنيا من العرب إن كنت عالماً بذلك؟ قال له الرويزي: أربعة أنبياء، قال: ومن هم؟ قال: هود، وصالح، وشعيب، ومحمد ﷺ وعليهم.

قال أبو الفرج: الحمد لله الذي أنطق لي بالحكمة على لسانك، وأجراها لي على قلبك، وأدحض حجتك، وردك صاغراً بغيظك، فهؤلاء يا رويزي ثلاثة مني ومن قومي مخصوص بهم دونك، والرابع أنا أولى به منك، وأنا وأنت فيه سواء.

فأما «صالح» فرجل من الهوازن إخوة حضرموت، وهم الذين ذكرهم الله في كتابه فقال تعالى: ﴿وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾[2]. نقبوا صخرة فيها أربعون ذراعاً ليلقوها على الجيش كيلا يسلم منهم أحد.

وأما «شعيب» فرجل من جذام. وقد قال رسول الله ﷺ: «نعم الحي، جذام، قوم شعيب، وأصهار موسى، وأَخْتَان[3] عيسى بن مريم». فقيل له: وهم أَخْتَان عيسى يا رسول الله؟. قال: «نعم». وإنه لينزل من السماء، ويتزوج من «جذام» في الحي الذي يقال له: بنو سعد الجارية التي يقال لها: سعيدة».

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 68.

(2) سورة الفجر، الآية: 9.

(3) الخَتَن: الصهر أو كل من كان من قبل المرأة كالأب والأخ.

وأما «هود»: فرجل من سبأ، وهم أفصح العرب وأجملها. وأختان سليمان بن داود وخليفته.

وأما ما ذكرته من محمد ﷺ فرجل من قريش، وما خص الله به أحداً من الناس إلا نحن، لنصرتنا له، وولايتنا له، ونصرنا إياه 342ظ.

قال الرويزي: يا أبا الفرج، إن قريشاً خلفاء الله في الأرض. فقال له أبو الفرج: ويحك يا رويزي! ـ لِمَ تفتري؟ إنما خلفاء الله اثنان: آدم، وداود ـ عليهما السلام ـ. وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1] هو آدم. وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾[2] فهذان اللذان نطق التنزيل بهما، وأما غير هذين فإنما هم أولياء ما أتى به نبي مرسل فلا يعدّون من الخلائف.

قال الرويزي: يا أبا الفرج، رأيت أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ أكان في اليمن عنه عوض!؟ قال: نعم، آتيك به مني ومن قومي ممن بورك عليه: أبو هريرة الدّوسي. قال له: أرأيت عمر بن الخطاب أفي اليمن عنه عوض؟ قال: نعم، آتيك به مني ومن قومي ممن بررك عليه [أويس][3] القرني[4] وقد قال النبي ﷺ: **«ليدخلَنَّ الجنة في شفاعته أكثر من ربيعة ومضر»**.

قال له الرويزي: أرأيت خالد بن الوليد سيف الله في الأرض أفي اليمن منه عوض؟. قال: نعم، آتيك به مني ومن قومي ممن بورك عليه: حماد بن فياض الخشني أول من ضرب بسيف على باب الرحمة ببيت المقدس، وافتتح

---

(1) سورة البقرة، الآية: 30.

(2) سورة ص، الآية: 26.

(3) في «ج»: أوير.

(4) أويس بن عامر بن جَزء القَرَني، ت: 37هـ ـ 657م، أحد النساك العباد المقدمين، من سادات التابعين، أدرك النبي ولم يره، فوفد على عمر بن الخطاب، ثم سكن الكوفة، وشهد وقعة صفين، ولعله قتل فيها. طبقات ابن سعد: 7/ 138، وحلية الأولياء: 2/ 79 ـ 87، وميزان الاعتدال: 1/ 278.

الأردن وفلسطين. قال: أرأيت [أبا][1] عبيدة بن الجراح[2] أمين هذه الأمة. أفي اليمن منه عوض؟. قال: نعم، آتيك به مني، ومن قومي ممن بورك عليه: أبو موسى الأشعري أحد الحكمين الذي ما قضى مضى. قال أرأيت عثمان بن عفان، وقد كانت الملائكة تستحي منه، أفي اليمن منه عوض؟ قال: نعم، آتيك به مني ومن قومي. ممن بورك عليه دحية بن خليفة الكلبي[3]. وقد كان جبريل ـ عليه السلام ـ ينزل في صورته. فقد تمثل «جبريل» ـ عليه السلام ـ في صورتنا. وتمثل «إبليس» في صورة سراقة بن مالك بن جعشم الكناني[4] يوم أحد، وقال: قد قتل محمد، وصاح النبي ﷺ ها أنذا محمد، ولم نمت، 343و// ولم نقتل، ونزع البيضة عن رأسه لكي يعرفه الناس.

فوجم الرويزي، فقال أبو الفرج: يا رويزي، أرأيت حنظلة بن أبي عامر[5] الذي غسلته الملائكة أفي مضر منه عوض؟. فلم يرد عليه شيئاً، ثم قال له: أرأيت خارجة بن زيد[6] الذي قتل شهيداً، وتكلم بعد الموت، وأوصى وأجاز رسول الله ﷺ وصيته. أفي مضر عنه عوض؟. فلم يرد عليه جواباً. ثم قال له: يا رويزي، أرأيت سعد بن معاذ الذي اهتز عرش رب العالمين لموته،

---

(1) ساقطة من الأصول.

(2) هو عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري القرشي، ت: 18هـ ـ 639م، فاتح الديار الشامية، الصحابي، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، له 14 حديثاً، انظر طبقات ابن سعد: 7/ 384 ـ 385، والإصابة: ت4393.

(3) دحية بن خليفة الكلبي. ت نحو 45هـ ـ 665م. صحابي، كان يضرب به المثل في حسن الصورة، بعثه الرسول ﷺ برسالته إلى «قيصر» يدعوه إلى الإسلام، حضر كثيراً من الوقائع. انظر الإصابة: ت2390، وطبقات ابن سعد: 4/ 249 ـ 251.

(4) أبو سفيان: ت24هـ ـ 645م، صحابي، له شعر، له في كتب الحديث 19 حديثاً، أسلم بعد غزوة الطائف سنة 8هـ. انظر الإصابة: ت3109.

(5) ابن صيفي بن مالك الأنصاري الأوسي المعروف بغسيل الملائكة، وبالتقي، كان أبوه في الجاهلية يعرف بالراهب، وكان يذكر البعث، ودين الحنيفية، فلما بعث النبي ﷺ عانده وحسده... وأسلم ابنه حنظلة فحسن إسلامه، واستشهد بأحد، انظر الإصابة. ت: 1139.

(6) خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري أبو زيد ت: 99هـ ـ 717م، من بني النجار، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، تابعي/ انظر الوفيات: 2/ 223، وحلية الأولياء: 2/ 189 ـ 190.

ولم يهتز لموت نبي ولا صدّيق. أفي مضر منه عوض؟ فلم يرد عليه شيئاً، ووجم واستهزأ به أبو الفرج، ثم قال: يا رويزي أرأيت سعد بن عبادة[1] الذي ناحت عليه الجن والإنس حتى سمع بعضهم نحيب بعض، وسمع الإنس للجن والجن للإنس إذ قتل شهيداً؟ فلم يرد عليه شيئاً، ثم قال: أرأيت ثابت بن النعمان الذي رحم الله صيامه، وما أنزل بنفسه في رضا الله عليه، [فأنزل الله عليه][2] دوحة من الجنة بِرُطب، وتمر، وناداه أنا الذي ألقاها إليك، كل يا ولي الله، فقد رحمك رب العالمين، وكل من السماوات العلى، أفي مضر عنه عوض؟. فلم يرد عليه شيئاً، ثم قال له: أرأيت أبا قيس الذي كان تمنى على هذه الأمة، الذي أرخص الله للإسلام بسببه الأكل والشرب والنساء إلى أن يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر في رمضان، وكان حراماً بعد المنام أفي مضر منه عوض؟ فلم يرد عليه شيئاً، ثم قال: أرأيت معاذ بن جبل أعلم أمة محمد ﷺ بحلال وحرام، أفي مضر منه عوض؟.

ثم قال له: أرأيت عمر بن الدحداح الذي كان حياً في الدنيا، وكان يأكل من ثمار جنته في الجنة، لأنه كافأه رب العالمين بحدائقه التي حبسها لكل من آمن بالله، وأحب محمداً ﷺ، وكان الناس يأتونه، فيهنئونه بمكانه من الله. أفي مضر 343ظ// منه عوض؟

ثم قال له: أرأيت المقداد بن الأسود الكندي[3] أول من ارتبط فرساً في سبيل الله، وقد زوجه رسول الله ﷺ صفية بنت عمه: الزبير بن عبد المطلب، أفي مضر منه عوض؟ ثم قال: يا رويزي، أرأيت أصحاب الأخدود أفي مضر

---

(1) سعد بن عبادة الخزرجي أبو ثابت: ت: 14هـ ـ 635م، صحابي، كان سيِّد الخزرج بالمدينة، وأحد الأشراف في الجاهلية والإسلام، شهد العقبة، وأحداً، والخندق/ انظر طبقات ابن سعد: 3/ 613 ـ 617، والإصابة: ت3167، والصفوة: 1/ 503 ـ 505.

(2) ساقط من مخ «ب».

(3) البهراني الحضرمي أبو معبد، أو أبو عمرو، ت: 33هـ ـ 653م، صحابي، وأحد السبعة الأوائل الذين أظهروا الإسلام، وأول من قاتل على فرس في سبيل الله شهد بدراً وغيرها، له 48 حديثاً، انظر الإصابة: ت8183، والصفوة: 1/ 423 ـ 425.

منهم عوض؟. آمنوا بالله وذكرهم الله في كتابه، ثم قال: أرأيت ملكة سبأ[1] التي ملكت ثلاثمائة سنة وثلاثة عشر ملكاً، مع كل ملك منهم مائة ألف من الجند، تزوجها نبي الله، وابن خليفة الله، أفي مضر رجل وامرأة ملكت ثلاثمائة شاة؟! فكيف ثلاثمائة ألف وثلاثة عشر ألفاً. ثم قال: أرأيت خارجة بن زيد الذي سلم عليه جبريل ـ عليه السلام ـ أفي مضر منه عوض أم هل سلم جبريل على واحد منكم غير النبي ﷺ؟

ثم قال: أرأيت أبا بردة[2] الذي رخص له رسول الله ﷺ في أن يذبح جذعاً من المعز في الأضحى، وهو الذي قتل كعب بن [يهوذا][3] شريف بني قريظة، أفي مضر منه عوض؟ أم هل رخص لكم رسول الله ﷺ في شيء؟! فلما فتر أبو الفرج، قال له الرويزي: إن لنا جاهلية لن تجهل، والقوم قعود سكوت لا ينطق منهم أحد، قال له أبو الفرج: ويحك يا رويزي ما دعاك إلى هذا؟ فوالله ما نعرف جاهليتك في قديم ولا حديث، وإن ذلك لنحن المأثورون بها. أليس في اليمن المعمر لقمان بن عاد الباني ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِي لَمۡ يُخۡلَقۡ مِثۡلُهَا فِي ٱلۡبِلَٰدِ ۝٨ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾[4]. ذوو الأيدي الطوال السداد، ومنهم [التبابعة][5] المتوجون، و[الجبابرة][6] مثل أبرهة ذي المنار[7]، و[العبد][8] ذي الأذعار[9]، والرائش الفتاح[10]، ولي أذينة الصفاح[11]، وجذيمة

---

(1) المراد بلقيس بنت الهدهاد بن شرحبيل التي أشار إليها القرآن ولم يسمها.

(2) أبو بردة بن نِيَار البلوي، واسمه هانىء بن نيار، وقيل مالك ابن هبيرة ت نحو: 42هـ ـ 622م، حليف الأنصار، شهد بدراً وما بعدها، وروى عن النبي ﷺ. انظر التهذيب: 12/ 19.

(3) في «ج»: يهودياً.

(4) سورة الفجر، الآيات: 7 ـ 9.

(5) في «ب» و«د»: التباعية.

(6) بياض في الأصول.

(7) أبرهة بن الحارث الرائش من حمير، من تبابعة اليمن، جاهلي لقب بذي المنار، لأنه جعل في الطريق أعلاماً يهتدى بها، مات أبوه في بعض حروبه بالعراق، فتولى أبرهة الملك بعده. انظر الروض الأنف: 1/ 34.

(8) في «د»: العهودي.

(9) ذو الأذعار: جاء في القاموس المحيط: تُبّع، لأنه سبى قوماً وحشة الأشكال، فذعر=

الوضاح[1]، وشمر السياح[2]، والأشراف من أولاد حمير، والنعمان بن المنذر[3]، وسيف بن 344و// ذي يزن[4]، العظيم الشأن ذي [جدد][5]، و[عظماء الحيرة][6] واليمن، فلما سمع الرويزي إطنابه، ومدحه، وإسهابه، وفي ذلك يقول الحق، ويقدم الصدق، قال له: أنت يا أبا الفرج! أنت المداح المسهب، والعراف المطنب، وإن قومك لكما قلت، ولقد سلبتنا النخوة القرشية، والعزة الإسماعيلية، فقال له أبو الفرج: أما إذا أقررت بفضل العُتُدة[7] اليمينة، والعُصَابَة الحميرية، فإن الحق أحق أن يتبع، والصدقَ أولى أن يستَمع، إن منكم سيد المرسلين والخلفاء المهتدين، وأنتم أهل بيت الله، وأمناؤه، وأهل بيت رسول الله ﷺ وأولياؤه، ولكم السِّدَانة[8]، والسقاية، والإمامة، والراية، وبكم يتم الحج الأكبر، والوقوف بعرفة، والمَشعر[9]، وبكم يقتدى في المنحر،

= منهم الناس، أو لأنه حمل النسناس إلى اليمن، فذعر منهم الناس وتفرقوا ذعارير. انظر سيرة ابن هشام: 1/ 33، والروض الأنف: 1/ 34.

(10) والرائش الحميري: ملك كان غزا قوماً، فغنم غنائم كثيرة، وراش أهل بيته، وهو من ملوك اليمن، وسمي الرائش لأنه راش الناس بما أوسعهم من العطاء، وقسم فيهم من الغنائم، انظر الروض الأنف: 1/ 34. والقاموس المحيط.

(11) الصفاح أي الصفوح، وأذينه اسم ملك من ملوك اليمن.

(1) جذيمة من ملوك العرب، وجاء في اللسان، أن جذيمة ملك من ملوك الحيرة وصاحب الزباء، انظر الروض الأنف: 1/ 33.

(2) والشِّمِر: ملك من ملوك اليمن. يقال: إنه غزا مدينة الصُّغْد، فهدمها فسميت شِمِرْكَنْد وعربت سمرقند، وقال بعضهم، بل هو بناها فسميت شِمِرْكَنْت وعربت سمرقند، وهي بالتركية: القرية، وإسكان الميم وفتح الراء لحن، انظر اللسان والقاموس المحيط: ـ شمر ـ.

(3) النعمان بن المنذر أبو قابوس ت20ق. هـ ـ 602م آخر ملوك اللخميين في الحيرة، ومن أشهر ملوكها، وهو صاحب يومي «البؤس والنعيم»، انظر السيرة لابن هشام: 1/ 23 و32.

(4) ت: 50هـ ـ 574م. من ملوك عرب اليمن ودهاتهم، انظر السيرة لابن هشام: 1/ 82 ـ 83 والروض الأنف: 1/ 33 و82.

(5) في «د»: جذر.

(6) في «د»: عطا الحرة.

(7) العُتُدة: ج عُتد: العدة.

(8) السّدانة: خدمة الكعبة.

(9) الشعيرة والشعارة، والمَشْعَرُ كالشِّعار: مناسك الحج وعلاماته، وكل ما جعل علامة لطاعة =

وفضلكم مشهور في الجاهلية والإسلام، وزادكم شرفاً محمد رسول الله ﷺ، وإنما نحن لكم وزراء، وحشم لا أمراء، فلما سمعه «الرويزي» قام إليه، ثم اعتنقا وافترقا» اهـ.

[قلت[1]: وينظر لهذا الاحتجاج على فضل عرب اليمن إذ الشيء يذكر بالشيء ما يقال: وذكر عن الأصمعي «أن معاوية ـ رضي الله عنه ـ صعد على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، بما هو أهله، ثم قال: أيها الناس، ليقم إلي أعلمكم بالناس، وبما أريد أن أسأل عنه، فقام إليه عدي بن حاتم[2] فقال: أنا يا أمير المؤمنين. قال: أنت يا عدي؟! قال: نعم. قال: فأخبرني عن أسخى الناس، قال: نحن يا أمير المؤمنين معشر اليمن، قال: ولم؟ قال: لأن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ . . .﴾ إلى قوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[3] الآية.

فقال له معاوية: اجلس، ثم قال: أيها الناس، لِيَقُمْ إلي الآن أعلمكم بالناس، وبما أريد أن أسأل عنه، فقام إليه عدي بن حاتم فقال: أنا يا أمير المؤمنين. قال أخبرني 344ظ// عن أشجع الناس. قال: نحن يا أمير المؤمنين، معشر اليمن، قال: ولم ذلك؟ قال: لأن النبي ﷺ، قال: «إن الله تعالى اختار الأوس والخزرج لنصر نبيه مع ما كان من عمرو بن معدي كرب[4]

= الله عز وجل كالوقوف، والطواف، والسعي، والرمي، والذبح، وغير ذلك قال تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾ سورة البقرة، الآية: 198. وانظر اللسان ـ شعر ـ.

(1) من قوله: [قلت . . . إلى الأدب السابع . . .] ساقط من «ج» و«د».

(2) الطائي أبو وهب، أبو طريف. ت: 68هـ ـ 687م. صحابي، روى عنه المحدثون 66 حديثاً، كما كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، وشهد الجمل، وصفين، وغيرهما. انظر الإصابة: ت5467. والخزانة: 1/ 139.

(3) سورة الحشر، الآية: 9.

(4) الصدفي أبو ثور. ت: 21هـ ـ 642م. فارس اليمن، أسلم سنة: 9هـ. ولما توفي النبي ﷺ، ارتد عمرو في اليمن، ثم رجع إلى الإسلام. شهد اليرموك والقادسية . . . له شعر جيد، وأشهر قصائده التي يقول فيها:

«إذا لم تستطع شيئاً فدعه ... وجاوزه إلى ما تستطيع»

له شعر مجموع. انظر الإصابة، ت: 5966. وطبقات ابن سعد: 5/ 525 ـ 526.

في جاهليته». فقال له معاوية: اجلس فجلس، ثم قال: أيها الناس ليقم إلي أعلمكم بالناس، وبما أريد [أن][1] أسأل عنه. فقام إليه عدي بن حاتم. فقال: أنا يا أمير المؤمنين. قال: فأخبرني عن أحسن الناس، وأجملهم. قال: نحن يا أمير المؤمنين معشر اليمن، قال: لأن الله تعالى بعث جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي، ولو كان في الناس [أجمل][2] منه لبعثه في صورته، فقال معاوية: اجلس فجلس، ثم قال: أيها الناس، ليقُم إلي أعلمكم بالناس، وبما أريد أن أسأل عنه، فقام إليه عدي بن حاتم فقال: أنا يا أمير المؤمنين، قال: فأخبرني عن أشعر الناس، قال: نحن يا أمير المؤمنين، معشر اليمن. قال: ولم ذلك؟ قال: لأن حسان بن ثابت حكم له النبي ﷺ في ثلاثين بيتاً من شعر على سائر الشعراء على ما كان من «امرىء القيس» في الجاهلية، وكان منا. قال معاوية: اجلس يا عجوز اليمن، فقال له عدي: عجوز اليمن خير من عجوز مضر، لأن عجوز اليمن «بلقيس»، ملكة «سبأ»، أسلمت مع سليمان لله رب العالمين، وعجوز مضر عمتك امرأة لهب، ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ فِى جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ﴾[3].

ثم قال معاوية: يا معشر قريش، إن الله تعالى فضلكم في ثلاث آيات في كتابه وأنزل فيكم سُورَة، فقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[4]. وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾[5]. وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾[6]. وأنزل فيكم سورة لم يشارك فيها أحد معكم ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[7] إلخ... فقام إليه عدي بن حاتم 345و// فقال: إن الله تعالى

---

(1) في «ب»: عن.
(2) بياض في الأصول.
(3) سورة المسد، الآيتان: 4 و5.
(4) سورة الشعراء، الآية: 214.
(5) سورة الزخرف، الآية: 44.
(6) سورة آل عمران، الآية: 164.
(7) قريش وآياتها.

أكذبكم في ثلاث آيات من كتابه، وأنزل فيكم سورة كاملة. فقال تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾. وقال تعالى: ﴿۞ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾. وأنزل فيكم سورة خاصة: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾[2] إلى آخرها. وسمى عمتك، ولم يشارك فيها معكم أحداً. فقال معاوية للمؤذن، أقم الصلاة وأرحنا منه. فقال عدي: والله لو زدتنا لزدناك» اهـ.

الأدب السابع:

وهو باعتبار من كمال آداب المذاكرة أن يرتفع عن اغتصاب مرافقيه في انتحال ما يسبقون إليه من بحث، أو نقل كلام، أو غير ذلك مما يختصون به دونه.

قال الشيخ أبو العباس ابن زاغو ـ رحمه الله ـ: «وينبغي له أن ينزه نفسه عن رذيلة السرقات العلمية، فلا ينتسب إلى نفسه كلام غيره، ولا يتبجح بأخذ بحث غيره، فيستكثر به، ويضيفه إلى نفسه من حي أو ميت.

قال بعد كلام: ولهذا النهي أصول في الشريعة، ومن أمسها بهذا الموضع قوله تعالى: ﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[4].

وقوله ﷺ: **«المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زُور»**[5] اهـ.

وقد سبق «ابن الحاج» للتنبيه على هذا الأدب وصرح بعدم جواز هذه

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 66.

(2) سورة المسد، الآية: 1.

(3) سورة آل عمران، الآية: 188.

(4) سورة الصف، الآية: 2.

(5) الحديث رواه البخاري في باب النكاح: 106، والدارمي في باب الأدب، ومسلم في باب اللباس: 126 ـ 127، والترمذي في باب البر.

السرقة. قال في أثناء ذكره لبعض ما يعاب على المتذاكرين من هذا المعنى:

«وذلك يسرق بعض الناس ما يريد أن يقوله - يعني غيره - فيقطع الكلام عليه، ويستبد هو بالجواب أو إلقاء المسألة لنفسه.

قال: وهذا كله لا يجوز، وأصله العجب، والمباهاة، والفخر، ومحبة القيل عنه، ومحبة الظهور على الأقران».

قال 345ظ// ابن زاغو: «عندي أن الحكم في هذا الباب: حكم السرقات الشعرية في علم البيان، فيفصل بين ما يقبل منه وما لا يقبل، ويجوز ذكره غير منسوب إلى السابق به، وما لا يجوز والله أعلم» اهـ.

قلت: ذكروا هناك أن الأخذ من شعر غيره يفضل السابق له بأحد ثلاثة أمور: زيادة معنى، أو حسن عبارة، أو اختصار لفظ، فعلى ما قال هنا: إذا انتُحِل شيءٌ من المعاني العلمية على أحد هذه الوجوه، فهو مما يكون به الآخذ أولى ممن سبق إلى المعنى المأخوذ، وعدوا أيضاً مما ليس بسرقة: **التداول**، وهو أخذ اللفظ المتداول بين الناس. **والتوارد**: وهو موافقة الشاعر شعر غيره من غير علم به. والحكم هنا كذلك على هذا المنزع، وهو أمر ظاهر المعنى والله أعلم.

الأدب الثامن:

أن يعرف حق أكابرهم في العلم، والسن. قاله أبو نعيم. «واستدل له بما تقدم، وأن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - أراد أن يركب، فوضع رجله في الركاب، فأمسك له ابن العباس - رضي الله عنهما - فقال: تنحَّ يا ابن عم رسول الله، فقال: إنا هكذا نصنع بالعلماء والكبراء» اهـ.

وعلى هذا المنزع في الاستدلال لجميع ما سبق في تعظيم المعلم، وسائر العلماء دليل على جريانه في هذا الأدب على الجملة.

الأدب التاسع:

«أن يقدم أمامهم أكثرهم علماً، وأوفرهم حلماً ليسأل له ولهم». قاله أبو

نعيم أيضاً. واستظهر عليه بحديث أبي مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «ليلني منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم».

«وبحديث سمرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: «ليقم الأعرابي خلف المهاجرين والأنصار 346و// ليقتدوا بهم»» اهـ.

وفي سير مالك ـ رحمه الله ـ من أمره بهذا التخلق بهذا الأدب، وأخذ أصحابه بالاستعمال له في مجالس تدريسه ما فيه أسوة لمن اقتدى به، وسلك على نهج اتباعه و[اهتدائه][1].

فحكى عياض عن مطرف وغيره كان مالك إذا جلس للحديث قال: «ليلني منكم ذوو الأحلام والنهى، قيل: فربما قعد القعنبي[2] عن يمينه»[3].

قال عياض وقد قيل: «إن المخزومي كان ممن يجلس معه على فراشه»[4].

وعن إسماعيل بن حماد[5] «أتيت مالكاً فرأيته جالساً في صدر بيته وأصحابه بجنبتي البيت»[6].

قال وهب: «كنا إذا جلسنا إل مالك فإنما يتساءل الناس بينهم، فإذا اختلفوا وأرادوا أن يرفعوه إلى مالك، فإنما يصيح إليه الرجل الواحد بخفض صوت مع الإجلال والهيبة فيقول: ما تقول أصلحك الله في كذا وكذا؟. فإن كان الراقع المصيب، قال له: وفقك الله، وإن كان الآخر، قال له، فأيهم ناداه

---

(1) في «ج» و«د»: اعتدائه.

(2) عبد الله بن مسلمة القعنبي أبو عبد الرحمن البصري. ت نحو: 221هـ ـ 836م، روى عن مالك كثيراً، ولزمه عشرين سنة، ثقة، حجة، كما كان رجلاً صالحاً، عارفاً، انظر الديباج: 1/ 411 ـ 413، والشجرة/ 57.

(3) انظر المدارك: 2/ 16.

(4) انظر م.س: 2/ 36.

(5) إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة الكوفي: ت نحو 212هـ ـ 827م، كان قاضي البصرة، وممن حمل الفقه والحديث عن مالك، انظر التهذيب: 1/ 290. ولسان الميزان: 1/ 398.

(6) المدارك: 2/ 14.

بالتوفيق علم أنه المصيب»[1] اهـ. والمعروف عنه في ذلك كثير.

الأدب العاشر:

أن يتأدب معهم بالمحافظة على أمور تتأكد العناية بها في المصاحبة معهم.

أحدها: أن يسلم عليهم عند الورود عليهم في المجلس، وعند الانصراف عنهم، ذكره أبو نعيم. واحتج له بما رواه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: **«إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم، فإن بدا له أن يجلس فليجلس، فإن قام فليسلم، فإن الأولى ليست [أحق][2] من الثانية».**

فرع:

قال ابن العربي: «يسلم على الصبيان، فقد صح من رواية عيسى وغيره أن النبي ﷺ مر على صبيان فسلم عليهم».

الثاني: أن يجلس حيث انتهى به المجلس لحديث جابر بن سمرة[3] - رضي الله عنه - قال: «كنا إذا أتينا رسول 346ظ// الله ﷺ جلسنا حيث ينتهي»، ذكره أبو نعيم.

وقد عقد «ابن الحاج» فصلاً للكلام على موضع جلوس العالم، وحاصل ما يشتمل عليه: «أن العلماء أولى الناس بالتواضع، وطلب موضع معلوم للجلوس من باب الكبر والخيلاء، فلا يليق بما هو أولى بهم، وأن من سبق إلى موضع فهو أحق به من غيره، والمقيم له مرتكب لمنهي عنه.

قال: والفضيلة عند السلف - رضي الله عنهم - ليست بالمواضع، ولكن باتباع السنة في التواضع وغيره من الأخلاق الحميدة، فلو جلس من له فضيلة

(1) انظر: م.س: 2/ 17.

(2) في «ج» و«د»: بأحق.

(3) جابر بن سمرة السُّوَائي، ت: 74هـ - 693م، صحابي، كان حليف بني زهرة، له ولأبيه صحبة. روى له البخاري، ومسلم، وغيرهما 146 حديثاً، انظر الإصابة: 1014، والتهذيب: 2/ 39.

عند الأقدام، لصار موضعه صدراً، وعكسه عكسه.

قال: فليحذر من هذا التنافس المذموم شرعاً، فإنه سم قاتل لفاعله، ولمن يقتدى به»[1]. انتهى ملخصاً.

حكاية:

يعتبر بها في تواضع الكبراء في مجالس العلم، ومساقها على كمالها ما أورده عياض عن مطرف وابن نافع وغيرهما، وبعضهم يزيد على بعض: «أن هارون الرشيد لما قدم المدينة وجه إلى مالك، البرمكي، وقال له: احمل لي الكتاب الذي صنفته[2] حتى أسمعَه منك. فوجد من ذلك مالك، واغتم، وقال للبرمكي: اقرئه السلام، وقل له: العلم يزار، ولا يزور، إن العلم يؤتى ولا يأتي، فرجع البرمكي إلى هارون فأخبره بذلك فغضب، وأشار عامة أصحاب مالك عليه أن يأتي هارون. وقال البرمكي للرشيد: يبلغ أهل العراق أنك وجهت إلى مالك فخالفك! اعزم عليه حتى يأتيك. فإذا بمالك قد دخل عليه، فسلم، وليس معه كتاب. فقال له هارون في ذلك. فقال مالك: يا أمير المؤمنين، إنّ الله تعالى بعث إلينا محمداً ﷺ وأمر بِطاعته واتباع سنته، [وأن نرعاه][3] حياً وميتاً، وقد جعلك الله في هذا الموضع لعلمك، فلا تكن أول من وضع 347و// العلم [فيضعك][4] الله، اللّهَ، اللّهَ! لقد رأيت من ليس هو في حسبك، ولا نسبك من الموالي وغيرهم يُعز هذا العلم، ويجله، ويوقر حملته، فأنت أحرى أن تجل علم ابن عمك ولم يزل يعدد عليه حتى بكى. ثم قال له: حدثني الزهري، وذكر حديث زيد بن ثابت، كنت أكتب الوحي بين يدي رسول الله ﷺ: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[5] وابن

---

(1) المدخل: 1/ 197 وما بعدها.

(2) في الأصول: صنعته، وما أثبتناه من المدارك: 2/ 21.

(3) في «د»: وانرعاه.

(4) في «ج» و«د»: فيضيعك.

(5) سورة النساء، الآية: 95.

أم مكتوم[1] عند النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! قد أنزل الله تعالى في فضل الجهاد ما أنزل، وأنا رجل ضرير، فهل لي من رخصة؟ فقال رسول الله ﷺ: «ما أدري»؟ قال زيد: وقلمي رطب لم يجف، حتى غشي النبي ﷺ الوحي، (ووقع فخذه على فخذي، فكادت تندق من ثقل الوحي)[2]، ثم أفاق، فقال: اكتب يا زيد، ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[3]. فيا أمير المؤمنين! هذا حرف واحد بعث فيه جبريل والملائكة من مسيرة خمسين ألف عام حتى أنزل على نبيه. أفلا ينبغي أن أعزه، وأجله؟!.

قال: فقال هارون: قم بنا إلى منزلك، فأتى منزل مالك، فدخل مالك، فاغتسل ولبس ثياباً جدداً، وتطيب، ووضع مجامير فيها عود، وجلس. فقال: هات، فقال هارون: تقرأ علي. قال: ما قرأت على أحد منذ زمان. قال: فأخرج الناس عني حتى أقرأه عليك.

فقال مالك: إن العلم إذا منع من العامة لأجل الخاصة لم ينتفع به الخاصة. قال: فَمُر بعض أصحابك يقرأه. فأمر المغيرة، فقرأه له على مالك، وفي رواية أن الذي قرأه: معن[4] قال: فكان هارون قد استند إلى جنب مالك، فلما بدأ يقرأ، قال له يا أمير المؤمنين: «من تواضع لله رفعه».

وفي رواية أبي مصعب من إجلال الله، إجلال ذي الشيبة المسلم، فقام فقعد بين يديه فحدثه، فلما فرغ عاد إلى مكانه، قال مالك: لما كان بعد مدة قال

---

(1) هو عمرو بن قيس بن زائد بن الأصم، ت: 23هـ ـ 643م مؤذن الرسول في المدينة مع بلال، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة. يصلي بالناس في عامة غزواته، حضر حرب القادسية ومعه راية سوداء، وعليه درع سابغة فقاتل وهو أعمى، توفي بالمدينة، انظر الاستيعاب: ت1946. والصفوة: 1/ 582 ـ 584.

(2) ما بين قوسين زيادة من المدارك: 2/ 22.

(3) سورة النساء، الآية: 95، والآية: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

(4) معن بن عيسى القزاز (كان يبيع القز). ت: 198هـ ـ 813م. من كبار أصحاب مالك، وأشد ملازمة له. كان يتكىء عليه عند خروجه إلى المسجد حتى قيل له: عصية مالك، وهو ثقة. خرج عنه البخاري ومسلم. انظر الديباج: 2/ 344 ـ 345.

لي الرشيد: تواضعنا لعلمك فانتفعنا 347ظ// به، وتواضع لنا علم سفيان بن عيينة فلم ننتفع به، وكان يأتيهم فيحدثهم»[1] اهـ.

قال ابن الحاج: «ولأجل ما عنده من فضيلة العلم انقاد إلى الأدب والتواضع، ولم يزده ذلك إلا رفعة وهيبة، بل ارتفع قدره بذلك، وبقي يثنى عليه في مجالس العلماء وغيرهم» اهـ.

تنبيه:

«إذا انتهى به ما يراه موضع جلوسه فليحذر أن يكون في وسط الحلقة». قاله أبو نعيم. واستظهر عليه بما رواه «أن رجلاً جلس وسط حلقة قوم فقال حذيفة: إن رسول الله ﷺ لَعَنَ، أو قال: مَلْعُونٌ على لسان رسول الله ﷺ: «**من جلس وسط الحلقة**»».

تحذير:

إذا لم يجد في مجلس العلم موضعاً ينتهي إليه فليحذر كل الحذر من ذهابه عنه، فإن فيه وعيداً عظيماً.

خرج البخاري عن أبي واقد الليثي ـ رضي الله عنه ـ قال: «بينما النبي ﷺ في المسجد والناس معه، إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلى النبي ﷺ وذهب واحد، فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم، وأما الثالث فأدبر ذاهباً.

فلما فرغ رسول الله ﷺ قال: «**ألا أخبركم عن النفر الثلاثة، أما أحدهم: فآوى إلى الله فآواه الله، وأما الآخر: فاستحيا، فاستحيا الله منه، وأما الآخر: فأعرض، فأعرض الله عنه، ومن أعرض الله عنه فقد تعرض لسخطه، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾[2]». وهذا انسلخ من آي الله بإعراضه عنه**».

---

(1) انظر المدارك: 2/ 21 ـ 23.

(2) سورة الأعراف، الآية: 175.

والثالث: ألا يتخطى حلقتهم لحديث أبي أمامة ـ رضي الله عنه ـ 348و// قال: قال رسول الله ﷺ: «من تخطى حلقة قوم بغير إذنهم فهو عاص». ذكره أبو نعيم قائلاً قبل إيراده: «وليتق أن يتخطى الحلقة».

فرع:

قال: «وإن استدناه العالم لحاجة إليه فلا بأس بتخطيه الحلقة. وأسند إلى جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: كان لرجل منا حاجة إلى رسول الله ﷺ فخرج إليه، فوجده حين نزل عن راحلته، فقال: يا رسول الله: حاجتي، فقال: «إنما كنت أصلي بالناس، فإذا فرغت فأذنّي»، فلما فرغ من صلاته قال: «[أين][1] طالب الحاجة، فجاء يتخطى رقاب الناس». وذكر الحديث.

زاد النووي: «أن يأذن له الشيخ في التقدم، أو يعلم من حالهم إيثار ذلك».

الرابع: أن يوسع لهم في المجلس لحديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقيمن أحدكم الرجل من مجلسه، ثم يخالفه فيه، ولكن تفسحوا وتوسعوا». وأصله قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾[2].

قال ابن العربي في أحكامه[3]: «والتفسح واجب فيه».

وهنا مسائل مهمة تتكمل بها المعرفة بأحكام هذا الأدب.

المسألة الأولى:

مذهب الجمهور كما قال ابن عطية: «إن السبب في نزول الآية الكريمة، مجلس النبي ﷺ والحكم مطرد في سائر مجالس الطاعات، ومنه قوله ﷺ «أحبكم إلى الله ألينكم في الصلاة مناكبَ، ورُكَباً، في المجالس».

---

(1) في «ب»: إن.

(2) سورة المجادلة، الآية: 11، وهناك قراءة مَن قرأ: «تَفَسَّحُوا فِي المَجَالِسِ».

(3) انظر: 4/ 1760.

قال: وهذا قول مالك ـ رحمه الله ـ. وقال: ما أرى الحكم إلا يطرد في مجالس العلم ونحوها [غابر][1] الدهر.

قال: ويؤيده قراءة من قرأ في «المجالس»، ومن قرأ في «المجلس» فهو عليه: اسم جنس، يريد فيعتبر عمومه لا خصوص السبب على ما 348ظ// تقرر اختياره في أصول الفقه، ومن هنالك قال ابن رشد: لو ثبت السبب لوجب أن تحمل الآية على استغراق الجنس لوجود معنى السبب في غير مجالس النبي ﷺ وهو من يريد من المجلس ما أراد أهله منه بالتوسع له فيه، والمشروع لمعنى قد يبقى عند ارتفاع ذلك المعنى كزكاة الفطر وغسل الجمعة، [والرمل في][2] الطواف فكيف بما كان المعنى موجوداً فيه؟

قال: فلا اختلاف في وجوب التوسع في مجالس الخير والذكر إلى يوم القيامة، وإنما يرجع الاختلاف إلى وجوبه بتناول لفظ الآية أو بالقياس على ما يتناوله لفظها».

المسألة الثانية:

دل الحديث المتقدم مع مطابقته للآية الكريمة في الأمر بالتفسح على منع أن يقام جالس لوارد عليه، على ما سبق بيانه، وخصوصاً في مجلس العلم، لما قرروا «أن كل أحد يجلس فيه حيث انتهى به المجلس» قاله ابن العربي[3] وغيره. «وفي نص مالك وقوله دليل عليه».

فحكى عياض عن محمد بن جعفر بن إبراهيم قال: «كلم صديق لأبي مالكاً أن أسمع منه فأذن له، فكنت أختلف إليه، وأنا مُدْلٍ بنسبي من رسول الله ﷺ وموضعي، وأتخطى الناس إلى وساد مالك فلا يتزحزح عنها، [ويريني][4] أنه لم يرني احتقاراً لي، فشكوت ذلك لأبي وغيره، فبعثوا إليه

---

(1) في «ج» و«د»: عابر.

(2) ساقط من «ج» و«د».

(3) الأحكام: 4/ 176.

(4) في «ب»: يريني.

يسألونه عن إكرامي وأثرتي، فقال للرسول: ما هو عندنا وغيره إلا سواء، إنما هي ـ عفاك الله ـ مجالس العلم، السابق إليها أحق بها.

قال: فكنت آتي، وقد أحدق المجلس، فما يوسع لي، فأستدني حيث وجدت»[1] اهـ.

لكن هذا النهي قيل إنه نهي أدب، وقيل نهي تحريم، وعلى الأول خرج بعضهم جواز استدناء العالم من يراه أهلاً لذلك وهي 349و//.

المسألة الثالثة:

فقد حكى ابن الفَرَس[2] عن جماعة من العلماء: «أنه يجب على العالم أن يليه أولو الفهم والنُّهَى، ويوسع لهم في الحلقة حتى يجلسوا بين يديه.

قال: فعلى هذا يكون للعالم أن يقيّم من يجلس إلى جنبه، أو بين يديه، ويجلس فيه غيره إذا كان له وجه» اهـ.

ومثله للنووي قائلاً: «إذا كان في تقدمه مصلحة للحاضرين».

وقد تقدم في الأدب التاسع من قول مالك وفعله على اعتباره لهذا المحمل، وطلب هذا التعلم، بمعرفة حق أكابر رفقائه في العلم والسن، مقتض لأخذه بأن يستسلم لتقديم من فوقه عليه، إلى الجلوس صدر مجلس التعليم أو قريباً من المعلم، إذ بذلك يعرف الفضل لأهله، وبما هو من نوعه كما ورد في حديث أورده «ابن العربي» مستنداً إلى «عبد الله بن المثنى الأنصاري[3] عن

---

(1) المدارك: 2/17.

(2) هو عبد المنعم بن محمد الخزرجي أبو عبد الله المعروف بابن الفرس، ت: 599هـ ـ 1203م، قاض أندلسي من علماء غرناطة، كان له النظر في الحسبة والشرطة. له تآليف منها: «أحكام القرآن». انظر قضاة الأندلس: 110.

(3) عبد الله بن المثنى الأنصاري البصري أبو المثنى، روى عن عمه ثمامة بن عبد الله، وعمي أبيه موسى والنضر ابني أنس بن مالك، والحسن البصري، وغيرهم، وروى عنه ابنه محمد وابن ابنه سلمة بن المثنى وأبو قتيبة سلم بن قتيبة، من الثقات. انظر: التهذيب: 5/387 ـ 388.

عمّه: ثمامة بن عبد اللّه بن أنس[1] عن أنس قال: بينما رسول الله ﷺ في المسجد، وقد أطاف به أصحابه إذ أقبل علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ فوقف، وسلم، ثم نظر مجلساً يشبهه، فنظر رسول الله ﷺ فتزحزح له عن مجلسه، وقال: «هاهنا يا أبا الحسن»، فجلس بين النبي ﷺ وبين أبي بكر.

قال: فرأينا السرور في وجه رسول الله ﷺ ثم أقبل على أبي بكر فقال: «**يا أبا بكر إنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوو الفضل**»[2].

المسألة الرابعة:

من نوع هذا القيام المستحسن عند «ورود من له حق قيام بعض حاضري مجلس التعليم إذا وردت عليه امرأة في مسألة أو حاجة حتى تقضى حاجتها بما قصدت» 349ظ// قاله أبو نعيم.

واستظهر عليه بما رواه عن سهل بن سعد ـ رضي الله عنه ـ قال: «جاءت امرأة إلى النبي ﷺ وحوله أصحابه تكلمه في حاجة لها، فطافت في المجلس فلم تجد مجلساً، فقام رجل من المجلس، فجلست في مجلسه، فكلمت رسول الله ﷺ لحاجتها، فقال له رسول الله ﷺ: «**تعرفها**»؟ قال: لا. قال: «**فرحمتها رحمك الله ثلاث مرات أو أكثر**».

قلت: وفي معنى ذلك ما يرد عليهم سائلاً عما يفهم عنه أنه يريد السؤال سراً خصوصاً إذا كان غريباً.

فحكى عياض عن «**إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة**» قال: «أتيت مالكاً فرأيته جالساً في صدر بيته، وأصحابه بجنبتي البيت، كل واحد منهم له مجلس، فقمت على باب البيت قال: من أنت؟ قلت: فلان، أسأل عن مسألة. قال: اذنُ، حتى أقعدني بين يده[3]. فلما رأى ذلك أصحابه قاموا جميعاً من

---

(1) ثمامة بن عبد اللّه بن أنس البصري قاضيها تولاه سنة 106هـ، وعزل عنه سنة: 110هـ، تابعي، ثقة. انظر التهذيب: 2/ 28 ـ 29.

(2) الأحكام: 4/ 1759.

(3) في المدارك: 2/ 29: يدي فراشه.

مجالسهم. فخرجوا من البيت، فقال لي: ما كان أبوك يقول في كذا؟ فأخبرته. فقال: وما كانت حجته؟ فأعلمته، وجعل يسايلني عن أشياء من مذهب أبي حنيفة وعن حجته، ثم قال: سل، فسألته، فأجابني، فلما خرجت عاد أصحابه إلى مجالسهم»[1] اهـ.

وفي معناه أيضاً قال ابن الصلاح في آداب [الفتيا][2]: «إن المفتي يستحب له أن يقرأ ما في الرقعة على من بحضرته ممن هو أهل لذلك، ويشاورهم في الجواب، ويباحثهم فيه، وإن كانوا دونه وتلاميذه لما في ذلك من البركة، والاقتداء برسول الله ﷺ وبالسلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ قال: اللهم إلا أن تكون في الرقعة ما لا يحسن إبداؤه، وما لعل السائل يؤثر ستره، أو ما في إشاعته مفسدة لبعض الناس، فينفرد هو بقراءتها وجوابها، والله أعلم».

المسألة الخامسة:

إذا ورد عليهم 350و// وقام عن المجلس واحد منهم مؤثراً له به، فهل يجلس فيه أو يطلب ما ينتهي به جلوسه؟

قال النووي: «لا يقيم أحداً من موضعه، فإن آثره غيره لم يقبل، اقتداء بابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يشير به إلى ما ذكر عنه ـ رضوان الله عليه ـ أنه كان يقوم له الرجل من عند نفسه، فلا يجلس في مجلسه، ولا خفاء أن الاقتداء بالصحابة الكرام، من أفضل ما يتمسك به المحافظ على اتباع السنن.

قال الحسن ـ رضي الله عنه ـ وقد ذكرهم ـ رضوان الله عليهم ـ أنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوماً اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ فتشبهوا بأخلاقهم، وطرائقهم، فإنهم ـ ورب الكعبة ـ على الصراط المستقيم، وأيضاً ما تقرر من إيجاب محبتهم، لما كانوا عليه من شدة المتابعة للنبي ﷺ مقتض لتأكيد الاقتداء بهم فعلاً وتركاً».

---

(1) م.س: 2/ 29 ـ 30.

(2) في مخ «ب»: الفتى.

قال الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله ـ «ولما [بالغ][1] مالك ـ رحمه الله ـ في هذا المعنى بالنسبة إلى الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، أو من اهتدى بهديهم، واستن بسنتهم، جعله الله تعالى قدوة لغيره في ذلك، فقد كان المعاصرون له يتبعون آثاره، ويقتدون بأفعاله، ببركة اتباعه، لمن أثنى الله ورسوله عليهم، وجعلهم قدوة أو من اتبعهم ـ رضي الله عليهم ـ ورضوا عنه، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[2]».

قلت: يشير باتباع معاصريه لآثاره ـ رحمه الله ـ إلى نحو ما حكى عياض عن سعيد بن منصور[3] قال: «رأيت مالكاً يطوف، وخلفه سفيان الثوري يتعلم منه كما يتعلم الصبي من معلمه، كلما فعل مالكٌ شيئاً يفعله سفيان الثوري يقتدي به.

وعن ابن عيينة: ما نحن ومالك؟ 350ظ// إنما كنا نتبع آثار مالكٍ، فإن[4] أخذ عن الشيخ أخذنا عنه، قال: وحج مالك فضاق الطواف بالناس يأتمون به.

وعن الشافعي: أفطرت بالمدينة عند مالك، فخرج إلى العيد، وصلى ثم انصرف، ونظر إلى الناس عند بيت النبي ﷺ وهو على باب المسجد، فقال: ما لهم؟ قَالُوا: انصرفُوا يسلمون على النبي ﷺ فرجع في الرَّحْبَة إلى الحظيرة التي يطعَم فيها المساكينَ في رمضان، وترك أن يدخل المسجد، فرأيت الناس قد خرجوا من المسجد يتَّبعون أين سلك. . .

وعن داود[5] لما أتيتُ المدينة حضرت جنازة فلم يبق أحد (منهم)[6]، من

---

(1) في «ج» و«د»: بلغ.

(2) سورة المجادلة، الآية: 22.

(3) سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني أبو عثمان، ت: 227هـ ـ 843م. سكن مكة مجاوراً، وكان حافظاً، وراوية ابن علية، وأحد أئمة الحديث، روى عن مالك وغيره، وروى عنه مسلم وأبو داود وغيرهما، له مصنفات، وأملى نحواً من عشرة آلاف حديث من حفظه، انظر التهذيب: 4/ 89 ـ 90.

(4) في المدارك: 1/ 168: فإذا.

(5) داود بن مهران أبو سليمان الدباغ، ت نحو: 21هـ ـ 832م. كان شيخاً صدوقاً، ثقة، سكن بغداد. انظر تاريخ بغداد: 8/ 362 ـ 363.

(6) زيادة من المدارك: 1/ 170.

بني هاشم، ومن قريش والناس إلاً حضرها، فلما أخرجت الجنازة، قام مالك، وقام الناس لقيامه، فمضى ماشياً بين يديها وتبعه[1] الناس، فما رأيت أحداً خلفَ الجنازة، (ومالك أمَامَهم)[2]»[3].

وفي المنقول من هذه في سيره ـ رحمه الله ـ كثير، وهو كما أشار إليه الأستاذ «أبو إسحاق» من باب الجزاء الوفاق.

المسألة السادسة:

إذا وسع في المجلس، لمن قصد ناحيته، واستدعاه هو إلى الجلوس بجانبه، فعلى هذا الجالس أن يضم نفسه، ولا يتبسط في قعوده.

قال النووي: «ولا يجلس بين صاحبين إلا بإذنهما، وإن فسحا له قعد وضم نفسه» اهـ.

والمعنى في ذلك ظاهر، وهو ما يلحقهما من الإذاية بضيق التزاحم، ومن هناك «طلبوا بتوسيع المجلس». ذكره أبو نعيم. واحتج له بما رواه عن «أبي سعيد الخدري» ـ رضي الله عنه ـ قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خير المجالس أوسعها»».

قلت: وهذا عام في سائر المجالس، وقد اعتبر ذلك بإطلاق.

فحكى ابن قتيبة عن المهلب: «خير المجالس ما بعد فيه [مدى][4] البصر[5]، وكثرت فيه فائدة الجليس. وعن الأحنف أطيب 351و// المجالس ما سافر فيه البصر، واتّدع[6] فيه البدن، يريد سكن، واستراح من مكابدة ضيقها. قال: فأخذه علي بن الهجم فقال:

---

(1) في الأصول: وتبعها، وأثبتنا ما في المدارك: 1/ 170.

(2) ما بين قوسين زيادة من المدارك: 1/ 170.

(3) انظر م.س: 1/ 168 ـ 170.

(4) في «أ» و«د»: مد البصر.

(5) في عيون الأخبار: 1/ 306: الطرف.

(6) اتدع: سكن واستقر وصار وديعاً.

صحونٌ تسافر فيها العيون   و[تحسر][1] عن بُعْد أقطارها»[2]

المسألة السابعة:

المفهومُ من استحسانِ قيامِ بعضِ حاضرِي المجلس لمنَ المصلحةِ في الخروج عن المجلس له، أن ذلك لراجحية فيه، ومزيةٍ تقتضي له الإيثارَ على غيره، وقد تقدم التصريحُ بذلك من قول «مالك» وفعله، والمقصود: بيانُ ما هو أعم من ذلك باعتبار مجالس الطاعات مطلقاً، ليتضح به كيفية التفسح فيها. وقد أشار «ابن العربي» إلى ذلك في جملة منها بعد الاعتراف بكثرة تفاصيلها:

«منها: مجالس النبي ﷺ والتفسح فيه بالهجرة، والعلم، والسن.

ومنها: مجلس الجمعة والتفسح فيه بالبكور. قال: إلا ما يلي الإمام، فإنه لذوي الأحلام والنهى.

ومنها: مجلس الحرب يتقدمُ فيه ذوو النجدة والمِراسِ من الناس.

ومنها: مجلس الرأي والمشاورة يتقدم فيه من له بصرٌ بالشورى، وهو داخلٌ في مجلس الذكر بوجه. قال: وذلك كله يتضمنه قوله تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾، فيرتفعُ المرء بإيمانه أولاً، ثم بعلمه ثانياً.

قال: وفي الصحيح أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يقدم ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ فكلموه في ذلك، فدعاهم، ودعاه، وسألهم عن تفسير: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؟ فسكتوا، فقال ابن عباس: هو أَجَلُ رَسُولِ الله ﷺ أعلمه الله إياه، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تعلم»[3].

الخامس: من الأمور التي يتأكَّدَ عَلَيْهِ في المصاحبة معهم 351ظ/ ، أن يتأدب معهم في الدخول على الشيخ، وفي الجلوس بعده اقتداء بمن سلف من جلة العلماء وفضلائهم.

---

(1) في «أ»: تحشر.

(2) انظر عيون الأخبار: 1/ 306.

(3) الأحكام: 4/ 1760 ـ 1761.

فقد حكى عياض عن «يحيى بن يحيى» قال: كنا نجتمع على بابه - يعني مالكاً - فإذا توافينا صَرَخَ الآذِنُ، ليدخل أهل المدينة! ثم يُؤذِنُ لغيرهم، فنسلم، ونسكت، فإذا رأى منا ازدحاماً قال: توقروا، فإنه عون لكم، وليعرف صغيركم حق كبيركم.

قال: ومن رواية أخرى: كان إذنه لنا رفع ستر في أسطوانه[1]، فندخل عليه، وهو قاعد قد مِيلَ رأسه حتى إذا أخذ الناس مجالسهم رفع رأسه، فقال: السلام عليكم، فحسِب إنما كان يفعل ذلك لئلا يقرب بعض الناس على بعض منَ العلوية، أو العامة[2] أو غيرهم، فيعتقد ذلك عليه. كان يدعهم حتى يأخذوا مجالسهم، وكان بعضهم يعرف حق بعض.

قال: وقال ابن المنذر: كان مالك لا يوسع لأحد في حلقته ولا يعرفه يدع[3] احدهم[4] يجلس حيث انتهى به المجلس»[5].

تتمة لهذه الآداب بأبيات رجزية ذكر الشيخ أبو عمر: «أنها من أحسن ما رأى من النظم في آداب التعلم، أو التفقه، وهي مما تنسب إلى اللؤلؤي، قال: وبعضهم ينسبها إلى المأمون وهي هذه:

واعلمْ بأن العلم بالتعلم	والحفظِ والإتقانِ والتفهم
والعلمُ قد يُرزقه الصغير	في سنه ويُحرم الكبير
وإنما المرء بأصغريه	ليس برجليه، ولا يديه
لسانه وقلبه المركب	في صدره، وذاكَ خَلْقٌ عَجَب
والعلم بالفهم، والمذاكره	والدرس، والفكرة، والمناظره
فرب إنسان ينال الحفظا	ويورد النص ويحكي اللفظا 352و//

(1) أسطوان البيت: بهوه.

(2) في الأصول: العامة، وفي المدارك: 2/ 15 العثمانية.

(3) هنا تنتهي مخ: «ج».

(4) هنا تنتهي مخ: «ب».

(5) المدارك: 2/ 15 - 16.

وما له في غيره نصيب ﷺ مما حواه العالم الأديب

ورُبَّ ذِي حرص شديد الحُبّ للعلم، والذكر، بليدُ القلب

مُعجز في الحفظِ والروايه ليست له عمن رَوى حِكَايَهْ

وآخر يعطي بلا اجتهاد حفظاً لما قد جاء في الإسناد

[يهزه][1] بالقلب لا [بِنَاظِره][2] ليس بمضطر إلى قماطره

فالتمس العلم وأجمل في الطلب والعلم لا يحسُن إلا بالأدب

والأدب النافع حسن السمت وفي كثير القول بعض المقت

فكن لحسن الصمت ما حييتا مقارناً[3]، تحمد ما بقيتا

[وإن بدت بين أناس مسألة][4] معروفة في العلم أو [مفتعلهْ][5]

[فلا تكن إلى الجواب سابقاً][6] حتى ترى غيرك فيها ناطقا

[فكم رأيت][7] من عجول سابق من غير فهم بالخطإ ناطق

أزرى به ذلك في المجالس عند ذوي الألباب والتنافس

والصمت فاعلم بك حقاً أزين إن لم يكن عندك علم متقن

وقل إذا أعياك ذاك الأمر مالي بما تسأل عنه خبر

فذاك شطر العلم عند العلما كذاك ما زالت تقول الحكما

إياك والعُجب بفضل رأيكا واحذر جواب القول من [خطئكا][8]

كم من جواب أعقب الندامة فاغتنم الصمت مع السلامة

العلم بحر منتهاه يبعُد ليس له حدٌّ إليه يُقْصَد 352ظ//

---

(1) في مخ «أ»: يهده، وفي مخ «د»: بهذه.

(2) في مخ «د»: ينظره.

(3) في جامع العلم: مقارفاً.

(4) ما بين المعقوفتين بياض في مخ «أ».

(5) في مخ «د»: تفتعله.

(6) و(7) ما بين المعقوفتين بياض في مخ «أ».

(8) بياض في (مخ: «أ») و(مخ: «د») أكملناه من جامع العلم: 1/ 147.

وليس كل العلم قد حويته ... أجل ولا العُشر ولو أحصيته

وما بقَى عليك منه أكثر ... مما علمت، و[الجواد][1] يعثر

فكن لما سمعته مستفهماً ... وإن أنت [لا][2] تفهم منه الكلما

القول قولان، فقول تعقله ... وآخر تسمعه فتجهله

وكل قول فله جواب ... يجمعه الباطل والصواب

وللكلام أول وآخر ... فافهمهما والذهن منك [حاضر][3]

لا تدفع القول ولا ترده ... حتى يؤديك إلى ما بعده

فربما أعيى ذوي الفضائل ... جواب ما يلقى من المسائل

فأمسكوا بالصمت عن جوابه ... عند اعتراض الشك في صوابه

ولو يكون القولُ في القياس ... [من فضة بيضاء عند الناس][4]

إذاً لكان الصمت من خَيْر الذهب ... [فافهم هداك الله آداب الطلب][5]»[6]

---

(1) في مخ «أ» و«د»: الجواب، والتصويب من جامع العلم: 1/ 147.

(2) في مخ «د»: لم.

(3) في مخ «أ» و«د»: بياض أكملناه من جامع العلم: 1/ 147.

(4) ما بين المعقوفتين بياض في مخ «أ».

(5) ما بين المعقوفتين بياض في مخ «أ».

(6) انظر جامع العلم: 1/ 146 ـ 148.

وقد تم بعون الله تكميل هذا الغرض، وانقضى منه مقصود ما بالذات، فنحمد الله على ما يسر من إكماله، ونشكره على ما حقق من آلائه، ونصلي ونسلم على سيد ولد آدم، وأفضل من تأخر في الوجود وتقادم. مولانا محمد رسوله ومجتباه، وحبيبه الذي خصه بالكمال وحباه، وعلى آله الأبرار، وأصحابه الناصحين له في الإعلان والإسرار، صلاة نرجو بها القبول ونؤمله، ونوفي بها شرط الرضى ونكمله، ما تعاقب الليل والنهار، وعمر ترديدها السر والجهار.
353و//

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله. يقول ناسخه لنفسه محمد بن الحسن بن ظافر، جعله الله من أهل العلم العاملين: أكملته يوم الثلاثاء الثاني من شهر الله الحرام رجب من ست وثمانين وثمانمائة، عرفنا الله خيره وبركته، وذلك عند الضحى الأعلى من اليوم المذكور بمدينة مالقة المحروسة، وألفيت بآخر أصل المؤلف أبقاه الله وحفظه، وكلأه من غير الأيام وبخطه مما نصه: فرغت من تصنيفه بعون الله تعالى، وإمداد تيسيره في السادس والعشرين لشعبان المكرم من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بمدينة مالقة - حرسها الله تعالى وكلأها -. قاله مصنفه الفقير إلى الله تعالى المضطر إلى وسع رحمته محمد بن علي بن محمد بن علي بن علي بن القاسم بن الأزرق الأصبحي لطف الله به، ورزقه الإنابة إليه، وغفر له ولآبائه، وأمهاته، ومشايخه، وأصحابه، وأحبابه، ولجميع المسلمين بمنه وكرمه. انتهى ما بآخر الأصل، ولله الحمد أولاً وآخراً.

انتهى بحمد الله، وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً ووافق الفراغ منه أواخر شهر الله ربيع الثاني عام ثلاثة عشر ومائة وألف.

اللهم اغفر لكاتبه، وقارئه، وناظره، وكاسبه، ولجميع المسلمين، والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الفهارس العامة للكتاب

1 ـ فهرس الآيات القرآنية

آل عمران

النساء

المائدة

الأنعام

	رقم الآية	الصفحة

الأعراف

الأنفال

التوبة

الرعد

إبراهيم

الحجر

الشعراء

النمل

الزمر

غافر

فصلت

الشورى

ق

الطور

القمر

	رقم الآية	الصفحة
ـ ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾	26	966.

الفجر

	رقم الآية	الصفحة
ـ ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ * وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾	7 ـ 9	992، 996.

الضحى

	رقم الآية	الصفحة
ـ ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾	7، 8	272.

العلق

	رقم الآية	الصفحة
ـ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾	1 ـ 5	261، 274.
ـ ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾	6 ـ 7	767.

البينة

	رقم الآية	الصفحة
ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾	7	270.
ـ ﴿جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ إلى قوله ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾	8	269، 270.

الزلزلة

	رقم الآية	الصفحة
ـ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾	7 ـ 8	778.

2 ـ فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة

3 ـ فهرس الأشعار

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ إن المعلم	بناءَ	كامل	2	المازني	396
ـ أهلاً وسهلاً	الآلاءِ	كامل	6	ابن دريد	810
ـ خير ما ورث	الثناءِ	خفيف	6	خلف الأحمر	849
ـ الناس	حواءُ	بسيط	5	ـ	191
ـ دع	الداءُ	بسيط	1	أبو نواس	538
تغاير	وأهواءُ	بسيط	3	بكر بن حماد	921
ـ علم	الدعاء	خفيف	2	موسى بن عبيد الله الخاقاني	699
أطلب	الطلبا	المنسرح	8	الراعي النميري	386
ـ العلم	صحبا	بسيط	4	ـ	297
ـ وأنا	العربِ	رمل	2	ـ	186
ـ أكحل	التربِ	طويل	1	ـ	300
برئت	ابن بابِ	الوافر	4	إسحاق بن سويد	323
ـ لله	والحسبِ	بسيط	2	ابن بسام	402
ـ أبدا	صيبِ	كامل	2	ـ	442
ـ يا صاح	الذنبِ	بسيط	1	ـ	548

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ أيا	المهلبِ	طويل	9	أحمد بن عبد السلام	617 ـ 618
ـ فيا طالب	ثعلبِ	متقارب	3	ـ	619
ـ تكلفوا	خطبِ	بسيط	3	بشار	641
ـ لا تجزعن	الكاتبِ	كامل	1	ـ	808
ـ إذا ما خلا	كعابِ	متقارب	5	ـ	815
ـ ما في المنازل	واغتربِ	بسـيط	5	ـ	842
ـ ودارس	مأرب	طويل	3	يحيى السرقسطي	855
ـ إذا ما غدت	في الكتب	طويل	2	أبو محلّم	721، 872
ـ يا من يرى	كاللعبِ	بسيط	10	أبو عمر ابن عبد البرالنمري	871
ـ ظنوا العلوم	عن باب	كامل	2	أبو عبد اللّه القرباقي	873
أبدى	وتأنيب	كامل	3	ابن الخطيب	875
ـ ما من روى	بأديبِ	كامل	3	ـ	951
ـ ما عابني	المعايبِ	مجزوء الكامل	4	ابن المعتز	973
ـ وكم	تكذبُ	طويل	1	المتنبي	209
ـ ينادي	لا يجيبُ	الوافر	1	ـ	340
ـ فمنا سويد	شبيبُ	طويل	1	ـ	343
لم يبق	مسلوبُ	بسيط	1	النابغة الذبياني	548
ـ لدن	الثعلبُ	كامل	1	ساعدة بن جؤية الهذلي	574
ـ غير أن	كذاب	خفيف	1	ـ	617
ـ كثرت	الألبابُ	خفيف	1	ـ	617
ـ مات المبرد	ثعلبُ	كامل	2	أبو العباس ثعلب	619

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ ذهب المبرد	ثعلبُ	كامل	5	أبو بكر ابن العلاف	619
ـ تداركه	يعطبُ	طويل	1	الأعشى	640
ـ لا تكونن	الهبوبُ	خفيف	1	ـ	767
ـ أقبلت	الهربُ	بسيط	12	ـ	812
ـ نعم المحدث	الأصحابُ	كامل	2	ـ	812 ـ 813
ـ قد ينفع	الأدبُ	بسيط	2	سابق البربري	849
ـ يقومَ	أشيبُ	طويل	1	ـ	849
ـ يقومُ	الصليبُ	الوافر	1	ـ	849
ـ لا تضربن	الأدبُ	بسيط	5	ـ	850
ـ إن الذي	يكتبُ	سريع	2	ـ	869
ـ عذيري	قُلَّبُ	سريع	4	ابن الجوزي	887
ـ أنا الشمس	الغربُ	طويل	6	ابن حزم الظاهري	889
ـ المال	والغضبُ	بسيط	1	علي بن ثابت	906
ـ يا مظهر	تثريبُ	بسيط	5	ـ	912
ـ لا تطمحن	الأسبابُ	بسيط	2	أبو إسماعيل الطغرائي	921
ـ إذا عبت	يعيبُ	متقارب	1	أبو العتاهية	953
ـ إياك إياك	جالبُ	كامل	1	ـ	986
ـ حسبي	ونشب	رجز	17	كشاجم	807 ـ 808
ـ النحو	من طلبُ	بسيط	1	ـ	156
ـ الرزق	سببُ	رجز	2	ـ	405
ـ ليس	الغريبُ	مجزوء الكامل	3	منصور الفقيه	546
ـ وإنما الشاعر	الكذبْ	رجز	1	ـ	940
ـ ألا قل	الأدبْ	متقارب	3	ـ	961

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ إذا ما اعتز	باعتزازِ	الوافر	2	ـ	156
ـ وحديثها	المتحرز	كامل	3	ابن الرومي	628
ـ لي صديق	عوز	رمل	7	أبو الهيذام	388
ـ وهن يمشين	لميسا	رجز	1	ـ	530
ـ أبا مسلم	واللبس	طويل	3	الزبيدي	103
ـ قالوا	ولا خرسِ	بسيط	5	ابن دريد	600
ـ يا أيها	نفسي	سريع	3	ـ	540
ـ لقد هزلت	كل مفلسِ	طويل	1	ـ	19م
ـ استودع	القراطيسِ	بسيط	1	ـ	744
ـ إن صحبنا	الجليسِ	خفيف	3	ثعلب	804
ـ إن صحبنا	الجليسِ	خفيف	6	ثعلب	816
ـ أنست	أنيس	طويل	6	ـ	816
ـ أرحت	بالياس	بسيط	2	أبو حيان	817
ـ النحو	ملتمسُ	بسيط	4	ـ	156
ـ لئن كان	الأنسُ	طويل	2	الشافعي	157
ـ خضعت	النرجسُ	كامل	2	ابن الأزرق	37م
ـ اقتبس	جلسُ	رجز	3	ـ	155
ـ إن التي	النش	رجز	1	ـ	639
ـ أشهد	العصا	رجز	1	ـ	174
ـ يا نفس	مخصوص	بسيط	2	المهدي	776
ـ اليوم	تلتقطُ	سريع	2	ابن الشاط	769
ـ لو يمسخ	الجاحظَ	كامل	2	ـ	643
ـ عود لسانك	حفظِ	كامل	2	ـ	954
ـ إني امرؤ	ظلعَا	بسيط	2	الأقرع القشيري	624

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ لمحبرة	الصديقِ	الوافر	3	محمد بن هارون الدمشقي	804
ـ ولطمة	الرحيق	الوافر	1	محمد بن هارون الدمشقي	827
ـ أما المزاحة	لصديقِ	كامل	2	ـ	943
ـ إني منحتك	شفيقِ	كامل	3	مسعر بن كدام	986
ـ قالوا	لا ينطقُ	كامل	2	أبو القاسم ابن البناء	403
ـ إذا جمعت	أحلقُ	طويل	3	الصابي	404
ـ تشادق	أشدقُ	طويل	1	ـ	603
ـ فكل مطلوب	والأرقُ	بسيط	1	ـ	796
ـ ألم تر أنا	نسبقُ	طويل	3	لقيط بن زرارة	941
ـ وكل خليل	ملقْ	متقارب	1	ـ	622
ـ وإذا الفاحش	الطبقْ	رمل	6	مسكين الدارمي	941
ـ لو كنت	عذلتكَا	كامل	2	الخليل بن أحمد	488
ـ وبخت	لعماكَا	كامل	2	ـ	953
ـ لم تر	الفلكِ	مجزوء الرجز	2	ابن الصلاح	447
ـ ذي المعالي	وإلا فلا	خفيف	1	ـ	115
ـ ومن يك	الزلالاَ	الوافر	1	ـ	134، 693
ـ ماذا أقول	الجملاَ	بسيط	2	ـ	210
ـ إذا ما	فضلاَ	طويل	4	حسان بن ثابت	625
ـ مالي	مثلاَ	بسيط	2	بشار بن برد	640
ـ يا أهل	نزلاَ	بسيط	4	ابن عرفة	663
ما كان	جبلاَ	بسيط	11	سراج الدين البلقيني	664

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ إذا لم يكن	طفلاً	طويل	4	ـ	846
ـ أصاب	الظلالا	الوافر	1	ـ	897
ـ من شاء	إقبالاً	بسيط	2	ـ	908
ـ أأخي	وضلالاً	كامل	1	أبو العتاهية	919
ـ فإياك إياك	النذلاً	طويل	2	ـ	943
ـ شرب	للأعمالِ	كامل	2	ـ	366
ـ أبلغ	مالِ	بسيط	4	الخليل	398
ـ نقل	البطلِ	رمل	2	ـ	460
ـ إن التي	لم تقتلِ	كامل	2	حسان بن ثابت	534، 365
ـ أروح	جهلِ	رجز	2	أبو فراس	544
ـ بزجاجة	مستعجلِ	كامل	1	حسان بن ثابت	538
ـ لا يصلح	حال	بسيط	1	أبو العتاهية	544
ـ فما لجلد	قبلِ	البسيط	1	ـ	681
ـ وأجله	جليلِ	كامل	2	ـ	688
ـ وإذا كنت	فاسألِ	متقارب	2	ـ	713
ـ شفاء	الجهلِ	طويل	2	بشار بن برد	714، 715
ـ إنما الزعفران	الرجالِ	خفيف	1	ـ	806
ـ كأني لم أركب	خلخالِ	طويل	2	امرؤ القيس	873
ـ ولست بشاتم	الرجال	الوافر	2	ـ	942
ـ كتاب	غفلُ	الوافر	2	ـ	81
صريع	ومفصل	طويل	1	الأخطل	108
ـ بيتاً	نهشلُ	كامل	1	الفرزدق	327
ـ أنبئت	مأمولُ	بسيط	1	كعب بن زهير	430
ـ لئن قمت	مذللُ	طويل	2	ـ	500

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ أيها	الكلامِ	خفيف	2	ـ	513
ـ ومن هاب	بسلم	طويل	1	زهير بن أبي سلمى	576
ـ صموت	المختمِ	طويل	2	ابن المبارك	706
ـ ألا خبروني	يعلمِ	طويل	2	الفرزدق	713
ـ وقد قيل	بالتعلمِ	رجز	1	سابق البربري	760
ـ وفي الحلم	المتيم	طويل	2	كثير	760
ـ حب الرياسة	بالقسمِ	بسيط	1	ـ	921
ـ ثلاث	شمامِ	الوافر	3	الفرزدق	939
ـ واعلم	والتفهم	رجز	35	اللؤلوي	1015
ـ سبيلي	يسلمُ	طويل	2	ـ	599
ـ وإن أتاه	ولا حرمُ	بسيط	1	زهير	320
ـ فإن ترفقي	أشأمُ	طويل	3	ـ	379
ـ تبلج	عواتم	طويل	2	ابن خروف	404
ـ أظلومُ	ظلمُ	كامل	1	العرجي	393
ـ ما ازددت	شؤمُ	بسيط	2	الخريمي	402
ـ يسعى	وخيمُ	كامل	11	الزمخشري	403
ـ أينكر	هشامُ	الوافر	2	ـ	500
ـ وإن عناه	أفهمُ	طويل	3	صالح بن عبد القدوس	601، 708
ـ تفنن وخذ	علمُ	طويل	2	ـ	786
ـ ما يدرك	والقلمُ	بسيط	1	ـ	805
ـ وقفت	نائمُ	طويل	2	المتنبي	874
ـ وقفت	باسمُ	طويل	2	المتنبي	875
ـ يا أيها	التعليمُ	كامل	2	عبد الله بن عروة	953

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ لا تنه	عظيمُ	كامل	3	العرزمي	954
ـ أيا أبت	ترمْ	متقارب	3	الأعشى	395
ـ فمن منح	ظلَمْ	طويل	1	ـ	579
ـ أألنثر	النعم	طويل	5	ـ	581
ـ من منح	وهمْ	مجزوء الرجز	1	أبو العتاهية	743
ـ إن القراءة	بالعلومْ	مجزوء الكامل	2	ـ	805
ـ إذا أقسم	والكرمْ	طويل	2	ـ	808
ـ الكتب	الكلمْ	مجزوء الكامل	2	ـ	814
ـ إن كنت	عالمْ	مجزوء الكامل	5	بشر بن المعتمر	920
ـ لقد كثر	بأخبارهمْ	متقارب	2	العرزمي	954
ـ وزلة	سليمانًا	بسيط	2	الخليل بن أحمد	399
ـ من كان	الدنى	سريع	2	الحمدوني	402
ـ أمغطى	حسنا	خفيف	3	مالك بن أسماء	589
ـ وما دون	لا تصبحينا	الوافر	1	عمرو بن كلثوم	641
ـ حب الرياسة	للمحبينا	بسيط	4	أبو عمر ابن عبد البر النمري	919
ـ إن قوما	لا يفعلونا	مجزوء الرمل	2	منصور الفقيه	954
ـ ما ضر	البحرانِ	كامل	1	الفرزدق	128
ـ يا طالب	المجانينِ	بسيط	9	ـ	128 ـ 129
ـ إما	كتانِ	بسيط	2	ـ	157
ـ النحو	يلحنِ	كامل	3	إسحاق بن خلف البهراني	157
ـ العلم	الدينِ	كامل	6	ـ	157
ـ أصخ	ببيان	طويل	2	ـ	447

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ تنح	مفرغهُ	متقارب	3	ـ	149
ـ هو العلم	قاصدهْ	طويل	105	أبو حيان	159، 167
ـ هي الخمر	جعدهْ	متقارب	1	عبيد بن الأبرص	367
ـ هامت	ناجحَةْ	رمل	2	ابن الخطيب	404
ـ لقد	خالصَهْ	متقارب	1	الفرزدق	344
ـ وفتى	البصرةْ	مجزوء الرمل	2	ـ	614
ـ سألنا	ثمالةْ	مجزوء الرمل	3	ـ	162هـ، 615
ـ إذا أنت	يقبلهْ	طويل	2	ـ	700
ـ في بسطة	مغلقةْ	كامل	1	ابن الأزرق	39م
ـ لقد سئمت	الاسكندريةْ	الوافر	5	ابن الحاجب	718
ـ كن عالما	المحطةْ	المجتث	3	ـ	769
ـ جهلت	جاهلهْ	طويل	2	ابن دريد	787
ـ ما أكثر	يجمعهْ	سريع	2	ـ	792
ـ إن التشاغل	والدراسةْ	مجزوء الكامل	2	ـ	805
ـ يسلي	نصبهْ	كامل	2	أحمد بن أبي عمران	813
ـ وألذ	طلبُهْ	كامل	2	أحمد بن محمد	813
ـ العلم	والجلالهْ	مجزوء البسيط	8	أبو الحسن بن مؤمن القرطبي	822
ـ يا طالب	الروايةْ	مجزوء الكامل	3	فارس بن الحسين	865
ـ إنما الصولي	خزانةْ	مجزوء الرمل	3	ـ	871
ـ كيف يزهو	ضجيعُهْ	مجزوء الرمل	3	ـ	912
ـ الكلب	الخساسةْ	مجزوء الكامل	2	منصور الفقيه	920
ـ يا سائلي	العشرةْ	سريع	2	ـ	930
ـ إذا العلم	جاهلهْ	طويل	2	سابق البربري	951

الصدر	القافية	البحر	عدد الأبيات	الشاعر	الصفحة
ـ أيها الطالب	ضللتهْ	خفيف	13	منصور الفقيه	951
ـ لا يكون	الغبي	خفيف	9	الخليل بن أحمد	153 ـ 154
ـ ترنو	نحوي	سريع	1	ـ	368
ـ لقد	يا تيني	بسيط	2	عروة بن أذينة	400
ـ وإني	لوعدي	طويل	1	عامر بن الطفيل	429
ـ يا أيها	على نفسي	سريع	3	ـ	540
ـ اعمل	تقصيري	بسيط	1	الخليل	691
ـ ومن	ولا يدري	طويل	1	ـ	693
ـ العلم	العالي	خفيف	1	ـ	696
أعلمه	رماني	الوافر	1	أبو البطحاء	161هـ، 708
ـ بقدر الكد	الليالي	الوافر	2	ـ	796
ـ العلم	وحدتي	مجزوء الكامل	2	ـ	813
ـ دعوني	أمري	طويل	2	البستي	846
ـ أبا حسن	شتمي	طويل	2	ـ	942
ـ يبكون	صادي	بسيط	3	عبد الله بن عروة	953

4 ـ فهرس الأعلام

5 ـ فهرس الكنى والألقاب

6 ـ فهرس القبائل والأماكن والمدن

7 ـ فهرس الكتب الواردة في المتن

8 ـ فهرس مصادر ومراجع
التحقيق المخطوطة والمطبوعة

أ ـ فهرس المصادر المخطوطة:

ـ تفسير الأسماء والدعوات للخطابي: مخطوط بالخزانة العامة. ـ الرباط ـ تحت رقم: ق/ 1142.

ـ التحفة القادرية لمؤلفها عبد السلام بلخياط القادري: مخطوطة خاصة محفوظة بخزانة الأستاذ محمد المنوني.

ـ التلقين للقاضي أبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي البغدادي: رقم المخطوط 405 بخزانة القرويين.

ـ الذخيرة على مذهب إمام دار الهجرة النبوية عالم المدينة مالك بن أنس للقرافي: مخطوطة بالخزانة العامة الرباط رقم ج/ 582.

ـ رحلة ابن العربي مخطوط بالخزانة العامة ضمن مجموع رقمه: ك/ 251.

ـ شذرات مخطوطة من طبقات الزبيدي بخزانة القرويين الصندوق الثاني من القبة السعدية: الكتاب رقم 14.

ـ شرح التلقين للمازري: مخطوط بخزانة القرويين رقم: 348.

ـ شرح خلاصة ابن مالك في النحو للشاطبي: مخطوط بخزانة القرويين رقم 423.

ـ شرح العضد لمختصر ابن الحاجب: مخطوط بخزانة القرويين: رقم 269.

ـ القصوص لصاعد البغدادي: مخطوط بالخزانة العامة ـ الرباط ـ رقم: 1668ك.

- فهرست المنتوري: مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 1578.
- القبس لابن العربي: مخطوط بالخزانة العامة ـ الرباط ـ رقم: ج25.
- اللطيفة المرضية في شرح دعاء الشاذلية لشرف الدين بن داوود الماخلي: مخطوط ضمن مجموع تحت رقم 158 بالخزانة العامة للكتب والمحفوظات. تطوان.
- مختصر ابن الحاجب: مخطوط بخزانة القرويين ضمن مجموع تحت رقم: 722.
- مختصر العين لأبي بكر الزبيدي: مخطوط بخزانة القرويين تحت رقم: 1238.
- مختصر المدونة في فقه مالك لابن أبي زيد القيرواني: مخطوط للقاضي عبد الوهاب البغدادي بخزانة القرويين رقم: 339.
- كتاب المعونة على مذهب عالم المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس مخطوط بخزانة القرويين رقم: 777.
- النوادر والزيادات على المدونة لابن أبي زيد القيرواني: مخطوط بخزنة القرويين رقم: 793.
- نوازل ابن رشد: مخطوط بخزانة القرويين رقم 739.

ب ـ فهرس المصادر والمراجع المطبوعة:

- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب: تح محمد عنان. ط2 ـ 1393هـ/ 1973م.
- إحصاء العلوم لأبي نصر الفارابي: تح.د. عثمان أمين. دار الفكر العربي: ـ مطبعة الاعتماد بمصر ـ بلا تاريخ.
- أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي: تح علي محمد البجاوي. دار الفكر. ط ـ 3 ـ 1972.
- أحكام المعلمين والمتعلمين لأبي الحسن القابسي: رسالة منشورة ضمن كتاب التربية في الإسلام: تأليف أحمد الأهواني ـ دار المعارف بلا تاريخ.
- إحياء علوم الدين للغزالي: ط1982م، وط1983، بيروت ـ لبنان.
- أخبار الأذكياء لابن الجوزي: تح محمد مرسي الخولي، ط: 1970.

- أخبار الحمقى والمغفلين من الفقهاء والمفسرين والرواة والمحدثين والشعراء والمتأدبين والكتاب والمعلمين والتجار والمتسببين وطوائف تتصل للغفلة بسبب متين لابن الجوزي ـ بيروت ـ لبنان.
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي: اعتنى بنشره فريتس كرنكو ـ ط: 1936.
- أدب الدنيا والدين لأبي الحسن الماوردي: ط: 1 ـ 1371هـ/ 1952م.
- أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة: تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط ـ 4. 1382هـ/ 1963م.
- أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري: ـ صندوق إحياء التراث الإسلامي ـ الرباط: 1398هـ ـ 1978م.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي: ـ دار الآفاق الجديدة ـ ط: 2 ـ 1401هـ ـ 1981م.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني: ط1 ـ سنة: 1328هـ/ 1910م. بيروت ـ لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، وبهامشه: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر النمري القرطبي: ط1 القاهرة، بلا تاريخ.
- إعتاب الكتاب لابن الأبار: تح صالح الأشتر. ط: 1 ـ سنة: 1380هـ/ 1961م.
- الإعلام للزركلي: ط7، 1986 ـ بيروت ـ لبنان.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني: أشرف على مراجعته وطبعه: عبد الله العلايلي وموسى سليمان وأحمد أبو سعد. منشورات دار الثقافة، ودار مكتبة الأندلس سنة: 1374هـ/ 1955م.
- الإفادات والإنشادات للشاطبي: تح محمد أبو الأجفان ـ ط: 1 ـ سنة: 1403هـ/ 1983م.
- الأفعال لابن القوطية: تح علي فوده. ط القاهرة: 1371هـ/ 1952م.
- الإلماع للقاضي عياض: تح أحمد صقر ـ 1339هـ/ 1970م.

- كتاب الأم للشافعي بتصحيح محمد زهري النجار: ـ دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ـ لبنان. ط1393هـ/ 1973م.
- الأمالي لأبي علي القالي: منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ لبنان.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري: دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان.
- أمراء البيان لمحمد كرد علي: ط2 ـ القاهرة 1367هـ/ 1947.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي: تح محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: دار الكتب 1369هـ/ 1950م. القاهرة. وط: 1406هـ 1986م.
- الأنساب للسمعاني ط ليدن: 1912.
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل للحنبلي: : ـ دار الجيل ـ بيروت ـ لبنان. 1393هـ/ 973م.
- الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم لابن السيد البطليوسي: تح. د. محمد رضوان الداية. ط: 1 ـ سنة 1394هـ/ 1974م.
- الأنيس المطرب فيمن لقيه مؤلفه من أدباء المغرب لابن الطيب العلمي. طبعة حجرية ـ بلا تاريخ.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا. ط: 1365هـ /1945م.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري: تح محيي الدين عبد الرحمن رمضان: ط1390هـ/ 1971م.
- بدائع السلك في طبائع الملك لابن الأزرق: تح علي سامي النشار ـ منشورات وزارة الإعلام ـ الجمهورية العراقية: 1397هـ/ 1977م. وتح محمد بن عبد الكريم الجزائري ـ الدار العربية للكتاب ـ تونس 1397هـ/ 1978م.
- البخلاء للجاحظ، المكتبة الثقافية بيروت ـ لبنان. ط: 2 ـ 1978م.
- البداية والنهاية لابن كثير: ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط: 1386هـ/ 1966م وط1402هـ/ 1982م.

- البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان لابن مريم المليثي التلمساني. المطبعة الثعالبية: 1326هـ ـ 1908م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: بتصحيح: محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ أحمد بن الأمين نزيل القاهرة، ط1326هـ. وط بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ط1: 1384هـ/ 1964م. وط2 دار الفكر 1399هـ/ 1979م.
- بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد للقاضي عياض، ومعه تفسير نفس الحديث للحافظ السيوطي: تح صلاح الدين بن أحمد الإدلبي ـ محمد الحسن أجانف ـ محمد عبد السلام الشرقاوي. ط1395هـ/ 1975م.
- بهجة المجالس وأنس المجالس لابن عبد البر النميري القرطبي: تح محمد مرسي الخولي ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة. بلا تاريخ.
- البيان والتبيين للجاحظ: تح عبد السلام هارون، ط4 ـ بيروت ـ لبنان.
- البيان المغرب في أخبار المغرب لابن عذاري: تح ليفي بروفنسال ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان.
- تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري: تح أحمد عبد الغفور عطار. عنى بنشره السيد حسن شربتلي، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- تاريخ آل سلجوق المسمى بنصرة الفترة وعصرة الفطرة في أخبار الوزراء السلجقية للأصفهاني. ط1318هـ/ 1900م.
- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ـ ط1368هـ/ 1948م.
- تاريخ الإسلام للذهبي ـ مصر ـ 1367هـ.
- تاريخ الأمم والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار القاموس الحديث للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان.
- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر: ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس ـ خليل شحادة، راجعة: د. سهيل زكار. دار الفكر، ط1: 1401هـ/ 1981م ـ لبنان ـ بيروت.

- تاريخ علماء الأندلس لأبي الوليد عبد الله الأزدي ابن الفرضي الدار المصرية للتأليف والترجمة: 1966م.
- تاريخ الفكر الأندلسي لآنخيل جنثالث بالنثيا: ترجمة حسين مؤنس. ط1: 1375هـ/ 1955م ـ القاهرة.
- تاريخ قضاة الأندلس للنباهي المالقي الأندلسي ـ بيروت ـ لبنان.
- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة: صححه وضبطه محمد زهري النجار ـ دار الجيل بيروت ـ لبنان. ط: 1393هـ/ 1973م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، شرح أحمد صقر. ط2: 1393هـ/ 1973م دار التراث القاهرة.
- التبيان في آداب حملة القرآن للإمام أبي زكريا النووي: تح محمد الحجار ـ دار ابن حزم، الطبعة 3: 1414هـ/ 1994م.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي: تح: محمد علي النجار وعلي محمد البجاوي ـ بدون تاريخ.
- تذكرة الحفاظ للذهبي ـ دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان، بدون تاريخ.
- ترتيب القاموس المحيط: للطاهر الزاوي ط3 ـ دار الفكر.
- الترغيب والترهيب للمنذري ضبط أحاديثه وعلق عليه: مصطفى محمد عمارة: 1401هـ/ 1981م.
- التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ط1: 1355هـ.
- التشوف إلى رجال التصوف لابن الزيات، اعتنى بنشره وتصحيحه أدولف فور ـ مطبوعات إفريقية الشمالية ـ الرباط 1958م.
- التفسير الكبير لفخر الدين الرازي: ـ ط 2ـ دار الكتب العلمية طهران.
- تلبيس إبليس لابن الجوزي، دار الكتب العلمية 1368هـ.
- التنبيه على أوهام القالي: لأبي عبيد البكري ـ طبعة دار الفكر. وط مطبعة السعادة بمصر ـ ط3. 1954.

- تهذيب التهذيب لابن حجر: ط: 1325هـ ـ دار المعارف النظامية الهند. وط1. 1326هـ/ 1908م. دار صادر بيروت.
- توشيح الديباج للقرافي: تح أحمد الشتيوي. دار الغرب الإسلامي ـ بيروت 1403هـ/ 1973م.
- ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي: تح د. عبد الله العمراني ـ دار الغرب الإسلامي ـ 1403هـ/ 1983م.
- جامع البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لابن رشد: تح محمد العرايشي وأحمد الحبابي ـ دار الغرب الإسلامي ـ ط1986 وط1988م. بيروت ـ لبنان.
- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري: ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر النمري القرطبي: دار الكتب العلمية: 1398هـ/ 1958م.
- الجامع الصحيح للترمذي، : حققه وصححه عبد الرحمن محمد عثمان ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت: 1403هـ/ 1983م.
- جامع كرامات الأولياء ليوسف إسماعيل النبهاني ـ دار صادر بيروت.
- جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس لابن القاضي: دار المنصور للطباعة والوراقة ـ الرباط.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي: ط1/ القاهرة 1372هـ/ 1952م.
- جمهرة اللغة لابن دريد: ط1/ 1344هـ بحيدر آباد.
- جواهر القرآن للغزالي، منشورات دار الآفاق الجديدة 1979م.
- حدائق الأزاهر لابن عاصم الغرناطي: تح ؤأبو همام عبد اللطيف عبد الحليم. ط: 1413هـ/ 1992م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي: 1321هـ.
- الحكم العطائية لابن عطاء الله: شرح محمد بن إبراهيم، المعروف بابن عباد النفزي الرندي. المطبعة الميمنية 1324هـ.

- الحلل السندسية في الأخبار التونسية للسراج: تح محمد الحبيب الهيلة: 1390هـ/ 1970م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني: دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان. ط1387هـ/ 1967م، وط1400هـ/ 1980م.
- حيلة الفقهاء لابن فارس: تح د. عبد الله التركي، ط1: 1983م.
- الحيدة لعبد العزيز الكناني المكي - المطبعة الأميرية، ط1: 1339هـ.
- الحيوان للجاحظ: تح عبد السلام محمد هارون - مصر سنة: 1365هـ/ 1938م.
- خزانة الأدب للبغدادي: ط: 1. بالمطبعة الأميرية. وط: 2 بتحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، وط دار الثقافة - بيروت.
- الخصائص لابن جني: تح محمد علي النجار - دار الكتب المصرية - القاهرة 1371هـ/ 1952م. الطبعة الثانية.
- خلاصة تذهيب الكمال للخزرجي - المطبعة الرحمانية بمصر 1322هـ.
- دائرة المعارف لفؤاد أفرام البستاني، دار الفكر. ط1933، ومطبعة بيروت - لبنان 1378هـ/ 1958م.
- الدراسات اللغوية في الأندلس: رضا عبد الجليل الطيار. العراق: 1980م.
- درة الأسرار وتحفة الأبرار في مناقب ذي الكعب العلي سيدي علي الشاذلي لابن الصباغ. ط: 1304هـ.
- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي: تح محمد الأحمدي أبو النور. ط1 - سنة 1390هـ/ 1970م.
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري: تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة بلا تاريخ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر. دار الجيل. بيروت - لبنان بلا تاريخ.
- دليل الراغبين إلى رياض الصالحين للنووي: تح فاروق حمادة. دار الثقافة. ط1409هـ/ 1988م.

- دمية القصر وعصرة أهل العصر للباخرزي: تح د. محمد التونجي: 1392هـ/ 1972م.
- دوحة الناشر لمحاسن من كان من مشايخ القرن العاشر لابن عسكر: تح محمد حجي. ط1396هـ/ 1966م. الرباط.
- الديباج المذهب لابن فرحون المالكي: تح محمد الأحمدي أبو النور، دار النصر، بلا تاريخ.
- ديوان الأخطل: رواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزدي عن أبي سعيد السكري عن محمد ابن حبيب عن ابن الأعرابي. ط:2. دار المشرق بيروت - لبنان. بلا تاريخ.
- ديوان الأعشى: حققه وقدم له: فوزي عطوي، ط: 1968م بيروت - لبنان.
- ديوان البحتري: تح حسن كامل الصيرفي، ط:2. دار المعارف مصر. بلا تاريخ.
- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي: تح محمد عبده عزام. ط: 4. دار المعارف - مصر.
- ديوان جرير: بشرح محمد بن حبيب، تح د. نعمان محمد أمين طه. دار المعارف بمصر سنة 1969م.
- ديوان حسن بن ثابت: تح وشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي - بيروت. 1981.
- ديوان ابن الخطيب: الصيب والجهام والماضي والكهام: كدراسة وتح الدكتور محمد الشريف قاهر. ط1: 1973. الجزائر.
- ديوان ابن دريد: دراسة وتح عمر بن سالم - الدار التونسية للنشر: 1393هـ/ 1973م.
- ديوان ابن الرومي: تح د. حسين نصار. مطبعة دار الكتب 1976م.
- ديوان الشافعي. جمعه وشرحه نعيم زرزور وقدم له: د. مفيد قميحة. دار الكتب العلمية بيروت، لبنان: 1412هـ/ 1992م.
- ديوان عبيد بن الأبرص: تح وشرح د. حسين نصار. ط1. 1377هـ/ 1957م.

- ديوان أبي العتاهية أشعاره وأخباره عني بتحقيقها د. شكري فيصل - دمشق: 1384هـ/ 1964م. مكتبة دار الصلاح.
- ديوان العجاج: رواية عبد الملك الأصمعي: تح عزت حسن. مكتبة دار الشرق بيروت: 1971.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: دار صادر للطباعة والنشر بيروت: 1380هـ/ 1961م.
- ديوان أبي فراس الحمداني: رواية أبي عبد الله الحسين بن خالويه - بيروت. 1959م.
- ديوان الفرزدق: عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي. ط1: 1354هـ/ 1936م. وط دار صادر - بيروت: 1385هـ 1966.
- ديوان ابن فركون: تقديم وتعليق د. محمد ابن شريفة: 1987م.
- ديوان كثير عزة: تح إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - لبنان. ط: 1391هـ/ 1971م.
- ديوان كشاجم: تح وشرح وتعليق خيرية محمد محفوظ - بغداد: 1390هـ 1970م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتح سامي مكي العاني. ط1: 1386هـ/ 1966. بغداد.
- ديوان المتنبي: ط1377هـ/ 1958م.
- ديوان امرىء القيس رواية الأصمعي من نسخة الأعلم: تح محمد أبو الفضل. ط2. دار المعارف بمصر -1964م، .
- ديوان امرىء القيس صنعة حسن السندوبي. ط: 1349هـ/ 1930م.
- ديوان المفضليات من اختيار المفضل الضبي وشرح أبي محمد الأنباري. مطبعة الآباء اليسوعيين - بيروت - 1920م.
- ديوان ابن المعتز: شرح وتح ميشيل نعمان. ط1969م - بيروت - لبنان.
- ديوان النابغة رواية الأصمعي نسخة الأعلم الشنتمري: تح محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر.

- ديوان أبي نواس: حققه وضبطه وشرحه أحمد عبد المجيد الغزالي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - 1953م.
- الذخيرة على مذهب إمام دار الهجرة النبوية عالم المدينة مالك بن أنس للقرافي: تح مجموعة من الأساتذة. ط1. دار الغرب الإسلامي - 1994م.
- الذخيرة في محاسن الجزيرة لابن بسام الشنتريني: تح إحسان عباس - دار الثقافة. بيروت - لبنان - ط2: 1399هـ/ 1979م.
- الذيل والتكملة: تح إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - لبنان. ط1: 1973.
- رباعيات البخاري: للدكتور يوسف الكتاني: ط1: 1404هـ/ 1984م. مكتبة المعارف.
- رحلة القلصادي لأبي الحسن القلصادي: دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان: 1978م تونس.
- رحلة العبدري: حققه وقدم له وعلق عليه: محمد الفاسي - 1968 الرباط.
- الرد على النحاة: نشره وحققه شوقي ضيف. ط1: 1366هـ/ 1974م. القاهرة. دار الفكر العربي.
- رسائل ابن حزم: تح إحسان عباس. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط1. السنة: 1401هـ/ 1980م.
- الرسالة للشافعي: تح أحمد محمد شاكر. ط1. السنة: 1358هـ/ 1940م.
- الرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري: تح د. عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف. ط: 1. سنة: 1385هـ/ 1966م.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام للفقيه المحدث أبي القاسم السهيلي. ومعه السيرة النبوية لابن هشام. ط1391هـ/ 1971م.
- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري: تح إحسان عباس مكتبة لبنان. ط2 - سنة: 1984م.
- كتاب الزهد ويليه كتاب الرقائق لابن المبارك: تح وتعليق حبيب الرحمن الأعظمي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

- زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري القيرواني: تح علي محمد البجاوي. ط1. سنة: 1372هـ/ 1953م. دار إحياء الكتب العربية.
- زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري القيرواني: مفصل ومضبوط ومشروح بقلم د. زكي مبارك. ط2. مصر.
- سر صناعة الإعراب لابن جني: تح لجنة من الأساتذة. ط1. السنة: 1374هـ/ 1954م.
- السر الظاهر لسليمان الحوات ـ طبعة حجرية. فاس.
- سلوة الأنفاس لمحمد الكتاني ـ طبعة حجرية. 1318هـ/ 1900م.
- سمط اللآلىء لأبي بكر عبيد البكري الأونبي: تح عبد العزيز الميمني. ط: 1354هـ/ 1936م.
- سنن ابن ماجة: تح محمد فؤاد عبد الباقي. ط: 1395هـ/ 1979م. دار إحياء التراث العربي.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف. ط: 1360هـ/ 1941م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العمال الحنبلي، دار المسيرة ـ بيروت. ط 3ـ 1399هـ/ 1979م.
- شرح الإشارات للرازي: ط1 بالمطبعة الخيرية سنة: 1325هـ.
- شرح حديث أم زرع المسمى: بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد للقاضي عياض: تح صلاح الدين بن أحمد الأدبي ومحمد حسن أجانف ومحمد عبد السلام الشرقاوي. 1395هـ/ 1975م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت. يقع في جزأين بدون تاريخ.
- شرح مسلم للأبي. ط1: 1327هـ ـ مطبعة السعادة بمصر.
- شرح النووي على صحيح مسلم ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. ط: 1401هـ/ 1981م.

- شعر بشار بن برد: جمع وتح محمد بدر الدين العلوي. دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان. 1963م.
- شعر الراعي النميري وأخباره: جمعه وقدم له عز الدين التنوخي. دمشق: 1383هـ/ 1964م.
- شعر زهير بن أبي سلمى: صنعة الأعلم الشنتمري: تح د. فخر الدين قباوة. ط1: 1390هـ/ 1970م. وط2: 1393هـ/ 1973م. دار القلم العربي بحلب.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة: شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر. ط: 1386هـ/ 1966م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة: تح مفيد قميحة ـ دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان. ط1: 1401هـ/ 1981م. وط دار الثقافة: 1400هـ/ 1980م. بيروت لبنان.
- الشهب اللامعة في السياسة النافعة لأبي القاسم ابن رضوان المالقي: تح د. علي سامي النشار. ط1: 1404هـ/ 1984م. دار الثقافة. /
- صحيح البخاري بشرح الكرماني. ط2: 1401هـ/ 1981م. دار إحياء التراث العربي. بيروت ـ لبنان.
- صفة الصفوة لابن الجوزي: حققه وعلق عليه محمود فاخوري وخرج أحاديثه: د، محمد رواس قلعة جي. ط2: 1979م. ودار المعرفة للطباعة والنشصر والتوزيع ط: 3/ 1405هـ ـ 1985م.
- الصلة لابن بشكوال. الدار المصرية للتأليف والترجمة: 1386هـ/ 1966م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت ـ لبنان.
- طبقات الأولياء لابن الملقن: تح نور الدين شريبة. مطبعة دار التأليف القاهرة. ط1: 1393هـ/ 1973م.
- طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى. وقف على طبعه وصححه محمد الفقي. 1371هـ/ 1952م.

- طبقات الصوفية للسلمي: تح نور الدين شريبة. ط2: 1389هـ/ 1969م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: تح محمد أبو الفضل. دار المعارف بمصر. 1393هـ/ 1973م.
- الطبقات الكبرى لابن سعد. ط: 1380هـ/ 1960م. ببيروت. ودار بيروت: 1388هـ/ 1968م.
- طبقات الشافعية للسبكي: تح محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. ط1: 1386هـ/ 1967م. وط2. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدني. القاهرة.
- طبقات المفسرين لشمس الدين محمد الداوودي: راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء. ط: 1: 1983م. بيروت ـ لبنان.
- عارضة الأحوذي في شرح الترمذي لابن العربي. ط1: 1350هـ/ 1931م.
- أبو العتاهية: أشعاره وأخباره: تح د. شكري فيصل. دار الملاح للطباعة والنشر.
- العقد: الفريد لابن عبد ربه الأندلسي: تح محمد سعيد العريان. ط2: 1372هـ/ 1953م.
- العمدة لابن لاشيق: تح محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: 1344هـ.
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة للغبريني: تح رابح بونار. ط1970.
- عوارف المعارف للسهرودي: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان. ط1: 1966م.
- العواصم من القواصم لابن العربي: وقف على طبعه وتصحيحه: الأستاذ عبد الحميد بن باديس. ط1. المطبعة الجزائرية الإسلامية. سنخة: 1345هـ/ 1926م.
- العواصم من القواصم لابن العربي: ضمن كتاب آراء أبي بكر بن العربي الكلامية لعمار الطالبي. ط الجزائر: 1394هـ/ 1974م.

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: عني بنشره ح برجستراس. ط: 1351هـ/ 1932م.
- الفتاوي للشاطبي: تح محمد أبو الأجفان. ط1: 1405هـ 1984م.
- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم: عبد القاهر البغدادي. ط1: 1393هـ/ 1973م.
- الفروق للقرافي وبهامشه حاشية ابن الشاط المسماة أدرار الشروق على أنواء الفروق. طبعة بلا تاريخ.
- فصل المقال في شرح الأمثال لأبي عبيد البكري: حققه وقدم له د. إحسان عباس ود. عبد المجيد عابدين. دار الأمانة ـ 1391هـ/ 1971م.
- الفصوص لصاعد البغدادي. تح: د. عبد الوهاب التازي ـ منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ـ مطبعة فضالة المحمدية ـ المغرب: 1415هـ/ 1995م.
- الفهرست لابن النديم: دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت لبنان: 1398هـ/ 1978م. وطبعة القاهرة بدون تاريخ.
- فهرست الرصاع: لأبي عبد الله الأنصاري: تح محمد العنابي. دار الكتب الوطنية ـ تونس: 1387هـ/ 1967م.
- فهرست ابن غازي: تح محمد الزاهي ـ الدار البيضاى: 1399هـ/ 1979م.
- فهرست الفهارس للكتاني: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت. ط2: 1402هـ/ 1982م.
- فوات الوفيات للكتبي: تح إحسان عباس. دار صادر ـ بيروت 1973م.
- قلائد العقيان للفتح بن خاقان ـ طبعة حجرية بلا تاريخ.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام لابن عبد السلام. مطبعة الاستقامة ـ القاهرة.
- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد لأبي طالب المكي. دار صادر. مطبعة الميمنية ـ مصر: 1306هـ.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير ـ دار صادر بيروت ـ 1385هـ/ 1965م.

- الكامل للمبرد: تح محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته. دار نهضة مصر للطبعة والنشر. الفجالة - القاهرة.
- كتاب الأربعين في أصول الدين للغزالي: تح لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة. ط3. بيروت: 1400هـ/ 1980م.
- كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق لأبي نصر الفارابي: تح محسن مهدي. دار المشرق. المطبعة الكاثوليكية - بيروت - لبنان: 1968م.
- كتاب الإمام المازري: تأليف حسن حسني عبد الوهاب - دار الكتب الشرقية - تونس: 1848هـ.
- كتاب الأموال لأبي عبيد ابن سلام: تح محمود حامد الفقي: 1353هـ.
- كتاب سيبويه: تح عبد السلام هارون. عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري. ط1. مطبعة الاستقامة بالقاهرة: 1365هـ/ 1936م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة. ط: 1360هـ/ 1941م.
- كنز الحفاظ في تهذيب الألفاظ لابن السكيت. المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين: 1895م.
- لسان العرب لابن منظور - دار صادر - بيروت.
- لسان الميزان لابن حجر منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. بيروت - لبنان. ط2: 1390هـ/ 1971م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر. ط: دار الفكر - بيروت - لبنان: 1398هـ/ 1978م.
- الاشتقاق لابن دريد: تح عبد السلام هارون. ط: 1378هـ/ 1958م.
- لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي، وشيخه الشاذلي أبي الحسن وكلام كل منهما وأحزابه وأدعيته وإنشاداته ووصاياه: لابن عطاء الله السكندري. ط: القاهرة: 1322هـ/ 1904م.

- الاعتصام للشاطبي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت ـ لبنان.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي: ط: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ـ بيروت ـ لبنان 1973م.
- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي: تح عبد السلام هارون. الكويت: 1962م.
- مجمع الأمثال للميداني ـ دار القلم ـ بيروت لبنان ـ بلا تاريخ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جني: تح على النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. الجزء الأول بالقاهرة: 1386هـ ـ والجزء الثاني: 1389هـ/ 1969م.
- المحصول في علم أصول الفقه للرازي: دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني. ط1: 1399هـ/ 1979م.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف: دار المعارف ـ مصر.
- المدارك للقاضي عياض: بكامل أجزائه أشرف على نشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- المدخل لابن الحاج. دار الفكر: 1401هـ/ 1981م.
- مراتب الإجماع لابن حزم: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان. بلا تاريخ.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي: تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة: 1394هـ/ 1974م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي: تح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي: 1361هـ.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ـ مكتبة النصر الحديثة ـ الرياض. بلا تاريخ.
- مشاهدات لسان الدين بن الخطيب في بلاد المغرب والأندلس: (مجموعة من رسائله): نشر وتح د. أحمد مختار العبادي، مطبعة جامعة الاسكندرية: 1958.
- المضاف والمنسوب للثعالبي. مطبعة الظاهر بالقاهرة.

- مطمح الأنفس ومسرح التأنس للفتح بن خاقان: دراسة وتح محمد علي شوابكة. ط1: 1403هـ/ 1983م.
- مظهر النور الباصر جمع أبي الحسين ابن فركون ـ إغداد: د. محمد ابن شريفة: 1991.
- المعارف لابن قتيبة: تح ثروات عكاشة: ط2. دار المعارف بمصر: 1388هـ/ 1969م.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص لعبد الرحيم أحمد العباسي تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. 1367هـ/ 1947م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ لبنان.
- معجم البلدان لياقوت الحموي: دار صادر للطباعة والنشر. بيروت ـ لبنان: 1374هـ/ 1955م. وط: 1375هـ/ 1956م. وط: 1376هـ/ 1957م.
- المعجم الصغير للطبراني: صححه وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان. دار النصر للطباعة ـ القاهرة ط: 1388هـ/ 1968م.
- معجم قبائل العرب عمر رضا كحالة: دار العلم للملايين ـ بيروت: 1388هـ/ 1968م.
- المعجم الكبير للطبراني: تح حمدي عبد المجيد السلفي. ط1: 1398هـ/ 1978م. الدار العربية للطباعة ـ بغداد.
- معجم ما استعجم للبكري: حققه وضبطه مصطفى السقا ـ ط1. شعبان: 1364هـ/ 1945م ـ القاهرة.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- المعجم الوسيط: قام بإخراجه لجنة من الأساتذة. المكتبة العلمية ـ طهران.
- المعيار المعرب والجامع المغرب للونشريسي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية: 1401هـ/ 1981م.
- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: حققه وخرج شواهده. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر. ط2: 1969م.

- مفتاح العلوم للسكاكي. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- المفصل في علم العربية للزمخشري. ط2. دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة - بيروت - لبنان.
- مقامع الصلبان لأحمد بن عبد الصمد الخزرجي: تح عبد المجيد الشرفي - ط: يونيو 1975م.
- المقتبس لابن حيان. الجزء الخامس - نشره: ب شالميتا. ف كورينطي. م صبح - المعهد الإسباني العربي للثقافة - مدريد. كلية الآداب بالرباط. سنة 1979م.
- مقدمة ابن الصلاح. ط1: 1350هـ/ 1931م. وط: دار الكتب 1974م. توثيق وتح د. عائشة بنت الشاطىء.
- مقدمات ابن رشد: دار صادر بيروت.
- ملء العيبة لابن رشيد تح محمد الحبيب ابن الخوجة. ج: 3. تونس: 1981م.
- المنتخبات العربية الجامعية: أمين الباجوري، ومحمد حسن محمود بنظارة المعارف العمومية. ط: 1322هـ/ 1904م.
- المنتظم في تاريخ الملوك لابن الجوزي ط1: 1359هـ/ 1940.
- منهاج العابدين للغزالي. دار العلم. بدون تاريخ.
- الموافقات للشاطبي. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان.
- مواقف حاسمة لتاريخ الإسلام: محمد عنان. ط3 - القاهرة: 1372هـ/ 1952م.
- الموطأ للإمام مالك بن أنس: دار المعرفة: 1405هـ/ 1985م.
- ميزان العمل للغزالي: دار الكتاب العربي: 1399هـ/ 1979م.
- ميزان الاعتدال للذهبي: تح علي محمد البجاوي. دار إحياء الكتب العربية. ط1: 1382هـ/ 1963م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي - دار الكتب.

- نزهة الألباب في طبقات الأدباء للأنباري: تح محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة. 1386هـ/ 1987م.
- نشأة النحو لمحمد الطنطاوي. ط2. القاهرة.
- نفح الطيب للمقري: تح إحسان عباس. دار صادر ـ بيروت: 1388هـ/ 1968م.
- نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. ط: 1911.
- نهاية الأندلس: محمد عنان. ط1. القاهرة: 1368هـ/ 1949م.
- نهج البلاغة للإمام علي: شرح محمد عبده. حققه وزاد في شرحه محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة الاستقامة. بلا تاريخ.
- نيل الابتهاج للتنبكتي. دار الكتب العلمية. بيروت ـ لبنان.
- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ـ مكتبة المثنى ـ بيروت 1955.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي باعتناء: س ديد رينغ. ط: 1394هـ/ 1974م.
- الوزراء والكتاب للجهشياري. ط1: 1357هـ 1938م.
- وفيات الأعيان لابن خلكان: تح إحسان عباس ـ دار صادر ـ بيروت ـ لبنان.
- وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري. طبع في مصر: 1365هـ.
- أبو الوليد ابن الأحمر: عبد القادر زمامة. الدار البيضاء: 1398هـ/ 1978م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي: تح محمد محيي الدين ـ دار الفكر ـ بيروت. ط2: 1392هـ/ 1973م.

المجلات

- دعوة الحق ـ ع 3ـ السنة 10، رمضان 1386هـ/ 1987م.
- دعوة الحق ـ ع 7ـ السنة 16، 1394هـ/ 1974م.

- دعوة الحق ـ ع 1ـ السنة 17، 1356هـ/ 1975م.
- دعوة الحق ـ ع 223ـ رمضان 1402هـ/ يوليوز 1982م.
- مجلة العربي ـ ع 182ـ ذو الحجة: 1393هـ/ يناير 1974م.
- المناهل ـ ع 24ـ ص: 306 ـ 315.
- المورد ـ ج 3ـ ع2 ـ ص: 288.

9 ـ فهرس الموضوعات

الفهارس العامة للكتاب